

سراج المسالك

شرح
اسهل المسالك

تأليف
الشيخ عثمان بن حسين بن بري المحمدي المالكي

دار صادر
بيروت

سِرَاجُ الْمَالِكِ

شَرَحَ

أُسَيْدُ الْمَالِكِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّدُ عَثْمَانُ بْنُ حَسَنِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْمَالِكِيِّ

الجزء الأول

دار صادر

بيروت

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
1994



ص.ب. ١٠ بيروت، لبنان / فاكس: ٩٢٠٩٧٨-٤-٩٦١-٠٠
هاتف: ٩٢٨٢٧١-٤، ٩٢٢٧١٤-٤، ٤٤٨٨٢٧-٠١، ٤١٣٢٥٦-٠١

سِرَاجِ الْبَالِكِ
مَشْرِقِ
اِسْمِ الْمَلِكِ

«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»

(حديث شريف)

بسم الله الرحمن الرحيم

به الإعالة بدءاً ونحماً ، وصلى الله على سيدنا محمد ذاتاً ووصفاً واسماً .
الحمد لله الذي جعل كلمة التوحيد مشتملة على أصول الدين ، فتفرعت عنها
من أحكام العبادات والمعاملات مذاهب الأئمة المجتهدين ، والصلاة والسلام على
نبراس الهدى لكل آخذ ، الممد لكل ملتمس من مورده المعين ، سيدنا محمد
الأمين ، صلى الله عليه وآله وصحبه ، أعلام الهدى ونجوم الاهتداء لمن اقتدى بهم
إلى يوم الدين .

أما بعد ، فيقول أفقر العبيد إلى توفيق الكريم السيد «عثمان بن حسين برقي»
الجعلي المالكي ، غفر الله له ولوالديه ومشايخه وإخوانه ، وللمؤمنين والمؤمنات ،
والمسلمين والمسلمات آمين : قد طلب مني بعض الإخوان مكرراً أن أضع على
الكتاب المسمى : [أسهل المسالك] لنظم [ترغيب المريد السالك] على الألفاظ
وبيان المعنى ، ما لم تدع ضرورة إلى التطويل لمناسبة يقتضيها المقام ، وإلا طوَّلت
لتمام النفع مع تعريف بعض الأبواب والفصول ، وما يحتاج إلى التعريف من
الكلمات - فتوقفت مدة طويلة ، لقصر باعني في فنون العلم ، ولعلمي أنني لست
من رجال هذا الميدان ، ولطمعي في رحمة الوهاب ، ورجائي حصول الثواب ، قد

أجبتة إلى ذلك ، طالباً من الله السداد في الأقوال ، والإخلاص في جميع الأعمال ،
إنه على ما يشاء قدير ، فهو حسبي ونعم الوكيل ، وسميته :

سراج السالك شرح أسهل المسالك

فأقول وبالله التوفيق : قال المؤلف.

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ فَرَضَا عَلَى الْوَرَى تَوْحِيدَهُ وَحَرَضَا¹
عَلَى امْتِثَالِ أَمْرِهِ عِبَادَهُ وَخَصَّ بِالْتَوْفِيقِ مَنْ أَرَادَهُ²
ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامُ تَتَرَى عَلَى نَبِيِّ جَاءَنَا بِالْبُشْرَى³

ابتداءً الناظم كتابه بالبسملة اقتداءً بالكاتب العزيز الوارد على هذا المتوال ، وعملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «ابدءوا بما بدأ الله به» . والإسم ما دل على مستى ، والله أعلم على الذات الواجب الوجود المستحق للعبادة وجميع المحامد والرحمن : المنعم بأصول النعم كالإيمان والعافية ونحوهما ، والرحيم : المنعم بفروعها : كزيادة الأعمال الصالحات وذلك فرع عن الإيمان ، وزيادة الأرزاق والأولاد وذلك فرع عن العافية .

(1د2) ثم ثنى بالحمدلة اقتداءً ، وعملاً بقوله عليه الصلاة والسلام : «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمدلة فهو أئبر أو أقطع أو أجزم» . والمعنى ناقص وقليل البركة . وقد يتفنى التعارض بين الحديثين ، لحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي وهو ما تقدم أمام المقصود ولم يسبق بشيء . وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي وهو ما تقدم على المقصود وإن سبق بشيء . والحمد لغة : الوصف بكل جميل . وشرعاً : فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد وغيره . وحقيقته امتثال المأمورات واجتناب المنهيات في الظاهر والباطن ، وهو الشكر لغة . وأما الشكر في اصطلاح الشرع : فهو صرف العيد جميع ما أنعم الله عليه به فيما خلق لأجله (لله الذي قد فرضا على الورى توحيد) أي قد أوجب الله وجوباً عينياً توحيداً على الورى والورى : جميع المخلوقات ، والمراد المكلفون من الإنس والجن أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، لأن التوحيد إقرار المعبود بالعبادة (وحرضا على امتثال أمره عباده) أي طلب منهم طلباً جازماً أن يمتثلوا ما أمرهم به ويجتنبوا ما نهاهم عنه ، لأن الامتثال هو قبول الأحكام أمراً كانت أو نهياً ، والعمل بمقتضاها (وخص بالتوفيق من أراد) تقدم أن الله تعالى أمر جميع عباده بالامتثال بفعل الطاعات واجتناب المعاصي ، ولكن لا تصدر الطاعة من العبد إلا بتوفيق من الله عز وجل ، ولذا قال : وخص بالتوفيق من أراد ، والتوفيق : خلق القدرة في العبد على الطاعة . فعلم أن الأمر بالامتثال عليه ، والتوفيق خاص يخص الله به من أراد من عباده فضلاً وإحساناً .

ثم أتى بالصلاة والسلام أداءاً لما وجب ووقاه بما طلب ، لجناب من لولاه ما خلقت الدنيا (3)

مُحَمَّدٌ خَيْرُ نَبِيِّ أَرْسِلَا لِلْعَالَمِينَ رَحْمَةً تَفْضُلًا¹
وَالْآلَ وَالصَّحْبَ وَاتَّبَاعَ الْهُدَى يَغْدُ مَعْلُومَاتِ رَبِّي أَبَدًا²
(وَيَغْدُ) إِنَّ الْعِلْمَ فَرَضٌ لَزِمَا كُلُّ امْرِئٍ مُكَلَّفٍ أَنْ يَعْلَمَ³
مَا أَوْجَبَ اللَّهُ مِنَ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ فِي شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ⁴

من العدم فقال (ثم الصلاة والسلام) إلى آخر البيت في شرح عبد الصمد كون عل متن ابن
عاشر نقلاً عن القشيري . صلاة على نبيه زيادة تشريف وتكريم وإعظام قاله السنوسي وعلى
من دونه رحمة وسلامة وزيادة أمان وطيب نحية . وقوله تري : أي صلاة متوالية وسلاماً
متواليًا . وقوله (على نبي) : أي كائنان على نبي موصوف بكونه جاعناً بالشرى ، بضم الباء :
أي البشارة ، وهي الخبر السار ، وفي قوله (جاعناً) إشارة إلى بعثته ﷺ وإرساله لجميع
الخلائق . قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ .

(1) (محمد) بالجر بدل من نبي . وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي (خير
نبي أرسل) لأنه ﷺ خير المرسلين والنبين كما يأتي في قول الناظم :

وأفضل الخلق جميعاً أحمد للعالمين رحمة تفضلا

أي أن إرساله رحمة من الله وفضل وإحسان ، قال الله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً
لِّلْعَالَمِينَ﴾ وفيه إشارة للرد على المعتزلة الموحين على الله تعالى إرسال الرسل ، إذ لا يجب على
الله تعالى فعل شيء ولا تركه بإجماع أهل الحق ، ومذهب المعتزلة قاسد ، لأنه مبني على
التحسين والتقيح العقلين

(2) ولما طلب الناظم من الله عز وجل أن يصلي ويسلم على نبيه طلب منه أيضاً أن يصلي ويسلم

على آله وصحبه وأتباعه ، لأن الصلاة على غير الأنبياء جائزة بالتبع لهم ، فقال : والآل
والصحاب لهم إطلاقات بحسب المقامات ؛ ففي مقام الزكاة أقاربه المؤمنون والمؤمنات من
بني هاشم فقط على المشهور ، وفي مقام المدح هم أمتيائ الأمة . لقوله ﷺ : «وَالِ مُحَمَّدٌ كُلُّ
تَقِيٍّ» وفي مقام الدعاء كما هنا المؤمنون جميعاً وإن كانوا عصاة وهو المراد ، لأن الدعاء إذا
عمَّ كان إلى الإجابة أقرب ، وقوله والصحب : جمع صحابي ، وهو كل من اجتمع بالنبي
ﷺ مؤمناً ولو لم يره كالعميان ، أو لم يشعر به كالتائم والطفل الصغير ومات على الإيمان ،
وقوله (واتباع الهدى) فالمراد به مطلق التبعية في جنس الهدى ، فيدخل المؤمن العاصي (بعد
معلومات ربي أبداً) المراد منه عدم الحصر في عدد معين ، لأن معلومات ربي لا تحصى
بالعد ، لأن منها كالاته وهي لا تنتهي أفرادها لنبيه وآله وصحبه وأتباعه صلاة وسلام لا
تنتهي أفرادها . وقوله أبداً : المقصود منه استغراق ما تعلق به علم الله تعالى أزلاً وأبداً .

(3و4) (وبعد) : كلمة يؤتى بها للإنتقال من أسلوب إلى آخر وتسمى فصل الخطاب (إن العلم

فرض) المراد بالعلم معرفة الله تعالى ومعرفة رسله بالصفات الثابتة بالأدلة القاطعة (لزمنا كل

وإنَّ خَيْرَ ما اغْتَنَى وَشَمَّرًا لَهُ الْفَتَى ما فِيهِ نَفْعٌ لِلْوَرَى¹
 وَقَدْ رَأَيْتُ حَاوِيًا مُخْتَصِرًا مُهَذَّبًا لِلْمُبْتَدِي مُيسَّرًا²
 لِلْفَاضِلِ السَّهَائِي إِسْرَاهِيما حَبَاهُ مَوْلَاهُ الرُّضَا الْمُقِيمَا³
 يُدْعَى بِتَرْغِيبِ الْمُرِيدِ السَّالِكِ فِي مَذْهَبِ الْحَبِيرِ الْإِمَامِ مَالِكٍ⁴

امرىء مكلف) أي أن علم ذلك فرض يثاب على فعله ويعاقب على تركه ، يلزم كل شخص مكلف من الجن والإنس . والمكلف العاقل البالغ الذي بلغته الدعوة (أن يعلم) أي يجب عليه علم ذلك وجوباً عينياً ، وكذلك يجب عليه معرفة ما أوجبه الله عليه من الأحكام المبينة في شرائع الإسلام . والمراد بشرائع الإسلام : شرع محمد ﷺ ، إذ هو ناسخ لجميع الشرائع ، والمراد بالأحكام التي يخاطب المكلف بمعرفتها هي أحكام بقية قواعد الإسلام التي هي الصلاة والزكاة والصوم والحج وكذا يجب عليه أن لا يقدم على أي شيء من المعاملات حتى يعلم حكم الله فيه

(1) ثم ذكر المؤلف السبب الذي حمّله على نظم هذا الكتاب وكان نثراً من تأليف الشيخ إبراهيم السهائي رحمه الله تعالى . الاعتناء والتشمر : بذل المهمة في تحصيل الشيء : أي الجد والاجتهاد في حصوله ، وإذا كان الأمر كذلك فخير شيء يجتهد الفتى في تحصيله ما فيه نفع أي أمر يكون نفعه عاماً متعدداً إلى غيره من الورى : أي العقلاء لا قاصراً عليه . والنفع العام : كتأليف كتب الدين وشروحها وحواشيها وتقاريرها ، وتعلم العلم وتعليمه ، إلى غير ذلك من النافع العامة ، والنفع ضد الضر .

(2) وقوله (وقد رأيت) إلى آخره : أي وجدت ، وقوله (حاوياً مختصراً) صفات لموصوف محذوف : أي كتاباً حاوياً إلى آخر ما ذكره ، ومعناه : جامعاً لأبواب الفقه مع ما قدمه عليها من الباب الذي ذكر فيه عقائد التوحيد وآخره عنها ، وهو باب جمل من الفرائض والسنن والآداب مع الاختصار في جميع ذلك . والاختصار : قلة اللفظ مع كثرة المعنى ، وقوله (مهذباً) وصف ثالث ، ومسهلاً : وصف رابع : لكتابه المذكور . والمهذب الخالص من الحشو والتطويل . والمبتدئ : من لا قدرة له على تصور المسألة ولا إقلمة الدليل عليها . والميسر : السهل الذي لا غرابة في معناه .

(3) ثم ذكر أن هذا الكتاب الموصوف بالأوصاف المتقدمة هو لغيره : أي أن هذا الكتاب المذكور منسوب أصله للشيخ إبراهيم السهائي نسبة لبلدة تسمى سها - وقوله (حياه مولاة) إلى آخره : دعاء من الناظم لصاحب الأصل . وحياه : أعطاه ، ومولاه : سيده . (والرضا) تركه الاعتراض على الفاعل في فعله : أي قبوله منه ، و(المقيما) الدائم . ومعناه اللهم ارض عنه رضا دائماً .

(4) ثم ذكر تسمية كتاب صاحب الأصل : أي أن اسم الكتاب المنشور للشيخ إبراهيم المتقدم هو ما ذكره الناظم بقوله (يدعى بترغيب المرید السالك) إلى آخر البيت . والترغيب في الشيء :

فَرَمْتُهُ نَظْمًا رَجَا أَنْ يَحْصُلَا لِلْمَبْتَدَى نَفْعًا وَحِفْظًا يَسْهُلَا¹
وَرُبَّمَا قَدِمْتُ أَوْ أَخَّرْتُ أَوْ زِدْتُ أَحْكَامًا بِهَا تَمَّتْ²
سَمَّيْتُهُ بِأَسْهَلِ الْمَسَالِكِ لِنَظْمِ تَرْغِيبِ الْمُرِيدِ السَّالِكِ³
وَأَسْأَلُ اللَّهَ بِجَاهِ أَحْمَدٍ وَإِلَيْهِ الْغُرُّ بُلُوغٌ مَقْصِدِي⁴

طلب فعله مع نوع من التأكيد ، والمراد بالمريد : من يريد معرفة أي علم ما طلب منه شرعاً ،
والسالك : من يريد السلوك في طريق المعرفة ، وقوله (في مذهب) أي ما ذهب إليه الخبير
الإمام مالك واختاره من الأحكام باجتهاده المطلق والخبير : العالم ، والإمام : من يقتدي به في
أقواله وأفعاله ؛ ومالك : هو إمام دار الهجرة ، بل هو إمام الأئمة كما ثبت عند أهل العلم .
(1) أي قصدت نظمه . والنظم : لغة الجمع ، تقول نظمت العقد : إذا جمعت جواهره على
وجه يستحسن اصطلاحه : الكلام الذي قصد وزنه ، فارتبط معنى وقافية ، وقوله رجاء أن
يحصل إلى آخره ، الرجاء : تعليق القلب بمرغوب يحصل في المستقبل مع الأخذ في أسباب
الوصول ، وإلا فطمع وأمنية ، ولذا قال صاحب الحكم : الرجاء ما قارنه عمل وإلا فطمع
وأمنية (وحفظاً يسهلاً) أي لسهولة الحفظ والمعنى قصدت نظم هذا الكتاب لحصول النفع
وسهولة الحفظ للمبتدئ .

(2) رب حرف تقليل وجر ، وما كافة لها عن العمل ولذا دخلت على الفعل . وقوله قدمت أو
أخرت ؛ معناه ربما قدمت ما كان مؤخرًا أو أخرت ما كان مقدماً في كلام صاحب الأصل
لضرورة النظم (أو زدت أحكاماً بها تممت) أي ربما زدت احكاماً تمتت بها ما يحتاج
للتتميم من كلام صاحب الأصل .

(3) أي سميت نظم هذا الكتاب (بأسهل المسالك) إلى آخر البيت . المسالك جمع مسلك ، وهو
الطريق الموصل إلى مقصود ما ؛ والمراد بها الكتب المؤلفة في المذهب ، فهذا النظم من أسهل
الطرق الموصلة إلى المطلوب ؛ واختصاره ، وعدوية ألفاظه ، وجمعه للأبواب . وقوله (لنظم
ترغيب) إلى آخره تقدم الكلام عليه .

(4) أي أسأل الله بلوغ مقصدي من هذا النظم وهو الإقذار على تأليفه وحصول النفع لجميع من
اشتغل به ، متوسلاً إليه في حصول الإجابة بجاه أحمد عليه السلام ، لما في الخير «توسلوا بجاهي
فإن جامي عند الله عظيم» .

وفي نهج السعادة قال عليه السلام «توسلوا بي وبأهل بيتي إلى الله فإنه لا يرد من توسل بي وبأهل
بيتني إلى الله ، لا يرد من توسل بنا » (و) جاه (آله الغر) : المراد بهم الأتقياء الذين تلوح على
وجوههم سيما الخير واضحة كغرة الفرس . وفيه جواز الإقسام على الله لخواص عباده من
الأنبياء والأتقياء ، لما في الكتاب العزيز من قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ
الْوَسِيلَةَ﴾ وفي ذلك إشارة للرد على من منعها بشبه واهية جداً .

وَأَنْ يَكُونَ خَالِصاً لِدَانِهِ وَمُوجِباً لِلْفَوْزِ مَعَ مَرْضَاتِهِ¹
وَنَافِعاً لِمَنْ حَوَاهُ أَوْ قَرَأَ أَوْ مَن وَعَى أَوْ مَن سَعَى أَوْ أَمَرَ²
وِعِصْمَةً مِنْ كُلِّ زَيْغٍ أَوْ زَلَلٍ فَإِنَّهُ حَسْبِي عَلَيْهِ الْمُتَكَلِّ³

باب أصول الدين وما يجب على المكلف

أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ يَقِيناً فَاعْرِفِ⁴

(1) أي وأسأل الله تعالى (أن يكون) هذا النظم (خالصاً) من شوائب الرياء (لذاته) أي مقصوداً به وجه الله عز وجل (وموجباً للفوز) بسعادة الدارين (مع مرضاته) أي رضائه الكامل .

(2) أي وأسأل الله أن يكون هذا النظم (نافعاً لمن حواه) أي ملكه بשרاء أو هبة أو غيرهما ، ولن قرأه أي جمعه ، ولن وعاه أي حفظ ألفاظه وفهم معانيه ، ولن سعى : أي تسبب في كتابته أو طبعه أو تعلمه أو تعليمه ، أو أمر بشيء من ذلك .

(3) أي (و) أسأل الله تعالى أيضاً أن يكون هذا العمل (عصمة) أي مانعاً من الدفوع في الزيغ : أي العدول عن طريق الحق ، ومن الوقوع في الزلل : جمع زلة وهو فعل ما لا يجوز فعله شرعاً (فإنه حسبي) أي كافيني (عليه المتكلم) أي الاعتماد عليه عز وجل في كل شيء فعلاً كان أو تركاً ، والله أعلم .

الباب في الأصل : ما يوصل الى المطلوب . ويطلق ويراد منه النبي ﷺ وفي هذا قال بعضهم :

أنت باب الله كل امرئ أناه من غيرك لا يدخل

وفي الاصطلاح : اسم لجملة من مسائل الفن المراد - كفن التوحيد وغيره . والأصول : جمع أصل وهو ما يبنى عليه غيره ، والمراد بالأصول العقائد الآتي بيانها : والدين ما يتدين به من الأحكام الشرعية والدين بها : قبولها والإذعان لها اعتقاداً كانت بالقلب ، أو نطقاً باللسان أو عملاً بالأركان امتثالاً واجتنباً .

(4) ثم أخذ يبين (أول واجب على المكلف) أي أول ما يجب على المكلف (معرفة الله) تعالى هو الجزم بوجود ذاته وصفاته الدالة على ألوهيته ، لا معرفة كنه ذاته العلية ، لأن ذلك أمر تقصر العقول عن إدراكه . قال صاحب الرسالة : تفكروا في آياته ولا تفكروا في ماهية ذاته . وقوله يقيناً هو عين المعرفة ؛ والمكلف المخاطب بما ذكر ، العاقل البالغ ذكراً كان أو أنثى . والتكليف إلزام ما فيه كلفة : أي مشقة على النفس وقوله (فاعرف) تكملة للبيت .

وَأَيْتُمَا الْعَالَمُ طُرًّا حَدِثٌ وَاللَّهُ مَوْجُودٌ قَدِيمٌ وَارِثٌ¹
 وَقَائِمٌ بِنَفْسِهِ وَذُو غِنَى مُخَالَفٌ لِخَلْقِهِ لَهُ الشُّنَا²
 وَوَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ وَفِي الصِّفَةِ لَيْسَ كَمِثْلِ اللَّهِ شَيْءٌ فَاعْرِفَهُ³

(1) ولما كانت معرفة الله تعالى ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام ، بثبوت ما يجب من الصفات ، ونفي ما يستحيل ، وجواز ما يجوز منها ، لا يخرج به المكلف من التقليد المختلف في صحة إيمان صاحبه إلا بإقامة الدليل عليها ولو إجمالاً ذكر الناظم هنا دليلاً إجمالياً قاطعاً يخرج عن التقليد الذي هو الأخذ بقول الغير بلا دليل .
 (العالم) اسم لما سوى الله تعالى من سائر خلقه ؛ وسمي عالمًا لأنه علامة على موجوده ، وقوله (طُرًّا) أي جميعًا (حادث) أي وجد بعد عدم . والدليل على حدوثه ملازمة الأعراض لأجرامه ، وحدوث الأعراض ثابت بتجددها وتغيرها ، وما قررناه دلٌّ على أن العالم مصنوع ، وكل مصنوع لا بد له من صانع وليس هو الإله المنفرد بالإيجاد والإعدام باختياره .

ثم شرع في ذكر الصفات الواجب معرفتها تفصيلًا فقال (والله موجود) فوجوده تعالى ثابت لذاته لا لعلة . والوجود صفة نفسية لأنها لا تدل إلا على نفس الذات فيقال ذات موجودة (قدماً ليس مسبوقاً بعدم ، إذ القدم عبارة عن سلب عدم السابق للوجود . والسلب : النفي ، وقوله (وارث) عبارة عن استمرار وجوده تعالى لأنه باق لا يفنى ؛ والبقاء : عبارة عن سلب عدم اللاحق للوجود .

(2) أي أن الله تعالى (قائم بنفسه) أي ذاته العلية (وذو غنى) أي صاحب غنى مطلق ، فلا يحتاج إلى عمل يقوم به كما يحتاج الصفة إلى الموصوف ، لأنه تعالى ذات لا صفة ولا إلى مخصص : أي موجد يوجده ، وكيف يحتاج إلى شيء من ذلك وهو غني عن كل ما سواه . وكل شيء مفتقر إليه ؛ قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّمِ الْفُقَرَاءَ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ مخالف لخلقته : أي أن الله تعالى (مخالف) لسائر مخلوقاته ليس بمثالاً لها ، لأنه تعالى قديم ، وهي بأسرها حادثة وجدت بعد عدم محض وأنها أجرام وأعراض ، والله تعالى ليس بجرم ولا عرض ، ولا يحويه مكان ، ولا يشتمل عليه زمان ، وليس في جهة من الجهات الست ، التي هي فوق وتحت وأمام وخلف ويمين وشمال ، لأنه تعالى موجود قبل أن يخلق الأزمنة والأمكنة والجهات ، وهو الآن على ما عليه كان (له الشنا) أي الوصف بكل جميل ، لأنه عز وجل متصف بصفات الجمال ونعوت الكمال ؛ فثبت بما تقرر وجوب المخالفة لذاته ، بدليل ثبوت القدم له بلا ابتداء والبقاء بلا انتهاء . قال الشيخ القفاني في جوهرته :

وإنه لما ينسأل العدم مخالف برهان هذا القدم

(3) أي أن الله تعالى (واحد في ذاته) بمعنى أن ذاته ليست مركبة من أجزاء كذواتنا ، ولا في الوجود ذات أخرى كذاته ؛ وواحد في صفاته ؛ أي أن صفاته تعالى كالقدرة والإرادة إلى آخر صفات

لَهُ كَلَامٌ قُدْرَةٌ سَمْعٌ بَصَرٌ إِرَادَةٌ عِلْمٌ حَيَاةٌ جَا عِزٌّ

المعاني ، كل جنس منها متحد لا متعدد ؛ فليس له قدرتان فأكثر ، ولا إرادتان مثلا ، وليس لأحد صفات كصفاته تعالى ؛ وواحد في أفعاله ، فلا شريك له في فعل ولا ترك البتة ؛ وأشار الناظم إلى ذلك كله بقوله (ليس كمثله شيء) والكاف في كمثله الله زائدة ؛ أتى بها موافقة للفظ القرآن وهو قوله تعالى (ليس كمثله شيء) والمراد نفي المثل والشبه والنظير في الذات والصفات والأفعال ؛ فظهر مما قررناه في صفة الوجدانية انتفاء الكموم الخمسة المستحيلة في حقه عز وجل ، وهي : التعدد في الذات والصفات اتصالاً وانفصالاً . والتعدد في الأفعال انفصالاً . وأما التعدد في الأفعال اتصالاً فجائز ، لأن أفعاله تعالى لا تنحصر (فاعرفه) أي اعرف واعتقد جاز ما ثبت الوجدانية له تعالى فيما تقدم بيانه ، والله أعلم .

فهذه هي الصفات السلبية التي هي : القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوجدانية ؛ وسميت سلبية لأنها سلبت : أي نفت عن الله عز وجل أمراً لا يليق به .

(1) ثم شرع في تعداد صفات الست وتسمى صفات الذات ، وقد ذكرها الشاطبي في بيت واحد : أي ان الله تعالى له كلام وكلامه عز وجل معنى قديم باق ، قائم بذاته ، زائد عليها ، لا ينفك عنها ، منزّه عن الحروف والأصوات ، واللحن والإعراب ، والتقديم والتأخير ، والسكوت وسائر أنواع التغيرات ، يعبر عنه بعبارات مختلفات ؛ فإن عبر عنه بالعربية الفصحى فهو القرآن ، وبغيرها فهو التوراة أو الإنجيل أو الزبور ؛ فالقرآن عرفه الأصوليون ، بأنه اللفظ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بأقصر سورة منه ، المتعدد بتلاوته . أما اللفظ فعادته لا شتماله على الحروف والأصوات المخلوقة له تعالى ، ولكنه دال على المعنى القائم بالذات المنزه عن الحدوث ، فصح مما تقرر تسميته كلام الله من باب تسمية الدال باسم المدلول . قال بعضهم :

أما الحروف فكألأصوات حادثة لو حلها قدم دامت ولم تحل
وليس فيها سوى معنى دلالتها على الكلام الذي قد جلّ عن مثل

(وقدرة) أي وله تعالى قدرة قديمة باقية واحدة يوجد بها ويعدم ، وهي معنى قائم بذاته العلية زائد عليها لا ينفك عنها أيضاً . قال تعالى ﴿وهو على كل شيء قدير﴾ (سمع) أي وله تعالى سمع قديم باق مخالف لسمعنا ، فليس سمعه بأذن ولا صماخ ، وليس قاصراً على سماع الأصوات كسمعنا ، بل يكشف لسمعه الأصوات والذوات وكل موجود ، وسمعته تعالى معنى قائم بذاته زائد عليها لا ينفك عنها (بصر) أي وله تعالى بصر قديم باق مخالف لبصرنا ، فليس بصره تعالى بخدق ولا شعاع ، ولا يختص بالذوات على وجه مخصوص كبصرنا ؛ بل ينكشف لبصره تعالى الذوات والصفات والأصوات وكل موجود أيضاً . قال صاحب الجوهرة :

وكل موجود أنط للسمع به كذا البصر إدراكه إن قيل به

ومعنى أنط في كلامه : علق للسمع والبصر بكل موجود وكذا صفته الإدراك على القول

وَكَوْنُهُ حَيًّا مُرِيدًا قَادِرًا وَتُكَلِّمُنَا سَمِيعًا مُبْصِرًا¹
 وَعَالِمًا جَلًّا عَنِ التَّمَثِيلِ وَالطَّبْعِ وَالتَّغْلِيلِ وَالتَّعْطِيلِ²
 وَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَجِسْمٍ أَوْ عَرَضٍ وَمَا عَلَى اللَّهِ أُمُورٌ تُفْتَرَضُ³

بها، فيصره تعالى معنى قائم بذاته العلية زائد عليها؛ والانكشاف بالبصر غير الانكشاف بالسمع كما ثبت عند أهل السنة (إرادة) أي أن الله تعالى له إرادة قديمة باقية، يخصص بها الممكنات ببعض ما يجوز عليها من طول وقصر وبياض وسواد وزمان ومكان وفي ذلك باختياره، إن شاء فعل وإن شاء ترك، بلا وجوب عليه تعالى ولا إيجاب؛ فأرادته عز وجل معناه قائم بذاته زائد عليها لا ينفك عنها (علم) أي أن الله تعالى له علم قديم باق محيط بجميع الأشياء جملة وتفصيلاً، مناف للجهل والظن والشك والوهم، ولا يوصف بكونه ضرورياً ولا نظرياً، متعلق بكل ما يصح أن يعلم، واجباً كان أو مستحيلاً أو جائزاً تعلق انكشاف لا خفاء معه، قال تعالى ﴿عالم الغيب والشهادة﴾ وقال تعالى ﴿يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور﴾ إلى غير ذلك من الآيات الدالة على ثبوت العلم له تعالى، فعلمه معنى قديم قائم بذاته العلية زائد عليها لا ينفك عنها (حياة) أي أن الله تعالى له حياة قديمة باقية. والحياة صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك، فهي شرط في صحة قيام بقية الصفات بالذات ولا تعلق لها بشيء. قال الله تعالى ﴿هو الحي لا إله إلا هو فادعوه مخلصين له الدين﴾ الله لا إله إلا هو الحي القيوم - فحياته تعالى معنى قديم قائم بذاته زائد عليها لا ينفك عنها، وقوله ﴿جا الخبر﴾ أي الدليل السمعي من الكتاب والسنة بثبوت هذه الصفات للذات العلية مع تأييده بالأدلة العقلية. وهنا انتهى الكلام على صفات المعاني، وصحيت معان لأن كل واحدة منها لها معنى قديم قائم بذاته تعالى.

فالقدرية والإرادة لهما معنى التأثير، والعلم له معنى الإحاطة والشمول والحياة لها معنى صحة الإدراك، والسمع والبصر لهما معنى الانكشاف، والكلام له معنى الدلالة، وقد أثبتنا أهل السنة للذات العلية، ونفاها المعتزلة فراراً من تعدد القدماء، وهو مردود بقول أهل الحق بأن صفات الذات لا تنفك عنها، فليست هي عين ذاته، لأنها معان زائدة عليها، ولا غيرها، لعدم الانفكاك قال صاحب الجوهرة:

متكلم ثم صفات الذات ليست بعين أو بغير الذات

فهذا مذهب الأشاعرة، وكذلك مذهب الماتريدية. قال صاحب بدء الأمالي:

صفات الله ليست عين ذات ولا غيرها سواء فلا انفصال

(1-3) ثم ذكر الناظم الصفات المعنوية التي هي فرع من المعاني.

(كونه حياً) شروع في الكلام على الصفات المعنوية: أي أن الله تعالى حي بحياة أزلية أبدية

مخالفة لحياتنا ، لأن حياته تعالى بلا روح ، فيستحيل وصفه بالموت لقدومه وبقائه ومخالفته للمحادث ، ولأن كلا من الحياة الروحية والموت مخلوق له تعالى بدليل قوله عز وجل ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ الآية (مريداً) أي كونه تعالى مريداً بإرادة أزلية أبدية : أي فاعل باختياره بلا إكراه (قادراً) أي كونه تعالى قادراً بقدرة أزلية أبدية ، متعلقة بكل حادث إيجاداً وإعداماً (ومتكلماً) أي كونه تعالى متكلماً بكلام أزلي أبدي منزّه عن صفات الحدوث (سميعاً) أي كونه تعالى سميعاً بسمع أزلي أبدي مخالف لسمعنا ، متعلق بكل موجود قديماً كان أو حادثاً تعلق انكشاف (مبصراً) أي كونه تعالى بصيراً ببصر أزلي أبدي مخالف لبصرنا ، متعلق بكل موجود تعلق انكشاف أيضاً (وعالماً) أي كونه عالماً بعلم أزلي أبدي محيط بجميع الكليات والعزائيات من سائر المخلوقات بلا سبق خفاء ، واجب اعتقاده والجزم به ، وقولنا واجب اعتقاده راجع لجميع ما تقدم بيانه في الصفات المعنوية من قوله وكونه حياً إلى آخره .

وهنا انتهى الكلام على الصفات العشرين التي يجب على المكلف اعتقادها تفصيلاً ولا يجب عليه معرفة حقائقها ، لأن حقيقة ذاته وصفاته لا يعلمها إلا هو عز وجل ، واستغنى الناظم بذكرها عن ذكر أعضادها لاستحالة اجتماع الضدين بديهية ، وقوله ﴿وجل عن التمثيل﴾ أي تنزه عن أن يكون له مائل في ذاته أو صفاته أو أفعاله عز وجل . قال تعالى (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) (والطبع) أي وتنزه أيضاً عن الإيجاد بالطبع ، بأن تكون ذاته العلية طبيعية لوجود المخلوقات نشأ عنها المخلوقات من غير اختيار قال البرقوقي ، وهذا مذهب الطبايعيين وهو كفر بالله العظيم (والتعليل) أي وتنزه عن أن تكون ذاته العلية علة لوجود المخلوقات من غير اختيار منه كما ذهب إليه أهل العلة وهم كفار أيضاً . قال بعضهم : ومن يقل بالطبع أو بالعلة فذاك كفر عند أهل الملة

(والتعليل) أي وتنزه عن أن تكون ذاته معطلة عن الصفات الوجودية ، وهي صفات المعاني التي نفاهما المعتزلة فراراً من تعدد القدماء . وقالوا هو تعالى قادر بذاته مريداً بذاته إلى آخرها من غير صفات زائدة ، فهم فساق لمخالفتهم لأهل الحق سلفاً وخلفاً ، ومذهبهم باطل لما تقدم بيانه ، والله أعلم (واللون والطعم) أي وتنزه عن أن يكون له لون كالبياض والسواد ونحوهما ، لأنها أعراض تقوم بالأجرام ، والله تعالى ليس بحرم ولا عرض ، وتنزه أيضاً عن أن يكون ممن يطعم - فيستحسن طعاماً أو شرباً حسناً أو يستقبح ضدّهما . قال تعالى : ﴿وهو يطعم ولا يطعم﴾ (وجسم أو عرض) أي وتنزه عز وجل عن أن يكون جسماً . والجسم : ما ملأ قدراً من الفراغ كالأشجار والأحجار وأجسام الحيوانات ، أو يكون عرضاً يقوم بالجسم ، لأنه تعالى ذات لا صفة - سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً - وقوله (وما على الله أمور تفترض) يشير به إلى القسم الذي يجوز في حقه تعالى ، وهو فعل كل ممكن أو

وَكُلُّ مَا جَاءَ بَلْفَظٍ يُؤْهِمُ أَوَّلُهُ أَوْ قُلْ فِيهِ رَبِّي أَعْلَمُ

تركه ؛ فلا يجب عليه تعالى شيء ، ولا يستحيل . وليس عليه بعثة الرسل ولا الثواب على الطاعات ، بل ذلك كله محض فضل وإحسان ، ولا يجب عليه تعالى فعل الصلاح ولا الأصلح كما ذهب إليه المعتزلة ومذهبيهم فاسد ، وقد ردّ عليهم صاحب الجوهرة بقوله :

وقولهم إن الصلاح واجب عليه زور ما عليه واجب
ألم يروا إسلامه الأطفالا وشبهها فحاذر المحالا

(1) لفظ كل من صيغ العموم ، وهو مبتدأ وجملة أوله وما عطف عليها خبره : أي كل ما جاء في الكتاب أو السنة الصحيحة مصحوباً بلفظ يؤهم : أي يوقع في وهم السامع نقصاً في جانب الحق تعالى كما إذا أُوهم الجارحة مثل قوله تعالى : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ أو أُوهم الجهة كقوله تعالى : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ أو أُوهم الاتصال بالجسم والتمكن منه قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (أولُه) معتقداً تنزيه الحق عن كل ما لا يليق به إن كنت من أهل التأويل . والتأويل : صرف اللفظ عن ظاهره وبيان أفراد منه ؛ بأن تؤوّل اليد في الآية بالقدرة ؛ ومعناه قدرة الله فوق قدرتهم ، وتؤوّل الفوقية بالتعالي في العظمة ، على حد قوتهم : الأمير فوق الجيش ، والسلطان فوق الرعية ؛ ومن المعلوم أن كلاً من فوقية الأمير والسلطان إنما هي سلطتهما ومكانتهما ، وتؤوّل الاستواء على العرش بالقهر والغلبة ؛ بمعنى أن الله تعالى مالك للعرش وما حواه . قال الشاعر :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مبرق

ومثال ما يؤهم النقص في السنة ما في الصحيح من قوله ﷺ «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ» ، فإن الله خلق آدم على صورته ، فتأويله أن تقول : إن الضمير في صورته راجع إلى آدم ، لأن الله تعالى خلق النوع الإنساني على أحسن شكل وأجمل صورة ، وكمله بالعقل والنطق قال تعالى : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ . والراد بصورته في الحديث شكله على المعهود المبين لشكل الحيوانات البهيمية وأصناف الطيور وغيرها من جميع الصور . وقيل معناه أن الله تعالى جعل له سمعاً وبصراً وكلاماً وحياةً وقدرةً وإرادةً وعلماً بوصف بها وإن كانت مخلوقة لله عز وجل ، فبينها وبين صفات الحق تعالى الاشتراك الاسمى وإن اختلفت انعماني ، (أو قل فيه ربي أعلم) أي قل أيها السني إن لم تكن من أهل التأويل ربي أعلم بحقيقة المراد فيما جاء بالقفاض موهمة من الكتاب والسنة ، جازماً بتنزيه الحق عز وجل عن كل نقص ، وهذا هو التفويض ، وهو مذهب السلف . وما سئل مالك رضي الله عنه عن قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسؤال عنه بدعة ؛ والتأويل مذهب الخلف ؛ وما حملهم عليه إلا ظهور المخالفين في زمانهم ، وإيرادهم للشبه الباطلة ، فصار التأويل والرد عليهم من باب درء المفاسد ، وقد

وَالْقَدَرُ اعْلَمَ وَشَرُّهُ بِأَمْرِهِ وَحُلُوهُ وَمَرُّهُ
 مَا شَاءَهُ كَانَ وَالْأَلَمُ يَكُنْ إِذَا قَضَى أَمْرًا يَقُولُ كُنْ يَكُنْ²
 وَيَغْفِرُ الذَّنْبَ سِوَى الشَّرِّكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَالتَّوْبَةُ فَرَضٌ فَالزَّمَنُ³

يتعين في زماننا هذا . فقد ظهر فيه أناس بأمور مخالفة للشرع القويم من غير مبالاة فضلوا
 وأضلوا بغير علم ، نسأل الله تعالى أن يوفقنا لاتباع رسوله ﷺ في القول والعمل إنه سميع
 مجيب .

(1) (والقدر) هو تقدير الله الأمور وإحاطته بها علماً (اعلم) معناه اعتقد اعتقاداً جازماً أن كل ما
 قدره الله تعالى من خير أو شر أو نفع أو ضرر هو بقدرته الله تعالى وإرادته كما سبق في علمه .
 فالقدر : عبارة عن قدرة الله تعالى وإرادته وعلمه . وقوله (وخيره وشره) المراد بالخير في
 كلامه الإيمان وجميع أنواع الطاعات ، والمزاد بالشر الكفر وجميع أنواع المعاصي (بأمره)
 أي إرادته ومشيئته (وحلوه ومره) المراد بالحلو : لذة الطاعة في الدنيا والثواب عليهما في
 الآخرة ، وبالمر : مشقة المعصية في الدنيا والعقاب عليها في الآخرة .

والحاصل أن كلاً من الإيمان والطاعات والكفر والمعاصي بقدرته الله تعالى وإرادته ، إذ لا
 يقع في ملكه ما لا يريد ، قال تعالى : ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ لكن الخير قدره
 وأمره وأمر به ورضيه ، والشر قدره وأمره ولم يأمر به ولم يرضه ، قال تعالى : ﴿إن
 الله لا يأمر بالفحشاء﴾ وقال تعالى ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ وقالت المعتزلة : الخير
 من الله والشر من العبد ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما
 أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ ومذهبهم باطل . لأننا نقول لهم : إن نسبة السيئة للعبد
 بالنظر إلى صدورها منه ولا تأثير له فيها ، فنسب له تأديتها مع الله عز وجل على حد
 قوله تعالى في حكايته عن إبراهيم عليه السلام الذي خلقني فهو يهدين ، والذي هو
 يطعنني ويسقين ، وإذا مرضت فهو يشفين فنسب الخلق والهداية وما بعدهما لله عز
 وجل ، لأنه هو اللائق بمقام الألوهية ، ونسب المرض لنفسه مع أنه من فعل الله تعالى تأديتها
 مع الله ، والله أعلم .

(2) أي وما يجب اعتقاده والجزم به أن ما شاء الله كونه من سائر الكائنات كان ووجد في
 الخارج وإلا بأن لم يشأ كونه ووجوده في الخارج لم يوجد ، فلا يكون حركة ولا سكون
 لأحد إلا بمشيئته وإرادته ، لأن المشيئة هي عين الإرادة ، وقوله إذا قضى أمراً إلى آخره يشير
 به إلى معنى قوله تعالى : ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾ والمراد بقوله
 (يقول كُنْ يَكُنْ) عبارة عن سرعة حصول المراد ولا كاف ولا لون قاله البرقوقي .

(3) وما يجب اعتقاده جواز غفران الذنوب جميعها أو بعضها فضلاً منه عز وجل
 وإحساناً وكرماً لمن يشاء أن يغفر له من المذنبين ، قال تعالى : ﴿إن الله يغفر
 الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم﴾ وأما الشرك أي الكفر فلا يجوز اعتقاد
 جواز غفرانه أصلاً ، هذا معنى قوله (سوى الشرك) يعني أن من مات على الكفر وإن

وَشَرَطُهَا مِنْ ذَنْبِهِ أَنْ يُقْلِعَا مِنْ فَوْرِهِ وَالْعَزْمُ أَلَّا يَرْجِعَا¹
وَرَدَّ ظَلَمَ مُمَكِّنَ وَالنَّدَمُ وَاجْتِنَابَ الْإِثْمِ يُمَحْيِي اللَّيْمَ²

تقدم له إيمان لا يغفر له ، وأنه مخلد في النار . قال تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرَ أَنْ يَشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ من غير وجوب ولا إيجاب ؛ معناه المستر أو المخور .

وقوله (والتوبة فرض) شروع منه في الكلام على التوبة الشرعية وشروطها ، وهي الرجوع من أفعال مذمومة إلى أفعال محمودة شرعاً رجوعاً مصحوباً بتألم وتعز من جرم وقبح ما صدر من العبد ، وهي التوبة النصوح . وهي فرض عين على كل مكلف ذكرًا كان أو أنثى من كل ذنب وقع منه عمدًا أو سهوًا صغيرًا أو كبيرًا . وقوله (فالزمن) أي كن أيها المخاطب ملازمًا للتوبة متى حصل موجبها من غير تراخ ، لأن الأمر بها عام . قال تعالى : ﴿ وَتَوَبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

(21) ولما كانت التوبة النصوح التي لا تتحقق إلا إذا وقعت بشروطها . شرع الناظم في بيانها . «وشرطها» مفرد مضاف لمعرفة يعم أي شروطها ، يعني أن الشروط التي تتحقق بها هوية التوبة ، أي ذاتها أربعة . أولها الإقلاع عن الذنب إذا كان ملتصقًا بمعصية من المعاصي ، كما إذا كان يشرب خمرًا وخطر بقلبه أن يتوب منه فلا يجوز له التماادي حتى يفرغ ما بين يديه من الخمر المعد للشرب ، بل الواجب عليه إذا ترك شربه رأسًا ، وإليه أشار بقوله (وشرطها من ذنبه ان يقلعًا) من فوره . وثانيها نية عدم العودة والرجوع إلى المعاصي مرة أخرى ، وإليه أشار الناظم بقوله (والعزم أن لا يرجعًا) . وثالثها برد المظالم الممكن ردها كالعقارات والحيوانات والمثلثات ، وهي ما يكال أو يوزن وسائر حقوق العباد إذا كان ربهما موجودًا أوله وارث وإلا فليتصدق بها عليهم - وأما ما لا يمكن رده بأن كان الجاني مستغرقًا لذم محترمة فعلية بالإخلاص في التوبة والتوجه إلى الله بكثرة التضرع والاستغفار ، فالرجو من فضل الله عز وجل أن يرضى عنه خصومه يوم القيامة من خزائن رحمته . ورابعها : الندم : أي أن يكون التائب نادمًا على ما وقع منه من المخالفات لرب الأرض والسماوات ، مستقبحًا ما صدر منه من الإساءات فالتوبة بهذه الشروط المتقدم ذكرها مرضية عند الله عز وجل . قال تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ يَحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيَحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ ﴾ وسبب نحو سيئات العبد ، وعدم المؤاخذه عليها لقوله ﷻ «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» . وفي الجامع الصغير للسيوطي قال ﷻ «إذا تاب العبد أنسى الله الحفظه ذنوبه» وأنسى ذلك جوارحه ومعامله من الأرض حتى يلقي الله وليس عليه شاهد بذنب» انتهى . وقوله (واجتناب الإثم يمحي اللمم) معناه : أنه يجب علينا أن نعتقد أن غفران الذنب الصغائر بسبب اجتناب الكبائر جائز ، والمراد بالإثم في كلامه الكبائر ، وباللمم الصغائر ؛ يعني أن من قصد امرأة أجنبية منه ليفعل بها الفاحشة وتمكن منها وقبلها مثلاً وبارشها ، فلما أراد أن يولج فيها تركه خوفًا من الله تعالى غفر له

وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ عَنْ وَزْرِهِ فَوَضَّ إِلَى اللَّهِ جَمِيعَ أَمْرِهِ¹
 لَا بِالْعَذَابِ لِلْمُسِيءِ يُقْطَعُ وَالْكَفْرُ وَالتَّخْلِيدُ عَنْهُ يُمْنَعُ²
 وَذُو ابْتِدَاعٍ وَاعْتِزَالٍ فَسَقَا مِنْ غَيْرِ تَكْفِيرٍ سِوَى نَافِي اللَّقَا³
 أَوْ قَالَ بِالْكُلِّيِّ رَبِّي عَلِمَا مِنْ دُونِ جُزْئِيَّاتِهِ أَوْ جَسْمَا⁴

بسبب خوفه ذلك ما فعله معها من غير الوطاء لأن الوطاء هو الكبيرة ، ومقدماته بالنظر إليه صغائر ، والمكفرات للصغائر كثيرة منها الوضوء والصلاة ونحوهما . قال صاحب الجوهرة :
 واجتناب للكبائر تغتفر صغائر وجاء والوضوء يكفر

والدليل على ذلك كله قوله تعالى : ﴿إِنْ تَجْنِبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سِغَاتِكُمْ﴾
 فالالتفات بعد ما تقرر إختلاف من خالف والله أعلم .

(1و2) مذهب أهل السنة أن من مات من عصاة المؤمنين من غير توبة فأمره مفوض إلى الله عز وجل فلا يحكم عليه بكونه معذباً ولا منعماً ، بل هو تحت مشيئة الله تعالى ، إن شاء عفا عنه بفضل ، وإن شاء عذبه بعدله ؛ وعلى تقدير عذابه لا يخلد في النار مهما عصى الله حيث مات على الإيمان ، بل يكون خلوده بعد التمهيص في الجنة ، ولا يحكم عليه بكفر بسبب ارتكاب الكبائر ، خلافاً للمعتزلة وغيرهم ممن حكموا بذلك فمذهبهم باطل لمخالفتهم لأهل الحق ، وهذا معنى كلامه (والكفر والتخليد عنه يمنع) لكن قال بعضهم لا بد من نفوذ الوعيد ولو في واحد ممن عصوا بنوع من أنواع المعاصي وإلى ذلك يشير صاحب الجوهرة بقوله :

وواجب تعذيب بعض ارتكب كبيرة ثم الخلود مجتنب

(3و4) (وذو ابتداع) إلى آخره : أي أن كلاً من صاحب الابتداع كالقدرية والمرجئة وصاحب الاعتزال وهم المعتزلة يحكمون عليه بالفسق لمخالفتهم لأهل الحق ، ويؤدبون بما يراه الحاكم زاجراً لهم عن ضلالتهم إن لم يتوبوا ، ولا يحكم عليهم بكفر بل هم فساق على الصحيح . وقوله (سوى نافي اللقا) أي إلا من نفى لقاء الله عز وجل ، وهو عرض العباد عليه يوم القيامة لمناقشة الحساب والقصاص لبعضهم من بعض من الفرق الضالة فهو كافر بانفاق أهل السنة لتكذيب القرآن والسنة إذ الأدلة منهما على ثبوت العرض على الله يوم القيامة كثيرة جداً . وأما من نفى رؤية الحق وأثبت العرض عليه سبحانه فهو فاسق فقط على الصحيح . وكذلك يكفر من قال : إن الله تعالى عالم بالكليات دون جزئياتها بل يستأنف للمجربيات علماً عند حصولها أو جسماً : أي اعتقد أن الله تعالى جسم كالأجسام . وأما إن اعتقد أنه تعالى جسم مخالف لسائر الأجسام فالصحيح أنه فاسق فقط والله أعلم بحقيقة الحال .

وَكُلُّ مَقْتُولٍ يَمُوتُ بِالْأَجَلِ وَالرُّوحُ يَبْقَى دَائِمًا مَدَى الْأَزَلِ¹
وَعِنْدَنَا لِلْعَبْدِ كَسْبٌ يُخْلَقُ ثُمَّ شَهِيدُ الْحَرْبِ حَيٌّ يُرَزَقُ²

(1) أي ومذهب أهل السنة أن كل أحد مقتول بفعل إنسان فعل به ما يرهق روحه من ضرب سيف أو عصا ، أو طعن أو حنق وما أشبه ذلك فإنه يموت بأجله المحتوم ، لا كما قالت المعتزلة إن القاتل قد قطع المقتول أجله ، ومذهبهم فاسد لقوله تعالى : ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ وقوله عز وجل : ﴿إِنْ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ولما ورد في السنة «لو صبر القاتل على المقتول مات المقتول في ساعته» وبذا تعلم فساد مذهبهم . قال صاحب الجوهرة :

وميت بعمره من يقتل وغي هذا باطل لا يقبل

والحاصل أن كلاً من الضرب بالسيف والطعن بالرمح ونحوهما أسباب عادية كالسلب والطاعون وغيرهما من الأسباب ، فلا فرق بين من مات بسبب أو حنق أنه قال الشاعر :

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره تنوعت الأسباب والموت واحد

ثم شرع في الكلام على مسألة فناء الأرواح عند النفخة الأولى وعدم فنائها فقال :

الروح يبقى دائماً مدى الأزل

أل في الروح للجنس ، والمراد جميع الأرواح ، والمعنى أن أرواح الخلائق تكون باقية عند نفخة الصعق من غير فناء عفى ما مشى عليه المصنف من أحد القولين وهو الراجح ، ويدل له قوله تعالى : ﴿فَصْفَعُ مِنَ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ فهي المستثناة السبعة المجموع في قول بعضهم :

سبع من المخلوق غير فانيه العرش والكرسي ثم الهاوية

وقلسم واللوح والأرواح وجنة في ظلها نرتاح

والقول الآخر فنائها تمسك بقوله : ﴿كل من عليها فان﴾ والله أعلم بالصواب .

(2) أي وعندها معاشر أهل السنة للعبد كسب : أي الكسب ثابت عندنا للعبد ، وهو أي الكسب تعلق القدرة بالحادثة بالمقدور في عملها من غير تأثير ، بل جميع أفعال العبد وأقواله مخلوقة لله عز وجل وإنما له أي العبد نسبت الميل إلى الفعل أو الترك ولذا صار مكلفاً بالأحكام الشرعية يثاب على الطاعات ويعاقب على المعاصي . قال صاحب الجوهرة :

وعندنا للعبد كسب كلفا به ولكن لم يؤثر فاعرفنا

والباء في قوله به سببية : أي كلف بسببه خلافاً للمعتزلة القائلة : إن العبد يخلق أفعال نفسه

وَكُلُّ أَفْعَالِ الْعِبَادِ تُكْتَبُ لِلْعَدْلِ لَا عَنْ عِلْمِ رَبِّي تَعَزُّبُ¹
وَالرِّزْقُ حَقًّا مَا بِهِ يُنْتَفَعُ حَلَالٌ أَوْ مَكْرُوهٌ أَوْ مُنْتَفَعٌ²

الاختيارية وللحيرية القائلين : إن العبد مجبور كخط معلق في الهواء تميله الريح حيثما توجهت . وكلا المذهبين باطل لما علمت . قال صاحب الجوهرة :

فليس مجبوراً ولا اختياراً وليس كلا يفعل اختياراً

(ثم شهيد الحرب حيّ يرزق) أي ثم عندنا معاشر أهل السنة أيضاً أن شهيد الحرب وهو من مات في جهاد الكفار لإعلاء كلمة الله تعالى حيّ ب حياة مخالفة لحياة أهل البرزخ ، لأنه يرزق دونهم : أي يأكل من ثمار الجنة ويشرب من أنهارها . قال تعالى : (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون) أي ليسوا كسائر الأموات ، بل لهم مزية عند ربهم والله أعلم .

(1) أي والواجب اعتقاده والجزم به أن كل أعمال العباد أي أفعالهم الاختيارية من أقوالهم وأفعالهم واعتقاداتهم ونياتهم تكتب في الصحائف التي يحاسبون بها يوم القيامة بواسطة الحفظة من الملائكة الذين من ضمنهم الكاتبان اللذان يكون أحدهما عن يمين العبد والثاني عن يساره ، وكل منهما يسمى رقيباً عتيداً : أي حاضراً حافظاً ، فالذي يكتب الحسنات صاحب اليمين ، والذي يكتب السيئات صاحب الشمال ، فإذا فعل العبد حسنة كتبها صاحب اليمين في الحال ، وإذا فعل سيئة وأراد أن يكتبها صاحب الشمال أمره صاحب اليمين بالتأخير إلى خمس ساعات لأن له عليه أمانة رجاء أن يتوب العبد ، فإن لم يتب كتبت عليه من غير تضعيف . والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿وإن عليكم لحافظين كراماً كاتبين يعلمون ما تفعلون﴾ وخير «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وهم عشرة بالليل وعشرة بالنهار لكل آدمي مؤمناً كان أو كافراً فإن كان مؤمناً وكل الله به مائة وستين ملكاً يذّبون عنه كما يذب عن قصعة العسل الذباب ، ولو وكل العبد إلى نفسه طرفه عين اختطفته الشياطين ، كذا في حاشية الصاوي على الجلالين (للعدل) : أي وحكمة كتب أعمال العباد لأجل إظهار عدل الله تعالى يوم القيامة ، لأن العبد إذا اضطلع على ما في صحيفته من خير أو شر ولو مثقال ذرة ظهر له عدل الله تعالى (لا عن علم ربي تعزب) أي المقصود من الكتابة كونها تغيب عن علم الله تعالى أو يخفي عليه شيء منها ولو قل بل فائدتها أن العبد إذا علم أن عليه حفظة تحصى جميع ما صدر منه الزجر عن المعاصي .

(2) أي ومذهب أهل السنة أن (الرزق حقاً ما به ينتفع) أي ما يحصل به الانتفاع للحیوان بالفعل من مأكل ومشرب وملبس وغير ذلك . وقوله (حلال) هو مانع الشارع على إباحتها ، وسمى حلالاً لأنه اغتلت عنه التبعيات فلا حق فيه للخلف ولا لوم عليه من جانب الحق أو مكروه وهو ما نهى الشارع عنه نهياً غير جازم يثاب المكلف على تركه ولا يعاقب على فعله كأكل لحوم السباع في العادات ، وقراءات القرآن في الركوع والسجود من العبادات (أو

وَأَثَبْتَنِي لِلْأَنْبِيَاءِ الْأَمَالَهَ وَالصَّدَقَ وَالتَّبْلِيغَ وَالْفَطَاةَ

ممتنع) وهو ما نصّ الشارع على حرمة وعدم جواز تناوله بوجه من الوجوه ، ونهى عنه نهياً جازماً يثاب تاركه بالنية ويعاقب فاعله . والخاص أن كل ما انتفع به الحيوان من حلال أو مكروه أو محرم فهو رزقه كان ملكاً له أو لغيره ، فلا يأكل أحد رزق غيره ولا غيره رزقه ، خلافاً للمعتزلة القائلين أن الرزق العبد ما كان ملكاً له فقط ، ومذهبهم فاسد من وجهين : الأول يلزم منه أن الله تعالى يحتاج إلى رزق بعض الحيوانات من رزق بعض وهو محال . والثاني يلزم منه أن الله عز وجلّ ما يرزق باعتبار قولهم إن الرزق كل ما يملك ، ومن المعلوم أن سائر المخلوقات ملك لله عز وجلّ وهذا محال أيضاً ، وإلى ذلك كله يشير صاحب الجوهرة بقوله :

والرزق عند القوم ما به انتفع وقيل لا بل ما ملك وما اتبع

ولما أنهى الكلام على ما يندرج تحت احد كلمتي الشهادتين وهو قولنا : أشهد أن لا إله إلا الله شرع يتكلم على ما يندرج تحت ثانيتهما وهو قولنا وأشهد أن محمداً عبده ورسوله لأنه ﷺ جاء بتصديق جميع ما يأتي .

أي اعتقد اعتقاداً جازماً ثبوت الأمانة لكل الأنبياء : جمع نبي وهو إنسان ذكر حر أوحى الله إليه بشرع فإن أمر تبليغه فهو رسول ، وإلا بأن لم يؤمر بالتبليغ فنبى فقط والأمانة هي حفظ جوارهم الظاهرة والباطنة من الوقوع في محرم أو مكروه مطلقاً . فالخيانة هي التي فعل منهى عنه مستحيلة في حقهم لعصمتهم (والصدق) أي اعتقد أيها المكلف ثبوت الصدق لكل الأنبياء والرسول . والصدق : هو مطابقة الخبر لما في نفس الأمر ، فجميع ما أخبروا به عن الله عز وجل مطابق للواقع عنده تعالى . فالكذب الذي هو مخالفة الخبر للواقع مستحيل في حقهم لعصمتهم أيضاً ولتصديق الله تعالى إياهم بإظهار المعجزات كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى (والتبليغ) أي والواجب اعتقاده على كل مكلف جزماً أن جميع الرسل بلغوا كل ما أمرهم الله بتبليغه للخلق من الأحكام ولم يكتفوا منه حرفاً إذ الكتمان خيانة ، وهي مستحيلة في حقهم لما علمت ، والدليل على أمانتهم وصدقهم في الأحكام وتبليغهم ما أمروا بتبليغه من الأحكام الأمر باتباعهم ، قال تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وقال عز وجل : ﴿مَنْ يَطْعُ الرِّسُولَ فَقَدْ اطَّاعَ اللَّهَ﴾ (والفطانة) أي وما يجب اعتقاده أيضاً ثبوت الفطانة لكل الرسل والأنبياء وهي التيقظ والتفطن في الأمور ، وإلزام الخصوم الحجة ، والرسول يكون في قومه أوفرهم عقلاً وأفصحهم لساناً وأوضحهم حجة ، ولم يتعرض الناظم رضي الله عنه لبيان ما يجوز في حقهم الصلوة والسلام وهو الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية كالأكل والشرب والتزوج وطلوع الأسواق والأمراض الخفيفة وإذابة الناس لهم ، وإما ما فيه نقص من جنون أو مرض منفرطاً كبيراً وجزماً ونحوهما فمستحيل في حقهم قطعاً .

وَكُلُّهُمْ بِالْمُعْجِزَاتِ أَيْدُوا وَخَبِرْتُهُمْ خَتَامُهُمْ مُحَمَّدًا¹
 قَدْ خُصَّ بِالرُّؤْيَا وَالْمِعْجَاجِ بِالرُّوحِ وَالْجِسْمِ وَبِالتَّنَاجِي²
 وَبِاللُّوَا وَالْحَوْضِ وَالْوَسِيلَةِ وَبِالشَّقَاعَةِ وَبِالْفَضِيلَةِ³

(1) أي والواجب اعتقاده أن كل الرسل أيدهم الله تعالى بالمعجزات : جمع معجزة . وهي الأمر الخارق للعادات المقارن لدعوى الرسالة دليلاً على صدق دعواهم الرسالة ، كساقه صالح ، وعصا موسى ، وإبراء عيسى الأكمة والأبرص وإحيائه الموتى بإذن الله وغيرهم من الرسل المتقدمين عليهم الصلاة والسلام فإن لهم معجزات وخوارق عادات . وأما معجزات نبينا محمد ﷺ فإنها أكثر وأشهر من أن تذكر . فمنها : انشقاق القمر ليلة تمامه فلتتين : فلقه على جبل أبي قبيس ، وفلقه دونه لما طلب كفار مكة منه آية دليلاً على صدق دعواه الرسالة ، فلما كذب كفارهم وقالوا هذا سحر قال الله تعالى ردّاً عليهم : ﴿ اقربت الساعة واتسق القمر وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وكذبوا واتبعوا أهواءهم ﴾ الآية ومنها : كلام الضب ، وسعى الشجر ، وتبع الماء من بين أصابعه حتى شرب العسكر وتوضؤوا وملأوا أوعيتهم منه ، ونحو ذلك من خوارق العادات . وأكبر معجزاته ﷺ وأدومها القرآن الذي أعجز البشر عن أن يأتوا بآية من مثله . قال صاحب الجوهرة :

ومعجزاته كثيرة غرر منها كلام الله معجز البشر

أي أن معجزاته ﷺ واضحة كوضوح الغرر في جباه الخيل وكثيرة لا تنحصر بالعد ، إذ من معجزاته حفظ كتابه من التحريف والتغيير والتبديل ، وتحديد شرعه في كل عصر بالعلماء من أمته على نهج واحد من غير اختلال ، وتأمين أمته من عاجل العذاب كالنسخ والخسف (وخيرهم ختامهم محمد) أي والواجب اعتقاده أيضاً أن محمداً ﷺ خير الأنبياء والرسل بدليل أخذ العهد عليهم أنه إذا ظهر وفيهم من أدركه أن يؤمنوا به وينصروه لقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ الآية . وهذا ظاهر في وجوب الانبعاث له ، ومن المعلوم أن المسيح خير من التابع ، وأنه لله خاتم الرسل والأنبياء فلا نبوة تبدأ بعد نبوته ولا رسالة لقوله تعالى : ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ وقوله ﷺ «أنا العاقب لا نبي بعدي» ولا يعارض هذا نزول عيسى عليه السلام إلى الأرض وهو نبي ، لأن نبوته غير مبتدأة ، ولأنه يكون حاكماً بشرع محمد ﷺ مجتهداً فيه لا مقلداً ، لأن شرعه قد نسخ بشرعنا والله أعلم .

(2و3) ولما ذكر الناظم أن محمداً ﷺ خير الأنبياء وخاتمهم بين هنا ما يختص به دونهم : أي والواجب اعتقاده والجزم به أن الله تعالى قد خصّ نبيه وحبيبه محمداً ﷺ بمزايا لم تكن لغيره من الأنبياء ؛ فقد خصه بالرؤية : أي رؤية ذاته العلية في الدنيا ، فقد رآه ﷺ بعيني رأسه كما قال ابن عباس رضي الله عنه ، وبعين قلبه كما قالت عائشة رضي الله عنها ، وجميع جوارحه

من غير تكليف ولا تحديد . وكان الاسراء والمعراج في ليلة واحدة بروحه وجسده بقطة على الصحيح . قال صاحب اللام :

وحق أمر معراج وصدق فقيه نفى أخبار عوالي

قال شارحه : أي ثابت أمره وصادق خبره ومطابق وقوعه ، وقوله فقيه نصّ أخبار إلى آخره : معناه ففي ثبوت أمر المعراج أحاديث مشتهرة كادت أن تكون متواترة ، وقصته باختصار كما قال النووي : إنه قبل الهجرة بسنة في ليلة سبع وعشرين من ربيع الأول أو من رجب ، أسرى به ﷺ قال « كنت نائماً في بيت بنت عمي أم هانئ وقد نامت عيني ولم ينم قلبي فجاءني جبريل وأمرني بالتوضؤ ثم قال : انظر إلى ورائك ، فإذا أنا بالبراق دابة إبراهيم عليه السلام التي كان يركبها من الشام إلى البيت الحرام ، فوق الحمار ودون البغل ، خطوته تنتهي طرفه ، ثم خفضت لي حتى ركبته إلى المسجد الأقصى ، فلما دخلت فإذا أنا بالأنبياء والملائكة ، فأردت أن أصلي ركعتين ، فأمرني أن أصلي بهم فصليت معهم ركعتين ، ثم عرج إلى السموات ، فرأيت آدم في الأولى ، ويحيى وعيسى في الثانية ، ويوسف في الثالثة ، وإدريس في الرابعة ، وهارون في الخامسة ، وموسى في السادسة وإبراهيم في السابعة - ثم ذهبت إلى سدة المنتهى وفي أوسطها مقام جبريل ، ومن أصلها النيل والفرات إلى الأرض » ثم جاء الرفرف فتناولني من جبريل وطار بي حتى وقف بي على ربي . وروى « أنه خاطبه في تلك الليلة ألف مرة ، فرأى ما رأى وأعطى ما أعطى ، ولما حان الانصراف تناوله الرفرف وطار به حتى أداه إلى جبريل والرفرف خادم من الخدم بين يدي الله تعالى له خواص الأمور في محل الدنو والقرب كالبراق في الأرض » وهذه القصة بطولها المذكور في المطولات دليل على أن المعراج في اليقظة لا في الرؤيا . فمن أنكر المعراج من مكة إلى المسجد الأقصى يكفر لأنه ينكر نص الكتاب العزيز ، وأما لو أنكر ما وراء ذلك من الصعود إلى الجنة والعرش والكرسي وإلى سدة المنتهى وغير ذلك من المعارج قبل يكفر بإنكاره مجعاً عليه ، وقيل لا يكفر لأنه ينكر المشهور من الأخبار . ومنكر المشهور لا يكفر بل يضل ، انتهى نقلاً من حاشية لبعض الفضلاء علي شرح ابن سلطان محمد القاري (والتاجي) أي وقد خصه الله تعالى بالنجاة . والمعنى : أنه عز وجل كلمه مشافهة من غير واسطة بعد أن قربه منه قرباً معنوياً حتى كان منه كقالب قوسين أو أدنى ، وأوحى إليه ما أوحى ، وعلمه علم الأولين والآخرين ، وأطلعهم على عظيم أسرارهم وفرض عليه وعلى أمته خمسين صلاة ، ولم يزل ﷺ يراجع ربه ويسأله التخفيف حتى ردت إلى خمس فضلاً من الله تعالى وإحساناً فله الحمد على هذه المنة العظيمة .

والحاصل أن الحكمة في عروجه ﷺ إلى ما فوق سبع سموات وإلى ما وراء سدة المنتهى أن تكون بعته ﷺ عامة لأهل الأرض والسموات ، ولأن يطلع الله على عجائب الملكوت ويتشرف بشهوده الأعلون من الملائكة لأنه ﷺ أرسل إلى الجن والإنس إرسال تكليف

وَكُلِّ مَا قَدْ جَاءَنَا عَنِ النَّبِيِّ مِنْ مَلَكٍ أَوْ أَنْبِيَا أَوْ كُتُبٍ

وللملائكة وغيرهم من الحيوانات والجمادات إرسال تشریف ، ولذا قال بعضهم : فكل من كان الله ربه محمد نبيه (وبالو) أي وقد خصه الله تعالى أيضًا باللواء وهو أواء الحمد الذي يعقد له ﷺ يوم القيامة طوله ألف عام وله ثلاث ذوآيات : ذوآية بالشرق وذوآية بالمغرب ، وذوآية وسطهما ، فتكون تحته الرسل والأنبياء لما في الحديث «آدم فمن دونه من الأنبياء تحت أوآتي يوم القيامة» وفي ذلك دليل على أنه ﷺ له السيادة العظمى والتقدم عليهم (والخوض) أي وقد خصه الله تعالى بالخوض وهو حوض الكوثر الذي ترده أمته يوم القيامة ، ماؤه أبيض من اللبن وأحلى من العسل ، وريحه أطيب من المسك . وكيزانه مثل نجوم السماء ، من شرب منه لا يظمأ أبدًا . قال تعالى : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ وقال ﷺ «حوضي مسيرة شهر وزواياه كذلك» وفي رواية «كما بين المشرق والمغرب» . واختلف فيه هل هو بعد الصراط أو قبله ، أو بعد الميزان أو قبله ، والصحيح أنه قبلهما ، لأن الناس يخرجون من قبورهم عطاشًا فيشربون منه شربة لا يظمئون بعدها أبدًا . روى عن ابن عباس «أنه سأل رسول الله ﷺ عن الوقوف بين يدي رب العالمين هل فيه ماء؟ فقال ﷺ أي والذي نفسي بيده إن فيه ماء وإن أولياء ليردون حياض الأنبياء ويبعث الله تعالى سبعين ألف ملك بأيديهم عصي من نار يذودون الكفار عن حياض الأنبياء» وهذا الطرد لا يكون بعد الصراط ، لأنه لا يسلم من الصراط إلا المؤمنون فلا وجود للكفار هناك حتى يزدادوا لسقوطهم في جهنم قبل ذلك انتهى الطلب ، قاله البرقوقي (وبالشفاعات) أي وقد خصه الله تعالى بالشفاعات جمع شفاعاة وهي طلب الخير من الغير للغير وما اختص به ﷺ منها شفاعته العظمى في سائر الأمم إذا اشتد هول القيامة حتى يتمنى أهل الموقف الانصراف ولو إلى النار لما يقاسونه من الشدائد فيأتون عمداً ﷺ أن يشفع لهم عند ربه فيخرج عند ذلك ساجداً متضرعاً طالباً لله تعالى مبتهلاً متضرعاً طالباً منه تعالى أن يشفعه في أهل الموقف ، فيجيب طلبه ويشفعه فيهم ، وهذه لم تكن لغيره من الأنبياء وله ﷺ شفاعات أخر ، فيشفع في من استحق دخول النار من عصاة أمته ، وفي من دخلها فيخرج منها بشفاعته ، وفي أهل الجنة في ترقيةهم لأعلا الدرجات وغير ذلك ، وكذلك سائر الأنبياء لهم شفاعات في عصاة أمهم وسيأتي الكلام على ذلك عند قول الناظم : ويشفع الأخيار ، إن شاء الله تعالى (وبالفضيلة) أي وقد خصه الله تعالى بالفضيلة ، وهو مقام مخصوص في الجنة أخبر عنه عليه الصلاة والسلام وقال «سلوا الله في الفضيلة» لم يخرج ﷺ من الدنيا حتى أعطاه الله إياه .

الكلام على السمعيات

(1) ثم أخذ يتكلم على السمعيات . قوله (كل ما) مبتدأ ومضاف إليه وجملة إيماننا إلى آخره خبر ، ومعناه أن كل (ما جاءنا) : أي وصل إلينا من كتاب أو سنة بطريق صحيح وأجمع

المسلمون عليه يجب الإيمان به ويكفر منكره لأن القاعدة أن كل ما كان كذلك فهو حق والإيمان به واجب عن النبي : أي مرويًا عن النبي ﷺ (من ملك) يفتح اللام والمراد به الملائكة فيجب علينا الإيمان بهم وهم أجسام روحانية نورانية لا تتزاحم لما في الحديث «إن الله ملكًا يملأ ثلث الكون» وفي آخر «إن الله ملكًا يملأ ثلثي الكون» وفي غيره «إن الله ملكًا يملأ كل الكون» لهم قدرة على التشكلات الجميلة فيشكلون في أي صورة شاءوا ولا تحكم عليهم الصورة ، بخلاف الجني فإنهم يتشكلون أيضًا في الصور القبيحة ككلب وحية وتحكم عليهم الصورة ، وللملائكة قوة أيضًا على الأفعال الشاقة ، فلا يوصفون بذكورة ولا أنوثة ، لا يأكلون ولا يشربون ولا ينامون . يسبحون الليل والنهار لا يفترون ، ولا يعصون الله تعالى لقوله : ﴿ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون﴾ ولا يعلم عددهم إلا الله عز وجل لقوله تعالى : ﴿وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾ وأفضلهم جبريل فميكائيل وإسرافيل فعزرائيل عليهم السلام (أو أنبياء) أي ويجب علينا الإيمان بجميع الأنبياء والرسل وهم على ما في صحيح ابن حبان «مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا» فالرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر على الراجح ، والواجب معرفتهم على التفصيل خمس وعشرون رسولاً ، وقد نظمهم العلامة الشيخ محمد الدمهوري على حسب ترتيبهم في إرسال فقال :

ألا إن إيماننا يرسل تخمنا	وهم آدم إدريس نوح على الولا
وهود وصالح لوط مع إبراهيم أنى	كذا نجله إسماعيل إسحاق فضل
ويعقوب يوسف ثم يتلو شعبيهم	وهاروت مع موسى وداود ذوالعلا
سليمان أيوب وذو الكفل يونس	وإلياس أيضًا واليسع ذاك فاعقلا
كذا زكريا ثم يحيى غلامه	وعيسى وطه خاتما قد تكملا
وقد تم نظمي جمع رسل مرتبا هم	حسب إرسال كما قاله الملا
عليهم صلوات الله ثم سلامه	يدومان ما داما الأراضى وما على
فيا رب فرج لي كربى بجاههم	وبالآل والأصحاب ثم الذي تلا

انتهى من [المناهل العلنية الفقهية على ألفاظ العشماوية] (أو كتب) أي ويجب الإيمان بالكتب السماوية المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام أنها كلام الله القديم ، وأن جميع ما فيها حق ، وهي مائة وأربعة كتب ، وقيل مائة وأربعة عشر كتابًا : خمسون على شيث ، وثلاثون على إدريس ، وعشرة على آدم ، وعشرة على إبراهيم ، وعشرة على موسى قبل التوراة ، والتوراة على موسى ، والإنجيل على عيسى ، والزبور على داود ، والقرآن على محمد ﷺ وعليهم أجمعين .

أَوْ يَوْمَنَا الْآخِرِ أَوْ أَمْرَ السَّمَاءِ
وَمِنْهُ أَشْرَاطُ جَمِيعِ السَّاعَةِ
وَعَلَّقَ بِبَابِ التَّوْبِ عَمَنْ أَثَمَا
يَنْزِلُ عِيسَى يَقْتُلُ الدَّجَالَ
إِيمَانَنَا غَيَّبًا بِهِ قَدْ لَزِمْنَا^١
كَالشَّمْسِ وَالْمَهْدِيِّ وَكَالْجَسَّاسَةِ^٢
وَالرُّفْعِ لِلْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ^٣ كَمَا
وَفَتَحَ يَأْجُوجَ وَخَسَفَ^٤ وَالْيَ

(1) (أو يومنا الآخر) أي ويجب الإيعان باليوم الآخر وهو يوم القيامة ، سمي بذلك لقيام الناس فيه من قبورهم وقيامهم بين يدي خالقهم ، دلّ عليه الكتاب والسنة والإجماع ، فمن أنكره فهو كافر بالله العظيم بلا خلاف بين أهل الحق (أو أمر السماء) أي ويجب التصديق بأمر السماء . قال البرقوقي رضي الله تعالى عنه : لعله يريد الوحي ، ويصح أن يراد به كل ما أخبر به النبي ﷺ مما شاهده من عالم الملكوت كالعرش والكرسي والحجب والرفرف وسدرة المنتهى والبيت المعمور وغير ذلك مما أطلعه الله تعالى عليه . وقوله (إيماننا غيباً به قد لزماً) معناه : يجب علينا الإيمان بما تقدم بيانه من قوله من ملك إلى آخره ، وبجميع ما أخبر به النبي ﷺ مما هو مغيب عنا لأن خبره صدق لقوله تعالى : ﴿مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ .

(2) أي مما أخبر به الصادق المصدوق وما يجب الإيمان به (أشراط) مجيء (الساعة) أي علامات الكبرى الدالة على قرب مجيئها ، وهي انقراض جميع الخلائق (كالشمس) أي طلوع الشمس من مغربها ، ولما روى عن النبي ﷺ أنه قال «ستأتي عليكم ليلة مثل ثلاث ليال من لياليكم هذه ، فإذا كانت تلك الليلة عرفها المهجرون فيقوم الرجل فيقرأ ورده ثم ينام ، ثم يقوم فيقرأ ورده ثم ينام ، ثم يقوم فيقرأ ورده ، فبينما هم كذلك ، إذ هاج الناس بعضهم في بعض ، فيقولون ما هذا ؟ فيفزعون إلى المساجد فإذا هم بالشمس قد طلعت من مغربها ، فتجىء حتى إذا توسطت السماء رجعت فطلعت من مشرقها ، فذلك قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ انتهى من [تنبيه الغافلين] للإمام السمرقندي (والمهدي) أي ظهوره قبل عيسى عليه السلام ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى عند قول الناظم :

ينزل عيسى يقتل الدجال

(وكالجساسة) أي جساسة المسيح الدجال التي تجس له الأخبار ، والتي أخبر تميم الداري عنها ، فجمع النبي ﷺ الصحابة وأخبرهم بأمرها ، وهي للدجال بمنزلة الجاسوس تخبره بأحوال الناس لأنه متشوق إلى خروجه في الأرض .

(3و4) أي ومنها إغلاق باب التوبة (عمن أثمنا) : أي من عصى الله تعالى فلا تقبل منه توبة بعد طلوع (الشمس من مغربها للآية المتقدمة) (والرفع للقرآن والعلم) أي وما أخبر به ﷺ رفع القرآن والعلم عن أهل الأرض . واختلف في كيفية الرفع فقيل : يرفعان من الصدور ، وقيل

يرفع القرآن من المصاحف فيصبح الورق أبيض ، وقيل يموت أهلها وهو الصحيح لقوله ﷺ «إن الله لا يرفع العلم انتزاعاً ، ولكن يرفعه بموت أهله حتى يختلف الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما» (كما . ينزل عيسى يقتل الدجال) ومعناه : أنه كما يجب الإيمان بما تقدم بيانه ، يجب الإيمان أيضاً بنزول عيسى عليه السلام وخروج الدجال وقتل عيسى له بحربة في يده ، قال صاحب اللام :

وعيسى سوف يأتي ثم يقوى لدجال شقى ذي خيال

أي صاحب فساد في الأرض . قال العز ابن جماعة يشير إلى خروج الدجال ونزول عيسى وقتله له : والإيمان بكل ذلك واجب انتهى . وإنما ينزل عيسى حين يحاصر الدجال في قلعة القدس المهدي وأتباعه فينزل عيسى عليه السلام من السماء على المنارة الشرقية في مسجد الشام ، ويأتي المقدس فيقتله بحربة في يديه ، وهو بمجرد رؤية عيسى يذوب كما يذوب الملح في الماء . وقد ثبتت هذه الأخبار والآثار عن سيد الأخيار ، فيجب الإيمان بها وتوضيح ما تقدم بيانه في قصة المهدي وخروج الدجال ونزول عيسى عليه السلام ، كما قاله النبي في الحاشية : إن هذه الأمة إذا فسدوا ولم يجد الرجل منهم ملجأ يلجأ إليه من الظالم بيعت الله مهدياً رجلاً من أولاد فاطمة رضي الله عنها اسمه محمد بن عبد الله يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً يرضى عنه ساكنوا السماء والأرض ، يعيش سبع سنين ، فينما هو كذلك إذ خرج الدجال على حماره من دير في جزيرة ، وهو رجل أعور مظموس العين يدعى الربوبية ، يكون معه مثل الجنة ومثل النار ، فيؤمن به كثير من الناس : يمر بجميع البلاد إلا مكة والمدينة وبيت المقدس وطور سينا ، يمكث في الأرض أربعين يوماً ، يوماً كسنة ، ويوماً كشهر ، ويوماً كجمعة ، وباقى الأيام كالأيام المعهودة ، وفي رواية أربعين سنة ، مكتوب على وجهه كافر ، يقرؤه كل مسلم ولو أمياً ، يعيش المسلمون في زمنه بالتسبيح والتحميد والتهليل والتكبير ، ويجري ذلك منهم مجرى الطعام والشراب كالملائكة ، قاله الشرنوبلي على العشماوية ، فينما المسلمون معدون للصلاة يسوون الصفوف إذ أقيمت ، فينزل عيسى عليه السلام على أجنحة ملكين عند المنارة البيضاء شرق دمشق ، فإذا رآه عدو الله ذاب كذوب الملح في الماء ، ولو تركه لذاب لكنه يطلبه حتى يدركه بباب لد ، فيقتله بيده ويقتل من تبعه ، ويحكم بشريعة نينا إلى أن يموت ويدفن في الحجرة النبوية ، فإنه حي في السماء بجسده وروحه . والمراد بقوله تعالى : ﴿إني متوفيك﴾ أي منيكم - ورافعك إلى - إذ المقصود هنا من التوفي المجازي لا الحقيقي شهادة - الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها - الآية ، وبعد قتله الدجال يملأ الأرض أمناً حتى ترتفع الأسود مع الإبل ، والنور مع البقر ، والذئب مع الغنم ، ويلعب الصبيان بالحيات ، فلا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا ويؤمن به حتى تكون الأمة واحدة ملة الإسلام ، ويذهب التحاسد والتباغض ، وتعمر الدنيا حتى لا يوجد من يقبل الزكاة ، ويتزوج ويولد له ويمكث خمسين وأربعين

نَارُ تَسْوُقِ النَّاسِ أَرْضَ الْحَشْرِ وَفَنَّةُ الْحَيَا وَضَمَّ الْقَبْرِ

سنة ، وقيل أربعين ، وقيل سبعمائة وهو الصواب . وتكون رواية الأربعين مدة مكثه في الأرض قبل الرفع بعده ، ثم يموت ويصلى عليه ويدفن في الروضة الشريفة انتهى . (وفتح يأجوج) بالهمز وغيره : أي وما يجب الإيمان به فتح سد يأجوج ومأجوج وانتشارهم في الأرض لثبوته كتابة وسنة . ويأجوج ومأجوج اسمان أعجميان لقبيلتين من بني آدم يقال إنهم تسعة أعشار بني آدم وذلك قرب القيامة بعد نزول عيسى وهلاك الدجال ، ثم يخرج يأجوج ومأجوج من السد ، فيحصل للخلق جذب عظيم حتى تكون رأس الثور لأحدهم خير من مائة دينار ، ثم يدعو الله عيسى فيرسل الله عز وجل النصف في رقابهم فيهلكون جميعاً ، فتلاً رملهم وجيفهم الأرض ، فيدعو الله عيسى فيرسل الله عليهم طيراً كأنه قاتل البخت فتحملهم وتطرحهم حيث شاء الله ثم يرسل الله مطراً فيغسل الأرض من آثارهم ، ثم يقول الله للأرض أنبئي ثمرك ، فيكثر الرزق جداً ويستقيم الحال لعيسى والمؤمنين ، فينما هم كذلك إذ بعث الله عليهم ريحاً لينة تقبض روح كل مؤمن ومسلم ، وتبقى شرار الناس يتهاجون في الأرض كتهارج الحمر ، فعليهم تقوم الساعة . وبين موت عيسى والنفخة الأولى مائة وعشرون سنة ، لكن السنة بقدر شهر ، كما أن الشهر بقدر جمعة ، والجمعة بقدر يوم ، واليوم بقدر ساعة ، فيكون بين عيسى والنفخة الأولى اثنتا عشر سنة من السنين المعتادة ، انتهى من حديث طويل حكاه الصاوي على الجلائين (وخسف والي) أي رطل خروج يأجوج ومأجوج خسف يكون الأرض لما ورد «إن من علامات الساعة خسفاً بالشرق وخسفاً بالمغرب وخسفاً في جزيرة العرب» .

(1)

أي وما هو معدود من العلامات الدالة على قرب مجيء الساعة (نار تسوق الناس أرض الحشر) لما في الحديث عطفاً على ذكر العلامات الموضحة ، ونار تخرج من قعر عدن تسوق الناس إلى الحشر ، تبيت معهم إذا باتوا وتقبل معهم إذا قالوا . والحديث بطوله مذكور في بستان العارفين في الباب الثامن والستين منه . وهنا انتهى الكلام على ما ذكر الناظم من أشراف الساعة وترتيبها على ما ذكر في حاشية على شرح ابن سلطان محمد القاري الماتريدي نقلاً عن الترمذي المهدي ، ثم كسوف القمر ثلاث ليالٍ ، ثم خسف الحرمين ، ثم الدابة ، ثم الدجال ، ثم عيسى عليه السلام ، ثم هدم الكعبة ، ثم طلوع الشمس من مغربها ، ثم الدابة ثانياً ، ثم رفع العلم القرآن ، ثم بقاء الناس مائة سنة لا يقولون كلمة التوحيد ، ثم ينفخ في الصور انتهى (وفنّة الحيا) أي وما أخبر به النبي ﷺ ويجب الإيمان به فنّة الحيا وهي الكفر ، وقيل كل ما يشغل عن ذكر الله عز وجل : أي عن طاعته والإقبال عليه ، نسأل الله تعالى السلامة والعافية (وضم القبر) أي وما يجب الإيمان به أيضاً ضم القبر : أي النقاء حافات الأربعة حتى يكون الميت كالخيوط وهذا بالنسبة للكافر ، وأما ضمه للمؤمن فكضم الرائدة الشفوفة لولدها ، إذا قدم من سفر طويل ، ولا ينجو أحد من المضم المذكور قبر أو لم يقبر ، لأن قبر كل ميت بحسبه .

وَيُعَذِّبُ الْقَبْرِ وَالْفَتَانَ وَالْحَشَرَ وَالنَّشْرَ وَيَا الْمِزَانَ وَالنَّفْخَ فِي الصُّورِ وَنَشْرَ الصُّحُفِ وَيَا الصِّرَاطِ ثُمَّ هَوَى الْمَوْقِفَ²

(1و2) أي (و) يجب الإيمان (بعذاب القبر) أضيف للقبر لأنه الغالب ، فإن كل ميت أراد الله تعذيبه يعذب ولو أكلته السباع أو الحيتان في البحر أو حرق بالنار وذرى في الهواء ؛ فقدرة الله تعالى صالحة على أن يعذب من أراد عذابه من هؤلاء كما يعذب صاحب القبر سواء بسواء .
والحاصل اعتقاد أن عذاب القبر حق واقع للكفار ، وثابت لبعض الفجار ممن أراد الله تعذيبه في تلك الدار لسوء فعاظم وقبح حالهم . وقد أجمع أهل السنة على ذلك ، ففي الصحيحين «عذاب القبر حق» ويؤيده قوله تعالى : (النار يعرضون عليها غدواً وعشياً) الآية . ولكن قد يرفع الله تعالى عن عصاة المؤمنين بسبب دعاء أو صدقة من الأحياء لهم (والفتان) المراد بذلك سؤال منكرو ونكير لكل ميت مؤمناً كان أو كافراً ، قبر أو لم يقبر ، فالواجب اعتقاده أن فتنه القبر ثابتة واقعة لا محالة ، والمراد بالفتنة الاختيار الذي يكون بواسطة الملكين العظميين فيختيران كل أحد عن دينه : أي عن عقائده التوحيد ، فيقولان من ربك ومن نبيك وما دينك ؟ فيقول من يشته الله وألهمه الجواب : الله ربي ومحمد نبيي والإسلام ديني وهو المؤمن ، لأنهما يأتيانه بهيئة لا يتكرها ، وأما الكافر فيتلجلج عن الجواب فيقول هاه هاه لا أدري ، أو يقول أتنا ربنا لأنهما يأتيانه في هيئة منكرة مهيلة جداً ، لما جاء في الحديث «إنهما أسودان أزرقان أصواتهما كالرعد القاصف وأبصارهما كالبرق الخاطف ، يجران شعرهما وأنيابهما كالصياصي ، يخرج لهيب النار من أفواههما ومانخرهما ومسامعهما ، ويمسحان الأرض بشعورهما ، ويحفزان الأرض بأظافرهما ، مع كل واحد منهما عمود من حديد لو اجتمع أهل الأرض ما حركوه» إنما سما بمنكر ونكير لا يشبهان خلق آدميين ولا خلق الملائكة ولا خلق الطير ولا خلق البهائم ، بل هما خلق بدیع ليس في خلقهما أنس للنظر ، جعلتهما الله تعالى في البرزخ تكرمة للمؤمنين وهتكا للمنافقين : وإنما قيل لهما الفتان لانتهاهما الميت وشدة مراجعتهما اختياراً للميت على تصحيح إيمانه ، والسؤال المذكور يكون بعد تمام الدفن وإعادة الروح في جسد الميت بقدر ما يفهم الخطاب ويرد الجواب ، وأما الأنبياء فالصحيح أنهم لا يسئلون . وقد وردت أحاديث باستثناء عدة فلا يسئلون : منهم الشهيد ، والمرباط يوماً وليلة في سبيل الله ، ومن مات في يوم الجمعة أو ليلتها ، ومن قرأ سورة الملك كل ليلة ، والمبطون والمراد بالبطن الاستسقاء أو الإسهال قولان للعلماء كما ذكره القرطبي . أما ما ذكره البلقيني من أن سؤال القبر يكون بالسرياني فغير معروف بين المتكلمين ولا بين المحدثين . وذكر الترمذي وابن عبد البر أن سؤال القبر من خصائص هذه الأمة ، ولعل الحكمة في ذلك أن يجعل عذابهم في البرزخ فيوافون القيامة والذنوب محصية ، انتهى من شرح ابن سلطان (والحشر والنشر) فلو قال الناظم رحمه الله تعالى والنشر والحشر لطابق الواقع ولم يختل وزن البيت لأن النشر سابق على الحشر ، والنشر ثابت بالكتاب والسنة والإجماع يكفر منكروه . والمراد بالنشر البعث ، فيجب اعتقاد أن الله

تعالى يبعث جميع الخلائق يوم القيامة بأن يعيد لهم أجسادهم كاملة ، ويعيد كل روح إلى جسدها لا تخطئه ، ولا يعجزه شيء من ذلك قال تعالى : ﴿ كما بدأكم تعودون ﴾ فتنشق عنهما القبور ويقومون بإذن الله تعالى ، قال تعالى : ﴿ أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور ﴾ الآية . وقال عز وجل رداً على منكر البعث من الكفار : ﴿ قل بلى وربى لنبعثن ثم لنتنبن بما عملتم وذلك على الله يسير ﴾ (والحشر) أي ويجب الإيمان بالحشر : أي حشر جميع الخلائق بعد بعثهم ، وهو الجمع والسوق من محل الإقبار إلى محل الاستقرار ، قال الشيخ الصاوي رحمه الله تعالى في حاشيته على الجلالين : وأعلم أن الحشر أربع : فالأول : إجلاء بني النضير . ثم بعده : إجلاء أهل خيبر . ثم في آخر الزمان تخرج نار من قعر عدن تسوق الناس . ثم في يوم القيامة حشر جميع الخلائق انتهى (وبالميزان) أي ويجب الإيمان بالميزان الذي توزن فيه أعمال العباد يوم القيامة - فبين ثقلت موازينه - أي رجحت حسناته على سيئاته - فأولئك هم المفلحون - : أي الفائزون بدخول الجنة - ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون - هم الكفار ، معنى ثقلت موازينه : أي موزوناته ، وكذا يقال فيما بعده . واختلف فيه هل هو ميزان واحد لجميع الأمم أو لكل أمة ميزان ، أو لكل أحد ميزان . والصحيح أنه ميزان واحد لجميع الأمم ولجميع الأعمال ، وهو جسم مخصوص له لسان وكفتان وعمود ، كل كفة قدر ما بين المشرق والمغرب ، ومكانه قبل الصراط ، كفته اليمنى للحسنات وهي نيرة عن يمين العرش ، وكفته اليسرى للسيئات وهي مظلمة عن يساره ، يأخذ جبريل بعموده ناظرًا إلى لسانه ، وميكائيل أمين عليه يحضره الجن والإنس ، ووقته بعد الحساب ، ولا يكون الوزن في حق كل أحد ، بل هو تابع للحساب ، فمن حوسب وزنت أعماله ، ومن لا فلا . والحق أن الكفار توزن أعمالهم السيئة غير الكفر ليجازوا عليها بالعقاب زيادة على عذاب الكفر ، وأعمالهم الحسنة التي لا تتوقف على نية كالعتق وصلة الرحم والوقف فيخفف عنهم بذلك من عذاب غير الكفر ، فتوزن أعمالهم لأجل ذلك لا للنجاة من عذاب الكفر ، فإنه لا يخفف عنهم ولا ينقطع . وأما قوله تعالى : ﴿ فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً ﴾ فمعناه نافياً بحيث ينجو من الخلود في النار . وقيل حسناتهم التي فعلوها يجازون عليها في الدنيا كصحة وعافية ، ولا يجازون عليها في الآخرة أصلاً . واختلف هل الوزن بصنع ، أو لا ؟ واستظهر الأول تحقيقاً للعدل ، فوضع السيئات في مقابلة الحسنات ، فإن رجح أحدهما وضع صنع بقدر ما رجح ، فينعم بقدره ويعذب بقدره ، فإن لم يكن له إلا حسنات فقط أو سيئات فقط وضعت الصنع في الكفة الأخرى . واختلف أيضاً هل الأعمال تصور وتوزن ؟ فالحسنات تصور بصورة حسنة نورانية . ثم توضع في كفة الحسنات ، والسيئات تصور بصورة قبيحة ظلمانية ثم توضع في كفة السيئات ، أو توزن الصحائف أو توزن الأشخاص ، ولا مانع من حصول ذلك كله . انتهى من حاشية الصاوي . وفي معنى ما تقدم قال شارح الرسالة : وهناك صنع مثاقيل الذر .

.....
| فائدة | الذرة : النملة الصغيرة ، ومائة ذرة وزن حبة واحدة من الشعير ، وأربعة حبات من الخردل وزن حبة من الشعير أيضًا .

(والنفخ في الصور) أي الإيمان بالنفخ في الصور لثبوته كتاباً وسنةً وإجماعاً . والصور : قرن من نور فيه نقوب بعدد أرواح من يموت فينفخ فيه إسماعيل عليه السلام نفختين : النفخة الأولى نفخة الصعق التي يفنى عندها كل شيء إلا ما استثنى . والنفخة الثانية نفخة البعث التي يعث عندها جميع المخلوقات ، قال تعالى : ﴿ ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ، ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون ﴾ فإسماعيل موكل به وباللوح المحفوظ ، وتصوير الأجنة في بطون الأمهات ، ولا يشغله شيء من ذلك عن التسييح طرفة عين ، فسبحان القادر على كل شيء (ونشر الصحف) أي ويجب الإيمان بنشر الصحف التي فيها أعمال العباد : أي تطايرها من خزائن تحت العرش فلا تخطيء صحيفة صاحبها لثبوته بالأدلة القاطعة . وقيل إن صحف الكفار التي فيها أعمالهم في مكان مظلم موحش تحت الأرض السفلى وهو مسكن إبليس وذريته ويسمى سجيناً . وقيل المراد بسجين كتاب جامع لأعمال الشياطين والكفار ، كما أن المراد من قوله تعالى : ﴿ كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين ﴾ هو كتاب جامع لأعمال الملائكة والمؤمنين على قول ، والآخر مكان فوق السموات السبع تحت العرش كذا في حاشية الصاوي . ومن الأدلة عليه قوله تعالى : ﴿ فأما من أوتي كتابه يمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً وينقلب إلى أهله مسروراً ﴾ وهو المؤمن يعطى كتابه يمينه وإن استحق دخول النار علامة على أنه من أهل الجنة . والمراد بالحساب اليسير : هو السهل الذي لا مناقشة فيه ، فتعرض عليه أعماله الحسنة والسيئة ، فيثاب على الحسنات ويتجاوز عنه عن السيئات ، فضلاً من الله تعالى وإحساناً ، وينقلب إلى أهله في الجنة وهم أزواجه وأصوله وفروعه مسروراً بما رآه من العفو والغفران بفضل الكريم المنان : ﴿ وأما من أوتي كتابه وراء ظهره فسوف يدعو ثبوراً ويصلى سعيراً ﴾ هو الكافر تغلّ يمينه إلى عنقه وتلوى يسراه إلى ظهره ، ويعطى كتابه فإذا رأى ما فيه نادى بالثبور : أي تمنى الهلاك ، ثم يصلي بعد ذلك بالسعيير : أي نار شديدة الحرارة يعدل الله تعالى ، كذا في تفسير الجلال المحلي رحمه الله تعالى (وبالصرط) أي ويجب الإيمان بالصرط للأدلة الواردة بإتفاق هل السنة من الأشاعة والماتردية ، وهو جسر يضرب على متن جهنم لا طريق للجنة غيره ، لأن النار بين الموقف والجنة ، طوله ثلاثة آلاف سنة : ألف صعوداً ، وألف هبوط ، وألف استواء ، له كلاليب تأخذ من أمرت بأخذه فتلقيه في نار جهنم . وفي شرح الرسالة بعض حديث لمسلم :

فناج مسلم ومخدوش مرسل ومكدوش في نار جهنم

يجوزه العباد بقدر أعمالهم ، فمنهم من يجوز عليه كطرفة العين ، ومنهم كالبرق الخاطف ،

ومنهم كالريح ، ومنهم كالطير ، ومنهم كأجاويد الخيل في سرعة المرور ، ومنهم دون ذلك ، ويضيق ويتسع بقدرة الله تعالى . وفي بعض الآثار : جبريل في أوله وميكائيل في وسطه يسألان الناس عن عمرهم فيما أفوه ، وعن شبابهم فيما أبلوه ، وعن عملهم ماذا عملوا به . وفي بعض الآثار أيضاً : فيه سبعة قناطر يسأل كل عبد عند كل قطرة منها عن نوع من التكاليف . ففي الأولى عن الإيمان ، وفي الثانية عن الصلاة بالأركان ، وفي الثالثة عن الزكاة ، وفي الرابعة عن صوم شهر رمضان ، وفي الخامسة عن الحج ، وفي السادسة عن الوضوء والغسل من الجنابة بالإسباغ ، وفي السابعة عن برّ الوالدين وصلة الأرحام والإصلاح بين الإخوان ، فإن جاء بها جميعاً بتمامها يمرّ عليها كالبرق الخاطف ولا قذف في النار .

[تنبيه] اعلم أن أول من يمرّ على الصراط محمد ﷺ وأمه ، وأنه لا يتكلم حينئذ إلا المرسلون يقولون : اللهم سلم سلم . وفي بعض الروايات : ثم عيسى بأمته ، ثم موسى بأمته ، يدعون نبياً حتى يكون آخرهم نوح وأمه ، انتهى من حاشية على شرح ابن سلطان (ثم هول الموقف) أي عظمائه ، فيجب الإيمان بهول يوم القيامة للأدلة الواردة في ذلك . والوقوف قيام العباد للعرض على ربهم ينتظرون الحساب ، قال تعالى : ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وقال تعالى : ﴿يَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ﴾ الآية فتمتد الأرض كما يمد الأديم ، قال تعالى : ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مَدَّتْ﴾ أي زيد في اتساعها ، فلا يبقى عليها بناء ولا شجر ولا جبال لتسع الخلائق ، فيجمع الإنس في صعيد واحد في محل الوقوف ، ثم يؤتى بالجن فيحرقون بهم ، ثم تنزل ملائكة سماء الدنيا فتحلق بالجميع ثم ملائكة السماء الثانية فتحلق بهم وهكذا إلى ملائكة السماء السابعة ، فعند ذلك يشتد الزحام حتى يكون فوق قدم أحدهم سبعون قدماً وتلنو الشمس من رؤوسهم حتى لو أن أحدهم مد يده لئالها ويسلب منها النور ، ويضعف حرها حتى يفوص العرق في الأرض سبعين ذراعاً . فمنهم من يلجمه العرق إلجاماً ، ومنهم من يكون إلى عنقه وإلى صدره وإلى حقوه وإلى ركبته وهكذا بحسب تفاوتهم في الأعمال الصالحة والسيئة وهم سكوت فلا يتكلمون من عظيم الهيبة والسطوة قال تعالى : ﴿وَحُشِشَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ إلا حركة الأرجل وقد ختم على أفواههم قال تعالى : ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ويشد الخوف ويتضاعف الكرب ويشغل كل أحد بنفسه عن أقاربه وأحبابه ، قال تعالى : ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ ثم يتسألون عمن يشفع لهم عند ربهم ، فيلجأون إلى محمد ﷺ ويلوذون به كي يشفع لهم ، فيسأل ربه عز وجل أن يشفعه في أهل الموقف فيشفعه فيهم بمنه وكرمه ، فهذه هي الشفاعة العظمى المختصة به كما مر ، فهو ﷺ شفيع الأولين والآخرين كما ثبت في الأخبار الصحيحة والله أعلم .

وَالْمُؤْمِنُونَ يَنْظُرُونَ الرَّبَّآ فِي الْحَشْرِ وَالْجَنَّةِ دَارَ الْعَقَبَى¹
وَيَشْفَعُ الْأَخْيَارُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّ فِي مُؤْمِنٍ مُوحَّدٍ مُعَذَّبٍ²

(1) أي وما يجب اعتقاده جواز رؤية المؤمنين لربهم في الموقف يوم القيامة ، وهو معنى كلام الناظم (في الحشر وفي الجنة) رؤية بلا كيف ولا انحصار في جهة خلافاً للمعتزلة في إنكارهم جوازها تمسكاً بقوله تعالى : ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ ومذهبهم فاسد ، لأن معنى قوله تعالى : ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أي تتصوره تصور ذات الأجرام ؛ فجماهير أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية مجمعون على وقوعها وجوازها للمؤمنين دون الكافرين لقوله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ ففي ذكر حجب الكفار عن ربهم دليل على جوازها وحصولها للمؤمنين ، إذ لو لم تكن هناك رؤية واقعة للمؤمنين لما عذب الكفار بحرماتها ، ولنا ما في الكتاب العزيز من قوله تعالى : ﴿وَجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ ومن السنة قوله ﷺ «سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون» وفي رواية «لا تضارون» والمعنى لا تشكون في رؤيته كما لا تشكون في رؤية القمر ليلة البدر . قال الله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ وفسر النبي ﷺ الحسنى بالجنة ، وزيادة بالروية؛ رزقنا الله هذه النعمة . وفي حديث ابن عمر عن الترمذي وغيره في أهل الجنة «وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشيا» قيل وتحصل الرؤية بأن ينكشف انكشافاً تاماً منزهاً عن المقابلة والمكان والجهة . قال صاحب الجوهره عطفاً على أفراد الجائز :

ومنه أن ينظر بالأبصار لكن بلا كيف ولا انحصار

وقال صاحب اللام :

يراه المؤمنون بغير كيف وإدراك وضرب من مثال

والحاصل أننا كما نعلمه ليس بجرم ولا عرض ، ولا يحويه مكان ، ولا يشتمل عليه زمان ، ومنزهاً عن أن يكون في جهة نراه كذلك .

(2) ولما ذكر الناظم رحمه الله تعالى فيما تقدم أنه ﷺ مخصص بالشفاعة العظمى في سائر الأمم ذكر هنا أن بقية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأهل الخير من المؤمنين لهم شفاعات . أي وما يجب الإيمان به ثبوت الشفاعة ، وتقدم أنها طلب الخير للغير ، وقوله (ويشفع الأخيار) إلى آخره معناه : أن كل من ثبتت خيريته عند ربه يشفع في غيره بقدر خيريته وجهه عند خالقه ، فيشفع الأنبياء في أممهم ، وتقدم أن نبينا عمداً ﷺ له شفاعات متعددة في عصابة أمته بعد شفاعته العظمى ، وكذا الملائكة والصحابة والعلماء والشهداء والأولياء لهم شفاعات . ومن جملة الشفعاء يوم القيامة في مؤمني الأمم الله عز وجل ، فشفع صفاته الجمالية كالكرم والحلم عند صفاته الجلالية كالقهر والانتقام والعزة والجبروت ونحوها (قوله في مؤمن) معناه : أن الشفاعة من الأنبياء ، ومن بعدهم تكون في المؤمنين

وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَمَّتْ كُلَّ أَمْرٍ، إِيْمَانُهُ كَالذَّرَّةِ¹
وَالنَّارُ وَالْجَنَّةُ حَقًّا خُلِقَا دَارِيَّ جَزَاءَ لِلنَّعِيمِ وَالشَّقَاءِ²

خاصةً دون الكافرين إذ ليس لهم شفعاء يوم القيامة لقوله تعالى عن قولهم يوم القيامة ﴿إِذَا شَاهَدُوا مَا أُعِدَّ لَهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾ ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وقوله (موحد معذب) معناه أن الشفاعة تكون لكل من مات ومعه أصل من التوحيد: أي التصديق بأن الله إله واحد لا ربَّ غيره، وأن عمداً عبده ورسوله. وجميع ما جاء به حق، وإن استحق العذاب غُذِبَ أم لا، وإن كان من أهل الكبائر، خلافاً للمعتزلة الذين أنكروا الشفاعة ونفوها، فإن مذهبهم فاسد، وقد حكم عليهم بالفسق والضلال لمخالفتهم لجمهور أهل الحق، وجحدهم لما ثبت بالأدلة الواردة في السنة، منها قوله ﷺ « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » وفي سنن ابن ماجه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه مرفوعاً « يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء » فالشفاعة أمر قطعي لما علمت. قال ابن جماعة: الناس على قسمين، مؤمن كافر، فالكافر في النار إجماعاً. والمؤمن على قسمين طائع وعاص، فالطائع في الجنة إجماعاً، والعاصي على قسمين: تائب وغير تائب، فالتائب في الجنة إجماعاً، وغير التائب في مشيئة الله تعالى، انتهى من شرح ابن سلطان وفيه أيضاً عند قول المؤلف:

ومرجو شفاعة أهل خير لأصحاب الكبائر كالجيلال

والخير كله مجموع في أربعة: النظر، والحركة، والتعلق، والصمت، فكل نظر لا يكون في عبادة فهو غفلة، وكل حركة لا تكون في عبادة فهي فترة، وكل نطق لا يكون في ذكر فهو لغو، وكل صمت لا يكون في فكر فهو سهو.

أي ويجب الإيمان بأن رحمة الله تعالى تعم كل أحد مات من الأنس والجنّ وليس معه إلا أصل الإيمان فقط. قال الشيخ عبد الرحمن البرقوقي رحمه الله تعالى: ويجب الإيمان بسعة رحمة الله تعالى وتجاوزه عن من استحق العذاب ولم يكن له شافع لما أنه لم يكن له عمل صالح سوى مجرد الإيمان انتهى. (1)

اعلم أن الله تعالى مائة رحمة، واحدة منها وسعت جميع أهل الدنيا مؤمنهم وكافرهم وغيرهما من سائر المخلوقات. قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ وتسعاً وتسعين مدخرة لأهل الجنة، ثم تضاف لهم رحمته التي كانت لأهل الدنيا بدليل قوله تعالى: ﴿فَسَأْكِبْهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ وإن الكفار لا يرحمون في الآخرة.

أي ويجب الإيمان بأن النار مخلوقة موجودة الآن لما في الموطأ من قوله ﷺ «اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً فأذن لها بنفسين في كل عام نفس في الشتاء ونفس في الصيف» (2)

وَأَفْضَلُ الْخَلْقِ جَمِيعًا أَحْمَدُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ نِعَمَ السَّيِّدِ

في الصيف». وفيه أيضًا: «أبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم». واختلف في مكان وجودها؛ فقيل تحت الأرض السفلى، وقيل لا يعلم مكانها على الحقيقة إلا الله تعالى. ويجب الإيمان أيضًا بأن الجنة مخلوقة موجودة، وهي الدار التي أعدها الله تعالى لعباده المؤمنين لينعمهم فيها بأنواع النعيم ويكرّمهم بالنظر إلى وجهه الكريم، ومكانها فوق السماء السابعة، لقوله تعالى: ﴿عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى﴾ وقوله (داري جزء) فالنار دار جزاء لأعدائه وهم الذين كفروا به وكذبوا رسله وجحدوا نعمه، فيجازيهم فيها بالخلود ويعذبهم فيها بأنواع العذاب لقوله تعالى: ﴿كلما تضرعت جلودهم بدينهم جلودًا غيرها ليذوقوا العذاب﴾ وقوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شر البرية﴾ أي شر الخليقة، فجهنم هي سوداء مظلمة، لها تغيط وزفير ودركات، وفيها عقارب وحيات. قال الجلال المحلي عند قوله تعالى: ﴿وجيء يومئذ بجهنم﴾ تقاد بسبعين ألف زمام، كل زمام بأيدي سبعين ألف ملك، لها زفير وتغيط. قال أبو سعيد الخدري: لما نزل ﴿وجيء يومئذ بجهنم﴾ تغير لون رسول الله ﷺ وعرف في وجهه حتى اشتد على أصحابه ثم قال: أقراني جبريل ﴿كلا إذا دكت الأرض دكا دكا﴾ الآية ﴿وجيء يومئذ بجهنم﴾ قال علي رضي الله عنه: قلت يا رسول الله كيف يجاء بها؟ قال: يؤتى بها تقاد بسبعين ألف زمام، يقود بكل زمام سبعون ألف ملك، فتشرد شرده لو تركت لأحرق أهل الجمع، ثم تعرض لي جهنم وتقول: ما لي ولك يا محمد، إن الله قد حرم لحملك علي فلا يبقى أحد إلا قال نفسي نفسي، إلا محمد ﷺ فيقول: يا رب أمتي أمتي انتهى من حاشية الصاوي. والجنة دار جزاء لأولياته، وهم الذين آمنوا به وصدقوا رسله وشكروا نعمه فيجازيهم بالخلود فيها وينعمهم بالنعيم المقيم من جورها وقصورها وسرورها وأشجارها وأنهارها وغير ذلك مما لا يحيط به الوصف، قال تعالى: ﴿فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون﴾ وفي الحديث «وفيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر» قال الشيخ الصاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿في جنة عالية﴾ أي حسا ومعنى لأن الجنة درجات على عدة آيات القرآن بعضها أعلى من بعض، فين الدرجتين مثل ما بين السماء والأرض، فيها أنهار من ماء غير آسن، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه، وأنهار من خمر لذة للشاربين، وأنهار من عسل مصفى، فهذه الأنهار الأربعة في جنة كل أحد من المؤمنين ثم قال تعالى: ﴿ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من ربهم﴾ وفيها سرر مرفوعة في السماء إذا أراد أصحابها الجلوس عليها تواضعت لهم ثم ارتفعت بهم، وفيها نمارق مصفوفة: أي وسائل مصفوفة فوق الزرابي: جمع زريبة وهي الفرش المعروفة بالسجاجيد. وقوله (للنعيم والشقا) فيه لف ونشر مشوش، فالنعيم راجع للجنة وهي متأخرة في الذكر في كلامه، والشقاء راجع للنار وهي متقدمة، والمراد بالشقا: العذاب بدليل المقابلة، والله أعلم.

أي والواجب اعتقاده على كل مكلف أن يحزم بأن (أفضل الخلق) إنسًا وجنًا وملكًا حتى (1)

وَبَعْدَهُ الْخَلِيلُ فَالْمُكَلَّمُ فَنُوحٌ فَالرُّوحُ أُولُو الْعِزِّ هُمْ¹
فَالرَّسُلُ ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الْمَلَكُ الْخَاصُّ فَالصِّدِّيقُ ثُمَّ ذُو النُّسْكَ²
عَمَرُ فَعُثْمَانُ يَلِيهِمْ حَيْدَرُهُ وَرَتَّبِ السَّنَّةَ بَاقِيَ الْعَشْرَةِ³

جبريل وهو المراد بقوله (جميعاً) أي أرفعهم درجة عند الله عز وجل (أحمد) : أي محمد ﷺ وإلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله (نعم السيد) أي من له السيادة والتقدم على سائر الرسل والأنبياء والملائكة أجمعين ، لما ورد في الحديث «أنا سيد الأولين والآخرين ولا فخر» وورد أيضاً «أنا أكرم الأولين والآخرين على الله ولا فخر» .

والحاصل أن جمهور أهل السنة أجمع على أن نبينا محمداً ﷺ أفضل خلق الله على الإطلاق لمعموم دعوته للإنس والجن والملائكة والجمادات وغيرهم وختم النبوة وتفضيل أمته على سائر الأمم . قال تعالى : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ والخصوصية بالمعجزات المتكاثرة والخصائص العديدة مما لا يدخل تحت حصر .

(1) أي والواجب اعتقاده والجزم به أن أفضل خلق الله جميعاً بعد محمد ﷺ الخليل : أي إبراهيم خليل الله عليه السلام لأن رتبته تلي رتبته .

(فالمكلم) أي والواجب اعتقاده أيضاً أن أفضل خلق الله على الإطلاق بعد محمد وإبراهيم عليه السلام موسى كلمه الله ، ولذا عطف الناظم بالفاء المفيدة للترتيب والتعقيب ليعلم أن رتبة موسى عليه السلام تلي رتبة إبراهيم متراخية عنها بيسير .

وقوله (فروح فالروح) فيه نظر لأن المشهور أن رتبة عيسى عليه السلام أرفع من رتبة نوح عليه السلام ، ولعله لضرورة الوزن ، فالواجب اعتقاده أن أفضل خلق الله جميعاً بعد موسى عيسى ابن مريم عبد الله ورسوله ، خلافاً للنصارى الذين أقرطوا في أمر عيسى حتى اختلفوا إلى ثلاثة مذاهب ؛ فمنهم من قال عيسى ابن الله ، ومنهم من قال : إن الله تعالى حلّ في جسد عيسى وهم الحلوليون ؛ ومنهم من قال : إن الله إله وعيسى إله ومريم إله ، فقد كفروا واتبعوا أهواءهم وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدّهم عن السبيل فهم لا يهتدون وقد ردّ الله عز وجلّ عليهم بقوله : ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ وقوله عز وجلّ : ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صَدِيقَةٌ كَذَبَ الْكَاذِبُ الطَّعَامُ﴾ ومن كان يحتاج إلى الطعام والشراب ويجوع ويشبع حادث قطعاً .

«فروح» أي وما يجب اعتقاده والجزم به أن أفضل خلق الله إنساً وجنّاً وملكاً بعد عيسى ومن ذكر قبله نوح عليه السلام ، فإن رتبته على رتبة عيسى لما علمت (وقوله أولو العزم هم) إن هؤلاء الخمسة المذكورين هم أولو العزم : أي الجدّ والثبات في الأمر أي أمر الرسالة ودعوة العباد إلى دين الله تعالى .

(2) وقوله (فالرسل) معناه : أن مما يجب اعتقاده والجزم به أن أفضل خلق الله أجمعين بعد أولى العزم بقية الرسل عليهم الصلاة ، فرتبتهم تلي رتبة نوح سلام الله عليه .

(ثم الأنبياء) أي والواجب اعتقاده أيضا أن أفضل خلق الله أجمعين بعد من تقدم الأنبياء غير الرسل الذين أوحى الله إليهم بشرع ولم يأمرهم بتبليغه ، ولكن الواجب عليهم أن يعرفوا الناس بأنهم أنبياء ليخترموا ، فرتبهم تلى رتبة الرسل ﷺ أجمعين .
(ثم الملك الخاص) أي وما يجب اعتقاده أيضا أن أفضل خلق الله إنسا وجنا وملكا خواص الملائكة بعد الأنبياء : أي عظاماؤهم وهم جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل عليهم السلام ، فهؤلاء أفضل من أولياء البشر ، كأبي بكر ومن بعده ومن عامة الملائكة ، وهذا هو المعول عليه عند أهل الحق ، وإلى هذا الترتيب أشار صاحب الجوهرة على جهة الإجمال بقوله :

وأفضل الخلق على الإطلاق نبينا فمل عن الشقاق
والأنبياء يلونه في الفضل وبعدهم ملائكت ذي الفضل

قوله (فمل عن الشقاق) آخر البيت يشير به إلى خلاف المعتزلة الذين فضلوا جبريل عليه السلام على محمد ﷺ بأدلة واهية ، فمذهبهم فاسد لمخالفتهم لإجماع أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية ، لأن إجماعهم حجة يجب التمسك به ، ولذا قال فمل : أي أعرض عن مذهب المعتزلة واترك التمسك به لفساده وضعف أدلتهم وضلالهم بخبرهم لإجماع أهل السنة من علماء الأمة كما هو موضح في كتب القوم .

(فالصديق) أي ويجب الإيمان بأن أفضل الخلق من الأمم السابقة واللاحقة بعد من ذكر من الأنبياء وخواص الملائكة أبو بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ وصاحبه في الغار ، واسمه عبد الله ابن عثمان بن أبي قحافة ، وقد كناه النبي ﷺ بأبي بكر لتبكيه بالإسلام ، لأنه أول من آمن من الذكور الأحرار البالغين بمجرد ما دعى للإسلام من غير توقف ولا تردد ، ثم لم يصدر منه تكذيب لرسول الله ﷺ ولم يشك في خبر أخبر به ، فقد قال له : إني لأصدقك في خبر السماء ، ولذا لقب بالصديق ، فقد كان رضي الله عنه أنيسه ووزيره ورفيقه في الغار ، وقد ثبت ذلك في الكتاب العزيز بقوله : (ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا) وقد كان رضي الله عنه مع شدة حبه لرسول الله ﷺ وإعائته له بنفسه ، وماله من اللين والتواضع والزهد في الدنيا والرغبة فيما عند الله تعالى على جانب عظيم ، وقد خرج عن ماله في سبيل الله عز وجل مرتين فهو خليفة من بعده لتقدمه وجعله نائباً عنه في الصلاة التي هي عماد الدين . وورد «أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ، وأمر أبا بكر رضي الله عنه أن يؤم الناس ، فتقدم في صلاة العصر ، ورجع النبي ﷺ فأشار له بإتمامها ، فرفع يديه فحمد الله تعالى على ذلك ، ثم استأخر وتقدم النبي ﷺ » ووقع لهما مثل ذلك في مرض وفاته ﷺ لما رواه الإمام مالك والشافعي وأحمد والبخاري ومسلم لما قال ﷺ «يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتك ؟ قال : ما كان لابن

أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ « وفي رواية « ما كان ينبغي » إل آخره . قال العلماء : وتأدب بالتأخر إلى ما وراء سيد الورى ، فعمول بالتقدم والخلافة بعده في مقامات الدنيا والأخرى . وكان رضي الله عنه ثابت الجأش يوم وفاة رسول الله ﷺ حين هام الصحابة ، فذكرهم قوله تعالى : ﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ﴾ فزال عند ذلك حيرتهم ورجعوا إلى صوابهم . بويع له بالخلافة يوم وفاته عليه الصلاة والسلام في ثقيفه بني ساعدة من الأنصار فاقتضى أثر رسول الله ﷺ مدة خلافته ، وقاتل أهل الردة ، وفتح اليمامة وبعضاً من مدن الشام ، وقتل مسيلمة الكذاب والأسود العنسي بصنعاء اليم ، وفضائله لا تحصى . ولما مرض رضي الله عنه ترك الطبيب تسليماً لأمر الله تعالى ، فعاده الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقالوا ألا ندعو لك طبيباً ينظر إليك ؟ فقال : نظر إلي ، قالوا : وما قال لك ؟ قال : قال لي إني فعال لما أريد . توفي رضي الله عنه ليلة الثلاثاء بين المغرب والعشاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشر من الهجرة ، وله رضي الله عنه ثلاث وستون سنة . وكان سبب موته كمداً لحقه على رسول الله ﷺ ما زال يذيقه . والكمد : الحزن المكثوم . ودفن في حجرة عائشة أم المؤمنين مع سيلنا محمد رسول الله ﷺ ، وكانت مدة خلافته سنتين وثلاثة أشهر وثمانية أيام .

(ثم ذو النسك عمر) أي والواجب اعتقاده أن أفضل الخلق بعد الصديق رضي الله عنه ومن تقدمه بالذكر ذو النسك أي صاحب القيادة ، وقوله عمر عطف بيان أو بدل من ذو ، وهو أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، ولقب بالفاروق لأن الله تعالى فرق به بين الحق والباطل وأعز به دينه ، لأنه رضي الله عنه لما أسلم جبهة استبشر المسلمون بإسلامه وحصل للمستضعفين بمكة قوة وطمأنينة ، لأن المشركين كانوا يهابونه لشجاعته وشدة بطشه ، فهاجر إلى المدينة جهازاً ولم يتعرض له منهم أحد لسطوته ، وكان رضي الله عنه وزيراً لرسول الله ﷺ ولخليفته أبي بكر رضي الله عنه إلى أن قبض ، فبويع له بالخلافة يوم وفاة أبي بكر باستخلافه له ووصيته له بذلك ، فقام بعده بمثل سيرته وجهاده وثباته وصبره على العيش الخشن وخبز الشعير والثوب المرقع والقناعة باليسير . وفتح الفتوحات الكبيرة والأقاليم الشاسعة . وهو أول من سعى بأمر المؤمنين ، وهو من المهاجرين الأولين ، صلى إلى القبلتين ، وشهد بدرًا وبيعة الرضوان وجميع المشاهد مع رسول الله ﷺ ، وتوفي النبي ﷺ وهو عنه راض بشره بالجنة . وكان رضي الله عنه يقول الحق ولا يحكم إلا بالحق ، لا يخشى في ذلك لومة لائم ، وكان شديدًا على الظالمين هيناً لينا للضعفاء والمساكين ، بل هو أبو المساكين والعجزة . روي أن طلحة رضي الله عنه خرج في ليلة مظلمة ، فرأى عمر رضي الله عنه قد دخل بيتاً ثم خرج منه ، فلما أصبح طلحة رضي الله عنه مظلماً ، فذهب إلى ذلك البيت فإذا عجوز عمياء مقعدة ، فقال لها طلحة رضي الله عنه : ما بال هذا الرجل يأتيك ؟ فقالت : إنه يتفقدني من ذو كذا وكذا بما يصلحني ويخرج عني

الأذى، تعني العذرة . ولما رجع من الشام إلى المدينة انفراد عن الناس ليتعرف أخبار رعيته ، فمر بعجوز في خباياها فقصدتها فقالت : يا هذا ما فعل عمر ؟ قال : قد أقبل من الشام سالمًا . فقالت : لا جزاء الله عني خيرا قال ولم ؟ قالت : لأنه والله ما نالني من عطائه منذولي أمير المؤمنين دينار ولا درهم فقال وما يدري عمر بحالك وأنت في هذا الموضع ؟ فقالت : سبحان الله ، والله ما ظننت أن أحدا يلي على الناس ولا يدري ما بين مشرقها ومغربها ، فبكى عمر رضي الله عنه وقال : واعمراه كل أحد أفقه منك حتى العجائز يا عمر ، ثم قال لها : يا أمة الله بكم تبيعين ظلامتك من عمر فإني أرحمه من النار ، فقالت : لا تهزأ بنا يرحمك الله ، فقال : لست بهزاء ، فلم يزل بها حتى اشترى منها ظلامتها بخمسة وعشرين دينارًا ، فبينما هم كذلك إذ أقبل على بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما فقالا : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، فوضعت العجوز يدها على رأسها وقالت : واسوءتاه شتمت أمير المؤمنين في وجهه ؟ فقال لما عمر رضي الله تعالى عنه : لا بأس عليك يرحمك الله ، ثم طلب رقعة يكسب فيها فلم يجد ، فقطع قطعة من مرقعته وكسب فيها : بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اشترى عمر من فلانة ظلامتها منذ أن ولي الخلافة إلى يوم كذا وكذا بخمسة وعشرين دينارًا ، فما تدعي عند وقوفه في المحشر بين يدي الله تعالى فعمر منه بريء ، شهد على ذلك علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما ، ثم دفع الكتاب إلى ولده وقال إذا أنا مت فاجعله في كفني ألقي به ربي ، وأخبراه رضي الله تعالى عنه في مثل هذا كثيرة . توفي رضي الله عنه شهيدًا في ذي الحجة لأربع عشرة ليلة مضت من بعد طعنه بيوم وليلة عن ثلاث وستين سنة . وكان الذي طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة في الحق واسمه فيروز ، وكان محبوبًا وقيل نصرانيًا ، ولهذا الواقعة قصة طويلة توجد في المطولات . وكانت مدة خلافته عشر سنين وستة أشهر وخمس ليال . وقيل ثلاث عشرة ليلة . ودفن في حجرة عائشة أم المؤمنين خلف الصديق رضي الله عنهم أجمعين .

(عثمان) أي وما يجب اعتقاده والجزم به أن أفضل الخلق بعد الفاروق ومن ذكر قبله عثمان بن عفان رضي الله عنه ، صاحب رسول الله ﷺ وصهره وخليفته . بوع له بالخلافة رضي الله تعالى عنه باتفاق المسلمين بعد أن اشترى أهل الحل والعقد بعد دفن عمر رضي الله عنه بثلاثة أيام ، وهو ابن عم المصطفى ﷺ الأعلى . بوع له بالخلافة في أول يوم من سنة أربع وعشرين . قال أهل التاريخ : إنه لم يزل اسمه في الجاهلية والإسلام عثمان ، ويكنى أبا عمر . وأبا عبد الله والأول أشهر ، وينسب إلى أمية بن عبد شمس الأموي ، يجتمع مع رسول الله ﷺ في عبد مناف ، ويدعى بذئ النورين قيل لأنه تزوج بني رسول الله ﷺ رقية وأم كلثوم رضي الله تعالى عنهما ، ولم يعلم أحد تزوج بني نبي غيره رضي الله تعالى عنه ، وقيل لأنه إذا دخل الجنة برقت له برقتان . وقيل لأنه كان يختم القرآن في الوتر والقرآن نور ، وقيام الليل نور . وقيل غير ذلك وهو رضي الله تعالى عن السابقين الأولين ، وصل إلى

القبليين ، وهاجر المهاجرين ، وهو أول من هاجر إلى الحبشة فأرأى دينه ومعه زوجته رقية رضي الله تعالى عنهما ، وعد من البدرين ومن أهل بيعة الرضوان ولم يحضرهما . وكان سبب غيبتها عن بدر أن بنت رسول الله ﷺ كانت تحته وهي مريضة ، فأذن له رسول الله ﷺ في الجلوس عندها ليمرضها وقال له : لك أجر رجل ممن شهد بدراً وسهمه . وأما غيبتها عن بيعة الرضوان فلو كان أحد أعز منه بيطن مكة لبعثه رسول الله ﷺ مكانه ، وإن رسول الله ﷺ قال بيده اليمنى : هذه يد عثمان وتوفى رسول الله ﷺ وهو عنه راض ، وبشره بالجنة ، ودعى له بالخصوصية غير مرة فأثرى وكثر ماله ، وكانت له شفقة ورأفة ، فلما ولى الخلافة زاد تواضعه وشفقته ورأفته برعيته . وكان يطعم الناس طعام الإمارة ، ويأكل الخل والزيت ، وجهاز جيش العسرة بتسعمائة وخمسين بعيراً بأحلامها وأقنابها وأتم الألف بخمسين فرساً . وقال قتادة : حمل عثمان رضي الله تعالى عنه على ألف بعير وسبعين فرساً . وعن حذيفة قال «بعث رسول الله ﷺ إلى عثمان رضي الله عنه في تجهيز جيش العسرة، فبعث عثمان إليه بعشرة آلاف دينار ، قصبت بين يديه ﷺ ، فجعل يقلبها بيده ويقول : غفر الله لك يا عثمان ما أسرت وما أعلنت وما هو كائن إلى يوم القيامة . وفي رواية «ما يضر عثمان ما فعل بعد اليوم» واشترى بئر رومة بخمسة وثلاثين ألفاً وسبيلها . وله رضي الله تعالى عنه من الخيرات وأفعال البر ما يطول ذكره . قال ابن قتيبة : واقتنع في أيامه الإسكندرية وسابور وإفريقية وقبرص وغيرها نحواً من ست عشرة مدينة . ولما عمرت المدينة وصارت وافرة بالأنام وقبة الإسلام وكثرت فيها الخيرات والأموال ، وحجى إليها الخراج من الممالك وبطرت الرعية من كثرة الأموال والخيول والنعم ، وفتحوا أقاليم الدنيا واطعمانوا وتفرقوا ، أخذوا ينقمون على خليفاتهم عثمان رضي الله تعالى عنه ، لأنه كان له أموال عظيمة وكان له ألف مملوك ولكونه يعطى المال لأقاربه ويوليهم الولايات الجليلة ، تكلّموا فيه إلى أن قالوا : هذا لا يصلح للخلافة ، وهما بعزله وثاروا لمحاصرته وجرت أمور يطول ذكرها ، فحاصروه في داره أياماً وكانوا أهل جفاء ورؤوس شر ، فوثب عليه ثلاثة فذبحوه في بيته والمصحف بين يديه وهو شيخ كبير . وكان ذلك أول وهن وبلاء على هذه الأمة بعد نبيهم ﷺ ، فإنا لله وإنا إليه راجعون ، قتلوه قاتلهم الله يوم الجمعة الثامن عشر من ذي الحجة الحرام سنة خمس وثلاثين . ومناقبه رضي الله عنه كثيرة جداً ، شهد له رسول الله ﷺ بالجنة وقال «ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة» وأخبر ﷺ بأنه شهيد ، وأنه يتلى . وتفرقت الكلمة بعد قتله رضي الله تعالى عنه ، وماج الناس واقتتلوا للأخذ بثأره حتى قتل من المسلمين تسعون ألفاً . وكانت خلافة رضي الله تعالى عنه اثنتي عشرة سنة إلا اثنا عشر يوماً . وقتل رضي الله تعالى عنه وهو ابن ثمانين سنة ، قاله ابن اسحاق ، وقيل ابن اثنتين وثمانين سنة ، وقيل ابن ثلاث وثمانين سنة ، وقيل تسعين ، وقيل غير ذلك والله أعلم . انتهى نقلاً من حياة الحيوان للعلامة الدميري رحمه الله تعالى انتهى .

(يليههم حيدر) أي وما يجب الإيمان به أن الذي يلي أبا بكر وعمر وعثمان في الفضيلة والخلافة حيدر : أي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي الله تعالى عنه . فهو أفضل خلق الله تعالى بعد الخلفاء الثلاثة ، وهو ابن عم المصطفى ﷺ وخليفته وصهره ووصيه . يبيع له بالخلافة يوم قتل عثمان رضي الله تعالى عنهما كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وهو رضي الله عنه يجتمع مع النبي ﷺ في عبد المطلب الجد الأدنى ، وينسب إلى هاشم فيقال القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ لأبويه ، ولم يزل اسمه في الجاهلية والإسلام علياً ويكنى أبا الحسن وأبا تراب ، كناه به رسول الله ﷺ ، وكان أحب الناس إليه . أسلم رضي الله تعالى عنه وهو ابن سبع ، وقيل ابن تسع وقيل ابن عشر ، وقيل ابن خمس عشرة سنة ، وقيل غير ذلك وشهد رضي الله تعالى عنه المشاهد كلها إلا تبوك ، فإنه ﷺ خلفه في أهله ، وكان رضي الله تعالى عنه غزير العلم . ولما هاجر رسول الله ﷺ أقدم بعده ثلاث ليال وأيامها حتى أدى عن رسول الله ﷺ الودائع ثم لحق به . ويقال إنه رضي الله تعالى عنه أول من أسلم وأول من صلى . وزوجه رسول الله ﷺ ابنته فاطمة رضي الله تعالى عنها ، وبعث معها خميصة : أي قطيفة ووسادة من أديم حشوها ليف ورجين وسقاء وجرنين . وشهد له بالجنة ﷺ . ومناقبه رضي الله تعالى عنه كثيرة جداً ويكفي منها قوله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها» انتهى من حياة الحيوان . ويكفيه فخراً أنه لم يلدس بدينس الجاهلية ، ولم يعبد وثناً قط ، فهو أحد السابقين إلى الإسلام ، وأحد العلماء الزائنين والزهاد المذكورين والخطباء المعروفين ، وأحد من جمع القرآن الكريم ، وأكرم أهل العباد والمباهلة . وفي الحديث «أخى رسول الله ﷺ بين أصحابه فجاء عليّ تدمع عيناه فقال : أخيت بين أصحابك ولم تواخ بيني وبين أحد ، فقال النبي ﷺ : أنت أخيت في الدنيا والآخرة» أخرجه الترمذي عن عمر .

قال أهل التاريخ : ولما قتل عثمان رضي الله تعالى عنه أتى الناس إلى عليّ وطرقوا عليه الباب ودخلوا . فقالوا : إن هذا الرجل قد قتل ولا بد للناس من إمام ولا نعلم أحداً أحق بها منك ، فردهم عن ذلك فأبوا ، فقال : أبيتُم إلا بيعتي ، فإن بيعتي لا تكون سراً ، فأتوا المسجد فحضر طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص والأعيان ، وأول من بايعه طلحة ثم تابعهم الناس ، واجتمع على بيعته المهاجرون والأنصار ، وتحلف عن بيعته نفر ولم يكرههم . وقال قوم : قعدوا عن الحق ولم يقوموا مع الباطل . وتحلف عن بيعته أيضاً معاوية ومن معه بالشام إلى أن كان منهم ما كان في صفين ، ثم خرج عليه الخوارج فكفروه وكفروا كل من كان معه من المسلمين وأجمعوا على قتاله . قاتلهم الله ، وشقوا العصا . يعني عصا المسلمين ، ونصبوا راية الخلافة ، وسفكوا الدماء وقطعوا السبيل ، فخرج إليهم بمن معه ورام رجوعهم فأبوا إلا القتال ، فقاتلهم بالنهروان فقتلهم واستأصل جمهورهم ولم ينج منهم إلا القليل . وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قد قال حين طعن : إن

فَأَهْلُ بَدْرٍ فَأَحَدُ فَالْبَيْعَةِ فَسَائِرُ الْأَصْحَابِ ثُمَّ الْأُمَّةُ

ولها الأجلح : أي الأصح سلك بهم الطريق المستقيم : يعني علياً وكان كما قال سلك بهم والله الطريق المستقيم . وكان له رضي الله عنه شفقة على رعيته متواضعاً ورعاً فاقوه في الدين ، وكان قوته رضي الله عنه من دقيق الشعير يأخذ منه قبضة ويضعها في القدح ثم يصب عليها ماءً فيشربه . وسأل رجل ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : أكان علي يباشر القتال بنفسه يوم صفين ؟ فقال : والله ما رأيت رجلاً أطرح لنفسه في مثله مثل علي رضي الله تعالى عنه ، ولقد كنت أراه يخرج حاسراً عن رأسه بيده السيف إلى الرجل الدارع فيقتله . ومناقبه رضي الله تعالى عنه لا تحصى بالعد . وكانت مدة خلافته رضي الله تعالى عنه أربعة أعوام ، وقيل خمس سنين . توفي بالكوفة قتله الشقي عبد الرحمن بن ملجم ، ودفن في عراب مسجدها رضي الله عنهم وعنا بهم أجمعين . وقد أشار النبي ﷺ إلى مدة خلافته بقوله «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ، ثم تكون ملكاً عضوضاً» ولهذا قال معاوية رضي الله تعالى عنه لما ولي بعد انقضاء الثلاثين : أنا أول الملوك ، والله أعلم .

(وربب الستة باقي العشرة) أي وما يجب اعتقاده أن أفضل الصحابة بعد الخلفاء الأربعة الستة باقي العشرة المبشرين فالجنة . وأول العشرة الأربعة الخلفاء ، واشتهروا بذلك ، لأن النبي ﷺ بشرهم بالجنة في حديث واحد ، والآخر بالمبشر بالجنة من الصحابة كثير ، فرتبهم تلي رتبة علي كرم الله وجهه ، وهم فيما بينهم متساوون في الفضيلة . والستة هم علي ما حكاه الشيخ عليش في [القول المنجي لشرحه على البرزنجي : سعد بن أبي وقاص مالك الزهري] أحد العشرة وآخرهم موتاً وأحد الستة : أسلم بعد ستة هو سابعهم وهو ابن تسعة عشر سنة ، قاله ابن عبد البر وغيره . وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي أحد العشرة . وطلحة بن عبيد الله التيمي أحد العشرة والثمانية السابقين إلى الإسلام والستة أصحاب الشورى ، وسبب إسلامه رضي الله تعالى عنه أنه حضر سوق بصرى ، فسمع راهباً في صومعة يقول : سلوا أهل هذا الموسم أفهم أحد من أهل الحرم ؟ فقال طلحة نعم أنا ، فقال : هل ظهر أحمد ؟ قلت : من أحمد ؟ قال : ابن عبد الله بن عبد المطلب هذا شهره الذي يخرج فيه . وهو آخر الأنبياء ، ومخرجه من الحرم ، ومهاجره إلى نخيل وحره وسباخ ، فإياك أن تسبق إليه ، فوقع في قلبي فخرجت سريعاً حتى قدمت مكة فقلت : هل كان من حدث ؟ قالوا نعم محمد الأمين تنبأ ، وقد تبعه ابن أبي قحافة ، فخرجت حتى أتيت أبا بكر ، فخرج بي إليه فأسلمت وأخبرته بخبر الراهب . وعبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري أحد العشرة والثمانية والستة . والزيير بن العوام بن خويلد ، وهو ابن صفية عمة النبي ﷺ القرشي الأسدي الحواري ، أسلم وهو ابن اثنتي عشرة سنة عند الأكثر ، وكان عمه يعلقه في حصير ويدخن بالنار ويقول أرجع ، فيقول لا أكفر أبداً . وأبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح ، أمين هذه الأمة رضي الله عنهم أجمعين .

(1) أي وما يجب اعتقاده أن أفضل الصحابة بعد الستة المتقدمين (أهل بدر) : أي الصحابة

الذين شهدوا بدرًا : أي غزوتها الكبرى وهي الوسطى ، وكانت في العام الثاني من الهجرة .
 (وبدر) اسم لقرية قريبة من طريق المدينة ، وسأذكر قصتها باختصار ملخصة من شرح
 [مصباح الأسرار على مشكاة الأنوار] للعارف بالله سيدي السيد محمد عثمان الميرغني
 المكي رضي الله عنه ، وذلك أنه كان أبو سفيان بن حرب في غير لقريش في ثلاثين راكبًا
 وكانت قافلته تلك فيها أموال قريش ، وكانت ألف بعير وخمسين ألف دينار من الذهب ،
 فبلغ رسول الله ﷺ لما كانوا قريبًا من بدر ، فعدت أصحابه إليه فأخبرهم بكثرة المال وقلة
 العدد : أي عدد الرجال العير وقال : هذه غير قريش وفيها أموالهم ، اخرجوا إليها لعل الله أن
 يغمكموها ، فأجلوه إلى ذلك وكانوا ثلاث مائة وخمسة رجال ، وقيل ثلاث مائة وثلاثة
 عشر ، فلما سمع أبو سفيان بسيرهم استأجر ضمضة بن عمرو الغفاري يأتي قريشًا في مكة
 يحركهم إلى أموالهم ويخبرهم أن عمدًا قد تعرض لعيرهم في أصحابه فخرج ضمضة بن
 عمرو سريعًا إلى مكة ، فلما أقبل أبو سفيان وكان يقرب المدينة استبطأ ضمضة وقريشًا
 وخاف خوفًا شديدًا وسلك طريقًا آخر عن يسار بدر . وكانت عاتكة بنت عبد المطلب قد
 رأت قبل قدوم ضمضة بثلاث ليال رؤيا أفزعته ، فبعثت إلى أخيها العباس بن عبد المطلب
 فقالت : يا أخي قد رأيت الليلة رؤيا أفزعني وتخوفت على أن يدخل على قومك منها شرٌ
 ومصيبة فاكم عني ما أحدثك وأخبرته بروياها ، فخرج من عندها العباس فلقى الوليد بن
 عتبة فذكرها له ، ففشا الحديث وتحدث به قريش - فلما كان الثالث من رؤيا عاتكة سمعوا
 صوت ضمضة بن عمرو الغفاري يبطن الوادي يصرخ واقفًا على بعيره ورمى رحله وشق
 قميصه ويقول : يا معشر قريش اللطمة اللطمة أموالكم مع أبي سفيان قد عرض لها محمد في
 أصحابه لا أرى أن تتركوها ، الغوث الغوث ، فنهضوا مسرعين للتجهيز والمسير ولم
 يتخلف من أشراف قريش إلا أبو هب ، وبعث مكانه العاصي ابن هاشم وكانت عدة قريش
 ألف مقاتل غير الأنباغ . ثم إن أبا سفيان لما سلم وعلم بخروج قريش أرسل إليهم يقول :
 إنما خرجتم لمنعوا غيركم فارجعوا ، فقال أبو جهل لعنه الله : والله لا نرجع حتى نرد بدرًا
 ونقيم عليها ثلاثًا ونسمع بنا العرب فلا يزالون يهابوننا أبدًا ، فخرجوا مسرعين إلى أن نزلوا
 بالعدوة القصوى : أي المكان المرتفع من الوادي ، هذا ما كان من أمر المشركين . وأما ما
 كان من أمر رسول الله ﷺ ، فلما خرج مع أصحابه ووصل بئر عتب ، بكسر العين وفتح
 النون ، على ميل من المدينة ، وعرض عليه أصحابه رد من استصغره منهم ، واستخلف ابن أم
 مكتوم على الصلاة بعد رده له ، واستخلف أبا لبابة الأنصاري على المدينة بعد رده أيضًا
 وخرج معه الأنصار والمهاجرون ، وكانوا : أي المهاجرون خمسة وتسعين رجلًا ، ومن
 الأنصار مائتين وعشرة (وهم) أي لجميع القوم ثلاثة أفراس ، فسار رسول الله ﷺ مع
 أصحابه لواد يقال له زفران ، فأثابه به الخبر عن قريش بمسيرهم ، فاستشار الناس وقام أبو
 بكر وتكلم بكلام فأحسن ، ثم قام عمر بن الخطاب وتكلم فأحسن : أي تكلم بكلام

يتضمن رضاه عليه الصلاة والسلام فيما يريده ، ثم قام المقداد بن الأسود فقال : يا رسول الله امض لما أمرك الله به فنحن معك ، والله لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى - اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون - ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون ، عن يمينك وعن شمالك وبين يديك ومن خلفك ، فوالذي بعثك بالحق لو سرت بنا إلى برك الغماد لجالدنا معك دونه حتى تبلغه ، فقال له ﷺ خيراً ودعا له بخير . وبرك الغماد ، بفتح الموحدة وكسرهما وسكون الراء الغماد بكسر الغين المعجمة وهي مدينة الحبشة ، فقال ﷺ بعد كلام طويل سرّه من سعد بن معاذ الأنصاري : سيروا وابشروا فإن الله قد وعدني إحدى الطائفتين : أي العير المقبلة أو نفير قريش من مكة ، ثم قال : إني لأنظر إلى مصارع القوم من قريش ويشير بيده إلى مصارعهم قبل وقوع الغزوة واحداً واحداً ؛ فلما سار من وادي زفراء نزل قريباً من بدر ، وكان منزله ﷺ على تلّ رمل ليس به ماء ، وسبقهم المشركون للماء ببدر ، فأصبح المسلمون بعضهم محدث وبعضهم جنب ، وأصابهم الظما فأرسل الله عليهم مطراً سال منه الودى ، فشربوا واغتسلوا وملأوا الأسيقية ، ولم يمنع المسلمين المطر من السير ، وأما المشركون فمتنعهم أن يرتحلوا من منزلهم ، ثم ارتحل النبي ﷺ من هذه المنزلة برأي بعض أصحابه حتى أتى أدنى ماء القوم فنزل عليه ثم أمر بالقلب فحفرت وبنى حوض على القلب الذي نزل عليه فملأه ماء ، ثم بنى لرسول الله ﷺ عريش فجلس فيه ، ثم ارتحلت قريش من منزلها حتى أقبلت قرب منزل رسول الله ﷺ ؛ فلما أقبلت ورأها رسول الله ﷺ قال : اللهم هذه قريش قد أقبلت بخيلها وفخرها تجادل وتكذب رسولك ، اللهم فنصرك الذي وعدتني به ، اللهم أخرجهم الغداة ، فلما تنادوا بالبراز زحف الناس ودنا بعضهم من بعض خراج رسول الله ﷺ من العريش وعدل الصفوف ، وأمرهم أن لا يحملوا على القوم إلا بأمر منه وقال لهم : إن اكتفكم القوم فامنعوهم بالنبل عنكم ، ورجع إلى العريش ودخل معه أبو بكر ليس معه فيه غيره ، ورسول الله ﷺ يناشد ما وعده ربه بالنصر ، فأحرم بركتين وكان يقول في سجوده : اللهم لا تخذلني ، اللهم أتشدك ما وعدتني ، ويتضرع بالدعاء ويقول : اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام فلا تبع بعد اليوم ؛ فلما بالغ رسول الله ﷺ في المناشدة قال أبو بكر :

خَلَّ بعض مناشدتك ، ربك منجز ما وعدك به . وفي الصحيح «أن رسول الله ﷺ لما كان يوم بدر في العريش مع الصديق ، أخذ رسول الله ﷺ سنة من النوم ، ثم استيقظ مستبشراً مبتهماً وقال : أنبش يا أبا بكر هذا جبريل على ثنائه التقع : أي النصارى ، ثم خرج من العريش وهو يقول - سيهزم الجمع ويولون الدبر - وأتاه جبريل وقال له : خذ قبضة من تراب فارمهم ، فحينئذ أذن لأصحابه أن يلتقوا مع الكفار ؛ فلما التقى الجمعان أخذ قبضة من تراب فيه حصى فرمى به في وجوههم وقال : شأنت الوجوه ، فلم يكن مشرك إلا ودخل في عينيه ومنخره وفمه من ذلك التراب ، فانهزموا وتبعهم المسلمون يقتلونهم ويأسرونهم

فأمد الله المسلمين بالملائكة . روى أن جبريل نزل في خمسمائة ، وميكائيل نزل في خمسمائة في صورة الرجال على خيل بلق عليهم ثياب بيض وعلى رؤوسهم عمام بيض قد أرخوا أطرافها بين أكتافهم ، وجبريل راكب فرسه يقول : أقدم حيزوم أرخوا . وفي هذا المعنى يقول العارف البرعي :

وجند في بدر ملائكة السما فجبريل تحت الرايتين أمير

وكان عدد المستشهدين من المسلمين يوم بدر أربعة عشر رجلاً ، سنة من المهاجرين وثمانية من الأنصار، وقتل من المشركين سبعون وأسر سبعون كذلك ، ومن جملة من قتل أبو جهل لعنه الله ، قتله ابنا عفراء ، وفي هذا يقول البرعي أيضاً :

ومن قومهم في البئر سبعون سيداً قتيلاً ومثل الهالكين أسير

وكان من أفضل من أسر العباس بن عبد المطلب وعقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب وكل أسلم ، وقد اغتتم المسلمون في هذه الغزوة مائة وخمسين من الإبل وأمتعة كثيرة وعشرة أفراس من الخيل وسلاحاً كثيراً والله أعلم .

(فأحد) أي وما يجب اعتقاده أن أفضل الصحابة بعد أهل بدر أهل غزوة أحد : أي الصحابة الذين شهدوا أحداً : أي الصحابة الذين شهدوا أحداً : أي غزوتها ، وكانت في العام الثالث من الهجرة . وأحد جبل بالمدينة معروف ، وهو على أقل من فرسخ منها ، سمي بذلك لتوحده وانفراذه عن جبال آخر هناك ، وهو الذي قال فيه عليه السلام «أحد جبل يحينا ونحيه» قال صاحب [مصباح الأسمار] : وسأذكر قصتها مختصراً لها من الطهطاوي على البردة . وذلك أنه كان سببها أن قريشاً لما رجعوا إلى مكة من غزوة بدر وقتلت فيها صناديدهم وأسروا، وجدوا العير التي أقام بها أبو سفيان ، قالوا : الآن طابت النفوس ، نجهز بريم هذه العير جيشاً إلى محمد ، فقال أبو سفيان : أنا أول من أجاب إلى ذلك وبنو عبد مناف ، فباعوها حتى صارت ذهباً ، وكانت ألف بعير والمال خمسين ألف دينار ، ولم يبق قرشي ولا قرشية إلا وله في هذه القافلة شيء من رأس المال ، فسلم لأهل العير رؤوس أموالهم وأخرجوا أربابهم لتجهيز الجيش ، فاجتمعت قريش لحرب النبي عليه السلام حين فعل ذلك أبو سفيان وأصحاب العير ، فكذب العباس كتاباً يخبر المصطفى عليه السلام بخبرهم ، ثم ساروا وسار مقدمهم أبو سفيان بن حرب حتى نزلوا بطن الوادي من قبل أحد مقابل المدينة ، فلما سمع النبي عليه السلام يمسيرهم ومنزلتهم المنزل المذكورة ، وكانت ليلة نزوهم ليلة جمعة ، لأن رسول الله عليه السلام رأى رؤيا في تلك الليلة ، فلما أصبح قال للمسلمين : والله قد رأيتم خيراً ، رأيتم بقرًا تذبح ، ورأيتم كبشاً يذبح ، ورأيتم في سيفي ثلماً ، ورأيتم أنني دخلت في درع حصينة ، فلما البقر فانس من اصحابي يقتلون ، وأما الثلم فرجل من أهل بيتي يقتل .» ولما رأى تلك الرؤيا قال لأصحابه بالمدينة دعوهم حتى ينزلوا ، فإن أقاموا

أقاموا بشرّ مقام ، وإن دخلوا علينا قاتلناهم فيها ورموا من فوق البيوت بالحجارة . وكان رجال من المسلمين أسفوا على ما فاتهم من مشهد بدر فقالوا : يا رسول الله إنا كنا نتمنى ذلك اليوم ، انخرج بنا إلى أعدائنا لا يرونا أننا جبناء ، فلم يزلوا به عليه الصلاة والسلام حتى امتثل لأمرهم ، وكان ذلك يوم الجمعة ، فصلّى بالناس وأمرهم بالجدّ والاجتهاد ، وأن لهم النصرة ما صبروا ، وأمرهم بالتهيؤ لعدوهم ، ففرح الناس بذلك وصلى بهم العصر ، وقد حشدوا وحضر أهل العوالي ، ثم دخل عليه الصلاة والسلام ومعه صاحبه أبو بكر وعمر فعممهم وأبشاهم والناس ينتظرون خروجه ، فقال لهم سعد بن معاذ وأسيد بن حضير : استكرهتم رسول الله ﷺ فردوا الأمر إليه ، فخرج المصطفى ﷺ وقد لبس لامته وتقلد بسيفه ، فندموا جميعاً على ما صنعوا فقالوا : ما كان لنا أن نخالفك فاصنع ما شئت ، فقال عليه الصلاة والسلام : « ما ينبغي لنبى إذا لبس لامته أن يضعها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه » . وسار مع أصحابه إلى أن نزلوا بأحد ، وكان المسلمون ألف رجل وفيهم مائة درع ، والمشركون ثلاثة آلاف فيهم سبعمائة درع ومائتا فارس وثلاثة آلاف بعير وخمسة عشر امرأة ، فلما كان ﷺ بالشوط ، محلّ بين المدينة وأحد ، رجع عبد الله بن أبي سلول المناقق بثلاث الناس وقال : قد أطاعهم وعصاني على ماذا تقتل أنفسنا ثم مشى ﷺ مع أصحابه حتى نزلوا بشعب في أصل أحد ، واصطف المشركون بالصفحة ، محلّ قريب منه ، وعقد المصطفى ﷺ ثلاثة ألوية : لواء للأوس بيد أسيد بن حضير ، ولواء للمهاجرين بيد علي بن أبي طالب ، ولواء للخزرج بيد الحباب بن المنذر ، ثم صف المسلمين وهم سبعمائة رجل بعد إخراج الثلث الذي تبع ابن سلول ، وأقام خمسين رجلاً زامة في موضع ، وأمر عليهم عبد الله بن جبير وقال لهم : ظهرنا ، فإن رأيتمونا تقتل فلا تصبرونا ، وإن رأيتمونا غنمنا فلا تشاركونا فلما صفّ صفوف الجيش ورتبه قال : لا يقاتلن أحدكم حتى أمره بالقتال ، وقد سرحت قريش الخيل والإبل في زرع الأنصار حين نهى النبي ﷺ عن القتال ، فقال رجل من الأنصار : أترعى قريش زرع بني قيلة ؟ ثم لما صفّ عليه الصلاة والسلام الصفوف مسلح سيفاً وقال : من يأخذ هذا السيف بحقه ؟ فقام إليه رجل فأمسكه عنه حتى قام إليه أبو دجانة الأنصاري رضي الله عنه وقال : ما حقه يا رسول الله ؟ قال : أن تضرب به في وجوه العدو حتى ينحني ، قال : أنا أخذه ، فأعطاه إياه وكان شجاعاً يخالل عند الحرب ، فقال ﷺ : إنها لمشبة يغيضها الله إلا في مثل هذا الموضع ، وتعصب أبو دجانة بعصاة له حمراء وقالت الأنصار : عصب عصاة الموت ، فخرج بها وهو يقول :

أنا الذي عاهدني خليل
ونحن بالسفح لدى النخيل
أن لا أقوم الدهر في الكيول
أضرب بسيف الله والرسول

فكان لا يرى مشركاً إلا قتله ، ثم صاح في الخيل طلحة بن أبي طلحة صاحب لواء

المشركين : من يبارز ؟ فبرز إليه علي بن أبي طالب فقتله ، فسر النبي ﷺ ؛ ثم حمل لواءهم عثمان بن أبي طلحة ، فحمل عليه حمزة فقطع يده ؛ ثم حمله أبو سعيد بن أبي طلحة ، فرماه سعد بن أبي وقاص فأصاب حنجرته فقتله ؛ ثم حمله أرقطاة بن شرحبيل فقتله علي بن أبي طالب ، وكذا اثنان بعد هؤلاء فقتلهم الصحابة . وأما حمزة في غزوة أحد فقد أظهر العجائب من قتل المشركين ، وأنزل الله نصره على المسلمين وهزم المشركون هزيمة شنيعة ، وصار المسلمون يهيبون الغنائم من الكفار ونساء المشركين يدعين بالويل ، وتبعهم المسلمون يضعون السلاح فيهم ، ثم إن الرماة الذين ولي عليهم رسول الله ﷺ عبد الله بن جبير أميراً لما انتصر المسلمون وصاروا يأخذون الغنائم قالوا قد هزم المشركون فما مقامنا هاهنا ؟ فوعظهم عبد الله ابن جبير فلم يمتثلوا ، فقال : لا أجاوز أمر رسوا لله ﷺ ولم يثبت معه إلا نفر دون العشرة ، وانطلقوا يتبعون العسكر ويهيبون معهم ، وتخلى الخيل من الرماة الذين يحمون عسكر الإسلام ؛ فلما نظروا إلى خلاء الخيل حملوا على من بقي من الرماة فقتلوهم وقتل أميرهم وتشتت صفوف المسلمين ، ونادى يلبس لعنه الله أن عمداً قد قتل ، فدهش المسلمون ونادى المشركون بالعزى وهبل ، فرجعوا إلى المسلمين قتلاً ، وولى من ولى من المسلمين ، وانغاز رسول الله ﷺ في جهة هو وخمسة عشر رجلاً من أصحابه ثمانية من المهاجرين : أبو بكر وعمر وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبا عبيدة عامر بن الجراح وسبعة من النصار : الحباب بن المنذر وأبو دجاجة وعاصم بن ثابت والحارث بن الصمت وسهل بن حنيف وسعد بن عباد ومحمد بن مسلمة .

روى الطبراني من حديث أبي أمامة قال : «رمى عبد الله بن قيس رسول الله ﷺ بسهم فشج وجهه وكسر ريعيته وقال : خذها وأنا ابن قيسة ، فقال عليه الصلاة والسلام وهو يمسح الدم من وجهه : أمأك الله ، فسلط الله عليه تيس جبل فلم يزل ينطحه حتى قطعه قطعاً ، ووقع عليه الصلاة والسلام في الحفرة التي حفرها أبو عامر الفاسق ، وأخذ علي بيده واحتضنه طلحة بن عبيد الله وابن الجراح حتى استوى قائماً ، وثبتت حلقتان من المغفر في وجهه ، فانترعهما أبو عبيدة بن الجراح وعرض عليهما حتى سقطت ثيابه من شدة غوصهما في وجهه ، وامتنص مالك بن سنان دمه ، فقال عليه الصلاة والسلام : «من مسّ دمه دمي لم تمسه النار» .

روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ضرب وجه النبي ﷺ يومئذ بالسيف سبعين ضربة ، ووقاه الله شرها كلها ، وصار الدم حين شج النبي ﷺ يسيل على وجهه ويمسحه ويقول : «كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم ، وهو يدعوهم إلى ربهم . وأنزل الله تعالى : ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾ إلى الظالمون﴾ ثم قال : رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» .

وكان أول من عرف الرسول ﷺ بعد فقده كعب بن مالك قال : عرفت عينه يهران من تحت المغفر فتأديت بأعلى صوتي : يا معشر المسلمين هذا رسول الله ﷺ ، فلما عرفوه نهضوا نحو الشعب وأدركه أبي بن خلف وهو يقول : أين محمد لآنجوت إن نجا ، فقالوا يا

رسول الله يعطف عليه رجل منا ، فقال ﷺ : دعوه ، فلما دقا تناول المصطفى ﷺ الحرية من الحارث بن الصمت ، فلما أخذها انتفض انتفاضة تطاير عنه أصحابه تطاير الشعر من ظهر البعير ، وهو ذباب صغير يقع على ظهر البعير ، ثم استقبله عليه الصلاة والسلام فقطعه طعنة وقع بها عن فرسه ولم يخرج له دم فكسر ضلعاً من أضلاعه ومات بها ، وكان يقول قبل ذلك : أنا اقتل محمداً ، فلما بلغ ذلك النبي ﷺ قال : بل أنا أقتله ، فقتله كما قال ﷺ . وصلى يومئذ الظهر قاعداً من الجراح التي أصابته ، وصلى خلفه المسلمون قعوداً واستشهد في ذلك اليوم من المسلمين سبعون : أربعة من المهاجرين ، والباقي من الأنصار . وقتل من المشركين ثلاثة وعشرون رجلاً .

ولما اندهش المسلمون وصار يضرب بعضهم بعضاً نادى أبو سفيان أفي القوم عمد ؟ ثلاث مرات ، فنهاهم النبي ﷺ أن يجيئوه فلم يجيئوه ، ثم قال : أفي القوم ابن أبي قحافة ؟ ثم قال أفي القوم ابن الخطاب ؟ ثلاث مرات ، فلم يجيئوه فرجع إلى أصحابه فقال : أما هؤلاء فقد قتلوا ، فما ملك نفسه عمر فقال : كذبت يا عدو الله إن الذين أعددت أحياء كلهم ، فقال : يوم بيوم والحرب سجال : أي مرة لنا ومرة علينا ، فقال له عمر رضي الله تعالى عنه : قتلنا في الجنة وقتلناكم في النار . ولما انصرف أبو سفيان وأصحابه نادى : إن موعدكم بدر العام القابل ، فقال ﷺ لرجل من أصحابه : قل نعم بيننا وبينكم موعداً . وأما عمه حمزة فقد قتله وحشي عبد جبير بن مطعم وأسلم بعد ذلك . ومثل المشركون يقتل المسلمون يوم أحد ، يقطعون الأذان والأنوف والفروج ، ويقررون البطون . ولما انصرف المشركون خرجت النساء إلى الصحابة وكانت فاطمة رضي الله عنها فيمن خرجن فلقيته عليه الصلاة والسلام فاعتنقته وجعلت تغسل جراحاته بالماء وأخذت شيئاً من حصير وأحرقته بالنار وكمدت به الدم فاستمسك .

ولما خرج عليه الصلاة والسلام يلتمس حمزة في القتلى فوجده بقرت بطنه عن كبده ، وجدع أنفه وأذناه فأوجع قلبه ذلك وقال : رحمة الله عليك ، إنك كنت فعولاً للخير وصولاً للرحم ، أنا والله لأمثلن بسبعين منهم مكانك فترلت عليه ﷺ وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ﷺ إلى آخر سورة النحل ، فكف عن ذلك وكفر يمينه ، ثم أمر ﷺ بالشهداء أن ينزع منهم الحديد والجلود وقال : ادفنهم بلبائهم وثيابهم . ولما أشرف ﷺ على القتلى قال «أنا أشهد على هؤلاء من مات جريحاً بجرح في سبيل الله إلا بعثه الله يوم القيامة في جرحه اللون لون دم والريح ريح مسك» انتهى .

(فالبيعة) أي ولها يجب اعتقاده أيضاً أن أفضل الصحابة بعد أهل أحد أهل بيعة الرضوان : أي الصحابة الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة ، وسيأتي الكلام عليها مفصلاً إن شاء الله تعالى . وميمت بيعة الرضوان لقوله عز وجل : ﷻ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﷻ وكانت في العام السادس من الهجرة .

وسبب هذه القصة كما في [مصباح الأسرار] لسيدي السيد محمد عثمان المير غنى رضي الله عنه على [مشكاة الأنوار] : أن رسول الله ﷺ رأى أنه دخل مكة هو وأصحابه آمينين علقين رؤوسهم ومقصرين ، وأنه دخل البيت وأخذ مفتاحه وعرف مع المعرفين ، فخرج يوم الإثنين هلال ذي القعدة معتمراً لا يريد حرباً ومعه زوجته أم سلمة ، واستقر العرب ومن حوله من أهل البوادي وهو يخشى من قريش أن يعرضوا له بحرب أو يصدره عن البيت ، وخرج في ألف وأربعمائة من أصحابه ، فلما كان ببني الحليفة قلد الهدي وأشعره وأحرم منها بعمرة ليأمن الناس من حربه ، ولعلم أنه خرج زائراً للبيت معظماً له ، حتى إذا كان بعسفان لقيه بشر فقال : قريش سمعت بك فخرجت ومعهم العوذ المطافيل ، بذال معجمة : أي النساء معهن الأطفال ، وقد لبسوا جلود النمر ونزلوا ببذي طوى وتعاهدوا أن لا تدخلها عليهم أبداً ومنهم عين تطرف ، واستنفروا من أطاعهم من الأحابيش وأجلبت ثقيف معهم ووضعوا العيون على الجبال ، فقال المصطفى عليه الصلاة والسلام : يا ويح قريش أكلتكم الحرب ، ماذا عليهم لو خلوا بيني وبين العرب ؟ فإن أصابوني كان الذي أردادوا ، وإن أظهرني الله عليهم دخلوا في الإسلام ، فوالله لا أزال أجاهد على ما بعث به حتى يظهرني الله أو تنفرد هذه السالفة ، كنى به عن القتل ، فسلك ثنية المزار ، بكسر الميم ، وثم بركت ناقته وأبت أن تنبعث ، ثم زجرها فقامت فولى رافعاً عموده على يده حتى نزل بأقصى الحديبية على ثمد من ثمادها قليل الماء ، فشكا إليه الناس العطش ، فنزع سهماً من كنانته فغرزها في الثمد ، فجاشت بالرعي حتى صدروا عنها ، فقال الناس : خلأت القصواء : أي حرنت فقال : يا خلان وما هو لها بخلق لكن حبسها حابس الفيل ، لا تدعوني قريش اليوم إلى خطة يسألون فيها صلة الرحم إلا أعطيتهم إياها ، فلما اطمأن أتابه بديل بن ورقاء فسأله ما جاء به ؟ فأخبره أنه لم يأت لحرب بل جاء زائراً فرجع وقال لقريش : إن محمداً لم يأت لقتال فقالوا وإن كان لا يريد القتال لا يدخلها عنوة أبداً ، فبعثوا إليه آخر فكلمه فقال له نغوا بما قاله لبديل ، فرجع إليهم فأخبرهم ثم بعثوا إليه الحيش بن علقمة وكان سيد الأحابيش بجاء مهملة وموحدة وشين معجمة ، وهم بنو الهول بن خزيمة ، فأمر المصطفى ﷺ ببعث الهدي في وجهه ليراه ، فلما رآه في قلائده واستقبله الناس بلبون قال : سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء أن يصدوا عن البيت ، ورجع ولم يصل إلى المصطفى ﷺ إعظاماً رأى وقال لهم : إني رأيت ما لا يحل منعه ؛ ثم بعثوا عروة بن مسعود الثقفي فقال : يا محمد جمعت أوباش القوم ثم جئت إلى بيتك لتقصيهم بهم إنما قريش لبسوا جلود النمر متعاهدين أن لا تدخلها عنوة أبداً ، وأيم الله كأني بهؤلاء قد انكشفوا عنك ، فقال له أبو بكر : نحن لا نفر عنه إلى آخر ما قال ، فقام من عنده وقد رأى ما يفعل به أصحابه ، لا يتوضأ الا ابتدروا وضوءه ، ولا يصق بصافاً إلا ابتدروه فدلوكوا ببصاقه وجرههم ، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وغير ذلك مما رأى ، فرجع فقال : يا معشر قريش جئت كسرى في ملكه وقيصر والنجاشي فما رأيت ملكاً قط

كمحمد في أصحابه ، رأيت قوماً لا يسلّمونه أبداً وإن أردتم منهم السيف لكم ، وإنّي أخاف أن لا تنصروا على رجل أتى البيت زائراً معظماً له معه هدى لينحره وينصرف ، فقالوا : لا تتكلم بهذا ولو غيرك تكلم به لكننا نرده عامنا هذا ويرجع إلى قابل ، فقال : ما أراكم إلا ستصيحكم قارعة ، فانصرف بمن معه إلى الطائف ، وبعث إليهم المصطفى ﷺ خراش بن أمية الخزاعي فعقروا بعيره ، فبعث إليهم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه فيبلغهم الرسالة فقالوا : إن شئت أن تطوف قطف ، قال : لا أفعل حتى يطوف المصطفى عليه الصلاة والسلام ، فاحتبسته قريش عندهما ، فبلغه عليه الصلاة والسلام أن عثمان قتل فقال : لا نبرح حتى تاجز القوم ، ودعا الناس إلى البيعة فكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة ، فبايعهم على الموت ، فلبسوا السلاح وتأهبوا للقتال ، ثم ظهر أن عثمان لم يقتل ، وطلبت قريش الصلح وجرى على أن تضع الحرب بينهما عشر سنين ، وأن يؤمن الناس بعضهم بعضاً وأن يرجع عنهم عامهم فلما تم الصلح ولم يبق إلا المكاتبة وثب عمر فقال : يا رسول الله أأنت نبي الله حقاً ؟ قال بلى ، قال ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ قال : بلى ، قال : أليس قتلانا في الجنة وقتلامهم في النار ؟ قال بلى ، قال : علام نعطي الدنية في ديننا ونرجع ؟ قال : إني عبد الله ورسوله ولست أعصيه وهو ناصري ، قال : أو ليس كنت تحدثنا أننا نأتي البيت فنطوف ؟ قال بلى ، أناخبرتك أنك تأتيه العام ؟ قال : لا قال : فإنك آتية وتطوف به ، فذهب عمر حتى أتى أبا بكر فقال له مثل ما قال لرسول الله ﷺ ، فقال أبو بكر : يا عمر الزم غرزه فإنه رسول الله ﷺ وليس يعصى دينه وهو ناصره ، فاستمسك بعروته حتى تموت ، فوالله إنه على الحق ، قال : فما أصاب عمر شيء قط مثل ذلك ، ثم للمصطفى أشهد أنه رسول الله ، ثم ردعا علياً فقال اكتب ، فكتب بما صالح عليه المصطفى عليه الصلاة والسلام وكان الصلح على وضع الحرب وأنه من أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه رده عليه ، ومن جاء قريشاً ممن معه لم يردوه عليه ، وأن من أحب أن يدخل في عهد محمد دخل ، ومن أحب أن يدخل في عهد قريش دخل وقد كان الصحابة خرجوا وهم لا يشكون في الفتح للرؤية التي رآها المصطفى ﷺ ، فلما رأوا ما رأوا من الصلح والرجوع دخلهم أمر عظيم حتى كادوا أن يهلكوا ، فقام عليه الصلاة والسلام إلى هديه فحره ، ثم حلق ففعلوا مثله وكان صلح الحديبية فتحاً قريباً آمن الناس بعضهم إلى بعض ، وتفاوضوا الحديث ، فدخل في الإسلام في تلك السنين أكثر مما كان فيه قبل ، لأنه خرج إلى الحديبية بألف وأربع مائة ، وخرج عام فتح مكة بعد ذلك بعامين في عشرة آلاف انتهى .

(فسائر الأصحاب) سائر بمعنى باقي : أي والواجب اعتقاده والجزم به أن أفضل الناس بعد العشرة والبدرين والأحدين والرضوانين بقية أصحابه ﷺ ذكوراً كانوا أم إناثاً صغاراً أو كباراً أحراراً أو أرقاء لأن الصحة لا يساويها عمل ، وكيف وقد اجتمعوا به ﷺ مصدقين بجمع ما جاء به ، وسموا أقواله مشافهة ، ورمقوا أفعاله ، وصلوا خلقه ، وشهدوا معه

وفي النساء مريمَ فالزُهرا فآبَةُ الصِّدِّيقِ بَعْدُ الْكُبْرَى¹

المشاهد ، وجاهدوا في سبيل الله حتى عزَّ الدين وتأسست قواعده . اللهم اوض عنهم أجمعين واحشرنا في زمريهم .

(ثم الأمة) ثم بعد أن فرغ الناظم من الكلام على التفضيل بين الطوائف الفاضلة المتقدم ذكرها ، أخذ يتكلم على تفضيل الأمة : أي باقيها ، ولا تفضيل بين أفرادها إلا بكثرة الخصال الحميدة فقال : ثم الأمة ، ويصح أن يراد بذلك جميع الأمة المحمدية ، إذ هي أفضل من سائر الأمم السابقة ، لأن نبيا أفضل الأنبياء باتفاق أهل السنة ، والتابع يشرف بشرف متبوعه ، ويشهد لذلك قوله عز وجل : ﴿ كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ وناهيك به نصاً على ثبوت أفضليتها ، والله أعلم .

(1) ثم أخذ يتكلم على التفضيل بين النساء اللاتي ثبت فضلهن بالأدلة القاطعة فقال (وفي النساء مريم) إلى آخر البيت : أي ومما يجب اعتقاده أن أفضل النساء مريم بنت عمران أم عيسى عليهما السلام بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾ (فالزهراء) أي والواجب اعتقاده أن أفضل النساء بعد بنت عمران فاطمة الزهراء رضي الله عنها : بنت رسول الله ﷺ لما في الحديث من قوله لها أما ترضين أن تكوني سيدة نساء الجنة ، أو نساء المؤمنين ، أو نساء هذه الأمة .

(فآبَةُ الصديق) أي ومما يجب اعتقاده أن أفضل النساء بعد فاطمة رضي الله عنها ابنة الصديق عائشة بنت أبي بكر زوج النبي ﷺ لقوله عليه الصلاة والسلام «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» رواه الشيخان .

(بعد) أي ومما يجب اعتقاده أن أفضل النساء بعد عائشة رضي الله عنها ، على ما مشى عليه المصنف (الكبرى) أي خديجة الكبرى بنت خويلد زوج النبي ﷺ ، وهي أول أزواجه ﷺ ، وسميت الكبرى لأنها أكبر نسائه ، تزوج بها رسول الله ﷺ وهي بنت أربعين سنة وهو ﷺ ابن خمس وعشرين سنة على الصحيح . وتوفيت بمكة قبل الهجرة ، ولم يتزوج عليها رسول الله ﷺ مدة حياتها رضي الله عنها ، وما مشى عليه الناظم من تفصيل عائشة على خديجة رضي الله عنهما خلاف التحقيق ، اللهم إلا أن يقال : فضلها مراعاة لكثرة الرواية والدراية ، فقد ورد «خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء» والوقف هو المذهب الأسلم . لكن قال الشيخ الصاوي في حاشيته على الجلالين : والحق أن مريم أفضل النساء على الإطلاق ثم فاطمة ثم خديجة ثم عائشة . قال بعضهم في ذلك :

فضلي النساء بنت عمران ففاطمة خديجة ثم من قد برأ له

ثم قال : وبالجملية فأفضل النساء خمس : مريم وخديجة وفاطمة وعائشة وآسية بنت مزاحم زوجة فرعون ، وهي زوجة النبي عليه الصلاة والسلام في الجنة وكذلك مريم انتهى .

وَحَيْرَ قَرْنٍ مَا أَتَى فِيهِ النَّبِيُّ ثُمَّ ثَلَاثَ بَعْدَهُ أَوْ أَقْرَبَ¹
وَسَائِرُ الصَّحْبِ عَدُولٌ كَمَلٌ² وَمَا جَرَى مِنْ حَرِيْبِهِمْ مَوْوَلٌ

(1) ولما فرغ الناظم من الكلام على مسألة التفضيل بين الأفراد والطوائف ، أخذ يبين تفضيل القرون : أي الأجيال بعضها على بعض .

أي ويجب على كل مكلف أن يعتقد اعتقاداً جازماً أن خير القرون القرن الذي أتى فيه رسول الله ﷺ : أي بعث فيه رسولاً وهم الصحابة رضي الله عنهم ، لأن المراد بالقرن الجيل (ثم ثلاث بعده أو أقرب) أي ثم بعد قرن الصحابة . أفضل القرون ثلاث قرون أو اثنان ، وهم التابعون وتابع التابعين على الصحيح . والأصل في ذلك قوله ﷺ «أفضلكم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» ، وأتى الناظم بأو المفيدة للشكك لقول عمران بن حصين رضي الله عنه وعنا به راوي هذا الحديث لا أدري قال النبي ﷺ بعد قرنه مرتين أو ثلاث . فأفضل القرون الصحابة حتى ينقضوا ، ثم التابعون وهم الذين رأوا الصحابة حتى ينقضوا ، ثم تابع التابعين حتى ينقضوا ، لأن القرن هو الجيل كما تقدم . لكن قال عبد المجيد الشرنوبى رضي الله تعالى عنه في شرحه على الرسالة : وأفضلية القرن الثاني على الثالث بالنسبة للجملة لا الآحاد : أي أن جماعته أفضل من جملة الثالث ، فلا يتأني أن بعض أفراد الثالث أفضل وأكثر خيراً من بعض أفراد الثاني ، وذلك كالأئمة المجتهدين منهم أفضل من أفراد القرن الثاني ، بل قيل هم أفضل من أفراد الأول الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد والله أعلم .

(2) أي (و) الواجب اعتقاده على كل مكلف أيضاً أن (سائر الصحب) أي جميع أصحاب رسول الله ﷺ (عدول) والعدالة : امتثال الأوامر واجتناب النواهي حسب الوسع ، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، فهم ممثلون للأوامر مجتنبون للنواهي . وقوله (كمل) معناه : أن الصحابة في أعلى درجات الكمال من مقامات الأولياء وهي صحبته ﷺ . (وما جرى من حريْبهم مَوْوَلٌ) أي أن ما وقع بينهم من الحرب والقتال يجب تأويله بما يليق بمنزلتهم ومكانتهم إذا دعا الحال إلى الخوض : أي التكلم فيما جرى بينهم من تأليف أو تدريس ، وبيان الحقيقة وذكر السبب .

واعلم أن سبب المشاجرة التي كانت بين الصحابة أنه لما قتل عثمان رضي الله عنه ظلماً ، طلب معاوية رضي الله تعالى عنه ومن معه بدم عثمان رضي الله عنه وأخذ الثأر ممن جنى عليه ظلماً ، وطلب على كرم الله وجهه ومن معه نصب الإمام لإقامة الحدود والنظر في مصالح المسلمين وكل من الأمرين واجب ، لكن نصب الإمام ومباينة الناس له على الطاعة والإذعان لأوامره مقدم ، إذ لا يستقيم الأمر بين الناس إلا بإمام ينظر في مصالحهم ، فعلى رضي الله عنه اجتهد وأصاب فله أجران ، ومعاوية رضي الله عنه اجتهد فأخطأ فله أجر . وأما إذا لم يدع الحال إلى التكلم في هذا الشأن فلا يجوز الخوض فيه ، إذ هم أفضل الخليفة بعد الأنبياء . قال صاحب الرسالة : وإنهم أحق الناس أن يلتبس لهم أحسن المخارج ويظن بهم أحسن المذاهب : أي يتيقن أحسن الآراء انتهى .

ومالك وأحمد والشافعي أبو حنيفة الإمام التابعي¹

(1) ثم أخذ بين فضل الأئمة المجتهدين أرباب المذاهب فقال (ومالك) إلى آخره ، وهو مالك بن أنس بن مالك أبي عامر بن عمر بن حارث بن غيمان ، بمعجمة فمشاة تحتية ، الأصمعي ، نسبة إلى ذي أصميح بطن من حمير بكسر الحاء وسكون الميم وفتح المثناة التحتية ، وهو من بيت الملوك ، حملت به أمه ثلاث سنين وقيل أكثر ، وطول الحمل علامة على وفور عقل المولود . ولد سنة ثلاثة وتسعين من الهجرة على الأشهر بذي الحزوة ، موضع من مساجد تبوك على ثمانية برد من المدينة . ولا يتافيه قول عياض : إنه مدني الدار والمولد والمنشأ ، لأن المروءة من أعمال المدينة . ومات سنة سبع وسبعين ومائة من الهجرة ، ودفن بالقيع ، وقبره مشهور ، وكان أنس أبوه قتيها وجدته مالك كان من كبار التابعين أحد الأربعة الذين حملوا عثمان رضي الله عنه إلى قبره ليلاً وغسلوه ودفنوه . وجدته أبو عامر صحابياً حضر مع المصطفى ﷺ مغازيه كلها إلا بدرأ ، ومالك من أتباع التابعين على الصحيح ، أخذ العلم عن سبعة مائة شيخ ، منهم ثلاث مائة من التابعين ، وعليه حمل قوله عليه الصلاة والسلام « لا تنقضي الساعة حتى تضرب أكباد الإبل من كل ناحية إلى عالم المدينة يطلبون علمه » وقوله ﷺ « يخرج الناس من المشرق والمغرب في طلب العلم فلا يجدوا أعلم من عالم المدينة » فكانوا يزدحمون على بابه لطلب العلم . وأفتى الناس وعلمهم نحو سبعين سنة بالمدينة . وجلس للتدريس وهو ابن سبعة عشر سنة وكان يقول : لا ينبغي للعالم أن يتكلم بالعلم عند من لا يطيعه فإنه ذل وإهانة للعلم . وكان إذا أراد أن يجلس للعلم توضع وصلي ركعتين وسرح لحته وتطيب وجلس على وقار وهيبة ، ومنع الناس من رفع أصواتهم وبخر المجلس بعود . وقال عبد الله ابن المبارك : كنت عند الإمام مالك بن أنس وهو يحدث بحديث الرسول ﷺ ، فلدغته عن قرب ست عشر مرة وهو يصغر ويتلوى ولا يقطع حديث رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك فقال : إنما صبرت إجلالاً لحديثه ﷺ . وكان مهلباً جداً إذا أجاب في مسألة لا يمكن أن يقال له من أين ، وكان يرى المصطفى ﷺ كل ليلة في النوم ، وكان يرخي الطيلسان على رأسه حتى لا يرى ولا يرى ، وكان لا يدخل بيت الخلاء إلا كل ثلاثة أيام مرة ويقول : والله لقد استحييت من ربي في كثرة ترددي للخلاء . وقال أشهب بن عبد العزيز : رأيت أبا حنيفة بين يدي مالك كالصبي بين يدي أمه . وسئل أبو حنيفة عن مالك فقال : ما رأيت أعلم بسنة رسول الله ﷺ منه . وقال الليث بن سعد : لقيت مالكا بالمدينة فقلت له : مالك تسمع عن جبينك العرق ؟ فقال : عرقت مع أبي حنيفة إنه لفيقه يا مصري ، ثم لقيت أبا حنيفة فقلت له : ما أحسن قول مالك فيك ، فقال : والله ما رأيت أسرع بجواب صادق وزهد تام من مالك بن أنس . وكان منبهه رضي الله عنه عمرياً منبياً على سد الحيل واتقاء الشبهات ، ولذا لم يعزل مالكي قط ، انتهى من حاشية الصاوي على الخريدة .

(وأحمد) وهو الإمام أحمد بن حنبل : أي هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد المروزي الشيباني ، يجتمع مع النبي ﷺ في زرار بن معد بن عدنان البغدادي ، قدمت به أمه من مروز وهي حاملة به قولده ببغداد ، وهو تلميذ الشافعي . قال الشافعي : خرجت من بغداد وما خلفت فيها أفتى ولا أورع ولا أزهد ولا أعلم من الإمام أحمد بن حنبل . وكان رضي الله عنه يحكي الليل كله من وقت كونه غلاماً ، وله في كل يوم وليلة ختمة ، وفضائله كثيرة يعجز عن حصرها .

(والشافعي) أما الشافعي فهو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف جد النبي ﷺ ، وهو ابن عم المصطفى نسبة إلى شافع ، لأنه أكرم أجداده ، ولأنه صحابي وابن صحابي . ولد الشافعي بغزة يوم وفاة أبي حنيفة ونشأ يتيمًا في حجر أمه مع قلة عيش وضيق ، ثم حمل إلى مكة وهو ابن سنتين ونشأ بها ، وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، والموطأ وهو ابن عشر ، وأذن له شيخه وهو مسلم بن خالد بالإفتاء وهو ابن خمس عشرة سنة ، وعليه حل حديث «عالم قریش يملأ طباق الأرض علمًا» لأن الكثرة والانتشار في جميع الأقطار لم يحصل في عالم قرشي مثله . قال الأئمة منهم أحمد : هذا العالم هو الشافعي رضي الله عنه .

(أبو حنيفة الإمام التابعي) فأبو حنيفة رضي الله عنه هو الإمام الأعظم النعمان بن ثابت بن طاوس ابن هرمز ملك بني شيان ، فهو من العرب على الصحيح ، وقيل من الفرس ، كني بينته ، وقيل بدواته ، ذكر جماعة أنه أدرك نحو عشرين صحابيًا ، وسمع الحديث من تسعة منهم ، وهم أنس بن مالك وعمرو بن حريث وعبد الله بن أنس وعبد الله بن الحارث وجابر بن عبد الله بن أبي أوفى وروالة بن الأسقع ومفضل بن يسار وأبو الطفيل عامر وعائشة بنت عجرة ، وأشار إلى ذلك المصنف بقوله (الإمام التابعي) وفضائل هؤلاء الأئمة أشهر من الشمس في رابعة النهار . ونظم بعضهم تاريخ ولادة الأئمة الأربعة ووفاتهم ومدة عمرهم بقوله :

تاريخ نعمان يكن سيفًا سطا ومالك في قطع جوف ضبطا
والشافعي صين بهر نَدَّ وأحمد بسيف أمر جعد
فاحسب على ترتيب نظم الشعر ميلادهم فموتهم كالعمر

انتهى من حاشية الصاوي على الخريدة أيضًا .

[فائدة] حلّ ما رمز إليه الناظم من تاريخ ولادة الأئمة الأربعة ووفاتهم ومدة عمرهم يفهم بحساب الجمل الذي يتحصل من الحروف التي رمز بها من الحروف الأبجدية فتاريخ ميلاد أبي حنيفة سنة ثمانين من الهجرة وهي جمل «يكن» فالياء عشرة والكاف عشرون والتون خمسون فالجملة ثمانون ، وقس الباقي عليه ، وتوفى سنة مائة وخمسين

عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةً وَالْاِخْتِلَافُ نِعْمَةٌ لِلْأُمَّةِ¹
وَالْأَشْعَرِيُّ قُدْوَةٌ مَقْدَمٌ جُنْدُنَا طَرِيقُهُ مَقْرُومٌ²

وهو ما يتحصل من قوله «سيف» ومدة عمره سبعون سنة تؤخذ من قوله «سطا» وتاريخ ميلاد الإمام مالك سنة تسعين من الهجرة وإلى هذه المدة رمز «بقي» فالقاء ثمانون والياء عشرة وتوفي سنة مائة وتسع وسبعين وإلى هذه المدة رمز «بقطع» ومدة عمره تسع وثمانون سنة وتتحصل من قوله «جوف» . وولد الشافعي رضي الله تعالى عنه سنة مائة وخمسين يوم وفاة أبي حنيفة وإلى هذه المدة رمز «صين» وتوفي سنة مائتين وأربع تفهم من قوله بير ومدة عمره أربع وخمسون سنة وإليها رمز بقوله «نذ» وولد الإمام أحمد بن حنبل سنة مائة وأربع وستين من الهجرة وإلى هذه المدة رمز «سيف» وتوفي سنة مائتين وواحد وأربعون تفهم من قوله «أمر» ومدة عمره سبعة وسبعون سنة تؤخذ من قوله «جعد» رضي الله عنهم وعنا بهم .

(1) فالواجب اعتقاده على كل مكلف أن كلا من هؤلاء الأئمة الأربعة (على هدى من ربهم) أي على طريق مستقيم لا اعوجاج فيه وفق لسلوك هذا الطريق المعتدل برحمة من ربهم : أي فضله وإحسانه ، وهذا معنى قول الناظم «على هدى من ربهم ورحمة» وفهم منه أن من قلد واحداً منهم فهو على هدى أيضاً . وقوله (والاختلاف نعمة للأمة) معناه : أن الاختلاف الذي وقع بينهم فيه سعة للناس وأنهم لو لم يختلفوا في آرائهم واستباطهم الأحكام من الكتاب والسنة الصحيحة لضاقت الحال على الناس في أمر معاشهم كالبيع وما شاكلها من أنواع العقود وأمر معادهم كالصلاة والصوم وغيرها من أنواع العبادات . وتوضيح أن اختلافهم نعمة وسعة للناس حصول الانتفاع لأرباب المذاهب ولو بالتقليد في كل مسألة أرادوها ، وهي لا توافق مذهب من احتاج إلى التقليد للتقليد فيها لجواز التقليد عندهم ، ولو بعد الوقوع في كل مسألة عملها بجميع معتبراتها عند من قال بها ، ولا يجوز تقليد غيرهم الآن في إفتاء أو حكم من الأحكام ، كما لا يجوز التلقيق عند هؤلاء الأئمة الأعلام ، قاله العلامة الديلمي في كتابه [غاية المقصود] .
واعلم أن اختلافهم لا يخرجهم عن كونهم على نهج واحد ، وهو شرعه ﷺ ، لأن مأخذهم منه ، ولذا قال العلامة الأمير :

كل الأئمة من معين واحد أخذوا وما أخذوا عن الأهواء
ينبوعهم دين النبي محمد لما أتى بالسنة البيضاء
وفروعهم للناس فيها رحمة وخلافهم حقاً بلا استهزاء

(2) (والأشعري) هو الإمام أبو الحسن واضع علم العقائد التي عليها أهل السنة (قدوة) أي إمام يجب الاقتداء به والتمسك بالعقائد التي وضعها وبينها مطابقة للواقع (مقدم) إذ هو مقدم على غيره في هذا الفن ، يعني فن العقائد ، فمن تبعه فيها كان من الفرق الناجية ، وكذلك

لِلأُولِيَا كَرَامَةٌ لَا تُنْكَرُ ثُمَّ الدُّعَاءُ نَفْعُهُ مُؤَثَّرٌ

الإمام أبو منصور الماتريدي وأتباعه من الفرق الناجية التي على الحق ، فيجب على كل مكلف التمسك بما عليه هذان الإمامان وأتباعهما من العقائد . وقوله (جنيدنا) هو إمام الطائفة الصوفية علماً وعملاً . وقوله (طريقه مقوم) : أي مستقيم مؤسسة قواعده على الكتاب والسنة ، بل هو ثمرتها ، هو أبو القاسم كنية واسمه الجنيد بن محمد سيد الطائفة الصوفية وإمامهم . نشأ وولد بالعراق وكان فقيهاً على مذهب أبي ثور ، صاحب خاله السري السقطي والشارح الحاسبي . ومحمد بن علي القصاب . مات سنة سبع وتسعين ومائتين ، فهو من القرن الثالث .

ومن كلامه رضي الله تعالى عنه : ما أخذنا التصوف عن القليل والقال ، ولكن عن الجوع وترك الدنيا وقطع المألوفات والمستحسنات . ومن كلامه أيضاً : الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا من اقتضى أثر الرسول ﷺ . ومن كلامه أيضاً : إن بدت ذرة من عين الكرم والجدود ألحقت المسيء بالحسن ، وبقيت أعمالهم فضلاً لهم . ومن كلامه أيضاً : احفظوا ساعاتكم فإنها زائلة غير راجعة ، وصلوا أورادكم تجدوا نفعها في دار الإقامة ، ولا يشغلكم عن الله قليل الدنيا ، فإن قليلها يشغل عن كثير الآخرة . وكان من أوراده أربع مائة ركعة في كل يوم ، وكان صائم الدهر لا يفطر إلا إذا دخل عليه إخوانه فيأكل معهم وهو ساكت ويقول : ليست المساعدة مع الإخوان بأقل من فضل الصوم ، انتهى من حاشية الصاوي على الخريدة .

تنبيه : قال القطب الدرديري في شرحه على خريدته البهية : فهؤلاء الفرق الثلاثة : يعني أرباب المذاهب الأربعة ومن تبعهم ، وإمامي في السنة ومن تبعهما ، والإمام الجنيد ومن تبعه هم خواص الأمة المحمدية ، ومن عداهم من جميع الفرق على ضلال ، وإن كان البعض منهم يحكم له بالإسلام ، فالناجي من كان في عقيدته على ما بينه أهل السنة وقلد في الأحكام إماماً من الأئمة الأربعة المرضية ، ثم تمام النعمة العملية ، والنجاة في سلوك مسلك الجنيد وأتباعه بعد أن أحكم دينه على طبق ما بينه الفريقان المتقدمان انتهى .

(1) أي والواجب اعتقاده جواز وقوع الكرامة للأولياء : جمع ولي ، فالكرامة : أمر خارق للعادة مقرون بالمعرفة والطاعة ، خال عن دعوى النبوة ، وبه فارق المعجزة ، يظهره الله عز وجل على يدي ولي من أوليائه . والولي : هو العارف بالله حسب ما يمكن من معرفة الذات ولصفات ، المواظب على الطاعات ، المتجنب للسيئات ، المعرض عن الانهماك في اليبوات ، المنبر عن الدنيا القليل على العقبي ، المداوم على ذكر المولى . وفي المسألة خلاف المعترزة في منعهم جوازها مطلقاً ، معللين بأن في جوازها وقوع الاشتباه بين المعجزة وغيرها . وأجيب عن هذا بأن المعجزة شرطها دعوى النبوة ، بخلاف الكرامة حيث يقر صاحبها بالتابعة ، فإن الولي يخرج بدعوى النبوة عن الإسلام فضلاً عن الولاية ، وبهذا تبين أن كل كرامة لولي تكون معجزة لمتبوعه من نبي ، والدليل على جوازها قوله تعالى : ﴿وقال الذي

ولا نبيَّ قَطُّ أَنتَى يُجْتَنَى أَوْ عَبْدٌ أَوْ ذُو عَاهَةٍ قَبْلَ النَّبَا¹
لَقَمَانٌ وَاسْكَندَرُ لَيْسَا أَتَيَا فِي أَرْجَحِ الْأَقْوَالِ لَكِنْ أَوْلِيَا²

عنده علم من الكتاب أنّا أتيتك به قبل أن يرتد إليك طرفك ﴿﴾ وهو وليّ من قوم سليمان عليه السلام يقال له : آصف ، وقوله تعالى : ﴿هُم مَّا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ إلى غير ذلك (ثم الدعاء نفعه مؤثر) مذهب أهل السنة أن الدعاء وهو سؤال الله تعالى ينفع الأحياء والأموات إن دعوت لهم بخير، ويضرّ بهم إن دعوت عليهم بشرّ ، لأن الله تعالى وعد بالإجابة في كتابه العزيز بقوله : ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ فوعده تعالى لا يتخلف ، نعم إنه تعالى أمر بالدعاء ووعد بالإجابة ، لكن في الوقت الذي يريد الله تعالى لا في الوقت الذي يريد العبد لنفسه ، لأنه تعالى أعلم بمصالح العبد ، فتارة يجيبه في عين المطلوب ، وتارة يجيبه في غيره مما هو أنفع له في دينه أو دنياه ، وتارة يدخر له ثوابه في الآخرة ، فإذا دعوت الله عزّ وجلّ ولم تظهر لك إجابة لا تياس بسبب تأخير الإجابة . قال العارف ابن عطاء الله في حكمه : لا يكن تأخر العطاء مع الإلحاح في الدعاء موجبا ليأسك ، فهو ضمن لك الإجابة فيما يختاره لك لا فيما تختاره لنفسك ، وفي الوقت الذي يريد الله في الوقت الذي يريد . وبما يدل أن للدعاء تأثيراً وبركة ترجى قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : «استأذنت النبي ﷺ في العمرة فأذن لي وقال : لا تنسأ يا أخني من دعائك» رواه أبو داود وغيره .

(1) أي والواجب اعتقاده أن الله تعالى لم يبعث للناس نبياً أو رسولاً من الإناث قط ، وهذا معنى قوله (ولا نبيَّ قَطُّ أَنتَى يُجْتَنَى) فالاجتناء هو الاختيار ، فلم يختر سبحانه وتعالى لمقام الرسالة أحدًا من الإناث لنقص درجتهم عن درجة الرجال ، فالذكورية شرط للنبوة ، وكذلك الحرية ، فالعبد لا يصلح لمقام النبوة لأن الرقبة أثر الكفر وهم منزّهون عنه بالإجماع ، ولأن العبد ليس له ولاية على نفسه ، فلا يصح أن تكون له ولاية على غيره . وهذا معنى قوله (أو عبد) وقوله (أو ذو عاهة قبل النبأ) أي قبل الإرسال ، فمعتناه أنه لم يبعث الله للناس نبياً من ذوي العاهات كصمم وعمى وبكم ، فإنها نقائص وهم منزّهون عنها ، والسلامة منها شرط في الإرسال ، وكجذام وبرص وجنون لأن اتصافهم بها محال قبل النبوة وبعدها لأنها منقرة لا تليق بمقامهم الرفيع . وأما ما وقع لأيوب عليه السلام فعلى ظاهر بدنه ولم يستول على باطنه . وقيل إنما أصابه داء الجدري ولم يكن معروفاً قبل عند أهل زمانه والله أعلم .

(2) قوله (لقمان) إلى آخره هو لقمان الحكيم : أي المعروف بالحكمة ، وهي العلم النافع ، ويدل لذلك ما حكى في الكتاب العزيز من وصاياه لابنه ، فمعتها قول الله تعالى : (يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور) وغير ذلك من الآيات . قيل إنه تتلمذ لألف نبيّ . واختلف العلماء في هل هو نبيّ أو وليّ ، والراجح أنه وليّ لا نبيّ (واسكندر) هو ذو القرنين صاحب الخضر عليه السلام في طلبه لعين الحياة فوجدها الخضر دونه . واختلف العلماء في نبوته وولايته ، والحق أنه وليّ . قال بعضهم : الإسكندر اثنان : أحدهما رومي وهو صاحب الخضر كما تقدم . والثاني يوناني وهو صاحب أرسطو .

والخلف في الخضر شهير منجلى أمرسل أم لا ، وقيل بل ولي¹

والمراد الأول ، وسمي ذا القرنين لأنه بلغ مغرب الشمس ومطلعها ، قاله الزهري واختاره البغوي . وقيل عمره ألفان فسمي ذا القرنين لذلك كما روى قس بن ساعدة لما خطب يسوق عكاظ قال في خطبته : يا معشر إياذ بن الصعب ، ذو القرنين أهلك الخافقين ، وأذل الثقلين ، وعمر ألفين ، ثم كان ذلك كلحظة العين . وقيل إن زمنه في الفترة بين عيسى ونبينا عليهما الصلاة والسلام ، وبه جزم عبد الحق في تفسيره ، وقيل غير ذلك . ونقل عن المفسرين منهم مجاهد أنهم قالوا : ملك الدنيا شرقها وغربها مؤمنان : سليمان عليه السلام ، وذو القرنين ؛ وكافران : بختنصر ، والنمرود بن كنعان انتهى . وإلى القول الراجح بولاية لقمان وذو القرنين وعدم نبوتهما أشار صاحب بدء الأمالي بقوله :

وذو القرنين لم يعرف نبيا كذا لقمان فاجذر عن جدال

(1) ثم أخذ يتكلم على ما وقع في شأن الخضر في الخلاف : أي أن الخلاف بين العلماء في شأن الخضر عليه السلام (شهير أي مشهور ، و (منجلى) أي ظاهر . وقوله (أو مرسل) إلى آخره شروع في بيان الخلاف الواقع بينهم في أمره ، فقيل إنه نبي ، وقيل ولي ، وقيل رسول على ما في التمهيد ، ولا ينبغي لأحد أن يقطع بنفي أو إثبات ، فإن اعتقاد نبوة من ليس بنبي كفر كاعتقاد نفي نبوة نبي من الأنبياء ، قاله ابن سلطان محمد القاري . ولقب بالخضر ، بفتح الخاء وكسر الصاد المعجمتين ، لأنه جلس على فروة بيضاء فإذا هي تهتز من خلفه خضراء ، والفروة وجه الأرض . وكنيته أبو العباس ، واسمه بلياً بموحدة مفتوحة ولام ساكنة ومثناة تحية ، أو أحمد بن ملكان بفتح الميم وإسكان اللام . قال الشيخ الصاوي : سمعت عن بعض العارفين : من عرف اسمه واسم أبيه وكنيته ولقبه دخل الجنة . وهو يتعبد بشرع نبينا ﷺ من يوم بعثه الله لقوله عليه الصلاة والسلام : «لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي» قال الصاوي : قال شيخ مشايخنا السيد مصطفى البكري : قال العلماء في تفسيره : إن الخضر وإلياس عليهما السلام باقيان إلى يوم القيامة ، فالخضر يدور في البحار يهدي من ضل فيها ، وإلياس يدور في الجبال يهدي من ضل فيها هذا وإنهما في النهار والليل يجتمعان عند سد يأجوج ومأجوج يحفظانه . وعن ابن عباس رضي الله عنهما : يلتقي الخضر وإلياس في كل عام بمعنى فيخلق كل رأس صاحبه ويفترقان عن هؤلاء الكلمات : بسم الله ما شاء الله لا يسوق الخير إلا الله ، بسم الله ما شاء الله لا يصرف السوء إلا الله ، بسم الله ما شاء الله ما كان من نعمة فمن الله ، بسم الله ما شاء الله لا حول ولا قوة إلا بالله . ومن قال هذه الكلمات حين يصبح وحين يمسي أمن الغرق والحرق والمرض والشيطان والسلطان والحية والعقرب . وأخرج ابن عساكر أن الخضر وإلياس يصومان شهر رمضان في بيت المقدس ويحجان كل سنة ويشربان من ماء زمزم شربة تكفيهما إلى مثلها من قابل . وذكر بعضهم أن الخضر ابن آدم من صلبه ، وقيل ابناً حلقياً ، وقيل ابن قاييل بن آدم ، وقيل سبط هارون ،

باب أقسام المياه وما يرفع الحدث

وَكُلُّ مَاءٍ نَازِلٍ مِنَ السَّمَاءِ أَوْ نَابِعٍ مِنْ أَرْضٍ أَوْ جَارٍ نَمًا¹
 بَاقٍ عَلَى أَوصَافِهِ أَوْ غَيْرًا مِنْ أَرْضِهِ أَوْ مَا عَلَيْهِ قَدْ جَرَى²
 أَوْ مَكْنَسُهُ فَمُطْلَقٌ طَهُورٌ يَصْحُ مِنْهُ الشُّرْبُ وَالتَّطَهِيرُ³
 وَإِنْ يَكُنْ مُغَيَّرًا بِطَاهِرٍ يَنْفَكُ عَنْهُ غَالِيًا كَالسَّكَّرِ⁴

وهو ابن خالة إسكندر ذي القرنين ووزيره ، وأعجب ما قيل فيه أنه من الملائكة ، والأصح أنه نبي وهو حي عند الجمهور لا يموت إلا آخر الزمان إذا ارتفع القرآن ، ويقتله الدجال ثم يحييه . وإنما طالت حياته لأنه شرب من ماء الحياة وليكذب الدجال ، انتهى من المناوي على الجامع الصغير . كذا في حاشية الصاوي المسماة [الأسرار الربانية والفيوضات الرحمانية على الصلوات الدردية] والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

ولما انتهى الكلام على ما يتعلق بالقاعدة الأولى التي هي أصل لبقية القواعد وهي الشهادات أخذ يتكلم على ما يتعلق بأعظم قواعد الإسلام بعدها وهي الصلاة . وبدأ بالطهارة التي هي شرط في صحتها مقدما الكلام على الماء إذ هو آلة لها . فقال (باب أقسام المياه) .

الباب في اللغة : فرجة في سائر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه . وفي اصطلاح أهل التاليف : اسم لجملة من المسائل المشتركة في حكم يشملها ، ويسمى باب الطهارة وهي قسمان : طهارة حدث ، وطهارة خبث ، فالخبث عين النجاسة . وطهارة الحدث قسمان : مائية ، وترابية . والمائية قسمان : صغرى وهي الوضوء ، وكبرى وهي الغسل . فالطهارة لغة النظافة من الأوساخ والأدناس . وفي اصطلاح الشرع : صفة حكومية يستباح بها ما منعه الحدث أو حكم الخبث من صلاة وطواف ونحوهما (قوله أقسام المياه) معناه : أن الماء ينقسم بالنظر إلى جواز استعماله في العادات والعبادات أو العادات فقط ، وعدم جواز استعماله إلى طاهر ونجس . وينقسم الطاهر إلى مطلق وهو ما صدق عليه اسم ماء بلا قيد يلازمه ، وإلى مقيد بقيد ملازم كماء الورد وماء البطيخ .

(1-4) قوله (وكل ماء) مبتدأ ومضاف إليه ، وجملة فمطلق طهور خبره : أي وكل ماء نازل من السماء : أي نزل من جهة السماء كماء المطر وماء الندى الساقط على الزرع ولو تغير بخضرة الزرع أو رائحته فهو طهور يستعمل في العادات والعبادات ، لأنه كالتغير بقراره ، وكذلك ماء البرد والجليد وهو ما يتجمد على وجه الأرض كالخيوط ، وماء الثلج فهو طهور أيضا ذاب بنفسه أو بفعل فاعل (أو نابع من أرض) كماء العيون المتفجرة وماء الآبار ولو بمر زعم ، خلافا لمن قال إنه طاهر فقط لا يستعمل في العبادات إلحاقا له بالطعام لتغذيته الجسم . والمشهور عندنا أنه طهور يستعمل في العادات والعبادات ، بل يستحب الوضوء والغسل

فطاهر مُسْتَعْمَلٌ فِي الْعَادَةِ مِنْ طَبَخٍ أَوْ عَجِنٍ خَلَا الْعِبَادَةَ¹

منه ، لكن يكره الاستنجاء وزوال النجاسة به لشرفه (أو جار نما) وكل ماء جار على وجه الأرض كماء البحار عذبة كانت أو ملحة ، فالماء المالح طهور كالعذب لما في الحديث «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» . وقوله «نما» بمعنى زاد تكملة للبيت ، ومعناه أن الماء الجاري لا يزال في زيادة (باق على أوصافه) أي كان هذا الماء بجميع أنواعه المتقدمة باق على أوصافه ، بأن لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بشيء أصلاً (أو غير من أرضه) أي أو حصل التغير في لون الماء أو طعمه أو ريحه من أرضه التي استقر عليها أو طرح فيه ولو قصداً (أو ما عليه قد جرى) أي أو تغير الماء بما قد جرى عليه من أجزاء الأرض ومعادنها كالماء الجاري على معدن كبريت وهو حجر أصفر له رائحة ، أو الجاري على معدن زرنيخ وهو حجر أصفر أيضاً له رائحة ، أو استقر الماء أو جرى على مغر وهو طين صلب أحمر يصير لون الماء كالدم إذا سحق وطرح فيه (أو مكثه) أي أو تغير الماء بطول مكثه في إناء أو بركة من غير غلقه شيء طاهر فيه أو نجس (فمطلق طهور) أي فهذا الماء الذي نزل من السماء كماء المطر وما بعده أو نبع من الأرض أو جرى عليها فهو مطلق طهور يستعمل في العادات كطبخ لإدام وغيره وعجن وغسل الأواني لوضع طعام الآدميين أو شربهم فيها ، وفي العبادات من وضوء وغسل وإزالة نجاسة ثوب أو بدن أو مكان وإلى معنى ذلك كله أشار الناظم بقوله (يصح منه الشرب والتطهير) إلى آخره .

(1) أي (وإن يكن) الماء (مغيّراً) بشيء طاهر مما زج له أو ملاصق لا مجاور ، وكان هذا الشيء مما ينقل هعنه غالباً كالسدر : أي كما إذا تغير طعم الماء أو لونه أو ريحه بسكر وغوه وزبيب وزعفران وعجين ولبن وعسل وما أشبه ذلك (فطاهر مستعمل في العادة) أي هذا الماء طاهر في نفسه غير مطهر لغيره ، فيستعمل في العادات (من طبخ) أو عجن كما قال ، ولا يستعمل في العبادات لا في وضوء ولا في غيره ، وإلى عدم جواز استعماله في العبادات أشار الناظم بقوله (خلا العباداة) أي إلا العباداة فلا يجوز استعماله فيها ، فمن تطهر بماء طاهر غير طهور وصلّى بطلت صلاته وأعاده أبدأ . واحتزننا بالمنازع والملاصق عن المجاور ، فإن تغير ريح الماء به لا يضر : أي لا يسلبه الطهورية ولا الظاهرية كان المجاور للماء نجساً كجيفة ملقاة يقربه ، فاكسب الماء ثنائة بواسطة الرياح التي تمرّ على الجيفة ، أو كان المجاور طاهراً كتبت له رائحة طيبة فاكسب الماء من ريحه ، أو بخر الإناء بمصطكي وغوه وجعل فيه الماء بعد انقطاع دخان البخور منه ، فالماء في جميع هذه الصور طهور يستعمل في العادات والعبادات ، ويختفر تغير ريح الماء بالقطران دون لونه وطعمه ، ويختفر أيضاً تغير ماء البئر لوناً وطعماً وريحاً بما ألقته فيه الرياح من تبن أو ورق شجر إذا اتسع فيها بحيث لا يمكن تغطيتها لعسر الاحتراز . وأما إذا ضاق فم البئر بحيث يمكن تغطيتها وتغير ماؤها بالتبن أو ورق الشجر فيضّر ويصير ماؤها طاهراً يستعمل في العادات فقط حتى يزول التغير .

وإنْ أَشِيبَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ بِالنَّجَسِ نَجَسٌ حَكْمُهُ¹
وَكُرْهُ مَا اسْتَعْمِلَ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ كَمَا قَلِيلٌ لَمْ يُغَيِّرْهُ الْخَبَثُ²

باب الأعيان الطاهرة والنجسة وما يجوز من التحلية

وَكُلَّ حَيٍّ طَاهِرٍ وَيَلْحَقُهُ لُعَابُهُ مُخَاطُهُ وَعَرَقُهُ³
صَفَرَاؤُهُ يَلْغُمُهُ دُمُوعُهُ مَرَارَةُ الْمُبَاحِ أَوْ رَجِيعُهُ⁴
إِنْ اغْتَذَى بِطَاهِرٍ وَاللَّبَنُ مِنْ آدَمِيٍّ فِي حَيَاةٍ تَوْقُنُ⁵

(1) ثم أخذ يتكلم على حكم الماء الذي خالطه شيء نجس وغيره : أي (وإن غير لون الماء أو طعمه أو ريحه) بالنجس بسكون الجيم للوزن : أي بسبب مخالطة شيء نجس بفتح الجيم له : أي للماء كيول وعذرة وروث ودم وما أشبه ذلك ، لأن الشوب هو الخلط ، وقوله (نجس حكمه) معناه : أن الماء إذا خالطته نجاسة فتغير لونه أو طعمه أو ريحه فالماء نجس لا يجوز استعماله في عادة ولا عبادة ، ولا بأس أن يسقى به الزرع أو تشرب منه بهيمة .

(2) ثم أخذ يتكلم على ما يكره التطهير به : أي أن كراهة الماء المستعمل في وضوء واجب أو غسل كذلك ، وهو المراد من قوله (في رفع الحدث) كما قليل لم يغيره الخبث) أي ككره استعمال ماء قليل كآنية الوضوء للمتوضيء وأنية الغسل للمغتسل حدث فيه نجاسة زائدة على قطرة ولم تغيره ، وهذا معنى لم يغيره الخبث ، لأن الخبث عين النجاسة . والمراد بالماء المستعمل ما تقاطر من أعضاء الوضوء واجتمع في إناء ، أو تقاطر من البدن في غسل من جنباته ونحوها ، أو أدخل المتوضيء أعضائه في ماء وذلكها فيه ، أو دخل المغتسل في إناء فيه ماء وتذلك فيه بنية رفع الحدث وبقي الماء على حاله من غير أن يتغير منه لون ولا طعم ولا ريح فهو طهور يستعمل في العادات والعبادات ، وكراهة استعماله في الوضوء أو الغسل مقيدة بما إذا وجد غيره ، وإلا بأن لم يوجد غيره فيتعين وتتفنى الكراهة ، إذ الشيء الواحد لا يتعلق به حكمان . وفي الماء المستعمل في الوضوءات المستحبة كالوضوء لزيارة صالح أو دخول سوق ونحو ذلك . وفي الاغتسالات المستحبة كغسل المعيد وغسل الجمعة قولان بالكراهة وعدمها أظهر منهما الكراهة والله أعلم . ولما ذكر المصنف فيما تقدم أن المتغير بالطاهر طاهر والمتغير بالنجس نجس ناسب أن يذكر الأعيان الطاهرة والأعيان النجسة وقدم الكلام على الطاهر لبرقه .

تقدم الكلام على تعريف الباب لغة واصطلاحاً . أي هذا باب في بيان الأعيان الطاهرة : أي الذوات التي حكم الشرع بطهارتها . وفي بيان الأعيان النجسة : أي الذوات التي حكم الشارع بنجاستها ، لأن عين كل شيء ذاته ، وفي بيان ما يجوز من التحلية : أي التزين وما لا يجوز التزين به من الذهب والفضة والنياب .

(3-5) قوله (وكل حي) إلى آخره شروع منه في بيان الأعيان الطاهرة : أي كل جسم متصف

وسائِرُ الألبانِ كاللَّحْمِ في الكَرِهِ والتَّحْلِيلِ والتَّحْرِيمِ¹

بالحياة، وهي مدة بقاء الروح فيه (طاهراً) ولو كافراً أو كلباً أو خنزيراً تولد من أصل طاهر، بل ولو تولد من أصل نجس كالبدود المتولد من ميتة أو عذرة نحو ذلك لحياته، لكن يجب غسل ظاهره لمن أراد أكله لأنه من المباح، وأما دود المش فلا يجب غسل ظاهره لطهارته ما تولد منه، ويجوز أكله إذا نوى تذكيته بالمضغ وإلا فلا، وأكل دود الفاكهة معها من غير احتياج إلى نية تذكية لأنه تابع لها: أي الفاكهة (ويلحقه) أي يلحق بالحي في الحكم بطهارته (لعابه) هو ما يسيل من فمه (ومخاطه) وهو ما يسيل من أنفه (وعرقه) وهو ما يورث من بدنه، فهذه الأشياء طاهرة خرجت من آدمي ولو كافراً أو سكيراً أو غير آدمي ولو كلباً أو خنزيراً، فإن وقعت على طعام أو شراب فلا تنجسه، أو على ثوب جازت الصلاة به لطهارتها كما علمت، ويلحق بالحي أيضاً (صفراؤه) وهو ماء ملتحم يخرج من المعدة يشبه الصبغ الزعفرانية وهو طاهر لأن المعدة عندنا طاهرة وكل ما يخرج منها بالقلم طاهر، إلا ما استحال إلى فساد كالقيء المتغير عن حالة الطعام فإنه نجس كما سيأتي قريباً. ويلحق بالحي أيضاً (بلغمه) وهو ما يخرج من الصدر ويسقط من الرأس منعقداً كالمخاط فطاهر (دموعه) أي وما يلحق بالحي مطلقاً دموعه وهو ما يسيل من عينيه فطاهر (مرارة المباح) أي ومن الطاهر مرارات مباح الأكل إذا ذكي شرعية وهي الماء الأصفر المتكون في الجلدة المعلومة المتصلة بكبد الحيوان (أو رجيعه) أي ومن الطاهر رجيع مباح الأكل من بول أو بعر وزبل دجاج أو حمام ونحوه إن اغتذى بطاهر: أي وعمل طهارة رجيع مباح الأكل مشروطة بأن يتغذى بالطاهر أكلاً أو شرباً. وأما إن كان يتغذى بالنجس أكلاً وشرباً تحقيقاً أو ظناً أو شكاً فرجيعه نجس والفأرة من المباح ففضلتها فإن كانت تصل إلى النجاسات ولو شكاً فنجسه (واللبن من آدمي في حياة توفى) أي ولبن آدمي مؤمناً كان أو كافراً في حال حياته المحققة طاهر اتفاقاً، وكذا بعد موته على الصحيح.

[تنبيهان: الأول]. قال الشيخ الصاوي في [بلغة السالك على أقرب المسالك]: يستحب غسل الثوب والبدن من فضلات المباح وإن كانت طاهرة، إما لاستقذارها أو مراعاة للخلاف، لأن الشافعية يقولون بنجاسها.

[الثاني] قال الشيخ الأمير في مجموعه: إن فضلات الأنبياء طاهرة حتى بالنسبة لهم، لأن الطهارة متى ثبتت لذات فهي مطلقة، واستنجاؤهم تنزيه وتشريع ولو قبل النبوة، وإن كان حكمه إذ ذاك كالعصمة لاصطفائهم عن أصل الخلقة، وأن المنى الذي خلقت منه الأنبياء طاهر بلا خلاف، بل جميع ما تكون منه أصول المصطفى ﷺ طاهر أيضاً، انتهى من بلغة السالك للشيخ الصاوي رضي الله عنه.

(سائر) بمعنى باق: أي وباقي (الألبان) بعد لبن آدمي (كاللحم) في الحكم. وقوله (في الكره) أي الكراهة معناها: إما كره أكل لحمه كاهر وسائر السباع فلينه مكروه من حيث استعماله أكلاً أو شرباً، ولكنه طاهر، فإن أصاب ثوباً أو بدنًا صحت الصلاة به مع

(1)

وَيَبِيضُ كُلَّ الْحَيِّ إِلَّا الْمَذْرُوعَ وَالْقِيءَ عَنْ حَالِ الْغِذَاءِ مَا غَيْرُ¹
مِسْكٍ كَذَا فَأَرْتَهُ فَطَهَّرَ ثُمَّ الْجَمَادَاتُ الَّتِي لَمْ تُسَكَّرِ²

الكرهية، فإذا زالت عن الثوب والبدن مستحبة فقط لما علمت (والتحليل) أي الإباحة، فما أبيع أكل لحمة بعد الذكاة الشرعية كالإبل والبقر والغنم وجميع الوحوش ذوات اللبن فطاهر، وإن كانت تتغذى بالنجاسات لاستحالة إلى صلاح، فلين الجلالة يجوز استعماله أكلاً وشرباً، وتجاوز الصلاة به إذا وقع على ثوب أو بدن أو مكان (والتحريم) فما حرم أكل لحمة كالخنزير والحمار والفرس قلبه حرام: أي يحرم استعماله أكلاً أو شرباً أو تدوايماً، فإن حصل التدوي به في ظاهر الجسد يجب غسله بالماء المطلق عند إرادة الصلاة، وإن أصاب الثياب منه شيء حيث وجد غسل موضع الإصابة بالماء المطلق أيضاً لنجاسته وهذا هو المذهب.

(1) من الطاهر يبيض كل حيوان حي كالطيور ونحوها من ذوات البيض، ولو كانت تتغذى بالنجاسات كالديك، أو كانت من ذوات السموم كالحيات فبيضاها طاهر، لكن يحرم أكله لضرره وإفساده البدن، فتجاوز الصلاة به إن أصاب ثوباً أو بدنًا أو مكاناً لطهارته وذوات البيض تعلم من قاعدة: كل ذي ثقب يبوض وكل ذي أذن ولود (إلا المذر) أي ويبيض كل حي طاهر إلا المذر بكسر الدال المعجمة فنجس، وهو ما تغير عن حاله بعفونة أو رزقة أو صار دماً لاستحالة إلى فساد بخلاف المروق وهو ما اختلط بياضه بصفاره من غير تغير لون أو رائحة فطاهر. واحتراز الناظم بقوله (وبيض كل الحي) عما خرج من الحيوان بعد موته من غير تزكية فإنه نجس، وأما ما خرج من البيض من مذكى فطاهر، لأنه من أجزاء المذكى كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

فائدة: إذا سلق البيض في ماء حار حتى ينضج ووجد بعضه مذكراً كشف عن حال الماء الذي سلق فيه، فإن وجد متغيراً لوناً أو طعماً أو ريحاً طرح كل البيض المسلوق لتنجسه بما رشح من الفاسد، وإن وجد الماء كحاله ولم يتغير شيء من أوصافه أكل الصحيح وطرح الفاسد فقط، فينبغي لمن أراد أن يسلق بيضاً أن يغسل ظاهره مما تلوث به من بطن الحيوان ثم يكثر الماء الذي يريد أن يسلق البيض فيه لئلا يتغير (والقيء) عن حال الغذا ما (غير) أي ومن الطاهر القيء الذي لم يتغير عن حالة الطعام بمحموضة ونحوها، وأما إذا تغير عن حالة الطعام فنجس، ومثله القلب وهو ما تقذفه المعدة عند امتلائها فطاهر إن لم يتغير عن حالة الطعام وإلا فنجس.

(2) أي والطاهر (مسك) وإن كان أصله دماً لاستحالة إلى صلاح (كذا فأرته) وهي الجلدة المتكون فيها فطاهرة أيضاً فيجوز التطيب به في الثوب والبدن ونحوها، ومثله الزباد فطاهر أيضاً. وقوله (فطهر) أي أحكم بطهارة المسك وفأرته (ثم الجمادات التي لم تسكر) أي ثم من الطاهر الجمادات جمع جماد، وهو كل جسم لا روح فيه وليس منفصلاً عن ذي روح فشمل الأرض والنبات بجميع أنواعه، ومن المائيات الماء والزيت، وليس من الجماد المسك

دَمٌ بِلَا سَفْحٍ كَذَا أَجْزَاءُ مَا ذُكِّيَ وَلَوْ بِالْكَرَّةِ لَا مَا حَرَمًا¹

واللين والسمن لانتفصالهما من ذوات الأرواح . وقوله (التي لم تسكر) معناه أن جميع الجمادات مائعة كانت أو جامدة فهي طاهرة إلا المسكر منها فنجس ، ولا يكون إلا مائعاً كالخمر المتخذ من عصير العنب أو نقيع الزبيب أو التمر أو غيرها كالبلوطة وهي المسماة بالمريسة التي تصنع من الخبث ، فهذه الأشياء نجسة لأن المراد بالخمر كل ما خامر العقل : أي داخله بأن يصير صاحبه لا يدرك الأشياء أو يتخيلها على خلاف هيئتها . والعلة في نجاستها الإسكار وإن لم تسكر بعض شاربها لإدمانه ، ويحرم تعاطي القليل منها كالخمر ، ويجب فيها التحذير بخلاف الخشيشة والأفيون والسيكران ونحوها مما هو مخدر أو مغيب للعقل فظاهر ، ولا حد على متعاطيها ولكن فيها الأدب على من استعمل منها ما يؤثر في عقله ، ويجوز التداوي بها في ظاهر الجسد لطهارتها وحملها في الصلاة ، ويحرم منها ما أثر في العقل .

وأما الدخان المعروف عند أهل زماننا بالتبناك فقد اختلف فيه في مذهبتنا على أقوال ، فعبارة الشيخ ميارة فيه : وأما استفاف الدخان فقد اختلف فيه فتاوي شيوينا ، فمنهم من أجازته ، ومنهم من منعه ، والظاهر المنع لما احتج به من المفاسد التي لا تعد كثرة انتهى . وزبدة ما في عبد الباقي على العزبة أنه مباح ، وقد تعرض له الأحكام فيحرم في المساجد وعند قراءة القرآن ، وفي المخافل لأن الناس يتأذون برائحته ، ويباح فيما عدا ذلك ، ويحرم شربه إذا منع منه الحاكم ، لأن مذهب مالك وجوب طاعة الحاكم ما لم يأمر بمحرم ، فإذا مات الحاكم الذي نهى عن شربه أو عزل رجع لأصل حكمه وهي الإباحة ما لم يغيث العقل فيحرم .

وأما قهوة البن وقهوة الشاي الذي يغلى ويشرب مع بعض من السكر ففي حد ذاتها مباحة لأنها من النباتات ، ويعرض لها من الأحكام ما يمنع شربها ، كأن أضرت بالبدن أو غيبت العقل أو أدت شربها إلى الاختلاط بالأجنيبات والتلذذ بكلامهن والنظر في محاسنهن . وقد قيل إنها تحرم على صاحب الطبيعة الصفراوية فهو يعني البن لأنها تلتف صحته ، وتجاوز لصاحب البهيم لأنها تدافعه والله أعلم .

(1) أي ومن الأعيان الطاهرة (دم بلا سفح) وهو ما يوجد في قلب الحيوان أو عروقه أو ما يورث من اللحم لأنه من أجزاء المذكي ، بخلاف المسفوح فإنه نجس كما سيأتي (كذا أجزاء ما ذكي) أي وكذا في الحكم عليه بالطهارة أجزاء المذكي من مباح الأكل بذيغ أو نحر أو عقر كعظم وعصب وقرن وظلف وظفر وجلد وقصب وريش (ولو بالكره) أي ولو كان المذكي مما حكم عليه بالكراهة : أي الكراهة كالسباع فلا تكره الصلاة على جلودها إذا ذكيت ، ويجوز بيعها لطهارتها (لا ما حرماً) أي إلا ما حرم الشرع أكل لحمه كالخنزير والحمار والخيل والبقال ، فإن أجزاء من عظم وجلد ونحوها نجسة ولو ذكيت ، لأن الزكاة لا تعمل فيه . وأما أجزاء غير المذكي من مباح وهو ما مات من الحيوانات تحت أنفه فنجسة ، لكن رخص الشرع في استعمال جلد الميتة بعد ديبغها وزوال الرطوبات عنه في يابس وماء ، فيجوز أن يحمل فيه الخبث والدقيق والخيز اليابس والماء لأن له قوة دافعة لما يدخله ، ولا يجوز أن

وَمِيتَةُ الْبَحْرِ وَمَا لَا دَمَ لَهُ لَا وَزْعٌ وَشُحْمَةٌ وَسَخْلِيَّةٌ¹
 وَزَعْبُ الرِّيشِ وَصُوفٌ وَوَيْزٌ إِنَّ جُزْءَ مَنْ حَيٍّ وَمَيْتٍ وَشَعْرٌ²
 وَخَمْرَةٌ إِنْ خَلَّتْ أَوْ حُجِّرَتْ وَالزَّرْعُ إِنْ يُسْقَى يَنْجَسُ فَتَبْتُ³

يوضع فيه زيت ولا يمن وغوهما ولا عجين رطب . ولا رخصة في جلد الخنزير ولو دبح .
 وأما قوله **شُحْمَةٌ** « أيها إهاب دبح فقد طهر » فمحمول على الطهارة اللغوية في غير جلد
 الخنزير . والإهاب في الحديث الجلد . وتوقف الإمام مالك رضي الله عنه في الكيمخت
 وهو جلد الحمار والفرس والبغل المديوغ : أي توقف عن الجواب بطهارته أو نجاسته
 مراعاة لعنل الصحابة رضوان الله عليهم . ورجح بعض المتأخرين طهارته ، فيستعمل في
 المائعات كالسمن والعسل وتجوز الصلاة به .

(1) أي (و) من الأعيان الطاهرة (ميتة) الحيوان (البحري) نسبة إلى البحر ، وهو ما تولد فيه من
 سمك وتمساح وسلحفاة بحرية وغيرها ولو طالت حياته ير ، بل ولو كان البحري على شكل
 خنزير وكلب وأدمي . ويحرم وطء بنات البحر التي على شكل آدميات ، ولا يحدّ وأطلمهن
 ولكن يؤدب بما يراه الحاكم كواطء البهيمة (وما لا دم له) بتشديد الميم للضرورة : أي ومن
 الأعيان الطاهرة ميتة من لا دم له جار من الحيوانات البرية فميتتها طاهرة ، لكن لا يجوز
 أكلها إلا بزكاة ، ولا يلزم من طهارة ميتتها جواز أكلها بغير زكاة كالأرض (لا وزع)
 وشحمة وسخلية) فإن ميتة هذه الأشياء نجسة لأنها مما له نفس سائلة أي دم حار ،
 والشحمة في كلامه : حية قصيرة غليظة عمياء تختفي تحت الأرض كأنها مدفونة ولذا
 سميت شحمة الأرض .

(2) أي (و) من الأعيان الطاهرة أيضاً (زغب الريش) وهو ما اكتنف القصبة من الجانبين
 كالشعر ، (و) من الأعيان الطاهرة (صوف) وهو للغنم (و) من الأعيان الطاهرة (وبر) وهو
 للإبل والأرنب . وقوله (إن جزء من حيٍّ وميت) معناه أن كلا من الزغب والصوف والوبر
 طاهر إن جزء من الحيوان في حال حياته وبعد موته بلا زكاة لأنه مما لا تحله الحياة (وشعر)
 وهو للآدمي والخييل والبغال والحمير ، فهو طاهر أيضاً إن جزء في حال الحياة ، وبعد الموت .
 وأما إن تنفقت من جلد الميتة فلا بد من غسلها ، فإن كان في قعر المتوفى شيء من جلد الميتة
 فلا بد من قصه وأصلحه بالمقراض لأنه نجس .

(3) أي (و) من الطاهر أيضاً (خمرة إن خللت) أي بأن صارت خللاً وزالت عنها علة الإسكار
 بفعل فاعل ، وأولى إن خللت بنفسها لأن الأصل في الأشياء الطهارة والنجاسة عارضة ،
 والحكم يدور مع العلة وجوداً وخلطاً ، فإن وجدت وجد وإن علمت علم (أو حجرت) أي
 ومن الطاهر خمرة حجرت : أي تجمدت وصارت كالحجر وزالت عنها علة الإسكار
 بفعل فاعل ، وأولى إن تحجرت بنفسها ، وإذا كانت في إناء فخار وغاصت فيه ثم خللت أو
 حجرت في نفس الإناء طهر (لإناء أيضاً) (والزرع إن يسقى ينجس) بسكون الميم للضرورة
 (فتبت) أي ومن الأعيان الطاهرة الزرع إن سقى بالنجس أو الماء التنجس بكسرها فتبت :

في مِيتَةِ الْإِنْسَانِ خُلْفُ خَصَصُوا وفي الرَّمَادِ والدُّخَانِ رَخَّصُوا¹
وَأَرْجَحُ الْأَقْوَالَ بِالطَّهَارَةِ في مِيتَةِ الْإِنْسَانِ حَتَّى الْكَفَرَةِ²
وما مِنْ الْحَيِّ أَوْ الْمَيِّتِ انْفَصَلَ كَمِيتَةِ الْحَيِّ الَّذِي مِنْهُ حَصَلَ³

أي نسي وأثر كالطبخ والخيار ونحوهما مما يجعل النجاسات في عروقه فيشرب منها فإنه طاهر ، وكذلك أشجار الفواكه التي تجعل النجاسات في عروقه كدم وكروث نجس وتسقى لإصلاح ثمرها فثمار هذه الأشجار طاهرة .
(2و) ولما أنهى الكلام على ما حكمه الطهارة إلا ما استثنى منه باتفاق أهل المذهب أخذ يتكلم على ما اختلفوا في طهارته .

قوله (في ميتة الإنسان خلف) أي خلاف ، معناه أن العلماء اختلفوا في طهارة ميتة الإنسان : أي بني آدم وعدم طهارتها على قولين : أحدهما أن ميتته طاهرة وله كافرًا وهو الراجح . وثانيهما أن ميتته نجسة مؤمنًا كان أو كافرًا وهو ضعيف . ووجه من قال بنجاسة ميتته أن العلة في طهارتها الحياة وقد زالت بالموت . ووجه من قال بطهارتها أنه إن زالت علة الحياة خلفتها علة الشرف والعلل الشرعية يخلف بعضها بعضًا ، فطهارة الإنسان بعد موته لشرفه كما علمت (بخصوصا) أي فالخلاف الذي تقدم تفصيله في ميتة الإنسان خاص بغير الأنبياء لا عام ، وأما الأنبياء فلا خلاف في طهارتهم أحياء أو أمواتا ، وطهارة ما يخرج منهم لاصفقاتهم من أصل الخلقة كما تقدم بيانه ، لأن الخاص كما عرّفه الأصوليون قص العام على بعض أفرادها ، والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر (وفي الرماد والدخان رخصوا) أي رخص العلماء في رماد النجس ودخانه الذي يصعد منه حال حرقه بالنار ، لأن النار تظهر ما أحرقت أجزائه من الأعيان النجسة كعظم ميتة وروث وعذرة وما أشبه ذلك : أي مسحته حتى صار رمادا ، نعم إن كان في بعض أجزائه نوع صلاية فهو نجس ، وما اتسحق منها طاهر ، فيجوز استعمال أواني الفخار التي يعجن طينها بروث الحمير والخيول ونحوهما إذا أحرقت حتى صارت فخارًا ، فما تعلق بها من رماد النجس معفو عنه . واختلف أهل المذهب في طهارة رماد النجس ودخانه ونجاستها أيضا على قولين ، فقبل بنجاستها وهو ضعيف والمحمّد طهارتهما (وأرجع الأقوال بالطهارة في ميتة الإنسان) يريد بذلك أن القول بطهارة ميتة الأدمي مطلقا هو الأرجح ولذا قال (حتى الكفرة) .

(3) أي إن ما انفصل من الحيوان حال حياته وبعد موته بلا ذكاة مما تجله الحياة كالقرن والعظم والجلد واللحم كمية الحي : أي كحكم ميتة الحي الذي منه حصل : أي الذي حصل انفصال الجزء منه ، فما ميتة طاهرة كالأدمي والدود والجراد ونحوها مما لا نفس له سائلة فالمنفصل منه طاهر عن فصل في حال حياته أو بعد موته ، وما ميتة نجسة كالشاة والبقرة ونحوهما مما له نفس سائلة من الحيوان البري فالمنفصل منه نجس انفصل في حال حياته أو بعد موته ، فمن أراد أن يعقر بعيرا شرادا لينحر أو بقرة نافرة لتذبح فقطع رجل البعير قبل غره أو

والتَّجَسُّسُ الْمَيْتُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ وَكُلُّ مَا اسْتَشْيِيَ وَكُلُّ الْمُسْتَكْرِ¹
وَفَضْلَةُ الْمَكْرُوهِ وَالْمُحَرَّمِ وَمِثْلُ ذَا جَلَالَةٍ وَالْأَدْمِيِّ²
سَوْدَا وَوُذِي أَوْ دَمٌ مَسْفُوحٌ مَذْيٌ مَنِيٌّ أَوْ صَلْبِيْدٌ فَيْحٌ³

رجل البقرة قبل ذبحها بالسيف مثلاً ، فإن هذه الرجل الذي انفصلت من الحيوان حال حياته نجسة لا تؤكل ، وقس الباقي على ذلك .

(1) ثم أخذ يتكلم على الأعيان النجسة : أي ومن الأعيان النجسة (الميت الذي لم يذكر) فيما تقدم من

الأعيان الطاهرة وهو ميت كل ما له نفس مائتة : أي دم يسيل منه إذا ذبح أو جرح من الحيوانات البرية مباحة كانت أو غير مباحة كبيرة كانت أو صغيرة ، ولو قطة على المشهور لأن دمها أصلي لا مكسب ، والميت الذي عذ من الأعيان الطاهرة البحري ما لا دم له من البري (وكل ما استشئ) أي من الأعيان النجسة . كل ما استناده الناظم من الطاهر ولو بالمفهوم ، وهو رجيع المباح المنفذ بالنجس ، ولين المحرم ، والمدر من البيض ، والقيء المنفرد عن حالة الطعام ، ومثله القلس والوزغ والشحمة والسحلية (وكل المسكر) أي ومن الأعيان النجسة كل ما أسكر من المأكلات ، وأما ما أسكر من الجاهذات كالخثيشة ونحوها فطاهر كما تقدم .

(2) أي ومن الأعيان النجسة الذات (فضلة المكروه) أي مكروه الأكل كالحمر والسبع ونحوها

(والمحرم) أي ومن الأعيان النجسة أبعثاً فضلة عرم الأكل ، كالخنزير والحمار ونحوهما ، والفضلة : ما خرج من هذه المذكورات من بول وبر . ومن الأعيان النجسة فضلة الأدمي بولاً كانت أو عذرة ، ولو لم يأكل الطعام على المشهور (ومثل ذَا جَلَالَةٍ) أي ومثل ما تقدم في الحكم عليه بالنجاسة بول الجلالة ورجيعها ، وهي كل حيوان يستعمل النجاسة أكلاً وشرباً من مباح الأكل كالدجاج ونحوه والنجس أبعثاً فضلة الأدمي كما مر .

(3) أي ومن الأعيان النجسة (سودا) بالقصر للضرورة ، وهي مائع يخرج من المعدة كالدم العبيط

(ووددي) أي ومن الأعيان ودي ، وهو ماء أبيض ثخين بمنثنة ، يخرج غالباً عقب البول ، وستنكنم على أسبابه إن شاء الله تعالى في باب النواقص أو دم مسفوح ، أي ومن الأعيان النجسة (دم مسفوح) وهو ما يسيل من الجسد بسبب ذبح أو حجارة أو فصد أو غير ذلك كدم رعانف وحيش أو تقلس . ومن المسفوح ما يوجد في محل الذبح من مباح الأكل ، وكذا ما يوجد في بطنه بعد السلخ فتجس أيضاً لأنه من المسفوح بخلاف ما يوجد في قلبه أو عروقه فطاهر كما تقدم (مذي مني) أي ومن الأعيان النجسة مذي ، وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة الصفرى . ومن النجس أيضاً مني ، وهو من الرجل صحيح المزاج ماء أبيض ثخين يتدفق في خروجه رائحته المطلع وهو ذكر النخل ، أو كرائحة العجين . أي عجين الخطة إذا كان رطباً ، وإذا يبس كان كرائحة البيض . ومن المرأة ماء أصفر رقيق . والخاص أن كلاً من الودي والمذي والمنى نجس ولو من مباح الأكل ، هذا مذهب مالك - ومذهب الشافعي أن المنى الذي يخرج بعد الاستنجاء طاهر (أو صديد فيح) أي ومن

تَمْلِيحُ زَيْتُونٍ كَزَيْتِ مُزْجَا بِالنَّجَسِ أَوْ يَبُضُّ كُلَّحِمٍ نَضِجًا¹
كَفَى طَعَامٍ مَائِعٍ أَوْ سَارِي فِي جَامِدٍ أَوْ غَاصٍّ فِي فَخَّارٍ²
وَأَنْ يَكُنْ حَلًّا طَعَامًا جَامِدًا كُلُّ مَا بَدَأَ بِالتَّطْهِيرِ وَاطْرَحَ مَا عَدَا³
وَانْفَعُ بِمَا نُجِسَ غَيْرَ الْآدَمِيِّ وَمَسْجِدٍ وَالتَّجَسُّسِ عَيْنًا حَرَمٌ⁴

الأعيان النجسة صديد قبيح يفتح القاف ، والصديد المدة الرقيقة خالطها دم أم لا ، والقبيح المدة الغليظة وقد يخالطها دم ، ومثل القبيح والصديد كل ما يسيل من الجسد بسبب حكة من الجسد أو جرب أو من نقط نار ، فإن حلت هذه الأعيان النجسة في طعام مائع تنجس ، ولو كثر المائع وقلت النجاسة كنقطة من بول أو دم أو صديد وما أشبه ذلك في قناطير من زيت أو سمن مائع أو عسل أو لبن أو ماء أو ماء ورد وما أشبه ذلك من كل مائع طاهر غير ظهور ، وإن وقعت على ثوب أو بدن أو مكان وجبت إزالتها بالمطلق لمريدي الصلاة ، وسأيتني تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى .

(2) ثم أخذ يتكلم على ما لا يقبل التطهير بوجه من الوجوه لسريان النجاسة في جميع أجزائه . قوله (تمليح زيتون) إلى آخر البيت : معناه إذا ملح الزيتون أو مزج الزيت أو سلق البيض أو نضج اللحم بشيء نجس الذات كخمر وبول ودم وما أشبه ذلك ، أو متنجس كما جلت فيه نجاسة فقيرته حتى سرت النجاسة في أجزاء هذه المذكورات فلا تقبل التطهير ، فإذا غسل الزيتون أو البيض أو اللحم بماء مطلق ، أو صب على الزيت ماء طهور أو زيت طاهر فلا تطهر بشيء من ذلك ، ولا يجوز استعمالها أكلاً ولا شرباً ويحرم بيعها لنجاستها . وأما إذا أخرجت هذه المذكورات من غير مكث في النجس ولم تغل بالنار فليقبل التطهير . وقوله (كفى طعام مائع) إلى آخره ، معناه : أن النجاسة إذا حلت في طعام مائع كزيت أو عسل مثلاً ، أو شراب غير الماء المطلق كماء تغير طعمه بنحو سكر أو نحر وتغير لونه بلبن وما أشبه ذلك ، أو سرت في جامد : أي شيء جامد كتريد في سمن جامد وودك وما أشبه ذلك بأن مكثت النجاسة في الجامد حتى تحقق ، أو ظن سريانها في جميع أجزائه ، أو وضعت نجاسة مائعة كدم أو بول في فخار حتى غاصت فيه ورشح الإناء من النجس الذي وضع فيه ، فإنها أي هذه الأشياء المتقدمة لا تقبل التطهير بحال وحكمها النجاسة .

(3) أي (وإن يكن) النجس (جل طعاماً جامداً) أي وقع عليه ولم يغص في أجزائه بأن لم يطل مكثه : أي النجس على الجامد ، أو كان النجس جافاً لا يتحلل بسرعة ، فإنه يجوز أكل ما بقي من الجامد بعد أخذ ما وقعت النجاسة عليه وطرحه لطهارته بعدم غوص النجاسة فيه ، وهذا معنى قوله (كل ما بدا بالطهر واطرح ما عدا) أي ما ظهر كل طهارته ، واطرح ما عدا ذلك وهو ما تنجس منه لعدم جواز أكله .

(4) أي أنه يجوز الانتفاع بما نجس من المائعات كالزيت والسمن ونحوهما مما تنجس من

وَحَرَّمُوا اسْتِعْمَالَ نَقْدِ كَالِإِنَا وَلَوْ لَأَنْثَى وَاغْتِلَالًا وَاقْتِنَا¹
وَحِلْيَةَ الرِّجَالِ بِالنَّقْدَيْنِ لَا خَاتِمَ الْقِضَّةِ دِرْهَمَيْنِ²
مُتَّحِدًا أَوْ مُصْحَفًا أَوْ سَيْفًا وَرَبَطَ سِنَّ مَظْلَقًا أَوْ أَنْفًا³

الطاهرات بسبب حلول النجاسة فيها ، لما تقدم من أن كثير المائع يتنجس بقليل النجاسة ولو قطرة في غير الآدمي ، فلا يجوز للآدمي أن يتنفع به أكلاً أو شرباً ، وفي غير المسجد فلا يجوز الاستصباح بزيت أو سمن متنجس في مسجد أي مسجد كان خوفاً من سقوط شيء من المتنجس في المسجد ، وهذا معنى قوله (غير الآدمي ومسجد) وأما لو وضع المصباح في خارج المسجد واتصل ضوءه به بواسطة باب أو كوة أو نحوها فيجوز الانتفاع به للأمن من تنجس المسجد حينئذ ، ومفهومه أن الانتفاع بالمتنجس في غير الآدمي والمسجد جائز وهو كذلك ، فيجوز أن تدهن به الحيوانات البهيمية وغيرها كعجلة وخشبة وما أشبه ذلك (والنجس عينا خرم) أي أنه يحرم الانتفاع بعين النجاسة كدم وبول وعذرة وقبح وصدید وما أشبه ذلك من الأعيان النجسة ، فلا رخصة في استعمال شيء منها أصلاً . قال الشيخ خليل رضي الله تعالى عنه : ويتنفع بمتنجس لا نجس في غير مسجد وآدمي ، ولا تجوز الصلاة بلباس كافر ، لأن شأنه عدم التوقى من النجاسات ، وكذلك تارك الصلاة فلا تجوز الصلاة بشيابه لأن الغالب عليها التلوث بالنجاسات ، إلا ما كان على رأسه كقلنسوة أو عمامة فتجوز الصلاة به لبعده من النجاسة غالباً . ولا تجوز الصلاة أيضاً بما ينام فيه مصل آخر من ثوب أو فراش إلا إذا أخبر بطهارته ولا بمحاذي فرج غير عالم بحكم الاستبراء والامتنعاء من سراويل أو ثوب أو نحوهما مما يقابل فرجه ، لأن الغالب عليه النجاسة والله أعلم .

(3-1) ولما أنهى الكلام على الأعيان الطاهرة والأعيان النجسة أخذ يتكلم على ما يجوز التحلي : أي التزين به من أحد التقدين وما لا يجوز للرجال والنساء .

(وحرّموا استعمال نقد كالإنا) معناه : أنه يحرم اتخاذ أحد التقدين الذهب أو الفضة أو أنبا كلباريق أو أكواب أو ظروف توضع فيها فناجين القهوة أو صوان أو ملاعق وما أشبه ذلك من سائر أنواع الأواني ، فيحرم اتخاذها مطلقاً لرجل أو امرأة كما قال (ولو لأنثى) وقوله (واغتلافاً واقتنا) معناه : أنه لا يجوز اتخاذ أواني الذهب والفضة ووضعها في البيوت ولو للغة : أي للكرى ، أو للقتية : أي حفظ المال بها لمعاينة الدر بأن قال متخذ هذه الأواني المذكورة : إني لم أتخذها للاستعمال بل للكراء ، ولو لقوم كافرين أو للادخار والحفظ لمعاينة الدر ، فإن دعواه ذلك لا ينفعه ، لأن اتخاذها ووجودها ذريعة للاستعمال (وحليّة الرجال بالتقدين) أي أنه يحرم على الرجال جمع رجل ، وهو الذكر العاقل البالغ التحلي : أي التزين بأحد التقدين كأساور أو منطفة : أي حزام أو أزرار أو سرج أو لجام أو ركاب وما أشبه ذلك من ذهب أو فضة مما يجعل تحلية لعصا أو سكين أو رمح فإنه حرام . واستثنى الناظم ما

وحُرْمَةُ الْحَرِيرِ مِثْلُ الْقَزِّ وَكَرَهُوا وَجَوَّزُوا فِي الْخَزْرِ¹
وَلِلنِّسَاءِ إِسَاحَةُ الْحَرِيرِ وَالتَّقْدِيرُ لَا كَالْقَفْلِ وَالسَّرِيرِ²

يجوز التحلي به للرجل فقال (لا خاتم الفضة) إلى آخره : أي إلا خاتم الفضة فيجوز التحلي به للرجال ، بل يندب بشرط أن يكون درهمين فأقل ، وأن يكون متحداً فيحرم ما زاد وزنه على الدرهمين أو تعدد ولو من درهم واحد ، وهذا معنى قوله (درهمين متحداً) ويكره التخم لرجل أو امرأة بخاتم النحاس لقوله عليه الصلاة والسلام لمن رآه متخماً به دماً لي أشم فيك رائحة الأصنام أو خاتم الحديد لقوله ﷺ لمن رآه متخماً به أيضاً (مالي أرى فيك حلية أهل النار) وتنفي الكراهة إذا كان التخم بالنحاس أو الحديد لعله (أو مصصاً أو سيفاً) أي إلا مصصاً فيجوز تحليته سجله أو كيكه ، وهو ما يغطي به السجل لزيادة الحفظ باللعب أو الفضة تعظيماً له . وأما كتابة أوائل أجزاء القرآن أو أسبابه أو أعشاره أو أحكامه بماء الذهب أو الفضة فمكرهه ، لأن ذلك يشغل القارئ عن التدبر في معاني القرآن . وإلا سيفاً لرجل فيجوز تحليته بالذهب أو الفضة في قبضته أو جفيرة أو نحو ذلك مما يهرب العدو (وربط سن مطلقاً) وإلا تخلخلت أو قلعت فيجوز ربطها مطلقاً بخيوط من ذهب أو فضة ، وكذا يجوز جعل بدل المقلوعة من ذهب أو فضة (أو أنفاً) أي وإلا أنفاً فيجوز جعل بدله من ذهب أو فضة للضرورة لرجل أو امرأة ، وهذا معنى قول صاحب المختصر : وحرم استعمال ذكر علي ولو منطلق وآلة حرب إلا المصحف والسيف والأنف وربط سن مطلقاً وخاتم الفضة لا ما يعضه ذهب ولو قل انتهى . والمراد بذكر في قوله (البالغ كما مر ، وأما الصبيان فتحليتهم بأحد التقدين مكروهة فقط ويتعلق الخطاب بأوليائهم .

(1و2) أي ويحرم أيضاً على ذكر مكلف لبس الحرير ، وذلك (مثل القز) وهو خالص الحرير ، فلا يجوز لأحد من الرجال أن يلبس ثوباً أو قميصاً ولا سراويل ولا ملحفة ولا عمامة مثلاً من الحرير الخالص ، وهو ما كان سده ولحمته من الحرير الذي يخرج من الدود ، ولا يجلس عليه ولا يتكئ (وكرهوا وجوزوا في الخبز) أي في لباس الخبز بالخاء المعجمة ، وهو ما كان سده من حرير ولحمته من قطن أو صوف أو كتان . للرجال ثلاثة أقوال : المنع ، والمجوز والكراهة وهو الأرجح . (وللنساء إساحة الحرير) أي لإساحة لبس الحرير الخالص للنساء خاصة فيجوز لمن لبس الحرير وما يلتحق باللباس كقرش ومسند وششفة وهي التاموسية (والتقد) أي وللنساء إساحة التحلي بالتقدين الذهب والفضة ، فيجوز لمن التزين بالملبوس مطلقاً . أي كل ما يلبس للزينة في عفتها أو يدينها أو رجليها أو يعلق على شعرها ، وكذلك ما كان طرزاً أو إزاراً في ثيابها . قال صاحب المختصر : ويجوز للمرأة المتحجج مطلقاً ولو نعللاً لا كسرير ونحوه مما يبعد عن بدنها ، فلا يجوز لها كمكحلة ومروود وششفة ومهبرة وغير ذلك مما لا يعد من الملبوس ، وهذا معنى قول الناظم (لا كالقفل والسري) فيحرم جعل قفل وهو ما يقفل به الباب أو مفتاح أو سرير من ذهب أو فضة ، وهذا هو المعروف في الذهب . ولما انتهى الكلام على الماء للطلق وعلى ما يمرض له من الضيق بالماء والنسج وعلى بيان

باب إزالة النجاسة وما يعفى عنه منها

هَلْ سُنَّةُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ أَوْ وَاجِبٌ مَعَ ذِكْرِهَا وَالْقُدْرَةُ¹
فِي سَاعَةِ الْوَقْتِ عَنِ الْمَصْلَى وَالثُّوبِ أَوْ مَا مَسَّ مِنْ مَحَلٍّ²

الأعيان الطاهرة والأعيان النجسة شرع بين شروط صحة الصلاة من طهارة خبث وطهارة حدث وستر عورة واستقبال قبله وبدأ بطهارة الخبث لقلّة الكلام عليها .
أي هذا باب في بيان حكم زوال النجاسة عن محمول المصلي وبدنه ومكانه ، وفي بيان ما يعفى عنه بالنظر للدخول في الصلاة والمكث في المسجد .

(2و1) وإلى الخلاف الواقع بين أهل المذهب في حكم إزالة النجاسة أشار الناظم : أي هل حكم (إزالة النجاسة) عن بدن المصلي : أي ظاهر بدنه ومنه باطن الفم والعينين ودخل الأنف بالنظر لطهارة الخبث وثوبه : أي محموله حقيقة كتوب ورداء وعمامة ومنديل وغيرها ، أو حكمًا فيشمل طرف العمامة الملقى بالأرض ولو لم يتحرك بحركته ومكانه ، وهو ما تماسه أعضاؤه كموضع جبهته ويديه وركبتيه ومحل جلومه وما تحت قدميه حال قيامه لا طرف حصره وإن تحرك بحركته سنة (أو واجب) إن ذكر وقدر واتسع الوقت لإدراك ركعة كاملة بعد زوالها قولان مشهوران ، والمعتمد القول بالنية ، لكن قال بعضهم وإن كان هو المعتمد : فإن فروع المذهب مبينة على القول بالوجوب ، وعليه فمن صلى بها ذكراً قادراً على إزالتها وكان الوقت متسعاً لإدراك ركعة بسجدةئها من الاختيار أو الضروري بطلت صلاته وأعادها ابتداءً ، ومن صلى بها ناسياً ولم يذكر حتى فرغ من صلاته أو عاجزاً عن إزالتها بأن لم يجد من المطلق ما يزيلها به ، أو لم يجد ثوباً طاهراً وصلى بالنجاسة صحت صلاته ، وأعادها استحباباً في الوقت إذا وجد ما يزيلها به من المطلق ، أو وجد ثوباً طاهراً وهو أي الوقت الذي تستحب فيه الإعادة للاصفرار في الظهرين واللقعر في العشاءين وطلوع الشمس في الصبح . وأما لو ضاق الوقت بحيث لو أزالها لا يدرك ركعة بسجدةئها صلى بالنجاسة وجوباً ، ولا يحل له تأخير الصلاة لعدم الطهارة ، وإن أخرها لأجل طهارة الخبث فمرعاض وعليه إثم عظيم ، وهذا معنى كلامه في البيتين .

تنبيه : تقدم أنه تجب إزالة النجاسة عن محمول المصلي : أي مريدي الصلاة ولو حكمًا ، فلو وجد ثوب وسطه متنجس وطرفاه طاهر إن فصلى كل بطرف بطلت صلاتهما ولو لم يتحرك الوسط المتنجس بحركتهما لأنهما حاملان للنجاسة حكمًا ، وكما تجب إزالتها جملة يجب تقليلها ، فلو أصابت النجاسة كمية مثلاً ووجد من المطلق ما يزيلها به عن أحد كمية فقط دون الآخر وجب عليه ذلك ، لأنه من باب تقليل النجاسة ، وكذا من شرب خمرًا وأراد الصلاة وجب عليه أن يتقايها كلها إن أمكن أو بعضها ، لأن ذلك من باب التقليل أيضًا ، وما عسر عليه تقاؤه منها عفى عنه .

سقوطها على المصلي مبطل كذكرها حال الصلاة جعلوا¹
 في ريحها أو لونها إن منشرا عفو وما في طعمها العفو يرى²
 كل ما شق فعه يغفى لعسره والدين يسر لطفها³
 كتوب قصاب وثوب المرضعة وتلل الباسور أو ما صارعه⁴

(1) أي أن سقوط النجاسة على المصلي حال صلاته يبطل لها إذا كانت رطبة أو جافة ومكثت عليه أو انحدرت وعلق بشيابه منها شيء . وأما لو كانت يابسة وانحدرت بمجرد سقوطها عليه ولم يعلق به منها شيء لم تبطل (كذكرها حال الصلاة جعلوا) أي جعل العلماء تذكر النجاسة في أثناء الصلاة قبل الفراغ منها كحكم سقوط النجاسة على المصلي فيها في بطلان الصلاة سواء بسواء ، ولكن البطلان في المسألتين مشروط بسعة الوقت وإدراك ركعة فأكثر بعد زوالها بالمطلق ، وغلا فلا تبطل ويجب عليه التماذي .

(2) أي أنه يغفى عن رائحة النجاسة ولونها إن تعسر زوالهما كعذرة ودم وصبيغ نجس ، وزال طعم النجاسة : أي انقطعت مادتها وانفصلت الغسالة طهوراً ، وهذا معنى قوله (في ريحها أو لونها إن عسرا عفو) شطر البيت (وما في طعمها العفو يرى) أي لا يرى العلماء عفواً في تعسر طعم زوال النجاسة ، بل لا بد من زوال طعمها وانقطاع مادتها بالماء الطهور .

(3) ولما أنهى الكلام على حكم إزالة النجاسة عن بدن مريدي الصلاة ومحمله ومكانه لأن الخبث يقوم بكل ظاهر بخلاف الحدث فإنه لا يقوم إلا بالشخص شرع يتكلم على ما يغفى عنه منها بالنسبة للصلاة والمكث في المسجد .

أشار المصنف بقوله (وكل ما شق فعه يغفى لعسره) إلى القاعدة الكلية التي عبر عنها صاحب المختصر بقوله وعفى عن ما يعسر : أي عفا الله سبحانه وتعالى في الملة الحنيفية السمحاء التي جاء بها رسوله محمد ﷺ عن كل ما فيه عسر ومشقة على العباد فضلاً منه وإحساناً ، قال تعالى : ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ و﴿لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ إذ الاستطاعة شرط في كل ما كلفنا به (والدين يسر لطفاً) أي والشرع الذي أمرنا باتباعه والتمسك به يسر : أي سهل لمن سلكه : أي فعل الله ذلك لطفاً بنا ، ومن لطفه بنا أن كل ما شق علينا فعله وتعسر سقط عنا . ومن لطفه أيضاً أن رفع القلم عن الغافل والساهي والنائم حتى يتبه وهذا هو عين التيسير ، فالحمد لله على ما من به وأنعم .

(4) ثم شرع يبين بعض أفراد تلك الكلية .
 أي يغفى عن (كتوب قصاب) يجتهد في درء النجاسة . والقصاب : الجزار ، والقصب : القطع : وكذلك الجزر سمي بذلك لتقطيعه اللحم . والمعنى : أن الجزار إذا كان يتحفظ من تلطيخ ثيابه بالدم فما أصابه منه بعد التحفظ معفو عنه للمشقة (وثوب المرضعة) أي ويعفى أيضاً عن ثوب المرضعة التي تجتهد في درء النجاسات ما أمكنها وتندب لها اتخاذ ثوب طاهر لتصل به إن تيسر ذلك ، والمراد بالمرضعة المرأة التي ترضع الطفل مدة الرضاع ولو بأجرة ،

وَمِثْلُهُ طَيْنُ الرَّشَاشِ وَالْمَطَرِ أَوْ حَدَثٌ مُسْتَكْحَجٌ أَوْ كَالْأَثَرِ¹
 مِنْ دُمْلٍ لَمْ يُنْكَ أَوْ ذُبَابٍ إِنْ طَارَ عَنْ نَجَسٍ عَلَى الثِّيَابِ²
 أَوْ خَرَّ بُرْغُوثٍ وَدُونَ الدَّرْهِمِ مِنْ عَيْنٍ قَيْحٍ أَوْ صَدِيدٍ أَوْ دَمٍ³

ومثل القصاب والمرضع من يزاول الدواب كالسؤاس الذين يباشرون علف الخيل والغال
 والبالغ والحمير ، فما أصابهم من أبوالها بعد التحفظ معفو عنه أيضاً لعسر الاحتراز (وبلل
 الباسور) أي ويعفى أيضاً عما أصاب الثياب من بلل الباسور للمشقة وهو مرض معروف ،
 وعما أصاب اليد من بلله إن كثر الرد ، لأن بعضه ينبت داخل الدبر ويخرج في بعض
 الأحيان فيفطر صاحبه لرده (أو ما ضارعه) أي وكما عفى عن بلل الباسور يعفى عما
 ضارعه : أي شابهه مما يسيل من القروح مثلاً .

(2و1) قوله (ومثله طين الرشاش) أي مثل ما مر في العفو عنه بالنسبة للدخول في الصلاة والمكث في
 المسجد ما أصاب الثياب من طين طرق الأسواق والبيوت التي ترش ، والماء المستنقع فيها
 ولو كان مختلطاً بالنجاسة ، وطين المطر ومائة المستنقع على طريق المارين ، وإن كانت
 النجاسة فيه فتجاوز الصلاة به ، ولا يجب غسله ما دام طين المطر رطباً . ومثل العفو إذا كان
 كل من الطين والماء غالباً على النجاسة ، وأما لو غلبت النجاسة على الطين والماء أو أصاب
 الثياب عين النجاسة الخالصة فلا عفو ولا بد من إزالة المصيب إذا بالمطلق (أو حدث
 مستكحج) يفتح الكاف ، ومثل ما تقدم أيضاً في العفو عنه حدث مستكحج : أي خارج على
 خلاف المعتاد في الصحة وهو ما عسر على المكلف إمساكه من بول ومذي وودي وريح
 وغائط وما أشبه ذلك (أو كالأثر من دمل لم ينك) أي ويعفى عن أثر الدمل الذي لم ينك : أي
 لم يعصر ولو زاد على الدرهم ، وأما إذا عصر من غير اضطراب لعصره فلا يعفى إلا عما كان
 قدر الدرهم فقط ، وهذا في الدمل الواحد ، وأما لو كثرت الدمايل بأن زادت على الواحد
 واضطر لعصره ، فيعفى عن الخارج عنها ولو كثر للمشقة التي تحصل من الأمر بغسله كل
 ما خرج . والدمل في عرف أهل السودان له أسماء ، فإذا كان في الأليتين والفخذين أو الساقين
 يسمى جنباً بسكون الموحدة ، وما ينبت في الإبط أو العنق يسمى بالشقري يفتح الشين
 وسكون القاف ، وقوله (أو ذباب . إن طار عن نجس) بسكون الجيم للوزن على الثياب
 معناه : أنه يعفى عن أثر الذباب وهو ما يعلق بفضه أو أرجله من النجاسات التي يقع عليها
 كعذرة دم وقبح وصدید وما أشبه ذلك ثم يستقر بها على البدن أو الثياب لعسر الاحتراز ،
 وكذا يعفى أيضاً عن أثر الذباب الواقع على الطعام والشراب لعسر التحرز منه .

(3) أي ويعفى أيضاً عن خرق البراغيث على الثياب ولو تفاحش لكن يستحب غسله إذا بلغ حد
 التفاحش ، بأن صار الشخص يستحي أن يجلس به بين أقرانه (ودون الدرهم) أي ويعفى
 عن ما كان قدر الدرهم البغلي مساحة لا وزناً من عين قَيْحٍ أو صديد أو دم : أي أن الدرهم
 المعفو عنه إذا كان من أحد هذه الأعيان الثلاثة ، وأما غيرها فلا عفو فيه كثر أو قل ، والعفو

أَوْ مَا عَلَى الْمُجْتَازِ مِمَّا سَالَا وَصَدَّقَ الْمُسْلِمُ فِيمَا قَالَا¹

عنها بالنسبة إلى الصلاة والمكث في المسجد ، وأما بالنسبة للطعام والشراب الطاهر فلا عفو فيها ، بل تنجس ولو بنقطة من دم أو قيح أو صديد ، وأعلم أن العفو عن هذه المذكورات كلها لا ينافي استحباب غسلها .

(1) ويعنى أيضاً عن ما سأل من المآلعات كالماء ونحوه (على المجاز) أي الشخص المار بين بيوت قوم مسلمين ، فيحمل ما وقع عليه حال مروره على الطهارة ، لأن من شأنهم التباعد عن النجاسات ، ولا يلزمه السؤال عن طهارته أو نجاسته ، وإذا سأل عنه صدق المسلم العدل : أي عدل الرواية وهو مستور الظاهر ذكراً كان أو أنثى فيما قال : أي إن سأل صدق المسلم في قوله ، فإن قال له هو طاهر أو نجس عمل بمقتضى قوله ، وهذا هو المشهور في المذهب ، وأما لو مر بين بيوت قوم كافرين وسقط شيء منها حمله على النجاسة ، لأن من شأنهم عدم التوقفي منها فيجب عليه غسله بالماء الطهور ما لم يتحقق طهارة ما سقط عليه من بيوتهم ، والله أعلم بالصواب .

ولما أنهى الكلام على طهارة الخبث شرع في الكلام على طهارة الحدث ، وحدث هنا المنع المقدر قيامه بالإغفاء كلاً ، وهو الحدث الأكبر الذي يوجب الغسل أو بعضاً وهو الحدث الأصغر الذي يوجب الوضوء فقط ، وبدأ بالطهارة المائية الصغرى لشكرها .

الباب في الأصل اسم للفرجة التي تكون في الساتر وفي الاصطلاح اسم لجملة من المسائل المشتركة في حكم يشملها كما هنا ، والحكمة في تبويب الكتب تنشيط الطالب ، لأن الطالب إذا ختم باباً وأراد أن يشرع فيما بعده حصل له نشاط وسهولة وجدان المسائل في مواضعها الخاصة بها : أي هذا (باب) في بيان (فرائض الوضوء) جمع فرض . وهو لغة التقدير . واصطلاحاً ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ، وحقيقته هنا ما تبطل الصلاة بتركه عمداً أو سهواً ، وفي بيان (سته) جمع سنة ، وهي لغة الطريقة . وشرعاً ما فعله النبي ﷺ بحضرة جماعة وواظب عليه ، ولم يدل دليل على وجوبه ، وفي بيان (فضائله) جمع فضيلة ، وهي ما فعله النبي ﷺ ولم يواظب عليه ولم يدل دليله على وجوبه . والوضوء للصلاة مطلقاً فرضاً أو نفلاً واجب بالكتاب لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ الآية ، وبالسنة لقوله ﷺ « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ، وبالإجماع أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على وجوب الوضوء . ثم شرع في بيان فرائضه .

باب فرائض الوضوء وسننه وفضائله

فَرَائِضُ الْوُضُوءِ سَبْعٌ عَدَّهَا فَنِيَّةٌ وَغَسْلُ وَجْهِ بَعْدَهَا¹
وَعَسْلُكَ الْيَدَيْنِ بِالْمَرَّافِقِ وَمَسْحُ كُلِّ الرَّأْسِ بِالْمَفَارِقِ²
وَعَسْلُ رِجْلَيْكَ بِكَعْبَيْكَ اسْتَقَرَّ وَالْفُورُ وَالذَّلْكُ يَذْكُرُ إِنْ قَدَّرَ³

(1-3) قوله (فرائض الوضوء) أراد بالفرض ما تتوقف عليه صحة العبادة ، فيشمل وضوء الصبي والوضوء قبل دخول الوقت . والوضوء بفتح الواو : اسم للماء المعدّ للطهر ، ويضمها اسم للفعل ، وهو لغة مشتق من الوضأة التي هي الحسن ، وشرعاً تطهير اعضاء مخصوصة بمطلق بنية رفع الحدث عنها (سبع عدّها) أي انها تنحصر بالعدّ في سبع فرائض (فنية) أي فأولها نية ، وهي قصد الشيء مقترناً بفعله ، فيقصد بقلبه رفع الحدث واستباحة ما كان الحدث مانئاً منه أو فرض الوضوء ، لأن النية محلها القلب فلا تعلق لها باللسان ، ومحلها عند أول فرض كالوجه ، ويستحب استصحابها لآخر وضوئه وعذوبها : أي الذهول عنها في أثناءه مغتفر . ويغتفر أيضاً رفضها : أي نية إبطال وضوئه بعد الفراغ منه كالغسل والصلاة والصوم . وأما التيمم فيرتفع مطلقاً لضعفه ، ولا يرتفع الحج والعمرة في الأثناء بل يلزم إكاملهما (وغسل وجه بعدها) أي وثائيا وغسل وجهه ، وحده طويلاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن بفتح الذال المعجمة ، وهو مجمع اللحيين بتشديد اللام مفتوحة ، وهما العظمان بالفك الأسفل وإلى آخر اللحية لمن له لحية ، وخرج بالمعتاد الأصبع ، وهو الذي انحسر شعر رأسه لجهة اليافوخ فلا يجب عليه غسل موضع الصلح لأنه من الرأس . وخرج أيضاً الأغم وهو الذي نزل شعر رأسه عن المعتاد فيجب عليه غسل موضع القمم لأنه من الوجه ، ولا بد من إدخال شيء من المعتاد للاستيعاب ، وعرضاً ما بين وتدي الأذنين ، ولا بد من غسل بعضهما للاستيعاب أيضاً ، فيدخل البياض الذي تحتها لأنه من الوجه ، ولا يدخل البياض الذي فوقهما لأنه من الرأس ، فيجب عليه تتبع ما غار من جفنيه ومارن أنفه ، فيغسل الوتره الى بين طائقي الأنف وما ظهر من شفتيه عند انطباقهما الطبيعي ، وموضع العنققة وهي ما تحت الشفة السفلى ، وكذا يجب عليه تخليل شعر الوجه من لحية وشارب وجاجين لإيصال الماء للبشرة إذا كان خفيفاً تظهر البشرة تحته عند المواجهة ، وأما إن كان كثيفاً فلا يجب تخليله ، بل يكفي تحريكه ووصول الماء لأصوله (وغسلك اليدين بالمرافق) أي وثائلا غسل اليدين مع المرفقين ثنية مرفق بكسر الميم ، وهو محل اجتماع عظمى العضد والذراع ، ويجب تخليل أصابعهما عن ظاهرهما ، فيبدأ ندياً من يده اليمنى بالخنصر ويختم بالإبهام ، ومن يده اليسرى بالإبهام ويختم بالخنصر منها ، ويجمع رؤوس الأصابع من كل يد ويدلكها بكف الأخرى ويتعدّد عقد الأصابع وجوباً ، ولا يجب عليه نزع خاتمه المأذون فيه وإن كان ضيقاً لا يدخل الماء تحته ، ولا تحريكه إن كان واسعاً . وأما غير المأذون فيه

فيجب نزعُه إن كان ضيقاً ، وتحريكه إن كان واسعاً لذلك ما تحته بتحريكه . ومن قلم
 أنظفاره أو حلق رأسه بعد الوضوء فلا يجب عليه غسل موضع التقليم ولا إعادة مسح
 الرأس . وفي من حلق لحيته أو شاربه قولان بالإعادة وعدمها وهو الراجح ، وحلق اللحية
 والشارب حرام على الرجال ووجب في حق النساء وعلى الراجح أيضاً (ومسح كل الرأس
 بالمفارق) أي مصحوباً بمسح المفارق جمع مفرق ، وهو وسط الرأس الذي يفرق منه الشعر
 لجانيبه لامتشاطه مثلاً : أي ورابعها مسح جميع الرأس من مبدأ الوجه إلى نقرة القفا ، ولا
 بد من إدخال شيء من الوجه في المسح من باب : ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .
 وصفة المسح أن يعقد رؤوس أصابع يديه ويضعهما تحت شعر رأسه من المقدم وإيهامه على
 عظمى صدغيه ويمر بهما إلى منتهى الجمجمة ثم يردهما إلى محل البدء ، والأول فرض
 والثاني سنة كما يأتي . ولا يجب نقض الشعر المضفور ولو اشتد الضفر بنفسه في الوضوء .
 وأما لو ضفر في خيوط كثيرة كتلاثة في كل ضفيرة كما تفعل النساء في زماننا هذا من وصل
 شعورهن بحبر أسود معروف عندهن بالجورسي ، فلا بد من نقضه لأنه صار حائلاً . وأما
 في الغسل فيجب نقض المشدود الذي لا يتحقق معه وصول الماء لأصول الشعر ولو بلا
 خيوط وأولى لو ضفر بخيوط كثيرة كما تقدم ، لكن قال الشيخ الصاوي في [بلغة السالك
 على أقرب المسالك] : تنبيه ينفع النساء في الوضوء تقليد الشافعي أو أبي حنيفة : وفي الغسل
 تقليد أبي حنيفة لأنه يكفي في الغسل بوصول الماء للبشرة وإن لم يعم المسترخي من الشعر ،
 بل ولو كان المسترخي جافاً عنده فلا ضرر كما ذكرناه في الدر المختار انتهى . فينبغي أمر
 النساء بالتقليد لهذين الإمامين في الوضوء والغسل لأنهن أميات ، ويخشى لو شدد عليهن في
 ذلك ترك الصلاة رأساً (وغسل رجليك بكعبك استقر) أي وخامسها غسل الرجلين مع
 الكعبين وهما العظمان الناتحتان : أي البارزان في طرفي الساقين تحتهما القدم ، فيجب تعهد ما
 تحتها من عرقوبيه وأخمصيه وتحذر أن يترك لمعة في أحد عقبيه لقوله عنه «ويل للأعقاب
 من النار» ونذب تخليل أصابعهما من أسفلها بالسبابة من يده اليسرى فيبدأ في رجله اليمنى
 من خنصرها ويختم بإيهامها ، وفي اليسرى من إيهامها ويختم بخنصرها على سبيل التنب ،
 وقوله استقر معناه : أن وجوب غسل الرجلين ثبت بنص الكتاب العزيز (والفور) أي
 وسادسها الفور وهو المولاة ، فيجب عليه أن يوالي في وضوئه بين أعضائه من غير تفريق
 متفاحش ، ويقدر التفاحش بحفاف الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل . وسابعها (الدلك)
 وهو مرور اليد على الأعضاء مع صب الماء أو بعده ، ولا يشترط مقارنته للصب . ويشترط
 في الدلك في الوضوء خاصة أن يكون بباطن الكفين ، فلا يكفي الدلك بظاهرهما لغير عذر ،
 ولا ذلك الرجل بالرجل على المشهور . ومقابلة أنه يكفي الدلك ولو بغير باطن الكف وهو :
 أي الدلك واجب لذاته لا لإيصال الماء للبشرة على المذهب وقوله (بذكر إن قدر) راجع إلى
 المولاة : أي أن المولاة واجبة مع الذكر والقُدوة ، فينبى الناس مطلقاً طال أو قصر بنية

وَقُلْ ثَمَانٍ عِدَّةُ الْمَسْنُونِ فَإِذَا يَغْسِلُ يَدَيْكَ لِلْكُوعَيْنِ¹
تَمَضُّضَيْنِ وَاسْتَنْشِقَيْنِ وَاسْتَنْشِرِ وَرَدَّ مَسَحَ الرَّأْسِ مِنْ مُؤَخَّرِ²

الإتمام ولو بعد نصف يوم إن لم يحصل ناقض وأعاد الصلاة إن صلى ، وبني العاجز المفرط وهو من أعد من الماء ما لا يكفيه ، والعائد ما لم يجف العضو الأخير ، وإلا لبدا كل منهما وضوءه وجوباً ، وأما العاجز غير المفرط وهو من أعد من الماء ما يكفيه لظهره ثم أهرق منه قبل إتمام وضوئه فإنه يبني على ما تقدم ولو طال كالناسي ، ولا يحتاج إلى تجديد نية لاستحضاره كونه في وضوء .

[تنبيه] إذا قطعت يد أو رجل من محل الفرض سقط عن المكلف ، وإن بقي منه شيء وجب عليه ولو قل .

(1) ولما أنهى الكلام على فرائض الوضوء شرع في بيان سنته .

(وقل ثمان) إلى آخر البيت معناه . أن عدة سنن الوضوء ثمانية : الأولى غسل اليدين إلى الكوعين قبل إدخالهما في الإناء في ابتداء وضوئه ولو نظيفتين أو أحدث في أثناءه إذا كان الإناء مفتوحاً وأمكن الإفرار منه ، وإلا بأن لم يكن إدخالهما فيه إن كانتا طاهرتين . وأما إن كلتا متنجستين ويتغير الماء بإدخالهما فيه احتال لأخذ الماء ولو بقيه لتطهير النجاسة إن أمكن وإلا تركه وتيمم . والأفضل أن يغسلهما مفترقتين بأن يغسل كل واحدة على حدة ثلاثاً بالماء المطلق ، وينوي بغسلهما التبعيد ، وهذا معنى قوله (فابدأ بغسل يديك للکوعین) تنبيه كوع ، وهو ما يلي إبهام اليد من رأس الذراع ، والكرسوع ما يلي خنصرها ، وما بينهما يسمى رسغاً ، والبوع ما يلي إبهام الرجل .

(2) أي والثانية المضمضة ، وهي إدخال الماء في الفم وخضخضته من شديق إلى شديق ومجه وطرحه والثالثة الاستنشاق ، وهو جذب الماء بنفسه من كفه لدخل أنفه ، والأفضل أن يتضمض بثلاث غرفات ويستنشق بثلاث غرفات ، ولو تمضمض بغرفة واستنشق بغرفة أو تمضمض واستنشق بغرفة جاز ولكنه خلاف الأفضل ، وهذا معنى قول صاحب المختصر :

وفعلهما بست أفضل وجا ز أو إحداها بغرفة

وبالغ غير الصائم في المضمضة والاستنشاق حتى يصل الماء إلى الحلق وآخر الأنف لإخراج ما فيها من الأوساخ ، وتأدية مخارج الحروق ندباً . وتكره المبالغة للصائم مخافة أن يصل الماء إلى حلقه فيفسد صومه ، وإن بالغ في المضمضة والاستنشاق إلى أن وصل الماء الحلق فعليه القضاء فقط إذا كان يقصد السنة ، وإلى هاتين السنتين أشار الناظم بقوله (تمضمض واستنشق) ولا بد في فعل هذه السنن الثلاث من النية : أي نية أداء السنن (وامتشر) أي والسنة الرابعة الاستنثار ، وهو دفع الماء بنفسه من داخل أنفه للمخرج جاعلاً إصبعيه السبابة والإبهام من يده اليسرى على أنفه من أعلاه كمخاطه ، وذلك من تمام السنة ، ورد مسح الرأس من مؤخره . والخامسة ردّ اليدين في مسح

وَمَسَحَ وَجْهَيْ كُلِّ أُذُنٍ فَارَضُهُ جَدَّدَ لِمَا فِيهِمَا وَرَتَّبَ فَرَضَهُ¹
(أَمَّا فَضَائِلُهُ) فَعَشَرَ تُذَكَّرُ تَسْوِيكُهُ ثُمَّ الْمَكَانُ الطَّاهِرُ²

الرأس من مؤخره إلى مقدمه إن بقي بهما بلل ، وإلا سقطت سنة الرد لأن تجديد الماء لرد المسح مكروه .

(1) قوله (ومسح) بالنصب مفعول مقدم لقوله فارضه : أي والسنة السادسة مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما ، بأن يدخل سبائته في صماتيه ويجعل إبهاميه على شحمتي الأذنين ثم يدور بهما متقابلتين ، ويكره تتبع الغضون لأن المسح مبني على التخصيف . ويكره مسح الرقبة لأن مالكاً لم يأخذ به ، وهذا معنى قول الناظم (ومسح وجهي كل أذن) لأن المراد من وجهي الأذنين ظاهرهما وباطنهما ، وقوله (فارضه) معناه : أن القول يكون مسح الأذنين سنة هو المرتضى عند أهل المنع (جدد لما فيهما) أي والسابعة تجديد الماء لمسح الأذنين ، فلو مسحهما يبلل الرأس مثلاً أتى بسنة للمسح وفاته سنة التجديد (ورتب فرضه) أي أن ترتيب فرائض الوضوء الأربعة الوجه واليدين والرأس والرجلين سنة على المختار ، وهي السنة الثامنة . وقيل واجب فيعاد العضو المنكس وحده إن بعد بجفاف العضو الأخير مرة وإلا بأن لم يبعد أعاده مرة . وأعاد ما بعده مرة مرة ، فلو غسل يديه قبل وجهه وكمل وضوءه ، فإن ذكر بعد طول أعاد المنكس وحده مرة وهو اليدين ، وإن لم يطل أعاد اليدين مرة وأعاد ما بعدهما وهو الرأس والرجلان مرة مرة ، وقس على ذلك .

[تنبيه] من ترك فرضاً من فرائض وضوئه أو لمعة في محل الفرض نسياناً وصلّى أتى به وبالصلاة ، ومن ترك سنة لم ينب عنها غيرها أو لم يقع فعلها في مكروه فعلها لما يستقبل ولا يعيد الصلاة . والسنن التي لم ينب عنها غيرها المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين ، والتي ينوب عنها غيرها غسل اليدين إلى الكوعين فينوب عنه غسلهما إلى المرفقين ، والتي يقع فعلها في مكروه رد مسح الرأس .

(2) قوله (أما فضائله) شروع منه في ذكر فضائل الوضوء : أي مستحباته بعد الفراغ من السنن (فعشر تذكر) أي فهي عشر بالنظر إلى ذكر المهم منها ، لا لإختصارها في ذلك العدد بل هي أكثر من ذلك ، وقوله (تذكر) معناه : أن هذه الفضائل العشرة تذكر في النظم وتفهم منه (تسويك) أي أولها : تسويك المتوضيء بعود رطب أو يابس ، والرطب أفضل لغير الصائم لأنه أنقى وأطيب للغم ، ويكره للصائم مخافة أن يتحلل منه طعم ويفسد صومه بذلك ، ويستحب قبل الوضوء ، ويستاك يديه اليمنى جاعلاً الخنصر والإبهام تحت السواك والثلاثة الأصابع فوقه ، ويبدأ تلياً بجانيبه الأيمن ، ويستاك عرضاً في الأسنان وطولاً في اللسان برفق ، ويمر سواكه أيضاً على كراسي الأسنان من داخلها وعلى عرش الحلق ، ويكتفي الاستيأك بالأصبع إن لم يجد عوداً . وأفضل الأعواد الأراك ثم الجريد ثم عود الزيتون ثم كل ما له رائحة زكية ، وينبغي أن لا يزيد على شبر ولا ينقص عنه عند استعماله ، ويكره الاستيأك بعود الریحان المعروف بمصر بالمرسين ، وعود

وَالشَّفَعُ وَالتَّثْلِيثُ فِيمَا يُغْسَلُ وَالْمَا مَعَ الْإِحْتِكَارِ كَالْغُسْلِ أَقْلَلُوا¹
وَلِلْإِنَا وَالْعَضْوِ يَمْنُ وَالسَّنَنِ فِي نَفْسِهَا أَوْ مَعَ فُرُوضِ رَبَّنِ²

الزمان لأنهما يحركان عند الأطباء عرق الجذام ، والاستيك بكصب الشعر وقصب الحلقاء لأنهما يورثان الأكلة في السنن أو البرص ، وكما يستحب فعله قبل الوضوء يستحب التعميم بعده ، وإذا بعد ما بين الوضوء والصلاة استاك ندبا . ويندب أيضا عند إرادة قراءة قرآن أو ذكر ، وعند تغير قم واثباه من نوم : وفضائله كثيرة : منها أنه يطيب القم ، ويبيض الأسنان ، ويشد اللثة ، ويطيب النكهة وهي ريح الأنف ، ويحلّ البلغم ، ويجلي البصر ، ويسكن وجع الرأس ، ويفرح اندركة ، ويرضي الرب وغير ذلك . وقد نظمها ابن حجر وعدّه بضعاً وثلاثين فضيلة فراجعه إن شئت . والأصل في ذلك قوله ﷺ « السواك شفاء من كل داء إلا السام » أي الموت لأنه عليه الصلاة والسلام أعطى جوامع الكلم . وما ذكره المصنف من أن السواك مستحب هو المشهور ، وقيل سنة لحثه عليه الصلاة والسلام عليه بقوله « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » (ثم المكان الطاهر) أي وثاتها : موضع طاهر بأن يتوضأ في مكان طاهر بالفعل ، وشأنه الطهارة احترازا من الكثيف قبل استعماله .

(2و1) (والشفع والتثليث) وثالثهما الغسلة الثانية والثالثة (في ما يغسل) وهو الوجه واليدين ، والصحيح أن الرجلين كغيرهما ، والخلاف في غير التيتين ، ويدخل فيما يغسل المضمضة والاستنشاق ، والمشهور أن الفريضة أو السنة تحصل بالغسلة الأولى إذا أوعب بها ، والثانية فضيلة ، وكذا الثالثة خلافاً للناظم . وأما ما يمسح الرأس والأذنين فلا تستحب الزيادة على اثنين في الرأس وواحدة في الأذنين بل تكره (والما مع الإحكام كالغسل اقللوا) أي ورابعها تقليل الماء الذي يأخذه في كفه من إناء أو نهر أو بحر ويرفعه لغسل الأعضاء بحيث يجري عليها ولو لم يتقاطر منه شيء مع إحكام الغسل : أي إتقانه بحيث لا يترك لمعة : وقوله (كالغسل) معناه : أنه يستحب تقليل الماء مع الإتقان في الغسل من الجنابة كالوضوء سواء بسواء . وقوله (اقللوا) أي أن أهل المذهب حكموا باستحباب التقليل فيهما (وللإنا والعضو يمن) وخامسها وضع الإناء على جهة اليمين لأنه أسهل في تناول الماء منه إن كان مفتوحاً ، وهو الذي لم يضق عند إدخال اليد ، وأما إن ضاق عن إدخالها كالأبريق والركوة وغيرها فيضعه على جهة يساره ، ويصب الماء على يده اليمنى . وسادسها تيمن الأعضاء بأن يقدم يده أو رجله اليمنى على اليسرى في توضئته (والسنن في نفسها) وسابعها ترتيب السنن في أنفسها بأن يقدم ترتيب غسل اليدين إلى الكوعين على المضمضة وهي على الاستنشاق وهو على مسح الأذنين (أو مع فروض) بسكون العين المهمة للوزن (رتبن) وثامنها ترتيبها مع الفرائض بأن يقدم الثلاثة على الوجه ويؤخر مسح الأذنين بعد مسح الرأس ، والطريقة الأولى راجحة والثانية مرجوحة وإن اعتادها الناس ، ويؤيد ذلك قول صاحب المختصر ، وترتيب سننه أو مع فرائضه . ومن فضائله التي لم تذكر في المتن استقبال القبلة إذا تيسر ، والجلوس

وَالْبَدَنُ بِالرَّأْسِ مِنَ الْمَقْدَمِ تَسْمِيَةَ كَالْغُسْلِ وَالتَّيَمُّمِ¹
وَالْغُلُقِ وَالْإِطْفَاءِ وَالْدُخُولِ وَاللُّبْسِ وَالضَّدَّ وَكَالْمَأْكُولِ²
لِحَدِّ وَتَغْمِيزِ صُعُودِ الْمَنْبَرِ وَطَوِّ رُكُوبِ صَيْدٍ أَذْبَحَ وَأَنْشَحِرَ³

على التمكن ، والصمت إلا عن ذكر الله وكان النبي ﷺ يقول في وضوئه «اللهم اغفر لي ذنبي ، ووسع لي في داري ، وبارك لي في رزقي ، وقنني بما رزقتني ، ولا تفتني بما زويت عني» .

(3-1) (والبدن بالرأس من المقدم) أي وتاسعها البدن في مسح الرأس من مقدمه ، بأن يجعل يديه تحت منابت شعره المعتاد ويمرّ بهما ماسحاً إلى منتهى الجمجمة كما تقدم بيانه ، ولا خصوصية للرأس بل جميع الأعضاء تستحب البداءة بمقدمها : أي أعلاها ، فبدأ في غسل وجهه من أعلاه ، وفي غسل يديه ورجليه من رؤوس الأصابع ذاهباً إلى منتهى الفرض تسمية . وعاشرها التسمية بأن يقول «بسم الله الرحمن الرحيم» أول شروعه ، وإن نسيها في ابتدأه ثم تذكرها في اثنا عشر أتى بها .

ثم شرع في بيان المواضع التي تشرع فيها التسمية ندباً أو استئثناً أو وجوباً فقال (كالغسل) إلى آخر الآيات : أي تندب التسمية في الغسل من جنابة ونحوها وفي (التيمم والغلق) أي وتندب أيضاً عند إغلاق الباب ونحوه ، وعند إطفاء مصباح (والدخول) أي وعند دخول دار أو مسجد أو حانوت وما أشبه ذلك : أي وعند لبس ثوب أو عمامة أو نعل (والضد) أي وتندب أيضاً عند فعل ضد هذه الأشياء ، فصد الإغلاق الفتح لدار ونحوها ، وضد الإطفاء إيقاد سراج ونحوه ، وضد الدخول الخروج من دار ونحوها ، وضد اللبس النزاع الثوب ونحوه من كل ملبوس (وكالمأكل) أي وتشرع التسمية في المأكل والمشروب لكن استئثناً ، فتسن عند كل مأكل ومشروب مباح ، وتكره عند أكل ما يكره أكله وشرب ما يكره شربه . ونحوه عند تناول ما يحرم أكلاً أو شرباً ، وتعلق الكراهة أو الحرمة بالفاعل إذ لا تكليف إلا بفعل (لحد وتغميز صعود المنبر) أي وتندب التسمية عند لحد : أي وضع الميت في لحده بأن يقول الواضع : بسم الله وعلى ملة رسول الله ؛ وتغميز : أي تندب التسمية عند تغميز الميت : أي غمض عينيه إذا قضى نحبه وتندب عند صعود الخطيب المنبر (وطء ركوب) وتستحب أيضاً التسمية عند الوطء لرجل أو امرأة ، وتستحب عند ركوب دابة أو سفينة ونحوها من كل ما يركب . وقوله (صيد) إلى آخره ، شروع منه في بيان ما تجب فيه التسمية ، أي أنها واجبة في الزكاة الشرعية من عقر للصيد أو ذبح للغنم أو نحوها أو نحر للإبل لكن مع الذكر والقدرة ، فيجب على المذكي إذا كان ذاكراً قادراً أن يقول بسم الله عند إرسال الجارح ونحوه ما ينحر وذبح ما يذبح ، وسيأتي تفصيل ذلك في محله إن شاء الله تعالى . ويكره الوضوء في مكان نجس ، وكشف العورة إذا كان بخلوة أو مع زوجة أو أمة لمملوكة له وإلا حرم ، وتكره الزيادة على ما حدده الشرع في المغسول والممسوح ، وترك سنة من

سنن الوضوء عمداً ، فيقبلها لما يستقبل من الصلوات . إذا كان على وضوء تركها عمداً أو نسياناً . ويستحب الوضوء لزيارة صالح كعالم وزاهد وعابد حياً أو ميتاً ، وأولى لزيارة نبي لأن حضرتهم حضرة الله ، والوضوء نور فيقوى به نوره الباطني . ويستحب أيضاً لزيارة سلطان أو الدخول عليه ، لأن حضرته حضرة قهر أو رضا من الله تعالى ، ولدخول سوق لأنه محل هو ، ومحل الإيمان الكاذبة فللشيطان قوة تسلط ، والوضوء سلاح المؤمن ودرعه الحصين . ويستحب أيضاً لقراءة قرآن وعلم وحديث وذكر ، ولنوم وتبرّد لشدة حر أو زيادة غضب ، فهذه الوضوءات لا يصلى بها فرض ولا نفل إذا تجردت عن نية رفع الحدث ، وهي التي رمز إليها بعضهم بحروف «نقتمز» فالتون نوم ، والقاف قراءة ، والتاء تبرّد ، والميم ملاقة حاكم ، والراي زيارة ، ورمز الوضوءات التي تصح بها الفريضة وغيرها «سرجعكم» فالسين سنة كوتر ، والتون نافلة ، والراء رغبة ، والجيم جنازة ، والعين عيد : أي صلاته ، والكاف كسوف ، والميم مسّ مصحف .

[تنبيه] فكما أن للوضوء فرائض وسنن فضائل ، له شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً . فشروط وجوبه أربعة : البلوغ فلا يجب على صبي ، ودخول الوقت فلا يجب قبله ، والقدرة على فعله فلا يجب على عاجز عنه لمرض أو إكراه ، وحصول ناقض فلا يجب الوضوء على محصلة لكن يصح من هؤلاء . وشروط صحته ثلاثة : الإسلام فلا يصح من كافر وإن وجب عليه بالإسلام شرط في صحة جميع العبادات ؛ وعدم حائل على الأعضاء كشع أو دك متجمد عليها فلا يصح الوضوء إلا بعد زوال الحائل ؛ وعدم مناف فلا يصح الوضوء إذا حدث في اثناؤه أو مسّ ذكره بل يبطل وتعجب إعادته . وشروط الوجوب والصحة معاً أربعة : العقل فلا يجب على مجنون ولا يصح منه ؛ والنقاء من دم الحيض والنفاس بالنسبة للنساء فلا يجب ولا يصح من حائض ولا من نفساء ؛ ووجود ما يكفي من الماء المطلق ، فمن كان عنده من الماء ما ينقص عن غسل الأعضاء القرآنية مرة مرة بعد ترك السنن والمستحبات فلا يجب عليه ولا يصح منه ، والواجب عليه حينئذ الانتقال إلى التيمم . والرابع عدم النوم والغفلة ، فلا يجب الوضوء على نائم ولا غافل لعدم النية حال النوم والغفلة . فالجملة إحدى عشر شرطاً ، وهي على تفصيلها المتقدم شروط في الغسل ، وفي التيمم بإبدال الماء الكافي بوجود الصعيد الطاهر ، وجعل دخول الوقت شرط وجوب وصحة فيه : أي التيمم وهذا مما زدناه على المصنف لتمام النفع ، وكذلك ذكر بعض المكروهات والوضوءات المستحبة انتهى .

ثم شرع في ذكر نواقضه فقال (باب نواقض الوضوء) أي هذا باب في بيان نواقض الوضوء : أي الأمور التي تبطل حكمه ، وهو إباحة المنوع بدونه ، وتكون سبباً في وجوب الوضوء مرة أخرى ، وهي ثلاثة أقسام : أحداث ، وأسباب ، وغيرها كالردة والشك في الحدث . فالحدث هنا ما ينقض الوضوء بنفسه ، وهو ما يخرج من أحد المخرجين معتاداً في الصحة ؛ والسبب ما يؤدي على خروج الحدث كالنوم ومسّ الذكر .

باب نواقض الوضوء

يَنْقُضُهُ الرَّدَّةُ أَوْ شَكُّ حَدَثٍ فِي طَهْرٍ أَوْ نَقْضٍ وَسَبَقَ وَالْحَدَثُ¹
بَوْلٌ وَرِيحٌ غَائِطٌ مَعَ الْوَدِيِّ وَاغْسِلَ جَمِيعَ الْفَرْجِ نَاوٍ لِلْمَذْيِ²

(1) (قوله ينقضه الردة) إلى آخر البيت ، شروع منه فيما ليس يحدث ولا سبب من الأقسام الثلاثة ، فالردة ناقضة للوضوء لأنها معيقة للأعمال التي من ضمنها الوضوء لقوله تعالى : (لئن أشركت ليحبطن عملك) وهي أي الردة كفر المسلم بقول صريح أو فعل يتضمنه كالإلقاء مصحف أو بعضه في قدر ولو طاهراً ، وسبأني الكلام عليها في محلها إن شاء الله ، فمن توضأ وارتد ثم رجع للإسلام وجب عليه الوضوء فقط على المشهور (أوشك حدثه في طهر) : أي وينقضه أيضاً شك حدث : أي طراً في وجود طهر بأن تحقق الحدث وشك هل توضأ بعده أم لا ، فيجب عليه الوضوء في هذه الصورة ، ولو كان مستنكحاً لشكه في أصل الطهارة (ونقض) أي وينقض الوضوء أيضاً الشك في حصول الناقض بعد تيقن الطهارة ، فإذا تيقن المكلف الطهارة وشك في حصول الناقض بعدها وجب عليه الوضوء ثانياً ما لم يكن مستنكحاً في هذه الصورة خاصة ، وهو الذي يشك كثيراً ولو في كل يوم مرة ، فيطرح شكه ويعمل على الطهارة التي تيقنها ، ولو طراً عليه في صلاة وجب عليه التماضي فيها ، فإن تبين له أنه على طهارة ولو بعد فراغه من الصلاة لم يُعد الصلاة (وسبق) أي أن من تيقن الطهارة والحديث معاً وشك في السابق منهما وجب عليه الوضوء ولو مستنكحاً كالصورة الأولى ، ولو طراً عليه هذا الشك في صلاة بطلت عليه وأعادها بعد طهره (والحدث) هذا شروع منه في النوع الثاني مما ينقض الوضوء ، والحدث هو الخارج المعتاد من المخرج المعتاد على سبيل الصحة والاعتیاد ، واحتزنا بالخارج عن الداخل كإصبع وعود وحقنة فلا ينقض الوضوء بشيء من ذلك ، وبالمعتاد عن الخارج غير المعتاد من حصا ودود متولدین في البطن ودم وقیح وصدید لأنها ليست من المعتاد ، فإذا توضأ الشخص وخرج منه حصا أو دود فإنه لا ينقض وضوءه ، ولو خرجا مبتلين : أي متلوئين بعذرة أو بول ما لم تكثر البلة ، فإن كثرت وجب الاستنجاء . ولا ينقض الوضوء على كل حال ولو خرج من القبل والبر بعد الوضوء دم أو قیح أو صدید لا ینقض الوضوء لكن بشرط خلوصها من الأذى ، ويجب الاستنجاء منها لنجاستها .

(2) ثم شرع في بيان أنواع الحدث فقال (بول) وهو معلوم ومخرجه القبل (وريح) غائط وهما من اللبر (مع الودي) ببدال مهمل ، وهو ماء أبيض ثخين غالباً عقب البول منه الاستنجاء فقط كالبول إبان يقتصر على غسل فم المخرج . وله أسباب : منها حمل شيء ثقیل ، وإمساك المعدة ، والنزول في ماء حار وغير ذلك (واغسل جميع الفرج ناول للمذي) أي لخروجه

أَسْبَابُهُ زَوَالُ عَقْلِ إِمَّا بِالْجِنِّ أَوْ بِالسَّكْرِ أَوْ بِالْإِغْمَا¹
نَوْمٌ طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ إِنْ ثَقُلَ لَا خَفَ مَعَ قَصَرٍ وَتَدْبَا إِنْ يَطُلُ²
أَوْ لَمَسُ مَنْ تَهَوَّى بِطَبْعٍ مُعْتَبَرٍ بِلَذَّةٍ مُعْتَادَةٍ وَلَوْ ذَكَرَ³
وَمَسُّ إِحْلِيلٍ يَبْطِنُ الْكَفَّ أَوْ إِضْبَعٍ وَامْرَأَةٌ بِالْخُلْفِ⁴

بلذة، فالمذنيّ من الأحداث وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة الصغرى التي هي الانتعاش الباطني بسبب إلتعاط أو ملاعبة أو إدامة نظر أو فكر، فيجب منه غسل جميع الذكر وجوباً غير شرط مع النية، ولا يجب غسل الأنثيين، فمن غسل ذكره لخروج المذنيّ بلا نية وصلى صحت صلاته على المعتد. والحاصل أن الأحداث سبعة: سنة مشتركة بين الذكر والأنثى، منها أربعة من القبل وهي: البول، والمذنيّ، والوديّ، والمنيّ في بعض صوره، وهو ما خرج بلا لذة أصلاً أو بلذة غير معتادة، كمن انحك لجرب أو هزته دابة ولم يحس بمبادي اللذة حتى أمني فيوجب الوضوء فقط، وأما إن حس بمبادي اللذة واستدامها حتى خرج منه المنيّ فيجب عليه الغسل. واثان من الدبر وهما: الغائط، والريح. والسابع خاص بالأنثى وهو الهادي: أي الماء الذي يخرج من قبل المرأة عند الطلق قبل خروج الولد. وألحقوا بالأحداث خروج مني الرجل من فرج المرأة بعد غسلها، فإنه يوجب عليها الاستنجاء، والوضوء إذ هو من الخارج المعتاد بالنسبة لها فيكون ثامناً.

(2و1) قوله (أسبابه) شروع في القسم الثالث من نواقض الوضوء، فالأسباب جمع سبب، وهو لغة الحيل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ أي يجبل إلى جهة السماء، لأن المراد بالسماء كل ما ارتفع كسقف ونحوه. وفي الاصطلاح ما يكون سبباً في خروج الحدث كالريح وغيره (زوال عقل) أي من الأسباب التي تنتقض الوضوء زوال العقل: أي استناره، إذ لو زال حقيقة لم يعد، والعقل نور يقذفه الله تعالى في القلب. وله شعاع متصل بالدماغ تدرك به الأشياء فإذا عرض له سائر ما يأتي منع وصول شعاعه إلى الدماغ فقد صاحبه التمييز وإلى تنويع ما يكون سائر العقل أشار الناظم بقوله: إما به بالجن أو بالسكر أو بالإغماء، فمن توضع ثم طرأ عليه جنون أو شرب شرباً حراماً أو حلالاً فسكّر منه حتى فقد التمييز أو أغمي عليه ثم أفاق انتقض وضوءه ووجب عليه الوضوء ثانياً للصلاة. النوع الرابع مما يكون سائر العقل النوم الثقيل، وهو الذي لا يشعر صاحبه بمن يذهب ومن يأتي أو تحل حبوته أو تسقط سبخته، أو يسيل لعابه ولم يشعر بشيء من ذلك فينتقض وضوءه طال زمنه أو قصر، وهذا معنى قوله (نوم طويل أو قصير إن ثقل) وأما الخفيف وهو الذي يتنبه صاحبه بمجرد سقوط السبحة من يده أو انحلال حبوته فلا ينقض الوضوء طال زمنه أو قصر، لكن يستحب الوضوء إن طال زمنه فقط، وهذا معنى قوله (لا خف مع قصر وتدبا إن يطل).

(4و3) قوله (أو لمس من تهوى) معناه: أن أسباب النقص زوال عقل بشيء مما تقدم، أو لمس من تهوى، أو مسّ إحليل، فالأنواع ثلاثة ثانياً للمس: أي لمس بالغ من يلتذ به عادة

باب قضاء الحاجة

في حاجة الإنسان فامسكت واجلس
ندباً وبولاً قف برحوا نجس¹
والظل والريح وجحراً والصليب والطرق والمورد² كلاً فاجتنب

ولو لظفر أو شعر أو من يقصد اللذة المعتبرة من ذوي الطباع السليمة لمن يلتذ بمثله عادة ولو كان الملموس ذكراً ، وهذا معنى قوله (أو لمس من تهوى بطبع معتبر) إلى آخره ، فيشترط في اللامس أن يكون بالغا ، كان الملموس بالغا أو مطبقا ، وأن يكون اللمس منه يقصد اللذة : أي الميل إلى الملموس ، أو يجد اللذة ولو من غير قصد حال ملاقة الأجسام ، وأما إن لم يقصد لذة ولم يجدها أو التذ بعد اللمس فلا يتنقض وضوءه . وأما الملموس إن كان بالغا ووجد اللذة : أي مالت نفسه إلى اللامس حال الملاسة ، أو مالت نفسه إلى الملاسة ليلتذ بذلك انتقض وضوءه وإلا فلا ، وهذا في غير القبلة في الفم ، وأما هي فتتنقض مطلقا وإن حصلت بكرة أم استغفال . واحترزنا بالبالغ عن الصبي فلا يتنقض وضوءه باللمس ولو قصد ووجد ، ومن يلتذ به عادة من الصغيرة التي لا تشتهي ، فإن لمسها لا ينقض الوضوء ، ولو قصد اللامس الالتذاذ بها أو وجده لمخالفة طبعه للطباع السليمة ما لم يمد ، وإلا انتقض وضوءه لخروج المدي قطع (ومس إحليل) أي وثالثها مس إحليل إلى آخره ، مراده بذلك مس البالغ ذكر نفسه المتصل (بطن الكف أو إصبع) أي باطن كفه أو جنبها أو باطن أصابعه أو جنبها أو رؤوسها ولو بإصبع زائد على الخمسة إن احس وتصرف كأخواته ، وإلا فلا يتنقض الوضوء بمسه إن خلا عن الإحساس والتصرف ، لأنه كالعدم مه عمدا أو سهواً بلا حائل لقوله عليه الصلاة والسلام «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ» وأما إن مسه من فوق حائل فلا يتنقض وضوءه ولو كان الحائل خفيفا ما لم يكن كالعدم ، وكذا لا يتنقض بمس دبره أو أنثيه ، ولا بمس موضع الجب أو موضع العانة ، ولا إن مسه بظاهر كفه أو ساعده أو غير ذلك (وامرأة بالخلف) أي اختلف في مس المرأة فرجها هل يتنقض وضوءها بذلك كالرجل أم لا ؟ عل أقوال ، فقليل يتنقض وضوءها مطلقا ، وقيل لا يتنقض إلا إذا أُلطفت أو قبضت عليه ، والقولان ضعيفان ، والمعتمد أنها لا يتنقض وضوءها مطلقا مست ظاهره أو قبضت عليه أو أُلطفت ، والإلطاف : أن تدخل شيئا من أصابعها في فرجها .

ولما أنهى الكلام على نواقض الوضوء شرع يتكلم على آداب قضاء الحاجة مندوبة كانت أو واجبة أو جائزة فقال : (باب قضاء الحاجة) أي هذا باب في بيان حكم قضاء الحاجة : أي حاجة الإنسان من بول وغائط وغيرهما كالمني في بعض صورته ، ودم الاستحاضة ، أو دم الحيض والنفاس لمن فرضها التيمم وإلى معنى ذلك كله أشار الناظم .

(1و2) قوله (في حاجة الإنسان) إلى آخر البيتين . معناه : أنه يستحب في حال قضاء الحاجة

ولا تقابل أو تدابر كعبة في المنزل الوطء أجزر والفضلة¹

السكوت : أي الصمت عن الكلام إلى أن يفرغ ويتنقل من محل النجاسات . ويكره الكلام إلا لهم كطلب ما يزيل به الأذى من حجر أو ماء فيندب ، وقد يجب لخوف فوات نفس كإفقاد أعمى من سقوطه في مهواة أو بئر مثلاً ، أو فوات مال له بال بالنسبة للملكه ، وإلى ذلك أشار بقوله (فاسكت واجلس • ندباً) أي أنه يندب الجلوس لقضاء الحاجة بولاً كانت أو غائطاً ، ويتأكد في الغائط ، وإذا كانت بولاً يستحب أن يكون المكان رخواً طاهراً : أي أرضاً مرتعية كرمل وتراب طاهرين ، لأن ذلك يمنع من سيلان البول عليه ، وإلى حكم ذلك أشار بقوله (وبولاً قف برخو نجس) أي أنه إذا كان المكان رخواً نجساً : أي متنجساً كالأمكنة التي لقضاء الحاجة غالباً ، والمواضع التي تربط فيها الدواب التي فضلها نجسة كالخيل واليغال والحمير وكانت لحاجة بولاً ، فيحرم الجلوس فيها ويتعين القيام لئلا يعلق بشبه شيء من النجاسات ، وهذا معنى قول صاحب المختصر : ومنع برخو نجس وتعين القيام ، وقوله (والظل) إلى آخره ، معناه : أنه يندب لقاضي الحاجة أن يجتنب الظل : أي يتباعد عنه ، والمراد بالظل ما يحتاج إلى الاستظلال به زمن الصيف من شجرة أو جدار أو غوهما لا مطلق ظل ، ومثل الظل الشمس : أي المكان الذي يحتاج الناس إلى الجلوس في الشمس فيه وقت الشتاء ، وكذا المكان المقمر : أي الذي يحتاج الناس إلى الجلوس فيه ليلاً وقت وجود القمر ، فيكره قضاء الحاجة في هذه المواضع وفيما يأتي لأنه يكون سيئاً في لمن صاحبه (والريح) أي ويندب له أيضاً أن يجتنب مهب الريح صيفاً وشتاءً : أي الجهة التي يهب منها وإن كان ساكناً لئلا ينعكس عليه البول فينجس ثيابه أو بدنه بسبب هبوب الريح (وجحراً والصلب) أي ويندب أن يجتنب الجحرج فلا يقضى حاجته فيه . والجحرج الثقب في الأرض مستديراً كان أو مستطيلاً وأمر باجتنابه مخافة أن يصيبه منه شيء فيؤذيه لأنه مسكن الجن والموام ، وأن يجتنب الموضع الصلب كحجر وأرض متماسكة جداً فلا يقضى حاجته فيهما فيصيبه شيء من رشاش بوله (والطرق والمورد كلا فاجتنب) أي اجتنب ندباً كلا من الطرق الذي يحتاج الناس إلى المرور فيها ، والمورد : أي محل ورود الماء : أي المكان الذي يحتاج الناس إلى الورد : أي الوصول إلى الماء به وأخذته من بحر أو نهر أو بئر وما أشبه ذلك لئلا يتأذى الناس بملوث النجاسات ، وتكون عرضة : أي سيئاً في لعنك والسخط عليك ، لأن هذه المواضع المذكورة تسمى بالملاعن لما علمت .

(1) قوله (ولا تقابل أو تدابر كعبة) النهي فيه للحرمة : أي يحرم على قاضي الحاجة أن يستقبل جهة الكعبة التي هي قبله أو يستديرها بدبره ، إذا كان في الفضاء ولم يكن هناك ساتر ، وإلا فقولان بالكراهة والمنع ، ولا يحرم استقبال بيت المقدس ولا استنباره ، ولا استقبال الشمس أو القمر ولا استنبارهما . وأما قضاء الحاجة في الكنيف فيجوز كيفما يتفق مستقبل أو مستدير أو غير ذلك ، ومثل الكنيف قضاء المدن الذي يتخلل دورها ، فيجوز فيه مستقبل أو مستدير (في المنزل الوطء أجزر والفضلة) أي احكم بجواز كلا من الوطء والفضلة أي

وَنَحْ ذِكْرَ اللَّهِ حَتَّمَا فِي الْخَلَا وَاسْتَحْسِنُوا سِتْرًا وَيُعَدُّ فِي الْفَلَا¹
قُلْ قَبْلَهُ وَيَعْدُهُ ذِكْرًا وَرَدَّ وَلَمْ يَفْتِ قَبْلِيَّةُ إِنْ لَمْ يُعَدَّ²
لَا تَلَفَتْ وَلِلْمُزِيلِ فَاسْتَعِدَّ وَرَجَلَكَ الْيُسْرَى عَلَيْهَا فَاعْتَمَدَ³
وَفَرَّجَ الْفَخْذَيْنِ بِاسْتِرْخَاءٍ مُسْتَجْمِرًا وَتَرًّا وَعِنْدَ الْمَاءِ⁴
يُقَدِّمُ الْإِحْلِيلُ قَبْلَ الثَّبْرِ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمَاوَيْنِ الْحَجَرِ⁵

قضاء الحاجة في المنزل مستقبلاً ومستقبلاً ولو لغبر ضرورة ، ومثل المنزل رحبة الدار المعروفة بالحوش وساحته أي فضائه ، فيجوز في ذلك كله الاستقبال والاستدبار في الوطء وخروج الفضلة لكن تركه أولى ، وأما وطء حليلة في القضاء من غير ساتر لجهة القبلة بنحو شجرة أو ثوب أو غيرهما فيحرم فيه استقبال القبلة أو استدبارها ، والمطلوب منه إذ ذلك أن تكون جهة القبلة عن يمينه أو يساره ، وأما مع وجود الساتر ففيه الخلاف المتقدم .

(201) قوله (وَنَحْ ذِكْرَ اللَّهِ حَتَّمَا) معناه أنه يجب تنحية ذكر الله أي إبعاده (في الخلا) أي عن بيت الخلا ، فلا يجوز له أن يذكر الله بلسانه فيه أو يقرأ القرآن أو يكتبه ، وأما الذكر والقراءة بالقلب فيجوزان ، وكما يحرم عليه الذكر والقراءة في بيت الخلا يحرم عليه أيضاً حمل شيء فيه اسماء الله تعالى أو قرآن كالحواتم التي ينقش فيها شيء من ذلك والحزب وأولى المصحف ، إلا إذا كانت مستورة بجلد ونحوه كالخرق فيجوز حملها ، وأولى لو خشي عليها الضياع ويخرجه عن الحرمة جعلها في خفيه لأنه بمنزلة الساتر ، قوله (وَاسْتَحْسِنُوا) إلى آخره . معناه : أنه استحسّن العلماء لقاضي الحاجة إذا كان في القضاء أن يستتر عن أعين الناس بنحو صخرة أو شجرة بحيث لا يرى جسمه . وأما ستر عورته عن أن يراها أحد فواجب ، وأن يبعد عن منامهم بحيث لا يسمع منه صوت ريح ، والمراد بالاستحسان هنا الندب (قل قبله وبعده ذكراً ورد) معناه : أنه يندب لقاضي الحاجة الذكر الذي ورد في السنة بأن يقول قبل قضاء حاجته وقبل الوصول إلى موضع التجاسات أو قبل كشف عورته إذا كان في القضاء : بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ، ويقول بعد الخروج من بيت الخلا أو بعد مفارقة موضع جلوسه في القضاء : غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، وغير ذلك ، والخبث : جمع خبيث وهو ذكر الشيطان ، والخبائث جمع خبيثة : الأنثى من الشياطين (ولم يفت قبله إن لم يعد) أي أن الذكر القبلي أي الذي يقوله قبل دخوله في الموضع الذي يريد أن يقضي حاجته فيه لا يفوت بنسيانه حتى يدخل الموضع ، بل يأتي به بعد دخوله إذا كان المكان غير معد لذلك كما إذا دخل داراً أو رحبة مبنية للسكنى ، وأما إذا أعد : أي بني ليجعل كنيفاً فيفوت الذكر بمجرد دخوله فيه ولو قبل الاستعمال وهذا معنى قوله (إن لم يعد) .

(5-3) قوله (لا تلتفت) إلى آخره . معناه : أنه يندب لقاضي الحاجة أن لا يلتفت يميناً وشمالاً حال مخافة أن يرى ما يشوش عليه ، فيقوم قبل انقطاع الخارج ، وتتلوث ثيابه فالتفت مكروه لأجل ذلك ،

واخرجُ يَمْنَاكَ وباليسرَى ادخلُ والمسجدَ اعكسُ يَمْنُ بالمنزِلِ¹

وأما قبل جلوسه إذا كان في الصحراء فمطلوب ليجلس مطمئناً (وللمزيل فاستعد) أي ويندب له أيضاً إعداد المزيل : أي إحضاره ، والمراد بالمزيل ما يزيل به النجاسة من المخرجين ماء أو حجر (ورجلك اليسرى عليها فاعتمد) أي ويندب أن يعتمد على رجله اليسرى ويرفع عقب اليمنى ، لأنه أعون في خروج الفضلة ولو بولاً ، إذ الأمعاء كلها بالجانب الأيسر (وفرّج الفخذين) باسترخاء أي ويندب أن يفرج بين فخذه لأنه أسهل لخروج الخارج مع استرخائه قليلاً حال الاستنجاء ، أو الاستجمار لئلا تبقى النجاسة بين طيات الدبر ويكره أن يسترخي بشدة لأن ذلك يؤذيه (مستجماً وتراً) أي ويندب الاسترخاء حالة كونه مستجماً : أي وقت استجماره بالأحجار وغوها ، ويندب كونه وتراً : أي يستحب الإيتار ، وأقله حجر واحد وأعله سبعة أحجار ، فإن حصل الإبقاء بمحجرين مثلاً أتى بثالث ، وإن حصل بأربعة أتى بخامس ، وإن حصل بستة أحجار أتى بسابع لندب الإيتار كما تقدم ، وإن احتاج لثامن وحصل الإبقاء فلا يأتي بالتاسع ، لأن غاية الإيتار تنتهي إلى السبعة كما علمت (وعند الماء يقدم الإحليل قبل الدبر) أي يندب عند اقتضائه ، على الماء تقديم قبله أي ذكره في الاستنجاء وتأخير دبره عليه لئلا يقع شيء من البول على يده إذا قدم غسل الدبر ، وهذا في من لا تخرج منه قطرات بول عند غسل دبره . وأما من كانت عادته أنه إذا غسل دبره نزلت منه قطرات بول فيجب عليه إذا تقديم دبره على قبله لحصول البراءة من البول (والجمع بين الماء وبين الحجر) أي ويندب الجمع بينهما بأن يستجمراً أولاً بالأحجار وغيرها مما يجوز الاستجمار به ثم يتبع ذلك بالماء ، وأما لو أراد الاقتصاد على أحدهما فالإقتصاد على الماء أولى لأنه أطهر وأطيب وأحب إلى العلماء كذا في الرسالة .

(1) أي يندب للشخص إذا قضى حاجته في المرحاض : أي الكنيف المعروف الآن بالمستراح وعمل الأدب أن يقدم رجله اليمنى في الخروج منه واليسرى في الدخول فيه ، وهذا معنى قوله (واخرج يَمْنَاكَ وباليسرَى ادخل) وقوله (والمسجد اعكس) معناه : أنه يندب عكس ذلك في المسجد بأن يقدم رجله اليمنى في الدخول في المسجد ، ويقدم رجله اليسرى في الخروج منه (يمنن بالمنزل) أي أن المنزل يستحب فيه الثيامن دخولاً وخروجاً ، وأل في المنزل للاستغراق : أي منزل كان ، لأن القاعدة أن كل ما كان من باب التكريم كدخول المنزل والمسجد والحائوت وليس السراويل والنعل وحلق الرأس وامتنشاط الشعر ونحو ذلك ويستحب فيه الثيامن ، وما كان بضد ذلك كاللدخول في الكنيف والخروج من المسجد وخلع النعل والسراويل وما أشبه ذلك كالامتنشاط والاستنجاء يستحب فيه التياسر .

[تنبيه] ينذب لقاضي الحاجة أن يديم الستر حتى يدنو من الأرض ، إلا إذا كان بكيف ملوث بالنجاسات فيشمر ثيابه بعد رد الباب قبل جلوسه لئلا تنتجس ، وأن يغطي رأسه بنحو رداء حياء من الله تعالى ومن الملائكة ولئلا يقوى علوق الرائحة الكريهة بمسامم الرأس ، وأن يبل يده قبل ملاقة الأذى لئلا تقوى بها الرائحة الكريهة أيضاً ، وأن يفسلها بتراب ونحوه بعد فراغه من الاستنجاء انتهى .

واستنق باستفراغ ما في المخرج واستبر بالسلت وبالتر النجي¹
 مُسَجِّمًا بظاهر مُنْقِي جَمَدٍ لا نقدي أو مطعوم أو مؤذٍ بحد²
 وعينوا للماء في مذي أو حيض أو لفاس أو مني³
 أو بول أنثى أو خصي أو يوى مُتَشْرِعًا عَنْ مَخْرَجٍ إِنْ كَثُرَ⁴

(2و1) قوله (واستنق باستفراغ ما في المخرج) البيهقي، شروع منه في بيان حكم الاستبراء والاستنجاء وهما واجبان، وفي بيان صفتيهما، وفي بيان حكم الاستجمار. فالاستبراء: هو استفراغ ما في المخرجين من الأذى، وإلى ذلك أشار بقوله «واستنق باستفراغ ما في المخرج» فالاستبراء من الغائط يدرك بالإحساس، فمتى ما أحس بالغائط انفصل عن مقره وقرب من قم اللبر وجب عليه إخراجه ولو بإصبع إن اضطر لذلك، وأما إدخال الأصبع في اللبر لغير ضرورة فحرام، وكذا في قبل المرأة فكتفي بغسل ما انفتح منه حال جلوسها. وأما الاستبراء من بول الرجل فلا يحصل إلا بالسلت والتر الخفيفين، بأن يجعل ذكره بين أصبعيه السبابة والإبهام من يده اليسرى ويمرهما من أصله إلى كمرته، ويتره بالتاء المثناة فوق: أي ينفضه نفضًا خفيفًا يفعل ذلك مرتين أو ثلاثًا حتى يغلب على ظنه انقطاع مادة البول ولا يتبع الشكوك والأوهام المؤدية إلى الوسوسة المفسدة للدين، ويكره كون السلت والتر بشدة لأن ذلك يرخي المثانة وربما يبطل الإنعاط، وإلى معنى ذلك أشار الناظم بقوله (واستبر بالسلت وبالتر النجي) أي القاطع لمادة الخارج، تقول نجوته: إذا قطعتة مستجمر: أي استبر حالة كونك (مستجمرًا بظاهر منق جمد) أي ويجوز الاستجمار بشيء طاهر، ويكره بالنجس كروث وعلرة متصلين بحيث لا يتحلل منهما شيء، وإلا فلا يجوز وينق: أي قلاع لأثر النجاسة كحجر ومدبر وقطن وصوف، غير متصل بحيوان غير مؤذ كمسكور زجاج وسكين وحجر له حد كما يأتي للناظم. وقوله «جمد» بسكون الدال للوزن احتراز به عن المبتل كطين ونحوه، فلا يجوز الاستجمار به لأنه لا يزيل النجاسة بل ينشرها (لا نقد أو مطعوم) أي لا يجوز الاستجمار بشيء محترم شرعًا إما لشرفه كالذهب والفضة وإليه أشار بقوله «لا نقدا» أو لكونه طعامًا كخبز يابس من رقيق وكعك أو لحم، ويدخل في المطعوم الورق الأبيض بل يحرم الاستجمار بشيء من ذلك: وأما الورق المكتوب فيه قرآن أو أسماء الله تعالى أو الأحاديث النبوية فالاستجمار به ردة وكفر كإلقائه في القاذورات ومن المحرم شرعًا الجدار المملوك للغير، فيحرم الاستجمار به. ويكره الاستجمار بعظم أو روث طاهر أو بجدار مملوك له لن ذلك من إتلاف المال (أو مؤذ بعد) ولا يجوز الاستجمار أيضًا بشيء يؤدي بحمده، والمراد به كل ما له طرف حاد يؤدي الإنسان في بدنه كسكين ونحوها مما تقدم بيانه وأعلم أن هذه الأشياء التي يحرم الاستجمار بها أو يكره، فإن حصل الإنقاء بها أجزأت كاليد فتجزئ إن حصل الإنقاء بها، لكن يجب غسلها إن أراد أن يدخلها في طعام مبتل.

(3و4) قوله (وعينوا للماء) إلى آخره: أي أن الماء يتعين في أشياء لا يكفي فيها الاستجمار بالأحجار، ولا بد من الاستنجاء بالماء المطلق في مني لا يوجب الغسل بل الوضوء فقط، كما

باب موجبات الغسل وفرائضه وسننه وفضائله

وموجباتُ الغُسلِ عِنْدَ النَّاسِ سِتُّ فَقَطَّعُ الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ¹
وَمِنْ مَنِيٍّ خَارِجٍ بِلَذَّةٍ مُعْتَادَةٍ فِي نَوْمٍ أَوْ فِي يَقْظَةٍ²
وَمِنْ مَغِيبِ حَشْفَةٍ فِي أَيِّ مَا فَرَجَ وَعَسَلُ الْمَيْتِ أَوْ مَنْ أَسْلَمَا³

إذا خرج بلا لذة أصلاً أو بلذة غير معتادة فيزيله بالماء وجوباً (أو حيض أو نفاس) ممن فرضها التيمم فيجب عليها الاستنجاء بالماء المطلق (في مذى) أي خروجه بلذة معتادة ، فلا يكفي فيه الاستجمار بل يجب منه غسل جميع الذكر بنية ، وهنا حصل تقديم وتأخير بالنظر إلى ترتيب المتن سهواً في الشرح (أو بول أنثى) أي ويتعين الاستنجاء بالماء في بول الأنثى ولا يكفي فيه الاستجمار لتعديده المخرج لجهة المقعدة (أو خصي) أي ويتعين الاستنجاء بالماء في بول الخصي ، وهو مقطوع الذكر من أصله لسيلانه عليه وعدم بروزه ، وأولى المحبوب (أو يرى متشراً عن مخرج) وكذا يجب الاستنجاء بالماء إذا كان الخارج متشراً عن فم المخرج انتشاراً كثيراً بأن عم الحشفة كلها أو جلها إذا كان بولاً ، أو تعدى فم الدبر إلى جهة المقعدة ، أو لوث طرف الأليتين إذا كان غائطاً كما يحصل كثيراً لصاحب الإسهال ، وإلى ذلك أشار بقوله (إن كثرت) .

ولما أنهى الكلام على الطهارة المائية الصغرى وما يتعلق بها شرع الكلام على الطهارة المائية الكبرى ، وهي الفل من جنابة أو حيض أو نفاس مقدماً الكلام على موجباتها لأن وجوب الواجب يتوقف على حصول الموجب .

(1-3) أي أن (موجبات الغسل) أي أسبابه وهي الأمور التي توجب الغسل على المكلف ، وهو العاقل البالغ ذكراً كان أو أنثى ستة عند الناس : أي العلماء (فقطع الحيض والنفاس) أي فأولها انقطاع دم الحيض ، فإذا رأت المرأة علامة انقطاعه بقصة أو خفيف وجب عليها الغسل ولو بعد ساعة . أي جزء من الزمن ولو قل ، ووجبت عليها الصلاة . وثانيها (النفاس) أي تنفس الفرج بالولد ولو بلا دم ، فلو ولدت المرأة وخرج الولد جافاً وجب عليها أن تغتسل في الحال ، وإذا خرج معه أو بعده دم وجب عليها الغسل بمجرد انقطاعه ولو في يوم الولادة ، وتطالب بالصلاة وغيرها (ومن مني خارج بلذة معتادة) وثالثها : خروج المنى بلذة معتادة من رجل أو امرأة بلا جماع بسبب نظر في محاسن الزوجة أو غيرها أو فكر أي تفكر في حالة الجماع أو ملاعبة . ويشترط في النظر والفكر إداستهما ، وإما لو خرج المنى بمجرد نظر أو فكر فالظاهر أنه يوجب الوضوء فقط في نوم أو في يقظة بفتح القاف ضد النوم . واعلم أنه لا وجه لإطلاق الناظم ، إذ مقارنة اللذة المعتادة لخروج المنى خاصة باليقظة فقط ، وأما حالة النوم فلا يراعى فيها ذلك ، فمن انتبه من نومه ووجد في ثيابه أو فراشه منياً رطباً أو يابساً

فُرُوضُهُ حَمَسَ فَنَتَوَى غَسَلْكَا وَغَمَّ كُلَّ الْجَسْمِ بِالْمَاءِ وَادْكَا¹
 وَخَلَّلَ الشَّعْرَ وَوَالِ كَالْوُضُو وَسُنَّ الاسْتِنْشَاقُ وَالتَّمَضُّضُ²
 وَغَسَلَكَ الْيَدَيْنِ لِلْكُوعَيْنِ كَذَلِكَ مَسْحُ صِمَخِي الْأَذْنَيْنِ³

وجب عليه الغسل ولو لم يشعر بلذة لقوله ﷺ «إنما الماء من الماء» أي إنما يجب الغسل بالماء من خروج الماء أي المني وليس في لفظ الحديث اشتراط مقارنة اللذة وقد حمله العلماء على حالة النوم ؛ ومن وجد في ثوبه منياً يابساً أو شك أنه مني أو مذي اغتسل وأعاد الصلاة وجوباً من آخر نومة نامها فيه ليل أو نهار ولو بعد شهر أو أكثر أو أقل ، ما لم يحصل موجب للغسل بعد نومه فيه واغتسل وصلى فلا يجب عليه حيثيذ إلا إعادة ما بين آخر النومة وبين حصول الموجب الذي اغتسل منه وصلى ؛ ومن شك فيما وجده في ثيابه أنه مني أم مذي أو ودي فلا غسل عليه ، وأما لو شك أنه مني أم مذي أو أنه مني أو ودي لوجب الغسل (ومن مغيب حشفة في أي ما فرج ، وما في كلامه زائدة كان الفرج قبلاً أو دبراً ، وإن من بهيمة وميت كان المغيب فيه بالغا أو مطيقاً وإن لم ينزل ، ويجب الغسل على صاحب الفرج إن كان بالغا وإلا فلا . وتندب للمأمور الصلاة كصغيرة مطيقة وطها بالغ ، ولا يجب على المرأة بوصول مني الرجل إلى فرجها من غير تقييب ولو التذت منه (وغسل الميت) . وخامسها الموت : أي موت المسلم فإنه موجب لغسله على الأحياء (أو من أسلم) وسادسها الإسلام ، فمن أسلم من الكفار البالغين وجب عليه الغسل لأنه جنب قبل إسلامه وإن كان يغتسل قبل ذلك بنية رفع الحدث لتوقف رفع حدثه وصحة غسله على إسلامه كسائر العبادات .

(3-1) ثم شرع في بيان فرائض الغسل وسنته وفضائله .

يعني أن فرائض الغسل خمسة أولها : النية وهي القصد بالقلب ، فيقصد بقلبه فرض الغسل أو رفع الحدث الكبير أو استباحة الصلاة ، وإن تلفظ فواسع ، وعملها عند أول مغسول ، والأفضل أن يبدأ بغسل فرجه ويتوي عنده وهذا معنى قوله : (فتتوي غسلكا • وعم كل الجسم بالماء) بالقصر للضرورة وثانيها : تعميم ظاهر الجسد بالماء ، وليس من الظاهر باطن القدم والأنف والعينين خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه (وادككا) . وثالثها : ذلك جميع الجسد ، ولا يشترط كونه باطن الكف ولا مقارنته للصب ، بل يكفي ولو بعد صب الماء وانفصاله ما لم يجف ، ويكفي ذلك ولو بظاهر ليكف والساعد ، وكذا ذلك الرجل بالرجل فيجب عليه تتبع المغاين : أي المواضع التي ينبو عنها الماء كسرّة وأسارير : أي التكاميش التي تكون في البدن وإبطين ورفنين وما بين الأليتين وطبي الركبتين ، ويجب تخليل أصابع الرجلين هنا بخلافه في الوضوء فمستحب كما تقدم ، وإذا تعذر عليه ذلك في بعض جسده لقصر يد أو قطعها أو يسها مثلاً سقط عنه ذلك ، ولكن لا بد من تعميمه بالماء ، ولا يجب عليه توكيل أحد على ذلك على المعتمد (وخلل الشعر) ورابعها : تخليل

وَفَضَّلَهُ الْبَدَنُ بِغَسَلِ الْخَبَثِ إِنْ كَانَ عَنْ جِسْمٍ وَرَأْسًا ثَلَاثًا¹
وَعَسَلُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَحَدَّ وَبِالْيَمِينِ وَالْأَعَالِي فَابْتَدَى²

الشعر أي شعر جميع الجسد خفيفاً كان أو كثيفاً . وصفته أن يضم شعره ويحركه ليصل الماء إلى البشرة ، ولا يجب عليه أن يدخل يديه تحته ، ولا نقض مضفوره إلا أن يشتد الضفر جداً أو يضفر بخيوط كثيرة بحيث لا يمكن وصول الماء للبشرة فلا بد من نقضه ، وقد تقدم الكلام على الرخصة التي تنفع النساء في باب الوضوء فراجعه إن شئت (ووالي كالوضوء) وخامسها الموالاة بأن يوالي بين أعضائه إلى أن يفرغ من غسله في فور واحد من غير تفريق متفاحش ، إذ الموالاة هنا كهي في الوضوء من اشتراط الذكر والقدرة فينبني الناس مطلقاً بنية الإتمام ، وإن صلى أعاد الصلاة ، والعاجز المقرط والعماد ما لم يجف العضو الأخير منه في الزمن المعتدل . وإلا ابتدأ كل من المقرط والعماد غسله . واعلم أن اللعة في الجسد بمنزلة العضو الكامل . فمن ترك لعة نسياناً أو لم يطلع عليها تذكرها أو اطلع عليها بادر إلى غسلها من غير تراخ كالموالاة وأعاد ما صلى قبلها ، فإن تراخى بعد تذكره وإطلاعه زمناً تجف فيه الأعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل في التقدير بطل غسله وأعاد وجوباً ، وتعاد الصلاة بالأولى (وسن الاستئناف) إلى آخره : أي أن سنن الغسل أربعة ، بل هي خمسة : الأولى على ترتيب النظم (الاستنشاق) ثلاثاً بنية أداء السنة والثانية : الاستنثار كالوضوء (والتمضمض) أي الثالثة : المضمضة بأن يتمضمض ثلاثاً (وغسلك اليدين للكوعين) ورابعها : غسل اليدين إلى الكوعين كل واحدة ثلاثاً على حدتها كالوضوء (كذلك مسح صمخي الأذنين) وخامسها : مسح صمخيه بضم الصاد المهملة ثنتين صماخ ، وهو الثقب الداخِل في الرأس ولا يبالغ في ذلك حتى يؤذيهِ ، وأما صحفة الأذن فيجب غسل ظاهرها وباطنها وتبيع غرضونها لأنها من ظاهر الجسد .

(2و1) (وفضله) أي فضائل الغسل وهي سبعة (البداء بغسل الخبث إن كان عن الجسم) أي أولها للبداء بإزالة النجاسة عن فرجه أو غيره من جميع الجسد إن كان به نجاسة مني أو غيره لياتي الغسل على أعضاء طاهرة (ورأساً ثلاث) وثانيها : تليث غسل الرأس بأن يفيض الماء عليه ثلاث مرات بعد تخليه ببِل أصابعه وبذلك مع كل مرة (وغسل أعضاء الوضوء وحده) وثالثها : تقديم أعضاء وضوئه في الغسل على بقية الجسد لشرفها مرة مرة (وباليمين والأعالي فابتدى) الرابعة : البداية باليَمِين من قبل المياسر : بأن يقدم بدء اليمين على اليسرى ، ويقدم رجله اليمينية على اليسرى في الغسل ، ويبدأ بغسل شقه الأيمن قبل الأيسر والخامسة ، أن يقدم أعلا جسده على السفلى . والسادسة : قلة الماء مع إحكام الغسل ، وقد ذكرها في فضائل الوضوء بقوله : والماء مع الإحكام كالغسل اقللوا . والسابعة : التسمية في ابتداء غسله قائلًا «بسم الله الرحمن الرحيم» وقد تقدم بيان ذلك في فضائل الوضوء ايضاً عند قوله : تسمية كالغسل والتيمم .

باب التيمم وفرائضه وسننه وفضائله ومبطلاته

مِمَّ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ لِلْمَرْصِ وَالنَّفْلِ وَأَمَّا الْحَاضِرُ¹
إِنْ صَحَّ فِي فَرْضٍ وَفِي جَنَازَةٍ تَعَيَّنَتْ لَا جَمْعَةَ أَوْ سَنَةً²

[فائدة] يندب لمن جامع حليلته وأراد أن يجامعها ثانيًا أن يغسل ذكره بعد الأول ، لأن ذلك يورث العضو نشاطًا . ويندب للجنب ذكرًا أو أنثى أن يتوضأ: ألومه إذا أراد أن يؤخر غسله إلى وقت صلاة الصبح مثلاً ، لأن الوضوء حرز ، وهذا الوضوء لا ينتقض بحدث كبول وغائط ، ولا سب كمس ذكر ونحوه ، ولا يطل حكمه إلا بجماع وهذا معنى قول صاحب المختصر تشبيهاً فيما يندب كفصل فرج جنب لعوده لجماع ووضوؤه لنوم لا يتيمم ولا يطل إلا بجماع ، وقد يلغز بذلك إذا سئلت وضوء ليس ينقضه إلا الجماع وضوء النوم للجنب .

ولما أنهى الكلام على الطهارة المائية بصغرى وكبرى شرع في الكلام على الطهارة الترابية التي هي بدل عنها عند فقد الماء أو فقد القدرة على استعماله فقال (باب التيمم) تقدم الكلام على الباب لغة واصطلاحاً ، والتيمم لغة : مطلق القصد ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ أي لا تقصدوا الإنفاق على أنفسكم وعلى من تجب عليكم نفقته من الخبيث : أي الحرام ، وقول الأبوصيري رضي الله عنه في برده . ياخير من يسم العافون ساحته . البيت أي قصد ساحته . والعافون جمع عاف : وهو طالب الحاجة ؛ وشرعاً : طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين فقط بنية ، وهو من خصائص هذه الأمة كما خصت أيضاً بأن جعلت لها الأرض مسجداً وطهوراً ، وفي هذا المعنى قال بعضهم :

سألت الأرض لم جعلت مصلى ولم جعلت لنا طهراً وطيباً
أجابت غير ناطقة لأني حويت محمد الطهر الحبيب

وحكمة مشروعيته إدراك الصلاة في أوقاتها المقدرة لها شرعاً . وقد شرع في العام الرابع من الهجرة ، وفيه أيضاً ولد الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما ، ونزلت صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع ، وحرّم الخمر ، انتهى من مشكاة الأنوار وشرحه .

(21) واعلم أن للتيمم أسبانياً ناقلة من المائة إلى الترابية ، وأن التيممين على ثلاثة أقسام : مريض لا يقدر على استعماله ، ومسافر فاقد للماء أو محتاج إليه للشرب ، وحاضر صحيح وإلى بيان ذلك كله أشار الناظم أي يتيمم كل من (المريض) الذي يخاف من استعمال الماء ضرراً يلحقه مما يأتي (والمسافر) الذي لم يجد ماء أو عنده ماء وخاف إن توضأ منه أو اغتسل عطش نفسه أو عطش حيواناً محرم ولو كلباً مأذوناً فيه أو ذمها ، لا إن خاف عطش حيوان غير محرم كحربي ومرتد وكلب غير مأذون فيه ، فلا يترك الماء لشربه ولو

إِنْ عَدِمُوا كِفَايَةَ مِنْ مَاءٍ أَوْ خَافَ ذُو سَقَمٍ مَزِيدَ الدَّاءِ¹
أَوْ مِنْ حَدُوثِ الدَّاءِ أَوْ بُطِئَ الشِّفَا بِعَادَةِ أَوْ عَنْ طَبِيبٍ عَارِفٍ²

تتقن موته (للفرض والنفل) أي يجوز التيمم لكل من المريض والمسافر . ويصح منها للفرض ولو جمعة ، وللنفل ولو استقلالاً ، وللطواف ومسّ المصحف وكل ما يتوقف فعله على الطهارة ، ولو كانا حنينين (وأما الحاضر إن صح في فرض وفي جنازة) تعينت أي وأما الحاضر الصحيح فلا يجوز له التيمم ، ولا يصح إلا لفرض غير الجمعة لضيق الوقت عن استعمال الماء أو طلبه ، والمراد بالوقت في هذا الباب المختار ، أو الضروري لأنها الأعذار الموضحة في باب أوقات الصلاة ؛ وأما الجمعة فلا يجوز للحاضر الصحيح أن يصليها بالتيمم ، ولو خشى قواها على المشهور لأن لها بدلاً إذا فاتته وهو الظهر ، وإلا (جنازة تعينت) عليه صلاتها بأن لم يوجد متوضيء غيره . مثاله إذا حضرت جنازة وحضر معها جماعة مقيمون صحيحون كلهم ولم يوجد فيهم متوضيء ، ولا من فرضه التيمم كمرضى ومسافر وكن الماء بعيداً وخشي تغير الجنازة ، فيجب عليهم أن يتيمموا كلهم أو بعضهم ويصلوا عليها لتعينها عليهم إذ ذال ، وهذا وجه التعين المذكور في كتب الفقه ؛ وأما لو وجد في الجماعة متوضيء أو من فرضه التيمم فيصلي عليها لأنها فرض كفاية يسقط بقيام البعض ولو واحداً ، ولا يصلي معه الحاضر الصحيح بالتيمم ، وهذا هو المشهور ؛ وكما لا يجوز للحاضر الصحيح أن يصلي الجمعة بالتيمم ولا على الجنازة إلا إذا تعينت عليه ، لا يجوز له أيضاً أن يصلي به سنة كعيد وكسوف ونافلة استقلالاً ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (لا جمعة أو سنة) ويجوز له أن يصلي النافلة أو السنة تبعاً له بشرط اتصالها به ، والفصل اليسير مغتفر وهذا محصل كلامه .

(201) وقوله (إن علموا كفاية من ماء) إلى آخره شروع منه في بيان الأسباب الناقلة إلى التيمم والتي هي شرط في جوازه : أي يجوز لكل من المريض والمسافر والحاضر الصحيح الانتقال إلى التيمم إن عدموا ماء كافياً لطرهم ، وغير الكاف هو الذي ينقص عن غسل الأعضاء القرآنية مرة مرة في الوضوء بعد ترك السنن والمستحبات أو ينقص عن تعميم ظاهر الجسد في الغسل ، فمن كان عنده ماء يكفي لطره وتركه وتيمم لغير عذر وصلى بطلت صلاته وأعادها ابتداءً (أو خاف ذو سقم مزيد الداء) أي أو خاف مريض يقدر على استعمال الماء زيادة المرض الحاصل بالفعل ، وهذا معنى قوله «أو خاف ذو سقم» بضم السين وهو المرض ؛ مزيد الداء أي زيادته ، أو من حدوث الداء (أو بطء الشفاء) أي أو خاف باستعماله حدوث مرض لم يكن حاصلًا قبل ، أو بطء الشفاء : أي تأخر البرء بعادة (أو عن طبيب عارفاً) أي وكان طريق الخوض ، والمراد به التحقيق أو غلبة الظن ناشئاً عن عادة : أي تجربة في نفسه أنه إذا توضأ أو اغتسل في فصل من فصول السنة تصيبه حمى أو نزلة ، أو تتحرك معه برودة وهي المعروفة الآن بالربوطة ، أو عن طبيب عارف ، أي أو كان الخوف ناشئاً عن إخبار طبيب عارف بالطب .

أَوْ إِنَّ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ خَافًا أَوْ ثَمَنُ الْمَاءِ نَمًا إِجْحَافًا¹
أَوْ خَافَ بِاسْتِعْمَالِهِ أَوْ الطَّلَبُ لَهُ خُرُوجُ الْإِخْتِيَارِ إِنْ ذَهَبَ²
لِرُوضِهِ خَمْسَ صَعِيدٍ طَهَّرَا وَاتَّوِ اسْتِباحَةً وَتَمَّ الْأَكْبَرَا³
وَالضَّرْبَةُ الْأُولَى وَفَوَّزَ ثَمًا لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ وَجْهًا عَمَّا⁴

(2و1) أي وإن خاف المكلف باستعمال الماء أو طلبه هلاكاً أو شديداً يرد ، فيجب عليه التيمم في الأول ويندب في الثاني ، وكذا لو خاف على نفسه من لصوص أو سباع ، ويدخل في ذلك المكروه على ترك الوضوء والغسل والمربوط بقرب الماء ، لكنه يقدر على التيمم والصلاة ولو إيماء (ومال خافاً) أي لو خاف بطلب الماء تلف مال له بال فتركه ويتيمم (أو ثمن الماء نما إجحافاً) أي أو زاد ثمن الماء الذي يشتري للطهارة زيادة مجحفة بأن زادت على الثلث ، فيجوز له تركه والانتقال إلى التيمم ولو كان غنياً على المشهور (أو خاف باستعماله أو الطلب) إلى آخره : أي أو خاف باستعمال الماء وضوءاً وغسلاً من جنابة ونحوها ، أو بطلبه خروج الوقت المختار بحيث لا يدرك ركعة بسجودتيها أو الضروري إذا كان فيه أو زال عذرة فإنه يترك الماء في جميع هذه الصور ويتيمم ، إما وجوباً إذا خاف هلاكاً ، أو ندباً إذا خاف أذى أو جوازاً فيما عدا ذلك ، وهذا معنى كلامه .

(3و4) ثم شرع في ذكر فرائض التيمم وسننه وفضائله ومبطلاته كما نبه على ذلك قبله في الترجمة . أي أن فرائض التيمم خمسة كما قال ، بل ستة كما تؤخذ من النظم وهي : النية ، والصعيد الطاهر ، والضربة الأولى ، ومسح الوجه ومسح اليدين إلى الكوعين ، والموالة وإليها أشار بقوله (صعيد طهراً) أي أولها على ترتيب الثن : الصعيد الطاهر ، وهو كل ما صعد على وجه الأرض : أي ظهر عليها من جنسها كتراب ورمل وحجر وخصخاض ، ومعدن غير نقد كشب وملح وكحل ومعدن حديد ونحاس وقزدير ونحوها ، لكن يشترط لجواز التيمم على الصعيد أن يكون على هيئة لم تغيره صنعة آدمي بطبخ كالخار والظوب المحروق أو شيء للحجارة حتى صارت جيراً ، وإلا فلا يجوز التيمم عليه بعد ذلك ويشترط أيضاً لجواز التيمم على الشب والملح والكحل وغيرها كالكبريت والزرنخ وما أشبه ذلك أن تكون بموضعها ، وأما لو نقلت وصارت عقاقير متحولة في أيدي الناس فلا يجوز التيمم عليها ؛ ولا على معدن نقد كذهب وفضة ، أو جوهر نفيس كلؤلؤ وياقوت ونحوها ، ولا على الأمهت إذا بلط به جلد أو أرضية لأنه من الحجر المحروق ؛ لكن تجوز الصلاة عليه ، يعني الأمهت ، ولا يجوز التيمم أيضاً على حشيش أو حصير أو بساط أو رماد أو فحم لأنها ليست من جنس الصعيد (واتو استباحة وسم الأكبر) أي وثانيها نية استباحة الصلاة أو غيرها كالظلوف وسم المصحف لا رفع الحديث ، لأن التيمم لا يرفعه على المشهور ؛ وإن كان محدثاً حدثاً أكبر لا بد من تسميته بأن يقول بقلبه : نويت استباحة الصلاة من الجنابة مثلاً ، ولو نوى فرض التيمم لأجزأه

وَسُنُّ مَسْحٍ مِنْ يَدٍ لِلْمَرْفَقِ وَجَدَدَ الضَّرْبِ وَرَتَّبَ وَارْفَقَ¹
وَفَضَّلَهُ التَّرَابُ وَأَمْسَحَ ظَهْرًا سَاعِدَكَ الْأَيْمَنَ بِكَفِّ الْيُسْرَى²
وَبَطْنَهُ مِنْ مَرْفَقٍ لِلْإصْبَعِ وَمَسَحَكَ الْيُسْرَى عَلَى ذَا الْمُهَيِّعِ³

في الأصغر والأكبر من غير تسمية للأكبر (والضربة الأولى) وثالثها : الضربة الأولى ، والمراد بالضرب وضع اليدين على الصعيد لا الضرب على بابه من كونه بقوة وبعد أن يضع كفه على الصعيد يضع رؤوس الأصابع عليه أيضاً لتمس التراب (وفور ثما) ورابعها : الفور ، أي الموالاة وقوله «ثما» بمعنى هناك ، أشار بذلك إلى الفور المتقدم في الوضوء . ومعناه : أن الموالاة واجبة هنا مع الذكر والقدرة كوجوبها في الوضوء ، فينبغي الناس مطلقاً على ما تقدم بعد تذكره ولو طال الزمن جداً في الوضوء ، وأما لو تذكر بعد طول في التيمم بطل تيممه لضعفه ، فالتشبيه ليس بتمام ، إذ قوله «ثما» بفتح المثلثة في معنى التشبيه (للووجه والكفين مسحاً عما) أي وخامسها : تميم وجهه بالمسح يبدو من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن إن لم تكن له لحية كالأمرد والمرأة ، أو إلى آخر اللحية لمن له لحية ولو طاللت لاتصالها بالوجه مرة واحدة ، ويراعي في ذلك الوتره التي بين طائقي الأنف وجفنيه وظاهر شفتيه . والسادسة : مسح اليدين إلى الكوعين بطناً وظهراً ، فيجب نزع الخاتم إن كان ضيقاً ، وإن كان واسعاً نقله إلى رأس الأصبع ومسح موضعه ثم رده ومسح ما بعده ، ويجب تحليل الأصابع من ظاهرها بأن يمسح جوانبها بما مس الصعيد من الكف أو الأصابع ، وقوله «مسحاً» مصدر : أي ومسح مسحاً موصوفاً بكونه عمّ الوجه والكفين .

(1) أي وسننه أربع : السنة الأولى : مسح اليدين من الكوعين إلى المرفقين : أي معهما لأن إلى بمعنى مع ، وهذا معنى قوله (وسن مسح من يد للمرفق • وجدد الضرب) والثانية : تجديد الضرب لمسح يديه وهي الضربة الثانية (ورتب وارفق) والثالثة : ترتيب المسح بأن يقدم مسح الوجه على مسح اليدين . والرابعة : نقل ما تعلق باليدين في الغبار بعد نفضهما نفضاً خفيفاً لمسح وجهه ويديه ، وإلى ذلك أشار بقوله (وارفق) فإذا وضع يديه على الصعيد ثم مسح الغبار بمندبل ونحوه ثم تيمم كره له ذلك وصح تيممه .

(2و3) أي وفضائله أربعة أيضاً : الفضيلة الأولى : التسمية ، وقد تقدمت في فضائل الوضوء عند قول الناظم • وتسمية كالغسل والتيمم • والثانية التيمم على التراب دون الحجر والرمل ونحوهما ، فالتيمم على التراب أفضل ولو نقل . ، وإلى ذلك أشار بقوله (وفضله التراب) والثالثة : تقديم يده اليمنى على اليسرى في المسح . ورابعها : تقديم ظاهر الذراع على باطنه ، هذا معنى قوله (وامسح ظهر ساعدك الأيمن) بالسكون للوزن (بكف اليسرى) أي بأن يمسح ظهر يده اليمنى بكف اليسرى يبدأ من رؤوس الأصابع ويمر بها إلى منتهى المرفق ، ثم يمسح باطن ساعده من طي مرفقه إلى آخر الأصابع ، وهذا معنى قوله

وَشَرَطُهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَافْعَلْ بِهِ فَرَضًا فَقَطْ بِالثَّتِّ¹
 وَافْعَلْ بِهِ مَا شِئْتَ مَنْ نَقَلَ حَصْلُ² مُؤَخَّرًا بَيْنَةَ إِنْ اتَّصَلَ³
 يِطْلُ بِالنَّاقِضِ أَوْ مَاءٍ يُرَى قَبْلَ صَلَاةٍ أَوْ بِهَا إِنْ ذَكَرَ⁴
 وَأَسْقَطُوا الصَّلَاةَ وَالْقَضَاءَ عَنْ عَادِمٍ صَعِيدُهُ وَالْمَاءُ⁴

(وبطنه من مرفق للأصبع) وقوله (ومسحك اليسرى على ذا المهيح) معناه : أن صفة مسح اليد اليسرى كصفة مسح اليمنى ، بأن يضع ظاهر اليسرى في كف اليمنى ويمر يده اليمنى على ظهر اليسرى إلى المرفق ، ثم يقلب باطنها على كفها ويمر بها من طي المرفق إلى آخر الأصابع كما تقدم ، والمراد بالمهيح : النوال والوصف المقدم ذكره ؛ وصفة التيمم المستحبة أن يضع التيمم يديه على الصعيد قائلاً : «بسم الله الرحمن الرحيم» ويقصد عند ذلك أداء فرض التيمم ، ثم يرفع يديه وينفضهما نفضاً خفيفاً ويمسح بهما وجهه مرة واحدة على ما تقدم ، ثم يضع يديه على الصعيد مرة ثانية ويضع ظاهر يده اليمنى في كف اليسرى ويحني عليه أصابعه ، ثم يمر بكف اليسرى على ظاهر ذراعه من رؤوس الأصابع إلى ما وراء المرفق بقليل ، ثم يقلب باطن ذراعه على كف اليسرى أيضاً ويمر به إلى آخر الأصابع ماسحاً ظهر إبهامه الأيمن بطن إبهامه الأيسر ، ثم يمسح ظاهر يده اليسرى بكف اليمنى إلى المرفق ثم باطنها إلى آخر الأصابع كما تقدم بيانه ، والله أعلم .

(2و1) قوله (وشرطه) إلى آخر الكلام : أي أن شروط صحة التيمم للفريضة بعد التحقق من دخول وقتها ، فلا يجب التيمم ولا يصح قبل دخول الوقت ولو دخل بمجرد فراغه منه . ومن شرط صحته أيضاً : اتصاله بما فعل له من صلاة ونحوها ، والفصل اليسير مختفر (وافعل به فرضاً فقط بالثبتي) أي أنه لا يجوز أن يصلي بالتيمم إلا فرضاً واحداً وقتياً كان أو فائتاً ، فلو صلى به فرضين بطل الثاني ولو مشتركاً على المشهور ، وقوله (بالثبتي) معناه : أن ذلك ثابت بالدليل (وافعل به ما شئت من نقل حصل • مؤخراً) أي أن التيمم لا يصلى به إلا فرض واحد مما تقدم ؛ وأما التوافل فيجوز له أن يصليها بتيمم الفرض إن تأخرت عنه ، وأما إن تقدمت عليه بأن تيمم وصلى نافلة فلا بد له من إعادة التيمم وجوباً لصلاة الفرض ، وهذا محصل كلامه (بينه إن اتصل) أي أمن النقل إذا كان متأخراً عن الفرض يجوز فعله بتيمم الفرض بشرطين : الأول منهما أن ينوي التفتل بعد الفرض قبل دخوله فيه ، وعليه أنه لو لم ينو قبل الفرض تنفلاً فلا يجوز له التفتل بعده بتيممه وهذا ضعيف ، والمعتمد عدم اشتراط النية ، فيجوز له التفتل بتيمم الفرض بعد الفراغ منه ولو لم ينو ذلك ، والثاني أن يكون تنفله متصلاً بصلاة الفرض ومتصلاً ببعضه ببعض ، وأن لا يكثر في نفسه .

(3و4) قوله (يطل بالناقض) إلى آخره معناه : أن التيمم ينتقض ويطل حكمه بكل ما ينتقض الوضوء من حدث أو سبب أو غيرها كشك أو ردة (أو ماء يرى) أي يطل التيمم أيضاً

باب المسح على الجبيرة والخفين

إِنْ خِفْتَ غَسَلَ الْجُرْحَ كَالْتِيمِمْ فَأَمْسَحْهُ أَوْ مَا يُتَّقَى لِلأَلَمِ¹
مِثْلُ الْجَبِيرَاتِ أَوْ الْقِرْطَاسِ أَوْ الْعِصَابَاتِ وَشَدَّ الرَّاسَ²

برؤية الماء قبل الدخول في الصلاة إذا اتسع الوقت لإدراك ركعة بسجديتها بعد طهره بالماء ولو بالاعتصار على الفرائض وإلا فلا (أو بها إن ذكرنا) أي ويبتل التيمم أيضًا بتذكر الماء الذي في رحله ولو بعد الدخول في الصلاة إن اتسع الوقت أيضًا . وتبتل صلاته في هذا الأخير لثناؤه بأمر الصلاة . ويلغز بذلك فيقال : لنا رجل نهق حماره فبطلت صلاته وقوله (وأسقطوا الصلاة) إلى آخره معناه : أن الصلاة تسقط عن المكلف إذا كان عادماً للصعيد والماء معاً ، فلا يجب عليه أدائها في الوقت ، ولا قضاؤها بعده إذا وجد ماءً وصعيداً ، وهذا قول مالك رضي الله عنه ، وهو المعتمد . والقول الثاني لابن القاسم ، وهو وجوب الأداء في الوقت ووجوب القضاء بعده إذا وجد المكلف ماءً أو صعيداً . وقال أصبغ : لا يجب عليه أداء الصلاة لفقد الطهرين ، ولكن يجب عليه قضاؤها . وقال أشهب : يجب عليه أداء الصلاة في وقتها بلا وضوء ولا تيمم لسقوطهما عنه بفقدتهما ، ولا يجب عليه القضاء لأنه أدأها عنده : أي أشهب رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، فالأقوال في المذهب أربعة ، والمعتمد الأول كما علمت ، وفي هذا المعنى قال بعضهم :

ومن لم يجد ماء ولا تيمماً فأربعة الأقوال يحكي مذهباً
يصلي ويقضي عكس ما قال مالك وأصبغ يقضي والأداء لأشهب

أي هذا باب حكم المسح على الجبيرة وصفته وشروطه ، وفي بيان حكم المسح على الخفين وشروطه وصفته .

(21) هذا شروع منه في الباب المترجم عنه عند الفقهاء بالمسح على الجبيرة ، وذكره بعد التيمم ، ثم ذكر المسح على الخفين بعده لأن كلاً من الثلاثة نائب عن الوضوء أو الغسل ، لكن التيمم نائب عن الكل فيهما ، والمسح على الجبيرة والخفين نائب عن البعض (إن خفت غسل الجرح كالتيمم) أي إذا كان في أعضاء الوضوء أو الغسل جرح : أي أثر لفصد أو حرق بنار أو ضربة بعضاً ونحوها وخاف إن توضأ على الجرح أو اغتسل عليه أيضًا ضرراً كالضرر المتقدم بيانه في التيمم ، كأن خاف بغسل الجرح هلاكاً أو شديداً أدى كحدوث مرض بسبب غسل الجرح أو زيادته أو تأخر براء مسح عليه مباشرة وجوباً إن استطاع وإن مسح على غيره مع إمكان المسح عليه لم يجزه مسحه ذلك ، ولا بد من إزالة ما عليه والمسح عليه مباشرة ، فإن لم يستطع المسح عليه مسحه على الجبيرة وهي الدواء الذي يجعل على الجرح ، وسميت جبيرة تفاعلاً بجبر خلل الجرح ، فإن لم يستطع المسح عليها مسحه على

وَأَنْ يَغُسِّلَ أَوْ بِلا طَهْرٍ كَأَنْ ائْتَشَرَتْ إِنْ صَحَّ مَعْظَمُ الْبَدَنِ¹
أَوْ قَلَّ مَا صَحَّ وَغُسِّلَ السَّالِمَ لَمْ يُؤْذَ لِلْجُرُوحِ وَلَمْ يُؤَالَمَ²

العصابة ، بكسر العين المهملة ، وهي الخرقعة التي تشد على الدواء ، ومثل العصابة الأعواد التي تربط على كسر اليد بعد لفها بخرق وهي التي تعرف عندنا بالجبار فيجوز المسح عليها أيضاً وإلى معنى ذلك كله أشار الناظم بقوله (فامسحه أو ما يتقي للألم) والضمير في قوله امسحه راجع إلى الجرح : أي امسحه عند خوف حصول ضرر بغسله ، أو امسح ما يجعل على الجرح وقاية له من شيء يصيبه فيزيد ألمه ، وذلك كاللذعة والشريط الذي يربط به الدواء لثبوته على الجرح ، وإلى إقرارها ما يجعل وقاية للجرح بقصد التداوي أشار الناظم بقوله (مثل الجبيرات) جمع جبيرة وتقدم تعريفها (أو القرطاس) أي القرطاس الذي يجعل على الصدغ لصداع أو وجع أذن ويخشى بنزعة ضرراً فيجوز المسح عليه في وضوء أو غسل من جنباته ونحوها (أو العصابات) جمع عصابة : اسم لما يعصب به الجرح ونحوه (وشد الرأس) أي ومثل ما ذكر العمامة التي تشد على الرأس لإذابة ويخشى بنزعها حصول ضرر كما تقدم ، ويجوز المسح عليها في وضوء أو غسل إن لم يمكنه المسح على ما تحتها من طاقة أو منديل يشده على رأسه تحتها ، فإن أمكنه نزعها ومسح عليه ثم ردها ، وإن ظهر بعض الرأس بعد شد العمامة ونحوها مسح على البعض الذي ظهر وجوباً وكمل على العمامة ونحوها ، وكذلك الأرمد الذي لا يستطيع المسح على عينيه وغسل بقية الوجه جعل على وجهه خرقعة ومسح عليها وغسل بقية الأعضاء وجوباً ، ولا يجوز له التيمم بحال إلا إذا تضرر بغسل بقية الأعضاء فيجوز له التيمم حيثنذر ، وإذا وضع خرقعة على وجهه ومسح عليها كما تقدم فإنه يصل بها مشدودة على وجهه ، فإن سقطت ردها ومسح عليها ما لم يطل بجفاف أعضاءه وزمن اعتدلاً وإلا بطل وضوؤه ، وإن سقطت الخرقعة التي على وجه الأرمد أو العصابة أو اللزقة أو القرطاس أو العمامة في صلاة بطلت ، ورد كلاً من هذه المذكورات لموضعه ومسح عليه وابتدأ الصلاة .

(2و1) أي يجوز المسح على الجبيرة أو العصابة أو نحوها مما تقدم تفصيله (وإن بغسل) أي وإن كان المسح المذكور في غسل من جنباته أو حيض أو نفاس (أو بلا طهر) أي يجوز المسح على ما ذكر ولو بلا طهارة بأن جعل الدواء والعصابة ونحوها على الجرح وهو يحدث حدثاً أصغر أو أكبر ، فيجوز له المسح عليه كما يجوز له أيضاً أن يمسح على العصابة ولو ائتشرت : أي زادت على مقابلة الجرح لضرورة الشلذ (إن صح معظم البدن) أي ويشترط لجواز المسح على الجرح وما بعده أن يكون معظم البدن : أي جلده صحيحاً والآخر جريحاً ، والمراد بالبدن أعضاءه الوضوء في الوضوء وجميعه في الغسل ، ويدخل في الجمل النصف بدليل مقابلة الأقل (أو قل ما صح) أي أو كان الصحيح أقل والجريح أكثر ، وإذا غسل الصحيح ومسح على الجريح لم يحصل له ضرر ، ومفهومه أنه إذا تضرر بغسل الصحيح والمسح على الجريح أو كان الصحيح قليلاً جداً كبد أو رجل انتقل إلى التيمم وهو كذلك .

فَإِنْ يَكُنْ جُرْحٌ بِأَعْضَاءِ الْبَدَلِ يَتْرُكُهُ وَلِلْوُضُوءِ يَنْتَقِلُ¹
 أَوْ كَانَ ذَا الْجُرْحِ بِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَجَمَعَ مَاءً مَعَ صَعِيدٍ قَدْ رَضَوْا²
 وَخُصَّ مَسْحُ الْخَفِّ لِأَنَّهُ أَوْ ذَكَرَ³ فِي حَضَرٍ مِنْ غَيْرِ حَدٍّ أَوْ سَفَرٍ

(2و1) (فإن يكن جرح) إلى آخره : أي يوجد جرح أو غيره كحرق نار أو قروح وما أشبه ذلك (بأعضاء البدل) أي التيمم ، وهي الوجه واليدان ولم يكن مسحها بماء ولا تراب (يتركه) للوضوء ينتقل) أي يترك أعضاء البدل التي تعذر مسحها وينتقل إلى وضوء ناقص ، بأن يمسح رأسه وينوي عنده فرض الوضوء ، ويمسح أذنيه ويغسل رجله ويصلي كيف ما استطاع ولو بماء (أو كان ذا الجرح بأعضاء الوضوء) أي وإذا كان ذا الجرح ونحوه من كل ما يتعذر غسله أو مسحه بأعضاء الوضوء : أي ببعضها كما إذا خاض برجله في نار أو صبَّ عليهما ماء حار حتى صارتا بحيث لا يمكن غسلهما ولا مسحهما (فجمع ماء مع صعيد قد رضوا) أي ارتضى العلماء أنه يجمع في تلك الحالة بين الطهارة المائية الناقصة والترابية الكاملة ، ويقدم المائية على الترابية بأن يتوضأ كالعادة ويترك رجله لما تقدم ويتيمم ويصلي وإذا استمر على طهارته المائية : أي لم يحصل لها ناقض أعاد تيممه لكل صلاة ، وهذا أحد أقوال أربعة في المسألة . الثاني يتيمم فقط مطلقاً كان المجرع قليلاً أو كثيراً تقديماً للطهارة في الكاملة على غيرها . ثالثها يطهر بالماء وضوءاً ناقصاً فقط ويترك التيمم مطلقاً قل الصحيح أو كثر . رابعها إن كان المجرع قليلاً غسل الصحيح فقط واكتفى بالمائية الناقصة عن التيمم ، وإلا بأن كان المجرع كثيراً والصحيح قليلاً تيمم فقط .

تيممه : إذا سقطت العصاة أو الجيرة عن الجرح وظهر برؤه وكان الشخص على طهارة بادر إلى غسل موضع الجرح وما كان مستوراً بالعصاة ونحوها كما في الموالاة بنية إكمال الوضوء أو الغسل ، وإن كان في صلاة بطلت وبادر إلى غسل موضع الجرح ونحوه كما تقدم وابتدأ الصلاة .

(3) ثم شرع في الكلام على مسح الخفين .

يعني أن حكم المسح على الخفين الرخصة ، وهي الانتقال من تشديد إلى تخفيف : أي يجوز المسح على الخفين بدلاً من غسل الرجلين في الوضوء فقط للذكر والأنثى في الحضر والسفر ، ولو سفر معصية كالسفر لقطع طريق أو إياق أو عقوق على الراجح ، خلافاً لمن منع ذلك في سفر المعصية ، إذ القاعدة أن كل رخصة جازت في الحضر تصح في السفر وإن من عاص . وقوله (من غير حد) معناه : أن جواز المسح عليها ليس له حد معلوم ينتهي إليه كيوم أو جمعة أو شهر أو أكثر أو أقل منه لكن يستحب نزع كل جمعة لغسل الجمعة ، أو كل أسبوع لمن لم تجب عليه الجمعة كالمرأة مثلاً ، ويجب نزعه ويطلق المسح عليه إذا حصل للمكلف جنابة ونحوها مما يوجب الغسل ، أو حصل في الخفين أو أحدهما خرق كبير قدر

بِشَرْطِ جِلْدٍ طَاهِرٍ قَدْ خُرَزَ يُتَابِعُ الْمَشْيَ لِكَعْبِ خُرَزًا¹
بِكَامِلِ الطَّهَارَةِ الْمَائِيَّةِ بِلَا تَرْفُهِ وَلَا مَعْصِيَةٍ²

ثلث القدم أو فتق كذلك ، وإن التصق الخرق أو الفتق ، والمراد بالخرق الشق ، أو حصل فيه ثقب ولو قل إن انفتح بحيث يصل بلل اليد إلى بشرة الرجل ما لم يكن الثقب صغيراً جداً لا يصل بلل اليد منه إلى الرجل ولا فلا يبطل المسح عليه ، وهذا حاصل ما في البيت .

(21) قوله (بشرط جلد طاهر) إلى آخره شروع منه في بيان شروط جواز المسح وهي إحدى عشر شرطاً : ستة في الممسوح ، وخمسة في الماسح ، وإليها أشار بقوله بشرط جلد : أي الشرط الأول من شرط الممسوح أن يكون جلدًا ، فلو صنع من صوف كالشراب أو قطن أو كتان لا يجوز المسح عليه قصرًا للرخصة على موردها وهو الجلد طاهر . والثاني أن يكون طاهرًا فلا يجوز المسح على خف من جلد نجس كجلد الميتة ولو دبغ وجلد الخنزير قد خرز . والثالث أن لا يكون مخروزًا : أي مخيطةً بسيور أو خيوط ونحوها ، فلا يجوز المسح عليه إذا كان ملصقًا بنحو رصراص كصنع أو مدينة أو مربوطًا (يتابع المشي) والرابع أن يمكن المشي فيه عادة ، فالواسع الذي ينسلت عن الرجل والضيق جدًا بحيث تكون الرجل فيه منكشطة لا يجوز المسح عليه (لكعب خرز) والخامس أن يكون الخف ساترًا لحل القرص : أي متجاوزًا للكعبين إلى جهة الساق . والسادس أن لا يكون عليه حائل من طين أو شمع ، فإذا مسح عليه من فوق حائل كان موضع الحائل لئمة ، فإذا اطل عليه أزال الحائل ومسح على موضعه بنية الإكمال ، وإن تقدمت له صلاة بطلت وأعادها وجوبًا إذا كان الحائل المذكور بأعلى الخف ، ونبدًا إذا كان بأسفله . وهذا الشرط السادس مما زدناه على المتن (بكامل الطهارة المائية) هذا شروع في بيان الشروط التي تتعلق بالمسح ، وهو الشرط الأول منها أن يلبس على طهارة ، فلو لبسه وهو محدث لا يجوز له المسح عليه . والثاني أن تكون الطهارة مائية فلو لبسه وتيمم لعذر وصلى ثم زال عذره وأراد أن يتوضأ بالماء لا يجوز أن يمسح عليه في تلك الحالة ، بل لا بد من نزعهِ وغسل رجليه وجوبًا . والثالث أن تكون الطهارة المائية كاملة ، فلو غسل إحدى رجليه وأدخلها في الخف قبل غسل الأخرى ثم كمل لا يجوز له المسح عليه إذا انتقض وضوءه هذا وأراد أن يتوضأ ثانيًا ، اللهم إلا أن ينزع خفيه معًا ثم يلبسهما قبل انتقاض وضوءه فيجوز له أن يمسح عليه حينئذٍ بلا ترفه والرابع أن يكون لبسه للخفين لأجل الترفه والزينة أو لخوف شقوق رجليه أو لمجرد النوم ، بل للسنة أو لانتقاء حر أو برد أو خوف عقرب ونحوها ، أو كونه لعادة قوم ولا معصية . والخامس أن لا يكون عاصيًا بلبسه كالمحرم غير المضطر لللبس ، فلا يجوز له أن يمسح عليه إذا كان ذكرًا ، لأنه ممنوع شرعًا من لبس المخيط مدة إحرامه ، وأما المرأة فيجوز لها أن تمسح عليه لأنها غير ممنوعة من ذلك ، وكذا الرجل إذا لبسه لضرورة ، فيجوز له المسح عليه وإن وجبت عليه الفدية .

يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ لَتَرْكِ الْأَسْفَلِ وَتَارِكِ الْمَسْحِ لِأَعْلَاهُ أَبْطِلُ¹

باب الحيض والنفاس وما يمنع الحدث

حيض ودمٌ خارجٌ ككُدْرَةٍ مِنْ قَبْلِ مَنْ تَحْمِلُ أَوْ كصُفْرَةٍ²
أَقْلَهُ الدَّفْعَةِ لَا فِي الْعِدَّةِ وَنِصْفُ شَهْرٍ فِيهِ أَقْصَى الْمُدَّةِ³

(1) أي أن مسح أعلا الخف وهو ما ستر ظاهر القدم والكعبين واجب ، ومسح أسفله وهو ما ستر باطن القدم سنة ، فلو مسح أعلاه دون أسفله وصلّى صحّت صلاته مع الكراهة ، وأعادها في الوقت استحباباً ، وهذا معنى قوله (يعيد في الوقت لترك الأسفل) ولو مسح أسفله وترك أعلاه وصلّى بطلت صلاته وأعادها إلا لما علمته وهذا معنى قوله (وتارك المسح لأعلاه أبطل) أي احكم عليه ببطان صلاته وصفة المسح المستحبة أن يبل يديه ويضع باطن كفه الأيمن على ظاهر رجله اليمنى ، ويده اليسرى تحتها ويمرهما في أطراف الأصابع إلى ما فوق الكعبين ييسير ، ويضع يده اليسرى على ظهر قدم رجله اليسرى واليمنى تحتها ، ويمرهما من أطراف الأصابع إلى الكعبين كما مرأ ، ويكره غسله لأن الغسل يفسده ، وتكرار المسح وتبعية غضونه، أي التكاميش التي تكون في الخف لأن المسح مبني على التخفيف وهذا هو المشهور .

أي هذا باب في بيان حكم الحيض والنفاس ، وفي بيان ما يمنع منه الحدث أصغر كان أو أكبر فالحيض لغة : مطلق السيلان ، يقال حاض الوادي إذا سال ، وشرعاً : هو الدم الخارج بنفسه من قبل من تحمّل عادة ، وحكمته تشريف بني آدم وتكريمه ، قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ فتكريمه وتشريفه يقتضيان رفعه عن درجة البهيمة ، فقضى سبحانه وتعالى على بنات حواء عليها السلام بالحيض ليختبر به الرحم هل علق بالحمل أم لا لحفظ الأنساب .

(2و3). وإلى حقيقته في الشرع أشار الناظم .

أي أن (الحيض دم) بتشديد الميم للوزن وهو معروف ، أو كدرة : أي شيء كدر يميل إلى السواد ، أو صفرة : أي شيء يعلوه صفار خرج بنفسه (من قبل من تحمّل) عادة ، وهذا معنى كلامه في البيت الأول . واحترز بالدم وما بعده عن غيره كالقيح والصديد وما أشبه ذلك فليس بحيض ، وبالخارج بنفسه عن ما خرج بسبب اقتضااض أو شرب دواء أو علة وفساد كدم الاستحاضة فليس بحيض أيضاً ، وبالخارج من القبل احترازاً من الدم الخارج من دبر المرأة فليس بحيض ولا يترتب عليه أحكامه ، ويقول من تحمّل عادة عن ما خرج من قبل صغيرة كينت ست سنين إلى تسعة ، أو قبل كبيرة جداً كينت سبعين سنة فأكثر فليس

فَإِنْ تَمَادَى الدَّمُ فَوْقَ الْعَادَةِ اسْتَظْهَرَتْ ثَلَاثَةَ مُعْتَادَةٍ¹
 حَتَّى إِذَا جَاوَزَ نِصْفَ شَهْرٍ فَمُسْتَحَاضَةٌ كَحُكْمِ الطَّهْرِ²

بحيض ، ولا يمنع صلاة ولا صوماً ولا غيرها (أقلّة الدفعة) في لغة الدفعة : أي أن أقل الحيض لا حد له مقرر من حيث المقدار ولا من حيث الزمن ، فعد الدفعة : أي سيلان الدم أو تقطيره من قبل المرأة ولو قدر دقيقة من الزمن حيضة بالنظر إلى العبادة فقط بمعنى أنه يجب الغسل على المرأة بمجرد رؤيتها لعلامة انقطاعه ، ويفسد عليها صومها في ذلك اليوم لا في العدة من طلاق فلا بد من استمراره يوماً كاملاً أو بعض يوم له بال ، ومثل العدة الاستبراء وأما أكثره فيختلف باختلاف النساء الحيض . فإن النساء في الحيض على ثلاثة أقسام : مبتدأة وهي التي لم يسبق لها حيض ولم تقرر لها عادة . ومعتادة وهي التي سبق لها حيض وتقررت لها عادة وحامل . فأكثره في حق المبتدئة إن لم ينقطع الدم خمسة عشر يوماً ، فقول الناظم (ونصف شهر فيه أقصى المدة) يشير به إلى هذا المعنى ، فإن لم ينقطع بعد مضي نصف الشهر فهي مستحاضة تغتسل وجوباً وتصوم وتصلّي وتوطأ .

(2و1) قوله (فإن تَمَادَى الدَّمُ فوق العادة) بتشديد الميم لضرورة الوزن معناه : أن المعتادة في الحيض : أي التي تقرر لها عادة بأيام معلومة عندها ، فإن تَمَادَى بها الدم وزاد على الزمن المقرر عندها بنحو خمسة أيام أو ستة مثلاً ولم ينقطع استظهرت بثلاثة أيام زيادة على عاداتها ؛ والاستظهار : أن تمكث بعد انتهاء عاداتها منتظرة انقطاع نزوله يوماً ، فإن انقطع اغتسلت وصلت وإلا انتظرت الثاني ، فإن انقطع فكذلك وإلا انتظرت الثالث ، ليس المراد بأنها تستظهر بثلاثة أيام ولو انقطع الدم ، وهذا معنى قوله (استظهرت ثلاثة معتادة) ثم لا يخلو إما أن تتفق عاداتها وإما أن تختلف ، فإن اتفقت بأن كان يأتيها في كل مرة ثمانية أيام مثلاً استظهرت بثلاثة على الثمانية ، فإن لم ينقطع بعد ذلك فهي مستحاضة تغتسل وتصوم وتصلّي وتوطأ ، وإن اختلفت بأن كان يأتيها ثمانية أيام تارة وعشرة أيام أخرى فإنها تستظهر على العشرة لا على الثمانية ، وإن كان إتيان العشرة أقل منها أي الثمانية في مثالنا . وقوله (حتى إذا جاوز نصف شهر) البيت معناه : أن محل الاستظهار بثلاثة أيام على العادة المقررة إذا لم يؤد إلى مجاوزة خمسة عشر يوماً ، فإن أدى إلى ذلك ليس لها أن تستظهر بثلاثة أيام ، فإن كانت عاداتها ثلاثة عشر يوماً استظهرت بيومين ، وإن كانت أربعة عشر استظهرت بيوم فقط ، وإن كانت خمسة عشر فلا استظهار لها بشيء ، وهي في أيام الاستظهار حائض لا تصوم ولا تصلّي ولا يأتيها زوجها ، فإن تجاوز حيضها الخمسة عشر المذكورة بأن كانت مبتدأة وتَمَادَى بها الدم إليها ولم ينقطع ، أو كانت عاداتها أربعة عشر يوماً واستظهرت بيوم ولم ينقطع أيضاً واستمر في نزوله فهي بعد ذلك مستحاضة : أي أن الدم النازل بعد نصف الشهر دم علة وفساد يحكم عليها بالطهر ، فتغتسل وجوباً وتصوم وتصلّي وتوطأ إلى أن يحصل الشفاء بتدأ أو غيره .

وَحَامِلٌ فِي سِتَّةِ أَوْ فِي أَقَلِّ عِشْرُونَ فِيمَا فَوْقَهَا شَهْرٌ كَمَلٌ¹
وَمَنْ تَقَطَّعَ طَهْرُهَا تُلْفَقُ أَيَّامَ حَيْضِهَا فَقَطٌ فَحَقَّقُوا²

(1) أي أن الحامل إذا نزل بها حيض في مدة ستة أشهر فأقل إلى شهرين فمدته المعتبرة عشرون يوماً ثم لا استظهار لها ، فإن لم ينقطع بعدها فهي مستحاضة تفعل ما مرتبفصله ، وإن نزل بها قبل تمام الشهرين من حملها فكما مدت قبل الحمل على التحقيق فيما فوقها شهر كمل : أي أن الحامل إذا نزل بها حيض فيما فوق الستة من الأشهر كأن نزل بها في السابع أو فيما بعده فمدته المقررة شرعاً إن لم ينقطع شهر كامل وهي : أي الحامل في مدة العشرين أو الثلاثين حائض فلا تجب عليها الصلاة ولا قضاؤها ، وتمنع من كل ما تمنع منه الحائض .

(2) أي أن الحائض مبتدأة كانت معتادة أو حاملاً إذا تقطع طهرها : أي تخلله حيض بأن كانت تطهر يوماً أو يومين ، ثم يأتيها الحيض فيمكث معها يوماً أو يومين ثم ينقطع ، فإنها تلتق أيام الحيض دون أيام الطهر : أي تضم بعضها إلى بعض إلى أن تكمل عاداتها ، ثم تلتق أيام الاستظهار ، فإن عاودها بعد ذلك قبل مضي خمسة عشر يوماً فهي مستحاضة تغتسل وجوباً وتصلي إلى آخر ما تقدم بيانه ، فإن أتاها بعد مضي خمسة عشر يوماً فيحيض .
مؤتلف : أي مستقل لا يضم إلى الأول ، لأن أقل الطهر خمسة عشر يوماً ، وأكثره لا حد له ، هذا في حق المعتادة . وأما المبتدأة فإن كان لا ينقطع بعد نزوله يوماً ويأتيها يوماً تلتق أيام الحيض إلى أن يكمل لها خمسة عشر يوماً ، وكأها في هذه الصورة بعد تمام شهر ، وإن كان يمكث معها يومين وينقطع كذلك ، فبعد شهرين وهكذا ، والحامل بعد شهرين إلى ستة تلتق أيام حيضها أيضاً حتى يكمل لها عشرون يوماً ، وبعد ستة أشهر إلى تمام حملها تلتق أيام حيضها إن تقطعت بالطهر كما تقدم إلى أن يكمل لها ثلاثون يوماً ، فتغتسل التي تقطع طهرها مبتدأة كانت أو معتادة أو حاملاً وجوباً كل ما انقطع ، وتصلي وتصوم وتوطأ ، وهذا معنى كلامه . واعلم أن لا انقطاع دم الحيض أو النفاس أماره يعلم بها انقطاع نزوله ، وبسببها يحكم على المرأة بالطهر ، وهي إحدى علامتين إحداهما القصة ، وهي ماء أبيض يأتي في آخر الحيض كماء الحير أو المني علامة على انقطاع نزوله ، وهي أبلغ : أي أدل على الطهر من غيرها فمن راقها أول المختار فلا تنتظر الجفوف مبتدأة كانت أو غيرها . والثانية الجفوف ، وهي أن تدخل المرأة خرقة أو قطنه في قبلها فخرج جافة : أي ليس عليها شيء من ألوان الدم ، أو عليها بلل من رطوبة الفرج فقط ، فإذا رأت ذلك علمت أن مادة الحيض قد انقطعت ، فإن اعتادت القصة ورأت الجفوف أول المختار انتظرتها إلى أن يقى من المختار ما تغتسل فيه وتذكر ركعة بسجديتها منه وأما المبتدأة فإن رأت إحدى علامتين أول المختار فلا تنتظر الأخرى على المذهب . والموجب للغسل حقيقة انقطاع الدم بربوئية إحدى العلامتين كما علمت ، ويجب على المرأة أن تخير نفسها عند النوم وعند صلاة الصبح هل طهرت أم لا ؟ وكذا عند كل صلاة ، لأن لا تقوت عليها صلاة .

ثُمَّ النَّفَاسُ الدَّمُّ لِلْوَلَادَةِ أَكْثَرُهُ سَيَّوْنَ لَا زِيَادَةَ¹
أَدْنَاهُ كَالْحَيْضِ وَأَدْنَى الطَّهْرِ فِيهِ وَفِي الْحَيْضَةِ نِصْفُ الشَّهْرِ²
وَالْحَيْضُ كَالنَّفَاسِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ وَالطَّهْرُ وَالتَّقْطِيعُ³
وَيُمْنَعُ الْمُحْدِثُ أَنْ يَطُوفَا أَوْ أَنْ يُصَلِّيَ أَوْ يَمْسَ الْمَصْحَفَا⁴

(2و1) أي ثم بعد الحيض النفاس ، وهو في الحقيقة نفس الفرج بالولد ولو خرج الولد جافاً ، لا الدم الخارج بسبب الولادة خلافاً للناظم فيقال دم النفاس ، والشئ لا يضاف لنفسه . وقوله (أكثره ستون لا زيادة) معناه : أن الدم الخارج بسبب الولادة إذا استمر ولم ينقطع فمدته المقررة شرعاً ستون يوماً لا زيادة أي لا استظهار لها على الستين ولو يوم واحد ، بل فإن لم ينقطع بعدها فهي مستحاضة تصوم وتصلي وتوطأ بعد طهرها بالماء ، وأما إن قطع قبلها ولو في يوم الولادة أو ولدت بلا دم اغتسلت وصلت وجوباً من غير تأخير أدناه كالحيض : أي أن دم النفاس لا حد له في الزمن ولا في القدر النازل من الدم كما في الحيض . وأما أكثره فما تقدم بيانه في المتن والشرح ، وأدنى الطهر فيه وفي الحيضة إلى آخره : أي أن أدنى الطهر في النفاس وفي الحيض نصف شهر وأكثره لا حد له ، فإن طهرت من دم الحيض أو النفاس ولم يعاودها دم إلا بعد مضي خمسة عشر يوماً فأكثر فحيض مستقل لا يضم إلى دم النفاس ولا إلى دم الحيض الذي قبله وهذا محصل كلامه .

(3) قوله (والحيض كالنفاس في جميع أحكامه) هذا من عكس التشبيه ، فالصواب والنفاس كالحيض لأن المشبه في الحقيقة هو النفاس والمشبّه به الحيض . والحاصل أن النفاس كالحيض ، بمعنى أنه يمتنع صحة الصلاة والصوم وجوبهما وقضاء الصوم خاصة دون الصلاة بأمر جديد من الشارع وأنها إذا انقطع عنها دم النفاس قبل مدته المقررة اغتسلت وصلت وإذا انقطع طهرها بتخلل دم النفاس لفقت أيامه فقط وأنها تغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلي وتوطأ كالحيض أي مثل ما تقدم تفصيله في الحيض ، وهذا معنى كلامه .

(4) ثم شرع في الكلام على موانع الحدث الأصغر والأكبر . أي (يمنع المحدث) شرعاً (أن يطوف أو أن يصلي) إلى آخره فإن في قوله : أن يطوفاً مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر ، فجملة أن يطوفاً في محل نصب مفعول ثاني ليمنع ، والتقدير ، ويمنع المحدث الطواف وكذا يقال فيما بعده أي ويمنع الصلاة ومس المصحف ، فلا يجوز للمحدث حدثاً أصغر وأولى الأكبر أن يتلبس بالطواف ولا بالصلاة فرضاً كانت أو نقلاً أو سجود سهو أو تلاوة أي يحرم عليه ذلك شرعاً ويكفر إن فعل شيئاً من ذلك محدثاً مستحلاً لفعله ، وكذا يحرم عليه أن يمس المصحف الجامع للقرآن أو بعضه ولو آية ، ويدخل في البعض اللوح المكتوب فيه آيات من القرآن ولو من فوق حائل كسجله أو يعود وكذا يحرم عليه حمله ولو بعلاقته كالمخللة أو وسادة ، كأن يجعل على يديه مخدة أو ثوباً ثم يضع المصحف عليه ثم يعمله إلا الجزء منه للمتعلم ، ومس اللوح للمعلم لتصحيحه مثلاً ولو

يُمنعُ المسجِدُ ذو الجنابةُ أو يقرأُ القرآنَ والكتابةُ¹
إلا لِكآلآيةٍ أو حِرْزًا حُرِزَ والجزءُ للتعليمِ مطلقًا أُجِزَ²
وذاتُ كالحِضِرِ لهذا فامنعَا ووطأها في الفرجِ والتَمَتَا³
تحتَ إزارٍ قبلَ غُسلٍ وإبتدا فيه اعتدَادٍ أو طلاقٍ جَدَدَا⁴
عليه بِالرَّجعةِ جبرًا يُقضى واستَقِطَ صلاتُها وصومًا يَقضى⁵

حائضًا لضرورة التعليم لا جنبًا وكما يجوز للمتعلم المحدث حدثًا أصغر من البعض ، يجوز له مس الكل ومثل المتعلم من ثقل عليه القرآن وأراد أن يكرره في المصحف فيجوز له ذلك بغير وضوء للضرورة وأما إذا كان المصحف في أمتعة قصد حملها في صندوق أو شتطة وهو صندوق صغير يعمل من حديد له عروة يحمله المسافر لحفظ أمتعته فيه في زماننا أو خرج وهو وعاء من جلد له قفل لحفظ الأمتعة أيضًا ونحو ذلك فيجوز للمحدث حمله تبعًا للمتعة المقصودة بالحمل وأما لو قصد حمل المصحف دونها فلا يجوز ويجوز للمحدث أيضًا من التفسير وحمله لأنه لا يسمى مصحفًا في العرف وكذا كتب الفقه .

(2و1) أي ويمنع صاحب الجنابة ذكرًا كان أو أنثى ما تقدم ويمنع أيضًا من دخول المسجد مطلقًا جامعًا كان أو غيره ، ومن المكث فيه إلا للضرورة كخوف على نفس أو مال أو لخطر ولم يكن له محل آخر يأوي إليه ، فيجوز له المكث والمبيت فيه حتى يزول الخوف أو يقرأ القرآن والكتابة : أي ويمنع الجنب أيضًا من قراءة القرآن بحركة لسانه على ظهر قلبه من غير مصحف ولو سرًا ، ومن كتابته ولو آية (إلا لِكآلآيةٍ أو حِرْزًا حُرِزَ) أي ويمنع من قراءة القرآن رأسًا إلا كآية أو آيتين للتعوذ : أي تحصن من الجن والإنس بقراءة آية الكرسي والمعوذتين أو غير ذلك مما فيه معنى التعوذ أو لرقيا ولو أكثر من ذلك ، كتكثيره الفاتحة على من لدغته عقرب أو على أي وجع ، أو استدلال على حكم شرعي بقدر ما تمس إليه الحاجة ، أو كان القرآن أو بعضه حرزًا : أي حجابًا أو تميمية تعلق على الرأس . حرز بالسكون للوزن : أي ستر بما يمنعه من وصول القاذورات إليه بجلد أو خرق أو نحو ذلك فيجوز (والجزء للتعليم مطلقًا أُجِزَ) أي ويجوز للمتعلم مطلقًا صبيًا كان أو بالغًا مس الجزء أو المصحف الكامل بغير وضوء لضرورة التعليم كما تقدم .

(3-5) (وذات كالحِضِرِ) أدخلت الكاف التفسير (لهذا فامنعَا) أي امنع كلا من صاحبة الحيض والنفساء من فعل هذا ، فالإشارة راجعة إلى دخول المسجد : أي يحرم على كل منهما دخول المسجد المعد للصلاة ولو غير جامع وقت نزول الدم وبعد انقطاعه ، ولو بالتيميم حتى تطهر بالماء طهارة تصح بها الصلاة . وأما لو اضطرت لدخوله كما لو خافت على نفسها أو مالها من لصوص ونحو ذلك فتتيمم بنية الطهارة وتدخل المسجد وتمكث فيه حتى يزول ما بها من الخوف لأجل الضرورة إذ الضرورات تبيح المحظورات (ووطأها في الفرج والتمتعا) تحت

إزار قبل غسل أي وامنع وطأها : أي الحائض ومثلها النفساء في الفرج وقت نزول الدم ، وكذا بعد انقطاعه قبل الغسل ، وامنع أيضاً التمتع بما بين السرة والركبة تحت الإزار ، فيجوز كما قاله البرقوقي ، لكن قال الشرنوبلي على العزبة : يحرم التمتع بما بينهما ولو من فوق إزار ، لأن ذلك من باب تحريم الحريم ، وأن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، وقول الناظم فامنعاً معناه : احكم بمنع ذلك . والحاصل أنه يحرم على الرجل وطء حليته زوجة كانت أو أمة حال الحيض أو النفاس ، ويحرم عليه أيضاً التمتع بما بين سرتها وركبتها حتى ينقطع الدم وتطهر الماء إلا أن يتضرر بترك الوطء ، فيستحب لها أن تقيم بنية الطهر لذلك إذا لم تجد ماءً وأما التمتع بما تحت الركبة وفوق السرة فيجوز ولو بالوطء بين ساقها أو تحت ثديها وإبطها ، وإذا انقطع دمها وامتنعت من الغسل مع وجود الماء الطهور عتاداً ، واحتاج لوطئها فيجوز له أن يفيض الماء حتى نعم ظاهراً جسدها ويوطئها ، وكما يحرم على الرجل الوطء في الفرج والتمتع بما بين السرة والركبة حال الحيض أو النفاس يحرم على المرأة أيضاً أن تمكث من ذلك (ولمبدأ فيه اعتداد) أي ويحرم ابتداء العدة : أي عدة الطلاق فيه : أي الحيض فإذا طلقت المرأة في حيضها يحرم عليها أن تبتدىء عدتها من ذلك الحيض ، بل الواجب عليها أن تبتدىء بعد طهرها منه ، ولا تحل للأزواج إلا بعد رؤية الحيضة الثالثة ، وتلقى وجوباً الحيض الذي طلقت فيه وقوله (أو طلاقاً جدد) أي أوقع معناه : أنه يحرم على الزوج أن يوقع الطلاق على زوجته وهي حائض لتطويل العدة عليها أو لكونها في تلك الحالة كالأجنبية منه بالنظر لحرمة وطئها ، ثم لا يخلو إما أن يكون الطلاق الذي أوقعه على زوجته بائناً أو رجعيًا ، فإن كان بائناً أتم ولا يجبر على الرجعة ، وإن كان رجعيًا أجبره الحاكم على ارتجاعها ولو لم تتم المرات لأنه حق الله ، فإن أبى هده الحاكم بالسجن ، فإن أبى سجنه بالفعل ثم هده بالضرب ، فإن أبى ضربه بالفعل ، فإن أبى ارتجاعها الحاكم بأن يقول له ارتجعتها لك وترجع شرعاً ، كل ذلك في مجلس واحد ، وهذا معنى قوله الناظم (عليه بالرجعة جبراً يقضى . واسقط صلاتها) أي واحكم بسقوط الصلاة عن كل من الحائض والنفس حال الحيض أو النفاس وسقوط القضاء ، فلا تجب عليهما صلاة ولا قضاؤها لما علمت (وصوم يقضى) أي وقضاء الصوم وجب على كل من الحائض والنفساء بأمر جديد من الشارع غير الأمر بالوجوب ، إذ الوجوب رفع عنهما بحصول المانع وبعد زواله أمرتا بقضاء الصوم فقط دون الصلاة . والحاصل أن الحائض والنفساء ممنوعتان من الصلاة والصوم وقت العذر ، ومأمورتان بتركهما شرعاً لكن لهما بالترك ثواب فعلهما ، كالمرضى له ثواب ما شغله عنه المرض من الأعمال الصالحة ، والله أعلم بالصواب .

ولما أنهى الكلام على الطهارات التي هي شرط في صحة الصلاة ووسيلة إليها لا يمكن التوصل إليها ولا يتحقق وجودها شرعاً إلا بها ، شرع يتكلم على المقصد الأهم والركن الأعظم بعد الشهادتين وهو الصلاة فالطهارة وسيلة والصلاة مقصد ، ومن المعلوم أن

باب أوقات الصلاة

السَّوْقُ لِلظُّهْرِ مِنَ الزَّوَالِ لِآخِرِ الْقَامَةِ ثُمَّ التَّالِي¹
مُخْتَارٌ وَضُرُورِي الظُّهْرِ لِلِإِصْفَارِ اشْرَكُهُمَا بِالْقَدْرِ²

الوسيلة تعطي حكم مقصدها واجباً كان كما هنا أو مندوباً أو مباحاً أو محرماً أو مكروباً ،
وقدمها على الصلاة لأنها شرط ، وهو مقدم على المشروط لتوقف المشروط على حصول
الشرط فقال (باب أوقات الصلاة) .

الباب لغة : فرجة في سائر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه في الاصطلاح : اسم
لجملة من المسائل المشتركة في حكم يشملها كالمسائل التي تتعلق بالصلاة والذي يشملها
وجوباً على المكلف وأمره بأدائها (أوقات) جمع وقت ، وهو الزمن المقدر للعبادة شرعاً وبدأ
الناظم بالكلام على الأوقات لأن معرفتها متعينة على كل مكلف ، ولأنها سبب في وجوب
الصلاة يلزم من عدم دخول الأوقات عدم وجوب الصلاة ، ومن دخولها وجوب الصلاة ،
وهذا وجه تقديمها (الصلاة) أي هذا باب في بيان حكم الصلاة أي الصلوات الخمس في
بيان شروطها وما يتعلق بها من فرائض وسنن وفضائل ومكروهات ومبطلات وغير ذلك
والصلاة لغة الدعاء بمعنى البركة والاستغفار ، ومنه قوله تعالى «وصلّ عليهم إن صلاتك
سكن لهم» وشرعاً قرينة فعلية ذات ركوع وسجود أو سجود فقط كسجود السهو وسجود
التلاوة مفتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم .

وقد فرضت الصلاة على النبي ﷺ وأتمته بمكة قبل الهجرة بسنة في ليلة الإسراء ، وهي
خمس صلوات في كل يوم وليلة ، أولها المغرب وآخرها العصر ، وأول صلاة صلاحها النبي
ﷺ من الصلوات الخمس صبيحة ليلة المعراج بعد أن بلغ الناس وأخبرهم بما فرض عليه
صلاة الظهر ، وهي أول صلاة ظهرت في الإسلام ، وكانت الصلوات الخمس قبل الهجرة
تصلي ركعتين ركعتين إلا المغرب فتلاث ركعات كما هي إلى الآن ، فلما هاجر إلى المدينة
المنورة واستقر بها نزل عليه إكمال الرباعية أربعاً ، وتركت الصبح على حالتها لطول القراءة
فيها لما في البخاري عن عائشة رضي الله عنها «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، ثم هاجر
إلى المدينة ففرضت أربعاً» ثم خفت عن المسافر بدليل خير «إن الله تعالى وضع عن المسافر»
الحديث . وقيل : فرضت في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين ، وقيل ابن عباس . وسيأتي
الكلام على حكم تاركها كسلاً أو جهلاً لوجوبها عند قول الناظم وحكم تاركها مقراً
حد : البيت .

(2و1) قوله (الوقت للظهر) إلى آخره شروع منه في بيان أوقات الصلاة ، وأولها وقت صلاة
الظهر . والوقت هو الزمن الذي حدده الشارع ، وألزم المكلف أن يوقع الصلاة فيه إلزاماً
لا ترخيص فيه ، وهو إما اختياري سمي بذلك لأن المكلف مخير في إيقاع الصلاة في أي
جزء منه وأفضل الوقت المختار أوله إجماعاً إلا لفدً يرجو جماعة ، فالأفضل له تأخيرها

لتحصيل فضل الجماعة ، ولو صليت آخر المختار وهذا هو المشهور ، وإما ضروري وهو الوقت الذي يحرم تأخير الصلاة إليه إلا لضرورة : أي عذر يمنع من إيقاع الصلاة في المختار من الأعدار الآتي بيانها (من الزوال لآخر القامة) أي أن الوقت الاختياري لصلاة الظهر يتبدى من زوال الشمس : أي ميلها عن كبد السماء ويستمر إلى آخر القامة ، وذلك بأن يصير ظل كل شيء مثله وقامة كل إنسان سبعة أقدام بقدم نفسه ، أو أربعة أذرع بذراع نفسه ، وتعتبر القامة المذكورة بعد ظل الزوال ، ويسمى ظل الفاسد وهو الظل الذي تزول عليه الشمس ويكون باقياً ، وذلك أن الشمس إذا طلعت من المشرق ظهر لكل شخص ظلّ ممتدّ لجهة المغرب ، فإذا أخذت الشمس في الارتفاع أخذ الظل في النقص ، فإذا كانت الشمس في كبد السماء وهو وقت بالاستواء بقي منه شيء ، فإذا زالت الشمس أخذ ذلك الظل في الزيادة ممتداً لجهة المشرق وهو أول وقت الظهر ؛ وقد يختلف ظل الزوال باختلاف الأزمنة فيبلغ في زمن الشتاء عشرة أقدام ، وذلك في شهر كيهك من الشهور القطبية ، ثم يأخذ في النقص فيكون تسعة أقدام في شهر طوبة ، وسبعة في شهر أمشير ، وهكذا إلى أن يبقى منه قدر قدم واحد وذلك في شهر بؤونة وشهر أييب ، ثم يأخذ في الزيادة إلى أن يبلغ عشرة أقدام في شهر كيهك كما مرّ وقد رمز إلى غاية ظل الزوال وأخذه في النقص إلى أن يبقى منه قدم وأخذه في الزيادة إلى أن يبلغ غايته ، بعضهم بحروف تعتبر بحساب الجمل وهي «طره جبا أيودحي» وهذا بالنسبة للديار المصرية . وأما بالنسبة لبلادنا بالسودان فقد ينقص عن هذه المقادير قربها من خط الاستواء ، فقد حرر ظل الزوال وضيظه بالنسبة لهذه البلاد شيخنا العلامة أحمد بن الحاج حميدة طنطاوي رحمه الله تعالى ، لأنه كان متفتناً في علوم شتى منها علم التوقيت وبينه نظماً فقال :

بكيهك بة وأول طوبة	خمس وخمسان أت محسوبة
وأربع وخمس أمشير	وبرمهاث ثلاثة تحرير
وواحد وأربع الأخماس	برمودة فخذ بالقياس
وواحد وخمس بشنس	خذ مرتباً عداك اللبس
أربعة أخماس بؤونة أت	ومثله أييب قادر ما ثبت
ومسرة مثل بشنس فاعلم	وتوت مثل برمودة فاحكم
وباسبه مماثل لبرمهاث	هاتور كأمشير فخذ بالثبات

انتهى ، ومن أراد أن يتحقق ذلك من الموقنين فليتحجر .
واعلم أنه قد لا يبقى للزوال ظل أصلاً وذلك بمكة وزيدة مرتين في السنة ، وبالمدينة المنورة

مِنَ الْغُرُوبِ مَغْرِبٌ فَضِيْقٌ بِقَدْرِ شَرْطٍ أَوْ مَغِيْبِ الشَّقِ¹
وَقْتُ الْعِشَاءِ مِنْهُ لَثَلْثٌ قَدْماً وَمِنْهُ لِلْفَجْرِ ضَرُورِي فِيهِمَا²

مرة في السنة وهو أطول أيامها ومحل أفضليته أول الاختياري في غير وقت الظهر زمن اشتداد الحر ، وأما هو فيؤخر لربع القامة ويزاد لشدة الحر لنصفها ، ثم تصلى الظهر في الموطأ معنئاً من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ، أن رسول الله ﷺ قال «إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم» (ثم التالي مختار عصر وضروري الظهر للاصفرار) أي ثم التالي : أي التابع لاختياري الظهر بلصقه مختار عصر ، وهو من آخر القامة الأولى إلى آخر القامة الثانية ، ويكون ضرورياً لصلاة الظهر إلى وقت الاصفرار ، وذلك بأن يصير ظل كل شيء مثليه : أي قدر قامته مرتين . وقوله (أشركهما بالقدر) معناه : أن كلاً من صلاة الظهر وصلاة العصر تشارك صاحبتهما في وقتها الاختياري بمقدار أربعة ركعات ، وهل الاشتراك في آخر القامة الأولى أو أول الثانية خلاف في المذهب ، وعليه فلو صلى العصر في آخر القامة الأولى بمقدارها كان مؤدياً لها في أول وقتها الاختياري ، ولو صلى الظهر في أول القامة الثانية كان مؤدياً لها في آخر وقتها الاختياري أيضاً .

(2و1) أي أن الوقت الاختياري لصلاة المغرب من الغروب : أي يتبدى من غروب قرص الشمس كله ولا عبرة بالبياض الذي بعده (فضيق) أي فهو مضيق غير ممتد يقدر بفعلها بعد تحصيل شروطها من طهارة خبث وطهارة حدث وستر عورة واستقبال قبلة ، وهذا هو المشهور . وقيل يمتد مختارها إلى غروب الشفق الأحمر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (أو مغيب الشفق) وأتى بأو لتنوع الخلاف الواقع في المسألة . وقوله (وقت العشاء منه لثلث قدماً) معناه : أن المختار لصلاة العشاء منه : أي مغيب الشفق : أي يتبدى من مغيب الشفق الأحمر ، ولا عبرة بالبياض بعده ، ويمتد إلى انتهاء ثلث الليل الأول ، فمن صلى العشاء بعد ما بحيث الحمرة التي هي من بقايا شعاع الشمس في جهة المغرب فقد أداها في أول وقتها الاختياري ، لكن يستحب تأخيرها قليلاً قدر ما يزول البياض الذي بعد الشفق الأحمر (ومنه للفجر ضروري فيهما) الضمير في منه راجع لأنتهاء ثلث الليل المفهوم من قوله لثلث قدماً : أي أن الوقت الضروري للمغرب والعشاء معاً يتبدى من نهاية الأول من الليل ويمتد للفجر : أي لطلوعه ، فهما مشتركان فيه إلى قرب طلوع الفجر ، فإذا ضاق الوقت بحيث لا يسع إلا ثلاث ركعات فأقل ، اختص بالأخيرة وصارت المغرب من يسير الفوات ، وإن وجب ترتبها مع الحاضرة ولو خرج وقتها ، وفائدة ذلك أنه إن قدم المغرب على العشاء في تلك الحالة كما هو الواجب عليه أحرم بها بنية القضاء لخروج وقتها الضروري وزوال الاشتراك ، وأحرم بالعشاء بنية القضاء أيضاً لفوات وقتها بتقدم المغرب عليها كما علمت ، وإن قدم العشاء على المغرب والحالة هذه صحت العشاء ، وأثم إن تعمد ، ويقضى المغرب فقط ولا يعيد العشاء لفوات الترتيب بينهما بفراغ الوقت ، وكذا يقال في الظهر والعصر .

والصبح من فجر إلى الإسفار أو للطلوع آخر المختار¹
 إيقاعها في الاختيار غنم وفي الضروري الأدا والإثم²
 إلا لعذر مثل خيضر أو صبا أو نوم أو إغما وعقل ذهبا³
 نسيان كفر ردة لا سكر وقدّر الظهر لغير الكفر⁴

- (1) أي أن المختار لصلاة (الصبح من فجر إلى الإسفار) أي يتدّى من طلوع الفجر الصادق ، وهو الضوء الذي يظهر في محل شروق الشمس معترضاً ولا يزال يتشعّ حتى يعم الأفق ويمتد إلى وقت الإسفار البين ، وهو ظهور الضوء بحيث يميز الإنسان فيه وجه جليسه ، والضروري منه إلى طلوع الشمس : أي إلى أن تأخذ الشمس في الطلوع ويظهر حاجبها ، واحتزنا بالصادق من الفجر الكاذب ، وهو ما يظهر رقيقاً مستطيلاً لجهة السفاء كذب السرحان : أي الذئب ثم ينمحي ، وما ذكره من أن المختار للصبح يتدّى من الفجر الصادق وينتهي إلى الإسفار الأعلى هو المشهور في المذهب ، وقيل يمتد مختارها لطلوع الشمس ، وعليه فلا ضروري لها ، وإلى هذا الخلاف أشار الناظم بقوله (أو للطلوع آخر المختار) ومن خفي عليه الوقت لغيم أو سحاب مثلاً فليجتهد بنحو ورد اعتاده آخر الليل من قراءة بعض من القرآن أو تهجد أو ذكر ، وكان الفجر يطلع بمجرد فراغه من ورده ذلك ، وكذلك الطحان يفرغ من طحن الأردب مثلاً عند طلوع الفجر في اعتياده ، ومن ذلك آلة الموقنين كالساعة المنضبطة ، وإلا احتاط بزيادة نحو ربع أو ثلث ساعة ، فإذا غلب على ظنه أن الوقت قد دخل فجرًا كان أو غيره وصلى أجرته صلاته ، وتقع فرضاً ما لم يتضح له أن صلاته وقعت خارج الوقت ، وإلا أعاد صلاته أبداً لبطلانها ، وكذا من صلى شاكاً في دخول الوقت فإن صلاته باطلة ، ويجب عليه الإعادة أبداً إذ الذمة لا تبرأ إلا بيقين . قال صاحب المختصر : وإن شك في دخول الوقت لم تجز ولو وقعت فيه . والحاصل أنه يجب على المكلف ألا يدخل في صلاة من الصلوات الخمس حتى يتحقق من دخول وقتها تحقيقاً خالياً من الشك والوهم لخبر «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» ومعناه : أنه لا تدخلوها في فريضة الصبح حتى يكون الفجر متضحاً لكل أحد . والأصل في ذلك كله ما في الموطأ «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى عماله : أن صلوا الظهر إذا كان الفجر ذراعاً إلى أن يكون ظل أحدكم مثله ، والعصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب فرسخين أو ثلاثة قبل غروب الشمس ، والمغرب إذا غربت الشمس والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل ، فمن نام فلا نامت عينه ، فمن نام فلا نامت عينه ، فمن نام فلا نامت عينه ، والصبح والنجوم بادية مشتبكة» انتهى .
- (2-4) أي أن في إيقاع الصلاة في وقتها الاختياري غنم : أي اغتنام الخير الكثير ، يعني تحصيله ، وهو ثواب الامتثال وثواب فعل الواجب ، فقد ورد في الحديث القدسي «ما تقرب إلي عبدي بشيء أفضل من أداء ما افترضته عليه» . الحديث (وفي الضروري الأدا والإثم) أي أن المكلف إذا أوقع الصلاة في وقتها الضروري لغير عذر كانت صلاته أداء ، لكنه يكون آنماً بالتأخير : أي عاصياً ، وتندرک الصلاة بإدراك ركعة فقط بسجديتها في الضروري ، وإن

أوقع باقي الركعات خارجاً على المشهور ، فمن أدرك ركعة بسجديتها من العصر قبل غروب قرص الشمس فقد أدرك العصر ، ومن أدرك ركعة كذلك من العشاء قبل طلوع الفجر فقد أدرك العشاء ، والكل أداء لأن إدراك الركعة الكاملة في الوقت صير باقي الركعات كالتكرار لها ، وكذا من أدرك ركعة بسجديتها من الصبح قبل أن يبدو حاجب الشمس فقد أدرك الصبح ، والكل أداء ، أيضاً فمن اقتدى به في الركعة الثانية صحت صلاته لأنها أداء حكماً ، ولا يضر كون نية الإمام الأداء ونية المأموم القضاء ، لأن نية القضاء تنوب عن نية الأداء وعكسه على المذهب ، قاله الشرنوبلي على العزيمية . وكذا من أدرك ركعة كاملة من الاختياري كان مؤدياً لها فيه وسلم من الإثم فعلم من هذا أن المكلف مأمور بإيقاع الصلاة في وقتها الاختياري ، ومنع من تأخيرها إلى وقتها الضروري وأنه يكون أثماً إذا أخرها إليه (إلا لعذر مثل حيض أو صبا) أي إلا لعذر يمنع من إيقاعها في الاختياري مثل حيض : أي أن الحائض إذا لم ينقطع عنها دم الحيض إلا بعد ذهاب المختار فإنها تغتسل وتصلي الصلاة في الضروري ولا إثم عليها للعذر المتقدم ، وتكون كمن أداها في الوقت المختار ، ومثل الحائض النفساء ، وكذلك الصبي إذا لم يبلغ إلا بعد خروج المختار ، فإنه يغتسل وجوباً ويصلي فرضه في الضروري ولا إثم عليه ، وإن كان قد صلى الظهر مثلاً قبل الاحتلام أعاد صلاته وجوباً لخطأه بها ببلوغه (أو نوم أو إغماء وعقل ذهاباً) أي أن النائم إذا لم يستيقظ إلا في الضروري فإنه يصلي ولا إثم عليه لعذره بالنوم ، إلا إذا نام بعد دخول الوقت المختار وعلم أنه لا يستيقظ إلا بعد خروجه فيكون أثماً لذلك ، والواجب عليه إذ ذاك أن يصلي قبل نومه ، وأما إن نام قبل دخول الوقت فلا إثم عليه ، ولو علم أنه لا يستيقظ إلا بعده ويجوز النوم بعد دخول الوقت من عادته أن ينام ويستيقظ ويدرك من المختار ركعة فأكثر . (أو إغماء) : أي أن المغمى عليه إذا أفاق في الضروري بعد المختار وصلى فلا إثم عليه . (وعقل ذهاباً) : أي استر بالجنون ولم يبق إلا بعد خروج المختار فإنه يصلي في الضروري ولا إثم عليه للعذر (نسيان كفر) أي أن من نسي الصلاة ولم يذكر إلا بعد فراغ المختار وصلى في الضروري فلا إثم عليه لعذره بالنسيان ، ومثل الناسي الغافل وكذا الكافر بالأصالة إذا أسلم بعد خروج المختار فإنه يصلي في الضروري ولا إثم عليه ، لأن الإسلام يجب ما قبله من الكفر وأنواع المعاصي ، لقوله تعالى «قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف» (ردة) أي المرتد عن دين الإسلام إذا تاب ورجع لإسلامه في الوقت الضروري وصلى فلا إثم عليه للآية المتقدمة (لا سكر) أي إلا من أخر الصلاة لسكر فلا يعذر إذا شرب محرماً فأسكره ولم يبق من سكره إلا بعد خروج المختار وصلى في الضروري ، فإنه يكون أثماً لأنه أدخل السكر على نفسه ، وأما من سكر بحلال أو شرب دواء فأسكره ثم أفاق من سكره ذلك في الضروري فلا إثم عليه ، لأن سكره غير مدخول عليه ، ويكون في حكم المجنون وللغنى عليه (وقدر الظهر لغير الكفر) يعني أن من زال عذره من هؤلاء المتقدم ذكرهم في

وَأَسْقَطَ الْمُدْرَكَ عَذْرَ حَصَلَا لَا نَوْمٌ أَوْ نِسْيَانٌ أَوْ إِنْ غَفَلًا¹
وَقَتْلُ تَارِكِهَا مُقِرًّا حَدَّ وَجَاحِدًا وَجَوِبَهَا مُرْتَدًّا²

الوقت الضروري فإنه يقدر له الطهر : أي الوضوء إن كان حدثه أصغر أو الغسل إن كان حدثه أكبر ، فإن بقي بعد ذلك ما يسع خمس ركعات فأكثر قبل غروب الشمس في الحضر أو ثلاث ركعات فأكثر في السفر فعليه الظهران إن لم يؤدهما ترتيباً في ذمته ، ويجب عليه القضاء أبداً ، أو ما يسع أربع ركعات قبل طلوع الفجر حضراً وسفراً فعليه المغرب والعشاء ، فإن لم يؤدهما ترتيباً في ذمته أيضاً ، وهذا التقرير في غير الكافر بالأصالة إذا أسلم في الضروري فلا يقدر له طهر ، بل إن بقي بعد إسلامه ما يسع خمس ركعات في الحضر أو ثلاثاً في السفر فعليه الظهران ، وكذا إن بقي ما يسع أربع ركعات قبل الفجر فعليه العشاءان حضراً وسفراً ، إذ المغرب لا تقصر ، وكذلك النائم والناسي والغافل لا يقدر لهم طهر ، لأن عذرهم لا يسقط الصلاة عنهم كغيرهم من أهل الأعدار المتقدمة ، ولو زال عذرهم بعد خروج الوقت بالمدة والعلّة في عدم تقدير الطهر للكافر وجوب الوضوء عليه قبل إسلامه ، لأن الراجح خطابهم بفروع الشريعة ، وإن توفقت الصحة على إسلامهم ، وتقدم أن غير الكافر يقدر له الطهر ، ويجب عليه ما يسعه الوقت بعد التقدير ، فإن لم يبق بعد تقدير طهره ما يسع ركعة من الضروري فإن الصلاة تسقط عنه فلا يطالب بقضائها ، بخلاف الصوم فإنه يطالب بقضائه ولو زال عذره بعد سنين كالمجنون .

(1)

ولما أنهى الكلام على ما يترتب على زوال العذر شرع يتكلم على ما يترتب على حصوله فقال (وَأَسْقَطَ الْمُدْرَكَ) إلخ . أي أن العذر الحاصل أو الطارئ من حيض أو نفاس أو جنون أو إغماء يسقط عن المكلف من الصلاة ما يدرك بعد زوال العذر على تقدير زواله ، فإن حاضت المرأة أو ولدت ، أو طرأ على المكلف ذكراً كان أو أنثى جنون ، أو أغمي عليه وقد بقي من الوقت ما يسع خمس ركعات فأكثر قبل غروب الشمس سقط عن الجميع الظهر والعصر لحصول العذر في وقتيهما ، وإن بقي ما يسع أربع ركعات فأقل سقط العصر فقط لحصول العذر في وقتها ، ولو أخر المكلف الصلاة عامداً وطولب بقضاء الظهر لترتيبها في ذمته ، ولو حصل شيء من ذلك في آخر الليل وقد بقي من طلوع الفجر ما يسع أربع ركعات فأكثر سقط عن المذخور المغرب والعشاء ، ولو أخر الصلاة عامداً أيضاً لحصول العذر في وقتيهما وإن بقي ما يسع ثلاث ركعات فأقل إلى ركعة سقطت العشاء فقط وطولب بقضاء المغرب بعد زوال عذره لذهاب وقتها عليه وهو غير معذور ، وهذا معنى قوله (لأنوم أو نسيان أو إن غفلاً) أي لا يسقط الصلاة عن المكلف نوم ولا نسيان ولا غفلة ولو انتبه كل من هؤلاء بعد فراغ الوقت ، واعتبرت هذه الأشياء من الأعدار شرعاً بالنظر إلى رفع الإثم فقط .

(2)

ثم شرع يبين حكم تارك الصلاة (وقتل تاركها) مبتدأ ومضاف إليه (ومقراً) حال من الضمير في تاركها ، وقوله (حد) بالرفع خبر المبتدأ (وجاحداً) معطوف على مقراً . تقدم أن

باب الأذان والإقامة

وسن تأذين لقومٍ طلبوا جماعةً في أي وقتٍ يجب¹
إلا يصبح فيسند الليل وإنيه مثني ما عدا التهليل²

الصلاة أعظم أركان الإسلام بعد الشهادتين ، وهي فرض متعين على كل مكلف من الثقلين
الإنس والجن ، وإن وجوبها ثابت بالكتاب والسنة والإجماع ، فهي مما علم من الدين
ضرورة ، فمن أقر بوجوبها وامتنع من أدائها أخر إلى ما يسهل ركعة خفيفة بسجديتها من
الضروري ، وقتل بالسيف حدا ولو قال أنا أفعل ، ولا يقتل بالفائتة ، فإن تغفل عنه حتى
غربت الشمس مثلاً أخر لبقاء ركعة كذلك من طلوع الفجر ، ويكرر عليه الطلب بأن يؤمر
بالصلاة المرة بعد المرة ، ويكرر عليه الضرب بتكرار الطلب ، وهدد بالقتل إن لم يفعل ، فإن
أبى قتل بالسيف حدا كما مر ، وحكم عليه بأنه مؤمن عاص فيجب غسله والصلاة عليه ،
لكن يصلي عليه غير أهل الفضل والصلاح زجراً للأحياء التاركين ، وليعلموا حسنة تارك
الصلاة في نظر الشرع ، ويدفن في قبور المسلمين ، ولا يطمس قبره وترثه ورثته بخلاف
الجاحد ، وهذا معنى قول الناظم (وقتل تاركها مقرأ حد) وأما من جحد وجوبها أو وجوب
الوضوء لها مثلاً فهو مرتد يستتاب ثلاثة أيام : أي يطالب بالتوبة بالرجوع إلى دين الإسلام
والاعتراف بوجوب الصلاة وغيرها من كل ما علم من الدين بالضرورة إلى ثلاثة أيام من غير
ضرب ولا جوع ، وأخير بأنه إن لم يتب قتل كفراً ، فإن تاب ترك والا قتل وحكم بكفره فلا
يغسل ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يرثه مسلم ، بل ماله يكون فينا لبيت
مال المسلمين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (وجاحداً وجوبها مرتد) وأمر صبي ذكرًا كان
أو أنثى بالصلاة ندباً إذا دخل في السنة السابعة من عمره من غير ضرب ، وضرب عليها
ضرباً غير مبرح : أي لا يكسر عظماً ولا يهشم لحماً إذا دخل في السنة العاشرة ، ويفرق
بينهم في المضاجع ولو بأن يلف كل واحد في ثوب لثلا ينشوا على الفساد ، ولا يؤمر الصبي
بالصوم بل يكره لأن الصوم يضعفه ، ويتعلق الخطاب بوليّه إذ الصبي غير مخاطب .

ولما أنهى الكلام على بيان أوقات الصلاة المفروضة شرع في الكلام على ما يعلم به دخولها
فقال (باب الأذان والإقامة) أي هذا باب في بيان حكم الأذان وشروطه ، وفي بيان حكم
الإقامة . الأذان لغة : مطلق الإعلام ، ومنه قوله تعالى «فأذن مؤذن أيها العير إنكم
لسارقون» أي أعلم معلم . وشرعاً : الإعلام بدخول وقت الصلاة بالألفاظ المشروعة ، وقد
شرع الأذان والإقامة بالمدينة في العام الأول من الهجرة على الأصح ، كذا في مصباح الأسرار
على مشكاة الأنوار .

(21) قوله (وسن تأذين) إلى آخره شروع منه في بيان حكم الأذان وصفته : أي أن الأذان سنة

وَصَحَّ مِنْ مُكَلَّفٍ قَدْ أَسْلَمَا وَذَكَرَ بِوَقْتِهِ قَدْ عَلِمَا¹
وَيُسْتَحَبُّ قَائِمًا مُرْتَفِعًا مُطَهَّرًا مُسْتَقْبِلًا مَرَجَعًا²

مؤكدته في كل مسجد على الكفاية ولو تعددت المساجد بل ولو تلاصقت ، وللجماعة الذين يطلبون حضور غيرهم للصلاة المفروضة ومفهومه أن الأذان لا يسن في حق المنفرد والجماعة الذين لا يطلبون حضور غيرهم يحضر بل بكره ، وأما في السفر فيندب لغد أو جماعة ، وإلى معنى ذلك أشار الناظم بقوله (وسن تأذين لقوم طلبوا جماعة) وقوله (في أي وقت يجب) معناه : أن الأذان سنة بالنسبة للصلوات المفروضة الوقتية : أي التي لها أوقات محددة احترازاً من النافلة كعيد وكسوف ، والنافلة لأن وقتها وقت تذكرها ، والجنائز لأنها ليس لها وقت معين ، فلا يسن الأذان في شيء من ذلك بل بكره ، ويحرم الأذان قبل دخول الوقت لما فيه من الكذب والتلبيس على الناس (إلا بصبح فبسدس الليل) أي إلا صلاة الصبح فيندب أن يؤذن لها قبل الفجر في السدس الأخير من الليل ، ثم يؤذن لها بعد طلوع الفجر الصادق استئناً ، والأول سنة والثاني سنة على المشهور . وإنما المندوب تقديم الأول على الفجر (وابنه) يسكون الماء للوزن (مثنى ما عدا التهليل) أي أن جمل الأذان يستحب أن تكون مبنية : أي ساكنة لا معربة ، لأن الإعراب يمنع من امتداد الصوت ، ومثناة لا مقردة كالإقامة ، ولا مربعة التكبير كما يفعله بعض المؤذنين ، فلو ذكر جمل الأذان مقردة أو كرر التكبير أربعاً بطل الأذان على المشهور (ما عدا التهليل) وهو قول لا إله إلا الله آخر الأذان فإنه مفرد ، وأن يكون موالاة من غير أن يتخلله سكوت طويل أو كلام ، ولا أن يتخلله سلام ولا رده ، فلا يسلم المؤذن أثناء الأذان على أحد ، ولا يرد على من سلم عليه إلا بعد فراغه من الأذان ، فإن قرب منه المسلم أسمعته رد السلام ، وإن بعد منه رد عليه ولو لم يسمعه لوجب الرد ، وصفتها أن يقول : الله أكبر مرتين بأعلى صوته ، ثم يقول بصوت منخفض مسمعا للحاضرين : أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، أشهد أن محمداً رسول الله بإدغام النون في الراء وضم اللام مرتين ، ثم يرجع الشهادتين بأعلى صوته مساوياً بهما التكبير في رفع الصوت ثم يقول : حيّ على الصلاة مرتين ، حيّ على الفلاح مرتين ، الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله . وإن كان في أذان الصبح زاد بعد قوله حيّ على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين ، وندب حكايته لسماعه لمنتهى الشهادتين من غير ترجيع ، ولو كان في صلاة نافلة على المشهور . وقبل بحكيه لآخره لأنه ذكر ، ويبدل الحيعلتين بالحوقلتين في الصلاة وغيرها . وتجوز حكايته قبله .

(1و2) ثم شرع بين شروط صحته وشروط كماله فقال (وصح من مكلف) أي عاقل بالغ ، فلا يصح الأذان من مجنون ولا صبي إلا إذا اعتمد في أذانه على عدل عارف بالأوقات ، والأصح أذان من قد أسلم ، فلا يصح الأذان من كافر ولو كان به مسلماً لوقوع بعضه قبل إسلامه ، لأن إسلامه لا يتم ولا يعتبر شرعاً إلا بقوله : وأشهد أن محمداً رسول الله (وذكر) فلا يصح الأذان من امرأة ، لأن النساء ممنوعات من رفع أصواتهن ، فيحرم على المرأة أن

وَسُنَّةُ الْإِقَامَةِ الْمَفْضَلَةُ مَفْرَدَةٌ مُعَرَّبَةٌ مُتَّصِلَةٌ¹
مَعَهَا فَقُمْ أَوْ بَعْدَهَا مَهْمَا تُحِبُّ وَإِنْ أَقَامْتَ مَرَّةً سِرًّا نُدِبٌ²

تؤذن لأن صوتها عورة (بوقته قد علما) أي ويشترط في صحة الأذان أيضاً أن يكون المؤذن عالماً بأوقات الصلاة ، فالجاهل بمعرفة الأوقات لا يصح أذانه ، لأنه ربما أذن قبل دخول الوقت لجهله ، أو بعد ذهاب المختار فيكون أذانه مكروهاً لوقوعه في الضروري .
فالخلاص أن شروط صحته خمسة : الذكورية ، والعقل ، والبلوغ ، والإسلام ، ومعرفة الأوقات ، ثم شرع في صفات الكمال فقال (ويستحب قائماً مرتفعاً) أي ويستحب للمؤذن أن يكون قائماً حالة الأذان لا جالساً ، فإن جلس لغير عذر وأذن صح أذانه مع الكراهة مرتفعاً أي ويستحب أيضاً أن يكون مرتفعاً على حائط أو منارة ونحوهما (مطهراً) أي ويستحب كونه متطهراً من الحدث الأصغر والكبير ومن الخبث ، فلو أذن وهو محدث أو بثوبه أو بدنه نجاسة يقدر على إزالتها بالمطلق كره له ذلك وصح أذانه (مستقبلاً) أي ويستحب كونه مستقبل القبلة إلا لإسماع الناس فيجوز الاستدبار (مرجعاً) أي ويستحب كونه مرجعاً) للشهادتين بأرفع من صوته أولاً مساوياً بهما التكبير في رفع الصوت كما تقدم في صفة الأذان .

(201) ثم شرع في الكلام على الإقامة فقال (وسنة الإقامة المفضلة) أي أن الإقامة سنة مؤكدة أوكد من الأذان لانصالحا بالصلاة ، ولذا قال المفضلة : أي المفضلة على الأذان لما علمت في حق الذكر البالغ وتكون سنة عين في حق منفرد ، وكذا من صلى بامرأة أو صبيان ، وسنة كفاية في حق الجماعة ، وسنة الإقامة خاصة بالفرائض العينية ولو قضاء ، فلا تسن في فرض كفاية ولا سنة كعيد أو نافلة كضحا ونحوه ، بل تكره (مفردة) أي حالة كونها مفردة : أي ومن السنة أن تكون جمل الإقامة مفردة إلا التكبير أولاً وآخرًا فمثنى . فإذا شفع غير التكبير لم تجزه إقامته وأعادها استئناً (معربة) أي يندب أن تكون جمل الإقامة معربة الأواخر لا مبنية كالأذان ، وصفتها أن تقول : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حيّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله (متصلة) أي حالة كونها متصلة بالصلاة ، فلو بعد ما بين الإقامة والصلاة عرفاً استوتفت : أي أعيدت الإقامة والفصل اليسير مغتفر ، ولا تبطل الصلاة بتركها ولو عمداً على المعتمد ، وهذا معنى قول صاحب المختصر : وتسن إقامة مفردة ، وثني تكبيرها لغرض وإن قضاءً وصحت ولو تركت عمداً (معها فقم أو بعدها مهما تحب) أي أن المصلي مخير بين أن يقوم للصلاة قبل الإقامة أو معها أو بعدها كيفما ما تيسر له ، وهذا في غير المقيم ، وأما هو فيندب له أن يشرع في الإقامة بعد أن يستوي قائماً مستقبلاً ، والأفضل أن يكون المؤذن هو المقيم ، كما أن الأفضل أن تكون الإقامة بعد قيام المصلين واستواء الصفوف . ويكره للمقيم أن يتكلم حال الإقامة فلا يسلم على أحد ولا يرد على من سلم عليه إلا بعد الإقامة . وأما بعد الفراغ منها فلا يكره له الكلام ولا غيره (وإن أقامت امرأة سرّاً ندب) أي

باب شرائط الصلاة

شَرَايِطُ الْوُجُوبِ لِلصَّلَاةِ فَخَمْسَةٌ قَبْلَ الدُّخُولِ تَأْتِي¹
عَقْلٌ وَإِسْلَامٌ بُلُوغُ الدَّعْوَةِ ثُمَّ احْتِلَامٌ مَعَ دُخُولِ الْوَقْتِ²

أن الإقامة مندوبة في حق المرأة لا سنة ، وكونها سرًا مندوب ثانٍ فيكره للمرأة أن تجهر بها ، وتندب أيضًا في حق الصبي .

فائدة : عد لرسول الله ﷺ خمس من المؤذنين من أصحابه وهم : بلال بن رباح ، وابن أم مكتوم ، وسعد القرظي وهو ابن عائذ مولى عمار بن ياسر ، وزيد بن حارثة الصدائي نسبة إلى صدى بضم الصاد المهملة حي من اليمن ، فهؤلاء بالمدينة ، والخامس مؤذنه بمكة بعد الفتح وهو أوس بن غذوة . انتهى من الصاوي نقلًا عن المجموع .

ولما انتهى الكلام على الأذان والإقامة شرع بين شروط الصلاة فقال (باب شرائط الصلاة) أي هذا باب في بيان شروطها جمع شرط ، والشرط : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، وهو ما كان خارجًا عن ماهية المشروط كالصلاة ، والركن ما كان داخلًا فيها كالركوع ، وإن كان كل منهما واجبًا ، وهي أي شروط الصلاة على ثلاثة أقسام على الأصح شروط وجوب فقط وهما اثنان : البلوغ فلا تجب على صبي ولكنها تصح منه ، وعدم الإكراه فلا تجب على مكروه على الترك حال الإكراه ، ولكنها تصح منه إذا كان على طهارة فيؤديها وجوبًا كيفما استطاع ولو بأن يجربها على قلبه ، فإن لم يكن متطهرًا فإنها تسقط عنه . وشروط صحة فقط وهي خمسة : الإسلام فلا تصح من كافر وإن وجبت عليه ، وطهارة الخبث فلا تصح من متنجس ثوبه وبدنه أو مكانه إذ كان ذاكراً لها قادراً على إزالتها ، وطهارة الحدث فلا تصح من محدث عامداً كان أو ساهياً أو جاهلاً بالحكم ، وستر العورة فلا تصح من مكشوفها ولو سهواً ، واستقبال القبلة فلا تصح ممن صلى لغيرها أمناً متعمداً . وشروط وجوب وصحة معاً ، وهي ستة بلوغ دعوة النبي ﷺ ، والعقل ، ودخول الوقت ، ووجود الطهر ، وعدم النوم والغفلة ، والنقاء من دم الحيض والثقباس . وقد تساهل الناظم في بيان هذه الشروط اتكالا على شهرتها فيما هو أكبر من هذا المصنف من كتب المذهب والله أعلم .

(2و1) (شرائط الوجوب للصلاة) إلى آخره ، فشرط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب . وقوله (فخمس) بناء على ما ذكره في النظم ، وتقدم أن للوجوب شرطين فقط : البلوغ ، وعدم الإكراه (قبل الوجوب تأتي) أي أن شروط الوجوب تأتي قبل وجوب الصلاة على المكلف في الواقع وتكون هي سبباً في وجوبها لتوقف الوجوب عليها : شرعاً كالبلوغ ، فإن الصلاة لا تجب على الشخص إلا بعده ، فيتبين من ذلك أن شرط الوجوب مقدم عليه : أي الوجوب ، وهذا معنى قوله (قبل الوجوب تأتي . عقل) وهو شرط وجوب

شُرُوطُ صِحَّتِهَا أَتَتْ فِي النَّفْلِ تَرَكَ كَلَامٍ أَوْ كَثِيرِ الْفِعْلِ¹
وَسَتْرُ عَوْرَةٍ وَظَهْرُ الْخَبَثِ تَوَجُّهُ لِلْيَتِّ رَفْعُ الْحَدَثِ²

وصحة ممّا فالمجنون لا تجب عليه الصلاة ولا تصح منه إذا صلاها حال جنونه ، ولا يطالب بقضاء الصلاة بعد إفاقته لسقوطها عنه ، بخلاف الصوم فإنه يطالب بقضائه ولو أفاق بعد سنين كثيرة كما تقدم (وإسلام) عدة المصنف من شروط الوجوب بناءً على أن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ، والأصح أنهم مخاطبون بها ، فالإسلام شرط صحة فقط كما تقدم (بلوغ الدعوة) فهو شرط وجوب وصحة ، فمن تربى في شاطئ جبل مثلاً ولم تبلغه دعوة النبي ﷺ : أي بعثته رسولاً للناس كافة لا تجب عليه الصلاة ولا تصح منه (ثم احتلام) أي بلوغ فالبلوغ حالة تحدث للصبي ذكرًا أو أنثى تخرجه من حالة الطفولية إلى حالة الرجولية ، ولما كانت تلك الحالة لا يكاد يعرفها أحد جعل الشارع لها علامات تدل عليها وهي خمس : اثنان تختص بهما الأنثى وهما الحيض والحمل ، وثالثة يشترك فيها الذكر والأنثى وهي الاحتلام وإنبات شعر الوسط الخشن كالزغب ، وبلوغ العمر ثمانية عشر سنة وهو شرط وجوب فقط (مع دخول الوقت) أي أن دخول وقت الصلاة شرط في الوجوب والصحة أيضًا ، فلا تجب الصلاة على المكلف قبل دخول وقتها ، ولا تصح منه إذا صلاها بنية أداء الفرض حتى يتحقق من دخول الوقت . وقيل إن دخول الوقت سبب في الوجوب .

(201) ثم شرع في الكلام على شروط صحتها فقال (شروط صحتها) المراد بشرط الصحة ما تتوقف عليه الصحة بعد توفر شروط الوجوب وانتفاء الموانع (أتت في النقل) أي وردت في السنة المطهرة وجاءت في المنقول عن أهل العلم : أي فيما نقل عنهم مؤيدًا بالأدلة الفاطمية (ترك كلام) أي من شروط صحة الصلاة ترك الكلام الأجنبي منها ، فمن تكلم عامدًا بطلت صلاته ، ولو قل الكلام كقم واقعد ، إلا إذا كان الكلام عمدًا لإصلاحها فلا تبطل به ، إلا إذا كثر : أي زاد على المشروع لإصلاحها كما في قصة ذي اليمين (أو كثير الفعل) فأو في كلامه بمعنى الواو ، والمعنى وترك كثير الفعل ، والمراد بالفعل الكثير ما يفعله المصلي من الأفعال التي ليست من جنس أفعال الصلاة ، ويكثر منها حتى يخيّل للنّاظر أنه ليس في صلاة (وستر عورة) أي ومن شروط صحة الصلاة ستر العورة بسائر كثيف لا ترى تحته البشرة ، فستر العورة شرطه ابتداءً ودوامًا مع القدرة فقط ، فمن صلى مكشوف العورة المغلظة عامدًا أو ناسيًا مع القدرة على سترها بأي ساتر ولو حريرًا أو نجسًا أو غيرها بطلت صلاته ، ومن صلى مكشوف العورة عاجزًا عن سترها بأي ساتر صحت صلاته . وعورة الرجل ما بين سترته وركبتيه ، والمغلظة منها السوأتان فقط والباقي مخفف ، فمن صلى مكشوف الإلية لا الفخذ أعاد في الوقت استحبًا . وعورة الأمة كالرجل إلا أن المغلظ منها السوأتان مع الإليتين ، فإن صلت مكشوفة الإلية ولو سهواً بطلت صلاتها ، وإن صلت مكشوفة الفخذ

أعادت بوقت استحباباً ، وعورة المرأة الحرة في الصلاة أو مع أجنبي جميع بدنهما إلا وجهها وكفيها وباطن قدميها ، والمغلظ منها ما بين صدرها وركبتيها والباقي مخفف ، فإن صلت مكشوفة البطن أو ما قبلها من الظهر أو مكشوفة الفخذين أو أحدهما أو بعضاً منهما مع قدرتها على الستر بطلت صلاتها مطلقاً ، وإن صلت مكشوفة الصدر أو الأطراف كيديها وساقها أو عنقها أو بعض رأسها أعادت في الوقت استحباباً وهو في الظهريين للاصفرار وفي العشاءين لطلوع الفجر وعورتها مع نساء ما بين سرتها وركبتيها ، ومع محرم من محارمها ما بين صدرها وركبتيها ، فيجب عليها شرعاً ستر ذلك . وندب لحرة صغيرة مأمورة بالصلاة ولأم ولد ستر ما وجب على الحرة البالغة سترها (وطهر الخبث) أي ومن شروط صحة الصلاة طهارة بدن المصلي وعموله ومكانه من الخبث وهو عين النجاسة ، فطهارة الخبث واجبة ابتداءً ودواماً لكن مع الذكر والقدرة ، فمن صلى بالخبث ذاكراً له قادراً على إزالته بالمطلق بطلت صلاته بناءً على القول بالوجوب وشهر . والقول الثاني أن طهارة الخبث سنة وشهر أيضاً ، وعليه فلو صلى بالنجاسة ذاكراً قادراً صحت صلاته مع الكراهة ، وتعاد في الوقت استحباباً بعد زوال النجاسة بالمطلق (توجه للبيت) أي ومن شروط صحة الصلاة أيضاً التوجه للبيت : أي استقبال عين الكعبة لمن يمكة ومن كان بقربها ممن يمكنه المعاينة ، واستقبال جهتها لمن بعدت داره بالاجتهاد ، فاستقبال القبلة شرط ابتداءً ودواماً مع القدرة والأمن ؛ فمن صلى لغير القبلة عامداً : أي آمناً قادراً على الاستقبال بطلت صلاته وأعادها أبداً ، ومفهومه أنه لو صلى لغير القبلة عاجزاً كالمريض الذي لا يقدر على التحول أو خائفاً من كعدو أو سبع صحت صلاته وهو كذلك على المشهور ، ومن صلى لغير القبلة ناسياً ولم يذكر حتى سلم صحت صلاته لكنه يعيد في الوقت استحباباً ، وإن تبين خطؤه بصلاة قطع البصير المنحرف كثيراً وابتداءً صلاته واستقبل المنحرف يسيراً والأعمى مطلقاً ولو استدير القبلة ، ولا تبطل صلاتها (رفع الحدث) ، أي المنع القائم بالأعضاء كلاً أو بعضاً ، يعني أن رفع الحدث أصغر كان أو أكبر بنية ومطلق : أي ماء طهور شرط في صحة الصلاة فرضاً أو نفلاً ، ابتداءً أو دواماً مطلقاً ، فمن صلى محدثاً بطلت صلاته وأعادها أبداً فرضاً كانت أو نفلاً ، صلى بالحدث عامداً أو ساهياً أو جاهلاً ، وإثم إن كان معتقداً الحرمة ، وكفر إن استحل .

ثم شرع يتكلم على الصلاة وما يتعلق بها فقال (باب فرائض الصلاة وسننها وفضائلها ومكروهاها ومبطلاتها) أي هذا باب في بيان فرائض الصلاة جمع فرض . وهو لغة : التقدير ، وشرعاً : ما فعله النبي ﷺ مواظباً عليه مظهرًا له في الجماعة مع قيام الدليل على وجوبه . والفرض له خمس إطلاقات قد جمعها في بيت واحد وهو :

مكتوبة محتمة والالزام وفرضها والواجب المتمم

باب فرائض الصلاة وسننها وفضائلها ومكروهاتها ومبطلاتها

فَرَايِضُ الصَّلَاةِ اثْنَا عَشَرَ فِتْيَةٌ بِقَلْبِهِ مَعْتَبَرَةٌ¹
ثَانِيهَا تَكْيِيرَةُ الْإِحْرَامِ لِلْقَدْ وَالْمَأْمُومِ وَالْإِمَامِ²
ثَالِثُهَا قِرَاتُ الْحَمْدِ عَلَى الْإِمَامِ وَحْدَهُ وَلِلْفَرْدِ³
ثُمَّ قِيَامٌ فِيهِمَا إِنْ تَسْتَطِيعَ ثُمَّ اسْتِنَادٌ أَوْ جُلُوسٌ فَاضْطَجَعَ⁴

وفي بيان (سننها) جمع سنة ، وهي لغة : الطريقة ، وشرعاً : أقوال محمد ﷺ وأفعاله وتقريراته ، وفي بيان (فضائلها) جمع فضيلة ، وهي لغة : ما يحمد عليه ، وشرعاً : ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ، وفي بيان (مكروهاتها) جمع مكروه ، وهو ما نهى عنه نهياً غير جازم يثاب على تركه أولاً يعاقب على فعله ، وفي بيان (مبطلاتها) جمع مبطل : أي مفسدة للعبادة وهو ما يبطل الصلاة ويوجب الإعادة على المكلف أبداً .

(4-1) ثم شرع في ذكر فرائضها فقال (فرائض الصلاة) أي أركانها التي تتقوم بها ماهيتها (اثنا عشرة) بل هي أربعة عشر فريضة : وعدّها الناظم اثني عشر بالنظر إلى انضمام بعضها إلى بعض في النظم ، وسأذكرها مبينة إن شاء الله تعالى (فتية بقلبه معتبرة) أي فأولها نية الصلاة المعينة : أي قصد تعيينها بقلبه ظهراً كانت أو غيره ، لأن النية محلها القلب ، فلا تعلق لها باللسان ، فإن تلفظ بها فواسع سيما إن كان موسوساً ليتحقق من إحرامه ، فالمدار على استحضارها بالقلب وتعيين الصلاة التي يريد الدخول فيها مع تكبيرة الإحرام ، ولا يلزمه التعرض لنية الأداء أو القضاء أو نية عدد الركعات ، وإن كان الأفضل ملاحظة ذلك فائتية فرض في جميع العبادات لقوله ﷺ «إنما الأعمال بالنيات» الحديث ، وتعين على كل مصل كانت الصلاة فرضاً أو سنة . وأما مطلق النفل فلا يحتاج إلى نية ، بل ينصرف إلى وقته بمجرد الإحرام (ثانيها تكبيرة الإحرام) أي والثانية من الفرائض تكبيرة الإحرام : أي التكبيرة التي يدخل بها في حرمة الصلاة ولفظها الله أكبر لا يجوز غيره ، وهي واجبة على كل مصل كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً ، وهذا معنى قوله (للفد والمأْمُوم والإمام) فإن عجز عنها لخرس أو كان أعرجاً لا يقدر على النطق بها بالعربية سقطت عنه ، وكذلك يسقط عنه كل ركن قولي كالفاتحة ، وتكفيه النية في الدخول في الصلاة وكذا في الخروج منها (ثالثها قراءة الحمد) أي والثالثة قراءة الفاتحة بحركة اللسان ولو لم يسمع المصلي نفسه فلا تجزئ قراءتها بالقلب ، فيجب على المكلف تعلمها إن أمكن بأن كان قابلاً للتعليم ووجد معلماً ، وإلا آتم بمن يحسنها وجوباً ، فإن ترك الإتمام مع وجود من يأتّم به بطلت صلاته ، وإن لم يمكنه تعلمها ولم يجد من

ثُمَّ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ فَاعْلَمَا وَرَفَعَهُ مِنْ كُلِّ رُكْنٍ مِنْهُمَا¹

يحسنها سقطت عنه وسقط عنه القيام لها ، إذا الظرف تابع للمظروف ، لكن يندب له فصل بين إحرامه وركوعه بسكوت أو ذكر وهو الأولى ، وهي فرض على الإمام والمفرد في كل ركعة على المشهور دون المأموم ، لأن الإمام يعملها عنه ولا يحمل عنه شيئاً من فرائض الصلاة سواها ، وهذا معنى قول الناظم (على الإمام وحده والفرد. ثم قيام فيهما) أي تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة : أي والفريضة الرابعة القيام لتكبيرة الإحرام بأن يكبر بعد أن يستوي قائماً معتدلاً ، فلو كبر وهو جالس ثم قام أو قبل أن يعتدل مستقبلاً بطلت صلاته ، إلا إذا كان مسبوقة فوجد الإمام راکعاً فابتدأ إحرامه من قيام وأتمه في حال الانحطاط أو بعده فإن صلاته تنعقد بذلك الإحرام ، وفي الاعتداد بتلك الركعة وعدم الاعتداد بها تأويلان ، وأما لو أحرم قائماً وأدرك الإمام في الركوع أو بعد شروعه في الرفع وقبل اعتداله فإنه يعتد بتلك الركعة اتفاقاً كبر للركوع أم لا . والخامسة القيام لقراءة الفاتحة بشرط الاستطاعة . أي القدرة على القيام مستقبلاً فيهما ، يعني تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة ، فإن عجز عن القيام بحالته وانتقل إلى الجلوس سقط عنه القيام لهما ، ولذا قال الناظم (إن تستطع) وقوله (ثم إستاند أو جلوس فاضطجع) يشير به إلى أحوال الصلاة : أي مراتبها التي يطالب المكلف أن يؤديها عليها إما وجوباً وإما استحباباً ، وهي عشرة : القيام مستقبلاً ومستنداً لغير حائض وجنب ، والترتب بينه وبين الجلوس ، والجلوس مستقبلاً ومستنداً كذلك ، والترتيب بينه وبين الاضطجاع ، وندب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر ، والترتيب بينه وبين البطن ، فالترتيب بين القيام مستقبلاً والقيام مستنداً على عصا أو عامود أو حبل معلق يستند إليه حال قيامه ، وبين الجلوس مستقبلاً أو الجلوس مستنداً ، وبينه وبين الاضطجاع وبين الظهر والبطن واجب إذا قدر على حالة منها وصلى بحالة دونها ، كما إذا قدر على القيام مستقبلاً وصلى مستنداً ، أو قدر على الجلوس مستقبلاً وصلى مستنداً بحيث لو أزيل ما استند إليه لسقط بطلت صلاته ، فإن لم يسقط إذا أزيل ما استند إليه كره وصحت صلاته ، وتبطل الصلاة إذا قدر على الجلوس مستنداً واضطجع أو قدر على أن يصلي مستقبلاً على ظهره إيماء برأسه أو أصبعه أو طرفه ، وصلى على بطنه لوجوب الترتيب في المسألتين ، وأما الترتيب بين القيام مستنداً والجلوس مستقبلاً وبين الأيمن والأيسر والظهر فمندوب فقط إذا قصد على حالة منها وصلى بحالة دونها وصحت صلاته حال الاضطجاع مع الكراهة ، فتحصل أن المراتب يكون الترتيب بينها واجباً ستة ، والتي يكون بينها مندوباً أربعة ، لكن إذا صلى مضطجماً على ظهره تكون رجلاه إلى القبلة ، وإن صلى على بطنه تكون رأسه إلى القبلة وصلى إيماء في الجميع كما تقدم .

(1) (ثم الركوع والسجود فاعلما) أي ثم من فرائض الصلاة الركوع وهو الانحناء بحيث تقرب راحتاه من ركبتيه : أي تكون على رأس الفخذين لو وضعهما . وتلدب تمكين يديه من ركبتيه

وَالتَّاسِعُ الْجُلُوسُ لِلسَّلَامِ وَيَنْ سَجْدَتَيْكَ بِالتَّمَامِ¹
ثُمَّ اطْمَأَنَّ فِي الصَّلَاةِ وَاعْتَدَلَ وَاخْتَمَّ بِتَسْلِيمٍ بِأَلْ كَي تَمَثَّلُ²

وتسوية ظهره وعنقه ومجافاة مرقبيه عن جنبيه ، وهي الفريضة السادسة ؛ والسابعة السجود على الجبهة ، وهي ما بين الحاجبين والجبينين إلى الناصية ، ويحصل الواجب بوضع أيسر جزء منها على الأرض أو على ما يتصل بها ، والسجود على الأنف مندوب ، وقيل واجب ، فإن لم يسجد عليه أعاد بوقت مراعاة للقول بالوجوب . وقوله فاعلمنا أصله فاعلمن بالتنونين ، فآلفه للإطلاق كلمة يؤتى بها لمزيد الاعتناء بما بعدها (ورفعه من كل ركن منهما) أي والثامنة الرفع من الركوع ، والتاسعة الرفع من السجود ، وهذا معنى قوله منهما .

(1) (والتاسع) في النظم وهو العاشر في العدد (الجلوس للسلام وبين سجديتك) أي وبين كل سجديتين ، وهو فرض على كل مصلٍّ ، أعني الجلوس بقدر السلام وبين السجديتين ، فلو سلم قائماً أو مضطجعاً عمداً بطلت صلاته ، وسهوا سلم مستقبلاً معتدلاً إن قرب وسجد لسهوه ، وإن طال عرفاً بطلت صلاته وابتدأها ، وقوله (بالتمام) معناه : أن الجلوس بقدر السلام وبين السجديتين يكون بطمأنينة واعتدال .

(2) (ثم اطمئن في الصلاة) قال في قوله في الصلاة للجنس : أي جنس الصلاة الشامل للفرض والنفل : أي والحادي عشرة الطمأنينة ، وهي استقرار الأعضاء زمناً ، فهي فرض على كل مصلٍّ ، وفي جميع أحوال الصلاة قيامها وركوعها وسجودها ما زاد على مجرد سكون الأعضاء سنة كما تبه عليه ابن عاشر في السنن بقوله : « زائداً سكون للحضور ، صدر البيت (واعتدل) والثاني عشرة الاعتدال ، وهو نصب القامة حال الإحرام والقراءة ، وبعد الرفع من الركوع والسجود ، وهو فرض على كل مصلٍّ أيضاً ، فمن لم يعتدل مطمئناً في صلاته كلها بطلت صلاته لقوله ﷺ للأعرابي لما رآه ينقرها كنقر الديك ، «صل فإنك لم تصل» أي عد صلاتك بطمأنينة واعتدال (واختم بتسليم بأل) أي اختم صلاتك بسلام معروف بأل ، وهو فرض على كل مصلٍّ وفي كل صلاة ، ولفظه : السلام عليكم ، بتقديم أل وتأخير عليكم بميم الجمع ، وهو الفريضة الثالثة عشر ، والرابعة عشر ترتيب الأداء بأن يقدم الإحرام على القراءة ، وهي على الركوع والرفع منه ، وهو على السجود والرفع منه ، وهو على السلام كما يفهم من السياق في النظم وقوله (كي تمثل) معناه : اخرج من صلاتك بقولك : السلام عليكم : أي بهذا اللفظ الذي لا يجرىء غيره لأجل الامتنال .

فائدة : عدّ الناظم للصلاة أربعة عشر فريضة كغيره من المؤلفين على طريق الاختصار تقريباً للضم ، وأما على طريق البسط فتبلغ بالاستقراء : أي التبع اثنين وعشرين فريضة في الركعة الأولى من كل صلاة فرض ، وبيان ذلك أن تقول : فرائض الصلاة : النية ، وتكبيرة الاحرام ، والقيام لها . وقراءة الفاتحة ، والقيام لها ، والركوع ، والقيام له ، والطمأنينة فيه ، والرفع منه ، والاعتدال ، والطمأنينة ، والسجدة الأولى ، والطمأنينة فيها ، والرفع منها ، والاعتدال ، والطمأنينة ، والسجدة الثانية ، والطمأنينة فيها والرفع منها ، والاعتدال ،

مَسْنُونُهَا ثَلَاثُ عَشْرٍ فَانْقُلْ فَسُورَةُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَى¹
وَالْجَهْرُ وَالسِّرُّ وَمِنْ قِيَامٍ وَكُلُّ تَكْبِيرٍ سِوَى الْإِحْرَامِ²
وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَ عَلَى إِمَامٍ وَخَدُّهُ وَالْمُنْفَرِدِ³

والطمأنينة ، وترتيب الاداء . وتكون فيما عدا الأولى من الثلاثية أو الرباعية تسعة عشر فريضة ، لأنها تنقص عن الأولى لزيادتها عليها بالنية وتكبيره الاحرام والقيام لها ، وتكون في الركعة الأخيرة إحدى وعشرون فريضة لزيادتها على ما قبلها بالسلام والجلوس له ، فنحصل من ذلك : أي في الرباعية بهذا الاعتبار إحدى وثمانين فريضة ، وفي الثلاثية اثنين وستين فريضة ، وفي الثانية ثلاثاً وأربعين فريضة كما فهمت ذلك من شيخنا المتبحر في علوم الشريعة عبد الله بن الحاج حامد أطال الله عمره في طاعته ، ونفع به عباده إنه على ما ينشاء قدير . فإذا ضمنت إلى فرائض الصلاة عدة سننها وفضائلها ومكروهااتها على طريقة البسط مع ترك ما يجرم فعله مما يطلها وما لا يطلها ، وما يجبر بالسجود وما لا يجبر به علمت أن الصلاة هي أعظم العبادات كما قال العلماء ، وبما يتاجي المصلي ربه ، وأنها عماد الدين حقيقة لما اشتملت عليه مما علمت تفصيله ، والله الهادي إلى الصواب .

(1-3) ولما فرغ من الكلام على فرائض الصلاة شرع يتكلم على سننها (قوله مسنونها) أي سننها ، معناه : ما يسن فعله للمصلي (ثلاث عشر فانقل) أي سنن الصلاة ثلاثة عشر سنة كما قال ، بلى هي أكثر من ذلك كما هو المنقول عن أئمة المذهب (فسورة في الركعتين الأولى) أي فأولها قراءة سورة في الركعة الأولى والثانية بعد الفاتحة لا قبلها ، فلا تجزئ إن قرأها قبل الفاتحة ، ولا بد من إعدادتها بعدها ، وتحصل السنة بقراءة ما زاد على أم القرآن ولو آية قصيرة كمداهماتان ، أو بعض آية له بال كالله لا إله إلا هو الحي القيوم ، وأما إكمال السورة فمندوب فقط ، والاقتصار على بعض السور كما يفعله كثير من الأئمة مكروه (والجهر والسر ومن قيام) وثانيها الجهر بمحله ، ومحل الجهر من الصلوات المفروضة أربعة مواضع : الركعتان الأوليان من المغرب ، والأوليان من العشاء ، وجملة الصبح والجمعة . وأقل جهر الرجل إسماع من يليه لو فرض أن يجانبه أحد متوسط السمع كأعلا السر ، وأعلاه لأحد له لاختلاف أصوات الناس ، وأعلا جهر المرأة إسماع نفسها فقط . وثالثها السر بمحله ، وهو أربعة مواضع أيضاً : الظهر كله ، والعصر كله ، والركعة الأخيرة من المغرب ، والركعتان الأخيرتان من العشاء . وأقل السر لرجل وامرأة حركة اللسان ، وأعلاه في حق الرجل كأقل جهره ، وفي حق المرأة كأعلا سرها وكل من الجهر والسر سنة مؤكدة ، لكنه في الفاتحة أكد من كونه في السورة ، ومن قيام . ورابعها القيام لقراءة السورة جهراً كانت أو سراً ، فلو استند حال قراءة السورة بحيث لو أزيل ما استند إليه لسقط لم تبطل صلاته ، ولكنه مكروه لا إن جلس حال قراءتها ، فتبطل لإخلاله بهيئة الصلاة . وهذه السنن الأربعة : أعني قراءة السورة ، والقيام لها ، والجهر ، والسر خاصة بالفرائض كالأذان والإقامة . وأما في النوافل فمستحبة بخلاف الأذان والإقامة فيكرهان فيها كما تقدم (وكل تكبير سوى إلا حرم)

وَيُنْصِتُ الْمَأْمُومُ حَالَ الْجَهْرِ وَأَجْهَرُ بِتَسْلِيمِ الْخُرُوجِ فَادِرٌ¹
 رَدَّ السَّلَامَ لِإِمَامٍ وَعَلَى مَنْ بِالْيَسَارِ إِنْ رُكَّوعًا حَصَلَا²
 وَسُتْرَةً لِلْفَذِّ وَالْإِمَامِ إِنْ خَشِيَ الْمُرُورَ مِنْ أَمَامٍ³

وخامسها التكبير سوى تكبيرة الإحرام ، فإنها فرض كما تقدم ، وهل تكبير الصلاة كله سنة واحدة ، وهو قول أشهب ، أو كل تكبيرة سنة خفيفة مستقلة وهو قول ابن القاسم وهو المعتمد (وسمع الله لمن حمده) وسادسها قول سمع الله لمن حمده في الرفع من الركوع في حق الإمام والمنفرد دون المأموم ، فلا يسن في حقه بل يكره ، ولذا قال الناظم (على إمام وحده والمنفرد) وكل من التكبير والتسميع سنة مؤكدة عامة في الفرض والنفل .

(3-1) (وينصت المأموم حال الجهر) إلى آخره : أي وسابعها إنصات المأموم لقراءة إمامه في محل الجهر ولو لم يسمعه ، بل ولو سكت إمامه بعد الإحرام أو بعد الفاتحة وقبل السورة كما يفعله بعض الأئمة ، أو قرأ سرا في محل الجهر ولو سهواً لقول صاحب المختصر : وإنصات مقتد بجهر ولو سكت إمامه (واجهر بتسليم الخروج فادر) والثامنة الجهر بتسليمه التحليل ، وهي التسليمة التي يخرج بها المصلي من صلاته ، فالجهر بها سنة لكل بمصل إماماً أو مأموماً أو فذاً . وقوله فادر فعل أمر من الدراية ، وهو علم الشيء ، على حقيقته (رد السلام) للإمام وعلى من باليسار) والتاسعة رد المأموم السلام على إمامه . والعاشرة ردة على من على يساره من المصلين ، والأفضل أن تكون تسليمه الرد بلفظ تسليمه التحليل ، وأجزأ في تسليمه الرد سلام عليكم وعليكم السلام : ويشترط في خطاب المأموم بتسليمه الرد على الإمام أن يدرك معه ركعة كاملة لانسحاب للمأمومية عليه بذلك ، ولا يخاطب بالرد من على يساره من المأمومين إلا إذا أدرك ركعة بسجديتها من الصلاة فأكثر ، وإلى معنى ذلك أشار الناظم بقوله (إن ركوعاً حصل) ويشير المأموم في تسليمه الرد على الإمام وعلى من باليسار بقلبه ، يقصد بها الرد عليها كان الإمام عن يمينه أو عن يساره أو خلقه من غير إشارة برأسه ، ومحل ذلك إن سبقه الإمام بالسلام كأهل الطائفة الثانية من صلاة الخوف ، وأما أهل الطائفة الأولى ، فلا يخاطبون الرد على الإمام لأنهم يسلمون قبله وسترة للفخذ والإمام . والحادية عشرة السترة في حق الإمام والمنفرد وهي ما يجعله المصلي بين يديه لمصلي إليه إذا صلى في موضع الغالب عليه مرور الناس به كالطريق وقضاء الأسواق ومحل مطالبة الإمام والمنفرد بالسترة إذا خشي أن يمر أحد بين يديهما ، ولا يطالب بها المأموم لأن الإمام سترته ، وهذا معنى قوله (إن خشي المرور من أمام) بفتح الهزرة أي قدام وأثم مازَّ بحريم المصلي له مندوحة : أي طريق يمكنه المرور به دون حريم المصلي ، ومصلَّ تعرض للمارين ، ويمكنه إيقاع الصلاة في موضع ليس به طريق للمارين . والراجع أن حريم المصلي الذي يمنع المرور به لمن له مندوحة ما بين موضع قدميه وموضع جبهته للسجود . ويشترط للسترة خمسة شروط : أن تكون ظاهرة ثابتة غير مشغلة في غلط رمح وطول ذراع فأكثر ، ويكره الاستنار بها إن احتل شرط

وَالْجَلْسَةُ الْأُولَى وَمَا قَدْ زَادَ عَنْ قَدْرِ السَّلَامِ أَوْ عَلَى مَا يَطْمِنُ¹
كَذَلِكَ كُلُّ تَشَهُّدٍ وَالْخُلْفُ شَبٌّ فِي لَفْظِهِ هَلْ سَنَةٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ²
فَضْلُهَا الرِّفْعُ لَدَى الْإِحْرَامِ كَذَلِكَ تَحْمِيدُ سِوَى الْإِمَامِ³
تَأْمِينُ مَأْمُومٍ وَقَدْ مَطْلَقًا كَذَا إِمَامٌ إِنْ يَسَّرَ نَطْقًا⁴

من هذه الشروط ، وعدّها المصنف من السنن بناء على القول بسنتيها والراجع أنّها فضيلة .
(1و2) (والجلسة الأولى) أي والثانية عشرة الجلسة الأولى فيما فيه جوسان كالثلاثية والرباعية ،
وهو سنة مؤكدة (وما قد زاد عن قدر السلام) والثالثة عشر ما زاد على القدر الذي يقع فيه
السلام من الجلسة الأخيرة ، وهو من أوله إلى نهاية التشهد ، والصلاة على النبي عليه الصلاة
والسلام ومحل الدعاء قبل السلام مندوب ، لأن الظرف يعطى حكم مذكوفه ، أو على ما
يطمئن . والرابعة عشر ما زاد على الطمأنينة في المكث في جميع أحوال الصلاة ، وتقدم
الكلام عليه في الفرائض (كذلك كل تشهد) أي والخامسة عشر التشهد الأول . والسادسة
عشر التشهد الأخير فيما فيه تشهدان أو أكثر كمن أدرك أخيرة المغرب ، وهذا معنى قوله
(كل تشهد والخلف شب . في لفظه) أي الخلاف شب : أي قام بين أئمة المذهب في حكم
لفظه الوارد وهو التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا
شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، هل سنة أو مستحب ؟ فقال بعض المالكية : إن
لفظة سنة ، وقال بعضهم : بل هو مستحب ، يعني لفظ التحيات إلى آخره ، وهو المعتمد
لأن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه علمه الناس على المنبر بمحاضرة الصحابة . وأما
التشهد من حيث هو فسنة مؤكدة . واختلف أيضاً في الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد
الأخير بأي صيغة ، هل هي سنة أو فضيلة ؟ على قولين وأفضل الصلاة : اللهم صلّ على محمد
وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ،
كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ، وهذه أصح
الروايات .؟ ومن السنن السجود على الأنف واليدين والركبتين وأطراف القدمين .
تبيه : السنن التي يترتب السجود على تركها ثمانية قد رمز إليها بعضهم بقوله سينان شينان
كلنا جيمان تاءان عدد السنن الثمان . قوله سينان : سورة وسر ، وشينان التشهد الأول
والتشهد الأخير ، وجيمان : جلوس وجهه ، وتاءان : تكبير وتسميع . وأما باقي السنن فلا
يترتب السجود على تركه لعدم تأكده انتهى .

(3و4) ولما فرغ من الكلام على السنن شرع في الكلام على الفضائل فقال (وفضلها) إلى آخره : أي
فضائلها : أي الرفع لدى الإحرام : أي الفضيلة الأولى من فضائل الصلاة رفع البدن عند
تكبيرة الإحرام : أي معها لا قبلها كما يفعله بعض العوام حتى يساوي بهما بهما منكبيه
رؤوسهما لجهة السماء أو ظهورهما إلى السماء ويطونهما إلى الأرض كالراهب (لدي

واقسراً بإسرارٍ تَرُوح وفي الرُّكُوعِ والسُّجُودِ سَبَّح¹
والطُّولُ في صَبَحٍ وظَهْرٍ أبداً وفي العِشاءِ وَسَطٌ وقَصْرٌ ما عدا²
والرَّكْعَةُ الأولى عن الأخرى أَطْلُ وفي الجُلُوسَيْنِ الأَخِيرُ قَدْ مُطِل³
مَكْبَرًا عِنْدَ الشَّرُوعِ مُتَّصِلٌ إِلَّا عَنِ اثْنَيْنِ حَتَّى يَسْتَقِيلَ⁴

(الأحرام) أي عنده فقط ، فلا يتدب رفع اليدين بعد رفعه من الركوع أو السجود أو القيام من الجلوس ، بل يكره عندنا ، ونسب الشافعي (كذلك تميم سوى الإمام) فالتشبيه لإفادة الحكم والإشارة راجعة إلى الرفع المتقدم : أي والفضيلة الثانية تميم إلى آخره . أما قول ربنا ولك الحمد للمأموم والمنفرد بعد قول سمع الله لمن حمده دون الإمام فلا يتدب في حقه بل يكره ، وأكمل اللهم ربنا ولك الحمد . فالخاصل أن الإمام يقتصر على التسميع استئناً ، ويقتصر المأموم على التحميد ندباً ، والفذ يجمع بينهما (تأمين مأموم وفذ مطلقاً) أي والفضيلة الثالثة التأمين : أي قول آمين بعد ولا الضالين للمأموم والفذ مطلقاً . وجه الإطلاق أن المأموم يؤمن في الجهر على قراءة إمامه وفي السر على قراءة نفسه ويؤمن الفذ على قراءة نفسه في السر والجهر . وأما الإمام فلا يؤمن إلا في السر فقط على قراءة نفسه ، ولا يؤمن في الجهر بل يكره له ذلك ، وهذا معنى قوله (كذا إمام إن بسرّ نطقاً) وندب إسراهم به .

(1) قوله (وأقرأ بإسرار الإمام) معناه : أن الفضيلة الرابعة للمأموم خلف إمامه في السرية فقط كالظهر والعصر وأخيرة المغرب وأخيرة العشاء ، فاتحة وسورة في الأولين ، وفاتحة فقط فيما عداهما ، وإن أكمل سورة ولم يركع الإمام قرا غيرها وهكذا ، فإن ركع إمامه ولم يفرغ من الفاتحة أو السورة ترك القراءة وتبع إمامه وجوباً ، ولا يقرأ خلف إمامه في الجهرية ، بل يكره القراءة فيها لأن المطلوب منه إذن الإنصات . وقوله (ترخ) من الرخ وهو الثوب على العمل الصالح أي إن قرأت خلف إمامك في السرية تجد ثواب المندوب شرعاً (وفي الركوع والسجود سبح) والخامسة التسييح في الركوع بأن يقول : سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاث مرات ، أو أكثر أو أقل لعدم التحديد عند مالك رضي الله عنه قال صاحب الرسالة : وليس في ذلك توقيت قول ولا حد في اللبث . والسادسة التسييح في السجود بلا حد أيضاً ، ويندب فيه الدعاء بعد التسييح بما أحب من أمور الدين والدنيا والآخرة له أو لغيره ، لما في الحديث «أقرب ما يكون للعبد من ربه وهو ساجد» قالوا : ويجوز الدعاء في السجود على الظالم إن عم ظلمه بالزل لا إن خصّ لندور العدل بعد السلف الصالح ، ولا يجوز الدعاء عليه بذهاب عمره أو أولاده وموته على سوء الخاتمة ، والأفضل أن يقول في سجوده : سبحانك ربي ظلمت نفسي وعملت سوءاً فاغفر لي ، لشموله التسييح والدعاء ، والدليل على أن الدعاء يندب في السجود ويكره في الركوع وأنه في السجود أقرب للإجابة لقوله ﷺ «أما الركوع فعظمووا فيه الرب» وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فقم» أي حقيق بالإجابة .

(2-4) (والطول في صبح وظهر أبداً) أي والفضيلة السابعة تطويل القراءة في الصبح بأن يقرأ فيها

قُوتُنَا بِلَفْظِهِ الْمَسْمُوعِ بِالصُّبْحِ سِرًّا سَابِقُ الرُّكُوعِ¹

من طوال المفصل ، وهو من أول الحجرات إلى آخر سورة والتازعات ، والظهر تليها في الطول ومحل ندب تطويل القراءة في هاتين الفريضتين إذا كان غذا واتسع الوقت لإدراك ركعة كاملة من الاختياري ، أو إمامًا بجماعة محصورين طلبوا منه التطويل بلسان الحال أو المقال ، وإلا راعي أحوال المصلين وخفف ما أمكن لقوله ﷺ «إذا أتم أحدكم فليخفف» فإن في الناس الكبير والمريض وذو الحاجة وغير ذلك من الأحاديث الواردة في ذم التطويل . وانظر إذا طول الإمام في الصلاة وخشي المأموم تلف بعض ماله أو حصول ضرر شديد إن أتم معه ، هل يسوغ له الخروج عنه ويتم لنفسه أم لا ؟ قال المازري : يجوز له ذلك ، وحكي عياض في ذلك قولين عن ابن العربي ، انتهى من حاشية الصاوي (وفي العشاء وسط) والفضيلة الثامنة توسطها في العشاء بأن يقرأ فيها من وسط المفصل ، وهو من أول سورة عبس إلى آخر سورة والليل (وقصر ما عدا) أي ما عدا العشاء ، وهو العصر والمغرب . والفضيلة التاسعة تقصر القراءة فيهما بأن يقرأ من قصار المفصل ، وهو من أول سورة والضحي إلى الختم ، وسمي آخر القرآن لكثرة فصله بالسلسلة (والركعة الأولى عن الأخرى أطول) والفضيلة العاشرة تطويل الركعة الأولى عن الثانية بأن تكون أطول منها في الزمن لا في القراءة ، وهذا بالنسبة للصلوات المفروضة ؛ وأما النافلة فيجوز له التطويل في الركعة الثانية منها إذا وجد للقراءة حلاوة وزاد نشاطاً (وفي الجلوسين الأخير قد مطل) والفضيلة الحادية عشرة تطويل الجلوس الأخير عن الأول فيما فيه جلوسان ، بأن يصلي فيه على النبي ﷺ بعد التشهد ، ثم يدعو بعد ذلك . وأفضل الدعاء في هذا الموضع : اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأئمتنا ولمن سبقنا بالإيمان مغفرة عزما ، اللهم اغفر لنا ما قدعنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا . لوروده وتعميمه ، إذ الخاص لا يتفقه به ، ثم يسلم بعد ذلك تسليمه التحليل ، وهذا سبب التطويل . وقوله قد مطل : من المطل ، وهو التسوية في الزمن وأما الجلوس الأول فيندب تقصيره عن الثاني كما يفهم من السياق ، فلا يزيد فيه على التشهد شيئاً (مكبراً عند الشروع متصل) قوله مكبراً حال من فاعل أطل : أي وأطل الركعة الأولى عن الأخرى حال كونك مكبراً عند شروعتك في الركن متصلاً به . والفضيلة الثانية عشرة أن يكبر المصلي عند شروعه في الركن كالركوع والسجود والرفع منه متصلاً به إلى آخره ليعبر بذكر الله تعالى ، وكذا في الرفع من الركوع يشترع في التسميع : أي قول سمع الله لمن حمده عند شروعه في الرفع ويختمه بعد اعتداله ، وكذا يقال في قول المأموم ربنا ولك الحمد (إلا عن اثنين حتى يستقل) أي يستحب للمصلي أن يشترع في التكبير عند شروعه في الركن إلا في قيامه من اثنين : أي قيامه من الجلوس الأول ، فلا يشترع في التكبير حتى يستقل قائماً لأنه شبيه في تلك الحالة بالفتتح .

(1) الفضيلة الثالثة عشرة (قوتنا) أي القنوت ، وهو الدعاء بأي لفظ ولو : اللهم اغفر لنا وارحمنا

ويكره الدعاء بالإحرام أو بعده أو بالركوع السامي¹
أو وسط الحمد ووسط السورة أو قبلها أو دعوة محصورة²
أو الدعاء بالجلوس الأول أو بعد تسليم الإمام المكمل³

واهنا (بلفظه المسموع) أي وأفضل القنوت أن يكون باللفظ: أي الوارد عن النبي ﷺ وهو اللهم إنا نستعينك: أي نطلب منك العون على تحصيل مصالحنا الدينية والدنيوية والأخروية؛ ونستغفرك: أي نطلب منك غفر ذنوبنا، والغفر: السر أو الخوف؛ ونؤمن بك: أي نجزم بوجود وجودك وقدمك وبقائك وحدانيتك وقدرتك وإرادتك إلى آخر عقائد الإيمان، وتوكل عليك: أي نتمد عليك أي في جميع أمورنا؛ ونشتي عليك الخير كله: أي نشي عليك بكل خير: أي وصف جميل؛ نشكرك ولا نكفرك ونخضع لك: أي نخضع ونذل لعزتك وجلالك؛ ونخلع: أي نترك جميع الأديان لدينك الحق؛ ونترك من يكفرك، اللهم إياك نعبد: أي نخضعك بالعبادة، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى: أي بالطاعات؛ ونخضع: أي نسرع في خدمتك؛ نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجذ: أي الحق الثابت؛ إن عذابك بالكافرين ملحق: أي لا حق بهم لا محالة (بالصبح سرًا) أي كونه بالصبح خاصة دون غيره مندوب، وكونه سرًا مندوب، ويكره الجهر به لأنه دعاء، وكل دعاء يندب فيه الإسرار (سابق الركوع) أي وكونه قبل الركوع وبعد القراءة مندوب أيضًا، ويجوز بعد الركوع. فالخاصل أن القنوت يشتمل على خمس فضائل: القنوت بأي لفظ، وكونه باللفظ الوارد، وكونه بالصبح خاصة وكونه سرًا وكونه قبل الركوع. وكلها تؤخذ من النظم.

[تمة] ومن فضائل الصلاة وضع المصلي يديه على الأرض قبل ركبته إذا هوى للسجود، ورفع ركبته قبل يديه إذا رفع من السجدة الأخيرة قائمًا ومباشرة الأرض أو ما يصلي عليه بجهته وكفيه بلا حائل، وضم أصابع يديه ووضعهما حدو أذنيه أو دونهما، ورؤوسهما إلى القبلة في سجوده ومجاورة رجل فيه بطنه فخذه ومرفقيه ركبته يجنح بهما تجنيحًا وسطًا. وأما المرأة فتكون منتظمة منزوية في جميع أحوال الصلاة ندبًا. ومن الفضائل أيضًا: عقد الخنصر والبصر والوسطى من اليد اليمنى، وبسط السبابة والإبهام بجانبها، وتحريك السبابة يمينًا وشمالًا في تشهد، ووضع يده اليسرى على رأس الفخذ مبسوطة في جلوسه بسطًا طبيعيًا، والهيئة المألوفة في الجلوس للشهدين وبين السجدين والتيامن بالسلام بأن يشير برأسه ويوقع جملته على جهة يمينه إن كان مأموماً، وإن كان إماماً أو فذاً أشار بأوله لجهة القبلة، وتيامن عند الكاف والميم من عليكم، والذكر بعد السلام بالمعقبات، وهي أن يستغفر الله تعالى ثلاثاً وثلاثين، ويكبر الله ثلاثاً وثلاثين، ويختم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، ومن الفضائل أيضًا: التماذي في الذكر بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس أو قرب طلوعها.

(1-3) ثم شرع في الكلام على مكروهات الصلاة فقال (ويكره الدعاء بالإحرام) إلى آخره: أي ومما يكره

أَوْ غَمَضُ عَيْنٍ وَالِدُّعَا بِالْأَعْجَمِ أَوْ حَمْلُهُ شَيْئًا بِكُمْ أَوْ فَمٌ¹
فَرْقَعَةٌ تَشْيِكُ أَوْ تَخْصُرُ إِقْعَاؤُهُ وَإِنْ بِدُنْيَا يُفَكِّرُ²
وَأَبْطَلُوا صَلَاةً مِنْ قَدْ قَهَقَهَا أَوْ مُحَدِّثٍ وَإِنْ يَسْبِقُ أَوْ سَهَا³

فعله في الصلاة لمنافاته الثواب ولا تبطل الصلاة به الدعاء بالإحرام : أي بعده ، وقبل القراءة على المشهور ، ولذا قال (أو بعده أو بالركوع السامي) أي المرفوع الرتبة ، لأنه فرض ، وهو أرفع درجة من السنة والمندوب . والمعنى أن الدعاء يكره في الركوع لأن المطلوب فيه التسبيح كما تقدم (أو وسط الحمد ووسط السورة) أي ويكره أيضاً الدعاء أثناء قراءة الفاتحة ، والدعاء أثناء قراءة السورة فيستحب للمصلي أن يشرع في القراءة عقب إحرامه ، ولا يفصل بينهما ما يتنفس فيه على المذهب وكذا يقال فيما بين الفاتحة والسورة وفيما بينهما وبين الركوع ، وهذا معنى قول الناظم (أو قبلها) وقوله (أو دعوة محصورة) معناه : أنه يكره للمصلي أن يقتصر على دعوة معينة لا يدعو غيرها في سجوده أو غيره من مواضع الدعاء لأن المطلوب منه ندباً أن يطلب من الله تعالى غفر ذنوبه تارة العقو والعافية ، وأخرى صلاح حاله ودينه ودنياه ، أو صلاح زوجه وأولاده وإخوته وهكذا (والدعاء بالجلوس الأول) أي ويكره الدعاء بالجلوس الأول أولاً وآخرًا ، أما الجلوس الثاني فيكره قبله : أي قبل التشهد الأخير ، وأما بعده وقبل السلام فيستحب كما تقدم ، وكذا يكره الدعاء بعد سلام الإمام : أي ختمه بالكاف والميم من عليكم ، ولذا قال (بعد تسليم الإمام المكمل) وأما قبل إكمال سلامه فلا يكره .

(2و1) (أو غمض عين) إلى آخره أي ويكره تغميض العين في الصلاة لإيهامه الخشوع ما لم يقع بصره على ما يشوش عليه في صلاته وإلا فيندب . ويجب تغميض العينين إذا وقع بصره على ما يحرم النظر إليه ، كالنظر إلى العورة ومحاسن الأجنبية ونحوها . وكما يكره تغميض العينين يكره شخوصهما لجهة السماء للعلّة المتقدمة ، ويطلب من المصلي ندباً النظر إلى موضع سجوده أو أمامه (والدعاء بالأعجم) ويكره الدعاء بالأعجمية للقادر على العربية (أو حمله شيئاً بكم أو فم) ويكره للمصلي حمل شيء في كفه كخيز أو غيره ، وكذا حمله شيئاً في جيبه أو على ظهره ، لأن ذلك مما يشغل قلبه من الحضور والخشوع في الصلاة . ويكره له حمل شيء في فمه لم يمنع من تأدية مخارج الحروف لأنه مشغل ، وأما لو منع تأدية المخارج يمنع وتبطل الصلاة (فرقة تشييك) ويكره فرقة الأصابع أو تشييكها في الصلاة (أو تخصر) أي وضع يديه على خصره ، وهو مألوف من الجنب فيكره لأنه من فعل التكبرين ومن لا مروءة لهم ، ولما فيه من التشبيه باليهود ولو خارج الصلاة (إقعاؤه) وإن بدنياً يُفَكِّرُ أي ويكره الإقعاء ، وهو أن يرجع من سجوده على صدور قدميه جالساً على عتبة لتقيح الحية ويكره أيضاً التفكير بالقلب في أمور الدنيا لما فيه من الاشتغال عن استحضار عظمة الله تعالى وعظم هيئته المطلوب من كل مصلي . وأما التفكير في أمور الآخرة فلا يكره ، لأنه مما يجلب الخشوع والخوف من الله تعالى عز وجل .

(3) ولما فرغ من الكلام على فرائض الصلاة ومنهاتها وفضائلها ومكروهاتها ، شرع في الكلام على

والأكل والشرب ونَفَخَ عُدًّا قِيًّا سلامًا أو كلامًا عَمْدًا¹

مبطلاتها ، وهو جمع مبطل وهو ما يفسد الصلاة ويوجب الإعادة أبدًا قولاً كان أو فعلاً أو غيرهما .

قوله (وأبطلوا) إلى آخره ، معناه : أن أئمة المذهب حكموا ببطلان صلاة من قهقه فيها ، والقهقهة : الضحك بصوت إماماً أو فذاً ، ضحك عمدًا أو سهواً أو غلبة كما يفهم من إطلاق الناظم . ويسري البطلان لصلاة المأمومين ، وابتدأها الفذ والإمام ومن اقتدى به وجوباً ، لكن وقع لابن القاسم في الموازية والعتية أن الإمام يقطع هو ومن خلفه في العمد ويستخلف في النسيان والغلبة ، ويرجع مأموماً مراعاة للقول بعدم بطلان الصلاة بالقهقهة غلبةً أو نسياناً ، وإذا رجع مأموماً أتم صلاته مع ذلك الخليفة ويعيدها أبداً لبطولها ، وأما مأمومه فيتمون صلاتهم مع ذلك الخليفة ولا إعادة عليهم في وقت ولا غيره ، واقتصر الأجوري في شرحه على ما لابن القاسم في الموازية والعتية ، واعتمده في الحاشية ، انتهى نقلاً من بلغة السالك للإمام الصاوي ، وأما المأموم فيتمادى مع إمامه على صلاة باطلة ، ويعيدها وجوباً بعد سلام إمامه بقيود خمسة : الأول أن يكون الضحك كله غلبة . الثاني أن يكون كله نسياناً ، فإن وقع منه عمدًا قطع وجوباً ودخل مع إمامه في صلاته بإحرام فيما بقي من الصلاة . والثالث أن تكون الصلاة غير جمعة ، فإن كانت جمعة قطع ودخل بإحرام لثلاث تفوته الجمعة . والرابع أن يتسع الوقت لأدائها بعد سلام إمامه ، فإن ضاق قطع وأحرم مع إمامه لإدراك الوقت . والخامس ألا يلزم من ضحكة ضحك المأمومين كلهم أو بعضهم وإلا قطع وجوباً وخرج ، وكذا لو كان الضحك كثيراً في نفسه فتبطل عليه لأنه من الأفعال الكثيرة ، ويجدد إحراماً لإدراك ما بقي من الصلاة مع الإمام أو محدث . وحكموا أيضاً ببطلان صلاة محدث أحدث في الصلاة أو خارجها عمدًا أو سهواً ، وتذكر حديثه في الصلاة ، أو غلبه من غير قصد كخروج ريح مثلاً ، ومثل الحدث السبب كأن مس ذكره وهو في الصلاة فتبطل في جميع هذه الصور على الفذ والمأموم فيخرج من الصلاة وجوباً ، ولا يعد المأموم من مساجين الإمام غلاً إذا كان على طهارة لتوقف جواز التماضي عليها ، وتبطل على الإمام أيضاً وعلى من اقتدى به إن دخل الصلاة محدثاً ذاكرة لحديثه ، أو تعمد بعد الدخول فيها . وأما لو دخلها ناسياً لحديثه ومتيقناً أنه على طهارة وتذكره فيها أو خرج منه غلبة ، فتبطل عليه دونهم ، واستخلف نلباً من يتم بهم منهم ، وخرج ممسكاً على أنه كالأعف للستر ، فإن لم يستخلف منهم أحداً صاروا مخيرين في أن يقدموا من يتم بهم أو يتمونها أفد إذا أو بعضهم أفد ذا وبعضهم بإمام ، وصحت صلاتهم أجمعين ، وتبطل عليه دونهم أيضاً فيما إذا ذكر حديثه بعد السلام من الصلاة ، وأعاد وحده أبداً بعد تحصيل الطهارة ، وبالغ الناظم في بطلان الصلاة بالحدث مطلقاً بقوله (وإن سبق أو سها) .

(1) أي وتبطل الصلاة بالأكل عمدًا ولو قل كلقمة إن مضغها ، وأما إن ابتلعها بلا مضغ فلا تبطل ، وكذا لو ابتلع ما بين أسنانه ولو مضغه لخفته ، وتبطل بالشرب عمدًا ولو قل ،

أَوْ سَجَدَ الْقِبْلِيُّ مَنْ لَمْ يَرْكَعْ أَوْ قَدَّمَ الْبَعْدِيَّ مَطْلَقًا فَع¹
أَوْ تَرَكَ الْقِبْلِيَّ إِنْ طَالَ الزَّمَنُ وَكَانَ عَنْ نَقْصِ ثَلَاثٍ مِنْ سُنَنِ²

وتبطل بالنفخ بالقم عمدًا كما قال (عدا) إلى آخر البيت ، وأما النفخ بالأنف فلا تبطل الصلاة به إلا إذا كثر عرفًا . ومفهوم قوله عمدًا أن الصلاة لا تبطل بكل من الأكل والشرب والنفخ بالقم سهوًا إذ انفرد وقل ، بل يسجد لسهوه في جميع ذلك بعد السلام كما يأتي في سجود السهو إن شاء الله تعالى (قيًا سلامًا) أي وتبطل بالقيء إن تعمدته : أي تسبب في إغراقه ولو طاهرًا ، وأما إن خرج غلبة فلا تبطل إذا كان طاهرًا ولم يتبع منه شيئًا ولو غلبة ولم يكثر الفعل . ومفهومه أنه إذا كان نجسًا بأن تغير عن حالة الطعام أو ابتلع منه شيئًا أو كثر الفعل : أي طال الأمر في معالجة خروجه فإنها تبطل . وتبطل أيضًا بالسلام عمدًا كان المصلي فذا أو إمامًا أو مأمومًا . وأما السلام سهوًا فلا يبطلها بل يحرم المصلي الساهي بنية إكمال صلاته ، ويسجد لسهوه بعد سلامه . وكما تبطل بالسلام عمدًا تبطل أيضًا برفض النية أثناء الصلاة ، ويجب ابتدائها لكل مصلٍّ (أو كلاً ما عمدًا) أي وتبطل الصلاة بالكلام عمدًا إذا كان لغیر إصلاح الصلاة ولو قل كنعم ولا . وأما لإصلاح الصلاة فلا تبطل الصلاة به إذا كان قدر الحاجة ، كما إذا سلم الإمام من اثنتين في ثلاثية أو رابعة أو قام لخامسة سهوًا في الجميع وسبح له المأموم ولم يفقه وقيل له سلمت من ركعتين أو قمت لخامسة وسأل عن صحة ذلك إن شك وأجابه بعض المصلين بنعم كما وقع في قصة ذي اليمين فلا تبطل ، وإن كثر الكلام بأن زاد على ما تضمنته قصة ذي اليمين فإنها تبطل قطعًا ، وتجب الإعادة أبدًا على الجميع . وأما الكلام سهوًا فتبطل بكثيره دون يسيره .

(2) قوله (أو سجد القبلي من لم يركع) معناه أن من لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة بسجديتيها فلا يسجد معه السجود القبلي لعدم انسحاب المأمومية عليه ، فإن سجده معه بطلت صلاته إن كان عامدًا ، أو كان ساهيًا فلا تبطل بل يسجد لسهوه فقط ، أو قدم البعدي مطلقًا يعني المسبوق بركعة فأكثر وترتب على إمامه سجود بعدي فلا يسجد معه ، بل يقوم لقضاء ما فاتته بعد سلام الإمام ندبًا ، ويسجد ما ترتب على إمامه بعد سلامه هو ، فإن قدمه قبل قضاء ما فاتته من الصلاة وسجده مع الإمام بطلت صلاته ما لم يكن ساهيًا ، وإلا فلا تبطل ، وأولى في بطلان الصلاة سجود المأموم الذي لم يدرك ركعة كاملة السجود البعدي مع الإمام كما يفهم من إطلاق الناظم ، وقوله (فع) من الرواية ، وهي حفظ ما يلقى من المسكر للإلتقان (أو ترك القبلي إن طال الزمن) أي أن المصلي إذا ترتب عليه سجود قبلي وتركه سهوًا فإنه يسجد بعد السلام إن قرب ، وإن طال أو خرج من المسجد بطل السجود وبقي النظر في بطلان الصلاة وعدمه ، فإن ترتب عن نقص سنتين فأقل فلا تبطل ، وإن ترتب عن نقص ثلاث سنن فإنها تبطل ، ولذا قال الناظم (وكانت عن نقص ثلاث من سنن) .

أَوْ زَادَ بِالْعَمْدِ لِرُكْنٍ فِعْلِي أَوْ عَنْ فَضِيلَةٍ سُجُودًا قَبْلِي¹
 أَوْ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا بِعَمْدٍ قَدْ تَرَكَ أَوْ ذَكَرَ فَائَتْ بِوَقْتٍ مُشْتَرَكٍ²
 أَوْ رَكَعَتَيْنِ زِيدَتَا فِي صَبْحِهَا أَوْ أَرْبَعًا فِيهَا سِوَاهَا إِنْ سَهَا³

(1) يعني أن المصلي إذا زاد في صلاته ركنًا من أركانها الفعلية عملاً كركوع أو سجود ، فإن صلاته تبطل ، وأولى لو زاد فيها ركعة كاملة ، وأما إن زاد ركنًا قوياً كما لو كرر الفاتحة عامداً فلا تبطل صلاته على المعتمد لأنها ذكر . وأركانها القولية ثلاثة : تكبيرة الإحرام ، والفاتحة ، والسلام . وبقية أركانها أفعال (أو عن فضيلة سجوداً قبلي) أي وتبطل أيضاً إن زاد فيها سجوداً قبلياً لترك فضيلة من فضائلها كالقنوت و «ربنا ولك الحمد» أو لترك سنة خفيفة كتكبيرة واحدة أو تسمية واحدة .

(2) يعني أن الصلاة تبطل بترك ركن من أركانها عمداً كما لو ترك الركوع والرفع منه أو السجود أو الطمأنينة أو نحو ذلك ، أو تركه سهواً ولم يذكر حتى سلم وطال ، فإن تذكر بعد سلامه بالقرب أتى بركعة بدل الركعة التي ترك فيها ركنًا سهواً وسجد لسهوه بعد السلام (أو شرطاً بعمد قد ترك) أي وتبطل الصلاة أيضاً بترك شرط من شرائطها كاستقبال القبلة مع القدرة والأمن ، وترك ستر العورة عمداً أو سهواً مع القدرة ، أو ترك الوضوء أو الغسل مطلقاً (أو ذكر فاتية بوقت مشترك) يعني أن المصلي إذا ذكر أولى المشتركين في الثانية كما لو تذكر الظهر في العصر أو المغرب في العشاء ، فتبطل الثانية لأن الترتيب بينهما واجب شرطاً مع الذكر ، وفي ذلك تفصيل وهو أنه إذا تذكر الأولى قبل أن يعقد ركعة من الثانية قطع وجوباً لبطانها ، وإن عقد ركعة ضم إليها أخرى وخرج عن شفع ، ومحل ذلك إذا لم يخف خروج الوقت والإلا قطع وما لم تكن مغرباً ، فإنه يقطع للنهي عن التنقل قبلها ، وإن تذكر بعد ثلاث في الرباعية أو اثنتين في الثلاثيةكملها وجوباً ، لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه وأعادها استحباباً بعد أداء الأولى ولو في الضروري ، وهو في الظهرين للاصفرار ، وفي العشاءين الليل كله ، وإن ذهب بعد أداء الأولى التي أخرها نسياناً فلا إعادة عليه ، لا وجوباً لصحتها ولا استحباباً للذهاب الوقت .

(3) أي وتبطل الصلاة بزيادة مثلها سهواً كما لو زاد في الصبح أو الجمعة ركعتين ، وأما لو زاد ركعة فقط فيهما سهواً فلا تبطل ، وتبطل أيضاً بزيادة أربع ركعات في الرباعية سهواً ولو يسفر نظراً إلى أصلها ، فلو صلى في الرباعية سبع ركعات في الحضر أو خمساً في السفر سهواً فلا تبطل صلاته ، ومثل الرباعية الثلاثية فلا تبطل إلا بزيادة أربع ركعات إلحاقاً لها بالرباعية ، كما يفهم من شمول قول الناظم (أو أربعاً فيما سواها) وقوله (إن سها) شرط في بطلان الزيادة بمثلها ، ومفهومه أنه لو زاد في الصلاة عمداً فإنها تبطل بأدنى زيادة ولو سجدة ، وهذا بالنسبة للفرائض . وأما النوافل فلا تبطل بزيادة مثلها ولو عمداً ما لم تكن عمودة كالرغية والعيدين ، ثم إن الزيادة لا تبطل بزيادة مثلها بل بركعتين كالصبح ، والله الموفق للصواب .

باب قضاء الفوائت وأوقات المنع والكراهة

وواجب في أي وقت يقضي فوراً على ما فاتته من فرض¹
ما اشتركا وقتاً وجوباً مُشترطاً ترتبته وغيرُ ذا شرطٍ فقط²

ثم شرع في الكلام على وجوب قضاء الفرائض وعلى أوقات المنع والكراهة فقال (باب قضاء الفوائت وأوقات المنع والكراهة) أي هذا باب في بيان حكم قضاء الفوائت وما يتعلق به ، وفي بيان أوقات المنع : أي الأوقات التي يحرم فيها النفل ، ويجب القطع على من تلبس به فيها ، وفي بيان الأوقات التي يكره فيها النفل ، ويندب القطع لمن تلبس به .

(2و1) (وواجب في أي وقت يقضي) إلى آخره . القضاء : استدراك ما خرج وقته من الصلوات المفروضة وترتب في الذمة : أي يجب على المكلف قضاء ما فاتته من الصلوات : أي استدراك ما خرج وقته منها لغیر جنون أو إغماء أو حيض أو نفاس أو كفر فقد الطهرين بل لتركها عمداً أو نسياناً أو لنوم أو لبطانها بترك ركن من أركانها أو شرط من شروط صحتها في أي وقت من ليل أو نهار ، وعند طلوع الشمس وغروبها ، وخطة جمعة إلا في وقت الضرورة كوقت الأكل والشرب والنوم الذي لا بد منه ، ووقت السعي في المعيشة (فوراً على ما فاتته) أي ويجب قضاء الفوائت على الفور ، ويحرم التأخير والتساهل في قضائها لما في ذلك من المخالفة وعدم المبالاة والتهاون بأوامر الشرع القويم ، ويقضيها على نحو ما فاتته من سر أو جهر أو سفر أو حضر ، فيقضي السرية سرية وإن قضاه ليلاً ، والجهرية جهرية وإن قضاه نهاراً ، والسقرية سقرية ولو في الحضر ، والحضرية حضرية ولو في السفر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (على ما فاتته) وقوله (من فرض) احترازاً من النفل ، فلا يجب قضاء ما فات وقته من النوافل بل يسقط إلا الرغبة فتقضي بعد طلوع الشمس وارتفاعها قدر رمح للزوال ثم تسقط بعد ذلك (ما اشتركا وقتاً وجوباً مشروط) ترتبته ، يعني أن الترتيب بين الحاضرتين المشتركين في الوقت كالظهر والعصر والمغرب والعشاء واجب شرطاً في صحة الثانية منهما، لكن مع الذكر ، فمن قدم العصر على الظهر ذاكراً أن عليه الظهر بطلت صلاته ووجبت عليه إعادتها أبداً بعد أداء الظهر التي أخرها عمداً ، وأما إن أخرها نسياناً وتذكر بعد السلام لم تبطل صلاته ويعيدها بعد أداء الظهر استحباباً ، وتقدم بيان في مبطلات الصلاة ، وكذا يقال في المغرب والعشاء . ومعل وجوب الترتيب بينهما شرطاً إن وسعهما الوقت ، وأما إن ضاق بحيث لا يسع الأخيرة اختصت به وصارت الأولى من سائر الفرائض (وغير ذا شرط فقط) يعني أن الترتيب بين الفوائت في أنفسها واجب غير شرط ، فمن قدم العصر على الظهر مثلاً في القضاء صحت صلاته ، ولا يندب إعادتها بعد الظهر لفوات وقتها لكنه يكون أثماً إن أخر وقدم عمداً ولا إثم عليه في النسيان وهذا معنى كلامه .

وَرَتَّبَ الْيَسِيرَ مَعَ حَاضِرَةٍ كَأَرْبَعٍ وَرَتَّبَ الْفَوَائِدَ¹
وَأَبْدَأَ بِظَهْرِ فِي جَمِيعِ الْمَنَسِيِّ وَنَاسِيًا فَرَضًا أَتَى بِالْخَمْسِ²

(1و2) قوله (ورتب اليسير مع حاضرة) بسكون العين للوزن ، يريد أن ترتب يسير الفوائد مع الحاضرة واجب لكنه غير شرط ، فيجب تقديم اليسير من الفوائد على الحاضرة ولو خرج وقتها ، وهل اليسير الذي يجب ترتبه مع الحاضرة أربع صلوات أو خمس ؟ خلاف ، ولذا قال كأربع ، فالأربعة . اليسير اتفاقاً ، والسته من الكثير اتفاقاً ، والخلاف في الخمسة ، والمعتمد اتهام اليسير ممن كانت عليه خمس صلوات فأقل صلاحها قبل الحاضرة وجوباً ، ولو خرج وقتها كما تقدم لوجب الترتب ، فمن كان عليه الظهر والعصر والمغرب والعشاء صلاحها مرتبة قبل الصبح ، ولو خرج وقت الصبح وصارت قضاء كالنبي قبلها (ورتب الفوائد) يعني أن الفوائد إذا كانت معينة من يوم معين فأكثر يجب قضاؤها مرتبة وأثم من خالف عمداً مع صحة الصلاة وعدم وجوب الإعادة ، فمن كان عليه المغرب والعشاء والصبح والظهر والعصر من يوم الحُد أو غيره مثلاً يجب عليه أن يبدأ في القضاء من المغرب ويختم بالعصر لتعينها وعلم يومها (وابتداً بظهر في جميع المنسي) يعني أن من عليه خمس صلوات فأكثر كصلاة يومين أو ثلاث ونسي الأول منها وجهل تعيين أيامها لكنه يعلم عددها فإنه يبدأ في قضائه بالظهر ندباً ، ويختم بالصبح حتى تبرا ذمته ، وهذا معنى كلامه (وناسياً فرضاً أتى بالخمس) يعني أن من عليه صلاة من يوم معين ولكنه جهل عينيها ولم يدر أي ليلة أم نهارية صلى خمس صلوات اليوم ، يبدأ بالظهر ندباً ويختم بالصبح كما تقدم ، لأن الذمة لا تبرا إلا ييقن ومثله من نسي صلاة وثانيتها أو صلاة وثالثها ، أو صلاة ورابعها ، أو صلاة وخامستها من يوم واحد ، فإنه يصلي صلوات اليوم الخمس وجوباً ، لكنه يشي بباقي المنسي في الصور الأربع لتكون مرتبة في الواقع ، ففي الصورة الأولى يبدأ بالظهر ندباً ويشي بالعصر ، وإذا شئ بها قيل له يحتمل أن يكون الأول المنسي هي العصر فيشي بما بعدها وهي المغرب ، وهكذا إلى نهاية الخمسة . وفي الصورة الثانية التي هي نسيان صلاة وثالثها يبدأ بالظهر ندباً أيضاً ويشي بثالثها وهي المغرب ، وهكذا حتى تكمل له خمس صلوات . وفي الثالثة التي هي نسيان صلاة ورابعها يبدأ بالظهر ويشي برابعها وهي العشاء ، وهكذا حتى تكمل له خمس صلوات . وفي الرابعة التي هي نسيان صلاة وخامستها يبدأ بالظهر ندباً أيضاً ويشي بخامستها وهي الصبح ، ثم يشي بخامستها لاحتمال أنها الأولى . وخامستها العشاء ، فهذه ثلاث صلوات ثم يشي بخامسة العشاء وهي المغرب، فهذه أربع صلوات. ثم يشي بخامسة المغرب وهي العصر فهذه خمس صلوات ، وهذا معنى قولهم : يشي بباقي المنسي ، وكذا يقال في الصور الثلاثة الأول قبلها ، وإن جهل عين ليلة صلى المغرب والعشاء ، وإن جهل عين نهارية صلى الصبح والظهر والعصر وجوباً لبراءة ذمته .

يُمنَعُ النَّفْلَ لِضَيْقِ الْوَقْتِ بِفَعْلِهِ وَلِيقْضِ مَا فِي الذِّمَّةِ¹
 حِينَ يَرْقَى الْمَنِيرَ الْخَطِيبَ كَذَا طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالْغُرُوبِ²

(2و1) ثم شرع في بيان الأوقات التي يحرم فيها النفل أو يكره فقال (ويمنع النفل) أي يحرم التلبس به في الأوقات الآتية بيانها ، والمراد بالنفل هنا ما قابل الخمسة فيشمل الجنازة والمنذور (لضيق الوقت) أي يحرم على المكلف التنفل عند الوقت الاختياري أو الضروري عن أداء الفريضة (بفعله) أي فعل النفل ، لأن فعله إذا ضاق الوقت المختار يؤدي إلى إيقاع الفريضة في الضروري ، وهذا حرام يأثم فاعله ، وإذا ضاق وقت الضرورة يؤدي فعل النافلة إلى خروج الوقت وجعل الحاضرة قائمة ، وهو لا يجوز أيضاً (وليقض ما في الذمة) أي ويجب على المكلف أن يادر بقضاء ما فاتته من الصلوات المفروضة بتأخيرها عن أوقاتها عمداً أو نسياناً أو بسبب نوم أو غفلة ، ويحرم عليه تأخير القضاء والفريط فيه ، ويخرجه عن الإثم ببذل هته في قضاء الفوائت بان يقضي في كل يوم خمسة أيام ، ويكون تائباً من قبح ما وقع منه من المخالفة وإلا عد مفرطاً ، لكن قال أبو محمد صالح : إن دوام على أن يقضي في كل يوم صلاة يومين فليس بمفرط ، ولا يجوز له التنفل بالصلاة دون الصوم والصدقة والحج حتى تبرأ ذمته مما عليه من الفوائت ، إلا السن كالوتر والعيدين ونحوهما ، وإلا شقعا قبل وتر ، وفجر قبل صبح . قال الصاوي في بلغة السالك : قال شيخنا في حاشية مجموعة لكن رخصوا في اليسى كالرواتب ونحية المسجد ، لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر قبل الصبح يوم الوادي ولا ينتظر الماء عادمه ، بل يتيمم : أي لفعل القضاء . ثم قال : قال أبو عبد الله الفوري : النهي عن النفل إنما هو لمن إذا لم يتنفل قضى الفوائت ، أما من إذا نهيناه عن النفل ترك بالمرة ، فالنفل خير من الترك ، وتوقفت فيه تلميذه زروق : أي لأن الفتوى لا تتبع كسله بل يشدد عليه انتهى (وحين يرقى المنير الخطيب) أي ويحرم عليه أيضاً التنفل : أي التلبس به إذا رقى الخطيب لخطبة جمعة لأنه يشغل عن سماعها للواجب ، ويحرم التلبس به أيضاً عند خروجه لها : أي الخطبة ، فإن تلبس به قبل أن يراه خفف . والمراد بالخروج : خروج الإمام من أودة تكون ملتصقة بجدار الجامع متوجهاً إلى المنبر ، فإن لم يكن هناك أودة كما ذكرنا فيكون المراد بخروج الإمام دخوله في الجامع من خارجه من باب من أبوابه . وأما التنفل إذا رقى الخطيب المنبر لخطبة عيد وشرع فيها بالفعل فمكروه فقط ، لأن سماعها مندوب لا واجب (كذا طلوع الشمس والغروب) أي وكذا يحرم التنفل عند طلوع الشمس : أي إذا بدا حاجبها إلى أن تتكامل في طلوعها ، ويجب عليه القطع إذا تلبس به في ذلك الوقت ، فإذا تكامل قرص الشمس كره النفل إلى أن ترتفع قيد رمح : أي قدر رمح من رماح العرب ، وهو اثنا عشر متراً في التقدير ، وهو وقت حل النافلة . ويحرم التنفل أيضاً عند غروبها : أي أخذها في الغروب حتى يتوارى قرصها ، فإذا توارى رجعت الكراهة حتى تضلي المغرب كما يأتي .

وَكَرَّهُوا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ كَذَلِكَ بَعْدَ جُمُعَةٍ وَعَصْرِ¹
 حَتَّى تُصَلَّى مَغْرِبٌ أَوْ تَطْلُعَ شَمْسٌ وَحَتَّى قَيْدَ رُمْحٍ تَرْفَعُ²

باب سجود السهو

سُنَّ لِسَهْوٍ سَجْدَتَانِ فِيهِمَا فَلْيَتَشَهَّدْ وَلْيُسَلِّمْ مِنْهُمَا³

(2و1) قوله (وكرهوا) إلى آخره ، شروع منه في بيان الأوقات التي يكره فيها النفل : أي التفل بالصلاة (بعد صلاة الفجر) أي يكره التفل بعد طلوع الفجر الصادق قبل صلاة الصبح وبعدها ، إلا الشفع والوتر ، ولألا الورد بشروط ، وهي إن اعتاده وغلبه النوم ، ولم يخف فوات جماعة ، ولم يؤد فعله لخروج مختار الصبح ، والا تقام عليه فريضة الصبح وهو بالمسجد ، ولألا تركه وجوباً ودخل في صلاة الفريضة التي أقيمت عليه (وبعد صلاة جمعة وعصر) أي ويكره التفل بعد صلاة الجمعة بالجامع حتى يخرج المصلون من الجامع ، أو يمضي زمن خروجهم إن لم يخرجوا بأن اعتادوا المكث فيه لتدريس فقه أو قراءة حديث أو نحو ذلك ، مخافة أن يلحق العامة ركعتي النفل بركعتي الجمعة ويؤمنون أنها تمام الظهر . ويكره أيضاً بعد أداء فرض العصر ، ولو صلى أول المختار ، ويستثنى من ذلك سجود التلاوة والصلاة على الجنائز ، فيجوز فعلهما بعد العصر إلى الاصفرار ، وبعد الصبح إلى الإسفار ، ثم يكره بعد ذلك ما لم يخش تغير الجنائز ، فإن خشي تغيرها جازت الصلاة عليها في أي وقت ، ولو عند طلوع شمس وغروبها على المشهور . والحاصل أن عمله كراهة سجود التلاوة والصلاة على الجنائز الاصفرار ولو لم تصل العصر ، والإسفار ولو لم تصل الصبح (حتى تصلي مغرب) أي تستمر كراهة فعل النفل بعد صلاة العصر إلى أن تأخذ الشمس في الغروب ، ثم يحرم حتى تنواري ، ثم تعود الكراهة إلى أن تصلي المغرب ، فإذا صليت جاز النفل من غير كراهة إلى طلوع الفجر (أو تطلع • شمس) أي وتستمر أيضاً كراهة فعل النفل بعد طلوع الفجر إلى أن تأخذ الشمس في الطلوع ثم يحرم ، فإذا تكاملت رجعت للكراهة إلى أن ترتفع الشمس قيد رمح : أي قدره في التقدير ، ولذا قال الناظم (وحتى قيد رمح ترفع) فإذا لوتفت الشمس من مكان مطلعها لجهة السماء قدر ما ذكر ، جاز التفل من غير كراهة إلى صلاة العصر .

ثم شرع في الكلام على سجود السهو وما يتعلق به من الأحكام فقال (باب سجود السهو) أي هذا باب في بيان حكم سجود السهو وصفته وعمله من الصلوات .

(3) ذكر الناظم في هذا البيت حكم سجود السهو فقال (سن لسهو) يعني أن سجود المصل لسهو في صلاته سنة لفعله ﷺ إياه : وقوله (سجدة) بيان لصفته : أي أن سجود السهو سجدة فقط ، ولو تكرر سهو يشهد لهما استئذاناً من غير دعاء ، ويسلم منهما وجوباً إن كان سجوده بعدد ،

وَهُوَ لِنَقْصِ سُنَّةٍ فَأَكَّدَتْ قَبْلَ سَلَامِهِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ¹
كَتْرُكَ تَسْمِيعِينَ أَوْ إِحْدَى السُّورِ أَوْ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ أَوْ جَهْرًا أَسْرًا²
أَوْ تَرَكَّ تَكْبِيرِينَ أَوْ إِنْ عَدِمَا تَشْهَدِيهِ أَوْ جُلُوسًا لَهْمَا³

وإن كان قبلًا سلم بعد تشهده تسليمة التحليل التي هي فرض في الصلاة ، ولذا قال الناظم (فليتشهد وليسلم منهما) وقولنا بلا دعاء معناه : أن التشهد الذي يكون بعد سجدي السهو لا يستحب دعاء بعده بل يكره ، وهذا أحد المواضع التي يكره فيها الدعاء . والثاني أن من سلم إمامه عقب تشهده يكره له الدعاء بعد سلام إمامه بعد تشهده ، والثالث من خرج عليه الإمام لخطبة الجمعة وهو متلبس بنفل يكره له الدعاء بعد تشهده ، لأن المطلوب منه إذا التخفيف والرابع من أقيمت عليه الفريضة وهو في صلاة ولو مفروضة ، كما إذا كان في صلاة الظهر وأقيمت عليه العصر فيكره له الدعاء بعد تشهده أيضًا للتخفيف .

(3-1) قوله (وهو لنقص سنة فأكدت) إلى آخره ، يريد أن سجود السهو يكون (قبل سلامه) أي سلام المصلي لنقص سنة مؤكدة أتركها سهوًا أو سنتين خفيفتين . وقوله (وإن تعددت) معناه : أن سجود السهو لنقص السنن سجدتان فقط قبل السلام ، وإن تعددت أي السنن المتركبة سهوًا . ثم مثل لما يترتب على تركه سهوًا للسجود القبلي بقوله (كترك تسميعين أو إحدى السور) يعني أن من ترك قول سمع الله لمن حمده في ركعتين ، أو ترك تسميعا واحدة وتكبيرة واحدة ، أو ترك السورة بعد أم القرآن في الركعة الأولى أو الثانية فإنه يسجد لذلك سجدتين قبل سلامه جبرًا للنقص الذي حصل في صلاته تلك ، (أو قام من اثنين أو جهرا أسرا) أي وكذا يسجد قبل السلام من قام من اثنتين بأن فارق الأرض يديه وركبتيه لتركه الجلوس المشتمل على سنتين ومندوب . وأما إن ترحل للقيام وتذكر قبل أن يفارق الأرض يديه وركبتيه أو يديه فقط رجع للجلوس ولا يسجد عليه ، وإن فارق الأرض يديه وركبتيه تماذى ولم يرجع ، وتكون ركعاه خالية من جلوس إلا الجلوس الأخير وسجد قبل السلام كما تقدم ، وإن رجع بعد المفارقة أو بعد أن استوى قائمًا للجلوس والتشهد فقبل إن صلاته تبطل لرجوعه من فرض إلى سنة ، والمعتمد أن صلاته صحيحة ، ويسجد بعد السلام للزيادة . أو جهرا أسرا : أي أو قرأ سرًا في محل الجهر كركعتي الصبح والجمعة والأوليين من المغرب والعشاء في الفاتحة فقط ، وأولى مع السورة بأن اقتصر على حركة اللسان لأن السر في محل الجهر نقص وأما لو أسمع نفسه ومث يليه بلفظة فلا يسجد عليه لإتيانه بأدنى الجهر (أو ترك تكبير) أي ويسجد قبل السلام لترك تكبيرتين أو تكبيرة واحدة من تكبير صلاة العيد الذي يكون بعد الإحرام وقبل الفاتحة في الأولى ، أو بعد تكبيرة القيام وقبل الفاتحة في الثانية سهوًا لأن كلمة تكبيرة منه سنة مؤكدة (أو إن علمًا تشهديه) أي وكذا يسجد قبل السلام إن عدم تشهديه : أي ترك التشهد الأول والثاني سهوًا مع الإتيان بالجلوس : ومفهومه أنه لو ترك تشهدًا وأتى بالجلوس فلا يسجد عليه وهو كذلك لخفته (أو جلوسًا

وإن يَكُنْ زَيْدٌ وَنَقَصَ حَلَا فَعَلَبَ النِّقْصَانَ وَاسْجُدْ قَبْلًا¹
وإن تَكُنْ تَمَحَّضَتْ زِيَادَةُ فَاسْجُدْ لَهَا بَعْدَ وَفَا الْعِبَادَةُ²
كَالْجَهْرِ فِي السَّرِّ وَرُكْنَا تَزِدِ وَالشُّكُّ فِي الْإِتْمَامِ أَوْ فِي الْعَدَدِ³
وَالْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَتَفْخِ قَلًا وَالْقِيَاءُ وَالتَّسْلِيمُ سَهْوًا كَلًا⁴

لهما أي وسجد قبل السلام إن ترك جلوسًا لهما : أي التشهدين لأن ترك الجلوس سهوًا يلزم منه ترك التشهد .

(1) أي وإن حل في الصلاة : أي حصل فيها زيادة مع نقص في السنن سهوًا ، أو مع زيادة في الفرائض سهوًا أيضًا كما إذا سها عن السورة التي بعد الفاتحة ، أو الجلوس الوسطى مع زيادة سجدة في إحدى الركعات ، أو ركعة كاملة سهوًا ، فإنه يغلب جانب النقص على جانب الزيادة ويسجد قبل السلام فقط ، وهذا معنى كلامه في البيت .

(2) أي وإن تكن الزيادة في الصلاة متمحضة : أي خالصة من النقص كانت الزيادة من جنس أفعال الصلاة ، كتكرير الفاتحة أو زيادة ركوع أو سجود أو ركعة كاملة ما لم يزد في الصلاة مثلها سهوًا وإلا بطلت كما تقدم ، أو كانت الزيادة من غير جنس أفعال الصلاة كالأكل سهوًا إن قل ، أو الشرب سهوًا إن قل ، أو التفخخ أو الكلام سهوًا إن قل كل منهما ، فإنه يسجد في جميع ذلك بعد السلام لتمحض الزيادة ، ولذا قال الناظم (فاسجد لها بعد وفا العبادَة) أي اسجد الزيادة الخالصة عن النقص بعد استيفاء العبادَة . والمراد بالعبادة الصلاة ، ووفائها يكون بالخروج منها بالسلام صحيحة ، وهذا معنى كلامه .

(3و4) ثم مثل للزيادة المحضة مصورًا باداة التشبيه فقال (كالجهر في السر) إلى آخره ، شروع منه في الزيادة التي تكون من جنس أفعال الصلاة سهوًا : يعني أن من قرا جهرًا في محل السر كالظهير والعصر وأخيرة المغرب وأخيرة العشاء بأن زاد على إسماع نفسه ومن يليه بلصقه في الفاتحة والسورة أو الفاتحة فقط ولو في ركعة واحدة ، فإنه يسجد بعد السلام ، لأن الجهر في موضع السر زيادة . وأما لو اقتصر على سماع نفسه ومن يليه بلصقه في محل السر فلا سجود عليه لإتيانه بأدنى الجهر (وركنًا تزد) أي يسجد بعد السلام لزيادة ركن من أركان الصلاة سهوًا كان الركن قوليًا ، كتكرير الفاتحة ، أو فعليًا كزيادة الركوع والسجود (والشك في الإتمام أو في العدد) يعني أن من شك في إتمام صلاته وعدم إتمامها فإنه يأتي بما شك فيه ركعة أو أكثر وجوبًا ، ولا يخرج منها إلا بعد أن يتيقن كمالها ويسجد بعد السلام استئذانًا . وكذا من شك في عدد الركعات هل هي اثنتان أو هي ثلاث ركعات أو أربعة ، فإنه يني على اليقين في الصورتين ويأتي بما شك فيه وجوبًا ويسجد بعد السلام لاحتمال الزيادة (والأكل والشرب وتفخخ قلا) أي وكذا يسجد بعد السلام من أكل في الصلاة سهوًا إن قل الأكل ، كمضغ لقمة واحدة وابتلاعها ، لا إن كثر فتبطل الصلاة به ولو حصل سهوًا . ومثل الأكل القليل الشرب لماء أو لبن أو غيرهما ، ففيه السجود البعدي إن قل كابتلاع جرعة

أَوْ بَعْدَ ثَنَيْنِ اسْتَوَى ثُمَّ جَلَسَ أَوْ فِي مَحَلَاتِ الْقِيَامِ قَدْ عَكَسَ¹
وَلَا سُجُودَ مُجْزِئٍ عَمَّا وَجَبَ وَلَا خَفِيفِ سُنَّةٍ أَوْ مُسْتَحَبٍّ²

وكان سهواً ، والإكثار منه مبطل للصلاة ، وكذا من نفخ في صلاته سهواً بقمه لا أنه فعله السجود بعد السلام ، ولا تبطل صلاته إن قل النفخ كمرة أو مرتين وإلا أبطل . فالخلاص أن كلاً من الأكل والشرب والنفخ غير مبطل للصلاة إن انفرد وقل ، وليس فيه إلا السجود البعدي وإن كثر عرفاً أبطل (والقيء والتسليم) أي ويسجد بعد السلام لخروج القيء في الصلاة سهواً أو غلبة إن قل الخارج وكان طاهراً ، وأما إن كثر الخارج أو تغير عن حالة الطعام أو ابتلع مما وصل للفم شيئاً منه عمداً فإنها تبطل ، ويسجد بعد السلام أيضاً من سلم قبل إكمال صلاته ولو في التشهد الأخير سهواً ، ولا تبطل صلاته إلا بالتسليم عمداً . وإذا سلم قبل إكمال صلاته سهواً فالواجب عليه أن يجدد إحراماً لما بقي منها ، ويسجد بعد السلام استئناً (وقوله سهواً كلاً) يريد أن كلاً من الأكل وما بعده يلزم فيه السجود البعدي ، ولا تبطل الصلاة بشرط وقوعه في الصلاة سهواً ، وأما لو حصل شيء من هذه المذكورات في الصلاة عمداً فإنها تبطل كما تقدم بيانه في مبطلات الصلاة .

(1) أي ويسجد بعد السلام إن قام من ثنتين بعد تمام ركعتين للثالثة تاركاً للجلوس بعدهما سهواً وبعد أن استوى قائماً رجع له وللتشهد ، وقد أمر بالسجود البعدي استئناً لتلك الزيادة ، وهذا معنى قوله (أو بعد ثنتين استوى ثم جلس) ولا تبطل صلاته وإن خالف ما أمر به وهو التمادي ، وتقدم ذلك في شرح قوله : أو قام من ثنتين أو جهراً أسر . وقوله (أو في محلات القيام قد عكس) عجز البيت ، يريد أن المصلّي إذا عكس بأن جلس في محل القيام وقام في محل الجلوس ساهياً مثل أن يجلس بعد الركعة الأولى من كل صلاة ظاناً أنها الثانية ، أو بعد الثالثة من رباعية متيقناً أنها الرابعة ثم تذكر بعد سهوه واتضح له الأمر فإنه يسجد بعد السلام لشمحض الزيادة في جميع ذلك .

(2) قوله (ولا سجود مجزئ عماً وجب) : أي من ترك واجب : أي ركن من أركان الصلاة سهواً يفهم منه أن سجود السهو يكون جبراً للخلل الواقع في الصلاة بترك سنة مؤكدة أو مستتين خفيفتين لا غير وهو كذلك ، وأما ترك واجب : أي فرض من فرائض الصلاة سهواً فلا يجبر بسجود السهو بل لا بد من تدارك الركن المترك سهواً إن أمكن تداركه وجوباً ، فمن سها عن الفاتحة مثلاً وتذكرها بعد ركوعه أو في سجوده فإنه يرجع قائماً أيضاً ويأتي بها ثم يعيد ركوعه ، وإن سها عن الركوع وتذكره وهو ساجد رجع قائماً أيضاً ، ونذب له أن يعيد شيئاً من القرآن ليكون ركوعه عقب قراءة ، وإن سها عن الرفع من الركوع وتذكره في السجود رجع محدوباً على أن يصل حد الركوع ويعلم ثم يرفع بعد ذلك ، وإن سها عن السجدة الثانية وقام للركعة التي تليها رجع جالساً مطمئناً وأتى بها ، ثم يقوم بعد ذلك لما بعدها ، وإن سها عن السجدين بأن ركع ورفع وشرع في القراءة معتقداً أنه أتى بالسجدين ثم تذكر أنه لم يأت بهما ، فإنه يهوي للسجود من غير جلوس ويأتي

وَيَسْجُدُ الْقِبْلِيَّ مَعَ الْإِمَامِ مَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ بِالنِّتَامِ¹
وَأَخَّرَ الْبُعْدِيَّ مُطْلَقًا أَجَلَ² وَإِنْ يُخَالِفَ فِيهِمَا عَمْدًا بَطَلُ²

بالسجدين ، ثم يقوم للتي تليها ، وإن لم يذكر شيئاً مما تقدم بيانه حتى عقد ركوع التي تليها برفع رأسه من الركوع معتدلاً مطمئناً على أحد القولين ، فإنه يلغي تلك الركعة ، فإن كانت أولاه رجعت الثانية أولى ولا يجلس بعدها ، والثالثة ثانية ويقرأ فيها بأم القرآن وسورة ويجلس بعدها استئناً ، ويسجد في جميع ذلك بعد السلام لتمحض الزيادة في جميع هذه الصور المتقدمة كما علمت . وإن كان الركن المتروك سهواً في الركعة الأخيرة ولم يذكر إلا بعد السلام فإنه يأتي بركعة كاملة بدلها إن قرب ، لأن السلام مانع من تدارك الركن ، ويسجد بعد السلام أيضاً للزيادة ، وإن لم يذكر بعد السلام حتى طال بالعرف أو خرج من المسجد فإن صلاته تبطل وتجب عليه إعادتها أثباتاً .

[تنبيه] إن سجد إمام سجدة واحدة وترك الثانية سهواً وقام لم يتبعه مأموه ، بل يجلس ويسبح له لعله يرجع ، فإن لم يفهم كلمه ، فإن لم يرجع لقولهم فإنهم يسجدونها لأنفسهم ولا يتبعونها في تركها : أي السجدة الثانية وإلا بطلت عليهم ويجلسون معه الجلوس الأخير ويسلمون بسلامه ، فإذا تذكر ورجع لسجودها بعد أن سجدوها فلا يعيدونها معه على الأصح ، وإن استمر تاركاً لها حتى سلم وطال الأمر بطلت عليه دونهم ، فهي من جملة المستثنيات ، انتهى من [بلغة السالك] (ولا خفيف سنة أو مستحب) أي ولا يلزم السجود لترك سنة خفيفة ككثيرة أو تسمية ، ولا لترك فضيلة كالقنوت وربنا ولك الحمد وما أشبه ذلك ، ومتى سجد لشيء من ذلك قبل سلامه بطلت صلاته .

(21) أعلم أن ما تقدم في بيان حكم سجود السهو إنما هو بالنسبة للإمام والمأموم الذي أدرك الصلاة من أولها ، وقوله (ويسجد القبلي مع الإمام) إلى آخره ، شروع في بيان حكم سجود السهو بالنسبة للمسبوق بركعة فأكثر من الصلاة : أي المسبوق الذي أدرك ركعة كاملة أو أكثر مع الإمام ، فإن ترتب على إمامه سجود قبل فإنه يسجد معه حتماً لوجوب المتابعة ، وإن ترتب عليه سجود بعدي لم يسجد معه ، بل الواجب عليه قيامه بمجرد سلام إمامه لقضاء ما فاتته ، ويسجد بعد سلامه هو تبعاً لإمامه ، وهذا معنى قوله (وأخر البعدي) وقوله (مطلقاً) معناه : أن المسبوق إن أدرك مع الإمام ركعة كاملة فإنه يسجد معه السجود القبلي ولا يسجد معه السجود البعدي ، وإن لم يدرك معه ركعة كاملة فلا يسجد معه قبلياً ولا بعدياً ، ومتى سجد معه البعدي عمداً بطلت صلاته أدرك ركعة أم لا ؟ وهذا معنى الإطلاق . وقوله (أجل) بمعنى نعم (وإن يخالف فيها عمداً بطل) يريد أن المسبوق الذي أدرك ركعة كاملة فأكثر تجب عليه متابعة إمامه في السجود القبلي وتأخير البعدي إلى ما بعد السلام من قضاء ما فاتته ، فإن خالف ما أمر به بأن لم يسجد القبلي مع إمامه بل أخره وسجده قبل سلامه من قضاء ما فاتته من الركعات ، أو سجد معه البعدي قبل قيامه لقضاء ما فاتته عمداً بطلت صلاته ، وهذا معنى كلامه .

وَكُلُّ مَا سَهَاةَ حَالَ الْقُدْوَةِ يَحْمِلُهُ إِمَامُهُ مِنْ سُنَّةٍ¹
وَكُلُّ سَهْوٍ بِالْإِمَامِ قَدْ نَزَلَ يَتَّبِعُهُ مَأْمُومُهُ وَلَوْ فَعَلَ²
وَلَمْ يَقُمْ يَقْضِي الَّذِي قَدْ فَاتَهُ حَتَّى يَفِيَّ إِمَامُهُ صَلَاتَهُ³
وَقَامَ بِالتَّكْيِيرِ مُذْرِكُ الْإِمَامِ فِي رَكَعَتَيْنِ أَوْ تَشْهَدِ السَّلَامِ⁴
وَمُذْرِكُ ثَلَاثَةٍ أَوْ وَاحِدَةٍ بِغَيْرِ تَكْيِيرٍ يَقُمْ خَذَ⁵

(1) أي وكل ما سهاه عنه المأموم حال اقتدائه بالإمام من السنن المؤكدة وغيرها ، وأولى ما سهاه عنه من الفضائل فإن الإمام يحمله عنه ، بمعنى أنه لا يترتب عليه سجود ولا تبطل صلاته . وقوله (من سنة) بيان لها ، ومفهومه أنه لو سها عن فرض كركوع أو سجود أو تركه لنعاس أو زحام فإن الإمام لا يحمله عنه وهو كذلك إذ لا يحمل عنه إلا الفاتحة فقط ، والواجب عليه أن يأتي بعد سلام إمامه بركعة بدل الركعة التي ترك منها ركناً ، سهواً ، أو لنعاس أو زحام كما علمت . ومفهوم قوله (ما سهاه حال القدوة) أن المأموم إذا كان مسبوقاً وقام لقضاء ما فاته بعد سلام إمامه فبما سها عنه بعد ذلك فلا يحمله عنه الإمام لخروجه من عهده ، ويسجد لسهوه كالصلي وحده .

(2و3) (وكل سهو بالإمام قد نزل) إلى آخره ، يعني أن الإمام إذا سها بنقص فقط أو زيادة فقط أو نقص مع زيادة في الصلاة كما يفهم من قوله ، وكل التي هي من صيغ العموم وترتب عليه سجود قبل أو بعدي (يتبعه مأمومه) أي يجب على المأموم أن يسجد معه تبعاً له : أي الإمام ، ولا تجوز له مخالفته (ولو فعل) أي أن المأموم تجب عليه متابعة إمامه في سجوده لما سها عنه في صلاته مما يجبر بالسجود ؛ ولو فعل للمأموم الشيء الذي سها عنه إمامه (ولم يقم يقضى الذي قد فاتته) أي أن المسبوق بركعة فأكثر إذا دخل مع الإمام مقتدياً به يجب عليه متابعتها فيما أدركه معه من بقية الصلاة ولو أقل من ركعة ، بل ولو السلام فقط ، ولا يقوم لقضاء ما فاتته إلا بعد سلام إمامه ، فإن قام لقضاء ما فاتته قبل السلام أو فعل ما فاتته من الصلاة وأدرك الإمام في بقيتها كما يقع كثيراً من الجهلة بطلت صلاته وأعادها لبداً ، وهي المسألة المعروفة عند الفقهاء بالقضاء في صلب الإمام . والأصل في مشروعية دخول المسبوق مع الإمام كيفما وجده ، ووجوب متابعتها له فيما أدركه من الصلاة ، ووجوب قضاء ما فاتته بعد سلام إمامه ما وقع في غزوة تبوك من «أن رسول الله ﷺ ذهب لحاجته مع المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ، فرجعا ووجدا الناس قد علموا عبد الرحمن بن عوف يصلي بهم صلاة الفجر ، فأدرك رسول الله ﷺ إحدى الركعتين فصلّاها خلفه ، فلما سلم قضى الأخرى وقال للناس : أحسستم أو أصبتم ينبطحهم أن ضلوا الصلاة لوقتها ، وكان الناس سحوا لعبد الرحمن ، وأراد المغيرة تأخيرها ، وقال ﷺ : «دعه» واه مالك والشافعي وأحمد ومسلم وأبو داود .

(4و5) (وقام بالتكبير) إلى آخره ، يعني أن المسبوق إذا أدرك مع الإمام ركعتين كاملتين فإذا سلم

باب النوافل وسجود التلاوة

وَيَنْدَبُ النَّفْلُ فَوَاطِبُ فِعْلُهُ كَبَعْدِ ظَهْرِ أَرْبَعَا وَقَبْلَهُ¹
كَقَبْلِ عَصْرِ زِدْهُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَبَعْدَهَا فَرَعَبُ²

إمامه قام لقضاء ما فاتته بتكبير لأن جلوس إمامه الأخير كان في محل جلوسه الوسطى . ومن المعلوم أن المصلّي إذا قام من جلوسه الأول يكبر استئناً بعد أن يستقل قائماً ، وكذا لو وجده في تشهد السلام في جلوسه الأخير ، فإنه يقوم بعد سلام إمامه بتكبير كأنه كمفتتح لصلاته حينئذٍ ، وهذا معنى قوله . ثم شرع في بيان المواضع التي يفهم فيها المسبوق بعد سلام إمامه فقال (ومدرك ثلاثة أو واحدة بغير تكبير يقيم) أي المسبوق إذا أدرك مع الإمام ثلاثة ركعات من الرباعية أو الركعة الأخيرة من كل صلاة فإنه يقوم بغير تكبير ، لأنه جلس في غير محل الجلوس تبعاً لإمامه ، والتكبير التي كان يقوم بها جلس بها مع إمامه فلا محل للتكبير بعد ذلك : وقوله (خذ فائدة) معناه : أنه بين المواضع التي يقوم فيها المسبوق بغير تكبير باختصار وتفهم من النظم بسهولة ، وهذه فائدة نافعة لمن تنبه لها والله أعلم .

[فائدة] ثبت عنه ﷺ أنه «إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني» وكان سهوة في الصلاة من إتمام نعمة الله على أمته وإكمال دينهم ليقنوا به فيما شرعه لهم عند السهو ، وهذا معنى الحديث المنقطع الذي في الموطأ «إنما أنسى لأين» وكان ﷺ ينسى فيرتب على سهوه أحكام شرعية تجري على سهو أمته إلى يوم القيامة فقام ﷺ من اثنتين في الرباعية ولم يجلس بينهما ، فلما قضى صلاته سجد سجدتين قبل السلام وسلم ﷺ من ركعتين في الظهر أو العصر ثم تكلم ثم أتبعها ثم سلم ثم سجد سجدتين بعد السلام وصل يوماً فسلم وانصرف وقد بقي من الصلاة ركعة ، فأدركه طلحة بن عبيد الله فقال : نسيت من الصلاة ركعة ، فرجع ودخل المسجد وأمر بلالاً فأقام الصلاة فصلى للناس ذكره الإمام أحمد رحمه الله «وصلى الظهر خمساً فقبل له : زيد في الصلاة ، قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت خمساً ، فسجد سجدتين بعد ما سلم» متفق عليه «وصلى العصر ثلاثاً ثم دخل منزله فذكره الناس ، فخرج فصلى بهم ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم» فهذا مجموع ما حفظ عنه ﷺ من سهوة في الصلاة ، وهو خمسة مواضع ، انتهى ملخصاً من [زاد المعاد في هدى خير العباد] للإمام الحافظ ابن القيم الجوزي . وإنما ذكرت هذه الفائدة ليقف الطالب على الموضع التي سها فيها رسول الله ﷺ فقط . وأما أحكام سجود السهو وأسبابه فموضحة في كتب أبواب المذاهب .

ثم شرع في بيان النوافل المؤكدة وسجود التلاوة فقال (باب النوافل وسجود التلاوة) أي هذا باب في بيان حكم النوافل وحكم سجود وبيان مواضعها من القرآن .

(1و2) (ويندب النفل) إلى آخره : أي أنه يندب النفل في غير أوقات النهي : أي الأوقات التي يحرم النفل فيها أو يكره ، وقد تقدم بيان ذلك في باب قضاء الفوائت . والمعنى : أن النفل يندب في

ضحى تراويح مع التحفة لمنجد ولم تفت بالجلسة¹

وقت الجواز : أعني التفل بالصلاة ، لأن نفل الصلاة أفضل من نفل غيرها من صوم أو زكاة أو حج ، لأن فرضها أفضل من فرض غيرها ، وإذا كان الأمر كذلك فينبغي مواظبته والمحافظة على فعله ، ولذا قال الناظم (قواظب فعله) ثم بين المواضع التي يندب فيها النفل ندباً مؤكداً فقال (كبعد ظهر أربعاً وقيله) أي يندب النفل قبل صلاة الظهر وبعدها ندباً مؤكداً بلا حد ، بل يكفي في تحصيل النفل ركعتان الأولى أربعاً قبله وبعده كما قال ، ولقوله ﷺ «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعده حرمه الله على النار» (كقبل عصر) أي ويندب أيضاً قبل صلاة العصر بلا حد ، والأفضل أن يتنفل بأربع ركعات يسلم من كل ركعتين ندباً لقوله ﷺ «رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً» وحمل استحباب النفل قبل الظهر وقبل العصر إن اتسع الوقت المختار لفعله وإلا منع كما تقدم (زده بعد المغرب) أي بعد صلاته قد علمت أنه يكفي في تحصيل الندب ركعتان فقط ، لكن تستحب الزيادة فيه بعد المغرب إلى ست ركعات يسلم من كل ركعتين أيضاً لقوله ﷺ «من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء عدلن له عبادة اثنتي عشرة سنة» وفي رواية «غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زيد البحر» (قبل العشاء وبعدها فرغب) أي التفل قبل صلاة العشاء وبعدها مندوب مؤكد مرغّب فيه ، وأفضله بعد العشاء أن يكون في الثلث الأخير من الليل وهو التهجد ، قال تعالى (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) أي صلّ به : أي بالقرآن في قيام الليل ، وقيام الليل فرض في حقه ﷺ مندوب في حقنا .

(1) أي ويندب ندباً مؤكداً (ضحى) أي الصلاة في وقت الضحى ، وهو من حل النافلة لوقت الاستواء ، وأقل الضحى ركعتان لقوله ﷺ «ركعتان من الضحى يعدلان عند الله بحجة وعمرة متقبليين» رواه أبو الشيخ في الثواب عن أنس ، وأكثره ثمان ركعات ، وأوسطه ست ، فينبغي المحافظة عليه الفضل الذي علمته ، ولما في العهود المحمدية «من واطب على صلاة الضحى لم يقربه جني إلا احترق» تراويح جمع ترويقة ، والمراد بها قيام شهر رمضان ، سميت بذلك لأن السلف الصالح كانوا يجلسون بعد كل ركعتين منها للاستراحة ، وهي عشرون ركعة بعدها الشفع والوتر ، ووقتها كالوتر بعد الشفق وبعد عشاء صحيحة ، فلو صليت بين المغرب والعشاء أعيدت بعد العشاء ندباً. وندب صلاتها جماعة في المساجد ، وندب الأفراد بها في البيت أو مع الأهل إن لم تعطل المساجد ، فيندب للأعيان الذين يقتدي بهم أن يصلوها في المساجد لئلا تعطل ، فعلم من ذلك أن الأفراد مندوب في حق غير من يقتدي به ، ويندب الختم فيها : أي يحتم القرآن بأن يقرأ كل ليلة من ليالي رمضان جزءاً من القرآن على ركعات القيام ، وورد في فضلها أحاديث كثيرة من قوله ﷺ «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له تقدم من ذنبه» (مع التحية) أي ويندب ندباً مؤكداً تحية المسجد وهي ركعتان فقط ، والمراد بالمسجد الموضع المعد للصلاة جامعاً كان أو غيره كالزوايا ونحوها : فيندب لمن دخل مسجدًا يريد الجلوس به لا المرور وهو على طهارة في وقت جواز أن يصلي

وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ بِحَمْدٍ وَحْدَهَا رَغِيَّةٌ أَوْ سُنَّةٌ فَحَدَّثَهَا¹
ثُمَّ الْخُسُوفُ لِانْجِلَاءِ الْبَدْرِ بِرَكْعَتَيْنِ كَرَّرْنَ أَوْ فَجَّرَ²
وَاجْهَرُ بِنَفْلِ اللَّيْلِ تُعْطَى الْقُرْبَةُ وَفِي النَّهَارِ السَّرُّ لَا ذِي الْخُطْبَةِ³

ركعتين للتحية أن يجلس ، ولا تفوت عندنا بالجلوس ، والأصل في ذلك ما ورد عن أبي ذر قال «دخلت المسجد فقال لي رسول الله : ﷺ إن للمسجد تحية ، قلت : وما تحيته يا رسول الله ؟ قال : ركعتان تركعهما» وتحية مسجد مكة لآفاني الطواف ، ولمكني لا يريد طوافاً ركعتان فقط ، ومن دخل مسجده ﷺ بالمدينة المنورة يندب له أن يبدأ بتحية المسجد قبل السلام عليه إذا دخل في وقت جواز ، وإلا بدأ بالسلام عليه ﷺ ، وقد بسطت الكلام فيما يتعلق بذلك بمناسكنا ، وهذا معنى قول الناظم (لمسجد ولم تفت بالجلسة) .

(1) (وركعتا الفجر) لم يذكرها الناظم في الترجمة ، لأنه أراد بالنفل ما قابل الفرض ليشملها وغيرها (بحمد وحدها رغبة) أي أن ركعتي الفجر حكمها رغبة ، وهي فوق المندوب ودون السنة تفتقر إلى نية تخصصها لتمييز عن مطلق النوافل ، وأما غيرها من النوافل فلا يحتاج إلى نية ، بل ينصرف إلى وقته بمجرد الدخول فيه . والرغبة : ما رغب فيه الشارع بالقول أو بالفعل ، وقد رغب النبي ﷺ في فعلها بقوله «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها» (أو سنة فحدها) أتى الناظم بأو المفيدة لتتبع الخلاف الواقع فيها ، أهي رغبة أو سنة ، والأول هو المشهور ، وصفتها ركعتان ، ويستحب القراءة فيها بالفاتحة فقط سرّاً كما قال فيها : بحمد وحدها ، ووقتها بعد الفجر الصادق ، وقبل صلاة الصبح ، فإن صليت قبل الفجر أعيدت بعده . وندب لمن أراد أن يصلي الصبح في مسجد أن يوقعها فيه ، فإذا دخل المسجد وأقيمت الصبح تركها وجوباً ودخل مع الإمام ، وإن أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد ركعها إن لم يخف فوات ركعة مع الإمام وإلا تركها وقضاها بعد حلّ النافلة إلى الزوال ، ولا يقضي نفل خرج وقته سواها ولو سنة .

(2) ثم شرع يتكلم على حكم خسوف القمر وصفتها : فقال (ثم الخسوف) أي يندب ندباً مؤكداً صلاة خسوف القمر : أي الصلاة عند خسوفه : أي ذهاب ضوئه كله وهو الخسوف الكلي ، أو بعضه وهو الخسوف الجزئي . وقوله (لإنجلاء البدر) بركعتين كررن أو فجر) معناه : أن صلاة خسوف القمر صفتها ركعتان ، وتستحب القراءة فيهما جهراً لأنها ليلية ، ثم تكرر ركعتين ركعتين إلى أن ينجلي البدر : أي القمر ، ولا يسمى بديراً إلا بعد كماله ليلة أربع عشرة من الشهر فما فوقها ، ويسمى هلالاً من أول الشهر إلى ثلاثة أيام ، ويسمى بعدلماً قمرًا إلى أن يتكامل نوره أو يغيب في الأفق ، أو يطلع الفجر الصادق لرجال ونساء ، والأفضل فعلها في البيوت فرادي ، وتكره في المساجد فرادي أو جماعة على الصحيح .

(3) إنه يندب الجهر بالقراءة في نوافل الليل مندوبة كانت كالشفع وغيره أو مسنونة كالوتر .

وَكُلٌّ مَسْنُونٌ وَنَفْلٌ فَاغْلَمْ مِنْ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ سَلَّمَ¹
وَسَجْدَةُ الْقُرْآنِ سُنَّةٌ عَلَى شَرْطِ الصَّلَاةِ أَوْ لِنَفْلٍ نَزَلَا²
مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ وَلَا تَسْلِيمٍ لِقَارِئٍ أَوْ قَاصِدِ التَّعْلِيمِ³
مِنْ قَارِئٍ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ وَلَمْ يُسْمَعْ لِلزَّوْرِ أَنْغَامُهُ⁴

وقوله (تعطى القربة) يريد أنك إذا قرأت جهراً في نوافل الليل تكون فاعلاً لقربة ، لأن الجهر فيه مندوب يثاب على فعله ، والثواب مقدار من الجزاء على العمل الصالح يعلمه الله تعالى ولا يعاقب على تركه (وفي النهار السر) أي أنه يستحب الإسرار بالقراءة في نوافل النهار كصلاة الضحى ونحوها (لا ذي الخطبة) أي أنه لا يستحب الإسرار في صاحب الخطبة : أي ما له خطبة من نوافل النهار وهو العیدان والاستسقاء ، بل يندب القراءة فيه جهراً ويكره الإسرار .

(1) (وكل مسنون) إلى آخره ، لعله يريد النوافل المؤكدة كالنفل قبل الظهر وبعده ، وقبل العصر وبعد المغرب وغير ذلك ، فيستحب أن يسلم فيه من ركعتين ، ويكره التنفل بأربع ركعات ، وقد أجاز ذلك الشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنهما وأما السنن غير الوتر عندنا فلا تزيد على ركعتين حتى يحتاج للتنبيه عليه ، وهذا معنى كلامه .

(2-4) ثم شرع يتكلم على حكم سجود التلاوة وصفته وعمله فقال (وسجدة القرآن سنة) وهو الراجع ، وقيل مندوب ، يعني سجود التلاوة على شرط الصلاة «على» في كلامه بمعنى الباء : أي بشرط الصلاة ، يريد أنه يشترط لسجود التلاوة ما يشترط لصحة الصلاة من طهارة حدث وطهارة خبث وستر العورة واستقبال القبلة ، وصفته سجدة واحدة بلا تشهد ولا سلام . وقوله (أو لنفل) أي الناظم يأو لتنوع الخلاف والمعنى هل سجود التلاوة من السنن وهو الراجع ، أو يضم لنفل فيكون مندوباً فقط قولان (نزلاً . من غير إحرام ولا تسليم) أي هو القارئ لسجدة التلاوة من غير إحرام : أي من غير تكبير زائد على تكبيرة الهوى ، بل يقتصر على تكبیرتين فقط : تكبيرة لسجوده ، وتكبيرة للرفع منه بلا سلام كما قال (ولا تسليم لقارئ) أي هو سنة في حق القارئ مطلقاً يصلح للإمامة أم لا ، إذا اجتمعت فيه شروط صحة الصلاة وكان الوقت وقت جواز أو قاصد التعليم ، ويسن أيضاً لقاصد التعليم ، وهو من جلس بين يدي القارئ ليتعلم مخارج الحروف منه أو أحكامه أو روايته ، لا إن جلس لاستماع القرآن لمجرد الثواب أو المداينة ، فلا يطالب المستمع بسجود حينئذ (من قارئ يصلح للإمامة) قوله من قارئ متعلق بقاصد التعليم ، وجملة يصلح للإمامة صفة لقارئ : أي ويجلي طلب بسجود المستمع مع القارئ تبعاً له أن يكون القارئ صالحاً للإمامة بأن كان ذكراً عاقلاً بالغاً متطهراً ، ويكون المستمع متصفاً بما لا تصح الصلاة إلا به من طهارة حدث وخبث وستر عورة واستقبال قبلة (ولم يسمع للزوري أنغامه) جمع نغمة بفتح النون وهي الكلمات المستحسنة إذا ترنم بها حسن الصوت ليطرب بها السامعون : أي والخيال أن القارئ لم يقصد بقراءته أن يسمع الناس حسن قراءته وحسن صوته ، فإن جلس

عَدَّتْهَا إِحْدَى عَشَرَ فِي خَتْمِ أَعْرَافِ رَعْدِ النَّحْلِ إِسْرَا مَرْيَمَ¹
فُرْقَانِ أُولَى الْحَجِّ صَادِ النَّمْلِ سُجْدَةِ حَامِيمَ بِحِلِّ النَّفْلِ²

للقراءة بقصد ذلك فلا يطالب المستمع بسجود التلاوة إذا مر القارئ على آية فيها سجدة لعدم صلاحيته للإمامة ، لأنه صار من المرائين ، وأقيم القارئ وهو من اعتاد أن يقرأ شيئاً من القرآن في المسجد جهراً كل يوم أو كل جمعة محضرة الناس للتخليط على المصلين والذاكرين ، والذي يقيمه أي ينهيه عن فعله ذلك ويخرجه عن المسجد إن لم ينته الحاكم ، ويكره سجود التلاوة بعد الاصفرار وبعد الإسفار وبعد طلوع الشمس قبل ارتفاعها قيد ربح ، ويكره قراءة ما فيه سجدة بصلاة فرض لا نفل ، ويسجد في الصلاة إن قرأ ما فيه سجود وتبعه مأموه فيها ، فإن خالفه فيها لم تبطل صلاته ، وحرم سجود التلاوة عند طلوع الشمس وغروبها وخطبة جمعة كالنافلة .

(21) (عدتها) أي إن عدة سجديات القرآن (إحدى عشر) سجدة على المذهب ، وهي بخلاف ثمانية الحج والتي في النجم والقلم والانشقاق (في ختم أعراف) أي السجدة الأولى التي هي في آخر الأعراف عند قوله تعالى : ﴿وَيَسْجُدُونَ﴾ والتي في سورة الرعد ﴿ظَلَّاهُمْ بِالْعُدَى وَالْأَسَالِ﴾ والثالثة في سورة النحل عند قوله تعالى : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ والرابعة في سورة الإسراء عند قوله تعالى : ﴿وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ خُشُوعًا﴾ والخامسة في سورة مريم عند قوله تعالى : ﴿إِذَا تَنَبَّأَ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجُودًا وَبُكْيًا﴾ والسادسة على ترتيب النظم في سورة الفرقان عند قوله تعالى : ﴿تَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ والسابعة لما مشى عليه أُولَى الْحَجِّ عند قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُشَاءُ﴾ والثامنة في سورة صاد عند قوله تعالى : ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ والتاسعة في سورة النمل عند قوله تعالى : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ والعاشر في سورة السجدة عند قوله تعالى : ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ وفي كلامه تقديم وتأخير كما يعلم من النظم . والحادية عشرة في سورة حم ﴿تَنْزِيلُ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ هي سورة فصلت عند قوله تعالى : ﴿وَاسْجُدْ لِرَبِّكَ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ وقيل عند قوله تعالى : ﴿وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ وقوله : (بحل النفل) معناه : أن سجود التلاوة يطلب من القارئ في الأوقات التي تحل فيها النافلة ، وهي من بعد طلوع الشمس وارتفاعها قيد ربح إلى صلاة العصر ، وبعد صلاة المغرب إلى طلوع الفجر ، وقد تقدم أنه يجوز فعله بعد طلوع الفجر إلى الإسفار قبل الصبح وبعدها ، وبعد صلاة العصر إلى اصفرار الشمس كالصلاة على الجنائز ؛ والمراد بالإصفرار : أن يرى نور الشمس على الأرض أو الجدران مختلطاً بصفرة ، وأما عين الشمس فلا تزال بيضاء نقية حتى تغرب . ويكره ترك سجود التلاوة أيضاً لمحصل الشروط وقت الجواز والاعتصار على الآية للسجود وتممدها بفرض كما تقدم ، وسجود شكر ، وسجود عند الزلزلة ، وقراءة بتلحين كالغناء . وأجازه الشافعي رضي الله عنه لحديث «زينا القرآن بأصواتكم» ولم يأخذ به مالك رضي الله عنه لأنه لم يثبت عنده وقال : إن ثبت فإنه مقلوب ، والمعنى : زينا أصواتكم بالقرآن ، ويحرم

يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِيهَا إِنْ قَرَأَ . وَإِنْ تَكُنْ سِرًّا بِهَا فَلْيَجْهَرًا¹

على المكلف أن يتعرض بقراءة القرآن لسؤال الناس ، ويحرم على الناس أن يعطوه شيئاً في نظير ذلك لأنه من باب الإعانة على فعل ما لا يجوز شرعاً ، لأن ذلك يؤدي إلى الامتنان والاستخفاف بكلام الله عز وجل .

(1) أي أن المأموم يجب عليه متابعة إمامه في سجده التلاوة في الصلاة الجهرية إذا سمعه أتى عليها وسجد لها (وإن تكن سرًّا بها فليجهر) أي يندب للإمام إذا مرّ على آية فيها سجود في الصلاة السرية أن يجهر بها ليعلم المأمون سبب سجوده ليتبعه فيه ، فإن لم يتبعه من اقتدى به في الصلاة صحت صلاته في الحالتين ، حالة الجهر وحالة السرّ على الراجح .

باب السنن المؤكدة

وَالسَّنَنُ الْمُؤَكَّدَاتُ أَرْبَعُ الْوُتَرُ أَوْلَاهَا وَمِنْهَا أَرْفَعُ¹
بِرَكْعَةٍ جَهْرًا وَيَقْرَأُ فِيهَا يَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَتَالِيهَا²
وَرَكْعَتَا الشَّفْعِيَّ شَرْطُ قَبْلَهَا بِسْمِ اللَّهِ الْأَعْلَى وَقُلْ يَا أَيُّهَا³
مُخْتَارُهُ بَعْدَ الْعِشَاءِ لِلْفَجْرِ وَبَعْدَهُ لِلصُّبْحِ وَقَبْتُ الضَّرَّ⁴

ولما أنهى الكلام على سجود التلاوة وما يتعلق به شرع يتكلم على السنن المؤكدة وما يتعلق بها فقال (باب السنن المؤكدة) أي هذا باب في بيان حكم السنن المؤكدة من الصلوات ، وفي بيان صفتها وأوقاتها التي تقع فيها .

(1) أي أن السنن المؤكدة من الصلوات أربع كما قال ، بل هي خمس : الوتر ، والعیدان ، والكسوف ، والاستسقاء ، وسيأتي الكلام عليها في مواضعها إن شاء الله تعالى ، والخامسة سجود التلاوة ، وقد تقدم الكلام عليه في الباب السابق (الوتر أولاها) أي السنة الأولى الوتر بكسر الواو وفتحها والكسر أفصح . وقوله (ومنها أرفع) معناه أن سنة الوتر أول السنن وإنها أكد منها : أي أكثر منها ثواباً لتكرارها كل ليلة .

(2و3) قوله (بركعة جهراً) يريد أنه يسن للمكلف أن يوتر في كل ليلة بركعة ، لأن الوتر ركعة فقط ، وتستحب القراءة فيها جهراً ، ويندب قراءة الإخلاص والمعوذتين فيها بعد الفاتحة ، وهذا معنى قوله (يقول هو الله أحد وتاليها) وقوله (وركعتا الشفعي شرط قبلها) معناه : أنه يشترط في الوتر أن يكون مسبوقاً بشفع أقله ركعتان ، وتستحب القراءة في ركعتي الشفع بأمر القرآن وسبح اسم ربك الأعلى في الأولى ، وبالفاتحة وقل يا أيها الكافرون في الثانية . واعلم أن تقدم الشفع على الوتر إنما هو شرط كمال فقط لا شرط صحة ، فلو اقتصر على الوتر من غير تقدم شفع عليه لصح مع الكراهة . ويكره أيضاً وصله بالشفع ، بل يندب فصله منه بسلام لا كلام ، فالكلام بين الشفع والوتر مكروه إلا لهم . ويكره الاقتداء بواصل : أي إمام يصل الشفع بالوتر من غير فصل بسلام ، فلو لم يعلم أنه واصل إلا بعد الدخول فإنه يحدث نية الوتر من غير نطق ، ولا تضر مخالفته للإمام في نيته بالركعتين الأوليين الشفع ، وبالثالثة الوتر في حال كون الإمام ناوياً بالثلاثة الوتر ولو خالفه ، وفصل الشفع عن الوتر بيسم صح مراعاة لقول أشهب : يسلم من اقتدى بواصل ، انتهى نقلاً من الشرنوبلي هلى العشماوية مع بعض زيادة .

(4) يعني أن الوقت المختار للوتر يكون بعد عشاء صحيحة وبعد الشفق ويمتد إلى طلوع الفجر الصادق ، فلو صلى العشاء ثم أوتر بعده ثم تبين له أن العشاء كانت باطلة أعاد العشاء وجوباً وإعاد الوتر بعده ، وإن صلى العشاء قبل الشفق للجمع ليلة المطر أو للسفر أوتر إلى ما

وَنَائِمٌ عَنْهُ لَسَبْعٌ يُشْفَعُ وَالْوَتْرَ وَالْفَجَرَ وَصَبْحًا يُتْبَعُ¹
وَالْخَمْسَ وَالْأَرْبَعَ فَاشْفَعُ وَأَوْتِرَ كَفَى الثَّلَاثَ أَوْتِرَ وَفَجْرًا آخِرَ²
وَالْأَثْنَيْنِ أَبَدًا بِصَبْحٍ وَأَقْصِرْ إِلَى الزَّوَالِ الْفَجَرَ مِثْلَ الْفَرَضِ³

بعد مغيب الشفق ليوقعه في وقته ، وهذا معنى قوله (وبعد للصبح وقت الضرب) أي أن الوقت الضروري للوتر يتبدى من طلوع الفجر إلى صلاة الصبح كله ، وكره تأخير له بلا عذر . ومفهوم قولنا كله أنه إذا نسي الوتر وتذكره بعد أن أجزم بالصبح يندب له القطع أو التماضي أو يحير ، فيها أقوال لعلماء المذهب ، وإذا قطع فهل يقطع مأموه أو يستخلف ؟ ولا تبطل على المأموم وهو الظاهر كما في عبد الباقي ، كذا في [بلغة السالك] . وندب لمن عادته الانتباه آخر الليل لنفل اعتاده أن يؤخر وتره لقوله ﷺ «اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترًا» فإن قدمه أول الليل ثم اتبه كعادته وتبطل تكره له إعادة الوتر لقوله ﷺ «لا وتران في ليلة» إذ القاعدة أنه إذا تعارض أمر ونهي قدم النهي ، وكره لمن نوى أن يتبطل قبل نومه أن يقدم الوتر عليه . وضله به أم لا ، وكذا يكره وصل النفل بالوتر من غير فاصل عادي . كأكل عشاء أو تجديد وضوء أو نوم وإن لم ينوه وأما إن حصل فاصل عادي مما ذكر بين وتره وشروعه في النفل فلا يكره ، وكذا لا يكره التبطل بعد الوتر إذا اتبه ذات ليلة من غير اعتياد .
فائدة : كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يقدم وتره أول الليل ، وعمر رضي الله عنه يؤخره إلى آخره ، فقال النبي ﷺ : «إن الأول أخذ بالحزم ، والثاني أخذ بالقوة» . كذا في المجموع .

(3-1) أي أن من صلى العشاء ثم نام عن الوتر ولم يستيقظ إلا بعد طلوع الفجر ، فإن كان الوقت متسعاً فالأمر بظاهر ، وإن ضاق بحيث لا يسع بعد طهره إلا سبع ركعات فقط كما قال (ونائم عنه لسبع يشفع) فإنه يصلي الشفع ويتبعه بالوتر ، ثم يصلي الرغبة ، ثم يصلي الصبح ، وهذا معنى قول الناطم (والوتر والفجر صبحاً يتبع) أي يتبع ركعتي الشفع بما ذكر ، والفجر في قوله عبارة عن الرغبة (والخمس والأربع فاشفع وأوتر) . أي وإن استيقظ لما يسع خمس ركعات بعد طهره أو أربعاً فإنه يصلي الشفع والوتر والصبح . ويؤخر الفجر ما لم يكن قد تم شفعاً بعد عشاءه وإن تقدم له شفع أول الليل ولو ركعتين فقط صلى الوتر وترك الشفع لتقدمه وصلى للفجر والصبح ، وهذا فيما إذا كان الوقت يسع خمس ركعات ، وإن كان يسع أربعاً فقط فكذلك : أي أنه يصلي الشفع إذا لم يقدمه والوتر ، ويدرك الصبح بركعة ويؤخر الفجر كما تقدم ، وأما إن لم يسع الوقت إلا ثلاث ركعات فقط فإنه يترك الشفع لسقوطه حينئذ ويصلي الوتر والصبح ، وهذا معنى قول الناطم (كفى الثلاث أوتر) وإن لم يسع الوقت إلا ركعتين فقط ترك الوتر وصل الصبح على المعتد ، لأن الوقت للصبح ، فإذا ضاق بحيث لا يسع غيره اختص به (وفجراً آخر) أي يندب له تأخير ركعتي الفجر في صورة

ثَانِيهَا الْعِيدُ عَلَى الرَّجَالِ مِنْ وَقْتِ حُلِّ النَّفْلِ لِلزَّوَالِ¹
 مُكْبَرًا سِتًّا سِوَى الْإِحْرَامِ وَسِتَّةً فِي التَّلَوِّ بِالْقِيَامِ²
 وَكَبَرِ الْمَأْمُومِ إِنْ نَقَصَ صَدَعٌ وَإِنْ يَزِدْ إِمَامُهُ لَمْ يُتَّبَعِ³

الخمس والأربع والثلاث (والاثنتين أبدأ بصبح) أي وإن اتسع الوقت لركعتين فقط أترك الشفع والوتر لسقوطهما بضيق الوقت ، وأبدأ بصلاة الصبح (واقض إلى الزوال) الفجر أي أنك إذا أخرت الفجر لضيق الوقت عنه فأقضه بعد حل النافلة إلى زوال الشمس . وقوله (مثل الفرض) معناه : أنك تقضي الفجر بعد حل النافلة كما تقضي فرض الصبح إذا خرج وقته ، لكن لا مطلقاً لأن الصبح أو غيره من الفرائض يجب قضائه أبدأً ، والفجر يقضي للزوال فقط ثم يسقط ، فالثالثة لا من كل وجه كما علمت والله أعلم .

(1) ثم شرع يتكلم على حكم صلاة العيدين وما يتعلق بهما فقال (ثانيها العيد على الرجال) يريد أن صلاة العيد سنة مؤكدة في حق من تلزمه الجمعة ، وهو الذكر الحُر العاقل البالغ الصحيح المقيم القريب من الجامع بكفرسخ إذا كانت داره منفصلة عن بلد الجمعة . وتندب في حق العبد بإذن سيده ، والصبي والمسافر الذي لم ينو إقامة أربعة أيام فأكثر والمرأة المشاة والشابة غير المفتنة ، وأما المفتنة فيحرم حضورها لصلاة العيد كالجمعة ، وإيقاعها في جماعة سنة كفاية فمن لم يحضر الجماعة يندب له صلاتها منفرداً ، لأن الجمع لها ثانياً مكروه (من وقت حل النفل للزوال) أي وقتها من حل النفل : أي بعد طلوع الشمس وارتفاعها قيد رمح ، وينتهي للزوال : أي زوال الشمس عن كبد السماء ، فيكره إيقاعها بعد الشروق وقبل الارتفاع ، ويحرم عند طلوع الشمس : أي عند أخذها في الطلوع إلى أن تتكامل ، وإذا زالت الشمس قبل ثبوت العيد شرعاً سقطت صلاته فلا تصلي بعد الزوال لفوات وقتها ، ولا تقضي في اليوم الذي بعده على المذهب . وتقدم أن النفل إذا خرج وقته لا يقضي ، إلا رغبة الفجر للزوال وهي ركعتان فقط . ويستحب أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ أو سورة الغاشية ، وفي الثانية ﴿والشمس وضحاها﴾ أو سورة الليل ، ويجهز في الجميع ندباً .

(2و3) أي أنه يسن لمصلي العيد أن يكبر في الركعة الأولى ست تكبيرات بعد تكبيرة الإحرام ، وكل تكبيرة من هذه الست سنة مؤكدة في حق كل مصل ، ويرفع يديه ندباً عند تكبيرة الإحرام فقط ، ويكره فيما سواها . ويندب أن يكون التكبير متوالياً إلا بقدر تكبير المأموم فيسكت الإمام بقدره ، وتجري مأموماً لم يسمع تكبير إمامه وكبر وحل التكبير بعد الإحرام وقبل القراءة ، فإن ائتم مالكي بخفي يؤخره عنهما كبر وقت قراءة هذا الإمام ، ولا يؤخر تكبيرة تبعاً له ، وإن سها عن التكبير وشرع في القراءة ، فإن تذكر قبل الركوع رجع إليه وأعاد القراءة وسجد بعد السلام ، وإن تذكره بعد أن ركع وجب عليه التماذي ولم يرجع من ركن لسنة وسجد قبل السلام ، ولو ترك تكبيرة واحدة إن كان إماماً أو فذاً ، وإن كان مأموماً

وَمُدْرِكُ الْإِمَامِ فِي قِرَاءَتِهِ كَبَّرَ مَا قَدْ فَاتَهُ فِي وَقْفَتِهِ¹
 وَخَطْبَتَيْهِ عَنْ صَلَاةٍ أُخْرَى وَفِيهِمَا مِنْ غَيْرِ حَدٍّ كَبِيرٍ²
 وَيُسْتَحَبُّ الطَّيِّبُ وَالتَّزْيِينُ وَالْغُسْلُ لَكِنْ بَعْدَ فَجْرِ أَحْسَنُ³
 وَالْمَشْيُ وَالرَّوَاخُ مِنْ سَبِيلٍ وَالْعَوْدُ مِنْ أُخْرَى وَإِحْيَا اللَّيْلِ⁴

فيحمله عنه الإمام ، وهذا معنى قول الناظم (مكبراً ستاً سوى الإحرام) ويكبر في الركعة الثانية خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام : أي التكبيرة التي يقوم بها من السجدة الأخيرة للركعة التي تلي الأولى ، ولذا قال (وستة في التلو بالقيام ، وكبر المأموم إن نقص صدع) يعني أن المأموم إذا ظهر له نقص في تكبير إمامه في الركعة الأولى أو الثانية سبح له ، فإن رجع إلى ما تركه من التكبير سهواً تبعه فيه ، وإن لم يفقه الإمام كبر المأموم ما نقصه الإمام من التكبير استئناً ، فإن سجد الإمام لنقصه التكبير تبعه فيه وجوباً ، وإن فعل ما سها عنه الإمام من التكبير لا كما أشار إليه الناظم في سجود السهو بقوله :

وكل سهو بالإمام قد نزل يسجدته مأموماً ، ولو فعل

(وإن يزد إمامه لم يتبع) : أي أن الإمام إذا زاد على ست تكبيرات في الأولى بعد تكبيرة الإحرام ، أو على خمس تكبيرات في الثانية بعد تكبيرة القيام ، فلا يلزم المأموم متابعتها في تلك الزيادة ، بل يقتصر على الست في الأولى ، وعلى الخمس في الثانية ، وهذا محصل كلامه .

(1) ثم أخذ يبين حكم المأموم المسبوق بتكبير العيد كله أو بعضه وما يطلب منه فعله بعد دخوله مع الإمام فقال (ومدرك الإمام في قراءته) يعني أن من سبق بالتكبير في صلاة العيد وأدرك الإمام في القراءة في الركعة الأولى أو الثانية (كبر ما قد فاته في وقفته) أي فإنه يأتي بتكبير العيد الذي فاته مع الإمام في حال وقوف الإمام للقراءة ، فإن أدركه في الأولى كبر بعد إحرامه ست تكبيرات متواليات قيل أن يركع الإمام ، وإن أدرك مع الإمام تكبيرتين أو ثلاثة تبعه فيها وجوباً وأتى بما فاته من التكبير بعد فراغ الإمام وشروعه في القراءة ، وإن أدركه في الثانية كبر خمس تكبيرات بعد تكبيرة الإحرام وقام بعد سلام إمامه لقضاء الركعة الأولى بما فيها من تكبير وقراءة : أي يكبر ستاً بعد قيامه للقضاء غير تكبيرة القيام على المشهور .

(2) أي أنه يندب خطبتان لصلاة العيد ، وندب كونهما بعد الصلاة فإن قدمتا عليها أعيدتا بعدهما ندباً كما قال (وخطبتيه عن صلاةٍ أخرى) وقوله (وفيها من غير حد كبير) معناه : أنه يندب لخطيب العيد أن يفتح خطبته بالتكبير ويخللها من غير حد معين ، ولكن يندب أن يوتر تكبيرة في الافتتاح والتخليل بأن يكبر ثلاث تكبيرات أو خمساً أو سبعمائة أو تسعاً ، ويندب للحاضرين سماعها والإصغاء لهما ، ومن سبق بالصلاة وأدرك الإمام في الخطبة فيستحب له أن يجلس لسماعها إلى النهاية ، ثم يأتي بركعتي العيد بعد فراغ الخطيب منها . (3و4) ثم شرع في مندوبات العيد فقال (ويستحب الطيب) إلى آخره : أي أنه يندب في يوم عيدي

وَالْفِطْرَ قَدَّمَهُ بِعِيدِ الْفِطْرِ - وَأَخَّرَ الْفِطْرَ يَوْمَ النَّحْرِ¹
 مُكَبِّرًا مِنْ ظَهْرِهِ بِالْجَهْرِ إِثْرَ فُرُوضِ خَمْسَةِ وَعَشْرِ²
 كَبِيرٍ وَهَلَّلُ ثُمَّ كَبَّرَ وَاحْمَدَ وَثَنَ تَكْبِيرًا وَغَيْرَهُ أَفْرِدَ³

الفطر والنحر التطيب بما تيسر : أي مس الطيب في البدن أو الثياب (والتزين) بالثياب الجديدة بأن يلبس أحسن ما عنده منها ولو كانت سوداء أو حمراء أو خضراء ونحو ذلك لأن ترك التزين في العيد مع القدرة عليه بدعة ، ويدخل في التزين التنظف بقص الشارب ، وأخذ ما طال من اللحية ، وتنف الإبطين ، وحلق العانة ، وقليم الأظافر والسواك ، ولا يختص التزين بمن طوبى من سنة العيد كالرجال ، بل يندب فعل ذلك للصبيان والعييد والنساء في بيوتهن إظهاراً لنعمة الله عز وجل ، وأداءً للشكر الذي يجب عليها (والغسل لكن بعد فجر أحسن) أي ويستحب الغسل أيضاً بالمطلق كالجنباء ولو لغیر مصلي العيد كما تقدم ، ووقته الذي يحصل به المندوب يتبدى من السدس الأخير من الليل ، وكونه بعد الفجر أفضل ، فمن كان جنباً ونوى بعد اغتساله رفع الحدث الأكبر وغسل العيد حصل له ثواب الواجب والمندوب ، بشرط أن يقدم رفع الجنابة على غسل العيد ، وهذا معنى كلامه (والمشي والرواح من سبيل) أي ويستحب المشي في الذهاب إلى المصلي دون الركوب إلا لعذر ، ولا بأس بالركوب في الرجوع من المصلي . ويستحب أيضاً الرواح من سبيل : أي الذهاب إلى المصلي في طريق غير الذي يرجع منها كما قال (والعود من أخرى) أي ويستحب الرجوع من المصلي من طريق أخرى غير الذي ذهب بها إليه ليشهد له الطريقتان يوم القيامة (وراحا الليل) أي ليلتي عيد الفطر وعيد النحر بالصلاة أو تلاوة القرآن أو الذكر أو الصلاة على النبي ﷺ ، ويحصل المندوب بإحياء الثلث الأخير من الليل كله لقوله ﷺ «من أحيأ ليلتي العيد محتسباً لله تعالى لم يمت قلبه يوم تموت القلوب» .

تتمة : يندب إيقاع صلاة العيد في الصحراء ، ويخرج إليها الإمام والناس ضحوة ولو بالمدينة المنورة ، ويكره فعلها في المساجد إلا لعذر من نحو مط أو ريح عاصف أو عدو أو نحو ذلك . وأما بمكة فيندب إيقاعها في المسجد الحرام ، لأن النظر إلى الكعبة عادة . ويندب لمن خرج من بيته إلى المصلي أن يكبر الله جهراً إظهاراً للشعيرة وندب تكبير المصلين بالمصلي إلى افتتاح الصلاة .

(3-1) (والفطر قدمه) إلى آخره : أي يندب تقديم الفطور قبل الخروج للمصلي ، والأفضل أن يفطر على رطبات ، فإن لم يجد فعل تمرات ، فإن لم يجد حسي حسوات من ماء ، وهذا في عيد الفطر . وأما في عيد النحر فيستحب تأخير الفطور إلى ما بعد الصلاة كما قال (وأخر الفطر بيوم النحر) أي يستحب في عيد النحر وهو عيد الأضحية تأخير الفطور حتى يفرغ من صلاة العيد ويذبح أضحيته أو ينحرها ويفطر من كبده أضحيته إذا وجبت عليه أضحية اقتداءً به ﷺ (مكبراً من ظهره بالجهر) قوله مكبراً بالنصب : حال من فاعل وأخر الفطر .

ثُمَّ الْكُسُوفُ رَكَعَتَانِ عِنْدَنَا زِدْ كُلَّ رَكَعَةٍ قِيَامًا وَانْحِنَا¹
يَقُومُ بِالْبَقَرَةِ وَيَخْنِي قَدْرَهَا وَالثَّانِي بِالْعَمْرَيْنِ يَرْكَعُ نَحْوَهَا²
وَسَجَدَتِيهَا كَالرُّكُوعِ أَطْلُ وَالرَّكَعَةُ الْآخَرَى عَلَى ذَا الْمَنْهَلِ³

التقدير : وأخر الفطر بيوم النحر حالة كونك مكبراً من ظهر ذلك اليوم ننبأ : أي شارعاً فيه بعد صلاة الظهر من يوم النحر بالجهر : أي ويندب كونه جهراً لكل مصلٍ إماماً أو مأموماً أو غداً (إثر فروض خمسة عشر) أي يندب التكبير جهراً عقب خمسة عشر فريضة أولها : صلاة الظهر من يوم النحر ، وآخرها صلاة الصبح من اليوم الرابع ، وهي أيام منى ، ومن نسي التكبير ثم تذكره بالقرب أتي به وإن طال عرفاً أو خرج من المسجد سقط ندبه ، ومفهوم قوله : إثر فروض ، أنه لا يطلب فعله بعد نافلة كالضحى وتحية المسجد وهو كذلك . وقوله (كبر وهلل) شروع منه في بيان صفة التكبير التي يطلب من المصلي ننبأ أن يكبرها (ثم كبر وإحمد) أي ثم بعد التكبير أولاً والتهليل كبر ثانياً وإحمد الله تعالى بعده ، وصفته ذلك أن تقول : الله أكبر الله أكبر مرتين ، لا إله إلا الله ، الله أكبر مرتين أيضاً ، والله الحمد مرة واحدة كالتهليل ، وهذا معنى قول الناظم (وثن تكبيراً وغيره أفرد) وما مشي عليه الناظم أخذ روايتين ، والثانية أن تقول : الله أكبر ثلاث مرات فقط ، وهي أصح من الأولى . تنبيه : تقدم أن صلاة العيد تطلب استئذاناً من كل أمر بالجمعة وجوباً ، ولكنها لا تطلب من حاج يعنى ، لأن سنته إذ ذاك اشتغاله برمي جمرة العقبة في ضحوة ذلك اليوم ، ولا من أهل منى لأن صلاتهم لها ذريعة لصلاة الحجاج معهم ، ومذهب مالك رضي الله عنه على سد الذرائع انتهى .

(1) ثم شرع في الكلام على صلاة كسوف الشمس وما يتعلق بهل فقال (ثم) بعد العيد (الكسوف) أي الصلاة لأجل كسوف الشمس ، وهو ذهاب ضوؤها كله ، ويسمى كسوفاً كلياً ، أو بعضه ويسمى كسوفاً جزئياً ، وهي السنة الثالثة التي تلي في التأكيد سنة العيد ، ولكنها أكدت من سنة الاستسقاء : أي أرفع منها درجة وأكثر ثوباً (ركعتان عندنا) أي أن صلاة كسوف الشمس عندنا معاشر المالكية ركعتان فقط ، ولكنها تخالف سائر النواقل في الميعة ، إذ في كل ركعة منها ركوعان وقيامان ، ولذا قال الناظم (زد كل ركعة قياماً وانحنا) المراد بالقيام : محل القراءة في الموضعين وبالاغناء : الركوع . وصفة أدائها أن يحرم بها بنية أداء السنة ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة ولو من قصار المفصل ، ثم يركع ويرفع ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة أيضاً ، ثم يركع بقدر ما يعتدل ويطمئن ، ثم يخرس ساجداً ويأتي بسجدين فقط من غير زيادة في السجودات ، ثم يفعل في الركعة الثانية ما تقدم في الأولى من الوصف ، ثم يشهد ويسلم . ولكن يستحب لبطويل في القيامين والركوعين والسجودتين في كل ركعة منهما بقدر الاستطاعة .

(2و3) وإلى ندب التطويل في هذه المواضع المتقدمة أشار الناظم بقوله (يقوم بالبقرة) أي يندب أن يقرأ في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة البقرة (ويخني قدرها) أي يركع

فَفِي قِيَامِهَا النِّسَاءُ وَالْمَائِدَةُ وَالْحَمْدُ فِي كُلِّ رُكُوعٍ زَائِدَةٌ¹
وَالرَّفْعُ لِلْقِيَامِ وَالْجَلْسَاتِ كَسَائِرِ الصَّلَاةِ فِي الْهَيْثَاتِ²
وَتَذْرُكُ الرُّكْعَةُ بِالرُّكُوعِ الثَّانِي مِثْلُ الْأَوَّلِ الْمَوْضُوعِ³

ويستمر منحنياً قدر أسرع قراءة البقرة مسيحاً لا داعياً أو قارئاً ، لأن الشأن في الركوع تسبيح الرب وتعظيمه ، ثم يرفع ويقرأ بعد الفاتحة سورة آل عمران ، وهذا هو القيام الثاني كما قال (والثاني بالعمران يركع نحوها) أي ثم يركع بعد قراءة آل عمران ركوعاً نحوها في الطول ، مسيحاً لله تعالى ومعظماً كما مر وهذا هو الركوع الثاني ، ثم يرفع رأسه بقدر ما يعتدل ويطمئن من غير تطويل زائد على المعتاد ، ثم يحرّ ساجداً ويطيل سجوده مشغولاً بالتسبيح والدعاء نحو الركوع الثاني في الطول ، ثم يرفع رأسه ويجلس بين السجدين معتدلاً مطمئناً كالمعتاد بلا تطويل ، ثم يسجد السجدة الثانية مسيحاً داعياً نحو الأولى ، وإلى معنى ذلك أشار الناظم بقوله (وسجديها كالركوع أطل) قوله وسجديها : مفعول مقدم لأطل ، وأطل فعل أمر ، والفاعل أنت وهو الضمير المخاطب المنفصل ، والمعنى : وأطل السجدين من الركعة الأولى كما أطلت الركوع الثاني منها (والركعة الأخرى على ذا المنهل) أي هذا المنوال ، والمعنى : أفعّل في الركعة الثانية ما تقدم بيانه من الوصف في الركعة الأولى من نذب التطويل في القيامين والركوعين والسجدين .

(1) قوله (ففي قيامها) إلى آخره ، يعني أنه يندب قراءة الفاتحة وسورة النساء في القيام الأول من الركعة الثانية وقراءة الفاتحة والمائدة في قيامها الثاني الذي يكون بعد رفع رأسه من ركوعها الأول وقوله (والحمد في كل ركوع زائدة) معناه : أنه تطلب قراءة الفاتحة في القيام الثاني من كل ركعة كما تطلب قراءتها في القيام الأول منهما ، فلا يكفي بقراءتها في القيام الأول فقط . ويعني بالركوع الرائد : القيام الذي يكون بعده الركوع الثاني ، وعمل نذب التطويل الذي علمته أن يتسع الوقت ولم يضرّ بالمصلين وإلا بأن خيف زوال الشمس قبل الفراغ منها ، أو كان يضرّ التطويل بمن خلف الإمام فإنه يخفف ما أمكن ، وبإعني في ذلك أحوال المصلين واتساع الوقت وعدمه .

(2) ولما كان كلامه فيما تقدم يوهم نذب التطويل في جميع أحوال صلاة الكسوف ، رفع الإيهام هنا ببيان المواضع التي لا تطيل فيها بقوله (والرفع للقيام والجلسات كسائر الصلاة) لأن المراد من قوله والرفع للقيام والجلسات : هو رفع الرأس من الركوع الأخير ، ورفع من السجدة الأولى للجلوس بين السجدين ، فلا يطلب تطويل في هذه المواضع ، وقد تقدم بيان ذلك قريباً .

(3) يعني أن المسبوق إذ فاتته مع الإمام شيء من صلاة الكسوف فإنه يحصل له إدراك الركعة بادراك الركوع الثاني مع الإمام في الركعة الأولى والثانية ، ودل ذلك على أن الثاني فرض والأول سنة ، وقيل هما واجبان معاً ، وهذا معنى قول الناظم في إدراك الركعة بالركوع

وَوَقْتُهَا كَالْعِيدِ وَأَقْرَأَ سُرًّا لَا خُطْبَةَ فِيهَا وَلَكِنْ زَجْرًا¹
وَتَلَزَمَ الْمُقِيمَ وَالْمُسَافِرَ وَكُلُّ ذِي بَادِيَةٍ وَحَاضِرًا²
وَالرَّابِعُ اسْتِسْقَاؤُنَا كَالشَّقْعِ لِلشَّرْبِ وَالْمُحْتَاجِ أَوْ لِلزَّرْعِ³
كَالْعِيدِ فِي الْوَقْتِ عَلَى كُلِّ الْوَرَى وَالخُطْبَتَيْنِ فِيهِمَا فَاسْتَغْفِرًا⁴

الثاني. وقوله (مثل الأول الموضوع) معناه : أنه يحصل إدراك الركعة بإدراك الركوع الثاني مع الإمام كما يحصل بإدراك الأول سواء بسواء ، فإن أدركه في الثاني من الركعة الأولى فقد أدرك الصلاة كلها ، وإن أدركه في الثاني من الأخيرة وقام لقضاء الركعة الأولى فلا يأتي فيها إلا ركوعين فقط ، ولا يطالب بقضاء الركوع الثالث الذي فاته مع الإمام في الركعة الثانية على المشهور ، وهذا يحصل كلامه .

(1) (ووقتها كالعيد) يعني أن الوقت الذي تقام فيه سنة الكسوف كوقت سنة العيد من حل النافلة للزوال ، فإن طلعت كاسفة فلا تصلي إلا بعد إرتفاعها من مطالعها قيد رمح ، بل يكره ذلك ، وإن كسفت بعد الزوال فلا تصلي أيضًا لذهاب وقتها وهذا هو المشهور . وقيل إن وقتها من طلوع الشمس إلى الزوال ، وقيل من حل النافلة إلى صلاة العصر ، انظر يلغة السالك للشيخ الصاوي (واقراً سراً) أي وتندب القراءة فيها سراً لأنها من نوافل النهار وليس فيها خطبة ، ويستحب إيقاعها في المسجد جماعة بإمام خوفاً من إنجلاء الشمس قبل فعلها إذا خرج الناس لصلاتها في الصحراء ، وهذا هو المشهور ، ومقابلها تصلي بالصحراء كالعيد (لا خطبة فيها ولكن زجراً) أي لا تندب خطبة بعدها كالعيد ولكن زجراً : أي يزجر الإمام الناس زجراً ، بأن يأتي بكلام مصحوب برعظ يحمل الناس على الخوف من الله تعالى والإبعاد عن كل ما فيه معصية ومخالفة لله عز وجل ، ويرغبهم فيما يقربهم إليه من فعل الطاعات ، وإذا صليت في المسجد جماعة كما هو المطلوب فلا يؤذن لها ولا تقام الصلاة ، بدل يكره ذلك لاختصاصه بالفرائض الوقتية كما تقدم ، ولكن ينادي لها الصلاة جامعة وإن منعه بعضهم لو رده في الأحاديث الصحيحة ، وأجازه بعض المالكية أيضاً والصلاة بالنصب مفعول لفعل محذوف ، وجامعة بالرفع خبر لمبتدئ محذوف ، والتقدير احضروا الصلاة وهي جامعة .

(2) أي أن سنة الكسوف يطلب فعلها من كل أحد أمر بالصلاة وجوباً كالمكلفين ، أو نحباً كالصبيان الذين يعقلون القرية ، وتلزم المقيم والمسافر إستئذاناً إلا أن يجده به السير فيسقط عنه طلبها إذ ذاك ، وهذا معنى قوله (وتلزم المقيم والمسافر) ويطلب فعلها أيضاً إستئذاناً من أهل البادية أي سكانها ، كما يطلب من أهل الحضر سواء بسواء إلا أنها تصلي بالحضر بالمسجد جماعة إن كان هناك مسجد ، وإن لم يكن فإتاه تصلي أفذاذاً في البيوت كما يصلونها أهل البادية كذلك ، ولذا قال (وكل ذي بادية وحاضرًا) .

(3و4) ثم شرع يتكلم على حكم صلاة الاستسقاء وصفيتها وما يتعلق بها فقال (والرابع) أي رابع

وَرَدَ مَظْلَمَةٌ وَتُبَ إِجَابًا وَصُمَ ثَلَاثًا قَبْلَهَا اسْتِحْبَابًا¹
وَلِلرَّدَا بَعْدَ الْفَرَاغِ حَوْلٌ وَلَا تُنْكَسُ وَالنَّسَا لَا تَفْعَلُ²

السنن المؤكدة (استسقاؤنا) أي طلبنا السقيا من الله عز وجل : أي الصلاة بقصد ذلك (كالشفع) أي صفتها كصفة ركعتي الشفع (للشرب والمحتاج) أي أن صلاة الاستسقاء تطلب استئنا لشرب الحيوان آدمياً كان أو غيره بحضر أو سفر ولو بسقينة في بحر مالح (والمحتاج) أي تسن لكل محتاج للشرب سيما إن كان ببادية لمطر ، أو كان الاحتياج لإجراء عين انقطع جريها أو غار ماؤها ، ومن ذلك آبار البادية التي تسمى بالسوان وغيرها. من الأعداد جمع عد إذا تعطل ماؤها ، وهم محتاجون لشربهم وشرب مواشيهم منها (أو للزرع) أي وتسن أيضاً لسقي الزرع لأنباته أو إحيائه بمطر أو بعلو النيل ومعل طلب هذه السنة إذا انقطع نزول المطر أو قل نزوله أو لم يرتفع النيل فتطلب إذ ذاك استئنا وتكرر ، ولكن لا في يوم بل إذا صليت في يوم ولم يحصل المطلوب كررنا فيما بعده من الأيام حتى تحصل الكفاية بمطر ، أو بارتفاع النيل ، أو يجري ماء العين المنحسبة ، أو يكثر ماء الآبار التي يحتاجون إلى أخذ الماء منها (كالعيد في الوقت على كل الوري) أي أن وقت صلاة الاستسقاء الذي يطلب فعلها فيه كوقت العيد : أي كالوقت الذي توقع فيه سنة العيد ، وهو من حل النافلة للزوال فلا تصلي قبله ولا بعده على كل الوري : أي الخلق ، فيطلب فعلها من مأموري الجمعة وغيرهم كالعييد والصبيان الذين يعقلون القرية والمتجالات من النساء . ويندب أن يخرج الإمام والناس لها ضحوة في ثياب بذلة أي ثياب المهنة المهنة عندهم بالنسبة لما هو أحسن منها ، ويخرجون مشاة لا راكين بذلة وانكسار ، إظهاراً للعجز والافتقار إلى الله تعالى لكي يرحمهم تفضلاً منه وإحساناً . وصفتها ركعتان كسائر النوافل . وتندب القراءة فيها جهراً لأنها من ذوات الخطبة . ويستحب أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سبح اسم ربك الأعلى ، وفي الثانية بعد الفاتحة والشمس وضحاها كالعيد (والخطبتين فيها فاستغفرا) أي ويندب أن يخطب الإمام بعدها خطبتين يجلس في أولهما كخطبتي العيد ، لكن يبذل التكبير بالاستغفار فيفتحهما ويخللهما به : أي الاستغفار متوكأ على عصا ، ويستقبل في خطبته المصلين وهو جلوس قائماً على الأرض لا على منبر للتواضع .

(1) أي ويجب عليهم إذا أرادوا الخروج في صلاة الاستسقاء رد المظالم : أي الأموال المأخوذة ظمناً إلى أهلها ، وكذلك رد الحقوق غير المالية كالغنية والسب والقذف والبهتان وغير ذلك . وردها يكون بعفو أهلها عنها ، وإبراء ذمة المطلوب (وتب إيجاباً) أي وتجب التوبة من كل ذنب صغيراً أو كبيراً وإن كان رد المظالم والتوبة من الذنوب أمراً واجباً في كل وقت فيؤكد هنا لسرعة الإجابة (وصم ثلاثاً قبلها استحباباً) أي ويستحب صيام ثلاثة أيام قبلها والتصديق للفقراء بما تيسر ، والأمر بكل من رد المظالم وما بعدها للحاكم أو من ينقاد للناس له من أئمة الدين أو كبار المسلمين .

(2) (وللردا بعد الفراغ) إلى آخره : أي يندب للإمام في صلاة الاستسقاء أن يكثر من الوعظ في

باب شروط صلاة الجماعة وشروط الإمام والمأموم

وَسَنَّةُ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ بِفَرْضِنَا وَوَجِبَتْ بِالْجُمُعَةِ^١

الخطبة الثانية حتى يغلب على قلوب السامعين الخوف واستحضار عظمته وعظيم سلوته وعزيز سلطانه ، وبين لهم أن سبب القحط وشدة الكرب ، الجرأة على الله تعالى بمجاهرة المعاصي وعدم المبالاة بمخالفة أحكام الدين . ويندب له أيضاً إذا فرغ من الخطبة الأخيرة أن يستقبل القبلة ويحول رداءه ، يجعل ما على عاتقه الأيمن على الأيسر ، وما على الأيسر على الأيمن من غير تنكيس ، ولذا قال (ولا تنكس) والتنكيس : هو أن يجعل حاشية رداءه التي على عجزته على كتفيه ، وما على كتفيه على العجيزة ، وهذه صفة التنكيس التي نهى عنها ، ويحول الرجال أرديتهم وهم جالسون على نحو ما فعل الإمام تفاؤلاً أن يحول الله عز وجل حالهم بأحسن حال . وأما النساء فلا يحولن ما على ظهورهن أو رؤوسهن من خمار أو نحوه ، فإنهن غير مطالبات بشيء من ذلك ، ولذا قال الناظم (والنساء لا تفعل) أي يكره لهن فعل ذلك إذا كانت عورتهم مستورة ، ويعرم إن كان ذلك سبباً في كشف عورتهم والله أعلم .

تنبيه : إذا أراد المسلمون أن يخرجوا لصلاة الاستسقاء ، وأرادوا أهل الذمة من النصارى واليهود أن يخرجوا معهم ليستسقوا فلا يمنعون من ذلك ، ولكن يأمرهم الإمام بالانفراد بموضع ، وينهاهم عن الانفراد بيوم ، فإذا خرج المسلمون للاستسقاء يوم الخميس مثلاً ، وأراد أهل الذمة أن يستسقوا يوم الجمعة أو يوم السبت فإنهم يمنعون من ذلك وجوباً ، خوفاً من أن يصادفوا إجابة دعوة المسلمين فيفتن بذلك ضعفاء القلوب من المؤمنين ولا تساق البهائم إلى المصلي ولا المجانين ولا الصبيان الذين لم يبلغوا حد التمييز ، لأن حقيقة الاستسقاء تقرب الله عز وجل بفعل طاعة ، وهؤلاء ليسوا مخاطبين بالطاعات انتهى .

ولما انتهى الكلام على السنن المؤكدة من الصلوات وما يتعلق بها شرع يتكلم ههنا على حكم صلاة الجماعة وشروط الإمام والمأموم فقال (باب شروط صلاة الجماعة وشروط الإمام والمأموم) أي هذا باب في بيان حكم صلاة الجماعة وبيان فضلها الوارد في السنة المطهرة ، وفي بيان شروط صحة الإمامة وشروط كمالها ، وبيان شروط صحة المأموم خلف الإمام ، وسيأتي تفصيلهما بمواضعهما إن شاء الله تعالى .

(١) (وسنة إقامة الجماعة) إلى آخره : يعني فعل الصلاة بجماعة وإمام سنة مؤكدة (بفرضنا) أي أنها في الفرائض غير الجمعة مطلقاً ، وقتية كانت أو فائتة ، ومفهوم قوله بفرضنا : احتراز من النفل ، فإنها تندب فيه كالتراويح . وأما السنن منها كالعيد والكسوف والاستسقاء فقد اختلف في حكم الجمع فيها ، فقليل سنة وهو الأوجه ، وقليل مندوب ، وأما غير ما ذكر فيكره الجمع فيه إن كثر في غير الأماكن المشتهرة كالمساجد والزوايا . ويكره الجمع للنفل بالمواضع المشتهرة ولو قل الجمع ، ولذا قال صاحب المختصر عطفًا على المكروه : وجمع

وَفَضْلُهَا سَبْعٌ وَعِشْرُونَ أَتَى لِمَذْرُكِ جَمِيعِهَا أَوْ رَكْعَةً¹
يُعِيدُ فَذٌ مَعَ إِمَامٍ إِنْ يَشَأْ لَا مَغْرِبًا أَوْ بَعْدَ وَتَرٍ لِلْمُعْشَا²

كثير أو بمكان مشتهر وأما إن قل الجمع لصلاة نافلة كائنين أو ثلاثة أو أربعة من الأشخاص مثلاً ولم يكن المكان مشهوراً فلا يكره (ووجب بالجمعة) أي أن الجماعة في صلاة الجمعة واجبة بل هي شرط في صحتها ، وسيأتي بيان العدد الذي تتعقد به الجماعة في بابها ، وتقدم أن الجماعة سنة في غيرها من الفرائض ولو كفاً كصلاة الجنائز .

(1) (وقضؤها) أي فضل الصلاة المفروضة في جماعة (سبع وعشرون) درجة أي صلاة ، فمن صلى في جماعة فله ثواب ثمانية وعشرين صلاة ، واحدة في مقابلة صلاته وحده فذاً ، وسبع وعشرون صلاة في مقابلة صلاته في الجماعة ، وهذا معنى ما في بلغة السالك للصاوي وقوله (أتى) أي أن هذا الفضل المذكور ورد في السنة الصحيحة ، فقد قال ﷺ «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة» وهذا الفضل يحصل ولو بصلاة الرجل بامرأته البالغة في بيته . والحاصل أن أقل الجمع الذي يحصل به هذا الفضل اثنان من المكلفين . ولا تفاضل الجماعة بحيث يجوز الإعادة في جماعة أخرى أكثر منها ، وهذا لا ينافي أن الصلاة في الجمع الكثير ومع أهل الفضل والصلاح أفضل من غيرها بالنسبة لحصول الخير وإجابة الدعوات ورجاء قبول العمل ، زيادة على الدرجات التي تحصل في مطلق جمع (لمذكور) جميعها أو ركعة أي أن هذا القدر الذي ورد في فضل صلاة الجماعة يحصل لمن أدرك مع الجماعة ركعة كاملة بسجديتها كما يحصل لمن أدركها من أولها إلى آخرها ، ولا ينافي ذلك أن من فاته شيء من الصلاة ولو الإحرام أو قراءة الفاتحة أو غيرها فقد فاته خير كثير ، وهذا معنى كلامه .

(2) (يعيد فذ) : يعني أن من صلى فرضه فذاً : أي منفرداً ، ثم وجد جماعة فإن له أن يعيد معهم لتحصيل فضل الجماعة وقول (مع إمام إن يشأ) يفهم منه أنه مخير في الإعادة وعدمها وليس كذلك ، بل إن الإعادة مندوبة : أي مطلوبة شرعاً طلباً غير جازم ، فيندب له إذا صلى فذاً أن يعيد في الجماعة ، لكن مع غير واحد ما لم يكن إماماً راتباً ، وإلا بأن كان الواحد راتباً تندب له الإعادة معه ، لأن الإمام الراتب كجماعة حكماً وفضلاً ، لأنه إذا صلى بمحل ترتبه في وقته المعتاد لصلاته به يحصل له فضل الجماعة ، ولا يجوز له أن يعيد في جماعة أخرى لما علمت . ويكره الجمع بعد صلاته بالمسجد الذي هو به راتب صلى بجماعة أو منفرداً ولو أذن لهم في الجمع قال صاحب الرسالة : ويكره في كل مسجد له إمام راتب أن تجمع فيه الصلاة مرتين ، ويدخل المعيد في الجماعة بنية الفرض مفوضاً لله تعالى في قبول أي الفرضين ، فإذا دخل معهم بهذه النية ثم تبين له أن صلاته الأولى كانت فاسدة وتبين له أنه لم يصلها أصلاً أجزأته هذه الثانية في أداء الفرض ، وهذا معنى قول صاحب المختصر : فإن تبين عدمها أو فسادها أجزأته ، ويعيد مأموماً لا إماماً وإلا بطلت صلاة من اقتدى به لأنه متفل ، ولا يصح فرض خلف متفل (لا مغرباً) أي إلا صلاة المغرب ، فلا يجوز لمن صلاها فذاً أن

وعَشْرَةٌ شَرَائِطُ الْإِمَامِ فَذَكَرَ بِالْعَقْلِ وَالْإِسْلَامِ¹
 وَقُدْرَةُ الْعِلْمِ بِاللَّذِّ يَلْزَمُ مِنْ فَقْهِ أَوْ قِرَاءَةِ مُحْتَلِمٍ²
 وَلَيْسَ مَأْمُومًا وَلَا مُعِيدًا فِي جُمُعَةٍ حَرٍّ مُقِيمٍ زِيدًا³

يعيدها في جماعة ، بل يحرم عليه ذلك إذا كان عامداً لأنها شرعت لوتر ركعات اليوم واللييلة ، فإذا أعادها تصير شفعاً وهو لا يجوز ، فإن وجد الجماعة ودخل معهم ناسياً أنه قد صلى المغرب ، فإن تذكر قبل أن يعقد ركعة قطع وجوباً ، وإن تذكر بعد أن يعقد ركعة كاملة ضم إليها أخرى ، فإذا قام الإمام للثالثة من الجلوس الوسطي سلم وانصرف ، وإن عقد الثالثة مع الإمام ثم تذكر فلا يسلم مع الإمام ، بل يأتي بسلام إمامه بركعة ويكون متنفلاً بأربع ركعات ، ولا يقال إنه فعل مكروهاً لأن ذلك أمر جَرَّ إليه الحكم الشرعي ، وإن سلم مع الإمام ساهياً أتى بركعة وسجد بعد السلام لسهوه إن قرب ، وإن طال فلا شيء عليه (أو بعد وتر للعشا) أي وإلا العشا إذا أوتر بعدها ، فليس له أن يعيدها في جماعة لأن إعادة العشا يلزم منها إعادة الوتر ، وهو منهي عنه للحديث المتقدم ، وإن دخل مع الجماعة بغية الإعادة ناسياً لصلاة الوتر ، فكما تقدم تفصيله في إعادة المغرب نسياناً ، إلا أنه إذا تذكر فيها بعد عقد الثالثة أتمها مع الإمام وجوباً ، لأن ما قارب الشيء يعطي حكمه ويسقط عنه الإثم بالنسيان .

(1-3) ثم شرع في بيان شروط صحة الإمامة وشروط كمالها فقال (وعشرة شرائط الإمام) يعني أن شروط صحة الإمامة عشرة ، منها ما هو عام ، ومنها ما هو خاص (فذكر) أي فالأول منها الذكورية المحققة ، فالمرأة لا تصح إمامتها في فرض ولا نفل لا برجال ولا بنساء ، وتبطل صلاة من اقتدى بها ولو لم يعلم بها بأن كانت تتظاهر في زي الرجال ، ومثلها الخنثى (بالعقل والاسلام) وثانيها العقل فمن ذهب عقله بجنون أو غيره فلا تصح إمامته ، وتبطل صلاة من اقتدى به إذا أتم الناس في تلك الحالة ، فإن كان يفيق في بعض الأحيان وصلى إماماً وقت إفاقته ، ففي صحته إمامته وعدم صحتها قولان ، والراجح الصحة إن أدامها في صحو تام والثالث (الإسلام) فلا تصح إمامة كافر ، وتبطل صلاة من اقتدى به ولو لم يعلم بكفره . بأن كان يتزيا بزي المسلمين ، وتجب عليه الإعادة أبداً ولو بعد سنين كثيرة ، كالمتقدي بالمرأة والخنثى للمشكل . قال العشماوي رحمه الله تعالى فإن اقتديت بإمام ثم تبين لك أنه كافر أو امرأة أو خنثى مشكل بطلت صلاتك ووجبت عليك الإعادة أبداً (وقدرة) والرابع قدرة : أي القدرة على الإتيان بجميع أركان الصلاة قوله أو فعلية ، فالعاجز عنها أو عن بعضها كالأخرص لا تصح إمامته إلا بمثله ، والأخرص عاجز عن الأركان القولية التي هي الإحرام ، والفاغمة والسلام لا تصح إمامته إلا بأخرص مثله ، ومن عجز عن القيام لا تصح إمامته إلا بالجالسين ، ومن كان يؤدي صلاته إيماءاً قائماً وجالساً أو قائماً فقط أو جالساً كذلك لا تصح إمامته رأساً ، ولو كان

وعشرة مكروهة في النفل إمامة الأقطع والأشل¹ وذى قروح للصحيح أو سلس كذلك أعراي ولو ذكرنا درس²

المأموم يؤديها إيماءاً مثله فالخاصل أن المومئ لا يصلي إلا منفرداً أو مأموماً (والعلم باللذ يلزم) بسكون الذال المعجمة لغة في الذي : أي والخامس من شروط صحة الإمامة أن يكون الإمام عالماً بما يلزمه من قراءة ، وهو حفظ الفاتحة بحركاتها وسكناتها وشذائتها ، وأما حفظ سورتين من القرآن أو آيتين فسنه ، وحفظ من زاد على ذلك منه فمندوب فقط ، وأن يكون عالماً بما يجب عليه معرفته من الفقه وهو العلم بالأحكام الشرعية العملية والمراد بالفقه هنا علم ما يتعلق بالصلاة فقط كما يفهم من المقام ، ويكفي علم كفيته وكيفية الوضوء إن أخذ الوصف عن عالم على المشهور ، ولذا قال الناظم من (فقه أو قراءة) وقوله (محتلم) هو الشرط السادس من شروط الصحة ، والمراد بالاحتلام البلوغ ، فالصبي لا تصح إمامته بالبالغين في الفرض ، وتصح إمامته بالصبيان في الفرض والنفل ، وبالبالغين في النفل ، وإن كره الإقدام على ذلك (وليس مأموماً ولا معيداً) والسابع من شروط الصحة أن يكون الإمام مستقلاً بصلاته لا مقتدياً بغيره ، فمن اقتدى بمسبوق أدرك ركعة كاملة ظنه منفرداً بطلت صلاته ، وإن لم يدرك المسبوق ركعة كاملة كما إذا أدرك مع الإمام السجود فقط أو الجلوس الأخير صحة صلاة من اقتدى به لأنه غير مأموماً ولكنه يحدث نية الإمامة بقلبه ويلغز بذلك فيقال لنا مأموماً تصح إمامته والثامن من شروط الصحة أن لا يكون الإمام معيداً لصلاته : أي لم يكن صلى تلك الصلاة التي صار فيها إماماً قبل ذلك ، وتبطل صلاة من اقتدى به وتجب عليه إعادتها أبداً ، لأن المعيد متفل وهو مفترض ولا يصح فرض خلف نفل كما تقدم ، وهذه الشروط الثمانية عامة في كل إمام ، ويشترط لإمام الجمعة شرطان آخران ، وهما : الحرية ، والإقامة فلا تصح الجمعة خلف عيد ولا مسافر سفر قصر لم ينو إقامة تقطع حكم السفر لعدم وجوبها عليهما وإليهما أشار الناظم بقوله (حر مقيم زيدا) أي تشترط زيادة هذين الشرطين على ما تقدم لإمام الجمعة خاصة .

(1) ثم شرع في بيان شروط الكمال فقال (وعشرة مكروهة) إلى آخره ، يريد أن الصفات العشرة الآتي ببيانها تسمى سلامة الإمام منها ، فإذا اتصف بشيء منها وتوفرت فيه شروط الصحة صحت الصلاة خلفه مع الكراهة وقوله (في النفل) يعني ما نقل عن أئمة المذهب (إمامة الأقطع والأشل) أي أولها إمامة الأقطع وهو مقطوع اليد أو الأصابع أو الرجل ويؤدي الصلاة قائماً والأشل : وهو يابس اليد أو الرجل ، وما مشى عليه الناظم ضعيف ، والمعتمد عدم الكراهة فيهما .

(2) أي وثانيها (وذى قروح) أي تكره إمامة صاحب القروح : أي الدمايل وغيرها مما يسيل منه قيح أو صديد ، وإمامة صاحب السلس كان السلس من بول أو مذي أو غيرهما ، وكذلك

وَمِثْلُهُ تَرْتَبُ الْخَصَصِيَّ أَوْ أَغْلَفَ مَأْيُونٍ أَوْ يَدْعِي¹
 مَجْهُولَ حَالٍ أَوْ إِمَامٍ يُكْرَهُ وَالْعَبْدُ لَا فِي جُمُعَةٍ قَدْ كَرِهُوا²
 وَجَازَ لِلْعَيْنِ أَنْ يَوْمًا وَمَنْ يُخَالِفُ قَرَعْنَا وَالْأَعْمَى³
 وَمِثْلُهُ الْأَلْكُنُ وَالْمَحْدُودُ وَذُو جُدَامٍ خَفَّ لَا الشَّدِيدُ⁴

كل من تليس بنجاسة معفو عنها للصحيح : أي السليم مما تقدم بيانه . وأما إمامة صاحب القروح والسلس بعثلها فلا تكره (كذلك أعرابي) وقالها إمامة الأعرابي : أي ساكني البادية بأهل الحضر ولو يسفر ولو كان أقرأهم ، بل ولو حفظ القرآن وهم لا يحفظونه ، ولذا قال (ولو ذكرنا درس) لأن المراد بالذكر القرآن ، ودرسته حفظه ، وأما إمامته بأهل البادية فلا تكره .

(21) (ومثله) أي ومثل ما تقدم في الكراهة (ترتب الخصي) أي جعله غامضاً راتباً ، وهو رابع شروط الكمال ، والخصي : مقطوع الذكر والأتنين . وأما مقطوعهما معاً فهو الخيوب (أو أغلف) وخامسها جعل الأغلف إماماً راتباً ، وهو من ترك البختان لعسر ، فإن تركه لغير عذر فإنه يجرح بذلك : أي يقدح في إمامته وشهادته (ملبون) يخذف العاطف للوزن ، فيكره جعله إماماً راتباً أيضاً وهو سادسها ، والملبون الذي يشبه بالنساء ويتكسر في كلامه ككلام النساء أو ما كان يفعل فعل قوم لوط ثم تاب ، وإن لم يتب فذلك أزدل الفاسقين (أو يدعي) وسابعها إمامة صاحب بدعة لم يفكر بها : أي لم يحكم عليه أهل السنة بالكفر بل بالفسق فقط كمعتزلي أو قسري أو نحوها . فالخاصل أن إمامة أهل البدعة المفسدة مكروهة على المذهب (مجهول حال) أي وثانيتها اتخاذ مجهول الحال إماماً راتباً ، وهو من جهلت عدالته ونسبه ، ومثله مجهول النسب (أو إمام يكره) أي وتكره إمامة من كرهه المصلون كلهم أو جلهم أو أهل الفضل منهم ولو قلوا لأمر ديني بأن كان معتقلاً أو ناعماً أو كثير الكذب أو السب أو القذف أو غير ذلك من الأمور التي نهى عنها الشرع . وأما كراهتهم له في أمر ديني كخصومة في حقوق مالية وما أشبه ذلك فلا عبرة بها . وهو يوسع شروط الكمال (والعبد لا في جمعة قد كرهوا) أي كره العلماء جعل العبد إماماً راتباً في القرية غير الجمعة ، وأما الجمعة فلا تصح إمامة العبد فيها لعدم وجوبها عليه فضلاً عن الكراهة ، وهذا هو العاشر وإنما كره أئمة المذهب جعل كل من الخصي والأغلف والملبون ومجهول الحال والعبد راتباً لطلعن فيهم : أي لأن ترتب هؤلاء يؤدي إلى الطعن فيهم إذ الإمامة مما يتنافس فيه .

(23) ثم شرع يتكلم في بيان أشياء جوههم عدم جوازها فقال مصرحاً بالجواز لرفع ما جوههم من كراهة الانصاف بها فقال (وجاز للعين) إلى آخره . لما ذكر الناظم فيما تقدم أن الخصي يكره جعله إماماً راتباً بين هنا أن إمامة العين ، وهو من له ذكر صغير جداً لا يتأتى منه الجماع ، تجوز بلا كراهة ، ويجعل إماماً راتباً بقوله (وجاز للعين أن يؤم) وبمثله في الجواز

وعلى الإمام نية في أربعه مستخلف خوف وجمع جمعة¹

وعدم الكراهة المتعرض ، وهو من لا يتأتى منه الجماع لعدم الانتشار (ومن يخالف فرعنا) أي وتجوز إمامة المخالف ف الفروع الظنية ، والمراد بها مذاهب الأئمة الأربعة كحنفي وشافعي وحنبلي ، فيجوز للمالكي أن يقتدي بواحد من هؤلاء ولو رأى الشافعي يمسح بعض رأسه أو الحنفي مسح ذكره بعد الوضوء أو نحو ذلك لجوازه عندهم ، لأن ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام ، وما كان من أركان الصلاة فالعبرة فيه بمذهب المأموم ، فإن رأى المأموم المالكي إمامه الحنفي خرج من الصلاة بلا سلام ، لأنهم يجوزون الخروج من الصلاة ولو بمناف ، كالكلال أو الحدث ونحوهما مما ينافي الصحة عندنا بطلت صلاة المأموم ووجب عليه الإعادة ، لأن السلام عندنا ركن من أركان الصلاة ، وقس على ذلك (والأعمى) أي وتجوز إمامة الأعمى من غير كراهة ولو كان إماماً راتباً . وإنما الخلاف في هل إمامة البصير أفضل لتوقيه النجاسات واهتدائه للقبلة أو إمامة الأعمى أفضل لكونه أخشع لأنه لا يرى في الصلاة ما يشغله ، أو هما سواء ؟ أقوال في المذهب ، والراجح الأول لكن بشرط المساواة بينهما في كل وجه . وأما إن كان الأعمى أفقه أو أكثر عبادة أو زهداً أو أقرأ من البصير : أي أكثر منه حفظاً أو أوسع رواية في الحديث أو نحو ذلك ، فإمامته أفضل من إمامة للبصير بلا خلاف (ومثله الأكلن) إلى آخره : أي ومثل الأعمى في جواز إمامته بلا كراهة الأكلن ، وهو من يعجز عن إخراج بعض الحروف من مخارجها بأن كان يبديل الحاء هاء والضاد دالاً والصاد سيناً لعجمه ، أو أن ذلك خلقه (والمحدود) وهو من حدّ لشرب أو قذف (وذو جذام خف) أي وصاحب الجذام الخفيف الذي لا تضر رائحته بمن خلفه ، فهو لا تكره إمامتهم ولو كانوا مرتين في المساجد وغيرها (لا الشديد) أي وأما إن اشتد جذامه وهو مرض معروف : أي كثر وظهرت له رائحة تضرّ بالمصلين وغيرهم فينحني عن الإمامة وجوباً ، بل يمنع من الاجتماع مع الناس مطلقاً .

(1) قوله (وعلى الإمام نية) إلى آخره ، شروع منه في بيان المواضع التي تجب على الإمام نية الإمامة فيها ، وضابطها أن كل صلاة تكون الجماعة شرطاً في صحتها تجب فيها نية الإمامة على الإمام (مستخلف) فالموضع الأول التي تجب فيه نية الإمامة صلاة الاستخلاف ، فيجب على من استخلفه الإمام بدلاً عنه لماتع منعه التماذي عليها من سبق حدث أو تذكره أو رعاها أو نحو ذلك أن ينوي أنه صار إماماً بعد أن كان مأموماً لتمييز الحالة الثانية عن الأولى «إنما الأعمال بالنيات» فإن لم ينو الإمامة صحت لجواز الصلاة إكمال صلاتهم بعد خروج الإمام فرادي أو جماعة (خوف) والثاني مما تجب فيه نية الإمامة على الإمام صلاة الخوف من عدو أو محاربن أو سباع لمخالفتها لهيئة الصلاة المعهودة ، فإن لم ينو أنه إمام فيها بطلت عليه وعليهم . وصفتها أن يقسم الإمام الجماعة طائفتين ويعلمهم كيفية أدائها ، فيصلي بالطائفة الأولى ركعة إن كانوا مسافرين ، ويتنظر قائماً بعد الأولى مشتغلاً بقراءة

وَأَشْرَطُ عَلَى الْمَأْمُومِ نِيَّةً اقْتِدَا وَأَنْ يَكُونَ فِي الصَّلَاةِ اتِّحَادًا¹
يُتَابِعُ الْإِمَامَ فِي الْإِحْرَامِ . وَفِي الْأَدَاءِ وَالضَّمَّةِ وَالسَّلَامِ²

الفائقة وقراءة سورة طويلة بعدها ، ثم تتم الطائفة الأولى صلاتها بأن يأتي كل منهم بركعة لنفسه ثم يسلم ، فيأتي الطائفة الثانية فدخل مع الإمام بالإحرام مقتدية به ، ثم يصلي بهم ركعة ويسلم ، ويأتي كل واحد منهم بركعة بعد سلام الإمام كالمنسوق ، وإن كانوا حاضرين فيصلي بالطائفة الأولى ركعتين يجلس بعدهما استئنا ، فإذا قام للثالثة انتظر سائكا أو داعيا لا قارئا ، ثم يتمون لأنفسهم وينصرفون ، ثم تأتي الطائفة الأخرى ، فإذا دخلت معه في الصلاة ، فإنه يصلي بها ركعتين ويسلم ، ثم تتم صلاتها بأن يأتي كل واحد منهم بعد سلام الإمام بركعتين يقرؤون في كل ركعة الفائقة وسورة ، وتكون صلاتهم منقبة كالمنسوق ، وإذا كانت مغربا صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، وبالثانية ركعة على ما تقدم من الوصف كانوا بحضر أو سفر . وأما الصبح فكالمنصورة (وجمع) والثالثة صلاة الجمع بين العشاءين ليلة المطر ، فيجب على الجماعة نية الجمع من الأولى ، وعلى الإمام نية الجمع والإمامة ، فإن لم ينو الإمامة بطلت العشاء وصحت المغرب ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى (جمعة) والرابع صلاة الجمعة ، فيجب على الإمام فيها نية الإمامة ، فإن لم ينوها بطلت عليه وعليهم لاشتراط الجماعة فيها كما علمت ، وقد تقدم في فرائض الصلاة أن المراد بالنية القصد بالقلب فقط ، قالية الحكيمة كافية في جميع ذلك .

(21) ثم شرع في بيان الشروط التي يطلب حصولها من المأموم لتوقف صحة صلاته عليها فقال (واشروط على المأموم نية اقتدا) إلى آخره : أي يشترط لصحة صلاة المأموم خلف الإمام المستكمل للشروط ثلاث شروط : الأولى نية الاقتداء بأن يقصد بقلبه عند الدخول في الصلاة أنه مقتد بهذا الإمام وأن صلاته تابعة لصلاته . والثاني أن يتحد الفرضان ذاتا بأن تكون صلاتهما معا ظهرا أو عصرًا أو غيرهما ، فلا يصح عصر خلف ظهر ولا عكسه . وصفته بأن يكون الفرضان أداء أو قضاء ، فلا يصح قضاء خلف أداء ولا عكسه ، فمن اقتدى في صلاة الصبح بعد طلوع الشمس بمن أدرك ركعة قبل طلوعها بطلت صلاته لأنها قضاء خلف أداء ، لكن الذي اعتمده الشيخ الصفطي في حاشيته كما في حاشية الخرخشي أن الإمام إذا أدرك من الصبح ركعة فصلاها قبل طلوع الشمس وصلى ثانية بعد طلوعها واقتدى به أحد في الثانية التي بعد الطلوع فإن صلاته صحيحة ، مع أن صلاة المقتدى كلها قضاء وصلاة الإمام أداء بإدراك الركعة قبل خروج الوقت ، وقال هذا هو المعتمد انظره ، وزمنا فلا يصح ظهر يوم الأحد خلف ظهر يوم الاثنين مثلاً ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (وأن يكون في الصلاة اتحاد) وقوله (يتابع الإمام في الإحرام) إلى آخره ، معناه : أن الشرط الثالث لصحة صلاة المأموم متابعتها للإمام متابعتها للإمام في الإحرام والسلام بأن يحرم بعد إحرامه ويسلم بعد سلامه ، فإن سبقه أو ساواه قيهما بطلت صلاته ، فلا تبطل إن ابتدأ بعده وختم بعده ، أو ابتدأ معه وختم بعده . ولما سبق في غير الإحرام والسلام كالسبق في

وَكَرَّهُوا التَّقْدِيمَ عَنِ الْإِمَامِ أَوْ الْمُسَاوَاةَ بِلَا اِزْدِحَامٍ¹
وَجَازَ ذَا مِنْ رَحْمَةٍ وَمِنْ ضَرَرٍ وَفَصَّلُ مَأْمُومٍ بِدَارٍ أَوْ نَهَرٍ²
أَوْ إِنْ عَلَا الْمَأْمُومُ سَطْحًا مَثَلًا وَأَبْطُلَ صَلَاةُ إِمَامِهِ إِذَا عَلَا³
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ قَدَرُ الشُّبْرِ وَأَبْطُلَ صَلَاتُهُمَا بِقَصْدِ الْكَبِيرِ⁴

الركوع والرفع منه ، والسجود والرفع منه فحرام ، ولا تبطل الصلاة به على المشهور ،
والمساواة مكروهة ، وهذا معنى كلامه . وأما قوله (في الأداء والضد) فهو عين قوله : وأن
يكون في الصلاة اعتدا .

(2و1) قوله (وكرهوا التقديم عن الإمام) يشير به إلى بيان حكم تصرف المأموم خلف الإمام ،
فيندب للمأموم إذا كان بالغاً أو صبيّاً يعقل القرية أن يقف عن يمين الإمام متأخراً عنه قليلاً
ليتميز الإمام عن المأموم ، ويقف الاثنان فأكثر خلفه ، وتقف المرأة الواحدة خلفه أو خلفهما
إن صلى معه واحد ، وخلف الصف إن كانوا جماعة ، وهذا كله على سبيل الندب . ويفهم
من قول الناظم وكرهوا التقديم عن الإمام ، لأن ما ذكرناه يقتضي كراهة التقديم إلى الإمام
أو مساواته لغير ضرورة . ويفهم من قوله (بلا ازدحام) أن التقدم على الإمام أو مساواته
بسبب ازدحام الناس أو لضرورة فلا يكرهان (وجاز ذا من رزمة أو من ضرر) أي أن تقدم
المؤمنين على الإمام ومساواتهم له لكثرة ازدحام المصلين أو إيجائهم لذلك ضرورة من مطر
أو حرٍّ شمس أو نحو ذلك ، فلا يكره كما يفهم من قوله : وجاز ذا (وفصل مأموم بدار أو
نهر) أي وجاز فصل المأموم عن إمامه بدار بأن كانت داره بلصق المسجد ، واقتدى بالإمام
حال صلاته فيه وبينهما الجدار ، ولكن لا يمنعه من ضبط أحوال صلاة الإمام ، فتنتفي
الكراهة لذلك ، وجاز فصله عن الإمام أيضاً بنهر صغير أو طريق لا يمنعه من رؤية الإمام
وضبط أحواله : وأما إذا اتسع النهر بحيث لا يمكن ضبط أحوال الإمام إلا بمشقة فيكره ،
كما يكره اقتداء من بأعلى السفينة بمن أسفلها لتحذر الضبط أيضاً ، ويجوز اتخاذ المسع إذا
احتيج إليه لكثرة المصلين مثلاً ، أو لعدم تمكنهم من رؤية أفعال الإمام ليكون لهم علامة على
خفضه ورقعه وقيامه وجلوسه وصلاته ، ولو كان المسع خارج الصلاة ، وأما إن لم يحتاجوا
لذلك بأن قلوا واجتمعوا للصلاة بموضع يمكنهم فيه ضبط جميع أحوال الإمام بلا مشقة ،
فيكون اتخاذ المسع حثيثاً خلاف الأولى . ويندب للإمام أن يسمعهم بقدر إمكانه من رفع
الصوت . ويندب لكل واحد من المؤمنين أن يقول : ربنا ولك الحمد سرّاً إذا قال الإمام :
سمع الله لمن حمده ويكبر في الخفض والرفع استئناً ولكن يكون سرّاً . والحاصل أنه يندب
للمأموم أن تكون أقواله في صلاته كلها سرّاً ، ويجهر بتكبيره الإحرام وحدها ندباً ،
وبالسلام استئناً .

(3و4) ويجوز علو المأموم على إمامه ولو كان المأموم بسطح وهو سقف الدار ، أو المسجد والإمام
على الأرض لأن المأمومية مقام تواضع ، ولذا قال عطفاً على الجائر (أو إن علا المأموم سطحاً

وَكُلُّ مَا عَلَى الْإِمَامِ قَدْ بَطُلَ أَبْطُلَ عَلَى مَأْمُومِهِ وَلَوْ فَعَلَ¹
 إِلَّا لِنَاسٍ حَدَّثَنَا أَوْ سَبَقَهُ كَضَائِكُ مَغْلُوبٍ أَوْ مَهْهُ²
 أَبْطُلَ عَلَيْهِ دُونَهُمْ وَاسْتَخْلَفُوا كَمَوْتِهِ أَوْ عَجْزِهِ أَوْ يَرْغُفُ³

مثلاً) ولا يجوز علو الإمام على المأموم : أي لا يجوز له أن يصلي على مكان أرفع مما عليه أصحابه إلا إذا كان يسيراً كالشبر ونحوه ، ولم يقصد بعلوه الكبير ، فإن قصده به ولو كان شبراً بطلت صلاته وصلاة من خلفه لعدم صحة إمامته إذ ذاك ، ولذا قال (وأبطل صلاة إمامه إذا علا) أي احكم بطلان صلاته ، واستثنى من العلو الموجب للبطلان قوله (إلا إذا ما كان قدر الشبر) أي إلا إذا صلى على ما كان علوه كالشبر ، ولم يقصد بذلك التكبر : أي التعظيم بعلوه على المأمومين أو أكثر من ذلك لقصد التعليم . وأما إن قصد بعلوه الكبير بطلت صلاته وصلاة من اقتدى به ولو على الشبر فقط ، وهذا معنى قول الناظم (وأبطل صلاتهما بقصد الكبير) ومثله المأموم إذا قصد بعلوه الكبير أيضاً .

(1) ثم شرع في ذكر مسائل تبطل الصلاة فيها على الإمام وحده ، وتصح لمن اقتدى به بشروط تأتي ، وذكر لذلك قاعدة فقال (وكل ما على الإمام قد بطل) أي أن كل صلاة على الإمام بسبب فعل مبطل من مبطلاتها ، أو تركه كزيادة ركعة أو سجدة عمداً ، أو كالكلام لغير إصلاحها ، والأكل والشرب عمداً أو سهواً وطال ، أو ترك شرطاً من شروط صحتها كصلاته بلا وضوء عمداً ، أو لغير القبلة مع القدرة والأمن أو نحو ذلك ، فإنها تبطل على المأمومين أيضاً وتجب عليه وعليهم الإعادة أبداً ولو لم يحصل من المأمومين شيء مما تقدم بيانه ، لأن صحة صلاتهم منوطه بصحة صلاته في جميع هذه الصور ، ولذا قال الناظم (أبطل على مأمومه ولو فعل) أي احكم ببطلان صلاة المأموم ولو فعل ما تركه الإمام أو ترك ما فعله مما هو مبطل .

(2و3) ثم استثنى المصنف مسائل فيها الصلاة على الإمام وحده دون المأمومين ، وهي المسائل التي أشرنا إليها قريباً فقال (إلا لناس حدثنا) إلى آخره ، تقدم أن الصلاة إذا بطلت على الإمام بطلت على المأمومين ، إلا إذا صلى محدثاً نسياناً وأحرم بالصلاة معتقداً أنه على طهارة ثم تذكر أنه محدث في الصلاة أو خارجها ، أو دخلها متطهراً وسبقه الحدث فيها : أي خرج منه غلبة كخروج ريح أو غيره أو مس ذكر بلا حائل ، فإنها تبطل على الإمام وحده ، وتصح لمن اقتدى به ، وهذا معنى قوله (إلا لناس حدثنا أو سبقه) لكن يشترط لصحة صلاتهم في حالة النسيان وحالة السبق أن لا يفعل بهم شيئاً من أفعال الصلاة بنية العبادة بعد التذكر أو بعد خروج الحدث ، فإن فعل بهم شيئاً بعد ذلك بطلت عليه وعليهم ، لأنه حينئذ إمام محدث متعمداً ، وإن رفع رأسه بعد التذكر أو بعد سبق الحدث من ركوع أو سجود لا بنية العبادة ، بل يستخلف ويخرج من الصلاة ورفعوا يرفعه فلا تبطل ، وعلى الخليفة أن يعيد الركوع أو السجود ليرفعوا يرفعه ، وكذا لا تبطل صلاة المأمومين إذا صلى بهم الإمام محدثاً ناسياً لحدثه

باب صلاة الجمعة

فَرَضَ عَلَى الْعَيْنِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ شَرَطَ الْوُجُوبِ اعْتَدَدَ لَهَا فِي سِتَّةٍ¹
ذِكُورَةٌ حُرِيَّةٌ إِقَامَةٌ وَالْقُرْبُ اسْتِطْطَانُ ثُمَّ الصَّحَّةُ²

وتذكره بعد السلام (كضاحك مغلوب أو مقهقه) أي وكذا تبطل الصلاة على الإمام وحده إذا ضحك فيها : أي قهقه غلبة أو نسياناً ، ولا تبطل على المأمومين على الراجح ، بل يستخلف ويتمادى على صلاة باطلة ويعيدها بعد السلام أبداً كما تقدم في باب مبطلات الصلاة (أبطل عليه دونهم واستخلفوا) أي احكم بيطان صلاة الإمام دون المأمومين في مسألة نسيان الحدث وسبقه ، وفي حال ضحك الإمام غلبة . ويندب للإمام أن يستخلف منهم من يتم بهم الصلاة ، فإن لم يستخلف أحداً منهم يستحب لهم أن يستخلفوا من يتم بهم الصلاة ، وإن لم يستخلفوا أحداً منهم وأتموها أفذاذاً صحت مع الكراهة (كموته أو عجزه أو يعرف) أي يندب لهم أن يستخلفوا من يتم بهم في المسائل المتقدمة ، وفي حال عجز الإمام عن بعض أركان الصلاة كعجزه عند القيام مثلاً بعد القدرة عليه ، وفي حال موت الإمام قبل إكمال الصلاة ، وكذا إن رعف في الصلاة رعا فبناء وخرج ليفسله ولم يستخلف منهم أحداً . والحاصل أنه يندب للإمام أن يستخلف من الجماعة من يتم بهم الصلاة في جميع المسائل التي تبطل فيها الصلاة عليه دونهم ، فإن لم يستخلف يندب لهم أن يستخلفوا منهم من يتم بهم الصلاة ، ولهم أن يتموها أفذاذاً ، أو بعضهم أفذاذاً وبعضهم بإمام أو بإمامين ، بأن قدمت كل طائفة واحداً نائباً عن أئمة لتقتدي به في بقية الصلاة وتصح الصلاة في جميع الصور مع الكراهة والله أعلم .

ثم شرع في بيان حكم صلاة الجمعة وما يتعلق بها فقال (باب في صلاة الجمعة) أي هذا باب في بيان حكم صلاة الجمعة يضم الميم ، وقد تسكن مع ضم الجيم في الوجهين ، وقد سمع تسكينها مع فتح الجيم المعجمة في لغة قليلة ، سميت بذلك لاجتماع ادم وحواء بالأرض في يومها ؛ وقيل : لما جمع فيها من الخير والفضل الجزيل ؛ وقيل لاجتماع الناس للصلاة : أي صلاة الجمعة في ذلك اليوم ، وقيل غير ذلك . وما ورد في فضل ذلك اليوم ما في الحلية في ترجمة أبي لبابة الأنصاري وهو من أهل الصفة رضي الله تعالى عنه وعنه أجمعين أنه قال : إن النبي ﷺ قال «إن يوم الجمعة سيد الأيام وأعظمها عند الله تعالى من يوم الفطر ويوم الأضحية ، وما من ملك مقرب ولا سماء ولا أرض ولا جبال ولا رياح ولا بحر إلا وهو مشفق من يوم الجمعة أن تقوم الساعة فيه» ولها شروط وجوب وشروط صحة وأعداد تبيح التخلف عنها ، وسيأتي تفصيل ذلك كله في كلام الناظم إن شاء الله تعالى .

(1و2) قوله (فرض على العين) إلى آخره ، شروع منه في بيان حكم صلاة الجمعة وبيان شروط وجوبها ، فأخبر أن صلاة الجمعة فرض عين لا كفاية : أي فرض متعين على ذكر حر مقيم

أَمَّا شُرُوطُ أَذَائِهَا فَارْتَعُ جَمَاعَةً مَعَ أَهْلِهَا وَالْجَامِعُ¹
ثُمَّ إِمَامٌ خَاطِبٌ مُقِيمٌ وَخُطْبَتَانِ¹ فِيهِمَا يَقُومُ²

غير معذور ، ومعنى التعين أنه لا يجوز له فعل غيره عن فعلها ، ولا يسقطها عنه كفرض الكفاية (شرط الوجوب اعدد لها في ستة) أي أن شروط وجوبها منحصرة في ستة وهي الآتي بيانها في النظم ، والمراد بشرط الوجوب هنا ما يتوقف عليه وجوب الجمعة فقط ، ولذا لم يذكر الناظم العقل والبلوغ لأنهما لا يختصان بها ، بل هما شرطان للوجوب لكل صلاة ، كما أن وجوب الوضوء والتطهر من الخبث وستر العورة واستقبال القبلة لا تختص بها ، ولذا لم يعدها الناظم في شروط أدائها (ذكورة) أي الأول من شروط وجوبها الذكورية ، فلا تجب على امرأة وإن متحالة ، نعم يندب لها حضورها كالمسافر والصبي والعبد بإذن سيده (حرية) أي والثاني الحرية ، فلا تجب على عبد ولو مكاناً أو مديراً أو معتقاً إلى أجل (إقامة) أي والثالث الإقامة فلا تجب على مسافر سفراً تقتصر فيه الصلاة ما لم ينو . إقامة أربعة أيام صحاح فأكثر ، فإن نواها وجبت عليه تبعاً لأهل البلد ولكنها لا تنعقد به ، فإن حضر مع أحد عشر رجلاً ممن تنعقد بهم الجمعة مع الإمام وصلاتها جمعة بطلت عليهم إن صلى المسافر مأموماً ، وأما إن صلى بهم الجمعة إماماً فإنها تصح ، ويلغز بذلك فيقال : لنا رجل إن صلى إماماً صحت الصلاة وإن صلى مأموماً بطلت (والقرب) أي والرابع من شروط الوجوب القرب من الجامع بحيث يكون منه على ثلاثة أميال وثلاث معتبرة من المنارة ، وهذا إذا كانت قريته منفصلة عن بلد الجمعة ، وأما إن كانت متصلة به فوجب عليه ، وإن كان منها على ستة أميال أو أكثر (الاستيطان) والخامس من الشروط الاستيطان وهو نية الإقامة على التأييد بموضع يمكن الثوى فيه بلداً كان أو قرية ، مبنية بالطين المعروف عندنا بالجالوص أو الطوب أو الحجارة ، بلي ولو كانت أخصاصاً (ثم الصحة) أي والسادس من شروط وجوب الجمعة الصحة فلا تجب على مريض يتعسر عليه الوصول إلى الجامع ، أو يقدر عليه مع مشقة فادحة .

(201) ولما أنهى الكلام على شروط وجوب الجمعة شرع يتكلم على شروط أدائها وهي شروط صحتها فقال (أما شروط أدائها فاربعة) يعني أن شروط أدائها الجمعة : أي صحتها أربعة على سبيل الإجمال ، وأما على سبيل التفصيل فهي أكثر من ذلك ، إلا أن كل واحد من الأربعة تحته شروط ، وشرط الشرط يعتبر شرطاً (جماعة مع أهلها) أي الشرط الأول من شروط الصحة الجماعة ، وليس لهم حد عند مالك بمائة أو مائتين أو أكثر أو أقل ، بل المدار عنده أن تكون جماعة تقرى بهم قرية آتئين على أنفسهم ، مستثنين عن غيرهم في أمور معاشهم ، وهذا في الابتداء . وأما بعد بناء المسجد فتصح منهم باثني عشر رجلاً باقين لسلامتها : أي بشرط بقاء هذا العدد مع الإمام لسلامته وسلامهم من الصلاة جميعاً ، مع حضور الخطبة من أولها في أول جمعة على المشهور ، فإن لم يكن مع الإمام إلا الاثنا عشر المذكورون وانتقص وضوء أحدهم قبل السلام أو جاء بعد الخطبة بطلت الجمعة وأعادوها

بعد طهره وحضوره الخطبتين الجمعة ، وإن طرأ لأحدهم عذر لا يمكن زواله إلا بعد خروج الوقت صلوهها ظهراً أربع ركعات ، وهذا مذهب مالك . وقال الشافعي رضي الله عنه : لا تصح الجمعة إلا بحضور أربعين رجلاً مع الإمام يحفظون الفاتحة حفظاً جيداً بشداتها وحركانتها وسكناها . وعليه فإن حضر اثنا عشر رجلاً شافعيًا مع إمام مالك في صلاة الجمعة ، فإن قلدوا مالكاً صحت جمعتهم ، وإن لم يقلدوا لم تصح لما علمت ، وتصح عند أبي حنيفة¹ ، بحضور أقل من الإثني عشر رجلاً ، وعليه تصح الجمعة للمالكين إن كان الإمام حنفياً وقلده (والجامع) والشرط الثاني من شروط صحتها الجامع ، فلا تصح في البيوت أو الحوائت ولا في براح من الأرض ، ويشترط لصحة الصلاة فيه أن يكون مبنياً على عادتهم : أي عادة أهل ذلك البلد بالطون أو الحجارة أو الآجر ، أو كان مبنياً بأعواد ترم بالحشيش ونحوه كالجريد إذا كانت قريتهم أو بلدتهم أخصاصاً : أي بناء بيوتهم كذلك ، وأن يكون متصلاً بالبلد ولو حكماً . ولا يشترط سقفه على المتمد ، ولكنها لا تصح في جامع خف بناؤه : أي قلَّ ارتفاعه كنزاع مثلاً ، ولا في ما حوَّط بنحو حجارة أو ذرب بشوك مثلاً ، ويشترط أن يكون متحداً في البلد ، فإن تعدد بغير ضرورة فالجمعة للعتيق : أي السابق بإقامة الجمعة فيه على غيره وإن كان متأخراً في البناء ، فإن صليت الجمعة في الجديد مع وجود العتيق بطلت ، اللهم إلا أن يضيق العتيق على المصلين ولو الذين لم تجب عليهم الجمعة ولا يمكن توسعته بوجه من الوجوه ، فيجوز التعدد وتصح الجمعة حينئذٍ في الجديد كما تصح في العتيق ، وتصح في الجديد أيضاً إذا حكم حاكم حنفي بصحتها فيه ولو لغير ضرورة ، كما إذا علق أحد عتق عبده المعين على صحة الجمعة في الجديد بأن قال له : إن صحت الجمعة في هذا الجامع فأنت حرّ ، ورفع العبد أمره للقاضي الحنفي فحكم بصحتها في ذلك الجامع الجديد صحت الجمعة فيه لحكم ذلك الحاكم وعتق العبد . وقال الشيخ الصاوي في بلغة السالك : قال شيخنا في حاشية مجموعته : واعلم أن خشية الفتنة : أي خوف وقوعها بين القوم إذا اجتمعوا في مسجد تبيح التعدد كالعتيق انتهى . وتصح الجمعة في رحبة الجامع ، وهو ما زيد فيه للتوسعة والطرق ، المتصلة به إن ضاق المسجد واتصلت الصفوف ، والأمنع إيقاعها فيهما وصحت مع الإثم . ولا تصح على سطحه ولا في ما هجر كبيت قناديله أو حصره ونحو ذلك (ثم إمام خاطب مقيم) أي ثم الثالث من شروط أدائها إمام ، فلا تصح أفذاذاً ، ويشترط فيه شرطان : الأول منهما أن يكون المصلي بالجماعة هو الخاطب ، فلو خطب شخص وصلى آخر لم تصح إلا لعذر يبيح الاستخلاف كعراف ونحوه ، ووجب انتظاره إن قرب زوال العذر . والثاني أن يكون مقيماً ولو غير متوطن لا مسافراً ما لم ينو إقامة أربعة أيام فأكثر ، وإلا صحت إمامته في الجمعة ما لم ينو الإمامة لأجل

1 (تنبيه) لكن لا تصح الجمعة عند أبي حنيفة إلا في المصر الكبيرة .

وَأَمْنَعُ كَلَامًا أَوْ سَلَامًا فِيهِمَا وَيَا الْأَذَانَ لِلْعُقُودِ حَرْمًا¹
كَالْبَيْعِ وَالشُّفْعَةِ وَالْمُضَارَرَةِ فَافْسَخَهُ لَا عَقْدَ النِّكَاحِ وَالْهَبَةِ²

الإقامة . وقيل تصح الجمعة ولو نواها لأجل الإمامة وهو الراجح ، انظر حاشية ابن حمدون (وخطبتان فيهما يقوم) والرابع من شروط الأداء خطبتان ، يعني الخطبة الأولى والثانية ، فلا تصح الجمعة بدونهما لأنهما بمنزلة ركعتين من الرباعية ، ويشترط لصحتها شروط : الأول ان يكونا بعد الزوال ، فلو خطب قبله وصلّى بعده : أي الزوال لم تجزه . الثاني أن يكونا قبل الصلاة ، فلو صلى أولاً ثم خطب أعاد الصلاة لتقع بعد الخطبة . الثالث أن يكونا مما تسميه العرب خطبة في عرفهم ولو سجعين كقوله : اتقوا الله فيما أمر ، وانتهوا عما نهى عنه وزجر . فلو جعل بدا الخطبة تسيباً أو تهليلاً أو تكبيراً لم تجزه . الرابع أن يكونا باللغة العربية ويجهر بهما ولو لأعجميين ، فلو كان الخاطب أعجمياً مثلهم لا يحسن شيئاً من العربية أصلاً سقطت عنهم الجمعة ، قاله الصاوي في بلغة السالك على أقرب المسالك . وقوله : «فيهما يقوم إشارة على أن القيام للخطبتين واجب ، لكن غير شرط ، وقيل سنة ، والصواب الأول . وعليه فلو خطب جالساً من غير عذر لصحت مع الإثم ، ومن أن يجلس في أول الأولى والثانية ، ونذب كونه متطهراً متكئاً على عصا ونحوها ، ونذب افتتاحها بحمد الله والصلاة على نبيه ﷺ .

(2و1) يعني أنه يحرم الكلام عند خطبتي الجمعة الأولى والثانية ، وكذا السلام ، ورده ولو بالإشارة . ويجب الإصغاء للخطيب وعدم التشاغل حال الخطبتين لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ ولقوله ﷺ «إذا قلت لصاحبك وإمام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت» وليس المنع خاصاً بالخطبة الأولى بل هو عام فيهما حتى عند الترضي للصحابة والدعاء للسلطان على المعتد ، ولذا قال 0 وامنع كلاماً أو سلاماً فيهما) وقوله (وبالأذان للعقود حراماً يريد أنه يحرم عند الأذان الثاني ، وهو الذي يكون بين يدي الخطيب عند جلوسه على المنبر في زماننا هذا كل عقد من العقود الشرعية كالبيع والإجارة والكراء ونحو ذلك ، ويفسخ ما وقع منها من شروع المؤذن في الأذان إلى نهايته وإلى نهاية الصلاة ، لأنها تشغل عن أداء الفرض . ومثل لبعض أفراد العقود المنهي عنها في ذلك الوقت بقوله (كالبيع) إلى آخره ، فمن باع أو اشترى سلعة عند الأذان الثاني أثم وفسخ البيع وترد السلعة إلى سيدها إن كانت قائمة ، وإن حصل مفوت من المفوتات ولو بتغيير الأسواق فالقيمة يوم الحكم فتعتبر قيمة السلعة يوم قبضها ، وكذا يفسخ عقد الشفعة : أي يبطل القيام بها في ذلك الوقت ، ولا تسمع دعواه إلا إذا قام بها بعد ذلك ، وكذلك تفسخ المضاربة ، وهي عقد القراض بين رب مال القراض وعامله ، ويأمر الحاكم بفسخه وإبطاله وتجديده بعد ذلك إن شاء وأثم ، استثنى من ذلك مسائل يحرم عقدها كغيره من العقود ، ولكنها لا تفسخ فقال : (لا عقد النكاح والهبة) وأدخلت الكاف الصدقة ، فإن كلا من عقد النكاح والهبة والصدقة للفقراء واليتامى لا يفسخ بل يمضي وإن حرم الإقدام عليه .

وَكَرِهُوا عِنْدَ الْأَذَانِ النَّفْلَ كَرِهَهُ لِلِاسْتِنَانِ الشُّغْلَا¹
 أَوْ سَفَرٍ يُبْدِيهِ بَعْدَ الْفَجْرِ وَبِالزَّوَالِ امْنَعْ لِظَعْنِ الْحُرِّ²
 وَسُنَّ غُسْلُ بِالرَّوَّاحِ اتِّصَالًا يُعِيدُهُ مَنْ نَامَ أَوْ مَنْ أَكَلَا³

(21) (وكرهوا عند الأذان النفل) إلى آخره : أي يكره للجالس التفل عند الأذان الأول الذي يكون على المنارة عند الشروع فيه أو عند ختمه . فكره مالك رضي الله عنه ذلك مخافة أن يعتقد العامة وجوبه أو سنته : أعني التفل ، وهذا بالنسبة للجالس في المسجد قبل الأذان . وأما من دخل حال الأذان فيجوز له أن يؤدي تحية للمسجد بلا كراهة (كتركة للاستئذان الشغل) أي ويكره ترك العمل في تجارة أو زراعة أو صناعة يوم الجمعة بقصد السنة أو الاستحباب ، وأما تركه لمجرد راحة فلا يكره (أو سفر يديه بعد الفجر) أي ويكره أيضاً لمن وجبت عليه الجمعة سفر يديه : أي يظهره بالشروع فيه بعد طلوع الفجر من يومها ما لم يخف فوات رفقة يتضرر بالتخلف عنها وإلا فلا كراهة (وبالزوال امنع لظعن الحر) أي أنه يحرم على الذكر الحر الذي تجب عليه الجمعة السفر بعد الزوال لوجوبها عليه إذ ذاك ، اللهم إلا أن يخشى فوات رفقة : أي قافلة إن تخلف عنها يعسر عليه السفر لخوف على نفسه أو ماله ، وإلا فينتفي الحزمة ، ومن ذلك قطار السكة الحديدية لأن لها أوقاتاً معلومة ومواعيد مضبوطة ، فإن من تجب عليه الجمعة يتضرر بالتأخر عن قطار الجمعة لصلاتها إذا انتظر قطاراً يعد للمسافرين فيما بعدها من الأيام جاز له السفر في قطار الجمعة الذي يمر بعد الزوال أو قبله للضرورة ، وإن كان لا يتضرر بالانتظار والقطار يمر عليه بعد الزوال حرم عليه السفر ووجب عليه التأخر لأداء الجمعة . قال صاحب المختصر : وحرم السفر بالزوال ككلام في خطبته : أي يحرم السفر بزوال شمس يوم الجمعة على من تجب عليه الجمعة ، كما يحرم الكلام في الخطبتين مطلقاً .

(3) ثم شرع في بيان السنن فقال (وسن غسل) أي يسن لمصلي الجمعة ولو لم تجب عليه كالنساء أو الصبيان والعبيد غسل كفعل الجنابة بالمطلق ، وقيل يجب . ويشترط لصحته أن يكون بعد الفجر لا قبله ، وأن يكون متصلاً بالرواح : أي الذهاب إلى الجامع ، ويفترق الفصل اليسير بقدر لبس الثياب والوضوء وما أشبه ذلك ، وهذا معنى قوله (بالرواح اتصال) فإن نام في بيته بعد اغتساله اختياراً ولو قل أو اضطراباً وطال بطل غسله وأعاد استئناً ، وبطل غسله أيضاً إن تغذى بعده ، ولذا قال (يعيده من نام أو من أكل) واحتزنا بقولنا فإن نام في بيته عما إذا نام بعد اغتساله في المسجد فلا يبطل غسله ، وكذا لا يبطل إن تناول قليل طعام أو شراب احتاج إليه ، ويسن أيضاً للجالسين استقبال الخطيب بذاته حال الخطبة إن أمكن . ويسن الجلوس في أول كل خطبة من خطبتيها كما تقدم .

[تتمة] ويندب لمصلي الجمعة تحسين الهيئة بتقليم الأظافر وقص الشارب وتنف الإبطين وحلق العانة إن احتاج إلى ذلك والسواك ، ويجب لإزالة رائحة كريهة تعلقت بالقم لثلا

وَعَذْرُهَا الْمُبِيحُ لِلتَّخْلُفِ عُرْيٍ وَتَمْرِضُ قَرِيبٌ مُشْرِفٌ¹
وَكُونُهُ يَنْظُرُ شَانَ الْمُحْتَضِرِ وَكَثْرَةُ الْوَحْلِ وَشِدَّةُ الْمَطَرِ²

يؤدي المصلين ، والتجمل بالثياب الحسنة ، والأفضل البيض ولو عتيقة بخلاف العيد ، والتطيب لغير نساء ويحرم عليهن التجمل بالثياب الحسنة الملفتة للأنظار ، والتطيب خوفاً من تعلق قلوب الرجال بهن . ويندب أيضاً المشي لها دون الركوب في الذهاب فقط إلا لمشقة ، وكونه في وقت الهجرة : أي في السادسة من النهار : أي بعد نهاية الساعة الحادية عشرة إلى تمام الثانية عشرة بحساب الأفرنجي كما هو متعارف عند أهل زماننا . ويندب للخطيب رفع صوته زيادة على الجهر المعتاد في الخطب ، والأمر بالتقوى ولو في إحدى الخطبتين ، وقراءة بعض من القرآن ولو آية .

(21) ثم شرع في بيان الأعذار التي تبيح التخلف عن صلاة الجمعة : أي تجوزها فقال (وعذرهما المبيح للتخلف) الخ ، المراد بالعذر ما يطرأ على الشخص فيكون سبباً في تأخره عن صلاة الجمعة ، والمراد بالإجابة هنا رفع الإثم عن المكلف ، وعدم معاتبته من جهة الشرع (عري) أي ومن الأعذار التي تبيح التخلف عن فرض الجمعة العري ، فمن لم يجد ما يستر به عورته جاز له التخلف : أي التأخر عن السعي إلى الجامع ويصلي الظهر في بيته ، ومن وجد ما يستر به عورته لا يباح له التخلف ولو كان من أهل المروءات كما نقل الخطاب عن الشيخ بهرام والبساطي . لكن قال الشيخ الصاوي في بلغة السالك : وهناك طريقة أخرى حاصلها أن المراد بالعري أن لا يجد ما يليق ولا يزي به وإلا لم تجب عليه ، وهذه الطريقة هي الأليق بالحنيفية السمحاء (وتمريض قريب مشرف) أي ومن الأعذار تمريض القريب : أي صاحب القرابة كأحد الأبوين والولد وفي معناها الزوجة السرية والصديق الملاطف إذا اشتد مرضهم ولو لم يشرفوا ، ولو كان عندهم من يقوم بشأنهم ، لأن الذي يشغله إذ ذاك ما دمه وعظم عليه من أمرهم . وأما إن خف المرض مع وجود من يقوم بشأنهم فلا يجوز له التخلف عن الجمعة بوجه ، ومفهوم صاحب القرابة أن يعيد القرابة ، والأجنبي منه لا يجوز له أن يتخلف عن الصلاة لتمريضه ما لم يخش عليه الضيعة ، أو لم يكن عند أحدهم من ينظر في شأنه وإلا جاز . وظاهر كلام المصنف يفهم منه أنه لا يجوز التخلف عن الجمعة لتمريض القريب إلا إذا أشرف ، وليس كذلك ، بل إن شدة مرض هؤلاء تبيح التخلف ولو لم يشرفوا ، وأولى إشرافهم بالفعل (وكونه ينظر شأن المحتضر) أي ومن الأعذار المبيحة للتخلف النظر في شأن المحتضر وهو من حضرته الوفاة ، والمراد بشأنه ما يفعل به عند الموت .وبعد كتحضير مؤن تجهيزه ، وإن كان هناك من يقوم بهذا الأمر ما لم يؤد ذلك إلى تعطيل الجمعة ، وإلا ترك عنه من يقوم بالضروريات من أمره وانصرف الباقيون لتأدية فرض الجمعة وجوباً (وكثرة الوحل وشدة المطر) أي ومن الأعذار المبيحة للتخلف أيضاً الوحل الكثير ، وهو الذي يحمل الناس على خلع المداس ، والمطر الشديد وهو الذي يحملهم على

أَوْ مَرَضٌ أَوْ ضَرْبُهُ مَظْلُومًا أَوْ حَبْسُهُ بِالظُّلْمِ أَوْ عَدِيمًا¹
 أَوْ هَرَمُهُ أَوْ أَكَلُهُ كَالثَّوْمِ أَوْ مَنْ يَضُرُّ النَّاسَ كَالْمَجْدُومِ²
 وَمِثْلُهُ الْأَعْمَى الَّذِي لَا يَهْتَدِي بِنَفْسِهِ أَوْ لَمْ يَجِدْ مَنْ قَائِدٍ³

تغطية رؤوسهم ودخولهم تحت ما يقيهم منه كالبيوت ونحوها ، ومفهومه أن الظلم إذا خفّ بحيث يمكن المشي عليه بالمداس ، ومثله المطر إذا لم يحمل الناس على تغطية رؤوسهم لا يجوز التخلف عن الجمعة وهو كذلك .

(3-1) أي ومن الأعذار المرض الذي يشق معه الحضور للجمعة ، وخوفه من ضرب ظالم يضربه في غير حق شرعي ، وخشي أنه إذا خرج للجمعة عثر عليه ، وأما إذا لم يكن الحاكم ظالماً بل يريد أن يضربه في حق شرعي كحدّ وجب عليه لحدّ أو شرب خمر مثلاً ، فلا يجوز له التخلف عن الجمعة ، وهذا معنى قول الناظم (أو مرض أو ضربه مظلوماً) وقوله (أو حبسه بالظلم أو عديماً) يريد أن من الأعذار الخوف من حبس أو من حبس الغراماء : أي ومن وجبت عليه الجمعة وهو عديم وخاف إن خرج لأداء فرض الجمعة عثر عليه غراماً وعرضه للحاكم ليحبسه إلى أن يثبت عسره ؛ ومثل الخوف من ضربه ظالماً خوفاً من قيده أو أخذ ماله أيضاً (أو هرمه أو أكله كالثوم) بالناء المثلثة وقد تبدل فاء كما في رواية - وقومها وعدسها - أو البصل أو الكراث ، وكل ما تتولد عنه رائحة كريهة ، ويجب عليه أن يستاك بشيء يزيل الرائحة الكريهة ليسعى إلى الجامع ، فإن تعذر زوالها جاز له التخلف ، ولا يعد أكل الثوم وما بعده عذر من الأعذار إلا إذا استعمله ناسياً أو دعت إليه ضرورة لتداو ونحوه ؛ وأما إن أكله قبل صلاة الجمعة متعمداً فلا يجوز له التخلف عنها ، ويجب عليه الذهاب لتأديتها ، ويجلس متأخر الجامع منفرداً عن الصف معاملة له بنقيض قصده (أو من يضرب الناس كالمجدوم) أي ومن الأعذار المبيحة للتخلف إذا اشتد الجذام بشخص أصيب به بأن كثرت رائحته وصاروا يتضررون منها ، فيمنع حينئذٍ من الاجتماع بالناس ولو في غير المسجد (ومثله الأعْمَى الذي لا يهتدي) الخ : أي ومثل ما تقدم في إباحة التخلف من كان أعمى ولم يجد قائداً يسير معه لأداء فرض الجمعة ولو بأجرة المثل إن كانت عنده ، والحال أنه لا يهتدي للجامع بنفسه من غير قائد ؛ وأما إن كان ممن يهتدي للجامع من غير قائد ، أو وجده ولو بأجرة المثل إن كان يملكها فلا يجوز له التخلف : أي التأخر عن صلاة الجمعة ، وهو حينئذٍ كغيره .

[خاتمة] : فرضت الجمعة بمكة قبل الهجرة ، ولم يتمكن النبي ﷺ من إقامتها بها ، فأرسل إلى المدينة وأخبرهم بأمرها ، فجمع لها أسعد بن زرارة أربعين وصلى بهم ، وبهذا أخذ الشافعي رضي الله عنه . وأما ما أخذ مالك رضي الله عنه من أنها تصح باثني عشر رجلاً مع الإمام فهو عدد من بقي مع النبي ﷺ بعد انقضاء غيرهم ، وقد كانت الخطبة بعد الصلاة فجعلت قبلها من يومئذٍ وأول جمعة صلاها النبي ﷺ في بني سالم حين قدمه

باب القصر والجمع

مَسَافَةُ الْقَصْرِ مِنَ الْأُمِّيَالِ خَمْسُونَ إِلَّا اثْنَيْنِ بِالتَّوَالِي¹
وَلَوْ يَخِرْ دَفْعَةً ذَهَابًا فِي سَفَرٍ أَيْحَ أَوْ إِيَابًا²

المدينة ، ووقتها من زوال الشمس إلى أن يبقى من غروبها قدر ما يسع خطبتين خفيفتين وثلاث ركعات ركعتين للجمعة وركعة تدرك بها صلاة العصر ، انتهى ملخصاً من الشرنوبى على العزبة .

ثم شرع في الكلام على حكم القصر والجمع وما يتعلق بذلك فقال (باب القصر والجمع) أي هذا باب في بيان حكم قصر الصلاة الرباعية وسببه وشروطه ، وفي بيان حكم الجمع بين الصلاتين المشتركين في الوقت وأسبابه وصفته .

(2و1) وبدأ في الكلام على القصر كما صدر به في الترجمة فقال (مسافة القصر) الخ ، شروع منه في تحديد المسافة التي تقصر فيها (من الأميال) خمسون إلا اثنين : أي أن مساحتها أربع برد بضم الموحدة جمع برد بفتحها ، وهو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال ، فالجملة ثمانية وأربعون ميلاً كما يفهم من قوله (خمسون إلا اثنين) فمساحة هذه المسافة بالتر تسع وثمانون ألف متر وأربعون متراً كذا في [دليل السالك] للعلامة محمد محمد سعد ، إذ الميل بكسر الميم ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع على الصحيح ، وقيل ألفا ذراع (بالتوالي) أي تعتبر هذه الأميال متوالية : أي متصلة بعضها ببعض بير أو يبحر كما قال ولو يبحر . ويشترط لجواز القصر في المسافة المذكورة العزم على قطعها ذهاباً فقط أو إياباً كذلك كما أشار إليه بقوله (ولو يبحر دفعة ذهاباً) أي أو إياباً ولو كان السفر يبحر ، بل وإن كان نوتياً باهله : أي زوجته ، فسفرها معه في سفينة لا يمنعه من قصر الصلاة حيث كانت شروط القصر متوفرة . ومفهوم قوله دفعة : أي من لم يعزم على قطع المسافة المذكورة كالمائم : أي السائح في الأرض ومن طلب آيقاً لا يعلم محل وجوده أو مرعى غير معين ، بل متى وجد الكلاً أقام لعلف ماشيته لا يجوز له القصر ، اللهم إلا أن يكون كل من محل وجود الآبق والمرعى معلوماً وفيه مسافة القصر فأكثر وعزم على قطعها فيجوز له القصر حينئذ ، وكذا لا يقصر من سافر دون مسافة القصر ، فإن قصر بطلت الصلاة إن كان في المسافة ثلاثون ميلاً فأكثر فأقل لا أكثر وإن قصر في مسافة سبع وثلاثين إلى سبع وأربعين صحت مع الإثم . ويشترط لجواز القصر أيضاً ، أن يكون السفر مباحاً كما قال : أي مأذوناً فيه شرعاً ، فيشمل الواجب كسفر الحج الواجب ، والسفر لطلب العلم المتعين ، والمندوب كالسفر لحج التطوع ، والمباح كالسفر للتجارة . ومفهومه أن العاصي بسفره كما إذا سافر لقطع طريق أو غصب أو زنا وما أشبه ذلك لا يجوز : أي لا يرخص له فيه ، لكنه إن قصر الصلاة صحت وكان أثماً ، وأما العاصي في سفره كما إذا سافر لتجارة أو

قَصْرُ الرَّبَاعِي فِيهِ أَوْ مِنْهُ يُسَنَّ بِنِيَّةِ الْقَصْرِ إِذَا جَازَ السَّكَنُ¹
وَأَقْطَعَهُ بِالنِّيَّةِ أَوْ إِذَا وَصَلَ وَطَنَهُ أَوْ زَوْجَةً بِهَا دَخَلَ²
أَوْ بِالمُقِيمِ ائْتَمَّ أَوْ إِقَامَةً أَرْبَعَةً أَوْ عِلْمَهَا فِي الْعَادَةِ³

غيرها من الأمور التي تقصد لاكتساب المعيشة ، ولكنه يعصي بفعل عزم كشرب أو زنا مثلاً ، فيجوز له القصر حيث كان في المسافة ثمان وأربعون ميلاً فأكثر ، وكانت مقصودة من غير نية إقامة تقطع حكم السفر في أثنائها .

(1)

قوله (قصر الرباعي فيه) الخ ، أشار به إلى بيان حكم القصر ومحل البدء : أي الموضع الذي يبدأ المسافر قصر الصلاة منه ، والضمير من فيه راجع إلى السفر المباح المفهوم من قوله في سفر أبح . ومعنى البيت أن قصر الصلاة الرباعية وهي الظهر والعصر والعشاء دون الثلاثية والثلاثية في السفر المباح : أي المأذون فيه شرعاً سنة مؤكدة ، سواء كان السفر في بر أو بحر كما تقدم ، كان للمسافر ركباً أو رجلاً ، إذا كان في المسافة قدر الأميال المتقدم ذكرها فأكثر وقصرها : أي الرباعية بأن تصلي ركعتين فقط يقرأ في كل ركعة الفاتحة وجوباً وسورة استثناء . وأما المغرب والصبح فلا يقصران ، بل هما في السفر كحالهما في الحضر ، ولا يشرع للمسافر في القصر إلا إذا جاوزت البيوت المسكونة والبساتين المنسوبة لها إذا كانت مسكونة أيضاً ولو في أيام قطع الثمر . وأما إن كانت غير مسكونة فلا عبرة بها كالزروع ، بل يشرع في القصر دون ذلك إن أدركته صلاة رباعية في ذهابه ، ويتبدى العمودي وهو ساكن البادية القصر إذا جاوز حلقه ، وهي البيوت التي ينصبونها من شعر أو غيره ليأووا إليها إذا كانت مجمعة ولو كانت من قبيلتين ، بل ولو كانت متفرقة إذا كانت القبيلة واحدة وهذا معنى قولهم حيث جمعها اسم الحي ، ويشرع في القصر ساكن الجبل أو قرية لا بناء بها إذا تجاوز منزله ، وينتهي القصر إلى محل البدء ، بمعنى أن المسافر إذا قدم من سفره : أي رجع منه لأهله يترك القصر ، ويجب عليه إكمال الرباعية إذا تجاوز الموضع الذي ابتدأ قصرها منه في الذهاب إذا تعداه داخلًا في محل وطنه ، ولا يباح له قصر الصلاة إلا إذا نواه عند إرادة الدخول فيها ، فإن دخلها بلا نية قصر ولا إتمام لم تجز حضرية ولا سفرية ، وخرج منها بسلام إن لم يعقد ركعة ، فإن عقدتها ضم إليها أخرى وخرج عن شفع .

(2و3)

أي أنه يقطع حكم السفر ، وهو إباحة قصر الرباعية بنية الإقامة في موضع من المواضع أثناء سفره ، وهذا معنى قوله (واقطعه بالنية) ويقطع حكم السفر أيضاً بوصوله محل وطنه : أي محل إقامته بنية التأيد ، فيمنع القصر ويلزم الإتمام إذ ذلك كما يفهم من قوله (أو إذا وصل وطنه) وقوله (أو زوجة بها دخل) يريد أنه إذا كان في أثناء مسافة القصر موضع زوجة تزوجها ودخل بها بالفعل ، فإن دخل في هذا الموضع المذكور ، أعني محل إقامة الزوجة ، انقطع حكم السفر ولو لم ينو إقامة أربعة أيام ، لأن دخوله بها صيره وطنه ، ثم يكون النظر في بقية المسافة ، فإن كان فيها مسافة القصر قصر استثناءً وإلا فلا لبطلان الحكم كما علمت ،

وَأَرْخَصُوا بِالْبِرِّ إِذْ تَزُولَا بِمَنْهَلٍ وَقَدْ نَوَى التَّزُولَا
عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ أَوْ مِنْ بَعْدِ تَقْدِيمِهِ الظُّهْرَيْنِ عِنْدَ الْجِدَّةِ²

ومفهومه أنه إذا عقد على الزوجة المذكورة ولم يدخل بها أو دخل بها ومر على محل وطنها من غير دخوله فيه لا يبطل حكم السفر: أي لا يلزمه إكمال الرباعية، ولا يجب عليه الصوم إن كان السفر في رمضان وكان مفطراً لضرورة السفر وهو كذلك (أو بالمقيم اتم) أي ويبطل حكم السفر المفهوم من السياق إذا اقتدى المسافر بإمام مقيم، فيجب عليه أن يدخل معه بنية الإتمام ليوافقه نية وفعلًا، فإن دخل معه بنية القصر لم تجزه سفريته مخالفتها له نية وفعلًا، ولا حضريته مخالفتها له نية. والمعتمد أنه إذا دخل مع المقيم بنية القصر يلزمه الإتمام ويعيدها بوقت استحبًا. ويكره اقتداء المقيم بالمسافر لمخالفتها نيته نية إمامه، ولكن الصلاة صحيحة لدخوله معه على المخالفة فاختر، وتتأكد الكراهة في اقتداء المسافر بالمقيم لمخالفتها سته، وهي أكد من سنة الجماعة المقيمين، ولكنه إذا اقتدى به لزمه الإتمام كما تقدم (أو إقامة أربعة) أي ويقطع حكم السفر نية إقامة أربعة أيام صحاح تستلزم عشرين صلاة فيلزم الإتمام بمجرد نيتها، وأما إن لم يتو إقامة أصلاً فلا يبطل حكم السفر ولا يلزمه الإتمام وإن اقام أكثر من أربعة أيام (أو علمها في العادة) يعني أن القافلة إذا وصلت موضعًا يعلمون أن المسافر إذا جاء فيه يقيم أربعة أيام فأكثر، حتى صار ذلك أمرًا اعتياديًا عندهم لزمهم الإتمام بمجرد وصولهم ذلك الموضع، فلا يحتاجون إلى نية إقامة لما علمت.

[تتمة] يندب للمسافر تعجيل الأوبة: أي الرجوع إلى بلده بعد قضاء طهره والدخول نهارًا ولو في وقت غير الضحى. وكره لذي زوجة الطروق ليلًا إلا إذا علمت مجيئه بنحو كتاب: أي جواب يذكر فيه وقت مجيئه، أو برفقة: أي تلغراف يعلم منه حضوره ليلًا، وإلا فتستفي الكراهة لأن العلة فيها جهل الزوجة وقت مجيئه وعدم استعدادها بالترين وتحضير ما يلزم عادة، وقد انتفت بالعلم. ويندب أيضًا أن يبدأ بالمسجد فيصلي فيه ركعتين ثم ينتقل بعد ذلك لمنزله. وندب استصحاب ما تيسر من الهدية للأقارب والجيران والأصدقاء لإدخال السرور عليهم وزيادة الفرح والله أعلم.

(2و1) ثم شرع يبين حكم الجمع بين الصلاتين المشتركين في الوقت وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء وأسبابه فقال (وأرخصوا) أي أن الجمع بين الصلاتين المشتركين الوقت رخصة جائزة حضرًا وسفرًا ولو دون مسافة القصر. وأسبابه ستة: المطر والطين مع الظلمة. وخوف طارئ من حمى أو نافض يعرف بالحمى أم البرد. أو ميد وهو دوشة تكون في الراس يكون في وقت الثانية منهما يمنع المكلف من تأديتها فيه والسفر. وعرفة والمزدلفة إلا أن الجمع فيهما سنة مؤكدة دون ما سواهما، وسيأتي الكلام عليها في باب الحج إن شاء الله تعالى (وأرخصوا بالبر إذ تزولا بمَنْهَلٍ) الخ: أي أرخص العلماء في جمع الظهرين جمع تقديم أو تأخير لضرورة السفر وهي مشقة النزول. وقوله بالبر: يريد أنه لا يرخص في الجمع بين الصلاتين ببحر، بخلاف القصر قصرًا للرخصة على موردها، إذ رخصة الجمع

قَبْلَ اصْفَرَارِ آخِرِ الْعَصْرِ فَقَطْ^١ وَبَعْدَهُ خَيْرُهُ فِيهَا لَا شَطَطُ^١
وَأَنْ تَكُنْ زَالَتْ عَلَيْهِ رَاكِبًا وَبِاصْفَرَارِ لِلنُّزُولِ طَائِلًا^٢
يُؤَخَّرُ الظُّهْرَيْنِ لِلضَّرُورِي أَوْ بَعْدَهُ فَاجْمَعَهُمَا بِالصُّورِ^٣
فَيُوقِعُ الظُّهْرَ لَدَى وَقْتِ انْتِهَائِهَا مُخْتَارَهَا وَالْعَصْرَ أَذْنَى وَقْتِهَا^٤

خاصة بسفر البر بشرط أن يكون المسافر راكبًا على إبل ، أو خيل أو بغال أو حمير ، ويدخل في ذلك قطار السكة الحديدية ، إذ النزول منه للصلاة أشق من النزول من ظهر الدابة ، بل يحرم في بعض الأحيان لأنه ربما أدى لثقل نفس أو مال كما هو مشاهد فيرخص في الجمع لراكب القطار المذكور بالأولى لما علمت لا راجلاً ، فلا يرخص له في الجمع بين الظهرين ولا بين العشاءين لعدم المشقة . وقوله بمنهل : المنهل في الأصل محل ورود الإبل ، والمراد به هنا محل نزول المسافر ولو لم يكن به ماء (وقد نوى النزولاً عند غروب الشمس أو من بعد) يعني أن المسافر إذا زالت عليه الشمس وهو نازل لا يخلو إما أن يكون نوى النزول بعد رحيله عند غروب الشمس أو بعده ، فإن نوى بعد رحيله النزول عند غروب الشمس أو بعد غروبها جمع بين الصلاتين جمع تقديم بأن يصلي الظهر أول وقتها ، ثم يجمع معها العصر قبل دخول وقتها لضرورة السفر قبل رحيله ، وهذا معنى قوله (تقديمه الظهرين عند الجدل) أي إذا أرادوا أن يجدوا في سيرهم .

(1-4) أي وإن نوى المسافر الذي زالت عليه الشمس في المنهل النزول قبل الاصفرار لا يرخص له في الجمع ، بل الواجب عليه تأخير صلاة العصر فقط دون الظهر ، إذ هي تصلي في محل النزول وتؤخر العصر لتقع في وقتها المختار ، وهذا معنى قوله (قبل اصفرار آخر العصر فقط) وإن نوى النزول في وقت الاصفرار : أي بعد خروج مختار العصر خير حيثئذ في تقديم صلاة العصر جمعاً لها مع الظهر ، أو تأخيرها بحيث يوقعها بعد نزوله في وقت الاصفرار وهو الأولى ، لأنه ضروريها الأصلي ، فالعصر إذا لها ضروريان : أحدهما قبلها لضرورة السفر . والثاني بعد الاصفرار . ولذا قال الناظم (وبعده خيره فيها لا شطط) أي لا كذب في ذلك إذ هو الفقه في المسألة ، وهذا فيما إذا زالت عليه الشمس وهو نازل . وأما إن زالت عليه الشمس وهو راكب فأشار الناظم إليه بقوله (وإن تكن) الشمس قد زالت على المسافر وهو راكب والحال أنه عزم على النزول في وقت الاصفرار قبل غروب الشمس فإنه يستمر في سيره ، ويؤخر الظهر جوازاً لجمعها مع العصر جمع تأخير ، وهذا معنى قول الناظم (يؤخر الظهرين للضرورة) أي الضروري من وقت العصر وهو الاصفرار المتقدم ذكره (أو بعده فاجمعهما بالصور) أي وإن نوى المسافر الذي زالت عليه الشمس راكباً النزول بعده : أي بعد وقت الاصفرار وذلك عند غروب الشمس أو بعده فإنه يجمع بين الظهرين جمعاً صورياً ، فيستمر في سيره إلى أن يبقى من آخر القامة الأولى ما يسع أربع ركعات بعد نزوله وتظهره ، فيصلّي الظهر في آخر وقتها المختار والعصر في أول مختارها ومعنى قوله فاجمعها

وَمِنْ صَحِيحٍ أَوْ مُرِيضٍ يُرْتَضَىٰ وَفِي الْعِشَاءَيْنِ فَفَصَلَ مَا مَضَىٰ¹
 غُرُوبُهَا مِثْلُ الزَّوَالِ وَالشَّفَقِ مِثْلُ اصْفِرَارِ وَالْغُرُوبِ كَالْفَلَقِ²
 وَأَرَخَصُوا فِي الْجَمْعِ لَيْلَةَ الْمَطَرِ بِهِ كَطَلَبِ مَعَ ظَلَامٍ مُتَعَكِّرٍ³

بالصور : أي جمعاً صورياً لأن صورته صورة جمع ، وفي الحقيقة ليس بجمع لأن الظهر وقعت في آخر وقتها المختار والعصر في أول وقتها ، وإلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله (فيوقع الظهر) الخ : أي يوقع المسافر الظهر في آخر وقتها المختار والعصر في أول وقتها الاختياري أيضاً ليعقد عليه الوصف بأنه صوري .

(2و) (ومن صحيح أو مريض يرتضي) يعني أن الجمع الصوري الذي تقدم بيانه لا حرج فيه ، ويجوز فعله للمسافر والمقيم والمريض والصحيح لإيقاع كل صلاة في وقتها الاختياري ، وإن كان الأفضل إيقاع الظهر في أول مختارها (وفي العشاءين ففصل ما مضى) أي وفي الجمع بين العشاءين في السفر ففصل : أي ذكر في صفته ما تقدم بيانه من التفصيل في صفة الجمع بين الظهرين (غروبها مثل الزوال) أي أن تجعل غروب الشمس بمنزلة الزوال (والشفق . مثل اصفرار) وتنزل وقت الشفق الأحمر بمنزلة اصفرار الشمس (والغروب كالفلق) أي وتنزل أيضاً طلوع الفجر وهو المعبر عنه بالفلق بمنزلة غروب الشمس . ومعنى ذلك : أن المسافر إذا غربت عليه الشمس وهو نازل فإن نوى بعد رحيله النزول بعد طلوع الفجر جمع بين العشاءين جمع تقديم ، بأن يصلّي المغرب في أول وقتها ، ثم يصلّي العشاء قبل وقتها لضرورة السفر : أي مشقة النزول لصلاتها ، ولكنه يؤخر الوتر إلى ما بعد مغيب الشفق ويوتر على دلبته صوب سفرها إن كان السفر تقصر فيه الصلاة وإلا أخره إلى ما بعد نزوله ويصلي به بعد الفجر ، وإن نوى النزول قبل الفجر صلى المغرب قبل ارتحاله ، وخير في صلاة العشاء ، فإن شاء قدمها وجمعها مع المغرب جمع تقديم ، وإن شاء أخرها وصلّاها بعد نزوله في وقتها الضروري ، وهو الأولى لأنه الأصلي ؛ وإن غربت عليه الشمس وهو راكب فإن نوى النزول قبل السفر واستمر في سيره أخر المغرب ليجمعها مع العشاء الأخير بعد نزوله جمع تأخير ، وإن نوى النزول بعد طلوع الفجر جمع بينهما جمعاً صورياً بأن يوقع المغرب قرب مغيب الشفق الأحمر ويصلي العشاء بعدها ، وهذا جمع صوري أيضاً لا حقيقي ، لأن الأولى وقعت في آخر وقتها الاختياري والثانية في أول وقتها كذلك .

(3) (وأرخصوا) الترخيص هو التحقيق والتجوز ، ولضمير في قوله وأرخصوا عائد إلى العلماء وإن لم يقدم لهم ذكر لعلم ذلك من السياق ، ومعناه : أخبروا وبينوا ، لأن التحقيق والتشديد من جانب الشرع ونسبة ذلك لهم مجازية لا حقيقية ، إذ المشرع هو الله تعالى (في الجمع ليلة المطر) أي رخص الشرع في الجمع بين المغرب والعشاء بخبر لأحد أمرين : أحدهما المطر الواقع بالفعل أو المتوقع نزوله وقت صلاة المغرب . وثانيها الطين مع الظلمة : يعني ظلمة

أَخْرَ قَلِيلًا مَغْرِبًا بَعْدَ النَّدَا وَصَلَّاهَا وَلِلْعِشَاءِ جَدًّا¹
أَذَانَهَا ثُمَّ تَصَلِّي بِالنَّسَقِ وَأَذْهَبَ وَأَخْرَ وَتَرَاهَا بَعْدَ الشَّقَقِ²

باب المختصر وتجهيزه

اعْلَمْ يَقِينَا كُلُّ رُوحٍ زَاهِقَةٌ وَكُلُّ نَفْسٍ لِلْمَاتِ ذَائِقَةٌ³

آخر الشهر فقط ، فلا يجتمع للطين وحده على المشهور ، ولا للظلمة وحدها اتفاقاً ، وكذا لا يرخص في الجمع بين الظهريين بمحضر لعدم المشقة غالباً ويشترط لجواز الجمع المذكور أن يكون بمسجد لما يفهم من قول الناظم به : أي المسجد لا يغيره كاليوت والحوايت وغيرها . والمراد بالاعتكار في كلامه شدة ظلام الليل .

(2و) ثم ذكر صفة الجمع بين الصلاتين المتقدم ذكرهما فقال : (آخر قليلاً مغرباً بعد النداء) الخ معناه : أن الجماعة الذين يلازمون الصلاة في المسجد إذا رأوا المطر نازلاً أو متوقفاً نزوله عند صلاة المغرب أو كان الطين كثيراً يحمل الناس على خلع مداسهم ، ومستقبل الليل في ظلمة آخر شهر وأرادوا أن يجمعوا بين العشائين لمشقة الرجوع لأداء العشاء الأخيرة في المسجد ، يؤذنون لصلاة المغرب أول وقتها على المنار ، ثم يؤخرونها قليلاً بحيث يدخل وقت الاشتراك ، وذلك بعد مضي ما يسع ثلاث ركعات بعد النداء ، ثم يصلونها ويدخلونها بنية الجمع : أي جمع العشاء معها وجوباً غير شرط . وكذا يجب على الإمام نية الإمامة والجمع عند إحرامه بالأولى منهما وهي المغرب ، وهذا معنى قوله (وصلها) أي المغرب والعشاء (جدداً) . أذاتها ثم تصلي بالنسق) أي ثم بعد أن صلوا المغرب يسن لهم أن يجددوا للعشاء أذاناً منخفضاً في صحن المسجد لا على المنار بمجرد الفراغ منها ، ثم يصلون العشاء وينصرفون إلى منازلهم ، وهذا معنى قوله : ثم تصلي بالنسق يريد أنك تجمع بين العشاءين على هذا الترتيب إذا وجد السبب (وأذهب وأخر وترها بعد الشفق) أي أنهم لا يصلون الوتر إلا بعد ذهابهم إلى منازلهم وبعد مغيب الشفق الآخر ، إذ الوتر لا تصح إلا بعد مغيب الشفق وبعد عشاء صحيحة .

ولما أنهى الكلام على ما يجب على المكلف في نفسه أو يندب ، شرع يتكلم فيما يجب عليه فعله ويندب في غيره فقال (باب المختصر وتجهيزه) أي باب في بيان ما يفعل بالمختصر وهو الذي حضرته الوفاة ، وفي بيان تجهيزه : أي جهازه بعد موته كالغسل وما بعد إتمام الدفن . قوله (اعلم) الخ . العلم : هو الجزم بالشيء وعدم التردد في وجوده أو وقوعه ، والمراد هنا جزمك بأن الموت حق واقع بكل ذي روح لا محالة (يقينا) اعلم أن اليقين على ثلاثة أقسام : حق اليقين ، وعين اليقين ، وعلم اليقين . فالأول : امتزاج القلب بالوحد بحيث لا يخالط قلبه غير الله ، ومن كان كذلك لا يشهدهما ولا غيره : أي لا يشغله شيء من أمور الدنيا عن

(3)

على المريض أن يتوب عاجلاً وكل داء في الفؤاد غاسلاً¹
 وأن يرد الغضب والتباعدة ويقضي الدين أو الوداعة²
 وكتبها وثيقة لـديه بما له من حق أو عليه³

حضرة الله عز وجل . والثاني : هو شهود القلب أن كل شيء من الله وصاحبه راضٍ بأحكام الله ، وهذه الأحكام من متعلقات التوحيد ، وذكرها هنا محض فائدة للطلاب لمناسبة ذكر اليقين في كلامه : كل نفس زاهقة : أي اعلم علم يقين أن كل روح زاهقة : أي مفارقة لجسدها الذي ركبت فيه قطعاً (وكل نفس للممات ذائقة) أي كل روح ذائقة لمرارة الموت ومشاقه يموت جسدها ونزعها منه ، إذ الأرواح لا تموت موت فناء ، بل موتها مفارقتها للبدن وانتقالها للبرزخ ، فموت الفناء خاص بالأجساد دونها ، فألم الموت قبل خروج الروح حاصل للجسد والروح معاً ، وبعد خروجها حاصل للروح وحدها ، لأن العقل والإحساس مع الروح ، ولولا ذلك لما وصفت بالعذاب أو النعيم في البرزخ والأصل في هذا كله قوله تعالى : ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ .

(3-1) أي يجب على المريض مرضاً مخوفاً أن يعاجل بالتوبة : أي الإنابة والرجوع إلى الله تعالى من جميع ذنوبه وإن كانت التوبة من الذنوب واجبة على الصحيح والمريض معاً ، إذ المريض يظن به نزول الموت غالباً ، ولذا قال الناظم (على المريض أن يتوب عاجلاً) لأن التوبة إذا وقعت مستوفية لشروطها التي هي الإقلاع ، والعزم على عدم العود ، وتخزين النفس وتوجعها من قبيح فعالها ، واعترافها بين يدي خالقها بالتقصير كانت سبباً نحو الذنوب وتمحيصها لما في الحديث «إن العبد إذا اعترف بذنب ثم تاب تاب الله عليه» رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها ، لكن الاعتراف يكون بين العبد وربه خاصة ، إذ الاعتراف بالذنوب للناس حرام . وفي حديث آخر «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» رواه الطبراني وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه . والحاصل أن العبد لا تقضه ذنوب ، وإنما يضره ترك التوبة كما في شرح العزيري على جامع السيوطي (وكل داء في الفؤاد غاسلاً) أي أنه بعد نزعها من الذنوب التي تكتسب بالجوارح الظاهرة يجب عليه أن يغسل فؤاده : أي يطهره من أمراضه بالاعتراف بالعبودية . والفؤاد : هو القلب ، وأدواؤه التي يجب تطهيره منها كالكبر ورؤية الفضل على الغير والحسد والعجب والرياء في الأعمال وحب المحمدة والرياسة والطمع في الدنيا بطول الأمل ونسيان الآخرة وغير ذلك من أمراض القلب ، وهذا معنى كلامه (وأن يرد الغضب والتباعدة) أي ويجب عليه رد ما اغتصبه من أموال الناس من نقد أو عقار أو حيوان أو مثلي لربه إن كان موجوداً ، وإن مات فلورثته ، فإن لم يكن له وارث تصدق بقيمته على المغضوب منه لبراءة الذمة والنجاة من عقوبة الآخرة ، لأن من اغتصب شبراً من أرض طوقه الله بطوق من نار كما في الأخبار .

واعلم أن من ملك شبراً من الأرض بوجه شرعي كان ملكاً له إلى الأرض السابعة . ويجب

وَأَنْ يُدِيمَ الذِّكْرَ وَالِدُعَاءَ وَالْحَمْدَ وَالتَّهْلِيلَ وَالنَّشَاءَ¹
مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى مُسْتَغْفِرًا مِمَّا جَنَاهُ أَوْ هَفَا²

عليه أيضًا أن يجتهد في رد التبعات ، وهي ما يتبع به من حقوق العباد ماليًا كان أو غيره ، ويكون ذلك برد الأموال لأهلها ، أو يجعلوه في حل منها ، والاستسماح والعفو من صاحب الحق في غير الأموال كالسب والقذف والغيبة والنميمة والبهتان وما أشبه ذلك من التبعات (ويقضي الدين أو الدعاة) أي ويجب على المريض أيضًا أن يجتهد في قضاء الديون التي ترتبت في ذمته للعباد أو كانت من حقوق الله تعالى كالكفارات والزكوات التي وجبت عليه ولم يتمكن من إخراجها في الحال إذا كانت له نقود أو مثليات ، وأما إن كان لا يملك إلا عقارًا من أرض وما يتصل بها من بناء وشجر أو حيوانات ، ولا يمكن قضاء الديون إلا ببيعها مثلاً ، فعليه بالبيان الشافي والإشهاد عليه والوصية بالقضاء ، وإخراج ما يجب عليه من حقوق الله تعالى خصوصًا في زماننا هذا ، لأن الورثة صاروا يمتنعون من إخراج الديون التي على مورثتهم ، وينازعون أهلها عند القضاة مع علمهم بها ، فإنا لله وإنا إليه راجعون . ويجب عليه أيضًا أن يرد الودائع إلى أهلها بحياته خوفًا من جحد الورثة لها وهو المسئول عنها غداً . وقوله (وكتبت وثيقة لديه) البيت ، معناه : أنه بعد فراغه : أي المريض مما تقدم يجب عليه أن يكتب وثيقة : أي كتابًا يتوثق به : أن يكون عليه الاعتماد في العمل بمقتضاه ، يوضح فيه الحقوق التي له على غيره من الناس لئلا يضر بالورثة ، سيما إن كان فيهم قصر أو عجز ، والحقوق التي في ذمته لعباد الله كي تكون ذمته بارئة .

(2و1) أي ينبغي للمريض بعد التوبة وتأدية الحقوق (أن يدوم الذكر) أي يكثّر من ذكر الله تعالى بأنواعه من تهليل وتسبيح ونحوهما ، ليموت ولسانه رطب من ذكر الله عز وجل (والدعاء) أي ويكثر من الدعاء : أي السؤال ، بأن يسأل الله تعالى حسن الخاتمة ، والموت على الإيمان الكامل ، والفوز بسعادة الدارين وغير ذلك من خير الدنيا والآخرة ، فقد ورد أن دعاء المريض مستجاب (والحمد والتهليل والنشأ) أي ويكثر من أنواع الحمد ، وهو معرفة النعم الواصلة إليه من نعمة الإيجاد والإمداد ، ونعمة الإيمان والإسلام ، وشكر النعم عليها ، ومعرفة كونها منه تعالى : أي ويكثر أيضًا من التهليل وهو قول لا إله إلا الله ، لتكون آخر كلامه ، لما ورد «إن من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة» ويكثر من النشأ على الله عز وجل ، وهو وصفه تعالى بكل جميل ، وهو اعتقاد أن الله تعالى متصف بكل كمال ، ومنزه عن كل نقص ، مصليًا على الرسول المصطفى . قوله (مصليًا) بالنصب حال من فاعل يدوم : أي يدوم الذكر وما بعده حالة كونه مصليًا (على الرسول المصطفى) أي مشتغلًا مع ما تقدم بالصلاة والسلام على محمد ﷺ ، إذ الصلاة والسلام عليه سبب لقبول الأعمال ، فينبغي الإكثار منها مع التعظيم لجنايه الأرفع ، فقد ورد «إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة» والمصطفى : المختار ، إذ الاصطفاء هو الاختيار والانتقاء

يَقْرَأُ دُعَا ذِي النُّونِ أَرْبَعِينَ وَالرَّعْدَ وَالْإِخْلَاصَ مَعَ يَاسِينَ¹
وَيُحْسِنُ الظَّنَّ بِعَفْوِ رَبِّهِ وَلَا يَقْنَطُهُ عَظِيمُ ذَنْبِهِ²

والاجتناب ، فهو ﷺ مختار الله ومجتباه من جميع خلقه ، المنتقى من سلالة آدم عليهما السلام (مستغفراً لما جناه أو هفا) أي وينبغي للمريض أيضاً بعد اتصافه بالتوبة أن يكثر من الاستغفار : أي طلب المغفرة من الله تعالى من كل ذنب جناه : أي ارتكبه عمداً ، أو هفا : أي وقع منه سهواً أو جهلاً بالحكم .

(2و1) أي وينبغي للمريض إذا اشتد كربُه أن (يقرأ دعاء ذي النون) أي صاحب الحوت ، وهو يونس بن متى عليه السلام أربعين مرة ، وهو أي دعاء ذي النون الذي حكى عنه في الكتاب العزيز : - لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين - وهو دعاء عظيم لاشتماله على التهليل والتسبيح والاعتراف بالخطيئة ، وهي في هذا الموضع ذهاب يونس من قومه غضبان عليهم مما قاسى منهم ولم يؤذن له في ذلك . فليست خطيئته ذنباً حقيقة ، لأنه عليه الصلاة والسلام معصوم من الوقوع في المخالفات كغيره من الرسل ، بل نسبة الظلم لنفسه من باب : حسنات الأبرار سيئات المقربين . وكما نجي الله عبده يونس عليه السلام ببركة هذا الدعاء ينجي عباده المؤمنين إذا وقعوا في كرب واستغاثوا داعين به . وأشد الكرب سكرات الموت ، فقد ورد «ما من مكروب يدعو بهذا الدعاء إلا استجيب له» (والرعد) أي ويقرأ سورة الرعد إن كان ممن يحفظها ، كما ورد أنها تسهل طلوع الروح كذا في تقرير البرقوقي عليه (والإخلاص) أي ويشغل بقراءة سورة الإخلاص حسب الإمكان لما ورد «أن من قرأها في مرضه الذي يموت فيه لا يسأل في قبره» ومثله من دوام على قراءة تبارك الملك كل ليلة مع يس : أي وينبغي للمريض أيضاً أن يشتغل بقراءة سورة يس إن كان ممن يحفظها أيضاً للأحاديث الدالة على فضلها وكثرة مزاياها ، فقد ورد «يس قلب القرآن ، وإنها شفاء من كل داء» وورد أيضاً «يس لما قرئت» أي له (ويحسن الظن بعفو ربه) أي وينبغي للمريض إذا اشتد مرضه وظن الموت أو تيقنه أن يحسن الظن بربه ويرجو عفوّه ، ويكون طامعاً في رحمة ربه حتى يغلب رجاؤه على خوفه مهما عظمت ذنوبه ، فإنها في جانب عفو الله تعالى وسعة رحمته شيء لا يذكر ، وإنما طوّل بحسن الظن وغلبة الرجاء في تلك الحالة لما في الحديث القدسي «أنا عند ظن عبدي بي» الحديث (ولم يقنطه عظيم ذنبه) أي أنه يحسن الظن بربه مهما عصاه ، ويكون طامعاً في رحمته ، ولم يقنطه عظيم الذنب من رحمة الله تعالى : أي لا يكون عظيم الذنب سبباً لقنوطه ، والقنوط : هو اليأس من رحمة الله عز وجل ، وقد نهى عنه بقوله - ولا تيأسوا من روح الله - أي رحمته - إنه لا يأس من روح الله إلا القوم الكافرون - وقال تعالى : ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ إنه هو الغفور الرحيم أي لا يكون إسرافكم على أنفسكم سبباً في قنوطكم : أي يأسكم من رحمة الله تعالى وترككم الإقدام على التوبة ، بل المطلوب منكم المبادرة بالإنابة والرجوع إلى ربكم ، إن الله يغفر الذنوب جميعاً بسبب التوبة من الكفر

وَيَنْبَغِي تَلْقِينُهُ الشَّهَادَةَ لِكَيْ يَكُونَ الخَمَّ بِالسَّعَادَةِ¹
قَبْلَهُ مَعَ إِحْدَادِهِ وَغَمَضًا وَشَدَّ لَحْيَيْهِ بِرَفْقٍ إِنْ قَضَا²
وَضَعَ ثِقْلًا فَوْقَ بَطْنِ الْمَيِّتِ وَلَيِّنَ الْأَعْضَاءَ مِنْهُ بِالْيَدِ³
وَالزَّمَ الْأَحْيَاءَ لِلْأَمْوَاتِ بِالْكَفَنِ وَالدَّفْنِ وَبِالصَّلَاةِ⁴

والمعاصي ، ويغفر للثائب بأن ينجيهِ من عذاب النار ، ويرحمه بذخوله الجنة والتمتع فيها بأنواع النعيم . وأما من مات على الكفر فلا يغفر له قطعاً ولا يرحمه في الآخرة بدليل قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ ومن مات من عصاة المؤمنين بلا توبة فأمره إلى الله . وقد تقدم الكلام على ذلك في باب أصول الدين عند قول الناظم :

ومن يموت ولم يتب من وزره

(1) (وينبغي) الخ : أي يندب للحاضرين تلقين المحتضر الشهادة وهي قول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ، لما في الحديث «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله» وكيفية التلقين أن يذكرها أحدهم عنده ، ولا يقول له قل مخافة أن يقول لا لما يعانيه من شدة الكرب فيساء به الظن ، فإذا نطق بالشهادتين ترك ، فإن تكلم أجنبني ذكرت عنده أخرى حتى تكون آخر كلامه من الدنيا ، ولذا قال (لكي ما يكون الختم بالسعادة) أي يذكر الشهادة كلما شغل عنها ليختم على صحيفته بكلمة السعادة البدية أي الكلمة التي تكون سبباً في السعادة الأبدية ، فقد ورد «إن من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة» .

(2) أي ويندب أن يستقبل بالمحتضر القبلة (مع إحداه) أي عند شخوص بصره لا قبله ، بأن يوضع على جنبه الأيمن ووجهه للقبلة إن تيسر ذلك ، وإلا أضجع على قفاه وتكون رجلاه لجهة القبلة (وغمضاً) أي يندب تغميض عينيه (وشدَّ لحييه برفقٍ إن قضا) أي ويندب شد لحييه بمندبيل ونحوه لئلا ينفث فمه بعد الموت يبيس الأعصاب فيشنيه ذلك . وقوله برفق ، راجع لتغميض العينين وشد اللحيين : أي يندب أن كلاً منهما برفق لا بشدة ، وأن يكونا معاً بعد خروج الروح لا قبله ، كما نيه عليه بقوله : إن قضا نحوه . وندب تجنب حائض وجنب وتمثال كالصور ولو لم تكن لها ذات قائمة إذا كانت على تشكّل ذي الروح ؛ وآلة لهُو كالربابة وصندوق الغناء المعروف في زماننا هذا بالفنوغراف ، وإخراج جرس وغيره من جميع آلات اللهُو ، لأن الملائكة تنفر من ذلك . وندب إحضار طيب كبخور جاو أو عود أو نحوها من كل ما له ريح طيبة لأن الملائكة تحبه .

(3) أي ويندب وضع شيء ثقيل لا جدّاً على بطن الميت ، والأفضل الحديد كسيف . وقوله (ولين الأعضاء منه بالتي) معناه : أنه يندب تلقين مفاصل الميت عند خروج الروح بأن تردّ ذراعاه إلى عضويه وساقاه إلى فخذه ثم تمد برفق ، وهذا معنى قوله (بالتي) أي الفعل التي هي أحسن وأرفق به .

(4) (والزم الأحياء للأَمْوَاتِ) الإلزام من جانب الشرع والأمر به هنا : الإخبار بالحكم ، والمراد

وَالْغُسْلُ وَالزَّوْجَانِ فِيهِ قُدَمَا وَلَوْ تَكُنْ ذِمَّةً وَمُسْلِمًا¹
فَالأُولَىا فَرَجُلٌ فَمَحْرَمٌ فَغَيْرُهَا لِمَرْفَقِي تَيْمَمٍ²

به الوجوب الكفائي الذي يسقط بقيام البعض ولو واحدًا (بالكفن والدفن وبالصلاة) أي أنه يجب كفاية على الأحياء أن يفعلوا بأمواتهم أربعة أشياء : الثلاثة التي في البيت ، والرابعة التي في صدر البيت الذي بعده وهي الكفن : أي أخذه من خالص ما لهم وإدراج الميت فيه إذا كان فقيرًا ، وإن كان له مال فكفنه من ماله كمائر مؤن تجهيزه من حنوط وثمان ماء وأجرة غاسل وحامل وحافر ومن يتولى الدفن . وتقدم على ديونه ووصاياه إلا المرحوم . وحقًا تعلق بعين ، وكعبده جنى على غيره ولم يكن له سواه ، فيقدم حيثل ما تعلق به حق الآدميين على مؤن تجهيزه ، وهذا إذا كان عرف أهل البلد لا يجهز الميت إلا بأجرة . وأما عندنا ببلاد السودان فأخذ الأجرة على غسل الميت وحمله ودفنه من أكبر العار ولا يقدم عليه أحد . والدفن : أي يجعل الميت في القبر ومواراته بالتراب ولو كان كافرًا لحرمه الآدمي ، وهذا خاص بالدفن فقط . وبالصلاة : أي الصلاة عليه بعد غسله وتكفينه إذا كان مسلمًا ، وقد فرضت صلاة الجنازة بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة ، سيأتي الكلام على ذلك كله مفصلاً في كلام الناظم إن شاء الله تعالى .

(2و1) (والغسل) هو الرابع مما يجب فعله بأموات المسلمين . ولما أنهى الكلام على ما يجب على الأحياء فعله بالأموات إجمالاً شرع يتكلم عليه تفضيلاً على سبيل اللف والنشر المشوش فقال : والغسل الخ ، فغسل الميت فرض كفاية كما علمت ، وقيل سنة والأول هو الأشهر . ويشترط لوجوب غسله شروط : أولها أن يكون مسلمًا ولو حكمًا كمجوسي اشتراه مسلم ونوى إدخاله في الإسلام ومات بلا تراخ فلا يغسل كافرًا . ثانيها إن تحقق له حياة كقطف استهل صارخاً أو لم يستهل وظهرت عليه أمارات الحياة كما إذا رضع أو بال وتمرك فلا يغسل سقط وجوباً ، وإن ندب غسله من القاذورات ولفه بخرقه وكره دفنه في الدور ، بل يدفن في قبور المسلمين . ثالثها أن لا يكون شهيد معترك في جهاد الحريين لإعلاء كلمة الله تعالى ، وأما هو فلا يغسل لمزيد شرفه بل يدفن بدمه وثيابه ولا يصلي عليه ، إذ الغسل والصلاة متلازمان ، فمن وجب غسله وجبت الصلاة عليه ، ومن لا فلا . رابعها أن يكون وجد جل الجسد ويدخل فيه النصف ، فلا يجب غسل أقله كيد أو رجل . وأما لو وقعت عليه صخرة لا يمكن إزالتها عنه ولم يظهر منه إلا يد أو بعضها أو رجل أو بعضها ، فيجب غسل البعض الذي ظهر من تحت الصخرة ولفه بخرقه والصلاة ومواراته بالتراب لحديث «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم» ولا يعد هذا من الأقل الذي لا يغسل لأنه متصل ببقية الجسد وهي موجودة لا معدومة . ثم شرع في بيان من هو أولى بغسل الميت شرعاً بالقضاء أو غيره فقال (والزوجان فيه قدما) أي أنه يقدم أحد الزوجين في غسل صاحبه على جميع الأولياء ، ويقضي له بذلك عند التنازع (ولو تكن ذمية ومسلمًا) أي إذا كان الميت رجلاً فتقدم زوجته على أوليائه في غسله إذا كانت مسلمة ، بل ولو كانت ذمية من أمها الذمة وهو مسلم فهي أولى

وَأِنْ تَكُنْ أَنْثَى فَأَنْتِي قَرِيبَةٌ فَغَيْرُ قَرِيبِي أَوْ لِكَوَعٍ يَمُمْتُ¹
وَالْغُسْلُ فِي الْهَيْئَةِ كَالْجَنَابَةِ وَسُتْرُ عَوْرَةٍ حَكَاؤُهُ إِجَابَةٌ²

بمباشرتها من غيرها بالقضاء كما مر ، وإن كانت له أمة يباح له وطؤها فهي أولى بغسله من الأولياء ، ولكن لا يقضي لها بذلك عند التنازع (فالأولياء) أي فإن لم يكن له زوجة ولا أمة فالأولى بغسله أولياؤه من الذكور يقدم ابن قابنه فأب قابنه فجد فعم قابنه ، وإن تولى غسله الأبعد من الأولياء مع وجود القرب منهم جاز (فرجل) أي وإن لم يكن معه أحد ممن ذكر من الأولياء تولى غسله شرعاً رجل أجنبي منه ولو مع وجود محارمه من النساء (فمحرم) أي وإن لم يكن معه رجل أجنبي تولت غسله امرأة من محارمه كالأم والبنات وغيرها من المحارم ، ولكن يجب عليها حال غسله ستر جميع بدنه بثوب كثيف ونحوه ، وتدخل يدها تحت الساتر ووجهها من فوقه ، كما يجب على الرجل إذا غسل رجلاً أن يستر ما بين سرته وركبته . ويجب على كل من تولى غسل ميت أن يلف على يده خرقة كثيفة ككيس يدخل يده فيه ولا يباشر العورة بيده ، وأما إذا اضطر لمباشرتها كإخراج نجاسة لا يمكن خروجهما إلا باليد فيجوز له ذلك . وأما ستر ما بين السرة والركبة في حق الزوجين فمندوب فقط (فغيرها لمرفق تيمم) أي وإن كان مع الرجل الميت امرأة أجنبية منه ، وهي التي يجوز له نكاحها كبنت عم أو عمة أو خال أو خالة أو غيرهن فلا يجوز لها أن تتولى غسله ولا تجريده من الثياب ، بل الواجب حينئذ أن تيمم وجهه ويديه لمرفقيه فقط بالصعيد الظاهر وهذا هو الفقه .

(1) (وإن تكن) الميتة (أنثى) حرة أو أمة فالأولى أن يغسلها زوجها ، أو سيد الأمة يحكم الحاكم عند المنازعة في ذلك (فأنتي قريت) أي وإن لم يكن زوج للحرمة أو الأمة ولا سيد فالأولى بغسلها حينئذ من ذوات قرابته كأُم ، والبنات والأخت والخالة والعمة ونحو ذلك (فغير قريبي) أي وإن لم توجد أنثى من ذوات القرابة فالأولى بغسلها غير قريبة وهي الأجنبية عنها في النساء ، ولا يغسلها الرجال مع وجود أي امرأة وإن كانوا من محارمها ، فإن لم توجد امرأة فيجوز أن يتولى غسلها أحد من محارمها كابنها وابن ابنها وأخيها مثلاً ، ولكن يجب عليه أن يستر جميع بدنها ويدخل يده تحت الساتر حال الغسل أو لكوع (ييمم) أي وإن لم يكن من المرأة الميتة زوج ولا سيد ولا امرأة ولا أحد من محارمها بل ماتت بين يدي رجال أجنبية منها ، فالواجب عليهم أن ييمموا وجهها ويديها لكوعها فقط ، ويحرم غسلها وتجريدها من ثيابها ، بل تلف بالكفن من غير نظر إلى بدنها .

(2) ثم شرع في صفة غسل الميت فقال (والغسل في الهيئة كالجنابة) معناه : أن غسل الميت كغسل الجنابة في الحكم والصفة من كونه بمطلق طهور ، فلا يجزئ بماء مضاف كالماء المتغير بظاهر ينفك عنه غالباً ، فتغسل يده إلى كوعيه ، أولاً ، ثم يغسل محل العورة لإزالة النجاسة عنه وذلك بعد عصر بطنه يرفق وإجلاسه لخروج ما في المخرجين من

وَجَسَّوْزُوا رَضِيعَةً لِلرَّجُلِ وَكَابَنَ سَبْعَ مَرَّةٍ تُغَسَّلُ¹
وَعَدَمُ الدَّلَكِ لِأَمْرِ قَدْ حَدَثَ وَجَمَعَ أَمْوَاتٍ لِضَيْقٍ فِي جَدَثٍ²
وَيُنْدَبُ الْكَفَنَ بِلَا تَأْخِيرٍ وَالسَّدْرُ وَالْكَافُورُ فِي الْأَخِيرِ³
وَيُطْنَهُ اعْصِرَةٌ بِرَفْقٍ وَعَلَى مُرْتَفَعٍ ضَعَهُ وَوَتَرًا غَسَلًا⁴

الأذى ، ثم يمال رأسه لفعل المضمضة والاستشاق لئلا يدخل الماء في بطنه بعد تنظيف فمه وأتفه بنخرقة ونحوها ، ثم تغسل أعضائه وضوئه مرتبة مرة مرة ، ثم يغسل رأسه ثلاثاً ، ثم يغسل عنقه ، ثم يجعل على شقه الأيسر ، ويغسل شقه الأيمن من أعلاه إلى أسفله ، ثم يجعل على شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك ، وهذه هي الغسلة الثانية . وأما الأولى فتكون بسدر وهو ورق النبق فيجمع ويدق ناعماً ويضرب مع ماء قليل حتى تبدو له رغوة ، ويكفي بدله صابون يحل في إباء ويضرب مع قليل ماء حتى تبدو له رغوة أيضاً ، ثم يذلك جميع جسده بالسدر أو الصابون ، ويغسل من غير ترتيب لتنظيف جسده وإزالة الأوساخ عنه . وفي الغسلة الثالثة يجعل الماء كافوراً لتبريده الماء أو أي نوع من أنواع الطيب ، ويقاض على جسده من غير ترتيب ولا ذلك . فغسلات الميت إذن ثلاثة : الأولى للتنظيف ، والثانية للتطهير ، والثالثة للتبريد . ويستحب أن ينشف بعد نهاية الغسل بخرقه قبل وضعه في الكفن (وستر عورة حكوا لإيجابه) أي حك العلماء ستر عورة الميت حال غسله بالنسبة لغير الزوجين ، وقد تقدم بيان ذلك تفضيلاً .

(2و1) ثم شرع في بيان الجائز فقال (وجوزوا رضية للرجل) أي أن علماء المذهب جوزوا غسل الرجل للأنثى الرضية بنت سنة أو ستين لا ثلاثة فأكثر ، فلا يجوز له غسلها بل تيمم كالكيفرة عند فقد النساء وإحارم من الرجال (وكابن سبع مرة تغسل) أي وحكوا أيضاً جواز غسل المرأة الذكر الصغير كابن سبع أو ثمان ستين من عمره لا ابن عشر فلا يجوز لها غسله وإن جاز لها النظر إلى عورته (وعدم الدلك لأمر قد حدث) وجوزوا أيضاً عدم الدلك في غسل الأموات والاكتفاء بإضافة الماء عليهم لأمر قد حدث : أي طرأ لكثرة الموتى جثاً ، ودعت الضرورة إلى ترك الدلك لخوف تغير الموتى بطول الزمن بسبب الدلك على الوجه المطلوب مثلاً ، أو خوف عدو ، ويسقط أيضاً إن مات أحد بفوق أو حرق بنار وخيف بذلك تسليخ جسده أو تزلقة ، فيكون الواجب حينئذ إفاضة الماء عليه بغير ذلك ، وإن خيف بإفاضة الماء عليه ما ذكر أو حصل بالفعل بسببها سقطت إفاضة الماء عليه أيضاً وينقل إلى التيمم وجوباً (وجمع أموات لضيق في جدث) أي ويجوز جمع أموات متعددين في جدث واحد ، والجدث بفتح الدال المهملة القبر ، لأجل ضيق مكان أو ضيق زمن عن جعل كل ميت في قبر على حدته للضرورة ، إذ الضرورات تبيح المحظورات : أي المنوعات شرعاً .

(4و3) ثم شرع في بيان ما يندب فعله بالميت فقال (ويندب الكفن بلا تأخير) أي يندب بعد

وَلَا تَبْنِ شَعْرًا وَلَا ظِفْرًا وَمَنْ أَبَانَ شَيْئًا فَلْيَضَعْهُ فِي الْكَفَنِ¹
وَالْكَفَنُ الْوَاجِبُ مِنْهُ مَا سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَالْبَاقِي مَسْنُونٌ ظَهَرَ²
وَهُوَ عَلَى الْمُتَّفِقِ بِالْمِلْكِيَّةِ أَوْ الْقَرَابَةِ سِوَى الزَّوْجِيَّةِ³

الفراغ من غسل الميت وتنشيفه وجعله في الكفن وإدراجه فيه بلا مهلة (والسدر) أي ويندب استعمال ورق السدر في الغسلة الأولى كما تقدم بيانه من الوصف ، لما فيه من تقوية البدن ومنعه إسرار التغيير إليه (والكافور في الأخير) أي ويندب أيضًا جعل الكافور في الأخير من الغسلات ، إنما خص الكافور دون غيره من أنواع الطيب لما فيه من تبريد الماء وتقوية الجسم المات من سرعة التغير أيضًا (وبطنه) بالنصب مفعول مقدم لقوله (اعصره برفق) أي ويندب عصر بطن الميت بلطف لإخراج ما في بطنه من النجاسات ، ويكره كونه بقوة لما فيه من إذايته ، وربما خرجت أمعاؤه لاختلال القوى ، وقد تقدم شيء من معنى ذلك فراجعه إن شئت (وعلى مرتفع ضعه) أي ويندب رفع الميت عن الأرض هلى سريع ونحوه لئلا تسرع إليه الهوام ، ودواب الأرض ، ولئلا يتلوث بطين وغيره من الأوساخ حال الغسل (ووترًا غسلًا) أي ويندب الإتيار في غسله كتلاث غسلات ، فإن لم يحصل الإنقاء بها لجدر أو قروح بجسد الميت مثلاً غسل غسلة رابعة ، فإن حصل الإنقاء بها أوتي بخامسة لتحصيل النذب ، فإن لم يحصل الإنقاء بالرابعة والخامسة أوتي بسادسة ، فإن حصل الإنقاء أوتي سابعة لتحصيل النذب أيضًا ، وهو غاية الإتيار فإن احتيج لثامنة وحصل الإنقاء بها فلا يؤتى بالتاسعة لما علمت .

(1) أي يكره إتيان شيء من جسد الميت : أي إزالته فلا يخلق رأسه ولا أي شيء من شعره ، ولا تقلم أظافره ، ولا يختن الطفل كما يفعله بعض العوام ، وهذا معنى قول الناظم (ولا تبني شعراً) الخ ، وقوله (ومن أبان شيئاً فليضعه في الكفن) معناه : إن ارتكب المكروه وأزال شيئاً عن جسد الميت شعراً كان أو غيره فلا يلقيه بل يجمعه ليضم معه في كفنه ويدفنه به .

(2و3) ثم شرع في الكلام على الكفن وما يتعلق به من الأحكام ، وقد علمت مما تقدم أن تكفين الميت فرض كفاية ، وقد تتعلق به أحكام منها ما هو واجب ومنها ما هو سنة ، ومنها ما هو مندوب . وقد أشار الناظم إلى ذلك كله بقوله (والكفن الواجب منه ما ستر عورته) الخ : أي والقدر الواجب من كفن الذكر ما يستر عورته ، وهي ما بين سرتة وركبته (والباقي مسنون ظهر) أي وباقيه وهو ما يستر ما فوق السرة حتى الرأس وما تحت الركبتين إلى آخر القدمين سنة على المشهور ، وقيل واجب . قال صاحب التوضيح : وهو ظاهر كلامهم ، وما زاد على ذلك من الأكفان فمندوب اتفاقاً . وأما المرأة فالواجب في حقها ثوب واحد يستر جميع بدننها بلا خلاف ، وما زاد عليه فمندوب أيضًا (وهو على المتفق بالملكية) قد علمت أن كفن الميت يكون في ماله كسائر مؤن تجهيزه ، يقدم على ديونه ووصاياه إلا المرهون ، فإن لم يكن له فكفنه ومؤن تجهيزه على من تجب عليه نفقته

وَيُنْدَبُ الْبِیَاضُ وَالتَّعْطِیْرُ وَيُكْرَهُ النَّجَسُ أَوْ الْحَرِيرُ^١
ثُمَّ الصَّلَاةُ لَا زِمَةَ لِلْغُسْلِ مَنْ لَمْ تُغَسِّلْهُ فَلَا تُصَلِّ^٢
كَعَدَمِ اسْتِهْلَالٍ أَوْ مُسْتَشْهِدٍ أَوْ كَافِرٍ أَوْ فَقْدِ جُلِّ الْجَسَدِ^٣

بسبب قرابة كالأبوين الفقيرين وصغار الولد ، فيجب على الابن تكفين أبويه اللذين لا مال لهما لوجوب نفقتهما عليه إن كان موسراً ، وأبنائه الذكور حتى يبلغوا قادرين على الكسب ، وبناته حتى يدخل بهن الأزواج . وكذا يجب على المكلف ذكراً كان أو أنثى كفن ما يملك من الأرقاء وسائر مؤن التجهيز ، لوجوب النفقة عليه بسبب الملك (سوى الزوجية) أي إلا الزوجية فإنها وإن كانت سبباً في وجوب نفقة الزوجة على زوجها وإن كانت غنية فلا تكون سبباً في وجوب كفنها ومؤن تجهيزها ، لأن النفقة كانت في نظير الاستمتاع بها حال حياتها وقد انقطع بالموت ، وهذا هو المذهب . ومقابلته قولان : أحدهما يجب عليه إن كان غنياً وهي فقيرة ، وثانيهما يجب عليه مطلقاً ، والحال أنه إذا مات أحد المسلمين ولم يكن له مال ولا منفق فكفنه وسائر مؤن تجهيزه من بيت المال ، فإن لم يكن فعلى جماعة المسلمين كما مرّ قريباً .

(١) ويندب بياض الكفن : أي اتخاذه من الثياب البيض ، والقطن أفضل من الكتان وغيره . ويكره ما صبغ بلون أسود أو أحمر أو غيرها ، لا ما كان موسراً أو مزعجاً أي مصبوغاً بأحدهما ، فلا يكره لطيب رائحتهما (والتعطير) أي ويندب تعطير الكفن وهو تبخيره بعود أو صندل مع جوار أوند وهو أطيبها رائحة ، وتحنيطه وهو جعل الخنوط فيه ، وصفته أن يدق صندل أو علب أو مسك ناعماً ، ويرش بصندلية أو محلبة أو ياسمين أو غيرها من الروائح المائعة ، ويلد في كل لفافة ، ويندب تحنيط الميت بأن يجعل الخنوط في قطن ويلصق على منافذه أذنيه ومنخربيه وعينه ومخرجه وعلى مراقي إبطيه ورقبيه وطي ركبتيه ، وعلى مساجده أي مواضع السجود من أعضائه جبهته وكفيه وركبتيه وأطراف قدميه . ويندب أيضاً إتيار الكفن : أي كونه وترّاً خمسة للذكر قميصاً ، والأفضل كونه بأكام كاملاً كقميص الأحياء ، وإزار بسرّاويل كاملاً أيضاً ، وعمامة تلف على رأسه ؛ وندب عذبة فيها قدر ذراع تجعل على وجهه ولقائحين ، فهذا أكمل كفن الذكر ، وسبعة للأثني قميصاً وإزاراً وخماراً يثنى على رأسها ووجهها طرفه تحت كتفها ، والأخرى على صدرها ، وأربع لفافات ؛ وندب جعل قبة على نعشها من جريدة ونحوه ، ويجعل عليها ثوب أو رداء لزيادة السر ؛ ويندب أن يكفن الميت في ثيابه التي شهد فيها الخير كثياب جمعته لحصول البركة (ويكره النجس أو الحرير) أي ويكره أن يكفن الميت بثياب متنجسة فيستحب تطهيرها بالمطلق . ويكره تكفينه أيضاً بثياب الحرير الخالص لمنافاتها الخشوع ولسد ذريعة التفاحش والمغالة في الكفن .

(2و3) ثم شرع في بيان شروط صلاة الجنائز وأركانها ومستحباتها فقال (ثم الصلاة) إلخ : أي ثم أعلم أن الصلاة على الميت وغسله متلازمان شرعاً ، فيتوقف وجود أحدهما على وجود

فَرُوضُهَا الْقِيَامُ وَالسَّلَامُ كَذَلِكَ النَّيَّةُ وَالْإِحْرَامُ¹
وَيَعْنِيهَا ثَلَاثُ تَكْبِيرَاتٍ وَيَبْنِيهَا فَلْيَدْعَ لِلْأَمْوَاتِ²

الآخر، فمن وجب غسله من الأموات وجبت الصلاة عليه ؛ ومن لا فلا . وينبغي وجوب الغسل والصلاة لأسباب ، وهي التي أشار الناظم إليها بقوله (كعدم استهلال) فمن لم يستهل صارخاً ولم تظهر عليه علامة الحياة من الأطفال فلا يجب غسله ولا الصلاة عليه ولا يرث ولا يورث (أو مستشهد) أي أو كان الميت شهيداً في قتال الحربين لإعلاء كلمة الله تعالى فلا يجب غسله ولا الصلاة عليه ، بل يحرم ذلك (أو كافر) فلا يغسل ولا يصلى عليه كتابياً كان أو مشركاً أو مرتدّاً عن الإسلام لتوقف صحتها على إسلامهم (أو فقد جل الجسد) فمن فقد جل جسده كما إذا أكله سبع أو تمساح ولم يوجد منه إلا يد أو رجل أو بعض ذلك فلا يجب غسله ولا الصلاة عليه لقلته ، ولكن يجب مواراته بالتراب لحرمه أجزاء الآدمي ولو قلت كحرمة الكل وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً أول الشروع في الكلام على غسل الميت .

(2و1) ورابعها أربع تكبيرات ، كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة . ويستحب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام فقط ويكره فيما سواها على المذهب ، فإن زاد الإمام خامسة عمداً أو سهواً فلا ينتظرونه ويسلمون وينصرفون وصحت لهم وله ، إذ التكبيرات ليست كالركعات من كل وجه ، وإن سلم من ثلاث تكبيرات سهواً سبح به من خلفه ، فإن رجع كبروا بتكبيره الرابعة وسلموا بسلامه وصحت للجميع ، وإن كان عمداً كبروا لأنفسهم تكبيرة رابعة وصحت لهم دونه ، وقيل تبطل عليه وعليهم للعمد . وإنما حكموا بالصحة في حال الزيادة والنقص لأن بعض السلف يرى زيادة التكبيرات على الأربع ، وبعضهم صحتها بأقل من الأربع وصير المسبوق ليكبر ما أدرك مع الإمام من التكبيرات ، ويكره ما فات بعد سلامه قضاء ، ويدعو بعد كل تكبيرة من تكبيرات القضاء بما تيسر إن تركت الجنائز بموضع الصلاة وإن رفعت عنه وإلى تكبيره وسلم قبل نقلها من بين يديه (وبينها فليدع للأموات) وخامسها الدعاء بينهن : أي التكبيرات فيدعة عقب كل تكبيرة بما تيسر ولو اللهم اغفر له وارحمه ، فالواجب منه الدعاء بعد ثلاث تكبيرات ، وما بعد الرابعة فمندوب على المعتمد ، وإن شاء دعا بعدها كما هو الأفضل ، وإن شاء سلم ؛ وأفضل الدعاء ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه هو : اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به ؛ اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئانه ؛ اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتنا بعده . وإن احتاج إلى التثنية والجمع في الدعاء بأن كانا ميتين أو كانوا أمواتاً نسي وجمع . وكيفية التثنية أن يقول : اللهم إنهما عبدك وابن عبدك وابن أمتك كانا يشهدان الخ . ويقول في الجمع : اللهم إنهم عبيدك وأبناء عبيدك وأبناء إمامك كانوا يشهدون الخ . واعلم أن الدعاء للميت في الصلاة عليه فرض على الإمام والمأموم ، فلا يحمله الإمام عن المأموم .

وَيَسْتَحَبُّ الْبَدْءُ فِيهَا بِالثَّنَاءِ وَبِالصَّلَاةِ لِلنَّبِيِّ بِاعْتِنَاءٍ¹
بِمَنْكِبِ الْأَنْثَى وَوَسْطِ الرَّجُلِ فَقِفْ وَرَأْسَ الْمَيِّتِ يَمْنَاكَ اجْعَلْ²
وَدَفْنُهُ أَقْلُهُ أَنْ يَمْنَعَا رَائِحَةً وَحِفْظَ مَيِّتٍ وَضِعَا³

(1) ويستحب عقب كل تكبيرة ابتداء الدعاء بالثناء على الله تعالى والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام بأن يقول: الحمد لله الذي أمات وأحيا، والحمد لله الذي يحيي الموتى وهو على كل شيء قدير، اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد. ولو قال: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله لكان كافياً في حصول الثدب، وإن كان المروي أفضل وهذا هو المعتمد. وفي الطراز لا يستحب ذلك إلا عقب تكبيرة الإحرام فقط، وعزاه ابن يونس للتوارد، وهذا معنى كلام. وقوله (باعتنا) إلى آخر البيت: يريد أن كلا من الثناء على الله تعالى والصلاة والسلام على نبيه يكون بإخلاص وحضور قلب مع التعظيم للمعنى عليه والمصلي عليه.

(2) (بمنكب الأنثى) الخ، أي أنه يستحب للمصلي على الجنازة إذا كان إماماً أو فرداً أن يقف عند منكب الأنثى وقبالة وسط الرجل، وهذا إذا كان المصلي على الجنازة محققاً فإن كان خشي مشكلاً فالأحوط أن يقف عند منكبي الميت للصلاة كان الميت ذكراً أو أنثى، وإن كان الميت خشي فيقف الذكر عند منكبيه للاحتياط، وتقف الأنثى عند منكبيه أيضاً، فإن صلت أنثى محقة وقفت للصلاة حيث شاءت (ورأس الميت يمنالك اجعل) أي ويستحب له حال وقوفه للصلاة أن يجعل رأس الميت جهة يمينه ورجليه جهة يساره، إلا في الحجرة الشريفة فيجعل رأسه عن يسار المصلي تجاه النبي ﷺ تأديباً مع الحضرة الشريفة.

(3) (ودفنه) إلى آخر ما يأتي أي وما يجب على الأحياء فعله بالأموات وجوباً كفائياً دفن الميت بعد غسله والصلاة عليه: أي وضعه في القبر ومواراته بالتراب (أقله أن يمنعا رائحة) أي والدفن الواجب أقله أن يمنع ظهور رائحة الميت بأن يحفر له في الأرض حفرة بحيث لو وضع فيها ووري بالتراب لا تشم منه رائحة كريهة أصلاً لشرفه (وحفظ ميت وضعا) أي وأقل عمق أن يحفظ الميت الذي يوضع فيه: أي يحرسه من السباع إن كانت بحيث لا يمكن أن تتمكن من نبشه وأكل ما فيه. ويندب اللحد إذا كانت الأرض صلبة لا تنقطع ولا تنهال، وذلك بأن يحفر تحت الجرف في حائط قبلة القبر قدر ما يوضع فيه الميت وتندب وضعه على شقة الأيمن ووجهه وصدرة إلى القبلة، ويقول الواضع: بسم الله وعلى سنة رسول الله، اللهم تقبله أحسن قبول. ويندب أن ينصب على باب اللحد لبن وهو الطوب النقي، فلوح إن تعسر اللبن، فقرموه وهو ما يجعل من الطين كجياه الخيل، فأجر وهو الطوب المحروق، فقصب، فإن لم يوجد شيء من ذلك أهمل عليه الثرى. والأفضل أن يلت بالماء ليتماسك، فإن لم تكن الأرض صلبة فالأفضل التمسك وسط القبر، ثم يوضع الميت فيه على الصفة المتقدمة، ويمرّش بشيء مما ذكر على الترتيب، فإن خولف به بأن وضع على شقة الأيسر أو ظهره للقبلة تدور كما لم يسو عليه التراب وإلا ترك، وأما إن دفن من

يَحْتُو لَهُ الْقُرْبَىٰ تُرَابًا فِيهِ وَلِلطَّعَامِ اصْنَعْ إِلَىٰ أَهْلِيهِ¹
وَيَحْرُمُ الصُّرَاخُ وَالنَّحِيبُ وَالصَّبْرُ فَرَضٌ وَالْعَزَا مَحْبُوبٌ²

غير غسل ولا صلاة أخرج لهما ولو سوى عليه التراب ما لم يتغير ، فإن تغير حقيقة أو ظناً قوياً ترك ، فإن كان المتروك صلاة صلى على القبر وإن كان المتروك غسلًا ففيه نظر ، لأن الصلاة لازمة للغسل كما تقدم للناظم يلزم من وجوده : أي الغسل وجودها ومن عدمه عدمها ؛ ويجب عن ذلك بما نقل عن الرماصي بأن معنى التلازم في الطلب ابتداء ، فغن تعذر أحدهما وجب الآخر لما في حديث «إذا أمرتكم بأمر» الحديث ، وعليه فيصلي على القبر مدة ظن بقاء الميت فيه ولو بعد سنين .

(201) (يحتو له القربي تراباً فيه) أي يندب لمن كان يقرب القبر من الحاضرين أن يحتوي يده ثلاث حنوت من التراب يقول مع الأولى : -منها خلقناكم- ومع الثانية -وفيها نعيدكم- ومع الثالثة -ومنها نخرجكم تارة أخرى- . وندب رفع التراب على القبر مستمداً كسنام البعير قدر شبر ونحوه ، وكره كونه مسطحاً أو مسطباً (وللطعام اصنع إلى أهلية) أي ويندب للحيران صنع طعام : أي تهيته لأهل الميت وتقديمه لهم بعد رجوعهم من الدفن ، لأن ذلك من باب التعاون ، ولأنهم مشغولون بأمر صاحبهم ما لم يجتمعوا على محرم ، كاجتماع النساء على الرقص في الحفلة المعروفة عندنا بالبقارة ، وهو قرع يكفي على ماء في قصعة كبيرة ويضرب بأعواد صغيرة حتى يظهر له صوت محرك ترقص النساء عليه ، وأخرى تعرف بالمددي وهو رقصهن على التصفيق من غير نقر ، ومع ذلك تنوح تارة وتصرخ أخرى ، فإذا اجتمعوا على ما ذكر لا يندب صنع الطعام لهم ، بل يحرم لما فيه من تقويتهم على فعل ما لا يجوز شرعاً (ويحرم الصراخ والنحيب) أي أنه يحرم شرعاً الصراخ ، وهو رفع الصوت باليكاء عند موت أحد من الناس عزيزاً كان أو ذليلاً ، وأما البكاء بالقصر وهو إفاضة العينين بالدموع بلا صوت فلا بأس به حال الاحتضار . قال صاحب الرسالة : ولا بأس بالبكاء بالدموع حينئذ ، ولا بأس به أيضاً بعد الموت ، إذ الكبد ترجف والعين تدمع ، ومع ذلك التصبر أجمل كما قال فيما يأتي (والنحيب) أي ويحرم أيضاً النحيب ، وهو موالاة البكاء وتكراره حتى يعقر الصوت . ومنه الندبة ولطم الخدود وشق الجيوب ، فإن ذلك كله محرم وفيه وعيد شديد (والصبر فرض) أي أن الصبر عند المصيبة وهو حمل النفس على الرضا بقضاء الله تعالى والتسليم لأحكامه فرض متعين على كل أحد ، وقد وعد الله الصابرين بالصلاة والرحمة في كتابه المحكم بقوله : ﴿وَأُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ وقال : ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ فمن أصيب بمصيبة من فقد نفس أو مال فقال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللهم أجرني في مصيبي وعوضني خيراً منها ، عوضه الله خيراً منها ، لما في حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ (والعزا محبوب) أي مندوب شرعاً وهو تسليية صاحب المصيبة ، وحمله على الصبر والتسليم للقضاء والترغيب فيما عند الله من جزيل الثواب والله أعلم .

فائدة : قال صاحب المدخل : اتفق العلماء على أن الموضع الذي يدفن فيه المسلم وقف عليه ما دام شيء موجوداً فيه حتى يفنى ، فإن فنى فيجوز حينئذ دفن غيره فيه ، فإن بقي شيء من

عظامه فالحرمة باقية لجميعه قال بعضهم : ولا يجوز أخذ أحجار المقابر العاقية لبناء قناطر أو دار ، ولا حرثها للزراعة ، لكن لو حرثت جعل كراؤها في مؤن دفن الفقراء .
 خاتمة : إذا ابتلع أحد ما لا فيه نصاب زكاة فأكثر تحقيقاً أو بدعوة أحد أنه ابتلعه ، فإن بطنه تشق لما فيها من المال ولو أتى المدعي بشاهد واحد ، ولا يحتاج إثبات الدعوى هنا ليمين كما في المجموع ، ويلغز بها فيقال : دعوى على ميت ليس فيها يمين استظهار ، فإن لم يوجد في بطنه المال عذر المدعي والشاهد : أي أدباً باجتهاد الحاكم ، ولا يشق بطن المرأة على جنين ولو رجي حياته على المعتد ، لأن سلامته مشكوكة فلا تنتهك حرمتها له ، ولكن لا تدفن حتى يتحقق موته ولو تغيرت . وأما جنين غير الآدمي فإنه يقر عنه إذا رجي حياته قولاً واحداً ، وهناك قول ضعيف يقول بالبرق عن جنين الآدمي أيضاً ، وعليه يشق عنه من غاصرتها اليسرى إن كان الحمل أنثى ، ومن اليمين إن كان الحمل ذكراً يعلم ذلك من أهل الخبرة . وانفقوا على أنه إن أمكن إخراجه بحيلة غير الشق وجب ، انتهى ملخصاً من بلغة السالك ، والله الموفق للصواب .

ولما أنهى الكلام على الصلاة وما يتعلق بها من الأحكام وقدمها على بقية قواعد الإسلام ، لأنها أعظمها بعد الإيمان بالله عز وجل ورسله عليهم الصلاة والسلام ، شرع يتكلم على الزكاة . وذكرها موصولة بها لأنهما نزلتا في الكتاب العزيز كذلك ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ وفي سورة التوبة ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ وغير ذلك من الآيات فقال : ﴿ باب زكاة الماشية والحرث والعين ومصرفها وزكاة الفطر ﴾ أي هذا باب في حكم زكاة الماشية إلى آخر ما يأتي . الباب لغة : اسم لفرجة في سائر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه كباب الدار والمسجد ونحوهما ، واصطلاحاً : اسم لجملة من المسائل المشتركة في أمر يشملها كما هنا . والزكاة لغة : النمو والزيادة ، يقال زكا الزرع إذا نما وزاد ، أي في إنباته وحسن وطاب . وسميت صدقة المال زكاة وإن كانت تنقص المال الذي أخرجت منه لأنها تعود بالبركة فيه ، ولأن صاحبها يزكو عند الله تعالى بسبب امتثال أمره واجتناب نهيه . وشرعاً : مال مخصص ، وهو القدر الذي يجب إخراجه كالعشر ونصفه من الحرث ، وربع العشر من العين والشاة من الأربعين ، وتبيع البقر من الثلاثين ، وبنت المخاض في الخمس والعشرين من الإبل مثلاً يؤخذ من مال مخصص ، وهو العين والحرث والماشية إذا بلغ قدرًا مخصصاً ، وهو النصاب من كل نوع في زمن مخصص ، وهو مرور الحول في العين والماشية إن لم يكن ثم سعاة بالنسبة للماشية بصرف في جهات مخصصة ، وهي الأصناف الثمانية المذكورة في الآية الكريمة . والمراد بالماشية الإبل والبقر والغنم والحرث الحبوب والثمار وذوات الزيوت الأربع . وبالعين الذهب والفضة ، وسيأتي الكلام عليها مفصلة إن شاء الله تعالى . وزكاة الفطر زكاة فطر رمضان ، وسيأتي الكلام عليها بعد زكاة الأموال .

باب زكاة الماشية والحراث والعين ومصرفها وزكاة الفطر

أَوْجِبَ زَكَاةٌ فِي نِصَابِ النَّعَمِ بِالْخَوَلِ وَالْمِلْكِ لِحُرِّ مُسْلِمٍ¹
فِي كُلِّ خَمْسٍ مِنْ جِمَالٍ جَذَعَةٍ شَاةٍ إِلَى عِشْرِينَ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ²

- (1) ثم شرع يتكلم على حكم الزكاة وشروطها فقال (أوجب زكاة) فيه إشارة إلى بيان حكم الزكاة في الشرع ، فهي واجبة بالكتاب والسنة والإجماع ، بل هي القاعدة الثالثة من قواعد الإسلام ، وقد فرضت في العام الثاني من الهجرة ، فمن جحد وجوبها فهو مرتد يستاب ثلاثة أيام فإن تاب ترك ، وإن لم يتب قتل كفرا وماله لبيت مال المسلمين ، ومن أقر بوجوبها وامتنع من إخراجها أخذت منه كرهاً وإن يقتال ، وتجزئه على المشهور لأن نية الإمام تقوم مقام نيته . وقوله (في نصاب النعم) يفتح النون والعين المهملة : شروع منه في بيان شروط وجوبها ، وذكر منها أربعة أولها : ملك النصاب ، وهو القدر الذي إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة بشرط تمام الحول ، فلا تجب على غاصب ولا على مودع لعدم تمام ملكهما (بالحول والملك) وثانيها : مرور الحول في العين وعروض تجارة المدير وديونه التي له على ملىء ، وأما التي له على معدم فيزكيها بعد يساره وقبضها منه لسنة واحدة ولو قبضها بعد سنين كثيرة ، وفي الماشية أيضاً إذا لم يكن سعاة ، فإن كان سعاة فتجب الزكاة فيها بعد مجيء الساعي ولو بعد مرور الحول بشهر أو شهرين لا قبله . وثالثها ملك النصاب ملكاً تاماً ، فلا تجب الزكاة على من لا يملك نصيباً ولا على من ملكه ملكاً غير تام كما تقدم (لحر مسلم) أي ورابعها : الحرية فلا تجب على رقيق وإن كان فيه شائبة حرية كالمكاتب وأم الولد ونحوهما . والإسلام عده المصنف من شروط الوجوب بناء على القول بأن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ، والمعتمد أنهم مخاطبون بها ، والإسلام شرط صحة على الأصح . وبقي من شروط الوجوب الطيب في الثمار ، والإفراك في الحبوب ، والسلامة كم الدين في العين خاصة . فشروط الوجوب إذن سبعة كما علمت ، فلا يشترط لوجوبها العقل ولا البلوغ ، فتجب في مال المجنون والصبي عند الثلاثة ، والمخاطب بإخراجها وليهما . وشرط أبو حنيفة رضي الله عنه البلوغ فلا يجب عنده على صبي ولا مجنون . وسكت المؤلف عن شروط صحتها : أي أجزائها وهي أربعة : النية ، وإخراجها بعد وجوبها ، وتفرقتها في الموضع الذي وجبت فيه على مالك النصاب ، وإعطائها لأحد الثمانية الآتي ذكرهم آخر الباب . وقولنا : وسكت المؤلف عن شروط صحتها معناه : أنه سكت عن ذكرها مرتبة عقب ذكر شروط الوجوب ، وقد ذكر شرطين منها أخبراً في قوله نيتها عند الخروج أوجب ، صدر البيت .
- (2) ثم شرع في الكلام على زكاة النعم وهي الأبل والبقر والغنم ، وقدم الكلام على زكاة الإبل تبعاً للحديث الشريف فذكر الناظم نصاب الإبل وما يجب إخراجها بقوله (في كل خمس من جمال جذعة) الخ ، فالنصاب من الإبل خمسة جمال ، ولا فرق فيها بين

خَمْسٌ وَعِشْرُونَ مَخَاضٌ وَاللَّبُونُ لِسِتَّةٍ مَعَ الثَّلَاثِينَ تَكُونُ^١
 فِي الْأَرْبَعِينَ بَعْدَ سِتِّ حِقَّةٍ إِحْدَى وَسِتُونَ عَلَيْهَا جَذَعَةٌ^٢
 سَبْعُونَ مَعَ سِتِّ لِبُونَتَانِ إِحْدَى وَتِسْعُونَ فَحِقَّتَانِ^٣

الذكر والأنثى، ولا بين الصغيرة والكبيرة، ولا بين العاملة والمهملة والمعلوفة. والواجب فيها شاة جذعة ذكر أو أنثى، فتأوه للوحدة. وتخرج من الضأن وجوباً إن كان كل غنم أهل البلد أو جلها ضأناً، وإن كان كلها أو جلها معزاً، فمن المعز ولا عبرة بغنم مالك الإبل، ففي الخمسة من الإبل شاة جذعة كما علمت إلى تسعة، فإذا بلغت عشرة ففيها شاتان إلى أربعة عشر، فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث شياه إلى تسعة عشر، فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين. والحاصل أن في الخمسة من الإبل شاة، وفي العشرة شاتان، وما بين الفريضتين وقصر وهو السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة، وعلى ذلك فقس. وفي الخمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه إلى أربع وعشرين، وهذا معنى قوله (إلى عشرين بعد الأربعة) فإن زادت على هذا العدد ولو بواحدة فتركي من جنسها.

(1-3) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (خمس وعشرون مخاض) الخ، معناه: أن الإبل إذا بلغت خمساً وعشرين فأكثر، فالواجب فيها حيثن بنت مخاض، وهي ما أوفت سنة ودخلت في الثانية ولو بيوم، لأن الإبل تحمل سنة وتربي سنة ثم يطرقها الفحل بعد ذلك، وتسمى مخاضاً لمخض الجنين ببطنها، وينتهي بنت مخاض، ولا يزال يخرجها كل عام حتى تبلغ الإبل خمسة وثلاثين، فإذا زادت على ذلك بأن كانت ستاً وثلاثين فأكثر ففيها بنت لبون، وهي ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة ولو بيوم، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (واللبون لسته مع الثلاثين تكون) ولا يزال يعطى بنت لبون حتى تبلغ خمسة وأربعين، فإن زادت على ذلك بأن كانت ستة وأربعين فأكثر ففيها حقة، وهي ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة دخولاً ما، سميت بذلك لأنها استحققت أن يحمل عليها، وأن يطرقها الفحل والذكر حق، وإلى ذلك أشار الناظم في قوله (في الأربعين بعد ست حقه) ولا يزال يعطى الحقة حتى تبلغ الإبل ستين، فإن زادت على ذلك بأن كانت إحدى وستين فأكثر فالواجب فيها جذعة: أي ثنية، وهي ما أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة، سميت بذلك لأنها إذا بلغت من العمر هذا أخذت جذعت أسنانها: أي سقطت الرواضع منها، وإلى ذلك أشار بقوله (إحدى وستون عليها جذعة) أي فيها، فعلى هنا بمعنى في، ولا يزال يخرج جذعة حتى تبلغ خمسة وسبعين، فإذا زادت على ذلك بأن كانت ستاً وسبعين فأكثر ففيها بنتا لبون ثنية بنت ولذا قال (سبعون مع ست لبونتان) أي ولا يزال يخرج بنتي لبون حتى تبلغ تسعين، فإن زادت عليها ولو بواحدة ففيها حقتان، وهذا معنى قوله (إحدى وتسعون فحقتان).

لِلتَّسْعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ بَعْدِ الْمِيَةِ وَبَعْدَهَا غَيْرُ فُرُوضِ التَّرَكِيَةِ^١
لُبُونَةٌ لِكُلِّ أَرْبَعِينَ وَحَقَّةٌ تُعْطَى عَلَى خَمْسِينَ^٢
سِنِ الْمَخَاضِ سَنَةً ثُمَّ أُدْرَجَ عَامًا فَعَامًا وَالرَّمُوزُ مِلْحَجٌ^٣
ثُمَّ الثَّلَاثُونَ نِصَابٌ لِلْبَقَرِ فِيهَا تَبِيعُ ابْنُ عَامِينَ ذَكَرٌ^٤

(١) قوله (للتسعة والعشرين من بعد المية) يريد أن المزكي إذا بلغت إليه إحدى وتسعين فأكثر إلى مائة وعشرين فالواجب عليه حقان يخرجهما عند تمام كل حول أو مجيء الساعي إن كان، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين فالواجب فيها حيتنذ إما حقان وإما ثلاث بنات لبون، الخيار للساعي في أخذ ما يراه من الفريضتين (وبعدها غير فروض التركة) أي وبعد أن زادت على المائة والإحدى والعشرين بأن كانت مائة وثلاثين يتغير الواجب ويدور الحكم على فريضتين من الفرائض الأربع المتقدم ذكرها، وهما بنتا اللبون والحقة.

(٢) وإلى بيان ذلك أشار الناظم بقوله (لبونة لكل أربعين = حقة تعطى على خمسين) البيت، يعني أن أقل إذا بلغت مائة وثلاثين فأكثر تغير الواجب بعد كل عقد يزيد على ما ذكر ففي المائة وأربعين حقان وبنت لبون، وفي المائة وخمسين ثلاث حقائق، وفي المائة والستين أربع بنات لبون، وفي المائة والسبعين ثلاث بنات لبون وحقة، وفي المائة والثمانين حقان وبنتا لبون، وفي المائة والتسعين ثلاث حقائق وبنت لبون، وفي المائتين إما أربع حقائق وإما خمس بنات لبون، الخيار للساعي في أخذ ما يراه أنفع للفقراء ويستمر العمل على هذا المتوال مهما كثرت الإبل كما قال ابن عاشر:

وهكذا ما زاد أمره يهون

(٣) ثم رمز الناظم إلى بيان الفرائض الأربعة ومعرفة مبلغ سنهما من الأعوام بحروف تدل على ذلك كله بالضبط فقال (سن المخاض سنة) أي سن بنت المخاض سنة كملت بالدخول فيما عداها، ثم أدرج (عاماً فعاماً) أي ثم أدرج بقية الفرائض مرتبة على هذا المتوال بأن تزيد كل فريضة على ما قبلها سنة، فبنت اللبون سنتان، والحقة ثلاث، والجذعة أربع كل واحدة استوفت ما عدلها بالدخول فيما بعد العدد من العوام (والرموز ملحج) أي الحروف التي رمز بها إلى معرفة أسماء الفرائض الأربعة ما ذكر في هذا القيد، وهي الميم واللام والحاء والجيم، فرمز بالميم إلى مخاض: أب بنت مخاض، وباللام إلى لبون: أي بنت لبون، وبالحاء إلى حقة، والجيم إلى جذعة.

(٤) ثم شرع يتكلم على زكاة البقر فقال (ثم الثلاثون) الخ، يريد أن نصاب البقر ثلاثون رأساً منها، ولا فرق في ذلك بين العاملة والمهملة ولا بين المغلوفة والسائمة، والصغيرة والكبيرة، فإذا بلغت هذا العدد وحال حول ملكها ملكاً جائزاً وجبت فيها الزكاة، والواجب فيها حيتنذ عجل ذكر تبيع ابن سنتين، سمي بذلك لأنه يتبع أمه في المرعى: أي ولا يزال يخرج تبعاً كل عام حتى تبلغ تسعاً وثلاثين، فإذا زادت عليها بأن كانت أربعين فأكثر فالواجب فيها بقرة مسنة: أي جذعة، فالوقص هنا تسعة.

مُسْنَةٌ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَا قَدْ بَلَغَتْ ثَلَاثَةَ سِنِينَ¹
 فِي الْأَرْبَعِينَ الضَّانِ شَاةٌ تَرْكِيَّةٌ يُعْطَى إِلَى عَشْرِينَ مِنْ بَعْدِ الْمِئَةِ²
 وَبَعْدَهَا شَاتَانِ لِلْمِئَتَيْنِ ثُمَّ ثَلَاثٌ إِنْ نَمَتْ عَنْ ذَيْنِ³
 فَأَرْبَعٌ تُعْطَى عَلَى أَرْبَعِ مِئَةٍ عَنْ كُلِّ مِئَةٍ فَشَاةٌ تَرْكِيَّةٌ⁴

(1) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (مسنة في كل أربعين) وقوله (قد بلغت ثلاثة سنين) يريد أن المسنة ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة على المذهب وهو ثني البقر عندنا ولا يزال يعطى مسنة عن كل عام حتى تبلغ تسعاً وخمسين ، فالوقص في هذا الموضع تسعة عشر ، ثم يكون فيما بعد الستين تسعة فقط إلى ما لا نهاية له فإذا زادت على التسعة والخمسين بأن كانت ستين فأكثر فالواجب فيها إذا تبيعان ، ثم بعد ذلك يتغير الواجب بعد كل تمام عقد من العشرات ، ويصير الواجب مسنة عن كل أربعين ، وتبيعا عن كل ثلاثين ، ففي السبعين مسنة وتبيع ، وفي الثمانين مستتان ، وفي التسعين ثلاثة أتبعة ، وفي المائة مسنة وتبيعان ، وفي مائة وعشر مستتان وتبيع ، وفي المائة وعشرين إما ثلاث مسنات وإما أربعة أتبعة ، الخيار للساعي كما تقدم ، وفي مائة وثلاثين مسنة وثلاث أتبعة ، وهكذا .

(2و3) ثم انتقل يتكلم على زكاة الغنم وهي الضان والمعز فقال (في الأربعين الضأن شاة) الخ ، معناه : أن نصاب الغنم أربعون شاة ، لا فرق في ذلك بين الكبيرة والصغيرة لقول عمر رضي الله عنه لجلبه : عدّ السخلة عليهم ولا تأخذها منهم : أي لا تقبلها في تأدية الزكاة ، ولا بين الذكر والأنثى ، فإذا بلغت الأربعين بهذا الاعتبار ضأنًا كانت أو معزاً أو مجموعة منهما كما يأتي للناظم ، فالواجب فيها شاة جذعة أو جذع فتاؤه للوحدة لا للتأنيث ، يدل عليه قوله في عجز البيت (يعطي) إلى آخره . وقوله (تركية) أي زكاة (يعطي إلى عشرين من بعد المية) أي لا يزال يعطي شيئاً من الغنم بعد تمام الأربعين إلى مائة وعشرين ؛ فالوقص هنا ثمانون ، وكذا فيما بين الفريضة الثانية والثالثة ، فإن زادت الغنم على المائة وعشرين بأن كانت مائة وإحدى وعشرين فأكثر إلى تمام المائتين فالواجب فيها شاتان جذعتان ، فإن زادت على المائتين ولو بواحدة فالواجب فيها ثلاث شياه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وبعدها شاتان للمئتين ثم ثلاث إن نمت عن ذين

أي إن زادت على المائتين ولو بشاة كما تقدم .

(4) أي أنه يجب ثلاث شياه بعد المائتين والواحدة كل عام إلى ثلاث مائة وتسع وتسعين ، وهو الوقص في هذا الموضع فقط ، فإن بلغت أربع مائة فأكثر فالواجب أربع شياه ، وإلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله (فأربع تعطى على أربع مية) ثم يصير الواجب بعد ذلك شاة عن كل مائة تزيد على الأربع مائة ، والوقص هنا تسع وتسعون إلى ما لا نهاية له ، ففي خمس مائة

وَضُمَّ بُخْتٌ لِلْعَرَابِ وَالْمَعَزِ لِلضَّانِّ وَالْجَامُوسُ لِلْبَقَرِ تُحْرَأُ

شاة خمس شياه ، وفي ست مائة ست ، وفي سيعمائة سبع ، وفي ثمانمائة ثمان ، وفي تسع مائة تسع ، وفي ألف شاة عشر وهكذا .

(1) أخبر في هذا البيت أن كل من أجناس النعم الثلاثة نوعان متقاربان ، وأنه يضم أحد نوعي الجنس للآخر ، فإذا حصل من جميعها نصاب وجبت الزكاة على المالك ، ولا يشترط التساوي في جمع النوعين من كل جنس ، بل المدار على تمام النصاب كما قال (وَضُمَّ بُخْتٌ لِلْعَرَابِ) البخت : إبل خراسان من بلاد العجم ، وعلى إبل ذات سنمين تميل إلى القصر وفي شكلها غلظ ، والعرب : الإبل المعهودة عندنا : أي المعروفة في بلادنا وغيرها من بلاد العرب ، فمن ملك ثلاثاً من البخت واثنين أو ثلاثاً من العرب وحال عليه الحول يجب عليه أن يضم أحد النوعين للآخر ويخرج عن المجموع شاة جذعة من الضأن أو من المعز على ما تقدم تفصيله في زكاة الإبل ، وإن ملك ثلاثة عشر من البخت ومثلها من العرب فالواجب عليه بنت مخاض ، الخيار للساعي في أخذها من أحد النوعين إن تساوى ، وإلا أخذت من الأغلب وجوباً ، ويقوم مقام الساعي في زمننا هذا الفقير والمسكين ، وكذا يقال في بقية الأجناس عند اجتماع النوعين للمالك واحد ، (والمعز : للضأن) أي ويضم المعز للضأن ، فإذا حصل من النوعين نصاب وجبت الزكاة على مالهما كما تقدم ، فمن كان له عشرون من الضأن وعشرون من المعز أو ثلاثون من المعز وعشرة من الضأن وجب عليه إخراج شاة نثركية النوعين (والجاموس للبقر تحز) أي وتحاز الجواميس بمعنى يضم نوعها إلى البقر ، فإذا حصل من الجميع نصاب وجبت الزكاة على مالهما ، فمن ملك خمسة عشر من الجواميس وخمسة عشر من البقر وجب عليه بيع ابن سنتين ، وإن ملك عشرين من الجواميس وعشرين من البقر وجبت عليه مسنة ، وتقدم الكلام على سننها ، وهذا محصل كلام الناظم .

واعلم أنه كما تضم البخت للعرب والضأن للمعز والجواميس للبقر تضم أيضاً فائدة المواشي إلى ما كان تحت يد المالك بوجه شرعي قبلها ، ولو قبل تمام الحول بشهر أو أكثر أو أقل ولو يوم ، ويذكر في الجميع إن طرأت الفائدة على ما فيه نصاب فأكثر ، والمراد بالفائدة ما تجدد من الماشية بهيمة أو ميراث أو وقف أو في نظير دين ، بل ولو بشراء . وأما إن طرأت الفائدة على ما ليس فيه نصاب تحت يد المالك من الماشية وكمل بها النصاب فلا زكاة عليه ، بل يضم الأولى إلى ما تجدد منها ، ويستقبل بالجميع حولاً من يوم طرو الفائدة التي كمل بها النصاب ثم يزكيها بعد ذلك ؛ فمن ملك خمسين من الإبل أحد عشر شهراً مثلاً ثم استفاد خمسة فأكثر منها فعليه شاتان عند تمام حول الخمسة الأولى لطرؤ الثانية على ما فيه نصاب ، وإن ملك ثلاثين من البقر أحد عشر شهراً أيضاً ثم استفاد ثلاثين أخرى شراء أو غيره من الأوجه المتقدمة فعليه تبيعان بعد مضي شهر فقط لطرؤا على ما فيه من نصاب ، وإن ملك أربعين من الغنم أحد عشر شهراً ثم استفاد إحدى وثلاثين بهيمة أو ميراثاً أو

قَدْرُ نَصَابِ التَّمْرِ وَالْحُبُوبِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ بِشَرْطِ الطَّيِّبِ¹
بِأَرْدَبٍ مِصْرَ أَرْبَعٍ وَوَيْتَةٍ وَبِالرَّشِيدِيَّ فَخُذْ تَقْرِيئَةً²
ثَلَاثَةً مَعَ ثَمَرِ إِرْدَبٍ وَضَحْ أَيْ مَائَةً مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ قَدْخَ³

نحوها فعليه بعد مضي الشهر الذي يكون به تمام حول الأربعين شاتان لطروها على ما فيه نصاب أيضًا ؛ وكذا تجب الزكاة في الماشية إن كمل نصابها قرب الحول بإبدال من نوعها أو ينسلها ، مثال الأول إذا ملك شخص أربعة جمال من البخت ثم أبدلها قبل الحول ولو يوم أو يومين بخمس من نوعها لأن المدار على تمام حول الأصل في المسألين فتدبر .

(1) ثم انتقل يتكلم على زكاة الحرث فقال (قدر نصاب التمر) المراد منه بيان النصاب في التمر والحبوب بأنواعها وذوات الزيوت الأربع كما يأتي تفصيلها للناظم وهو : أي النصاب خمسة أوسق ، جمع وسق بفتح الواو ، والوسق ستون صاعًا بصاع النبي ﷺ ، والصاع أربعة أمداد بمده عليه الصلاة والسلام ، والمد رطل وثلاث بالبغدادى ، وهو أصغر من الرطل المصري ، إذ المصري مائة وأربعة وأربعون درهماً مصرياً ، والبغدادى مائة وثمانية وعشرون درهماً مكيًا ؛ فتحرير النصاب بالكيل المصري في زماننا هذا أعني تاريخ هذا الشرح الموافق سنة ستين وثلاث مائة وألف من الهجرة النبوية يوافق ذلك سنة إحدى وأربعين وتسعمائة وألف من ميلاد المسيح بن مريم عليه السلام مائة قيراط بالكيل المصري في هذا التاريخ ؛ فالوسق يساوي عشرين قيراطاً مصرياً ، والقيراط ثلاثة أصع ، فقدر النصاب باعتبار الأردب في الديار المصرية أربعة أردب وويته ، وهي أي الوية كيلتان مصريتان ، وأما عندنا ببلاد السودان فثلاثة أردب وثلاث أردب وذلك بمديرية مروي ومديرية بربر ، وهي التي عن شمال عاصمة الخرطوم ، ومثلها مدينة الخرطوم ومدينة أم درمان ، وأما قدر النصاب بمديرية النيل الأزرق فأردبان ونصف أردب ، إذا قدر الأردب فيها عشرون كيلة ، وفي الكيلة قيراطان مصريان ؛ وقدر النصاب بمديرية القضارف وضواحيها ثلاثة أردب وثمان أردب ، إذ الأردب عندهم ست عشرة كيلة ؛ وأما قدره بمديرية كردفان فثلاثة أردب وثلاث أردب ، إذ الأردب عندهم خمس عشرة كيلة ، وعامة أهل هذه البلاد يعبرون عن المكايل بالأمداد ، فالمد عندهم نصف قيراط ، ففي الكيلة المصرية بهذا الاعتبار أربعة أمداد كردفانية فتأمل . وقوله (بشرط الطيب) معناه : أن الطيب في الثمار وهو ظهور الحمرة والصفرة في ثمار النخل ، وظهور الحلاوة في العنب ، وهو بلوغ حد الأكل منها شرط في وجوب الزكاة فيها كالإفراك في الحبوب ، وقد استوفينا الكلام على شروط وجوب الزكاة أول هذا الباب .

(3و2) (بأردب مصر) الخ ، يعني أن ضبط نصاب الحرث بالكيل المصري أربعة أرداب جمع أردب ، وهو اثنا عشر كيلة مصرية وويته وهي كيلتان ، ففي الأردب الواحد ست ويات ، فمجموع ما يتحصل من ذلك مائة قيراط مصري ، وهو النصاب الذي تجب فيه الزكاة ،

يَجْمَعُهَا عِشْرُونَ صِنْفًا فَأَعْدُدْ سَبْعُ الْقَطَانِي مِثْلُ صِنْفٍ وَاحِدٍ¹
بَسِيلَةُ جُلْبَانُ فُولٌ عَدَسٌ وَحِمَصٌ وَلَوْيَا وَتَرْمُسٌ²
لِلْقَمْحِ وَالسَّلْتِ الشَّعِيرُ يُجْمَعُ إِنْ كَانَ كُلُّ قَبْلِ حَصْدٍ يَزُرَعُ³

وما زاد عليه ولو قل فبحسابه ، إذ لا وقص في الحرث . قوله (وبالرشيدي فخذ تقريره) يريد أن النصاب بكييل رشيد بلاد معروفة على التقريب ثلاثة أرباب ، كما قال (ثلاثة مع ثمن أرباب) بتشديد الموحدة للوزن ، وقوله (وضح) بالسكون للوزن أيضاً : أي اوضح وظهر . وقوله (أي مائة من بعد خمسين قدح) لم يظهر لي معناه ، لأن الشيخ البرقوقي لم يتكلم عليه في تقريره ، ولم أقف على شيء من معناه في بعض شروح كتب المالكية .

(2و1) قوله (يجمعها) الخ البيتين ، شروع منه في تعداد أنواع الحبوب وغيرها مما تجب فيه الزكاة ، وفي بيان ما يضم من الأنواع إلى جنس واحد ، وما يعتبر مستقلاً عن غير ضم إلى غيره ، إذ الضمير في قوله يجمعها راجع للحبوب وما بعدها ، بدلالة المقام على ذلك وإن لم يتقدم لها ذكر . وقوله (عشرون صنفًا فأعدد) المراد منه بيان عدد ما تجب الزكاة فيه من المزروعات ، لأن الصنف والنوع بخلاف الجنس ، بل هي من أفرادها ، إذا الجنس قد يكون متحدًا كالذخن والأرز ونحوهما ، وقد يكون تحته صنفان فأكثر كجنس القطاني ، ثم أخذ في تعدادها فقال (سبع القطاني مثل صنف واحد) أي أن أصناف القطاني سبعة ، وأنها كالجنس الواحد في الزكاة ، فإذا اجتمع النصاب من جميعها أو نوعين منها فأكثر وقد زرعت في آن واحد . ومتقارب عرفاً زكيت ، وأخرج المزكي من كل نوع ما ينوبه وجوباً ، وإن خرج الأعلى عن الأدنى أجزأه ذلك ، ومميت قطاني لقطونها بالأرض : أي طول مدتها غيرها من الزرع ، أي وهي أصناف القطاني (بسيلة) وهو حبٌ معروف بعضه أسود يميل إلى الخضرة ، وبعضه أبيض وهو أكبر جرماً من الأسود (جلبان) وهو حبٌ طويل معروف بالديار المصرية (فول) وهو حبٌ مشهور عدس) وهو حبٌ صغير أحمر بديار مصر ، والسودان حبٌ أكبر منه مبسط أحمر اللون (وحمص) حبٌ معروف يسمى في السودان بالكبيقي (ولوبيا) هذا الصنف أنواع كثيرة ببلاد السودان منها اللوبية العفن المعروف بالشرقيتي بديار مصر ، واللوبية الطيب وهو حبٌ طويل أحمر أصغر منه جرماً ، واللوبية الأبيض يوجد بمديرية النيل الأزرق غالباً ، وحب الفاصولية ، وترمس وهو معروف طعمه مرّ لا يستطاع أكله إلا بعد غليانه كثيراً على النار ثم يخلط مع الطين أياماً ، فهذه هي القطاني السبعة التي تضم لبعضها .

(3) ذكر في هذا البيت أن القمح والسلت وهو شعير لا قشر له يعرف بشعير النبي ﷺ والشعير يضم بعضها لبعض ، فإن حصل من جميعها وجبت فيها الزكاة لأنها جنس ، ويخرج المزكي من كل نوع مثابه وجوباً ، فإن أخرجهما من القمح أي الير أجزأه ذلك لأنه أعلى من السلت والشعير وهذا معنى قول الناظم (للقمح والسلت الشعير يجمع) ثم ذكر شرط الجمع بين هذه الأنواع الثلاثة بقوله (إن كان كل قبل حصد يزرع) أي تضم هذه الأنواع

وَسَيَّةٌ أَصْنَافُهَا مُتَفَرِّدَةٌ نَصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ¹
دَحْنٌ وَأَرْزٌ ذُرَّةٌ كَذَا الْعَلْسُ تَمَرٌ زَيْبٌ خَرْصُهُ إِذَا يَسَّ²

بشرط أن يزرع الثاني قبل حصد الأول منها ، فإن حصد الأول أي قطع وجمع في الموضع الذي يدرس فيه المعروف في بلادنا بالثقة ، واستغنى عن الماء وبلغ حد قطع أصوله : أي حشبه وجمعه في ثقافته للدرس لا يضم إلى ما زرع بعده ، بل يعتبر كل من الأول والثاني متحداً كالجنس ، فإن حصل منه نصاب زكي وإلا فلا .

ولما أنهى الكلام على ما يضم بعضه لبعض من الحبوب في الزكاة وهي عشرة أنواع : القطني السبعة ، والقمح ، والسلت ، والشعير . ثم أخذ يتكلم على الأجناس التي يعتبر كل فرد منها مستقلاً لا يضم لغيره ، وهي ستة أربعة من الحبوب والثان من الثمار وهما التمر والزبيب فقال :

(2و1) (وسنة أصنافها منفردة) والمراد بالأصناف الأجناس . وقوله منفردة : أي كل واحد منها جنس وليس تحته أنواع ، وهي أي الجنس المنفردة ستة (وقوله نصاب كل واحد على حده) معناه : أن كل واحد من الأجناس الستة الآتي تفصيلها يعتبر نصابه على حدته ، فما وجد فيه نصاباً زكاه ، وما نقص تركه بلا زكاة لعدم وجوبها فيه ، مثال ذلك إذا زرع شخص دحناً أو أرزاً أو ذرةً وعلساً وله ثمر وزيب ، فوجد من كل واحد من هذه الستة تسعين قيراطاً مصرطاً مثلاً ، فلا زكاة عليه في الجميع لأن كلًّا منها يعتبر مستقلاً ، ولم يبلغ النصاب في مثالنا هذا ، وهذا معنى كلام الناظم وهي أي الأجناس المنفردة دحن وهو حب صغير جداً معروف (وأرز) وهو معروف أيضاً لا فرق بين أبيضه وأحمره يعتبر بقشره كيلاً كالشعير ذرة ، وهي متنوعة ولها أسماء مختلفة ، منها الذرة الشامى ، ويعرف عندنا بعيش الريف ، والذرة الأبيض البلدي يعرف عندنا بالديكري ، وفي بعض بلادنا بالمريق والحيمسي ، فهذه توجد بمديرية بربر شمال الخرطوم ، وما يوجد بمديرية النيل الأزرق منها الذرة الفيتريته وهي الغالب فيها ، والقصابي والحجيري وغير ذلك ، وكلها جنس متحدة (كذا العلس) حب طويل يشبه خلقه البر يوجد في بلاد اليمن (تمر) وهو متنوع أيضاً بركاوي وقنديلة وتمودي وجاو ومشرق وعبد الرحيم وغير ذلك وكلها جنس واحدة متحدة أيضاً (زيب) لا فرق بين أحمره وأسوده (خرصه) إذا يس يعني التمر إذا طاب : أي بلغ حد الأكل منه وجبت فيه الزكاة فيخرص نخلة نخلة فيقال : كم في رطب هذا النخل (إذا يس) من الأوسق أو الأردب ، وإن قيل فيه خمسة أوسق فأكثر : أي مائة قيراط مصري أخرج زكاته تمرًا ، وإن كان تمر النخل مختلفاً أخرج من كل ما ينوبه ، وإن أخرجها من أعلا نوع منه أجزأه ذلك ، وإنما وجب تخريص النخل عند طيبه لاحتياج الناس للإمداد والتصدق منه غالباً فيحسب على مالكة ما أكله أو أهده أو تصدق به وجوباً ، ولا يعتبر ما نقص من التمر بجائحة كجيش وريح ونار وطير ونحو ذلك قبل التخريص أو بعده ، بل يعتبر ما بقي من الجائحة ، فإن كان فيه نصاب أو أكثر زكي وإلا فلا ؛ ومثل التمر الزيب ، فيخرص إذا بلغ

وَذُو الزُّيُوتِ أَرْبَعٌ فَالسَّمْسِمُ زَيْتُونُ حَبِّ الْفُجْلِ ثُمَّ الْقِرْطُمُ¹
فَيَنْصَفُ عَشْرٌ إِنْ سُقِيَ بِالْكَلْفَةِ أَوْ لَا فَعَشْرٌ أَوْ هُمَا بِالنِّسْبَةِ²

حد الأكل منه أيضاً شجرة شجرة ، فيقال كم يساوي هذا العنب إذا يس وصار زيباً ؟ فإن قيل فيه خمسة أوسق فأكثر أو اثنا عشر قطاراً بغدادياً أو أكثر وجبت فيه الزكاة وإلا فلا ، وعلة وجوب التخريس فيه قبل يسه احتياج الناس إليه للأكل منه والتصدق والإهداء غالباً كالتمر ، وما لا ييس كرطب مصر وعنها خرص أيضاً : أي قدره العارفون ، فإن وجد فيه بعد التخريس على تقدير جفافه خمسة أوسق فأكثر بيع وأخرجت الزكاة من ثمنه ، ولو نقص ثمنه من نصاب العين .

[تنبيه] تقدم أن الزكاة تجب في الحبوب بالإفراك ، ولكن لا يجب الإخراج إلا بعد نذريتها وتصفيتها من الحشف وهو بتاب الذرة وتين القمح ، فيحسب على الزراع ما أكلوه بعد الإفراك أو أهده أو تصدقوا به ، وما علقوا به دوابهم حال ربطها ، ولا يحسب عليهم ما أكلته الدواب وقت درس الحبوب : أي حال دورانها عليها بالنورج وغيره ، ولا تحسب الجوائح أيضاً ، بل المدار على ما سلم فقط .

(1) ثم انتقل يتكلم على ذوات الزيوت فقال (وذو الزيوت أربع) يعني أن صاحب الزيوت أربع أجناس ، وكل جنس منها متحد لا يضم للآخر (فالسمس) أي أولها السمس ويعرف بالجلجلان وهو حب معروف (زيتون حب الفجل) أي وثانيها الزيتون وهو معروف ، وثالثها حب الفجل الأحمر (ثم القرطم) ورابعها حب القرطم ، ويعرف ببلاد السودان بالكوشي والعصفر ، ممي بذلك لأن النساء تأخذ من نوره وتجعله على وجهها بعد دقه ناعماً كالحناء تكسب منه صفرة . فهذه الأجناس كل واحد منها إذا بلغ النصاب وجبت الزكاة فيه بانفراده . ويجب إخراج الزكاة من زيتها وعصرها على أربابها رفقا بالفقراء ، وأجزأ إخراج الحب من السمس وحب الفجل والقرطم ، وإن كان خلاف الأولى : وأما الزيتون فلا بد من إخراج الزكاة من زيت ، وما لا يجف كزيتون مصر أخرجت الزكاة من ثمنه إذا بلغ نصاباً كالقول إذا أكل أو بيع أخضر فإن الزكاة تخرج من ثمنه إن كان في خرصه : أي في تقديره بعد جفافه نصاب .

(2) ثم شرع في بيان القدر الذي يجب إخراجه عن أحد هذه العشرين إذا وجبت فيه الزكاة بالشروط المتقدمة فقال (نصف عشر) الخ : أي فالواجب في أحد هذه الأصناف إذا بلغ النصاب فأكثر نصف العشر (إن سقي بالكلفة) يريد إذا كان سقيه بالدواليب كالسواقي ونحوها أو الدلاء كالذي يسقي بالماء الذي ينزح من الآبار بها على بكرة أو غيرها . ويلحق بذلك ما يسقي بالشواذيف المعروفة عندنا بالنباري جمع نبرو لمشقة ، ومن الدواليب الباورات المعروفة عند العامة بالبواجر جمع باجور في عرفهم ، وهي آلات حديدية تثبت على شواطئ الأنهار لإخراج الماء منها بقوة ، ولا تتحرك إلا بزيت أو خشب أو الفحم الحجري لتسخينها لأن دورانها الذي يكون سبباً لإخراج الماء يتوقف على ذلك ، فمن سقى

عِشْرُونَ دِينَارًا نِصَابُ الذَّهَبِ أَوْ مِائَتًا ذَرَاهِمَ لَوْرَقٍ فَاحْسَبْ¹
أَوْ مِنْهُمَا يُصْرَفُ كُلُّ عَشْرِ² مِنْهَا بِدِينَارٍ وَأَهْلُ الْعَصْرِ³

زرعه بمائها بأجرة أو مجاناً فعليه نصف العشر ، لأن إخراج الماء بها أشق ونفقتها أكبر من السواقي بأضعاف وقد وجب نصف العشر على من سقى زرعه بها تبعاً لأربابها ، إذ هم لا يجب عليهم إلا نصف العشر فقط لما علمت ، وهذا محصل كلام الناظم أو العشر : أي أو لا يسقى بكلفة ومشقة ، فالواجب بيع العشر كاملاً كالأراضي التي يعلو عليها التيل فيغمرها كالجزائر والجروف والكروات عندنا بالسودان ، أو كانت تسقى بماء الأمطار كالوديان وغيرها مما يسقى بماء المطر عادة ، بل ولو كان الزرع يسقى بالسبيح كما إذا اجتمع ماء البحر أو المطر على أرض أحد وأوصله آخر إلى أرضه بواسطة ترعة صغيرة حفرها بنفسه أو خدمه ، أو حفرها بأجرة لقلّة المئونة ، بل ولو كان الزرع بأرض خراجية وهي أرض البلاد التي فحنت عنوة كيلاد مصر مثلاً ، ويكون عليها خراج : أي أجرة معلومة تكون لبيت مال المسلمين لخفة الأمر ، وهذا مفاد كلام علماء المذهب (أو هما بالنسبة) المراد بالثنية في كلامه العشر ونصفه والمعنى : أنه إذا كان لشخص زرع سقى أولاً بماء المطر ، وبعد انقطاع نزوله احتاج الزرع للماء فسقا بماء ساقية أو غيرها من الدواليب ، فالواجب عليه أن يجعل ما تحصل من الزرع نصفين ، ويخرج من أحدهما عشرًا كاملاً ، ومن الثاني نصف العشر إن تساوى السقيان في المرات أو الزمن عرفاً ، وإن كان أحد السقيين أغلب في المرات أو الزمن كالثلاثين ، فيخرج من كل ما ينوبه بالنسبة عشرًا كان أو نصفه ، وهذا معنى كلامه .

واعلم أن ما ييس من الحبوب والثمار يخرج العشر أو نصفه من عينه أو من مثله وجوباً ، وما لا ييس منها يخرج العشر أو نصفه على التفصيل المتقدم من ثمنه . وفهم من كلام الناظم فيما تقدم عشرون صنفاً وإحصاؤه إياها بالعد أنه لا زكاة في شيء من أنواع الحارث غير هذه العشر من المتقدم تفصيلها وهو كذلك ، فإذا علمت ما تقرر فلا تجب الزكاة في شيء من الفواكه كثير ومشمش وبندق وجوز ولوز ، وإن كانت مما يدخر لا للعيش غالباً . ووجوب الزكاة في أنواع الحارث مشروطة باجتماع علتين : الادخار للعيش ، والاحتيايات والتين وما بعده من الفواكه وغيرها لا يتأتى فيه اجتماع علتين عادة ، ولا تجب في التفاح والبرمان والكمثرى والبرتقال ونحوها ، ولا في البقول كبصل وثوم وفجل وباذنجان ونحوها ، ولا في الخضر كبطيخ وقنا وخيار ونحو ذلك ، ولا تجب في حلبة ولا حبّ كمون أسود أو أخضر ، ولا في حبّ الرشاد وغيره من الزرايع ، ولا تجب في قصب سكر ولا في عسله وما أشبه ذلك ، نعم إن بيعت هذه الأشياء وبلغ ثمنها نصيباً وحال حوله وجبت فيه الزكاة وإلا فلا .

(1و2) ثم انتقل يتكلم على زكاة العين فقال (عشرون ديناراً) يريد أن نصاب الذهب عشرون ديناراً شرعية ، وزن الدينار منها اثنان وسبعون حبة من متوسط الشعير ، فإذا بلغت الدنانير هذا المقدار وجبت فيها الزكاة . وتجب أيضاً فيما زاد على العشرين ديناراً ولو قل ، لأنه لا وقص في العين كالحرث ، وسواء في ذلك المسكوكة وغيرها كنفار الذهب والتبر ، ويعتبر في

قَدْ حَرَّرُوا مَضْرُوبَ كُلِّ الذَّهَبِ بِمِصْرِنَا كَالْبُنْدُقي وَالْمَغْرِبِي¹
عِشْرُونَ مَعَ ثَلَاثِيَةِ وَنِصْفٍ وَنِصْفٍ عَشْرِ ذَا أَوْ صَنْفٍ²

الدنانير المسبوكة هذا العدد ولو كانت مغشوشة ببعض النحاس أو ناقصة في الوزن نقصاً كحبة أو حيتين إن راجت في التعامل بها كرواج الكاملة الخالصة من الغش ، فإن لم ترج بأن تنقص صرفها عن صرف الكاملة أو الخالصة كمل النقص في الناقصة وحسب الخالص من المغشوشة . مثال الأول : إذا كان وزن الناقصة لا يفي بالدنانير الشرعية زيد عليها ما يكملها ديناراً أو دينارين . ومثال الثاني : إذا كان في الدنانير المغشوشة قدر ربع من النحاس مثلاً في كل دينار حسب الخالص منها ، واسقط جزءاً النحاس إلى أن يحصل ما يكملها بهذا الاعتبار وهو خمس وعشرون ديناراً ، ثم تركى بعد ذلك ، وكذا يقال في الدراهم (أو مائتا درهم لورق فاحسب) يريد أن النصاب من الذهب عشرون ديناراً ، ومن الورق بكسر الراء وهي الفضة مائتا درهم شرعية ، وزن الدرهم منها خمسون حبة وخمسا حبة من الشعر أيضاً ، وهي أي الدرهم الشرعية أصغر من الدراهم المصرية ، إذ النصاب منها مائة وخمسة وثمانون درهماً ونصف درهم وثمان درهم وما زاد على ذلك فبحسابه . وقوله فاحسب : من حسب بمعنى عد تكملة للبيت (أو منهما) أي أو حصل النصاب منهما : أي الذهب والفضة كعشرة دنانير ومائة درهم ، أو خمسة عشر ديناراً وخمسين درهماً يصرف كل عشرة منها بدينار : أي أنه يعتبر صرف الدينار منها بعشرة دراهم شرعية بالنسبة للزكاة كالجزية صرفه ، وأما بالنسبة للزكاة والسرقه فتنا عشر درهماً ، وأما ورق البنكنوت فلا تجب فيه الزكاة وإن بلغ نصيباً لأنه من العروض ، والزكاة خاصة بالعين كما في فتاوى الشيخ عليش . وأما في التعامل به بين الناس وفي التجارة فإنه بمنزلة العين ، ولذا يكون فيه الربا في التعامل ما دام رائجاً كما في زماننا هذا ، بل هو في التعامل به بين العامة أشرف من العين وخصوصاً عند التجار قوله (وأهل العصر) أي أحد علماء أهل العصر يريد العلامة الذهبي رحمه الله تعالى .

(21) قوله (قد حرروا مضروب كل الذهب) الخ ، يريد أنه قد حرر كل مضروب : أي كل مسكوك من الذهب ، والمراد بالتحجير الضبط ، والمراد بالمضروب ما ضرب عليه السلاطين سكة : أي طريقاً في التعامل بأوزان مخصوصة من الذهب أو الفضة بصرف معلوم عند العامة والخاصة لا ينبغي العدول عنه . وقوله (بمصرنا) يريد به القاهرة ، وهي لا تحتاج لزيادة تعريف لشهرتها ، وكان المهر للسكك الموجودة بها إذ ذاك العلامة الذهبي المتقدم ذكره ، وكان ذلك في سنة ألف ومائتين وستة وخمسين من هجرة المصطفى ﷺ ، فوجد النصاب من الذهب بها في هذا التاريخ من النقود أحد عشر جنيهاً مصرياً ونصفاً وربعاً وثماناً ، والنصاب بالجنيه الأفرنجي اثنا عشر جنيهاً وثماناً ، والتعامل الآن بالجنيه المصري والجنيه الأفرنجي فقط دون غيرهما مما يأتي ، ومن المجيدي ثلاثة عشر وربع ، ومن البيتنو خمسة عشرة وخمسان ، قاله الشرنوبلي على العزبة . وقد عد فيها من مضروب الذهب

وَوَرَّقُنَا بِالْكَلْبِ وَالرَّيَالِ عِشْرُونَ وَائْتَانِ وَرُبْعٌ تَالِي¹
وَهِيَ ثَمَانُونَ وَخَمْسٌ مَعَ مِيهِ دِرْهَمٍ مَعَ خَمْسَةِ أَثْمَانٍ هِيَه²
يُخْرِجُ رُبْعَ الْعَشْرِ فِي الصَّنْفَيْنِ وَالْحَوْلُ شَرْطٌ وَاتِّفَاءُ الدِّينِ³

اثني وعشرين عملة ، فراجعه إن شئت . قوله (كالبنديقي والمغربي) معناه : أن الذهبي قد حرر النقود التي وجدها بمصر وذلك كالبنديقي ونحوه ، فالنصاب به اعنى البنديقي خمسة وعشرون ونصف ، ومن المغربي ثلاثة وعشرون ونصف (ونصف سبع عشر) كما قال . وقوله (أو صنف) أي اكتفى في معرفة المضروب بما ذكر في المتن أو اذكر بقية الأصناف .
(2و1) قوله (وورقنا) بسكون الراء للوزن الخ وهي الفضة ، وتسمى ورقاً بكسر الراء ولجينا ، كما أن الذهب يسمى عسجداً ونضاراً ، وقبل اجتماعه وسكه تبرا (بالكلب والريال) يعني أن نصاب الفضة بالنقود المسكوكة من الفضة وقت تأليف هذا النظم عشرون وائتان وربع (تالي) يعني أن زنة المسكوكة المسعى بالكلب والمسمى بالريال إذ ذاك اثنان وعشرون ريالاً وزناً لا صرفاً . وقوله (وهي ثمانون وخمسة مع ميه) البيت ، يريد أن الاثني والعشرين وربعاً هن السكة المتقدم ذكرها قريباً هي مائة وخمسة وثمانون درهماً ونصف درهم وثمان درهم كما (قال مع خمسة أثمان) وهذا معنى كلام الناظم . ولما حرر العلامة الذهبي نصاب الفضية المسكوكة بمصر في التاريخ المتقدم وجدها بالريال السنيكو سبعة وعشرين ونصفاً ونصف ثمن ، وبالريال أبي مدفع خمسة وعشرين ونصفاً وربعاً وقبراطين ، وبالريال المجيدي ثلاثين وثماناً ، ومن الريال أبي طاقة ستة وعشرين وثلثين ، ومن القروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرون قرشاً وثلثين إلى آخر ما حرر ، وهو أي النصاب بالقروش المصرية ثلاث وخمسون ريالاً أبا عشرة قروش إلا ثلث قرش : أي ثلاث مليمات وثلث مليمة ، إذ القرش المصري عشرة مليمات . وأما قطع الفضة المسكوكة التي بها التعامل الآن فالريال المصري أبو عشرين غرشاً ، والريال أبة عشر غروش ، ونصف الريال الصغير أبو خمسة غروش ، والقطعة الصغيرة التي صرفها غرشان .

[فائدة] الدرهم الشرعي بالعملة المصرية غرشان وأربعة وعشرون بارة ، يساوي ذلك في زماننا هذا ستاً وعشرين مليمة ، البارة ربع مليمة ، انتهى من دليل السالك قال مؤلفه محمد بن محمد سعد من علماء الأزهر الشريف : قد ظفرت بدينار شرعي مضروب سنة ألف وست من الهجره فحررته الصاغة فوجدته يساوي ستاً وخمسين غرشاً صاغاً انتهى .

(3) قوله (يخرج) الخ ، يعني أن المكلف إذا ملك نصاباً من الذهب أو الفضة وكان حراً مسلماً وجبت عليه الزكاة ذكرراً كان أو أنثى ولو مخبرناً أو صبيّاً ، والمخاطب بإخراجها وليهما خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه (ربع العشر في الصنفين) أي فالواجب عليه إخراجها من نصاب الذهب أو الفضة ربع العشر فقط ، فيخرج من العشرين ديناراً نصف دينار ، ومن المائتي درهم خمسة دراهم ، وما زاد فبحسابه ، إذ لا وقص في العين كالحرث (والحول

شرط) أي ويشترط لوجوب الزكاة في العين مرور الحول ، يعني حول الملك لا خصوص الحرم ، فلا تجب قبل مروره وتركي العين المغصوبة والضائعة التي دفنها صاحبها وضل عنها أو سقطت منه لعام واحد ، ولو مكثت المغصوبة عند الغاصب سنين كثيرة أو وجدت الضائعة كذلك ، وأما العين المودعة فتزكي كل عام ، يعني وهي تحت يد الأمين ، وهذا قول صاحب المختصر :

وتعددت بتعددته في مودوعه لا مغصوبة ومدفونة وضائعة

أي وتعددت الزكاة وجوبًا على الزكي بتعدد الأعوام في العين المودعة ، ولا تعدد عليه في المغصوبة والمدفونة والضائعة (وانتفاء الدين) أي ويشترط لوجوب الزكاة في العين أيضًا انتفاء الدين عن مالك النصاب فمرور الحول شرط خاص بالعين والماشية إذا لم يكن سعاة ، وانتفاء الدين خاص بالعين فقط ، فمن ملك نصابًا من العين فاكثر كعشرين أو ثلاثين دينارًا مثلاً وعليه من الدين مثلها أو ما ينقصها من النصاب كما إذا كان مدائنًا بعشرين دينارًا مثلاً سقطت الزكاة عنه في صورتين ، اللهم إلا إذا كان له من العقار والحيوانات أو له شيء مما يباع على المنقلى كأساس داره ونحوه ، وإذا قُومَ كانت القيمة مثل ما عليه من الدين ، أو كانت تقابل من الدين ما لا ينقصها عن النصاب ، وجبت الزكاة عليه مثال الأول : إذا كان لشخص ثلاثون دينارًا ، وقيمة ما يملكه من العقار وما بعده ثلاثون دينارًا فاكثر ، فلا تسقط عنه الزكاة ، لمقابلة قيمة ذلك ما عليه من الدين . ومثال الثاني : إذا كان له ثلاثون دينارًا أيضًا وعليه من الدين مثلها ، لكنه يملك ما قيمته عشرون دينارًا ، فعليه زكاة العشرين ، وتسقط عنه زكاة العشرة لأنها في الحقيقة ملكًا لرب الدين ، وإن كانت تحت يد المدين .

واعلم أن الدين لا يسقط زكاة الماشية ولا زكاة الحرث وإن كان يستغرق جميع ما يملكه منهما ، فمن ملك من الغنم أو غيرها نصابًا وعليه من الدين ما يساوي قيمة ذلك النصاب أو أكثر وجب عليه إخراج الزكاة ، وما بقي فرب الدين . أو ملك من الحرث خمسة أوسق وعليه من الدين خمسة أوسق أو أكثر وجب عليه إخراج الزكاة قبل قضاء الدين ولا كلام للغريم ، فإن سلم المالك الأوسق الخمسة بتمامها لرب الدين كائنًا أميًا ، وترتبت الزكاة عليه في ذمته ، ويجب عليه قضاؤها كما يجب عليه قضاء الصلاة والصوم : قال صاحب الرسالة : ولا يسقط الدين زكاة حرث ولا ماشية .

تنبيه : وكما تجب الزكاة في العين المسكوكة وغيرها تجب أيضًا في الألوان المتخذة من الذهب أو الفضة وإن لامرأة أو لحفظ مال ، وفي الحلبي الحرام كتحلية السكين وكعدد الخيل من سرج وركاب ولجام وغير ذلك وفيما تهشم بحيث لا يمكن إصلاحه إلا بعد سبكه من الحلبي الجائر ، أو انكسر ولم ينو ربه إصلاحه ، وتجب الزكاة أيضًا في الحلبي المصاغ لحفظ المال ، أو لمن سبج من بنت أو سرية أو زوجة ، فإذا لبسته من أعداها

وَجَازَ وَرَقٌ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَعَكْسُهُ كَذَا الْفُلُوسُ فَاجْتَبَى¹
مَصْرَفُهَا الْفَقِيرَ وَالْمِسْكِينَ وَالرَّقُّ وَالْعَامِلُ وَالْمَدِينُ²
مُؤَلَّفٌ وَابْنُ السَّيْلِ الطَّاعِنُ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ الثَّامِنُ³

منهن سقطت الزكاة ، وإذا ضارت المرأة متجالة ولها حلي لا يتحلى به مثلها لكبر سنها وانقطاع أرب الرجال عنها وجبت عليها أن تخرج زكاته كل عام ، ولا زكاة في حلي جائز وإن لرجل كتحلية السيف والمصحف والأنف وربط السن وخاتم الفضة إن كان درهمن فأقل واتخذ :

(1) (وجاز ورق) الخ ، يعني أنه يجوز الورق بكسر الراء : أي الفضة عن الذهب ، ويجوز عكسه وهو إخراج الذهب عن الفضة ، لكن لا يجوز إلا المسكوك منها لانتفاع الفقراء بالمسكوك دون غيره من السبائك (كذا الفلوس) أي وكما يجوز إخراج أحد التقدين عن الآخر في الزكاة أيضاً يجوز إخراج الفلوس ، وهي ما ضرب للتعامل به من غير التقدين كالنحاس والنيكل ونحوهما عن الذهب والفضة ، مع الكراهة على المشهور ، ومقابلة لا يجوز إخراج الفلوس عن أحد التقدين في الزكاة ، لأنه من باب إخراج القيمة عرضاً . وأما من ملك فلوساً وجبت فيها الزكاة ونوى بها التجارة . ثم أخرج القدر الواجب منها فلوساً فلا خلاف في جواز ذلك ، وقوله (فاجتبي) أي اختير ، معناه : أن القول بإخراج الفلوس عما وجب في أحد التقدين من الزكاة تجزئ مع الكراهة هو القول المجتبي عند أهل المذهب : أي المشهور ، ومن المعلوم أن المشهور أقوى من مقابلة .

(2و3) ثم انتقل يتكلم على من تصرف لهم الزكاة ، وهم الثمانية المذكورون في الآية الشريفة فقال (مصرفها) الخ معناه : أن محل صرف الزكاة ثمانية مواضع ، وقد ذكرها الله تعالى في قوله : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ ﴾ الآية ، وذكرها الناظم غير مرتبة فقال (الفقير) أي الموضع الأول منها الفقير وهو الذي لا يملك قوت عامه ، وإل فيه للجنس ليشمل الصغير والكبير والذكر والأنثى ، والمراد بالقوت مما ينفقه على نفسه وزوجته وولده من طعام وإدام وكسوة ومسكن والمعروف ، فإن كان تحت يده ما يكفيه عامه فهو غني لا يعطي من الزكاة وإن شيء ، ونقص ما يملكه عن كفاية العام أعطي منها ما يكفيه بقية عامه . قال الشرنوبلي على العزبة : ولا يجوز إعطاء الزكاة لمن يملك ماشية أو نخلاً أو أرضاً أو فضلاً داراً أو كتباً غير محتاج إليها ، بحيث لو باعها تكفيه عامه ، ولا تسقط الزكاة عن ربهما بإعطائها له ، وله أخذها منه ، وضمن إن فانت بأكله أو إتلافه .

فائدة : نقل عن الخطاب عن البرزلي عن بعض شيوخه : أن من كان عنده يتيمة يجوز له أن يشورها من الزكاة بقدر ما يصلحها من ضروريات النكاح ، والأمر الذي يراه القاضي حسناً في حق الخجور ، انتهى نقلاً عن بلغة السالك . والمعنى أنه يجوز له أن يأخذها من زكاته شورة ، وهو ما يعمل للبيت إذا زوجت من سرير وفرش وسراج وما تحتاج إليه من آلات الطبخ وأواني الماء على عادة أهل البلد ، ولكنه لا يسرف : أي يزيد

على المعروف . ومحل كون أن من ملك قوت عامه لا يعطى شيئاً من الزكاة في غير طلبية العلم ، وأما هم فيعطون منها وإن كانوا أغنياء . قال العلامة الصاوي في حاشيته على الجلائل : ومذهب مالك أن طلبية العلم المنهمكين فيه لهم الأخذ من الزكاة ولو أغنياء إذا انقطع حقهم من بيت المال ، لأنهم مجاهدون انتهى . ومن له مرتب من الوقف أو من بيت المال يكفيهِ من قاض أو خطيب ونحوهما كالمأهية لا يعطى من الزكاة ، وإن نقص عن كفايته أعطى من الزكاة قدر ما نقص منها ، كما هو المتفقون عن كتب المذهب (والمسكين) أي والثاني المسكين ، وهو من لا شيء له جملة ، فهو أحوج من الفقير . ويشترط في كل من الفقير والمسكين أن يكون حرّاً مسلماً فلا تعطى لعبد لأنه غني بسيدِهِ ، ولا لكافر (والرق) أي والثالث : الرق ، أي الرقيق المؤمن ذكرًا كان أو أنثى ، وهو المراد بقوله تعالى : ﴿وفي الرقاب﴾ والمعنى : أنه يشتري من مال الزكاة رقيقاً مؤمناً ويعتق ويكون ولاءهُ لبيت المسلمين إذا لم يكن له وارث رأساً ، أو كان ولم يكن له غاصب ، فإن لم يكن بيت مال حكم جماعة المسلمين من أهل العلم بتوزيع ولأئنه : أي ميراثه لمن تصرف لهم الزكاة شرعاً . ومن كان له عبد وعليه زكاة فله أن يعتق ذلك العبد في نظير ما وجب عليه من الزكاة ، لكن بعد ما يقومه أهل المعرفة ، فيسقط عنه من زكاته قدر قيمة العبد ، ويصير العبد حرّاً وولاءهُ للمسلمين أيضاً (والعامل) أي والرابع : العامل على الزكاة من ساع وجاب وكاتب ومفرق وإن كان غنياً لأن ما يأخذه من الزكاة في نظير عمله (والمدين) والخامس : المدين ، وهو معنى قوله عز وجل : ﴿والغارمين﴾ جمع غارم ، وهو من استدان في غير سقه أو فساد ، بل كان الدين لقوته وقوت عياله وما يحتاجون إليه من ضرورياتهم . وأما إن استدان لسفه : أي تبذير في اللذات والشهوات المباحة ، أو لفساد كشرب خمر أو قمار نحو ذلك ، فلا يعطى من الزكاة إلا إذا تاب وحسنت حالته ، فيعطى حينئذ براءة ذمته من الحقوق التي عليه (مؤلف) أي والسادس : مؤلف ، وهو المعنى في الآية بالمؤلفة قلوبهم ، وهم قوم كفار يعطون من الزكاة ليدخلوا في دين الإسلام إذا ظهر عليهم الميل لذلك ، وقيل قرير عهد بالإسلام يعطون من الزكاة ليمكن من قلوبهم (وإين السبيل الطاعن) والسابع : ابن السبيل ، أي الطريق ، وقوله الطاعن : معناه المسافر المنقطع ولو كان غنياً ببلده ، فيعطى من الزكاة ما يبلغه وطنه إن لم يجد مسلماً ، أو كان فقيراً ببلده وأما إن كان غنياً ببلده ووجد مسلماً فلا يعطى من الزكاة ، وبصدق إن ادعى أنه ابن سبيل بلا بينة ولا يمين (وفي سبيل الله) وهو الثامن : أي الثامن تصرف له الزكاة من خرج للغزو أو الرباط في سبيل الله فيعطى من الزكاة ما يستعين به على ذلك ولو كان غنياً ، فإن تأخر عن الغزو أو الرباط أخذت منه إن كان غنياً ، وإن كان فقيراً لا تؤخذ منه لأنه يستحقها بوصف الفقر ، ويجوز أن يؤخذ من مال الزكاة خيل للغزو عليها أو أسلحة وسفن حربية .

نَيْتُهَا عِنْدَ الْخُرُوجِ أَوْجِبُ فِي مَوْضِعِ الْوُجُوبِ أَوْ فِي الْأَقْرَبِ¹ إِلَّا إِذَا كَانَ الْبَعِيدُ أَعْدَمًا فَاحْمِلْ لَهُ الْجُلَّ وَشَهْرًا قَدَمًا²

(201) (نيتها) بالنصب مفعول مقدم لأوجب وقوله (عند الخروج أوجب) بكسر الباء للروي: شروع في بيان شرطين من شروط صحتها كما اشرنا إليه أول الكتاب: أي أول الباب: أحدهما أنه تجب نية الزكاة عند إخراجها، ويكفي استحضارها عند عزلها، ولا يشترط إعلام الفقير أنها زكاة، بل يكره الإعلام على المشهور لما فيه من كسر خاطره. وقبل يشترط الإعلام، ويستحب إظهارها لأنها فرض عين، فإظهارها من إقامة شعائر الدين، ويستحب للمزكي أن يستتب على تفرقتها للفقراء غيره بعداً من الرياء. وأما صدقة التطوع فإنها مندوبة مرغّب فيها، فالأفضل إخراجها: أي إعطاؤها للفقراء سرّاً لقوله ﷺ «صدقة السرّ تطفئ غضب الربّ» وإعطاؤها للأقارب أفضل، وأكثر ثواباً لأنها صدقة وصلة للرحم. وفي الحديث «من أحب أن يسقط له في رزقه وينسأ أي يؤخر» له في أجله فليصل رحمه» (في موضع الوجوب أو في الأقرب) أي وثانيهما: أنه يجب تفرقة الزكاة في الموضع الذي وجبت فيه، وفي حكمه ما قرب منه، وهو ما دون مسافة القصر فيجوز نقلها إليه ولو لغير الأعدم ممن هو بموضع الوجوب، وإذا اختلف موضع المال والمالك اعتبر موضع المال في الحرث والماشية، فيجب إخراج زكاة الحرث في الموضع الذي زرعت فيه الحبوب والثمار، وإخراج زكاة الماشية في محل وجودها. وأما العين المعتبر فيها موضع المالك وكذا عروض التجارة، فإذا وجبت الزكاة على المالك بأن حال حولها وجب عليه إخراجها في موضع كان هو به ولو كان مسافراً لحج أو تجارة، ولا يجوز تأخيرها إلى أن يرجع إلى وطنه لأنها كالصلاة متى حلّ وقتها وجب تأديتها، اللهم إلا أن يكون قد استتاب من يخرجها عنه إذا وجبت حال غيبته، أو لم يוכל وخاف إن أخرجهما في سفره ضرراً يلحقه في ضرورياته، فيجوز له تأخيرها لذلك. قال أبو الضياء: وزكى مسافر ما معه وما غاب إن لم يكن مخرج ولا ضرورة (إلا إذا كان البعيد أعدمًا) أي ولا يجوز نقل الزكاة عن موضع الوجوب ولا عن ما قرب منه وهو ما دون مسافة القصر إلى موضع بعيد زائد على مسافة القصر إلا بشرط، وهو ما أشار إليه الناطم بقوله: إلا إذا كان البعيد أعدمًا، أي إلا إذا كان الموضع البعيد به فقراء أشدّ إعدامًا من فقراء موضع الوجوب وما في حكمه، فإن كانوا جاز أن ينقل أكثرها لهم ويفرق باقيها في موضع الوجوب، وهذا معنى قوله (فاحمل له الجُل) وإذا جاز نقلها إلى الإعدام البعيد بشرطه تكون أجرة النقل من الفيء إن كان، وإلا يبعث إن كانت من حرث أو ماشية ونقل ثمنها ليفرق، وأما إن كان النقل إلى ما دون مسافة القصر فبأجرة منها، ومفهومه أنها إذا نقلت إلى موضع أبعد من مسافة القصر لا تجزئ، والمعمد الإجزاء مع الكراهة ولو لغير الأعدم أو بعد الموضع جدًا كالمدينة المنورة أوة غيرها من بلاد السودان (وشهرًا قدمًا) أي يجوز تقديم إخراج زكاة العين قبل تمام الحول بشهر فأقل، وهذا مشهور مذهب مالك، وقيل يغتفر الشهران، ويجوز إعطاؤها لمن أتى إليها ولو مسيرة شهر أو أكثر، لأن عمل الخلاف في نقلها فقط.

تتمة: إذا وجبت الزكاة وجب إخراجها فوراً، ولا يجوز للمزكي تأخيرها إلا بقدر ما

وَأَوْجِبُوا أَيْضًا (زَكَاةَ الْفِطْرَةِ) وَقَدَّرُهَا صَاعٌ بِفَرَضِ السَّنَةِ¹
 مِنْ غَالِبِ الْقُوتِ عَلَى الْمُكَلَّفِ وَلَمْ تَفْتِ وَأَجْزَأُ بِالسَّلَفِ²
 عَنْ نَفْسِهِ أَوْ مَنْ لَزُومًا أَطْعَمَا تُعْطَى إِلَى حَرِّ فَقِيرٍ مُسْلِمًا³

يفرقها فيه من الزمن كاليومين والثلاثة فقط ، فإن أخرها عنده زيادة على ما ذكر وضاعت
 منه غرمها وجوبًا ، ولو لم يفرط في ضياعها وكان آثمًا بالتأخير وإن عزلها عند الحول ليفرقها
 ثم ضاعت منه من غير تفريط لم يضمن وتسقط عنه ، وإن عزلها ثم ضاع أصلها قبل أن
 يفرقها لأربابها وجب عليه إخراجها وإعطائها لمن يستحقها ولو لم يملك غيرها .
 (1-3) ولما أنهى الكلام على زكاة الأموال شرع يتكلم على زكاة الأبدان فقال (وَأَوْجِبُوا أَيْضًا زَكَاةَ
 الْفِطْرَةِ) الخ ، شروع منه في الأخبار بحكمها ، وفي بيان شروطها وما يتعلق بها من بقية
 الأحكام ، وقوله أَوْجِبُوا : أي أخبروا بأنها واجبة ، وقيل سنة ، والأول هو المشهور . فمن
 جحد مشروعيته كفر ، ومن أقر بمشروعيتها وحده وجوبها لا يكفر مراعاة للقول
 بالسنية . وقوله زكاة الفطرة : يعني به زكاة الأبدان ، سميت بذلك لثقلها بالأبدان دون
 الأحوال ، وتسمى زكاة الفطر لوجوبها بفطر رمضان (وقدراها صاع) أي القدر الذي
 يجب إخراجها عن كل نفس صاع وهو أربعة أمداد بمقد النبي ﷺ ، وبالكيل المصري قدح
 وثلاث ، والقُدح المملوء الصغيرة التي هي ثمن الكيلة المصرية ، ففي الكيلة إذ ست أصع
 تجزئ عن ستة أشخاص ، والقيراط ثلاث أصع تجزئ عن الثلاثة أشخاص ، كذا حرره
 الشرنوبلي وغيره من علماء المصريين (بفرض السنة) أي أن الدليل على وجوبها من السنة
 المطهرة ، ففي الموطأ عن ابن عمر : «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر في رمضان على
 المسلمين» وحمل الفرض على التقدير بعيد خلافًا لمن زعم ذلك كذا في بلغة السالك ، وقد
 فرضت في السنة الثانية من الهجرة كزكاة الأموال (من غالب القوت على المكلف) أي أنها
 تجب على المكلف من غالب قوت أهل البلد من أصناف تسعة من العشرين التي تجب
 زكاتها في الحرث ، وهي أي الأصناف التسعة قمح أو شعير أو سلت أو ذرة أو دخن أو أرز
 أو تمر أو زبيب أو أقط ، وهو يابس اللبن المخرج زبد ، كذا في الشرح الصغير لأبي
 البركات الدردير . وقيل المراد بالأقط الكشك بكسر الكاف وهو أن يكسر حب القمح غير
 ناعم ويخلط باللبن المذكور ثم يجفف ، وقد أكثر استعماله في بلاد الأرياف فلا يجزئ
 الإخراج من غير هذه التسعة من بقية أصناف الحبوب وذوات الثبوت الأربعة إلا أن يكون
 الاقنيات به غالبًا ، وإن كان المخرج من غير هذه التسعة عنبًا فالأظهر الإجزاء لأنه يسهل
 بالعين سدّ خلته : أي الفقير في ذلك اليوم ، كذا في [بلغة السالك] (وَم تَفْتِ) أي المكلف
 إذ كان مليًا وقت وجوبها عليه ولم يخرجها حتى فات وقت وجوب إخراجها بغروب
 شمس يوم العيد لا تسقط عنه ، بل تترتب في ذمته إن أصبح فقيرًا ، ويطلب بقضائها ما دام
 حيًا لعدم سقوطها عنه لما علمت ، وهذا معنى قوله ولم تفت . وقوله (وَأَجْزَأُ بِالسَّلَفِ)

معناه : أن من كان فقيراً وقت وجوب زكاة الفطر ووجد من يسلقه قدر ما عليه منها وجب عليه أن يستلقها منه إذا كان يرجو وفاء . وقيل لا يجب عليه ذلك . وأما إن كان لا يرجو الوفاء فلا يجب عليه أن يستلقها اتفاقاً (عن نفسه أو من ثروماً أطلعاً) أي يجب على المكلف إذا كان حراً مسلماً قادراً على إخراجها كلها أو بعضها ولو حزة صاع أن يخرجها عن نفسه وعن من لزمه إعطاه : أي نفقته شرعاً بالقرابة كأبويه الفقيرين وخادمهما إن كان رقيقاً وكان أهلاً للإعطاء ، وأبنائه الذكور حتى يبلغوا عاقلين قادرين على الكسب ، وبناؤه حتى يدخل بهن الأزواج ولو كن عانسات ، أو يدعون إلى الدخول وهن مطبقات أو بالغات ، أو بالمثل كعبدة وإمامة المسلمين لا الكافرين ، أو الزوجية فيجب على الزوج إخراج زكاة الفطر عن زوجته وعن خادمها إذا كان رقيقاً مملوكاً لها بشرط إسلام الزوجة وإسلام خادمها ، كما يشترط إسلام الأبوين أيضاً . ومن تزوج أمة مملوكة لغيره فولد منها أولاداً فعليه فطرة زوجته المملوكة للغير كما تجب عليه نفقتها ، وأما زكاة أولاده منها فعلى سيدهم لوجوب نفقتهم عليه بالمثل ، وأما إن اشترى لهم خادماً فعليه : أي على أبيهم نفقة الخادم وزكاة فطره وأما الأجير إن كان حراً فزكاة فطره عليه ، وإن كان عبداً فعلى سيده (تعطى إلى حر فقير مسلماً) أي أن زكاة الفطر تعطى للحر ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً ، ولا تدفع للريق ولو كان مسلماً لأنه غني بسيدته كما تقدم في مصرف الزكاة ويشترط في الحر أن يكون فقيراً ، فلا تجزئ إن دفعت لغني ، وأن يكون مسلماً فلا تجزئ لكافر ولو محتاجاً جداً .

واختلفوا في وقت وجوبها فقيل تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان ، وهو لابن القاسم في المدونة ، وشهره ابن الحاجب وغيره . وقيل تجب بطلوع فجر يوم العيد ، وهو رواية لابن القاسم والأخوين عن مالك ، وشهره الأبهري ، وصححه ابن رشد وابن العربي ، كذا في [بلغة السالك] للعلامة الصاوي . وثمرة الخلاف تظهر في من ولد له أو تزوج أو عتق أو أسلم ، وما أشبه ذلك بعد غروب الشمس وقبل طلوع الفجر ، فعلى القول الأول تجب عليه زكاة الفطر لحصول هذه الأشياء بعد الوجوب ، وعلى الثاني يجب عليه خصوصاً قبل وقت الوجوب وهو طلوع فجر يوم العيد فتأمل . ويخرج تأخيرها إلى غروب الشمس من يوم العيد ، لأن الحكمة في مشروعيتها إغناء الفقراء عن ذل السؤال في يومه ، إذ هو يوم ضيافة الله تعالى لعباده المؤمنين . ويندب إخراجها بعد الفجر وقبل الصلاة العيد . وندب من استغنى أو عتق بعد الفجر إخراجها ، ويجوز دفعها للفقراء قبل العيد بيوم أو يومين فقط عندنا ، ويجوز تفريق صاع على مساكين ودفع أصع متعددة لفقير واحد ، ويجوز إخراج قيمتها عينا كما تقدم ، والله أعلم .

وما أنهى الكلام على القاعدة الثالثة من قواعد الإسلام شرع يتكلم على القاعدة الرابعة وهي الصوم فقال (باب الصيام) أي هذا الباب في بيان حكم الصيام وفي بيان ما يتعلق به من الأحكام ، والباب لغة : ما يوصل إلى المقصود ، واصطلاحاً : اسم لجملة من مسائل العلم

المقصود جمعها وترتيبها تحت حكم يشتمل عليها . والصيام لغة : الإمساك عن الشيء مطلقاً ، ومنه لقوله تعالى : ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ أي صمتاً وإمساكاً عن الكلام . وشرعاً : الإمساك عن شهوتي البطن والفرج ، وما في حكمهما من اتباع هوى النفس كالكميقات من شرب دخان ونحوه ، وهو أي صوم رمضان واجب بالكتاب والسنة والإجماع . وشرع في السنة الثانية من الهجرة كالزكاة وصدقة الفطر ، فمن جمحد وجوبه فهو مرند يستتاب : أي تطلب منه التوبة وهو في السجن إلى ثلاثة أيام من غير ضرب ولا وجع ، فإن تاب ترك ، وإن لم يتب قتل كفرًا ، وماله لبيت مال المسلمين ؛ ومن أقر بوجوبه وامتنع من أدائه أخر إلى أن يبقى من طلوع الفجر ما يسمع النية وقتل إن لم يمثل بالسيف حدًا ، وصلي عليه غير أهل الفضل والصلاح ، فغاية أمره أنه مؤمن عاص .

باب الصيام

يُثْبِتُ صَوْمَ الشَّهْرِ بِاسْتِكْمَالِ شَعْبَانَ أَوْ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ¹
إِمَّا بِعَدْلَيْنِ أَوْ اسْتِفَاضَةِ جَمَاعَةٍ لَمْ يَكْذِبُوا فِي الْعَادَةِ²

(1) ولما كان وجوب صوم رمضان متوقفاً على ثبوت الشهر بوجه شرعي قدم الكلام عليه فقال (ثبت صوم الشهر) الخ البيتين ، معناه : أنه يجب صوم شهر رمضان بسبب ثبوت الهلال بأحد أمور ثلاثة وهي : إما إكمال شعبان ثلاثين يوماً وإليه أشار بقوله (باستكمال) شعبان أو برؤية الهلال) أي وإما برؤية عدلين خلال رمضان ، ويشترط في كل منهما الإسلام والذكورية والحرية وعدم الفسق بعد اتصافهما بالعقل والبلوغ ، وأن يدعى كل منهما الرؤية لا مجرد السماع ، وهذا معنى قوله (إما بعدلين) ومفهومه أنه لا يجب صوم شهر رمضان برؤية العدل الواحد ، وهو كذلك بالنسبة لمن لم يعتنأ بأمر الهلال ومعرفة مطالعه ؛ وأما من لا اعتنأ لم يأمر الهلال فيجب عليهم الصوم برؤية العدل الواحد ، فإن لم يصوموا وجب عليهم القضاء والكفارة ، وإن حكم حاكم شافعي بثبوت الشهر برؤية عدل واحد وجب الصوم على جميع الناس مالكيين وغيرهم ، وإن نقل ثبوت الرؤية عن كل واحد منهما عدلان وجب الصوم ، وعم كل من بلغه خبر الناقلين ، وهذا معنى قول خليل رحمة الله تعالى : وعم إن نقل بهما عنهما . وأما النقل عن الحاكم فيكفي فيه العدل الواحد لأنه من باب الإخبار لا من باب الشهادة . واعلم أن الخبر الذي يأتي للناس بواسطة البرقيات : أي الآلات المعروفة بالتلغرافات يجب اتباعه ، لأنه لا ينشأ إلا عن رؤية ثابتة بوجه شرعي ، ولا ينشر في البلاد إلا بأمر من قاضي قضاة المسلمين ، وقد اعتمدته خاتمة المحققين بغير نزاع وعمدة المدققين بلا دفاع سيدي محمد عlish في فتاوية المسماة بفتح العلي المالك ، وقد حكم فيها بوجوب الكفارة على من خالفه ، ونصه : ما قولكم فيمن انتظروا خلال رمضان فلم يروه وأصبحوا مقطرين ، وقد بلغهم بالسلك ثبوت رمضان في مصر معتقدين أنه لا يلزمهم الصوم به وأن الحكم به مبني على قول المنجمين ، فهل تجب عليهم الكفارة أم لا ؟ أفيدوا الجواب . فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله تجب عليهم الكفارة لبعد تأويلهم لاستنادهم فيه لجهلهم وسوء ظنهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم (أو استفاضه) جماعة لم يكنوا في العادة) أي وإما برؤية جماعة مستفيضة ، وهم الذين يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة بشرط أن يدعى كل واحد منهم الرؤية ؛ وأقل المستفيضة عند مالك خمسة أشخاص ، ولا تشترط فيهم العدالة إذا بلغوا الحد فأكثر ، بل يقبل الذكر والأنثى والحر والعبد ، فالمدار على أن يفيد خبرهم العلم الضروري . وعن السيكي الشافعي أن أقلهم اثنان وثلاثة وحدهم عند الحنفية مفوض إلى رأي الإمام كما في شرح الكثر . والحاصل أن الرؤية تثبت برؤية العدلين أو المستفيضة ولو كان الشهر تسعاً وعشرين يوماً لحديث «الشهر يكون تسعاً وعشرين يوماً»

فِي الثَّبُوتِ امْسِكْ وَلَوْ بَعْدَ الْفَلَقِ وَحُكْمُ شَوَالٍ عَلَى هَذَا النَّسْقِ¹
وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ بِلاَ اسْتِيقَانٍ وَبَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ مِنْ رَمَضَانَ²
قَضَاهُ وَلَيَمْضِ عَلَى إِمْسَاكِهِ وَيَلْزَمُ التَّكْفِيرُ بِأَنْتَهَاكِهِ³

رواه مالك ، والسنة عن أم سبلمة وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم وغيرهم ، إلا أن العدلين إذا لم يريا هلال شوال بعد ثلاثين صحوا فإنهما يكذبان ، ويجب صوم الواحد والثلاثين من دعواهما الروية ، وإذا كان في السماء غيم ليلة إحدى وثلاثين فلا يكذبان بل يجب الإفطار ، وأما المستفيضة فلا تكذب ولو كانت السماء صحوا ، وهذا هو المشهور .

(1) الفاء في قوله (فبالثبوت امسك الخ) للفتحية ، والمعنى : إذا علمت أن الشهر يثبت بكمال شعبان ثلاثين يوما أو بروية عدلين أو جماعة مستفيضة ، فإن حصل الثبوت بشيء مما ذكر قبل الفجر فالأمر واضح ، وإن حصل بعد طلوع الفجر ولو في آخر النهار فامسك : أي أنه يجب على المكلف الإمساك في بقية النهار لحرمه الشهر ، ويجب قضاء ذلك اليوم من غير كفارة وهذا معنى قوله (ولو بعد الفلق) وقوله (وحكم شوال على هذا النسق) معناه : أنه كما يثبت هلال رمضان بشيء مما تقدم بيانه قريبا أيضا ، يثبت هلال شوال سواء بسواء ، وإذا ثبت هلاله بما ذكر وجب الإفطار وحرم الصوم على الناس أجمعين ، ولو حصل العلم لأهل الأمصار وما جاورهم بسماع المدافع وروية القناديل التي تفعل إعلاما بثبوت شهر رمضان أو شهر شوال عادة وليس لمن سمع أو علم عذر في المخالفة ، إذ الأمة المحمدية لا تجتمع على ضلال كما هو معلوم من السنة ، والحديث «الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفتطرون ، والأضحية يوم تضحون» رواه الشافعي والترمذي والدارقطني عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما . وذكر الترمذي أنه فسر بأن الصوم والفطر مع الجماعة ومعظم الناس ومن هذا تعلم أنه لا يجوز لأحد أن يخالف جمهور المسلمين .

(2و3) قوله (ومن نوى الصوم بلا استيقان) الخ ، يشير به إلى التفصيل الحاصل في صوم يوم الشك وهو صبيحة ليلة الثلاثين من شعبان إذا كان في السماء غيم يمنع من رؤية الهلال عادة ، وأما إن كانت السماء صحوا في تلك الليلة فصبيحتها لا يسمى يوم الشك ، والمعنى : أن من نوى صوم يوم الشك على أنه إذا كان ذلك اليوم من رمضان اعتد به احتياطاً لا يجوز صومه ذلك ، ولو تبين بعد الفجر أنه من رمضان حقيقة لعدم الجزم في نيته كما يفهم من قوله (وبان ذلك اليوم من رمضان) وبان معناه ظهر ، وقوله من رمضان بالكسر على لغة قليلة ، والأشهر فتحها لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ، وزيادة الألف والنون كعثمان . وقوله (قضاه وليمضي على إمساكه) معناه : أن من صام يوم الشك لأجل الاحتياط وظهر له بعد الفجر ثبوت رمضان بروية أو خبر من الأحكام لم يجزه صومه ذلك عن رمضان الحاضر أداء ولا قضاء عن الماضي ويجب قضاء ذلك اليوم بعد نهاية الشهر ، لكن يجب عليه أن يستمر ممسكاً عن المنفطرات إلى غروب الشمس ،

وَصِيَمَ يَوْمَ الشَّكِّ لِلتَّطَوُّعِ وَالنَّذْرِ إِنْ صَادَفَ وَالتَّابِعِ¹
لَا لاحتِطَاطٍ وَعَلَيْهِ يَقْضِي يَوْمًا وَلَوْ صَادَفَ يَوْمَ الْفَرَضِ²
أَوْجِبُهُ بِالشَّهْرِ وَبِاخْتِلَامِ وَصَحَّ بِالْعَقْلِ وَبِالإِسْلَامِ³

ويحرم عليه الفطر ، فإن افطر بعد علمه بثبوت الشهر إذا كان عامًا بوجوب الإمساك
قضى وكفر لأنه متتهك لحرمه الشهر ، كما قال (ويلزم التكفير بانتهاكه) وإن كان متأولاً
جواز الفطر لجهله بالحكم فعليه القضاء فقط ، وصوم يوم الشك مكروه للاحتياط ،
ويندب الإمساك فيه أول النهار لثبوت ثبوت رمضان وعدمه ، فإن تبين ثم الثبوت
أمسكوا بقية نهارهم وعليهم القضاء فقط ، وإن ظهر عدمه ففطروا .

(21) (وصيم يوم الشك) أي جاز صيامه بلا كراهة للتطوع (والنذر إن صادف) أي إن صامه تطوعاً أو
صادق يوماً نذر صومه تعييناً كما إذا نذر صوم الخميس أو الاثنين مثلاً وصادف يوم الشك
(والتابع) أي أو كان ممن يسرد الصوم وصامه كاعتياده ، فلا يكره الصوم في جميع ذلك (لا
لاحتياط) أي لا إن صامه للاحتياط وإلا كره صومه كما تقدم (وعليه يقضي يوماً) أي يجب عليه
قضاؤه إن صامه عن رمضان الحاضر ، أو قضاء يوم يجب عليه قضاؤه من الماضي ، ولو ظهر أنه
أول يوم من رمضان فلا يجزيه عن واحد منهما كما قال : ولو صادف يوم الفرض . وأما إن نذر
صوم يوم معين وصادف يوم الشك فلا يجب عليه قضاؤه لقواته بالتحسين .

(3) قوله (أوجب بالشهر) شروع منه في بيان شروط وجوب الصوم وشروط صحته وذكر منها
أربعة : أي أنه يجب صوم رمضان بثبوت شهره بوجه من الوجوه المتقدمه ، (وباختلام) :
أي البلوغ فلا يجب على صبي ولا يندب في حقه كالصلاة . فالصبي يؤمر بالصلاة قبل
البلوغ ليتمرّن على فعلها وتأنس بها نفسه لأنها متكررة ، بخلاف الصوم وهو نادر ويضعف
الصبي فيكره أمره بالصوم لذلك (وصح بالعقل وبالإسلام) أي ويصح بشرط العقل . وعده
العقل من شروط الصحة فيه فقط تسامح ، إذ هو شرط في الوجوب والصحة معاً ، فالمجننون
لا يجب عليه الصوم ولا يصح منه على الأصح . وأما الإسلام فشرط صحة على الصبح أيضاً
كما قال وبالإسلام . وقيل إنه شرط وجوب .

والحاصل أن الشروط ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وهي ثبوت الشهر والبلوغ
والقدرة على الصوم ، فلا يجب على عاجز عنه حقيقة أو حكماً ، كالمريض إذا خافت على
ولدها هلاكاً أو شديد أذى ، وكالمكره على ترك الصوم والإقامة ، فلا يجب على مسافر
سفرًا تقصر فيه الصلاة إذا كان مباحًا . وشروط وجوب وصحة معاً ، وهي العقل والنقاء
من دم الحيض والنفاس ، فلا يجب الصوم على حائض ولا نفساء ، ولا يصح منهما
كالمجننون . وشرط صحة فقط وهو الإسلام : فالكافر يجب عليه الصوم لخطأه بفروع
الشرعية على الراجح ، ولكنه لا يصح منه إلا بعد إسلامه . فجملة الشروط سبعة لما
علمت . وأما النية فمن أركان الصوم لا من شروطه ، وسيأتي الكلام على أركانه .

وَيَتَبَعُ سَابِقَةَ لِلْفَجْرِ فِي كُلِّ صَوْمٍ وَكَفَتْ فِي الشَّهْرِ¹
كَكُلِّ صَوْمٍ وَاجِبِ التَّابِعِ كَالْقَتْلِ وَالظَّهَارِ لَا التَّطَوُّعِ²
وَالظُّهْرِ مِنْ كَالْحَيْضِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَصَحَّ قَبْلَ الْغُسْلِ بَعْدَ الظُّهْرِ³
وَتَرَكَ إِخْرَاجَ الْمَنِيِّ الدَّاعِي وَالْقِيَّ وَالْمَذْيِ أَوْ الْجِمَاعِ⁴
وَتَرَكَهُ إِصَالَ مَا تَحَلَّلَا لِمَعْدَةِ أَوْ حَلَقٍ لَا كَحِلَلَا⁵

(2و) (ونية سابقة للفجر) أي أن الركن الأول من أركان الصوم النية : أي قصد أداء فرض رمضان بالقلب ، وإن تلفظ فواسع . ويشترط لصحتها شرطان : أحدهما الجزم ، فالتنية المترددة لا يصح معها الصوم ؛ وثانيهما أن تكون سابقة للفجر ولو بلحظة كما قال : فمن نوى الصوم بعد تحققه من الفجر لا يصح صومه ، فرضاً كان أو نفلاً على المذهب . والثاني من أركانه الإمساك عن جميع المفطرات في نهار رمضان . وقد علم الناظم للصوم سبعة أركان ولكنها ترجع إلى هذين الركنين فجميعها داخل تحت الإمساك عن المفطرات ما عدا النية والنقاء من الدم (في كل صوم وكفت في الشهر) يعني أن النية شرط في صحة كل صوم فرضاً أو نفلاً لكن يجب تجديدها في النفل كل ليلة . وأما شهر رمضان فتكفي فيه نية واحدة وهي قصد أدائه أول ليلة بعد التحقق من ثبوت هلاله ، نعم يندب تجديدها كل ليلة من لياليه ما لم يرفع الصوم عن المكلف المانع يمنع من وجوبه وصحته مثلاً كالحيض والنفاس ، أو من وجوبه فقط كعدم القدرة ، وإلا بأن حصل ثم زال المانع وجب تجديد النية لانقطاعها بحصول المانع (ككل صوم واجب التابع) أي وكما تكفي النية الواحدة في أداء فرض رمضان تكفي أيضاً في كل صوم تابعه واجب ، ولا يباح الفطر فيه إلا لعذر من الأعذار الشرعية وذلك كصوم كفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة رمضان كما قال (كالقتل والظهار لا التطوع) أي بخلاف صوم التطوع ، فلا تكفي فيه نية واحدة لأنه غير واجب ، ولا بد فيه من تجديد النية كل ليلة لعدم لزوم التابع .

(3-5) (والظهر من كالحيض قبل الفجر) أي والثالث مما مشى عليه الناظم الظهر : أي النقاء من دم الحيض والنفاس بقصة أو جفوف قبل طلوع الفجر الصادق ولو بلحظة وإن لم تغتسل (وصح قبل الغسل بعد الظهر) أي أن كلا من الحائض والنفساء إذا رأت علامة طهرها قبل الفجر ولو بزمان يسير وجب عليها نية الصوم ، ويصح صومها ولو نوت قبل أن تغتسل ولو اغتسلت بعد طلوع الفجر ، إذ الغسل شرط في صحة الصلاة دون الصوم (وترك إخراج المني الداعي) والرابع : ترك إخراج المني : أي استدعاء خروجه : أي التسبب فيه بلذة معادة ولو بلا جماع كقبلة ومباشرة وجسة ، بل ولو بنظر أو تفكير مستديمين (والقيء والمذي) والخامس : ترك التسبب في إخراج القيء بجعل أصبعه في حلقه وغير ذلك ، إذ التسبب في إخراجه مفسد للصوم وموجب للقضاء ، وترك التسبب في إخراج المذي بالذال المعجمة بشيء من مقدمات الجماع ولو التفكير بالقلب فإنه مفسد للصوم موجب للقضاء أيضاً (أو

نَسِيَانٌ ذَا فِي الْفَرَضِ يُوجِبُ الْقَضَا كَالسَّبْقِ مِمَّا اسْتَاكَ أَوْ تَمَضُّمًا¹
وَالشَّكَّ فِي الْفَجْرِ أَوْ الْغُرُوبِ أَوْ ابْتِلَاعِ الْبَلْغَمِ الْمَغْلُوبِ²
أَوْ عَامِدًا فِي النَّفْلِ فِطْرًا حَرَمًا وَلَوْ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ أَقْسِمًا³

الجماع) والسادس : ترك الجماع في نهار رمضان ، وهو مغيب حشفة البالغ في فرج بالغ أو مطبق مطلقاً ولو بغير إنزال ، ويقسد به صوم البالغ دون غيره ، وأما مغيب حشفة البالغ في غير مطبق فلا يفسد الصوم إلا مع الإنزال (وتركه إيصال ما تحللاً مملعة أو حلق) والسابع : ترك إيصال : أي وصول شيء متحلاً : أي مائع كلين وسمن وماء ونحو ذلك للمعدة من منفذ أعلا كالقلم ، ومثله العين والأذن والأنف ، ومن ذلك الكحل الذي يجعل في العين نهاراً ويصل إلى المعدة ، أو من منفذ أسفل كالحقنة المائية الواصلة للمعدة من الدبر مطلقاً ومن فرج المرأة ، وترك وصول المائع للحلق ولو من منفذ ضيق كالعين والأنف والأذن. ومفهومه أن وصول شيء جامد كحجر ونوات ونحوهما لا يفسد الصوم إذا أخرج ، وهو كذلك ما لم يصل للمعدة ولا أفسد (لا كاحللاً) أي لا المائع إذا جعل حقنة في إحليل : أي ذكر الرجل ، فلا يفسد الصوم لعدم وصوله للأمعاء ، إذ المثانة لا منفذ لها غير ما يخرج مع البول ويجمع فيها بالرشح ، فسبحان القادر على كل شيء .

(1-3) قوله (نسيان ذَا في الفرض يوجب القضاء) الإشارة فيه راجعة إلى ما تقدم من خروج النبي والمذبي بلذة معتادة ، والنسيب في إخراج القيء والجماع وصول مائع للحلق والمعدة ، فحصول شيء من هذه المذكورات نسياناً في الفرض أداء أو قضاء أو كفارة موجب للقضاء فقط دون الكفارة ، ومفهوم الفرض أن حصول شيء منها نسياناً في النفل لا يوجب قضاء وهو كذلك ، والواجب بعد تذكره الإمساك ببقية يومه ، وهذا محصل كلامه (كالسبق مما استاك أو تمضمضاً) التشبيه لإفادة الحكم . والمعنى . أن من غمس سواكه في الماء وكان الماء في فمه واستاك أو تمضمض في وضوء أو غسل أو غيرها كعطش ، وسبقه الماء بأن وصل إلى معدته أو حلقه غلبة لا قصداً فليس عليه شيء إلا القضاء فقط في الفرض (والشك في الفجر أو الغروب) أي ومثل من سبقه الماء في وجوب القضاء بلا كفارة من أكل وشرب شاكاً في طلوع الفجر أو غروب الشمس ما لم يتحقق بعد شكه عدم طلوع الفجر أو غروب الشمس قبل فطره ، وإلا فلا قضاء (أو ابتلاع البلغم المغلوب) أي ومثل ما تقدم في وجوب القضاء من ابتلاع البلغم ، وهو ما يتعقد في الصدر أو يسقط من الرأس كالمخاط بعد اجتماعه في فمه غلبة ، ومثله البصاق وهذا ضعيف . والمعتمد أن ابتلاع البلغم والبصاق لا يفسد الصوم إذا حصل غلبة ، ولا يوجب القضاء ولو ابتلعه قصداً لعسر الاحتراز (أو عامداً في النفل فطرا حراماً) أي ان من كان متنفلاً بالصوم وفطر متعمداً يجب عليه القضاء ، وهذا في العمد الحرام كما قال ، فطراً حراماً ، والفطر في النفل عمداً ممنوع لأن الصوم عبادة يلزم بالشروع فيه ، فلا يجوز لأحد رفضه ولا إبطاله بأكل ونحوه ، ولو حلف عليه إنسان

وَلَا قَضَا فِي غَالِبٍ مِنْ مَذْيٍ أَوْ قَيِّءٍ أَوْ مِنْ بَلْغَمٍ أَوْ مَنِيٍّ¹
 لَا ذُبَابُ غَبْرَةَ الطَّرِيقِ أَوْ صَانِعِ الْجَبَسِ أَوْ الدَّقِيقِ²
 وَخَمْسَةٌ فِي عَمْدِهَا تُكْفَرُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ قَرِيبٍ بَعْدُ³
 فِي رَمَضَانَ قَطُّ بِاخْتِيَارٍ فَرَفَعَهُ النَّيَّةُ بِالنَّهَارِ⁴
 أَوْ أَكْلًا أَوْ شُرْبًا بِفَمٍ عَمْدًا أَوْ مِنْ جِمَاعٍ أَوْ مَنِيٍّ قَصْدًا⁵

بالطلاق الثلاث كما قال (ولو عليه بالطلاق أقساماً) ونجت الخائف ، فإن أفطر لأجل يمينه لا ينجت الخائف ويكون المفطر أثماً مع وجوب القضاء . ومفهوم قوله عمداً حرماً : أن العمد الجائز لا قضاء فيه ولا إثم ، وهو ما إذا عزم عليه أحد والديه بالفطر شفقة عليه لاستدامة صومه ولو لم يخلف ، أو عزم عليه شيخ التربية بالفطر لمراعاته ما هو أصلح له في سلوكه . (201) ولما أنهى الكلام على ما يوجب القضاء دون الكفارة شرع بين أشياء لا تفسد الصوم ولا توجب القضاء فقال (ولا قضا في غالب من مذي) أي المذي إذا خرج غلبة ، يعني بمجرد وقوع نظره على المرأة من غير تأمل في محاسنها أو بمجرد تفكير قلبه لا يفسد الصوم ، ولا يوجب القضاء لخروجه خلاف العادة ، ومثله المني كما يأتي قريباً (أو قيء) أي ولا قضاء أيضاً في القيء إذا خرج غلبة ومن غير تسبب ولم يتلع منه شيئاً وصل لفمه ، فإن ابتلع منه شيئاً غلبة أو سهواً فعليه القضاء فقط ، وإن كان عمداً فالقضاء والكفارة ، لأنه حيثئذ كمن أكل عمداً (أو من بلغم) أي ولا قضاء عليه أيضاً في غالب من بلغم أي في ابتلاعه غلبة ، وكذا في ابتلاعه عمداً على المعتمد كما تقدم بيانه (ولا مني) أي أن المني إذا خرج بمجرد نظر أو فكر من غير تأمل ولا استدامة لا يفسد الصوم ولا يوجب القضاء كالذي (ولا ذباب غبرة الطريق) أي ولا قضاء في غالب من ذباب أو بعوض أو نحو ذلك ولو دخل في جوف أنصائم لعسر الاحتراز منه ، كما لا قضاء في غبار الطريق إذا دخل في حلق المارين به أو جوفهم للمشفقة أيضاً (أو صانع الجبس أو الدقيق) أي ولا قضاء على صانع الجبس وهو الجير إذا كان متلبساً بكياله أو جمعه أو كونه ييلط به الجدران ووصل منه شيء لحلقه ، وكذلك صانع الدقيق وهو من يطحنه أو يتخله أو يعجنه لجعله خبزاً مثلاً لعسر الاحتراز ، ومثل صانع الدقيق من احتاج لحفر حفرة في الأرض ووصف شيء من الغبار لحلقه ، أو وصل لسبب كياله لذرة أو نحو ذلك ، فلا قضاء عليه في شيء مما ذكر لعسر الاحتراز أيضاً ، وإنما اغترفت هذه المذكورات للمشفقة ودين الله يسر ، وإذا جاء رمضان في أيام الحصاد في زمن الصيف يجوز للأجير الفطر إن حصلت مشقة شديدة بشرط تبين النية واحتياجه للحصاد لمعاشه ، فإن لم يكن محتاجاً كره ، وكذا يجوز لمالك الزرع الفطر عند حصول المشقة حيث خاف على زرعه الضياعة لأن حفظ المال واجب ، انتهى من الشرنوبى على العشماوية .

(3-5) ثم شرع في بيان القضاء مع الكفارة فقال (وخمسة في عمدتها تكفر) أي إن الكفارة تلزم في خمسة أشياء إذا فعلت عمداً مع وجوب القضاء (إلا بتأويل قريب يعذر) أي أن الكفارة مع القضاء واجبة في فعل واحد من الخمسة الآتي تفصيلها عمداً ، إلا إذا كان الفطر عمداً

حصل منه بسبب تأويل قريب فالقضاء فقط ، والتأويل صرف اللفظ عن ظاهره لموجب ، وقريبه ما ظهر موجبة واستند إلى دليل ، وبعيده ما خفي موجه ولم يستند إلى دليل . فالتأويل القريب يوجب القضاء فقط ، لأن صاحبه ملحق بأهل الأعدار المنسقة للكفارة كما قال إلا بتأويل قريب يعذر ؛ فمن رأى هلال شوال نهاراً فأفطر متأولاً جواز فطره ، أو قدم من سفره قبل الفجر فأصبح مفطراً ، أو سافر دون مسافة القصر فأفطر أو احتجم فأفطر فلا كفارة عليه في هذه الصور إذا أفطر متأولاً جواز فطره ، وليس عليه إلا القضاء فقط لقرب تأويله واستناده على ما ثبت كتاباً أو سنة ولو لم يكن محكماً . وأما صاحب التأويل البعيد فعليه القضاء والكفارة لخفاء سبب فطره وعدم استناده إلى دليل . مثاله : من رأى هلال رمضان ولم يقبل عند الحاكم لعدم عدالته ، أو كان عدلاً ولم يوجد غيره ليحكم الحاكم بوجوب الصوم بسبب رؤيته مع العدل الأول ، فأصبح مفطراً ظاناً أنه لا يلزمه الصوم برؤية نفسه ، أو كانت تأتبه الحمى في يوم الثنين أو الثلاثاء مثلاً يضطر معها للمفطر فأفطر قبل أن تصيبه ، أو كانت المرأة تحيض في اليوم الرابع والخامس من الشهر فأصبحت مفطرة قبل نزول الحيض بها ، فالكفارة لازمة مع القضاء في جميع هذه الصور لبعد التأويل كما علمت (في رمضان قط باختيار) أي أن لزوم الكفارة بفعل الأمور الآتية عمداً مشروط بشرطين : الأول أن يكون في شهر رمضان خاصة دون غيره من الصوم الواجب كالكفارات أو القضاء أو النذر ، لأن صوم رمضان من قواعد الإسلام . والثاني أن يكون المفطر اختياراً مع الذكر ، فلا كفارة على مكروه ولا على ناس (فرغعه النية بالنهار) أي فاحد الخمسة الموجبة للكفارة مع القضاء : رفع نية الصوم : أي قصد إبطاله في نهار رمضان ، وكذا لو رفض ليلة الصوم ليلاً واستمر رافضاً لها حتى طلع الفجر . وأما إن جدد نية الصوم بعد رفضه قبل الفجر فلا قضاء ولا كفارة ، إذ الصوم يرتفع في الأثناء : أي وقت التلبس به لا بعده كالصلاة والوضوء والغسل . وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان في الأثناء : أي انعقاد نيتيهما (أو أكلاً أو شرباً بفم عمداً) وثانيهما : أكل لحبز أو ثمر أو نحوهما ولو قل . وثالثها : شرب ماء أو لبن أو نحوهما كقهوة ولو قل إذا كان كلاهما عمداً ووصل للحلق ، وأولى للمعدة بواسطة الفم . وأما إن وصل لهما بغيره كالعين والأذن والأنف ففيه القضاء فقط كما تقدم ولو كان عمداً (أو من جماع أو مني قصداً) ورابعها من جماع أي من حصوله ، وهو مغيب حشفة بالغ أو قدرها من مقطوعها في فرج : مطبق قبلاً أو دبراً كان المطبق آدمياً أو بهيمة ، ذكرًا أو أنثى حباً أو ميتة . وتجب الكفارة أيضاً على الغيب فيه إذا كان بالغاً مختاراً لا غير . وأما إذا كان مكروهاً فكفارته على من أكرهه ويكون ملزوماً بالقضاء فقط . وخامسها : من حصول المنى قصداً بغير جماع : أي التسبب في خروجه بشيء من مقدمات الجماع ولو بنظر أو فكر مستديمين . وتقدم أن خروجه بمجرد نظر أو فكر لا يقصد الصوم ، وكذا خروجه من غير لذة معتادة أو بسبب اختلام نهاراً .

وهي على التخيير إما أدى ستين مسكيناً لكل مداً¹
أو صام شهرين ولائ نسقا أو مؤثماً رقاً سليماً أعتقاً²
ومن تواني في قضا رمضان مفرطاً حتى أتاه الثاني³
عليه إيجاباً لكل يوم إطعام مد مع قضاء الصوم⁴

(2و1) ثم شرع في بيان أنواع الكفارة فقال (وهي على التخيير) إلى آخر البيتين ، يعني أن كفارة صوم رمضان ثلاثة أنواع على التخيير ؛ بمعنى أن المكلف مخير في فعل الكفارة بأحد الأنواع الثلاثة الآتية تفصيلها . النوع الأول منها : إطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد بمدّه عنه من غير زيادة ولا نقصان ، ويدخل في المسكين الفقير ، وإليه أشار الناظم بقوله (إما أدى . ستين مسكيناً لكل مداً) وهو أي الإطعام أفضل من العتق والصوم (أو صام شهرين ولائ نسقا) والثاني من أنواع الكفارة : صوم شهرين متتابعين معتبرتين بالأهلة إن ابتدأ بأول : أي شهر من شهور العام ، فإن ابتدأ أثناء شهر صام الثاني بالهلال ولو ناقصاً وتمم الكسر ثلاثين يوماً من الثالث ، وهذا معنى قوله ولائ نسقا ؛ فمن أفطر في صوم الكفارة لغير عذر بطل جميع صومه ولو بقي منه يوم واحد واستأنفه (أو مؤثماً رقاً سليماً أعتقاً) والثالث: عتق رقيق مؤمن ذكرًا أو أنثى ، فلا يجزىء كافر سليم من العيوب ومن شوائب الحرية ، فلا يجزىء أعور ولا أشل ولا أبكم ، ولا يجزىء ميفض ولا ملبر ولا معتق إلى أبداً . وهذا كله في كفارة اليوم الواحد مع وجوب قضاؤه . والتخيير في هذه الأنواع ظاهر في ذكرًا كان أو أنثى . وأما الرقيق فليس له أن يكفر إلا بالصوم فقط ما لم يأذن له سيده في الإطعام . فمن وطىء أمته في نهار رمضان ولو مطيعة له في ذلك كفر عنها بالإطعام فقط دون الصوم والعتق ، وإن وطىء زوجته مكروه كفر عنها وجوباً إما بالإطعام وإما بالعتق دون الصوم ، إذ الصوم من الأعمال البدنية ، وإن أكره امرأة على الوطء لغيره فكفارتها على من أكرهت له لا على المكروه ، ولا يجب على المكروه مطلقاً إلا القضاء .

(4و3) قوله (ومن تواني في قضا رمضان) بكسر النون على لغة قليلة ، والأشهر فتحها لأنه ممنوع من الصرف للعملية وزيادة الألف والنون ، معناه : أن من كان عليه قضاء من صوم شهر رمضان يوم فأكثر وتواني : أي تساهل فيه مفرطاً بأن كان صحيحاً مقيمًا حتى أتاه الثاني : أي أنه لم يبادر لقضاء ما ترتب عليه في ذمته من الصوم حتى حلّ عليه رمضان القابل فإنه يكون أثماً ، ويطالب بالإطعام وجوباً مع القضاء بعد نهاية رمضان كما سيأتي . وأما إذا كان غير مفرط في القضاء بأن كان مسافرًا حتى حلّ رمضان المستقبل ، أو كان مريضاً ولو في آخر شعبان ، كما إذا كان عليه من القضاء خمسة أيام مثلاً ومرض في اليوم السادس والعشرين من شعبان ، واتصل مرضه بمرضان فلا إثم عليه ولا إطعام لعدم تفریطه ، وإن كان المستحب المبادرة بالقضاء بعد نهاية رمضان الماضي (عليه إيجاباً لكل يوم إطعام مد) أي يجب على من فرط في قضاء رمضان وهو حاضر صحيح حتى أتاه رمضان الثاني

كَمْزُوعٍ خَافَتْ عَلَى الصَّغِيرِ وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ غَنَى لِلظَّيْرِ¹
أَوْ لَمْ يَكُ الطِّفْلُ سِوَاهَا يَقْبَلُ أَوْ حَامِلٍ تَخْشَى عَلَى مَنْ تَحْمِلُ²
وَيُسْتَحَبُّ فِدْيَةٌ لِلْهَرَمِ أَوْ عَطِشٍ كِلَاهُمَا لَمْ يَصْمِ³
كَذَلِكَ التَّعْجِيلُ بِالْفُطُورِ وَمِثْلُهُ التَّأخِيرُ بِالسَّحُورِ⁴

الإطعام ، وهو مدّ يمد النبي ﷺ يخرج من كل يوم ، ولا يدفعه إلا لمسكين أو فقير من أحرار المسلمين (مع قضاء الصوم) أي مع وجوب قضاء الصوم الذي فرط فيه ، ويندب أن يكون الإطعام بعد الصوم بأن يخرج عن كل يوم يقضيه مداً ، وإن أطمع قبل الشروع في القضاء أجزأه مع الكراهة .

(2و1) قوله (كمزوع) تشبيه في وجوب الإطعام (خافت على الصغير) أي المرأة المرضعة إذا خافت على ولدها الصغير إذا أرضعته وهي صائمة ملاًكاً أو شديد أذى لقلته لبها ، أو أن لبن الصوم يضر به يباح لها الفطر بشرطين ، أشار الناظم لأحدهما بقوله (ولم يكن ثم) بفتح المثناة بمعنى هناك (غنى للظير) وهي العاطفة على ولد غيرها زمن الإرضاع بأجرة أو مجاناً ، وإلى الثاني بقوله (أو لم يك الطفل سواها يقبل) أي أو كان هناك مال لأبي الطفل أو لولده تدفع منه أجرة الظفر وامتنع الولد من الإرضاع في غير أمه ، فيجوز لها أن تفطر لحفظ حياة ولدها أو صحته ، لكن يجب عليها القضاء والإطعام ، بأن تخرج مداً عن كل يوم تقضيه ، ومفهومه أنه إذا كان لأبي الطفل أو للصغير مال يؤدي منه أجرة المرضع وقبل الولد أن يرتضع في غير أمه فلا يباح لها الفطر وهو كذلك (أو حامل تخشى على من تحمل) أي ومثل المرضع المرأة الحامل إذا خافت على ما في بطنها ضرراً يلحقه حال صومها يجوز لها أن تفطر ، ويجب عليها القضاء مع الإطعام ، وما مشى عليه الناظم ضعيف بالنسبة لوجوب الإطعام . والمشهور أن الحامل إذا خافت على ما في بطنها ضرراً يلحقه بسبب صومها يباح لها الفطر وعليها القضاء فقط ليس عليها إطعام .

(4و3) ثم شرع في مندوبات الصوم فقال (ويستحب فدية للهرم) أي أن الهرم وهو من طعن في السن جداً إذا ضعف عن الصوم ولم يطقه في فصل من فصول السنة فإنه يسقط عنه عجزه ، لكن يستحب له أن يقتدي : أي أن يخرج عن كل يوم مداً يمد النبي ﷺ (أو عطش) بكسر الطاء المهملة والشين المعجمة مبالغة في العطش ، وهو عدم الصبر عن شرب الماء لعله أو خلقة ، فمن كان مثصباً بذلك يسقط عنه الصوم أيضاً لعدم قدرته عليه . ويستحب الفدية بأن يخرج مداً للمساكين عن كل يوم كالهرم (كلاهما لم يصم) أي وعمل سقوط الصوم عن الهرم والعطش ، وندب الفدية في حقهما متوقف على عجزهما عن الصوم رماً . وأما إن كانا عاجزين عنه في فصل من فصول السنة ، وكان شهر رمضان في الفصل الذي لا يطيقان الصوم فيه ولكنهما يقدران على الصوم في فصل آخر من فصول العام ، لا يسقط الصوم عن واحد منهما بوجه من الوجوه ، بل ينتقل حكمه إلى الفصل الذي يقدر على الصوم فيه ،

وَجَازَ صَوْمُ جُمُعَةٍ وَالذَّهْرِ كَذَلِكَ التَّسْوِيكَ بَعْدَ الظَّهْرِ¹
وَفَطَرُ مَنْ سَافَرَ قَبْلَ الْفَجْرِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ بِقَصْدِ الْفِطْرِ²
تَمْضُضُ الْعَطْشَانِ كَاِحْتِجَامِ ذِي صَحَّةٍ لَمْ يَخْشَ مِنْ أَسْقَامِ³
وَلِلْمَرِيضِ كَرَّهُوا الْحِجَامَةَ وَذَوْقَ كَالْمِلْحِ أَوْ اقْتِحَامَهُ⁴

بعد صوم شهر رمضان صيام شهر الله الحرام» لكن بعضه أكد من بعض فصول الثانية الأول من أكد من صوم العشرين بعد العشرة الأول ، وصوم التاسع أكد من صوم الثمانية ، وصوم العاشر منه أكد من صوم التاسع والثمانية قبله وأكثرها فضلاً لقوله عليه الصلاة والسلام «صيام يوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله» وتستحب التسعة فيه على العيال ، وتدخل الزوجة ومن تجب نفقته على الموسع لحديث «من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه في سنته كلها» واستحسن بعض العلماء فيه التصديق على الفقراء ، وصلة الحرام ، ومواساة اليتيم ، والتنفل بالصلاة في ليله ونهاره ، وزيارة العلماء ، والأغتسال والاكتحال ، والإكثار من قراءة الإخلاص وغير ذلك . والمندوب شرعاً من هذه المذكورات الصوم والتسعة (وستة من شهر شوال) أي ويستحب صوم ستة أيام من شهر شوال لحديث «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر» لكن يكره وصلها بالعيد وكونها متصلة ، ويكره أيضاً إظهارها ، فاستحبها متوقفة على فصلها من العيد وتفرقتها ، وأن يخفيها في نفسه مخافة اعتقاد وجوبها وفراراً من التحديد، لأن مذهب الإمام مبني على سد الذرائع . ويستحب أيضاً صوم شهر رجب ويتأكد في السابع والعشرين منه ، وصوم شعبان لأن النبي ﷺ كان يصوم فيه أكثر مما يصومه في غيره من الشهور كما في الحديث ، ويتأكد صوم النصف منه (كما) ثلاثة من كل شهر عمماً أي وكما يستحب صيام ستة أيام من شوال بالشروط المتقدمة يستحب أيضاً صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وكره مالك رضي الله عنه أن تكون مختصة بالأيام البيض فراراً من التحديد ، وهي ثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر من الشهر ، وسميت بيضاً لانصال ضوء الليل فيها بضوء النهار . وكان الإمام رضي الله عنه يصوم أول يوم من الشهر والحادى عشر منه والواحد والعشرين ، ويكفي في فضل الصوم فرضاً أو نفلاً ما ورد في الحديث القدسي «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به» .

(1-4) (وجاز صوم جمعة) أي ويجوز صوم الجمعة منفرداً أو تطوعاً أو نذرًا من غير كراهة عندنا، ومثله الاثنين والخميس أو غيرهما من أيام الأسبوع (والدهر) أي ويجوز صوم الدهر ، يعني برده تطوعاً من غير كراهة . وأما إن نذر سرد الصوم فيكره مخافة نفسه ويقتل عليها فينقلب معصية (كذلك التسويك بعد الظهر) أي ومثل ما تقدم في الجواز الاستيكاك للصائم بعد الزوال وأولى قبله ، وخص ما بعد الظهر خلافاً للشافعي رضي الله عنه منعه في ذلك الوقت تمسكاً بحديث «لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح

مَقْدَمَاتِ الْوُطْءِ حَيْثُ عُلِمَتْ سَلَامَةُ إِنْزَالٍ وَإِلَّا حَرُمَتْ¹
لكن إذا أُمِنِي قَضَى وَكَفَّرَا وَحَيْثُ أُمِدَى فَالْقَضَا قَدْ قُرِّرَا²

المسك» والخلوف : تغير فم الصائم بسبب الجوع والظما . والحاصل أنه يجوز في مذهب مالك الاستيائك للصائم في جميع نهاره لكن بالعود اليابس ، ويكره الاستيائك بالأخضر ، إذ الأخضر يتحلل منه طعم ، وإذا وصل للحلق أفسد الصوم وأوجب القضاء كما تقدم (وفطر من سافر قبل الفجر) أي أن من شرع في سفره بأن خرج من منزله قبل طلوع الفجر يجوز له الفطر بشروط تأتي ، والمراد بالجواز هنا الرخصة ، فليس الفطر في السفر سنة كما يتوهم الجهلة بالحكم ، بل هو خلاف الأولى ، والصوم أفضل منه لقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (مسافة القصر بقصد الفطر) أي ويشترط لجواز فطر المسافر في رمضان أن يكون سفره سفراً تقصر فيه الصلاة بأن كانت مسافته ثمانية وأربعين ميلاً فأكثر ، وكان السفر مباحاً ، وينوي الفطر قبل الفجر لا بعده كما قال بقصد الفطر . ومفهومه أنه إذا بات بنية الصوم حتى أصبح لا يباح له الفطر وهو كذلك ، اللهم إلا أن تدركه مشقة فادحة أثناء سفره فيباح له الفطر حينئذ وليس عليه إلا القضاء فقط (تمضمض العطشان) أي ويجوز للصائم أن يتمضمض لعطش أو غيره ، لكن تركه فيه المبالغة ولو في وضوء أو غسل خوفاً من فساد صومه (كاحتجام) أي صحة لم يخش صاحب صحة لم يخش من احتجامة سقماً : أي مرضاً يحدث بسبب الاحتجام ، وأما المريض فتركه له الحجة إذا كان مطيقاً للصوم مخافة التفرير : أي مخافة زيادة المرض بسبب الاحتجام حتى يلجئه إلى الفطر ولذا قال (وللمريض كرهوا الحجة) أي وكره العلماء الحجة للمريض زمن الصوم للعلّة المتقدمة (وذوق كالمالح أو اقتحامه) أي وكرهوا أيضاً للصائم ذوق المالح ، أدخلت الكاف كل ما فيه طعم حلو كتمر وسكر وعسل ، أو مر كحنظل ، واقتحامه : أي مجه وطرحه ، ومثل ما تقدم ذوق القدر ليختبر طعمه مخافة أن يسبق شيء من هذه المذكورات إلى حلقه فيفسد صومه .

(2و1) أي وكرهوا (مقدمات الوطء) كالتقبلة والمباشرة والنظر المستدام والتفكر بالقلب (حيث علمت) أي سلامة إنزال) أي ومحل الكراهة حيث علم الصائم من نفسه السلامة من خروج مني أو مذي بسببها : أي المقدمات ، لأنها ذريعة لتؤدي لفساد الصوم . فالمراد بالإقدام وأولى الفعل (وإلا حرمت) أي وإن لم يعلم من نفسه السلامة من خروج مني أو مذي بسبب فعل شيء من المقدمات حرمت : أي حرم عليه الإقدام عليها وأولى فعلها (لكن إذا أُمِنِي قَضَى وكفّرَا) أي بعد ما قدر الناظم الحكم وهو حرمة الإقدام والفعل استدرك ما يترتب على ذلك فقال لكن إلغ ، والمعنى : أن من فعل شيئاً من مقدمات الجماع متعمداً حتى خرج منه المنى بلذة فعليه القضاء والكفارة مع الإثم وإن خرج منه المذي فعليه القضاء فقط وكان أثماً بفعل ما لا يجوز ، وهذا محصل كلامه .

وَلَمْ يَجْزْ لِبَذَاتِ زَوْجٍ نَفْلًا حَجَّ وَصَوْمَ وَعَتِكَافُ أَصْلًا¹
إِلَّا يَأْذِنُ وَلَهُ أَنْ يُيْطِلَهُ عَلَى الَّتِي يَحْتَاجُهَا فَلَتَسْأَلُهُ²

باب الاعتكاف

وَالِإِعْتِكَافُ حُكْمُهُ فَضِيلُهُ أَقْلُهُ يَوْمٌ وَبَعْضُ لَيْلِهِ³
شُرُوطُهُ التَّمْيِيزُ وَالْإِسْلَامُ وَالْمَسْجِدُ الْمُبَاحُ وَالصِّيَامُ⁴

(2و1) (ولم يجز لبذات زوج نفلا) يعني المرأة التي لها زوج لا يجوز لها التنفل بالصوم والاعتكاف أو الحج إلا بإذن منه ورضي بفعل شيء من هذه المذكورات ، ونفلا منصوب على التمييز ، وقد نبه على ما تمنع منه الزوجة شرعاً إلا من زوجها بقوله (حج وصوم واعتكاف أصلاً) حج بالرفع فاعل يجوز ، وصوم واعتكاف معطوفان عليه ، وقوله أصلاً معناه : لا يجوز لها الإقبال على الحج وما بعده إذا كان تطوعاً بوجه من الوجوه إلا بإذن من الزوج ، ومثل الزوجة حرة أو أمة ، الأمة المملوكة فلا يجوز لها أن تنفل بحج أو صوم أو اعتكاف (إلا بإذن) من سيدها (وله أن ييطله) على التي يحتاجها أي أن الزوجة إذا شرعت في تنفل لحج أو صوم أو اعتكاف بغير إذن من زوجها فهي أئمة إذا كانت تعلم أو تظن أنه يحتاج لوطنها نهائراً ، وله إبطال ما شرعت فيه بالوطء فقط ، ولا يجوز له إبطاله بإكراهها على أكل أو شرب ونحو ذلك ، ومثل الزوجة الأمة لكن لسيدها إبطال ما شرعت فيه ولو للخدمة فقط (فلسأله) أي تطلب منه الإذن في الفعل ، فإن أذن لها شرعت فيه ، وإن لم يأذن لها تركه . ومفهوم قوله نفلا : أن الفرض لا تحتاج في فعله لإذن زوج أو سيد ، وهو كذلك وقد تقدم أنه إذا أكرهها على الوطء في نهار رمضان عليه كفارتها وكذلك إثمها والله أعلم .

ثم شرع يتكلم على باب الاعتكاف وما يتعلق به فقال (باب الاعتكاف) أي هذا باب في بيان حكم الاعتكاف ، وفي بيان أركانه وشروطه فالاعتكاف لغة : الملازمة للشيء مطلقاً وشرعاً : ملازمة المسجد المباح لعباده مخصوصة ، يقال انعكف واعتكف ، ولكل معنى يخصه ، تقول : انعكف على الشر واعتكف الخير .

(4و3) (والاعتكاف حكمه فضيله) لأنه مندوب ندباً مؤكداً ، فهو من نوافل الخير المرغب فيها لما فيه من تركية النفس وتصفية القلب والتشبه بالملائكة في استغراق الأوقات في العبادات وحبس النفس عن الشهوات ، وقيل إنه سنة ، والأول وهو المشهور (أقله يوم) أي أن أقل زمن الاعتكاف يوم بليته ، وتكون الليلة سابقة على النهار ، وأكملها عشرة أيام ، والأفضل كونه في رمضان لحصول ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر فيه غالباً ، وكونه في العشر الأواخر منه ، لأن ليلة القدر فيها أحرى ، فتمتئى ندب زمن الاعتكاف شهر ، فيكره ما نقص عن العشرة أيام وما زاد على الشهر . وقوله (وبعض ليلة) فيه إشارة إلى الخلاف الواقع في وقت

وَسُغِّلُهُ صَلَاتَهُ وَذِكْرَهُ قِرَاءَةً وَغَيْرُ هَذَا يُكْرَهُ¹
كَدَرِّسِهِ لِلْعِلْمِ أَوْ كِتَابَتِهِ أَوْ اعْتِكَافِهِ بِلَا كِفَايَتِهِ²

دخول المعتكف المسجد الذي يريد الاعتكاف فيه ، فقبل يدخل قبل غروب الشمس أو معه
ليستغرق الليل ، فإن دخل بعد الغروب لا يصح اعتكافه على هذا القول لتفويته جزءاً من
الليل ، والمشهور أنه لو دخل قبل الفجر لصح اعتكافه واعتد بيومه ذلك على ما قاله ابن
أخايب (شروطه التمييز والإسلام) أي شروط صحة الاعتكاف التمييز فيصح من الصبي
الذي يعقل القرية ، وإنما خوطب الصبي هنا بالصوم لأنه ركن من أركان الاعتكاف ، وقد
تقدم أن صومه مكروه في باب الصيام ، فلا يصح الاعتكاف من غير ميز كمجنون وصبي لا
يعقل القرية والإسلام ، فلا يصح من كافر ، والمسجد المباح فلا يصح في غير المسجد
كالبيوت ، ولا في مسجد غير مباح كمسجد البيوت المحجور على غير سيده إلا بحضرته ،
كالخلة التي تبني للصلاة فيها ويجعل لها قنطرة (والصيام) أي وشروط صحته ملازمة الصوم
زمن الاعتكاف ، فلا يصح من مفطر فالصوم ركن من أركان الاعتكاف كمالزمة المسجد
وترك الجماع ومقدماته على وجه الشهوة ليلاً ونهاراً ، وترك فعل المحرمات كالزنا وشرب
الخمر ، فمن أظفر متمتعاً أو جامع نهاراً أو ليلاً ، أو فعل شيئاً من مقدمات الجماع بقصد
اللذة ولو سهواً ، أو خرج من معتكفه لغير حاجة الإنسان أو شراء ما يحتاج إليه من طعام ونحوه
أو زنى أو شرب خمرًا ولو لبيل بطل اعتكافه ووجب عليه قضاؤه ، والمعتكف أن فعل غير الزنا
وشرب الخمر من اغترافات كالغيبية والتميمة ، والكذب لا يبطل الاعتكاف .

(21) (وشغله صلاته وذكره) أي يستحب للمعتكف أن يشتغل بالتفكير بالصلاة : أي يداوم على
ذلك في غير أوقات المنع والكرهية ، لأنها أعظم العبادات ومجمع أنواع الذكر ، ويشغل
أيضاً بذكر الله عز وجل بأن يكثر من قول لا إله إلا الله ، والاستغفار ونحوهما ، ويدخل في
الذكر الصلاة على النبي ﷺ لأنها ذكر ، وطلب تعظيم وتبجيل لمن كان واسطة في وصول
كل خير (قراءة) أي وأن يشتغل بقراءة القرآن : أي يكون اشتغاله قاصراً على الصلاة والذكر
وتلاوة القرآن العظيم دون غيرها مما هو عبادة ، ولذا قال (وغير هذا يكره) أي يكره اشتغاله
بغير ما ذكر لظور الغفلة على القلب فيحرم مراقبة جلال الرب ، ثم مثل لما يكره الاشتغال به
بقوله (كدرسه للعلم) أي ويكره اشتغاله به تعلماً أو تعليمًا لما فيه من نوع من التشاغل ،
والمطلوب من الاعتكاف تهذيب النفس وتضفية القلب من كدراتها ، والتفكير في ملكوت
السموات والأرض ودقائق الحكم ، إذ بذلك يحصل الترقى في درجات الكمال ، فإنه جاء
«ذرة من أعماق القلوب خير من أمثال الجبال من عمل الجوارح» لا المقصود منه كثرة
الثواب ، وإلا فلا اشتغال بالعلم ولو كفايًّا أعظم وأكثر ثواباً بأضعاف لقوله ﷺ «لأن تغدو
فتعلم بلأب من العلم خير لك من أن تصلي مائة ركعة» وأما العلم العيني فطلبه فريضة على كل
مسلم ومسلمة (أو كتابته) أي يكره كتابة الكثير من القرآن دون القليل جدًا لما في ذلك من

وَبِالْخُرُوجِ أَبْطَلُهُ أَوْ بِالْفِطْرِ أَوْ بِدَوَاعِي الْوُطءِ أَوْ كَالسُّكْرِ¹

التشاغل أيضاً ما لم يكن في ذلك معيشته ، وإلا فلا يكره قدر ما يزيل به ضرورته منها (أو اعتكافه بلا كفايته) أي أن من عنده ما يكفيه زمن اعتكافه من طعام أو إدام ولباس يستحب له أن يأخذ كفايته من ذلك لفلا يحتاج إلى الخروج من معتكفه ، ويكره أن يعتكف غير مكفي : أي غير أخذ كفايته مما ذكر حيث كان قادراً ، فإن لم يكن عنده كفاية جاز له الخروج لأخذ ما يحتاج إليه من طعام ونحوه من أقرب موضع للمسجد . ويكره أيضاً أكله بفناء المسجد أو رجبته أو رقبه على منارة أو سطح ، وأن يقيم الصلاة للجماعة . وتكره صلاته على الجنائزة ولو انتهت إليه الصفوف ، ويجوز له مس الطيب بلا كراهة ولو نهاراً . ويجوز أن ينكح : أي يعقد نفسه على امرأة أو ينكح بضم الياء : أي يتولى عقد من له عليها ولاية من النساء .

(1)

(وبالخروج أبطله) أي أن الاعتكاف يبطل بالخروج من المسجد لغير حاجة الإنسان ونحوها كما تقدم ، ولو وجب عليه الخروج شرعاً كما لو اعتكف أياماً تأخذه فيها الجمعة بأن نذر أسبوعاً أو ثلاثة أيام أولها الخميس في مسجد لا تقام فيه الجمعة وكان ممن تلزمه الجمعة ، أو مرض أحد والديه وخرج لبره ، أو مات أحدهما والآخر حتى جبراً لخطار الحي منهما ، فإن لم يكن أحدهما حياً فلا عليه الخروج ، ولا يبطل اعتكافه إن خرج لقضاء حاجة الإنسان بولاً كانت أو غائطاً أو خرج ليغتسل من جنابة بسبب احتلام ؛ ويجوز حيثئذ تأخيره لغسل نوبه من النجاسة ولتجفيفه إن لم يكن له غيره ؛ ويجوز أيضاً تقليم أظفاره وحلق عاتنه في خروجه لشيء من ذلك (أو بالفطر) أي يبطل اعتكافه لتناول مفطر أكلاً أو شرباً (أو بدواعي الوطء) أي ويبطل الاعتكاف بدواعي الوطء ، يعني مقدماته كالقبلة أو المباشرة على وجه الشهوة ، ومثلها النظر والفكر إذا كانا مستديمين بقصد اللذة ، وأولى بالجماع ولو بغميب الحشفة بغير إزال حصل شيء من ذلك ليلاً أو نهاراً (أو كالسكر) أي ويبطل الاعتكاف بشرب مسكر ومثله الزنا ولو حصل ليليل كما تقدم .

واعلم أن المعتكف لا يخلو ، إما أن ينذر أياماً أو يعزم على الاعتكاف من غير نذر ، فإن نذر أياماً معينة متتابعة لزمه الاعتكاف من أول ما عين ولزمه التتابع شرعاً ، وإن نوى اعتكاف أيام من غير نذر لا يلزمه إلا بالشروع فيه ، فإن شرع فيها بأن دخل المسجد بنية الاعتكاف لزمه بمجرد دخول رجله معاً في المسجد لأنه : أي الاعتكاف عبادة يلزم بالشروع فيه ، ومطلق الجوار اعتكاف : يعني أن من قال إن الله علي أن أجاور بهذا المسجد ولم يقيد بليل ولا نهار لزمه أقل اعتكاف ، وهو يوم وليلة بنجم شروطه ؛ وإن قال : الله علي أن أجاور له ثلاثة أيام فأكثر ، ولم يقل مفطراً لزمته اعتكافاً ، وإن قيد بفطر جاز له الخروج متى شاء ، ولا يلزمه اعتكاف ، وإن قال نويت الجوار به ليلاً أو بعضه جاز له الخروج متى شاء أيضاً . واعلم أن من دخل المسجد ونوى الجوار ما دام به أثابه الله ثواباً عظيماً ، ولو قل الزمن كدقيقة من ساعة فأكثر ، والله الموفق للصواب .

ولما أنهى الكلام على القاعدة الرابعة من قواعد الإسلام وهي الصوم ، أخذ يتكلم على

باب الحج والعمرة

الْحَجُّ لِلْمُسْتَطِيعِ فَرَضٌ مَرَّةً فِي عُمْرِهِ كَذَا تُسَنُّ الْعُمْرَةُ^١

القاعدة الخامسة من قواعده وهي الحج فقال (باب الحج والعمرة) أي هذا باب في بيان حقيقة الحج وحقيقة العمرة وما يتعلق بذلك الباب في الأصل : فرجة في سائر كدار وسور يتوصل بها من داخل إلى خارج ومن خارج إلى داخل لتليل مقصود ما ، ككُتُوب مسجد مكة التي يتوصل بها الداخل إلى استلام الحجر الأسود والطواف حول البيت والصلاة وغير ذلك ، وككُتُوب مسجد المدينة التي يتوصل الداخل بها لمواجهة النبي ﷺ والصلاة بالروضة الشريفة وغير ذلك . وفي اصطلاح المؤلفين : اسم لجملة مسائل من العلم تتعلق بحكم يشملها ذلك الحكم بحيث لا تتعلق بغيره من الأحكام كما هنا . والحج لغة : مطلق القصد ، ومنه قول العارف بالله سيدي محمد عثمان الميرغني نقمنا الله به يمدح النبي ﷺ : أنت حجي ثم معتمري من جميع النسك . . .

فالنسك : العبادة ، والمعنى : أنت مقصدي في جميع العبادات ، لأن المطلوب فيها اتباع ما جاء به من الأحكام ، وفي اتباعه إخلاص العبادة لله لقوله تعالى : ﴿لِمَن يَطْعُ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ الآية . وفي اصطلاح الشرع : القصد إلى بيت الله الحرام الذي بمكة لعبادة مقصودة ، وكذا يقال في العمرة .

(١) قوله الحج للمستطيع إلى آخر البيت ، يشير به إلى بيان حكم الحج وحكم العمرة في الشرع ، وأدغم التاء في السين في قوله للمستطيع لضرورة الوزن واللام فيه بمعنى على ، والأصل الحج على المستطيع (فرض مرة) أي أن الحج فرض عين على المكلف (في عمره) مرة واحدة ، ويندب فيما عدا الكرة . ثبت وجوبه بالكتاب والسنة والإجماع ، وقد فرض في العام السادس من الهجرة ، وفيه أيضاً عمرة الحديبية كذا في مشكاة الأنوار لسيدي عبد الله الميرغني المحجوب رضي الله عنه ، فمن جحد وجوبه فهو مرتد يستتاب ثلاثة أيام ، فإن تاب وإلا قتل كفراً وماله فيء ومن أقر بوجوبه وامتنع من أدائه فلا تتعرض له فאלله حسبه ، لأنه ربما كان معذوراً في الباطن ، وإن كان مخاطباً به في الظاهر لاستطاعته ظاهراً (كذا تسن العمرة) أي وكما يجب الحج على المكلف في عمره مرة تسن أيضاً العمرة في حقه تأكيداً مرة واحدة ، وتكون في بقية العمر مندوبة لا غير .

واختلف في وقت وجوب الحج الذي يطالب المكلف بأدائه فيه على قولين : فقليل يجب على التراخي إلا إذا خيف القوات بكبر السن ، ويختلف ذلك باختلاف أحوال الناس والبلاد ، وهذه رواية المغاربة وهو قول راجح في المذهب . وقيل يجب على الفور بمجرد بلوغ حد الاستطاعة مع توفر بقية الشروط . وهو رواية العراقيين وهو الأرجح في المذهب .

شُرُوطُهُ إِسْلَامُهُ حُرِّيَّتُهُ وَعَقْلُهُ بُلُوغُهُ اسْتَطَاعَتُهُ¹
وَهِيَ الْوُصُولُ مَعَ رُجُوعِهِ إِلَى مَكَانٍ تَمْعِيشٍ مَعَ الْأَمْنِ عَلَى²
نَفْسٍ وَمَالٍ أَدَاءِ الْفَرَضِ وَلَوْ بِمَشْيٍ أَوْ سُؤَالٍ يُفْضِي³

(1-3) ثم شرع في بيان ذكر شروط الحج فقال (شروطه) الخ ، يعني أن شروط الحج خمسة .
فالأول منها : شرط صحة فقط وهو الإسلام ، فلا يصح من كافر وإن وجب عليه على
الراجح . والباقي منها شروط وجوب وهي أربعة : (حرية) أي أحدها : الحرية ، فلا يجب
على رقيق وإن بشأته كالبعث والمعتق إلى أجل ونحوهما ، لكن يصح إن أحرم بإذن سيده ،
ولكن لا يقع فرضاً ولو عتق إثر إحرامه (وعقله) أي ثانيها : العقل ، فلا يجب على
مجنون ، ولا يصح منه (بلوغه) . وثالثها : البلوغ ، فلا يجب على صبي وإن أمر بالصلاة ،
ولكنه يصح منه ويقع نقلاً ، وعليه حجة الإسلام بعد بلوغه ، وتندب لولي المجنون إذا كان
مطبقاً لا يفهم الخطاب ولا يحسن الجواب ، والصبي إذا كان لا يحسن القرية كرضيع أو
فطيم لم يميز أن يحرم عنهما قرب كالجمرة لا من الميقات وأن يجردهما من المخطط ، وناب
عنهما فيما يقبل النيابة من أفعال الحج كالطواف والسعي والرمي والذبح دون التلبية
والصلاة ، وأحرم الصبي المميز بإذن وليه من الميقات كالعبد والمرأة المتطوعة ، فإن لم يستأذنا
فلولي الصبي وسيد العبد وزوج المرأة إبطاله ، ولا قضاء على الصبي ، بل القضاء واجب على
العبد إذا اعتق والمرأة إذا تأميت ؛ وأما صاحب الجنون المتقطع الذي ترجى إفاقته فلا يحرم
عنه وليه إلا إذا خشي عليه الفوات بطلوع فجر يوم العيد فيحرم إذا ، فإن أفاق قبل الفجر
ولو بقليل وأحرم لنفسه وهو بعرفة أجزأة ذلك وانعقد إحرامه ؛ وأما المغمى عليه فلا يحرم
عنه غيره وإن خيف الفوات لظن إفاقته (استطاعته) أي ورابعها : الاستطاعة ، وهي إمكان
الوصول إلى مكة بشروط أشار الناظم إليها بقوله (وهي الوصول مع رجوعه إلى . مكان
تمعيش) أي أن الاستطاعة التي هي شرط في وجوب الحج هي إمكان الوصول إلى مكة بنية
تأدية الفرض مع إمكان الرجوع إلى مكان تنيسر فيه معيشته وتمكنه فيه الإقامة كجدة أو
بورت سودان أو غيرها من البلاد العامرة ، ولو أمكنه الوصول والرجوع بلا زاد ولا راحلة
لذي صنعة تقوم به كحلاق وخياط وتجار ونحو ذلك ، أو كان عنده من النفقة ما يقوم
بأكله وشربه وشبه ذلك ، ويقدر على المشي ولو كان أعمى يهتدي بنفسه أو بقائد ولو بأجرة
إذا كان يملكها ، فإن عجز عنها وكان ممن لا يهتدي بنفسه سقط عنه الحج في تلك الحالة
(مع الأمن على . نفس ومال مع أداء الفرض) أي يشترط مع إمكان الوصول إمكاناً عادياً
الأمن على النفس من قتل أو ضرب أو مشقة فادحة . وأما مطلق المشقة فليست بعذر إذ
السفر لا يخلو عن مشقة لحديث «السفر قطعة من العذاب» فالأمن على المال من محارب أو
غاصب لا سارق ، ومثل الغاصب الظالم الذي يأخذ من الحجاج ما يجحف بهم من
أموالهم ؛ وأما إن كان يأخذ من أموالهم ما لا بال له بالنسبة لكل أحد فلا يسقط الحج إلا إذا

أَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ فَالْأَوَّلُ إِحْرَامُهُ وَسُنُّ غُسْلٍ يُوصَلُ¹ تَلْبِيَةً وَرَكَعَتَانِ وَاللِّبَاسُ رِدَاً وَآزِرَةً وَنَعْلٌ وَالْمَدَاسُ²

كان ينكت : أي يرجع للأخذ منهم ثانياً فيسقط حيثنذر ولو قل المأخوذ ، وهذا هو المذهب . ويشترط أيضاً مع حصول الأمن على ما ذكر أن يكون الحاج قادراً على تأدية الفرائض : أي الصلوات الخمس في أوقاتها الاختيارية ، فإن كان ذهابه إلى الحج يؤدي إلى فوات صلاة واحدة منهما لم يكن مستطيعاً ، ويسقط عنه الحج كذلك ولو بمشي أو سؤال يفضي : أي يجب الحج على المكلف ولو أمكنه الوصول بمشي برجليه من غير راحلة أو أمكنه الوصول والرجوع بسؤال الناس لكن بشرطين إن كان السؤال عادة وظن الإعطاء ، وإلا فلا يجب عليه ، وهذا معنى قوله (أو سؤال يفضي) أو أمكنه الوصول ماشياً أو راكباً بما يباع على المفلس من عقار ومتنولات ، ولو كتب علم يحتاج لها ، ولو بصيرورته فقيراً ، أو يترك زوجته وأولاده للصدقة إن لم يخش عليهم الضيعة ، وإلا فيعد من الاستطاعة ما يكفيهم إلى رجوعه . ويشترط للاستطاعة زيادة على ما ذكر بالنسبة للمرأة أن يكون لها زوج يسافر معها أو محرم من عمارها أو رفقة مأمونة عليها ، وهذا في الفرض : وأما في حج التطوع فلا بد من الزوج أو المحرم .

(1) ولما أنهى الكلام على شروط الحج أخذ يتكلم على أركانه ، والركن : ما كان في داخل في الماهية : أي الحقيقة ، والشرط ما كان خارجاً عنها ولذا قدمها عليها وأخر الأركان في نظمه فقال (أركانه) جمع ركن بمعنى الفرض (أربعة) أي هي أربعة . واعلم أن الركن في الحج بخلاف الواجب ، لأن الركن ما يفسد بتركه الحج ولا ينجز بالدم ، والواجب ما يحرم تركه اختياراً ، ولا يفسد الحج بتركه بل ينجز بالدم وهو الهدى (فالأول إحرامه) أي أول أركان الحج الإحرام ، وهو النية بالقلب بأن يقصد بقلبه أداء فريضة الحج ، وإن تلفظ فواسع والأفضل تركه إلا إذا كان موسوماً فيتلفظ بها ليتحقق من إحرامه . وصفة النية التي يقصدها بقلبه أو يتلفظ بها : نويت الحج وأحرمت به لله تعالى ، وله أي الإحرام مقيتان : زماني ، ومكاني . فالزماني يتبدى من طلوع فجر أول يوم من شوال ، وينتهي بطلوع فجر اليوم العاشر من ذي الحجة . والمكاني أنواع ، وسيأتي الكلام عليه عند ذكر الميقات . وللإحرام سنن وواجبات ومستحبات يأتي الكلام عليها مفصلة إن شاء الله تعالى (وسن غسل يوصل) أي ويسن للمحرم ذكرًا كان أو أنثى ولو حائضاً أن يغتسل كغسل الجنابة في الصفة بماء مطلق غسلًا متصلاً بإحرامه ، والفصل اليسير بقدر لبس الثياب وشدة الرجال ونحوه مغتفر . ويستحب للمحرم التنظف قبل اغتساله بأن يقيم أطافره ويقص شاربه ويحلق عانته ويتف شعر إبطيه ويرجل شعر رأسه ، ولا يحلقه إن كان من أهل الحلاق إبقاء للشعث ، وإذا كان في مدة إحرامه طول فلا بأس بالحلاق قبل النية ليسترخ من ضرره .

(2) (قوله تلبية) يعني يطلب من المحرم تلبية متصلة بنية بأن يشرع فيها بعدها قائلاً ليك اللهم ليك ، لا شريك لك ليك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك . وهي واجبة في

ثُمَّ اجْتَنَابُ مَا يُحِيطُ الْجَسَدَا وَأَشْعَرُ الْهَدَى إِذَا وَقَلَدَا¹

حق القادر على النطق ، فإن تركها رأساً أو جل يوم أو نصفه وجب عليه هدى . ويندب الاقتصاد فيها على تلبية الرسول ﷺ ، وهي المقدمة في الشرح قريباً . وندب تجديدها عند تغير الأحوال كركوب ونزول ، وصعود وهبوط ، وانتباه من نوم أو غفلة ، وعند ملاقات الرفاق ، وعقب كل صلاة ولو نافلة إلى أن يصل مسجد مكة ، ثم يقطعها إلى أن يطوف ويسعى ، ثم يعاودها ولو بالمسجد إلى أن يصل مصلي عرفة : أي مسجدها بعد الزوال من يومها ، أو إلى أن يشرع في صلاة الظهر والعصر جمعاً وقصرًا كما هو السنة المؤكدة إن لم تمكنه الصلاة بالمسجد ، ثم لا يعاودها على المذهب . ويستحب أيضاً التوسط في رفع الصوت فلا يبالغ حتى يعقر حلقة ، ولا يخفيها بحيث لا تسمع منه ، لأن الشعيرة يستحب الجهر بها في حق الذكر ، ويستحب التوسط في ذكرها فلا يكثر منها جدًا حتى يدركه الملل ، ولا يقلل جدًا . ويكفي في فضل التلبية ما روى سهل بن سعد رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «ما من يسلم يلبي إلا لبي ما عن يمينه وشماله من حجر أو شجر أو مدر حتى تنقطع الأرض من ها هنا ومن ها هنا» أخرجه الترمذي (وركتان) أي ويسن تأكيداً للمحرم أن يصلي ركعتين قبل نية النسك ثم يحرم بعدها ؛ وتستحب القراءة فيهما بالفاتحة والكافرون في الأولى ، والفاتحة والإخلاص في الثانية ، ويقوم مقامها الفرض كصلاة العصر ، وكونه بعد نافلة أفضل (واللباس ه ردا وازرة ونعل) أي ويسن للمحرم إذا كان ذكراً لباس رداء يجعله على كفيه ، وإزار يشده في وسطه ، ونعلين في رجله كعجلي التكرور ، وغالب أهل مكة كما قال (والمداس) ويقوم مقام ذلك النعل المسماة عندنا في السودان بالشيشب ، والقباب المتخذ من الخشب يعرف في السودان بالكركب .

(1) (ثم اجتناب ما يحيط بالجسد) أي ثم يجب على المحرم اجتناب : أي ترك ما يحيط بالبدن كالقميص والسراويل أو بعضه كخاتم في بعض أصابعه ، وسبحة وغوها في عنقه ، أو حرز في عضده كالخشب التي تجلد وتلبس في العضد غالباً ، فيجب عليه التجرد من كل عيط كانت الإحاطة بخياطة أو عقد أو زر أو نسج كالفنلة أو غيرها ، كجلد سلخ بلا شئ ، وهذا في حق الذكر ولو صغيراً ، ويخاطب بذلك ولي الصبي ، فإن ترك التجرد ولو لعذر وجبت عليه الفدية . وأما الأنثى فلا يجب عليها أن تتجرد من الحيط ، بل يجوز لها لبس القميص والسراويل والشراب في رجلها ، فالواجب عليها كشف وجهها وكفيها فقط ، وهذا محصل كلامه (وأشعر الهدى إذا وقلدا) أي أنه إذا كان مع المحرم هدى وجب عليه ، أو كان مطبوغاً به فإنه يسن له أن يشعره إذا كان من الإبل ويقلده : أي يجعل في رقبته قلادة إن كان بدنة أو بقرة ، وهذا معنى قوله : وأشعر الهدى إذا وقلدا ، أو الإشعار أن يشق سنم البعير بسكين وغوها من الجانب الأيسر ، وقيل من الأيمن من جهة الرقبة إلى جهة مؤخر البعير قدر الأمتلين حتى يسيل الدم وندب تسمية بأن يقول بسم الله عند الإشعار ، وندب الجلال وهو خرقه تشق وتجعل في سنم البعير إلى أن يظهر الإشعار فوقها . وندب تعليق

وَرُكْنُهُ الثَّانِي طَوَافٌ يُفْعَلُ وَفِيهِ تِسْعَ وَاجِبَاتٍ تَجْعَلُ¹
فَاعْدُذُ مَعَ الطَّهْرَيْنِ سِتْرَ الْعَوْرَةِ مُوَالِيَا أَشْوَاطَهُ فِي سَبْعَةٍ²
وَالْبَيْتِ يُسْرَاكَ وَعَنْ بَنِيَّاهُ فَجِسْمَكَ أَلْعَدُّهُ وَشَاذِرَوَانَهُ³
وَكُونْ هَذَا دَاخِلًا فِي الْمَسْجِدِ وَبِالْمَقَامِ الرُّكْعَتَيْنِ فَاْمَسْجِدِ⁴

نُعَلَيْنِ فِي قِلَادَةٍ لِيَعْرِفَ أَنَّهُ هَدًى . وَنَدْبُ كَوْنِ الْقِلَادَةِ مِنْ حَبْلٍ مَتَّخَذٍ مِنْ حَشِيشِ الْأَرْضِ كَحَلْفَاةٍ وَنَحْوِهَا ، وَلَا مِنْ صُوفٍ وَكَثَانَ مَخَافَةٍ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِشَيْءٍ يُؤْذِيهِ . وَأَمَّا الْغَنَمُ فَلَا تَشْعُرُ وَلَا تَقْلُدُ ، بَلْ تَمِيزُ بِالْبَنِيَّةِ وَالْوَصْفِ . وَيَشْتَرِطُ فِي الْهَدْيِ مَا يَشْتَرِطُ فِي الضَّمْحَةِ مِنَ السِّنِّ وَالسَّلَامَةِ مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ وَقْتُ التَّقْلِيدِ أَوْ الْإِشْعَارِ ، فَإِنْ قُلِدَ الْهَدْيُ مَعِيًّا أَوْ قَبْلَ بُلُوغِ سَنَةِ لَا يَجِزُّهُ ذَلِكَ ، وَأَمَّا إِنْ تَعَيَّبَ بَعْدَ التَّقْلِيدِ فَيُحِلُّهُ أَوْ الْإِشْعَارُ فَلَا يَجِزُّ .

(1) ثُمَّ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الرُّكْنِ الثَّانِي مِنْ أُرْكَانِ الْحَجِّ فَقَالَ (وَرُكْنُهُ الثَّانِي) أَيُّ الثَّانِي مِنْ أُرْكَانِ الْحَجِّ فِي الْعَدِّ لَا الْفِعْلُ ، إِذِ الثَّانِي مِنْ أُرْكَانِ الْحَجِّ بِالنِّسْبَةِ لِأَفْعَالِهِ السَّعْيِ وَالطَّوَافِ آخِرُهَا فَعَلًا (طَوَافٌ) يَعْنِي طَوَافَ الْإِفَاضَةِ إِذِ الرُّكْنِيَّةُ مَخْصُصَةٌ بِهِ (يَفْعَلُ) أَيُّ يَطْلُبُ مِنَ الْحَرَمِ بِحَجِّهِ فَعَلَهُ حَجًّا (وَفِيهِ تِسْعَ وَاجِبَاتٍ تَجْعَلُ) أَيُّ أَنَّ الطَّوَافَ رُكْنًا كَانَ كَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَطَوَافِ الْعِمْرَةِ ، أَوْ وَاجِبًا كَطَوَافِ الْقُدُومِ ، أَوْ مُدْبُوتًا لَهُ وَاجِبَاتٍ وَمَنْنٍ وَمُسْتَحَبَاتٍ فَوَاجِبَاتُهُ تِسْعَةٌ كَمَا قَالَ ، وَقَوْلُهُ تَجْعَلُ مَعْنَاهُ : تَذَكَّرْ وَتَبَيَّنْ فِي النِّظْمِ .

(2-4) (فَاعْدُذُ مَعَ الطَّهْرَيْنِ سِتْرَ الْعَوْرَةِ) أَيُّ أَعْدَادُ مِنْ وَاجِبَاتِ الطَّوَافِ طَهَارَةُ الْحَدَثِ أَصْفَرُ كَانَ أَوْ أَكْبَرُ ، وَطَهَارَةُ الْخَبَثِ مِنَ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ ، وَأَمَّا طَهَارَةُ الْمَكَانِ فَحَاصِلَةٌ ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ (مُوَالِيَا أَشْوَاطَهُ فِي سَبْعَةٍ) وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ مِنْهَا كَالْأَشْوَاطِ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ، وَابْتِدَاءُ كُلِّ شَوْطٍ يَكُونُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَيَنْتَهِي إِلَيْهِ ، وَكَوْنُهَا مُتَوَالِيَةً فَلَوْ قَرَّقَ بَيْنَ الْأَشْوَاطِ عَامِدًا وَطَالَ بِالْعَرَفِ أَوْ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَطَلَ طَوَافُهُ وَأَعَادَهُ وَجُوبًا ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُ أُنْتَمِهِ وَإِنْ شَكَّ أَهْمِيَّةُ سِتَّةٍ أَوْ سَبْعَةٍ مَثَلًا أَتَى بِمَا شَكَّ فِيهِ وَجُوبًا كَالصَّلَاةِ (وَالْبَيْتِ يُسْرَاكَ) أَيُّ وَسَادَتِهَا جَعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِ الطَّائِفِ حَالَ طَوَافِهِ ، فَلَوْ جَعَلَهُ جِهَةً يَمِينُهُ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ وَأَعَادَهُ لِبَطْلَانِهِ (وَعَنْ بَنِيَّاهُ) فَجِسْمَكَ أَلْعَدُّهُ وَشَاذِرَوَانَهُ) أَيُّ وَسَابِعُهَا كَوْنُ الطَّوَافِ خَارِجَ الْبَيْتِ لَا دَاخِلَهُ ، وَلِذَا قَالَ فَجِسْمَكَ أَلْعَدُّهُ : أَيُّ جَمِيعَ جِسْمِكَ عَنْ بَنِيَانِ الْبَيْتِ وَعَنْ الشَّاذِرَوَانِ ، وَهُوَ بَنِيَانٌ صَغِيرٌ مُخَدُودٌ مُتَّصِلٌ بِجِدَارِ الْكُعبَةِ بِهِ حُلُقٌ تَرْتَبُ فِيهَا أَسَارُهَا ، وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الطَّوَافُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْجِسْمُ بَعِيدًا عَنْ بَنِيَانِ الْبَيْتِ وَعَنْ الشَّاذِرَوَانِ ، وَخَارِجًا عَنْ حَجَرِ إِسْمَاعِيلَ بِكُسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ، فَلَوْ مَشَى عَلَى الشَّاذِرَوَانِ أَوْ كَانَ فِي طَوَافِهِ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْحَاقِ الَّتِي عَلَيْهِ كَالَّذِي يَعْدُهَا ، مِثْلَ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنَ الْعَوَامِ ، أَوْ مَرَّ فِي طَوَافِهِ بِدَاخِلِ الْحَجَرِ بَطَلَ طَوَافُهُ ، لِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ يَكُونُ جِسْمُهُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ فِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ ، إِذِ الشَّاذِرَوَانِ مِنْ أَصْلِ أَسْلَمِهِ ، وَالْحَجَرُ بِكُسْرِ الْحَاءِ مِنْ بَقِيَّتِهِ (وَكُونْ هَذَا دَاخِلًا فِي الْمَسْجِدِ) أَيُّ وَثَامَتِهَا كَوْنُ الطَّوَافِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَلَوْ بَعْدَ عَنِ الْبَيْتِ ، وَالْأَفْضَلُ دَنَوُهُ

وَسَنِّ مَشْيٍ وَالِدُعَا وَالرَّجُلُ ثَلَاثَةُ الْأَشْوَاطِ الْأُولَى يَرْمُلُ¹
وَالْمَسُّ لِلرَّكْنِ وَتَقْبِيلُ الْحَجَرِ فِي أَوَّلِ الْأَشْوَاطِ قَاعَمَلٌ بِالْأَثَرِ²

منه بقدر الطاقة لا خارجه : أي المسجد ، وإلا فينطل (وبالمقام الركعتين فاسجد) وتاسعها صلاة ركعتين بعد تمام السبعة الأشواط في أي موضع من المسجد ، ويندب إيقاعهما خلف مقام إبراهيم عليه السلام ، ويندب أن يقرأ في الركعة الأولى منها بالفاتحة والكافرون ، وفي الثانية بالفاتحة والإخلاص .

(2و1) ثم شرع في سنن الطواف فقال (وسن مشي) فيه نظر لأن المشهور فيه الوجوب ، من ركب في طوافه أو حمل بأجرة أو مجاتا لغير عذر لزمه دم ، وأما إن كان لعذر من مرض ونحوه فلا دم عليه (والدعاء) أي أن من سنن الطواف الدعاء بأن يدعو في طوافه بما فتح الله عليه من طلب خير الدنيا والآخرة ودفع شرهما ، ولا يستحب دعاء معين ، وأفضله وأتقنه ما ورد في الكتاب نحو قوله تعالى : ﴿رَبِّنا آتِنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقت عذاب النار﴾ أو السنة نحو ما في صحيح البخاري وهو «أمنت بكتابك الذي أنزلت ، ورسولك الذي أرسلت ، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت» وغير ذلك . ومن تمام سنة الدعاء أن يشتغل بالصلاة والسلام على النبي العظيم وآله في ابتداء دعائه واثناؤه وفي ختامه ، لأن ذلك سبب للإجابة (والرجل) ثلاثة الأشواط الأولى يرمل) أي ومن سنن الطواف الرمل في حق الذكور وإن كانوا غير بالغين أو غير صحيحين ، وهو أي الرمل فرق المشي ودون الجري ، فلو حمل الصبي والمريض رمل بهما حاملهما بقدر استطاعته ، فسنية الرمل خاصة بالذكر في الأشواط الثلاثة الأولى من طواف القدوم فقط في حق أهل الآفاق ، وأما أهل مكة فلا قدوم عليهم ، ولا يسن الرمل في حقهم بطواف الإفاضة ، بل يندب فقط ، ولا يسن ولا يندب في حق المرأة . والحاصل أن الذكر إذا كان من أهل الآفاق ولم يكن مراحقا يسن له أن يرمل في الأشواط الثلاثة الأولى ، ويمشي في الأربعة الباقية من طواف القدوم فقط دون غيره (واللمس للركن وتقبييل الحجر) أي ومن سنن الطواف لمس الركن اليماني في الشوط الأول بأن يضع يده عليه ، ثم يضعها على فيه من غير تصويت ويكبر نلبا ، وأما لمسه في بقية الأشواط فمحتسب لا سنة . ومن سنن الطواف أيضا تقبييل الحجر الأسود الذي في الركن الذي يلي الركن اليماني بأن يضع فيه عليه مقبلا له بلا تصويت إن لم تكن هناك زحمة ، وإلا وضع يده عليه ، ثم يضعها على فيه أو يمسه بعود ، ثم يقبله إن أمكنه ذلك وإلا تركه وكبر إذا حازه ومضى في طوافه فلا يؤدي غيره لكن يجب عليه إذا قبل الحجر بفيه في الشوط الأول أن ينصب قامته لئلا يكون بعضه في الكعبة ويتأخر عنه قليلا ليستوعب الشوط . واعلم أن تقبييل الحجر سنة في الشوط الأول فقط مستحب في غيره من الأشواط كالتكبير ، ولذا قال (في أول الأشواط قاعمل بالأثر) أي اعمل بما توضع لك في النظم من السنن ولا تهمله لأن في المحافظة عليه اتباع الأثر : أي الاقتداء بالنبي ﷺ وبأصحابه .

الثالث السعي فيبدأ بالصفا فَمَرَّة سبعا ولاء في صفا¹
بعد طواف واجب صحيح وبالوجوب أنه مع التصريح²

تمة : يندب لمن قصد دخول مكة لأداء النسك أن يبيت خارجها إذا جاء ليلاً ، وندب له دخولها بعد طلوع الشمس ، وندب له نزوله بطوي موضع قريب من مكة ، وندب له أن يغتسل : أي يعم جسده بالماء الطهور من غير تكرار لذلك ، ولا تطلب المرأة إذا كانت حائضاً أو نفساء بغسل في ذلك الموضع ، لأنها ممنوعة من الطواف ومن دخول المسجد حتى ينقطع الدم عنها وتطهر طهارة شرعية . وندب له الدخول من كداء الثانية بالمد : أي إثبات الهزمة : هو طريق بأعلى مكة يمر على المقبرة التي بها ضريح أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها ليأتي البيت من جهة بابه . وندب دخوله المسجد من باب بني شيبه المعروف الآن بباب السلام ، وإذا دخل المسجد فلا يبدأ بتحية المسجد لأن تحية مسجد مكة لأهل الآفاق الطواف ، بل يقصد الكعبة ويبدأ باستلام الحجر الأسود ناوياً طواف القدوم إن أحرم بحج ، أو أداء الركن إن أحرم بعمره ، ويطوف بالبيت سبعة أشواط كما تقدم من الوصف ويصلي ركعتين بعدها . وندب إيقاعهما في مقام إبراهيم عليه السلام ، وهاتان الركعتان حكمهما الوجوب فإن لم يصلهما وجب عليه هدى . وندب وقوف بالمتزم موضع بين الحجر الأسود وباب الكعبة يفرش ذراعيه بجدارها إن أمكن وندب دعاء بما أحب لأنه من مواضع الإجابة ، ويسمى أيضاً الحطيم . وندب الإكثار من شرب ماء زمزم عند جلوسه بقية الشراب بنية صالحة لتحصيل علم أو عمل صالح أو عافية أو ولد بار أو لغيره لما ورد «زمزم لما شرب له» وندب نقل شيء من مائها ليلده للتبرك به . وندب خروجه إذا قضى نسكه من كدى بالقصر : أي يهدف الهزمة : طريق بأسفل مكة طيب الله أرجاءها .

(2و1) ولما أنهى الكلام على الطواف وما يتعلق به شرع يتكلم على السعي وما يتعلق به فقال (الثالث) في الله (السعي) وأما بالنظر للفعل فهو كما تقدم : أي أن الركن الثالث على ما مشى عليه الناظم : السعي بين الصفا والمروة ، وله شروط صحة وسنن ومستحبات تأتي للناظم (فيبدأ بالصفا • فمررة) ويشترط لصحته أن يبدأ بالصفا في الشوط الأول ويختم بالمروة ، وبينهما أربعمائة وخمسة أمتار ، فإن بدأ الشوط الأول من المروة وختم بالصفا ألقي ذلك الشوط واعتد بما بعده (سبعا ولاء) أي ويشترط لصحته أيضاً كما سبقه أشواط بعد الذهاب شوطاً والرجوع شوطاً آخر كالطواف ، وكرنها متوالية فإن فرّق بينهما وطال جداً ألقي ما فعله منها وابتدأها وجوباً ، والفصل اليسير لاستراحة أو شرب ماء احتاج له مغفر (في صفا) أي ينبغي أن يكون سعيه ذلك بصفاء : أي حضور قلب ناوياً عند الشروع فيه أداء الركن مستحضراً كونه في عبادة عظيمة ليحظى بجزيل الثواب ، مع أداء الواجب (بعد طواف واجب صحيح) أي ويشترط لصحته السعي أن يقع بعد طواف ولو نافلة ، لكن لا يقع ركناً إلا إذا حصل بعد طواف واجب كطواف القدوم لافاقني أن الإفاضة لمكي أو مراعق ، ومثل المكي من كان بمنكة وقت إحرامه من أهل الآفاق ، وكون الطواف صحيحاً في نفسه فإن

مَسْنُونُهُ الْبَدءُ بِتَقْيِيلِ الْحَجَرِ وَبِالْصَّفَا وَمَرْوَةَ يَرْقَى الذُّكْرَ¹
كَذَلِكَ الْإِسْرَاعُ بِالْمِيلَيْنِ وَيَنْدُبُ السِّرُّ مَعَ الطُّهْرَيْنِ²
رَابِعُهَا حُضُورُ جِزَاءِ الْجَبَلِ فِي لَحْظَةٍ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ اجْعَلْ³
وَيَنْدُبُ الرُّكُوبُ ثُمَّ الذُّكْرُ يَقُومُ أَوْ يَجْلِسُ مَنْ لَا يَقْدِرُ⁴

طاف القدوم أو الإفاضة ثم سعى بعد ذلك ثم ظهر له أن طوافه كان فاسداً لاختلال شرط من شروط صحته أعاد طوافه وسعيه وجوباً (وبالوجوب أنه مع التصريح) أي أنه فعل الواجب ، يعني أداء الركن ، قوله : مع التصريح : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مراده بعد إظهار الشعيرة أو التلفظ إذا لم يكن من أهل الامتنعاض إذ النية محلها القلب .

(2و1) ثم شرع يتكلم في سنن السعي ومندوباته فقال (مسنونه) أي سننه وهي أربعة (البداء بتقبيل الحجر) أي الأول من سنن السعي أن يبدأ بتقبيل الحجر الأسود بعد ركعتي الطواف وقبل الخروج إلى الصفا ، وأما وصل الطواف بالسعي عرفاً فواجب يلزم بتركه دم (وبالصفا ومرورة يرقى الذكر) أي والثاني من سننه رقي الذكر على الصفا ، وهو حجر من أصل أبي قبيس ، والرابع رقيه على المروة وهو حجر من أصل قيعقان ، ومفهوم الذكر أن المرأة لا يسن لها الرقي عليها إلا إذا خلا الموضع من الرجال ، بل تكفي بالوقوف عندهما ، فإذا خلا الموضع يسن لها أن ترقى عليهما . واختلف في الانتصاب عليهما فقبل ستة وقيل مستحب (كذلك الإسراع بالميلين) أي والرابع الإسراع بين الميلين : أي العمودين الأخضرين بجانب المسجد عن يسار الذهاب إلى المروة ، فيسرع بينهما في الذهاب إلى المروة وكذا في الرجوع إلى الصفا في جميع الأشواط ، وهو فوق المشي ودون الجري في حق الذكر ، وأما المرأة فلا يسن الإسراع في حقها بل تكون ماشية في سعيها بقدر طاقتها (ويندب الستر مع الطهرين) أي ويندب في السعي بين الصفا والمروة ستر العورة إذا كان لا يرى عورته أحد ، وإلا فسترها واجب . ويندب أيضاً الطهارة من الحدث والطهارة من الخبث والطهارة من الخبث ، فلو سعى محدثاً أو به نجاسة صح مع الكراهة . ويندب أيضاً استقبال القبلة في الرقي على الصفا والمروة والدعاء عليهما بلا حد . وندب خروجه للسعي من باب الصفا . وندب حضور الحاج خطبة الإمام بالمسجد سابع ذي الحجة التي يعلم الناس فيها كيفية خروجهم لمني وعرفة ، وما يطلب فعله منهم فيها وجوباً واستئذاناً واستحباباً ، وكيفية نفورهم من عرفة إلى مزدلفة وإلى مني ، وما يطلب فعله منهم أيضاً : وندب خروجهم من مكة يوم التروية ، وهو ثامن ذي الحجة إلى مني قبل الزوال ليدرك الظهر بها . وندب ميتهم ليلة التاسع بمنى ليصلوا بها خمس صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح . وندب توجهم منها بعد طلوع الشمس .

(3و4) ثم شرع في الكلام على الركن الرابع وما يتعلق به فقال (رابعها) إلى آخر ما يأتي : يعني أن الرابع على ما مشى عليه الوقوف بعرفة وهذا بالنظر للعد إذ الرابع بالنظر للفعل طواف

الإضافة (حضور جزء الجبل) أي الركن الرابع الحضور في أي جزء من أجزاء الجبل ، والمراد بالجبل في قوله عرفة ، وعرفة مكان فسيح الأرجاء متسع غير الجوانب لئلا يهبط فيه غير مسجد نمرة ، وهو في جانبها الغربي مقصورتها التي بها الخراب خارج عرفة وباقيها فيها ، غالب الحجاج لا يعرفونه ولا يدركون الظهرين به مع الإمام يوم عرفة ، إلا أن أهل مكة وبعض الأعاجم يحتنون به ويحرسون على الصلاة مع الإمام ، وتمر فيها : أي عرفة عين زبيدة ، ومنها يستقي الحجاج ، وكانت السقاية فيه قبل ذلك بواسطة البرك الكبيرة ، وأما الآن فقد أحدثت الحكومة الحاضرة فيها صنابير للمياه لحفظ الماء من التلوث ، والصنابير أبنية مربعة على أمثال الصهاريج يؤخذ منها الماء بواسطة حنفيات مركبة في بنائها ، ومكان وقوف النبي ﷺ فيه كان أمام جبل صغير على يسار الداخل على عرفات يسمى جبل الرحمة ، وعليه علامة من البناء مخصصة ، وهو لعرفة بجانبها الشرقي ، فاجتهد أن تقف عنده إذا استطعت . وغير الناطم بالحضور دون الوقوف لأنه أعم منه ، إذ الحضور يعم الوقوف والجلوس والاضطجاع والمرور ، لكن يشترط في المار شرط للإجزاء : أولهما أن يعلم أنه مار بعرفة . وثانيهما أن ينوي بمروره أداء الركن ، فإن لم يعلم أنه مار بعرفة أو علم ولم ينو بمروره أداء ركن الحج لم يجزه ، فالمدار على الحضور بها ولو مغنى عليه أو مجنوناً . قال بعض العلماء : وانظر لو شرب مسكراً حتى غاب عن إحساسه وفات الوقوف . قال الخرخشي : والظاهر إن لم يكن له فيه اختيار فهو كالمغنى عليه والمجنون ، وإن كان له فيه اختيار فلا يجزئه ، كذا في بلغة السالك (في لحظة من ليلة النحر اجعل) أي يشترط للوقوف الركن عندنا أن يكون بعد غروب الشمس إلى طلوع الفجر من يوم النحر في أي جزء من عرفة بطمأنينة ولو بقدر الجلوس بين السجدين وأما الوقوف بها من زوال الشمس من اليوم التاسع إلى الغروب فواجب ينجز بالدم إن فات ، فإن وقف بها بعد الزوال وخرج منها قبل غروب الشمس قدم يلزمه ، إذ الواجب عليه أن يستقر بها حتى يتحقق من غروب الشمس ثم ينقر . وذهب بعض الأئمة كالشافعي رضي الله عنه إلى أن الوقوف بعرفة يجزئ ليلاً أو نهاراً ، فإن أخطأ أهل الموسم ووقفوا في اليوم العاشر أجزأهم ذلك إن كان خطأهم لعدم رؤية هلال ذي الحجة ليلة الثلاثين من ذي القعدة لغيم وأكسلوا العدة ، ثم تبين لهم أن هلال ذي القعدة كان ليلة ثلاثين منه ، وظهر لهم ذلك بعد الوقوف ، فإن ظهر لهم قبله ولم يبقوا بالتاسع لم يجزهم ووقفهم ، ويسن لمن حضر بعرفة حاجاً أن يغتسل قرب الزوال ولو حائضاً . ويسن خطبتان كخطبتي الجمعة بعد الزوال ، لكن قبل الأذان يعلم الناس فيهما ما بقي عليهم من المناسك من أنه يسن لهم قصر الظهرين وجمعها ، إلا أهل عرفة فلا يقصرون ، بل يجتمعون ويثمنون ظهريهما أرباعاً أرباعاً . ويسن لهم إذا وصلوا مزدلفة نافرين من عرفة إلى منى أن يجتمعوا بين المغرب والعشاء جمع تأخير ، ويقصرون العشاء استئناساً إلا أهل مزدلفة فيثمنونها . ويجب عليهم النزول بها بقدر حظ الرجال وصلاة العشاءين وتناول شيء من مأكول أو مشروب ، فإن لم يحطوا وحالهم عن الجمال ونحوها

وَوَاجِبَاتُ الْحَجِّ عَشْرٌ تُجْبَرُ بِالدَّمِّ إِفْرَادًا بِحَجِّ تَجْبَرُ^١

ومكثوا بها قدر ما ذكر أجزأهم ذلك ولا دم عليهم، وهذا هو المعول عليه . ويندب لهم البيات بها وإحياء الليلة إلى أن يصلوا الصبح . وندب وقوفهم بالمسعى الحرام ، مكان يلي مزدلفة لجهة مني للذكر والدعاء والتضرع وطلب المغفرة من الله تعالى إلى الإسفار ، ثم يحركون دوابهم أو يمشون . وندب لهم الأسراع بواد محسر : أي يهرولون وهو قدر رمية الحجر من شخص قوي . ويندب لهم التقاط سبع حصيات ليرموا بها العقبة . وندب بعد وصولهم إلى مني التوجه إلى جمرة العقبة ليرمونها بسبع حصيات على حالهم ولو كانوا راكبين قبل أن ينزلوا . وندب كون الرمي بعد طلوع الشمس وبه يحصل التحليل الأصغر ، وهو ما عدا النساء والصيد واستعمال الطيب ، ثم يذبحون ما معهم من الهدي ، ثم يحلقون رؤوسهم ، وهذا الترتيب على جهة الندب ، وإلا فكل من رمى العقبة وذبح الهدي وحلق الرأس فواجب يتجير بالدم والحلاق من سنة الذكور . وأما سنة النساء فالتقصير فتأخذ المرأة من جميع شعرها قدر الأنملة ثم يتوجهون بعد ذلك لطواف الإفاضة ، ويرجعون بعده لمنى قبل الزوال إن أمكن ، وهذا هو التحلل الأكبر الذي يحل به كل شيء حتى النساء والصيد ، وتتقي كراهة استعمال الطيب ، ثم يجلس الإمام بعد الخطبتين ويؤذن للصلاة استئنا ، وتقام الصلاة ثم يصلي بهم الظهر مقصورة ، وبعد السلام منها يؤذن ثانياً وتقام الصلاة للمصر فيصليها بهم كذلك ، ومن لم يقدر على أن يحضر مع الإمام قصر وجمع في رحله استئنا (ويندب الركوب ثم الذكر + يقوم) أي يتدب لأهل الموسم بعد الفراغ من الصلاتين أن يقفوا راكبين على دوابهم ذكورا وإناثا إلى غروب الشمس ، ويستثنى من ذلك حديث «لا تتخذوا دوابكم مساطب» لوقوفه ﷺ راكباً . وندب كونهم على طهارة ، والابتهاال والتضرع إلى الله تعالى معترفين بخطاياهم طالين منه تعالى المغفرة والمداية وحصول خير الدارين بكرة ومنه . وندب وقوفهم مع الإمام . وندب للذكور إن لم تكن لهم دواب أن يقفوا قائمين . ولا يندب القيام في حق النساء ، وهذا معنى قوله : ثم الذكر يقوم . وقوله (أو) يجلس من لا يقدر) معناه أن من لا يقدر على القيام من الذكور لتعب أو مرض لا يندب في حقه ، بل المندوب حيثن الجلوس فقط . ويندب للراكب والقائم والجالس استقبال القبلة جهة المغرب .

تنبيه : لا عيد على الحاج ولو بالمسجد الحرام ، لأن سنتهم في ذلك اليوم الرمي وهو واجب ، وكذا لا عيد على أهل مني ، لأن صلاتهم للعيد ذريعة لصلاة الحجاج معهم انتهى .

(١) ولما أنهى الكلام على أركان الحج شرع يتكلم على واجباته فقال (وواجبات الحج) أي الأمور التي يجب فعلها على من أحرم بحج ويلزم الدم بترك واحد منها اختياراً أو اضطراراً أو سهواً (عشر) (أي هي عشرة . وأما أركانه التي لا تجبر بالدم ويفسد الحج بتركها أو بعضها مطلقاً فأربعة : الإحرام ، والسعي بين الصفا والمروة ، والوقوف بعرفة جزءاً من ليلة النحر ، وطواف الإفاضة . وقد تقدم الكلام عليها مفصلة (تجير + بالدم) بتشديد الميم للوزن ، يلزم

وَأَحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ ثُمَّ التَّلْبِيَةِ ثُمَّ الطَّوَافُ لِلْقُدُومِ تَبْدِيهِ^١

بتركها الهدي ، ولو كان الترك لعذر أو نسياناً (إفراد بحج تجبر) أي أولها : إفراد بحج : يعني أن من قصد مكة لأداء النسك لا يخلو إما أن يقصدها في أشهر الحج التي أولها شوال ، أو في غيرها كرمضان وما قبله من الشهور ، فإن قصدها في أشهر الحج يجب عليه أن يحرم بحج مفرداً لا قارناً أو متمتعاً ، فإن قرن بأن أحرم بالعمرة والحج أو أردف الحج على العمرة في طوافها أو قبله أو تمتع بأن أحرم بالعمرة فقط وتحلل منها بعد طوافها وسعيها ، ثم حج من عامه ذلك وجب عليه هدي في كل صورة من هذه الصور وصح إحرامه «تجبر» : أي تذكر في النظم وتكتب بالحبر في الورق .

(١) (وأحرم من الميقات) أي وثاني واجبات الحج : الإحرام من الميقات لمن كان آفئاً أو متوطناً خارج المواقيت ، فإن تعداه حلالاً ولو سهواً ولم يرجع إليه وجب عليه هدي ، فإن رجع إليه لا يلزمه شيء ، وإن أحرم قبله كره واعتقد إحرامه كما يكره إحرامه قبل شوال . والمواقيت أمكنة مخصوصة أوجب الشارع الإحرام منها ، وهي خمسة : ذو الحليفة ، والجحفة ، ويلملم ، وقرن ، وذات عرق . فميقات أهل المدينة ومن ورائهم ذو الحليفة تصغير حلقاء ، وهو الموضع المعروف الآن بآبار علي ، وهو في الأصل ماء من مياه بني جشم على ستة أميال أو سبعة من المدينة ، وهي أبعد المواقيت عن مكة على نحو عشرة مراحل أو تسعة . فائدة : لهذا الميقات خصوصية ، وهي أن من أحرم منه يحرم من حرم ويحل في حرم ، ففيه شرف الابتداء والانتهاء ، انتهى من شرح التتائي . على مقدمة ابن رشد . وميقات أهل مصر والمغرب والشام ومن جاء بطريقهم الجحفة ، وهو الموضع المحاذي لرابغ ، لكن يستحب لهم إذا حازوا ميقات أهل المدينة أن يحرموا منه . وميقات أهل اليمن والهند يلملم . وميقات أهل نجد قرن . وميقات أهل العراق وخراسان ذات عرق . وأما من عبر بحر عيذاب من جهة سواكن أو بورد سودان فلا يلزمه الإحرام في البحر إذا حاذ ميقاتاً من المواقيت ، بل له أن يتأخر إلى أن يخرج في ساحل جدة ويحرم منه . ورجح كما في بلغة السالك للعلامة الصاوي : وميقات أهل مكة ومن كان بها وقت الإحرام من الآفاقيين مكة . ونذب من المسجد الحرام وكونه بعد صلاة نافلة ، ويلبي وهو جالس من غير أن يمشي جهة الكعبة . ومن كان وطنه داخل المواقيت وخارج الحرم يجب عليه أن يحرم من منزله ، إذ هو ميقاته (ثم التلبية) أي وثالثها : التلبية متصلة بإحرامه عرفاً وهي : ليك اللهم إلى آخر ما تقدم ، فإن تركها رأساً أو جل يوم لزمه هدي . وقوله ثم التلبية ، معناه : ضف إلى الإحرام في الميقات من واجبات الحج التلبية (ثم الطواف للقُدوم) أي ثم من واجبات الحج طواف القُدوم بالنسبة لأهل الآفاق ، وأما أهل مكة فلا قدوم عليهم لقوله تعالى : ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري للمسجد الحرام﴾ وقوله : ﴿تبديها﴾ معناه تظهره وتحيزه بالنية ، فمن لم ينو وجوبه لزمه هدي ما لم يعلمه بنية أداء الواجب ، وإلا فلا شيء عليه .

لِلَّيْلَةِ النَّحْرِ أَنْزَلْنَ بِالْمَشْعَرِ وَلِلْعِشَاءِ نَسْنَ بِجَمْعٍ أَخْصِرَ¹
قَصْرٌ أَوْ أَحْلَقٌ وَارِمَ جَمْرًا فِي مَنِيٍّ وَبِتَ لَيْالِي الرَّمْيِ فِيهَا بِالْمَنَى²

(1) لليلة النحر أنزلن بالمشعر يريد أن الخامس من واجبات الحج النزول بالزدلفة ليلة عيد النحر بقدر حط الرجال ، وقد تقدم بيان ذلك ، فمن لم ينزل بها وجب عليه هدي لتركه أمرًا واجبا . قوله (وللعشاء نسن) بجمع (أخسر) فيه نظر لأن جمع العشاءين بالزدلفة جمع تأخير سنة كقصر العشاء كما تقدم .

(2) قوله (قصر أو أحلق) يريد أن السادس التقصير أو الحلاق فأو فيه للتخيير ، فإن قصر شعر رأسه أو حلقه أجزأه ذلك في فعل الواجب ، والحلاق أفضل من التقصير ، إذ التقصير من سنة النساء ، فتأخذ المرأة قدر الأنملة من جميع شعرها ، ويأخذ الرجل من قرب أصوله إذا قصر ، ولا يجرىء حلق البعض ولا تقصير البعض عندنا ويجزىء عند غيرنا قياسا على الوضوء ، فمن لم يحلق رأسه أو لم يقصره وجب عليه هدي أيضا (وارم جمرًا في مني) وسابعها رمي الجمار الثلاث فيما عدا يوم النحر بعد الزوال إلى غروب الشمس ، والأفضل قبل صلاة الظهر بطهارة ، فيبدأ بالجمرة الولى التي تلي مسجد مني وتسمى الجمرة الصغرى ، فيرميها بسبعة حصيات يلتقطها من أي مكان شاء من مني يكره الله تعالى مع كل حصاة ، ثم يقف بعدها متقدما وهي خلفه ندبا للدعاء وقوفا طويلا قدر إسراع سورة البقرة . وندب كونه مستقيلا جهة الكعبة مشغلا بالدعاء والتضرع والثناء على الله عز وجل ، ثم يثني بالجمرة الوسطى ، وبينها وبين الجمرة الصغرى مائة وستة وخمسون مترا وأربعون سنتيمترا ، فيرميها بسبعة حصيات أيضا الواحدة منها قدر الفولة ، ولا يجزىء الرمي بحجر صغير كالحصاة فأقل ، وكره رميه بكبير ويجزئه ؛ ويندب أن يكره الله تعالى مع كل حصاة يرميها ؛ وندب أن يتقدم عليها من يساره جهة البيت وهي خلفه لا بعذاته ؛ وندب وقوفه بعدها للدعاء طويلا كما تقدم ، وهذا معنى قول ابن عاشر : ه وقف للدعوات طويلا إثر الأولين ه ثم يثلث بجمرة العقبة وبينها وبين الوسطى مائة وستة عشر مترا وسبعة عشر سنتيمترا ، فيرميها بسبع حصيات من أسفلها تكرر الله تعالى مع كل حصاة ندبا ، ثم ينصرف ولا يقف عندها لضيق المكان ، وفي اليوم الثالث يذهب بعد الزوال متطهرا ندبا قبل أن يصلي الظهر لرمي الجمار الثلاث ، فيرمي كل واحدة منها بسبع حصيات ؛ فالجملة إحدى وعشرون حصاة فيما عدا يوم النحر ، وأما هو فلا يرمي فيه إلا العقبة فقط ، ثم يفعل في ذهابه لرمي الجمار ما تقدم من الوصف ، فإن تعجل خرج من مني قبل غروب الشمس وسقط عنه رمي اليوم الرابع ، فإن غربت عليه الشمس وهو لزمه المبيت بها ورمي اليوم الرابع ، ويشترط لصحة الرمي أن يكون مرتبا ، يبدأ بالأولى فالوسطى فالعقبة ، فإن قدم العقبة على الوسطى رمي الوسطى وأعاد العقبة وجوبا للترتيب ، وأن يكمل سبع حصيات عند كل جمرة ، فإن ترك حصاة واحدة فأكثر ولم يتدارك ما تركه منها لزمه دم ، وإن ترك حصاة أو حصاتين من الأولى ثم تذكر بعد فراغه من الرميكملها وأعاد ما بعدها

فِي تَرْكِ كُلِّ شَعِيرَةٍ مِنْهَا دَمٌ الْإِبِلُ أَعْلَاهَا وَالْأَذْنَى الْغَنَمُ

سبعاً سبعا (ويت ليالي الرمي فيها بالمني) والثامن المبيت بمني ليلتين لمن تعجل وثلاث ليال لمن تأخر ، ومني : بطحاء متسعة بين مزدلفة ومكة يقيم الحجاج بها لرمي الجمار ، فمن لم يبيت بها أصلاً أو بات بها ليلة واحدة أو خرج منها نهاراً وعاد لها بعد مضي نصف الليل قدم يلزمه ، وهذا معنى قوله : ويت ليالي الرمي فيها . وقوله بالمني يضم الميم : جمع منية ، وهو ما يتمناه الإنسان : أي بت بها ليلتين ، أو ثلاثاً مصحوباً بالسرور لحصول المني وتاسعها رمي جمرة العقبة . وعاشرها صلاة ركعتين بعد طواف واجب ، ولا تنحصر واجباته في العشرة المذكورة بل تزيد عليها ، فمن يزيد على ما ذكر مشى في الطواف والسعي لمن قدر عليه ووصل السعي بالطواف والوقوف بعرفة نهاراً وتقدم العقبة على الحلق والإفاضة .

(1) (في ترك كل شعيرة منها دم) يعني أنه يجب على الحاج دم : أي هدي في ترك شعيرة من هذه الشعائر المتقدمة ، وهي واجبات الحج كان الترك لعدو أو لغیره ، فالعذر لا يسقط الهدي وإنما يرفع الإثم فقط ؛ ويشترط في الهدايا ما يشترط في الضحايا من السن والعيوب التي تمنع الإجزاء ، ولا يصح إلا إذا كان من أنواع ثلاثة وهي : الإبل ، والبقر ، والغنم الشامل للضأن والمعز (الإبل أعلاها والأدنى الغنم) أي الأفضل في الهدايا الإبل لكثرة لحمها ثم البقر ثم الغنم ، والذكر في كل نوع منها أفضل من الأنثى ، والسمين أفضل من الهزيل ، ومحل ذبح الهدى منى إن أوقفه بعرفة بأن اشتراه منها ونوى به الهدي ، وإلا فمحل مكة ولو اشتراه من منى ، وأولى إن اشتراه من مكة ، ويجب عليه أن يخرج به إلى الحل ثم يرجع إلى مكة كي يجمع بين الحل والحرم . ونذب ذبحه إن كان مما يذبح ، أو تحره إن كان مما ينحر بالمروة ، فإن ذبحه في أي موضع من مكة أجزأه مع الكراهة .

قائدة : قدر المسافات التي بين باب المسجد الحرام وبين المأزمين اللذين هما مبدأ عرفة والمسافات التي بين هذين الموضعين هي كالآتي : فقدر المسافة التي بين باب السلام من المسجد وبين باب مقبرة المعلّى ألف واثنتان وأربعون متراً ، والتي بين مقبرة المعلّى ومسيل البيت ألفان وثلاث مائة وسبعة وثمانون متراً إلى جمره العقبة ، ومن منى ثلاثة آلاف ومائة وعشرون متراً ، والتي بين جمره العقبة وبين نهاية وادي محسر من جهة الزدلفة ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وعشرون متراً ، والتي بين نهاية وادي محسر وبين المأزمين ثلاثة آلاف وثمانمائة واثنا عشرة متراً ، فجملة ما تحصل من هذه المسافات مساحة ثلاثة عشر ألفاً وثمانمائة وتسعة وثمانون متراً ، فهي دون مسافة القصر كما علمت .

ثم شرع يتكلم على ما يحرم فعله على المحرم بحج أو عمرة وما يجوز فقال (فصل في محرمات الإحرام) الفصل لغة الحاجز بين شيئين ، واصطلاحاً اسم لجملة من مسائل العلم مندرجاً تحت باب أو كتاب غالباً . والمحرمات جمع محرم ، وهو ما يائمه فاعله اختياراً ويوجب الهدي أو القدية في حج أو عمرة خاصة ، وإلا حرام نية أحد النساكين الحج أو العمرة .

فصل في محرمات الإحرام

عَلَى النِّسَاءِ الْقَفَازَ حَرَمٌ وَاكْتَفَ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ مِنْهَا تَكْشِفُ¹
مِنْ رَجُلٍ لِلْوَجْهِ وَالرَّأْسِ فَقَطْ وَامْتَنَعَهُ مِمَّا قَدْ أَحَاطَ أَوْ رَبَطَ²
وَأَمْنَعَهُمَا الطَّيْبَ وَالْإِدْهَانَا وَكُلَّ مَا يَرِفَهُ الْإِنْسَانُ³

(1) (على النساء) جاز ومجورور متعلق بحرم (والقفاز) بالنصب مفعول مقدم لقوله (حرم) أي أنه يحرم على الأنثى حرة كانت أو أمة كبيرة أو صغيرة ، ويتعلق الخطاب بولي الصغيرة كالمجنونة ليس القفاز بضم اللام لأنه مخيط بالكف والأصابع ، والقفاز : ما يصنع من قطن أو صوف أو نحوه على شكل الكف يسلك فيه لثرفه أو خوف من كشقوق ، ولا يحرم عليها لبس الخاتم ، فإن لبست القفاز ولو لعذر وجبت عليها الفدية ، وكذا إذا أدخلت يديها في كيس وما شابهه ، ولا شيء عليها إن أدخلت يديها في كميتها أو تحت قناعها أو تحت ثوبها الذي تلتف به كلباس أهل السودان ، ويحرم عليها أيضاً ستر وجهها بخمار ونحوه ، فإن خشيت الفتنة : أي ظنت تعلق قلوب الرجال بها وجب عليها ستره من غير غرز بإبرة أو دبوس أو ربط للسانتر بخيط ونحوه ، بل تسدله على وجهها أو تتلثم كفتان نساء أهل السودان المعروف باللبيم ، فإن غرزته أو ربطته فعليها الفدية أيضاً ، فإن كانت غير مخشية الفتنة وسترته وجهها افتدت ، وإنما وجب عليها كشف وجهها وكفيها لأن إحرام الأنثى في وجهها وكفيها فقط ، وإلى ذلك كله أشار الناظم بقوله (واكتف) « بالوجه والكفين منها تكشف » أي اكتف الشرع في إحرام الأنثى بحج أو عمرة بكشف الوجه والكفين منها فقط .

(2) أي واكتفي الشرع (من رجل) أي ذكر ولو صغيراً أو مجنوناً ، ويتعلق الخطاب بولييهما في إحرامه بحج أو عمرة بكشف وجهه ورأسه دون غيرهما فيجوز له ستره ، ولذا قال (للوجه والرأس فقط) ويحرم عليه سترهما بما يعد ساتراً كطاقية أو عمامة ، بل ولو جعل عليه طيناً أو عجيناً أو حناء أو سترهما أو إحداهما بيديه لشمس أو مطر أو ريح وأصقهما عليها ، فإن ستر رأسه أو وجهه بشيء مما ذكر ولو نسياناً أو لعذر وجبت عليه الفدية (وامنعه مما قد أحاط أو ربط) الضمير في قوله وامنعه عائد على الذكر المفهوم من السياق ، يريد أنه يمنع الذكر المحرم بحج أو عمرة من لبس ما قد أحاط بعضو كالخاتم أو بالبدن كالقميص والسراويل ، أو باليدين كاللقباء المعروف بالفرجية أو الرجلين كالخفين كانت الإحاطة بخياطة أو نسج أو ذر ، وكذا يمنع مما أحاط بشيء كما تقدم بربط أو عقد أو إزار ونحوه ، وهذا محصل كلامه ، ومتى فعل شيئاً من ذلك تجب عليه الفدية .

(3) (وامنعهما الطيب) الخ ، أي احكم بمنع الذكر والأنثى حال إحرامهما مس الطيب

كَتَل قَمَلٍ أَوْ كَقَلَمِ الظَّفَرِ أَوْ حَلَقِ رَأْسٍ أَوْ كَتَفِ الشَّعْرِ¹
وَحِفْنَةٍ فِي قَمَلَةٍ أَوْ فِي ظَفَرٍ أَوْ شَعْرَةٍ وَفِدْيَةٌ فِيمَا كَثُرَ²
وَأَنْ تَعَدَّ مَوْجِبَ تَعَدَّدَتْ إِلَّا بِأَرْبَعٍ بِفَوْرِ فَعَلَتْ³
أَوْ قَدَّمَ الثَّوبَ عَلَى السَّرْوَالِ أَوْ ظَنَّهُ إِسْحَاحَةَ الْأَفْعَالِ⁴
أَوْ إِنْ نَوَى التَّكَرَّارَ عَمْدًا فَفَعَلَ وَهِيَ عَلَى التَّخْيِيرِ كَالصَّيْدِ حَصَلَ⁵

واستعماله في ثوب أو جسد ، ومن شمه إذا كان مؤثماً وهو الذي له جرم يعلق بالثوب أو البدن كصندلية أو علبية ونحوها ، فإن فعل أحدهما شيئاً من ذلك ولو سهواً اقتدى وجوباً وأثم إن تعمد ، وأما مس الطيب للذكر وشمه فمكروه ولا فدية فيه ، وهو ما ظهرت رائحته وخفي جرمه كالورد والياسمين وما شابههما (والادهان) أي وامنع الذكر والأنثى المحرمين من التدخين في سائر الجسد ولو بدهن غير مطيب لما فيه من وجوب الفدية وحصول الإثم بالعمد ، ولا شيء في دهن باطن الكفين والقدمين بدهن غير مطيب لشقوق ، فإن ادهن في غيرهما من سائر الجسد بدهن ولو غير مطيب أو لعذر أو دهن في باطن كفيه وقدميه لشقوق ونحوها بدهن مطيب فعليه الفدية (وكل ما يرفه الإنسان) أي وامنعهما أيضاً من كل فعل يكون فيه رفاحية الإنسان وهي تجنب الأوساخ .

(1) ثم أخذ بين ما يكون فيه الرفاهية الممنوعة فقال (كقتل قمل) أي وما يمنع منه المحرم للرفاهية والتنعيم قتل القمل بأي موجب لقتله ، وتقليم الأظافر بسكين وغيرها ولو بأستانه (أو كقلم الظفر) وما يحرم فعله على المحرم ذكر أو أنثى حلق شعر سائر البدن ونقعه ، ولذا قال (أو حلق رأس أو كتف الشعر) عجز البيت .

(2) ثم شرع بتكلم على ما يترتب على المحرم حكمه بفعل شيء مما تقدم بقوله (وحفنة في قملة) أي أنه يجب على المحرم في قتل قملة فأكثر إلى عشرة حفنة من طعام ، وهي ملء اليدين تعطى لمسكين من أحرار المسلمين (أو في ظفر) أي وتجب عليه أيضاً حفنة من طعام في قلم ظفر واحد لا أكثر (أو شعرة) أي وكذا يجب عليه إخراج حفنة في قلع شعرة فأكثر إلى عشرة أو حلقها كذلك لا إن سقطت بنفسها أو بسبب ركوب أو نزول أو غسل (وفدية فيما أكثر) أي وتجب فدية فيما زاد على العشرة من قمل أو شعر كأحد عشر فاعلاً ، وفيما زاد على الظفر كاثنتين فأكثر .

(3-5) (وإن تعدد موجب تعددت) أي أن الفدية تتعدد على المحرم قبل تحلله بتعدد موجبها بأن فعل أشياء متعددة كل واحد منها يوجب الفدية ، كما إذا حلق رأسه ثم لبس مخيطاً ثم قلم أظافره في أزيمة مخيطاً ثم قلم أظافره في أزيمة مختلفة ، فعليه في كل واحد منها فدية (إلا بأربع بفور فعلت) أي إلا بفعل أربعة أشياء في فور واحد من غير تراخ ، كما إذا حلق رأسه وغطاه وليس قميصاً وقلم أظافره في آن واحد ، فعليه في جميع ذلك فدية واحدة ، إذ هي بمنزلة الفعل الواحد لفوريته (أو قدم الثوب على السروال) أي وعليه فدية واحدة في تقديم ما نفعه أعم ،

شَاةٌ فَأَعْلَى أَوْ ثَلَاثًا فَصُمِ أَوْ سِتَّةٌ مُدَيْنِ مُدَيْنِ أَطْعِمِ¹

ويمكن الاستغناء به من غيره كما إذا لبس قبل لبس السراويل ، والثوب : القميص فهو أعم نقعاً من السروال ويمكن الصلاة به دونه إذا كان ساتراً للعورة ، أو قدم قلنسوة : أي طاقية على لبس العمامة فتتحد الفدية أيضاً (أو ظنه إباحة الأفعال) أي وتتحد الفدية فيما إذا فعل المحرم أشياء متعددة بأن حلق رأسه وقتل قملًا وقلم أظفاره ظاناً بإباحة فعلها ، وأما لو كان عالماً بالحكم فتتعدد بقدر ما فعل من موجب الفدية (أو إن نوى التكرار عمداً ففعل) أي إن نوى تكرار الفعل عند إحرامه وفعل ما نواه مكرراً : أي فعل شيئاً بعد شيء كما إذا لبس سراويل ثم لبس بعده قميصاً ثم لبس عمامة ، فعليه فدية واحدة لنيته التكرار أولاً (وهي على التخيير كالصيد حصل) وهي أي الفدية ثلاثة أنواع على التخيير لا على الترتيب ، كجزاء الصيد فهو على التخيير أيضاً ، وقوله حصل آخر البيت معناه : أن حكم الفدية حصل موافقاً لجزاء الصيد ، إذ كل واحد منهما ثلاثة أنواع والحكم فيه التخيير .

(1) أي أن أنواع الفدية التي يخير المفتدي في فعل أيها شاء ثلاثة : شاة فأعلى : أي أحدها : نسك بشاة يتقرب إلى الله بذبحها للمساكين ، فأعلى : أي أو بقرة أو بدنة كالأضحية في السن والسلامة من العيوب (أو ثلاثاً فصم) أي وثانيها : صوم ثلاثة أيام (أو ستة مدنين مدنين اطعم) وثالثها إطعام ستة مساكين من أحرار المسلمين لكل مسكين مدنان بمده بمده ، وتقدم بيان المد ، ولا تختص بزمان ولا مكان كاللهدي ، بل يجوز له فعلها في أي زمان وفي أي مكان ولو ببلده ، والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ . تنبيه : يستثنى مما يحرم على المحرم أشياء يجوز له فعلها ولا تلزمه فدية ، فيجوز له شد النوار المعروف بالكمر في وسطه لكن بشروط : أن يشده على جلده لا على إزاره ، وأن يكون الشد بأزاره وأبازيم لا بعقد أو غرز لخلل ونحوه ، وأن يكون لحمل نفقته فيه ، وجاز حمل نفقة غيره وحمل نفود للتجارة تبعاً لنفقته وإلا فلا ، فإن شدّه على إزاره أو كان فارغاً فعليه فدية ، وكره شدّه بعضد أو فخذ ولا فدية ، وجاز له الدخول في خيمة ولو التصقت برأسه ، وجاز له الاستظلال بظل الأشجار والجدار ، وجاز الاستظلال بشيء يجعله على الشقذ إذا كان مسمراً عليه أو مربوطاً بخيوط ونحوها نازلاً أو ساتراً ، وهذا هو المعول عليه ، والقول بعدم جواز ذلك ضعيف ، وجاز للمحرم أيضاً الاضطجاع على مخدة ونحوها إذا كان مستلقياً على ظهره أو مضطجعاً على جنبه ، وكره كب وجهه على الوسادة ولا فدية ، وجاز له اتقاء شمس أو مطر أو ريح بيديه بلا لصوق برأسه ووجهه ، وجاز له غسل ثوب إحرامه لتجاسة بلا صابون ، وجاز له إبداله بثوب آخر لوسخ أو غيره ، وجاز له بيعه ، وجاز له فصد لضرورة بلا تعصيب ، وجاز احتجام للضرورة من غير إبانة شعر ، ويكره الاحتجام بغير ضرورة ، فإن عصب محل القصد أو إبان شعراً عن محل الاحتجام ولو لعذر فعليه الفدية .

وامنع على الإنسانِ قَطَعَ الشَّجَرَ مِنْ حَرَمٍ إِلَّا السَّنَا وَالْإِذْخَرَ¹
وَيُمْنَعُ الصَّيْدُ لِبَرِّيِّ فِي الْحَرَمِ أَوْ صَيْدٌ مُحَرَّمٌ وَبِالْقَتْلِ التَّرَمُّ²
بِحَكْمٍ عَذْلَيْنِ جَزَاءٌ مِثْلَ مَا قَتَلَهُ مِنْ نَعَمٍ قَدْ قُومَا³
أَوْ قِيَمَةَ الصَّيْدِ إِذَا مَطْعُومَا أَوْ صَوْمُهُ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمَا⁴

(1) (وامنع على الإنسان) أي احكم بمنعه ولزوم الإثم بالفعل (قطع الشجر من حرم) أي يحرم على كل أحد محرماً أو غيره قطع الشجر التابت بنفسه كالطرفاء والسلم وغيرهما من حرم مكة ، وكذا قلعه وقطع الكلاء : أي الحشيش وقلعه ، ولكن لا جزاء فيه بل للآثم (إلا السنا) بالقصر (والإذخر) بكسر الهمزة وفتح الخاء المعجمة فلا يحرم قطعهما ولا قلعهما ، بل يجوز لاحتياج الناس إليهما غالباً ؛ والسنا : نبت معروف يتداوى به شرباً للإسهال وسلامة الباطن من أمراضه ، والإذخر : نبت طيب الرائحة يشبه الحلفا في الخلقة ، ويعرف عندنا بالسودان بالحمرير . ويجوز أيضاً قطع الشجر لبناء بيت أو سور بموضعه ، ويجوز قطع عصا أو سواك ، وهذا كله في التابت بنفسه . وأما المستتبت : أي الذي تسبب شخص في إنباته بغرس أو زرع فلا يحرم قطعه ولا قلعه ، وكما يحرم قطع الشجر ونحوه من حرم مكة يحرم قطعه أيضاً أو قلعه من حرم المدينة المنورة ، وهو أي حرهما ما بين الحرار بكسر الخاء جمع حرة حجارة سود نخرة كأنها محروقة بالنار ، وقدر ذلك يريد من كل جانب من جوانب المدينة يتبدى من طرف بيوتها سابقاً وطرفها السور المحيط بها الآن ، فما كان داخل سورها من الأمكنة خارجاً عن حرهما فلا يحرم قطع الشجر التابت فيه ولا قلعه .

(2-4) (ويمنع الصيد لبري في الحرم) أي أن يحرم التعرض لصيد البر في الحرم لمحرّم أو حلال بقتل أو اصطياد بشرك ونحوه أو إفزاع (أو صيد محرم) فأوفى كلامه بمعنى الواو ، والمعنى : ويحرم على الحرم خاصة التعرض لصيد البر الكائن في الحلّ بقتل واصطياد : أي قدرة على إمساكه حيّاً بأي حيلة وإفزاع ، فإن اصطاده بحيلة ونحوها وجب عليه إرساله ، وكذا لو كان معه قبل إحرامه فلا يجوز له إمساكه ولا ملكه بعد الإحرام طيراً كان أو غيره . والحاصل أنه يحرم التعرض لصيد البر يحرم على محرم أو حلال ، ويحرم التعرض له بحلّ على الحرم فقط دون الحلال ، وسواء في ذلك حرم مكة وحرم المدينة المنورة (وبالقتل التزم) . يحكم عدلين جزاء) أي يلزم من قتل صيداً برياً وكان محرماً في حلّ أو حرم أو كان حلالاً يحرم مكة يحكم عدلين فقيهين بما يحكمان به جزاء : أي يحكمان عليه بالجزاء وهو ثلاثة أنواع على التخخير ، بمعنى أنه يخير في التزام أحد الأنواع الثلاثة الآتي تفصيلها ولو بعد الحكم عليه بأحدها . ثم أشار إلى الأنواع بقوله (مثل ما) . قتل من نعم) : أي يحكم العدلان عليه بمثل ما قتل من النعم التي هي البقر والإبل والغنم ، وتعتبر ماثلة الصيد الذي قتل للنعم في القدر أو الصفة ولو في الجملة ، فمن قتل نعاماً أو زرافة

وَجَازَ قَتْلَ الْفَأْرِ وَالْغُرَابِ وَعَادِي السَّبَاعِ كَالْكِلَابِ¹
وَحَيَّةٍ وَحِدَاةٍ وَعَقْرَبٍ وَبَنَتِ عِرْسٍ وَالرَّتِيلَا فَانْسَبَ²

حكم عليه بيدنة ومن قتل فيلاً حكماً عليه بيدنة من البخت ذان سنامين لقرباتها له ، ومن قتل حمار وحش أو بقرة وحشية وما شابهها حكم عليه ببقرة ، ومن قتل ضبعاً أو ظبية مثلاً حكم عليه بشاة ، ويشترط في جزاء الصيد ما يشترط في الأضحية سنا وسلامة كالحدي (قد قوما) أي أو يحكمان عليه بإخراج قيمة الصيد طعاماً لفقراء موضع الإصابة لكل مسكين مد بعد النبي ﷺ ، فإن لم يكن به فقاء فالمتبر قيمة بأقرب موضع محل الإصابة وإن بعد في نفسه إذا كان به فقاء ، وكان الصيد مما يقوم عادة ولا يقوم إلا بطعام لا عين ، وإلى ذلك أشار بقوله (أو قيمة الصيد إذا مطعوماً) وقوله (أو صومه عن كل مد يوماً) معناه : أن من قتل صيداً له مثل من النعم حكم عليه بما ماله منها أو بإخراج قيمته : أي الصيد طعاماً أو بصوم قدره أمدا بقيمة الصيد من الأيام ، فإن قوم الصيد بعشرين مدّاً مثلاً واختار المحكوم عليه الصوم صام عشرين يوماً بقدر الأمداد وكمل لكسر المد يوماً كاملاً إذ الصوم لا يتبعض ، وإن اختار المثل من النعم لا يذبحه إلا بعني أو بمكة بالشروط المتقدمة لأنه هدي لقوله تعالى : ﴿ هَدْيَا بِالْكَعْبَةِ ﴾ ولا جزاء في قتل صيد حرم المدينة وعلى قاتله الإثم ، وما لا مثل له من النعم كالطير يخير قاتله في إخراج قيمته طعاماً أو عدل القيمة صوماً ، إلا حمام مكة ويمامها فعلى قاتله نكس بشاة جزاء أو صوم عشرة أيام إذا قتله بالحرم محرماً كان أو حلالاً ، ومن ضرب صيداً حاملاً بالحرم مطلقاً أو بالحلّ وكان محرماً فأسقط منه جنيّاً ميتاً فعليه عشر قيمة أمه طعاماً أو عدله صوماً ، وإن أسقطه حياً واستهل صارخاً فعليه قيمة أمه كاملة . ومن كسر بيضة فعليه عشر قيمة أمه طعاماً أو عدله صوماً فإن قتل فرخاً فعليه دية أمة كاملة .

(21) ثم شرع في بيان ما يجوز قتله للمحرم من صيد البر فقال (وجاز قتل الفأر) أي يجوز للمحرم قتل الفأر بخل أو حرم لضرره وهو معروف (والغراب) أي ويجوز له أيضاً قتل الغراب إذا كان لا يندفع إلا بقتل ، وهو طير أسود غالبه يقصد الأمتعة لنفقتها أو تمزيقها لأكل ما فيها أو شربه (وعادي السباع كالكلاب) أي ويجوز له قتل السباع العادية ولو بالحرم ، وذلك كالكلب العقور والأسد والنمر وشبه ذلك إذا تعرضت له أو لغيره أو خاف من شرها (وحية وحداة وعقرب) أي ويجوز له قتل الحية وقتل الحداة : طير معروف يختطف اللحم وصغار الحيوان كالفأر بسرعة إذا كان لا يندفع إلا بالقتل ، ويجوز له أيضاً قتل العقرب ، وهي دويبة من نخشاش الأرض مسممة تلسع بشوكة في أعلا ذنبها لا نفس لها سائلة (وبنت عرس) أي ويجوز له أيضاً قتل بنت عرس لضررها ، وهي حيوان أسود يميل إلى الخضرة يختطف الحمام شبيه بالهر غير أن في يديه قصراً وفي رجله طول يعلو الشجر غالباً يعرف عندنا بالزيادة (والرتيلا فانسب) أي ويجوز للمحرم قتل الرتيلا لضررها ، وقوله فانسب تكملة للبيت .

وَأَمْنَعُهُ الْاسْتِمْنَا وَالْاسْتِمْتَاعَا وَالْجَسَّ وَالْقُبْلَةَ وَالْجَمَاعَا¹
وَأَفْسَدَ بِذَلِكَ الْحَجَّ قَبْلَ الْوَقْفَةِ أَوْ بَعْدَهَا إِنْ لَمْ يُفِضْ بِالْجَمْرَةِ²
وَالْحَجَّ كَالْعُمْرَةِ فِي أَحْكَامِهِ فِي السَّعْيِ وَالطَّوَافِ وَالْأَحْرَامِ³

(21و) (وامنعه الاستمنا والاستمتاعا) الضمير في قوله امنعه عائداً إلى المحرم المفهوم من السياق ،
والمنعى : أنه يحرم على المحرم بمحج أو عمرة ذكراً أو أنثى استدعاء المنى : أي التسبب في
خروجه بملاعة أو فكر أو نظر مستديمين ، ويحرم عليه أيضاً الاستمتاع بما بين السرة
والركبة ولو لم ينزل (والجس والقبله) أي يحرم عليه جس من يشتهي عادة وقبلته على الفم
ولو لم يمد ، فإن أمدى لشيء مما ذكر قدم يلزمه ، وإن أمنى فسيأتي حكمه قريباً (والجماعا)
أي ويحرم على المحرم مطلقاً الجماع ، وهو مغيب حشفة بالغ أو قدرها من مقطوعها في فرج
مطقة ولو بهيمة أو ميتاً ولو لم يحصل إنزال (وأفسد بذلك الحج) أي واحكم بفساد الحج
وكذا العمرة بذلك ، يعني استدعاء المنى والجماع بمغيب الحشفة إن حصل شيء منها قبل
الوقفة : أي قبل الوقوف بعرفة (أو بعدها) أي أو حصل خروج المنى بتسبب أو حصل
الجماع بعد الوقوف بعرفة في ليلة عيد النحر أو صبيحته وقبل رمي جمرة العقبة وقبل
طواف الإفاضة ، فإن حصل استدعاء المنى أو الجماع بعد العقبة في يوم النحر وقبل الإفاضة
فلا يفسد حجه بل يلزمه هدي وكان حجه صحيحاً ، وأما ما حصل بعد الإفاضة فلا شيء
فيه ، إذ بها التحلل الأكبر ، وإذا فسد حجه بمقيد مما تقدم بشرطه وجب عليه إتمام
الفاقد ، ووجب عليه قضاؤه : أي الفاسد في العام القابل ، وأهدى وجوباً في قضاء الفاسد ،
ووجب تأخيرها إليه ، فإن قدمه على القضاء أجزأه وكان أثماً ، وعليه بعد قضاء الفاسد حجة
الإسلام إن لم يسبق له حج بنية أداء الفرض قبل الفاسد ، فإن لم يتمم الفاسد بل ترك بقية
أفعاله ظاناً أنها لا تلزمه فهو باق على إحرامه ما عاش ، فإن أحرم في القابلة بنية قضاء الفاسد
كان حجه ذلك من تمام الفاسد وعليه قضاؤه ، وإن حصل فساد الحج بفوات عرفة بمحصر
عدو أو سجن أو ضيق زمن تحلل بفعل عمرة ندباً بأن يطوف ويسعى بنيتها ثم يخلق بعد
ذلك ويهدى وجوباً ، والله الوفي للصواب .

(3) ثم شرع يتكلم على العمرة بها فقال (والحج كالعمره) من عكس التشبيه ، والصواب
والعمرة كالْحج إذ المشبه العمرة والمشبه به الحج (في أحكام) أي أن العمرة حكمها في صفة
العمل كحكم الحج لا في أصل الحكم ، إذ الحج فرض على المكلف مرة في عمره ومستحب
في بقيته ، والعمرة سنة مؤكدة في العمر مرة مستحبة في بقية العمر (في السعي والطواف
والإحرام) أي أن مماثلتها منحصرة في السعي بين الصفاء والمروة والطواف بالبيت والإحرام ،
فليس فيها وقوف ولا رمي جمار ، فأزكانها ثلاثة كما علمت ، ولها ميقاتان : زماني وهو
جميع أيام السنة ما لم يكن محرماً بمحج فبعد الفراغ من جميع أفعاله ؛ ومكاني وهو ميقات
الحج بالنسبة لأهل الآفاق ، وأما أهل مكة ومن كان بها وأراد الاعتماد فميقاتهم الحل من أي

جهة ، وندب إحرامهم من الجمرات أو التمتع . وندب فعل العمرة بعد الفراغ من أفعال الحج وغروب شمس اليوم الرابع بلا تراخ كثير ، لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما «والوا بين الحج والعمرة فإنهما يفيان الذنوب كما ينفي الكبير خبث الحديد» أخرجه النسائي وصفتها الشاملة للركن والواجب والسنة ، والمستحب إذا أراد أن يشرع في فعلها أن يتنظف بتقليم الأظفار وحلق العانة وتنف الأبطين وقص الشارب إن كان رجلاً ، وهو أي التنظف مستحب ، ويغتسل بعد ذلك بالماء المطلق كالجنباء ولو حائضاً أو نفساء وهو سنة كما يسن له أن يتجرد في إزار ورداء وتعلن إن كان ذكراً ، والتجرد نفسه واجب يلزم بتركه دم وصلاة ركعتين استئناً بقرا في الأولى بالفاتحة والكافرون ، وفي الثانية بالفاتحة والإخلاص ندباً ، ثم إذا استوى على مركوبه أو قام إن كان رجلاً أحرم : أي نوى فعل العمرة قائلاً بقلبه : نويت العمرة وأحرمت بها الله تعالى ، وإن تلفظ فواسع سيما إن كان موسوماً وهو الركن الأول ، ثم يحرك مركوبه عند ذلك أو يمشي إن كان رجلاً شارباً في التلبية قائلاً : لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك ، إن الحمد والتعمة لك والمملك لا شريك لك . وهي واجبة يلزم الهدى بتركها رأساً أو جل يوم كما مر في الحج ، ولا يزال يلبي حتى يصل بيوت مكة ثم يتركها ، فإذا وصل المسجد يستحب له الدخول من باب السلام ، ولا يركع بل يقصد البيت العتيق للطواف وهو الركن الثاني ، فيستلم الحجر الأسود : أي يقبله بفيه إن أمكن ، وإلا وضع يده عليه ثم يضعها على فيه من غير تصويت إن أمكن وإلا كبر ، ثم يشرع في الطواف ناوياً أداء ركن العمرة متطهراً من الحدث والخبث ، جاعلاً البيت جهة يساره بدنه عن الشاذروان وعن حجر إسماعيل ماشياً لا راكباً أو محمولاً إلا لعذر إلى كمال سبعة أشواط ، يبدأ بالحجر الأسود ويختم به كل شوط ، ويستلم الحجر الأسود ويمسّ الركن اليماني في كل شوط . واستلام الحجر ومسّ الركن سنة في أول شوط ومستحب في بقية الأشواط ، والمشي واجب ، والاشتغال بالدعاء والاستغفار والصلاة والسلام على النبي المختار سنة ، ثم يصلي ركعتين وجوباً ، وندب إيقاعهما عند المقام ، وندب الوقوف للدعاء عند المنزلة ، وندب شرب ماء زمزم بنية صالحة ، ثم يستلم الحجر الأسود استئناً ، ويخرج للسعي من باب الصفا ندباً ، ويسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط ، يبدأ بالصفا وجوباً ويختم بالمروة . والسعي هو الركن الثالث ، ويرقى الذكر على الصفا والمروة استئناً إن خلا الموضع ، ويندب استقبال القبلة في وقوفه عليهما للدعاء ، والإسراع بين الميادين الأخضرين في الذهاب والرجوع سنة في حق الذكر دون الأنثى ، ثم يحلق رأسه بعد ذلك أو يقصره من قرب أصول شعره إن كان ذكراً ، وتأخذ المرأة قدر الأنملة من جميع شعرها وبذا تتم العمرة ويحصل التحلل منها ، فإن وجب عليه هدى أو تطوع به ذبحه بمكة بعد أن يجمع بين الحل والحرم ، وندب ذبحه بالمروة ، وندب طواف بالبيت للدواع عند إرادة الخروج من مكة بعد شد الرحال ، وندب خروجه من المسجد بعد طوافه ذلك بوجهه وتكره الفهقرة : أي خروجه بظهره ووجهه للبيت .

خاتمة : يستحب للحاج إذا قضى نسكيه أن يتوجه للمدينة المنورة لزيارة المصطفى الشفيع المشفع في عرصات القيامة ، ولتكن نيته الزيارة بإخلاص وخلوص من جميع شوائب الإقراض ، لأنه عليه الصلاة والسلام متبوع لا تابع ، وزيارته سنة : أي طريقة مرغّب فيها ، فقد ورد عنه الله «من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي» وغير ذلك من الأخبار والآثار الدالة على فضل زيارته ، وفضل الصلاة بمسجده على غيره من المساجد بأضعاف كثيرة . ويستحب للزائر أن يكثر من الصلاة والسلام عليه ، ويكبر الله عند كل شرف ، وعند ملاقة الرفاق كما يليي الحاج ، فإذا دنا من المدينة المنورة يستحب له أن يغتسل ويلبس أفخر ثيابه فرحاً مسروراً ، ويدخلها ماشياً تأدياً مع ذي القدر الرفيع عند الله تعالى . ويستحب أن يدخل من باب السلام ، وأن يبدأ بتحية المسجد إذا دخل في وقت جواز قبل السلام عليه ﷺ لأنها حق الله وهو مقدم على حق المخلوق ، وإلا بدأ بالقبر الشريف مستندراً القبلة متجهاً للقبر الشريف لقول مالك رضي الله عنه للخليفة العباسي حين استفتاه في ذلك : لما تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم ؟ ويقف عند مواجهة النبي ﷺ خاضعاً متذللاً تائباً من كل ذنب ويقول : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، صلى الله عليك وعلى أزواجك وذريتك وأهل بيتك أجمعين وسلم ، جزاك الله عنا ما أنت أهله ؛ ثم يسأله الشفاعة ويسأل الله تعالى خيراً الدنيا والآخرة وحسن الختام في ذلك المقام ، لأنه محقق الإجابة ، ثم يتنحى عن يمينه قدر ذراع ويقول : السلام عليك يا أبا بكر الصديق صفى رسول الله وخليفه وثانيه في الغار ، جزاك الله عن أمة محمد خيراً ؛ ثم يتنحى عن يمينه قدر ذراع أيضاً ويقول السلام عليك يا عمر الفاروق أمير المؤمنين بعد أبي بكر ، وفاتح الأمصار وموسع دائرة الإسلام ، جزاك الله عن أمة محمد خيراً ؛ ويفعل مثل ذلك كلما دخل وخرج ، ثم يزور أهل البقيع ليترحم عليهم ، ثم يزور شهداء أحد ومسجد قباء ليصلي به ويتبرك بجميع المآثر النبوية ، مراعيًا حرمة المدينة وحرمة ساكنيها بملزمة الأدب باطنًا وظاهرًا ما دام بها . ويستحب تعجيل الأوبة : أي الرجوع لوطنه واستصحابه ما يتيسر من الهدية لأقاربه وجيرانه وزواره ، وندب الدخول ضحى إن تيسر ، وندب أن يبدأ بالمسجد ليصلي به ركعتين فأكثر ، ثم يتنقل منه لمنزله كما هو المطلوب ندباً من كل قادم من سفر ، وهذا آخر ما من الله به في شرح العبادات : أي قواعد الإسلام التي بنى عليها والله أعلم .

تم الجزء الأول من «سراج السالك»

ويليه :

الجزء الثاني ، وأوله باب الذكاة

سراج السالك
شرح
أسهل المسالك

تأليف
السيد عثمان بن حسنين بري الجعلي المالكي

الجزء الثاني

«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»
(حديث شريف)

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الذكاة والصيد

شَرَطُ الذَّكَاءِ الْقَطْعُ مِنْ مُقَدِّمٍ بِغَيْرِ رَفْعٍ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ¹
لِكَامِلِ الْخَلْقِومِ وَالْوَدَجِينَ بِآلَةٍ تَقْطَعُ كَالسَّكِينِ²

ولما فرغ من الكلام على العبادات وما يتعلق بها شرع يتكلم على غيرها من الأحكام ، وبدأ بالذكاة الشرعية التي هي سبب في جواز أكل الحيوان البري المباح أكله فقال (باب الذكاة والصيد) أي هذا باب في بيان حقيقة الذكاة بالذال المعجمة الشرعية ، وفي بيان شروطها وما يجوز منها وما لا يجوز ، وفي بيان حقيقة الاصطياد وشروطه ، وما يباح من الصيد بسببه وما لا يباح .

(2و1) قوله (شرط الذكاة) شروع منه في ذكر شروط صحتها ، وفيه إشارة لبيان حقيقتها : أي الذكاة ، وهي السبب في جواز أكل لحم الحيوان البري المباح شرعاً ولو من خشاش الأرض ؛ وأما الحيوان البحري فلا يحتاج لها لجواز أكل ميتته من غير تذكية . وأنواعها أربعة : ذئب ، ونحر ، وعقر ، وما يموت به مما لا يذبح ولا ينحر ولا يعقر واقتصر الناظم على الثلاثة الأول فقال (القطع من مقدم) أي أول أنواعها الذئب ، وهو قطع الخلقوم والودجين من المقدم كما قال ، ولا يرفع يده حتى يجهزها بقطع جميع الخلقوم والودجين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (من غير رفع قبل أن ينسم) والمراد بالخلقوم : القصبة التي يجري فيها النفس ، بفتح الفاء ، إلى الرئة والودجان : عرقان بصفحتي الخلقوم متصلان بالدماغ ، ويتصل بهما أكثر عروق البدن . ولا يشترط قطع المرء عندنا ، وهو عرق أحمر تحت الخلقوم متصل بالفم يجري فيه الطعام والشراب يسمى البلغم . واشترطه الشافعي رضي الله عنه ، ومفهوم قوله من مقدم : أنه لو ذبح من التقا أو صفحة العنق حتى قطع النخاع قبل أن يكمل على الخلقوم والودجين لم تؤكل ، وكذا لا تؤكل المقلصة ، وفي لفظ العامة : المهرجمة ، وهي ما انحازت جوزقتها المسماة عند العامة بالخززة لبدنها ، ولم يبق منها ولو قدر حلقة الخاتم لجهة رأسها ، فإن بقي منها قدر حلقة الخاتم أو أكثر لجهة الرأس جاز أكلها بشرط أن تكون الدائرة متصلة ، فإن لم تكن متصلة كالدائرة التي تكون في آخر الخلقوم من جهة الرأس لم تؤكل حتى عند الشافعية . وغلط من نسب لهم الجواز ، وقلدهم في ذلك ؛ نعم يجوز أكلها

مُسَمِّيًا بِنَيْسَةٍ وَالذَّابِحُ مِنْ شَرْطِهِ مُمَيِّزٌ يُنَاكِحُ¹
وَلَوْ كَيًّا لِنَفْسِهِ اسْتَحَلَّ لَا إِنْ بَغِيَ ذَكَرٌ رَبَّنَا اسْتَحَلَّ²

عند أبي حنيفة رضي الله عنه ، لأن قطع الحلقوم ليس شرطاً عنده (للكامل الحلقوم والودجين) الجار والمجرور متعلق بقوله القطع : أي يشترط في جواز الأكل أن يكون القطع من مقدم العنق حتى يكمل الحلقوم والودجين من غير رفع للآلة ، فلو قطع بعض الحلقوم وبعض الودجين من غير تكميل ثم رفع وأعاد يعد طول عرفاً لم تؤكل ولو كان مضطراً لذلك . وأما لو رفع الآلة ليقبلها على سننها الأخرى أو ليسنها أو ليأخذ غيرها ثم أعاد يده فأجهزها ، فإنها تؤكل إذا لم يطل عرفاً ، ولو فعل ذلك اختياراً (بآلة تقطع كالسكين) أي ويشترط لقطع الحلقوم والودجين أن يكون بآلة يتأتى بها القطع وذلك كالسكين ، ولو حدها من جهة واحدة كاللوس ومكسور زجاج وحجر له حد وغيرها مما يتأتى به الذبح كما يتأتى بالسكين ، ولكن الحديد أفضل . ومفهوم قوله بآلة أنه لو قطع الحلقوم والودجين بأسنانه أو يدق كذلك بشيء لا حد فيه . وأما قطع رأس الطير بيده كما يفعله بعض العامة فلا تؤكل ، وحكمها إذا حكم الميتة .

(2و1) (مسمياً بنية) أي يجب على المذكي إذا عزم على الفعل أن يشرع فيه حالة كونه مسمياً الله : أي ذاكراً عند ذلك أسماء من أسمائه تعالى مصحوباً بنية حل أكل المذكي ، والأفضل أن يقول بسم الله ، الله أكبر ، وهو أي ذكر الله عند الذبح أو النحر أو إرسال الجارح على الصيد واجب مع الذكر والقدرة ، فإن ترك التسمية سهواً أو عاجزاً كالأنخس جاز أكلها : أي كالذكاة بلا خلاف ، لأن الوجوب مشروط بالتذكر وقت الشروع ، وإن تركها عامداً جاز أكلها مع الكراهة عند ابن القاسم ، ما لم يكن متهاوناً بالترك . ومذهب المدونة لا يجوز أكلها : أي الذكاة ، فإن ترك الذابح التسمية عامداً مطلقاً وهو المشهور . وأما النية : أي قصد حل الذكاة فلا بد منه ، فلو ضرب حيواناً بسيف ونحوه فقطع حلقومه وودجيه مثلاً فإنه لا يؤكل لعدم القصد (والذابح هـ من شرطه مميز) أي ويشترط لجواز أكل المذكي أن يكون الذابح مميزاً صغيراً كان أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ، مسلماً كان أو كفاً ، فلا يشترط البلوغ ولا الذكورية ولا الإسلام ، بل التمييز فقط ؛ فغير المميز لصغر أو جنون أو غماء أو سكر لا تؤكل ذبيحته لعدم القصد (يناكح) معناه : أنه يشترط في المذكي بذبح أو نحر أن يكون من الذين تجوز مناكتهم أي يجوز للمسلم شرعاً أن ينكح الأنثى منهم . وأما من لا يتجوز مناكتهم كالمجوس والمشركين وأهل الردة فلا تجوز ذبيحتهم ولو كفاً لنفسه استحل) أي ويجوز ذبح المميز أو نحره إذا كان مسلماً ، بل ولو كفاً نصرانياً كان أو يهودياً ، لكن يشترط لجواز أكل ذبيحة أهل الكتاب أن يكون موافقاً لذبح المسلمين ونحرهم في الصفة ، وأن يكون يحضرتهم ولو لم يذكر الله . وأما ما ذبحه بيته لا يجوز أكله لاحتمال أنه قتله من غير ذكاة شرعية ، ويشترط في أكل ذبيحة اليهودي أن يذبح ما يحل له بشرعنا كاللذجاج والحمام ونحوهما ، أو بشرعه كالقرو والنعم . وأما ما حرم عليه بشرعنا وهو ذو الظفر كالإبل

وَالطَّعْنُ فِي اللَّبَّةِ نَحْرٌ فِي الْإِبِلِ الْبَقَرُ الْأَمْرَانِ فِيهَا مُعْتَدِلٌ¹
صَحِيحُهَا يَكْفِي بِهِ سَيْلُ الدَّمِ وَقُوَّةُ التَّحْرِيكِ فِي ذِي السَّقَمِ²
إِلَّا الْخَيْقَةَ لِلْفُظِّ مَا أَكَلَ أَلْسَعُ إِلَّا مَا وَالْإِسْتِنَا أَنْصَلَ³

والنعام والإوز والخالص شحم البقر والغنم فيحرم علينا أكله ، ويكره لنا أكل ما يستثنى في الآية الكريمة من شحم هذين النوعين ، وهو قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ وهي الإمعاء وهذا معنى قول الناظم «ولو كتابياً لنفسه استحل» وقوله (لا إن بغير ذكر ربنا استهل) معناه أن الكتابي لا تجوز ذبيحته إن استهل عند الذبح أو النحر بغير اسم الله تعالى بأن قال عند ذلك : باسم الصنم ، أو باسم المسيح ، أو العنقاء ؛ بل يحرم أكلها كالميتة ، وعمل حرمة أكل ما ذكر الكتابي عنده اسم عيسى أو العذراء حيث لم يجمع مع اسم أحدهما ذكر الله تعالى ، فإن جمعه معه بأن قال : بسم الله وعيسى ، أو بسم الله والعذراء ، جاز أكله . انظر [بلغة السالك] للعلامة الصاوي . وأعلم أنه كما يكره أكل ما استثنى من شحم اليهود ، يكره أيضاً جعل الكتابي جزاءً في أسواق المسلمين أو بيت من بيوتهم لعدم نصحهم لنا . ويكره تعظيم أعيادهم لما في ذلك من تعظيم شأنهم وإعانتهم على الباطل ، ويكره ذبح الفاسق كترك الصلاة وشارب خمر لم يسكره ، ولا يكره ذبح المرأة ولو أمة أو صغيرة حيث كانت مميزة وتحسن الذبح .

(1) (والطعن في اللبة) خبر مقدم ، وقوله (نحر في الإبل) مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، والتركيب : والنحر في الإبل طعن في اللبة : أي وثانيها النحر لإبل وهو طعن بحسن كسكين أو حربة أو غورها بلبه البعير ، وهي النقرة التي تكون فوق الرقبة وتحت الرقبة لأنه قريب من قلب الحيوان ، فإذا وصلت إليه السكين مات بسرعة ، فالإبل تنحر فقط لا تذبح (والبقر الأمران فيها معتدل) أي والبقر يعتدل فيها بمعنى يستوي في الجواز الذبح والنحر ، لكن النحر فيها خلاف الأولى . والحاصل أن الإبل حكمها في الذكاة النحر فقط ، والبقر تذبح وتنحر . وأما الغنم ومثلها الطير المتأنس والوحشي المقدور عليه فتحكمها الذبح فقط ، ولا يجوز نحرها ، وإذا تردى الحيوان في حفرة وعسر خلاصه منها ، بحيث لا يمكن النحر في إبل أو بقرة ، ولا الذبح في غيرها ، فإنه يجوز العكس وهو نحر ما يذبح وذبح ما ينحر للضرورة اتفاقاً ، ولا يجوز أكله بالقر وهذا هو المشهور ، ولكن قال ابن حبيب : يؤكل المتردي المعجوز عن ذكاته مطلقاً بقرًا أو غيره بالعقر صيانة للأموال ، كذا في [بلغة السالك] وهو فسخة .

(2و3) ثم شرع في بيان ما تعمل فيه الذكاة وما لا تعمل فيه فقال (صحيحها يكفي به سيل الدم) الخ ، يعني أن الحيوانات التي يباح أكلها بسبب الذكاة لا يخلو إما أن تكون صحيحة أو مريضة ، فالصحيح منها إذا ذبح أو نحر وسال دمه ، فإنه يؤكل ولو لم يتحرك كما قال يكفي فيه سيل الدم ، فالباء بمعنى في ، والمريض مرضنا بينا ، ومنه المتفخخة بسبب أكل البرسيم أو ذرة كثيرة يخشى منها موتها فإذا ذكيت لا يكفي فيها رد سيلان الدم أو

إِنْ أَنْفَذْتَ مَقَاتِلَ وَ تُجَمِّعُ فِي خَمْسَةِ وَهِيَ نُخَاعٌ يُقَطَّعُ^١
وَفَرِي أَوْدَاجٍ دِمَاجٍ يُثْرَا كَحُشْوَةٍ أَوْ ثَقْبُ مَصْرَانٍ جَرَى^٢

حركة ضعيفة كجمع يد أو رجل أو مدها ، وكفتح العينين وغمضهما فقط ، بل لا بد فيه من شخب الدم : أي خروجه عند الذبح أو النحر بقوة وحركة قوية ، فإن حصل شيء من ذلك جاز أكله ، وإلى ذلك أشار كله الناظم بقوله (وقرة التحريك في ذي السقم) أي صاحب المرض . ثم أشار إلى ما لا تعمل الذكاة فيه بقوله (إلا الخنيقة للفظ ما أكله السبع) يشير بذلك إلى ما في سورة المائدة معطوفاً على قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ وهو المنخقة والموقودة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع ، وقوله (إلا ما) معناه غاية تلك ، إلى قوله تعالى : ﴿ وما أكل السبع ﴾ والمعنى أن الخنيقة وما بعدها لا تعمل فيها الذكاة إذا أنفذ بعض قاتلها ، والمنخقة : هي التي تخفقها حبل أو عود أو نحو ذلك ، والموقودة : هي المضروبة بحجر أو عصا ، والمتردية : الساقطة من مكان عال كجبل أو جدار إلى أسفل منه ، والنطيحة : هي التي نطحتها أخرى من جنسها أو غيره ، وما أكل السبع : هي التي أكل بعض السباع شيئاً منها . وقوله (والاستئناء اتصل) معناه : أن الاستئناء في قوله تعالى : ﴿ إلا ما ذكيت ﴾ متصل لا منقطع ، والمتصل : ما كان المستثنى فيه جنس المستثنى منه ، نحو قولك قام القوم إلا زيداً ، فزيد من جنس القوم ، والمنقطع : ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو قولك : قام القوم إلا حمار فليس الحمارة من جنس القوم ، والمعنى أن كلا من المنخقة وما بعدها لا تعمل فيها الذكاة إذا أنفذت بعض مقاتلها ، ولا يجوز أكلها لأنها ميتة إلا ما أدركم ذكاتها : أي وجدتموها حية ولم ينفذ شيء من مقاتلها ، ثم ذبحتموها أو نحرتموها ، فيجوز أكلها حيثن ولو أيس من حياتها على المشهور .

(21و) (إن أنفذت مقاتل) أي أن كلا من المنخقة والموقودة والنطيحة وما أكل السبع بعضاً منها لا تعمل فيها الذكاة ، ولا يجوز أكلها إن أنفذ شيء من مقاتلها ، بل يحرم كما تقدم (وتجمع) في خمسة أشياء وهي (نخاع يقطع) أي أولها : قطع النخاع المتصل بالعنق وسلسلة الظهر كالخط يعرف عند العامة بالبخ (وفري أوداج) وثانيها : فري الأوداج : أي قطعها بناب السبع وغيره ولو سلم الحلقوم ، لأنها لا تعيش بعد قطعها وصارت في حكم الميتة (دماغ ثرا) وثالثها نثر الدماغ : أي انتشاره من خريطته بسبب ضرب وغيره ، ولو قل المنتشر لأنها لا تعيش بعده (كحشوة) بضم الحاء . ورابعها : نثر بعض الأحشاء كالكلبد والكلبتين إذا انتشر عن مقره بحيث لا يرجع لموضعه فإنه سبب لموت الحيوان كثر الدماغ (أو ثقب مصران حري) وخامسها : ثقب المصران بطعنة أو ضربة ونحو ذلك ولو قل الثقب جدًا ، لأنها لا تعيش بعده أيضاً ، وأما فري الكرشة وحدها فليس بمقتل ، بل يجوز أكلها إذا ذكيت .

وَيُنْدَبُ النَّحْرُ مِنَ الْقِيَامِ وَالذَّبْحُ مُضْجَعًا بِشِقْ شَامٍ¹
مُسْتَقْبَلًا بِمَا يُذَكِّي الْقِبْلَةَ أَوْضَحَ مَحَلِّ الذَّبْحِ حَدَّ الشُّفْرَةِ²
وَيُكْرَهُ التَّقْطِيعُ قَبْلَ الْمَوْتِ وَدَوْرُ حُفْرَةٍ لِأَجْلِ الْقِبْلَةِ³
وَذَبْحُ أُمِّ فِي جَنَيْنٍ يَسْرِي إِنْ تَمَّ خَلْقُ مَعَ نَبَاتِ الشَّعْرِ⁴

(21و) (ويندب النحر من القيام) الخ : أي يندب نحر الإبل قائمة لا باركة أو مضجعة على جنبها . ويندب عقل يدها اليسرى ، ويستحب لمن أراد نحرها أن يقبض على خرطومها بيده اليسرى ويطعن لبتها بسكين ونحوها بيده اليمنى (والذبح مضجعاً بشق شام) أي ويندب أن يضجع الذبح بكسر الدال المعجمة بمعنى المذبوح على شقه الأيسر كما قال «بشق شام» ثم يضع الذابح رجله عليه ويدبجه بيده اليمنى نلتاً ما لم يكن أعسرًا ، وإلا أضجعه على شقه الأيمن وذبحه بيده اليسرى (مستقبلاً بما يذكى القبلة) أي ويندب النحر أو الذبح حال كون المذكي مستقبلاً بما يريد ذكاته جهة القبلة (أوضح محل الذبح حد الشفرة) أي ويندب إضباح محل الذبح بمحل لشعر الحيوان مثلاً لسرعة القطع وراحة المذبوح . ويندب أيضاً حد الشفرة : أي السكين وغيرها ، والمراد بعدها سننها بحجر وغيره لئلا يعذب الحيوان بعدم حد السكين . ويستحب أيضاً أن يسقي الحيوان ماء قبل الذبح وإن يضجعه برفق ويواري عنه السكين لئلا يعذب برؤيتها ، والأصل في ذلك كله ما في صحيح مسلم من قوله ﷺ «إن الله كتب الإحسان على كل شيء» فإذا قتلتم فأحسنوا القتل ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح ، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته» .

(3و4) (ويكره التقطيع قبل الموت) أي ويكره الشروع في تقطيع اللحم أو سلخ الحيوان قبل خروج روحه لما فيه من تعذيبه ، إذ الرفق به مطلوب نلتاً لما في الحديث المتقدم (ودور حفرة لأجل القبلة) أي ويكره الذبح على شفير حفرة دائرة لاجتماع الدم فيها كما يفعل في أسواق المدن بأمر الملوك ، وكراهة ذلك حاصلة من علتين : إحداهما أن الذبح عليها يؤدي إلى عدم استقبال القبلة كما قال الناظم لأجل القبلة : أي الكراهة لعدم استقبالها : وثانيها أن ذلك يؤدي إلى رؤية الحيوان غيره يذبح أو ينحر ، فيزيد بذلك عذاباً على تعذيب الذبح (وذبح أم في جنين يسرى) أي أن ذكاة ما في بطن الحيوان من الجنين محترمة بذكاة أمه ، فإن أخرج منها بعد الذبح ميتاً جاز أكله ، بشرط أشار الناظم إليه بقوله (إن تم خلق مع نبات الشعر) أي أن تم خلقه بجميع أعضائه كاملة ونبت شعره كله أو أكثره ، فإن لم يتم خلقه بأن كان ناقص الأعضاء ، أو تم ولو نبت له شعر ، أو نبت له شعر قليل جداً كهذب عينيه ، أو هو مع شعرات متفرقات في بدنه لا يجوز أكله ، بل بطرح وجوباً ، وإن أخرج منها جياً وجبت تذكيته ، فإن تنوسى حتى مات لا يجوز أكله لأنه صار ميتة ، وإن مات يلا مهلة بأن تناول الذابح السكين ليذبحه بلا تراخ فوجده قد مات جاز أكله ، إذ هو في تلك الحالة في حكم أمه .

لِلْعَجْزِ أَوْجِبْ نَيْئَةً وَبَسْمَلَةً فِي أَكْلِ وَحْشِي مَبَاحٍ قَتْلَهُ¹
 مُعَدَّدٌ أَوْ جَارِحٌ تَعَلَّمَا أَرْسَلَهُ مُمَيِّزٌ قَدْ أَسْلَمَا²
 وَمَا تَوَاتَى فِي اتِّبَاعِ إِثْرِهِ وَلَمْ يَقْصُرْ جَارِحٌ فِي أَمْرِهِ³

(21) قوله (للعجز أوجب نية وبسملة) شروع منه في النوع الثالث من أنواع الذكاة ، وهو العقر لحيوان وحشي معجوز عنه ، طيراً كان أو غيره كبقرة وحش وظرافة وطيبة وما أشبه ذلك ، فنصب التسمية إن قُتل ، وذكر مع نية تذكيته لإباحة أكله كالذئب والنحر ، ولذا قال أوجب نية وبسملة ، وتكون التسمية مع النية عند إرساله الجارح عليه (في أكل وحشي مباح قتله . محدد) أي أن النية والتسمية مع الذكر والقدرة شرطان لجواز أكل حيوان البر المعجوز عنه لتوحشه إذا قتله محدد أي آلة لها حد كسهم وحرية ومثلهما الرصاص ، بأن وجد ميتاً بسبب ضرب باحدهما إذا كان مباحاً وأدماه الجارح : أي سال منه دم ولو في أذنه ، وإما إذا كان الصيد غير مباح كالخنزير المتوحش ولو أدماه الجارح ، أو كان مباحاً . وجد ميتاً من غير إدماء أصلاً فلا يجوز الأكل من أحدهما لحرمه الخنزير وصيرورة المباح ميتة (أو جارح تعلمنا) أي ويجوز أكل الصيد المعجوز عنه إن مات بسبب ضرب محدد أدماه كما مرّ أو بسبب إرسال جارح علمه ربه بالفعل من كلب أو طير ونحوهما . والمراد بالمعلم : الذي إذا أرسله ربه على الصيد استرسل ، وإذا زجره عنه الزجر ، لكن يشترط في جواز أكل ما قتله الكلب المعلم أو الطير المعلم أن يرسله ربه من يده بعد رؤية الصيد لهما معاً ، وأن لا يقصد المعلم غير ما رآه وقصد ربه ، وأن لا يتشاغل عنه بأكل لكجيفة ونحوها ، فإن وثب المعلم على الصيد ، ولم يكن بيد صاحبه فقتله ، أو قصد من غير الصيد ما أرسله إليه فقتله أيضاً ، فإنه لا يجوز الأكل منه في جميع هذه الصور ولو أدماه ، إذ هو حال الإرسال بمنزلة السكين ، فيكون تشاغله بغير ما أرسل إليه كمن وقع السكين بعد قطع بعض الخلقوم والودجين اختياراً وطال عرفاً ثم أعاد يده فاجهز (أرسله ممیز قد أسلمنا) أي ويشترط أيضاً في جواز ما قتله الجارح أن يرسله عليه ممیز احترازاً من المجنون والسكران والصغير الذي لم يبلغ حد التمييز ، وأن يكون مسلماً لا كافراً ، فما قتله الكافر من الصيد برصاص ونحوه لا يجوز أكله إن كان من صيد البر ، فيشترط في العقر الإسلام مع التمييز ، بخلاف الذئب والنحر في الحيوان المتأنس . وأما ما ضربه الكافر من الصيد ولم تنفذ مقاتله وأدركه مسلم فذكاه فإنه يجوز أكله .

(3) (وماتواني) أي ويشترط في جواز أكل ما قتله المعلم من طير وكنب ونحوهما أن لا يتواتى ربه أي أن لا يتراخى في اتباع أثر الصيد والجارح الذي أرسله عليه ، فإن لم يتواتى ربه كما هو الشرط ووجدته قد قتله وأدماه فإنه يجوز أكله ، وإن تراخى في طلبه عرفاً ، وكانت السكين مع غلامه أو في خرجته مثلاً ووجدته حياً ، فلما جاء الغلام أو أخرج سكينه من خرجته مات الصيد قبل أن يلغيه لم يؤكل لتفريطه (ولم يقصر جارح في أمره) أي وإلحال أنه مع عدم تراخيه لم يقصر الجارح في طلب الصيد ، فإن قصر في طلبه بأن تشاغله بغيره كما تقدم ثم لحقه فقتله لم يؤكل لما علمت ، اللهم إلا أن يتحقق أو يظن ظناً أنه إذا تبعه لم يدركه ، فإذا

باب الأضحية والعقيقة وما يباح من الطعام

بَسْنٌ لِحَرٍّ غَيْرِ حَاجٍ بَيْنِي أَضْحِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ إِجْحَافٍ عَنَّا^١

أدركه بعد ذلك ميتاً جاز أكله لعدم تفریطه ، فإن دخل عليه الليل ومنعه من اتباع أثره فلما أصبح وجده قد مات لا يجوز أكله ، لاحتمال أنه مات بغير اصطياذه . ورابع أنواع الذكاة ما يموت به إذا كان لا يذبح أو ينحر أو يعقر كسمك وجراد ودود وسوس وخنفساء وعقرب وما أشبه ذلك ، وإن تأخر موته ككسر جناح أو أرجل للجراد أو إلقائه وما بعده في ماء حار بنية تذكيته ، فيجوز أكله لحصول التذكية الشرعية ، وجاز أكل دود المش بنية الذكاة بمضغه ، وأكل دود الفأكة تبعاً لما من غير نية لغفائه .

ولما انتهى الكلام على الذكاة الشرعية وما يتعلق بها ، شرع يتكلم على الأضحية ، وكان الأنسب ذكرها بعد باب الحج لمناسبة ذكر الهدى إذ هي به أشبه ، ثم ضم إليها العقيقة وما يباح من الطعام فقال (باب الأضحية والعقيقة وما يباح من الطعام) أي هذا باب في بيان حقيقة الأضحية وبيان حكمها وشروطها ، وما يجزى منها وما لا يجزى ، وفي بيان حقيقة العقيقة وحكمها ، وما يتعلق بها وفي بيان ما يباح من الأطعمة والأشربة وما لا يباح منها .

(١) وبدأ بالأول فقال (سن لحر) الخ ، شروع منه في حكمها وبيان شروطها ، فأخبر أنها سنة مؤكدة وما مشى عليه هو المشهور ، وقيل واجبة . وقوله لحر : يريد أنها لا تسن إلا في حق الحر المسلم ولو صغيراً أو مجنوناً ، والمخاطب بها وليهما حيث كان الصغير أو المجنون غنياً ، ومفهوم حر أنها لا تسن على رقيق وإن كان غنياً لعدم كمال ملكه وهو كذلك ، وكذا لا تسن على كافر لتوقف صحتها على إسلامه (غير حاج بمنى) أي ويشترط لسنيتها في حق الحر المسلم ذكراً أو أنثى أن لا يكون محرماً بحج بمنى ، فإن كان محرماً به فلا يطالب بها استئناً لأن سنه المهدى . وأما من كان بمنى ولم يكن محرماً بعمره أو حج فإنها تسن في حقه تأكيداً ، وكذا من كان محرماً بعمره أو بحج وفاته الوقوف بعرفة فتطلب من كل منهما استئناً (أضحية) بالرفع نائب فاعل سن ، وهي أي الأضحية ما يقرب بذكاته يوم النحر وتاليه من بهيمة الأنعام ، سميت بذلك للتقرب بها في عيد الأضحية وقت الضحى ، فهي شعيرة من شعائر الإسلام ينبغي المحافظة عليها والاهتمام بشأنها لما في الطبراني من قوله ﷺ «من ضحى طيبة بها نفسه محسباً لأضحيته» أي مدخراً ثوابها عند الله تعالى «كانت له حجتاً من النار» (من غير إجحاف عنا) أي وتسن الأضحية عيناً لا كفاية في حق الحر المسلم بشرط أن لا تجحف به : أي لا يحصل له تعب وضيق في معيشته بسبب فعلها ، فالعناء هو التعب ، فإن كانت تجحف به بحيث يحتاج لثمنها في ضرورياته في جميع سنه القابلة فلا تسن في حقه ، بل تسقط عنه لعدم استطاعته ، إذ القدرة على فعلها من غير مشقة شرط في طلبها .

وَسَنَهَا عَامَ مَضَى فِي الضَّانِ وَالْمَعَزَ عَامَ وَابْتَدَأَ فِي الثَّانِي¹
وَدَاخِلَ فِي أَرْبَعٍ مِنَ الْبَقَرِ وَالْإِبِلِ فِي سِتِّ سِنِينَ قَدْ عُبِرَ²
وَيَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ جُنُونَ أَوْ بَكَمٍ أَوْ عَرَجٍ أَوْ عَوْرٍ أَوْ الْبِشْمِ³
أَوْ مَرَضٍ أَوْ بَخْرٍ أَوْ الْبَثْرِ أَوْ جَرَبٍ كَذَا هُزَالٌ إِنْ ظَهَرَ⁴

(2و1) أي ويشترط لصحة سن الأضحية بعد توفر شروط الطلب أربعة شروط : السن ، والسلامة من العيوب الاتي بيانها ، والنهاز ؛ وفعلها بعد ذبح الإمام أو غره في اليوم الأول بعد صلاته وخطبته ، وبعد الخطبة في حق الإمام ، وإلى أولها أشار الناظم بقوله (وسنها عام مضى في الضان) يريد أنه لا يجزىء في الأضحية إذا كانت من الضان إلا التي فاعلاً ، وهو ما أوفى سنة عربية ودخل في الثانية ولو بيوم ، فما ولد منها يوم عرفة أجزأ أضحية في العام القابل ، إذ السنة العربية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً ، وأما السنة القبطية فتلاث مائة وأربع أو خمس وستون يوماً ، فما ولد من الضان أولها وكان موافقاً ليوم عرفة فلا يجزء أضحية إلا إذا دخل في الثانية بعشرة أو أحد عشر يوماً بهذا الاعتبار ، فالمدار في سنّها على السنة العربية فقط (والمعز عام وابتدأ في الثاني) أي والثني من المعز ما أو في سنة عربية لما علمت ودخل في الثانية دخولاً بيناً كشهر ، وما مشى عليه الناظم في سن الضان والمعز هو المشهور في مذهب مالك (وداخل في أربع من البقر) أي والثني من البقر ما أوفى ثلاث سنين ودخل في الرابعة دخولاً ما كيوم ويومين (والإبل في ست سنين قد عبر أي والثني من الإبل ما قد عبر : أي تجاوز خمس سنين بدخوله في السادسة ولو بيوم ، وهذا هو المشهور .

(3و4) (ويمنع الإجزاء جنون) النخ ، يعني أن الثاني من شروط صحتها السلامة من العيوب المانعة من الإجزاء ، فالعيب لا تجزىء أضحية كما قال ؛ ويمنع الإجزاء جنون ، وإذا كان الأمر كذلك فلا تجزىء من بها جنون وهو فقد التمييز (أو بكم) فلا تجزىء البكماء ، وهي التي لا صوت لها أصلاً (أو عرج أو عور) أي ولا تجزىء العرجاء عرجاً بيناً ، وهو الذي لا تستطيع أن تسير به مع أمثالها ولا العوراء عوراً بيناً ، وهي التي ذهب نور إحدى عينيها جملة ، وإن كانت صورة العين قائمة ، وأما البياض الذي ينقص شيئاً من نور العين فلا يمنع الإجزاء ، ولكن السلامة من ذلك مستحبة (أو البشم) فلا تجزىء بشماء ، والمراد بالبشم : للثخمة ، وهو امتلاء البطن زيادة على المعتاد ، فهي في تلك الحالة في حكم المريضة (أو مرض أو بخر أو البثر) فلا تجزىء المريضة مرضاً بيناً : أي ظاهراً ، فالخفيف لا يمنع الإجزاء وإن كانت السلامة منه أفضل . ولا تجزىء بخراء بخراً بيناً ، وهو تن رائحة القدم جداً . ولا تجزىء أيضاً بترء ، وهي مقطوعة الذنب ما لم يكن المقطوع منه يسيراً جداً ، وإلا فلا يمنع الإجزاء (أو جرب كذا هزال) أي ولا تجزىء جرباً جرباً بيناً ، وكذا لا تجزىء الهزيلة جداً ، وهي التي لا منع في عظمها

يَاسِئَةُ الضَّرْعِ وَذَاتُ أُمِّهِ وَحَشِيَّةٌ أَوْ ذَاتَ قَرْنٍ يَدْمِي¹
أَفْضَلُهَا ضَبَانٌ فَمَعَزٌ فَبَقَرٌ فإِبلُ نَعَمِ السَّمِينُ وَالذَّكَرُ²
جَازٌ تَشْرِيكَ قَرِيبٍ إِنْ سَكَنَ فِي الْأَجْرِ مَعَهُ فِي الْعِيَالِ وَالْمَوْنِ³

بخلاف الفزال الخفيف فلا يمنع الإجزاء ، وقوله (إن ظهر) راجع لجميع ما تقدم : أي
أن كلاً من الجنون وما بعده لا يمنع الإجزاء إلا إذا كان ظاهراً ، فالخفيف من هذه
العيوب لا يمنع الإجزاء ، نعم إن السلامة مستحبة .

(1) أي وكذا لا تجزئ التي يس ضرعها بحيث لا ينزل فيه لبن شرب ويكفي ولدها ولو
بندى واحد ، فإنها تجزئ مع الكراهة (وذات أم وحشية) أي وكذا لا تجزئ صاحبة
أم وحشية ، وإن كان أبوها من الحيوانات الإنسانية ، فإذا ضربت الفحول الإنسانية إناث
الوحش فحملت منه وولدت جنيئاً فلا يجزئ أضحية ولو تأنس ، فالأضحية لا تكون
إلا من الإبل والبقر والغنم الإنسانية (أو ذات قرن يدمي) أي وكذا لا تجزئ مكسورة
القرن إذا كان يسيل منه دم أو انقطع سيلان الدم ولم يبرأ فإن برئ محل الكسر أجزأ مع
الكراهة .

(2) أي إذا علمت أن الأضحية لا تجزئ إلا إذا كانت من أحد أصناف أربعة : هي الضأن ،
والعز ، والبقر ، والإبل ، فإن بعضها أفضل من بعض : أي أكثر ثولياً ، فأفضلها الضأن
ثم المعز ثم البقر ثم الإبل ، والسمين من كل نوع من هذه الأنواع الأربعة أفضل من
الهريل ، والذكر أفضل من الأنثى كما قال ، نعم السمين والذكر والفحل أفضل من
الخصي ما لم يكن الخصي اسمن ، وغلا بان كان الخصي اسمن من الفحل فهو أفضل ،
لأن المعتبر فيهما طيب اللحم ، ويدخل في البقر الجواميس ، وفي الإبل الميخت .

(3) (وجاز تشريك قريب) أي ويجوز للمضحي أن يشرك جماعة من أقاربه وإن كانوا أكثر
من سبعة بثلاث شروط أشار الناظم إليها بقوله (إن سكن - في الأحر معه في العيال
والمؤن) أي أولها أن يكون سكناهم معه في دائرة منزله المختص به . وثانيها أن يكون
التشريك في الأجر لا في الثمن . وثالثها أن يكون منفقاً عليهم وجوباً . كالأبوين والأبناء
الفقراء ومثلهم الزوجة ، أو تبرعاً كأخ وابنه وعم وابنه مثلاً ، وهذا معنى قوله في العيال
والمؤن ، فإذا توفرت الشروط جاز التشريك وتقلت الأضحية عنهم : أي الأقارب ، ولا
يشترط إعلامهم ولا إعطاؤهم شيئاً منها ، فإذا احتل شرط من الشروط المتقدمة بأن كانوا
أحباب منه أو أقارب ولم يسكنوا معه أو سكنوا ولم ينفق عليهم أصلاً لا يجوز التشريك ،
وهذا كله فيما إذا أدخل نفسه معهم ، وأما إن ضحى لنفسه ثم أخذ أضحية أخرى من
خالص ماله وذبحها أو غرها عن جماعة ولم يدخل نفسه معهم جاز التشريك مطلقاً
وسقط عنهم الأضحية وإن كانوا أغنياء ؛ وهل يشترط إعلامهم بذلك أم لا قولان
الراجح منهما عدم الاشتراط . ومفهوم قوله في الأجر أن التشريك في الثمن لا يجوز ،

وَوَقْتُهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ إِلَى غُرُبِ الثَّلَاثِ السَّعِيدِ¹
وَشَرْطُهَا فِي غَيْرِ يَوْمٍ أَوَّلِ طُلُوعِ فَجْرِ كَالْهَدَايَا مَثَلُ²

فإن اشترى جماعة سبعة أو أكثر أو أقل بدنة أو بقرة ، ودفع كل واحد ما ناله من ثمنها وغروها أضحية للجميع لم تجزئ واحد منهم ، وبطلت أضحتهم لأنها مجرد لحم ، ويصير كل منهم مطالباً منها استئناً إن توفرت فيه شروطها ، وهذا مشهور مذهب مالك رضي الله عنه .

(21) (ووقتها بعد صلاة العيد) أي الشرط الثالث من شروط صحتها : الوقت المعين لفعلها شرعاً ، وهو يوم النحر وثانيه وثالثه ، لكن يشترط في اليوم الأول بالنسبة لغیر الإمام أن يكون فعلها بعد الصلاة والخطبة وبعد ذبح الإمام أو نحره ، فإن لم تكن له : أي الإمام أضحية لعدم قدرته عليها ، أو كانت ولم يخرج بها إلى المصلي تحرى الذابح قدر ذبح الإمام أو نحره وذبح ، فإن تبين بعد التحري : أي الانتظار أنه سبق الإمام أو ساواه في ذبح أضحيته أجزأته لفعله ما وجب عليه وهو النحر فإن لم ينحر ، وسبق الإمام أو ساواه لم تجزه قبيلاً على الإحرام والسلام في الصلاة . ووقتها بالنسبة للإمام بعد الصلاة والفراغ من الخطبتين ، ومن لا إمام لهم كأهل البادية تحروا ذبح أقرب الأئمة إليهم وذبحوا ، ولا يضر سبقهم أو مساواتهم له بعد التحري (إلى غروب الثالث السعيد) أي وينتهي وقتها المقرر لفعلها استئناً بغروب شمس اليوم الثالث من أيام النحر ، وهذا معنى قوله بغروب الثالث السعيد ، وهذا مذهب مالك رضي الله عنه . وأما عند الشافعي رضي الله عنه فلا ينتهي إلا بغروب الشمس من اليوم الرابع (وشرطها في غير يوم أول طُلُوع فجر) أي والشرط الرابع من شروط صحة الأضحية : النهار ، فلا تجزئ إذا ذبحت ليلاً وعليه بدلها لبطلتها ، وأول النهار في غير اليوم الأول يتبدى من طلوع الفجر الصادق كما قال ، وينتهي إلى غروب الشمس . وأما في اليوم الأول فبعد الصلاة والخطبة وذبح الإمام لغيره كما تقدم لغيره كما تقدم ، وبعد الخطبة بالنسبة للإمام إلى غروب الشمس ، والأفضل فعلها وقت الضحى إلى الزوال ، فأفضل أوقاتها اليوم إلى غروب الشمس ، ثم ضحوة الثاني ثم ضحوة الثالث على المشهور ؛ وقبل إن ظهر اليوم الثاني وضحوة الثالث سواء . وقوله (كالهدايا مثل) معناه : أن الوقت المقرر لفعل الضحايا مثل الوقت المقرر لفعل الهدايا إلا أن الهدى في أول يوم يكون بعد رمي جمره العقبة ، إذ لا صلاة ولا خطبة بعني ولو لأهلها كما تقدم في باب الحج . وندب استحسانها : أي الضحايا وندب إخراجها للمصلي إظهاراً للشعيرة ، ويتأكد ذلك في حق الإمام . وندب الأكل منها والتصدق للفقراء والإهداء للأغنياء بلا حد بثلاث ونحوه وكره ترك شيء منها ومن مندوباتها . وكره شرب لبنها ، وكره جز صوفها ، وكره بيعه بعد تعيينها وقبل الذبح ، وكره إطعام الكافر منها . وأما ما ذمحه لها فلا يجوز لأنه ليس من أهل القرية ، فيشترط إسلام ذابحها ، فيكون إسلامه شرطاً لصحتها .

وَيُسْتَحَبُّ سَابِعُ الْوِلَادَةِ عَقِيقَةُ شَاةٍ تُضَحَّى عَادَةً¹
 عَنْ كُلِّ مَوْلُودٍ وَلَوْ أَنْثَى يُعَقُّ وَيَوْمُهَا يُلْغَى إِذَا الْفَجْرُ سَبَقَ²

(1و2) ثم شرع في بيان حكم العقيقة وما يتعلق بها فقال (ويستحب سابع الولادة « عقيقة » أي أن حكم العقيقة وهو ما يذبح يوم سابع ولادة المولود من غنم أو بقر وإبل لا غير الأصل فيها النذب في مذهبي . وقال الشافعي بوجوبها ، فإن لم يعق عن المولود فعلها بعد بلوغه وجوباً ، والمخاطب بها الأب الأدنى وهو المباشر للولادة ، فلا يخاطب بها جد ولا أم ولا غيرهما من الأقارب . ويشترط في الأب أن يكون حرّاً قادراً على فعلها ، فإن كان رقيقاً أو غير مستطيع سقطت عنه . ومفهوم سابع الولادة أنه لم يعق الأب عن ولده في اليوم السابع فإنها تسقط عنه ولو كان غنياً على المشهور ، ومقابلة أنه إذا فات اليوم السابع بغروب الشمس يعق عنه في السبوع الثاني ، فإن فات ففي الثالث فغنها تسقط اتفاقاً عندنا ، فإن مات المولود في السابع أو قبله لم يعق عنه . والعقيقة لغة : اسم لشعر رأس المولود ، أطلق في عرف الشرع على ما يذبح في اليوم السابع من ولادته لحلق شعر رأسه فيه ، والأصل في مشروعية العقيقة ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده قال : قال رسول الله ﷺ « كل مولود مرهون بعقيقته » ونذب تسميته في اليوم السابع ، وخير الأسماء ما عبد أو حمد . ونذب حلق شعر رأسه والتصدق بزنته ذهباً أو فضة (شاة) بالرفع بدل من عقيقة أو عطف بيان (تضحى عاده) أي أن العقيقة شاة ثنية من الغنم فأعلى أو ثنية من البقر أو الإبل تجزئ أضحية لسلامتها من العيوب ، والغنم أفضل من البقر والإبل لما ورد أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسن بن علي بكبش ، وكذا عن الحسين المولود بعده بسنة رضي الله عنهما . ولا تذبح العقيقة إلا نهاراً ، فإن ذبحت ليلاً لم تجزئ . وقسم ابن رشد الوقت بالنسبة للعقيقة ثلاثة أقسام : مستحب ، وهو من طلوع من الشمس إلى الزوال . ومكروه ، وهو من الزوال إلى غروب الشمس ، ومن طلوع الفجر إلى الشروق . وممنوع ، وهو من غروب الشمس إلى طلوع الفجر (عن كل مولود ولو أنثى يعق) يعني أن مذهب مالك رضي الله عنه يعق عن كل مولود ولو أنثى بعقيقة عل حداثتها ، فلو ولدت المرأة ولدين أو ثلاثة في بطن واحدة عَقَّ عن كل واحد منهم بشاة فأعلى . وتقدم أن الاستطاعة شرط في استحبابها (ويومها يلغى إذا الفجر سبق) يعني أن الفجر إذا سبق خروج المولود من بطن أمه بأن ولدت بعد ما اتضح الفجر ألغى ذلك اليوم وحسب ما بعده من السبعة الأيام ، فإذا ولدت يوم الخميس بعد الفجر أو بعد طلوع الشمس مثلاً ألغى يوم الخميس وحسبت الجمعة فيكون السابع يوم الخميس ، وإن ولدت قبل الفجر أو معه حسب الخميس وكان السابع يوم الأربعاء ، وقس على ذلك . ويجوز تكسير عظامها ، ويجوز تلطيف رأس المولود بخلوق ، وهو ما عجن من الطيب بدل الدم ، خلافاً لفعل الجاهلية . وكره تلطيف رأسه بدمها لأنه من فعلهم . وكره ختانه : أي المولود في اليوم السابع لما فيه من التشبه باليهود ، ويستحب التصديق بشيء من لحم

لَنَا يُبَاحُ أَكْلُ كُلِّ طَاحِرٍ وَكُلِّ بَحْرِيٍّ وَكُلِّ طَائِرٍ¹
وَنَعَمْ خُرْبُوبٌ فَأَرُ قُنُقُدٌ وَأَرْزَبٌ يَرْبُوعٌ وَتَرٌّ خَلْدٌ²

العقيقة نيئاً ، والكل والإهداء منها للجيران نضيجاً ونيئاً ، ولا بأس بالادخار منها كالأضحية . ويكره عملها كلها أو بعضها وليمة ليجمع الناس عليها كوليمة العرس لمخالفة السلف وخوف المباهاة والتفاخر . وإما ذبح غير العقيقة وجعله وليمة فليس بمكروه لما روي عن مالك رضي الله عنه : عفت عن ولدي فذبحت بالليل ما أريد أن ادعو إليه إخواني وغيرهم ، ثم ذبحت شاة العقيقة ، يعني صبيحة ذلك الليل ، فأهديت منها للجيران وأكلوا وأكثنا ، فمن وجد سمه فليفعل مثل ذلك ، انتهى من حاشية العدوى على أبي الحسن .

(1) ثم شرع في المباح فقال (لنا يباح) المباح : هو أحد أقسام حكم الشرع الخمسة التي هي الواجب ، وهو ما طلب الشرع فعله طلباً جازماً ، كالحفاظة على قواعد الإسلام الخمس . والمندوب ، وهو ما طلب الشرع فعله من غير جزم كصلاة الضحى والتراويح . والمحرّم ، وهو ما نهى عنه الشرع نهياً جازماً كالزنا وشرب الخمر وقتل النفس بغير حق . والمكروه ، وهو ما نهى عنه الشرع نهياً غير جازم كالنفل بعد صلاة العصر مثلاً . والمباح ، وهو ما أذن الشارع في فعله وتركه على السواء ، وإليه أشار الناظم بقوله (لنا مباح أكل كل طاهر) إلى آخر ما يأتي : أي يباح لنا معاشر المكلفين في حالة الاختيار بنص الشرع أكل كل شيء حكم عليه بالطهارة مما تقدم الكلام عليه في باب الأعيان الطاهرة ، وما يأتي الكلام عليه مجملاً ومفصلاً : أي يحل لنا تناوله أكلاً وشرباً . وأعلم أن المباح قد تعرض له أحكام الشرع الخمسة المتقدم ذكرها ، فقد يكون واجباً كتناول ما يسدّ اللتق : أي يحفظ الحياة من شراب وطعام ، وقد يكون حراماً كمنع نفسه من الطعام والشراب ليموت ، وقد يكون مندوباً كتناول الفطور والسحور لصائم . وقد يكون مكروهاً كأكل لحم السباع وشرب لبنها ، وقد يكون مباحاً وهو الأصل (وكل بحري) أي وما يباح لنا شرعاً أكل كل حيوان بحري ، والمراد به ما يتولد في الماء كسمك وتمساح وسلحفاة وتعرف عندنا بأمر دريقة وغيرها ، ولو كان على شكل الآدمي كالسناس أو الخنزير أو الكلب ولو وجد ميتاً ، إذ البحري لا يحتاج إلى تذكية (وكل طائر) أي ويباح لنا من الحيوانات البرية الطير بجميع أنواعه ، ولو كان ذا مخالب بكسر الميم ، كالباز والعقاب والرخم وهو : أي المختلّب للطير والسبع بمنزلة الظفر للآدمي ، لكن إباحة أكل الطير ولو صغيراً كالجراد ونحوه تتوقف على الذكاة الشرعية ، وإن كان مما ميته طاهرة كالجراد والزنبور ونحوهما مما لا نفس له سائلة ، ولا يلزم من طهارة ميته إباحة أكله بغير ذكاة .

(2) أي ويباح لنا (نعم) بفتح التو أن أكل لحمة ، والنعم : الإبل عرباً أو بختاً والبقر والجواميس والغنم ضأناً أو معزاً ، لكن بعد تذكيته بذيخ أو غر (خربوب) أي يباح لنا أكله بعد تذكيته ، وهو حيوان على جلده شوك بذل الصوف ، وهو من الوحش يعرف في بلاد السودان بتعجة أبي شوك (فأر) وهو معروف فيباح أكله بعد تذكيته ، وقبل يكره أكله إن تحقق وصوله إلى النجاسات

خَشَّاشُ الْأَرْضِ الْوَحْشَ غَيْرُ الْمُقْتَرَسِ وَحْيَةً مِنْ شَرِّ سَمِّهَا حُرْسٌ^١
وَجَازَ مَا يَسُدُّ لِلضَّرُورَةِ لَا الْآدَمِيَّ وَالْخَمْرُ لَا لِلْعَصَةِ^٢

وتغذيه منها (تقتد) وهو بالذال المعجمة أهمله الناظم مراعاة للقافية آخر البيت ، وهو أكبر من الفأر كله شوك إلا رأسه وبطنه ويديه ورجليه ، فإذا ما رأى ما يخاف منه التف كالكرة يبقى بشوكه ، والأشئ قنفذة ، والذكر شهيم فهو من المباح بعد تذكيتة (وأرنب) أي ويباح لنا أرنب : أي أكلها بعد ذكاتها ، وهو حيوان صغير طويل الأذنين ، ويباح لنا أيضاً (يربوع) أي أكل لحمه بشرطه ، وهو أكبر من الفأر ودون السنور ، رجلاه أصول من يديه ، في ذنبه طول ، سريع في جريه (وير خلد) أي ويباح لنا وير يفتح الواو وسكون الياء وقد تفتح : أي أكل لحمه ، وهو أصغر من السنور . قال الخرخشي : وهو دويبة من دواب الحجاز طحلاء اللون ، يعني بين البياض والغبرة ، حسنة العينين . كثيرة الحياة ، لا ذنب لها ، تسكن البيوت . ويباح لنا أيضاً خلد يفتح اللام : أي أكل لحمه ، وهو فأر أعشى .

(1) أي ويباح لنا أكل (خشاش الأرض) مثلث الخاء والكسر أفصح من عقرب ونخفساء ودود ونمل وما أشبه ذلك ، لكن بعد تذكيتة بما يموت به ، فإن وجد في طعام أو شراب حيّاً أخرج وأكل الطعام ، وكذا إن وجد ميتاً ، وميز عن الطعام أو الشراب لطهارة ميتته ، وإن لم يتميز عنه بأن تهري : أي تقطع وتفرقت أجزاؤه وكان كثير طرح الطعام أو الشراب لكلب أو حرّ ونحو ذلك ؛ ولا يجوز تعاطيه أكلاً أو شرباً لحرمته ، فإن لم يكثر ما تهري في الطعام أو الشراب من دود ونمل ونحوهما بل كان قليلاً كالثلاث أو الوبع أو نحو ذلك جاز تعاطيه أكلاً أو شرباً بالغلبة الطعام أو الشراب على ما قل منه : أي المنهري ، والحكم للنغال (الوحش غير المقترس) أي ويباح لنا أكل ما توحش من الحيوانات بعقر للمعجوز عنها ، وذبح أو نحو للمقدور عليه منها كحمار وبقر وحشيين ووزراق وطيء وما أشبه ذلك ، فإن دجن حمار الوحش : أي تأنس كالحمير الأهلية حرم أكله إباحة له بها ، فإن توحش بعد ذلك رجع إلى أصله ، وهو إباحة أكله إباحة له بالوحش . واستثنى من الوحش المقترس منها كذئب وأسد ونمر ونمس لأنها ليست من المباح المستوي الطرفين ، بل إنها من المكروه الذي يكون تركه أولى من فعله ، ولا ينافي ذلك القول بجواز أكل خمها (وحية من شر سمها حرس) أي ويباح لنا أكل الحية بعد ذكاتها إن حرس من شر سمها : أي لمن ضرره بأن كان الأكل لها يعلم مواضع السم ويتحرز منها ، فإن لم يؤمن شر سمها حرم أكلها لضرره بالبدن .

(2) (وجاز ما يسد للضرورة) الخ : أي وجاز تناول ما حرم من الأطعمة كالهيئة من مباح الأكل وخم الخيل والبعال والحمير الأهلية ؛ وما يحرم من الأمشربة كلبن أو عسل متنجسين لسد الرمق : أي حفظ الحياة إن لم يجد مباحاً كما قال للضرورة : أي لأجلها ، إذ الضرورات تبيح المحظورات : أي الممنوعات شرعاً (لا الآدمي والحمير) أي الآدمي فلا يجوز أكل لحمه للمضطر لأنه سم لا يحفظ الحياة ، ولا الخمر فلا يجوز شربه للمضطر

وَيَحْرُمُ الْبَغْلَ وَخَزِيرَ فَرَسٍ قِرْدٌ حِمَارٌ ثُمَّ طَيْنٌ أَوْ نَجَسٌ¹
وَيُكْرَهُ السَّبْعُ وَهَرٌّ كَلْبٌ وَتَغْلَبُ ضَبْعٌ وَفَيْلٌ ذَنْبٌ²

- لأنه يزيد العطش ، والذي يزيد العطش ولا يحل للمضطر تناوله عصير العنب المسمى بالعرقى ، وعرقى العيش المستخرج من بخار المريسة المغلية ، وعرقى التمر المستخرج منه كالذي قبله في صفة الاستعمال . وأما الخمر المسمى بالمريسة فيجوز للمضطر الذي يخاف على نفسه هلاكاً أو شديداً أذى شربه لأنه يزيل العطش (لا للغصة) يعني أن الخمر يحرم شرب القليل منه كالكثير ، ويجب فيه الحدة ، وعلى شاربه إثم عظيم إلا ما شربه لإساعة غصة فيباح للضرورة ، لكن تقدم عليه المياه النجسة ولو دماً وبولاً ، كذا في ضوء الشموع . واختلف العلماء في جواز التداوي بالنجس غير الخمر ، وأما هو فلا يجوز التداوي به اتفاقاً ظاهراً أو باطناً ، انتهى نقلاً من دليل السالك . والغصة : ما خنقه من لحم أو غيره حال ابتلاعه ولم يجد ما يسيغها به من المباح ، وإذا جاز للمضطر الذي يخاف على نفسه الهلاك أو شدة الضرر أكل الميتة ويحويها مما يحرم تناوله وشرب ما يحرم جاز له الشبع والتزود مما اضطر إليه ، فإذا وجد المباح وجب عليه طرحه ، وإذا وجد المضطر طعاماً أو شرباً عند أحد وفيه فضل عن كفايته ومنعه إياه ولو بالثمن جاز له قتاله لكن بعد الإنذار ، فإن قتل المنتفع كان دمه هدراً ، وإذا قتل المضطر اقتصر من المنتفع .
- (1) (ويحرم البغل) أي مما يحرم أكل لحم البغل ولو ذكي ، لأن الذكاة لا تعمل فيه (وخزير) أي ويحرم أيضاً أكل لحم الخنزير ذكي أم لا باتفاق الأئمة ، لأن حرمة ذاتية كالدّم والميتة (فرس) أي ويحرم أيضاً أكل لحم الفرس ولو ذكي على المشهور ، إذ الذكاة لا تعمل فيه عندنا . وأجاز الشافعي أكل لحوم الخيل لكن بشرط الذكاة (قرد حمار) أي ويحرم أكل لحوم القرد إذا ذكي ، وهذا قول ، والمشهور كراهة أكله ويحرم أيضاً أكل الحمر الأهلية ولو ذكيت لأن الذكاة لا تعمل فيها (ثم طين) أي ويحرم أكل الطين وإن كان طاهراً ، فلا يلزم من طهارته إباحة أكله لأنه مضر بالبدن ؛ وقبل بكراهة أكله ، لكن قال الدسوقي في حاشيته : وعمل منع الطين ما لم تكن المرأة حاملاً وتشتاق لأكله وتخاف على ما في بطنها وإلا رخص لها (أو نجس) أي ويحرم أكل نجس الذات كبول أو عذرة ومني ومذي وودي وقبح وصديد ، وكذا يحرم أكل للنجس كطعام مائع حلت فيه نجاسة مائعة إلا لمضطر كما تقدم .
- (2) (ويكره السبع) الخ : أي ويكره أكل لحم السباع ولو ضبيعاً أو ثعلباً إذا ذكيت ، وأما جلدها فظاهر يجوز بيعه والصلاة عليه (وهو كلب) ويكره أكل لحم الهر المعروف عندنا بالكديس إذا ذكي ، ويكره أيضاً أكل لحم الكلب بعد ذكاته على المشهور ، وقبل بحرمته كالقرد (وتغلب ضبع) فيكره أكل لحمهما كما مر (وفيل ذنب) أي ويكره أكل لحم الفيل إذا ذكي ، وأما إن مات حنف أنفه فلا يجوز أكله لأنه ميتة . ويكره أيضاً أكل لحم الذئب إذا ذكيت ، فإن لم تذك فهي ميتة .

باب الأيمان والنذور

يَمِينُنَا تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَجِبْ بِإِلَهِهِ أَوْ صِفَاتِهِ وَالْكَفْبُ

والحاصل : أن جميع الحيوانات يرية وبحرية آدمياً أو غيره أربعة أقسام : قسم في البحر ، وهو مباح كله ولا يحتاج إلى ذكاة وقسم في الهواء ، وهو مباح كله لكن بعد التذكية . وقسم في باطن الأرض ، وهو مباح كله بعد الذكاة . وقسم على ظاهرها ، وهو الذي فيه التفصيل المتقدم .

ثم : يدخل ما تقدم في قول الناظم : لنا يباح أكل كل طاهر . جميع نبات الأرض إلا ما غيب العقل منه كالأفيون والحشيشة والداتورة وحب اليلادر والسيكران ، فيحرم تعاطي الكثير الذي يؤثر في العقل . وأما القليل الذي لا يؤثر في العقل فيجوز استعماله لطهارته ، وتجاوز الصلاة به إذا كان محمولاً في الجيب ونحوه ولو كان كثيراً . ولا حد على مستعمل الكثير منه ، بل يؤدب باجتهاد الحاكم . ويدخل فيه أيضاً جميع الحبوب والثمار والقواكه وما صنع منها طعام أو شراب إلا المسكر من المائع فنجس ، ويحرم تعاطيه كما تقدم في الكلام على الخمر ، ويدخل البقول كبصل وفجل وثوم وبطاطس وسلج وكرم وما أشبه ذلك ، وكذلك سائر الخضر كبطيخ وقثاء وخيار ، والزرايع كحبها ورشاد وكمون أسود أو أخضر وفلفل وما أشبه ذلك مما يكون مصلحاً لطعام ، أو تتخذ منه معاجين للتداوي بها .

ولما كانت اليمين تعتقد على بر تارة وعلى حنث أخرى ، ناسب أن يذكرها بعد باب المباح وانحرم فقال (باب الأيمان والنذور) أي هذا باب في بيان حقيقة الأيمان وأحكامها ، وفي حقيقة النذور وأحكامها ، وهو باب ينبغي الاعتناء به لكثرة وقائعه وتشعب فروعه ، فقد قال رحمه الله «من اقتطع مال مسلم يمين كاذبة أدخله الله النار ، فقليل له ولو شيئاً قليلاً ؟ فقال : ولو قضياً من أراك» والأيمان جمع يمين ، وهي لغة : اليد اليمنى ، وشرعاً : بمعنى القسم ، وسمي القسم يميناً لأن العرب كانوا إذا تحالفوا وضع أحدهم يمينه في يمين صاحبه . واليمين والخلف والإيلاء والقسم ألفاظ مترادفة ، والترادف : اتحاد المعنى ، وسيأتي تعريف اليمين الشرعية للناظم . والنذور جمع نذر ، وهو التزام مسلم قرينة لله تعالى .

(1) ثم قدم الكلام على الأول على سبيل اللف والنشر المرتب فقال (يميناً) أي حقيقتها الشرعية تحقيق ما لم يجب : أي هي إثبات ما لم يثبت باعتراف ولا بينة أو نفيه ، وهي قسمان : يمين بر ، وهي الخلف على الامتناع نحو : والله لا أكلم زيداً أو لا أدخل داره ، ومثل ذلك التعليق على فعل قرينة نحو : إن كلمت زيداً فعلى صوم شهر أو عتق عبد أو مشى إلى مكة ، أو التعليق على حل عصمة كأن يقول لزوجه إن دخلت دار فلان أو كلمته أو خرجت بدون إذن مني فأت طالق ، فيمينه منعقدة على بر ما دام ممتنعاً من فعل المحلوف عليه ، فإن فعل ما حلف على الامتناع منه من غير إكراه كما إذا كلم زيداً أو دخل داره أو كلمت زوجته زيداً أو دخلت داره ، أو خرجت بغير إذنه فإنه يحنث ، وتلزمه كفارة اليمين بالله ، ويلزمه فعل ما علق عليه

فَاللَّغْوُ أَنْ يَظْهَرَ نَفْيُ مَا اعْتَقَدَ لَا حَنْثَ بِاللَّهِ فَقَطْ فِيمَا عَقَدَ¹
ومثله استثنًا وَلَوْ سِرًّا نَطَقَ إِذَا نَوَى حِلَّ الْيَمِينِ بِالنَّسَقِ²

من صوم الشهر أو عتق العبد والمشي إلى مكة وجوبًا ، ويلزمه الطلاق في حلفه على زوجته بالطلاق ، أو تعليق عصمتها على الامتناع من كلام زيد ، أو دخول داره إن فعلت شيئًا من ذلك ، ويمين حنث ، وهذا هي الحلف بالله أو بالطلاق ، أو بالتعليق على قرينة كصوم أو مشي إلى مكة ، أو التعليق على حل العصمة على فعل شيء من كلام ، أو دخول دار أو ليس ثوب أو سفر مثلاً فيمينه منعقدة على حنث إن لم يفعل المحلوف عليه ، والمعلق عليه كقوله : إن لم أكلم زيدًا ، وإن لم أدخل داره ، وإن لم ألبس هذا الثوب ، وإن لم أسافر إلى بلد كذا ، فعلي يمين بالله ، أو علي طلاق ، أو عتق مملوك ، أو صوم أو مشي لمكة ، فإن فعل ما حلف عليه بالله أو علق عليه فلا يلزمه شيء وإن لم يفعل ، وإن كان مكرهًا أو عزم على الترك حنث ، وتلزمه الكفارة باليمين بالله ، ويلزمه ما علق عليه من قرينة أو طلاق ، واعلم أن اليمين لا تتعد على برٍّ ولا على حنث ، ولا يحنث الخالف أو المطلق على حلِّ عصمة أو فعل قرينة إلا إذا كان مكلفًا مسلمًا ، فالصبي والمجنون والكافر لا تتعد يمينهم ولا تلزمهم كفارة ولا طلاق ولا غيرها إن حنثوا لعدم اعتقادها من أصلها ؛ ومثلهم المكره على شيء من ذلك وإن كان مكلفًا مسلمًا (بالله أو صفاته والكتب) هذا شروع منه في صفة اليمين الشرعية ، وهي أن اليمين إذا توجهت على أحد أو لقصد التوثق تكون باسم من أسمائه تعالى كوالله وبالله وتالله والعزير والملك والقادوس والسلام إلى آخر الأسماء ما فعلت كذا أو لأفعلن كذا ، والأول للنفي ، والثاني للإثبات ، أو تكون بصفة من صفاته العلية ككفرته وإرادته وعلية وحياته ونحو ذلك : ما فعلت كذا أو لأفعلن ، والأول نفي ، والثاني إثبات ، أو تكون بكتاب من كتب الله عز وجل كأن يقول : والتوراة والإنجيل والزبور ، أو والفرقان لا أكلم زيدًا ، أو لأكلمنه ، والأول يمين --- ، والثاني يمين حنث . واليمين باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته أو كتاب من كتبه المنزلة أقسام : منها ما تفيد فيه الكفارة ، ومنها ما لا تفيد فيه ، بل تجب التوبة مما ارتكبه من الإثم ؛ ومنها ما هو لغو لا كفارة فيه ولا إثم ، وتفصيل ذلك ما في قول صاحب الرسالة : والأيمان بالله أربعة . فيمينان تكفران ، وهو أن يحلف بالله لا يكلم زيدًا أو ليكلمنه فإن كلم الأول زيدًا حنث وتلزمه الكفارة ليمينه ، وإن امتنع الثاني من كلام زيد حنث أيضًا وتلزمه كفارة ، والأول يمين برٍّ ، والثاني يمين حنث . ويمينان لا تكفران : أحدهما لغو اليمين وهو أن يحلف على شيء يظنه كذلك في يقينه ، ثم يتبين له خلافه ، فلا كفارة عليه ولا إثم . والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا يُوَاقِحُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ ؛ وثانيها الخالف متعمدًا الكذب أو شاكًا فهو إثم ، ولا يكفر ذلك الكفارة ، وليتب من ذلك إلى الله سبحانه وتعالى ، وإلى معنى ذلك كله أشار الناظم بقوله .

(2و1) (فَاللَّغْوُ أَنْ يَظْهَرَ نَفْيُ مَا اعْتَقَدَ) أي فاليمين اللغو : أن يحلف المكلف المسلم على شيء يعتقد أنه يظنه ظنًا قويًا فيظهر خلاف ما اعتقده أو ظننه (لَا يَحْنُثُ بِاللَّهِ فَقَطْ فِيمَا عَقَدَ) أي فلا حنث

أَمَّا الْغُمُوسُ الشُّكُّ أَوْ قَصْدُ الْكَذِبِ فَلَا تُكْفَرُ وَالْعِتَابُ قَدْ يَجِبُ¹
كَقَائِلِ هُوَ الْيَهُودِي مَثَلًا إِنْ فَعَلَ الشَّيْءَ الَّذِي قَدْ فَعَلَا²

عليه بشرط أن يحلف بالله فقط لا بطلاق ولا عتاق ، وإذا كان كذلك فلا كفارة ولا إثم عليه لأن يمينه لغو : أي غير منعقدة . قال ذلك : أن يحلف بالله لقد لقي زيداً بالأمس أو وآه كذلك وكان على يقين وقت الحلف ، ثم تبين بعد ذلك أنه لقي زيداً قبل أمس بيوم ، أو تبين أن الذي رآه غير زيد بل ماثلاً له في الشكل والهيئة . ولو حلف على شيء من ذلك بطلاق أو عتاق للزومه الطلاق والعتاق لأنهما لا لغو فيهما ، وهذا معنى كلامه بالله فقط فيما عدا . وقوله (ومثله استئنا ولو سراً نطق) معناه : أنه مثل يمين اللغو في عدم الحث وعدم لزوم الكفارة استئنا : أي الاستثناء بأن شاء الله فإنه مسقط للكفارة والإثم ، لكن بشروط ثلاثة أشار الناظم إليها بقوله (إذا نوى حل اليمين بالنسق) يعني أن الحالف بالله إذا استثنى في يمينه بأن شاء الله ، فإن يمينه منحلة فلا تلزمه كفارة ولا إثم إذا لم يفعل المحلوف عليه بشرط أن يقول إن شاء الله بعد يمينه ، وإن يصل الاستثناء به ، وإن ينطق بلسانه ولو سراً قاصداً بذلك حل اليمين ، لا إن جرى ذلك على قلبه فلا ينفعه ، فإذا قال له أحد أحلف بالله لثابتاً يوم السبت مثلاً فقال له : والله لآتينك يوم السبت إن شاء الله تعالى وقصد بذلك حل يمينه لا يحنث إن لم يأتئه أصلاً أو أتاه يوم الأحد لعدم الاعتقاد كما علمت وأما إن لم يقصد بقوله إن شاء الله حل يمينه ، بل قاله تبركاً أو من غير قصد ، أو قصد به حل اليمين وكان الاستثناء منفصلاً عن اليمين بلا ضرورة كتبفس أو سعال : أي قحة أو لم ينطق بلسانه ولو سراً فإن يمينه منعقدة ، ويحنث إن لم يفعل المحلوف عليه وتلزمه الكفارة ، وهذا معنى قوله : إذا نوى حل اليمين بالنسق : أي بالشروط المترتبة في النظم . واعلم أن الكفارة والاستثناء بأن شاء الله ونحوه خاصان باليمين بالله كما تقدم ، ولا يفيدان في عتاق ولا طلاق ، فإذا قال لعبد : إذا كلمت زيد فأنت حر إن شاء الله ، ثم كلمه عتق العبد ، ولا يفضيه الاستثناء أو قال لزوجته : إذا دخلت دار فلان فأنت طالق إن شاء الله تعالى ، فدخلتها طلقت الزوجة بمجرد دخولها الدار ، ولا ينفعه الاستثناء ، ولا يفيد في ذلك كله كفارة .

مسئلة : إذا قدم أحد ضامناً أو شرباً كقهوة أو لبن لأحد آخر وقال له : كل أو اشرب ، وقال الآخر : لا أكل ولا أشرب ، فقال مالك الطعام أو الشراب : علي الطلاق أو علي حرام إلا ما أكلت أو شربت ، وقال الآخر : عليه الطلاق أو عليه الحرام لا يأكل ولا يشرب ، حكم على مالك الطعام والشراب بالحنث ولزوم الطلاق بحلف على ما لا يملك وهو الشخص الممتنع ولا يحنث الممتنع من الأكل أو الشرب ، ولا يحكم عليه بطلاق لأنه حلف على ما يملك وهو نفسه ، اللهم إلا أن يأكل أو يشرب فيحكم عليه بالطلاق إذا ، ويسلم مالك الطعام أو الشراب ، وهذه مسئلة ينبغي الاعتناء بها لوقوعها كثيراً بين العامة .

(2و1) (أما الغموس) الخ : يعني أن اليمين الغموس التي لا تنفذ فيها كفارة كاليمين اللغو (الشك أو قصد الكذب) أي هي أن يحلف أحد شاكاً في حصول شيء أو متعمداً الكذب ، وسُميت

وَمَنْ يُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ فَلَا تُحْتَسِبُ إِذَا مَا فَعَلَهُ¹
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ زَوْجَةِ وَمِنْ أُمِّهِ إِلَّا إِذَا حَاشَا وَإِلَّا لَسَرَّمَهُ²
 وَهِيَ عَلَى نِيَّةٍ مَنْ قَدْ حَلَفَا إِلَّا عَلَى حَقِّ نَسْوَى الْمُسْتَحِلِّفَا³

غموساً لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم . مثال ذلك : أن يحلف أحد بالله أنه لقي زيداً يوم الخميس وهو شاك في لقائه أو في اليوم أو متحقق أنه رآه يوم الأربعاء وانتقل إلى الخميس عامداً ، فلا تفيد الكفارة كما قال (فلا تكفر) ومحل ذلك إن تعلقت يمينه بماض من الزمن كما في هذا المثال وكانت يمينه في يوم الجمعة وأما إن تعلقت بالحال أو الاستقبال مثل أن يحلف بالله أنه يجتمع يزيد في تلك الساعة أو فيما بعدها وهو شاك في ذلك أو متحقق أنه لا يجتمع به أصلاً فإنها تكفر ، وإن كان متعمداً للكذب لتعلقها بالحال أو الاستقبال (والمتاب قد يجب) أي أنه من حلف أنه لقي زيداً وكانت يمينه بالله وهو شاك أو متحقق عدم لقائه فإنه تجب عليه التوبة عما اجترم ، لأن يمينه وقعت غموساً وهي من كبائر الذنوب (كفائل هو اليهودي مثلاً) التشبيه لإفادة الحكم ، يعني أن من قال : إذا كلمت زيداً أو دخلت داره أو لبست هذا الثوب أو أكلت هذا الطعام هو يهودي أو نصراني أو على غير دين الإسلام ، ثم ذلك كلم زيداً أو دخل داره أو لبس أو أكل مثل صاحب اليمين الغموس في أنه لا تلزمه كفارة ولا تنفعه إذا فعلها ، بل الواجب عليه أن يستغفر الله تعالى ويتقرب إليه بما استطاع من عتق أو صدقة أو صوم ، وهذا معنى قوله (إن فعل الشيء الذي قد فعلنا) أي إن فعل ما كان ممتنعاً من فعله بعد قوله هو اليهودي وما شابهه في المعنى .

(2و1) (ومن يحرم ما أحل الله له) أي أن من قال : الحلال علي حرام (فلا تحته) أي لا تحكم عليه بحث إذا ما فعل شيئاً مما أبيح شرعاً ، كأكل لطعام مباح أو شرب لمباح أو لبس أو غيره من كل مباح شرع ، إذ المحلل والمحرم هو الله تعالى (إذا ما فعله) أي ليس عليه إثم ولا تلزمه كفارة ولا غيرها إذا فعل شيئاً من أنواع المباحات بعد قوله كل حلال علي حرام إن دخلت دار زيد ثم دخلها (إن لم يكن من زوجة ومن أمه) أي إن لم يكن في تحريمه الحلال زوجة أو أمه ، وإلا لزمه الطلاق الثلاث في الزوجة . ويحرم عليه مس أمته التي كان يطؤها بالملك لأنها من أفراد الحلال وتعتق عليه (إلا إذا حاشا) أي إلا إذا أخرج الزوجة والأمة عن أفراد تكل الكلية بنية قبل التلفظ بحرام ، فإن حاشا أي أخرجهما بنيت لا تحرم عليه الزوجة ولا الأمة ، ولا يلزم شيء أصلاً ، وصورة ذلك أن يقول مستثياً بنيت كل حلال غير زوجتي وأمتي علي حرام ، وهذه هي المسألة المعروفة عند الفقهاء بالمحاشات (والإلزامه) أي وإلا بأن لم يتحاشا . أي لم يخرج من تحريم الحلال الزوجة والأمة بنيت لزمه الطلاق البت في الزوجة ، وحرم عليه مس الأمة كما تقدم .

(3) (وهي على نية من قد حلفا) يعني أن اليمين تعتبر فيها نية الحالف إذا لم يتعلق بها حق لغير الحالف ، بل حلف من عند نفسه بطوعه ؛ فمن قال لأحد : والله لا أتيناك يوم السبت ولم يأت

وَكَفَّرَ اليمينَ بِالسُّجُوبِ وَهِيَ عَلَى التَّخْيِيرِ وَالتَّرْتِيبِ¹
إِطْعَامُ عَشْرِ كُلِّ شَخْصٍ مَدًّا وَصَحَّ إِنْ عَشَى لَهُمْ وَعَدَى²
أَوْ أُعْطِيَ رَطْلَيْنِ خَبْرًا وَالْأَحَبُّ بِالْأَدَمِ أَوْ كِسْوَةُ عَشْرٍ قَدْ وَجَبَ³

حدث عليه ، وينفعه ذلك في الفتوى والقضاء ، لأن بساط يمينه يتضمن قوله : ادخل السوق ما دام فيه هذا الظالم . ولا أدخل المسجد ما دام فيه هذا الخادم ، فإن لم تكن له نية ولا بساط فالمتخصص والمقيد ليمينه العرف القوي ، فإن كان عرف أهل البلد كما هو في بلاد السودان إطلاق الدابة على الحمار فقط ، وحلف بالله أو الطلاق أو العتاق لا يشتري دابة ، ثم اشترى فرساً أو بعيراً فإنه لا يحنث ، وينفعه ذلك في الفتوى والقضاء ، لأن المداير في الأيمان على عرف أهل كل بلد في الألفاظ ، فعرف أهل السودان تنزيل حرم بغير تاء منزلة طلق بعيرها أيضاً ، وتنزيل على الحرام منزلة على الطلاق سواء بسواء ، فإن لم يوجد في اليمين نية ولا بساط ولا عرف قوي فالمتخصص أن المقيد فاعرف العرف الشرعي إذا كان الخائف من أهل الشرع ، فإن حلف بالله أو الطلاق أو العتاق لا يصلي ولا يصوم حنث بالشرع : أي يلزمه ما حلف به إن دخل وقت الصلاة كالظهور أو غيرها أو جاء وقت الصوم كرمضان لأن يمينه كانت مطلقة .

تنبيه : لا يجوز لأحد أن يفتي في يمين الطلاق في بلد من البلاد حتى يكون علماً بالألفاظ المستعملة في عرفهم معان معلومة عندهم .

(3-1) ثم شرع في الكلام على حكم كفارة اليمين وبيان أنواعها فقال (وكفر اليمين بالوجوب) أي أن اليمين تجب فيها الكفارة شرعاً إذا كانت بالله ، أو صفة من صفاته الذاتية وكانت منعقدة على بر أو حنث . والخالف مكلف مسلم وقد حنث ، ولم يكن يمينه لغواً ولا غموساً لعدم وجوب الكفارة فيهما (وهي على التخيير والترتيب) وهي : أي الكفارة إذا وجبت بالشروط المتقدمه أربعة أنواع ، ثلاثة منها على التخيير بمعنى أن المكفر مخير في فعل أيها شاء ، وواحد على الترتيب بمعنى أن فعله مرتب على عدم القدرة على أحد الثلاثة ، فإن كفر مع القدرة كانت كفارته باطلة لما علمت فالثلاثة التي يخير المكفر فيها ما قاله الناظم (إطعام عشر كل شخص مداً) أي أحدها . إطعام عشرة مساكين أحراراً مسلمين ، لكل مسكين مدّ بمدّه من غلب قوت أهل البلدة . والمدّ رطل وثلاث الجدايدي ، وهو أصغر من رطل مصر يسير ، ويستحب في غير المدينة المنورة زيادة ثلث المد ، ونيل نصفه . والأول هو المشهور . وأما هي فلا تستحب الزيادة فيها على المد رقفاً بمساكينها (وصح إن عشي لهم وغدي) أي وأجزاً عن الاطعام سبع العشرة مرتين عشائين أو غدايين ، أو عشاء وغداء يخبز وإمام معندين لهم (أو أعطه رطلين خبزاً والأحب « بالأدم » أي وأعطه : يعني كل مسكين من العشرة رطلين خبزاً : أي طعاماً مخبوزاً من القمح كالرغيف ، أو من الذرة كالخبز المعروف عندنا بالكسرة ، أو من الدخن أو غيره ، والواجب بغير إدام ، والأحب :

وَحَصَّصَتْ بِنِيَّةٍ وَقِيدَتْ بِالْعَرَفِ بَعْدَ بَسْطِهِ إِنْ قُفِدَتْ¹

في السبت الذي عقب يمينه ، وقال : قصدت أي سبت كان ، فلا يحكم عليه ببحث ، لأن المدار على نيته ، فينفعه ما قد نواه (إلا على حق نوى المستحلف) أي إلا إذا كانت اليمين على حق : أي على تحقيق حق لغير الخالف ، فالعبر إذا نية المستحلف : أي الذي طلب من اليمين الخالف في نظير حق يريد تحقيقه أو يريد الوفاء به ، مثال الأول : إذا طلبت الزوجة من زوجها عند العقد أن يحلف بالطلاق لا ينقلها من منزلها أو من بلدها إلى بلد آخر أو لا يتزوج عليها ، وقال : نويت حين حلفت بالطلاق لا أنقلها من منزلها أو من بلدها في شهر العقد أو عامه ، أو لا أتزوج عليها ثيباً وتزوجت بكرة ، فلا ينفعه ذلك لأن العبرة بنية الزوجة المستحلفة له عند العقد ، لأنها جعلته عوضاً في نظير حقها . ومثال الثاني : إذا قال الغريم لغريمه : لا أتركك حتى تحلف بي بالطلاق أو العتاق ، أو بالله تعالى لتقضيني حقي يوم السبت أو الأحد مثلاً ، وحلف له بالطلاق أو بما بعده ليقضيته حقه في اليوم الذي سماه الغريم ، ثم تأخر المدين عن اليوم المسمى كالسبت أو الأحد في المثال وقال : نويت في يميني غير هذا السبت أو غير هذا الأحد الذي سميت به ، فلا ينفعه ذلك لأن المدار على نية صاحب الحق ، ويلزمه الطلاق أو العتاق ، أو كفارة اليمين بمجرد فوات اليوم المسمى .

(1) (وخصصت بنية وقيدت) أي وخصصت يمين الخالف العامة بنية ، وقيدت يمينه المطلقة بنية أيضاً بمعنى أن النية تخصص لفظه العام ، والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر ، كرجل فإنه لفظ يصلح لكل بالغ من بني آدم ، وتخصيصه : قصره على بعض أفراد ، كلفظ عالم فإنه مقصور على من كان متصفاً بالعلم دون غيره من الأفراد . والمعنى : أن من حلف لزوجه عليها فإن التي يتزوجها طالق ، ثم طلق الزوجة المحلوف لها وتزوج أخرى وقال : قصدت حال يميني إن تزوجت عليها وهي في عصمتي ، والآن قد خرجت من عصمتي فإن ذلك ينفعه في الفتوى والقضاء لنيته ، وإذا كانت يمينه مطلقة فتقيد نيته . والمراد بالطلاق ما دل على الماهية بلا قيد ، كلفظ لحم فإنه يدل على حقيقة معلومة من غير احتياج إلى قيد . وتقيدته : أي المطلق رده إلى بعض ما يتناوله بحيث لا يتناول غيره ، فمن حلف بالطلاق أو بالعتاق أو بالله تعالى لا يأكل لحماً . ثم أكل لحم طير وادعى أنه قصد في يمينه غير لحم الطير ، فينفعه ذلك في الفتوى والقضاء أيضاً (بالعرف بعد بسطه إن قفدت) أي فإن قفدت النية بأن لم تكن له نية تخصص لفظه العام أو تقيد المطلق ، فالمخصص أو المقيد ليمينه بساط اليمين وهو السبب الحامل عليها ، فإنه متضمن للنية ؛ مثاله : قول ابن القاسم في من وجد الزحام على المجزرة فحلف أن لا يشتري الليلة لحماً ، فوجد لحماً دون زحام أو انفكت الزحمة فاشتراه لا حث عليه ولو حلف بالطلاق . ومن حلف بالله أو بالطلاق أو العتاق لا يدخل السوق وكان بالسوق ظالم يخاف من شره ، أو حلف لا يدخل المسجد وكان فيه خادم يؤذي الناس ، ثم دخل السوق بعد أن تركه الظالم المسيطر عليه ، أو دخل المسجد بعد أن ترك خادمه الخدمة فلا

أَوْ عَتَقَ رِقَّ سَالِمٍ قَدْ أَسْلَمَ ثُمَّ ثَلَاثًا صَامَهَا إِنْ أَعْدَمًا¹
وَالنَّذْرُ فِي الشَّرْعِ التِّزَامُ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ مَا حُكِمَ النَّدْبُ أَعْلَمُ²

أي المندوب شرعاً كونه بإدام ، وهو ما يلذ به الخبر مضغاً ويسهل ابتلاعاً كطبخ الخضرة واليامية ونحوها ، وكالإدام المعروف عند أهل السودان بالملاح ، والتمر إدام وكذا الفجل والبصل وما شابههما من البقول (أو كسوة عشرة قد وجب) أي الواجب عليه إن لم يكفر بالإطعام كسوة عشرة مساكين ، للذكر قميص إلى كعبيه أو فوقهما قليلاً يمكنه أن يصل فيه ، ولا يجب عليه غيره من سروال أو طاقية أو رداء ؛ وللمرأة قميص ساتر لجسدها سابل يستر ظهور قدميها ويديها إلى كوعيها ، وخمار تتقنع به ولو من أدنى القماش كالدُمورية والولاية ، لأن المقصود الستر لا الزينة ، وإن كان فيهم صغير أعطاه كسوة كبير : أي قدرها من الأذرع مثلاً وجوباً .

(1) والنوع الثاني والثالث ما أشار إليه بقوله (أو عتق رق) صدر البيت معناه : أنه إن لم يكفر بالإطعام أو الكسوة فالواجب عليه أن يكفر يمينه بعتق رقيق سالم من العيوب ، فلا يجزئ، مقطوع يد أو رجل أو أعور أو أشل وهذا معنى قول الناظم (سالم) من العيوب المتقدم ذكرها وغيرها (قد أسلم) فلا يجزئ، عتق كافر من الأرقاء في كفارة اليمين ولا غيرها من الكفارات ، و«أو» هنا وفيما تقدم للتخيير (ثم ثلاثاً صامها إن أعدام) أي ثم إن عجز عن الكفارة بأحد الأنواع الثلاثة المتقدمة لفقره كفر وجوباً بصوم ثلاثة أيام ولو متفرقة إذا صامها بنية التكفير ، وندب تنابها . ولا يجوز له الانتقال إلى الصوم ، ولا تصح كفارته به إلا بعد العجز عن الأنواع الثلاثة ، كما أشار إلى ذلك بقوله : إن أعدام : أي كان عديماً ، ومفهومه أنه إذا لم يكن معدماً لا يجوز له أن يكفر بالصوم وهو كذلك .

(2) ثم شرع في بيان النذر وأحكامه فقال (والنذر) لغة : مطلق الالتزام ، وشرعاً : التزام قرينة من القرب . وأركان ثلاثة : الشخص المتزام ، وتشتراط فيه شروط تفهم من المتن والمتزام به ، وهو فعل القرينة والصيغة : نحو : لله علي كذا ، أو علي كذا ، وإلى معنى ذلك كله أشار الناظم بقوله (والنذر في الشرع التزام مسلم مكلف) البيت : أي حقيقته الشرعية التزام مسلم ذكر أو أنثى مكلف : أي عاقل بالغ (ما حكمه الندب فاعلم) أي هو التزام المسلم المكلف شيئاً حكمه الندب شرعاً كصلاة أو صدقة أو صوم أو حج أو عمرة . والمراد بالالتزام : الوجوب ، فمن قال : لله علي أو علي صلاة ركعتين فأكثر ، أو صدقة بدينار ، أو صوم يوم أو شهر ، أو حج أو عمرة ، لزمه ما التزمه من ذلك ووجب عليه الوفاء به . وكره التكرار كالله على صوم كل جمعة ، أو كل اثنين مخافة أن يتقل ذلك على النفس وتمله فينقلب معصية . وكره المعلق ولو على قرينة كان شفي الله مريضاً ، أو إن قدم زيد ، أو رزقت ولداً فعلي صوم شهر أو صدقة كذا من الذنائب أو حج أو عمرة ، لأنه كالمجازات والعوض . على فعل المعلق عليه . ومفهوم مسلم مكلف : أنه لا يلزم كافرًا ، نعم إن أسلم بعد نذره يستحب له الوفاء به .

وَنَذَرُ كُلَّ الْمَالِ بِالثَّلَاثِ اِكْتَفَى بِنَذَرِ مَمْنُوعٍ وَكَرِهٍ لَا تَقِي¹
وَمَنْ صَلَاةً أَوْ عَكُوفًا نَذَرَا بِمَسْجِدٍ مِنَ الثَّلَاثِ حَضَرَا²
لِفِعْلِهِ وَلَوْ نَوَى بِالْأَفْضَلِ كَغَيْرِهِ وَغَيْرَ ذَا لَا تَرَحَّلَ³

من غير وجوب ، ولا يلزم صبيًا لكن يستحب له الوفاء بعد البلوغ . ويلزم الرقيق لكن فيه تفصيل ، فإن كان المندوب به ما لا وجب عليه الوفاء به بعد عتقه ، وإن كان المندوب صلاة أو صومًا أو حجًا أو عمرة ، فإن أذن له السيد وجب عليه الوفاء بما نذر من القرب ، وإن لم يأذن له فلا يجب عليه الوفاء إلا إذا عتق ، لكن قال ابن عرفة : إن كان وفاء ما نذره من صلاة أو صوم لا يضّر بالسيد وجب عليه الوفاء به ، ولا يحتاج إلى إذن ، وإن كان يضّر بالسيد فلا يجب عليه الوفاء إلا بإذن منه . ومن قال : عليّ نذر ، والله عليّ نذر ولم يسم له مخرجًا : أي لم يذكر صلاة ولا صدقة ولا غيرها وجبت عليه كفارة يمين وتقدم تفصيلها ، وإن سمي له مخرجًا لزمه ما سماه .

- (1) (ونذر كل المال بالثلاث اكتفى) يعني أن من قال كل مالي نذر لله تعالى ، اكتفى منه الشرع بإخراج ثلث ماله للفقراء . ومن قال كل مالي في سبيل الله ، لزمه إخراج الثلث من ماله الموجود حين النذر لا ما زاد عليه بعد ، وبصرف في مهمات الجهاد من أسلحة وخيل للغزو عليها وغير ذلك ، لأن سبيل الله هو الجهاد ، وأما إذا سمي شيئًا من ماله في نذره كأن يقول : لله عليّ نذر مائة دينار وفرنسي الأبيض وعبدي زيد ونحو ذلك ، لزمه ما سماه ولو أتى على جميع ماله . ومحل الاختصار على إخراج الثلث إن أطلق في نذره كقوله : كل مالي نذر لله وفي سبيل الله . وأما لو قيد بأن قال في نذره : كل مالي لأزيد أو لجماعة معينين كخدمة المسجد أو طلبة معهد من المعاهد العلمية ، وجب عليه إخراج كل ما يملك من الممتلكات وقت النذر ، وهذا هو المشهور ؛ وقيل يجزئه إخراج الثلث (ينذر ممنوع وكره لا تقي) أي لا يلزمك الوفاء بشيء ممنوع شرعًا أو مكروه إن نذرته ، فمن قال : لله عليّ أن أصلي عند خطبة الجمعة أو عند طلوع الشمس أو غروبها ، أو قال : عليّ أن أزي أو أشرب خمرًا أو أقتل نفسي ، لا يلزمه الوفاء بشيء من ذلك ، ومتى فعل شيئًا مما ذكر ونحوه وفاء لنذره كان آثمًا عاصيًا لله ورسوله ، فالواجب عليه أن لا يقدم على معصية نذرها ، ولا شيء عليه من كفارة وغيرها ، بل يكون مثابًا لتركه ما حرم الله فعله ، إذ ترك الإحرام طاعة . قال صاحب الرسالة : ومن نذر أن يعصي الله تعالى فلا يعصيه ولا شيء عليه ، وكثيرًا ما يقع من الجهلة إذا كان لهم مريض يقولون : إن شفي الله مريضنا علينا لعب : أي اجتماع للرقص يختلطوا فيه الرجال والنساء ، فإن شفي الله مريضهم فعلوه زاعمين أنه يلزمهم الوفاء به ، فهم عصاة يتهون عن ذلك ويؤدبون بما يكون لهم زاجرًا عن قبيح فعلهم ، لما علمت أن المعصية لا تلزم بالنذر ، ولا يجوز الإقدام عليها . ومن قال : لله عليّ أن اتفّل بعد صلاة العصر أو قبل المغرب ، لا يلزمه الوفاء في شيء من ذلك لأنه مكروه شرعًا ، وترك المكروه مندوب يثاب عليه .
- (2و3) (ومن صلاة أو عكوفًا نذرًا) يعني أن من قال : عليّ نذر صلاة ركعتين فأكثر ، أو لله عليّ أن

اعتكف (بمسجد من الثلاث) أي نذر الصلاة أو الاعتكاف ، في مسجد من المساجد الثلاثة التي هي مسجد مكة ومسجد المدينة والمسجد الأقصى (حضرًا) أي لزومه الحضور : أي السفر من بلده إلى تلك المساجد لفعل ما نذره من صلاة أو اعتكاف فيما عينه منها كما قال (لفعله ولو نوى بالأفضل) أي ولو كان حين ما نذر بالمسجد الأفضل منها ، ونذر الصلاة أو الاعتكاف بالمفضول كالمسجد الأقصى ، لأن المسجدين أفضل منه اتفاقًا . والخلاف في أي المسجدين أفضل مسجد المدينة أم مسجد مكة . وحاصل ذلك أن مسجد المدينة أفضل عند علماء أهل المدينة ، والخلاف في غير موضع القبر الذي ضم أعضاء المصطفى ﷺ ، وفي غير الكعبة من مسجد مكة ، فالقبر الشريف أفضل من بقاع الأرض والسماء حتى العرش والكرسي واللوح والقلم والبيت المعمور ، ويليهِ في الفضل الكعبة المشرفة ؛ وأما البلدان بقطع النظر عن مسجديهما فالمدينة أفضل بدليل ما ورد في السنة ، فقد روى الدارقطني والطبراني من حديث رافع بن خديج «المدينة خير من مكة» ولما ورد في دعائه ﷺ «اللهم كما أخرجتني من أحب البلاد إليّ فأسكنني في أحب البلاد إليك» وقوله ﷺ «رمضان بالمدينة خير من ألف رمضان فيما سواها من البلدان» انتهى من الجامع الصغير . وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه : إن مكة أفضل من المدينة ، وأما الكعبة فإنها أفضل من بقية المدينة اتفاقًا . وأما حكم الجوار بأحد البلدين الشريفين فعدم المجاورة بمكة أفضل . قال مالك : القفول : أي الرجوع ، أفضل من الجوار ، يعني بمكة . وأما المدينة فالمجاورة بها من أعظم القرب ، فذلك اختار مالك التوطن بها حتى نفي الله تعالى ، كذاب في بلغة السالك للعلامة الصاوي (كغيره وغير ذا لا ترحل) أي أن من نذر صلاة أو اعتكافًا بمسجد من المساجد المشهورة كالأزهر وغيره من مساجد المسلمين ، فلا يلزمه الذهاب إليه ويؤدي ما نذره في أي مسجد من المساجد ، وإذا كان المسجد الذي نذر الصلاة أو الاعتكاف فيه قريبًا من منزله بأن كان بينهما ثلاثة أميال فأقلّ لزومه الذهاب إليه . وقيل لا يلزمه إذا كان بقرب منزله مسجد يؤدي نذره فيه ، والقولان مستويان . ومفهوم قول الناظم : وغير ذا لا ترحل ، أن لزوم الانتقال خاص بالمساجد الثلاثة المتقدم ذكرها لقوله ﷺ «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجدي هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى» وهذا ما مشى عليه الناظم . وحاصل ما في الشرح الصغير للدرديري رضي الله عنه : أن من نذر صلاة أو اعتكافًا بالمسجد المفضول كالمسجد الأقصى وكان وقت نذره بالمدينة أو بمكة لا يلزمه الانتقال إلى المفضول ، بل يؤدي نذره بالمدينة أو بمكة ، لأن مسجديهما أفضل من المسجد الأقصى باتفاق أهل العلم ، فأولى غيره من المساجد في عدم لزوم الاتيان لما علمت .

تنبيه : من قال : الله عليّ أن أذبحه أو أغره على قبر نبيّ أو ولي من الأولياء لا يلزمه بعثه ولا ذبحه بمحله ، لأن الهدايا لا تساق ولا تنحر إلا بمكة أو منى . ومن قال : الله عليّ أن أذبح شاة أو بقرة أو بعيرًا على قبر نبيّ من الأنبياء أو ولي من الأولياء ولم يتلفظ بالهدي ، لا يلزمه ما أراد

باب في الجهاد والجزية والمساقة

فَرَضُ الْجِهَادِ فِي أَهَمِّ الْأَمَكِنَةِ كِفَايَةٌ مَعَ أَيِّ وَالٍ فِي السَّنَةِ¹
عَلَى صَاحِبِ عَاقِلٍ خَرَّ ذَكَرٌ وَمُسْلِمٍ وَبَالِغٍ قَدْ اقْتَدَرَ²
مِنْ غَيْرِ دِينٍ حَلٌّ أَوْ أُتُوْنِ عَيْنًا إِذَا فُوجُوا وَبِالْتَّعِينِ³

أن يتقرب بذمعه أو غره إلى تلك القبور ، ليفعل ذلك بمحله وجوباً ، ويتصدق به للفقراء . وإن نذر جنس ما لا يهدي كالثياب والدراهم والدنانير وغيرها ، فإن كان حول القبور المذكورة فقراء ملازمون لخدمتها أو مجاورون لها كفقراء المدينة المنورة لزمه بعته إليهم ، وإن لم يكن حول قبور الأنبياء أو الأولياء فقراء ينتفعون بما نذره من الثياب وما بعدها وجب عليه إخراجه بمحله والتصدق به للفقراء على المشهور ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الأبواب ، وعلى آله واصحابه ذوي الصدق والصواب ، والتابعين إلى يوم المآب .

أي هذا باب في بيان حكم الجهاد وما يتعلق به ، وفي بيان حكم الجزية ومقدارها وشروطها وفي بيان حكم المساقة وشروطها وما يتعلق بها . والباب في الأصل : ما يمكن التوصل به إلى نيل مقصود كفرجة الدار وغيرها . وفي الاصطلاح : اسم لجملة من مسائل العلم المشتركة في حكم يشملها .

(1) قوله (فرض الجهاد) ، شروع منه في بيان حكم الجهاد في الشرع . وحكمه أنه فرض كفاية كما يفهم من قوله بعد كفاية ، بمعنى أنه يجب في الجملة ويسقط بقيام بعض المسلمين عن باقيهم ، كإقامة موسم الحج كل سنة وغيره من فروض الكفاية ، كما يأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى . آخر الكتاب (في أهم الأمكنة = كفاية) أي أن الجهاد في سبيل الله تعالى يجب كفاية في الأمكنة المهمة ، وهي الثغور التي يخشى دخول العدو منها في بلاد المسلمين . وأعلم أن الجهاد في الأصل مشتق من الجهد بفتح الجيم ، وهو التعب . وفي الشرع : قتال مسلم كافراً لإعلاء كلمة الله تعالى (مع أيّ وال في السنة) أي أن وجوبه الكفائي يكون مع والي المسلمين في كل سنة تأتي ، والمراد بالوالي من نصبه أهل الحلّ والخلط ومن المسلمين للنظر في مصالح العامة والخاصة ، وكان مستوفياً للشروط التي تتوقف عليها صحة الولاية ، ويأيمه الناس على الطاعة ، فيجب الجهاد معه ولو كان بعد ذلك جائزاً في أحكامه ظالماً في رعيته ، ولا يجوز عزله إذ عزله يؤدي إلى ما هو أكبر من جوره ، وأما غيره من نوابه فيعزل وجوباً متى ظهر منه الجور في الأحكام والظلم للرعية .

(2و3) ثم شرع في بيان شروط الجهاد فقال : إن شرط وجوب الجهاد سبعة : الصحة ، والعقل ، والحرية ، والذكورة والإسلام ، والبلوغ ، والقدرة عليه . وقد أشار إلى ذلك بقوله (على

حَتْمًا عَلَيْهِمْ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ أَوْ جِزْيَةٌ إِنْ نَالَهُمْ أَحْكَامُ¹
وَقَسُوتُلُوا إِلَّا النِّسَاءَ وَالزَّمَنَةَ وَالطِّفْلَ وَالْمَجْنُونَ وَالشَّيْخَ الْفَنَاءَ²
وَمِثْلُ الْأَعْمَى رَاهِبٌ مُنْعَزِلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَأْيِي لَهُ مُسْتَعْمَلٌ³

صحيح) أي أنه يجب على الصحيح ، فانريض غير مخاضب به عاقل ، فلا يجب على مجنون ولا معتوه وهو ناقص العقل (حر ذكر) فلا يجب على رقيق ولا على امرأة ولو كانت مطيقة للقتال لقوتها وتدريبها (ومسلم) فلا يجب على كافر ، والصحيح وجوبه عليه لكنه متوقف على إسلامه ، فالإسلام شرط صحة (وبالغ) فلا يجب على صبي ولو كان مطيقة مدبراً إلا إذا عينه الإمام كما يأتي (قد اقتدر) فلا يجب على عاجز عنه كبر أو عمى أو قطع يده أو رجل أو شلل لا يطيع معه القتال . ويزاد على السبعة شرطان آخران ، لكن سقوط الوجوب بأحدهما عرضي كما قال (من غير دين حل أو أبوين) يعني أن من توفرت فيه شروط وجوب الجهاد إذا كان عليه دين وحل أجله وقدر على الوفاء به فلا يجب عليه الجهاد حتى يفي ما عليه من الدين ، وكذلك من له أبوان ومنعهما مع الخروج إلى الجهاد ، أو منعه أحدهما والآخر ساكت بخضرة الجميع فيسقط الجهاد حينئذ ، وأما إن كان عليه دين لم يحل أجله ، أو حل وكان عاجزاً عن الوفاء به لفقره ، أو لم يكن له أبوان ، أو كانا ومه يمنعه الخروج إلى الجهاد لا يسقط عنه الوجوب بوجه من الوجوه . وهذا كله في الوجوب الكفائي . وأما العيني الذي يطالب به كل أحد بانفراده فقد أشار إليه بقوله (عيناً إذا فوجوا) أي أن الجهاد يكون فرض عين لا كفاية إذا فجأ العدو مكانة قوم : أي جاءوا فجأة . ولم يعلم المسلمون توجههم إلى بلادهم حتى كانوا يقربهم (وبالتميين) أي ويتعين أيضاً بتعيين الإمام أحداً من المسلمين ولو صبياً أو امرأة مطيقتين له أو جماعة معينين ، فلا يسقط حينئذ بحلول دين ولا منع أبوين ، ويتعين الجهاد أيضاً بالنذر لأنه من أعظم القرب .

(1-3) أي أنه يجب على المسلمين إذا حضروا ببلد من بلاد الكفار الحريين وأرادوا قتالهم أن يعرضوا عليهم الإسلام قبل الشروع في قتالهم ، بأن يدعوهم إلى النطق بالشهادتين ، والانقياد إلى بقية قواعد الإسلام ثلاثة أيام ، وقيل ثلاث مرات في يوم واحد كما قال (حتماً عليهم يعرض الإسلام) فإن أجابوا وامتنعوا تركوا وحرم قتالهم ، وتحرم دماؤهم وأموالهم بعد ذلك إلا بحق الإسلام كما في الحديث الصحيح ، وإن امتنعوا عرضت عليهم الجزية : أي قبولها كما قال (أو جزية) فإن قبلوها ضربت عليهم وتركوا من القتال بشرط الأمن من مكرهم ؛ ولذا قال (إن نالهم أحكام) أي حل قبول الجزية منهم إذا انتقلوا إلى بلاد المسلمين وكانوا تحت حكمهم ، أو وصل إليهم حكم المسلمين بحيث لا تخشى قائلتهم ، وإلا بأن لم يقبلوا الإسلام ولا ضرب الجزية جاز قتالهم ، وإلى معنى ذلك أشار الناظم بقوله (وقوتلوا) أي إن لم يقبلوا الإسلام ولا ضرب الجزية عليهم شرع في قتالهم جوازاً ، وقوتلوا بالفعل (إلا النساء والزمناء) أي إلا نساءهم فلا يجوز قتلهن لصيرورتهن بعد الظفر بهن غيمة للمسلمين .

وَالْقَتْلُ بِالنَّارِ وَسَمٌّ يَحْرُمُ إِنْ أُمِّنَ الْغَيْرُ وَفِيهِمْ مُسْلِمٌ^١
وَأَمْنَعُ لِمَنْ مِثْلِيهِ مِنْهُمْ فَرًّا أَوْ بَلَغَتْ أُلُوفُنَا اثْنِي عَشَرَ^٢

فهن من الأموال لكن يجوز قتلهن إذا قتلن أحدًا وقاتلن قتال الرجال ؛ وإلا الزمن : أي المقعد من الرجال فلا يجوز قتله أيضًا (والطفل والمجنون) أي وإلا الأطفال : أي الصبيان الذين لم يلبثوا ، فلا يجوز قتلهم لأنهم من الأموال ، لكن إذا قتلوا أحدًا وقاتلوا البالغين جاز قتلهم ولو بعد الأسر ، وإلا المجنون فلا يجوز قتله (والشيخ الفنا) وهو من كبير في السن جدًا وضعفت قواه فلا يجوز قتله لعدم قدرته على القتال ، ما لم يكن له رأي وتدبير في أمر الحرب فيجوز قتله لذلك ، إذ التدبير أضرب من القتال (ومثل الأعمى راهب منعزل) أي أن الأعمى من رجال الحريين لا يجوز قتله لعجزه ؛ ومثله الراهب المنعزل في دير أو صومعة عن قومه ولم يكن مخالطًا لهم ، فلا يجوز قتله ولا استرقاقه ، وإذا لم يجز قتله ترك له كفايته من ماله ، فإن لم يكن له مال فمن بيت مال المسلمين (إن لم يكن رأي له مستعمل) أي وعمل منع قتل الراهب حيث لم تكن له مخالطة لقومه ولا رأي : أي معرفة بأمر الحرب يستند عليها قومه ويستعينون بها على حرب المسلمين ، وإلا جاز قتله . واعلم أن من قتل أحدًا لم يجز . قتله شرعًا كالنساء والزمن وما بعدهما لا قصاص عليه ولا ذية ولا كفارة ، بل يستغفر الله تعالى لارتكابه ما لا يجوز ارتكابه .

(٢١) (والقتل بالنار وسَمٌّ يحرم) أي إن المسلمين إذا شرعوا في قتال الحريين يحرم عليهم قتلهم بالنار ليحرقوا أو قتلهم بالسَمِّ : أي بآلات مسمومة كرمح وسهم وما أشبه ذلك مخافة أن يردوها على المسلمين فتؤذيهم ؛ ومثل ذلك إطلاق الغازات السامة عليهم إذا كانوا في الحصون مختلطين بالمسلمين والنساء والذرائع ، حرمة المسلمين وحق الغانمين في نساءهم وأطفالهم ؛ وكما يحرم قتلهم بالنار والسَمِّ يحرم أيضًا بإطلاق الماء عليهم ليغرقوا وحسبه عنهم ليموتوا عطشًا (إن أُمِّنَ الْغَيْرُ وَفِيهِمْ مُسْلِمٌ) أي أن محل حرمة قتلهم بالنار وما بعدها إن أُمِّنَ الْغَيْرُ : أي أُمِّنَ قَتْلَهُمْ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ كَالآلَاتِ السَّلَاحِيَةِ مِنْ سَيْفٍ وَرُمَحٍ وَرُمِي بِقَوْسٍ ، ومثل الرمي بالقوس الرمي بالبنادق والمدافع إذ هي الآلات المعدة في هذا الزمن للحرب غالبًا ، فإن لم يكن قتلهم بالآلات وخرجوا من الحصون منفصلين عن نساءهم وأطفالهم وعن المسلمين ، جاز قتلهم بما يمكن قتلهم به من نار أو غازات سامة أو إطلاق ماء أو حبسه عنهم ، فإن كانوا في الحصون مختلطين بالمسلمين والنساء والذرائع لم يجز قتلهم بغرق أو حرق وما أشبه ذلك ، حرمة المسلمين وحق المجاهدين في الغنم ، ما لم يشتد الخوف منهم على المسلمين ، وإلا جاز قتلهم على كل حال وبأي شيء ، فإن ترمسوا بالمسلمين بأن جعلوهم أمامهم تجاه السلاح وكانوا وراءهم رمي العدو من فوق الترس ، ولو أدى ذلك إلى قتل بعض الغازات إن قل البعض ، وإن أدى ذلك إلى قتل أكثر الغازات جاز رميهم مع الترس الأحمر (وامنع لمن مثليه منهم فَرًّا) يعني أن الفرار من قتال الكفار ممنوع شرعًا ، بل هو من الذنوب الكبائر ، وقد عده النبي عليه الصلاة والسلام من الموبقات : أي المهلكات السيئة

وَالْخُمْسُ فِي الْغَنَمِ لِيَتَ الْمَالِ وَالْأَرْبَعُ الْأَخْمَاسُ لِلرِّجَالِ¹
سَهْمٌ لِغَازِيِنَا وَضِعْفُهُ الْفَرَسُ وَلَوْ غَدَا فِي حَاجَةٍ مِثْلَ الْحَرَسِ²

المذكورة في حديث «اجتنبوا السبع الموبقات ، وعدّ منها التولي يوم الزحف» . ويكون الفرار المذكور معصية بأحد أمرين : أحدهما إذا كان جيش المسلمين نصف جيش الكفار كما قال : «وامنع لمن مثليه منهم فرا» والأصل في ذلك قوله تعالى فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين - الآية : أي اثبتوا واصبروا على قتالهم وإن كانوا مثلكم مرتين (أو بلغت ألفونا اثني عشر) أي وثانيهما إذا بلغ جيش المسلمين اثني عشر ألفاً ، فإن بلغ جيشهم هذا الحد لا يجوز الفرار ، ولو كان جيش الكفار مائة ألف ، وهذا مشروط باتفاق الكلمة بين المسلمين . فإن اختلفت كلمتهم جاز الفرار ، لأن اختلاف الكلمة مع كثرة جيش الكفار يؤدي إلى هلاك المسلمين ؛ ويجوز الفرار أيضاً إذا كان المقاتل متحرراً لقتال الكفار بأن أظهر لهم الهزيمة ليتبعوه ثم يكرّ عليهم ليقتلهم ، أو متحيز إلى فئة : أي انهزم لينضم إلى جماعة المسلمين إذا بعد عنهم وخاف أن يعجل بينه وبينهم العدو ، وهذا محصل كلامه .

(21) (والخمس في الغنم لبيت المال) شروع منه في بيان حكم قسم الغنائم التي غنمها المسلمون من بلاد الحريين التي فتحت عنوة : أي بالسيف والقهر . وأما ما فتح منها من غير قتال أصلاً فغنائمها لبيت المال خاصة ، ولا حق للمجاهدين فيها لعدم الإيجاب بالخیل والراكب ، بل يصرفه الإمام لذي القربى وهم بنو هاشم واليتامى والمساكين وابن السبيل بدليل قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَفَاءُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية . فيقسم الإمام الغنائم خمسة أخماس : خمس منها يكون لبيت المال يفعل فيه الإمام ما يراه في مصالح المسلمين : من قضاء دين لمعسر ، وتجهيزه إن مات ، وتزويج الأعراب ، وإعانة حاج ، وإصلاح لقنطرة ، وبناء حصن أو سور وإصلاحهما ونحو ذلك للإمام أن ينفق على نفسه وعياله من بيت المال المعروف . ويعزم عليه السرف ، فما زاد على المعروف يكون من ماله خاصة (والأربع الأخماس للرجال) أي والأخماس الأربعة الباقية تقسم بين رجال الجيش ، بشروط تتوفر في كل واحد منهم وهي : الإسلام ، والذكورية ، والحرية ، والعقل ، والبلوغ ، والحضور ، والقدرة على القتال ؛ فلا يسهم لكافر ولا امرأة ولا عبد ولو قاتلوا ، ولا يسهم أيضاً لمجنون ولا لصبي إلا إذا قاتل قتال البالغين وأجازه الإمام ، وإلا فلا ، ولا يسهم لغائب عن القتال إلا إذا كانت غيبته تتعلق بأمر الجيش كإحضار زاد أو أسلحة أو مدد فيسهم له حينئذٍ ، ويسهم أيضاً لمن ضلّ عن الجيش ولو بارض المسلمين ، ولا يسهم لعاجز عن القتال لعمى أو عرج أو قطع يمنع من القتال ، اللهم إلا أن يكون للأعمى والأعرج ونحوهما رأي وتبصير في الحرب يعمل عليه فيسهم لهم لأجل ذلك (سهم لغازينا) أي لكل غاز منا معاشر الأحرار المسلمين سهم واحد من الغنيمة (وضعاه الفرس) أي وللفرس ضعفاً ما يستحقه الغازي ، وهو أي ما يستحقه الفرس سهمان ، وإن لم يسهم لراكبه كعبد

وَسِتَّةٌ لَمْ يَأْخُذُوا فِي الْمَغْنَمِ الْعَبْدُ وَالْأَنْثَى وَغَيْرُ الْمُسْلِمِ¹
وَالطِّفْلُ وَالْمَجْنُونُ أَوْ مَنْ غَابَا وَلَا عَلَى الْجَيْشِ بِنَفْسِ آبَا²
شَرَائِطِ الْجِزْيَةِ خُمْسٌ قُدْرَةُ عَقْلٌ بُلُوغٌ خُلُطَةٌ ذِكُورَةٌ³

وكافر أو لم يركب عليه أحد ، وكان القتال في سفينة والخيول فيها أو خارجها ، أو كان الفرس رهيباً ، والرهص : داء يكون يباطن حافر الفرس يمنعه من العدو : أي سرعة الجري ، إذ المقصود من الخيل إرهاب العدو ، وقد حصل بحضورها مع الجيش (ولو غدا في حاجة مثل الحرس) أي أن الغازي يستحق سهمه من الغنيمة ولو غدا : أي غاب ، وسار في حاجة تتعلق بالجيش مثل حراسة ظهرهم من العدو ، أو حراسة ثغر يخشى منه مدد المخربين بالرجال وغيرهم من جهة . ويسهم أيضاً لمن مضى بعد مبارزة العدو ، وأما من غاب عن الجيش في حاجة لنفسه خاصة ولم يحضر القتال فلا يسهم له ، ولا يسهم أيضاً لمن مرض قبل مبارزة العدو وأعجزه المرض عن المبارزة والقتال .

(21) ثم شرع في بيان من لا يستحق شيئاً من الغنيمة ولو كان حاضراً للقتال فقال (وستة) أي ستة أنواع (لم يأخذوا في المغنم) أي لا يستحقون شيئاً منه ، فمن جعل لهم نصيباً من أولات الأمور فقد ظلم المجاهدين فيما يستحقونه شرعاً (العبد والأنثى) أي الأول من البسة العبد ، فلا يسهم له من المغنم ولو غنم بانفراده إذا كان مستنداً للجيش : أي سائراً تحت ظله ؛ وأما أن يستند إلى الجيش بأن كانت له قوة كقوة الجمع الكثير ، وغنم من الكفار مستقلاً بنفسه لا معين له غير شجاعته وشدة بطشه ، فيكون ما غنمه بينه وبين الجيش نصفين ، نصفاً له ونصفاً للجيش يخمس ما غنموه ، ومثل العبد في هذا التفصيل الذمي ، والثاني الأنثى : أي المرأة فلا يسهم لها ولو قاتلت قتال الرجال وقتلت بالفعل (وغير المسلم) أي والثالث مما لاحظ له في الغنيمة : الكافر والذمي ولو قاتل وقتل لتوقف قسمه على الإسلام ، إلا أن يقاوم نفسه غير مستند لأحد من المسلمين وغنم من الحربيين غنائم ، فيكون له نصف ما غنم كما تقدم بيانه (والطفل والمجنون) أي والرابع : الطفل ؛ والمراد به الضني الذي لم يبلغ الحلم ولو كان مطيقاً للقتال ، وتقدم أنه إذا أطاق وأذن له الإمام تسهم له . والخامس : المجنون فلا يسهم له لفقد الشرط وهو العقل (أو من غابا) إلى آخر البيت : أي والسادس : من غابا في أمر يختص به ولم يحضر القتال ولم يؤب : أي يرجع للجيش بقيادة فلا حظ له في الغنيمة ، فإن عاد بعد غيبته بقيادة يستفيد منها الغزاة أسهم له حينئذ .

(3) ثم شرع في بيان الجزية وشروطها فقال (شرائط الجزية) : أي يجعله الإمام على كافر كتابياً كان أو مشركاً ولو قرشياً (خمس) أي أن شروط ضربها على الكافر المذكور خمسة على ما مشى عليه الناظم ، وهي في الحقيقة ثمانية شروط (قدرة) أي أولها القدرة على أداء الجزية كلها أو بعضها ، فإن عجز عنها لفقره سقطت عنه (عقل بلوغ) وثانيها العقل ، فلا تجب على مجنون . وثالثها : البلوغ ، فلا تجب على صبي : أي لا

وَقَدَرُهَا فِي كُلِّ عَامٍ عُلُقًا مَا صَالِحَ الصَّلْحِي عَلَيْهِ مُطْلَقًا¹
وَالْعَنُويَ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا بِعَشْرَةِ دِينَارِهَا وَامْتَعَهُمَا²
وَسَطَ الطَّرِيقِ وَالْبِنَاءِ الْعَالِي وَالْخَيْلِ وَالسَّرَجِ لِكَالِبِغَالٍ³

تضرب على واحد منهما ولو كانا غنيين ، فإذا أفاق المنجئون وبلغ الصبي أخذت منهما ، ولا يتنظر بهما مرور حول زوايا المانع . بل المداور في ذلك على مرور حول ضربها على كبار العقلاء فأكثر (خليفة) أي ورثتهما : مخالطة لأهل دينه ولو كان منعزلاً بكنيسة ، فإن لم يكن مخالطاً لهم كالأرهاب المنعزل في دير فلا تضرب عليه الجزية لأنه لا يجوز قتله كما تقدم (ذكورة) والخامس : الذكورية ، فلا تضرب على امرأة وإن كانت غنية . والسادس : الحرية ، فلا تجب على رقيق . والسابع : كونه غير معاهد ، فلا تضرب على معاهد للمسلمين ، وهو من طلب منهم الأمان على نفسه وماله ولم يكن تحت حكمهم . والثامن : أن يكون ممن يصح سبأؤه ، فإن لم يصح سبأؤه كالمترد والكافر الذي اعتقه مسلم في بلاد الإسلام فلا تضرب عليه جزية .

(3-1) (وقدرها) أي مقدارها الذي يجعله الإمام على الكافر بالشروط المتقدمة (في كل عام علقاً) أي أن القدر الذي يجعله الإمام عليهم من الأموال يؤخذ بعد تمام الحول لا قبله ، ولا من أوله ؛ وإفراد بالعام هنا السنة القمرية لا غير (ما صالح الصلحي عليه مطلقاً) أي إنسا يؤخذ من أهل الصلح كل سنة ما صالحوا عليه الإمام من الدراهم أو الدنانير أو الحبوب أو الشمارق أو أكثر . وهذا وجه الإطلاق في كلامه . ثم ما شرطوه مع الإمام إما أن يكون مجعلاً كأنف دينار أو عشرة آلاف درهم أو مائة أردب أو أكثر أو أقل ، أو يكون مفصلاً ؛ فإن كان مجعلاً أخذ منه إن رضي به الإمام وترك تفرقته على أشخاصهم لكبرائهم ؛ وإن كان مفصلاً ضرب الإمام على كل ذكر مكلف منهم ما تراضوا عليه ، وإن وقع الصلح على الجزية مبهمة ضرب على كل واحد منهم أربعة دنانير أو أربعين درهماً كالعنوين ، فإن بذنوا له ذلك لزمه قبوله ، ولا تجوز له مقاتلتهم على أحد القولين . والثاني تجوز له حتى يذلوا له ما يرضى به ، كذلك في [بلغة السالك] (والعنوي أربعون درهماً) بعشرة دنانير أي والذي يضرب على العنوي ، وهو من ففتح بلاده قهراً أربعون درهماً شرعية إن كان من أهل الورق . وقوله بعشرة دنانير معناه : أن الأربعين درهماً تقابل أربعة من الدنانير ، فإن كان من أهل الذهب أخذ منه أربعة دنانير شرعية ، لأن صرف الدينار بالنظر إلى الجزية عشرة دراهم فضة كالزكاة ، فهذا المقدار المذكور من أحد النوعين يؤخذ من كل ذكر مستوفي للشروط من أهل العنوة ، فإن قدر على بعضه أخذ منه ولو درهماً ، ويدفع الكافر ما عليه من الجزية بنفسه ولا يقبل منه نائب ليدوق المذلة والإهانة ، فإذا جاء بها ودفعها صفع على قفاه إهانة له لعل نفسه تأبى الذل فيتخلص منه بالدخول في دين الإسلام . والأصل في ذلك قوله عز وجل : ﴿

وَيَنْقُضُ الْعَهْدَ بِمَنْعِ الْجِزْيَةِ وَغَضِبَهُمْ عَلَى الزَّانَا لِلْحَرَّةِ¹
وَكَاثَمَتَمَرَّدٍ عَلَى الْأَحْكَامِ أَوْ كَشَفَهُمْ لِعَوْرَةِ الْإِسْلَامِ²
أَوْ إِنْ لِمُسْلِمَةٍ بِتَزْوِيجِ أَغْرٍ أَوْ سَبٍّ مَعْصُومًا بِمَا لَا قَدْ كَفَرُ³

يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴿٣١﴾ وأما صرف الدينار بالنسبة إلى النكاح والسرقة فاثنا عشر درهماً ، وكذلك في الدية وتغليظ القسم ، وقد قال بعضهم في هذا المعنى :

وَالصَّرْفُ فِي الدِّينَارِ يَحْبُ فَاغْلَمْ فِي دِيَّةٍ قَطَعَ نِكَاحَ قَسَمِ
وَالصَّرْفُ فِي الْجِزْيَةِ وَالزَّكَاةِ عَشْرَةٌ وَالْبَاقِي بِالْأَوْقَاتِ

أي أن صرف الدينار في الباقي ، يعني في المعاملات بين الناس بحسب صرف الوقت غلا أو رخص ، ورمز إلى الأثنى عشر درهماً صرف الدينار في الدية وما بعدها بقوله «بحب» إذ الباء اثنان والحاء ثمانية والباء الأخيرة اثنان بحساب الجمل (وامنعهما . وسط الطريق والبناء العالمي) أي لمنع كلاً من الصلحي والعنوي وقت قبول الجزية منهما المشي : أي المرور في وسط طريق المسلمين ومرهما بالمرور بجانب الطريق : أي يشترط عليهما ذلك إهانة ، ويشترط عليهما أيضاً ألا تكون أبنتهم أعلى من بناء المسلمين بل تكون دونها (والخيل والسرجه لكالبغال) أي وامنعهما ركوب الخيل ولو غير مسرجة ، وركوب البغال كذلك والحمر مسرجة ، فإذا ركبوا حميراً ركبوها عرباً أو على لبد ، ويمنع العنوي من إحداث كنيسة ومن ترميمها إذا تصدعت أو تهدمت ، ولا تتعرض للصلحي في إحداث الكنائس ولا في ترميمها ، فإذا اتقادوا هذه الشروط وظهرت طاعتهم لأمر الإمام بقرينة الحال قبلت منهم الجزية ، وإلا بأن أنفت نفوسهم عن قبول هذه الشروط فلا تقبل منهم ، لأنهم والحالة هذه لا تؤمن غائلتهم .

(3-1) ثم شرع في بيان ما ينقض العهد الذي بين المسلمين وبين أهل الذمة فقال : اعلم أن كلاً من الصلحي والعنوي إذا رضي لدفع الجزية بالشروط المتقدمة صار في ذمة المسلمين وأمانتهم ، بمعنى أنه يحرم عليهم دماؤهم وأموالهم ، فإذا نقضوا العهد بشيء مما يأتي أبيحت دماؤهم وأموالهم فتصير فينا ، وإلى ما ينقض به العهد : أي الأمان الذي منحناه إياه أشار الناظم بقوله (وينقض العهد بمنع الجزية) أي ينقض العهد الذي بيننا وبينهم بامتناعهم عن دفع الجزية للإمام (وغضبهم على الزنا للحرّة) أي وينقض العهد إذا غضبوا حرة على الزنا وزنوها بالفعل ، فإن كانت مختارة أو كان الغضب على الزنا لأمة أو حرة كافر فلا ينقض العهد ، وإنما يؤدّبون بما يراه الإمام زاجراً لهم عن قبيح الفعل (وكاثمرد على الأحكام) أي وما ينقض العهد : أي الأمان الذي أعطوه من المسلمين تمردهم على الأحكام الشرعية ، والمراد بالتمرّد عليها مخالفتها وعدم المبالاة بها (أو كشفهم لعورة الإسلام) أي وما ينقض العهد أيضاً كشفهم لعورة المسلمين بكتاب أو رسول منهم للحريين يخبرهم أن جيش المسلمين في غفلة ، وإذا أتيتهم من الجهة الفلانية مثلاً تمكثتم من قتلهم وأسرههم (أو إن لمسلمة بتزويج أغر) أي أو أغر الذمي مسلمة ولو أمة بأنه مسلم حتى صدقته بتزييه بزي المسلمين

باب المسابقة

جَازَ السِّبَاقَ بِالسَّهَامِ وَالْإِبِلِ وَالْخَيْلِ أَوْ كُلِّ بِجَعَلٍ قَدْ بُذِلَ¹
مِنْ جَاعِلٍ تَبَرُّعًا لِمَنْ سَبَقَ أَوْ مِنْ مُسَابِقٍ لِقَرْنٍ إِنْ سَبَقَ²

وتزوجها ووطئها بالفعل ، فباح ماله ودمه لنقضه العهد (أو سبب معصوماً بما لا قد كفر) أي ويتنقض عهد الذمي إن سب معصوماً بما لم يكفر به : أي لم تفره عليه وقت قبول الجزية بأن يقول : إن محمداً غير نبي أو غير رسول أو لم ينزل عليه قرآن أو تقول له ، فإن سب معصوماً بما أقرناه عليه كأن يقول : محمد رسول إلى العرب دون غيرهم ، أو يقول : عيسى ابن الله ، أو ثالث ثلاثة ، فلا يتنقض عهده . وإعلم أن من سب معصوماً بما لم تفره عليه تعين قتله على الإمام ، فلا يجوز له تركه إلا إذا أسلم ، فإن أسلم ترك لأن الإسلام يجب ما قبله ؛ وأما غيره ممن تنقض العهد فيكون ماله فينا ، ونظر الإمام في قتله وعدمه ، وعزر الذي بما يراه الحاكم زاجراً له في بسط لسانه ، وإظهار معتقده في مجالس المسلمين ، وفي حقه ناقوساً ، وبيعه خمرًا لمسلم ، وكسر الناقوس ، وأريق الخمر .

ولما أنهى الكلام على الجهاد وما يتعلق به أخذ يتكلم على ما يعين على معرفة أحواله ، وهو المسابقة بالخيول وغيرها فقال (باب المسابقة) أي هذا باب في بيان حكم المسابقة وبيان شروطها ، وقد بوب لها بعد ذكرها في ترجمة باب الجهاد ليميزها عنه . والسبق بسكون الباء مصدر سبق بفتحها : إذا تقدم على قرينه ، والسبق بفتح الباء : ما يجعل للسابق من نقد أو حيوان .

(21) (جاء السباق) أي أن السباق بخيل أو إبل أو سهام أو غيرها حكمه الجواز . والأصل فيه المنع لما فيه من القمار والتجمل لأخذ ما في يد الغير من الأموال ، ولما فيه من اللهو واللعب ، وقد رخص فيه الشرع وأجازه للتدريب في أمر الحرب ودفع الفاضل بالقدرة على الكر والفرار ، فيجوز مطلقاً بجعل وبغيره كما يأتي لناظم (بالسهام والإبل) والخيول أو كل) أي تجوز المسابقة برمي السهام والخيول والإبل ، أو بكل من الجانبين ، بأن يكون فرس من جانب وجمل من جانب (بجعل) أي بذل . من جاعل تبرعاً لمن سبق) أي تجوز المسابقة بجعل : أي ماله من نقد أو حيوان أو ثياب أو غيرها ، يجعله أحد الحاضرين لمن سبق تبرعاً منه ، فمن كان سابقاً أخذه جوازاً ، ومعنى قد بذل في كلامه : أخرجه المتبرع من خالص ماله ليرغب المتسابقون في التدريب والتعلم لكيفية الحرب ودفع العداة (أو من مسابق لقرن إن سبق) أي أو كان الجعل من أحد المتسابقين ليأخذه غيره إن سبق الغير وإن سبق هو : أي مخرج الجعل يكون ما أخرجه للحاضرين لا له . مثال ذلك : أن يخرج أحد المتسابقين من خالص ماله جنيهاً أو كبشاً مثلاً ويقول لقرينه : إن سبقتنني كان لك ، وإن سبقتك كان لمن حضر من الناس ، وهذا هو المخصص فيه ؛ وأما إذا خرج كل منهما جنيهاً مضمناً مثلاً على أنه إن سبق أحدهما أخذ الجنيهي فحرام لأنه من القمار المحض .

أَوْ سَابِقٍ لِحَاضِرِ الْمَقَامِ إِنْ عَيْنَا الْمُرْكُوبَ ثُمَّ الرَّامِيَ
وَعَايَةً وَمَبْدَأًا وَخَلْدًا إِصَابَةً وَتَوَعُّعَهَا وَالْعَدْدَا

(21و) (أو سابق لحاضر المقام) : أي أو كان المال المخرج من سابق لغيره : أي وقع العقد على ما إذا كان المخرج لمن حضر المقام إذا كان المخرج هو السابق ، وإن وقع على ما إذا سبق المخرج غيره من المسابقين كان المال الذي أخذه هو له ، فلا يجوز لاختلال الشرط (إن عينا المركوب ثم الرامي) هذا شروع منه في شروط جواز المسابقة ، بمعنى أنه لا تجوز المسابقة إلا إذا كان المركوب من فرس أو بعير معنا ، كأن يقول المسابق لقرينه : أسابقت بهذا الفرس أو هذا الجميل أو بغرسي الأحمر وجميل الأبيض ؛ ويقول الآخر مثل ذلك ، فإن جهل المركوب من فرس أو جمل على أحد المتسابقين لا يجوز عقد المسابقة ولا الشروع فيها للجهالة ، وكما يجب تعيين المركوب يجب أيضًا تعيين الراكب للأمانة من الفرر ، ويجب أيضًا في المسابقة بالسهم تعيين الشخص الرامي لمقارنته عند العقد ، وكذا تعيين ما يرمي به من قوس أو بندق (وعاية ومبدأ) ويشترط أيضًا لجوار المسابقة بالخيال أو بالركاب أو السهم تعيين الغاية التي ينتهي إليها السباق ، وتعيين المبدأ الذي تنبثق منه المسابقة ؛ فإن ضرب أحد المتسابقين وجه فرس قرينه في السباق أو احتفظ سوطه فتأخر الفرس بذلك لم يكن مسبقًا ؛ وأما إن سقط سوطه من يده أو انقطع ركابه أو حزام فرسه أو نحو ذلك فتأخر عنه مسبقًا لتفريطه ، وكذا يقال في الإبل (وحدد) إصابة ونوعها) أي ويشترط لجواز المسابقة بالسهم ونوعها بيان حقيقة الإصابة وذكر نوعها خرقًا أو خسفًا أو خرما ؛ فالتخرق : أن يثقب السهم الغرض المعروف الآن بالسوارة ؛ والخسف : أن يثبت السهم فيه ولا يثقبه ؛ والخرم : أن يقطع السهم شيئًا من أطراف الغرض (والعددا) أي ويشترط أيضًا بيان العدد الذي يكون به الرامي سابقًا لمن في آخر رمية ، وإن استوفى العدد ولم يصب كان مسبقًا ، فإن عرض للنسهم غرض فتأخر أو انكسر لم يكن بذلك مسبقًا لعذره . وتجوز المسابقة أيضًا بالجري بالأرجل . وبالمصارعة ، والسباحة في الماء والسفن ، لكن بغير جعل ، بل بقصد التمرن والتدريب فقط ؛ إذ المسابقة في نظير العوض خاصة بالخيال والإبل والسهم دون غيرها . وعلى جواز المسابقة بالشروط المتقدمة أن تكون بمصد تعلم هيئة الجهاد في سبيل الله ، ودفع المتجاوزين لحدود الله ؛ فإن كانت مجرد النهو واللعب لم تجز ، سيما إن أدى ذلك لتأخير صلاة من الصلوات الخمس عن وقتها المختار ، وأولى إن أدى إلى خروج الوقت رأسًا فتصير قضاء ، لأن ذلك من أكبر الكبائر ، والله الهادي إلى الصواب . ولما أنهى الكلام على المسابقة وما يتعلق بها شرع يتكلم على النكاح فقال (باب النكاح وما يتعلق به) أي هذا باب في بيان حقيقة النكاح ، وفي بيان حكمه وذكر مهمات مسائله ، وفي بيان ما يتعلق به من طلاق ورجعة وظهار وإبلاء ولعان وغير ذلك ، كمعدة ونفقة ورضاع وحضانة ، وهو باب مهم ينبغي الاعتناء به ، لما اشتمل عليه من الحكم والأحكام . والنكاح

باب النكاح وما يتعلق به

يُنْدَبُ لِلْمُحْتَاجِ مَعَ أَمْنِ الْعَنْتِ ذِي أَهْبَةٍ تَزْوِيجُ بِكْرٍ لَاعَبَتْ¹
وَالْوَجْهَ وَالْكَفُّ يَعْلَمُ يُنْظَرُ وَخُطْبَةُ فِي خِطْبَةٍ وَيُظْهَرُ²

لغة : يطلق على الوطء مجازاً ، إذا النكاح في الأصل : دخول الشيء في الشيء إما حساً كالوطء ، وإما معنى كدخول الثوم في العين . وشرعاً يطلق على العقد حقيقة ، وقد عرفه العلامة الدرديري رحمه الله تعالى بقوله : النكاح عقد خلّ تمتع غير محرم ومجوسية وأمة كتابية . وسيأتي بيان ذلك في محله إن شاء الله تعالى .

- (1) قوله (يندب للمحتاج مع أمن العنت) إلى آخره ، شروع منه في بيان حكمه الشرعي : يعني أن الأصل فيه الندب مع أمن العنت : أي الأمن من الوقوع في الزنا (ذي أهبة) أي قدرة على دفع المهر والقيام بنفقة الزوجة من الحلال رضى نسلأ أو لا كإصلاح منزل ؛ وقد يعرض له الوجوب كما إذا خاف الوقوع في الزنا لغلبة شهوته وكان قادراً على دفع المهر والنفقة من الحلال ، بل ولو لم يقدر عليها إلا من الحرام إذا استحسنت عليه الشهوة ارتكاباً لأخف الضررين وقد يكون محرماً إذا أدى إلى الإنفاق على الزوجة من الحرام كسرقة أو غصب ولم تكن شهوته غالبية يخشى منها التزويج في الزنا أو يؤدي إلى الإضرار بالزوجة ككونه عتياً أو معترضاً ؛ وقد يكون مكروهاً لعدم احتياجه إليه لوجود زوجة أو سريته ؛ ويؤدي التزوج إلى إنفاق من المكروه شرعاً ؛ وقد يكون مباحاً فيما إذا كانت له زوجة فأكثر وله قدرة على الإنفاق من الحلال ، ولكنه لم يرج نسلأ أو لم يقصده : أي النسل بل لمجرد التلذذ بالحلال . والندب على نذب التزوج شرعاً قوله عليه السلام «تناكحوا تناسلوا فإنني مكاثركم الأمم يوم القيامة» وقوله عليه الصلاة والسلام «من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ، وغير ذلك من الأحاديث والآيات الواردة في ذلك ، وقد حمل العلماء الأمر هنا وفي آية ﴿فانكحوا﴾ ما طاب لكم من النساء ﴿﴾ على النذب (تزويج) بكراً لا عبت) وقوله لا لعب . فيه دليل على إباحة ملاعبة الزوجة ، كما يشهد لذلك « كل ذو يلهوه المؤمن بائناً إلا ثلاثة : ملاعبة الرجل امرأته » الحديث . واعلم أن الأصل في النكاح الندب كما تقدم ، وكونه بيكر من النساء مندوب ثاني لقوله عليه الصلاة والسلام «عليكم بالأبكار فإنهم عذب أفواءها وأنتق أرحاماً وأسخرن أقبالاً وأرضى باليسير من الصعل» أي أن الأبكار أكثر رضا باليسير : من النفقة ومن الوطء لعدم اطلاعها على أحوال غير زوجها ، وأحسن عشرة من الثيبات ، وهذا باعتبار الغالب عليه مدار الحكم . (2) (والوجه والكف يعلم ينظر) أي يندب للخطاب النظر إلى مخضوبته قبل العقد عليها

وَجَازَ بِالْعَقْدِ لِكُلِّ أَنْ يَرَى كَلًّا وَالْإِسْتِمَاعُ حَاشَى الدُّبْرَ^١

ليكون على بعلم من أمرها ، ولقطع النزاع الذي يكون بعد العقد ، لكن لا يجوز له أن ينظر إلا إلى وجهها وكفيها فقط لعلمها أو علم وليها . ويكره استغلالها ، ويحرم النظر لغير الوجه والكفين ولو بلا شهوة ، سيما إن كانت بالغة ، اللهم إلا أن يוכל من النساء من تنظر إلى ما فوق السرة ودون الركبة ثم تخبره ، فإن ذلك جائز (وخطية في خطية ويظهر) أي ويندب خطية بضم الخاء المعجمة : كلام مسجع مبدوء بحمد الله تعالى مع الشهادتين ، والصلاة والسلام على سيد الأنام ، وقراءة آية فيها الأمر بتقوى الله تعالى ، وذكر المقصود في خطية بكسر الخاء : أي عندها ، وهي التماس النكاح من أولياء المخطوبة مثل أن يقول بعد حمد الله وما بعده : أما بعد ، فإننا نرؤم مصاهرتك والانضمام إليكم والدخول في حومتكم وما أشبه ذلك . ويندب لولي المخطوبة أن يردّ على الخاطب بمثل ما قال في خطيته ، وذكر الترحيب وما يدل على الرضا من القول إن لم يكن ثم مانع شرعي أو عادي ، فإن كان رده ردًا جميلًا ؛ وندب إظهار النكاح إن وقع صحيحًا ، إذ صحة العقد تحصل عندنا بمجرد الإيجاب من جانب ولي الزوجة والقبول من الزوج أو وكيله بغير إشهاد ، وذكر صديق لجواز نكاح التفويض ، إذ الإشهاد وذكر الصديق شرطان في صحة الدخول دون العقد على الصحيح ، فإن دخل الزوج بالزوجة والحالة هذه وأقرّ بالوطء حدًا حدّ الزنا جلدًا إن كان غير محصنين ، ورجمًا إن كانا محصنين . وتندب الخطية أيضًا عند عقد النكاح من الزوج وولي الزوجة . ويندب تقديم الولي في ذلك على الزوج أو وكيله . وندب تقصيرها ، إذ التطويل يؤدي إلى السآمة . وندب تهنته للزوج بمثل : مباركة إن شاء الله فنحو ذلك ، ودعاء لهما بالتقوى وصلاح الحال والمآل .

(١) لما ذكر الناظم فيما تقدم أن الخاطب لا يجوز له النظر إلا إلى وجه المخطوبة وكفيها فقط ، بين هنا أنه يجوز له النظر إلى جميع بدنّها مجردة وغير مجردة ، ويجوز لها أيضًا النظر إليه كذلك بقوله (وجاز بالعقد لكل أن يرى كلاً) أي ويجوز بعد العقد لكل أحد من الزوجين أن ينظر إلى جسد صاحبه ولو الفرج . قال صاحب المختصر : وحلّ لها حتى نظر الفرج ، يعني بعد العقد (والاستمتاع حاشى الدبر) أي وجاز لهما أيضًا الاستمتاع بالنظر والقبلة والمباشرة بالجسد والاستمتاع بالوطء في القبل خاصة إذا لم يكن هناك مانع من حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف أو إحرام بجم أو عمرة ، وإلا فلا يجوز بل يحرم . ومفهوم القبل أنه لا يجوز الاستمتاع بالوطء في الدبر أصلاً لأنه محرم شرعاً . ويؤدّب الزوج إن وطئ حليته في دبرها باجتهاد الحاكم ، ولا يحّد ، وتؤدّب حليته أيضًا إن غرته بذلك بأن أظهرت له : أي جعلت له الدبر موضع القبل وهو لا يعلم ذلك منها إلا بعد الفعل ، ولا تطلق منه بذلك كما يتوهم العامة ، وما نصصت على ذلك إلا بعد ما استفتاني فيه بعض الأزواج ، وذكر أن زوجته كانت تفعل معه هكذا بغير علم منه ، فلما علم ظن أنها تطلق منه بذلك ، وهذا محصل كلامه .

وَلَمْ يَجْزُ لِخَاطِبٍ أَنْ يَخْطُبَا مَخْطُوبَةً إِلَّا لِفَسَقٍ حَجَبًا¹
وَهِيَ عَلَى خِطْبَةِ زَوْجٍ أَوَّلٍ فَيُفْسَخُ الثَّانِي إِذَا لَمْ يَدْخُلْ²
كَزَوَاجَةِ الْمَفْقُودِ مَعَ ضَرْبِ الْأَجَلِ وَعِدَّةِ الْفَقْدِ وَتَلْوِيمِ حَصَلِ³
إِذَا أَتَى الْمَفْقُودُ أَوْ حَيًّا ظَهَرَ أَوْ مَاتَ بَعْدَ الْعَقْدِ إِنْ جَاءَ الْخَبَرُ⁴
أَوْ وَلَّتْ اثْنَيْنِ فَكُلَّ عَقْدًا إِنْ مَسَّهَا الثَّانِي مَضَتْ عَمَّنْ بَدَأَ⁵

(1-5) (ولم يجز لخاطب) إلى آخره يعني أنه يحرم شرعاً أن يخاطب أحد على خطبة أحد آخر ، فإن خطب مؤمن امرأة : أي التمس نكاحها منها ومن أولياتها إن كانت ثيباً ، أو من مجبرها إن كانت مجبرة ، ومالت المخطوبة وأولياتها للخاطب ومال هو لها ، بأن ركن كل من الجانبين للآخر ، وحصل الإهداء بينهما وشاع ذلك عند الناس لا يجوز لأحد أن يخاطب على خطبته بعد ذلك : أي يحرم للنهي عنه شرعاً . وكما تحرم الخطبة على الخطبة يحرم أيضاً السوم على السوم في البيع إذا ركن البائع للمشتري ولم يبق بينهما إلا التوفية بالكيل أو الوزن أو تسليم الحيوان للمشتري ؛ وأما في أول التخاطب أو التساوم قبل الركون ، فلا يحرم واحد منهما لئلا تبور النساء أو السلع ، وهذا معنى قول صاحب الرسالة «ولا يخاطب أحد على خطبة أخيه ، ولا يسوم على سومه» وذلك إذا ركننا وتقاربا (إلا لفسق حجباً) أي لا تجوز الخطبة على الخطبة إلا إذا كان الخاطب فاسقاً بجارحة من الجوارح ، كالزاني وشارب الخمر والسارق وآكل الربا وما أشبه ذلك ، وكان الخاطب على خطبته صالحاً : أي مستور الظاهر ، وإلا فتجوز لخلاص المخطوبة مما تقدم بيانه . والحاصل أنه لا يخلو إما أن يكون الخاطب الأول صالحاً أو فاسقاً ، والخاطب الثاني كذلك فتجوز خطبة الصالح على الفاسق لما علمت . ولا تجوز خطبة الفاسق على خطبة الصالح ، ولا خطبة الفاسق على الفاسق ، ولا خطبة الصالح على الصالح ، فالصور أربع : ثلاثة ممنوعة ، والرابعة جائزة ، وهي خطبة الصالح على الفاسق فقط ؛ ومحل جواز خطبة الصالح على الفاسق حيث كان الفاسق مؤمناً ، وأما إن كان الخاطب الأول ذمياً فلا يجوز للصالح أن يخاطب على خطبته ، إذا الشرع قد أقر الذمي على كفره ولم يقر الفاسق على فسقه ، وهذا إذا كانت المخطوبة ذمية ، كذا في حاشية العدوي (أبلغه السالك أ) (وهي على خطبة زوج أول) وهي أي المخطوبة إذا خطبها ثان باقية على خطبة الأول في صور المنع ، ولو عقد عليها الخاطب الثاني حيث لم يدخل بها كما قال (يفسخ الثاني إذا لم يدخل) يعني أن الخاطب الثاني إذا كان صالحاً وخطب مخطوبة صالح بعد الركون ، أو فاسقاً وخطب مخطوبة صالح أو فاسق مثله بعد الركون أيضاً وعقد بالفعل فسخ نكاحه بطلقة باتنة : أي أن الحاكم يحكم بذلك ولو لم يقم الخاطب الأول لأنه حق لله تعالى ، فإن دخل بها كانت للثاني ، ولا يفسخ نكاحه لثبوته بالدخول ، ثم شبه ذلك على مسألتين يشبه نكاح الثاني فيهما .

فِي الْعِدَّةِ اِمْتَنَعَ خِطْبَةٌ وَإِنْ عَقَّدَ فِيهَا عَلَيْهَا حَرْمُوهَا لِلْأَبَدِ¹
 إِنْ مَسَّهَا فِيهَا بِذَلِكَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهَا إِلَّا بِعَقْدٍ مُبْدِي²
 وَلَا تَوَاعِدُهَا بِهَا وَلَا الْوَلِيَّ وَجَوَّزُوا التَّعْرِيفَ لَا الْقَوْلَ الْحَقْلِي³

بالدخول وتوفت على الأول به فقال (كزوجة المفقود مع ضرب الأجل) إلى آخر البيت .
 يعني أن من فقد زوجها في بلاد المشركين أو بلاد الإسلام وانقطع عنها ورفعت أمرها
 للقاضي فضرب لها أجل الفقد بعد البحث عنه ، وحكم بموته بعد مضي أيام التلوم التي
 قدرها باجتهاده ، فاعتدت عدة الوفاة ثم تزوجت : أي عقد عليها رجل بعد خروجها
 من العدة وتلذذ بها بوطء أو مقدماته ، فإنها تقوت بذلك للثاني إن ظهرت حياة زوجها
 المفقود بعد تلذذ الثاني بها غير عالم بحياة الأول ، أو قدم المفقود من سفره بعد التلذذ بها
 فإنها تقوت عليه ولا كلام له ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (إذا أتى المفقود أو حيًا ظهر)
 وتقوت أيضًا للثاني بعد التلذذ بها بعد العقد إن ظهر أن زوجها الذي فقد مات بعد ذلك
 كما قال (أو مات بعد العقد إن جاء الخير) ولا عدة عليها لأنها اعتدت بعد حكم الحاكم
 عليه بالموت ومفهومه أنه إذا جاء خبره بالموت الذي حصل بعد عقد الثاني عليها وقبل
 التلذذ بها فسخ نكاحه واعتدت لوفاة الأول وهو كذلك ، كما يفسخ نكاح الثاني أيضًا إذا
 أتى زوجها المفقود أو ظهرت حياته قبل التلذذ الثاني بها وتكون للأول (أو ولت اثنين
 فكل عقد) أي أو ولت المرأة التي لا مجبر لها اثنين من أولياء العصمة كلين أو أخوين أو
 ابنيهما ، أو عمين أو ابنيهما ، بأن فوّضت لكل واحد في تزويجها مختارة ، فعقد كل
 واحد منهما لرجل عليها غير عالم بالآخر ، وكان عقد أحدهما عليها يوم الخميس مثلاً
 والثاني يوم الجمعة ، أو كانا في يوم واحد وكان بينهما ساعة فلكية أو أكثر أو أقل ، فإن
 تلذذ بها من كان متأخرًا في العقد مضت له وفاتت على الأول ، وهذا معنى قول الناظم
 «إن مسها الثاني مضت عمن بدأ» أي أنها تمضي للثاني بالمسيس دون من بدأ بالعقد ؛
 والمراد بالمسيس الوطء أو مقدماته ، وعمل مضيتها للثاني بالمسيس يكون بأحد أمرين :
 الأول أن يكون من بدأ بالعقد حيًا ، والثاني أن يتلذذ بها المتأخر غير عالم بعقد الأول ،
 فإن مات الأول أو علم الثاني بأن عقده كان متأخرًا فهي للأول وفسخ نكاح الثاني في
 صورتين ، وإن ظهر أنهما عقدا عليها في آن واحد بأن يقول كل منهما كان العقد عند
 تمام الساعة العاشرة أو الحادية عشر صباحًا أو مساء من غير تقديم ولا تأخير في يوم
 واحد ، ولم يتلذذ بها واحد منهما فسخ نكاحهما معًا ، وهذه المسئلة المعروفة عند الفقهاء
 بذات الوليين .

(1-3) (في العدة امتنع خطبة) أي أنه يحرم التصريح بالخطبة للمرأة المعتدة مطلقًا أو وليها قبل
 انقضاء العدة ، سواء كانت العدة من طلاق أو وفاة أو استبراء كنت الزوجين بالغين أو
 صبيين ، لأنه تعدي غير معقول العلة (وإن عقد « فيها عليها حرموها للأبد » يعني أنه إذا

(فَصْلٌ) وَأَرْكَانُ النِّكَاحِ أَرْبَعَةٌ وَلِئِذَا فِيهِ شُرُوطٌ مُجْمَعَةٌ¹
حُرٌّ رَشِيدٌ مُسْلِمٌ فِي مُسَلِّمَةٍ مُكَلَّفٌ لَا مُحْرِمٌ أَوْ مُحْرَمَةٌ²

كان التصريح بالخطبة في العدة حراماً شرعاً فأولى العقد ، فإن عقد أحد على امرأة في عدتها حرماً للأبد : أي حكم العلماء بحرماتها عليه تأييداً ، بمعنى أنه لا يجوز له نكاحها بوجه ولو بعد زوج ، لكن تأييد الحرمة لا يكون إلا بشرط أشار الناظم إليه بقوله (إن مسها فيه بذلك العقد هـ أو بعدها) أي أن تأييد الحرمة حاصل بأن يمسه العاقد عليها قبل انقضاء العدة بالوطء أو مقدماته كالقبلة والمباشرة على وجه الشهوة ، أو مسها بعد انقضاء العدة مستنداً للعقد الذي وقع فيها لكن بالوطء : أي مغيب الحشقة ولو بغير إنزال فالتلذذ بها بعد انقضاء العدة بلا وطء لا يجرمها (إلا بعقد مبدئي) أي إذا كان التلذذ بها بعد خروجها من العدة بوطء أو مقدماته بعقد مبدئي : أي عقد جديد أظهره الولي والزوج مستوف للشرط بعد خروجها من العدة فإن ذلك جائز ، والنكاح الذي حصل زمن العدة متفق على فساده يفسخ بغير طلاق (ولا تواعدها بها ولا الولي) أي وكما يحرم التصريح بالخطبة في العدة تحرم أيضاً المواعدة بالنكاح بعد انقضائها ، كانت المواعدة بذلك مع المرأة المعتدة أو مع وليها ، بأن تكون المواعدة بالعقد عليها بعد خروجها من العدة لقوله تعالى : ﴿ولكن لا تواعدوهن سرّاً﴾ (وجوزوا التعريض لا القول الجلي) أي وجوز العلماء التعريض بالخطبة في زمن العدة لقوله تعالى : ﴿إلا أن تقولوا قولاً معروفاً﴾ أي لكن التعريض بالقول المعروف عند أهل كل بلد بغير ممنوع ، والتعريض : الكلام الذي يدل على المقصود بطرف خفي ، مثل أن يقول لها : إنك لجميلة ، وربّ راغب فيك ، ومن وجد مثلك لا يتخفى غيرك ، وما أشبه ذلك من التلاويح التي يفهم منها المراد من غير تصريح . لا القول الجلي : أي لا القول الظاهر المصرح بالخطبة فيه قبل انقضاء العدة فلا يجوز بل يجرم كما تقدم ، وأما بعد انقضاء العدة من وفاة فيجوز لها التزين والتعرض للخطاب ، ومثلها في جواز التعرض من انقضت عدتها من طلاق ، إذ هي لا يجرم عليها التزين في عدتها ، ويجوز التصريح بالخطبة والعقد بالفعل .

[تنبيه] تأييد الحرمة بسبب التلذذ بالمعتدة أو المستبرأة بوطء أو مقدماته بعد العقد عليها في العدة وقبل انقضائها أو بالوطء بعدها من غير تجديد عقد لم يقل به أبو حنيفة ولا الشافعي ، لأنه خلاف الأصل ، ولم يرد دليل عندهم بتأييد الحرمة ، فلو رفعت المسئلة لشافعي أو حنفي ، وحكم بعدم تأييد الحرمة لرفع الخلاف ، كذا في [بلغة السالك] .

(21) ثم شرع بين أركان النكاح فقال (فصل : وأركان النكاح) الفصل لغة : الحاجز بين شيئين ، واصطلاحاً : اسم لجملة من مسائل العلم متدرجاً تحت باب أو كتاب غالباً . وأركان النكاح التي تقوم بها حقيقته الشرعية (أربعة) أي هي أربعة على ما مشى عليه الناظم تبعاً لغيره وهي : الولي ، والصداق ، والمحل ، والصيغة . وقد نهيها في ترجمة الباب على أن الأركان ثلاثة فقط ، إذ الصداق شرط صحة لا ركن كالأشهاد ، فلو وقع العقد من الزوج

وَتَقْبِلُ الْمَرْأَةُ عَقْدَ الذَّكَرِ فِي حَجْرِهَا لَا عَقْدَ أَنْثَى تَحْجُرُ¹
وَوَكَّلَتْ ذُكُورَنَا الْمُحَقَّقَةَ وَصِيَّةَ مَالِكَةَ وَمُعْتَقَةَ²

وولي المرأة وكانا رشدين لصح ولو بغير إشهاد ، وذكر صداق لجواز نكاح التفويض إجماعاً ، نعم صحة الدخول تتوقف على ذكر الصداق والإشهاد ، فإن حصل بغير إشهاد أصلاً فسخ النكاح وكان فيه الحد كما تقدم وشهادة العدلين أو العدل الواحد من غير فشو سببه تدرأ الحد (وليها) أي الأول ولي الزوجة فيه شروط مجمعة أي أن صحة ولايته على المعقود عليها تتوقف على وجود شروط مجموعة أي موجودة فيه ، فإن اختل منها شرط لا تصح ولايته (حر رشيد مسلم في مسلمة) أي الأول من الشروط أن يكون حراً ، فلا تصح ولاية العبد القن ، ولا من فيه شائبة حرية ، كالمكاتب والمذبر والمبعض ولو على ابنته ، فلو عقد عليها أو على غيرها حرة أو أمة فسخ النكاح ولو بعد الدخول ، بل ولو ولدت المرداة الأولى ولها المهر كاملاً بالميسر . والثاني كونه رشيداً ؛ فالسفيه الذي لا يحسن التصرف إذا كان له ولي لا تصح ولايته للعقد إلا بإذن وليه ، اللهم إلا إذا كان ذا رأي ووقع صواباً فيمضي عقده ، ولا كلام للولي حينئذ . والثالث كونه مسلماً إذا كانت التي يتولى عقد نكاحها مسلمة ، فإن كانت كافرة فلا ولاية له عليها بنتاً كانت أو غيرها ، كما لا ولاية للكافر على المسلمة لاختلاف الأديان (مكلف) أي والرابع كونه مكلفاً ؛ أي عاقلاً بالغاً ؛ فالجنون لا تصح ولايته للعقد ، ومثله الصبي (لا محرم أو محرمة) أي والخامس كون الولي غير محرم بحد أو عمة ، وإلا فلا تصح ولايته للعقد . والسادس ألا تكون المعقود عليها حرة كذلك ، فإن كانت عمة فلا يصح العقد عليها حتى تتحلل من إحرامها ، ولو كان وليها غير محرم لخبر «انحرم لا ينكح ولا ينكح» .

(21) (وتقبل المرأة عقد الذكر في حجرها) اعلم أن الذكورية والحرية والإسلام شروط في ولي الأنثى ، وأما ولي الذكر في نكاحه فلا يشترط فيه ذلك ، ولذا قال : وتقبل المرأة إلى آخره ، يعني أن المرأة يجوز لها أن تتولى عقد الذكر الذي في حجرها إذا كان صبياً وغير رشيد بأن كانت وصية عليه أو كافلة له . ويجوز للرجل أيضاً أن يوكل عبداً أو كافراً أو امرأة نائبة عنه في قبول نكاح امرأة يريد نكاحها (لا عقد أنثى تمحجر) يعني أن المرأة إذا جازها أن تتولى نكاح من هو في حجرها من الذكور ، لا يجوز لها أن تتولى نكاح من هي في كفالتها من الإناث ، بنتاً كانت أو غيرها لا بشرط الذكورية في ولي الأنثى ، وتوقف صحة نكاحها عليها (ووكلت ذكورنا المحققة) إذا علمت أن المرأة لا تصح ولايتها على نكاح أنثى ولو كانت مملوكة لها أو معتقة ، فالواجب عليها في تزويج أمتها أو معقوتها أن تتولى على ذلك ذكراً محققاً مسلماً في المسلمة ، فإن تولت عقد نكاح أمتها أو معقوتها أو من هي في وصايتها من الحرائر بنفسها فسخ النكاح بطلقة بائنة ولو بعد الدخول ، أو ولدت الأولاد لفساده عندنا كما يفهم من قول الناظم (وصية مالكة ومعتقة) يعني أن كلا من الوصية وما بعدها يجب عليها أن توكل على تزويج من لها الحق في تزويجها من الإناث ذكراً مستكماً للشروط كي يقع صحيحاً .

وَقَدَّمَ ابْنُ فَابْنِهِ ثُمَّ الْأَبُ أَخَ فَجَدَّ فابْنُ كُلِّ رَتَّبُوا¹
 شَقِيقُهُمْ عَمَّنْ لَأَبَ قَدَّمُوا مَوْلَى كَفِيلٍ حَاكِمٍ فَالْمُسْلِمُ²
 وَإِنْ تَسَاوَى الْأَوْلِيَاءُ وَاخْتَصَمُوا فِي الْعَقْدِ أَوْ فِي الزَّوْجِ وَلِيَ الْحَاكِمُ³

(21) ثم شرع في بيان من له التقدم على غيره من الأولياء شرعاً فقال : اعلم أن ولاية المرأة التي لا مجبر لها في النكاح قسمان : خاصة وهم عصبتها من ذوي قرابتها وعامة وهي ولاية الإسلام . والخاصة مراتب متفاوتة ، فكل من كان أقرب في النسب للمرأة من الأولياء له التقديم على من كان أبعد منه نسباً كما أشار إلى معنى ذلك بقوله (وقدم ابن فابنه) أي أن المرأة مقدم على غيره من الأولياء في العقد عليها لمن أراد تزويجها لقرابته منها ، فإن لم يكن لها ابن فالأحق بالولاية عليها ابن ابنتها (ثم الأب) أي ثم بعد ابنتها وابن ابنتها الأحق بالولاية عليها أبوها فهو مقدم على غيره (أخ فجده) أي أنه عند فقد الأب والذين قبله ، فالولاية للأخ شقيقاً أو لأب ، وسيأتي أن الشقيق مقدم على الذي للأب ، فإن لم يكن لها أخ فالأحق بالولاية عليها جدّها لأبئها (فابن كل رتبوا) يعني أن كلا من ابن الأخ وابن الجد وهو العم رتبته تلي رتبة أبيه في الولاية على نكاح الثيب ، فابن الأخ يقدم على الجد ، والجد يقدم على العم ، والعم يقدم على ابن العم (شقيقهم عمن لأب) بتشديد الموحدة للوزن (قدموا) أي أن الأخ الشقيق يقدم في ولاية النكاح على الأخ للأب ، وابن العم الأخ الشقيق يقدم على ابن الأخ للأب ، والعم الشقيق يقدم على العم للأب ، وابن العم الشقيق يقدم على ابن العم للأب (مولى كفيل) أي إن لم يكن للمرأة أحد من أولياء العصب ، فالأحق بالولاية المولى الأعلى ، فهو من أعتقها أو أعتق من أعتقها ، فإن لم يكن لها مولى فالأحق بالولاية عليها من كفلها من الرجال ولو تبرعاً حتى بلغت عنده أو مكثت بمنزله عشر سنين فأكثر ، والكافل هو الذي يقوم بنفقتها وحفظها ، بإقامتها عنده عشر سنين فأكثر موجبة للشفقة عليها والعطف كذلك (حاكم فالمسلم) أي إن لم يكن للمرأة أحد من ذوي قرابتها ولا مولى ولا كفيل ، فالذي يتولى نكاحها لمن طلب العقد عليها من الرجال الحاكم من قاض أو نائبه ، فإن لم يوجد حاكم فوليها : أي أحد من المسلمين إذا جمعت فيه شروط الولي المتقدم بيانها .

(3) (وإن تساوى النخ) أي وإن تساوى أولياء غير المجبرة في الرتبة كإخوة أو بنينهم ، أو أعمام أو بنينهم أشقاء أو لأب (واختصموا في العقد أو في الزوج) أي وقع بينهم الخصام والنزاع في العقد على من هي في ولايتهم ، واتفقوا على الزوج ، بأن قال كل واحد منهم : لا يتولى عليها غيري ، وليس ثم مرجح يقتضي تقديمه على غيره ، أو وقع بينهم الخصام في الزوج بأن قال أحدهم : لنا أزوجهما لزيد ، وقال الآخر : بل لعمرو ، وقال غيرها : بل لخالد مثلاً (ولي الحاكم) أي نظر الحاكم في أمرهم ، فمن رأى رأيه صواباً من الأولياء في تولية العقد أو الزوج وكان أصلح للمعقود عليها من رأي غيره من الأولياء أثبت الحاكم الولاية له ومنع غيره .

وَالْمُجِيرُونَ أَعَدَدَ ثَلَاثًا (فَالْأَبُ) لِلْبِكْرِ حَتَّى عَائِشَ وَالْثَّيْبُ¹
بِعَارِضٍ وَلَوْ زَنَا إِنْ صَغُرَتْ (وَمَيْدٌ) كَذَا (وَصِيٌّ) قَدْ ثَبَتْ²

(٢٠) (والمجبرون اعدد ثلاثاً) أي أن عدة الأولياء المجبرين تنحصر في ثلاثة أشخاص لا غير (فالأب) أي فأحدهم الأب (للبكر حتى عائس) أي فله الجبر على بنته البكر في إنكاحها ولو بغير رضاها ، أو كان الزوج غير كفء لها في الحسب والنسب ، حيث كان حرّاً مسلماً وليس ثم مانع شرعي ولو عنست : أي ولو كانت بنته البكر عائساً كبت خمسين أو ستين سنة ما لم يرشدها ، فإن يرشدها بأن فك عنها الحجر وقامت بأمرها فلا جبر له عليها (والثيب) . يعارض ولو زنا إن صغرت) أي وللأب الجبر لبنته الثيب : أي التي صارت ثيباً يزوال بكارتها بسبب وطء من نكاح صحيح ، أو زالت بكارتها بأمر عرض لها من وثبة أو ضربة يعود وقعت عليه مثلاً ، بل ولو زالت بكارتها بزنا ، ولو تكرر منها. حيث لم تكن بالغة ، كما قال (إن صغرت) بأن طلقها الزوج بعد أن أزال بكارتها أو توفي عنها قبل بلوغها؛ وأما إن اطلقها الزوج بعد بلوغها وقد زالت بكارتها أو توفي عنها فلا جبر للأب عليها ، وليس له تزويجها حتى ترضى وتأذن بالقول . والبكر التي زوجت ثم طلقت ولم تنزل بكارتها لا يخلو إما أن تقيم مع زوجها سنة أولاً ، فإن أقامت سنة ثم طلقها الزوج بعد ذلك خرجت من الإيجاب ، لأن إقامة السنة تقوم مقام الثبوت ، وإن طلقها قبل تمام السنة والحالة هذه رجعت مجبرة لأبيها (وسيد) أي والثاني من المجبرين سيد الأمة ، فله جبرها على التزويج مطلقاً بكرة كانت أو ثيباً حيث كانت قنا ، ولا جبر له على أمته التي فيها عقد من عقود الحرية كالكتابة ، لأنها أحرزت نفسها ، والمبعضة لتعلق الحرية ببعضها ، والمندبرة . وهل له الجبر على أم ولده بعد أن استبرأها أو لا جبر له عليها ؟ قولان : الأصح منهما له الجبر مع الكراهة . وللسيد أيضاً جبر عبده على التزويج ولو مديراً أو معقلاً إلى أجل ما لم يمرض السيد في الأول ، أو يقرب الأجل في الثاني كتلاثة أشهر فأقل ، وليس له أن يجبر عبده المبعض على التزويج لتعلق الحرية ببعضه (كذا وصى قد ثبت) أي والثالث من المجبرين الوصي الذي ثبت له الإيجاب من الأب ، بأن عين له الزوج وقال له : اجبر بناتي على التزويج قبل البلوغ وبعده ؛ أو قال للوصي : أنت بمنزلي في تزويج بناتي ؛ فإن لم يكن الوصي وصياً من جهة الأب بأقاربه القاصي وصياً على من مات أبوها وهي صغيرة ، أو أقاربه وصياً أمها ، فليس له الإيجاب عليها بذلك ، ثم لا جبر لأحد بعد هؤلاء الثلاثة ، ويجعل كون أحد الثلاثة مجبراً حيث لم يضرب بها ؛ فإن أضرب بها كتزويجها لذني عامة من جنون أو جذام أو برص أو نحو ذلك من العيوب التي توجب الرد ، فلا جبر له عليها ، بل ولا ولاية أصلاً إلا إذا كان الوصي من أولياء العصبية فيجري فيه ما تقدم من التفصيل في تقديم الأحق منهم .

وَعَيْتَةُ الْأَبِ بِأَمْنٍ عَشْرًا فَلَا يُزَوِّجُهَا سِوَاهُ جَبْرًا¹
وَالْعَيْتَةُ الْوُسْطَى كَمَنْ إِفْرِيقِيَّة لِمَصْرٍ لِلْقَاضِي عَلَيْهَا التَّوْلِيَّةُ²
وَعَيْتَةُ بَعِيدَةً كَفَقْدِهِ أَوْ أُسْرِهِ انْقَلَبَتْ لِمَنْ مِنْ بَعْدِهِ³
وَصَحَّ لِلْأَبْعَدِ مَعَ ذِي الْقُرْبِ لَا مَعَ وُجُودٍ مُجْبِرٍ كَالْأَبِ⁴
وَأَجْنَبِي مَعَ وُجُودِ الْخَاصِ فِي ذَنْبِيَّةٍ لَا فِي ذَوَاتِ الشَّرَفِ⁵

(2و1) (وعية الأب) بتشديد الموحدة للوزن (بأمن عشرا) أي أن أبا البكر إذا كان غائبا ببلدة مسيرة عشرة أيام ، وكانت الطريق مأمونة في سلوكها على النفس والمال ، أو أقل من ذلك كثلاثة أيام مع خوف الطريق (فلا يزوجه سواه جبرا) أي فليس لأحد من الأولياء أو للقاضي جبرها : أي بنته البكر ، لأنه لقرب غيبته في حكم الحاضر ، فإن زوجه غيرها في تلك الحالة ففسخ النكاح (والعية الوسطى كمن إفريقية = لمصر) جعل النظم مثل هذه المسافة وسطى مع أنها من المسافة البعيدة إشارة إلى أنهما : أي تالوسطى والبعيدة يستويان في الحكم ، وإفريقية : بلاد الجيشة وما حولها من بلاد السودان ، ومصر معلومة (للقاضي عليها التولية) أي أن البكر إذا غاب أبوها عية بعيدة أو متوسطة كما في المثال المتقدم يتولى عليها في عقد نكاحها القاضي الشرعي ، إذ هو بمنزلة أبيها ، ولكن لا يزوجه إلا برضاها وإذنها بكفاء ، ولا كلام للأولياء .

(3) (وعية بعيدة) يعني أن أبا البكر إذا غاب عية بعيدة لا يرجى حضوره منها غالبا (كفقدته أو أسره) أي كما إذا كان مفقودا في بلاد الإسلام أو في بلاد المشركين وانقطع خبره ، أو كان مأسورا عند الجريين (انقلبها لمن بعده) أي احكم بانتقال الولاية منه لمن بعده من الأولياء قرابة لسقوط ولاية الأب بالفقد أو الأسر وكان في حكم المردوم ، فإذا عقد عليها من له الحق بعده من الأولياء ثم حضر الأب بعد العقد عليها فلا يفسخ النكاح لوقوعه صحيحا .

(4و3) (وصح للأبعد مع ذي القرب) أي وصح العقد على المرأة بتولية الأبعد من أوليائها كالمعم مع وجود الأقرب من الأولياء كالأخ وابنه فلا يحكم بفسخه ، وإن كان الأولى تقديم الأقرب من الأولياء كالأخ وابنه فلا يحكم بفسخه ، وإن كان الأولى تقديم الأقرب من الأولياء على الأبعد منهم ؛ وكما يصح بولاية العم مع وجود الأخ يصح بولاية الأب مع وجود الابن بالأولى (لا مع وجود مجبر) أي لا يصح العقد بولاية أحد من أولياء العصة كأخ وابنه وعم وابنه مع وجود وليها المجبر (كالأب) بالتشديد للضرورة : أي وذلك كالأب في بنته البكر ولو عانسا ، والتيب التي لم تبلغ ، وأدخلت الكاف السيد في أمته ، ووصي الأب المأمور بالإيجار فلا يصح العقد بولاية أحد مع وجود هؤلاء ، فإن حصل فسخ مطلقا قبل الدخول بعده ولو طال الزمن ، بل ولو ولدت أولادا لفساده عندنا (وأجنبي مع وجود الخاص في = دنية) أي وصح العقد بولاية أجنبي على امرأة دنية في نكاحها مع وجود وليها الخاص كآب وأخ وغوهرها لدنائتها . والدنية : هي الفقيرة التي توجب نفسها للطبخ والعليق لمعيشتها ، ولم

وَأَبْطَلُهُ فِي شَرِيفَةٍ لَمْ يَدْخُلْ زَوْجٌ بِهَا أَوْ مُكْتَهَا لَمْ يَطْلُ¹
وَتَانِي الْأَرَكَانِ مَهْرٌ كَالثَّمَنِ وَرَبْعُ دِينَارٍ فَأَعْلَى فَالزَّمَنِ²

تكن من ذوات الجمال والحسب والنسب ، وسواء في ذلك البيضاء والسوداء خصوصاً ببلاد السودان ، إذ السواد الذي يوجد فيه السبب فيه اختلاف الأراضي والأهوية في بعض الأقاليم ، فلا يعتبر نقصاً ولا دناءة ، إذ آل البيت الذين لهم أنساب متصلة بهاشم بن عبد مناف بن قصي المتوطنون بهذه البلاد الغالب على ألوانهم السواد ، فضلاً عن غيرهم من قبائل العرب للعلة المتقدمة (لا في ذوات الشرف) أي لا يصح العقد بولاية الرجل الأجنبي في نكاح امرأة من صاحبات الشرف بأن كانت ذات دين وجمال ومال وحسب ونسب مع وجود الخاص من أوليائها كبناتها وأبيها وغيرهما من ذوي القرابة ، بل يفسخ إذا وقع بطلقة باقة قبل الدخول وبعده ما لم يطل الزمن كثلاث سنين فأكثر ، أو ولدت ولدين فأكثر ، وإلا فلا يفسخ بل يثبت بطول الزمن كما علمت .

(1) (وَأَبْطَلُهُ فِي شَرِيفَةٍ لَمْ يَدْخُلْ هـ زوج) بها أي احكم بطلان العقد على امرأة شريفة بغير إذن من وليها الخاص قبل الدخول : أي التي لم يدخل الزوج بها ولا شيء لها من الصداق كما يأتي (أو مكته لم يطل) أي وكما تحكم بطلان العقد على امرأة شريفة بغير إذن وليها قبل أن يدخل بها الزوج احكم ببطلانه بعد دخول الزوج بها إن لم يطل الزمن ، ولها المهر كاملاً بالوطء ، فإن طال الزمن بأن مكنت مع زوجها ثلاث سنين فأكثر ثبت النكاح ، ولا وجه لفسخه بعد ما ذكر .

(2) ثم شرع يتكلم على الركن الثاني من أركان النكاح فقال (وثاني الأركان) أي الركن الثاني من أركان العقد (مهر) وهو ما يبدل من المال للمرأة في نظير العقد عليها ، ويسمى صداقاً بفتح الصاد وكسرهما ، ونحلة بكسر التون . (كالثمن)

أي ويشترط فيه ما يشترط في ثمن السلعة من كونه طاهراً منتفعاً به شرعاً ، مقدور على تسليمه ، معلوم القدر والصفة للمتعاقدين ، ولا بد من علم الأجل فيما كان مؤجلاً كله أو بعضه ، فإن وقع العقد على أن يصدقها نجساً كخمر وخنزير أو طاهراً لا يجوز الانتفاع به كآلة لهو ، أو على أن يصدقها عبداً أبقاً أو بعيراً شارباً أو سمكاً بماء أو مجهولاً قدرًا وصفة أو أجبلاً فسخ النكاح قبل البناء لقساده ولا شيء لها ، وإن بنى بها ثبت النكاح بصداق المثل ، وعدا الناظم المهر ركناً تبعاً لقول صاحب الرسالة : ولا نكاح إلا بولي وصداق وشاهدي عدل . والراجع أنه شرط في صحة الدخول فقط لا في صحة العقد كما تقدم . وأقله ربع دينار شرعي من الذهب الخالص إذا كان غير مسكوك ، أو ثلاث دراهم من خالص الفضة كذلك ، أو ما هو قيمة أحدهما من العروض كسيف أو سكين أو سرج وما أشبه ذلك ، وأكثره لا حد له لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَيْتَمَّ أَحَدُكُمْ فَتَطَارَأْهُ الْآيَةُ ﴾ (وربع دينار فأعلى فالزمن) قوله ورابع دينار إلى آخره ، فيه إشارة إلى بيان أقل الصداق الذي لا يجوز العقد بأقل منه ، وإلى أنه إن وقع بأقل من هذا القدر يلزم الزوج ربع دينار فأكثر .

وَتَمْلِكُ الزَّوْجَةَ نِصْفَ الْمَهْرِ بِالْعَقْدِ وَأَكْمِلُهُ لَهَا بِالْقَهْرِ¹ .
 بِالْوَطْءِ أَوْ بِالمَوْتِ أَوْ إِنْ مَكَتَتْ عَامًا بَيَّتَ زَوْجَهَا مَا وَطِئَتْ²
 لَهَا صَدَاقَ المِثْلِ بِالْوَطْءِ لَزِمَ إِنْ لَمْ تُسَسِّ وَالْمُسَيَّ إِنْ عَلِمَ³
 وَلَمْ يَجْزُ مِنْ أَجْلِهِ أَنْ تَمْنَعَا لِنَفْسِهَا مِنْ بَعْدِ وَطْءٍ وَقَعَا⁴

[تنبيه] إذا كان الرجل يحفظ القرآن أو بعضاً منه وتزوج امرأة على أن يعلمها شيئاً معلوماً من القرآن كجزء من أجزائه الثلاثين أو أكثر أو أقل ورضيت المرأة صحَّ العقد ، وكذا إن وقع على أن يقوم بنفقتها في حجة الفريضة .

(2و1) (وتملك الزوجة نصف المهر) أي أن المرأة إذا عقد عليها رجل عقداً صحيحاً وسمي لها صداقاً في مجلس العقد ، فإنها تستحق نصفه بمجرد العقد عليها حرة كانت أم أمة ، صغيرة أو كبيرة ، ولو طلقها في مجلس العقد (وأكملها لها بالقهر) أي ويكمل لها باقيه بالقضاء على الزوج بأحد ثلاثة أمور أشار الناظم عليها بقوله (بالوطء أو الموت) أي أحدهما : وطء الزوجة بعد العقد عليها ولو حائضاً أو محتكفة إذا كان بالغاً وهي مطيقة وهو مغيب الحشفة في القبل ولو لم ينزل . وثانيها الموت ، فإن مات الزوج قبل البناء استحققت المرأة جميع الصداق ، ولو كان الزوج غير بالغ وهي غير مطيقة ، ولها الميراث ثانياً وعليها العدة والإحداد كالدخل بها . وهذه المسئلة من المسائل المهمة التي ينبغي الاعتناء بتفصيلها لحصول الخطأ فيها كثيراً . ومثل موت الزوج في تكميل الصداق موت الزوجة ولو رضية ، وهذا في نكاح التسمية ؛ وأما في نكاح التفويض فلا شيء لها إلا الميراث فقط (أو إن مكثت عَامًا بَيَّتَ زَوْجَهَا مَا وَطِئَتْ) أي وثالثها مكثها مع زوجها في بيته المعد له ولو بجوار أهلها وهي مطيقة للوطء سنة كاملة ولم يحصل منه الوطء : أي مغيب حشفة لعارض من قرن أو رتق ولو مفتعلاً إذا لم يطلب العلاج للرتق المفتعل قبل كمال السنة لتزويل المنة المذكورة منزلة الوطء ، فكانت سبباً لتكميل الصداق ، وهذا محصل كلامه .

(4و3) (لها صداق المثل بالوطء لزم) يعني أن المرأة إذا وقع العقد عليها من غير تسمية صداق بأن فوض الولي للزوج في أمر الصداق ، ثم دخل بها الزوج ووطئها بالفعل لزم الزوج صداق مثلها ، فيقال : كم يستحق مثل هذه المرأة من مثل هذا الرجل من المهر ؟ فإذا قيل عشرون أو ثلاثون ديناراً أو أكثر أو أقل وجب عليه دفعه لها ، وهذا معنى قوله (إن لم تسمه) أي إن لم يسم لها صداقاً في مجلس العقد أو بعده وقبل البناء (والمسسى إن علم) أي ولها بعد الوطء المسسى من الصداق : أي المذكور في مجلس العقد أو بعده إذا كان معلوم القدر والصفة فلا تستحق زيادة عليه ، ولا يلزم الزوج غير ما سماه من الصداق : أي ذكره وبينه بالخضرة (ولم يجز من أجله أن تمنعها لنفسها) يعني أن المرأة التي لم يفرض لها الزوج صداقاً في مجلس العقد أو بعده إن مكثت من نفسها قبل الفرض حتى وطيها بالفعل لا

ثَالِثُ رُكْنٍ مَرَّةً خَلِيَّةٌ عَرَتْ عَنْ الْمَوَاعِنِ الشَّرْعِيَّةِ¹
الرَّابِعُ الصَّيْغَةُ بِالإِفْصَاحِ مِمَّنْ لَهُ وَلَايَةُ النِّكَاحِ²
فَتَوَرَّ بِلَفْظٍ ذَلِّ لِلدَّوَامِ وَالصَّمْتُ إِذْنُ الْبِكْرِ كَالْكَلَامِ³

يجوز لها أن تمنع منه نفسها كما قال 0 من بعد وطء وقعا أي من بعد وقوع الوطء منه
بمغيب الحشفة في قبلها ، وأما قبل أن تمكنه من نفسها بالوطء فلها منع نفسها منه لأنها
بائعة والبائع له أن يمنع سلته حتى يقبض الثمن .

(1) ثم أخذ يتكلم على الركن الثالث من أركان العقد فقال (ثالث ركن) أي الركن الثالث من
أركان النكاح (مرأة خلية) أي المرأة الخلية من عصمة زوج ، لأن العقد على امرأة لها زوج لا
أثر له أصلاً (عرت عن الموانع الشرعية) أي ويشترط في صحة العقد على الأنثى إذا كانت
خالية من زوج أن تكون عارية من جميع الموانع التي تقتضي تحريمها بنسب أو رضاع أو
مصاهرة ، وألا تكون سخلية أو مستبرة أو ملاحنة منه .

(2و3) ثم شرع بين الركن الرابع فقال (الرابع الصيغة) أي الركن الرابع من أركان النكاح : الصيغة
التي يتم بها العقد لا شتمالها على الإيجاب والقبول (بالإفصاح) أي باللفظ الصريح ، فلا
تكفي الإشارة ولا الكتابة مع القدرة على النطق ، وتعتبر الصيغة المفهومة (ممن له ولاية
النكاح) من ولي وزوج أو وكيله ، بأن يأتي كل منهما بعبارة تدل على الدوام والاستمرار ،
مثل أن يقول الولي : أنكحتك أو زوجتك ابنتي فلانة إن كان مجبراً ، أو موكلتي إن كان
غير مجبر ؛ ويقول الزوج أو وكيله : قبلت أو رضيت ولو قامت قرينة على الحزل والمزح
حيث كانا وشيدين ، إذ النكاح يقع بالحزل كالطلاق والعلق ، ولو لم يسم الزوج صدقاً ،
فصية الصداق شرط في صحة الدخول كما تقدم . وندب البداة في صيغة العقد بالثناء على
الله والصلاة والسلام على نبيه لحصول البركة ، وتقديم ولي الزوجة في ذلك ، فإن بدأ الزوج
أو وكيله أجزأ (فوراً بلفظ دل للدوام) أي ويشترط في صحة العقد فوراً اللفظ الدال عليه
بأن يكون الإيجاب والقبول في آن واحد ، والفصل اليسير كافتراق الجانبين لمشورة قريبة
مغتفر ؛ مثال ذلك : أن يقول ولي الزوجة في مجلس العقد : لا تزوجك إياها إلا بعشرين أو
ثلاثين جنبها صدقاً ، واشتكر الزوج ذلك وخرج بمن معه ليتأوضوا في أمرهم ، ثم
رجعوا إلى المجلس وقد رضي الزوج بنفع ما ذكر من الصداق ، أو وضع الولي عنه شيئاً
أرضاه ؛ وإن لم يرجع الزوج إلا بعد يوم على أحد القولين أو بعد يومين على القول الآخر لا
يصح العقد ، لما علمت من اشتراط الفورية . وقوله دل للدوام : احترازه من نكاح المتعة ،
وهو النكاح إلى أجل معلوم كسنة أو سنتين للمساهة ووجوب فسخه أيذاً (والصمت إذن
البكر كالكلام) يعني أن البكر التي لا جبر لها لا تزوج إلا بعد باوعها ورضائها وحتى تأذن ،
وإنها صمتها ؛ أي لا يجوز للولي أن يزوجه لأحد حتى يعلمها أنه يريد أن يزوجه فلان
بن فلان على كذا وكذا من الصداق ، فإن سكنت أو ضحككت أو بككت عد ذلك رضا

وَزَوَّجَتْ يَتِيمَةً بِالنِّطْقِ مِنْ كُفْهِهَا بِالْقَدِّ خَوْفَ الْفِسْقِ¹
وَشَوَّرَ الْقَاضِي وَعَشْرًا بَلَعَتْ بِمَهْرٍ مِثْلَ عَجَلُوهُ قَدْ ثَبِتَ²

منها، ويكون بكاؤها لفقد أبيها الذي يزوجه من غير ستارة، ولا تكلف النطق على المشهور، فإن قالت لا أرضى أو نفرت لا يصح العقد، ويفسخ إن وقع لعزم الرضى والإذن منها، فصمتها يقوم مقام الكلام، إذ الحياء يمنعها منه. ونذب إعلامها أن صمتها رضا منها. وأما النيب البالغة ولو سفيهة فلا بد أن تعرب عما في ضميرها من رضا أو امتناع، فلا يكفي في إذنها بالصمت، ويشاركها في ذلك ستة من الأبيكار، فلا يكفي منهن في إذنها بالصمت، ولا بد من إفصاحهن بالرضا أو الإمتناع بالقول الصريح: إحداهن: بكر رشدها أبوها بإطلاق الحجر عنها في التصرفات المالية فلا يزوجه إلا برضاها، وتأذن بالقول إن بلغت. والثانية: بكر عضلت أى منعها أبوها من النكاح ضراراً أو رفعت أمرها للقاضي فلا تزوج حتى ترضى وتأذن بالقول، فإن أمر القاضي أباه بالنكاحها وأجاب فلا تحتاج إلى التصريح في الإذن. والثالثة: بكر مهملة ليس لها أب ولا وصي من جهته وأراد الولي كآخيهما أن يزوجهما على صداق من العروض كالنواشي والنحاس، وهي من قوم لا يزوجون إلا بالنقد أو بعرض معلوم كالرقيق، فلا يجوز العقد عليها إلا بعد إذنها وتصريحها بالرضى. والرابعة: بكر ولو كانت مجبرة زوجت بعد، فلا يصح العقد عليها حتى ترضى وتأذن بالقول، إذ العبد ليس كفواً للحرّة، والكفاءة حتى المرأة والأولياء معاً. والخامسة: بكر أراد وليها أن يزوجهما بذي عيب يوجب الرد كالجنون والبرص والجذام والجب وما أشبه ذلك، فلا يصح العقد عليها حتى تأذن بالقول قائلة رضيت. والسادسة: بكر لا مجبر لها، وتعدي عليها وليها الخاص كآخ وعم فزوجهما لرجل من غير إذن منها وعلم، ثم وصل إليها الخير في الحال، فإن رضيت مصرحة بالقول صح العقد، وإن لم ترض فسخ.

(2و1) (وزوّجت يتيمة) أي أن اليتيمة التي مات أبوها وهي صغيرة لا تزوج إلا بشروط تأتي، ولا تسمى يتيمة إلا قبل بلوغها في عرفهم، فإذا بلغت فإنها تزوج بإذنها ورضاها بولاية وليها الخاص كآخ وعم وغيرهما (بالنطق) من كفتها بالنقد أي ويشترط لصحة العقد عليها أن ترضى وتأذن بالقول، وعليه فلو لم تنطق مصرحة بالرضى لا يصح العقد عليها، وهو قول في المذهب، ومشى عليه الناظم. والحق أنها كغيرها من الأبيكار بعد الصمت منها إذناً ورضاً، وهذا هو القول المعول عليه. ويشترط أيضاً في صحة العقد على اليتيمة أن يكون الزوج كفواً لها في الدين والحال. ويشترط أن يكون صداقها نقداً ذهباً أو فضة، فلا تزوج بالعروض كالثياب والحيوانات ونحوهما (خوف الفسق) يعني أنه لا يجوز تزويج اليتيمة التي لم تبلغ إلا إذا خيف عليها الفساد في الدين، بأن كانت مجاورة لأهل الفسوق والملاهي المجاورين، ويترددون عليها وتردد عليهم؛ أو في الدنيا بأن كانت فقيرة ولا أحد ينفق عليها، فتزوّج خوفاً ضياعها؛ أو كان لها مال وإن تركت بلا زوج نفذ مالها بسبب إنفاقها منه فقيرة (وشوّر القاضي وعشراً بلغت) أي ويشترط مشاورّة القاضي في أمرها،

أَوْقَفَ عَلَى رِضَى وَلِيِّ كَالْأَبِ عَقْدَ سَفِيهِ أَوْ رَقِيقٍ أَوْ صَبِيٍّ¹

لأنه هو الذي يبحث عن كفاءة الزوج وعدمها ، وما تستحقه من المهر ، وعن السبب الداعي لتزويجها قبل بلوغها ، وهي يتيمة حفظاً لها ولحقوقها الدينية والدنيوية . والصحيح أن مشاورة القاضي مندوبة ، فلو عقد عليها ولها لرجل وكان مستوفياً للشروط مضى . ويشترط لصحة العقد عليها أيضاً أن تبلغ عشرين من السنين فأكثر بدخولها في سن الكبر (بمهر مثل عجلوه) أي وأن تزوج على مهر مثلها من الصداق لا أقل منه . وأن يكون معجلاً لا مؤجلاً (قد ثبت) ويشترط في صحة العقد على التيممة أن يكون ما فرض لها من الصداق ثباتاً لا يستحق بوجه بأن لم يتعلق به حق لغير الزوج كالزهر والعيد الجاني . والحاصل أنه إذا زوجت التيممة مع فقد هذه الشروط المتقدمة كلها أو بعضها فسخ النكاح قبل الدخول وبعده إن لم يطل الزمن ، فإن طال ثلاث سنين فأكثر ثبت النكاح كما في مسألة الشريفة التي زوجت بولاية أجنبي .

(1) (أوقف على رضي ولي كالأب ه عقد سفيه) اليت ، يعني أن من له ولي مقام من جهة القاضي للظن في تصرفاته المالية ، يتوقف عقده على إذن وليه على ما مضى عليه . والصحيح أنه إذا عقد على امرأة فالعقد صحيح في نفسه ، ولكن يتوقف لزومه على إذن الولي ، فإن رآه سداً : أي صولاً أمضاه وجوباً وليس له فسخه ، وإن كان غير صواب فله رده وله إمضاؤه ، فإن رده قبل البناء فلا شيء لها من المهر ، وإن رده بعد البناء فللزوجة ربع دينار فقط . ورده فسخ بطلقة بائنة ؛ وإن لم يطلع الولي على عقد السفيه حتى رشد فليس له رده وإن كان غير صواب . وقوله كالأب معناه : أن أبا الصبي كولي السفيه في الرد والإمضاء ، فإن عقد ابنه الصبي بغير إذنه على امرأة وقع العقد صحيحاً لخطابه بالمباح ، لكن يتوقف لزومه على رضا أبيه ، فإن رضي به بعد علمه لزوم ، وإن لم يأذن ولم يرض فسخ بطلقة بائنة ، فإن وقع الفسخ قبل البناء فلا شيء لها جملة ، وإن وقع بعد أن دخل بها الصبي فلها ربع دينار ، ولا عدة عليها بعد الفسخ لأن وطأة كالعدم ؛ ومثل الأب السيد في رقيقه لدخوله تحت الكاف ، فإن عقد عبد على امرأة حرة أو أمة بغير إذن سيده فللسيد الإمضاء والرد ، وإن كان العقد صحيحاً لتوقف لزومه على إذن السيد ، فإن رده قبل البناء فلا شيء لها ، وإن رده بعده فللزوجة ربع دينار ، وعليها العنة إن كان بالغاً ، ولا يفسخ نكاح العبد بغير إذن سيده إن رضي به السيد بعد وقوعه ؛ وأما الأمة إذا زوجت بغير إذن سيدها فإن نكاحها يفسخ مطلقاً ولو رضي السيد به بعد علمه لفساده ؛ وكذا يتوقف لزوم نكاح السفيه على إذن الولي يتوقف أيضاً لزوم نكاح المريض أو المريضة على إذن الورثة ، لما فيه من إخلال وارث عليهم ، فإن عقد المريض مرضاً مخوفاً على امرأة بغير إذن الوارثين فسخه الحاكم قبل الدخول بطلقة بائنة إن رفع إليه ولا شيء للمرأة ، وإن دخل بها ثم مات كان لها المسمى من ثلث ماله إن حمله الثلث ، وإلا فلها ما حمله منه ولا ترثه ، وإن صبح المريض قبل الفسخ ثبت نكاحه ولا وجه لفسخه . وإن عقد رجل على امرأة مريضة مخوفاً فسخ عقده بطلقة بائنة لفساده

(فَصْلٌ) وَأَقْسَامُ فَسَادِ الْأَنْكَحَةِ ثَلَاثَةٌ تَأْتُ فَخْذُهَا مُوضَحَةً¹
فَكُلٌّ عَقْدٌ فَاسِدٌ لِلْمَهْرِ كَالْأَجْلِ الْمَجْهُولِ أَوْ كَالْخَمْرِ²
أَوْ نَاقِصٍ عَنْ رُبْعٍ أَوْ زَادَ عَلَى خَمْسِينَ عَامًا أَوْ عَنْ الْمَهْرِ خِلَا³

يفقد الصحة ، ولا شيء لها إن وقع الفسخ قبل دخول أو الموت ؛ فإن وقع بعد الدخول أو ماتت قبل الحكم بالفسخ فلها المسمى للقاعدة .

(1) ثم شرع يبين الأمور التي تكون سبباً لفساد النكاح وانحصارها في ثلاثة أقسام فقال (فصل) من أصل البيت ويقراً بالضم على أنه خير لمبتدأ محذوف ، التقدير هذا فصل (وأقسام فساد الأنكحة ثلاثة : حملة مستأنفة ، إذ أقسام فساد إلى آخره مبتدأ وثلاثة خبره ، وتأتي صفة للثلاثة (فخذها موضحة) أي أن أقسام فساد الأنكحة الآتية في النظم ثلاثة ، وقوله فخذها : أي تلقها بقبول وعلو همة حالة كونها موضحة : أي مبينة ومفصلة على الترتيب الآتي للمصنف ولا تهملها ، إذ بعرفتها العلم بالصحيح من الفاسد في أنكحة المسلمين التي عليها مدار حفظ أنساب البشر .

(2و3) (قوله فكل عقد فاسد للمهر) يشير به إلى قاعدة أن كل عقد فسد لصداقه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل ؛ ثم مثل لأفراده بقوله (كالأجل المجهول أو كالخمر) أي أنه إذا وقع العقد على صداق مؤجل إلى أجل مجهول فالنكاح فاسد يفسخ قبل الدخول وإن علم قدر الصداق ، ويثبت بعده بصداق المثل ويعين له أجل معلوم : وكذا يفسد العقد أيضاً إن وقع على صداق لا يحل لمسلم الانتفاع به ، كما إذا أصدقها خمرًا أو خنزيرًا فيفسخ قبل الدخول لنجاستهما وحرمتيهما ، ويثبت بعده بصداق المثل ، ويراق الخمر ويقتل الخنزير . ويفسخ أيضاً إذا وقع على طاهر لا يجوز الانتفاع به شرعاً كآلة هو مثل صندوق الغناء المسمى بالفنفراف والربابة وورق الكشينة وخشب الضمعة وغيرها من آلات اللهو التي لها قيمة ، فإن حصل العقد على صداق من هذه المذكورات فسخ قبل البناء لفساده كما علمت ، ويثبت بعد الدخول بصداق المثل وتكسر الآلات وتحرق الكشينة (أو ناقص عن ربع) أي أو وقع العقد على صداق ناقص عن ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الفضة ، أو عرض تنقص قيمته عما ذكر فيفسخ قبل الدخول بطلقة ، ويثبت بعده بصداق المثل (أو زاد على خمسين عاماً) أي أو وقع العقد على صداق معلوم القدر والصفة لكنه مؤجل إلى أجل لا يبلغه عمرها غالباً بأن زاد على خمسين سنة ، كما إذا قال أصدقها عشرة جنبيات مؤجلة إلى ستين أو ميعين أو ثمانين سنة ، فإنه يفسخ أيضاً قبل الدخول ويثبت بعده كما تقدم ، ويضرب للمصداق أجل مناسب (أو عن المهر خلا) أي أو وقع العقد على امرأة بغير صداق كما يقع كثيراً من الجهلة للذين يعتقدون فيهم الخير والصلاح بقولهم : قد دفعت لك ابنتي : أي وهبتها لك لتزوجها بلا شيء ، ويقبلها منه فيفسخ هذا العقد قبل الدخول لفساده ، ويثبت بعده بصداق المثل .

أَوْ مَا يُنَافِي الْعَقْدُ فِيهِ الشَّرْطُ مِثْلُ الْخِيَارِ أَوْ عَلَى الْأَبْطَإِ¹
 أَوْ يَأْتِ بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ وَالْوَجْهِ وَالتَّرْكِيبِ فِي الشَّغَارِ²
 فَفَسَخُ ذَا قَبْلَ دُخُولِهِ فَقَطْ وَبَعْدَهُ فَاثْبَتَهُ وَاسْقَطْ مَا شَرِطَ³
 ثَانِيهَا مَا فِيهِ فَسَخُ الْعَقْدِ مَا لَمْ يَطْلُ قَبْلَ الْبِنَا أَوْ بَعْدَ⁴
 مِثْلُ نِكَاحِ السَّرِّ وَالْيَتِيمَةِ تَزَوُّجَتْ مِنْ شَرْطِهَا عَدِيمَةٍ⁵

(2و1) (أَوْ مَا يُنَافِي الْعَقْدُ فِيهِ الشَّرْطُ) أَي أَوْ حَصَلَ الْعَقْدُ عَلَى شَرْطٍ يُنَافِي صَحْتَهُ (مِثْلُ الْخِيَارِ) أَي وَذَلِكَ مِثْلُ شَرْطِ الْخِيَارِ فِي الْعَقْدِ كَأَنْ يَقُولَ أَحَدٌ لغيره زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ بِخَمْسِينَ ، وَيَقُولُ لَهُ مَجْبِرُهَا لَا أَزْوَجُكَ إِلَّا بِمِائَةٍ مِنَ الدَّنَانِيرِ مِثْلًا ؛ وَيَقُولُ الزَّوْجُ قَبْلَتَهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ لِي الْخِيَارُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَكْثَرُ ، فَإِنْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّخُولِ فَسَخَ بِطَلْقِهِ لِفَسَادِهِ ، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا ثَبَتَ النِّكَاحُ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ ، إِلَّا خِيَارَ الْمَجْلِسِ فَلَا يَفْسُدُ بِهِ النِّكَاحُ (أَوْ عَلَى الْأَبْطَإِ) أَي أَوْ حَصَلَ الْعَقْدُ عَلَى شَرْطِ الْأَبْطَإِ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ الَّتِي عَقَدَ عَلَيْهَا ، بَلْ يَكْفِي مِنْهَا بِالْثَلَاثَةِ بِالْقَبْلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ وَالْمَلَاعَةِ دُونَ الْوَطْءِ ، فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ بِفَسْخِهِ قَبْلَ الدَّخُولِ ، كَانَ الشَّرْطُ مِنَ الزَّوْجَةِ أَوْ الزَّوْجِ وَلَوْ رَضِيَتْ بِهِ الزَّوْجَةُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَطَّلِعِ الْحَاكِمُ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ دَخَلَ بِهَا فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بِثُبُوتِ النِّكَاحِ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ وَيَطْلَانِ الشَّرْطَ الْمُنَافِي لَصَحَّةِ الزَّوْجَةِ (أَوْ يَأْتِ بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ) أَي أَوْ شَرْطَ الزَّوْجِ فِي صِلْبِ الْعَقْدِ عَلَى الْمَقْعُودِ عَلَيْهَا إِلَّا يَأْتِي فِي مَرْزُهَا الْمَعَادُ مَا إِلَّا كَيْلًا فَقَطْ أَوْ نَهَارًا فَقَطْ ، وَحَصَلَ التَّرَاضِي عَلَى ذَلِكَ ، وَوَقَعَ الْعَقْدُ بِالْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَفْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ لِفَسَادِهِ ، وَثَبَتَ بَعْدَهُ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ ، وَبِحُكْمِ الْحَاكِمِ بِطَلْقِ الشَّرْطِ ، وَبِالْقِسْمِ مَا يَوْمَ وَلِيَّةٍ كغيرها مِنَ الزَّوْجَاتِ (وَالْوَجْهِ وَالتَّرْكِيبِ فِي الشَّغَارِ) بِالْفَيْنِ الْمَعْجَمَةِ ؛ مِنْ شَعْرِ الْكَلْبِ : أَي رَفَعَ رِجْلَهُ حَالَ بَوْلِهِ ، وَذَلِكَ عَلَامَةٌ عَلَى بُلُوغِهِ ؛ اسْتَعْمَلَ هُنَا لِرَفْعِ الصَّدَاقِ عَنِ الزَّوْجِ لَعَلَّ . وَحَقِيقَةُ الشَّغَارِ الْبُضْعُ بِالْبُضْعِ : أَي الْفَرْجُ بِالْفَرْجِ هُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : صَرِيحُ الشَّغَارِ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ لغيره : زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ بِأَمْرٍ عَلَى أَنْ أَزْوَجَكَ ابْنَتِي بِأَمْرٍ ، وَسِيَّائِي حُكْمُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَوَجْهُ الشَّغَارِ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لَهُ : زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ بِخَمْسِينَ دِينَارًا عَلَى أَنْ أَزْوَجَكَ ابْنَتِي بِخَمْسِينَ دِينَارًا أَيْضًا ، وَيَتَوَقَّفُ نِكَاحُ أَحَدَاهُمَا عَلَى نِكَاحِ الْآخَرَى ، فَهُوَ فَاسِدٌ يَفْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ ، وَثَبَتَ بَعْدَهُ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ نِكَاحُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى فِي هَذِهِ الصُّورَةِ صَحَّ النِّكَاحُ مُطْلَقًا ، وَلَا وَجْهَ لِفَسْخِهِ ، وَمَرْكَبُ مَنَهُمَا : أَي الصَّرِيحُ . وَالْوَجْهُ ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ لآخر : زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ بِصَدَاقِ قَدْرِهِ عَشْرَةَ جَنِيَهَاتٍ مِثْلًا ، وَأَزْوَجَكَ ابْنَتِي بِغَيْرِ صَدَاقٍ أَصْلًا ، فَهَذَا الْعَقْدُ فَاسِدٌ يَفْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ ، وَثَبَتَ بَعْدَهُ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ ، وَهَذَا يَحْصُلُ كَلَامُهُ ، لَكِنْ الَّتِي يَثْبِتُ نِكَاحَهَا بَعْدَ الدَّخُولِ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ هِيَ الَّتِي فَرَضَ لَهَا صَدَاقًا كَالْعَشْرَةِ فِي مِثَالِنَا ، وَالَّتِي لَمْ يَفْرَضْ لَهَا يَفْسَخُ نِكَاحَهَا مُطْلَقًا قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ ، لِأَنَّ الشَّغَارَ فِيهَا صَرِيحٌ .

(3-5) (فَفَسَخُ ذَا) الْإِشَارَةُ فِيهِ رَاجِعَةٌ لِلْقِسْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ النَّاطِقُ بِقَوْلِهِ : فَكُلُّ عَقْدٍ فَاسِدٌ

ثالثها ما العقد فيه فسداً والحكم بالبطلان فيه أبداً¹
كعقده بلا ولي أو صريح شغار أو ذِي مُتْعَةٍ غَيْرُ صحيح²

للمهر إلى آخره (قبل دخوله فقط) أي أن هذا القسم الحكم فيه فسخ العقد بطلقة بائنة قبل الدخول فقط لا بعده ، لأنه من المختلف فيه (وبعده فائتبه واسقط ما شرط) أي أن الحكم فيه بعد البناء ثبوت النكاح بصداق المثل وإبطال كل ما يناقِ صحة الزوجية من شرط أو أجل مجهول أو نحوهما ، وما بعد هذا القسم متفق على فساد ، لكن بعضه يفسخ فيه النكاح قبل الدخول وبعده ما لم يطل الزمن ، وبعضه يفسخ فيه النكاح مطلقاً ولو طال الزمن بعد الدخول ، وإلى معنى ذلك أشار الناظم بقوله (ثانيها ما فيه فسخ العقد ما لم يطل) أي القسم الثاني من أقسام الأنكحة الفاسدة ما يفسخ العقد فيه مطلقاً قبل الدخول وبعده ، كما أشار إليه الناظم بقوله 0 قبل البناء أو بعد) لكن محل فسخه بعد البناء ما لم يطل الزمن كالثلاث سنين فأكثر في بعض الصور ، وما لم يطل بالعرف في البعض الآخر . ثم ذكر بعض أمثلة ذلك فقال وذلك (مثل نكاح السر) وهو ما أوصى الزوج فيه الشهود بكتبه عن الناس أو عن جماعة مخصوصة ، بل ولو عن زوجة ، فالحكم فيه الفسخ بطلقة بائنة قبل الدخول وبعده ما لم يطل الزمن ، فإن طال ثبت النكاح وأدب الزوجان والشهود المتواطفون على كتم النكاح باجتهاد الحاكم ، إذ المطلوب شرعاً شهرة النكاح وفشوة عند جميع الناس (واليتيمة تزوجت من شرطها عديمة) أي ومثل نكاح السر في الفساد ووجوب فسخه قبل الدخول وبعده ما لم يطل نكاح اليتيمة وتقدم أنها هي التي مات أبوها وهي صغيرة إذا وقع العقد عليها مع فقد شرط من الشروط المتقدم بيانها ، بأن زوجت بغير كفؤ أو لم تبلغ عشرين من السنين ، أو بلغتها ووقع العقد عليها بغير رضا منها وما أشبه ذلك ، فالطول في نكاح السر يعتبر بالعرف لا بالسنين ، بل متى اشتهر عند العام والخاص ثبت ، ولا وجه لفسخه . وأما الطول في نكاح الشريفة التي زوجت بالولاية العامة مع وجود ولي خاص كأخ وابنه ، وفي نكاح اليتيمة التي زوجت مع فقد شرط فأكثر من الشروط المتقدمة ، فيعتبر بولادة الأولاد أو بمضي ثلاث سنين فأكثر كما في الشرح الصغير لأبي البركات ، حكيناها بالمعنى لا بخصوص ألفاظ الشارح المذكور .

(2و1) (ثالثها ما العقد فيه فسداً) أي القسم الثالث من أقسام الأنكحة الفاسدة ما أشار إليه بقوله : ما العقد فيه فسداً ، يريد به بيان القاعدة الممهودة عند الفقهاء ، وهي أن كل نكاح فسد لعقده يفسخ قبل الدخول وبعده ولو طال الزمن جداً كما قال (والحكم بالبطلان فيه أبداً) أي الحكم في هذا القسم الآخر بطلان العقد أبداً : أي فسخه قبل الدخول وبعده مطلقاً . ثم شرع بين بعض أفراد القاعدة المتقدمة قريباً مفتتحاً لها بأداة التشبيه فقال 0 كعقده بلا ولي) أي وذلك مثل العقد على امرأة بغير واسطة ولي بان باشرت العقد بنفسها ، فإنه يفسخ أبداً لفساده إذ الولي في مذهب الإمام هو الركن الذي عليه مدار صحة النكاح (أو صريح شغار) أي ومثله في الفساد ووجوب الفسخ ولو بعد

وَكُلٌّ فَسَخِرَ بَعْدَ مَسِّ الْبَعْلِ فِيهِ الْمَسْمَىٰ أَوْ صَدَاقُ الْمِثْلِ¹
وَقَبْلَ مَسِّ لَا صَدَاقٌ يُلْزَمُ إِلَّا نِكَاحُ الدَّرْهَمَيْنِ دَرَاهِمَ²

ولادة الأولاد أو مضي سنين كثيرة صريح الشغار : وهو الفرج بالفرج من غير فرض صدق أصلاً ، مثل أن يقول أحد الآخر : زوجني ابتك على أن أزوجهك ابنتي وليس بيننا صدق ، بل بضع كل واحدة منهما يكون في نظير بضع الأخرى ، وهذا النكاح متفق على فساد ، ولذا حكم الشرع بفسخه أبداً (أو ذي متعة غير صحيح) أي أو كان النكاح صاحب متعة فهو النكاح إلى أجل كسنتين أو أكثر أو أقل ، فإذا أراد الرجل أن يعقد على امرأة ويتمتع بها إلى أجل معلوم ، وأخبر المرأة وأوليائها بذلك ، وحصل العقد بالفعل كما يقع من الأغراب الذين يسافرون إلى غير بلادهم ، ويريدون الإقامة مدة من الزمن كالشجار والحكام وطلبة العلم فإنه يفسخ أبداً ، لأنه من الأنكحة المتفق على فسادها ، ومفهوم قوله غير صحيح أن نكاح المتعة الصحيح لا يكون فاسداً في نفس الأمر ، ولا يحكم أحد بفسخه . وصفته أن يعقد رجل على امرأة يتمتع بها إلى أجل معلوم ثم يفارقها من غير أن يطلع أحد على ما انطوى عليه بل أخفى ذلك في نفسه . قال الشيخ الدرديري رضي الله عنه : وهذه رخصة تنفع الأغراب ..

والحاصل أن كلاً من النكاح بلا ولي وصريح الشغار ونكاح المتعة فاسد يفسخ قبل الدخول وبعد ، ولو طال الزمن جداً بطلقة بائنة ، لكن يلحق الولد بأبيه ويدراً الحد وتنقرر به الحرمة ، فيحرم على الزوج أصول ما انفسخ نكاحها منه بعد الدخول وفروعها ، ويحرم على الزوجة أصوله وفروعه . وما يفسخ أبداً النكاح في العدة أو الاستبراء من شبهة أو زنا ، ولو كان العاقد نفس الزاني لفساد مائه ، فإن انضم إلى العقد في العدة أو الاستبراء تلذذ زمنهما أو وطء ولو بعد مضي زمنهما من غير عقد جديد تأبذت الحرمة ، ويفسخ أيضاً أبداً نكاح الخامسة ، ولا التفات إلى ما يوجد من أقوال بعض أئمة المذاهب المنادرة ، كما يفسخ نكاح من حرمت بنسب أو صهر أو رضاع ، ولو اطلع عليه بعد ولادة الأولاد أو مضي زمن طويل .

(2و1) (قوله وكل فسخ بعد مس البعل) إلى آخره ، يريد أن كل نكاح حكم الحاكم بفسخه لفساده إما من جهة صدقه وإما من جهة عقده بعد الدخول بالمعقود عليها والتلذذ بها ، وهو المراد بمس البعل : أي الزوج (فيه المسمى أو صدق المثل) أي يجب للزوجة في المحكوم بفسخه بعد البناء الصداق المسمى الذي ذكر في مجلس العقد ورضيه ولي الزوجة بشهادة من حضر قل أو كثر ، فإن لم يكن في مجلس العقد تسمية بل وقع على التفويض فلها صدق المثل ، وهو ما يستحقه مثلها من مثله عرفاً (وقبل مس لا صدق يلزم) أي وإن وقع الحكم بفسخ النكاح قبل مس الزوجة : أي التلذذ بها لا يلزم الزوج شيء من الصداق ولا تستحق هي منه شيئاً ، بخلاف الإطلاق من عقد صحيح فإنها تستحق فيه نصف الصداق بمجرد العقد كما تقدم (إلا نكاح الدرهمين درهم) أي إلا في الحكم بفسخ النكاح الذي حصل على ما نقص

وَتَحْزَمُ الْأَصُولُ وَالْفُصُولُ وَزَوَّجَتْهُمَا كَذَا فُصُولُ أَوَّلِ أَصْلِ الْمَرْءِ ثُمَّ أَوَّلُ فَصْلٍ لَهُ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ أَصْلُهَا

عن أقل الصداق كما إذا عقد رجل على امرأة وجعل لها درهمين من الفضة صداقاً واطلع عليه الحاكم قبل البناء وأمره بدفع درهم ثالث لها كي يكمل أقله وامتنع ، فإنها تستحق بعد الفسخ درهمًا منهما ، ويرد الآخر للزوج الممتنع من إكمالها ، وهذا هو المشهور ، ومقابلته لا شيء لها كغيرها .

[تنبيه] تقدم أن فسخ النكاح إذا حصل بعد الدخول فيه المسمى إن كان ، فإن لم يكن ثم تسمية فسادق المثل ، فهذا بالنسبة لمن وطئت بعد الدخول بالفعل ولو بمغيب الحشفة من غير إزاله ، فإن لم يحصل وطء بل مجرد تلذذ بقبلة ومباشرة فلا صداق لها ، بل تعاض بشيء في نظير ذلك بالاجتهاد .

(1و2) ولما انتهى الكلام على الأنكحة الفاسدة وما يترتب عليها شرع يتكلم على ما يحرم على الرجال من النساء وما يحرم على النساء من الرجال ؛ إما أصالة كالنسب ، أو لعلة عرضت من صهر ، أو رضاع وما أشبه ذلك فقال 0 ونحرم الأصول والفصول أي يحرم على الشخص ذكراً أو أنثى أصوله : جمع أصل ، وهو كل من كانت له عليه ولادة ؛ وفصوله : جمع فصل بمعنى الفرع ، فهو ما كان من عقبه إجماعاً ، فيحرم على الرجل أمه وأمهاتها ، وأم أبيه وأم جده وأمهاتها بلا نهاية وإن علا الجد ؛ ويحرم على المرأة أبوها وجدها وإن علا ، كان الجد من جهة الأب أو من جهة الأم ؛ ويحرم أيضاً على الرجل بناته وبنات بناته وبنات بناته وإن سفلن ؛ ويحرم على المرأة أبنائها وأبناء أبنائها وبنات بناتها وبنات بنات بناتها أيضاً زوجة الأصل وزوجة الفرع ، فيحرم على الرجل زوجة أبيه وزوجة جده وإن علا ، كان الجد من جهة الأب أو من جهة الأم ؛ ويحرم عليه زوجة ابنه وابن ابنه وإن نزل ، وكذا يحرم على المرأة زوج أمها وزوج جدتها مطلقاً ، لكن محل ذلك إن تلذذ الزوج بالأم ولو بالقبلة أو المباشرة أو النظر لغير الوجه والكفين ، فإن طلقها قبل أن يتلذذ بها أصلاً فلا تحرم عليه بنتها بخلاف أمها فإنها تحرم عليه بمجرد العقد ، إذ العقد على البنات يحرم الأمهات لقوله تعالى : ﴿وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ ولا تحرم البنات إلا بالدخول على الأمهات : أي التلذذ بهن لقوله تعالى في الرائب : ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونَا دَخَلْتُمُ بِهِنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ (كذا فصول أول أصل المرء) أي وكذا يحرم على الشخص ذكراً أو أنثى فصول أصله الأول ، والمراد بالأصل الأول الأم أو الأب ، وأول فصل منهما الإخوة والأخوات ، فيحرم على الرجل أخته شقيقة أو لأب أو لأم ونسلها من غير نهاية كان النسل بواسطة ذكر من عقبها أو أنثى . ويحرم على المرأة أخوها شقيقاً أو لأب أو لأم ولو من زنا ، ونسل إخوتها من غير حصر (ثم أول فصل له من كل أصل أصلوا) أي ثم يحرم على الشخص بعد الفصول من أصله الأول وهو الأب أو الأم وما تفرع منه الفصل الأول فقط مما فوق الأصل الأول ، وهو الجد من جهة الأب أو من جهة الأم وأبائهما وأجدادهما وإن علوا ، فيحرم على الرجل الفصل الأول من جده فما فوقه

كَالْأُمِّ وَالْبِنْتِ وَيَنْتِ السُّوْلِدُ وَزَوْجَةُ ابْنِ أَوْ أَبِ أَوْ جَدِّ¹
وَالْأَخْتِ وَابْنَتُهَا كَذَا بِنْتُ الْأَخِ وَعَمَّةٌ وَخَالَاتٌ وَاعْكِسُ أَخِي²

وهو بعمة أو عمة أبيه فقط ، ولا تحرم عليه بناتها ، وتحرم عليه خالاته وخالة أمه ولا تحرم عليه بناتها ؛ ويحرم على المرأة عمها وخالها ، ولا يحرم عليها ابن عمها ولا ابن خالها أو خالتها ، وهذا محصل كلامه .

(1) ثم شرع في تفصيل ما أجمل على سبيل اللف والنشر المرتب مفتتحاً كذلك بأداة التشبيه فقال (كالأم) أي وأمهايتها ، وهذا مثال قوله الأصول (والبنت) أي وتحرم البنت وما تولد منها من الإناث بواسطة ذكر أو أنثى ، وهذا مثال قوله والفصول . ومعنى قوله (وبنت الولد) إذ المراد بالولد في كلامه الأولاد ذكراً أو إناثاً ، فيحرم ما تولد منهم من الإناث (وزوجة ابن أو أب أو جد) أي يحرم على الرجل زوجة ابنه أو ابن ابنه وإن نزل بمجرّد العقد ، وزوجة أبيه وزوجة جده وإن علا ، وهذا مثال لقوله فيما تقدم وزوجتاها : أي زوجة وزوجة الفرع .

(2) (والأخت وابنتها) أي يحرم على الرجل أخته من أي جهة ولو أختاً لأُم من زنا صريح ، وبنت أخته ، والمراد ببنت الأخت كل من كانت لأختك عليها ولادة بواسطة أنثى أو ذكر ، وضابط ذلك أن كل أنثى ينتهي نسبها إلى أختك تحرم عليك بالإجماع .

مسألة : قال العلامة الديري الشافعي في كتابه [غاية المقصود لمن يتعاطى العقود] على مذاهب الأئمة الأربعة : لو زوج الحاكم رجلاً مجهولة النسب ثم استلحقها أبوه بشرطه ولم يصدقه هو ثبتت أختوها له ، وبقي نكاحه كما نص عليه . قال القاضي حسين في فتاويه : وليس لنا من يخطأ أخته في الإسلام إلا هذا ؛ وقس بهذه الصورة ما لو تزوجت مجهول النسب فاستلحقه أبوها فثبتت نسبته ، ولا يفسخ النكاح إن لم يصدقه الزوج انتهى . ويحرم أيضاً على المرأة أختوها وكل من لأخيها عليه ولادة من الذكور ، وهذا مثال لقوله كذا فصول أول أصل المرأة (كذا بنت الأخ) أي وكما يحرم على الرجل أخته وما ولدت من الإناث يحرم عليه بنت أخيه ، وهي كل أنثى ينتهي نسبها إلى أخيه بواسطة ذكر أو أنثى ولو نزلت ؛ ويحرم على المرأة أختوها من أي جهة ، وما تناسل منه من الذكور ولو سفلوا (وعمة وخالة) أي ويحرم على الرجل عمته ، وهي أخت أبيه شقيقة أو لأب أو لأُم ولو من زنا للحوقها بالأُم دون بناتها ؛ ويحرم عليه خالاته وهي أخت أمه شقيقة أو لأب أو لأُم كذلك دون بناتها ؛ ومثل عمته وخالاته عمة أبيه وخالاته وعمة أمه وخالاتها وعمة الجد وخالاته وإن علا ، كان الجد لأب أو لأُم دون بناتهن ، هذا مثال لقوله «ثم أول فصل له من كل أصل أصولوا» (واعكس أخى) أي والعكس ، ويحرم على المرأة خالها وعمها من أي جهة إلى آخر ما تقدم تفصيله دون بينهم ؛ فلا يحرم عليها ابن عمها ولا ابن خالها بل يجوز لها ذلك إجماعاً ، فهذه سبع نسوة محرمة بالأجماع وهي من جهة النسب بدليل قوله تعالى : (حرّمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم) إلى آخرها ، لكن المتفق عليه في حرمة البنات خاص باللوآتي

وَجَمْعُ أُخْتَيْنِ بِلاَ مَحَالَةٍ وَعَمَّةٌ مَعَهَا لَهَا أَوْ خِثَالَةٌ^١
 أَوْ جَمْعُ ثِنْتَيْنِ حُرٍّ مَا لَوْ قَدَرَا إِحْدَاهُمَا أَنْثَى وَالْأُخْرَى ذَكَرًا^٢
 وَأَصْلُ زَوْجَةٍ وَفَرَعُهَا اتَّسَبَ وَكُلُّ هَذَا مِنْ رِضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ^٣

تلتحق بآبائهن شرعاً . وأما بنت الزنا فقد وقع الخلاف في حرمتها بين مالك والشافعي رضي الله عنهما ، فعند مالك بمنزلة بنت الصلب في الحكم ، وجوز الشافعي نكاحها لأبيها من الزنا مع الكراهة ، لانقضاء النسب ولعدم التوارث بينهما ؛ وللنساء الحرمة بالنسب ضابط مختصر وهو : تحريم نساء القرابة إلا من دخلت في ولد العمومة أو ولد الخوالة كبت العم والعمة والخال والخالة .

(١و٢) ثم شرع في بيان ما يحرم جمعه من النساء في عصمة فقال (وجمع أختين بلا محالة) أي ويحرم الجمع بين الأختين في عصمة مطلقاً كانتا شقيقتين أو لأب أو لأم حرتين أو أمتين ، بلا محالة : أي من غير شك في ذلك للإجماع ، فمن كان متزوجاً بامرأة يحرم عليه أن يتزوج عليها أختها ، اللهم إلا أن يطلق أختها طلاقاً بائناً بخلع أو بئناً ، فيجوز له إذا العقد على أختها ولو قبل انقضاء عدتها ؛ وأما إن طلقها طلاقاً رجعيّاً فلا تجوز له أختها حتى تخرج من العدة . ومن وطئ أمة بالملك يحرم عليه وطء أختها حتى يحرم الأولى ، إما ببيع أو عتق أو بتزويجها لغيره بعد استيراثها منه ، وأما جمعهما بالملك للخدمة فيجوز (وعمة معها لها أو خالة) أي ويحرم أيضاً جمع العمة مع بنت أختها في عصمة ، أو جمع الخالة مع بنت أختها تحت زوج للقاعدة الآتية للناظم . قال صاحب الرسالة : «وهني النبي عليه الصلاة والسلام أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها» . وقوله (أجمع ثنتي حر ما لو قدرا) البيت مكرر مع ما قبله . وفيه إشارة لبيان القاعدة المشهورة عند أهل العلم ، وهي : أن كل امرأتين لو قدرت إحداهما أنثى والأخرى ذكراً لا يجوز للذكر منهما نكاح الأنثى في التقدير لا يجوز الجمع بينهما في عصمة ، بل يحرم إجماعاً وذلك كالأختين والمرأة مع عمتها أو خالتها ، وسيستثنى من ذلك جميع المرأة مع زوجة أبيها أو أمه ، وجميع المرأة مع أمتها ، فمن كان متزوجاً بامرأة يجوز له أن يتزوج عليها زوجة أبيها التي طلقها أو توفي عنها وبينها أم زوجها قبله الذي طلقها أو توفي عنها ؛ وجاز جمع المرأة مع أمتها ، لأنك لو قدرت المالكة ذكراً لجاز له وطء أمته بالملك ، وهذا حاصل ما في البيت .

(٣) ثم شرع في بيان ما يحرم باليسهر والرضاع فقال (وأصل زوجة) أي ويحرم على الرجل أصل زوجته أمها وأمهاتها من جهة الأب أو الأم وإن علون بمجرد العقد على البنت ولو طلقها أو ماتت قبل الدخول بها لقوله تعالى عطفاً على نائب فاعل ﴿حرمت﴾ من آية سورة النساء ﴿وأمهات نسائكم﴾ أي وحرمت عليكم أمهات نسائكم (وفرعها) اتسب (أي ويحرم على الرجل فرع زوجته الذي يتصل نسبه بها لكن بعد التلذذ بها ولو بمقدمات الجماع كما تقدم ، وفرعها وهو بناتها من غيره ولو من زنا ، لأنهن يرأى له ولو لم يترين في حجره ويناتهن وإن سفلن ، وبنات آبائهن لدخولهن في فرع الزوجة . ويحرم على الرجل أيضاً بنت

وَحَرَّمُوا مَبْنُوتَةً مِمَّنْ أَبَتْ إِلَّا بَوْطَةً فِي نِكَاحٍ قَدْ ثَبَّتْ¹
 إِنْ غَيَّبَ الْكُمَرَةَ بِإِنتِشَارٍ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ وَلَا إِنْكَارٍ²
 مُكَلَّفٌ بِعَمَلِهَا فِي الْقَبْلِ لَا قَاصِدًا تَحْلِيلَهَا لِلْبَغْلِ³

ربيه للذكر لأنها ربيته بواسطة . قال العلامة الدبري في كتابه [غاية المقصود] : وهذه مسألة نفيسة يقع السؤال عنها كثيراً انتهى . ولا يحرم على الرجل بنت زوجته قبله ، بل ولو حدثت من زوج بعد أبيه ما لم تكن بنتها التي من زوج قبل أبيه رضیعة رَضعت من لبن أبيه ، وإلا فتحرم إجماعاً لأنها أُنْتُ رَضاع . ولا يحرم على المرأة ابن زوجها أبيها من غيره حيث لم يكن قد رَضع من لبن أبيها وإلا فلا يجوز لما علمت (وكل هذا من رَضاع أو نسب) الإشارة في قوله وكل هذا راجعة لجميع ما تقدم تفصيله من قوله وتحرم الأصول إلى هنا . والمعنى كل ما يحرم على الشخص من أصل أو فرع وزوجة الأصل وزوجة الفرع ، وغير ذلك من نسب يحرم عليه مثل ذلك من الرضاع ، إلا ما يستثنى من ذلك في باب الرضاع لقوله عليه الصلاة والسلام «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» .

(3-1) (وَحَرَّمُوا مَبْنُوتَةً مِمَّنْ أَبَتْ) معناه : أخبروا بحكم ذلك إذ التحريم من جانب الشرع فليس في وسع أحد أن يحرم أو يحلل ، فالمراد أخبر العلماء بحرمه المرأة التي أَبَتْ الزوج طلاقها : أي قطع عصمته منها ولم يبق منها شيئاً ، بأن طلقها ثلاث طلاقات متواليات أو مجموعة في كلمة واحدة إن كان حراً مسلماً مختاراً ، أو طلقته متفرقتين أو مجموعتين إن كان عبداً مسلماً ، إذ الإسلام شرط في لزوم الطلاق كما سيأتي في بابه كانت الزوجة صغيرة أو كبيرة حرة أو أمة مسلمة أو كاتبة (إلا بوطء في نكاح قد ثَبَّت) أي لا تحل المرأة المبنوتة لزوجهما الذي أَبَتْ طلاقها إلا بوطء حصل من غيره بعد نكاح صحيح لازم ، وهذا معنى قوله تعالى : ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ ونهايك بهذه الآية نصاً على تحريمها ، ومستوفي ما يتعلق بهذه المسألة من أقوال العلماء إن شاء الله تعالى في باب الطلاق .

واعلم أن الوطء الذي تحل به المبنوتة له شروط أشار الناظم إليها بقوله (إن غيب الكمره بانتشار) أي أولها أن يغيب الزوج الذي عقد عليها عقداً صحيحاً كمرته : أي حشفته جميعها في فرجها . وثانيها أن يكون الغيب بعد انتشار ذكره : أي انتصابه ، فإن غيبها في فرجها من غير انتشار ثم طلقها فلا تحل للأول ، لقوله ﷺ للصحابية التي سألت عن حلها لزوجهما السابق الذي أَبَتْ طلاقها وهي رفاعة بعد أن تزوجت برجل معترض ثم طلقها : «لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك» الحديث ، والعسيلة : لذة الجماع ، وهي متوقفة على انتشار الذكر (من غير مانع ولا إنكار) أي وثالثها : أن يكون الوطء المذكور من غير مانع شرعي كالحيض ونحوه ، فإن وطئها وهي حائض أو نفساء أو صائمة أو معتكفة أو عمرة بمحج أو عمرة ثم طلقها فلا تحل للأول . رابعها : أن يكون الوطء لا نكرة فيه من أحد الزوجين ، فإن ادعته الزوجة وأنكره الزوج ثم طلقها فلا تحل للأول إلا إذا ظهر بها حمل ولم ينقه وإلا فتحل ، ومثل إنكار الزوج للوطء إنكارها هي بالأولى (مكلف بعملها في القبلى)

قوله مكلف بالرفع : فاعل غيب : أي وخامسها : أن يكون الزوج بالغاً ، فإن كان صبيّاً ووطئها ثم طلقها منه وليه فلا تحل للأول ، لأن وطء الصبي لا عسيلة فيه فهو كالعدم . وسادسها : أن تكون عاتلة بالوطء : أي شاعرة بلذة الجماع ، فإن وطئها نائمة ولم تشعر أو بمعنى عليها أو مجنونة ثم طلقها من غير وطء ثان مع الشعور فلا تحل للأول أيضاً . ولا يشترط علم الزوج ، فإن كان نائماً أو سكران أو مجنوناً وغيت حشفته في قبلها وكان ذكره متصبياً ولكنه لم يشعر بشيء من ذلك ثم تطلقت منه ، فإنها تحل للأول . وسابعها : أن يكون تنيب الحشفة مع الانتشار في قبلها لا في دبرها ، ولا بين أليتيها أو فخذيهما ، فإن غيبها في دبرها ثم طلقها من غير وطء في قبلها بعده فلا تحل للأول (لا قاصداً تحليلها للبعول) وثامنها : أن لا يكون الزوج قد تزوجها بنية أن يحلها لزوجها الذي ثبت طلاقها قبله ، فإن تزوجها بقصد ذلك لا تحل به للأول ، والنكاح فاسد يفسخ أبداً ولو بعد ولادة الأولاد أو طال الزمن جداً ، لما تقدم أنها لا تحل إلا بوطء في نكاح صحيح لازم ، وهذا مذهب إمام دار الهجرة مالك من أنس رضي الله عنه . وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى : إن تزوج رجل امرأة ليحلها للذي طلقها ثلاثاً فإنها تحل للأول بعد طلاق الثاني الذي تزوجها بقصد التحليل ، فعلم من ذلك أن اختلاف الأئمة رحمة .

واعلم أن المضرّ عندنا في هذه المسئلة علم الزوج المحلل أنه محلل ، كان بأجرة أم لا ، فإن لم يكن عالماً بل تزوجها بنية التأييد واتفق الزوج الميت للطلاق والمرأة وأولياؤها على أن يغروه ولم يعلموه بما تأمروا عليه ، فإن ذلك لا يضرّ ، بل المضرّ علم المحلل فقط .

والحاصل أن عدة النساء المحرمات بنص الكتاب والسنة من نسب أو رضاع أو صهر أو غير ذلك من الموانع الشرعية إحدى وعشرون أنثى : سبعة من النسب بدليل قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخْوَاطُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبنَاتُ الْأَخِ وَبنَاتُ الْأُخْتِ﴾ وإثان من الرضاع لقوله تعالى : ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْوَاطُكُمُ مِنَ الرِّضَاعِ﴾ - وخمسة بالصهر لقوله عز وجل : ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ - الآية - وحلائل بُنَاتِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ، وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف والخامسة زوجة الأصل لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ وإثان محرمات بدليل السنة وهما جمع المرأة مع عمتها في عصمة ، وجمع المرأة مع خالتها كذلك ، والمعتدة زمن عدتها لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَزِمُوا عَقْدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ﴾ والمجوسية والأمة الكاتبة لمسلم ولو عبداً تمة والميتوت قبل زوج بالشروط المتقدمة ، والملاعة منه إن تم اللعان يمينها بالخامسة ؛ وكما يحرم أصول الزوجة وفروعها على زوجها تحرم أيضاً أصول الأمة الموطوءة بالملك وفروعها كالزوجة ؛ وتحرم أيضاً على أصوله وفروعه ، وكذا في وطء الشبهة كانت شبهة ملك أو نكاح ، فمن وطئ أمة مملوكة لغيره مشبهها لها بأمته ثم تبين بعد الوطء ، أنها

وَالْحَرُّ وَالْعَبْدُ لَهُ أَنْ يَجْمَعَا حَرَائِرَاتٍ فِي نِكَاحٍ أُرْبَعًا¹
وَجَازَ لِلْعَبْدِ نِكَاحُ الْأُمَةِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ مَا عَدَا مُسْلِمَةً²
وَالْحَرُّ لَا إِلَّا إِذَا مَا أُسْلِمَتْ إِنْ عَدِمَ الطُّوْلَ إِذَا خَافَ الْعَنَتَ³

غيرها حرمت عليه أمهاتها وبناتها من غير حصر ، وتحرم على أصوله وفروعه من الذكور كذلك ؛ ومن وطئ حرة مشبهًا لها بزوجه ثم تبين أنها أجنبية حرمت عليه أيضًا أصولها وفروعها ، وتحرم على أصوله وفروعه كالزوجة سواء بسواء . وعلى الموطوءة بالشبهة الاستبراء حرة أو أمة ، ولها من الوطاء مهر مثلها ، ولو كانت ذات زوج ويلحق به الولد بشرط ؛ ولا يحرم بالزنا حلال ، فمن زنا بامرأة طائعة أو مكرهة جاز له أن يتزوج أمها ونبتها على مشهور مذهبه .

(1-3) ثم شرع في بيان ما يجوز للرجل حرًا أو عبدًا جمعه من النساء في عصمة واحدة إن شاء من غير زيادة فقال والحر والعبد له أن يجمعهما إلى آخره : أي ويجوز للحرّ والعبد جمع أربع نسوة في عصمة واحدة بعقد واحد أو متفرق (حرائر في نكاح أربعا) هذا شروع منه في بيان النوع الذي يجوز الجمع منه للحرّ بغير شرط وللعبد بشرط ، وهو الحرائر مسلمات أو كتابيات ؛ فيجوز للحرّ أن يتزوج من الحرائر مطلقًا من واحدة إلى أربع فقط ، ويجوز للعبد ذلك لكن بشرط أن تعلم به الزوجة وأوليائها ، ويحصل الرضا بتزويجها له من الجانبين ، أعني المرأة وأوليائها ، إذ الكفاءة بالنسبة للحرّة حق لهم ، فإن تراضوا على إسقاطه سقط ، والكفاءة التي هي حق لله الدين فقط ، فإن رضيت المرأة وأوليائها على أن يتزوجها كافر منعهم الحاكم وعزهرهم بالاجتهاد ، فالمسلمة حرة أو أمة لا يجوز أن يتزوجها الكافر بالإجماع ؛ ومفهوم قولنا ويجوز للعبد ذلك بشرط أن تعلم إلى آخره ، أن العبد إذا غرها وأوليائها بأنه حرّ فسبح نكاحه أبدًا ، ما لم يرضوا به بعد علمهم أنه عبد ، وإلا فلا يفسخ ، وكذلك لو رضيت به المرأة دون الولي ، أو رضي به الولي دونها وجبر الحاكم من رضي معها على الامتناع (وجاز للعبد نكاح الأمة من غير شرط) أي ويجوز للعبد أن يتزوج من الإماء من واحدة إلى أربع وجد طولًا أم لا ، خشى الزنا أم لا ، كانت الأمة لسيدته أو لغيره لعدم لحوق العار له باسترقاق ولده ، فاسترقاق ولده ليس أعظم من استرقاقه (ما عدا مسلمة) أي أن العبد لا يمنع من تزوج الإماء إلا بشرط واحد ، وهو عدم إسلام الأمة التي يريد أن يتزوجها وهو مسلم ، فلا يجوز له أن يتزوجها خوفًا من استرقاق ولد العبد المسلم لساداتها الكفار (والحر لا) أي والحر لا يجوز له أن يتزوج الأمة المملوكة للغير إلا بثلاث شروط أشار الناظم إلى أولها بقوله (إلا إذا ما أسلمت) أي إلا إذا كانت الأمة مسلمة لا كافرة ؛ وأشار إلى ثانيها وثالثها بقوله (إن عدم الطول إذا خاف العنت) بسكون التاء للروي : أي والثاني من شروط الجواز أن يكون الحرّ عادمًا للطول : أي المال الذي يتوصل به إلى زواج الحرّة ولو دنية ؛ والثالث أن يخشى الوقوع في الزنا بأن كانت شهوته غالبية لا يقدر على

امْنَعِ نِسَاتٍ مُّشْرِكَاتٍ مَا خَلَا حُرَّاتِ أَهْلِ الْكُتُبِ مَعَ كَرِهٍ عَلَا¹
 مَنِ تَحْتَهُ كَخُمْسَةِ فَيْسَلِمُ يَخْتَارُ أَرْبَعًا إِذَا لَمْ تَحْرُمْ²
 عَلَيْهِ إِحْدَاهُنَّ أَوْ أَنْ يَجْمَعَ أُخْتَيْنِ أَوْ أُمًّا وَبِنْتًا فَاْمْنَعَا³

كسرها ولو بالصوم . وزاد بعضهم شرطاً رابعاً وهو تعلق قلبه بالأمة تعلقاً يخشى منه وقوعه في الفاحشة ، والعلة في منع الحرّ من تزويج الأمة الخوف من استرقاق ولده لسيدها . والحاصل أن الحرّ يجوز له نكاح الأمة بالشروط المتقدمة ، بمعنى أنه لا يأتّم به ، لكن أولاده أرقاء على كل حال ، اللهم إلا أن يتزوج من الإماء من لا يجوز لسيدها استرقاق ولده ، بل يعتق عليه بمجرد الولادة كأمة أصله وأمة فرعه ، فيجوز للرجل أن يتزوج أمة أبيه وأمة أمه من غير شرط لما علمت ؛ ويجوز أن يتزوج أمة ولده ذكراً أو أنثى ، فإن وطئها من غير عقد عليها صارت مملوكة له بمجرد الوطء ، وعليه قيمتها لولده يدفعها له بالحكم إن كان غنياً ، فإن كان معلماً اتبع بها في ذمته . واعلم أنه لا يجوز للرجل حرّاً أو عبداً أن يزيد على أربع نسوة كل حرّ أو إماء ، أو بعضهم حرّاء وبعضهن إماء بالإجماع ، فنكاح الخامسة فاسد باتفاق الأئمة الأربعة يفسخ بغير طلاق ؛ ولا التفات لقول الظاهرية الذين يجوزون تسع نسوة ، إذ الزيادة على أربع نسوة من خصائصه ﷺ ، وهذا بالنسبة للزوجات . وأما وطء الإمام بالملك فلا حدّ له ، بل له أن يتسرّ من إماءه عشر إماء أو أكثر أو أقل .

(1) (وامنع نساء مشركات) يعني أن نكاح نساء المشركين ممنوع : أي حرام على المسلمين أحراراً كانوا أو أرقاء ، والمشركون هم الذين أشركوا مع الله غيره كعبدة الأوثان وبعض الكواكب وعبدة النار فهم غير أهل الكتاب ؛ فالسلامة من الشرك شرط في صحة نكاح المسلمين ، فلا يجوز لمسلم حرّاً أو عبداً أن يتزوج مجوسية : أي مشركة ، فإن وقع العقد عليها لمسلم فسخ بغير طلاق للنهي عنه شرعاً وللاتفاق على فساده ، ويرجم الزوج في نكاح المجوسية إن وطئها وكان محصناً ، بخلاف ما لو تزوّجت الحرة المسلمة بمجوسي أو بكافر : أي كتابي ، فإنها لم تحدّ وإن تعددت ، والفرق أن إسناد النكاح للرجل على جهة الحقيقة ، وإلى المرأة على جهة المجاز والحقيقة الضعيفة ، انظر العدوى على الرسالة (ما خلا حرات أهل الكتب) أي إلا الحرات الكتابيات ، فيجوز للمسلم نكاحهن ، لأن الولد يكون تبعاً لأبيه في الدين ، والمراد بأهل الكتاب اليهود والنصارى ، فكتاب اليهود التوراة ، وكتاب النصارى الإنجيل ، فتمسكهم بهذه الكتب وإن حرّفوها وخالقوا ما فيها رفعهم عن المجوسية وإن كانوا كفاراً (مع كرهه علا) أي أن نكاح نساء أهل الكتاب وإن كان جائزاً شرعاً تملوه كراهة : أي فإنه جائز مع الكراهة فتركه أفضل ؛ وتؤكد الكراهة في بلاد الحرب لأن لها جراءة فيها ، وليس لزوجه المسلم قدرة تامة على منعها من أخذ أولاده معها للكنيسة أو البيعة وسقيها إياهم الخمر .

(2) (من تحته فخمسة فيسلم) يريد أن الكافر مشركاً أو كتابياً إذا أسلم وتحتّه : أي في عصمته أكثر من أربع نسوة كخمس أو ست فأكثر ، فإنه يختار منهن بعد إسلامه أربع نسوة ويترك

والمس لأم يُفیت الإبتا والعقد للینت لأم فوتا

باقیهن وجوبا : أي یؤمر باختيار أربع منهن وترك ما زاد على الأربع . والاختیار يكون بواحد من خمسة أمور : الاختیار باللفظ ، أو الوطء ، أو الطلاق ، أو الظهار ، أو الإیلاء . فإن قال اخترت فلانة كانت له زوجة وخیر فی الباقیات ، وإن وطئ بعد إسلامه واحدة منهن فأكثر كانت الموطوءة زوجة له ؛ وإن قال بعد إسلامه : فلانة طالقة أو علی كظهر أمي ، أو حلف ألا يطأها أكثر من أربعة أشهر كانت المطلقة له زوجة ، إذ الطلاق لا يقع إلا علی من كانت فی العصمة ، وكذا المظاهرة والمولى منها ، فالاختیار يكون فیما عدا من ذكرن ، ومن دخل بها من غیر المختارات لها المسمى إن كان ثم تسمية أو صداق المثل ؛ وإن عقد علی عشر نسوة ثم أسلم قبل البناء بهن ثم طلقهن جميعاً قبل الاختیار فلهن نصف صداق أربعة یوزع علی جميعهن ، كما إذا لو فرض عند العقد جنیهن لكل واحدة مثلاً فلهن بعد الطلاق نصف صداق أربع منهن ، وهو أربعة جنيهاً یوزع علی العشر لكل واحدة أربعون قرشاً مصرياً ، لأن صرف الجنیه المصري فی زماننا هذا مائة قرش مصرياً ، وهذا معنى قوله (يختار أربعاً) وقوله (إذ لم تحرم علیه إحداهن أو أن یجمع أختین) معناه : أن اختیار الأربع من التي فی عصمته قبل إسلامه مشروط بثلاثة شروط : أحدها : أن لا يؤدي اختیار الأربع إلى نكاح من تحرم علیه بنسب أو رضاع أو صهر أو غیر ذلك . وثانيها : ألا يؤدي إلى جمع الأختین أو غیرهما من محرمات الجمع ، فإن وجد فی نساءه أختان بنسب أو رضاع واثنان أجنبيتان فله اختیار ثلاث فقط ، وهن إحدى الأختین ، والاثنان اللتان لا قرابة بينهما بنسب أو رضاع ؛ وإن وجد فی الخمس امرأة مع عمتها أو امرأة مع خالتها ثلاث أيضاً دون محرمتي الجمع ، وهما المرأة مع عمتها أو المرأة مع خالتها فله اختیار (أو أمّا وبتاً) أي وثالثها : أن لا يؤدي اختیار الأربع بعد إسلام الزوج إلى جمع النیت مع أمها فی عصمة ، وإلا فلا يجوز . وقوله (فانمعا) معناه : أن الاختیار الذي يؤدي إلى جمع الأختین أو جمع المرأة مع عمتها أو خالتها أو جمعها مع أمها أو بنتها ممنوع فی شرعنا .

(1) اعلم أن وجد فی نساءه بعد إسلامه بتاً مع أمها لا یخلو إما أن يكون العقد علیهما فی آن واحد ولم یمس واحدة منهما ، فله اختیار إحداها دون الأخرى ، وإن مسهما معاً : أي تلذذ بهما بوطء أو مقدماته حرمتا علیه معاً ، وإن مس إحداها كانت له زوجة وحرمت الأخرى ، وإن كان عقد إحداها متقدماً وعقد الأخرى متأخراً فمعناه ما أشار إليه الناظم بقوله (والمس لأم يُفیت الإبتا) يريد أنه إذا كان العقد علی الأم قبل العقد علی بنتها ثم تلذذ بالأم فإنه یفوت علیه اختیار بنتها ، إذ التلذذ بالأمهات محرم للبنات كما تقدم (والعقد للینت لأم فوتا) أي وإن كان العقد علی النیت قبل العقد علی أمها ولم يتلذذ بواحدة منهما ثم أسلم ، فله اختیار النیت دون أمها ، لأن العقد علی البنات یحرم الأمهات ولو لم يتلذذ بالنیت ، وما ذكره الناظم فی البيت هو عين القاعدة المطردة عند الفقهاء ، وهي إن العقد علی البنات یحرم الأمهات ، ولا تحرم البنات إلا بالدخول علی المهات .

وَيُفْسَخُ الْعَقْدُ بِمِلْكِ الْعِرْسِ لِزَوْجِهَا وَاحْتَكَمَ بِهِ فِي الْعَكْسِ¹

باب خيار الزوجين وتنازعهما ومتاع البيت والوليمة والميت

وَأَثْبَتُوا الْخِيَارَ لِلزَّوْجَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ بِمَا طَرَأَ مِنْ شَيْنٍ²

(1) (ويفسخ العقد بملك العرس) يعني أن المرأة التي تزوجها عبد مملوك لغيرها بالشروط المتقدمة وكانت عروساً له إن اشترته من سيده ، فإن نكاحه يفسخ بطلقة بائة بمجرد الشراء لتنافي الحقوق ، لأنه لما صار ملكاً لها يطالبها بنفقة الملك وهي تطالبه بنفقة الزوجية وهذه علة الفسخ ، فيحرم عليها زواجه بعد ذلك إلا إذا أعتقته (واحكم به في العكس) أي واحكم بفسخ النكاح بطلقة بائة في عكس المسئلة ، وهو شراء الزوج للأمة التي في عصمته من سيدها بمجرد الشراء فيطؤها بعده بالملك ، ولا استبراء عليها لعدم فساد مائه ، وتكون سرية بعد أن كانت زوجة ، ولا حق لها في قسمة الميت والنفقة بعد أن كان لها ذلك .

ولما فرغ من الكلام على حقيقة النكاح وأركانه وشروطه وما يتعلق بذلك شرع يتكلم على ما يوجب الخيار لأحد الزوجين بسبب عيب من العيوب الآتي بيانها لأن الخيار لا يثبت لأحدهما إلا بعد حصول عقد مستوف للشروط فقال (باب خيار الزوجين وتنازعهما في التزويج ومتاع البيت والوليمة والميت) أي هذا باب في بيان ما يثبت به الخيار للزوجين معاً إذا كان بكل أحد منها عيب يوجب الرد ، أو لأحدهما إذا كان سالماً والآخر معيباً ، وفي بيان ما يحكم به عند تنازعهما في التزويج أو تنازعهما في متاع البيت ، وفي بيان حكم الوليمة وحكم الميت بالنسبة لمن به زوجتان فأكثر .

(2) وإلى تفصيل ذلك كله أشار الناظم بقوله (وأثبتوا الخيار للزوجين) إلى آخره ، يعني أن العلماء حكموا بثبوت الخيار للزوجين معاً أو لأحدهما بما فهموه من أحكام الشرع القويم (بما طرأ من شين) أي بسبب طرؤ شين .

أي عيب بهما أو بأحدهما من العيوب التي توجب الرد ، وسمي العيب شيناً لأنه يشين من قام به وينقصه . والعيوب التي تشين وتثبت الخيار بين القبول والرد ثلاثة عشر : أربعة منها يشترك فيها الذكر والأنثى وهي : العذينة بفتح العين المهملة وسكون الدال المعجمة ، والجنون ، والجذام ، والبرص . وخمسة مختصة بالأنثى وهي : البخر ، والإفشاء ، والفعل ، والقرن ، والرتق . وأربعة مختصة بالذكر وهي : الجب ، والخصاء ، والعة ، والاعراض . فهذه العيوب تثبت الخيار ولو بغير شرط ما لم يسبق علم بالعيب قبل العقد أو عنده ، أو يحصل الرضا به بعد الاطلاع عليه بأن يتلذذ السليم بالعيب بعد العلم بالعيب ، وإلا فلا خيار .

عَذِيْبَةٌ جِنَّ جُذَامٌ أَوْ بَرَصٌ اشْتَرَكَ الزَّوْجَانِ وَالْأُنْثَى تُخَصُّ¹
يَبْخَرُ الْفَرْجَ وَالْأَفْضَا وَالْعَقْلُ وَلِلدَّوَا قَرْنَا وَرَتَقَا بِالْأَجَلِ²

(201) وإلى تفصيل هذه العيوب مقسمة كذلك أشار الناظم بقوله (عذيبة) أي أولها : عذيبة يفتح العين ، وقد تكسر مع سكون المعجمة في الوجهين ، وهو خروج الغائط عند الجماع ، فإذا حصل من المرأة يكون فيها عيباً يوجب ردّها ما لم يرض به الزوج ، وإذا ردّها فلا صداق لها ، لأنها غارة بكم العيب ؛ وإذا حصل من الرجل : أعني خروج الغائط حين الجماع ولم ترض به الزوجة فلها رده بأن يحكم بينهما بالتفرقة ، ولها الصداق كاملاً ، لأنه غار بكم العيب أيضاً ، وهذا إذا لم يظهر العيب إلا عند الموافقة ، فإن حصل العلم به قبلها باعتراف مثلاً ، ولم يرض السالم بالمعيب ففرق بينهما بلا شيء ، ويقال للمرأة الموصوفة بهذا العيب عذيوطة وللرجل عذيوط . واعلم أن لا خيار بيول أحد الزوجين على الفراش ، ولا بخروج ريع من أحدهما حال الجماع كان بصوت وهو المسمى بالضراط بكسر الضاد المعجمة أو بغيره ، وهو المسمى بالفساء بضم الفاء ، ولو كثر جدّاً لخفة ذلك بالنسبة لخروج الغائط (جن) أي وثائياً : الجنون مطيقاً كان أو متقطعاً فهو عيب مثبت للخيار لنفور النفوس عنه ولو صرعاً ، أو شدة نسيان أو وسوسة كثير أو قل ولو مرة في الشهر ، وعمل ثبوت الخيار به إن حصل منه إضرار للسليم بضرب أو طعن أو حرق بنار ونحو ذلك ؛ وأما الجنون الذي يطرح صاحبه ولم يحصل منه إضرار مشوّش جدّاً ولا إضرار أصلاً فلا رده به (جذام) أي وثائياً : الجذام ، مرض معروف فهو عيب يوجب الخيار إذا قام بأحد الزوجين كثير أو قل وكان محققاً لا مشكوكاً فيه ، وإلا فلا رده إلا بعد التحقيق منه (أو برص) ورابعها : البرص ولا فرق بين الأبيض والأسود الذي هو أردأ من الأبيض ، لأنه إذا تمكن من الجسم صار جذاماً ، وصفته يكون مدوراً كالقُلوس ، وله قشر كقشر السمك ، فهو عيب يوجب الخيار ولو حدث بعد الدخول ولو قل في المرأة ؛ وأما إذا حدث بالرجل فليس للمرأة رده إلا إذا كثر (اشترك الزوجان) أي أن هذا القسم عام في الذكر والأنثى لقيامه بالشخص ، والقسمين بعده خاصان لقيامهما بالفرج فقط . واعلم أن كلا من الجنون والجذام والبرص إذا حدث قبل العقد أو بعده يوجب الرد كان مما يعلم بالجماع كعيب الفرج ، أو ما خفي من برص وجذام أو غيره كالجنون ؛ وأما ما حدث منها بعد دخول الزوج بالآخر سليماً ففيه تفصيل ، فإن كان بالزوج ورجي بروه بتداو أو رقباً للجنون أجل الحرّسة والعبد نصفها كما يأتي في المعترض ، وإن وجدت هذه الأدواء في المرأة بعد دخول الزوج بها غير معيبة فلا خيار له ، بل هي مصيبة نزلت به لن العصمة بيده إن شاء أسكنها وإن شاء طلقها ؛ وأما الصداق فقد استحقته بمجرد مغيب الحشفة ، وأما الزوجة فثبت لها الخيار بخدونها بعد البناء لعدم صبرها عليها ، ولأن العصمة ليست بيده .

ذكر الشيخ الصاوي في [بلغة السالك] بعض ما يستعمل للشفاء من داء الجذام فقال (فائدة) قال المؤلف في تقريره نقلاً عن بعضهم : إذا نعت الحناء في ماء سبعة أيام وسقى رائق مائها للمجنوم فإن لم يبرأ فلا دواء له .

(والأنثى تخص بخر الفرج) أي إنما يختص بالأنثى من العيوب التي توجب الخيار لزوجها

وَعَيْبُهُ جَبَّ خِصَاءٍ عُنَّةٌ ثُمَّ اعْتَرَضَ خَيْرٌ فِيهِنَّ¹
وَأَجَلَ الْعَامَ إِذَا مَا اعْتَرَضَا وَتَصَفَّهُ لِلرَّقِّ مِنْ يَوْمِ الْقَضَا²
مِنْ غَيْرِ إِنْفَاقٍ عَلَيْهَا فِي الْأَجَلِ وَإِنْ أَحَبَّتْ فَارَقَتْ بِلَا أَجَلٍ³

إن لم يرض بها بخر الفرج : أي تنز راحته جلدًا ، وأما تنز راحته الفم أو الإبطين المسمى بالصباح فلا خيار به (والأفضا والعقل) أي ومنها الإفضاء ، وهو اختلاط مسلك الذكر بمسلك البول ، وأولى اختلاطه بمسلك الغائط ؛ والعقل : وهو شيء يبرز من قبل المرأة يشبه أذرة الرجل التي هي انتفاخ الخصية ، ولا يخلو من رشع في الغالب ، وقيل رغبة تحدث عند الجماع وكلاهما مما تنفر النفوس عنه ، فلا يكره الزوج على الصبر عليه ، فإن صبر فلا بأس بل الصبر على مثل هذه العيوب يعدّ من مكارم الأخلاق (وللدوا قرنا ورتقا بالأجل) أي ومنها : القرن بفتح الراء مصدر قرن ، والقرن بسكون الراء : شيء يبرز في فرج المرأة كقرن الشاة يمنع الوطء ، بعضه من عظم ولا يمكن علاجه ، وبعضه من لحم وقد يمكن علاجه ، فإن أمكن ورجى برؤه أجلت باجتهاد الحاكم للتداوي منه . ومنها الرق : وهو إسداد مسلك الذكر ، فإن كان طبيعيًا بلحم نبت في القبل خلقه فلا تجبر على علاجه رضى برؤه أم لا ، ويكون لزوجه الخيار بين الإقامة معها على ما هي عليه وبين المفارقة ، وإن كان مفترقًا كخفافض غالب أهل السودان جبرها الحاكم على علاجه ، بأن يفرج للذكر مسلك قدر ما تسمى إليه الحاجة بواسطة من تحسن ذلك من النساء ، وهذا الفعل يعرف عندنا بالسهامه ، فإن شددت الخافضة الأمر بحيث لا يمكن الزوج الإيلاج سهمت له بالحكم إن رفع الزوج أمره للحاكم وضرب لها أجل للتداوي بالإجتهاد ، والواجب عليها إزالة رقتها من غير رفع ، فإن امتنعت كانت عاصية لله تعالى فيما أوجبه عليها من طاعتها لزوجه في جميع ما يباح له منها شرعًا ، وتسقط نفقتها ، إذ النفقة في نظير الاستمتاع بالوطء ومقدماته .

(3-1) (وعيب) أي وما يختص بالرجل من العيوب (جب) وهو قطع الذكر والأنثيين معًا ، فإن لم تكن الزوجة عالمة به حال العقد فلها ردّه ، ولها الصداق كاملاً إن علمت بذلك بعد البناء بهل لتدليسه ، وسيأتي الكلام على ذلك عند قول الناظم فليصدق آخر البيت (خصاء) أي منها الخصاء ، والمراد به هنا قطع الذكر فقط ، وأما قطع الأنثيين فلا ردّ به ولا خيار ، اللهم إلا إذا كان لا يميّز إلا فلها الخيار (عنة) أي ومنها العنة بضم العين المهملة وتشديد النون ، وهي صغر الذكر الذكر جدًا بحيث لا يتأتى منه الجماع بوجه ، فإن لن تكن عالمة به خيرت في الرد والمقام معه ؛ ومثل العنة غلظ الذكر جلدًا ، فالتفاحش موجب للرد بخروجه عن العادة ، فإن تفاحش في الطول دون الغلظ جعل له حدّ ينتهي إليه ، بأن يربط خيطًا من جهة عاتقه على قدر لا يزيد على المعتاد في الإيلاج ، فإن لم يقف عند ما حدّ له بالعرف وأضرّ بها فلها الرد حفظًا لحياتها ؛ فإن تمادى حتى قتلها هل يقتص منه أو عليه دينها قولان ، أرجحهما الثاني لشبه فعله بالخطأ (ثم اعترض) أي ومنها الاعتراض ، وهو عدم انتشار ذكر

بَعِيْهَا لَا مَهْرَ فِيْهِ مُطْلَقًا وَعَِيْهِ بَعْدَ الْبِنَا فَلْيَصْنَدِقَا¹

الرجل أصلاً فهو موجب للرد أيضاً ، وقوله (خيرت قيهن) معناه : أن الرجل إذا قام به أحد هذه العيوب وعقد على امرأة ولم تكن عالة بالعبب با اطلعت عليه عند كشف العورة والمباشرة ، فإنها تخير في أحد أمرين : الرضا به على ما هو عليه من العيب ، والرد وهو مفارقتها والخروج من عصمته ، فالتخير بين هذين الأمرين من جهة الشرع لحفظ العرض وعدم لحوق الضرر .

[تنبيه] إذا كان أحد الزوجين خشي ، فإن كان رجلاً وتحققت ذكوريته بأن كان يمني ولا يبيض فلا خيار لزوجه ، وليس لها رده ولو كان فيه فرج أنثي ، وإن كان زوجة وتحققت أنوثتها بأن كانت تحيض ولا تمنى ، فليس لزوجه الخيار ولا رد له وإن وجد فيها ذكر رجل على المعروف من المذهب انتهى .

(وأجل العام إذا ما اعتراضاً) إلى آخره ، يعني أن الرجل إذا كان معترضاً ولم تكن الزوجة عالة به ولم يتقدم منه وطء ولو مرة ولم ترض بالمقام معه ضرب له الحاكم أجلاً للتداوي إن رفعت أمرها له ؛ فيضرب للحر عاماً كاملاً ، وللعبد نصفه وهو ستة أشهر ولو كانت زوجته حرة ، وإلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله (ونصفه للرق) وقوله (من يوم القضاء) معناه : أن الأجل الذي يضرب للزوج المعترض حراً أو عبداً للتداوي يعتبر ابتداءً من يوم الحكم لا من يوم الرفع . وأعلم أنه لا خصوصية للأعتراض بل الجنون والجذام

والبرص والعذيمة إن رجي برؤها ضرب لها أجل للتداوي كذلك ، فإن لم يرج برؤها فلا فائدة في ضرب الأجل وقوله (من غير إتفاق عليها في الأجل) معناه : أن الزوجة إذا وجدت بزوجه عيباً يوجب الرد ولم ترض به ورفعت أمرها للقاضي ، فإن وجد الحاكم العيب مما يرجي برؤه وضرب للزوج أجلاً لأجل التداوي فلا نفقة لها على الزوج زمن التداوي ، وهذا على ما مشى عليه الناظم ، إذ ظاهره يفيد الإطلاق ، وفي المسئلة تفصيل وهو أنه إذ لم يدخل بها فلا نفقة لها على الزوج كما قال ، وإن دخل بها فلها النفقة من مال الزوج من طعام وإدام وكسوة وسكنى ، وليس عليه أجرة الطبيب ولا ثمن الدواء ، بل إن ذلك يكون من مالها إن قام بها جنون أو جذام أو برص ، لأن هذه العيوب إذا قامت بالزوجة ورجى برؤها ضرب لها أجل للتداوي كالرجل وهو العام إن كان زوجها حراً ، أو نصفه إن كان عبداً (وإن أحببت فارقتي بلا أجل) أي أن المرأة التي ضرب لزوجه سنة للتداوي إن كان حراً ، أو نصفها إن كان رقيقاً لداء قام به ، فإنه انقضى الأجل ولم يحصل الشفاء قال لها الحاكم : أتطلين المفارقة أم ترضين بالمقام معه ؟ فإن طلبت الفراق فرق بينهما بالحكم على الزوج بتطليقها ، وإن رضيت بالمقام معه تركها ، فإن رجعت إليه : أي الحاكم بعد شهر أو شهرين أو أكثر أو أقل وأحببت فراق زوجها حكم عليه بالفراق في الحال من غير ضرب لأجل ثانٍ ، وإنما قبل رجوعها بعد الرضا لعدم صبرها على ترك الوطء رفقاً بها وصوناً لعرضها ، والله أعلم بالصواب .

(1) يعني أنه إذا حصل الرد (بعيها) أي الزوجة بأن ردها الزوج ولم يقبلها بسبب عيب قام بها

وَكُلُّ عَيْبٍ غَيْرِ هَٰذَا قَدْ سَقَطَ إِلَّا إِذَا مَا نَفَيْهُ نَصًّا شَرَطَ^١

من العيوب التي ثبتت الخيار للزوج سواء كان مشتركاً كالعذيمة والجنون والجذام والبرص ، أو مختصاً كبحر وإفشاء وعقل وقرن لا يمكن علاجه ، ورتق أصلي ولم يكن علماً به حال العقد ، ولم يرض به بعد الإطلاع عليه فلا مهر لها مطلقاً : أي لا تستحق شيئاً من صداقها المسعى ، ولا شيئاً من صداق المثل ولو حصل الرد بعد البناء ، وأولى إن حصل قبله ، وهذا على ما مشى عليه ، والذي في الرسالة إن ردها بعد البناء لها ربع دينار أبو الحسن لئلا يخل البضع عن عوض ، ومثله في الشرح الصغير لأبي البركات (وعليه بعد البناء فيلصق) أي إن حصل رد من الزوجة لزوجها بسبب عيب قام به قبل العقد من العيوب التي ثبتت الخيار ولم تكن عالمة به ، أو حدث بعد العقد وقبل البناء بها ولم ترض به ، فإن كان الرد قبل الدخول بها ففسخ النكاح ولا شيء لها من الصداق ، والتسريح يكون بطلقة بائة ؛ وإن كان العيب خفياً ولم تطلع عليه إلا بعد البناء بها ولم ترض به فيلصق : أي فليعطها جميع صداقها لتدليسه وغروره إياها وفسخ النكاح كذلك ، وهذا محصل كلامه .

(١) (وكل عيب) إلى آخره . اعلم أن لفظ كل من صيغ العموم ، والمعنى : أن كل عيب وجد بالزوج أو الزوجة من غير هذه العيوب الثلاثة عشر المتقدم تفصيلها لا يوجب خياراً لأحد الزوجين ولا رد به ، ولذا قال (غير هذي قد سقط) أي هو ساقط لا أثر له في النكاح ، فلا يمنع صحة العقد ولا استمراره ، فلا خيار بخلف الظن ، كما إذا ظن أحد الزوجين صاحبه جميلاً فوجده كرهية المنظر أو قبيح الطباع ؛ أو تزوج الرجل من قوم ذوي شعور ظناً منه أن المخطوبة مثلهم فوجدها بخلاف ظنه ؛ أو من قوم بيض فوجدها سوداء أو بالعكس ، لأنها لا تمنع المقصود منها بالذات وهو الوطء ومقدماته (إلا إذا ما نفى نصاً شرط) أي إلا إذا اشترط نفى العيب الذي لا يوجب خياراً بالنص كأن يقول لولي المخطوبة : إنني أقبلها بشرط أن تكون بيضاء اللون سوداء الشعر سائلاً طويلة العنق مربوعة القامة واسعة العينين ، وما أشبه ذلك من صفات الجمال ؛ أو يصفها الولي أو غيره بحضرتها وهو ساكت ، فظهر له نفى ما اشترطه ، فله الرد عملاً بالشرط ، وله القبول إن شاء . وفهم من ثبوت الخيار بالعيوب المتقدمة أول الباب أن كتمها حرام ، وأما كتم غيرها فلا يجرم ، بل يجوز للولي كتم العمى والصمم والشلل وقطع يد أو رجل وخوا الفم من الأسنان مثلاً حيث سلم الفرج من عيب . ويجب عليه كتم الخنا : أي الزنا ، فيحرم على الولي التحدث به وإظهاره للمخاطب أو غيره ، وليس من العيوب الموجبة للرد كثرة الأكل ولو فاحشاً بل هو مصيبة نزلت بالزوج ، إذ العصمة بيده إن شاء أمسكها بمعروف ، وإن شاء فارقها . ومنع سيد قام به الجذام أو البرص من وطء إمانته لأنه ضرر ، وأولى الزوج .

[تنبيه] وكما ثبت الخيار لأحد الزوجين بالعيوب المتقدمة يثبت أيضاً بعقوبة الأمة التي تحت عبد إذا كان عتقها كاملاً ، فيحال بينها وبين زوجها حتى تختار نفسها أو الرضى به ، وعلة

وَأَنْ زَرَاعَ مِنْهُمَا فِي الْمَهْرِ فِي الْوَصْفِ أَوْ فِي الْجِنْسِ أَوْ فِي الْقَدَرِ¹
قَبْلَ الْبِنَاءِ أَوْ الطَّلَاقِ اسْتَحْلَافًا وَيُفْسَخُ الْعَقْدُ إِذَا مَا حَلَفَا²
وَأَنْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا فِي الْجِنْسِ لَهْلُ صَدَاقِ الْمِثْلِ دُونَ الْعَكْسِ³
وَأَنْ يَكُنْ فِي قَدَرِهِ أَوْ الصِّفَةِ فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجِ إِذَا وَاسْتَحْلَفَهُ⁴

الخيار في هذه المسألة نقص الزوج عن درجتها بالرق ، ورفعها عنه بالحرية الكاملة على ما لابن رشد ، فإن اختارت نفسها قضي عليه بطلقة لا أكثر بائنة لا رجعية ، فإن قالت نفسي طلقين أو ثلاثاً فله رد ما زاد على الواحدة ، وإن قالت : اخترت زوجي أو مكنته من وطنها بعد علمها بالعق فلا خيار له ؛ ولا خيار لأمة أعتقت تحت حرّ على المشهور .

(2و1) ولما أنهى الكلام على خيار الزوجين شرع يتكلم على نزاعهما في المهر فقال (وإن نزاع منهما في المهر) إلى آخره : أي وإن حصل تنازع وتخاصم بين الزوجين في المهر وهو الصداق ، بأن اختلفا في جنسه أو صفته أو قدره حتى ترافعا إلى الحاكم كما أشار الناظم إلى معنى ذلك بقوله (في الوصف) أي أن التخاصم الذي وقع بينهما كان في صفة الصداق بأن قالت الزوجة : أصدقتني عشر ديناراً عممية ، وقال الزوج : بل يزيدية ، أو قالت : عشرة جنيهاً مصرية ، وقال هو : بل إفرنجية (أو في الجنس) أي أو يحصل التخاصم في جنس الصداق بأن قالت الزوجة : أصدقتني أوقيتين من الذهب مثلاً ، وقال هو : بل أصدقتها بقرّة أو غيرها من الحيوانات (أو في القدر) أي أو كان النزاع بينهما في قدر الصداق بأن قالت : أصدقتني خمسة عشر جنيهاً مصرياً ، وقال : بل أصدقتها عشرة فقط ، وما أشبه ذلك . ثم لا يخلو إما أن يكون النزاع بينهما قبل أن يبنى الزوج : أي يدخل بزوجه أو قبل أن يطلقها قبل الدخول ، وإما أن يكون التنازع بعدهما : أعني البناء أو الطلاق . وإلى حكم ما إذا وقع التنازع قبلهما أشار الناظم بقوله (قبل البناء أو الطلاق استحلّفا) أي حكم ذلك أن يحلف كل منهما على طبق دعواه ونفي دعوى الآخر ، كان التخاصم في الوصف أو في الجنس أو في القدر ، فإن حلفت الزوجة على ما ادعته ونكل الزوج : أي امتنع من اليمين حكم عليه بدفع ما ادعته المرأة لها وثبت النكاح ، وإن حلف الزوج ونكلت الزوجة حكم عليها بقبول ما ادعاه الزوج في الأحوال الثلاثة وثبت النكاح أيضاً ، وإن حلفا معاً ولم يرض واحد منهما بقول الآخر ففسخ النكاح بطلقة بائنة ولا شيء للمرأة ، وإلى المعنى أشار الناظم بقوله (ويفسخ العقد إذا ما حلفا) يعني معاً . وأما إن رضي أحدهما بقول الآخر من غير يمين أو حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف على الناكل ، ويفسخ النكاح في الصورتين ، وكما يفسخ النكاح في حلفهما معاً يفسخ أيضاً في نكولهما بأن امتنع كل واحد منهما عن اليمين ولم يرض أحدهما بقول صاحبه ، وإلا بأن رضي أحدهما فلا فسخ كما تقدم ، ومحل حلفهما معاً إن كانا رشيدين وإلا قول غير الرشيد منهما يحلف نيابة عنه .

(3و4) (وإن يكن بعدهما في الجنس) إلى آخر البيت : يريد أنه إذا كان النزاع بين الزوج وزوجه في

وَأِنْ نَزَاعَ كَانَ فِي التَّرْوِيجِ مِنْ زَوْجَةٍ تَأْبَاهُ أَوْ مِنْ زَوْجٍ¹
فَمُدَّعِيهِ كَلَّفُوهُ الْبَيِّنَةَ وَلَوْ سَمَاعًا فَاشْيَاءُ قَدْ أَعْلَنَتْهُ²

جنس الصداق دون عكسه وهو صفة أو قدره ، وكان ذلك بعد البناء بالزوجة : أي الدخول بها أو بعد أن طلقها قبل البناء ، وقالت الزوجة في الحالتين : أصدقني ذهباً ، بل عبداً أو بدنة ، ولم يرض أحدهما بقول صاحبه (لها صداق المثل دون العكس) أي فللزوجة عند اختلافهما وتخاصمهما في جنس الصداق فقط صديق المثل ، فيقال : ما يساوي صداق مثل هذه المرأة من مثل هذا الرجل ؟ فما حكم به أهل المعرفة كان لها ، ولا كلام للزوج ، وثبت النكاح لحصول الخصومة بعد البناء ، وإن طلقها قبل أن يدخل بها والحالة هذه ، فلها نصفه ، أي صداق المثل ، وهذا محصل كلامه (وإن يكن في قدره أو الصفة) أي وإن يكن النزاع بين الزوج وزوجته بعد أن بنى بها أو بعد أن طلقها قبل البناء في مقدار الصداق أو في صفة (فالقول للزوج إذا واستحلفه) أي فالقول للزوج دون الزوجة ؛ أي فيقبل الحاكم قول الزوج بعد البناء أو الطلاق ؛ ويستحلفه : أي يطلب منه أن يحلف على طبق دعواه ، فإن حلف حكم على الزوجة بقبول ما حلف عليه الزوج ، وإن نكل حلفت الزوجة على ما ادعته واستحقت بالحكم ما لم ينقص عما ادعاه الزوج ؛ مثال ذلك : إذا قالت بعد البناء أو بعد الطلاق : أصدقني شاة ، وقال : بل أصدقته بقرة ، قضى لها بالبقرة من غير يمين ، نظراً لاعتراف الزوج إن كان رشيده ، وللزيادة على ما ادعته ، ويقدم الزوج هنا في اليمين ، ويقبل قوله دون الزوجة لأنه بعد البناء صار بمنزلة المشتري ؛ وأما قبل البناء أو الطلاق فالقول قول الزوجة ، وتقدم في حلف اليمين على الزوج ، لأنها إذا ذلك بمنزلة البائع لبقاء سلحتها تحت يدها ، وهذا كله فيما إذا حصل التنازع بعد البناء أو الطلاق ؛ وأما إن حصل بعد موت الزوجة أو الزوج قبل البناء ولم تكن بينة ولا وثيقة حلف ورثة من مات منهما على طبق دعواه وأخذ نصيبه من الثروة بالحكم .

(201) (ثم شرع في الكلام على تنازعهما في الزوجية فقال (وإن نزاع كان في الترويض) أي أو إن حصل نزاع بين رجل وامرأة في الترويض بأن ادعاه أحدهما وأنكره الآخر كما قال (من زوجة تأباه ومن زوج) أي كما إذا حصل النزاع من زوجة تأباه : أي تمتنع وتعرض من رجل ادعى أنها زوجته ، أو حصل الامتناع والإعراض من رجل ادعت امرأة أنه زوجها وأنكر دعواها وقال ليست زوجة لي (فمدعيه كلفوه البينة) أي فمدعي التزوج منهما إذا نفاه المدعي عليه وأنكر دعواه الترويض كلف الحاكم للمدعي بإحضار بيينة قطع له تشهد دعواه ؛ وشهادة القطع تحصل بشهادة عدلين ، فإن لم يأت بعدلين فإن دعواه تثبت بشهادة السماع كما قال (ولو سماعاً فاشياً قد أعلنته) أي فإن عجز المدعي عن إحضار عدلين يشهدان له بالعقد ، وأتى بجماعة كل واحد منهم يقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلاناً زوج فلانة إن كانت الدعوى من قبل المرأة ، أو أن فلانة زوجة لفلان ، أو لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه عقد عليها ، وفشا ذلك عند الناس : أي شاع عند العامة والخاصة ، ثبت النكاح لدى

ولا يمين في نكول الجاحد ولو أتاه المدعي بشاهد

القاضي ولو كانت الدعوى زوراً ، وشهدت البينة زوراً حتى عجز المدعي عليه عن تجربتها ، فإن كانت الدعوى من قبل المرأة زوراً وأثبتها بينة شهدت بالزور وهو يعلم أنها ليست زوجة له ، وحكم بشبوت التزويج الحاكم بما تبين له على ظاهر الشرع . لا يجوز للزوج المدعي عليه وطء المرأة التي أثبتت دعواها زوراً على مذهبا إلا بعقد جديد ، وإن كانت زوجة له حقيقة وهو يعلم ذلك لا تطلق عليه بقوله للقاضي ليست بزوجتي إلا إذا نواه التلغظ بذلك على الراجع ، فإن نواه فإنها تطلق ، وإن كانت دعوى التزويج زوراً من قبل الرجل وقد أثبتها بينة مؤثرة أيضاً ، وحكم له الحاكم على طبق دعواه ، وهي تعلم أنه أجبت منها لا يجوز لها أن تمكنه من نفسها طائفة .

[مسئلة] إن ادعى رجلان زواج امرأة ، بأن قال كل منهما هي زوجتي وأنكرت دعواهما ، طوب كل منهما بإحضار بينة له على ما ادعاه ، فإن أحضر كل منهما بينة شهدت له بأنه زوجها فسخ نكاحهما معاً ولا ينظر لأعدلية أحد البينتين ولا عدمهما ، اللهم إلا أن يأتي كل واحد منهما بوثيقة مؤرخ فيها زمن زواجه ، ووجدت إحداهما أسبق في الزمن ولو بيوم أو ساعة ، وإلا فهي لمن سبق زواجه في التاريخ ، وفسخ نكاح الثاني .

(1) قوله (ولا يمين في نكول الجاحد) معناه : أنه إذا تنازع رجل وامرأة في أصل الزوجية بأن ادعاهما أحدهما وأنكرها الآخر ، فإن أتى من ادعاهما بينهما بينة شهدت له بالزوجية ولو سماعاً فاشياً كما قال قاضي له بها ، وإن عجز عن الاتيان بينة شهدت له بطلت دعواه ، ولا تتوجه على من أنكر الزوجية منهما يمين ، لأن يمين المنكر فرع عن يمين المدعي ، بمعنى أن المدعي إذا توقف ثبوت دعواه على يمينه ردّها على المدعي عليه ، حلف المنكر وبرى ، وهذا خاص بدعوى المال . وأما دعوى الزوجية وما شابهها في الحكم فلا تثبت إلا بشهادة عدلين أو أكثر ، فلا تتوجه فيها يمين على من جحد الدعوى ، وهذا معنى قوله (ولا يمين في نكول الجاحد) وكما تبطل دعوى الزوجية بالمعز عن البينة تبطل أيضاً بإتيان المدعي بأحد الشاهدين وعجزه عن الآخر ، ولذا قال (ولو أتاه المدعي بشاهد) يعني أن دعوى الزوجية لا تثبت بشهادة ويمين كالدعوى المالية ، فلا يقال له احلف مع الشاهد الواحد ، وبحكم له بزواجه ؛ فإن مات المدعي عليه قبل الفصل وأحضر المدعي شاهداً واحداً حلف مع الشاهد وثبت الثورات بينهما ، لأن الدعوى آلت إلى المال بعد أن كانت في الزوجية ، فإن كان المدعي عليه الزوجة ورثها الزوج بشاهد ويمين ، وإن كان المدعي عليه الزوج ومات قبل الحكم ورثته أيضاً بشاهد ويمين ، ولا صداق لها إذ الصداق من تعلقات الحياة .

وحاصل ما تقدم أن تقول : إذا ادعى عبد الله أن زينب زوجة له وأنكرت ، فإن أثبت دعواه بشهادة عدلين حكم له بالزوجية وإن كانت دعواه زوراً ؛ فإن عجز عن إحضار

وَأَلْوَلُ لِلزَّوْجَةِ بِاتِّفَاقٍ قَبْلَ الْبِنَاءِ فِي عَاجِلِ الصَّدَاقِ¹
وَبَعْدَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّجُلِ إِلَّا يَعْرِفُ أَوْ كِتَابٌ مُسَجَّلٌ²
وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ مُعْتَادُ النِّسَاءِ قَطَطٌ لَهَا مَعَ الْيَمِينِ أُسْسًا³

شاهدي عدل بطلت دعواه وإن كان محقاً ؛ ومثل شهادة العدلين شهادة السماع الفاشي بين الناس ؛ وإن دعت زينب أن عبد الله زوج لها وأنكر دعواها فكذلك .
(1و2) قوله (والقول للزوجة باتفاق) البيت معناه : أن الزوج إذا سمى لزوجته صداقاً في مجلس العقد ، وكان المسمى معجلاً كله أو بعضه ولم يدفعه لها في الحال ، ووعد أنه سيدفعه لها قبل البناء ، فلما طلبت الزوجة أن يدفع لها ما كان معجلاً من مهرها قال قد دفعته لها ، وأنكرت ذلك ولا بينة شاهدة على الدفع ، فإن تخاصما وقع النزاع بينهما ، فالقول قول الزوجة مع يمينها ؛ فإن حلفت أنه لم يدفعه لها قضى لها بما ادعته على الزوج وإلما قدمت على الزوج في هذه القضية لأنها بمنزلة البائع الذي لم تخرج السلعة من يده ، فكان القول لها بلا خلاف بين علماء المذهب كما قال باتفاق (وبعده فالقول قول الرجل) أي وإن طلبت الزوجة عاجل مهرها بعد أن بنى بها الزوج ومكته من نفسها وادعت أن الزوج لم يدفعه لها وقال هو : بل دفعته لها ، ولا بينة على الدفع ، فالقول بعد ذلك يكون للزوج مع يمينه ، لأنه صار بمنزلة المشتري الذي انتقلت السلعة له من يد البائع ، ولا كلام لها لضعف دعواها بتكبير الزوج من نفسها ؛ فإن حلفت أنه دفعه لها فلا شيء لها (إلا يعرف أو كتاب مسجل) أي أن الزوجة إن ادعت بعد البناء بها أن زوجها لم يدفع لها معجل صداقها ، وأنكر الزوج دعواها ، فالقول قوله مع اليمين كما تقدم ، إلا يعرف : أي إلا إذا كان عرف أهل البلد دفع المعجل من الصداق للمرأة بعد البناء بها ، أو كان بينها كتاب : أي وثيقة مسجلة صداقها عاجله وأجله فيها ، وإلا فالقول لها مع يمينها ، فإن حلفت أنه لم يدفعه لها حكم عليه بالدفع بلا خلاف .

واعلم أن المحاكم الشرعية في زملتنا هذا جعلت أوراقاً مخصوصة تسميها القسائم يوضع فيها اسم الزوج والزوجة ، واسم بلد كل واحد منهما ، واسم العمدة والشيخ والمركز ، والمحكمة التي تصدر منها هذه الأوراق ، ويبين فيها ما عجل من الصداق وما أجل منه ، وإن كان المعجل مقبوضاً كتب فيها مقبوضاً بيد الزوجة أو وكيلها ، وما فعلت الحكومة ذلك إلا لقطع النزاع في الزوجية والصداق ، ولذا تجعل لعقد الزواج ثلاث قسائم ، قسيمة بيد الزوج ، وقسيمة بيد الزوجة ، وقسيمة تكون في دواوين الحكومة ليكون إليها المرجع إذا ضاعت القسائم التي بيدي الأزواج ، فصارت القسائم المذكورة قاطعة للنزاع والتخاصم زوراً لما علمت .

(3) ثم شرع يتكلم على حكم نزاع الزوج وزوجته في أمتعة البيت فقال (وفي متاع البيت) أي وإن كان النزاع بين الزوجين . في متاع البيت (معتاد النساء فقط لها مع اليمين) أي فالقول قول المرأة فيما كان معتاداً للنساء فقط ، لكنها تحلف في متاع اليمين ، ولا كلام للزوج إذا ادعت المعتاد للنساء

إِنْ ادَّعى الزَّوْجُ الَّذِي يَعْتَادُ لَهُ أَوْ ذَا اسْتَرَكَ بِالْيَمِينِ حَصْلَهُ¹
وَلِلنِّسَاءِ الْغَزْلُ مَا لَمْ يَثْبُتْ كَمَنَّهُ فَاسْتَرَكَهُمَا بِالنِّسْبَةِ²

دون الرجال كمكحلة ومردود ومشط ومراة ، أو كان من أوان الطبخ والعجن كقدر صغير يسمى في عرفنا حلة بفتح الحاء وطره وكرزونة أو كان من أوان الفخار كبرمة وكتوش وهو أصغر من البرمة وهذه للطبخ ، وكخمارة وهي برمة يخرم فيها العجين ، ومرحاة وهو حجر يطحن عليه القمح والذرة كي يصير عجينا أو دقيقا بدلاً من الرحي ببلاد الأرياف ، والإانة المعد من الفخار لحفظ الماء يسمى زيرا وجرا في عرفنا وما أشبه ذلك ، فإن حلفت اليمين أنها ملك لها كان لها ما حلفت عليه مما يختص بالنساء ، ولا كلام للزوج وقوله (أسسا) آخر البيت ، معناه : أن تأسيس هذه القضية مداره على يمين الزوجة .

(1) (إن ادعى الزوج الذي يعتاد له) أي أن الزوج إن ادعى من متاع البيت عند التنازع فيه ما يعتاد للرجال كسيف ومجنه ، وهي الدرة المتخذة من جلد ثخين قوي جدا يتقي بها الإنسان الضرب ، وبنديق وسرج ولجام ومصحف وكبب علم وفروة وركوة وإبريق للوضوء وما أشبه ذلك (باليمين حصله) أي استحق ما ذكر ونحوه يمينه ، فإن حلف أن هذه الأشياء ملك له خاصة أخذها ولا كلام للزوجة ، ولا يقبل منها قول ولا يمين إلا بعد نكوله ، فإن نكل وحلفت على شيء مما يختص بالرجال أخذته بالحكم ، وهذا معنى كلامه (أو ذا اشتراك باليمين حصله) أي أو ادعى الزوج صاحب اشتراك من الأمتعة مما يصلح أن يكون ملكا للزوج أو الزوجة كآسرة جمع سرير ، يعرف المتخذ من الخشب بالانقريب والجمع عناقيرب في عرفنا ، وهي معروفة تنسج بالحبال ويفرش عليها الفرش للجلوس والاضطجاع عليها ، وكرايس ودواليب الخشب التي لها أبواب تحفظ فيها الأشياء والصناديق ، والأفرشة كالسجاجيد والمراتب والمخدات ، والحصر المعروفة بالبروش حمرا كانت أو بيضاء ، وأواني النحاس التي منها الصواني وأواني الصين ، وعدة قهوة الشاي والبن والمصابيح حصله أيضا يمينه بأن يحلف أن هذه الأشياء ملك له ، فإن نكل عن اليمين حلفت الزوجة على ما ادعته من هذه الأشياء وأخذته بالقضاء .

والحاصل أن أمتعة البيت ثلاثة أقسام : قسم معتاد للنساء ، فالقول فيه للمرأة مع يمينها . وقسم معتاد للرجال ، فالقول فيه للرجل مع يمينه أيضا . وقسم مشترك بينهما ، فالقول فيه للرجل مع يمينه أيضا . ووجه اشتراك الرجل في أواني الصين والنحاس ونحوها أن المرأة تباشر شراء هذه الأشياء من الذين يجلبون السلع بالبيوت وتأخذ ثمنها من الزوج غالبا وتدفعه لأربابها ، وتارة تأخذ ذلك من خاصة مالها المتكون عنده من صنعة كخياطة وضفر ونسج وما أشبه ذلك . ووجه اشتراك المرأة في بقية الأمتعة احتمال كون بعضها أتت به من أهلها .

(2) (وللنساء الغزل) إلى آخره ، يعني أنه إذا وجد في الأمتعة غزل من كتان أو قطن أو صوف فهو للمرأة ، إذ الغزل من عمل النساء خصوصا عتقا في السودان ، والنسج من عمل

وَتُدْبِت وَلِيْمَةً بَعْدَ الْبِنَا إِيْتَانَهَا فَرَضٌ عَلَى مَنْ عَيْنَا¹
وَلَوْ يَكُونُ صَائِمًا فَيَحْضُرُ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ فِيهَا مُنْكَرُ²

الرجال كما قال (وللنساء الغزل) يعني أن القول في الغزل للنساء مع اليمين (ما لم يثبت هـ كبتانه) أي ما لم يثبت ببينة أو اعتراف من المرأة أن الكتان أو القطن أو الصوف ملك للرجل : أي الزوج ، فإن ثبت (فاشركهما بالنسبة) أي احكم باشتراكهما في الغزل الرجل بقيمة كتانه أو قطعه أو صوفه والمرأة بقيمة غزلها ، فيكون نصيب كل قدر ما يملكه بالنسبة ، فإن كان قيمة الغزل ثلاثين درهماً مثلاً وقيمة الكتان عشرة كان للرجل ثلث الغزل وهكذا .

(201) ثم شرع يتكلم على الوليمة وأحكامها فقال (وندبت وليمة بعد البناء) فيه إشارة إلى بيان حكم الوليمة في الشرع ، وبيان الوقت الذي يستحب فعلها فيه ، وهي مندوبة يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها . فلا يقضى على الزوج بها إن لم يفعلها ، وهذا هو المشهور . وقيل واجبة يقضى عليه بها إن امتنع من فعلها فهي مندوبة ، وكونها بعد البناء مندوب ثانٍ على المعتمد ، وقيل قبل البناء أفضل ، وكلام مالك يحتمل أن يكون قاله لمن فاتته قبل البناء لأن الوليمة لإشهار النكاح ، وإشهاره قبل البناء أفضل ، كذا في بلغة السالك . والوليمة التي يجب على المدعو الإجابة إليها طعام العرس ، بضم العين وسكون الراء فقط ، فلا تقع على غيره إلا بقيد كطعام البختان ونحوه . واعلم أن طعام البختان يقال له إغذار ؛ وطعام القادم من سفر يقال له نقيعة ؛ وطعام النفاس يقال له خرس ، بضم الخاء وسكون الراء ، ويقال له في عرف أهل السودان حرارة ، بضم الحاء وتشديد الراء ، وهي شاة تذبح للمرأة ثالث ولادتها لتشرب من مرقها ، وتجتمع النساء عليها للأكل منها ، ويعطى جانب منها للداية نيةً كأنه واجب في عرفهم ؛ والطعام الذي يعمله الجيران والأصحاب لأجل المودة يقال له مأدية ، بضم الدال وفتحها ؛ وطعام بناء الدور : أي البيوت التي تنشأ للسكنى يقال له وكيرة ، وفي عرف السودان كرامة ؛ والطعام الذي يصنع في سابع الولادة يقال له نقيعة ، وفي عرفنا سماية ؛ والطعام الذي يصنع عند حفظ القرآن يقال له حذاقة . ولا تجب الإجابة ولا الحضور إلا لوليمة العرس فقط ، وأما الحضور لغيرها فمكروه ، إلا العقيقة فحضورها مندوب ، كذا في الشامل . والذي لا ين رشد في المقدمات أن حضور الكل مباح إلا وليمة العرس فواجب ، وإلا العقيقة فمندوب ، والمأدية إذا فعلت لا يناس الجار ومودته فمندوبة أيضاً ؛ ولما إذا فعلت للفخار والمحمدة فحضورها مكروه ، انظر بلغة السالك . وتعرف المأدية الآن بالعازمة (إيتانها) فرض على من عينا) أي أن وليمة العرس للمقهومة من السياق إيتان إليها وحضورها فرض ؛ أي واجب على من عينا بالدعوة إليها صراحة كقول صاحب الوليمة للمدعو : احضر لوليمنتنا أو ضمناً كقوله لرسوله : ادع العلماء أو الزهاد لحضورها إذا كانوا محصورين بموضع معروف كالمعاهد والمدارس ، أو دع أهل عملة كذا ، ومن ذلك دعوة

مشايخ الطريق كالقلمين عند القادرية ، والخلفاء عند الختمية ونحوهما ، فإن دعوتهم تشمل تبعاءهم من أهل طريقهم ، وتجب عليهم الإجابة جميعاً . ومن التعيين إرسال الجوابات لأشخاص لحضور الوليمة كما هو غالب عرف أهل زماننا (ولو يكون صائماً فيحضر) أي أن من دعى لوليمة العرس يجب عليه الحضور لها وإن كان صائماً فالواجب الحضور فقط ، ولا يجب عليه الأكل ؛ وأما الحضور لها من غير دعوة فحرام وكذا الأكل إلا إذا أذن ربها في الأكل لمن حضر بغير دعوة وهو المسمى بالطفيل وإلا فلا يجوز (إلا إذا ما كان فيها منكر) أي أن الحضور للوليمة في حق من دعى إليها واجب يأثم تاركه ، إلا إذا كان في الوليمة أمر منكر : أي محرم شرعاً ، كفرش حرير يجلس عليه الرجال ، أو حضور غانية ، ومنه سماع الآلات التي تتحرك فيسمع منها صوت الغناء ، لأن سماع أصواتها محرم اتفاقاً ، أو كان في محل الوليمة من يؤذيه أو من يقع في أعراض الناس عادة ، أو كان في محل الوليمة تصاوير الحيوانات التي لها ظل ولو متخذة من الحلوى ما لم تكن الصورة ناقصة عضو لا تعيش معه كقطع رأس وتخرق بطن ، وإلا فلا يحرم الحضور . وأما تصاوير الحيوانات التي لا ظل لها كالمنقوشة على الورق والجدران فمكرهة فقط . ويجوز تصوير الأشياء التي لا روح فيها كالسفن والأشجار والأبنية ، ومن ذلك صورة الحرم المكي والكعبة وصورة الحرم المدني وما أشبه ذلك . والحاصل أن صور الحيوانات آدمية أو غيرها إذا كان لها ظل فحرام ، كما ورد أن المصورين يعذبون يوم القيامة ، ويقال لهم : أحيوا ما كنتم تصورون في الدنيا ويستثنى من ذلك الصورة التي تتخذها النبات للكعبة على صورة بنت تعرف عندنا بينت اللعاب ، وقد رخص فيها لتزين النبات على التزين في أنفسهن وتربية الأولاد إذا ولدن . ويكره في الوليمة نشر كالجوز واللوز للتهمة بأن يحافظه الناس وحضور الموسيقى ما لم تله عن أداء واجب كالصلاة وإلا فيحرم إحضارها . وأما الدف كالطارة والكبر والمعروف بالنوبة ، وضرب طبول صغار معها ، فيجوز في العرس وغيره ما لم يؤد لاختلاط الرجال بالنساء وإلا فيحرم ؛ والدف المعروف بالدلوكة إذا اجتمعت عليه النساء وضربته في فرح العرس من غير أن يختلط معهن رجل أو ينظر إليهن فيجوز ؛ فإذا كان في محضر الوليمة أمر ينكره الشرع وينهي عنه جزماً لا يجب على المدعو الحضور إليها ولا يأثم بتركه ، بل الواجب عليه ترك الحضور مراعاة لأوامر الشارع . وما يسقط الإثم عن دعى لحضور الوليمة إذا تأخر عنها الأعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة كالظطر الشديد والوحل الكثير والخوف من ضرب ظالم وحس الغرماء له وهو معسر ونحو ذلك .

فتية : تقدم لنا التصريح بجواز استعمال الدف في الأفراح حيث سلم الاجتماع عليه من اختلاط الرجال بالنساء ويؤيده ما في [المرشد المبين] لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي : ولا يكره السماع عند العرس والوليمة والعقيقة وغيرها ، فإن فيها تحريكاً لزيادة سرور مباح أو مندوب ؛ ويدل عليه ما روى في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن أبا بكر رضي الله

وَفِي الْمَيْتِ الْقَسَمَ لِلزَّوْجَاتِ مُحْتَمٌ وَالْعَدْلُ بِالْعَادَاتِ¹
وَلَوْ صَيًّا أَوْ عَنِ الْوَطْءِ امْتَنَعَ شَرْعًا وَطَبْعًا مِثْلُ حَيْضٍ أَوْ وَجَعٍ²

عنه دخل عليها وعندها جارتان في أيام منى يدفقان ويضربان ، والنبي ﷺ متفضّ بنوبه ، فاتتاهما أبو بكر رضي الله عنه ، فكشف النبي ﷺ عن وجهه وقال : «دعهما يا أبا بكر ، فإنها أيام عيده» وفي حديث آخر «يغنيان ويضربان» انتهى ملخصاً .

(2و1) ولما أنهى الكلام على الوليمة وما يتعلق بها شرع يبين حكم القسم في الميit بين الزوجات ولو إماء أو كليات فقال (وفي الميit القسم للزوجات) أي أن الحكم في قسم الميit بالمساواة في حق من له زوجتين فأكثر (محتم) أي واجب بالكتاب والسنة والإجماع ، وكذلك المساواة فيه بين الشريفة والدنية ، والحرة والأمة المملوكة للغير ، وبين المسلمة والكاتبة ، فمن حجد وجوب ذلك فهو مرتدّ يستتاب ثلاثة أيام ، فإن تاب ترك وإلا قتل كفرًا لا حدًا ؛ ومن أقرّ بوجوب ذلك ولم يعدل بين نسائه كان عاصيًا لله ولرسوله ، لا تقبل شهادته لتركه أمرًا واجبًا بالشرع . ومفهوم قوله وفي الميit القسم للزوجات محتم : أن القسم يبين في الوطء ليس بواجب ، بل يترك ذلك لسجيته ، اللهم إلا أن تشتهي نفسه ووطء إحدى زوجاته في نوبتها ، ويمنع نفسه كي يوفر لذته لضرتها ، فيحرم عليه ذلك ، ويحرم عليه أيضًا ترك ووطء إحدى زوجاته للضرر ، وكما لا يجب عليه المساواة في الوطء لا يجب عليه المساواة في المحبة والميل القلبي ، لأن ذلك من الأمور القهرية فلا يكلف بها ، والقسم المذكور واجب على الزوج البالغ ولو مجبورًا أو مجنونًا ، لأنها قد تلذذ بملامسته أو مضاجعته حتى تنزل فتتكسر شهوتها بذلك . وإذا شرع زوج ضائر في قسم الميit يبينه لا يجوز له أن يزيد على يوم وليلة أو ينقص إلا برضاها ، فإن رضين في القسمة لليومين أو ثلاث أو أسبوع مثلاً جاز له ذلك . وندب في القسمة البداية بالليل لأنه وقت الإيواء ، كما يندب البيات عند من لا ضرة لها كل ليلة لما في ذلك من الاستئناس والطمأنينة وحسن العشرة ، وهذا كله فيما كانت الزوجات ببلد واحد فإن اختلفت بلا دهن قسم يبينه على حسب الإمكان وليتق الله في ذلك ، إذ المرء فقيه نفسه ؛ وليس لمن فاتت ليلتها بسبب ميit الزوج عند بعض إخوانه المحاسبة بها ، بل تقوت عليها وينتفل الحق لمن بعدها من ضرائها ولو فوتتها عليها ظلمًا ، وإن وهبت إحدى الزوجات ليلتها معينة كان الحق في ذلك للزوج لا للواهة ولا للموهوب لها ، لأنه قد يشتهي الواهة دون ضررتها ، وإن وهبت ليلتها للزوج كانت كالعدم ، فليس له أن يخص بها من شاء منهن ، اللهم إلا أن يشتريها منها بعين أو عرض أو منفعة ، فله أن يخص بما اشتراه من شاء من زوجاته ، وإذا رجعت من وهبت ليلتها لضرتها أو زوجها فلها ذلك لعدم صبر النساء وشدة غيرتهن في هذا الأمر (والعدل بالعدادات) أي أن العدل فيما عدا قسمة الميit لا يجب فيه التساوي ، بل الواجب فيه اتباع العادات المختلفة باختلاف البلدان وأحوال الناس فيها ، فإن كانت له زوجتان مثلاً إحداهما من أهل الحضرة والثانية من أهل البادية ، أو إحداهما من أهل المدن كأم درمان في بلاد

السودان والثانية في إحدى القرى الخارجة عنها ، فالواجب عليه أن يعطى كل واحدة كفايتها مما يناسب لحالها ويلاهما من طعام وإدام ، وكسوة ومسكن على قدر وسعه ، فإن قام للتي بالمدن الكبيرة بما يناسب لحالها وعاداتهم ، وللتى بالقرى الصغيرة أو البادية بما يناسب حالها وعاداتهم لا يكون ظالماً ، وله أن يخص بعد أداء الواجب لكل واحدة من شاء منهن بعطية زائدة ككسوة فاخرة وشراء فاكهة أو حلوى ، لتفاوتهن في طاعة الزوج وخدمته وطلب رضاه ، أو في المحبة القلبية من جانب الزوج . قال الشيخ الصاوي في بلغة السالك : قال ابن عرفة : قال ابن رشد : مذهب مالك وأصحابه أنه إن قام لكل بما يجب لها بقدر حالها فلا حرج عليه أن يوسع على من شاء منهن بما شاء (ولو صبيّاً أو عن الوطء امتنع هـ شرعاً وطبعاً) قوله ولو صبيّاً : مبالغة في وجوب العدل في قسمة المبيت بين الزوجات مطلقاً . وما مشى عليه الشيخ الدرديري في أقرب المسالك وشرحه تعلق للوجوب بالبالغ إذ الصبي لا يخاطب بواجب بل المخاطب وليه ، فيجب عليه أن يأمره بالطواف على نسائه : أي الصبي الذي له زوجات متعددة ، كما يجب على ولي المجنون أن يطوفه على زوجاته حيث أمن من ضرره ، فإن خيف من طوافه عليهن الضرر تحقيقاً أو ظناً حبس في مكان حتى يزول الخوف . وقوله أو عن الوطء امتنع ، معناه : أنه يجب على من كانت له زوجات متعددة أن يعدل بينهن في المبيت ، ولو منعه مانع من وطئهن فترك المبيت عند إحدهن لماتع من الوطء لا رخصة فيه ، كان المانع شرعياً أو عادياً كما أشار إلى ذلك بقوله (مثل حيض أو وجع) كان المانع شرعياً من جهتها كما إذا كانت حائضاً أو محرمة بجم أو عمرة ، أو من جهته بأن كان مظاهراً منها ، أو عادياً كرتى أو قرن ، أو يطبع كجذماء أو مبرصة ، أو قام بها داء الزهر المسمى عندنا بالخالق قيل التداوي منه وهو سليم . والحاصل أنه لا يجوز للذي الزوجات أن يترك المبيت عند إحدهن لماتع من الوطء . والأصل في ذلك كله قوله تعالى : ﴿وإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة﴾ أي إذا خفتن عدم العدل بين الزوجات إذا تعددن فأنكحوا واحدة لبراءة الذمة . وقوله ﴿فواحدة﴾ «من لم يعدل بين نسائه جاء يوم القيامة وشقه ساقط» واعلم أنه لا حق للإماء الشكوك بالملك كأم الولد وغيرها من السراي في المبيت والنفقة كالزوجات ، سيأتي الكلام على أم الولد في محله إن شاء الله تعالى ؛ ويجوز للزوج المذكور السلام على من لم تكن نوبتها ، والسؤال في أحوالها من خارج البيت . ويجوز له الدخول عليها لحاجة تقتضيه ، كمنولة سرج أو فلوس في صندوق لا يأمن عليه غيره وما أشبه ، من غير جلوس أو مؤانسة . ويجوز له البيات عند ضررتها إن أغلقت الباب دونه ومنعته الدخول عليها ولم يمكنه المبيت بمعجرتها كأن تكون له أودة خارج سور الدار ولم يخف من لصوص : أي ضرر يلحقه في نفسه أو ماله ، فإن أمن بات بها وجوباً ، وإلا انتقل إلى ضررتها . وهل يجوز له وطؤها أو لا يجوز قولان ، أظهرهما الأول ، لأن الممتنعة كانت كمن أسقطت حقها . ويجوز له أيضاً إذا سافر أن يأخذ من شاء معه منهن إذا كان السفر مباحاً كسفر التجارة ،

وَاخْتَصَّتِ الْبِكْرُ بِسَبْعٍ مِثْلَ مَا ثَلَاثَةٌ أَيْضًا تَخْصُّ الْأَيَّامَ¹
وَلَا يَجُوزُ الْوُطْءُ فِي حُضُورِ شَخْصٍ وَلَوْ فِي النَّوْمِ أَوْ صَغِيرٍ²

فَإِنْ كَانَ السَّفَرُ قَرِيبَ كَسْفِ الْحِجِّ الْوَاجِبِ أَوْ التَّطَوُّعِ ، وَكَالسَّفَرِ لِرِبَاطٍ أَوْ غَزْوٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَمَنْ خَرَجَ سَهْمَهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ ، لِأَنَّ الرِّغْبَاتِ تَعَظُمُ فِي الْعِبَادَاتِ ، وَلِفَعْلِهِ ﷺ ذَلِكَ .

(1) (وَاخْتَصَّتِ الْبِكْرُ بِسَبْعٍ) أَي أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ بِكْرًا عَلَى زَوْجَةٍ أَوْ أَكْثَرَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْصُ الْبِكْرَ الَّتِي تَزَوَّجَهَا مَأْتَرَةً بِسَبْعٍ لَيَالٍ مُتَوَالِيَةً فَقَطْ ، فَلَا تَجَابُ لِأَكْثَرِ مِنْهَا ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَدَيَّءَ فِي قِسْمَةِ الْمَيْتِ قَبْلَ نِهَآيَةِ السَّبْعَةِ ، بَلْ يَحْرَمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ . وَإِنْ مَكَثَ عِنْدَهَا سَبْعَ لَيَالٍ كَمَا هُوَ الْمَطْلُوبُ شَرْعًا وَأَرَادَ أَنْ يَشْرَعَ فِي الْقِسْمَةِ ، فَالْخِيَارُ فِي ذَلِكَ لَهُ سَوَاءٌ بَدَأَ بِالْبِكْرِ الَّتِي أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا أَوْ بغيرهَا (مِثْلَ مَا هُ ثَلَاثَةٌ أَيْضًا تَخْصُّ الْأَيَّامَ) أَي وَمِثْلَ الْبِكْرِ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِأَيَّامٍ لَا تَشَارِكُهَا فِيهَا غَيْرُهَا مِنْ ضَرَاتِهَا الْأَيَّامِ ، وَهِيَ الثَّيِّبُ الَّتِي زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ لَا بَعَارِضٍ أَوْ زَنَا ، فَإِنْ زَالَتْ بَعَارِضٌ أَوْ زَنَا فَكَالْبِكْرِ فِي الْحُكْمِ ، لَكِنْ الْأَيَّامُ الْمَقْهُومَةُ مِنَ السِّيَاقِ تَخْصُ ثَلَاثَةً فَقَطْ ، فَالْمَثَلِيَّةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْبِكْرِ لَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ؛ فَمَنْ تَزَوَّجَ شَيْئًا عَلَى زَوْجَةٍ فَأَكْثَرَ مَكَثَ عِنْدَهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ مُتَوَالِيَاتٍ وَجُوبًا ثُمَّ يَقْسِمُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ .

(2) (وَلَا يَجُوزُ الْوُطْءُ فِي حُضُورِ مَنْ شَخْصٍ) الْبَيْتِ ، يَرِيدُ أَنْ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَطَّأَ حَلِيلَتَهُ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ سَرِيَةٍ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ خَالٍ مِنْ أَحَدٍ كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ ؛ فَإِنْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ وَبِالْمَكَانِ أَحَدًا لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَغِيرًا لَا يُمَيِّزُ شَيْئًا ، أَوْ كَبِيرًا يُمَيِّزُ حَالَةَ الْوُطْءِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْعَالِمِ ذَكَرًا أَوْ إِنْتَى ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنَ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ يَقْظَانِ أَوْ نَائِمًا فَيَحْرَمُ الْوُطْءُ بِحُضُورِ الْكَبِيرِ الْيَقْظَانِ ؛ وَبِكِرِهِ بِحُضُورِ النَّائِمِ وَالصَّغِيرِ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ شَيْئًا . وَيَحْرَمُ عَلَى الزَّوْجِ أَيْضًا جَمْعُ زَوْجَاتِهِ فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ وَلَوْ بِغَيْرِ وَطْءٍ ، أَوْ إِمَائِهِ : بِعَيْنِي سِرَارِيهِ . عَلَى الرَّاجِحِ . وَمُقَابِلَةً لِقَوْلَانِ بِكَرَاهَةِ مُضَاجَعَةِ الْإِمَاءِ بِغَيْرِ وَطْءٍ وَجَوَازِهِ لِقَوْلِهِ غَيْرَتَهُنَّ . وَأَمَّا وَطْءُ إِحْدَاهُنَّ بِمَحْضَرِ الْأُخْرَى فَحَرَامٌ ، وَيَحْرَمُ عَلَى الزَّوْجِ أَيْضًا دُخُولُ الْحَمَامِ مَعَ زَوْجَاتِهِ لِأَنَّهُ مَظْنَةُ لِكُشْفِ عَوْرَاتِهِنَّ وَهُوَ لَا يَجُوزُ . وَلَمَّا الدُّخُولُ بِوَاحِدَةٍ اتِّفَاقًا فَيَجُوزُ اتِّفَاقًا لِإِبَاحَةِ نَظَرِ كُلِّ لِعَوْرَةِ صَاحِبِهِ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ عَنِ الْغَيْرِ .

[تَنْبِيهُ] لَمْ يَتَعَرَّضِ النَّازِلُ لِحُكْمِ النِّشْوَرِ ، وَهُوَ خُرُوجُ الرَّوْجَةِ عَنْ طَاعَةِ زَوْجَتِهِ لِغَيْرِ مَوْجِبٍ شَرْعِيٍّ ، كَصَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا ، وَصُومٍ وَجِبَ عَلَيْهَا ، وَحُجٍّ كَذَلِكَ وَهِيَ مُسْتَطِيعَةٌ تَرِيدُ الْخُرُوجَ لَهُ مَعَ حَرَمٍ أَوْ رَفَقَةٍ مَأْمُونَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا أَوْجَبَهُ عَلَيْهَا الشَّرْعُ . وَالنِّشْوَرُ الَّذِي تَعَلَّ بِهِ خَارِجَةٌ عَنْ طَاعَتِهِ : مَنَعُهَا الْإِسْتِمَاعُ بِهَا ، وَخُرُوجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَتَرْكُهَا لِحَقُوقِ اللَّهِ مِنْ طَهَارَةٍ وَصَلَاةٍ وَصُومٍ ، وَخِيَالَتِهَا لَهُ فِي نَفْسِهَا أَوْ مَالِهِ ، وَأَنْ تَغْلِقَ الْبَابَ دُونَهُ ، فَإِنْ فَعَلَتْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَعَظَّمَهَا الزَّوْجُ بِكَلَامٍ يَقْضِي رَدَّهَا عَنْ مَا هِيَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ تَعْظَمْ هَجَرَهَا فِي الْمَضَاجِعِ ، فَلَا يَضَاجَعُهَا وَلَا يَبْشُرُهَا لَعَلَّهَا تَرْجِعُ إِلَى شَهْرِ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الشَّهْرِ لَا يَبْلُغُ أَرْبَعَةَ

أشهر ، إذ الوارد في التأديب الشهر فقط ، فإن لم تلته عما هي عليه ضربها ضرباً غير مبرح ، وهو الذي لا يهشم لحمًا ولا يكسر عظمًا ، فإن ضربها ضرباً مبرحاً عد متعدياً ، وإن علم أنها لا تنزجر إلا به فعليه القصاص ولها التطليق إن شاءت لمجاوزته الحد ، ولها الإقامة معه . وحل إباحة الضرب للتأديب إن ظن إفادته وإلا فلا يضربها ، ويحرم عليه إن علم أنه يؤدي إلى مشاجرة بينه وبين أهلها كما هي عادة أهل السودان ، وإن قصد به التأديب . والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ فَعُظِّمُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُمْ ﴾ واختلف في وجوب نفقة الناشز والذي ذكره المتيطي ووقع به الحكم وهو الصحيح : أن الزوج إذا كان قادراً على ردها ولو بالحكم من الحاكم ولم يفعل فلها النفقة ، وإن غلبت عليه الحمية قومها وكانت ممن لا تنفذ فيهم الأحكام فلا نفقة لها ، انتهى من الشرح الصغير لأبي البركات . وأما من تعدى على زوجته فضرها من غير كسور ضرباً مبرحاً وكان ثابتاً ببينة أو إقرار من الزوج ولم ترض بالمقام معه طلقها منه الحاكم ، ولو لم يتكرر ذلك منه ، كانت صغيرة أو كبيرة ، رشيده أو سفينة ؛ ولا كلام لولي الصغيرة أو السفينة . وإن رضيت بالمقام معه توعدده الحاكم بالعقوبة الشديدة إن عاد إلى مثل ذلك .

ولما أنهى الكلام على النكاح الذي هو انعقاد العصمة بين الزوجين وتوابعه ، شرع يتكلم على حقيقة الطلاق الذي هو حل العصمة المنعقدة بينهما وأحكامه وأركانه فقال (باب الطلاق والرجعة) أي هذا باب في بيان حكم الطلاق وما يتعلق به ، وهو إن كان مباحاً في نفسه قريب من أن يكون مكروهاً ، أو خلاف الأولى لقوله عليه الصلاة والسلام «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» وقد يجب كما لو كانت تفعل ما يحمله على أن يضربها ضرباً مبرحاً أو يسبها ويسب والديها بلعن وشموه . وقد يندب كما لو كانت بذينة اللسان أو تتبرج إلى الرجال الأجانب خوف الوقوع في اتهامها بالفاحشة . وقد يحرم كما لو كان قادراً على إنفاقها من الحلال ويخاف إن طلقها من الوقوع في الزنا . وفي بيان حكم الرجعة وهو ما يكون به ارتجاع الزوجة إلى العصمة من غير تجديد عقد ولا مهر ولا رضا منها أو من وليها . كما سيأتي الكلام عليه في محله إن شاء الله تعالى .

باب الطلاق والرجعة

طَلَّقْنَا السَّنِيَّ مِنْ زَوْجٍ دَخَلَ بِمَنْ عَرَّتْ عَنْ عِدَّةٍ وَعَنْ حَبْلٍ¹
لِمَنْ تَحِيضُ طَلْقَةً فِي طَهْرِهَا مَا مَسَّهَا فِيهِ وَالْأَكْرَهَا²

(21) وإلى بيان حكم الطلاق سنياً كان أو بدعياً ولو بالمفهوم أشار الناظم بقوله (طلاقاً السنّي) ليس المراد منه أن الطلاق سنة لما تقدم أنه إما مكروه وإما خلاف الأولى ، لما فيه من قطع الألفة وعدم حسن المعاشرة ، بل معناه أن الطلاق الذي أذنت فيه السنة وعلم منها بإباحة القدوم عليه وهو ما عبر عنه الناظم بقوله (من زوج دخل) إلى آخر ما يأتي ، ومعناه : أنه لا يتحقق وقوعه سنياً أو بدعياً إلا من زوج دخل بزوجه . وللطلاق السنّي ستة شروط : أن يطلقها طليقة واحدة لا أكثر . وأن يوقعها في طهر . وأن لا يمسه : أي يطأها فيه . وأن يكون كاملاً لا نصف طليقة أو ربعها . وأن يوقعه على جملة المرأة لا على بعضها كيد ورجل أو أصبح مثلاً . وألا يلحقها طلاقاً ثانياً في رجعي انقضاء العدة . ومفهومه أنه لو طلق اثنتين أو ثلاثاً في لفظ واحد ، أو طلقها في حيض أو نفاس أو في طهر وطأها فيه ، أو جزئه كنصف طليقة أو ثلث طليقة ، أو أوقعه على بعضها كيدك أو رجلك طالق ، أو أوقع طلاقاً ثانياً أو ثالثاً في رجعي لم تنقض عدته فإنه بدعي ، ويلزم على كل حال . وقد تؤخذ هذه الشروط من النظم منطوقاً ومفهوماً . ومفهوم قوله من زوج دخل : أنه إذا لم يدخل بها طلقها متى شاء ولو حائضاً لعدم وجوب العدة عليها أصلاً . وقوله (بمن عرت عن عدة وعن حبل) معناه : أن الطلاق الذي أذنت فيه السنة هو الذي أوقعه على زوجته التي عرت : أي تجردت عن عدة وعن حبل ، ولا يتصور ذلك إلا في زوجة تحت عصمته ولم تكن حاملاً ، لأنها هي التي يتأتى إيقاع الطلاق عليها واحدة في طهر لم تمس فيه . وأما المعتدة من رجعي فإيقاع الطلاق عليها مرة أخرى فبدعي كما تقدم : والحامل له أن يطلقها متى شاء لأن انقضاء عدتها يكون بوضع حملها كله ولو مسقطاً (لمن تحيض طليقة في طهرها) أي وطلاقاً السنّي أيضاً هو الذي أوقعه الزوج بزوجه التي دخل بها ، وهي من ذوات الحيض : وأما التي لا تحيض لضغر أو أكبر أو يأس فله أن يطلقها متى شاء ، ولا يكون بدعياً . وقوله طليقة : معناه أن المأذون فيه إيقاع طليقة واحدة لا أكثر ، إذ الزائد عليها في لفظ واحد بدعي كما تقدم في طهرها ، لأن إيقاع الطلاق في حيض أو نفاس ممنوع شرعاً لتطويل العدة عليها ، لأنها لا تعدد في عدة طلاقها إلا بعد الطهر من دم الحيض أو النفاس . وأيام الدم في الموضعين لغو ، وهي فيها ليست بزوجة ولا معتدة (ما مسها فيه وإلا كرها) أي والمأذون فيه أيضاً أن يطلقها في طهر لم يمسه : أي يطأها فيه ، فإن وطأها ولو في آخر طهرها ثم طلقها كره له ذلك واعتدت به ولو حاضت بعد الوطء بزمان الوطء بزمان يسير ، والأحب إن أراد طلاقها بعد المس بطهر أن يمسكها حتى تحيض . ثم تطهر ، ثم إن شاء طلقها من غير مس .

إِلَّا طَلَّاقَ الْحَيْضِ فَمَنْعٌ وَارْتَجَعُ خَيْرًا وَطَلَّقَ إِنْ تَشَأَ إِذْ يَنْقَطِعُ¹
وَعَدَ أَرْكَانَ الطَّلَاقِ أَرْبَعَةٌ (الْأَهْلُ) وَهُوَ الزَّوْجُ أَوْ مَنْ أَوْقَعَهُ²
بِالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ وَالْإِسْلَامِ وَالزِّمِّ بِسُكْرِ طَافِحٍ حَرَامٍ³

(1) أي أن الطلاق الذي أذن فيه شرعاً ولا إثم على مرتكبه هو ما تقدم تفصيله في كلام الناظم (إلا طلاق الحيض فامنع) أي لكن الطلاق في الحيض حرام ، فاحكم بمنعه وحذر من ارتكابه لما فيه من الخلاف للسنة المطهرة ، وكما تحكم بمنع إيقاع الطلاق زمن الحيض احكم بمنعه أيضاً زمن النفاس للعلة المتقدم بيانها . وقوله (وارتجع) معناه : أن من ارتكب المخالفة وطلق زوجته في حيض أو نفاس طلاقاً رجعياً فاحكم عليه بارتجاع زوجته للعصمة ، فإن راجعها باختياره فالأمر واضح ، وإذا امتنع من إرجاعها جبر عليه ، والذي يأمر بالارتجاع ويجبره عليه إن أبى الحاكم ولو لم تقم المرأة لأنه حق الله فيعلم الزوج أن الطلاق الذي وقع منه في تلك الحالة غير جائز ، ويأمر بارتجاعها وإمسائها حتى تطهر ، ثم إن شاء طلقها قبل أن يمسه كي يكون من المأذون فيه ، فإن أبى هدده بالسجن وسجنه بالفعل ، فإن أبى هدده بالضرب وضربه بالفعل إن لم يرجع ، فإن أبى ارتجعها الحاكم بأن يقول له قد ارتجعتها لك ، ويجوز له وطؤها ، وإذا لم يثر ارتجاعها عند الحكم عليه به ، لأن نية الحاكم تقوم مقام نيته ، وهذا معنى كلام الناظم بعد (وطلق إن تش إذ ينقطع) أي يباح لك طلاقها بعد انقطاع دم الحيض والنفاس قبل الوطء ، ولا يفهم من الأمر بالارتجاع قهراً أن الطلاق غير لازم ، بل هو لازم على كل حال ، وكل من السجن والضرب والارتجاع يكون في مجلس واحد ، فإن وقع الطلاق بانثا كان اثماً ولا يجبر على الرجعة ، وهذا محصل كلامه .

(2،3) ثم شرع يبين أركان الطلاق فقال (وعد أركان الطلاق أربعة) الواو استثنائية ، وعد بالرفع مبتدأ ومضاف إليه ، وأربعة خبره ، وهاؤه للسكت ، والمعنى : أن عدة أركان الطلاق التي تقوم بها حقيقته الشرعية أربعة : توقع الطلاق من زوج أو نائبه كحاكم ووكيل ، ومثلها الزوجة المملكة أو المخيرة في عصمتها ، والقصد فلا يلزم الطلاق من مكره ونحوه . والمحل وهو ملك العصمة قبل إيقاع الطلاق حقيقة أو حكماً ؛ ولفظ صريح أو كناية ظاهرة أو خفية بقصد حل العصمة . وأما شروط صحته : أي وقوعه صحيحاً لازماً فثلاثة : الإسلام والعقل والبلوغ ، كما يفهم من قوله بعد : بالعقل والبلوغ والإسلام ، وسيأتي الكلام عليها مفصلاً إن شاء الله تعالى (الأهل وهو الزوج أو من أوقعه) أي ركنه الأول : الأهل ، وهو من كان فيه أهلية لإيقاع الطلاق على الزوجة ، وهو الزوج المالك لعصمتها قبل إيقاع الطلاق ، أو بعده بالتعليق كقوله : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، فإن تزوجها بالفعل فإنها تطلق عليه بمجرد العقد عليها ، وبحصل ذلك كثيراً من العامة كقولهم في صيغة البرّ حرم بعد العقد : لا أكلم زيداً ولا أدخل داره ، وفي صيغة الخنث كقوله : عليه الحرام بعد العقد ليضربن زيداً ،

(وَقَصْدُهُ) فَلَا طَلَاقَ يَلْزَمُ مَنْ لَقِنَ اللَّفْظَ بِمَا لَا يَعْلَمُ¹
أَوْ مَنْ هَدَى مِنْ مَرَضٍ أَوْ مُسْكِرٍ خَلَالٍ أَوْ حَشِيشٍ أَوْ مَخْذَرٍ²

وما أشبه ذلك . فإن كلمه في الأول أو دخل داره بعد أن عقد على امرأة لزمه الطلاق ، وإن ترك ضرب زيد في الثاني مختاراً أو مكرهاً لزمه الطلاق أيضاً . ومثل الزوج موقعه بالنيابة عنه كالخام والوكيل ، لكن يشترط في لزوم الطلاق إذا أوقعه الزوج الإسلام والتكليف دون غيره ، إلا الحاكم فيشترط فيه ذلك كما هو معلوم ، والمشروط في غيره التمييز فقط . وطلاق الفضول ، وهو من أوقع الطلاق عن غيره إذن منه لازم ، لكن بعد الإجازة من مالك العصمة لاعتبار ابتداء العدة منها : أي الإجازة لا من وقت إيقاعه من الفضولي (بالمقل والبلوغ والإسلام) أي هذه شروط في لزوم الطلاق من موقعه ، فإن أوقعه مجنون أو صبي أو كافر وكان كل ممن ذكر زوجاً فلا يكون الطلاق لازماً ، ولا يؤثر خللاً في العصمة لعدم صحة وقوعه منهم ، فإن كان المجنون يفيق أحياناً وأوقع الطلاق حال إفاقته فإنه يلزمه على المشهور (والزم بسكر طافع حرام) يعني أن من شرب مسكراً مائماً كخمر عامداً مختاراً فسكر منه ثم طلق زوجته في تلك الحالة لزمه الطلاق ، ولا يعتبر بعدم التمييز ولو كان سكره طائفاً على المذهب ، وقبل لا يلزمه لأنه والحالة هذه بمنزلة المجنون وهو ضعيف . والسكر الطافح : الذي لا يميز صاحبه بين السماء والأرض ، ولا يبيال من الوقوع في بر أو نار ، وكما يلزمه الطلاق يلزمه العتق والجنايات على النفوس والأموال والحدود ، كحد القذف والسرقة ، ولا يلزمه إقرار بشيء كان جاحداً له قبل سكره من قتل نفس أو مال ، ولا يلزمه ما عقده من نكاح أو بيع أو إجارة أو غير ذلك من سائر العقود ، فلا يؤخذ بها بعد التمييز ، ولا يقضى عليه إن جحد ، وفي هذا المعنى قال بعضهم :

لا يلزم السكران إقرار عقود بل ما جنى عتق طلاق وحده

ومن طلق زوجته في حالة الغضب فلا يعتبر ، ويكون طلاقاً لازماً ، إلا إذا غاب عن إحساسه ، وغلا فكل المجنون في الحكم ، كما نبه على ذلك الشيخ الصاوي في بلغة السالك بقوله : يلزم طلاق الغضبان ولو اشتد غضبه خلافاً لبعضهم ، ودعوى أنه من قبيل الإكراه باطل ، وكل هذا ما لم ينب عقله بحيث لا يشعر بما صدر منه فإنه كالمجنون انتهى .

(201) (وقصده) أي ورثته الثاني قصده : أي التلفظ بالكناية الخفية بقصد حلّ العصمة كاذهي وانصرفي ، بل ولو بقوله اسقني ماء ، أو أعطني غداء أو عشاء فمتى قصد طلاقها بأحد هذه الألفاظ لزمه الطلاق ومفهوم الكناية الخفية أن الكناية الظاهرة يقع بها الطلاق كلفظه ، ولو لم يقصد به حلّ العصمة ، بل ولو كان هزلاً أو مازحاً . وإن كان لزوم الطلاق مشروطاً بقصد حلّ العصمة بأي لفظ ، فمن عدل لسانه للفظ الطلاق من غير قصد كما إذا أراد أن يقول لزوجته ناوليني عصاً أو اسقني ماء مثلاً فقال لها انت طالق أو مطلقة ، فلا شيء عليه ولا يلزم بذلك طلاق لعدم قصده ، ولذا قال (فلا طلاق يلزم من لقن اللفظ بما لا يعلم)

أَوْ مَكْرَهَا جَبْرًا عَلَى التَّطْلِيقِ اللَّفْظِ وَالْحِنْثِ أَوْ التَّعْلِيقِ¹
يَخَوْفُهُ فِي مُؤْلَمٍ فِي نَفْسِهِ كَقَتْلِهِ أَوْ ضَرْبِهِ أَوْ حَسْبِهِ²
أَوْ أَخْذَ مَالٍ مُطْلَقًا أَوْ قَيْدِهِ وَلَوْ تَوَقُّعًا وَقَتْلَ وَثْلِهِ³

يعني أن من كان اعجميًا لا يعرف لفظ الطلاق ولا يدرك له معنى ، أو كان عربيًا لا يعقل شيئًا من معاني الألفاظ كالبلهاء ، وقال له شخص : قل زوجتي طالق ثلاثًا أو مطلقة ، أو علي كالميتة والدم ، ونطق بما لقنه به ذلك الشخص وهو لا يفهم لما نطق به معنى أصلاً ، فلا شيء عليه ، ولا تطلق زوجته لعدم قصده (أو من مذي من مرض) أي وكذا لا يلزم الطلاق أحدًا هذي بالذال المعجمة لشدة مرضه ، فقال في تلك الحالة : طلقت زوجتي ، أو زوجتي طالق وهو لا يدري ما قال ، وشهد له العرف بذلك فلا شيء عليه ، ولا يتعقد طلاقه بذلك لعدم قصده وعدم خطابه في تلك الحالة (أو مسكر حلال) أي أن من شرب شربًا حلالاً كلبن أو عسل ، أو شرب دواء وسكر حتى صار لا يعقل شيئاً فطلق زوجته في تلك الحالة فلا شيء عليه لعذره ، فهو كالمجنون لعدم العمد (أو حشيش أو مخدر) أي ومن استعمل حشيشاً وهو نبت معروف عند مستعمليه ، أو أفيوناً أو غيره من المخدرات ، أو المرققات كالبنج فقد فقد شعوره وطلق زوجته ففيه تفصيل حاصله أنه إذا استعمل من ذلك قدرًا لا يؤثر في العقل عادة فغاب عقله حتى صار لا يعقل ما يصدر منه فلا يلزمه طلاق لطهارته وعدم لزوم الحدّ على مستعمله ، وإن استعمل قدر ما يؤثر في العقل فقد فقد شعوره ثم طلق زوجته فإنه يلزمه الطلاق كشارب الخمر لعمله وإدخاله على نفسه ما يغيب عقله ، وهذا هو المعروف في المذهب ، وقيل لا يلزمه طلاق وهو ضعيف .

(1) ومثل من هذي في عدم لزوم الطلاق لعدم قصده من أكره عليه ، ولذا قال النازم عطفًا على ما تقدم (أو مكرهاً) أي أو كان الشخص مكرهاً على طلاق زوجته فلا تطلق منه لقوله عنه «لا طلاق في إغلاق» أي إكراه ، وبه أخذ مالك رضي الله عنه وأتقى به ، سراء أكرهه على طلاقها بصريح اللفظ كأن يقال له : قل طلقت زوجتي ثلاثاً أو هي طالق أو مطلقة ، أو أكرهه على الحنث كما إذا حلف بالطلاق لا يكلم زيداً فأكرهه على أن يكلمه ، أو حلف بالطلاق لا يدخل داره فحمل وأدخلها كرهاً ، فلا يلزمه شيء في جميع ذلك لعدم قصده كما تقدم ، إذ المكره لا يملك نفسه ، وهذا ظاهر في عدم حنثه في يمين البر . وأما في يمين الحنث فيقع عليه الطلاق بالإكراه لانقاده على حنث من أصله ، فإن حلف بالطلاق ليدخلن دار زيد أو ليضربه ، فمنع من دخول داره أو من ضربه كرهاً ، أو عزم على عدم دخولها أو عدم ضربه من غير إكراه فطلق زوجته بمجرد عزمه على الترك ، كما تطلق بالإكراه على المذهب ، وقوله (أو التعليق) آخر البيت معناه : أن من أكرهه على تعليق طلاق زوجته بقدم زيد فقدم فلا يلزمه طلاق لإكراهه على التعليق وعدم قصده ، وهذا محصل كلامه .

(2و3) (يخوفه في مؤلم في نفسه) يعني أن الإكراه الذي يكون به الشخص مذهباً شرعاً لا يؤخذ

أَوْ صَفَعْ ذِي مُرْوَةٍ بِنَادِي أَوْ بِاسْمِهَا يَا طَالِقَ بِنَادِي^١

معها بما صدر منه من قول له فعل يكون بسبب مؤلم في نفسه من ضرب أو قطع أو قتل ، أو في ماله أو ولده أو والديه ولذا قال (كقتله أو ضربه أو حبسه) أي أن الرجل الذي له زوجة فأكثر إذا كان مسلماً عاقلاً بالغاً وأمره ظالم أو جماعة بطلاق من يملك عصمتها فامتنع ، فهدد بأنه إذا لم يطلقها قتلوه أو ضربوه ضرباً مؤلماً وتيقن ذلك منهم أو غلب على ظنه ، أو توعداه الظالم بالسجن إذا لم يطلق زوجته فطلقها خوفاً من حصول شيء مما ذكر فلا شيء عليه ، ولا تطلق زوجته للحديث المتقدم . ومفهوم قوله مؤلم أنه لو طلق زوجته لخوف ضرب غير مؤلم ، وهو الذي لا يهشم لحمًا ولا يكسر عظمًا للزمة الطلاق وهو كذلك ، إذ المدار في الإكراه على خوف الضرر وشدة الألم ، واحتريزنا بالمسلم وما بعده عن الكافر والمجنون والصبي لعدم نفوذ طلاقهم ولو في حالة الاختيار (أو أخذ مال مطلقاً أو قيده) أي أو طلق زوجته خوفاً من أخذ ماله ظلماً أو غضباً مطلقاً كثر المال أو قل . وقال بعضهم إن كان تافهاً بالنسبة لملكه يلزمه الطلاق إن أوقعه خوفاً من أخذ التافه ، فإن لم يكن تافهاً فلا شيء عليه لإكراهه ، وكذلك لا يلزمه الطلاق إن خاف من قيده إن لم يطلق زوجته فطلق للسلامة منه : أي القيد لأنه مكروه أيضاً . وقوله (ولو توقفاً) معناه : أن من طلق زوجته خوفاً مما يؤذيه من قتل أو ضرب مؤلم وما أشبه ذلك لا يلزمه طلاق ، سواء حصل ما يؤذيه بالشرع فيه بالفعل ، أو كان حصوله أمراً متوقفاً : أي متيقناً وقوعه (وقتل ولده) يعني أن من طلق زوجته خوفاً من قتل ولده : أي أولاده ذكوراً أو إناثاً ولو نزلوا فلا يلزمه طلاق ، لأن قتل الأولاد بعد قتل النفس أشدّ حالاً من أحوال الإكراه ، ومثل الأولاد الوالدان وأصوهما وإن علوا ، فإن قيل له : إن لم تطلق زوجتك قتلنا أباك أو جنتك أو أهلك أو أهلك زوجتك أو جدة لأمك فطلق زوجته خوفاً من قتل أحدهم فلا شيء عليه لعدوه ، وأما إن قيل له : إن لم تطلقها قتلنا أمك أو ابن أخيك أو عمك أو ابن عمك فطلقها لسلامتهم من القتل فإنها تطلق ، لأنهم ليسوا كالأصول والفروع ، لكن يندب له طلاقها لسلامتهم من القتل .

(١) يعني أن من كان من أهل المروءات وأمر بطلاق زوجته فامتنع ، وهذا إن لم يطلقها بصفع بكف على قفاه بين جمع بين الناس وتيقن فعل ذلك به فطلقها خوفاً منه فلا يلزمه طلاق ، لأنه وإن كان غير مؤلم فإنه فظيع عند أهل المروءات ، وهذا معنى قوله (أو صفع ذي مروءة بنادي) ومفهومه أنه لو هدده بالصفع فقط بخولة إن لم يطلق زوجته فطلقها خوفاً من ذلك فإنه يلزمه الطلاق ، إذ الصفع من غير أن يطلع عليه أحد لا يعدّ إكراهاً يعذر به . ومفهوم ذي مروءة أن الشخص إذا كان من غير أهل المروءة مثله إذا صفع بحضرة الناس لا يراه فظيلاً هو ولا غيره فطلق زوجته خوفاً من الصفع بحضرتهم فإن زوجته تطلق منه ، لأن ذلك لا يعدّ إكراهاً بالنسبة له (أو باسمها يا طالق بنادي) يعني أن من له زوجة اسمها طالق بالراء ، فأراد أن يناديها باسمها فقال يا طالق باللام غلطاً منه فلا شيء عليه لأنه لم يقصد بذلك حلّ العصمة ، بل قصد ندامها فقط . وكذا لو أخذها المطلق للولادة فقال يا طالق فلا شيء عليه

الثالث (المحل) وهو الزوجة والرابع (الألفاظ) والعبارة¹

أيضاً إذ مراده يا من أخذها الطلق . ومن كانت له زوجات اسم إحداهن زينب واسم الأخرى صفية وما أشبه ذلك ، ونادى يا زينب فأجابته صفية من غير أن يراها ، فقال لها انت طالق ، فلا تطلق بذلك لأنه يريد زينب .

(1) ثم شرع في بيان الركن الثالث والرابع فقال (الثالث المحل وهو الزوجة) أي الركن الثالث من أركان الطلاق الزوجة المحل ، والمراد به الزوجة المملوك عصمتها حال وقوع الطلاق كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو كفاية ، فاشتراط الإسلام لصحة وقوع الطلاق ولزومه بالنسبة إلى الزوج دون الزوجة ، فمن قال عليه الطلاق لا يكلم زيداً أو لا يأكل طعامه وهو غلي من زوجة ، ثم كلمه أو أكل طعامه فلا يلزمه طلاق لأن طلاقه لم يصادف محلاً ؛ وأما لو كان ذا زوجة وفعل المخلوف عليه للزوم الطلاق ، لأنه مالك للعصمة حقيقة ؛ ويلزمه الطلاق أيضاً إذا ملكها تقديراً كما إذا علق الطلاق على ملك العصمة ؛ مثال ذلك : إذا قال لأجنبية إن تزوجتك فأنت طالق ، فإن تزوجها فإنها تطلق عليه بمجرد العقد عليها ؛ أو قال : إن تزوجت مصرية فهي طالق ، فتزوج مصرية فبقيع عليها الطلاق إذا عقد عليها ؛ أو قال : إن تزوجت امرأة من أم درمان أو غيرها من مدن السودان المشهورة فهي طالق ، فإن تزوج امرأة مما سماه من المدن المتقدمة فإنها تطلق عليه بمجرد العقد عليها لفعل المعلق عليه وهو التزويج ، وعليه نصف الصداق في جميع هذه الصور إن كان الصداق مسمى : أي مذكوراً في مجلس العقد ولا شيء عليه في نكاح التفويض ، وأما إن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، ثم تزوج فلا يلزمه طلاق لأنه ضيق على نفسه ، والأمر إذا ضاق اتسع . وإن قال : كل ثيب أتزوجها فهي طالق ، ثم قال : كل بكر أتزوجها فهي طالق ، فيلزمه الطلاق في زواجه الثيبات فقط ، ولا طلاق عليه في زواج الأبكار لحصول الحرج والضيق بذكرهن ، وكذا يقال في العكس . ومن قال : كل امرأة أتزوجها قبل أن أراها يعني فهي طالق ولا نية له تقيد ما أطلقه ثم عمي فله أن يتزوج من شاء من النساء ، لأن بساط يمينه يتضمن ما دعت بصيراً . وأعلم أنه يختبر في لزوم الطلاق حال النفوذ لا وقت التعليق ، فمن قال لزوجه : إن دخلت دار زيد فأنت طالق ، ثم طلقها بالخلع فدخلت داره وكلمته فلا يلزمه طلاق ثانٍ إن تزوجها بعد لعدم ملك العصمة وقت فعل المخلوف عليه ؛ ومثل ذلك ما لو فعلت عليه بعد انقضاء العدة من طلاق رجعي ، فإن تزوجها غيره ثم طلقها الغير وتزوجها هو بعده ، وكان طلاقه لها قبل زواج الغير مرة أو مرتين ودخلت دار زيد أو كلمته بعد أن تزوجها ثانياً لزمه الطلاق لبقاء العصمة الأولى ، لأن زواج الغير قبل ثلاث تطبيقات لم يهدم العصمة ، وإن طلقها ثلاثاً وتزوجها غيره ثم طلقها الغير أو مات عنها فتزوجها وهو لم يفعل المخلوف عليه سابقاً لم يلزمه طلاق لانقضاء العصمة السابقة وهذه عصمة جديدة . [مسئلة] لو علق طلاق زوجته المملوكة لأبيه الحر المسلم على موته بأن قال : أنت طالق عند موت أبي ، لم ينفذ هذا التعليق لانتقاله تركته أبيه كلها أو بعضها إليه بموته ولو كان عليه دين ومن جعلها الأمة فينفسخ نكاحه ، فلم يجد الطلاق عند موت الأب محلاً يقع عليه وجاز له

وطؤها بالملك ولو كان الطلاق المعلق ثلاثاً ، انتهى من [بلغة السالك] .

[فائدة] قال ابن القاسم : من حلف لغريمه بالطلاق الثلاث ليقضيه حقه وقت كذا ، فقبل مجيء الوقت طلقها طلاق الخلع لخوفه من مجيء الوقت وهو معدم ، أو قصد عدم القضاء في الوقت لا يلزمه الثلاث ، ثم بعد ذلك يعقد عليها برضاها بربع دينار ، كذا في الشرح الصغير لأبي البركات . وإن قال عبد لزوجه حرة كانت أو أمة : إن دخلت دار فلان فأنت طالق ثلاثاً ، فإن دخلتها قبل عتقه لزمه اثنان ولا تحمل له إلا بعد زوج ، إذ العبد نصف الحر ، ولما كان الطلاق لا يتبع كملته له الثانية ، وإن دخلتها بعد عتقه لزمه الثلاث لأن المعتبر في المعلق حال النفوذ لا حال التعليق وإن طلقها واحدة وراجعها ثم عتق فدخلتها بعد عتقه حرمت عليه إلا بعد زوج لأنه كحرّ طلق نصف طلاقه وبقي نصفه الآخر ففعله بعد العتق (والرابع الألفاظ والعبرة) أي وركنه الرابع : الألفاظ تجمع لفظ ، وهو الضوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ، وقوله والعبرة عطف تفسير ، لأن العبرة عين اللفظ ، وهو أي اللفظ الذي يتعقد به الطلاق قسمان : صريح وهو ما اشتمل على الطاء المهملة واللام والقاف على أي وجه ، فمن قال لزوجه : أنت طالق أو مطلقة بضمير الخطاب ، أو هي طالق أو مطلقة بضمير الغيبة ، أو قال لها طلقك أو تطلقت لزمه الطلاق في جميع ما تقدم ، حيث قصد لفظه ولو بالزحزح أو الغزل ، وتكون واحدة ما لم ينو أكثر ، فإن نوى اثنين أو ثلاثاً لزمه ما نواه ولو انفرد اللفظ ، بخلاف قوله لها أنت مطلقة أو منطلقة أو أي انطلق لعدم استعمال هذه الألفاظ في حل العصمة عرفاً ، فلا يقع بها طلاق إلا إذا نواه حال التلفظ بها فهي من الكنايات الخفية ، وكناية ظاهرة في قصد حل العصمة فيلزم بها الطلاق كالصرح ، فمن تلفظ بها وكان ذا زوجة وادعى أنه لم يرد بها طلاقاً لا تنفع دعواه عدم إرادة الطلاق فهي لا تصرف لغیره ، وذلك كقوله : أنت بنة أو مبتونة وحبلك على غاربك ، فيلزم بذلك الطلاق ثلاثاً في المدخول بها وغيرها سواء بسواء لأن البتة هو القطع ، والمراد بالحبل جملة العصمة ، فلما جعلها على كفها لم يبق منها شيء ؛ وإن قالت له زوجته : بعني عصمتك بمائة مثلاً فباعها إياها طلقت منه ثلاثاً ، دخل بها أم لم يدخل بها ؛ ومن قال لزوجه أنت طالق طلقة واحدة بائنة ، فإن أراد بالبينونة الانفصال والحال أنه قد دخل بها طلقت منه ثلاثاً ، ولم ينظر إلى قوله واحدة باعتبار أن البينونة من الكناية الظاهرة ، وإذا حصلت بعد الدخول بغير عوض تكون ثلاثاً ، لكن قال الشيخ الصاوي في بلغة السالك : إن كان عرف التحالف أن البائنة معناها المنفصلة ، فإن كان عرفهم أن معناها الظاهرة التي لاخفاء فيها وقصد ذلك المعنى ، فالظاهر لا يلزمه إلا طلقة واحدة ، وتكون بعد الدخول رجعية انظره ، ومفهوم بعد الدخول أن البينونة قبله تكون طلقة واحدة وهو كذلك ، لأن غير المدخول بها تبين بالواحدة . ومن قال لزوجه : أنت عليّ كالدّم أو كالبينة أو كالحم الخنزير لزمه الطلاق الثلاث في المدخول بها وغيرها ما لم ينو أقل وإلا

مع قَصْدِهِ بِأَيِّ لَفْظٍ الزِّمَ وَلَوْ نَوَاهُ بِاسْتِقْنِي أَوْ أَطْعَمِي¹
أَوْ بِالرُّسُولِ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ وَصَلَ كِتَابُهُ أَوْ عَزَمَهُ فِيهِ حَصَلَ²

لزمه ما نواه ، وحلف إن أراد نكاحها أنه لم يرد بأحد هذه الألفاظ الثلاثة بل أراد ما دونها . وقوله لها أنت خالصة ولست لي على ذمة لا نص فيه . واستظهر شيخ مشايخنا العدوي لزوم طلاقة بائنة ، واستظهر خليل لزوم الثلاثة ، واستظهر بعض المحققين أن خالصة يعين سفة ، وليست لي على ذمة في عرف أهل مصر بمنزلة فارتكك يلزم فيه طلاقة واحدة ، إلا البينة أكثر في المدخول بها وغيرها ، وأنها رجعية في المدخول بها ، كذا في بلغة السالك . ومن قال لزوجه : لا سبيل لي عليك ، أو لا ملك لي عليك ، لزمه الطلاق الثلاث في المدخول بها إلا لعتاب ، كما كانت تفعل أموراً لا توافق غرضه بغير إذن منه فلا شيء عليه ، إذ العتاب قرينة وبساط دال على عدم إرادة الطلاق ، فقبل دعواه في نفي الطلاق لما علمت . ومن قال الحلال حرام بدون علي لا أفعل كذا ، أو قال الحلال حرام علي أو علي حرام بدون آل ، أو جميع ما أملك حرام ولم يرد إدخالها : أي الزوجة في لفظ من هذه الألفاظ ففعل فلا شيء عليه ؛ وأما لو قال علي الحرام بالتعريف وتقديم علي لا أكل أو لا أشرب أو لا أدخل دار زيد ، فأكل أو شرب أو دخل الدار ، فإنه يلزمه الثلاث في المدخول بها ولا ينوي فيها وفي غير المدخول بها ، لكنه تقبل نيته إن قال نويت واحدة أو اثنتين كما أفاده الأجهوري . لكن قال البنان : وقد جرى العمل بفاس ونواحيها بلزوم طلاقة بائنة في علي الحرام بالتعريف ، لا فرق بين مدخول بها وغيرها : قال في حاشية الأصل : والحاصل إن كلا من هذين القولين يعني القول بلزوم الثلاث ، والقول بلزوم طلاقة بائنة محمد ، انظر بلغة السالك . واعلم أن الذي تكون به الفتوى لزوم الطلقة البائنة كما حكاه البنان خصوصاً عندنا ببلاد السودان ، لأن علي الحرام بمنزلة علي الطلاق في عرفهم كما تقدم بيانه في باب الأيمان والنذور وكتاية ، خفية لا تنصرف للطلاق إلا إذا قصد بها حل العصمة ، فإن قصد حلها بالكناية الخفية لزمه الطلاق ولو بقوله لها ادخلي أو تعالي ، وإلى معنى ذلك أشار الناظم بقوله .

(1) (مع قصده بأي لفظ الزم) يعني أنه يلزم الطلاق بالقصد مع أي لفظ تلفظ به الشخص ، ولو لم يدل معناه على إرادة الطلاق كما قال (ولو نواه باستقني أو أطعمي) فمن قال لزوجه : استقني ماء أو أطعميني خبزاً أو تمرًا وقصد بذلك طلاقها ، فإنها تطلق منه بمجرد اللفظ ، فإن قال : لم أقصد بذلك طلاقاً صدق بلا يمين لأنها من الكناية الخفية .

(2) (أو بالرسول مطلقاً) يعني أن من أرسل لزوجه رسولاً من عنده يخبرها بطلاقها بأن قال له : قل لها أنت طالق مثلاً ، فإنها تطلق منه مطلقاً ، وصلها الرسول أم لا ، وتكون واحدة ما لم ينو أكثر ، وتكون رجعية ما لم يتلفظ بالخلع ، كأن قال له : قل لها خالعتك وإلا فبائنة (أو إن وصل . كتابه) يعني أن من كتب لزوجه كتاباً : أي جواباً يخبرها فيه بطلاقها لا يخلو إما

أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ فِي الشَّرْعِ أَلْبَتُّ وَالْبَائِنُ ثُمَّ الرَّجْعِيُّ¹ وَهُوَ طَلَاقٌ نَاقِصٌ عَنْ غَايَتِهِ لَا خُلْعٌ أَوْ نَصٌّ عَلَى بَيْنَتِهِ²

أن يكتبه متردداً في طلاقها وعدمه أو مستثيراً ووصل الزوجة أو وليها ، فإنها تطلق منه بمجرد وصول الكتاب ، وأما إن لم يصلها ولا وليها ومزقه بعد أن كتبه فلا يلزمه طلاق لعدم عزمه ؛ وليحذر زوج المتعلمة من كتابة الطلاق في رقعة ويضعها في منزله ولو كان متردداً مخافة أن يطلع عليها فيقع بذلك الطلاق ، وإما أن يكتبه عازماً على طلاقها من غير تردد ، فإن كتبه عازماً فإنه يقع عليه الطلاق بمجرد كتابة حرف القاف بعد الطاء واللام من قوله هي طالق ، ولذا قال (أو عزمه فيه حصل) حاصل عجز البيت أن من كتب لزوجه طلاقاً في كتاب يقع عليه الطلاق بأحد أمرين : وصول الكتاب عند الزوجة أو وليها ، والعزم على كتابة الطلاق معها ولو لم يصل . وأما مجرد النية من غير عزم ولا لفظ فلا يلزم به طلاق ، والله الهادي إلى الصواب .

[تنبيه] عرفنا بالسودان أن الرجل إذا أراد أن يطلق زوجته ، أو قالت له طلقني يقول لها : عفوت عنك ، فهذا اللفظ وإن كان من الكتابات الخفية فصار لكثرة استعماله كالكتابة الظاهرة بالنظر لعرفهم ؛ فإن قال لها : عفوت عنك من غير أن تطلب منه طلاقاً وادعى نفيه ، نظر إلى المقام فمن وجدت فريضة تصرفه عن الطلاق كما إذا كان اليوم يوم عيد أو عند رؤية الحلال أو أراد أن يخرج سقراً قبلت دعواه في نفي إرادة الطلاق ، وإلا فلا .
(1) ولما ذكر فيما تقدم أن للطلاق أركاناً أربعة وهو : موقعه ، وقصد ، وعمله ولفظه ذكر هنا أن له أقساماً ثلاثة وهي : البت ، والرجعي ، والبائن فقال (أقسامه ثلاثة في الشرع) يعني أن الطلاق في الشرع المحمدي ينقسم إلى ثلاثة أقسام لا أربع لها (البت) أي أولها على ترتيب النظم بت العصمة وهو انقطاعها بحيث لا يبقى منها شيء أصلاً بلفظ صريح أو كناية ظاهرة (والبائن) أي وثانيها الطلاق والبائن ، وهو ما كان في نظير عوض أو بلفظ الخلع لا في نظير شيء ، أو وقع قبل البناء أو حكم به حاكم كما سيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى ، ثم الرجعي أي ثم من أقسام الطلاق الرجعي وهو القسم الثالث .

(2) أعلم أن في كلامه لماً ونشراً مشوشاً لأنه يريد بقوله (وهو طلاق ناقص عن غايته) الرجعية دون غيره ، وقد ذكره متأخراً في اللف والمعنى أن حقيقة الطلاق الرجعي إعادة الزوجة المطلقة من نكاح صحيح وطئت فيه وطئاً صحيحاً لعصمة زوجها بلفظ صريح ، كقوله راجعتها أو أرتجعتها ، أو كناية ظاهرة كقوله رددتها لعصمتي وما أشبه ذلك ، أو فعل كوطء أو مباشرة بنية أو تواجعا ، ومفهوم نكاح صحيح أن النكاح إذا كان فاسداً كنكاح خامسة أو أخت على أختها أو عمتها أو خالتها ففسخ لفساده فلا رجعة فيه ، ومفهوم وطئاً صحيحاً أنه إن وطئها بعد العقد في حيض أو صوم واجب أو اعتكاف ثم طلقها فلا تصح الرجعة ، لأنها بمنزلة غير المدخول بها التي يقع طلاقها باتناً ؛ ويشترط لصحة الرجعة أيضاً أن يكون الزوج عاقلاً بالغاً ، فالمجنون والصبي لا تصح رجعتها

لِرُزُوجِهَا فِي عِدَّةٍ بِلَا انْقِضَاءٍ إِرْجَاعُهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ أَوْ رِضَا

لعدم انعقاد طلاقهما من أصله . وأما السفهية فتصح رجعتها ولو بغير إذن وليه حيث كان عاقلاً بالغاً ، ومثله العبد . ولا يعتبر الطلاق رجعيّاً إلا إذا نقص عن الغاية كطلقة أو طلقتين ، فإن طلقها ثلاثاً فلا رجعة ، وألا يكون في نظير عوض أو بلفظ الخلع ، وألا ينص بالينونة بأن يقول أبنتها أو هي بائة منى ، وإلا فلا رجعة . وهذا محصل كلامه في البيت .

(1) ثم أخذ يبين ثمره الطلاق الرجعي فقال (لزوجها في عدة بلا انقضاء إرجاعها) أي أن الرجل الذي طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً له رجعتها : أي إعادتها للعصمة متى شاء ما لم تنقض عدتها ، فإن انقضت فلا رجعة له بعد ذلك لأنها تبين منه بانقضائها وهو مضي الزمن المقرر لها شرعاً ، وهو يختلف باختلاف أحوال النساء ؛ إذ للنساء في ذلك ثلاث أحوال : ذوات الحيض والحوامل والأيسات من الحيض لصغر أو كبر أو غيرهما فله ارتجاع ذوات الحيض ما لم تدخل في الحيضة الثالثة ، فإن دخلت فيها برؤية الدم فليس له ارتجاعها لانقضاء عدتها وهي عننا ثلاثة قروء : جمع قرء بفتح القاف ، وهو الطهر الذي بين الدمين . وله ارتجاع الحامل قبل وضع حملها كله ، فإن وضعته فلا رجعة له لانقضاء عدتها أيضاً . ومفهوم قولنا كله أن خروج بعض الولد لا تقضي به العدة وهو كذلك ، فإن بقي في بطنها بعض منه ولو يداً أو رجلاً ، أو كان في بطنها توأمان فخرج أحدهما وبقي الآخر ، فإن قاله راجعتها والحالة هذه ، فإنها ترجع لوجود بعض الحمل وهذا هو الفقه . وأما الأيسة فله مراجعتها ما لم تمض ثلاثة أشهر من يوم الطلاق ، فإن مضت فليس له ارتجاعها لانقضاء عدتها ، فتعتمد في الشهرين اللذين بعد شهر الطلاق على الأهلة ولو كانا ناقصين ، وتتم كسر الثالث من الرابع ثلاثين يوماً يحسب منها يوم الطلاق ، وله ارتجاع المستحاضة التي لا رية بها إلى سنة ، وبعد مضي السنة ليس له ارتجاعها لانقضاء عدة الطلاق بالنسبة لها . وقوله (بغير إذن أو رضا) معناه أن الزوج لا يحتاج في إعادة من طلقها طلاقاً رجعيّاً لعصمته إلى إذن أو رضا منها أو من وليها ، بل له ذلك بغير إذنهما رضياً أم لم يرضيا ، لكن يستحب له الإشهاد على الرجعة كي تكون رجعة باطناً وظاهراً ؛ فإن لم يشهد على الرجعة بان نواها أو راجعها في نفسه واجتبتها ثم مات بعد انقضاء العدة فإنها لا ترثه لأعتبارها مطلقة بحسب الظاهر ، وإن كانت زوجة فيما بينه وبين الله تعالى ، ويكون أثماً لحرمانها ما كانت تستحقه لو أشهد على الرجعة ؛ وإن ماتت هي بعد مضي العدة أيضاً فلا يرثها ولا ينفعه دعواه أي راجعتها قبل انقضاء العدة حيث لم يشهد .

[تنبيه] إذا طلق الرجل زوجته وهو مريض مرضاً مخوفاً فمات من مرضه هذا فإنها ترثه ولو طلقها ثلاثاً ، معاملة له بنقيض قصده ، وللنهي عن إخراج وارث وأما لو مرضت الزوجة وطلقها زوجها ثم ماتت من مرضها ذلك فإنه لا يرثها ، حيث كان الطلاق بائناً لأنه أخرج نفسه مختاراً ، ويرثها إن كان رجعيّاً .

وَبَائِنٌ فَلَمْ تَبْعَ مِنْ بَعْدِ إِلَّا بِمَهْرٍ وَالرُّضَا وَالْعَقْدُ¹
كَطَلَقَةٍ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ عَلَى خُلْعٍ وَلَوْ فِيهِ غُرُورٌ دَخَلَا²
أَوْ كَانَ رَجْعِيًّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ فِيهِ قَدْ نَصَّ بَيِّنُوتُهَا³
إَوْ حَكَمَ الْحَاكِمُ إِلَّا مُعْسِرًا أَوْ مُوَلِيًّا وَفِي وَذَلِكَ أَمِيرًا⁴

(1) وبائن) أي والثاني على ترتيب النظم : الطلاق البائن ضد الرجعي ، إذ به تخرج العصمة من ملك الزوج فلا تباح له بالرجعة ، ولذا قال (فلم تبع من بعد) أي لا يباح له وطؤها ولا مباشرتها ولا الاختلاء بها ، بل يحرم عليه ذلك (إلا بمهر والرضا والعقد) أي حتى يعتقد عليها عقدًا مستوفيًا للشروط بدفع المهر والرضا منها بواسطة وليها الخاص ، أو المجبر إن كانت غير بالغة ، أو أمة ، أو بالولاية العامة إن لم يكن لها ولي خاص مع الإشهاد ، لأنه نكاح مستقل لا تعلق له بالأول لحصول البينة .

(2-4) ثم مثل للطلاق البائن بقوله (كطلاقة) أي أن ما تبين به الزوجة عن زوجها بحيث تصير له ارتجاعها إلا بعقد جديد أنواع : منها إيقاع الطلاق على الزوجة قبل البناء بها مطلقًا كان في نظيره شيء أو غيره كما قال (كطلاقة قبل الدخول) ولو واحدة ، وإنما بانّت بالواحدة بغير عوض أو بعوض لعدم العدة عليها (أو على خلع) أي ومن البائن الطلاق على خلع : أي عوض يأخذه الزوج من زوجته أو وليها أو غيرها ولو أجنبيًا ليخلعها من عصمتها ، إذ الزوجان كل منهما لباس لصاحبه : أي ستر معنوي من وقوع أحدهما في الفاحشة ، قال تعالى : ﴿هَن لِبَاس لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسُ هُن﴾ فإذا خالغ الرجل زوجته فكأنه كشف الساتر الذي عليه وعليها مع العصمة . ويجوز له أخذ ما خالغها به من المال قلّ أو كثر ولو زاد على الصداق باضعاف حيث كانت رشيدة أو صغيرة لها مجبر قام بدفع العوض عنها ؛ وأما إن كانت بالغة سفيهة وأعطته من مالها فخالغها به ردّ المال وبانت منه ، اللهم إلا أن يقول : إن تمّ لي هذا الخلع أو إن صحت براءتك فانت طالق ، فإن منعه الولي ولم يجزه فلا يلزمه طلاق ، ومثل السفهية الرشيدة التي كان يضربها ويؤذيها ظلمًا ولم تجد منه مخلصًا فأعطته شيئًا من مالها ليخلعها به كي تتخلص من ضرره وكان ثابتًا عليه بشهادة الجيران ، فإنها تبين منه ويردّ لها المال بالحكم (ولو فيه غرور دخلا) أي ويجوز مخالعة الزوجة على مال فيه غرر كمتين في بطن أمتها أو بقرتها أو ناقها مثلاً ، فإن انفش الحمل أو سقط فلا شيء له ، وبانت منه وتبين منه إذا قالت به : طلقني على ما في يدي ، وقد قبضتها فطلقها ، فلما بسطتها وجد فيها قرشًا واحدًا أو نصفه أو ملبنة واحدة أو وجدها فارغة (أو كان رجعيًا مضت عدتها) أي أو كان الطلاق الذي أوقعه على زوجته رجعيًا لا بانًا ، لكنه لم يرجعها إلى أن انقضت عدتها فليس له ارتجاعها ، لأنها تبين منه بمضتي العدة (أو فيه قد نصّ ببيئوتها) أي أو نص الزوج بالبيئوت حال تلفظه بالطلاق بأن قال لها : طلقتك طلبة بائة ، فإنها تبين منه ولا رجعة له . ولعلماء المذهب في هذه الصيغة خلاف تقدم في الكناية الظاهرة نظره .

واعلم أن الغالب في عرفنا بالسودان إذ طلبت المرأة من زوجها أن يفارقها يقول لها تنازلي عن

مؤخر صدائقك ، فنقول له : تنازلت عن حاضرتك وغائبتك ؛ والمعنى : اسقطت كل ما أستحقه منك ، فإن طلقها بعد ذلك وقع بائناً لا رجعة فيه ولو سفيهة ما لم يعلق كما تقدم . ومن لوازم البيئونة سقوط النفقة عن الزوج زمن العدة وسقوط التوارث بينهما ، فلا يرثها إن ماتت في العدة ولا ترثه هي إن ماتت قبل انقضاءها حيث أوقع الطلاق عليها صحيحاً . وأما إن أوقعه على الزوجة وهو مريض وقد مات من مرضه ذلك فإنها ترثه ولو تزوجت بحياته بعد انقضاء العدة ، وترث المرأة أزواجاً كثيرين بهذه القيود (أو حكم الحاكم) أي ومن الطلاق الذي يقع بائناً لا رجعيًا الطلاق الذي يحكم به الحاكم على الزوج حكماً صحيحاً حاضراً كان أو غائباً إلا ما استثنى منه وهو الطلاق لعسر النفقة أو الإيلاء ، فإنه وإن كان إيقاعه بالحكم يكون رجعيًا لا بائناً ، وإلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله (إلا معسراً) أي إلا الطلاق لعسر النفقة فإنه يقع رجعيًا ؛ والمعنى : أن المرأة إذا رفعت زوجها للقاضي تشكو عدم الإنفاق عليها فوجده معسراً لا شيء له مما يباع على المفلس ولم ترض بالمقام معه ، فإنه يحكم عليه بتطليقها فإن أسير قبل خروجه من عدة الطلاق له مراجعتها بلا مهر ولا رضا منها أو من وليها (أو مولياً وفي) أي والأموالاً عن وطء زوجته بأن حلف بالله أو العتق أو غير ذلك لا يطؤها ستة أشهر مثلاً فرفعت أمرها للقاضي وأمره بالفقعة : أي الوطء مع تكثير يمينه فمتنع وطلقها منه الحاكم بعد مضي أجل الإيلاء ، فله مراجعتها قبل انقضاء العدة بالفقعة ، وهذا معنى كلامه . وقوله (وذاك أسيراً) الإشارة فيه راجعة إلى المعسر بالنفقة ، وقد تقدم الكلام عليه .

[تتمة] إذا طلبت المرأة الطلاق من زوجها وهي حامل وطلب منها شيئاً يخالفها به عليه فالترمت بنفقة حملها ونفقة ما تلده مدة الرضاع وطلقها بالفعل ، فإنها تبين منه وتسقط عنه نفقة الحمل والولد في المدة المشترطة ولو ولدت ولدين فأكثر لالتزامها ، فإن مات الولد ولو بعد شهر أو أقل أو أكثر رجع عليها ببقية المدة ، فإن مات المطلق رجع عليها وارثه لصيرورة ما بقي عليها من النفقة تركة ، وإن أعسرت أتفق الزوج على الولد مدة الرضاع ورجع عليها إن أسيرت ، كذا في الشرح الصغير لأبي البركات . ويجوز مخالفتها على إسقاط حضانة الولد ، فإن خالفها على ذلك فإنها تبين منه وتسقط حضانتها ، وينتقل الحق له على مشهور المذهب ، لكن الذي به الفتوى انتقال الحضانة لمن يليها من النساء لأنهن أرفق بالأطفال من الرجال . ومن باع زوجته في زمن مجاعة أو غيرها مثلاً أو زوجها لغيره كما إذا قال له أحد : زوجني هذه المرأة بكذا من المهر وهو لا يعلم أنها زوجته ، فقال له الزوج زوجتك إياها ، فإنها تبين منه بمجرد البيع أو التزويج إن وقع ذلك منه جداً اتفاقاً أو هزلاً على أحد الأقوال ، لكن المعتمد عدم وقوع الطلاق في الهزل كما قاله الشيطي . قال ابن القاسم : من باع امرأته أو زوجها هزلاً فلا شيء عليه ، ومثله في العتية فقول بعض الشراح ولو هزلاً ضعيف ، لكن من باع زوجته أو زوجها غير هازل ينكح نكاحاً شديداً بحضور الناس بعد الحكم عليه بالبيئونة ، ويمنع من التزويج حتى تظهر توبته مخافة أن يعود إلى مثله ولو كان جاهلاً بالحكم ، إذ الجهل والعمد في ذلك سواء .

وَالثَّالِثُ الْبَيِّنَاتُ أَيْ ثَلَاثَةٌ لِلْحَرِّ وَالْعَبْدِ اثْنَانِ الْغَايَةُ¹
فَلَا تَحِلُّ لِلَّذِي لَهَا أَبْتٌ إِلَّا لِزَوْجٍ مَعَ شُرُوطٍ قَدْ مَضَتْ²

(1) (وَالثَّالِثُ الْبَيِّنَاتُ) أَيْ أَنَّ الْقِسْمَ الثَّالِثَ مِنْ أَقْسَامِ الطَّلَاقِ الْبَيِّنَاتُ بِمَعْنَى الْبَيِّنَاتِ وَهُوَ انْقِطَاعُ الْعَصْمَةِ الْمُنْعِقِدَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَنَهَايَتِهَا بِحَيْثُ لَا يَبْقَى سَبَبٌ مِنْهَا أَصْلًا ثُمَّ فُسِّرَ مَا يَكُونُ بِهِ انْقِصَامُهَا بِقَوْلِهِ (أَيْ ثَلَاثَةٌ لِلْحَرِّ) يَعْنِي أَنَّ الْعَصْمَةَ تَبِينُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ ، فَمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ حُرَّةً أَوْ أُمَةً مُسْلِمَةً أَوْ كُتْلِيَّةً ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا ، وَكَذَا لَوْ جَمَعَهَا فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ فَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ كَمَا بَأْتِيَ . قَالَ صَاحِبُ الرِّسَالَةِ : طَلَاقُ الثَّلَاثَةِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِدَعَا وَيُزِمُهُ إِنْ وَقَعَ ، وَصَمَاهُ بِدَعَا لِأَنَّهُ أَمَرَ أَنْتَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا حَدَّثَ فِي زَمَانِهِ لَمَّا فِي النَّسَائِيِّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ عَنْ رَجُلٍ هَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا ، فَقَامَ غَضِبَانٌ ثُمَّ قَالَ : أَتُعْلَمُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ» انْتَهَى قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهَا : وَمَعَ ذَلِكَ يُلْزِمُهُ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ إِنْ وَقَعَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْعُدَوِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ : وَقَبْلَ إِتِّهِ وَاحِدَةً وَهُوَ ضَعِيفٌ ، قَالَ أَبُو الْبِرَكَاتِ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ عَلَى أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ : وَالْإِجْمَاعُ عَلَى لُزُومِ الثَّلَاثِ إِذَا أَوْقَعَهَا فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ ، نَقَلَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضِ الْمُبْتَدِعَةِ أَنَّهُ يُلْزِمُهُ طَلَقٌ وَاحِدَةً ، وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ، قَالَ بَعْضُ أُمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ إِنْ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ضَالٌّ مُضِلٌّ : أَيْ لِأَنَّهُ خَرَقَ الْإِجْمَاعَ وَسَلَكَ مَسَالِكَ الْإِتِّدَاعِ ، وَبَعْضُ الْفَلَسَفَةِ نَسَبَهُ إِلَى الْإِمَامِ أَشْهَبَ فَيُضِلُّ بِهِ النَّاسَ ، وَقَدْ كَذَبَ وَافَرَى عَلَى هَذَا الْإِمَامِ لَمَّا عَلِمْتُ مِنْ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ هُوَ الْإِمَامُ الْمَحِيطُ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى لُزُومِ الثَّلَاثِ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ إِبَانَةَ الْعَصْمَةِ الْمَانِعَةِ لِمَرَاجَعَةِ الزَّوْجَةِ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ نَكُونُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ إِبْجَامًا أَوْ مَجْمُوعَةً فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَرِّ ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَإِنَّهَا تَبِينُ مِنْهُ بِتَطْلِقَتَيْنِ مُتَفَرِّقَتَيْنِ أَوْ مَجْمُوعَتَيْنِ كَمَا مَرَّ ، وَلِذَا قَالَ (وَالْعَبْدُ اثْنَانِ الْغَايَةُ) يَعْنِي أَنَّ طَلَاقَ الْعَبْدِ غَايَتُهُ طَلَقَانِ فَقَطْ كَانَتْ زَوْجَتُهُ حُرَّةً أَوْ أُمَةً ، إِذْ هُوَ نِصْفُ الْحَرِّ فِي الْأَحْكَامِ . وَلَمَّا كَانَ نِصْفُ طَلَاقِ الْحَرِّ طَلَقَةً وَنِصْفُ طَلَقِهِ هُوَ لَا يَقْبَلُ التَّجْزُؤَ كَمَلٍ لَهُ نِصْفُ الطَّلَقِ ، فَصَارَتْ لَهُ تَطْلِيقَتَانِ لِذَلِكَ ، فَإِنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَقَةً وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَقَ فَإِنَّهَا تَبِينُ مِنْهُ بِطَلَقَةٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَ الْعَتَقِ ، وَإِنْ لَمْ يُصَادِرْ مِنْهُ طَلَاقٌ قَبْلَ الْعَتَقِ فَهُوَ كَالْحَرِّ .

(2) قَوْلُهُ (فَلَا تَحِلُّ لِلَّذِي لَهَا أَبْتٌ) الْفَاءُ فِيهِ لِلْفَصِيحَةِ ، وَالْمَعْنَى : إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ بَتَّ الْعَصْمَةِ يَكُونُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ حُرًّا أَوْ طَلَقَتَيْنِ إِذَا كَانَ عَلَى مَا مَرَّ ، فَلَا تَحِلُّ الزَّوْجَةُ الْمُبْتَوَّةُ لِزَوْجِهَا الَّذِي أَبْتٌ طَلَاقُهَا بَلْ تَحْرِمُ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ (إِلَّا لِزَوْجٍ) أَيْ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ لَا سَيِّدَ ، يَشْهَدُ لِذَلِكَ الْحَدِيثُ الْمَتَّقَمُ قَرِيبًا وَالْحَدِيثُ الْآتِي ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمَا سَاكُ مَعْمُوكَ أَوْ تَسْرِحُ بِإِحْسَانٍ﴾ فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ بَعْدَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ - وَلَا وَجْهَ لِلْمُخَالَفَةِ بَعْدَ صَرِيحِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَوْلِهِ (مَعَ شُرُوطٍ قَدْ مَضَتْ) مَعْنَاهُ : أَنَّ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا تَحْتَ حَرٍّ أَوْ اثْنَتَيْنِ تَحْتَ عَبْدٍ لَا تَحِلُّ لِلَّذِي طَلَقَهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا غَيْرَهُ

مع الشروط التي تقدم ذكرها في المحرمات من النساء عند قول الناظم : «وحرموا ميتة ممن أبت» إلى آخر ما ذكر والشروط التي يتوقف عليها إحلال الميتة بعد أن تزوجها غيره أن يكون العقد صحيحاً ، وأن يكون العاقد عليها بالغاً ، وأن يغيب حشفته في قلبها ، ويكون الوطء مباحاً بعلمها مع الانتشار بلا نكرة ، وألا يكون قاصداً تحليلها للذي طلقها ، فإن استوفت هذه الشروط وطلقها باختياره أو مات عنها فإنها تحل لمن أبت عصمتها . ومفهومه أنه لو كان العقد عليها فاسداً يتعين فسخه ، أو كان الزوج صبياً لم يبلغ الحلم ، أو وطلها في حيض أو نفاس أو في دبرها ، أو في نهار رمضان ، أو كانت محرمة بحج أو عمرة ولم يطأها ثانياً بعد زوال المانع ، أو غيب حشفته بغير انتشار ، أو كانت نائمة لم تشعر ، أو مقمى عليها أو مجنونة ثم طلقها أو مات عنها فغنها لا تحل للأول ، وهو كذلك على المذهب . ولم يشترط الشافعي رضي الله عنه بلوغ الزوج ، واشترط مالك رضي الله عنه ذلك مع علمها بالوطء ، لأن الصبي لا عسيلة معه ، كما أن التي فقدت التمييز لا تذوق عسيلة : أي لذة الوطء ، فالتحليل للأول متوقف على أن تذوق عسيلة الثاني ، ويشهد لذلك ما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت «جاءت امرأة تسمى تميمة القرظية وكانت متزوجة بابن عمها رفاعة القرظي إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن رفاعة أبت طلاقي ، فتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاي ، وإنما معه مثل هبة الثوب ، فبسم رسول الله ﷺ وقال : أتريدان أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته ، فمكنت مدة ثم جاءت ثانياً لرسول الله ﷺ وقالت : إنه منسى وذقت منه وذاق مني ، فقال لها رسول الله : إن قولك الأول كذبك الآن ، فجاءت للصدوق في خلافته وقالت مثل ما قالت لرسول الله ، فقال لها : إني شهدت مجيبك لرسول الله ﷺ وكلامك له لا ترجعي ، فجاءت لعمر في خلافته فقالت له كذلك ، فقال لها : إن عدت لرفاعة رجمتك» انتهى . فعلم مما تقرر أن المفتي برد المطلقة ثلاثاً قبل زوج كان مخالفاً لما ورد في الكتاب والسنة ولجمهور أهل العلم ، ولذا لو حكم به حاكم لم ينفذ حكمه ، لأن ما تمسك به المخالفون من الأحاديث منسوخ ، والفقه مسلم لتأسيس قواعده على الآيات المحكمة والسنة الصحيحة . وذكر ابن رشد أن المفتي بردها قبل زوج جاهل ضعيف الدين فاعل ما لا يسوغ له إجماعاً ، لأنه ليس مجتهداً فيسوغ له مخالفة ما أجمع عليه فقهاء الأمصار مالك والشافعي والحنفي وأصحابهم برأيه ، والواجب عليه تقليد فقهاء وقته ، ويجب نهيهم عن مخالفتهم ، فإن لم ينته أدب وكانت جرحه في إمامته وشهادته ، ذكر ابن سلمون وقال ابن العربي : ما ذبحت ديكاً بيدي قط ، ولو وجدت من يرد المطلقة ثلاثاً قبل زوج لذبحته بيدي وهذه مبالغة في الزجر . وذكر الشيخ الأمير أن هذا إن لم يرجع يخشى عليه الكفر والعياذ بالله لتغييره الأحكام الشرعية والمعاني القرآنية ، وفيما ذكرناه كفاية والله الهادي إلى الصواب .

وَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الطَّلَاقِ إِنْ وَاصَلَ اللَّفْظَ بِإِلَا اسْتِغْرَاقٍ^١
 أَكْمَلَهُ فِي تَطْلِيقِ بَعْضِ الزَّوْجَةِ وَمِثْلُهُ اسْتِثْنَاءُ لِبَعْضِ الطَّلَاقِ^٢
 وَتَجَزَّؤُا طَلَاقٌ مَنْ قَدْ عَلَّقَا عَلَى حُصُولِ غَائِبٍ مَا حَقَّقَا^٣

(٢) ثم أخذ بين حكم الاستثناء في الطلاق وحكم تجزيه إل نصف وربع وثلاث ونحوه فقال (وضح الاستثناء) إلى آخره ، يعني أن الاستثناء بالإلا وأنحواتها كغير وسوى ومواء في الطلاق صحيح ، بمعنى أنه ينفع المستثنى بأحدها لكن بثلاثة شروط كما قال (إن واصل اللفظ بلا استغراق) يعني أنه يشترط لصحته أن يكون المستثنى متصلاً بالمستثنى منه من غير فاصل اختياري ، ويعتبر الفصل العادي كالنقطاع نفس أو عطاس أو سعال أي كحة ، وهذا هو الشرط الأول . والثاني أن يقصد باستثنائه إخراج ما استثناء من عدد الطلاق ، فمن قاله لزوجه : أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين أو غير اثنتين لزمه واحدة ؛ وإن قال لها أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو سوى واحدة لزمه اثنتان إن قصد الاستثناء : أي نواه ، فإن جرى على لسانه من غير قصد لزمه الثلاث . والثالث ألا يستغرق في استثنائه عدد الطلاق ، فإن استغرقه فلا ينفعه الاستثناء ؛ فإن قال لزوجه : أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً لزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها لاستغراقه العدد (أكمله في تطلق بعض الزوجة) أي أن من أوقع الطلاق على بعض زوجته كمل عليه لاتصال بعضها ببعضها بشرط أن يكون البعض من محاسنها ، فمن قال لزوجه : يدك طالقة أو رجلك أو أنملتك حكم عليه بالطلاق ، وتطلق عليه أيضاً إن قال : طلقت شعرها أو سننها أو ريقها أو غير ذلك مما يعد من المحاسن ، ولا شيء عليه إذا أوقعه على شيء لا يعد من محاسنها كبصافها ومخاطبها وبولها وغائطها أو غير ذلك من كل ما يستغنى عن شيء (ومثله استثنا بعض الطلقة) أي ومثل ما تقدم في الحكم عليه بتكسيل الطلاق استثناء بعض طلقة واحدة ، فمن قال لزوجه : أنت طالق نصف طلقة أو ربع طلقة أو ثلث طلقة أو نصفاً أو ربعاً أو خمسة أسداس طلقة ، حكم عليه بطلقة كاملة في جميع هذه الصور ؛ أما إن قال لها : أنت طالق نصف طلقة وربع طلقة فيحكم عليه بطلقتين ، لأن كل جزء أضيف للفظ طلقة ؛ كمل طلقة ؛ وإن قال لها : أنت طالق نصف طلقة وربع طلقة وثلث طلقة حكم عليه بالطلاق الثلاث لما علمت ، وأدب المجزئ للطلاق باجتهاد الحاكم كما يؤدب من أوقعه على بعض زوجته ، إذ المطلوب شرعاً أن يوقع طلقة كاملة على كل المرأة كقولها : طلفتك أو أنت طالتي .

(٣) ثم أخذ يتكلم على تعليق الطلاق بشيء مستقبل محقق وقوعه أم لا من تجزئ وعدمه فقال (وتجزؤا طلاق من قد علّق) أي حكم العلماء بتجزئ الطلاق والزومه في الحال على من علّق طلاقه بأمر مستقبل : أي لم يكن موجوداً في الحال كان حصوله محققاً أو مشكوكاً فيه ، كما قال (على حصول غائب ما حقّقاً) يريد أنه ينجز عليه الطلاق في الحال إن علّقه على حصول أمر غائب لم يكن حصوله عتقاً بل ولو كان حصوله محققاً أو متوقفاً حصوله في المستقبل لعدم جواز البقاء على فرج مشكوك فيه ، هل هو مباح أو غير مباح ؟ فمن قال لزوجه :

كَانَ أَرَادَ اللَّهُ وَالْكَرَامُ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي بَطْنِهَا غَلَامٌ¹

كلما حضنت فأنت طالق نجز عليه الطلاق الثلاث في الحال إذا كانت تحيض عادة في كل شهر مرة أو في كل شهرين أو أكثر أو أقل ، أو كان حيضها متوقفاً كمراهقة ؛ وأما لو قال ذلك لمن يسست من الحيض لكبر سن أو غيره فلا يلزمه طلاق ، ولا ينجز عليه لتعليقه بأمر محقق عنده ؛ وإن قال لزوجته : كلما طلقتك أو متى ما طلقتك أو كلما وقع عليك طلاقى أو متى ما وقع عليك طلاقى فأنت طالق وطلق واحدة فيقع عليه الطلاق الثلاث في فروع أربعة ، لأنه بإيقاع الواحدة وقع المعلق عليه وهو طلاقها ففقع الثانية وبوقوعها تقع الثالثة ، لأن فاعل السبب وهو موقع الواحدة فاعل المسبب وهو الاثنان بعده ، لأن إيقاعها : أي الواحدة سبب في إيقاعهما أعني الاثنتين فتأمل ؛ أما لو قال لها : أنت طالق كلما حليت حرمت نظر لقصدته ، فإن كان مراده كلما حليت لي بعد زوج حرمت تأبّد تحریمها ، وإن أراد كلما حليت لي بالرجعة في هذه العصمة بعد الطلاق الرجعي حرمت حلت له بعد زوج ، فإن لم يكن له قصد نظر لعرفهم وعرف أهل السودان تأبّد التحريم ، ولفظهم : عليه طلاق الثلاث كلما نحل تحرم لا يفعل كذا ، أو يقول لزوجته طلقتك ثلاثاً كلما تحلى تحرمي ، فإن لم يكن لهم عرف نظر إلى البساط : أي السبب الحامل على يمين الطلاق بهذه الصيغة ، هل المراد منه قصد التأبّد أم لا ، فإن لم يكن له نية ولا بساط حمل على المعنى المقضى للتأبّد احتياطاً ، انظر بلغة السالك للإمام الصاوي .

(1) وينجز الطلاق في الحال أيضاً على من علقه على أمر مغيب عنا ، ولا يمكن الاطلاع عليه حالاً أو مآلاً ، أو يمكن الاطلاع عليه لكن لا في الحال بل في المآل فقال (كان أراد الله والكرام) معناه : أن من علق طلاق زوجته على إرادة الله تعالى أو إرادة الملائكة الكرام أو الجن ، كما إذا قال لها : أنت طالق إن شاء الله ، أو إن أراد الله ، أو إن أرادت الملائكة كجبريل وميكائيل ، أو إن أرادت الجن لزمه الطلاق ونجز عليه في الحال من غير تأخير ، طلق واحدة أو أكثر لأن إرادة من ذكروا لا يمكن اطلاعنا عليها حالاً ولا مآلاً وأما إن قال لها : أنت طالق إن شاء زيد فلا ينجز عليه الطلاق حتى يسئل زيد عن مشيئته في هذا الأمر ، فإن قال أريد طلاقها طلق في الحال ، وإن قال لا أريده فلا يلزم طلاق لإمكان الاطلاع على مشيئة زيد (أو لم يكن في بطنها غلام) أي وينجز عليه الطلاق إن علقه على مستقبل يمكن الاطلاع عليه في المآل كجنين في بطن زوجته أو غيرها بأن قال : إن الذي في بطنها أنثى لا ذكراً ، فإن كان ذكراً فهي طالق إن كانت الحامل زوجته ؛ أو زوجتي طالق إن كانت أجنبية ، ولا ينظر وضع الحمل لعدم الاطلاع عليه في الحال للنهي عن البقاء على فرج مشكوك ؛ ولذا لو قال لها : أنت طالق بعد يوم أو يومين أو بعد شهر أو شهرين مثلاً نجز عليه في الحال للعلة المتقدمة ، وإن علق طلاق زوجته على أمر مستقبل محقق وقوعه عقلاً وعادة كقوله لها بليل : إن طلعت الشمس فأنت طالق ، أو بنهار إن غربت الشمس فأنت طالق ، نجز عليه في الحال ، ولا ينتظر طلوع الشمس في الأول ولا غروبها في الثاني وينجز عليه إن علقه بممتنع عقلاً وعادة في يمين الحنث كأن يقول : إن لم أجمع بين الضدين ، أو إن لم ألمس السماء

وَبَتَّةٌ فِيهَا الثَّلَاثُ بِالتَّزَامِ وَحَبْلُكَ عَنْ غَارِيكَ وَكَالْحَرَامِ¹

فزوجتي طالق ، فينجز عليه في الحال طلق واحدة أو أكثر ، لأن معناه : أجمع بين الضدين كالصحة والمرض والحركة والسكون ، وألمس السماء بيد وهو محال ولا ينجز عليه الطلاق ولا يلزمه في يمين البر كآن يقول : إن جمعت بين الضدين ، أو إن لمست السماء فزوجتي طالق ، لأن معناه لا أجمع بين الضدين ولا ألمس السماء . والخالف على الامتناع لا يزال على بر حتى يفعل المحلوف عليه وينجز عليه الطلاق أيضاً إن علقه على أمر محقق وقوعه شرعاً أو ممتنع ، مثال الأول أن يقول : إن صليت فريضة أو صمت رمضان فزوجته طالق ، فينجز عليه الطلاق في الحال ولو لم يصل أو لم يصم بالفعل ، ومثال الثاني أن يقول : إن لم أزن أو إن لم أشرب خمرًا فزوجته طالق فينجز عليه الطلاق في الحال ، لأنه بمنزلة من علق على أمر غائب ، إذ المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً ، فإن فعل ما علق عليه من زنا أو شرب خمر أو غيرها قبل التنجز عليه الطلاق ، إذ التنجز يكون بالحكم في جميع ما تقدم .

[تنبيه] يقع من بعض المريدين لصدق محبتهم وحسن ظنهم بأسانذتهم أن يقول : أستاذي من أهل الجنة ، ويحلف على ذلك بالآيمان ، فإن قال : عليّ الطلاق أستاذي من أهل الجنة ، أو إن لم يكن أستاذي من أهل الجنة فيلزمني طلاق أو عتق ، فحكمه أنه ينجز عليه الطلاق أو العتق في الحال ، وإن كان أستاذه مشهوراً بالولاية والصلاح عند العامة والخاصة ، لتعليقه الطلاق بأمر لا يعلم حالاً ولا مآلاً ، وإن كان حسن الظن بجميع عباد الله المؤمنين مطلوب شرعاً خصوصاً العلماء ومشايخ التربية لحديث «حسن الظن بعباد الله من حسن العبادة» وأما من ورد النصّ فيهم بأنهم من أهل الجنة كالعشرة الكرام وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ فلا يحنث إن حلف بالطلاق أو العتاق أنهم من أهل الجنة لإخبار الشرع بذلك . ومن حلف بالطلاق على أحد مجاهر بالفسق من غير مبالاة أنه من أهل النار نجز عليه الطلاق في الحال لتعليقه إياه بأمر غائب غير محقق وقوعه انتهى .

(1) ثم ذكر الناطم بعض الكنايات الظاهرة التي وقع فيها الخلاف بين علماء المذهب فقال (وبتة فيها الثلاث بالتزام) أي أن من قال لزوجه : أنت بتة لزمه الطلاق الثلاث في المدخول بها وغيرها ، إذ هو من الكناية الظاهرة ؛ والبتة معناه القطع كما تقدم (وحبلك عن غاريك) بسكون الكاف للوزن ، وعن فيه بمعنى على ، إذ أصله حبلك على غاريك ، فمن قال لزوجه : حبلك على غاريك ، أو على رأس جبل أو شجرة ، وعرفنا : حبلك مقطع على رأسك ، لزمه الطلاق الثلاث دخل بها أم لا (والمحرّم) التشبيه فيه لإفادته الحكم بمعنى أن لفظ المحرام مثل بتة وما بعده في الحكم ، فمن قال لزوجه : أنت حرام لزمه الطلاق الثلاث في المدخول بها ، لكن قال الشيخ الصاوي في بلغة السالك : لزوم الثلاثة في بتة ، وحبلك على غاريك لكونه من الكناية الظاهرة على حسب العرف القديم ، وأما عرفنا الآن فهما من الكناية الخفية ، لأن ألفاظ الإيذان مبنية على العرف ، وكذلك باقي الألفاظ ينظر فيها على حسب العرف : أي عرف أهل كل بلد .

وَنَوَّهَ فِي الْعَدِّ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَنَوَّهَ فِي خَلَيْتُ مُطْلَقًا سَلِيًّا¹

باب الإيلاء

وَكُلَّ زَوْجٍ مُسْلِمٍ قَدْ كَلَّفَا وَالْوَطْءَ مِنْهُ مُمَكِّنَ قَدْ خَلَّفَا²
بِتَرَكٍ مِنْ وَطْءٍ زَوْجَةٍ لَا مُرْضِعَةٍ شَهْرَيْنِ لِلْعَبْدِ وَحَرٍّ أَرْبَعَةَ³

(1) وقال فيها أيضاً فائدة: قال القرافي في فروعه ما معناه: إن نحو هذه الألفاظ من برية واخلية وحبلك على غاربك ورددتك إنما كان لعرف سابق، وأما الآن فلا يعمل للمفتي أن يفتي بها إلا لمن عرف معناها، وإلا كانت من الكنايات الخفية، فلا تجد أحداً اليوم يطلق امرأته بخلية ولا برية. والحاصل أنه لا يعمل للمفتي أن يفتي بالطلاق حتى يعلم العرف في ذلك البلد انتهى. وقوله (ونوه في العد إن لم يدخل) راجع لقوله وكالحرّام، والمعنى: أن من قال لزوجه أنت حرام لزمه الطلاق الثلاث إن دخل بها، فإن لم يدخل بها نوى: أي قبلت نيته في عدد الطلاق، فإن قال: طلقت واحدة أو اثنتين صدق وهذا يحصل كلامه (ونوه في خلّيت مطلقاً) أي إن من قال لزوجه: خلّيت سبيلك لزمه الطلاق مطلقاً، دخل بها أم لم يدخل، لكنه تقبل نيته في عدده، فإن قال: نويت واحدة أو اثنتين أو ثلاثة لزمه ما نواه. وقوله (سلي) آخر البيت، أصله سل بسكون اللام وحرّكت بالكسر للروي، والمعنى: سل أيها الطالب عن معان هذه الألفاظ لتكون فيها على علم والله أعلم بالصواب. وسفه من قال لزوجه: يا أمي أو يا اختي أو يا بنتي أو غير ذلك من جميع المحارم: أي نسب للسفه، إذ السفه التذير وتجاوز الحد بالإفراط في الأموال، وهذا متجاوز لقوانين الشرع في الأقوال، لكن لا يلزمه بذلك طلاق.

ولما انتهى الكلام على الطلاق وما يتعلق به شرع يتكلم على الإيلاء وأحكامها. وذكرها بعد. لأن الإيلاء ينشأ عنها الطلاق فقال (باب الإيلاء) أي هذا باب في حقيقة الإيلاء وهي اليمين، وفي بيان ما يتعلق بها من الأحكام. والإيلاء لغة الامتناع، ثم استعمل فيما يكون الامتناع فيه باليمين؛ وشرعاً: حلف الزوج من وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر إن كان حرّاً، وأكثر من شهرين إن كان عبداً وأركانه أربعة: مول بكسر اللام، وهو الزوج بشروط تأتي ومولاً منها بفتح اللام، وهي الزوجة وصيغة والمدة المتقدم ذكرها.

(2و3) قوله (وكل زوج مسلم) مبتدأ ومضاف إليه خبره فذاك مول وما بينهما معترض، وكل فيه من صيغ العموم، واحتراز بالزوج عن السيد فهو لا يسمى مول إن حلف من وطء أمته، وبالمسلم عن الكافر لأنه لا تعتقد إيلاءه عندنا، وتعتقد عند الشافعي رضي الله عنه لعموم قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ وجواب المالكية عنه تخصيصه بقوله عز وجل بعد - فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم - والكافر ليس من أهل المغفرة (قد كلفوا والوطء منه ممكن) يعني أن الزواج المسلم يشترط لانقضاء إيلائه التكليف: أي اتصافه بالعقل مع البلوغ، فكل من المجنون والقصي لا يكون مولياً إن حلف من وطء زوجته لعدم

فَذاكَ مَوْلٍ وَالْإِمَامُ الرَّمَّةُ إِنَّ قَامَتِ الْحَرَّةُ أَوْ رَبَّ الْأُمَّةِ¹
بَعْدَ اجْتِهَادٍ فَاءَ بِالتَّكْفِيرِ أَوْ الطَّلَاقِ الْبَيْتِ وَالتَّحْرِيرِ²

اتفاق يعينها رأساً. ويشترط أيضاً إمكان الوطء ، فإن كان الزوج خصياً لا يتأتى منه الوطء لقطع ذكره أو كان مجبواً ، وحلف من وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر إن كان حراً أو أكثر من شهرين إن كان عبداً ، فلا يعد مولياً لدخول الزوجة على عدم الوطء ، بل لما التطلق متى شئت إن تضررت من ترك الوطء (قد حلفا « بترك من وطء زوجة) أي فالإيلاء : هي حلف الزوج من وطء زوجته مدة بعد فيها مولياً شرعياً ، سواء حلف بالله أو بصفة من صفاته ، أو العتق أو الطلاق ، أو التزام قرينة كأن يقول : والله أو والعزير لا أطؤها أبداً أو سنة ، أو يقول : إن وطنتها فيما دون خمسة أشهر فأكثر يلزمني عتق أو طلاق أو صوم شهر مثلاً ومشى إلى مكة ، لكن يشترط لاعتباره مولياً أن تكون الزوجة مطبقة للوطء ، وأن تكون غير مرضع ، إذ الوطء يضرب بالولد في زمن الرضاع ، بخلاف مدة الحمل فإنه يزيد في سمعه وبصره ، وإلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله (لا مرضعة) ومثل المرضعة من وطئت بشبهة نكاح أو ملك عقلت منه ، فغن حلف زوجها من وطئها حتى تضع لا يعد مولياً ولو من أول الحمل لأنها في تلك المدة مستبرة ، بل الوطء فيها يؤيد تحریمها على الزوج كالمعتدة (شهرين للعبد وحر أربعة) أي أن المدة التي يعد الخالف من وطء زوجته فيها مولياً ما زاد على شهرين كثلاثة أو أربعة بالنسبة للعبد وإن كانت زوجته حرة ، أو ما زاد على أربعة أشهر كخمسة أو ستة بالنسبة للحر وإن كانت زوجته أمة ، وهذا معنى كلام الناظم .

(2و1) قوله (فذاك مول) الإشارة فيه راجعة إلى الزوج المتقدم ذكره ، والمعنى فذاك الزوج الذي حلف عن وطء زوجته حالة كونه مسلماً مكلفاً قادراً على الوطء وهي مطبقة ، وأولى البالغة غير مرضع يحكم عليه بكونه مولياً وتجري عليه جميع أحكام الإيلاء (والإمام ألزمه) أي وأن الإمام يلزمه بالفتية : أي الوطء الذي امتنع منه بسبب اليمين بشرط أشار الناظم إليه بقوله (إن قامت الحرة أو رب الأمة) أي وبخل إلزام المول : أي الحكم عليه بالفتية أن تقوم المرأة الحرة بحققها بالغة كانت أو مطبقة بأن ترفعها للحاكم ، أو يقوم سيد الأمة بالرفع للحاكم أيضاً لأن له الحق في وطء أتمته إذا كان يرجو منها أن تلد (بعد اجتهد فاء بالتكفير) أي أن الحاكم الذي رفع إليه الزوج الذي حلف من وطء زوجته يأمره أولاً بالفتية بعد تكفير يمينه إن حلف بالله أو بصفة من صفاته ، فإن فاء : أي رجع إلى الوطء بعد الامتناع منه فالأمر ظاهر ، وإن أئى حكم عليه بطلاق زوجته التي حلف من وطئها ، لكن بعد الاجتهاد : أي النظر في يمينه كان ترك الوطء فيها صريحاً كقوله : والله لا أطوك مدة خمسة أشهر إن كان حراً ، أو ثلاثة أشهر إن كان عبداً ، أو لا أطاك سنة أو أبداً أو ضمناً كقوله لما : والله لا أتقي معك أو لا أغتسل من جنبات سنة مثلاً ، أو حلف بالطلاق أو العتاق أو المشى إلى مكة ، أو التزم قرينة كصلاة أو صوم وبعد ضرب الأجل وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد ، وتعتبر من يوم اليمين إذا كانت يمينه صريحة

كقوله : والله أو عليه الطلاق أو العتاق أو المشي إلى مكة لا يطؤها أبداً أو مدة خمسة أشهر ، وإن وطئها في أقل من ذلك يلزمي صلاة ركعتين أو صوم يوم فاكتر ، فإن رفعت أمرها بعد مضي شهرين من يوم اليمين ضرب له شهرين ، وإن دفعته بعد ثلاثة أشهر ضرب له شهراً واحداً ، هذا إذا كان حرّاً ؛ وإن كان الزوج عبداً ورفعته للحاكم بعد شهر ونصف شهر ضرب له نصف شهر وأمره بعد مضي الأجل بالفيقة ، فإن امتنع طلق عليه زوجته ويقع رجعيّاً لا بائناً كما تقدم في باب الطلاق . وأما إن كانت يمينه لا يفهم منها ترك الوطء إلا ضمناً كقوله بعد اليمين : لا ألتقي معك أو لا أغتسل من جنبانة سنة أو حتى تسليني الوطء ، فلا يضرب له أجل للإيلاء من يوم اليمين ، بل من يوم الرفع ولو مكثت قبل الرفع مدة كثيرة . وإن قال لزوجه : إن وطئت فانت عليّ كظهر أمي وامتنع من التكفير ، فهل يعد مولياً ؟ يضرب له أجل للإيلاء ويكون في هذه المسئلة من يوم الظهار ، ويطلق عليه بعد مضي الأجل إن لم يكفر وهو الأرجح أو لا يعدّ مولياً ، بل يطلق عليه في الحال إن امتنع من التكفير ؟ قولان . ومحل الخلاف إن كان قادراً على التكفير وامتنع منه ، فإن عجز عنه بجميع أحواله فإنه يعتبر مولياً اتفاقاً ؛ وإن قال لها : إن وطأتك فأنت طالق وامتنع ليرأمر بالفيقة إن رفعت ، فإن وطئها وقع عليه الطلاق بمغيب الحشفة ، والنزع حرام لأنه وطء كالتمادي فيه ، والمخلص له من ذلك أن ينوي ببقية وطئه الرجعة ، إذ الرجعة بالوطء مع النية صحيحة ؛ وإن كان قد تلفظ بالخلع في يمينه نزع لوقوعه بائناً ، وإن كان النزع محرماً ارتكاباً لأخف الضررين . وقوله (أو بالطلاق البتّ والتحرير) معناه : أن المولى إذا حلف من وطء زوجته بالطلاق ورفعته للحاكم فإنه يأمره بالفيقة ويحكم عليه بإيقاع الطلاق ويكون وطؤه بعد ارتجاعها ، فالمراد بالبتّ في قوله إيقاع الطلاق عليه بالحكم . وإن حلف بالعتق أمره بالتحرير : أي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب ليفيء ، فإن امتنع طلق عليه بعد ضرب الأجل على التفصيل المتقدم ، إلا أن ترضى بالقام معه من غير وطء ، فإن رضيت لم يطلق عليه . واعلم أن الإيلاء تنحل بأحد ثلاثة أشياء ولو في اليمين : أحدها : زوال ملك من حلف بعتقه ببيع أو هبة أو عتق . ثانيها : تعجيل الحث كإيقاع الطلاق عليه ثم يراجعها ، والإتيان بما التزمه من صلاة أو صوم أو اعتكاف أو صدقة بدينار مثلاً ؛ كأن قال : إن وطئها مدة خمسة أشهر فله عليّ أن تصدق بدينار أو أكثر أو أقل . وثالثها : تكفير يمينه : أي إخراج كفارة اليمين من طعام أو كسوة أو عتق أو صوم إن عجز عن الثلاثة الأول إن قال : والله أو وقدرة الله مثلاً لا أطؤها أبداً أو سنة أو أكثر من أربعة أشهر ولو بيوم إن كان حرّاً أو أكثر من شهرين بيوم فأكثر إن كان عبداً ، وهذا كله إن رفعته للقاضي ؛ فإن لم ترفعه حتى يرّ يمينه فقد ظلمت نفسها ، ولا يجب على الحاكم البحث عنه لأنه ليس من حقوق الله .

باب الظهار

ظَهَارٌ بِالْعِزِّ بِعَقْلِ مُسْلِمٍ تَشْبِيهُ مَنْ حَلَّتْ لَهُ بِمَحْرَمٍ¹
كَهَيِّ عَلَيَّ مِثْلُ ظَهْرٍ أُمِّي أَوْ وَجْهَهَا أَوْ بَطْنَهَا أَوْ فَمٍ²
صَرِيحُهُ مَا فِيهِ ظَهْرٌ عَيْنًا وَغَيْرُهُ كِنَايَةٌ وَدِينًا³

ولما كان الظهار شبيهاً بالإيلاء في أن كل واحد منهما يمين تمنع الوطء ويرتفع المانع بالكفارة ذكره بعده ، وإن اختلفا في بعض الأحكام فقال (باب الظهار) أي هذا باب في بيان حقيقة الظهار وأحكامه الظهار المشار إليه بقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ هو في الأصل مأخوذ من الظهر ، لأن الوطء ركوب وهو يكون : أي الركوب على الظهر غالباً ، وحقيقته الشرعية تشبيه المسلم المكلف من حلت له بمحرمة عليه أصالة . وأركانها أربعة : مظاهر . وهو الزوج أو السيد بشروط تأتي . ومظاهر منها ، وهي كل أنثى علة وطؤها بنكاح أو ملك . ومثبه بها من المحارم . ولفظ صريح أو كناية . وحكمه في الشرع : الحرمة لا الكراهة ، حتى قال بعضهم إنه من الكبائر . وسيأتي الكلام عليه مفصلاً إن شاء الله تعالى .

(2) قوله (ظهار بالغ) إلى آخره ، شروع منه في الكلام على حقيقة الظهار وشروطه ، وفهم منه أنه لا يعتبر شرعاً إلا من زوج بالغ أو سيد كذلك ، فالصبي لا ينعقد ظهاره (بعقل مسلم) أي ويشترط فيه بعد اتصافه بالبلوغ أن يكون عاقلاً فلا ظهار لمجنون ، وأن يكون مسلماً فالكافر لا ينعقد ظهاره وإن تحاكموا إلينا . ويشترط أيضاً عدم الإكراه ، فالمكره على الظهار لا يلزمه كالطلاق (تشبيه من حلت له بمحرم) أي أن حقيقة الظهار أن يشبه الذكر المسلم المكلف من حلت له من النساء زوجة كانت أو أمة ، بمحرم من محارمه كالأم والبنت وشبههما ، كان التشبيه بالكل أو بالجزء المتصل حقيقة كاليد أو الرجل ، أو حكماً كالشعر ، وإلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله (كهَيِّ عَلَيَّ مِثْلُ ظَهْرٍ أُمِّي) كأن يقول لزوجه أو أمته : هي عليّ مثل ظهري أُمِّي ، أو كظهر أُمِّي أو بنتي ، وهذا مثال منه للتشبيه بالكل (أو وجهها أو بطنها أو فم) أي أو يقول لها : وجهك عليّ كبطني أُمِّي ، أو بطنك عليّ كبطنها ، أو فمك عليّ كفمها أو فم بنتي أو جدتي أو خالتي ، أو يدك عليّ من ذكرنا ، أو رجلك أو أصبعك ، وهذا مثال بالجزء المتصل حقيقة . ومثال المتصل حكماً أن يقول لها : شعرك عليّ كشعر أُمِّي أو بنتي أو نحو ذلك .

(3) (صريحه ما فيه ظهر عينا) أي أن اللفظ الذي ينعقد به الظهار تسمان : صريح ، وكناية . فالصريح : ما اجتمع فيه شرطان : ذكر أدات التشبيه كمثل والكاف وتعيين ظهر أو بطن من حرم عليه بنسب أو صهر أو رضاع كأنت عليّ مثل ظهري أُمِّي أو بطنها أو كظهر أُم زوجتي أو بطنها ، أو كظهر أُمِّي أو أختي من رضاع ، ولا ينصرف لغيره ، فلو نوى به الطلاق ولا ينصرف لغيره ، فلو

نوى به الطلاق لا ينصرف إليه ولا يلزمه طلاق على المعتد ، لأن صريح كل باب لا ينصرف لغيره ، ويلزم ولو بالتعليق ؛ فإن قال لامرأة : إن تزوجتك فأنت عليّ كظهر أمي أو بنتي ، فينقذ عليه الظهار بمجرد العقد عليها فيمنع منها حتى يكفر ، فإن امتنع من التكفير ضرب له أجل الإيلاء إن رفعت ، وطلق عليه بعد الأجل إلا إذا رضيت بالمقام معه من غير وطء ، وإن علقه بمحقق وقوعه كقوله لها : إن طلعت الشمس غداً أو إن جاء رمضان فأنت عليّ كظهر أمي أو بطنها ، أو يدك كيدها أو شعرك كشعرها ، انعقد ظهاره وينجز في الحال فيمنع منها حتى يكفر ، فإن امتنع فكما تقدم ، وإن علقه بمقيد كأن يقول : أنت عليّ مثل أختي في هذا اليوم من نسب أو رضاع ، أو ظهرك عليّ كظهرها ، تأبد بمعنى أنه لا يسقط بمضي اليوم ، بل يكون ظهاراً مستمراً ، ويمنع منها أيضاً حتى يكفر ، فإن امتنع من التكفير عدّ مؤلماً وطلق عليه بعد ضرب الأجل بالاجتهاد ، والذي يوقفه ويمنعه من الاستمتاع بها الحائض إن كان ، فإن لم يكن فجماعة المسلمين ، فإن لم يكونوا منع نفسه وجوباً امتثالاً لأوامر الشارع ، وإلا عدّ مخالفاً عاصياً لله ولرسوله . وإن قال لزوجه : إن كلمت زيداً داره فأنت طالق وأنت عليّ كظهر أمي ، ثم دخلها لزمه الطلاق والظهار معاً ، فإن راجعها لا يحلّ له الاستمتاع بها حتى يكفر ، اللهم إلا أن يكون لزوم الطلاق بلفظ الخلع ، كأن يقول : إن دخلت الدار - بضم الدال وكسرها - بضم التاء وكسرها - فأنت مختلعة وأنت عليّ كظهر أمي ، وإلا فلا يلزمه ظهار إن فعل المعلق عليه لوقوع الطلاق بانثاء ، فإن تزوجها ثانياً فلا يمنع منها لأن ظهاره لم يصادف عملاً ؛ وكذا لو قال لها : إن كلمت زيداً فأنت طالق ثلاثاً وأنت عليّ كظهر أمي ، ثم كلمه فإن عقد عليها بعد زوج فلا يمنع منها ولا تلزمه كفارة لسقوط ظهاره لانفصال العصمة الأولى ، سواء وقع المعلق قبل تزويجه إياها أو بعده وغيره (كناية) أي وغير الصريح كناية ظاهرة ، وهي ما حذفت عنها أداة التشبيه كقوله لزوجه أو أمته : أنت أمي أو أختي ، أو يدك يد أمي أو نحو ذلك ، وخفية كانصرفي وكلي واشربي (وقوله وديننا) معناه : أنه يترك في الكناية الظاهرة أو الخفية لدينه . وهو ما يدين الله عليه ويلقاه به يوم عرض الخلاف عليه للمحاسبة على الأعمال ؛ فإن قال : أردت بقولي أنت أمي احترامها أو نظراً لشفتقتها وعطفها عليّ ، صدق ولا يلزمه ظهار ؛ وإن قال : أردت بها الظهار كان مظاهراً وتلزمه الكفارة قبل أن يمسه ؛ وإن قال : أردت به الطلاق ، لزمه الطلاق الثلاث في المدخول بها وغيرها ما لم ينو أقل في غير المدخول بها ، فإن قال نويت في غير المدخول بها واحدة أو اثنتين لزمه ما نواه ؛ وإن أراد بقوله : اذهبي وانصرفي الظهار ، كان مظاهراً تجري عليه جميع أحكامه ، وإن لم يود به الظهار فلا شيء عليه ، كالطلاق إذ هو من الكناية الخفية ، وهذا معنى كلام الناظم .

تنبيه : لو قال الرجل لمرأته : إن وطأتك وطأت أمي ، أو لا أعود لمسك حتى أس أمي ، أو لا أراجعك حتى أرجع أمي فلا شيء عليه ، ما لم ينو شيئاً فيؤاخذ بما نواه ؛ انتهى نقلاً عن بلغة السالك للعلامة الصاوي .

واعلم أن المظاهر من زوجته أو أمته يحرم عليه الاستمتاع بالوطء أو مقدماته حتى يكفر ، ولو

فَاعْتَقَ لِعَوْدِهِ قَبْلَ مَسِّ نَسَمَةٍ سَلِيمَةٍ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ مَسْلُومَةٍ¹
فَصَوْمُ شَهْرَيْنِ فَسْتَيْنِ اطْعِمَا مَدًّا وَثَلَاثِينَ فَقِيرًا مُسْلِمًا²

عجز عن أنواع الكفارة فلا يحل له مسها بالإجماع ، كما نقله ابن القصار عن النوادر وهو قول الأكثر ، ومقبله حرمة الاستمتاع بالوطء وجواز المقدمات وهو لسحتون وأصعب . أنظر بلغة السالك . لكن يجوز له النظر إلى أطرافها كصدرها ويديها وساقها من غير شهوة ، والسكون معها في البيت حيث كان مأموماً ، ولا فلا يسكن معها .

(21) قوله (فاعتق لعود قبل مس نسمة) شروع منه في بيان حكم كفارة الظهار وبيان أنواعها فحكمها أنها واجبة بالإجماع ، ولكن لا يتوجه الطلب بها إلا عند العود ، وهو العزم على الوطء ، ولفظ ابن القاسم في المدونة وهو إرادة الوطء فلا تصح ولا تجزئ قبله : أي العزم ، ألا ترى أنه مات قبله أو طلقها طلاقاً بائناً فإنها تسقط عنه . وأما أنواعها فتلاثة على الترتيب لا على التخيير ، ولذا عطف بالفاء المفيدة للترتيب كما في آية سورة المجادلة . فأول أنواعها العتق كما يفهم من قوله فاعتق ، والمراد بالتسمية في كلامه الرقية (سليمة من كل عيب مسلمة) أي أنه يجب على المظاهر إذا عزم على وطء عيبها منعها زوجة كانت أو أمة أن يعتق رقبة مؤمنة لا كافرة ، سليمة من كل عيب ، يمنع الإجزاء قبل أن يمسه : أي يطأها أو يباشرها ليتلذذ بها من غير وطء فيجب عليها منعه ؛ فإن غلب على ظنها أنه يهجم عليها رفعه للحاكم ليمنعه ، فإن وطئها قبل الكفارة فقد ارتكب إثماً عظيماً ، ولكن لا استبراء عليه . والسلامة المشترطة لعتق الظهار : كإل أعضاء الرقية التي يريد عتقها ، وسلامتها من العيوب المنفرة فلا تجزئ مقطوعة أصعب ولو من رجل وأولى اليد ، وأما قطع الأنملة فيجزئ مع الكراهة . ويمنع الإجزاء أيضاً العمى والصمم والبكم والجنون والجدام ، والبرص ولو قل ، وكبر السن جداً . ويجزئ الأعور مع الكراهة لأن عينه تقوم مقام العينين في النظر ، وفيها الدية كاملة ؛ فإن عجز عن العتق بأن لم يجد ما يشتري به رقيقاً لكفارة ظهاره ولو بما يباع على المفلس انتقل إلى الصوم ولذا قال (فصوم شهرين) أي فالواجب عليه صوم شهرين متتابعين ولو ناقصين إن ابتدأ صوم الأول بالهلال ، فإن ابتدأ صومه أثناء شهر ابتدأ الثاني بالهلال كيف ما كان ، وكمل كسر الأول ثلاثين يوماً من الثالث ، ويستوي في ذلك الحر والعبد . ومفهوم متتابعين أنه لو أفطر عامداً انقطع التتابع ولو في يوم تسع وخمسين من ابتداء صيامه واستأنفه وجوباً ، ولا ينقطع التتابع إن أفطر ناسياً أو لمرض محض أو سفر ولم يهجه السفر ؛ وأما إن أهأجه السفر حتى ألجأه للفطر فيقطع تنابعه ، لأن المكفر لا يرحص له في الفطر إذا سافر ، ويجب عليه أن يصل قضاء ما أفطره ناسياً أو لمرض بصومه ، فإن فصله ولو يوم بطل جميع صومه ، فإن أيسر في اليوم الأول بأن وجد ما يشتري به رقيقاً ولو بهبة أو ميراث رجع إلى العتق وكمل اليوم وجوباً ؛ وإن أيسر في اليوم الثاني أو الثالث فإنه يندب الرجوع للعتق ولا يجب عليه . ووجب أيضاً تكميل ما أيسر فيه من الثاني أو الثالث .

وإن أسير في اليوم الرابع وجب عليه التماذي في الصوم ولا يرجع إلى العتق ، وهذا كله بالنسبة إلى الحر . وأما العبد فيتعين عليه الصوم في كفارة ظهاره ، لأنه لا يصح عتقه ولا إطعامه لعدم تمام ملكه ، فإن أذن له سيده في الإطعام أطعم بشرطه ، ويجوز للسيد منعه من الصوم إن اضطر لخدمته أو خراجه ، كما إذا فرض عليه خمسة قروش في كل يوم مثلاً فعجز عن بعضها بسبب الصوم ولو قرشاً واحداً فإن لم يأذن له في الإطعام ضرب له أجل الإيلاء ، وهو شهران إن رفعته زوجته للحاكم ، وطلقها عليه بعد الأجل إن لم ترض بالمقام معه بلا وطء وإلا فلا ؛ فإن عجز المظاهر عن الصوم في جميع فصول السنة انتقل إلى الإطعام حيث كان حرراً أو رقيقاً أذنه سيده فيه كما قال (فستين اطعماً مداً وثلاثين) أي فإن عجز عن الصوم فالواجب عليه إطعام ستين مسكيناً كفارة لظهاره ، لكل مسكين مد وثلاثين بعده ﷺ من بر : أي قمح ، فلا يجزئ غيره إن كان الاقتيات به في البلد ، فإن اقتاتوا غيره فالعبر عدله شعباً لا كيلاً ؛ فإن قال أهل المعرفة من أشبعه مد وثلاثين من القمح لا يشبعه من الذرة أو الشعير إلا مدان مثلاً ، أخرج لكل مسكين مدين من الدراق أو الشعير أو غيرها . وقوله (فقيراً مسلماً) معناه : أن كفارة الظهار لا تدفع إلا لفقير ، وهو لا يملك قوت عامه ، وأولى المسكين وهو من لا شيء له جملة بشرط الحرية ، فلا تجزئ إن دفعت لرقيق . ويشترط في كل من الفقير والمسكين أن يكون مسلماً فلا تجزئ إن دفعت لكافر ولو كان من المؤلفة قلوبهم ، لأنها لا كإيركا من كل وجه . وعدد المساكين الذين تعطى لهم كفارة الظهار ستون لا أقل وعدد الأمداد مائة مد بعده ﷺ ، وهو رطل وثلاث بالبغداد ، فهي بالقيراط المصري التعارف في زماننا ثمانية قرايط وثلاث قيراط توزع على الستين لكل مد وثلاثين ، فإن وطء المظاهر من ظاهر منها بعد أن أطعم ثلاثين مثلاً بطل ما أخرجه وأطعم ستين مسكيناً غير الثلاثين ، كما يبطل صومه إن وطئها قبل كمال الشهرين ولو يوم : ولا يضره وطء غير المظاهر .

تنبيه : من الكناية الظاهرة عندنا ببلاد السودان أن يقول الرجل لزوجته إذا اشتد غضبه عليها : نزلت في مكان أمي أو أختي ، فمن قال لزوجته ما ذكر فهو مظاهر تجري عليه أحكامه ، ولا ينفعه دعواه أنه لم يرد به ظهاراً ، لأنهم لا يحبرون عنه إلا بهذا اللفظ في عرفهم والله الهادي إلى الصواب .

ولما كان اللعان يأيد تحريم الزوجة والظهار يحرمها قبل الكفارة ولو طال الزمن كان شبيهاً به ولذا ذكره عقبه فقال (باب اللعان) أي هذا باب في بيان حقيقة اللعان وصفته وما يترتب عليه واللعن في الأصل : الطرد والإبعاد يقال لعنة الله : أي أبعدته عن رحمته . وفي الشرع : أن يدعي الزوج على زوجته أحد أمرين : رؤية الزنا ، أو نفي الولد ولو حملاً بشروط تأتي . وأركانها أربعة : ملاعن ، وهو الزوج المسلم المكلف لا غيره وملاعته ، وهي الزوجة حرة أو أمة ولو مطلقه فقط . والأيمان التي يشهد الله فيها كما في الآية الكريمة وتقدير الزوج على الزوجة فيها ، كما سيأتي تفصيله .

باب اللعان

إِنْ ادَّعَى فِي زَوْجَةٍ مِنْ كَلْفًا بِأَنِّهَا تَزْنِي أَوْ الْحَمْلَ نَفَى¹
وَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ شَهِدَ بَعْدَ يُلَاعِنُ الزَّوْجَةَ أَوْ يُحَدِّثُ²

(2d) قوله (إن ادعى في زوجة من كلفا) إلى آخره ، يعني أن موجب اللعان دعوى الزوج على زوجته رؤية الزنا ، أو نفى حملها منه ولو كتابية . ويشترط في الزوج أن يكون مسلماً لا كافراً ، وأن يكون عاقلاً لا مجنوناً ، وأن يكون بالغاً لا صبيّاً ، وأن يكون ممن يولد له عادة احترازاً من المجهول أو مقطوع البيضة اليسرى ، وإلا فلا لعان في نفى الحمل بالنظر إلى الصبي ومن بعلمه . ومفهوم الزوج أنه لا لعان بين رجل وامرأة أجنبية منه ، بل يحدّد حد القذف ثمانين جلدة إن رماها بالزنا . ولو ادعى الرؤية أو نفى ولدها عن أبيه . وكذا لا لعان بين السيد وأمه إن رملها بالزنا أو نفى حملها ، بل يلحق به الولد إن أقرّ بالوطء ؛ فإن أنكر أو ادعى استبراءها بحبضة فله نفى الحمل بغير لعان ، ولا تحدّد حد الزنا إلا إذا اعترفت أو ظهر بها حمل لم يعترف به السيد ومفهوم إن ادعى أن اللعان لا يكون إلا بواسطة حاكم يشهد القضية ليحكم بالتفرقة بين الزوجين بعد تمام اللعان ، ويحدّد من نكل منهما إذ الدعوى لا ترفع إلا لحاكم ثم دعوى الزوج التي يعتمد عليها في ملاعته الزوجة بقوله (أو الحمل نفى) أي يأمره الحاكم باليمين إن ادعى زنا زوجته بأن قال : رأيتها تزني رؤية كالمرود «يكسر الميم» في المكحلة «بضم الميم والحاء المهملة» والراجع عدم اشتراط الرؤية بل المدار على العلم وتحقق الفعل ولو بالحنس أو الجس فلا داعي أن يلاعن زوجته إن تحقق من زناها أو علم أن الولد ليس منه أو ادعى نفى حملها منه ، لكنه لا تقبل دعواه إلا إذا استبرأها بحبضة ، وذلك بأن لم يطلأها بحبضة بعد طهرها ، واستمر تاركاً لوطئها حتى حاضت ثم طهرت ثم ظهر بها حمل ، وإلا يتأخر بعد علمه بالحمل عن رفع دعواه ؛ فإن لم يستبرأها بحبضة أو تأخر عن الرفع بعد علمه بالحمل ولو يوماً واحداً فلا لعان ، ويلحق به الولد ويحدّد ثمانين لقتله إياها ، وأما في قذفها لها بالزنا فلا يطل لعانه بالتأخير حيث كان متجنباً من وطئها ، فإن وطئها بعد بطل لعانه وحدّاً أيضاً حيث عجز عن إحضار بينة تشهد له زنا زوجته كما قال (ولم يكن ثم شهود بعد) أي والحال أنه قد قذفها بالزنا ولم تكن له بينة تشهد له على طبق دعواه (بلاعن الزوجة أو يحدّد) أي أنه إن قذفها بالزنا ولم يدع الرؤية وعجز عن إحضار الشهود فإنه يلزمه أحد أمرين شرعاً : أحدهما ملاعنة الزوجة أولاً ، وثانيهما حد القذف إن نكل عن اليمين ، ولو كانت الزوجة كتابية أو غير بالغة خروفاً من حقوق العار لها ولأولياها ومفهومه أنه لو أتى بأربعة عدول وشهدوا له بأنها زنت وأنهم رأوها في لحظة واحدة ، ورأوا ذكر الزاني في قلبها أو دبرها كالمرود في المكحلة ، لا بين فضئها ولا متجردين في لحاف واحد فلا يطل لعانه .

يَشْهَدُ بِاللَّهِ رِبَاعًا أَنِّي رَأَيْتُهَا تَزْنِي وَمَاذَا مِنِّي¹
وَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْخَامِسَةُ وَلَا عَنَّتُهُ زَوْجَتُهُ مُجَانِسَةً²
تَشْهَدُ أَيْضًا أَرْبَعًا لَقَدْ كَذَبَ وَخَتَمْتُ خَامِسَةً عَلَيْهَا بِالْغَضَبِ³

فَإِنْ أَجَابَتْ إِلَى لَعَانِهِ وَلَا عَنَّتُهُ بِالْفِعْلِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا كَمَا يَأْتِي ، وَإِنْ نَكَتْ حَدَّتْ حَدَّ الزَّانَا إِنْ كَانَتْ عَصْنَةً بِوَطءٍ مِنْهُ ، وَلَوْ بِمَغْيِبِ الْحَشْفَةِ مِنْ غَيْرِ إِزْزَالٍ حَيْثُ كَانَ مَبَاحًا ، أَوْ مِنْ زَوْجٍ قَبْلِهِ : أَوْ جَلْدًا إِنْ كَانَتْ غَيْرَ عَصْنَةٍ .

(1-3) ثم أخذ بين صفة الأيمان التي لا يعتبر اللعان شرعاً إلا بها فقال (يشهد بالله رباعاً أني هـ رأيتها تزني) أي أن الزوج الذي يريد أن يلاعن زوجته حرة أو أمة ؛ مسلمة أو كاتبة ، لا تقبل يمينه حتى يشهد الله فيها بأن يقول إذا قذفها بالزنا : أشهد بالله - بفتح الهمزة - أني لرأيتها تزني ، أو أنها زنت ، يقول ذلك أربع مرات ، وإن نفى حملها أو ولدها يقول : أشهد بالله ما هذا الحمل مني ، أو ما هذا الولد مني أربع مرات أيضاً ، وهذا معنى قول الناظم (وماذا مني) وقوله (ولعنة الله عليه الخامسة) معناه : أنه يخمس بالشهادات الأربع باللعة بأن يقول في اليمين الخامسة : لعنة الله عليه إن كنت كاذباً أو إن كنت كذبت عليها (ولاعنته زوجة مجانسته) أي أنه بعد أن خمس هو باللغة تشرع زوجته في ملاعنته قائلة إذا قذفها بالزنا : اشهد بالله ما رأيي أزني أو ما زنت ؛ وإذا نفى حملها أو ولدها : أشهد بالله أن هذا الحمل لمنه ، أو أن هذا الولد لمنه أربع مرات في نفى الزنا ، وأربع مرات في إثبات الحمل أنه لمن الزوج الملاعن : وتقول : وإنه لقد كذب بعد كل مرة ، وهذا معنى قول الناظم (تشهد أيضاً أربعاً لقد كذب) . وقوله (وختم خامسه عليها بالغضب) معناه : أنها بعد الأربعة الأيمان التي تشهد الله فيها مع تكذيب الزوج فيما رماها به ، تخمس بالغضب بأن تقول : غضب الله عليها إن كان صادقاً فيما رماني به ومفهوم قوله ولاعنته زوجة : أنه لا لعان إلا مع زوجة وإن كان نكاحه فاسداً يفسخ أبداً للحقوق الولد به قال صاحب المختصر : وإنما يلاعن زوج ولو فسد نكاحه . ومفهوم قوله مجانسة : أن الزوجة لا تلاعن زوجها إذا قذفها إلا إذا كانت مجانسة : أي مماثلة له في التكليف ، بأن تكون عاقلة بالغة أو مطيعة للوطء وإلا التعن وحده ، وفائدة ذلك رفع معاً القذف عنه ونفى الولد ، ولكن لا يحكم بينهما بالفرقة إذ الفرقة لا تكون إلا بلعائهما معاً وشرط اللعان أن يكون بحضرة جماعة أقبلهم أربعة من العدول ، وأن يكون بالمسجد . ويقدم الزوج على الزوجة في يمين اللعان ، فإن تقدمت عليه أعادت بعده كما قال أشهب ، وهو الراجح خلافاً لقول ابن القاسم في عدم إعادة إن تقلعت على الزوج . وتنب كونه بعد صلاة العصر لأنها الوسطى على قول ، وإنما يندب فعله ؛ أي اللعان بعد صلاة لأنه أردع وأرغب لهما . وتنب تخويقهما بأن اليمين بالله كتبها عمداً موجبة للعذاب ، وأن الاعتراف بالحق فيه النجاة في الآخرة ، وإن أوجب الحد إذ الحد يكون كفارة للمعترف على الراجح ، وخصوصاً عند الخامسة باللعن أو الغضب

وَأَبَدَ التَّحْرِيمَ مَعَ قَطْعِ النَّسَبِ وَيَذَرُ الْحُدُودَ عَنْ إِرْثِ حَجَبٍ^١

يقال لهما مي الموجبة للوبال الدينوي والأخروي فاحذرهما وتباعدا عما يوجب محط الله تعالى . فإن نكل الزوج ولو عند الخامسة حدّ ثمانين جلدة لقذف إياها ؛ وإن نكلت ولو عند الخامسة أيضاً حدث حدّ الزنا جلداً أو رجماً بشرط المتقدم وتختلف الكتائية في الكنيسة إن كانت نصرانية ، أو البيعة إن كانت يهودية ، فإن نكلت أدبت بالاجتهاد ثم ردت لأهل دينها ليفعلوا فيها ما يرونه .

(١) ثم ذكر ما يترتب على اللعان فقال (وأبدأ التحريم) الخ : أي اللعان إذا وقع بشروطه كاملاً بتخميس الزوجة بالغضب يؤدّ تحريم الزوجة للملاعة ، فلا تحلّ له بعد زوج مطلقاً ، ولا إن رجعت له بشراء أو هبة أو ميراث إن كانت أمة ، فيحكم بينهما بالنفقة الأبدية ويقطع نسب الولد من أبيه دون أمه ، فلا يلحق به بعد الملاعة ، وهذا معنى قوله (وأبدأ التحريم مع قطع النسب) فإن استلحق الولد بعد تمام اللعان لحق به وحدّ حد القذف ، فلا تحلّ له الملاعة باستلحاق الولد ، وكذا لا تحلّ إن انفشّ الحمل بعد اللعان وتبين أنها خلية من الولد (ويذر الحد ود عن إرث حجب) أي وفائدته أنه يرفع حدّ القذف عن الرجل وحدّ الزنا عن المرأة إن كانت مما يحلّ ، أو الأدب إن كانت مما يؤدّب ويقطع التوارث بين الولد المنفي وبين أبيه الذي نفاه باللعان ، فلا توارث بينهما أصلاً ، بل يكون وارثاً لأمه فقط فإن استلحقه بعد اللعان ثبت التوارث بينهما : أي الولد وأبيه : ومفهومه أنه إذا نفاه بغير لعان فلا يتنفي التوارث بينهما ولو صادقه المرأة على ذلك ، وتحدّ حدّ الزنا لاعترافها به ، ولا تحدّ الزوج حد القذف لأنه رمى غير عفيفة . ولا يعتمد في اللعان على غلبة الشبه ، بل المدار على اليقين في قذفها بالزنا ، وعلى الاستبراء في نفي الحمل أو الولد ومثل الاستبراء كثرة الزمن جداً لخمس سنين فأكثر ، فإن أتت الملاعة بالولد كاملاً بعد شهر من لعانها أو شهرين إلى خمسة أشهر وأربع وعشرين يوماً من رؤية الزنا لحق به إذ لا يتوالى أربعة أشهر على النقص فهو منه قطعاً ، وإن أتت به كاملاً بعد ستة أشهر فأكثر لم يلحق به لأنه ليس منه قطعاً إن اجتنب وطأها من يوم الرؤية ؛ فإن لم يجتنبها لحق به ، إذ الولد للفراش .

تتمة : إذا خطب رجل مشرقياً امرأة مغربية بالبرقيات أو الكتابات التي تدور بينه وبين المرأة وأوليائها ، ووكل أحداً على عقده عليها وعقد له بالفعل ، ثم ظهر بها حمل فله أن يعتمد على بعد المسافة المذكورة في نفي الحمل وملاعته إياها ، ما لم يكن ركوب الطائرات التي ظهرت في زماننا هذا معتاداً لكل أحد ، وادعت أنه ركب طائرة والتقى معها بالمغرب ووطئها بعد العقد ، فليس له أن يعتمد على بعد المسافة في لعانه ، لأن ما ادعته المرأة والحالة هذه أمر ممكن عادة كما هو مشاهد عياناً ، فإن لم يكن ركوب الطائرات معتاداً لكل أحد ، ولم يره إنسان بالمغرب ، فله أن يعتمد على بعد المسافة ويلاعن ، والله أعلم .

ولما أنهى الكلام على النكاح الذي هو عقد حلّ تمتع بأنثى ومخلاته من طلاق وفسخ شرع يتكلم على توابعه من عدة واستبراء ونفقتة ، وبدأ بالعدة لأنها أكد توابعه وأهمها فقال (باب

باب العدة

تَعْتَدُ زَوْجُ بِالْبَلْغِ مِنْ غَيْرِ جَبِّ أَمْكَنَ مِنْهُ شُغْلُهَا حَيْثُ احْتَجَبَ¹
مُطِيقَةً ذَمِّةً أَوْ مُسْلِمَةً ثَلَاثَةَ الْأَفْرَاءِ وَقُرْآنَ الْأُمَةِ²

العدة) أي هذا باب في بيان حقيقة العدة وأحكامها . العدة في الأصل مأخوذة من العدد بفتح العين لتعدد الشهور فيه مطلقاً وتعدد الأفراء في عدة الطلاق . وشرعاً : المدة المقررة شرعاً لمنع المرأة من نكاح غير صاحب العدة ولها سببان : أحدهما طلاق ، وثانيهما وقفاً وأنواعها ثلاثة : أقرء ، وأشهر ، ووضع حمل .

(21) قوله (تعتد زوج بالغ) إلى آخره ، شروع منه في شروط لزوم عدة الطلاق والمعنى : أنه لا يلزم المطلقة عدة إلا إذا كان الزوج بالغاً وغير مجبوب والزوجة مطيقة ، وأن تعلم الخلوة بينهما ، وسواء في ذلك خلوة الاهتداء وخلوة الزيارة ، ولو كانت حائضاً أو صائمة أو محرمة (من غير جب) أي فزوجة المجبوب إن طلقها فلا عدة عليها ، ولو دخل بها كزوجة الصبي للأمن من حملها ، ولأن دخولها كلا دخول (أمكن منه شغلها حيث احتجب) أي ويشترط في وجوب العدة على المطلقة أن لا يكون رَحْمُها مشغولاً : أي مظنوناً بالحمل ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان الزوج بالغاً قائم البيضة اليسرى احترازاً من مقطوعها ، فإنه لا يولد له وإن كان قائم الذكر ، إذ سرّ الولادة منحصر في البيضة اليسرى من الرجل وأما البيضة اليمنى منه ففيها سرّ شعر الوجه الذي ينبت عند البلوغ من شارب أو عذار أو لحية وذقن ، فسبحان مبدع الأشياء على مقتضى حكمته . ويشترط أيضاً لوجوب العدة أن يحتجب الزوج المستوفي للشروط بالمطلقة منه : أي يختل بها كما تقدم (مطيقة) أي ويشترط لوجوب عدة المطلقة أيضاً أن تكون بالغة أو مراهرة أو مطيقة للوطء ، فغير المطيقة كبنيت خمس سنين فأقل فلا عدة عليها . ويجوز العقد عليها إثر طلاقها ، ومثلها البالغة التي طلقها زوجها البالغ قبل أن يمسه أو يختل بها لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَبْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ وإن اختل بها وجبت العدة ولو تصادقا على عدم الوطء وأخذ كل منهما بإقراره ، فللمرأة نصف الصداق لمصادقتها على نفي الوطء ، وعليها العدة الخلوة بها وإن لم يختل بها وادعى أنه وطئها وأنكرت كمل عليه الصداق لا اعتراه ، ولا عدة عليها لنفيها الوطء وعدم ثبوت الخلوة بها ؛ فإن ظهر بها حمل اعتدت وجوباً (ذمية أو مسلمة) أي أن المطلقة إذا كانت مطيقة وزوجها بالغاً واختل بها قبل طلاقها فإنها تجب عليها العدة ، مسلمة كانت أو كناية ، لحق زوجها المسلم وحفظ نسبه . ثم لا يخلو إما أن تكون المطيقة من ذوات الحمل أو آيسة أو حاملاً ، وإما أن تكون حرة أو أمة ، وإلى تفصيل ذلك أشار الناظم بقوله (ثلاثة الأفراء) أي أن المرأة المعتادة للحيض إذا طلقت يجب عليها أن تعتد بثلاثة قروء : جمع قرء بفتح القاف ، وهو الطهر الذي بين الدمين ، إذا أقرء عند مالك والشافعي وأحمد الأطهار ؛

وَالْقَرَّةَ طَهَرَ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ أَحْكَمَا
وَمَنْ تَأَخَّرَ حَيْضُهَا مِنَ الْمَرَضِ
أَوْ مِنْ رَضَاعٍ كَانَ أَوْ بِلا سَبَبٍ
فَتَحْسِبُ الْمَرْضِعُ عَامًا بَعْدَ مَا
يَحِلُّهَا لِلزَّوْجِ مِنْ رُؤْيَا الدِّمَا¹
أَوْ اسْتَحْيَضَتْ لَمْ تُمَيِّزْ مِنْ حَيْضٍ²
فَالْتَسَعُ مَعَ ثَلَاثَةٍ إِنْ لَمْ تَرْبُ³
يَمُوتُ مِنْهَا الطِّفْلُ أَوْ أَنْ يُفْطَمَا⁴

وعند أبي حنيفة الحيض يفتح المثانة التحتية ، وتحسب بالطهر الذي طلقت فيه ولو قبل الحيض بلحظة ، بل ولو نزل الدم بمجرد نطقه بالقاف ، وتمنع من الزواج إلى أن تحيض ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإذا حاضت الثالثة حلت للأزواج وينبغي ألا يجعل بالعقد عليها بمجرد نزول الدم خوفاً انقطاعه في أقل من ساعة فلكية لأن الحيض بالنسبة للعدة لا يعتبر إلا إذا مكث يوماً أو بعض يوم له بال كساعة فلكية فأكثر وأما بالنسبة للعبادة فيعتبر ولو مكث دقيقة فيوجب الغسل ويفسد الصوم ، ولا بد أن يكون ما بين الدمين خمسة عشر يوماً فأكثر في العدة ، لأن أقل الطهر نصف شهر ، وأكثره لا حد له فإن حاضت الأولى وعادها الدم في أقل من خمسة عشر يوماً ضمه لها وانتظرت الثانية والثالثة ، فإن لم ينقطع بعد أيام الاستظهار كانت مستحاضة يجري عليها أحكام الاستحاضة الآتي بيانها ، وهذا كله بالنسبة للحررة ولو كان زوجها عبداً وأما الأمة فعدتها كما قال النازم (وقرآن الأمة) أي أن الأمة إذا طلقت فعدة طلاقها قرآن : أي طهران لتعذر التصنيف ، ولو كان المطلق حرراً فتمنع من الزواج حتى تحيض ثم تطهر ، فإن رأت الحيضة الثانية حلت للأزواج ، وهذا إن طلقت في طهر ولو قبل الحيض بلحظة كما تقدم . وأما إن طلقت في حيض ولو نزل الدم قبل الطلاق بلحظة فلا تحل إلا برؤية الحيضة الثالثة ، كما أن الحررة إن طلقت في حيض لا تحل إلا برؤية الرابعة . والحكمة في ذلك طلب براءة الرحم من نطفه المطلق والحفاظة على أنساب بني آدم .

قائلة : إذا مسخ الرجل حيواناً يهيمياً فإن زوجته تعتد عدة طلاق وإن مسخ جماداً اعتدت عدة وفاة وجوباً في الجميع ، وإن مسخت المرأة حيواناً أو جماداً فلزوجها أن يتزوج ولو في اليوم الذي مسخت فيه وإن كانت رابعة . انظر حاشية العدوى على الرسالة .

(1)

(والقرء طهر بين حيضين) أي أن القرء يفتح القاف اسم للطهر الذي بين الحيضتين ، أقله نصف شهر ، وأكثره لا حد له كما تقدم . فإن كانت لا تحيض إلا بعد ثلاثة أشهر أو في كل سنة مرة ، فإنها لا تحل للأزواج إلا بثلاثة أطهار إن كانت حررة ، أو طهرين إن كانت أمة . فيين أطهار الحررة حيضتان إن طلقت في طهر ، وبين أطهار الأمة حيضة واحدة كذلك (أحكامها) بحلها للزوج من رؤيا الدماء أي أن المطلقة إذا تكلمت الأطهار المقررة لها شرعاً بتزول الدم بعد آخر طهر أحكم بحلها للأزواج ، وهو جواز العقد عليها لغير المطلق برؤيتها الدم ، وهي الحيضة الثالثة بالنسبة للحررة ، والثانية بالنسبة للأمة . وأما المطلق نفسه فيجوز له أن يعقد عليها في العدة حيث بقي في العصمة شيء وإلا فلا .

(2-4) (ومن تأخر حيضها من المرض) إلى آخره : يعني أن المطلقة إذا كان المطلق لها بالفاً غير

مَنْ لَمْ تَحِضْ وَلَوْ رَقِيقًا مِنْ صِغَرٍ عِدَّتُهَا تِسْعُونَ يَوْمًا أَوْ كَبَرٍ

محبوب واختلى بها خلوة يمكن فيها الوطء ، وتأخر حيضها عن عادته من أجل المرض : أي لعلة تمنع نزوله (أو استحيضت لم تميز من حيض) أي أو كالت مستحاضة ، وهي التي لا ينقطع دمها ، والحال أنها لم تميز دم الحيض من الاستحاضة ، إذ دم الحيض غليظ متغير الرائحة ، ودم الاستحاضة رقيق لا رائحة له . فعدتها من طلاقها سنة كاملة كما يفهم من قوله بعد : فالتسع مع ثلاثة . وأما إن ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة بغير لون أو رائحة فتعد بثلاثة أقراء كالصحيحة إن كانت حرة ، وقرءين إن كانت أمة (أو من رضاع كان أو بلا سبب) أي أو تأخر حيضها بسبب رضاع ، ولزوجها منعها من إرضاع ولدها أو ولد غيرها بأجرة ، وله فسخ الإجارة لتعجيل خروجها من العدة لقرض من الأقراض ، كما إذا كان الطلاق رجعيًا وهي أربعة ويريد أن يتزوج بغيرها أو بأختها ، ولو كانت غير رابعة ما لم يضر بالولد ، وإلا فليس له منعها ، أو تأخر حيضها بلا سبب : أي بلا علة ولا كبير سن بأن ارتفع حيضها بسبب طربة وهي شدة الفرح جدًا ، أو لم تر الحيض منذ بلغت ، وهي المسماة بالبعلة وتعرف عند نساء السودان بالبهراء بفتح الموحدة والماء (فالتسع مع ثلاثة إن لم ترب) أي فعدتها تسعة أشهر مع ثلاثة أشهر ، فتكون التسعة استبراء لرحمها لأنها مدة الحمل غالبًا ، وتعد بثلاثة أشهر كالصغيرة ، فجملة الشهور اثنا عشر شهرًا فذلك سنة ؛ وهذا إن لم ترب نفسها : أي لم تشك في براءة رحمها من الحمل ولم تشك النساء في أمرها ، فإن كانت مرتابة فإنها تمكث حتى تذهب الريبة ، أو يمضي أقصى أمد الحمل وهل هو أربع سنين أو خمس ؟ خلاف ، والمعتمد الثاني ، ثم يحل نكاحها بعد ذلك ؛ فإن أنت بالولد كاملاً في أقل من ستة أشهر لحق بالأول ، وإن أنت به بعد ستة أشهر فأكثر لحق بالثاني ، فإن رأت التي تأخر حيضها لما تقدم حيضة بعد تسعة أشهر انتظرت الثانية والثالثة ، فإن رأتها حلت ولو قبل كمال السنة ، فإن رأت الثانية فقط انتظرت أحد الأجلين رؤية الدم أو كمال السنة وحلت (فتحسب المرضع عامًا بعد ما يموت منها الطفل) تقدم أن التي تأخر حيضها لأجل رضاع تعتد بعنة ، لكن الاعتداد بالسنة يكون بعد موت الطفل الذي كانت ترضعه ولو بأجرة (أو أن يقطعا) أي أو يكون بعد فطمه إن لم يمكث ، فإن مات الطفل أو فطمته من اللبن فإنها تعتد بثلاثة قروء إن أتاهم الحيض كمعادتها السابقة ، فإن لم يأتها تربصت تسعة أشهر لبراءة رحمها ، واعتدت بثلاثة أشهر بعدها وحلت للأزواج ، ومفهومه أن المرضعة إذا كان حيضها لا يتأخر عن عادته لأجل الإرضاع فإنها تعتد بثلاثة قروء وتحل للأزواج قبل فطم الرضيع ، وهو كذلك في الحرة والأمة بالنسبة لتأخر الحيض لمرض أو يأس أو رضاع ، وكذا حال الاستحاضة .

(1) ثم شرع في النوع الثاني من أنواع العدة وهو الأشهر فقال (من لم تحض) إلى آخر البيت ، معناه : أن المطلقة إذا كانت لا تحض إما لصغر كبتت ست سنين ، أو ليأس كالمعبر عنها بالبعلة وهي التي لم تر الحيض أصلاً وهي صحيحة ؛ وإما لكبر : وهي التي أوفت سبعين سنة

وَعِدَّةُ الْحَامِلِ وَضَعُ الْحَمْلِ جَمِيعِهِ إِنْ كَانَ ذَا مِنْ حِلٍّ¹
وَلَوْ عَلَى شَكٍّ فَإِنْ لَمْ يُلْحَقْ تَعَدَّ بَعْدَ الْوَضْعِ كَالْمُطَلَّقةِ²

من عمرها ، إذ الدم النازل بعد السبعين ليس بحيض قطعاً ، كما أن النازل قبل الخمسين حيض قطعاً ، ولا يحتاج في ذلك لسؤال النساء ، بل الاحتياج لسؤالهن فيما فوق الخمسين إلى السبعين ، لاختلاف أحوال النساء والبلدان ؛ فإن قطعت النساء بأنه حيض عمل بقولهن ، وإلا فلا ، فعديتها ثلاثة أشهر كما يفهم من قول الناظم (عديتها تسعون يوماً) ويستوي في ذلك الحرة والأمة كما قال (ولو رقيقاً) وتعتبر الأشهر بالأهلة ولو ناقصة إن طلقت أول ليلة من الحلال قبل الفجر ؛ وأما إن طلقت أثناء شهر مكثت شهرين بعده على ما هما عليه من نقص أو كمال وتمت كسر الأول من الرابع ثلاثين يوماً لا تحسب منها يوم الطلاق إن طلقت بعد الفجر ، وتحسب منها إن طلقت قبله : أي الفجر ، والأصل في ذلك كله قوله عز وجل : ﴿واللّائي يمشن من الحيض من نسائك إن ارتبتم فعديتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن﴾ .

(1و2) ثم شرع في بيان النوع الثالث فقال (وعدة الحامل وضع الحمل ه جميعه) أي أن عدة الحامل من طلاق أو وفاة ، حرة أو أمة ، وضع حملها كله ؛ فلو وضعت أحد التوأمين وبقي الآخر لم تنقض عدتها لأنهما كالشيء الواحد ، ولزوجها مراجعتها إن كان الطلاق رجعيًا ، وكذا لو خرج بعض الولد ولو كان الخارج كثيرًا والباقي قليلًا كعضو ، وهذا هو المشهور ، خلافاً لابن وهب القائل إن عدة الحمل تنقضي بوضع ثلثي الحمل عملاً بتبعية الأقل للأكثر . والمذهب وضع جميع الحمل ولو مضغة أو علقه ؛ أي دماً منعقدًا ؛ ويعرف كونه علقه أنه إذا صب عليه ماء حار لا يذوب ، فتخرج الحامل المعتدة من طلاق أو وفاة بمجرد وضع حملها كله ، وتحل للأزواج ولو وضعت بعد الطلاق أو الوفاة بلحظة (إن كان ذا من حل) أي وحل خروج المعتدة بوضع جميع الحمل إن كان الولد لاحقاً بآبیه حقيقة لما يفهم من قوله : إن كان ذا من حل . أو حكماً كالحمل المنفي بلعان ، فتخل الملائعة بمجرد خروجه كله من بطنها كما أشار إليه بقوله (ولو على شك) ومثل اللاحق حقيقة حمل نشأ عن نكاح حكم بنفسه ولو بعد البناء كنكاح المتعة عندنا ، ونكاح الخامسة للذرة والحد والحقوق الولد بآبیه (فإن لم يلحقه ه تعتد بعد وضع كالمطلقة) أي أن الحمل إذا لم يكن لاحقاً بآبیه بأن تحقق أنه من زنا كما إذا استبرأها زوجها فزنت وظهر بها حمل ثم طلقها أو توفي عنها ، فإنها لا تخرج من العدة بوضع ذلك الحمل ، بل لا يذ أن تعتد بعلوم عدة الطلاق ثلاثة قروء إن كانت حرة ، وتعدّ الوضع قرءاً إن كانت من ذوات الحيض ، أو قرءين إن كانت أمة ، أو تمكث ثلاثة أشهر إن كانت لم تحض لئلا يمس مثلاً ثم تحل للأزواج ، وهذا محصل كلامه .

[فائدة] إذا طلق أحد زوجته طلاقاً رجعيًا أو بائناً ولم تعلم به إلا بعد انقضاء عدتها فليس له أن يرجع عليها بما أتفقته من ماله على نفسها ، وغرم لها ما تسلفته أو أتفقته من مالها على نفسها .

وَلِلْوَفَاةِ أَرْبَعُ الشُّهُورِ وَعَشْرَةُ وَالرَّقُّ بِالتَّشْطِيرِ¹
لَأَيِّ زَوْجَةٍ بِأَيِّ بَعْلٍ إِنَّ لَمْ تَرَبْ تَمَكَّتْ أَقْصَى الْحَمْلِ²
وَأَنْ بَدَأَ الْفَسَادُ بِاتِّفَاقٍ إِنَّ مُسَهَا تَعْتَدُ كَالطَّلَاقِ³

(2) ثم شرع في الكلام على عدة الوفاة وهي من النوع الثاني فقال (وَلِلْوَفَاةِ أَرْبَعُ الشُّهُورِ . وعشرة) إلى آخره : يعني أن العدة لأجل الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام تحسب فيها يوم الوفاة ولو توفي بعد العصر ، وهذا بالنسبة للحرّة ؛ ولو كان المتوفى عنها عبداً ، والأصل في ذلك قوله عز وجل : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) وعمل خروجها من العدة وحلها للأزواج بمضي تلك المدة المذكورة إن كانت صغيرة لا تحيض أو كبيرة أو يائسة . وأما إن كانت من ذوات الحيض فلا تنقضي عدتها بما ذكر إلا إذا رأت الحيض فيها ولو مرة . فإن ارتفعت حيضتها فإنها تمكث تسعة أشهر لأنها مدة الحمل غالباً ، فإن رأت الحيض قبلها فإنها تحل للأزواج (والرق بالتشطير) أي أن المدة المقررة لعدة الوفاة بالنسبة للحرّة تشطر : أي تنصف بسبب الاتصاف بالرق . فعدة الأمة المتوفى عنها زوجها شهران وخمسة أيام ولو كان زوجها حراً إذا كانت لم تحض لصغر أو كبير أو يأس ، فإن كانت من ذوات الحيض ولم تر الحيض في المدة المقررة لها ولم تكن مرتابة فإنها تمكث ثلاثة أشهر ، فإن ارتابت فإنها تمكث لزوال الريبة كالحرّة (لَأَيِّ زَوْجَةٍ بِأَيِّ بَعْلٍ) أي أن عدة الوفاة واجبة شرعاً على أي زوجة حرّة أو أمة مسلمة أو كاتبة لحق المسلم ، دخل بها أم لم يدخل ؛ ولو كانت الزوجة رضيعة أو كبيرة كينت ثمانين سنة أو أكثر ، فاللام في قول الناظم بمعنى على . وقوله بأي بعل : معناه أن المتوفى عنها تجب عليها العدة مطلقاً ، كان الزوج صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً ، حاضراً أو غائباً ، دخل بها أم لا ؛ لكن الغائب إن لم تعلم زوجته بوفاته إلا بعد مضي زمن العدة فلا عدة عليها ولا إحداد ؛ فإن بقي بعد علمها شهر من العدة أو أكثر أو أقل مكثت ما بقي منها ولزمها الإحداد (إِنْ لَمْ تَرَبْ . تمكث أقصى الحمل) أي أن المرأة المتوفى عنها زوجها تمكث مدة أربعة أشهر وعشرة أيام إن كانت حرّة ، وشهرين وخمسة أيام إن كانت أمة إن لم تكن مرتابة ، فإن ارتابت : أي شكت في حملها أو شكت النساء فيه أيضاً فإنها تمكث تسعة أشهر لاتصاف الحال ، فإن زالت الريبة فإنها تحل للأزواج ، وإن تحققت ربتها فإنها تمكث أقصى أمد الحمل ، وهل هو أربعة أعوام أو خمسة أعوام ؟ خلاف ، وبعد ذلك يحل نكاحها .

(3) (وَأَنْ بَدَأَ الْفَسَادُ بِاتِّفَاقٍ) أي وإن ظهر فساد النكاح باتفاق الأئمة كما إذا عقد على أخته من نسب أو رضاع أو خالته أو عمته غير عالم ، ثم لا يخلو إما أن يمسه أم لا ، فإن فسخ النكاح قبل أن يمسه فلا عدة عليها (إِنْ مَسَهَا كَالطَّلَاقِ) أي إن وطئها قبل فسخ النكاح ثم حكم بفسخه بعد فإنها تعد وجوباً كعدة المطلقة بالأقراء إن كانت من ذوات

بِمَوْتِ زَوْجٍ أَوْ بِفَقْدِ أَوْجِبِ إِحْدَادَ زَوْجَةٍ لِصَوْنِ النَّسَبِ¹
بِالتَّرِكِ لِلزَّيْنَةِ وَالتَّخْضِيبِ وَالْحَلَى وَالْحِنَّا وَمَسَّ الطَّبِيبِ²
وَالصَّبْغِ وَالْحَمَامِ أَوْ كَالثَّوْرَةِ وَرَخَّصُوا فِي الْكُحْلِ لِلضَّرُورَةِ³

الحيض أو الشهور إن لم تكن ، أو وضع حملها إن كانت حاملاً ثم تحل للأزواج . وهذه المسئلة من متعلقات عدة الطلاق وكان الأنسب ذكرها هناك ، لكن قال البرقوقي : هذا البيت لم يوجد في كثير من النسخ ، وإذا أقر أحد يطلق زوجته في زمن التقديس من رمضان لم يبرأ إلا إقراراً كما إذا قال طلقته في ربيع الأول وكان الاعتراف منه في رمضان مثلاً استأنفت العدة من يوم الإقرار ، ثم لا يخلو إما أن يكون الطلاق رجعياً أو بائناً ، فإن كان رجعياً ومات قبل انقضاء عدتها فإنها ترثه ما لم تشهد له بينة على طلاقه إياها في شهر ربيع ، فإن شهدت له فلا ترثه ، كما أنها لا ترثه إذا كان الطلاق بائناً ، وأما هو فلا يرثها إن ماتت في العدة ، كان الطلاق رجعياً أو بائناً معاملة له بإقراره .

(1-3) ثم أخذ يتكلم على الإحداد فقال (بموت زوج أو بفقد أوجب) إلى آخره : يعني أن المعتدة من وفاة زوجها سواء كان الزوج حاضراً أو مفقوداً وحكم عليه بالوفاة يجب عليها شرعاً الإحداد إلى أن تنقضي عدتها ، بخلاف المعتدة من طلاق فلا يجب عليها إحداد ولا ترك الزينة والطيب ؛ والفرق بينها أن المطلقة زوجها حي يقوم بحقوقه والمتوفى لا يتأتى منه ذلك ، فناب الشرع عنه وأوجب عليها الإحداد للملة الآتية التي تفهم من قوله (إحداد زوجة لصون النسب) أي أوجب الشرع عليها الإحداد قياماً بحق زوجها المتوفى وصوناً لنسبه ، بحيث لو ظهر بها حمل لحق به ، ألا ترى أنها إذا كانت مرتابة ولم تزل الزينة تمكث أقصى أمد الحمل كما تقدم (بالتترك للزينة والتخضيب) أي أن الإحداد الذي يجب عليها يكون بترك الزينة بالحلي ذهباً أو فضة ، وترك لبس الثياب المخططة وغيرها مما يعد للزينة والرفاهية في عرف كل بلد ، وسواء في ذلك البيض والسود وغيرها ، لأن لباس الأسود في زماننا هذا من الزينة خصوصاً ببلاد السودان كنساء القاهرة وبولاقي ، والذي لا يعد من الزينة في عرفنا الأبيض الخشن المعروف بالولاية والدمورية ؛ فيجب على المعتدة من وفاة أن تلبس منه إلى أن تنقضي عدتها ، أو من ثياب الدمورية التي تنسج بالسودان : ويجب عليها أيضاً ترك التخضيب بالحناء لأنه من الزينة ، وترك الامتشاط بها لطيب ريحها ، وترك صبغ الرأس بالكم بفتحتين : وهو صبغ معلوم يذهب بيباض الشعر ولا يسوده ، ولا يحرم عليها الامتشاط بورق السدر أو القرظ أو غيرها ما لا يطيب له ، وهذا معنى قوله (والحل والحنا) وقوله (ومس الطيب) معناه : أن المعتدة من وفاة يحرم عليها مس الطيب واستعماله والتجر فيه لعنوقه بها بسبب ذلك ؛ ويحرم عليها أيضاً التهن بدهن مطيب كالمعروف عندنا بالدهن المكرر ، وأما التدهن بدهن غير مطيب كزيت وسمن وودك فلا يحرم عليها ، بل يجوز لها استعماله ولو لغير ضرورة (والصبغ والحمام أو كالثورة) أي ويحرم عليها صبغ الشعر بما يعير لونه إذا كان

فيه شيب ، وليس المصبوغ من الثياب يصيب أحمر أو أصفر أو أخضر ، كان المصبوغ من حرير أو قطن أو كتان وتقدم الكلام على الصبغ الأسود . فإذا كان لباس الأسود في بعض البلاد مختص بالحرث لا الزينة فيجوز لها لبسه . ويحرم عليها أيضاً دخول الحمام لأنه يعطي الجسم طراوة ولمعاناً فهو من الزينة لكنه غير متعارف في بلادنا ، بل يقوم مقامه عندنا اغتسالنا بالصابون الذي له رائحة طيبة ، والذي ينير الجسد ويكسبه طراوة ، فلا يجوز لها استعماله والواجب عليها إذا لزمها غسل أو اضطرت إليه أن تغسل بماء مطلق ويحرم عليها أن تطلي جسدها بالنورة ، وهي معدن مخصوص من معادن الأرض إذا وضع على شعر البدن يزيله سريعاً واستأصله فهو من الزينة وأدخلت الكاف حلق شعر بدن المرأة فهو من الزينة أيضاً . ويجوز لها حلق العانة وتنف شعر الأبطان ، ويجوز لها أن تكتحل نهاراً ولو اضطرت إلى الاكتحال . وقوله (ورخصوا في الكحل للضرورة) معناه : أنها إذا تضررت من تركه يرخص كما أن تكتحل ليلاً ثم تمسحه نهاراً وجوباً وتركه إذا زال ضررها . ويحرم عليها أن تخرج من منزلها لتعزية أو تهنئة . وأما خروجها لضرورتها كمرور الماء والاحتطاب وقطع الحشيش لكفهم فيجوز إذا لم يكن لها خادم ، ولا أحد يقوم بقضاء ما تحتاج إليه ، كما يجوز لها طلوع السوق لشراء طعام أو إدام أو مصلحاته حيث لم تجد من يقوم لها بذلك ، وما يباه مما يتعلق بالإحداذ فعلاً أو تركاً هو المشروع كما هو المنقول عن كتب فقهاء المذهب . وأما ما فعله النساء من تشديدهن على أنفسهن بغير معروف ، بل هو من البدع المحرمة ، وذلك أن المرأة المعتدة من وفاة إذا دنا وقت الغروب تكون جالسة مستقبلية مبتلثة بثيابها تاركة للكلام إلى وقت العشاء ، وترك صلاة المغرب في وقتها الإختياري ، وإذا طلع الفجر تكون كذلك حتى تطلع الشمس وتترك صلاة الصبح إلى أن يخرج وقتها ، وهذا حرام اتفاقاً يجب على ولاة الأمور أو أوليائهن نهيهن عن هذا الفعل ، إذ هو حق لله .

واعلم أن المعتدة من وفاة لا نفقة لها من تركة الميت ، فإن أنفقت على نفسها شيئاً من التركة حسب لها من ميراثها أو صداقتها ، كما أن المطلقة بائناً لا نفقة لها أيضاً ، ولكن لما السكن كما سيأتي الكلام على ذلك في باب النفقة إن شاء الله تعالى .

ولما أنهى الكلام على العدة من طلاق أو وفاة وما يتبع ذلك ، شرع يتكلم على الاستبراء ، وذكره بعد العدة لأن المقصود منه علم براءة الرحم وحفظ نسب النوع الإنساني ، فكان شبيهاً بها فقال (باب الاستبراء) أي هذا باب في بيان حقيقة الاستبراء وبيان حكمه . الاستبراء : مشتق من التبرئ وهو التخليص ، وحقيقته لغة : الاستقصاء والبحث والكشف عن الأمر الغامض ، وحقيقته في الشرع كما في التوضيح : الكشف عن حال الأرحام عند انتقال الأملاك مراعاة لحفظ الأنساب ، كذا في [بلغة السالك] للعلامة الصاوي .

باب الاستبراء

وَيُنْتَقَالُ الْمَلِكُ تُسْتَبْرَأُ الْأُمَةُ بِحَيْضَةٍ لَا عِرْسُهُ أَوْ مَحْرَمَةٌ¹
 أَوْ أَوْقَتَتْ بَرَاءَةً قَبْلَ الشَّرَاءِ كَمَنْ لَأَنَّثَى أَوْ خَصَصَى تُشْتَرَى²
 وَاسْتَبْرَأَ بِالتَّسْعِينَ مَنْ قَدْ صَغُرَتْ وَلَوْ بِأَمْنِ الْحَمْلِ أَوْ مَنْ كَبُرَتْ³
 أَوْ حَيْضُهَا مَعَ امْتِحَاضَةٍ جَرَى وَلَمْ تُمِيزْ أَوْ لِسْقَمِ أُخْرَى⁴
 أَوْ بِالرِّضَاعِ أَوْ بِبِلَا أَسْبَابٍ إِنْ لَمْ تَرَبَّ وَالْعَامَ بِإِرْتِيَابٍ⁵

(21) (وَيُنْتَقَالُ الْمَلِكُ تُسْتَبْرَأُ الْأُمَةُ) إلى آخره: يعني أنه يجب استبراء الأمة بحیضة بسبب انتقال ملكها من مالکها ببيع أو هبة أو عتق أو موت كما يفهم من قول الناظم (بحیضة) أي واحدة بعد انتقال ملكها بشيء مما ذكر. ولوجوب استبرائها بالحيضة أربعة شروط كما أشار إليها بقوله (لا عرسه أو محرمه) أي أن الشرط الأول لوجوب استبراء الأمة ألا تكون زوجة له قبل الشراء، وإلا فلا استبراء عليه لعدم فساد مائه وللحق الولد به إن ظهر بها حمل. والشرط الثاني أن لا تكون الأمة المستبرأة محرماً من محارمه كعمة وخاله وأخت وبنت أخ أو أخت من نسب أو رضاع وما أشبه ذلك، وإلا فلا استبراء عليه لحرمه الاستمتاع بمن ذكرنا (أو أوقت براءة قبل الشراء) أي والشرط الثالث لوجوب الاستبراء: عدم علم براءة رحم المستبرأة من الحمل، فإن علمت براءة رحمها وأمن حملها فلا استبراء عليه، ومثل لذلك بقوله (كمن لأنثى أو خصصى تشتري) أي كما إذا كانت الأمة المشتراة للخصي، وهو المجهوب أو مقطوع الأنثى أو البيضة اليسرى فقط، وهي لا تخرج لأمن حملها إذ ذاك. وأما إن كانت تخرج لقضاء الحوائج وللخدمة عند غيره أو كانت تطلع الأسواق، فيجب استبرؤها لسوء الظن بها، كما لا استبراء عليه إذا كانت المشتراة مملوكة لأنثى ولم تخرج أيضاً أو كانت عنده قبل الشراء بسبب إيداع أو رهن، ومكثت عنده حتى حاضت ثم اشتراها وكانت لا تخرج، فلا يجب عليه الاستبراء لأمن حملها. وهناك شرط رابع لوجوب الاستبراء، وهو إطاقها للوطء، فإن كانت غير مطيعة كبت خمس سنين فلا استبراء عليه. ومثل استبراء الأمة بسبب انتقال الملك إذا كانت من ذوات الحيض ووطئها المالك فيجب عليه إذا أراد بيعها أن يستبرئها: أي يحبس نفسه منها حتى تحيض وتطهر عنه؛ ولو كانت وخشاً كالعلية: أي الحسنة ثم يطؤها إن شاء، فإن ظهر بها حمل فسخ البيع وردت لملكها لأنها صارت أم ولد. ويكفي في الاستبراء حيضة واحدة إذا اتفق البائع والمشتري على أن يضاها عند امرأته حتى تحيض، وهي المسئلة المعروفة عند الفقهاء بالمواضعة.

(5-3) وأما من لم تحض لصغر أو كبر أو يأمن فاستبرأها ما أشار إليه الناظم بقوله (واستبرأ بالتسعين) من قد صغرت. ولو بأمن الحمل) أي أن الأمة الصغيرة التي لم تبلغ إذا بيعت مدة استبرائها ثلاثة أشهر، وهي التي عبر عنها بالتسعين ولو أمن حملها حيث كانت مطيعة، فيحرم على

وَأَسْتَبْرَأَ ذَاتَ الْحَمْلِ بِالْوَضْعِ لَهُ وَيَحْرُمُ اسْتِمْتَاعُ مَوْلَى قَبْلَهُ¹
وَالْحُرَّةُ اسْتَبْرَأَتْهَا كَالْعِدَّةِ لَا فِي لَعَانٍ أَوْ زِنَا أَوْ رِدْءٍ²
فَإِنَّهَا فِي كُلِّ ذَا تُسْتَبْرَأُ بِحَيْضَةٍ فَقَطَّ كَقِيَمَتِ الضَّرَاءِ³

المشتري أن يستمتع بها في تلك المدة ، ولكن لا حد عليه إن وطئها للشبهة (أو من كبرت) أي ومثل الصغيرة الكبيرة التي قعدت عن الحيض . فاستبرأؤها ثلاثة أشهر أيضًا كالصغيرة والآيسة (أو حيضها مع استحاضة جرى ولم تميز) أي أو كانت الأمة المشتراة مستحاضة لم تميز بين دم الاستحاضة ودم الحيض بغلظ أو تغير لون أو رائحة بل استمر بصفة واحدة (أو لسقم أنثرا) أي أو تأخر حيضتها لمسقم : أي لأجل مرض (أو بالرضاع) أي أو تأخر حيضها بسبب رضاع لولدها أو غيرها بأجرة أو مجانًا (أو بلا أسباب) أي أو تأخر حيضها من غير سبب من استحاضة أو مرض أو رضاع ، بل كان عاداتها عدم الحيض ، وهي الآيسة المسماة باليفلة ، فمدة استبرائها ثلاثة أشهر في جميع هذه الصور . وقوله (إن لم ترب) معناه : أنها تستبرأ بثلاثة أشهر إذا كانت خالية من رية : أي شك في وجود الحمل وعدمه ، فإن شككت في حملها أو شككت فيه النساء ولم يتضح الأمر فإنها تمكث تسعة أشهر لزوال الريبة هي مدة الحمل غالبًا ، ثم تمكث ثلاثة أشهر استبراء وتلك سنة ، وإلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله (والعلم بارتباب) أي وتمكث عامًا كاملاً لأجل الارتباب : أي الشك في الحمل . واعلم أنه لا استبراء على من أعتق أمته بعد وطئه لها وأراد أن يتزوجها بأثر العتق لصحة وطئه قبل العتق ؛ ولا استبراء على أب وطئ عارية ابنه بعد استبرائها من وطء غير الابن ، لأنه يملكها بالقيمة بمجرد جلوسه بين فخذيها ، وتحرم على الابن لأنها صارت موطوءة أبيه ، وعلى أبنائه لأنها صارت موطوءة جددهم .

(1) أي أن الأمة إذا وطئت من زنا طائفة أو مكروهة أو شبهها أحد بأمنه أو زوجته فوطئها ثم ظهر بها حمل ، فمدة استبرائها تنهي بوضع حملها كله كالعدة ، فلا تزوج ولا يطؤها سيد حتى تحصل براءتها بالوضع كما قال (واستبرأ ذات الحمل بالوضع له) وقوله (ويحرم استمتاع مولى قبله) معناه : أنه يحرم على سيد الأمة أن يستمتع بها بوطء أو مقدماته قبل استبرائها لقيام المانع الشرعي ، فهو كحرمة وطء الزوجة أو الأمة في الحيض .

(2و3) ولما أنهى الكلام على استبراء الأمة شرع يتكلم على استبراء الحرة فقال (والحرة استبرأؤها كالعدة) يعني أن الحرة صغيرة كانت أو كبيرة إذا أكرهت على الزنا بغصب ونحوه ، أو شبهت بأمة أو زوجة فوطئت بالفعل ، فإنه يجب استبرأؤها ، بمعنى أنها لا تزوج حتى تتحقق براءة رحمها من ذلك الوطء ، ومدة استبرائها كمدة عدة طلاقها بعد البناء من نكاح صحيح أو فاسد يفسخ أبدًا ، فإن كانت من ذوات الحيض استبرأؤها ثلاثة قروء ؛ وإن كانت لا تحيض لصغر أو كبر أو غيره فاستبرأوها ثلاثة أشهر ، ويستوي في ذلك : أي الشهور الحرة والأمة ؛ وإن كانت مستحاضة لا تميز أو تأخر حيضها حتى حصلت رية فاستبرأوها

سنة كاملة (لا في لمان أو زنا أو ودّة) أي أن الحرة التي من ذوات الحيض استبرأوها ثلاثة قروء ، ولا تحلّ للأزواج إلا بعد رؤيتها للحيضة الثالثة إلا في ثلاثة مسائل ، فإن استبرأها فيها يكون بحيضة واحدة : أحدها اللعان ، فلزوجها الذي نفى حملها أو ولدها أن يلاعنها إذا استبرأها بحيضة واحدة ، ولا يؤخر بمضي زمن العدة . وثانيها الزنا ؛ فإذا زنت المرأة وثبت عليها بيينة أو اعتراف فإنها تستبرئ بحيضة واحدة ، ثم تحلّ بعدها رجماً إن كانت محصنة ، أو جلداً إن كانت غير محصنة ، فإن ظهر بها حمل فإنها لا تحلّ حتى تضع ، فإن وجدت لولدها مرضعاً حدث بعد الوضع ، وإلا أخرت لفطمه وثالثها الردة ، فإن ارتدت المرأة ولم تنب وكانت متزوجة فإنها تستبرئ بحيضة واحدة ثم تقتل بالسيف كفرة ، فإن ظهر بها حمل أخرت لوضعها وهذا معنى قول الناطم (فإنها في كل ذا تستبرئ « بحيضة فقط ») فاسم الإدارة فيه راجع إلى المسائل الثلاثة المتقدم تفصيلها ، وقوله (كفيت الضراء) دعوة منه لمن وقف على هذه المسائل وعرف معناها : أي كفاك الله كل ضرر ، لأن آل فيه لاستغراق جنس الضرر وهو ضد النفع .

[تمة] : إذا طرأ موجب عدة أو استبراء على عدة أو استبراء هدم الثاني منهما الأول ، وهو المعروف عندهم بتدخل العدد ، وفيه تفصيل ، وهو أن الرجل إذا طلق زوجته بعد الدخول طلاقاً بائناً دون الثلاث ثم تزوجها قبل انقضاء عدتها ثم طلقها بعد البناء أو توفي عنها ، فإنها تستأنف عدة طلاق في الصورة الأولى ، أو تستأنف عدة وفاة في الصورة الثانية ، وينهدم ما قبل الاستئناف ويصير كالعدم . وإن طلقها طلاقاً رجعيّاً ثم راجعها بعد قرءين في الحرة مثلاً ، أو قرء في الأمة ، أو بعد شهرين في المتحدة بالشهر ثم طلقها ، فإنها تستأنف عدة من طلاقها الثاني وتلغي ما قبله . وإن توفي عنها بعد أن راجعها أو لم يراجعها ، ومات قبل انقضاء العدة ، انتقلت لعدة الوفاة وانهدمت عدة الطلاق . وإن طلق زوجته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً ثم وطئت أثناء عدتها وطئاً فاسداً بغصب على الزنا أو شبهة نكاح أو ملك ، فإنها تنتقل للاستبراء من يوم الوطء القاسد وتهدم العدة ، فإن كانت المرأة التي لها زوج حرة وطئت وطئاً فاسداً ومكثت مستبرئة ثم طلقها زوجها قبل انقضاء زمن الاستبراء ، فإنها تنتقل لعدة الطلاق وينهدم الاستبراء ؛ أي ينطل حكمه . وإن وطئت المرأة المتعدة من وفاة زوجها فاسداً لا تنهدم عدتها بالاستبراء ، بل تمكث أقصى الأجلين . عدة الوفاة ، أو زمن الاستبراء ؛ فإن انقضت عدة الوفاة قبل الاستبراء انتظرت مدة مضي الاستبراء ، وإن انقضت زمن الاستبراء قبل انقضاء زمن العدة انتظرت انقضاء عدة الوفاة .

ولما أنهى الكلام على الاستبراء وأحكامه ، شرع بين حكم من فقدت زوجها ، وكان الأنسب ذكره بعد العدة لأن سببها أمران : طلاق ، وموت ، والفقد محتمل لهما فقال باب المفقود أي هذا باب في بيان حكم المفقود ، وهو من انقطع خبره ولم يعلم أمره حتى لم يمض مع إمكان الكشف عن حاله ، فيخرج الأسير في بلاد الكفار لأنه لم ينقطع خبره ، والمحجوس

باب المفقود

لِلْفَقْدِ أحوال فالأولى فَقْدَ زَوْجٍ بِأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ عَدُوا¹
 إِنْ رَفَعَتْ لِلْمُسْلِمِينَ أَمْرَهَا أَوْ قَاضٍ أَوْ وَالٍ بِهِ أَجَلُهَا²
 أَعْوَامًا أَرْبَعًا وَرَقًّا نِصْفًا مِنْ بَعْدِ تَلْوِيمٍ وَبَحْثٍ كَشْفًا³

الذي لا يمكن الكشف عن حاله . فأحوال المفقود خمسة : المفقود في بلاد الإسلام في غير زمن الوفاء . والمفقود فيها في زمن الوفاء . والمفقود في قتال وقع بين المسلمين . والمفقود في أرض الشرك . والمفقود في حرب وقع بين المسلمين والكفار . وعدّها المصنف أربعة بجعل حالتي من فقد في بلاد المشركين والأسير واحدة .

(1-3) أي أن زوجة المفقود صغيرة أو كبيرة ، حرة أو أمة ، إذا رفعت أمرها لمن ينظر فيه يجب عليها أن تتعدّد بعد الكشف عن حال زوجها والحكم عليه بالموت عدة وفاة . وأحوال الفقد مختلفة كما قال (للفقد أحوال) أي أربعة كما سينص عليها (فالأولى فقد زوج بأرض المسلمين عدوا) أي عدّ العلماء فقد الرجل الذي له زوجة في بلاد الإسلام حالة من أحوال الفقد التي يحكم بمقتضاها عليه بالموت ، وهي الحالة الأولى على ترتيب النظم (إن رفعت للمسلمين أمرها) أي إن رفعت المرأة التي فقد زوجها في بلاد الإسلام وانقطع عنها خيرة لجماعة المسلمين إن لم يكن ثم حاكم ، ويكفي الواحد منهم إذا كان عدلاً يرجع الناس إليه في مهمات الأمور عادة (أو قاض أو وال) أي أو رفعت أمرها لقاضي شرعي وهو نائب السلطان في مثل ذلك ، أو رفعت أمرها لوال المسلمين . وهو السلطان الذي ولي عليهم لحفظ الدين وإقامة الحدود والنظر في مصالح المسلمين بقانون الشرع (به أجلها أعواماً أربعاً ورقاً نصفاً) أي أجلها جماعة المسلمين أو القاضي أو الوالي الشرعي به : أي بسبب رفعها لأحد هؤلاء أعواماً أربعاً : أي ضرب لها أجلاً مدته أربع سنين إن كان الزوج حراً ، وإن كان عبداً ضرب لها نصف تلك المدة وهي عامان (من بعد تلويم وبحث كشفاً) أي أن أجل الانتظار يضرب بعد الكشف عن حال المفقود والبحث عن حياته أو موته ، بأن يكشف من رفعت أمرها إليه بالبرقيات والجوابات إلى ما اتصل إليه سلطته يستخير عن حياته وموته بسؤال حكام كل بلد وأعيانها ، فإذا عجز عن حقيقة أمره قدر لها أيام التلوم شهراً أو أكثر أو أقلً باجتهاده ، وبعد أيام التلوم يضرب لها الأجل الذي تقدم تفصيله ، وبمجرد دخولها فيه تكون معتدة من غير احتياج إلى نية ، ويقدر على المفقود طلاق فيفتها عليه دخول الثاني بها ، فإن جاء المفقود أو ظهرت حياته بعد عقد الثاني وقبل تلذذه بها فإنها لا تقوت عليه ، وفسخ نكاح الثاني . وإن نعى لها زوجها : أي أخبرته بموته من غير رفع لحاكم ، ثم اعتدت وتزوجت برجل ثم ظهرت حياة الأول ، فإنها لا تقوت عليه بنكاح الثاني ولو تلذذ بها ، بل

ثانيها مَفْقُودُ أَرْضِ الشَّرْكِ زَوْجَتُهُ تَبْقَى بِغَيْرِ شَكٍّ¹
سَبْعِينَ عَامًا مَدَّةَ التَّعْمِيرِ مِنْ سِنِّهِ كَزَوْجَةِ الْأَسِيرِ²
الثَّالِثُ الْمَفْقُودُ فِي وَقْتِ الْفِتَنِ بَيْنَ ذَوِي الْإِسْلَامِ أَوْ كَانَ زَمَنَ³
طَاعُونٍ أَوْ مُنْتَجِعٍ إِلَى بَلَدٍ طَاعُونُهَا قَدْ زَادَ فِيهَا وَانْعَقَدُ⁴

ولو ولدت الأولاد ، ومثل هاتين المسألتين ما إذا كان الزوج غائبًا وطلقت عنه زوجته لعسر النفقة وبعد عدة طلاقها تزوجت غيره وتلذذ بها أو ولد منها ، ثم جاء الغائب وأثبت بالبينة أنه ترك لها من ماله ما تنفق على نفسها منه ، أو وكل وكيلًا موسرًا ينفق عليها مدة غيبته ، أو أثبت أنها أسقطت عنه نفقتها في المستقبل ، فإنها لا تفوت عليه ، ويفسخ نكاح الثاني في هذه المسئلة وفي التي قبلها .

(2و1) (ثانيها) أي الحالة الثانية من أحوال الفقد : (مفقود أرض الشرك) وهو من فقد من المسلمين في بلاد الكفار ولم تعلم له حياة ولا موت (زوجته تبقى بغير شك ه سبعين عامًا) أي فإن زوجته تكون باقية في عصمته إلى كمال سبعين عامًا تعتبر من يوم ولادته لا من يوم فقد ، ومثل زوجته أم ولده ، فإن فقد بعد خمسين من عمره انتظرنا عشرين عامًا أو بعد ستين بقية عشرة وهكذا (مدة التعمير ه من سنه) أي وهذه المدة المذكورة هي التي يبلغها عمر الشخص غالبًا ، والحكم شرعًا للغالب ، فإذا مضت تلك المدة اعتدت زوجته عدة وفاة واستبرأت أم ولده وصارت حرة وورث ماله . وأما من فقد في بلاد الإسلام وحكم عليه بالموت ، فإن زوجته تمتد عدة وفاة وتحل للأزواج ، ولكن لا تصير أو ولده حرة ، ولا يورث ماله إلا بعد سبعين عامًا من ولادته أو بتحقيق موته (كزوجة الأسير) معناه : أن زوجة المسلم المأمور في بلاد الكفار كزوجة المفقود في أرضهم من أنها تمكث سبعين عامًا المدة المتقدمة رجاء خلاصه وعودته ، كما أن زوجة المفقود تمكثها لاحتمال حياته ، فالتشبيه فيه لإفادة الحكم ، ومحل ذلك إذا كان للمفقود في أرض الشرك والأسير مال يقوم بنفقة زوجتيهما ، ولم يحصل لهما تضرر بترك الوطء ، وإلا فلهما التطلق كما سنبه على ذلك آخر الباب .

(3و4) (الثالث المفقود في وقت الفتن) أي أن الثالث من أحوال الفقد حال من فقد وقت الفتن بين المسلمين إذا قاتل بعضهم بعضًا لطلب ملك أو جاه ، حتى صار لكل فريق جيش عظيم وثار بعضهم على بعض إلى أن قتل من قتل من الفريقين ، وسمي فتنة لأنه ليس بشرعي ، إذ القتال الشرعي جهاد المسلمين الكفار لإعلاء كلمة الله تعالى وتوسعة دائرة الإسلام لا غير ، وهذا معنى قوله «في وقت الفتن» بين (ذوي الإسلام) . وقوله (أو كان زمن ه طاعون أو منتجع إلى بلد) معناه : أو كان من فقد في بلاد الإسلام قد انقطع خبره في زمن الطاعون الذي ظهر في بلد هو به ، أو انتجع : أي سافر إلى بلد (طاعونها قد زاد فيها وانعد) أي إلى بلد كثر فيها مرض الطاعون وانعد : أي صار لشدة وكثرة إصابته كالشيء الواحد ، ولذا صار بمنزلة القتال .

زَوْجَتَهُ تَعْتَدُ حِينَ انْفَصَالَا الْحَرْبُ وَالطَّاعُونَ عَنْهُمْ أَنْجَلَى¹
الرَّابِعُ الْمَفْقُودُ فِي حَرْبٍ وَقَعَ مَا بَيْنَ إِسْلَامٍ وَكُفْرٍ وَارْتَفَعَ²
تَعْتَدُ بَعْدَ الْكَشْفِ عَنْهُ الْحَرَّةُ عَامًا وَذَاتِ الرِّقِّ مِنْهُ شَطْرَةٌ³
وَعِدَّةُ الْأَرْبَعِ كَالْوَفَاةِ إِنْ دَامَ إِنْتِفَاقٌ عَلَى الزَّوْجَاتِ⁴

(1) (زوجته) أي أن زوجة من فقد في الحرب الذي وقع بين المسلمين بسبب الفتن (تعتد حين انفصلا . الحرب) أي تشرع في عدة الوفاة بعد نهاية القتال مكث الحرب شهرا أو شهرين أو أكثر ، وهذا خلاف المنقول عن مالك وابن القاسم ، إذ المنقول عنهما ابتداء عدتها من يوم التقاء الصفين ، والول أظهر في النظر ، فيجب التعويل عليه . ويشترط على كل من القولين أن يرى زوجها في صف القتال ، وإلا فكالمنقول في بلاد الإسلام في غير وقت الفتن (والطاعون عنهم اتجلى) أي ويتبدى التي فقد زوجها في زمن الطاعون عدة وفاة بمجرد انجلاء زمن الطاعون ورفعها عن الناس ، ويورث ماله بشروعها في العدة ، وتصير أم ولده حرة .

(2) (الرابع المفقود في حرب وقع) أي والحال الرابع من أحوال الفقد حال من فقد في حرب وقع وحصل بين المسلمين والكفار كما قال (ما بين إسلام وكفر وارتفع) أي حصل القتال والحرب ما بين المسلمين والكفار ثم ارتفع : أي كف بعضهم عن بعض وتركوا القتال جميعا ، فإن زوجته تشرع في عدة الوفاة بعد الأجل الآتي بيانه إذا كان زوجها في صف القتال ثم فقد بعد أن انفضَّ الحرب . ثم لا يخلو إما أن تكون زوجته حرة أو أمة . وإلى بيان حكم كل واحدة منهما أشار الناظم فقال (تعتد بعد الكشف عنه الحرة . عاما) أي أن زوجته الحرة تمكث منتظرة للكشف عن حاله بعد رفع الحرب سنة كاملة (وذات الرق منه شطره) أي وتمكث زوجته صاحبة الرق وهي المملوكة للغير شطرا منه : أي نصفًا من العام وهو ستة أشهر ، وبعد مضي الأجل تشرع زوجها حرة أو أمة في عدة وفاة ، ويورث حيثل ماله وتصير أم ولده حرة ، وتحلَّ زوجته بعد انقضاء العدة للأزواج .

(4) (وعدة الأربع كالوفاة) أي وعدة المفايد الأربع : المفقود بأرض المسلمين ، والمفقود في وقت الفتن بين المسلمين أو في زمن الطاعون ، والمفقود في أرض الشرك ومثله الأسير ، والمفقود في حرب وقع بين المسلمين والكفار كمدة الوفاة ، تعتد الحرة بعد العجز عن كل واحد من المفايد والحكم عليه بالموت أربعة أشهر وعشرة أيام ، والأمة شهرين وخمسة أيام بلياليها وقوله (إن دم إنتفاق على الزوجات) راجع لزوج من فقد في بلاد الإسلام من غير قتال أو بسبب قتال بينهما لفتنة نشأت ، وزوجة من فقد في بلاد الكفار ، وزوجة الأسير ، وزوجة من فقد في حرب حصل بين المسلمين والكفار : يعني أن كل واحدة منهن يضرب لها الأجل المقرر لها شرعا ، وتكون في عصمة المفقود إلى أن يتبين حاله بشرط إدانة النفقة عليها من

باب الرضاع

إِنْ حَلَّ جَوْفَ الطِّفْلِ فِي عَامَتَيْنِ لَبَنٍ لِأُنْثَىٰ أَوْ يَرْدُ شَهْرَيْنِ¹
حَرَّمَ بِهِ مَا حَرَّمُوا بِالنَّسَبِ إِلَّا الَّذِي اسْتَنَاهُ أَهْلُ الْمَذْهَبِ²
أُمُّ أُخْتِكَ أُمُّ أُخِيكَ عَمَّتُكَ وَأُمُّ عَمٍّ أُمُّ خَالَ خَالَتِكَ³
وَجَدَّةُ الْإِبْنِ وَأَخْتُ الْوَلَدِ وَأُمُّ وَلَدِ الْإِبْنِ حَذُّ لَا تَعْتَدِي⁴

ماله ؛ فإن لم تدم بأن كان له مال ونقد ، أو لم يكن له مال أصلاً فلها التطلق منه لعسر النفقة إن شاءت ، وتعدد عدة طلاق ثم تنزوج ، ولها البقاء على عصمته من غير نفقة ، ولها التطلق منه أيضاً إن تضررت من ترك الوطء وخشية الوقوع في الزنا ولو كان له مال ينفق عليها منه في الأجل المضروب واعلم أن زوجة المفقود إذا شرعت في عدة الوفاة فلا نفقة لها من ماله لتقديرها موته ، وليس لها الخروج بعد شروعها في العدة والرجوع إلى التمسك بعصمة الزوج لما تعلمت ، وهذا قول ابن عمران . وقال أبو بكر ابن عبد الرحمن : لها الرجوع ما لم تخرج من العدة ، ورجع الأول : أعني قول ابن عمران . وأما إن خرجت من العدة فليس لها الرجوع اتفاقاً .

[تنبيه] إذا رفعت زوجة المفقود أمرها للحاكم ليبحث عنه بالإرسال إلى بلاد التي يظن ذهابه إليها فالأجرة عليها لا من الحاكم ولا من مال المفقود ، والله الموفق للصواب .
ولما أنهى الكلام على حكم المفقود وأحواله ، شرع يتكلم على مسائل الرضاع بفتح الراء وكسرها ، والأفصح فتحها فقال (باب الرضاع) أي هذا باب في بيان حكم الرضاع ، وفي بيان ما يحرم منه ولا يحرم ، وبيان شروطه : أي شروط نشر الحرمة ، وهي زمن الرضاع وصفة اللبن ووصوله للجوف ، وكونه من أنثى آدمية كما يفهم من المتن . وسأين في هذا الباب من شروط التحريم ما اتفق عليه الأئمة الأربعة وما اختلفوا فيه ، نقلاً من [غاية المقصود لمن يعطى العقود] على مذاهب الأئمة الأربعة للعلامة أحمد الديري الغنيمي الشافعي ، فإنه قد وفى بالمطلوب في مبحث الرضاع من هذا المؤلف ليقف كل صاحب مذهب على الحقيقة فيما يتعلق بمسائل الرضاع ، وليتضح للمقلد حكم كل إمام في ذلك إذا دعاه الحال إلى التقليد في مسألة لا توافق غرضه من مسائل مذهب إمامه ، إذ التقليد يجوز عندهم ولو بعد الوقوع والنزول .

(1-4) (إن حلَّ جوفَ الطِّفْلِ فِي عَامَيْنِ هـ لَبَنٍ لِأُنْثَى) بسكون الباء الموحدة للوزن : أي أنه إذا وصل لجوف الطفل لبن أنثى لا ذكر من بني آدم ، لا من الحيوانات البهيمة في مدة عامين من ولادة الطفل (أو يزد شهرين) أي في مدة عامين مع زيادة شهرين عليهما ، لأن ما قارب

الشيء يعطى حكمه ، وهذا مذهب مالك رحمه الله تعالى . وأما مدة الرضاع عند أبي حنيفة رضي الله عنه فإنها عامان ونصف : أي ستان وستة أشهر من ولادة الرضيع . وعند الشافعي وأحمد رضي الله عنهما عامان فأقل (حرّم به ما حرّموا بالنسب) أي إن وصل جوف الطفل لبن أنثى آدمية ولو مصّة واحدة عند مالك وأبي حنيفة إذا كان الوصول لجوفه من منفذ عال متسع كأنف فم الصبي ويحلب لبن المرأة في وسطه ، أو يحلب في إناء ويصبّ في فم الرضيع من غير مصّ ولو لم يفضّ أو وصل لجوف الرضيع من منفذ أسفل كحقيقة من دبره لكن بشرط التغذية لا إن لم يفضّ أو وصل للحلق فقط ، أو وصل للمعدة من منفذ ضيق كاحتحال بلبن المرأة ، أو صبه في أذن الرضيع ، أو وصل بمسام الرأس ، فإنه لا يضرّ ولا ينشر الحرمة إلا إذا وصل لجوفه بواسطة فم أو أنف ولو لم يفضّ ، أو بواسطة دبر إذا كان للتغذية به في مدة عامين وشهرين عند مالك ، أو عامين وستة أشهر عند أبي حنيفة ، فإنه يحرم من الذكور والإناث ما يحرم بالنسب ، كانت الأنثى صغيرة أو كبيرة لا يوطأ مثلها وهي العجوز ، كان لها زوج أم لا ، لقوله ﷺ «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» وأما عند الشافعي فلا ينشر الحرمة إلا بخمس رضعات متفرقات ولو لم يحصل للرضيع شبع ولا تغذية ، وما شاع منه على ألسنة العامة : خمس رضعات مشبعات فباطل لا أصل له . وعند أحمد بخمس رضعات ولو لم تكن متفرقات في عامين فأقل عندهما ، فإن رضع الطفل من ثدي المرأة ما دون الخمس مرات ، أو رضع من ثديها فيما فوق العامين فإنه لا يحرم عندهما : أي الشافعي وأحمد . ويشترط في الواصل لجوف الرضيع في مدة الرضاع المتقدم تفصيلها عند كل إمام أن يكون لبناً أبيض لا التباس فيه لا ماء أصفر ، إذ الماء الأصفر من ثدي المرأة مطلقاً لا تأثير له ولا ينشر حرمة ، فالعبرة في نشر الحرمة باللبن الأبيض . واحتزنا بالأنثى الآدمية عن بهيمة الأنعام ، فإذا رضع طفلان ذكر وأنثى من بقرة أو شاة واحدة مثلاً أو تربيا من لبنها جاز للذكر أن يتزوج بالأنثى التي رضعت معه في البهيمة . فإن أرضعت المرأة طفلاً ولو مرة عند مالك وأبي حنيفة ، أو خمس مرات عند الشافعي وأحمد ؛ فإن كان ذكراً حرمت عليه تلك المرأة لأنها صارت أمه من الرضاع ، وحرمت عليه أصولها من النساء وإن علت وفروعها وإن نزلت ، وتحرم عليه بنات فحلها لأنهن أخواته لأبيه من الرضاع ، وتحرم عليه أخواتها مطلقاً لأنهن عماته من الرضاع أيضاً . وإن كانت أنثى حرمت على أصول تلك المرأة التي رضعت منها الصبية ، وعلى فروعها من الذكور ، وعلى إخوتها دون بنينهم ، وذلك باتفاق الأئمة الربعة . واعلم أن التحريم بسبب الرضاع خاص بالرضيع دون إخوته بمن تقدم عنه ولادة أو تأخر ، فيجوز لهم نكاح من أرضعت أخاهم أو أختهم ، ونكاح أصولها وفروعها إلى آخر ما تقدم (إلا الذي استثناء أهل المذهب) أي ويستثنى من قاعدة : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

وَقَدَّرَتْ أُمًّا وَبَعَلَهَا أَبًا مِنْ وَطْئِهِ لِلطِّفْلِ قَدْ حَالَ اللَّبْنُ^١

الذي استثناه أهل مذهب مالك ، وهم أصحابه وكبار العلماء المتبحرين ممن بعدهم ، وهي ستة مسائل تخالف القاعدة المذكورة ، لأنها تحرم من النسب ولا تحرم من الرضاع ، وهي التي ذكرها الناظم بقوله (أم أختك أم أخيك) أي أن الأولى من المسائل المستثناة على ترتيب النظم : أم أختك أم أخيك من رضاع ، فإن أرضعت امرأة أختك أو أخاك من نسب فإنها لا تحرم عليك ، بل يجوز لك نكاحها ولو كانت أمها من نسب لحرمت عليك لأنها إما أمك أو زوجة أبك (أم عمتك وأم عم) أي والثانية أم عمتك أو عمك من رضاع لا من نسب ، فإن أرضعت امرأة عمتك أخت أبك شقيقة أو لأب أو لأم ، أو عمك أختك مطلقاً ، فإنها لا تحرم عليك ، ويجوز لك نكاحها ولو كانت أمها من نسب لحرمت عليك لأنها إما جدتك أم أبك ، وإما زوجة جدك لأبيك (أم خال خالتك) والثالثة : أم خالك أو خالك من رضاع لا نسب ، فإن أرضعت امرأة خالك أختك مطلقاً أو خالك كذلك فإنها لا تحرم عليك ، ويجوز لك نكاحها أيضاً . ولو كانت أمها من نسب لحرمت عليك ؛ لأنها إما جدتك أم أمك ، وإما زوجة جدك أبي أمك (وجدة الأب وأخت الولد) أي والرابعة جدة ابنك من رضاع لا من نسب ، فإن أرضعت امرأة أجنبية ابنك جاز لك نكاح أمها . فلو كانت أمه من نسب لكنت أمها أم زوجتك ، وهي حرام عليك بالصهر . والخامسة أخت ولدك ذكراً أو أنثى من رضاع لا نسب ، فإن أرضعت امرأة أجنبية ابنك أو بنتك جاز لك نكاح بنتها أخت ولدك من الرضاع . ولو كانت أم ولدك من نسب لحرمت عليك بنتها ، لأنها إما بنتك أو ربيبك (وأم ولد الابن) بضم الواو وسكون اللام للوزن . أي والسادسة أم ولد ابنك من رضاع لا نسب ، فإن أرضعت امرأة أجنبية ولد ابنك جاز لك نكاحها ولو كانت أمه من نسب لحرمت عليك لأنها زوجة ابنك ، وقوله (عذ لا تعتدي) معناه : خذ أيها الطالب هذه المسائل المستثناة ولا تتعداها : أي لا تتجاوزها إلى غيرها ، وذلك كله بإجماع الأئمة الأربعة .

(1)

(وقد رت أماً وبعلها أباً) أي وتقدر الأنثى التي رضع منها الطفل أمّاً : أي بمنزلة أمه من النسب في حرمة نكاحها ونكاح أصولها وفروعها من الإناث عليه ، كانت الأنثى التي أرضعت الطفل كبيرة ولو عجوزاً ودرت له اللبن بسبب طعام أو غيره ، أو صغيرة كمطيقه اتفاقاً أو غير مطيقه على المشهور ، كانت غير متزوجة أو لها زوج ، فإن كانت غير متزوجة كان ولداً لها فقط ، فإن انقطع عنها اللبن ثم تزوجت برجل لا تحرم عليه بناته من غيرها لأنه لم يرتضع من لبنه شيئاً ، وإن كانت متزوجة وهي ذات لبن قدر زوجها أباً له ، فتحرم عليه بناته منها أو من غيرها ولو سفلن لقوله ﴿لَبْنُ الْفَحْلِ حَرَمٌ﴾ (من وطئه للطفل قد حال اللبن) معناه : أن يعل المرأة التي أرضعت طفلاً ذكراً أو أنثى يقدر له من أجل اللبن الذي صار له بسبب وطئه لصاحبه اللبن الذي ارتضع منه ، لأن الرجل إذا وطئ امرأة وأنزل في فرجها خالط ماؤه دم المرأة ، ويسري في جميع عروق بدنّها ، ثم يستحيل اللبن من ذلك الدم المختلط بدم الرجل ولو كان الوطء زناً ، فمن رضع من تلك المرأة بعد ذلك يصير ولداً لها

لِلْمَرَأَتَيْنِ قَبْلَ عَقْدِ اقْبَلْ إِذَا فَشَا كَمَرَةٌ مَعَ رَجُلٍ^١

وولداً لصاحب اللبن ، فإن طلقها زوجها قبل انقطاع لبنها وتزوجت برجل ثانٍ كان من رضع منها وطء الثاني ولداً لزوجها الأول والثاني ، فتحرم عليه هي وأصولها وفروعها وأخواتها إن كان الرضيع ذكراً وإخوتها إن كان أنثى لأنها صارت أم رضاع . ويحرم عليه أيضاً أم زوجها وفروعها وأخواتها وإخوتها كذلك ، وهكذا إن تعدد أزواجها ولم ينقطع لبنها . وإذا زنا بها رجل ورضع منها طفل بعد وطئه كان ولداً لها وللزاني ، فإن زنت بألف رجل ثم رضع منها طفل بعد ذلك كان ولداً للألف ، يحرم عليه أصول الزاني وفروعه من الإناث وأخواته إن كان الرضيع ذكراً ، وإن كان أنثى حرمت عليه : أي الزاني وإن كانت غير لاحقة به ، وحرمت على إخوته دون بنينهم ، وعلى أصوله وفروعه من الذكور على المذهب ، والحرمه في جميع ذلك خاصة بالرضيع ذكراً أو أنثى دون إخوته وأخواته ، بل يجوز لإخوته نكاح من أرضعته ونكاح أصولها وفروعها لأنهم أجانب منها ، وهذا معنى قول صاحب المختصر : وقدر الطفل خاصة ولداً لصاحبة اللبن ولصاحبه لانقطاعه ولو بعد سنين : أي كل من رضع منهما ولداً لها ولواطئها مباحاً أو محرماً إذا لم ينقطع لبنها إلا بعد سنين كثيرة .

والحاصل أن الرضاع الذي يحرم ما حرم النسب يكون بوصول اللبن لحرف الرضيع ولو مرة عند ماله وأبني حنيفة ، ولو كان من ثدي ميتة ، أو جعل لبن المرأة جنباً أو سنناً واستعمله الصبي كما في المجموع في مدة عامين وشهرين عند مالك ؛ فإذا حصل الارتضاع كل هذه المدة فلا يحرم عنده ، أو مدة عامين وستة أشهر عند أبي حنيفة ، فالارتضاع عنده فيما زاد على هذه المدة لا يحرم ، أو حصل الارتضاع في مدة عامين فقط عند الشافعي وأحمد مع كمال خمس رضعات فيها : أي في المدة ؛ فالارتضاع عندهما فيما فوق العامين ، فلا يحرم ، ولو أرضعت الطفل أربع رضعات في خلال العامين والخامسة بعدهما ، وهذا هو المنقول من كتبهم ولكن ذلك كله ما لم يستغن الطفل بالطعام عن اللبن أكثر من يومين ، فإن استغنى به وصار غذاء له ثم رضع من امرأة فإن ارتضاعه هذا لا يحرم ولو بعد سنة واحدة أو أكثر أو أقل .

(١) ثم سرع فيما يكون به فسخ النكاح بسبب الرضاع فقال : اعلم أن فسخ النكاح في هذا الباب يكون بأحد أمرين : الأول إقرار الزوجين المكلفين بالرضاع قبل البناء ، أو بعد بأن قال نحن أخوان من رضاع ، أو قال : هي أُمِّي أو ابنتي أو عمتي أو خالتي من رضاع وصادقته على ذلك ، أو قالت : هو أُمِّي أو ابني أو أعمي أو خالي من رضاع وصادقها على قولها ، فإن نكاحهما يفسخ وجوباً لاعترافهما وتصادقهما على الرضاع ، ولم يتعرض المصنف لهذا السبب . والثاني ثبوت الرضاع بالبينة وإليه أشار بقوله (للمرأتين قبل عقد اقبل) إذا فشَا (الخ) أي أنه إذا شهد امرأتان بالرضاع قبل العقد مع حصول فشو من المرضعة بأن كانت تكلم بذلك كثيراً حتى فشَا بين الناس ، أو حصل الفشو بسبب تكلم الناس به كثيراً فإن

وَأُثِبَتْ بَعْدَتَيْنِ الرِّضَاعَ مُطْلَقًا وَوَالِدَاهُ قَبْلَ عَقْدٍ صَدُقًا¹
لَا بَعْدَهُ وَلَا ثُبُوتَ بِالْمَرَّةِ وَلَوْ فَشَا وَانْتَشَرَ رِضَاعُ الْكَفَرَةِ²

الرضاع يثبت بذلك ويمنع العقد شرعاً ، كما يثبت بشهادة رجل وامرأة قبل العقد ايضاً .
ومفهومه أنه إذا شهد امرأتان بالرضاع بعد العقد ، أو رجل وامرأة فلا يثبت الرضاع ولو مع
الفسخ وهو كذلك ، لكن يندب التزوج بترك العقد لهذه الشهادة .

(201) (وَأُثِبَتْ بَعْدَتَيْنِ الرِّضَاعَ مُطْلَقًا) أي أن الرضاع يثبت بشهادة عدلين أو عدل وامرأتين
مطلقاً: يعني قبل العقد وبعده وبعد البناء : فإن شهد عدلان أو رجل وامرأتان برضاع بين
ذكر وأنثى بأخوة أو أمومة أو نحوهما حرم على الذكر تزوج الأنثى ولو لم يحصل فشو ، فإن
عقد عليها فسخ النكاح قبل الدخول ، ولا شيء لـ . إلا إن كانا عالين بالرضاع قبل العقد
للاتفاق على فساده ، فإن حصل الفسخ بعد البناء فللمرأة جميع مهرها إن لم تكن عالمة
بالرضاع قبل البناء ولو علمه الزوج ، فإن كانت عالمة به فلها ربع دينار فقط (ووالداه قبل
عقد صدقاً) أي إن شهد والد صغير برضاع قبل العقد قبل قوماً ليعد التهمة ، كان الصغير
ذكرًا أو أنثى ، فلا يصح العقد بعد شهادتهما على واحد منهما : أي الصغيرين بل يجب
التزويج عنه شرعاً (لا بعده ولا ثبوت بالمره . ولو فشا) أي لا يثبت الرضاع بشهادة أبوي
صغيرين بعد العقد لانتهاهما بإرادة الطلاق فقط . لو كان هناك فشو والحال أنه لا يثبت
الرضاع باعتراف ولا بينة ، وكذا لا يثبت الرضاع بشهادة الأم وحدها إلا مع الفشو ، لكن
يندب التنزه عن كل رضاع لم تقبل شهادته لأنه شبهة «ومن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه
وعرضه» كما في الصحيحين (وانتشر رضاع الكفرة) أي أن رضاع الكافرة ينشر الحرمة
كرضاع المسلمة على المذهب ، فإن رضع طفل من كافرة كانت أمه من الرضاع ، فتحرم
عليه هي وبناتها وبنات فحلها من غيرها وأصولها وفروعها ، وأصول وحها وفروعها ،
والعمات والمخالات من الجانبين بالنسبة للذكر والأعمام والأخوال من . سماع كذلك
بالنسبة للأنثى كما يحرم ذلك بالنسب .

[تتمة] : إذا تزوجت امرأة ذكرًا رضياً بولاية أبيه لمصلحة ثم طلقه . لمصلحة أيضاً
فتزوجها بالغ وهي ذات لبن ، أو حدث منها لبن بوطئه فأرضعت الصبي ، فإنها تحرم على
زوجها لأنها صارت أم ابنه من الرضاع لأن الرضيع كان زوجاً لها قبله ، ونكاح زوجة الابن
محرم إجماعاً . وتحرم على الصغير لأنها صارت أمه من الرضاع . وإن تزوج رجل رضيعاً من
أبيها فأرضعتها زوجته الكبيرة فإنها تحرم عليه : أي الكبيرة لأنها صارت أم زوجته
الرضيعة ، إذ العقد على البنات يحرم الأمهات ، وتحرم عليه الرضيعة أيضاً لأنها صارت بنته
من الرضاع ، وتؤدب الكبيرة باجتهاد الحاكم إن تعمدت ذلك الإفساد . ومن كان له
زوجتان رضيعتان ثم تزوج بكبيرة ذات لبن ، فإن أرضعتها قبل البناء حرمت الكبيرة لأنها
صارت أمهما من الرضاع ، والعقد على البنات يحرم الأمهات كما تقدم ، واختار إحدى
الرضيعتين لأنهما أختا رضاع ، والجمع بين الأختين محرم بالإجماع ؛ وإن أرضعتها بعد

باب النفقة

أَنْفَقَ عَلَى الرَّقِيقِ وَالْدَّوَابِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرْعِي عَلَى الْإِيجَابِ¹
وَمَنْ أَبَى قَهْرًا عَلَيْهِ فليبيع كحمل أو تكليف ما لَمْ يُسْتَطَعِ²

التلذذ بها حر من جميعاً ؛ وإن تزوج رجل امرأة ثم طلقها وتزوجها غيره فحدث منها لبن فكل أنثى رضعت منهما تحرم على زوجها الذي طلقها قبل حدوث اللبن ، لأنها بنت زوجته بسبب الرضاع ، وبنت الزوجة محرمة بالإجماع . وهذه مسئلة مهمة ينبغي الاعتناء بها وتنبية النساء على المحافظة ، وصون لبنهن من كل رضاع ينشأ حرمة ، وتؤدب المتعمدة للإفساد في جميع الصور المتقدمة ، والله الموفق للصواب .

ولما أنهى الكلام على النكاح ومتعلقاته من شروط وموانع ، شرع يتكلم على النفقات وما يتعلق بها من الأحكام فقال (باب النفقة) أي هذا باب حقيقة النفقة وحكمها ، وبيان أسبابها وشروطها ، وهي أي النفقة على ما قاله ابن عرفة قوام معتاد حال الأدمي دون سرف ، فخرج بالمعتاد غيره كالحلوى والفاكهة ، وبالأدمي معتاد البهيمة كاللبن والحشيش ، ويقولون دون سرف التبذير للأموال فيما زاد على المعتاد . وأسبابها ثلاثة : ملك ، وقرابة خاصة ، ونكاح وهو أقواها .

(201) (أنفق على الرقيق والدواب) هذا شروع منه في السبب الأول من أسباب وجوب النفقة على الغير بسبب الملك ، فيجب على الشخص ، ذكراً أو أنثى ، حراً أو رقيقاً ، صغيراً أو كبيراً ، نفقة رقيقة من طعام وإدام حتى يشبعهم ولو من متوسط العيش ، وكسوة في الحر مما يناسبه من الثياب ، وفي البرد مما يقيهم البرد ولو من أدنى أنواع اللباس ، فإن أطعمهم من أعلى العيش وكساهم من أفخر الثياب فقد أحسن والله يحب المحسنين . ويجب عليه أيضاً نفقة دوابه من إبل وبقر وغنم وخيل وبعال وحمير وهر وكلب مأذون في اتخاذه مما يشبعها ويروها ، ويتفق على رقيق الصغير والمجنون من مالهما ، فإن لم يكن لهما مال وتضرر المملوك من عدم الإنفاق بيع عليها وحفظ لهما ثمن المبيع . ومثل الدواب في وجوب الإنفاق عليه الطير المحصور في قفص ونحوه كدجاج وحمم وغيرها (إن لم يكن مرعى) أي وعمل وجوب نفقة الدواب والطيور عدم وجود مرعى ترتع فيه وماء تشرب منه كبحر وغدير وما أشبه ذلك ؛ فإن كان هناك مرعى يغنيهما عن العلف ومورد يغنيهما عن السقي فقد سقط الوجوب عن المالك حتى يتعدم الكلاً ويحجر الماء . وقوله (على الإيجاب) معناه : أن الأمر بنفقة المملوك إنما هو على سبيل الوجوب الذي يلزم بتركه الإثم والعقوبة لا على سبيل التندب (ومن أبى قهراً عليه فليبيع) أي ومن أبى من الملاك أن ينفق على رقيقه ودوابه وغيرها كالطير فإن الحاكم يبيعها عليه بالحكم قهراً ويعطيه ثمنها ، فإذا أنفق عليها الحاكم شيئاً قبل بيعها أخذ ما أنفق عليها من ثمنها وأعطاه ما بقي من الثمن قل أو كثر ، فإن استغرق ما أنفق

يُنْفِقُ الأبُّ عَلَى الْإِبْنِ إِلَى بُلُوغِهِ حُرًّا بِكَسْبٍ عَقْلًا¹
وَلِدُخُولِ الزَّوْجِ بِالْأُنْثَى كَمَا يُدْعَى لَهُ مُطِيقَةً مُحْتَلِمًا²

عليها جميع ثمنها فلا شيء للمالك ولا مطالبة ، وهذا إن لم يعيها باختيائه ؛ فإذا باع باختيائه ما عجز عن نفقته من رقيق ودواب ، أو ذبح ما يباح أكله للعجز عن نفقته فقد فعل ما وجب عليه وسلم من الإثم والقصاص في الآخرة (كحمل أو تكليف ما لم يستطع) أي وكما يباح على الملاك ما يملكونه من الحيوانات عاقلة أو غير عاقلة لعجزهم عن النفقة يباح عليهم أيضًا للضرر الذي يحصل للمملوك وإن أشبعه وأرواه ، وذلك كتحميل الحيوان البهيبي ما لا يطيق من الحمل ، من ذلك ما إذا كان له جمل يطيق حمل الأردب من حنطة أو ذرة أو نحو ذلك فحمل عليه أردبين أو أردبًا ونصفًا ، أو له حمار أو بغل يطيق حمل نصف الأردب فحملة أردبًا وما أشبه ذلك ، أو كلف بقراً ما لا تستطيع من الحرث أو جرّ السواقي أو كلف رقيقاً ما زاد على طاقته من الخدمة التي تليق بمثله ، فإنه يباح عليه بالحكم أيضًا ، لكن لا من أول مرة بل يؤمر بالعدل فيهم وتكليفهم وسعهم المرة بعد المرة ، ثم يحكم عليه بالبيع أو إخراج ما يملكه عن ملكه بصدقه أو هبة لمن لا يضربه ، أو عتق للرقيق ، إذا كان يقدر على التكسب والإنفاق على نفسه من كسب يده ، وإلا فيمنع من عتقه وإنما أمر الشرع بنفقة المملوك والرفق به لضعفه وصيرورته في يد الغير وعدم تصرفه في نفسه ، وليسلم الملاك من قصاص يوم القيامة فليحذر المالك من ضرب المملوك بشيء يؤذيه في بدنه ، ولا يباح منه إلا ما كان للتأديب والريضة بشيء يخيفه ، ولا يؤذيه كسوط ونحوه لما رواه الإمام أحمد أن النبي ﷺ قال «يقنص للمخلوق بعضهم من بعض حتى للجماء من القراء ، وحتى للذرة من الذرة» وقال «ليخصمن كل شيء يوم القيامة حتى الشاتان فيما انتطحتا» انتهى بإسناد حسن . وإذا كان هذا الوعيد في شأن ما لا يعقل فكيف بحال العقلاء ؟

(201) ثم شرع في بيان السبب الثاني للنفقة بسبب القرابة الخاصة فقال (وينفق الأب على الابن إلى بلوغه) يعني أنه يجب على الأب المباشر للولادة الإنفاق على ولده ذكرًا أو أنثى إذا كان لاحقًا به ولو احتمالاً لشبهة تدرك الحد ، فينفق على الذكر إلى بلوغه (حرًا بكسب عقلا) أي بشرط حرته ، فإن كان رقيقاً فنفقته على سيده وبشرط عقله وقدرته على الكسب ، فإذا بلغ حالة كونه قادرًا على الكسب متصفًا بالعقل احترازًا من الزمن الذي لا يستطيع التكسب لعيشه والمجنون ، وأما هما فلا تسقط نفقتهما عن الأب بالبلوغ ، بل تكون مستمرة إلى أن تزول الزمانة أو الجنون ، فإن طرأ أو أحدهما على الابن بعد بلوغه فلا ترجع النفقة على الأب لسقوطها عنه بالبلوغ ، واحتريزنا بالمباشر للولادة عن الجد فلا تجب عليه نفقة ولد الولد إلا إذا التزمها (ولدخول الزوج بالأنثى كما يدعى له) أي وينفق الأب على الأنثى حتى تزوج ولو عنست ، ويدخل بها الزوج بالفعل أو يدعى للدخول (مطيقه محتملما) أي ومحل سقوط النفقة عن الأب وتوجهها على الزوج بسبب دعوته إلى الدخول متوقف على أمرين :

وَالْأَبْوَانُ الْمُعْسِرَانِ يُنْفَقُ عَلَيْهِمَا أَبْنَى بَيْسِرٍ يُرْفَقُ¹
وَزَوْجَتُهُ الْأَبَ الْفَقِيرَ الْوَاحِدَةَ وَخَادِمَهُ أَيْضًا لَهَا زَائِدَةٌ²

أحدهما إطاقة الزوجة للوطء ولو لم تكن بالغاً . وثانيهما بلوغ الزوج . والمعنى : أن الزوج لا تجب عليه النفقة بمجرد الدعوى للدخول بالزوجة إلا إذا دعي له حالة كون الزوجة مطيقة والزوج بالغاً ، فإذا دخل دعاء إليه وجبت النفقة وسقطت عن الأب ، فإن طلقها الزوج قبل بلوغها عادت نفقتها إلى أبيها ، وإن طلقها بعده لم تعد إليه وتعود نفقتها إلى أبيها أيضاً ، ولا تسقط عنه إذا عقد عليها الزوج مقعدة أو مجنونة وبني بها ثم طلقها كذلك ولو بالغاً .

(21) (وَالْأَبْوَانُ الْمُعْسِرَانِ يُنْفَقُ عَلَيْهِمَا الْإِبْنُ) أي أنه يجب على الابن أن ينفق على أبويه دنية أمه وأبيه فقط ، فلا تجب عليه نفقة جده ولا جدته إلا إذا التزمها فتجب عليه ، إذ الالتزام من أسباب الوجوب ، ولا مفهوم لابن الذكر ، بل إن نفقة الأبوين تجب على الولد ذكراً أو أنثى بشرط أن يكون الأولوان معسرين ، فإن كان خماً مال يقوم بنفقتهم فلا تجب على الولد ؛ وأن يكونا عاجزين عن الكسب ، فإن كانا قادرين عليه فلا تجب على الولد أيضاً والتزمهما الحاكم التكسب ، ولو كان بطشهما يزري بالولد : أي يراه عازراً بين أقرانه ، كما إذا كان الولد تاجراً أو وجيهاً والوالد عتالاً أو حداثاً أو حلاقاً مثلاً وهي مهنته الأصلية . وأما إذا كانت الخدمة تزري بالوالد وتلحقه إهانة بسببها لأجل كونها لا تليق بمثله فلا يلزمه الحاكم بها لأنها والحالة هذه عقوق من الولد لوالده فلا تسقط عنه نفقته (بیسر یرفق) أي تجب نفقة الأبوين على الولد بسبب يسره وقدرته ، بأن كان له من المال ما ينفق منه على نفسه وأهله وولده إذا كان له أهل وولد ، وعلى أبويه ولو بما يباع على المفسس . وأما إن كان فقيراً فلا تجب عليه نفقة الأبوين ولو كان قوياً على التكسب ، وإن تعدد الأولاد وكان فيهم أغنياء وفقراء فإن نفقة الأبوين تجب على الأغنياء منهم دون الفقراء ، فإن تساوا وزعت عليهم بالحكم (وزوجة الأب الفقير الواحدة) أي وكما يجب على الولد نفقة أبيه الفقير عاجز عن الكسب تجب عليه أيضاً نفقة زوجته ، فإن كان له زوجات متعددة لا تلزمه إلا نفقة واحدة منهن ، فإن كانت إحداهن أمه أنفق عليها دون باقيهن ، فإن لم يكن فيهن أمه اختار أبوه واحدة منهن لينفق عليها الولد . وطلق باقيهن ، إلا إذا اخترن المقام معه بغير نفقة (وخادم أيضاً لها لا زائدة) أي وكما يجب على الولد مطلقاً نفقة أبيه ونفقة زوجته بسبب يساره ، تجب عليه أيضاً نفقة خادم زوجة أبيه إذا كانت أهلاً للإلحاح وإلا فلا ، فإن كانت أهلاً للإلحاح أنفق على خادم واحد لا أكثر ، فإن لم يكن لأبيه زوجة وكان قادراً على الوطء وشهوته يعرض على الوقوع منها في الزنا وجب عليه إعفائه بتزوج أو تسر . ويشترط لوجوب نفقة الأبوين على الولد حرتهما ، فإن كانا رقيقين فنفتقتهما على ساداتهما لا على الولد ، والنفقة في جميع ما تقدم طعام وإدام ومصلحاته ، وكسوة وسكنى بالمعروف وجريان العادة في كل بلد مع مراعاة حال المنفق .

[تنبيه] تقدم أن وجوب النفقة بسبب القرابة يشترط فيه الحرية من الجانبين ، ولكن لا يشترط الإسلام ، فيجب على الولد المسلم نفقة والديه الكافرين كلها أو بعضها إن عجز عن

وَزَوْجَةٌ لِبَالِغٍ إِنْ مَكَّنَتْ مُطِيقَةً لَا مُشْرِفٍ أَوْ أُشْرِفَتْ¹
وَلَوْ لَحَجَّ سَافَرَتْ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ حَيَسَتْهُ أَوْ لَهُ قَدْ حَيَسَتْ²

الكل ولو كان الولد صغيراً إذا كان ملياً ، وكذا يجب على الأب المسلم نفقة أولاده ولو كانوا كفاراً ، فإن كانوا كلهم كفاراً فلا تنعرض لهم حتى يترافعوا إلينا ويرضوا بأحكامنا .
(2و1) ثم شرع في بيان السبب الثالث فقال : اعلم أن هذا السبب أقوى من السببين الذي قبله ، لأن النفقة بهما لسد الرمق وحفظ الحياة فقط ، وهذا الأخير النفقة به في نظير الاستمتاع بالزوجة بوطء ومقدماته ، ولذا لو مضى زمن على من وجبت النفقة عليه بسبب ملك أو قرابة ولم ينفق لا يطالب منها فيما تقدم ولو كان ملياً ، بخلاف الزوجة فإن لها المطالبة بنفقتها المترتبة عن زمن مضى إذا كان الزوج ملياً ؛ لكن لوجوب نفقتها عليه شروط أشار الناظم لها بقوله (وزوجة بالبالغ إن مكنت) أي وتجب نفقة الزوجة على زوجها إذا كان بالغاً ومكنته من نفسها حالة كونها بالغة أو مطيقة أو دعي إلى الدخول دخل أم لا ، فيلونها غير مشترط كما قال (مطيقة) أي وهي مطيقة للوطء (لا مشرف أو أشرفت) أي ومحل وجوب النفقة على الزوج إذا دعي للدخول وهو بالغ قدرته على الوطء والاستمتاع بالزوجة ، لا إن كان مشرفاً على الموت فإنها لا تجب عليه بالدعوة للدخول لفقد الاستمتاع بها في تلك الحالة ؛ وألا تكون الزوجة مشرفة أيضاً ، فإن كانت كذلك ودعي إلى الدخول فامتنع فلا تجب عليه نفقتها ، فإذا دخل عليها في حال إشرافها فإنها تجب عليه . وأما إن دخل بها صحيحاً ثم أشرف للموت فلا تسقط النفقة عنه وينفق عليها من ماله ولو طال الزمن ، أو أشرفت هي بعد البناء بها ، واحترز بالبالغ عن الصبي لعدم وجوب النفقة عليه ولو دخل بالزوجة واقتضاها على المشهور لأن وطأة كالعدم ، وبالمطابقة من غيرها ، فإن نفقتها لا تجب على الزوج بالدعاء للدخول ، فإن دخل بها لزمته كانت الزوجة حرة أو أمة ، بوئت الأمة بمنزل مع زوجها أو كانت بمنزل سيدها . والنفقة تكون من مال الزوج حراً أو عبداً ، وينفق العبد على زوجته من غير خراج ، وهو ما قدر عليه لسيده كل يوم أو كل جمعة ومن غير كسبه ، لأن العبد إذا لم يقدر عليه شيء معلوم كخمسة قروش مثلاً أو أكثر في اليوم كان جميع كسبه لسيده ، ولا يجب على السيد نفقة زوجة العبد إلا لعرف أو شرط من العبد على السيد ، فإن كان هناك عرف أو شرط عمل به ، ثم بالغ في وجوب النفقة على الزوج بسبب الدخول أو الدعاء إليه فقال (ولو لحج سافرت أو مرضت) أي فإذا سافرت المرأة لحجة الفريضة دون الزوج فعليه نفقتها دون مصاريف الحج والزيارة ، من أجرة نقلها وبابورات أو سفائن أو سيارات وهي المعروفة الآن بالعربات ، وما يأخذ منها السلطان أو غيره من مطوّف ومزور ، بل إن ذلك يكون من خاصة مالها ، لأن الحج لا يفرض عليها إلا إذا كانت مستطعية ، فيجب عليه أيضاً نفقتها إن سافر معها مدة إحرامها بحج أو عمرة متعينين عليها . ولا يقال إن النفقة في نظير الاستمتاع بها ، لأن المانع منه من جهة الشرع ، وينفق عليها وجوباً إذا كانت مريضة مرضاً لا يتأتى معه الاستمتاع بها ، لأن المانع اضطراري لا من

جهتها (أو حبسته أو له قد حبست) أي أن نفقة الزوجة تكون مستمرة على الزوج ولو حبسته في نظير دين ترتب لها عليه ، كمؤخر صداق حل أجله أو غيره وامتنع من الوفاء لاحتمال أنه قادر على الوفاء ولم يعرف به ، لأن السجن الذي منعه من الاستمتاع بها حصل بحكم الشرع ، فليس المانع من جهتها ، أو كانت هي محبوسة له : أي ممنوعة من الزواج لحقه ، كما إذا فسخ النكاح بعد البناء لفساده لوجوب العدة عليها ، أو كانت محبوسة لدين ترتب عليها في ذمتها وامتنعت من إعطائه لأربابه وحكم عليها قاض بالسجن ، فإن نفقتها لا تسقط عنه بسبب ذلك ، إذ المانع ليس من جهتها أيضاً . والنفقة التي يقوم بها الزوج لزوجته قوت من خبز القمح المسمى بالرغيف إذا كان ذلك معتاداً في بلادهم ، ولا يجاب بالإنفاق عليها من الذرة أو الشعير إلا إذا رضيت به ، أو قوت من خبز الذرة المسمى بالكسرة عند أهل السودان أو العصيدة ، وتعرف بالقمة لاعتقادها في البوادي السودانية وبلاد الصعيد منه ومديرية كردفان والفاشر وضواحيها ، فلا تجاب الزوجة للإنفاق عليها من خبز القمح إلا باختيار الزوج ، ولا يلزمه إلا ما كان معتاداً لأهل بلادها من ذرة أو دخن أو أرز وغيرها ، وإدام معتاد لأهل كل بلد ومصلحته من بصل وثوم وأبزار وويكة في بلاد السودان وهي البامية اليابسة لاستعمالها في غالب إدامهم ، وكسوة معتادة لأهل بلادها من ثياب القطن أو الصوف ، ولا يجبر على كسوتها من ثياب الحرير ولو كانت معتادة إلا أن يكسوها منه باختياره ، ولا يجبر أيضاً على ثوب زائد على المعتاد لكني تخرج به مع النساء افتخاراً ، ومسكن معتاد لأهل البلد من بناء جالوس أو لبن أو آجر أو أخصاص أو غيره ، كبيت أهل البادية المتخذة من شعر أو من حصر الخوص المعروفة بالبروش ؛ ويلزمه أيضاً ما تدهن به من زيت أو شحم إذا كان معتاداً كبلاد السودان ، وما تحتاج إليه من الطيب على جري العادة عند كل قوم ، وزينة تنضّر بتركها ككحل ومشط لشعرها ، وعليه أجرة الماشطة وأجرة القابلة وهي النفاسة ، وتعرف الآن بالداية لأنها من تعلقات الولد إذا كان الولد حراً ؛ فإن كان رقيقاً فأجرة القابلة على سيده ؛ ويجب عليه زيادة على النفقة ما تحتاج إليه أيام الولادة مما يصلحها كمدينة تمر في بلادنا ، ولحم يسلق ويطحخ الخبز في مرقة لتشرب منه يومين أو ثلاثة ، ويعرف ذلك عند نساء السودان بالحرارة ؛ ويلزمه أيضاً الماء لشربها ولغسلها من جنابة أو وضوء ، ولغسل يدها وأوتئها إذا كانوا ببلاد يشتري فيها الماء . وأما أهل السودان الذين ينزلون على شواطئ النيل ويغرفون منه الماء بلا حجر عليهم فلا يلزمهم إحضار الماء لنسائهم ، لأن ورود الماء عليهم في عادتنا ، لكن ذلك مشروط برضاها ، فإن امتنعت من ورود الماء أو منعها الزوج عن الخروج من منزلها كما هو المطلوب شرعاً ، أو كانت النفقة مقررة بالحكم فيلزمه إحضار الماء لها ولو بشراء ، وهذا بالنسبة للضعفاء . وأما الأغنياء ومن توطئوا بالمدن الكبيرة التي يصل الماء إليها بواسطة البوابرات ويتفرق في المدينة بواسطة حنفيات في بيوت المدينة بأجرة تدفع شهرياً لأرباب البوابرات ، فإن شراء الماء يلزمهم .

وَيَسْقُطُ الْإِنْفَاقَ أَكْلُهَا مَعَهُ أَوْ مَنَعُهَا اسْتِمْتَاعًا أَوْ مُجَامَعَةً¹
أَوْ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَلَا لِرَدِّهَا يَقْوَى إِذَا لَمْ تَحْمِلْ²
وَيَسْقُطُ الْإِنْفَاقُ عَنْ دَهْرِ مَضَى بِفَقْرِهِ إِنْ لَمْ يُقَدَّرْ بِالْقَضَا³
وَأُتْفِقَ عَلَيْهَا فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ مَعَ كُسُوةٍ وَمَسْكَنِ بِالْوُسْعِ⁴
وَأُتْفِقَ عَلَى الْحَامِلِ دُونَ الْمَسْكَنِ وَلَوْ يَخْلَعُ أَوْ طَلَاقٍ بَائِسٍ⁵

(1و2) ثم شرع في بيان ما يكون به إسقاط النفقة عن الزوج لسبب من السباب الآتية أو لغير فقال (ويسقط الإنفاق أكلها معه) إلى آخره : يعني أن أكل الزوجة مع زوجها يسقط عنه الأعيان المقررة عليه من طعام وإدام ومصالحاته ، ولها الانفراد بالأكل ، وهذا إذا كان قادراً على القيام بنفسقتها ، فإن عجز عنها لعسرة فإنها تسقط عنه ، ولها المقام معه بغير نفقة أو بما وجد ، ولها الطليق إن شاءت بالرفع للحاكم فيطلقها عليه بعد التلوم ، ويقع رجعيًا كطلاق المولى (أو منعها استمتاعاً أو مجامعة) أي وتسقط عنه نفقة الزوجة إذا منعه أن يستمتع بقبلة أو مباشرة منها ومكنته من الجماع فقط ، أو منعه أن يتمتع بالجماع حتى تمكنه في الاستمتاع مما يجوز له التمتع به ، فتسقط عنه النفقة زمن المنع طال أو قصر ، وتجب عليه زمن تمكينها إياه (أو خرجت بغير إذنه ولا هـ لردّها يقوى) أي وتسقط عنه نفقة الزوجة إذا كانت تخرج من منزله بغير إذنه وهو لا يقدر على ردها : أي منعها من الخروج ، كما إذا كان أهلها أصحاب صنعة ولم يكن ثم حاكم يرفع إليه أمرها ، فإن خرجت بإذنه أو بلا إذن وهو قادر على منعها ولو بالحاكم فلا تسقط النفقة عنه ، لأن تركه لها يعدّ إذناً منه (إذا لم تحمّل) أي وعمل سقوط النفقة عن الزوج بسبب نشوز الزوجة بمنعها الاستمتاع بها وبخروجها بلا إذن منه إذا لم تكن حاملاً ، فإن كانت حاملاً فلها نفقة الحمل في الحالتين .

(3) (ويسقط الإنفاق عن دهر ماضى هـ بفقره) أي أن الزوج إذا مضى عليه زمن لم ينفق فيه على زوجته بسبب فقره ، فإن النفقة تسقط عنه فيما مضى ، وليس الزوجة المطالبة بها إذا أيسر بعد (إن لم يقدر بالقضا) أي وعمل سقوط النفقة من الزوج بسبب عسره في الزمن الماضي إذا لم يفرضها عليه الحاكم ، فإن فرضها عليه : أي قدر عليه شيئاً معلوماً من نقد أو غيره ، فإنها لا تسقط عنه ولو كان معسراً ، بل تترتب في ذمته وتجمد عليه لتؤخذ منه إذا أيسر . ومفهوم بفقره أنه إذا مضى عليه زمن لم ينفق فيه على الزوجة وهو ملئ فإنها لا تسقط عنه وهو كذلك ، فللزوجة المطالبة بها وبما أنفقته على نفسها من مالها وقت يساره .

(4و5) (وأُتْفِقَ عَلَيْهَا فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ (الخ) : أي احكم على من طلق زوجته طلاقاً رجعيًا بالإنفاق عليها من طعام وإدام حتى تنقضي عدتها ، لأن أسباب الزوجية باقية بينهما (مع كسوة ومسكن بالوسع) أي تلزمه نفقة الرجعية مع قيام بكسوتها وسكنائها في العدّة ، كان المسكن له أو بأجرة على حسب وسعه واستطاعته (وأُتْفِقَ عَلَى الْحَامِلِ دُونَ الْمَسْكَنِ) أي أن الحامل إذا طلقت طلاقاً بائناً فلها نفقة الحمل . وقوله دون المسكن : معناه أن النفقة للحامل معتبرة زيادة عن سكنائها ، لأن

وامنع ولو بالحمل من تلاعن وزوجة الميت لكن تسكن¹
إن نقد الزوج الكرا من قبل الموت أو ملكاً له في الأصل²

السكنى ثابتة لكل مطلقة ، كما يفهم من مبالغة الناظم بقوله (ولو بخلع أو طلاق بائن) يعني أن المطلقة لها السكنى حتى تنقضي عدتها ، ولو كان الطلاق في نظير خلع : أي مال يأخذه الزوج في نظير طلاقها منه ، أو كان الطلاق ثلاثاً كانت السكنى له أو لغيره نقد كراءها أم لا . ولكن لا نفقة لغير الحامل إذا كان الطلاق بائناً ولو دون الثلاث .

والحاصل أن النفقة من طعام وإدام وكسوة فإنها تجري على من كانت في العصمة ، وعلى من طلقت طلاقاً رجعيّاً ما دامت في العدة . وأما السكنى فإنها واجبة لكل من حبست عن الزواج على من حبست لأجله ، بسبب طلاق مطلقاً ، أو قسح لنكاح متفق على فساد بعد الدخول ، أو لعان أو وطء بشبهة أو زنا بها غير عالة ، أو كانت مكروهة على الزنا . وأما الأمة إذا لم تبوأ مع زوجها بمنزل فلا سكنى لها في طلاق ولا وفاة . ولا الانتقال والسفر مع ساداتها .

(2ا1) (وامنع ولو بالحمل) إلى آخره : أي احكم بمنع النفقة للزوجة التي لاعتها زوجها ولو كانت حاملاً كما يفهم من مبالغة الناظم بقوله ولو بالحمل ، إذ السبب في سقوط نفقة حملها عن زوجها الملاعن نفيه لذلك الحمل لتوقف وجوب نفقة الحمل على لحوقه بآبائه ، ولكن لها السكنى حتى تنقضي عدتها (وزوجة الميت لكن تسكن) أي واحكم أيضاً بمنع الإلتحاق على زوجة الميت من تركه زوجها المتوفي مدة عدتها ، إذ النفقة في نظير الاستمتاع بها وقد انعدم بالموت ، فإن أنفقت على نفسها من تركه المتوفي حاسبها الورثة على ذلك من نصيبها منها : أي التركة ، ولكن السكنى ثابتة لها بشرطين أشار الناظم إليهما بقوله (إن نقد الزوج الكرا من قبل الموت) أي الشرط الأول منهما في وجوب السكنى للمعتدة من وفاة أن يكون الزوج قد نقد كراء الدار قبل وفاته إذا كانت مملوكة لغيره بأن دفع كراء خمسة أشهر فأكثر مثلاً ومات إثر ذلك ، فإن لم ينقد الكراء وجب عليها أن تعتد في الدار التي مات بها بكراء المثل إذا كان لها قدرة على كراء المثل ، فإن لم يكن لها قدرة على دفع كراء المثل لرب الدار أو زاد عليه زيادة تجحف بنشلها ، أو لم يقل منها الكراء وأمرها بالخروج من داره جاز لها الانتقال إلى حيث شئت ولزمت ما انتقلت إليه حتى تنقضي عدتها (أو ملكاً له في الأصل) أي والثاني أن تكون الدار في الأصل ملكاً لزوجها المتوفي ، فليس للورثة أن يكروها إليها أو يأمروها بالخروج منها ، فيقضي لها بالإقامة فيها حتى تنقضي عدتها ولو طال زمن العدة ، وليس لها بعد ذلك من الدار إلا قدر نصيبها من التركة ، ورجعت لها : أي الدار إذا انتقلت منها لنحو زرع أو سفر إذا كانت تدرك بقية من أيام العدة ، وإلا فلا يلزمها الرجوع بل تعتد مكانها . وإذا خرجت لحجة الفريضة وحدها أو مع زوجها فمات الزوج بعد مسيرة ثلاثة أيام أو أربعة فقط فإنها ترجع وجوباً لتعتد في الدار التي كانت تسكنها ما لم تحرم بالتحج ، وإلا فلا ترجع ،

وَيَلْزَمُ الزَّوْجَةَ وَالرَّجْعِيَّةَ إِرْضَاعُ طِفْلَيْهَا سِوَى الْعَلِيَّةِ¹
أَوْ فِي بَنَاتٍ حَيْثُ لَا يَرْضَى الصَّبِيُّ ظَهْرًا سِوَاهَا أَوْ بِاعْدَامِ الْأَبِ²
وَارْجَعْ عَلَى الطِّفْلِ بِمَا أَنْفَقَ فِي مَالِهِ الْمَعْلُومِ إِنْ حَلَفْتَ³

بل تتمادى على نسكها وتجنب كل ما تتجنبه المعتدة من وفاة ، محرمة كانت أو حلالاً إلى انقضاء العدة .

(2) قوله (ويلزم الزوجة والرجعية) البيت ، معناه : أن المرأة إذا كانت في عصمة رجل ولها طفل رضيع منه فإنه يلزمها إرضاعه مجاناً ، وليس لها أخذ أجره من زوجها أبي الطفل في نظير الإرضاع لقيامه بنفقتها . ومثل التي في العصمة من طلقت طلاقاً رجعيّاً ولها طفل رضيع ، فيلزمها إرضاعه أيضاً مجاناً إلى انقضاء العدة لوجوب النفقة عليه في تلك المدة . ومفهوم الرجعية أنها إذا طلقت طلاقاً بائناً أو رجعيّاً وانقضت عدتها فلها أخذ الأجرة على إرضاع ولدها بشروط تأتي وهو كذلك (سوى العلية) يريد به أن المرأة إذا كانت علية القدر : أي شريفة يلحقها العار بإرضاع ولدها في عادة بلادها أو عادة قومها فلا يلزمها إرضاعه ، إلا إذا لم يقبل الولد غيرها من النساء ، وإلا لزمها إرضاعه ولها أخذ الأجرة على الإرضاع ؛ وإن قبل الولد غيرها : أعني الشريفة حيث كان أبو الطفل غنياً أو كان للطفل مال ؛ فإن كانا معدمين لزمها إرضاع ولدها مجاناً (أو في بنات) أي أن المطلقة ثلاثاً إذا كان لها من المطلق طفل رضيع فلا يلزمها إرضاعه ، بل لها أخذ الأجرة على الرضاع إن شاءت ، ولها الامتناع إن قبل الولد غيرها ، فإن لم يقبل غيرها لزمها إرضاعه بأجرة تأخذها من أبيه إذا كان ملياً ، فإن كان معدماً ولا مال للطفل لزمها إرضاعه مجاناً ، فإذا كان للرضيع مال فلها أخذ الأجرة من ماله مدة الرضاع ، وهذا معنى قول الناظم (حيث لا يرضى الصبي « ظهراً سواها أو بإعدام الأب) أي أن ذلك شرط في وجوب الإرضاع عليها بأجرة في حال الملاء ، أو بغير أجره في حال الإعدام .

(3) (وارجع على الطفل) الخ : أي أنك إذا أنفقت شيئاً من خالص مالك على طفل أجنبي لا تجب عليك نفقته شرعاً فلنك الرجوع بما أنفقته عليه بشروط : أحدها أن يكون لأبيه مال ، أو يكون للطفل مال إذا كان يتيماً أم لا وتعذر الإنفاق عليه منه ، بأن كان عقاراً أو عرضاً لبيع أو عينا لا يمكن التوصل إليها في الحال . وثانيها : أن يكون المتفق عالماً الذي ذكرناه وقت إنفاقه عليه لا بعده . وثالثها : أن يخلف أنه أنفق عليه ليرجع عليه في المال الذي علمه لا متبرعاً . فإن أنفق عليه معتقداً أنه معدم أو ملي وقصد بالإنفاق عليه وجه الله تعالى فلا رجوع له ، وإن كان الطفل أو أبوه ملياً ، وهذا محصل كلام الناظم .

ولما أنهى الكلام على الإنفاق ، شرع يتكلم على الحضانة لما بينهما من المناسبة ، من حيث وجوب نفقة الطفل على الأب أو وصيه فقال (باب الحضانة) أي هذا باب في بيان حقيقة الحضانة وشروطها وما يتعلق بها من الأحكام . قال ابن عرفة : الحضانة هي حفظ الولد في بيته ومؤنة طعامه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه . انتهى من [بلغة السالك] .

باب الحضانة

لِلْأُمِّ حَضَنٌ لِلْبُلُوغِ فِي الذَّكَرِ أَوْ تَدْخُلُ الْأُنْثَى وَجُوبًا يُعْتَبَرُ¹
فَأُمّهَاتِ الْأُمِّ خَالَةَ الصَّبِيِّ خَالَاتِهَا فَالْأَبُ بَعْدَ أُمِّ الْأَبِ²
أُخْتِ فَعَمَّتِهِ فَالْأَكْثَا حَصَصَ مِنْ بِنْتِ أُخْتٍ أَوْ أُخٍ ثُمَّ الْوَصِيِّ³

(1) قوله (للأم حضن للبلوغ في الذكر) معناه : أن الحضانة التي هي القيام بشأن المحضون كائنة للأم المباشرة للولادة وجوباً ، ولو كانت الأم كافرة أو أمة والولد حراً كولد أم الولد من سيدها أو عتق الولد ، فهي أحق من غيرها ، فلها القيام بشأن ولدها الذكر إلى البلوغ ، ولأبيه تعهده وتقديمه لما يصلحه في المستقبل من تعليم كتابة وقراءة وصناعة وتأديب ونحوه ، فإذا بلغ فإن حضانتها تسقط إذا كان محقق الذكورية ، فإن كان مشكلاً فلها الحضانة إلى أن يتضح حاله تغليباً لجانب الأنوثة ، ثم يسقط حضانتها بعد ذلك ولو كان زماناً . ولا تسقط النفقة عن أبيه إلا إذا بلغ عاقلاً قادراً على الكسب . فنحصل أن سقوط الحضانة متوقف على البلوغ فقط ، وسقوط النفقة متوقف عليه بشرط العقل والقدرة على الكسب (أو تدخل الأنثى وجوباً يعتبر) أي والحضانة مستمرة للأم أيضاً في الأنثى إلى أن يدخل بها الزوج دخولاً يعتبر شرعاً ، وهو الذي يكون سبباً لسقوط النفقة عن أبيها ، بأن يكون الزوج بالغاً وهي بالغة أو مطيقة ، وليس كالدخول بالفعل الدعاء له بالنظر لسقوط الحضانة ، فلا تسقط الحضانة بالدعاء للدخول ، بل لا بد أن يدخل بالفعل وإن سقطت النفقة عن أبيها بالدعاء له : أي الدخول .

(2و3) (فأمهات الأم خالة الصبي) أي أن أم الطفل إذا كانت مطلقة ثم تزوجت ودخل بها الزوج الأجنبي من الطفل ، أو قام بها مانع يسقط حضانتها من جنون ونحوه ، فإن الحق ينتقل إلى أمهاتها ، ولذا عطف بالفاء المفيدة للترتيب والتعقيب . فالحضانة بعد الأم تستحقها أمها ، فإن لم يكن لها أم أو لها وبها مانع انتقل الحق لجديتها أم أمها ، فإن لم يكن لها جدة فالحق في الحضانة لخالة الصبي أخت أمه نسبياً (بخالاتها) أي فإن لم يكن للصبي خالة فالحضانة لخالة أمه نسبياً لأن الختان والشفقة في جهة الأم غالباً (فالأب بعد أم الأب) أي فإن لم يكن للطفل أنثى من جهة أمه ، أو كانت ومنعها من حضانتها مانع ، فالأولى بحضانتها أم أبيه ؛ فإن لم يكن له جدة لأب انتقل الحق لأب الطفل بعد أمه وأمهااتها وفي شرح أقرب المسالك لأبي البركات يقدم عمه أبي الطفل على أبي الطفل في الحضانة بعد أمهاتها : أي الأب (أخت فعمته) أي فإن لم يكن للطفل أب فالأحق بالحضانة أخت الطفل ، شقيقة أو لأم أو لأب ؛ فإن لم يكن له أخت انتقل الحق في الحضانة لعمته أخت أبيه ، وشقيقة أو لأم أو لأب (فالأكثا حصص) أي فإن تعددت الحاضنات واستوت في الرتبة كخالات الطفل وخالات أمه وعماته وعمات

أَخْرَجَ فَابْنٌ كُلٌّ مَوْلَى أَعْلَى فَأَدْنَى جَدِّ أُمِّ قَبْلًا¹
 قَدَمَ شَقِيقًا فَابْنٌ أُمِّ قَابِنِ أَبِّ وَتَسَعَةً شُرُوطُهَا لِمَنْ حَسَبَ²
 كَفَاءَةً أَمَانَةً عَقْلٌ سَلِيمٌ مِنْ كَجْدَامٍ رَشْدُهُ حِرْزٌ عُلِيمٌ³

أبيه ، فالأولى بحضاته إذا أكثرهن كفاءة : أي صيانة وحفظًا وحنانًا ، فإن تساوت الحاضنات في جميع ذلك قدمت الأسنّ منهن ، فإن تساوين من كل وجه أقرع بينهما عند التنازع في الحضانة ، وتقدم الشقيقة على التي للأم ، وتقدم هي على التي للأب في جميع هذه المراتب وفي التي بعدها من بقية المراتب المفهومة من قول الناظم (من بنت أخت أو أخ) أي فإن لم توجد للطفل حاضن من تقدم فالأولى بحضاته بنت أخته : أي الطفل شقيقة أو لأم أو لأب ، فإن لم توجد بنت أخت فالأولى بحضاته بنت أخيه شقيقًا أو لأم أو لأب ، وتقدم جهة الأم على جهة الأب في الحضانة لما فيها من زيادة الحنان والشفقة (ثم الوصي) ثم إن لم يكن للطفل حاضنة من الإناث ولا أب فالأولى بحضته وصية الأب وفي حكمه الوصي المعين من جهة القاضي فهو أولى من أخ الطفل إذا كان المحضون ذكرًا أو أنثى وكان في بيته أحد من الإناث التي تكون لها الحضانة إذا كانت خلية من زوج كأمه وخالته وما أشبه ذلك .

(1) قوله (أخ فجد) إلى آخره : يعني أنه لم يكن للطفل حاضنة من الإناث ولا أب ولا وصي فالأولى بالحضانة أخو الطفل ، شقيقًا أو لأم أو لأب ؛ فإن لم يكن له أخ فالأولى بها جده لأبيه وإن علا (فابن كل) أي إن لم يكن للمحضون أخ ولا جد لأب انتقل الحق لابن أخيه المحضون ، شقيقًا أو لأم أو لأب ؛ فإن لم يكن فالأحق بها ابن الجد وهو عم المحضون مطلقًا ؛ فإن لمن يكن له عم فالأحق بحضاته ابن عمه كذلك ، ولا حضانة للجد أبي الأم ولا الخال على ما في الشرح الصغير ، لكن قال اللمحي : الجد للأم له الحضانة لأن له شفقة وحنانًا ؛ وهو الأظهر (مولى أعلا فأدنى) أي أنه إذا لم يكن للطفل حاضن من تقدم ذكرهم فأولى بحضاته المولى الأعلى ، وهو من أعتق المحضون ، كان المعتق له ذكرًا أو أنثى ؛ فإن مات المولى الأعلى انتقل الحق في حضانة ذلك الطفل لعصبة ذلك المولى ، كابن وابنه ، وأخ وابنه ، وجد وعم وابنه ؛ فإن لم يكن له عصبة فالحضانة لمواليه ، وهم من أعتقهم المولى الأعلى ؛ إذا كانوا كبارًا ؛ فإن لم يكن أحد من هؤلاء كان الحق في الحضانة للمولى الأسفل ، وهو من أعتقه والد المحضون لأنه بسبب إتمام أبيه عليه بالعق يكون له شفقة على ولده الصغير حتى يخرج من الحضانة (جد أم قبلا) يعني أن رتبة الجد أبي الأم وإن علا في الحضانة مقدمة على رتبة المولى الأسفل ، فلا حق له في الحضانة مع وجود الجد للأم لأنه أولى منه وأشفق ، وهذا محصل كلامه .

(2و3) (قدم شقيقًا) أي أحكم بتقديم الشقيق على غيره في حضنة الطفل من تقدم ذكرهم من ذوي المراتب التي يتأتى فيها ذلك كالإخوة والعمومة وبني العمومة (فابن أم فابن أب) أي أنه

خَلَوْا أَنتَى مِنْ كَرْوَجِ أَجْنَبِي وَجَا بَأْنَى مَنْ لَهُ حَضْنُ الصَّبِيِّ¹
وَلَمْ يُسَافِرْ سِتَّةَ مِنَ الْبَرْدِ حُرٌّ عَنِ الْحَوَزِ انْتِقَالاً لَمْ يَعُدَّ²

يقدم بعد الشقيق في الحضانة الذي من جهة الأم على الذي من جهة الأب ، لوجود الرحمة والشفقة في جهة الأم غالباً (وتسعة شروطها لمن حسب) أي أن من عدّ الشروط التي تتوقف عليها صحة الحضانة وجدها تسعة ، فليس لأحد من أهل المراتب المتقدمة المطالبة بها إذا توفرت فيه وإلى تفصيل الشروط التي ذكرت إجمالاً أشار الناظم بقوله (كفاءة أمانة) إلى آخره : أي أولها الكفاءة ، وهي القدرة على حفظ المحضون والقيام بجميع شؤونه ، فمن عجز عن ذلك لزمانة أو هرم سقط حقه من الحضانة وانتقل لمن بعده من ذوي المراتب ، وثانيها : أمانة فمن كان مشتهراً بالفسق كسكير وزان وصاحب شو فلا حق له في الحضانة خوفاً من فساد أخلاق الطفل (عقل سلم من كجذام) وثالثها : عقل ، فالملجئون لا حضانة له وإن كان يفتق أحياناً ، مخافة أن يضرب بالمحضون حال جنونه . ورابعها السلامة من الأمراض المنفرة طبعاً : كجذام وبرد ، فمن قام به شيء من هذه الأدواء فلا حضانة له (رشده حرز علم) أي وخامسها : الرشد ، فالبلوغ الذي لا يحسن التصرفات المالية لا حضانة له ، مخافة ضياع الطفل من حيث النفقة . وسادسها : أن يكون للحاضن حرز : أي منزل جدير بحفظ المحضون معلوم لوليه لائق لإقامة مثله فيه حضر أو بادية ، فإن كان وليّ المحضون أباً أو غيره من أهل الحاضرة وكان الحاضن من أهل البادية فلا حق له في الحضانة إلا إذا أقام معهم بالحضر لكفالة المحضون ، وإلا فلا يسقط حقه .

(201) (خلو أنتى من كروج أجنبى) أي وسلبها : خلو الأنتى التي تطالب بحضانة الطفل من زوج أو سيد أجنبى منه ، فإن كانت متزوجة بأحد من أقارب الطفل أو خلية من زوج فلها الحق في الحضانة حيث لا مانع (وجا بآنى من له حضن الصبي) أي أن من يستحق الحضانة إذا كان ذكراً وكان أعزب فليس له المطالبة بها إلا إذا جاء في منزله بآنى تقوم بخدمة المحضون ، كزوجة وأمة أو أم للحاضن أو أخت وهو الشرط الثامن ولم يسافر ستة من البرد حر) أي والشرط التاسع : ألا يسافر وليّ المحضون إذا كان حرّاً مسافة تشتمل على ستة برد مساحة ، وقدرها بالأيمال اثنان وسبعون ميلاً . وقوله : (عن الحوز انتقالاً لم يعد) معناه : أن وليّ المحضون إذا سافر عن الحوز : أي المحضون المسافة المتقدمة سفر انتقال من بلد المحضون إلى بلد آخر يريد للتوطن به ، فإن سافر لذلك رافضاً سكنى ما انتقل منه فله أخذ المحضون معه ولو كان رضيعاً ، وسقطت حضانة الحاضنة أما أو غيرها إلا إذا رضيت بالسفر معه ، وإلا فلا تسقط حضانتها ؛ وكلنا لا تسقط إذا سافر وليّ المحضون لمجرد تجارة ولو أكثر من ستة برد ، فإن سافرت الحاضنة المسافة المتقدمة سفر نقلة للتوطن ببلد غير الذي به وليّ المحضون فإن حضانتها تسقط ، وينتقل الحق لمن بعدها في الرتبة . وللحاضنة أخذ قيمة نفقة المحضون من طعام وإدام وكسوة وسكنى باجتهاد الحاكم والإنفاق عليه في بيتها كل جمعة أو كل شهر مثلاً ، فإن دفع لها ما قرره الحاكم أعياناً لزمها قبوله ؛ وليس لوليّ المحضون أباً أو وصياً أو

باب البيع وما يتعلق به

يُنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِمَا قَدْ دَلَّ عَلَى الرِّضَا قَوْلًا يَرَى أَوْ فِعْلًا

غيرهما أن يقول للحاضنة أرسله ليأكل عندي ثم يعود لك ، ويمنعها الحاكم إن أجابته لذلك لأنه يضر بالطفل .

[تنبيه] إذا زوجت أم المخطون الرضيع وله أب أو وصي أو غيرها فلا تسقط حضانتها بمجرد العقد حتى يدخل بها الزوج بالفعل ، فإن دخل بها حضانتها تسقط لاشتغالها بأمر زوجها ، وينتقل الحق لمن بعدها في الرتبة كأمتها وأختها ، فإن لم يعلم أبوه أو الوصي أو من له الحق في الحضانة بعدها حتى تأيمنت بطلاق أو موت من زوجها ذلك ، فإن حضانتها لا تسقط وكذا لا تسقط حضانتها إن سكت عن المطالبة بها من يستحقها بعدها عامًا بلا عذر . وأما إن سكت العام لعذر يمنعه من المطالبة بحضانة الطفل من مرض أو غيبة أو كان جاهلاً بأن له الحق في الحضانة ولم يعلم إلا بعد العام فلا يسقط حقه في المطالبة بها ، والله أعلم .

ولما انتهى الكلام على النكاح وتوابعه شرع يتكلم على البيع وتوابعه ، لأن النكاح والبيع عقدان يتعلق بهما قوام العالم ، لأن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان محتاجاً إلى الغذاء مفتقراً إلى النساء ، وخلق له ما في الأرض جميعاً ولم يتركه سدى يتصرف كيف يشاء باختياره ، انظر [بلغة السالك] بل الواجب ألا يقدم على شيء في معاملاته حتى يعلم حكم الله فيه ولو بسؤال أهل العلم ، فلا يعتمد في ذلك على قول جاهل بالحكم ولا على قول عارف متساهل في أمر دينه فقال (باب البيع وما يتعلق به) الباب في الأصل : اسم لفرجة في ساتر يتوصل به من داخل إلى خارج وعكسه كياب سور السوق والحانوت الذي يتوصل به إلى شراء سلعة أو بيعها . وفي اصطلاح أهل التأليف اسم لطائفة من مسائل العلم المشتركة في حكم يشملها . والبيع في اصطلاح أهل الشرع تمليك الذات بعوض ، وقد عرّفه أبو البركات بأنه عقد معاوضة ، لأن البائع يدفع للمشتري سلعته ليعوضه عنها الثمن ، كما أن المشتري يدفع للبائع الثمن ليعوضه عنه السلعة ، فخرج بذلك الإجارة والكراء ، لأن كلا منهما عقد على المنافع دون الذات ، وكذلك النكاح لأنه عقد على المنافع دون الذات . والبيع مما يتعين الاهتمام به وبمعرفة أحكامه لعموم الحاجة إليه والبلوى به ، إذ لا يخلو المكلف غالباً من بيع أو شراء . وحكمة مشروعيته الوصول إلى ما في يدي الغير على وجه الرضا . وأصله في الشرع الإباحة لقوله تعالى : ﴿ وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ وقد يجب كبيع الطعام المضطر . ويندب بيعه محتاج غير مضطر . ويحرم كبيع خمر وخنزير . ويكره كبيع لحوم السباع والبانها . وأركان ثلاثة : عاقد ، ومعقود عليه ، وما يدل على الرضا . ولكل ركن منها شروط يتوقف عليها صحة البيع .

(1) (وينعقد البيع بما قد دلا على الرضا) أي أن البيع ينعقد بما يدل على الرضا من المتبايعين (قولاً يرى أو فعلاً) فالروية في كلامه علمية بالنظر إلى القول ، وبصرية بالنظر إلى الفعل .

من عاقد مكلّف رشيد في ملكه والشرط في المعقود¹
عليه مقدور على تسليمه ولم يرد نص على تحريمه²

والمعنى : أن التراضي بينهما إما أن يعلم بالقول كقول البائع : بعثك هذه السلعة بعشرة مثلاً ، وقول المشتري : اشتريتها بصيغة الماضي فيهما ؛ أو يقول المشتري للبائع : يعني هذا الثوب بعشرة قروش مثلاً بصيغة الأمر ، ويقول البائع : بعثك إياه : فإنه يتعقد في هذه الصور . ويقع لازماً إن كانا رشدين ، فإن نكل أحدهما ألزمه الحاكم ما عقده مختاراً ، فإن أقاله الآخر ولم يرفعه للحاكم جاز ، إذ الإقالة له جائزة شرعاً . وأما إن قال البائع لشخص : أبيعك سلعتي هذه بخمسة بصيغة المضارع ، فقال له : أشتريتها بالخمسة بصيغة المضارع أيضاً ، فقال البائع : لا أريد بيعها صدق ؛ فإن ترافعا حلف البائع ولا شيء عليه ؛ وإما أن يرى بالفعل كما إذا أخذ المشتري سلعة البائع وتأمل فيها وأعطى الثمن للبائع فتأمله البائع ووضعه في جيبه أو صندوقه من غير أن يتكلم واحد منهما ، فلا نكول للبائع ولا للمشتري لانقضاء البيع بذلك ، وهذا هو الركن الأول على ترتيب النظم .

(21) وأشار إلى الركن الثاني بقوله (من عاقد) أي يشترط لصحة البيع وقوعه وحصوله من عاقد مميز ولو صبيّاً ، فغير المميز كالمجنون والسكران لا يتعقد بيعه ، ولا يلزمه دفع ما باعه للمشتري ولا قبول ما اشتراه ، إلا إذا حصل منه رضا بعد الصحو ، كما لا يلزمه عقد نكاح أو إجارة أو اعتراف بحق ، وإنما يلزم السكران دون المجنون الطلاق والجنائيات والحدود (مكلّف رشيد في ملكه) أي ويشترط لصحة العقد ولزومه كون العاقد مكلّفاً : أي عاقدًا بالغًا رشيداً ؛ ويلزم من رشده كونه حراً ذكراً كان أو أنثى . فالمجنون لا يلزم بيعه ، كما أنه لا يصح . وأما الصبيّ المميز فيصح عقده ويتوقف لزومه على إجازة وليه ، فإن أجازته مضي ، وإن رده ردّ ، فإن أجازته الولي في معاملة الناس كما إذا فتح له حانوتاً لبيع ويشترى فيه ، أو سلمه شيئاً من الخضر كبصل وفجل ونحوهما ، أو شيئاً من المقلّت كبطيخ ، أو شيئاً من الرطب أو التمر أو نحوهما كالعنب والزبيب وما أشبه ذلك ، وإمره بأن يطوف بها في الأسواق أو الدور وطاف بها وباع شيئاً منها ، فإن بيعه يقع لازماً ولا كلام لوليّه لإجازته إياه بالأمر . وعقد السفه : أي الملبس صحيح غير لازم ، إذا كان له ولي ، وإلا فلا يظل تصرفه إلا الحاكم . ومثله العبد فإن عقده صحيح غير لازم ، فإن أجازته السيد لزم وإلا فلا إذا أذنه في التجارة أو في بيع أي سلعة من السلع فيكون عقده صحيحاً لازماً ، ولا كلام للسيد بعد الإذن ويشترط أيضاً للزوم بيع المكلف الرشيد أن يكون تصرفه بالبيع في ملكه : أي في شيء مملوك له حقيقة ، فإن تصرفه في ملك الغير يتوقف لزومه على رضا المالك وإن كان صحيحاً كما يأتي ، وهذا هو الركن الثاني . وأشار إلى الركن الثالث بقوله (واشترط في المعقود عليه مقدور على تسليمه) أي للركن الثالث من أركان البيع المعقود عليه ، وهو الثمن والمثمن ، والمراد به السلعة ؛ ويشترط لصحة عقد البيع أن يكون كلاً من السلعة والثمن مقدوراً على

وَطَاهِرٌ شَرْعًا بِهِ يُتَنَفَّعُ وَعَالِمٌ كُلِّ بِمَا قَدْ يَدْفَعُ

تسليمه ، فلا يجوز بيع العبد الآبق ولا البعير الشارد ولا الطير في الهواء ؛ ولا يجوز أن يجعل ذلك ثمنًا لسلعة للعجز عن تسليمه ؛ ولا يجوز بيع السمك في البرك ، بل يحرم لشدة الغرر ، إذ الجهل فيه من وجهين : الجهل بعدد السمك ، والجهل بنوعه . وبيع المجهول قدرًا وصفة فاسدًا يجب فسخه (ولم يرد نص على تحريمه) أي ويشترط لصحة البيع أيضًا ألا يكون المبيع ممنوعًا بيمينه بالنص الوارد في السنة ، كبيع الكلب لأن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الكلب ، ومهر البغي وحلوان الكاهن ، ومهر البغي : ما تأخذه الزانية على الزنا ، وحلوان الكاهن : ما يأخذه الكاهن من الناس على الأخبار بالمغيبات لأن خبره باطل . وقيل بجواز بيع الكلب المأذون فيه لصيد معيشة أو لحراسة زرع أو ماشية .

(1) (وطاهر شرعًا) أي ويشترط لصحة عقد البيع أن يكون كل من الثمن والمثلن طاهرًا شرعًا : أي بالنصوص الشرعية ، فلا يجوز بيع نجس كعذرة وجلد ميتة ولحمها وعظمها وخمر وخنزير ، وأريق الخمر وقتل الخنزير إن بيع لمسلم ، وبيع متجنس كزيت وسمن وعسل وودك سرت النجاسة في جميع أجزائه ، ورخص في الانتفاع به في غير مسجد وأدمى كما تقدم أول الكتاب . ويجوز أن يدخل في عمل الصابون ورخص في بيع زهالة الحمير والخيول والبالغ للضرورة الناس واحتياجهم إليها في بلط جدران المنازل والحواشيت لإصلاحها (به) يتنفع) أي ويشترط لصحة عقد البيع بعد طهارة المبيع جواز الانتفاع به في الشرع ، فإن كان الانتفاع به ممنوعًا لكونه من آلات اللهو كورق الكشيتية وخشب الضمنة والطاولة وصندوق الغناء المعروف بالفنقراف والربابة وغيرها من كل ما يلهي عن الله عز وجل ويشغل عن طاعته حرم بيعه . ويحرق ورق الكشيتية وتكسر الآلات وإن كانت ليتيم وجدت في تركه أبيه أو أهديت له ، فإن كان لخشبها وحديدها بعد التكسير قيمة بيع وحفظ ثمنه لليتيم (وعالم كل بما قد يدفع) أي ويشترط لصحة البيع أن يكون البائع عالمًا بما يدفعه للمشتري في نظير العوض قدرًا وصفة كان مما يوزن أو يكال أو يعد ، ويكون المشتري عالمًا بما يدفعه للبائع في نظير السلعة ، فالجهل بهما أو بأحدهما مفسد للبيع ، وما يفعله التجار في زماننا هذا من بيع الأوعية المعروفة بالجوالات المتخلية من الكتان ونحوه مملوءة ذرة أو قسًا أو تمرًا أو دقيقًا أو أرزًا أو غيرها من غير كيل ولا وزن فحرام لعدم ضبط ما فيها ، ولأنها ترتخي وتوسع كلما ملئت مرة أخرى . وأما الإناء الذي لا يحصل فيه ارتخاء كحديد ونحاس وفخار وعلم مملوء عرفًا جاز بيع ما فيه من غير وزن أو كيل . وإن كان المبيع معلومًا كيلًا أو وزنًا كأردب وقطار وأقة ورطل وروقة نحوها من الأوزان المضبوطة ، وكان الثمن مجهولًا كما إذا قال المشتري للبائع : يعني أردب ذرة بجانب من القمح أو التمر أو الزيت من غير تعيين قدر معلوم مما ذكر فسخ البيع لفساده ، وردت السلعة لربها إن لم يحصل فيها تغير وإلا تعتبر قيمتها يوم القبض .

يَبْعُ الْفُضُولِيَّ وَاقِفَ وَالْمُرْتَهَنَ عَلَى رِضَا الْمَالِكِ أَوْ مَنْ قَدْ رَهَنَ¹
وَلَوْ جَنَى عَبْدٌ قَرَبَ الْعَبْدِ مُخَيَّرٌ فِي دَفْعِهِ أَوْ يَفْقِدِي²
وَأَمْنَعُ رِبَاءَ الْفَضْلِ وَالنِّسَاءِ فِي النَّقْدِ وَالْمَطْعُومِ لَا فِي الْمَاءِ³

(1) (بيع الفضولي واقف) تقدم أن البيع يقع صحيحاً لازماً من المكلف الرشيد في ملكه ، فإن تصرف بالبيع في ملك غيره كما إذا باع دابة أخيه أو ولده البالغ أو جاره أو باع أرضاً أو نخلاً مملوكاً لأحد هؤلاء كان العقد صحيحاً ، لكن يتوقف لزومه على رضا المالك وإجازته ، فإن رضي به وأجازته مضى وإلا رد وانفسخ العقد ، اللهم إلا إذا كان المالك حاضراً ولم يصرح بمنع ولا إجازة حتى تم العقد بين الفضولي المتصرف في ملك الغير وبين المشتري وهو ساكت لزم البيع ولا كلام للمالك (والمرتهن) على رضا المالك أو من قد رهن) أي ويتوقف لزوم بيع الشيء المرهون في نظير حق تعلق بالرهن متوقف على رضاه أي الرهن وإجازته ، فلا يتم بيعه الواقع بواسطة المرتهن من غير إذن من ربه ؛ مثال ذلك : إذا رهن أحد دابته أو أرضه أو داره أو نحو ذلك إلى أجل معلوم في نظير دين عليه من المرتهن ، فإذا حلّ الأجل فليس للمرتهن بيع الشيء المرهون عنده ليقضي حقه من ثمنه ، بل له مطالبة الرهن بقضاء ما عليه من الدين ؛ فإن حصل منه الوفاء فالأمر ظاهر وإلا رفعه للحاكم ليبيع الشيء المرهون ويقضيه حقه من ثمنه ، فإن بقي منه شيء دفعه للمالك . وقوله على رضا المالك : راجع لبيع الفضولي ، وقوله أو من قد رهن : راجع لبيع الشيء المرهون إذا تصرف المرتهن فيه بالبيع ، وهذا محصل كلام الناظم .

(2) (ولو أن جنى عبد) أي أن العبد إذا جنى على أحد ، ذكرراً أو أنثى ، حرّاً أو عبداً ، حتى أدت الجنابة إلى قطع أتملة أو أصعب أو يد أو فقه عین او قلع سن فأكثر ، وكانت الجنابة خطأ لا عمداً (فرب العبد) مخير أي خيره الشرع بين أمرين كما يفهم من قول المتن (في دفعه أو يفدي) يريد فإن رضي سيد العبد بدفعه للمجني عليه في نظير الجنابة فله ذلك ، ولا كلام للمجني عليه ولو كان أرش الجنابة يزيد على قيمة العبد بأضعاف ، إذا العبد فيما جنى ، وإن رضي سيد العبد بدفع دية الجنابة للمجني عليه ، ولو زادت على قيمة العبد بكثير قضى له بذلك وترك له عبده بالحكم ، ومفهوم قولنا إذا كانت الجنابة خطأ احترازاً من العمد ، فإن جنى العبد أي تعدى على أحد عمداً حتى أتلّف طرفاً أو نفساً اقتص منه وجوباً زجر له ولغيره .

(3) ولما أنهى الكلام على حكم البيع وأركانه ، شرع يبين ما يحرم منه لأسباب ، وإن كان المبيع طاهراً منتفعاً به معلوماً قدرًا وصفة فقال (وامنع رياء الفضل والنساء) أي احكم بمنع كل منهما لأنه محرم بالكتاب والسنة والإجماع ، قال تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ أي حرم منه الربا مطلقاً . وقال ﷺ «لَعَنَ اللَّهُ آكِلَ الرِّبَا وَمَوْكَلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَهُ وَقَالَ هُمْ سَوَاءٌ» واللعن في لفظ الحديث دليل على حرمة الربا . وأجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على تحريمه وحرمة تعاطيه . ورياء الفضل الزيادة في أحد الجانبين السلعة المبيعة أو الثمن عند اتحاد

وَحَرَمُوا فِي الْبَيْعِ كَمَّ الْعَيْبِ وَالْغَشَّ وَالنَّجْشَ كَحَضْبِ الشَّيْبِ¹

الجنس في الروبوات ؛ وهي الذهب والفضة والحبوب والثمار التي تجب فيها الزكاة ، وذوات الزيوت الأربع ، فلا يجوز بيع أوقية من ذهب بأوقية وربع أو ثمن مثلاً من ذهب أيضاً ، ولو بدأ بيد لاتحاد الجنس ؛ ولا يبيع درهم من فضة بلرهمين أو درهم ونصف من فضة ولو مناجزة لاتحاد الجنس . فإن اختلف جاز التفاضل ، فيجوز بيع أوقية من ذهب بعشر أواق من فضة ، لكن يبدأ بيد ؛ ولا يجوز بيع إردب من حنطة بإردب وثلث من حنطة أيضاً لاتحاد الجنس . وأما بيع إردب حنطة بإردبين فأكثر من ذرة أو دخن أو أرز أو عدس أو تمر فيجوز لقوله عليه الصلاة والسلام «إذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم» أي متماثلاً أو متفاضلاً ، لكن يبدأ بيد . ورباء النساء التأخير ولو مع التماثل ، فلا يجوز بيع أوقية من ذهب بأوقية من ذهب إلى يوم أو ساعة لأنه ربا ، ولا يجوز بيع إردب حنطة بإردب حنطة إلى وقت متأخر عن قبض المبيع ، بل لا بد أن يكون يبدأ بيد وهكذا . والحاصل أن كلاً من التقدين والطعام الربوي لا يجوز بيعه إلا يبدأ بيد ، ويعرم التأخير ولو جاز التفاضل لاختلاف الأجناس (في النقد والمطعم) أي أن ربا الفضل : وهو التفاضل في الجنس الواحد ، وربا النساء : وهو تأخير قبض الثمن خاص بالنقد والطعام كما تقدم تفصيله (لا في الماء) أي لا يكون ربا الفضل في الماء ونحوه كالغواكه والخضر ، فلا يحرم بيع قرية ماء بحر بقرتين من ماء البحر ، بل يجوز ذلك لكن مناجزة ، فإن تأخر قبض أحد نوعي الماء حرم لأنه ربا . ولا يحرم بيع قنطار فاكهة كفاح ويرتقال وليمون بقنطارين من جنسه ، لكن يبدأ بيد . ويجوز بيع شيف بطلخ أو خيار أو قجل أو بصل بشنقين من جنسه إذا كان مناجزة ، وإن تأخر قبض أحدهما حرم لأنه نسيئة .

(1) (وحرموا في البيع كم العيب) أي حكم العلماء بما فهموه من الشرع القويم بحرمه التدليس في جميع أنواع البيوع ، لأن أُل في كلامه للاستغراق ، فيجب على البائع أن يخبر المشتري بكل عيب يعلمه بسلعته إذا كانت معينة ، كانت السلعة حيواناً عاقلاً كالرقيق أو غير عاقل كإناشية والخيول والبغال والحُمير ، أو جماداً كالتياب ونحوها والدور وما أشبه ذلك ؛ فإن علم أن بسلعته عيباً وكتمه على المشتري كان آثماً مخالفاً لما أمر به شرعاً ، فإذا اطلع المشتري على عيب السلعة فله ردها على البائع وأخذ الثمن منه وله قبولها ؛ مثال ذلك : أن يبيع شخص بكرة أو شاة ترضع نفسها ، أو حماراً يرقد إذا ركب أثناء الطريق ، أو يضرب برجله أو بعض بغمه أو غير ذلك مما بعد عيباً إذا علمه المشتري في السلعة أعرض عنها أو قتل رغبته فيها أو باع ثوباً حامياً ، وهو الذي يتمزق إذا لبس ، فيجب على البائع البيان ويحرم عليه الكتمان ، فإن كتم كان آثماً للحرام (والغش والنجش) أي ويعرم في البيوع أيضاً الغش : وهو خلط الجيد بالرديء ، كخلط قمح جيد برديء ، أو خلط ذرة جيدة برديئة ، أو تمر كذلك ؛ أو خلط الروائح الجيدة كالطيب المسمى بثمره واحد بالطيب المسمى بثمره اثنين من سائر أنواع الطيب . وعمل الحرمة إن باع المغشوش بثمر الجيد ، وأما إن باع الرديء فيجوز .

أَوْ زِدْ عَلَيْهِ الدِّينَ لِلتَّأَخُّرِ أَوْ مَا عَلَيْهِ أَفْسَحُهُ فِي مُؤَخَّرٍ¹
صَنَعَ وَاقْبِضْ أَوْ جَرَّ قَرْضٌ نَفَعًا وَلِلْجُزْأَيْنِ اعْدُدْ شَرْطًا سَبْعًا²

ويحرم أيضًا خلط غسل بماء وخلط لبن بماء لأنه من الغش . ويتفرغ جعل ماء قليل في اللبن لخضه : أي خشه لتخليص الزيت منه إذا كان الخض بواسطة سعن أو بواسطة إباء القرع المسمى بالكتبوت عندنا ، لأن تخليص اللبن من الزيت والحالة هذه يحتاج إلى قليل من الماء عادة ، والسلامة في بيع كل من الجيد والرديء على حدته من غير خلط . ويحرم أيضًا التجش : أي المناجشة في السلعة ؛ مثال ذلك : أن يعرض أحد سلعته للبيع فيقول أحد الناس : أخذها بعشرة قروش . مثلاً ، ويقول الآخر : أنا أخذها بأحد عشر ، ويقول غيره : أنا أخذها بأثني عشر أو ثلاثة عشر درهماً ، وهما لا يريدان شراءها بل يقصدان التدليس على المشتري الأول ليزيد في الثمن ، وهو ممنوع لأنه من أنواع الغش (كخضب الشيب) أي وكما يحرم خلط جيد برديء يحرم أيضًا خضب شيب شعر الأمة أو شعر العبد ، وخضبه الممنوع صبغه بما يغير لونه ويصير أسود ، فهو من أنواع الغش لا يهاجمه المشتري أن كلاً من الأمة والعبد شاب ، ومن المعلوم أنه إذا ظهر له شيء تركه أو قلت رغبته فيه فيبخص في ثمنه . وكخضب الشعر تطليخ ثياب العبد بالمداد ليوهم به المشتري أن العبد كاتب . ويحرم في البيع أيضًا الخديعة ، وهي أن يخدع البائع المشتري بالكلام اللين ، أو يحضر له شيئاً من الطعام ليأكله ، أو شيئاً من الشراب كقهوة البن وقهوة الشاي كما هو غالب عمل تجارنا في هذا الزمان . ويحرم أيضًا كما ما يوجب الاستحياء ويوقع المشتري في السلعة ، إذ بذلك يتمكن البائع من زيادة الثمن ، ويقبل المشتري نظير ما قدم له البائع من طعام أو شراب أو لبن كلام وترينه . وتحرم أيضًا الخلاعة . وهي أن يرقم البائع عددًا على السلعة ليوهم به المشتري أن ذلك أصل ثمنها ليزيد عليه ، لأنه من أنواع الغش ؛ مثال ذلك : أن يكتب على مداس أو ثوب أو غيرها من السلع المبيعة خمسين وعشرين قرشاً فأكثر مثلاً ليأخذ من المشتري ستاً وعشرين قرشاً فأكثر ، وأصل ثمنها عشرون فقط ، فإن ظهر ذلك خير المشتري بين الرضا بالسلعة وبين ردها للبائع وأخذ الثمن منه كرهاً إذا كانت السلعة موجودة بعينها ، فإن فاتت أو حصل فيها كغير ولو بحالة الأسراق ، فعلى المشتري الأقل من الثمن والقيمة ، ويعاقب الغاش إن ظهر عليه وتكرر بالسجن أو الضرب أو الإخراج من السوق حتى يتوب لمخالفة السنة المطهرة ، فقد قال رحمته الله : « من غشنا فليس منا » أي ليس على سبيلنا وطريقنا انتهى .

(2و1) (أو زد عليه الدين للتأخر) هذه المسئلة من ربا الجاهلية ، وصفة معاملتهم أنه إذا كان لأحدهم دين على آخر كعشرة دنانير أو عشرة جنيهات مثلاً إلى ثلاثة أشهر أو أكثر أو أقل ، فإن قام الدين بقضاء ما عليه عند حلول الأجل دفع له العشرة ، وإن تأخر عن الأجل شهراً أو شهرين دفع له أحد عشر أو اثني عشر مثلاً ، وقد حرمه شرعنا لأنه من ربا الفضل ، ونظيره التعامل المعروف الآن بالفاط ، وهو حرام لما علمت (أو ما عليه أفسحه في مؤخر) هذه المسئلة معروفة عند الفقهاء بقسخ الدين في الدين وهي محرمة أيضًا ، وقد كثر استعمالها

لَمْ يَقْصِدَا أَفْرَادَهُ وَجَهْلُهُ قَدْ حَزَرَاهُ وَاسْتَوَى مَحَلَّهُ¹
وكان مَرِيئًا وَلَا جِدًّا كَثُرَ وَعَدَّةٌ بِهَا مَشَقَّةٌ عَسْرٌ²

في زماننا هذا بين التجار والمزارعين ، وهي أن يتسلف المزارع جنيهاً أو أكثر من التاجر أو غيره إلى أجل معلوم كثلاثة أشهر ، فإذا انقضى الأجل يقول المتسلف لرب الدين : لم أجد شيئاً أدفعه لك من النقد ، وقد قرب حصاد الحب أو التمر ، فإن أخرتني دفعت لك في نظير الجنيه أردنين من حب أو تمر ، فيوافق على ذلك ويكتبان بينهما وثيقة ، وهو ممنوع شرعاً لأن الجنيه كان ديناً مؤجلاً على المستلف ، فلما حل أجله فسخه رب الدين في حب أو تمر إلى أجل آخر قبل قبض الجنيه . وإن اشترى من التاجر أو غيره أردب قمح أو ذرة أو تمر بعشرة ريالاً مثلاً يقوم بدفعها بعد شهرين أو ثلاثة ، فلما حل الأجل عجز عن دفع العشرة ، والتزم لرب الدين بدفع أردنين بعد شهرين أو أكثر في نظير العشرة سلماً ، حرم ذلك من وجهين : أحدهما بيع الطعام بالطعام متفاضلاً إن اتحد الجنس . وثانيهما بيع الطعام بالطعام إلى أجل ، وكلاهما ممنوع لما تقدم (وضع واقتض) هذه المسئلة معروفة عند أهل العلم بضع وتعجل وهي ممنوعة في الشرع ؛ مثلاً : أن يكون لأحد على آخر عشرون ريالاً أو جنيهاً ديناً إلى أربعة أشهر فأكثر ، فيضطر رب الدين قبل حلول الأجل بشهر أو شهرين ، ويقول للمدين : أعطني عشرة وأضع عنك عشرة : أي أتركها لك بالكلية ، فكان المدين أسلف رب الدين عشرة ليرك له عشرة ، فانتفع المدين بإسقاط العشرة عن ذمته . ولا يجوز سلف بجرّ منفعة ، لأن رب الدين لا يستحق منه شيئاً قبل الأجل . وأما إن حل الأجل وأخذ بعضاً من دينه وترك بقيته لوجه الله فلا يمنع ، بل يجوز ويثاب على ذلك (أو جرّ قرض نفعاً) أي وما يحرم البيع ويفسد العقد أن يجرّ القرض إلى المقرض وهو المسلف نفعاً من المقرض : أي المتسلف منه ، مثل أن يكون لأحد قمح رديء أو مسوس أو ذرة أو تمر كذلك ، فيسلف غيره ليأخذ من المتسلف عوضه جيداً . وتقدم أنه لا يجوز سلف بجرّ منفعة والمضطر اشتراط الوفاء من العجيد . وأما لو أسلفه على أن يأخذ ما جاء به من جيد أو رديء ، وجاء المتسلف عند الوفاء بالعجيد من غير اشتراط عليه فلا يمنع ، بل يجوز ويسمى حسن اقتضاء (وللجواز اعدد شروطاً سبغاً) اعلم أن بيع ما يكال أو يوزن جزافاً : أي كواراً من غير كيل أو وزن الأصل لما فيه المنع لما فيه من الجهالة ، وقد أخص فيه الشرع للضرورة تخفيفاً على العباد ، لكن بسبعة شروط كما قال : وللجواز اعدد شروطاً سبغاً : أي عد العلماء لجواز بيع الجواز شروطاً سبعة ، فإن اختل منها شرط فأكثر منع .

(2و1) (لم يقصدا أفراده) أي الشرط الأول لجواز بيع الجفاف : أن لا تكون أفراد المبيع مقصودة كالثياب والرقيق والحيوانات البهيمية ، فإن كان مما يقصد كل فرد منها بعينه لا يجوز بيعه جزافاً ، وإن كانت أفرادها لا تقصد ، بل الانتفاع به حصل جملة كالحبوب والثمار والبيض جاز بيعه جزافاً : أي من غير كيل ولا وزن (وجهله) أي والشرط الثاني : جهل المبيع للتبايعين كصبرة قمح أو ذرة أو أرز أو دخن أو تمر أو نحوها بعد التذرية أو كانت مدروسة

باب البيع الفاسد

وَكُلُّ بَيْعٍ قَدْ نُهِيَ عَنْهُ فَسَدٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَى دَلِيلٍ اسْتَدَّ

في جريئها ، أو قتا بأن كان محرمًا أو مجموعًا بعضه إلى بعض قبل الدرس لا منقوشا ، فإن علمه البائع وجهله المشتري أو العكس ، أو علما ما فيه كيلا أو وزنا معا لا يجوز بيعه جزافا ، ولا بد من كيله أو وزنه أو عدّه إن لم يكن في عدّة مشقة كالتمر والبيض (قد حرراه) أي والثالث : الحزور : أي معرفته وإتقانه ، بأن يكون كل من البائع والمشتري عارفا بما يراه مصبرا أو مجموعا مامسا لذلك ، فإن كان أحدهما جاهلا بالتقدير أو جهلا معا فلا يجوز بيعه جزافا (واستوى عمله) : أي والرابع : أن يكون المحل الذي عليه صبرة القمح ونحوه مستويا لا مرتفعا ولا منخفضا ، فإن وقع البيع على الجراف وظهر أن المكان كان منخفضا تحت الصبرة فضرره على البائع ، ولذا يخير في إمضاء البيع ورده ، وإن ظهر أن المكان كان مرتفعا وسط الصبرة فضرره على المشتري يخير في إمضاء البيع ورده أيضا (وكان مرثيا) أي والخامس : أن يكون المبيع جزافا مرثيا لكل من البائع والمشتري ، فإن رآه أحدهما دون الآخر أو لم يتمكن من رؤيته معا لم يجر ، ولا بد من الكيل أو الوزن أو العد ، ويدخل في الكيل القياس يذراع أو متر لمشقة ونحوها (ولا جدّا كثر) أي والسادس : أن لا يكون المبيع جزافا كثيرا جدّا ، بحيث لا يمكن تقديره على الحقيقة وإلا لم يجر وإن مرثيا لهما (وعده بلا مشقة عسر) أي والشرط السابع : أن يكون في عده بلا مشقة عسر كالتمر والحبوب ونحوها ، فإن كان يعدّ بلا مشقة كالأواني والمواشي والسرر المعروفة عندنا بالعنقريب والكراسي ونحو ذلك لا يجوز بيعه جزافا ، ولا بد أن يكون لكل فرد منها ثمن معلوم .

ثم شرع يتكلم على البيع الفاسد وما يترتب عليه فقال (باب البيع الفاسد) أي هذا باب في بيان حكم البيع : أي العقد الفاسد لعله من علل الفساد ، ذاتية كانت أو عارضة . فالذاتية : بيع تجس الذات كمية ودم ولحم خنزير وما أشبه ذلك . والعارضة : كبيع خمر إسكاره وبيع المصرة وهي الشاة أو البقرة قليلة اللبن يترك للبائع حلب لبنها يومين مثلاً ليؤهم المشتري أنها كثيرة اللبن ، وبيع المعشوش .

(1) قوله (وكل بيع) مبتدأ ومضاف إليه ، و(قد نهى) عنه جملة معترضة ، وجملة (فسد) من الفعل والفاعل خبره : أي كل بيع نهى الشرع عن تعاطيه فهو فاسد ، وما ليس كذلك فهو صحيح . والصحة ترتب أثرها عليها ، وهو حلّ التصرف في البيع . والفساد عدم ترتب أثره عليه ، وهو عدم جواز التصرف في البيع وحكم البيع الفاسد فسخ عقده ورد السلعة لربها وأخذ الثمن منه إن كانت قائمة بعينها ، فإن فانت بمفوت من المفوتات أو تغيرت فالقيمة يوم القبض (إن لم يكن إلى دليل استند) أي إن لم يكن البيع مستندا فيه عاقله إلى دليل شرعي يدل على صحته وعدم فساده وإلا فصحيح .

كَيْبَعِهِ اللَّحْمَ بِحَيٍّ جَنْسِهِ أَوْ يَبِيعُ ثَوْبًا بِالْحَصَى أَوْ لَمْ يَسِهِ¹
أَوْ بَعَهُ بِالْقِيمَةِ أَوْ مَا حَكَمَا بِهِ فَلَانْ إِنْ بِكُلِّ الزَّمَانِ²

(1و2) ثم أخذ يتكلم على أفراد تلك الكلية فقال : (كيبعه اللحم بحيٍّ جنسه) أي ومن البيع الذي نهى عنه الشرع بيع اللحم قبل شيه أو طبخه بأزار كثوم ويصل وكزبرة ونحوها حتى ينضج بحيوان من جنسه يكون حيًّا . وأما بيع اللحم بعد طبخه بشيء أو طبخ بأزار ونحوها بحيوان حي يكون من جنس المطبوخ فينجوز ، لأن نضجه بالطبخ وغيره صيره بعيداً عن ذلك الجنس ، وأولى إن كان من غير جنسه . فذوات الأربع من إبل وبقر وضأن ومعر ووحش بجميع أنواعه جنس في البيوع ، فلا يجوز بيع عشرين رطلاً فأكثر أو أقل بشاة ، ولا يبيع مائة رطل أو أفة بجمل أو بقرة أو زرافة وما أشبه ذلك للفر ، لأنه بيع معلوم بمجهر ، والجنس الواحد لا يجوز فيه التفاضل ولو مناجزة ولحوم الطير متأنسة كاللجاج والأوز ، أو متوحشة كالقماري والعصافير ونحوها جنس متحد ، لا يجوز بيعه إلا مثلاً بمثل يداً بيد ، ولا يجوز بيع لحمه بحيٍّ من جنسه إلا إذا كان اللحم مطبوخاً كما تقدم . ولحوم دواب الماء من سمك وسمكفأة ، وهي المعروفة عندنا بأم دريقة ، وتمساح ونسناش وغيرها جنس متحد لا يجوز بيعه متفاضلاً ولو يداً بيد ، ولا يبيع لحمه بحيٍّ من جنسه قبل الطبخ ، فإن طبخ جاز لاتنقاه عن حقيقته . ومفهوم قوله بحيٍّ من جنسه : أن يبيع اللحم بحيوان حيٍّ من غير جنسه كبيع أفة لحم من ضأن مثلاً بدجاجة حية أو حمامة كذلك فجائز وهو كذلك لاختلاف الجنس (أو يبيع ثوباً بالحصى أو لمسه) أي ومما نهى عنه الشرع نهى تحريم بيع ثوب أو آنية أو سجادة أو مداس أو نحو ذلك من السلع المبيعة بالحصى أي رمية ، وهو نوع من اللعب ؛ مثال ذلك : أن تكون الثياب المتنوعة مفروشة للبيع ويرمي المشتري عددًا من الحصى بجانب السلع ، فما وقعت عليه حصاة يكون هو المبيع بدرهم أو أكثر أو دينار أو أكثر ، وهو ممنوع لأن البائع لا يدري المبيعة من السلع ، والمشتري لا يدري ما يصير له منها بالثمن قبل رمية بالحصى ، ولأنه نوع من القمار . وصورة أخرى : وهي أن يجمع المشتري سبع حصيات في يده أو عشرة ويرميها مجموعة ، فما خرج منها كائنين أو ثلاث يكون بقدره من الدراهم أو الدنانير ثمنًا للسلعة ، وهي ممنوعة لما علمت وما جرت به عادة أهل زماننا في المواسم التي يجتمع فيها المسلمون لتعظيم شعيرة من شعائر الدين كالأعياد من الألعاب التي يتوصلون بها إلى أخذ السلع يحرم بالإجماع ، يجب على حكام المسلمين إزالته وتأديب فاعله بما يكون له زاجرًا . وهي أنواع : منها ما يسمونه شختك يختك ، يجعلون دائرة من الخشب أو الحديد لها عيون توضع فيها السلع كقوالب السكر والصابون والمناديل وغيرها ، وفي وسط الدائرة عمود قائم وعلى رأسه حديدة مائلة إلى جوانب الدائرة ، فيدفعها المشتري بقوة لتدور على السلع ، فإذا سكنت قبالة سلعة منها كانت له بقرش أو نصف أو نصف قرش ولو كانت تساوي قروشًا كثيرة . وأخرى يسمونها لبس تكسب ، يضعون السلع المتنوعة على طبلية مثلاً ، ويعطون المشتري دائرة من الحديد أو الخشب كالغربال يرميها من بعد ، فإذا تلبست

أَوْ أَجَلٍ مَّجْهُولٍ أَوْ كَالْحَبْلَةِ أَوْ اشْتَرَاهُ وَانْفَقَ عَلَيْهِ أَجَلَهُ¹
أَوْ شَرَطَ حَمْلًا أَوْ بَتْفَرِيْقِ الْوَلَدِ عَنْ أُمِّهِ مِنْ قَبْلِ إِثْغَارِ فَسَدِ²

بسلمة كانت له بكذا ، وإذا لم يصب شيئاً يعطى ربّ السلع شيئاً من النقود معلوماً عندهم لا في نظير شيء ، ولا يخفي ما في ذلك من المقامرة . ومما نهى عنه الشرع أيضاً بيع الثوب بالمسّ ، كأن يبيعه في ليل مظلم لا يمكن المشتري أن يراه ويتأمله ، والمأمور به أن يبيعه بالنهار لينشره المشتري ويتأمله ، أو في نور ساطع لا يخفي عليه معه شيء ، فإن باعه في ظلام وظهر للمشتري فيه عيب خبر في قبوله ورده إن وقع البيع على البت (أو بعه بالقيمة) أي ومما نهى عنه أن يعطى البائع سلعته أحدًا ليعرضها على الناس ، ولم يبين له ثمنًا معلومًا بل يقول له : يعها بما يساوي عند أهل المعرفة ، لما فيه من نوع الجهالة بالثمن (أو ما حكما به فلان) أي أو يقول البائع : يعها بما يحكم به فلان من الثمن ، ويسمي تاجرًا من التجار ، لأن حكم فلان مجهول على البائع ، وجالب السلعة يعرضها للبيع (إن بكل الزمان) أي ومحل النهي في ذلك كله وقوع البيع بين المتبايعين على اللزوم . وأما إن كان البيع في قوله : يعها بما يساوي عند أهل المعرفة ، أو بما يحكم به فلان على خيار المشتري ، فإنه جائز غير ممنوع . وتقدم أن المنهي عنه يفسخ حيث وقع على اللزوم . ويجوز بيع الشيء الغائب عن المجلس أو عن البلد أو عن رأي العين ، كالسلع المربوطة في العذل المعروف الآن بالطرد قبل فتحه وكشف الساتر عنه على الصفة المذكورة في البرنامج وهو الدفتر من نوع وطول وعرض وجودة ووراءة ورقم اشتهرت به السلعة يسمونه بالماركة ، وهي تمثال يطبع على الثياب وغيرها على شكل آدمي أو فيل أو طير أو سمكة ونحو ذلك ، فإن وجد المشتري السلعة موافقة لما في الدفتر من الصفة التي اتفقد عليها البيع كان لازماً ، وإن وجدها مخالفة للصفة التي وقع عليها العقد كان له الخيار في قبول السلعة أو ردها .

(2 و1) (أو أجل مجهول أو كالحبلية) أي ومما نهى عنه بيع السلعة بثمن معلوم إلى أجل مجهول ، كأن يقول له : بعثك هذا الثوب أو هذا الحيوان بعشرة إلى قدوم زيد : أي مجيئه من سفره ، ولم يكن لمجيئه وقت معين ، لأن جهل الأجل مفسد للبيع ، فإن كان لقدمه وقت معين جاز . وقوله أو كالحبلية : يشير به إلى ما ورد في السنة من النهي ، لأن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ثلاثة : المضامين ، وهي ما في بطون إناث الإبل أو غيرها : والملاقيح : وهي ما في ظهور الفحول من المني ، وحبل الحبلية ، وهو أن يبيع الشخص ناقة أو بقرة أو حمارة أو أمة بثمن مؤجل إلى ولادتها وبيع ما تلده . وعلة النهي في هذه الأشياء الجهالة . وعرف أهل بلادنا أن يبيع الشخص نصف بقرة أو حمارة وغيرهما آخر بجنيه مثلاً ويقول له : أنا أمهلك حتى تخلص من بطنها : أي حتى تنتج نتاجاً ويبيع ويكون الوفاء من ثمنه ، وهو حرام لما علمت (أو اشتره وانفق عليه أجله) أي ومما نهى عنه شرعاً : أن يبيع أحد لآخر دابة أو أرضاً أو داراً أو نخلاً لينفق عليه مدة حياته ، لأن المشتري لا يدري كم يعيش البائع عشر سنين أو أكثر . وفساد هذا العقد من جهتين : جهل الثمن ، وجهل الأجل ، وحكمه

أَوْ بَاعَ مَعَ شَرْطٍ بِضِدِّ الْقَصْدِ كَيْعُكَ الدَّارَ بِشَرْطِ الْهَدِّ¹
وَكُلُّ بَيْعٍ فَاسِدٍ لَمْ يَسِرْ ضَمَانُهُ إِلَّا بِقَبْضِ الْمُشْتَرِي²
فِيهِ الْمُسَمَّى بِالْفَسَادِ الْمُخْتَلَفِ وَقِيَمَةٌ تَخْصُهُ يَوْمَ التَّلَفِ³

الفسخ (أو شرط حمل أو بتفريق الولد هـ عن أمه) أي وما نهى عنه الشرع بيع الحيوان عاقلاً
كأنه ، أو غير عاقل كنافقة وبقرة وحصان ونحوها بشرط الحمل ، بأن يشترط البائع
للمشتري أنها حامل ، لأن شرط الحمل يزيد في ثمن الحيوان ولو كان الحمل ظاهراً ،
لأنه ربما انفش الحمل أو سقط الجنين ميتاً ، فالتنهي فيه للغرر . وأما لو ذكر البائع الحمل من
غير شرط بل ليبيان الحال ، أو ذكره بعد تمام البيع فيجوز وكذا إذا كان الحمل ظاهراً بالأمة
العالية وذكره البائع للمشتري لأجل التبري من حملها فإنه يجوز أيضاً . وأما ذكر الحمل
للمشتري في الأمة الوحشة : أي الكريهة المنظر فممنوع ، لأن ذكر حملها أو اشتراطه يكون
للاستزادة في ثمنها . وما نهى عنه الشرع نهى تحريم تفريق الولد ذكراً كان أو أنثى عن أمه
قبل إثباره : أي سقوط استنائه الرواضع وإنبات بدنها من الأسنان ، وهذا خاص بالحيوان
العاقل دون البهيمي ، فيجوز تفرقة ولده عن أمه قبل الإثغار ببيع أو ذبح أو إهداء . وأما تفرقة
الحيوان البهيمي عن أمه قبل فطمه من الرضاع فمكروه فقط ، هذا معنى قوله (من قبل
إثغار) وقوله (فسد) بالسكون للقافية آخر البيت ، معناه : أن تفريق ولد آدمي عن أمه قبل
إثباره إن حصل بسبب بيع فإنه يكون فاسداً يحكم الحاكم بفسخه ، ويرد الولد لأمه حتى
يشتر ، فإن باع الأم دون الولد حكم عليه ببيع الولد مع أمه ليكون مجتمعاً معها تحت ملك
المشتري ، فإن أبى ردت إليه الأم وأخذ منه ثمنها بالحكم ، فإن فرق بين الولد وأمه قبل
الإثغار بعثت للولد فجائز لتشوف الشرع للحرية ، وأجبر على اجتماعهما إلى الإثغار .
ويمكن رجوع قوله فسد لجميع العقود المنتهى عنها ، ومفهوم عن أمه أن ولد آدمي إذا
حصل تفرقة بينه وبين أبيه أو جده أو جدته قبل الإثغار فلا يكون البيع فاسداً وهو كذلك .

(1) (أو باع مع شرط بضد القصد) أي أو كان سبب فساد البيع متطرقاً إليه من اشتراط بضد
المقصود من البيع ، وهو الانتفاع بالمبيع كركوب دابة أو لباس ثوب وسكنى دار وزراعة
أرض ونحو ذلك ، وقد مثل لبعض ما ذكر بقوله (كيعتك الدار بشرط الهد) أي كان يقول
البائع للمشتري : بعتك هذه الدار على شرط أن تهدها وهي عامرة ، أو على شرط ألا
تسكنها ، أو يقول له : بعتك هذا الثوب على شرط ألا تلبسه ، أو هذه الدابة بشرط ألا
تركبها ولا تحمل عليها ، ويرضى المشتري بذلك ، فإن البيع فاسد في جميع هذه الصور
بحكم الحاكم بفسخه ورد السلعة لربها إن كانت قائمة وأخذ الثمن منه ، فإن تغيرت ولو
بحوالة الأسواق فالقيمة يوم القبض ، ويطل الشرط المناقض ويتنفع المشتري بالسلعة داراً
كانت أو غيره .

(2و3) (وكل بيع فاسد) إلى آخره ، أعلم أن عقد البيع إما أن يكون صحيحاً وإما أن يكون فاسداً ؛
فالصحيح الضمان فيه على المشتري بمجرد العقد ؛ والفساد الضمان فيه على البائع حتى

وَفِي صَحِيحِ الْبَيْعِ بِالْعَقْدِ اضْمَنْ لِرَبِّهِ فِي قَوْلِهِ بِالْثَمَنِ^١

يقبض المشتري السلعة ، وكل في قوله وكل بيع فاسد ، للعموم : يعني أن البيع الفاسد كان مخلوقاً في فساده أو متفقاً عليه (لم يسر به ضمانه إلا يقبض المشتري) أي لا تدخل السلعة المبينة في ضمان المشتري حتى يقبضها من البائع ، فإن كان البيع مخلوقاً في صحته وفساده ولو خارج المذهب كما لو اشترى دابة أو ثوباً أو داراً ونحو ذلك وقت نداء الجمعة : أي بعد شروع المؤذن الذي يكون بين يدي الخطيب في الأذان فماتت الدابة أو حرق الثوب أو انتهت الدار قبل قبض المشتري ، فالضمان في ذلك كله على البائع لفساد البيع ، وإن دفع المشتري له الثمن أزم برده إليه ، وإن قبض المشتري شيئاً مما ذكر فسخ البيع وردت السلعة لربها إن كانت قائمة ، فإن حصل فيها مفوت من مفوات البيع للمشتري بالثمن ، وإن تلفت فالضمان عليه : أي المشتري ؛ وإن كان البيع متفقاً على فساده فسخ ورددت السلعة إلى بائعها حيث كانت قائمة ، فإن تلفت أو فأت بمفوت بعد القبض ، فالقيمة زادت على الثمن أو نقصت وهل تعتبر يوم القبض ، وهو قول ابن القاسم أو يوم الحكم وهو قول للحنفي ، وهذا التفصيل هو المراد من قول الناظم بعد (فيه المسمى بالفساد المختلف) أي أن المبيع بيعاً مختلفاً في فساده إن قبضه المشتري ، وفات بمفوت أو تلف ففيه المسمى : أي الثمن الذي اتفق عليه البيع ، فيلزم للمشتري دفعه للبائع إن تلف المبيع ولم يتقدم منه دفع للثمن . وقوله (وقيمة تخضعه يوم التلف) راجع للبيع المتفق على فساده بعد قبض المشتري وحصول مفوت وقد تقدم تفصيله .

(١) (وفي صحيح البيع) الخ : أي أن البيع إذا وقع صحيحاً لازماً فالضمان فيه على المشتري بمجرد تمام العقد ، قبض المشتري السلعة أم لا ، دفع الثمن للبائع أم لا ؛ مثال ذلك : إذا باع أحد لآخر جملاً أو بقرة أو حملاً أو ثوباً أو داراً ونحو ذلك بعشرة أو أكثر أو أقل مثلاً ، فمات الجمال أو البقرة أو الحمارة ، أو حرق الثوب أو انتهت الدار قبل القبض ، فالضمان على المشتري ، بمعنى أنه يدفع الثمن للبائع حتماً ، وما تلف فصيبة وقعت به ، وهذا إن وقع البيع على البت ، وأما إن وقع على الخيار فسيأتي تفصيله للناظم في باب الخيار ، وعمل كون الضمان على المشتري ولو لم يقبض السلعة خاص بما ذكرناه ونحوه . وأما إن كان البيع يتوقف على حق توفية بوزن أو كيل أو عدد ، كما لو اشترى ذرة أو قمحاً أو تمرّاً أو زيتاً أو عسلأ أو نحو ذلك من المثليات ، فالضمان فيه على البائع حتى يستوفي المشتري ما اشتراه وزناً أو كيلاً أو عدداً .

ولما كان البيع يقع تارة على البت فتلزم المشتري السلعة بمجرد قبوله إياها إلا بظهور عيب سابق يوجب الخيار له ، وتارة يقع على الخيار فيثبت للمشتري رد السلعة للبائع قبل مضي زمن الخيار ولو بلا عيب ، أو قبولها والرضي بها ولو معيبة ، ثم شرع في تفصيل ذلك فقال (باب الخيار) أي هذا باب في بيان حكم الخيار وأنواعه بالنظر إلى تنوع السلع ، وهو قسمان : خيار ترو : أي تأمل في السلعة ونظر في رخص ثمنها أو غلائها . وخيار نقيصة : أي خيار يثبت للمشتري بسبب نقص يظهر في المبيع .

باب الخيار

وَجَوَّزُوا الْبَيْعَ عَلَى الْخِيَارِ كَجُمُعَةِ الْعَبْدِ وَشَهْرِ الدَّارِ¹
وَعَبْرَ ذَا ثَلَاثَةَ كَالثُّوبِ لِلْمُشْتَرِي الرَّدَّ بِغَيْرِ عَيْبٍ²

(1) وإلى حكم بيع الخيار واختلاف زمنه باختلاف السلع أشار الناظم بقوله (وجوزوا البيع على الخيار) اعلم أن الخيار بيع يتوقف لزومه وإمضاؤه على رضا من ثبت له الخيار بشرط أو جريانه في عادة البلد ، وحكمه الجواز كما نبه عليه بقوله (وجوزوا البيع على الخيار) والمعنى : أن عقد البيع على خيار المشتري مثل أن يقول : اشتريت منك هذا العبد أو هذا الثوب أو هذا العقار أو شبه ذلك بكذا من الدنانير أو الدراهم ولي الخيار في القبول والرد إلى وقت كذا جائز مخصص فيه شرعاً ؛ وكذا لو وقع على خيار البيع مثل أن يقول للمشتري : بعثك هذه الدار بمائة ولي الخيار في الإمضاء والرد ؛ أو وقع على خيار أجنبي كأن يقول البائع : بعثك هذه الدابة بعشرة مثلاً على خيار زيد ؛ أو يقول المشتري : اشتريت هذه السلعة بكذا على خيار أخي أو عمي أو غيرها . ولمن جعل له الخيار الاستبداد في إمضاء البيع ورده على الراجع ، لأن من أسند له الخيار أعرض عن نفسه بالكلية فلا كلام له . وأما من قال : اشتريت هذه السلعة بخمسة مثلاً على مشورة فلان ، فليس للمستشار الاستبداد بالإمضاء أو الرد ، لأن المشتري في هذه الصورة جعل لنفسه ما يقوي جانبه فتأمل . ولما كان زمن الخيار يختلف باختلاف البيع أخذ يبين ذلك مصدراً بكاف التمثيل فقال (كجمعة العبد وشهر الدار) أي أن زمن الخيار بالنظر إلى الرقيق المشتري بخيار للمبتاع أو للبائع جمعة : أي سبعة أيام ، وأدخلت الكاف ثلاثة ، فغايته عشرة أيام على الراجع لاختيار حال الرقيق في أكله ونومه وسلامته من عيوب تخفى عليه عند البائع ، كبول على الفراء ووسواس ونحو ذلك ؛ ولا يجوز له استخدامه إلا بأجرة ، لأن الغلة في زمن الخيار للبائع والضمان عليه ، ويجوز له استخدامه اليسير كمناولة طعام أو قهوة وما أشبه ذلك ، وزمنه بالنظر إلى الدار المشتراة على الخيار شهر ، ويدخل تحت الكاف زيادة ستة أيام على الشهر لاختيار حالها ومراقبتها وحال جيرانها ، ولا يجوز للمشتري سكنها مطلقاً ، كثر الزمن أو قل ، اشترط السكنى أم لا إلا بأجرة ، لأن التصرف في المبيع لا يجوز إلا بعد دخوله في ضمان مشتريه ، فإن سكنها من غير إذن البائع فهو متعدي تلزمه الأجرة ، ومثل الدار في جميع تفاصيلها العقار الذي يصلح للزرع أو للبناء عليه لتصل به أشجار أولاً .

(2) قوله (وغير ذا ثلاثة) الإشارة فيه راجعة إلى الرقيق والدار ومثلها العقار : أي أن زمن الخيار في غير ما ذكر كالثوب ونحوه من الأواني والدواب والآلات ثلاثة أيام كما قال ، والراجع أنه خمسة أيام كما في الشرح الصغير لأبي البركات . ولا يجوز اشتراط لبس الثياب وفرش الفرش واستعمال الأواني زمنًا كثيراً إلا بأجرة ، فاشترط ذلك مفسد للبيع ؛ وأما اليسير

ضمانها من بائع في ذا الأجل ولا يضر الغبن في بيع حصل¹

الذي لا بال له فلا شيء فيه . ويجوز ركوب ما يركب من الدواب اليوم واليومين بالبدل
لاختيار حال المركوب وأكله والبردين خارجه على ما لأشهب والبريد على ما لابن القاسم ،
ويوفق بين القولين باعتبار أن المراد بالبريد في قول ابن القاسم الذهاب فيكون مع الإياب
يريدان ؛ وأما ركوب الدابة لغير الاختيار فلا يجوز إلا باجرة ، وإنما شرع زمن الخيار
للتأمل في حال المبيع وقبوله أو رده فقط لا للارتفاع به (للمشتري الرد بغير عيب) أي أن من
اشترى سلعة من بائعها على الخيار للتأمل فيها ، عرضاً كانت أو حيواناً أو عقاراً ، فله أن
يردها لبائعها قبل مضي زمن الخيار ولو يلا عيب ، وأولى إن ظهر بها عيب ، ولا كلام
للبيع . وأما إن لم يردها إلا بعد مضي زمن الخيار فإنها تلزمه حيث لا عيب بها ، وإلا فله
الخيار في قبولها أو ردها .

فتبيه : يفسد الخيار بشرط مدة تزيد على زمنه المقرر له أو اشتراط مدة مجهولة ، كقول
البائع أو المشتري : إلى أن تمطر السماء ، أو اشتراط لبس الثوب ، أو استخدام الرقيق كثيراً ،
أو ركوب الدابة زيادة على المعروف ؛ وفساد الخيار يفسد البيع ولو أسقط الشرط وفسد
الخيار بشرط النقد للتردد بين السلفية على تقدير رد السلعة لبائعها ، والشبهة على تقدير
قبولها . وأما دفع ثمن السلعة من المشتري للبائع من غير اشتراط بل تطوعاً فجائز . وجاز
الخيار إن وقع البيع على البت بعد انعقاده من الجانبين بما يدل على الرضا إن نقد المشتري
الثمن للبائع ، فإن لم ينقد فلا يجوز بل يمنع انتهى .

(1) أي أن السلعة التي وقع البيع عليها بخيار ضمانها إن تلفت بسماعي أو ضاعت فعلى بائعها ،
وليس على المشتري غرم ثمن أو قيمة لعدم دخولها في ملكه إن تلفت أو ضاعت قبل مضي
زمن الخيار أو قبل قبوله السلعة بقول ، كقوله قبلتها ، أو فعل يدل على القبول كحق الرقيق
أو كتابته أو تزويجه ، أو جعل الشقة قميصاً أو سراويل ، أو وشم الحيوان بنار أو غيرها ،
وهذا كله في زمن الخيار إن كان المبيع مما لا يغاب عليه كحيوان أو عقار كما نبه عليه بقوله
(ضمانها من بائع في ذا الأجل) وأما إن كان المبيع مما يغاب عليه كعسل وخبثا ونحوهما
وادعى المشتري تلفه أو ضياعه فضمانه منه وعليه غرمه ثمناً أو قيمة ، ما لم تقم بينة على
التلف أو الضياع ؛ فإن شهدت له البينة المقبولة شرعاً فلا ضمان عليه . واعلم أن المشتري إذا
اتهم ببيع ما لا يغاب عليه كالحیوان أو ذبحه أو تصرف في غير الحيوان خفية وادعى الضياع ،
فإنه يحلف أنه ما تسبب في تلفه ولا ضياعه بوجه ، وإن لم يحلف عليه الضمان قولاً واحداً
حيث كان متهماً ، وهذا في خيار التروي . وسيأتي الكلام على خيار النقيصة في الآيات
الآتية بعد (ولا يضر الغبن في بيع حصل) أي أن الغبن : يعني الغرر الذي حصل في بيع
صحيح لا يضر : أي لا يكون سبباً لفساد البيع سواء كان المغرور بائعاً أو متباعاً . مثال غرر
البائع : أن يبيع سلعة بعشرة مثلاً ثم يتبين له بعد تمام البيع أنها بإحدى عشر أو اثنا عشر في
سوقها . ومثال غرر المتباع : أن يشتري سلعة بعشرة فيتين له بعد أنها بتسعة أو ثمانية .

وَمَنْ عَلَى عَيْبٍ مَبِيعٍ عَثَرَا أَجَزَ لَهُ الرَّدُّ وَإِنْ بَتَا جَرَى¹
وَمَنْ رَأَى عَيْبًا قَدِيمًا فَطَرَا عَيْبٌ جَدِيدٌ عِنْدَهُ قَدْ خَيْرٌ²
فِي رَدِّهِ مَعَ أَرَشٍ عَيْبٍ لَاحِقٍ أَوْ مَسْكَةٍ وَأَخَذَ أَرَشَ السَّالِقِ³

ووجه عدم الضرر بذلك يسارته وجريان العادة به كثيراً في السواق اتفاقاً ، وإن كان الضرر متفاحشاً لا يتغابن الناس بمثله في أسواقهم ، فالمشهور عدم الضرر ومقابلة أنه يضر .

(1) ثم أخذ يتكلم على خيار النقيصة فقال : اعلم أن خيار النقيصة قسمان : أحدهما ما وجب لفقد شرط ، ولم يتعرض له الناظم . وهو ما إذا اشترى أحد عبداً على شرط أنه كاتب ، أو أمة على شرط أنها طبخة أو خياطة أو عليّة ولم يرها ، أو كان أعمى ثم تبين بعد بثّ البيع أن العبد أعمى والأمة لا تحسن طبخاً ولا خياطة ، وتبين أن الأمة التي اشترط المشتري جمالاً خلقها وخشّة . وثانيهما ما وجب لعيب شهر بالسلعة ولم يطلع عليه المشتري حال العقد ، وإلى هذا الأخير أشار الناظم بقوله (ومن على عيب مبيع عثر) أي أن من اطلع على عيب في السلعة بعد انعقاد البيع كظهور عور في عبد أو أمة أو ولي العمى ، أو كان أحدهما أعمى ، وهو الذي لا يبصر ليلاً ويسمى في عرفنا بالأجهر ، أو ظهور بول على الفراش أو شيب برابرة ، أو سقوط سن من مقدمها دون العبد ، والوخش : أي قبيحة المنظر فلا يراد واحد منهما يسقط سن فأكثر ، أو بظهور تمزق في الثوب أو وجود عثر أو رهص بالدابة وما أشبه ذلك (أجز له الرد وإن بتا جرى) أي احكم للمشتري بجواز ردّ السلعة لبائعها بسبب ما ذكر ونحوه من العيوب التي تكون نقصاً فيها . ولو وقع البيع بين المتبايعين على البت وهو العقد الصحيح اللازم باستيفاء الشروط ، وأولى إن وقع على الخيار ، وكما يجوز له ردّ السلعة بسبب العيب يجوز له قبولها بلا جبر .

(2و3) (ومن رأى عيباً قديماً فطرا . عيب جديد عنده) أي والذي اطلع على عيب في المبيع يوجب الرد ولم يكن عالماً به حال العقد ، بل ظهر العيب بعد أن استقرّ المبيع عنده ، كما إذا اشترى رقيقاً فتبين له أن به جنوناً كصرع أو وسواس ، أو تبين أنه لا يبصر ليلاً ، أو ظهر به عرج بين ، أو اشترى دابة فوجد فيها رهصاً في حافرها ، أو اشترى شاة لبن كان ضرعها ممتلئاً حال العقد ، فلما حلبها حلبه رأى منها لبناً كثيراً ، وفي الحلبّة الثانية وجدته قليلاً جداً وظهر له أنها كانت مصراة ، وهي التي يترك البائع حلبها يوماً فأكثر ليغترّ به المشتري ؛ أو اشترى داراً فوجدتها ممتلئة بالبق أو النمل ، أو ظهر له خبث بجيرانها لم يكن عالماً به ، ثم طرأ عنده عيب جديد غير العيب القديم ؛ كما إذا قطعت أنملة فأكثر من الرقيق ، أو قطع ذنب الدابة أو أذن الشاة ، أو هدم جدار من الدار بسماوي من سيل أو بحر عند المشتري (قد خيراً) أي قد خيره الشرع في أحد أمرين كما قال (في رده مع أرش عيب لاحق) أي فهو مخير أن يرد السلعة لبائعها أو يمسكها ، وإذا ردها فإنها لا تقبل منه حتى يدفع للبائع أرش العيب اللاحق : أي الجديد الذي حدث بالمبيع عنده كما مثلنا قريباً ، فإن اشترى الرقيق معتقداً

وَكُلُّ عَيْبٍ لَا يُرَى إِلَّا إِذَا مَا تَفْسُدُ السَّلْعَةُ أَوْ يَنْمُو الْأَذَى¹
 كَاللُّوزِ وَالْقِثَا وَتَسْوِيسِ الخَشَبِ لَا رَدَّ فِيهِ بَلْ وَلَا أَرَشٌ وَجَبَ²
 وَعَهْدَةُ العامِ بِرَقٍّ قَدْ تُخَصَّنَ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ³
 وَعَهْدَةُ الثَّلَاثِ إِنْ عُرِفَ جَرَى أَوْ شَرَطُهَا مِنْ كُلِّ عَيْبٍ قَدْ طَرَأَ⁴

سلامته بخمسين ، ثم ظهر به نقص وقبل أن يردّه حصل به نقص آخر كقطع الأئمة في المثال السابق ، فيقال : بكم يباع الرقيق بعينه القديم كالغور ؟ فيقال : بأربعين مثلاً ، ثم يقال : كم ينقصه العيب الجديد ؟ فيقال : خمسة ، فإن رده للبائع دفع له خمسة ، وإن رضي به دفع له البائع عشرة أروش العيب القديم السابق للبيع كما يفهم من قول الناظم (أو مسكه وأخذ أروش السابق) وقس على ذلك بقية الأمثلة وما شابهها .

(1و2) (وكل عيب لا يرى) إلى آخر ما يأتي : يعني أن كل عيب يخفى على البائع والمبتاع ولا يمكن الإطلاع عليه (إلا إذا • ما تفسد السلعة أو ينمو الأذى) أي لا يظهر إلا بعد فساد السلعة فساداً لا ينتفع بها بعده ، أو ينمو الضرر : أي يكثر جداً أو يحصل تغيير فيها بسبب نشر للخشب ونحوه مما يفسد باطنه مع سلامة ظاهره ، أو لا يعلم حاله إلا بكسره كالجوز واللوز والبنديق ، أو ذبحه كفساد باطن الحيوان ، أو قطعه كظهور مرارة القثاء وعدم طيب البطيخ ، ونحو ذلك مما لا تمكن رؤيته كبطن الفاكهة التي يرى ظاهرها سليماً (لا رد فيه) أي ليس للمشتري أن يردّ السلعة لبائعها بسبب العيب الذي لا يمكن الإطلاع عليه لخفاؤه إلا بشرط ، فإن اشترط السلامة منه عمل بالشرط على الأظهر . ومن الشرط قول مشتري البطيخ : آخذته بكذا على السكين أو على الحلى والحمار ، فإن ظهر خلافه فللمشتري القبول وله الرد (بل ولا أروش وجب) أتى الناظم ببل مبالغة بغدّم ردّ السلعة التي بها عيب لا يظهر ، وإذا كانت لا ترد به فلا يوجب أرشاً : أي شيئاً يدفعه البائع للمشتري في نظير العيب ، بل يكون مصيبة عليه : أي للمشتري ، وهذا حاصل كلام الناظم .

تنبيه : تقدم أن المشتري ردّ الشاة التي ظهر له أنها مصراة في الحلية الثانية أو الثالثة ، فإذا ردّها لبائعها يجب عليه أن يرد معها صاعاً من غالب قوت أهل البلد لا نقداً ولا من غير الغالب . انظر شرح اقرب المسالك لأبي البركات .

(3و4) ثم أخذ يتكلم على العهدين الخاصين بالرقيق فقال (وعهدة العام برق قد تخصن) إلى آخر ما يأتي . العهدة في الأصل مأخوذة من العهد ، وهو إلزام الشخص والتزامه للغير بشيء . وفي الشرع : تعلق ضمان المبيع للبائع زمن العهدة . وهي قسمان : كثرة في الزمان قليلة في الضمان . وقليلة في الزمان كثر في الضمان . وهما مختصان بالرقيق دون غيره من الحيوانات والعروض كما يفهم من قوله : برق قد تخصن الأولى عهدة العام ، فالضمان فيها يكون على البائع من ثلاثة أدواء كما قال (من الجنون والجذام والبرص) إن اشترط المشتري على البائع سلامة الرقيق منها ، أو كانت عرفاً معمولاً به في البلد ، فإن ظهر بالرقيق جنون بطبيع

باب ما يدخل في البيع وما لا يدخل وبيع الحبوب والثمار

تَنَاولَ الْأَرْضَ الْبَنَّا وَالشَّجَرُ وَهِيَ هُمَا إِلَّا كَزَّرَعِ يُنْذَرُ¹
وَالْدَّارُ مَا سَمَرَ أَوْ مَا بُنِيَا وَبِالرَّحَى السُّفْلَى تُنَالُ الْعُلْيَا²
لِمُشْتَرِي الْعَبْدِ ثِيَابُ الْمَهْنَةِ وَالْمَالُ بِالشَّرْطِ كُتُوبُ الزَّيْتَةِ³

كصرع أو وسواس أو بمسّ جن قبل كمال العام ، فللمشتري رده لبائعه والغلة له : أي المشتري ، وله قبوله والرضا به . ومفهومه أنه لو ظهر به شيء من هذه الثلاثة الأدواء بعد مضي العام فلا ضمان على البائع وهو كذلك . والثانية قول الناظم (وعهدة الثلاث إن عرف جرى • أو شرطها) أي عهدة الثلاثة الأيام خاصة بالرقيق أيضاً إن جرى بها عرف أهل البلد اشترطت أم لا ، واشترطها المشتري على البائع مطلقاً (من كل عيب قد طرا) أي الضمان فيها على البائع من كل عيب طراً : أي حدث بالرقيق في دينه كزنا ولواط وسرقة ، أو بدنه كإتيان وعرج وعور وعمى وصمم وبكم وبول وبفراش ونحو ذلك من كل عيب منفر أو منقوص قبل مضي الثلاثة الأيام . ومبدأ المهدتين طلوع الفجر من اليوم التالي لما وقع فيه للبيع لا من نفس يوم العقد إلى غروب الشمس من آخر أيام العام ، أو آخر يوم من الأيام الثلاثة ؛ وتبطل العهدة ويسقط الضمان عن البائع بعق الرقيق أو كتابته أو استيلائه أو بيعه أو نحو ذلك مما يعدّ رضا من المشتري عرفاً .

ولما أنهى الكلام على بيع الخيار وما يتعلق به من الأحكام شرع يتكلم على ما يدخل في البيع تبعاً للمبيع وما لا يدخل ، ويسمى بيع المداخلة ، وعلى حكم بيع الثمر والبقول والجوائع ، وبدأ بالأول فقال (باب ما يدخل في البيع وما لا يدخل وبيع الحبوب والثمار) أي هذا باب في بيان الأشياء التي تدخل في البيع بشرط وبغيره ، والتي لا تدخل فيه إلا بشرط أو عرف ، وفي بيان بيع الخبول والثمار وعدم جوازها ، وسيأتي الكلام عليها مفصلاً إن شاء الله في محالها .

(1-3) قوله (تناول الأرض البنا والشجر) إلى آخره ، شروع منه في بيع المداخلة ، والمعنى : أن من اشترى بناء أو شجراً كخنخل أو غيره أو ارتهنته فإنه يتناول الأرض التي قام بها الشجر أو البناء ، بمعنى أنها تدخل معه في البيع أو الرهن تحت تصرف المشتري ، ولا كلام للبائع أو الراهن إلا إذا أخرجها بالشرط ، أو جرى بإخراجها عرف أهل البلد ، فيعمل بالشرط وجريان العرف ، ومثل البيع وما بعده الهبة والصدقة والوقف وهي هما ، وهي : أي الأرض ، هما : يعني البناء والشجر ، فإنها تتناولهما فيدخلان في عقد البيع عليها وما شاكه . فمن اشترى قطعة أرض من مالكيها وبها بناء وشجر لم يذكر حال العقد ، ولم يخرجهما البائع

وَلَمْ يَجْزُ بَيْعُ الْحُبُوبِ وَالشَّمْرِ قَبْلَ بُدْوِ الصَّلَاحِ وَالْخَضِرِ¹
مَا لَمْ تُبْعَ مَعَ أَصْلِهَا أَوْ تُلْحَقُ بِالأَصْلِ أَوْ شَرَطَ الْجَدَاذِ اتَّفَقُوا²

فإنهما يدخلان في بيع الأرض ويكونان ملكاً للمشتري دون البائع ، إلا لشرط وعرف ، فإن اشترط البائع حال العقد خروج البناء والشجر ورضي المتاع بذلك بقيا ملكاً للبائع وكانت الأرض ملكاً للمشتري دونهما (إلا كزرع يذر) فإنها لا تتناوله ، فمن اشترى أرضاً وبها بذر من ذرة أو قمح أو خص أو كرم أو باذنجان أو بصل أو فجل نبت وظهر على وجهها ، فإنه لا يدخل في بيع الأرض ولا رهنها ، بل البذر لبائع الأرض يتصرف فيه إلى أن يقلعه منها بعد نضجه ، وللمشتري الأرض فقط : وأما لو وضع البائع بذرة في الأرض ثم باعها قبل نباته وظهوره ، فإن بذره يكون تبعاً للأرض في بيعها ملكاً للمشتري ، ومثله الراهن والمتصدق والواقف (والدار ما سمر أو ما بنيا) أي وتتناول الدار المبيعة ما سمر : أي ما كان مسمرًا ومثبتًا فيها كباب ورف وسلم ، وما بنى كدكة وفرن ورحى مبنية ، بمعنى أنه يدخل معها في البيع ، ويدخل في ملك المشتري بما يدل على الرضا من قول أو فعل من المتبايعين ، وما لا يكون مثبتاً في الدار بتسمير كسريز وفرش وأواني ورحى غير مبنية وما أشبه ذلك من الأمتعة المتقولة ، فلا يدخل معها في البيع بل يبقى ملكاً للبائع (وبالرحى السفلى تنال العليا) أي وبملك الرحى السفلى يشراء أو غيره مبنية أو منقولة تنال العليا : أي يحصل ملكها بسبب ملك السفلى لتوقف الطحن على الرحى السفلى على دوران العليا عليها بمحرك من المحركات ؛ فإن قال البائع بعث السفلى دون العليا لم تسمع له دعوى لتوقف صحة البيع على الانتفاع بالمبيع ، ولا انتفاع بالسفلى دون العليا كما هو معلوم (لمشتري العبد ثياب المهنة) أي وما يدخل في البيع تبعاً للمبيع ثياب المهنة : أي الخدمة ، فمن باع عبداً أو أمة دخل معه في ذلك ثيابه للخدمة ، فليس له انتزاعها ؛ فإن اشتراطه : أي الانتزاع على المشتري بطل الشرط وكانت الثياب المذكورة للمشتري تبعاً للعبد أو الأمة على المشهور (والمال بالشرط كتب الزينة) أي ولمشتري العبد ماله لكن بشرط دخوله معه في البيع كثياب العبد التي تكون للزينة كثياب عيده وجمعه ، فإن لم يشترط دخوله حال العقد كان مال العبد وثياب زينته لبايعه دون مشتريه .

(21) ثم شرع في بيان حكم بيع الحبوب والشمار فقال (ولم يجز بيع الحبوب والشمر) أي أنه لا يجوز بيع الحبوب كقمح وشعير وذرة ودخن وأرز وقطاني ، ولا بيع الشمار كرتب وعنب وتين ومشمش وجوز ولوز وغيرها من سائر الفواكه قبل بدو صلاحها ، فإن وقع البيع عليها قبل أن يبدو صلاحها فسخ وتركت لأربابها ورد الثمن للمشتري لفساد البيع ، لأنه لا يقع صحيحاً إلا بعد بدو الصلاح فيما ذكر ، وسيأتي الكلام على ما يبدو به الصلاح بعد للنظام (والخضر) أي ولا يجوز بيع الخضر من خس وكرم وكرنب وبصل وفجل ونحوها قبل بدو صلاحها أيضاً ، فإن بدا الصلاح في الحبوب والشمار والخضر وقع البيع صحيحاً لوجود الشرط (ما لم تباع مع أصلها) أي ما لم يقع البيع على أصولها ، وهذا راجع للنخل وشجر

بُدُوهُ بِالزَّهْوِ أَوْ ظُهُورِ حَلَاوَةٍ أَوْ بِانْفِتَاحِ النَّوْرِ¹
وَالنُّضْجِ وَالْإِطَامِ فِي الْبُقُولِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْأَصُولِ²
وَجَائِحَاتِ الثَّمَرِ تَسَعُّ تَوْضَعُ مَا لَمْ تُتَبَّعْ مَعَ أَصْلِهَا أَوْ تُقَطَّعَ³

الفواكه ؛ فإن وقع البيع على الأصول قبل طيب الثمر كان البيع صحيحاً ودخل فيه الثمر تبعاً لأصله (أو تلحقه بالأصل) أي أو وقع البيع على أصول الثمر ، ثم وقع آخر على الثمر قبل طيبه ، فإنه يجوز إلحاقاً له بأصوله (أو شرط الجذاذ اتفقوا) أي أو اتفق البائع والمبتاع على بيع بسر النخل ، أو بيع نبات القمح أو الشعير أو الذرة أو نحوها قبل خروج سنبله بشرط جذاذه إذا كان متفعلاً به لنحو علف فإنه يجوز ؛ وأما إن وقع البيع عليه على التبقية أو بشرط الجذاذ لغير الانتفاع به رأساً فإنه لا يجوز بل يفسخ لفساده .

(2 و1) (بدوه بالزهو أو ظهوره حلاوة أي أن بدو صلاح الثمر الذي يتوقف عليه جواز بيعه زهو رطب النخل وهو احمراره واصفراره ، ولو ظهر في نخلة واحدة من نخيل كثيرة ما لم تكن باكورة ، وهي التي يكون زهو رطبها مخالفاً للمعتاد ، وتعرف عندنا بالسبيعية والمجنونة ، فزهو ثمرها لا يكون سبباً لجواز عقد البيع لما علمت ، ويظهر الحلاوة في كالعنب والتين وغيرهما من الفواكه ؛ فإذا ظهرت الحلاوة فيها جاز بيعها وإلا فلا (أو بانفتاح الثور) بتشديد النون المفتوحة وسكون الواو ؛ يريد أن الأشجار التي يقصد لأخذ الثور منها كالورد والياسمين والقلّ بتشديد اللام المكسورة للشم لأجل طيب ريحها واستخراج الروائح للتطيب بها ، يتوقف جواز بيعها على انفتاح نورها وظهور ألوانه المختلفة من بين الأكمام ، وهو بدو الصلاح فيها فتأمل (والنضج والإطعام في البقول) أي أن بدو الصلاح في البقول كبصل وفجل وبطاطس ونحوها يكون بنضجها وبلوغ حد الأكل منها (أو غيرها من سائر الأصول) كبنجر وباذنجان أحمر أو أسود أو أبيض وبطيخ وقثاء وخيار وما أشبه ذلك ، فإن صلاحه يكون بنضجه وبلوغ حد الأكل منه عرفاً ، فإذا كان كذلك جاز بيعه وإلا فلا .

(3) ثم أخذ يتكلم على حكم الجوائح فقال 0 وجائحات الثمر جمع جائحة ، وهو ما لا يستطاع دفعه عادة ؛ أي الأمر الذي ليس في وسع أحد أن يدفعه عن نفسه ولا عن غيره من الأمور السماوية كعطر وجراد وشبههما ، ولا خصوصية للثمر ، بل الجائحة معتبرة فيما يبيس وما لا يبيس من ثمر وفواكه وحب وبقول ومقات (تسع توضع) أي هي تسعة أمور ، ومعنى قوله توضع : أن كل واحد منها يكون سبباً لوضع ما ألفتته الجائحة عن المشتري إن بلغ الثلث فأكثر كما سينبه عليه بعد (ما لم تبع مع أصلها أو تقطع) أي ومحل وضع ما تلف بسبب الجائحة عن المشتري إذا لم تبع الثمرة ونحوها مع أصلها ؛ فإذا وقع البيع عليها مع أصولها ثم جيحت فمصيبتها على المشتري ، ولا يوضع شيء من الثمن عن البائع في نظير ما أجيح منها وما لم تقطع ؛ فإذا قطعت الثمرة أو قلعت البقول أو غيرها ثم أصابتها جائحة فمصيبتها على المشتري أيضاً ، ولا يوضع في نظيرها شيء عن البائع ولو زاد المحاج على الثلث لخروجها عن ضمان البائع بالقطع أو القلع أو نحوهما .

غَيْثٌ وَطَيْرٌ نُسَمَّى لِصِّ فَارٍ رِيحٌ جَرَادٌ عَفْنٌ جَيْشٌ نَارٌ
إِنْ بَلَّغْتَ ثَلَاثًا وَفِي الْبُقُولِ أَوْ عَطَشٌ فَالْوَضْعُ بِالْقَلِيلِ²

(2و1) ثم شرع في تعداد الجائحات بقوله (غيث) أي أولها على ترتيب النظم غيث ، وهو المطر النازل بكثرة (وطير) أي وثانيها طير خارج عن العادة كما شوهد في بعض السودان أنه إذا أتى على زرع أتلغه كله أو أكثره (ثم لص) أي وثالثها لص ، وهو السارق ؛ وقيل ليس بجائحة لأنه يستطيع دفعه بالحراسة ، وهو قول ابن القاسم في الموازية وعليه الأكثر ؛ وقيل من الجائحات وهو قوله في المدونة ، وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد وعليه مشى الناظم . ومحل الخلاف إذا جهلت عين السارق ، فإن علم بعينه طالبه المشتري بقيمة ما سرق ولا شيء على البائع (فار) أي ورابعها الفار ، لأنه إذا كثر وتسلسل على الثمر في رؤوس الشجر أو الزرع أفسده أو غالبه كما هو مشاهد (ريح) أي وخامسها ريح عاصفة (جراد) أي وسادسها الجراد ، إذ هو أكثر ضرراً من الطير إذا كثر وتسلسل ، طائراً كان أو ماشياً على الأرض ، وهو المعروف عندنا بالعتاب بتشديد المثناة فوق (عفن) أي وسابعها عفن يكون في الفواكة والرطب يغير رائحتها وطعمها فتفسد بذلك (جيش) أي وثامنها جيش عظيم ، لأنه إذا أتى على البساتين أو الزرع أتلغه بالأكل منها وعلف الدواب ، ويعد من الجوائح إذا كان رئيس الجيش ظالماً أو كافراً لا تناله الأحكام (نار) أي وتسعها نار لا يعلم الذي أسعها ، فإن علم أتبع بما أتلقت النار . ومن الجوائح أيضاً زيادة على ما ذكر اليرد النازل من السماء منقطعاً من السحاب والثلج وقوله (إن بلغت ثلاثاً) شرط في وضع الجائحة عن المشتري ، فإن نقصت عن الثلاث فلا وضع لخفة الأمر ؛ مثال ذلك : إذا اشترى أحد تمرًا معلقاً على رؤوس الشجر ليبس إن كان شأنه اليبس كتمر وزيب وجوز وما أشبه ذلك ، أو ليتم طيبه إن كان شأنه عدم اليبس كترطب مصر وعنيها ورماني وتفايح وبرتكان وشبه ذلك ، فأصابته جائحة من الجوائح المتقدم ذكرها فأتلقت نصفه أو ثلثه وضع ما يقابل ذلك عن المشتري فيقال : كم قيمة الثمرة قبل الجائحة ؟ فإن قبل ثلاثون ، وضع عن المشتري خمسة عشر إن كان المجاح قدر النصف في التقدير ، أو عشرة إن كان قدر الثلث . ومثل الشار في حكم الجائحة سواء بسواء الجوب كقمح وشعير وأرز وذرة ودخن إن اشترت بعد إفراكتها وقبل حصادها (وفي البقول هـ أو عطش فالوضع بالقليل) أي وحكم كبصل وفجل وسلق وكراث وباذنجان ومقات إن أصابتها جائحة قبل قلعها أو قبل قطع ما يقطع منها عرفاً أو أتلقت بسبب عطش ما يلزم البائع سقيه عرفاً ، فالوضع عن المشتري يكون بنسبة ما يقابل ما تلف منها ولو أقل من الثلث ما لم يكن تافهاً جداً ، وهذا حاصل كلام الناظم .

تمة : ومن أعزى ثمر شجرة في حائط له لإنسان ، وكان الثمر مما ييبس كتمر وزيتون وتين وجوز ولوز وزيب ، فإنه يجوز له شراؤه من المعري بفتح الراء بشروط : أولها أن يتضرر بدخول المعري له أو غلمانه أو بالتطلع على عورات ، فعلة الجواز دفع الضرر عن المعري بالكسر . وثانيها أن يشتريه بخرصه : أي وتقدير أهل المعرفة له ، فلا يجوز شراء بالنقد وإلا

فسخ البيع . وثالثها بدو صلاح الثمر ، فلا يجوز قبله . ورابعها أن يكون الوفاء بعد الجذاذ ، وكونه في الذمة : أي الذمة المعري بالكسر فلا يجوز التعجيل فيه . وخامسها أن يكون خرصه خمسة أوسق فأقل لا أكثر . وسادسها أن يتلفظ المعطي بالعريّة ، فإن تلفظ بالهبة والصدقة أو بالمنحة فلا يجوز له شراؤه على المشهور . وسابعها أن يكون ثمن الثمرة من نوعها ، فلا يجوز شراء تمر أو زيتون أو عكسه ، ولا شراء تمر بجاو أو قنديل ولا عكسه ، ولا يجوز شراء تمر برني بصيحاني ولا عكسه . وبطلت العريّة بموت معريها أو نفليسه أو جنون أو مرض اتصالاً بموته قبل حوز المعري له بعد ظهور الثمرة ؛ فإن حاز المعري له قبل ظهور الثمرة على رؤوس الشجر وحصل مانع مما ذكر لمعريها بطلت أيضاً ، لأنها عطية يتوقف إمضاؤها على الحيازة المعتبرة كسائر العطايا . وزكاة الثمر المعري على مالك الأصل أو نائبه ، فإن نقص خرصه عن النصاب كمله المعري وزكاة وجوباً .

ثم شرع في بيع السلم فقال (باب السلم) أي هذا باب في بيان حكم السلم وحقيقته وشروطه وما يتعلق به . وله أركان أربعة : المسلم بالكسر ، وهو المشتري . والمسلم إليه بالفتح ، وهو البائع . والمسلم فيه ، وهو ما يقع عليه العقد من عين أو عرض أو حيوان . والسلم ، وهو رأس المال . قال القرافي : سمي سلماً لتسليم الثمن دون عوض ، يعني في الحال فهو شبهه بالسلف فتأمل .

باب السلم

وَجَائِزٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَسْلَمُ بِسَبْعَةِ مِنَ الشُّرُوطِ تُعَلَّمُ¹
فَقَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ ثُمَّ الْأَجَلُ يَنْصَفُ شَهْرٌ وَهُوَ مِمَّا يُنْقَلُ²
وَالْوَصْفُ وَالضَّبْطُ بِمِغْيَارٍ عُلِمَ وَكَوْنُهُ دَيْنًا عَلَى مَنْ يَسْتَلِمُ³
وَحَاصِلٌ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَلَوْ يَكُونُ قَبْلَهُ لَمْ يَحْصُلْ⁴

(1) (وجائز في كل شيء يسلم) أي أن يبيع السلم الحكم فيه الجواز لترخيص الشرع فيه للضرورة ، إذ الأصل فيه المنع . وحقيقته بيع شيء موصوف من عرض أو حيوان أو غيرها لامين . وقوله في كل شيء يسلم : معناه أنه يجوز في كل شيء يصح بيعه شرعاً من عين وعرض وحيوان عاقل أو غير عاقل ، ومعدن كحديد ونحاس ورصاص ، وجوهر نفيس كمرجان وزمرد وياقوت . ودخل في العرض جميع أنواع الطعام والإدام والمائعات كمسل وسمن وزيت وخل وغيرها مما يدخر ولو لغير العيش كملح وكزبرة وحلبة وما أشبه ذلك (سبعة من الشروط تعلم) أي أن جواز بيع السلم مشروط بسبعة شروط وتؤخذ وتعلم من النظم .

(2-4) ثم شرع الناظم في ذكر الشروط بقوله (فقبض رأس المال) أي فأخذها قبض رأس المال السلم ، عينا كان كذهب وفضة ، أو عرضاً كثوب وحديد ونحاس ، أو مثلياً كقمح وتمر وزبيب وعسل ، أو حيواناً كعبد وفرس . ولا يجوز فيه التاجيل ، فإن وقع العقد من المسلم والمسلم إليه على أردب قمح مثلاً بعشرة يدفعها للمشتري بعد ثمانية أو عشرة أيام تمضي من يوم العقد بطل السلم لفساده ، نعم يجوز تأخير رأس مال السلم إلى ثلاثة أيام فقط ولو بشرط (ثم الأجل) أي ثم الشرط الثاني لجواز بيع السلم ضرب أجل معلوم للمسلم فيه ، فإن كان بلا أجل أو جهل الأجل كقوله إلى قدوم زيد ، ولم يكن لقدمه وقت معين فسد العقد وفسخ (بنصف شهر) أي أن أقل أجل السلم خمسة عشر يوماً فأكثر لا أقل ، فإن ضرب أجل السلم بالشهور كثلاثة أشهر أو أربعة اعتبرت بالأهلة كاملة أو ناقصة (وهو مما ينقل) أي وثالثها كون المسلم فيه متقولاً : أي متحركاً كالذواب والحبوب والمائعات والقطن والصوف والحديد وغيرها ، فلا يجوز السلم في غير متقول كدار وأرض وأشجار (والوصف) أي ورابعها كون المسلم فيه موصوفاً وهو ذكر بيان الجنس والنوع والجودة والرداءة حال العقد ، فإن كان المسلم فيه حب يجب عليه بيان نوعه من الحب البيض المعروف عندنا بالمريق أو الذرة الشامي أو الأحمر البلدي أو الذرة المسمى بالفورتية ، وبيان الأمكنة المزروعة فيها أهمي من الأراضي المطرية أو البحرية ، أو التي تسقي بالواپورات ، لاختلاف أغراض الناس باختلاف الأراضي والسقي ، وكذا يقال في بقية الحبوب من قمح

لَمْ يُعْطَ فِي الْأَكْثَرِ أَوْ فِي الْأَفْضَلِ مِنْ جَنْسِهِ مِنْ أَدْوَانٍ أَوْ أَرْدَنِ¹
إِلَّا إِذَا مَا كَانَتْ الْمَنَافِعُ مُخْتَلِفَاتٍ وَالْمَرَادُ وَاقِعٌ²

وشعير ودخن وقطاني وغيرها كأرز وعلس ، وإن كان تمرًا يَبْنُ وجوبًا نوع المسلم فيه المسلم فيه من بركاوي وجاو بنت أموره وقنديله ومشرق وعبد الرحيم وغيرها من أنواع التمر ، وبين أنه من الجيد أو الوسط أو الأدنى لاختلاف الأسواق والأغراض أيضًا ، وإن كان المسلم فيه من الفواكه والبقول بين أنه من نوع كذا ، وإن كان من المقات بين أنه من الرمالي أو من العلاقي ، وإن كان لحمًا بين أنه لحم إبل أو بقر أو ضأن أو طير أو سمك ، وفي المائعات يجب بيان النوع من زيت وسمن وعسل ونحوها ، وذكر الجهة التي ترد منها لاختلاف الأغراض أيضًا (والضبط بمعياري علم) أي وخامسها ضبط المسلم فيه بالمكاييل التي بها التعامل في كل بلد إن كان مما يكال ، أو الوزن إن كان مما يوزن ، أو العد إن كان مما يعد ، كذكر الأردب فيما يكون التعامل فيه بالكيل ، وذكر القنطار أو نصفه أو ربعه فيما يكون التعامل فيه بالوزن ، ومثل ذلك القنطار ذكر الأفة والرطل والأوقية فيما يكون التعامل فيه بهذه الأوزان ، وذكر العدد فيما يعد كالحيوانات والثياب والأواني وشبهها (وكونه دينًا على من يستلم) أي وسادسها كون المسلم فيه دينًا على المسلم إليه وهو البائع كان يقول : علي وبذمتي لفلان إردب من قمح أو ذرة أو قنطار من زيت أو عسل أو قطن أو حديد أو عشرة من أثواب أو غنم أو خيل أو بغال ، أو غيرها من الحيوانات كالرقيق ، أو عشرة أوقيات من ذهب أو فضة سلمًا أقوم بدفعه ، أعني لفلان بعد ثلاثة أشهر أو أربعة مثلاً ، وجاز تحديد أجل السلم بفصل من فصول السنة كالصيف أو وقت معلوم كالخصاد ويعتبر في ذلك الوسط ، فإن حلَّ أجل السلم ، ولم يجد المسلم إليه وفاء خير المسلم : أي المشتري في الانتظار إلى الخصاد القابل أو أخذ رأس ماله ويكون حينئذ كالإقالة ، واحترز بقوله وكونه دينًا في ذمة المسلم عن بيع الحاضر المعين سلمًا لأدائه إلى بيع معين يتأخر قبضه ، وهو لا يجوز شرعًا (وحاصل عند حلول الأجل) أي وسابعها كون المسلم فيه حاصلًا يمكن وجوده إذا حلَّ أجله ولو عند غير المسلم إليه فإن لم يمكن وجوده عند حلول الأجل فلا يجوز فيه السلم ، كما إذا أسلم في فاكهة الشتاء ليأخذها في الصيف أو العكس ، فهو لا يجوز لفقد الشرط (ولو يكون قبله لم يحصل) أي أن المسلم فيه إذا كان مما يمكن وجوده عند حلول أجله عرفًا جاز بيعه سلمًا ولو لم يكن موجودًا حال العقد ، وما جرت به العادة عند الزارع أنهم إن أخذوا في تنظيف الأراضي وحرثها إبان الزراعة أتوا إلى التجار وعرضوا لهم قدرًا مما تنتجه مزرعاتهم للبيع قبل أن يزرعوا وهم يأخذون منهم مقادير معلومة يشمن معلوم إلى أجل معلوم بوثائق تكون بيد التجار للتعامل بها عند الحاجة إليها وهو جائز شرعًا ، إذ هو عين السلم المبوَّب له في كتب الفقه .

(2و1) قوله (لم يعط في الأكثر أو في الأفضل) الخ ، معناه : أنه إذا كان مال المسلم والمسلم فيه من جنس واحد ، كما إذا أسلم خيلًا في خيل أو بغالًا في بغال أو حمرًا في حمر أو رقيقًا في

ولا طعامين ولا نقدين وجاز في المجلوب كاليومين¹

رقيق، فلا يجوز إعطاء الأكثر في الأقل من الجنس الواحد كما إذا أخذ المسلم إليه فرساً واحداً من المسلم بالكسر ليدفع له بعد أجل معلوم فرسين أو أكثر، أو حملاً ليدفع له حمارين أو ثلاثة، أو بغلاً ليدفع له بغلين أو أكثر، أو عبداً ليدفع له عبيدين فأكثر بعد أجل معلوم بينهما في الجميع، لأنه يؤدي إلى سلف بزيادة، ولا يجوز أيضاً إعطاء الأقل في الأكثر سلماً كما إذا أسلم فرسين ليقضي عنهما فرساً واحداً بعد أجل معلوم، ولا إعطاء أفضل الثياب في الأدنى منها، ولا إعطاء الأدنى في الأفضل، وهذا معنى قول الناظم لم يعط في الأكثر أو في الأفضل إلى آخر البيت إلا إذا ما كانت المنافع مختلفة. أي أنه لا يجوز في السلم إعطاء الأقل في الأكثر من جنس واحد كفرس في فرسين أو حمار في حمارين أو جملاً في جملين ونحو ذلك، ولا إعطاء الأكثر في الأقل كعبيدين في عبد أو سيفين في سيف مثلاً، إلا إذا اختلفت منافعها فإنه يجوز، لأن اختلاف المنافع يصير الجنس الواحد أجناساً (والمراد واقع) أي والحال أن المنافع التي تكون سبباً في اختلاف الأسواق والأغراض حاصلة بالفعل، فيجوز إسلام فرس سابق في فرسين غير سابقين يقدر مثلهما للخدمة أو الحمل دون الجري، ويجوز العكس وهو إسلام فرسين فأكثر للخدمة في فرس للسباق؛ ويجوز إسلام بغل معد للركوب والزينة في بغلين لمجرد الخدمة كسحب العربات الكار، ويجوز العكس لاختلاف المنافع، ويجوز إسلام جمل يعد مثله للركوب فقط في جملين مثلاً لمجرد الحمل أو عمل العصارات أو الطواحين؛ ويجوز إسلام فاره الحمر في حمارين غير فاهرين لاختلاف المنافع والأقراض؛ والعامية عندنا يقولون للفار البلاء فالخاء بلام وحاء مهملة؛ ويجوز إسلام عبد ذي صنعة مهمة كحياكة وحدادة في عبيدين لمجرد الخدمة، ويجوز العكس؛ وقس الباقية ما ذكرنا من الأمثلة. ومفهوم قوله (من جنسه) أن الأجناس إذا اختلفت كقطن وصوف ورقيق ومواش يجوز إعطاء الأكثر في الأقل وعكسه، والأفضل في الأدون وعكسه بلا شرط وهو كذلك.

(1) قوله (ولا طعامين) معناه؟ أنه يشترط لجواز بيع السلم أن يكون كل من رأس مال السلم والمسلم فيه طعاماً ربوياً لا متماثلاً ولا متفاضلاً، اتفق الجنس أو اختلف، لأن بيع الطعام بالطعام لا يجوز إلا مناجزة؛ فمن أسلم أردب قمح ليأخذ عنه بعد شهر أو شهرين أردب قمح، فإنه لا يجوز لأدائه لربا النسيئة وهو التأخير؛ وإن أسلم أردب قمح أو ذرة أو أرز ليأخذ عنه بعد أجل السلم أردبين من جنسه أو من غير جنسه فسد البيع وفسخ لأنه يحرم من وجوب: أحدهما التأخير، وثانيهما التفاضل فيما اتحد جنسه (ولا نقدين) أي ويشترط أيضاً أن لا يكون: أي رأس المال السلم والمسلم فيه عيناً، لأن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة لا يجوز إلا مثلاً بمثل يذاً بيد، فمن أسلم أوقية من ذهب ليأخذ عنها بعد أشهر أوقية أو أوقيتين فسد العقد لما فيه من الصرف المؤخر والتفاضل في الجنس الواحد؛ ومن أسلم رطلاً من فضة ليأخذ عنه بعد أجل رطلاً أو رطلين فسد العقد أيضاً لما فيه من الصرف

باب القرض

وَأَقْرَضْ لِمَا قَدْ جَازَ فِيهِ السَّلَمُ إِلَّا الْإِمَا لَا زَوْجَةً أَوْ مَحْرَمًا

المؤخر والتفاضل في الجنس ، وهذا شرط ثامن زائد على ما في الترجمة وهو آكلها (وجهاز في المجلوب كاليومين) تقدم أن أقل أجل السلم نصف شهر ، لكن يستثنى منه أن المسلم فيه إذا كان خارجاً عن محل العقد يجوز السلم فيه بنحو اليومين بشروط : أن يكون رأس مال السلم معجباً في مجلس العقد ؛ وأن تكون المسافة المذكورة بئر لا بحر إذا كانوا مقلعين خوفاً من قطعها في يوم ، لأن المركب إذا كان لها قلع واتجاه الريح صوب سفرها فإنها تقطع المسافة البعيدة في زمن يسير ، وأما إن كانوا يبحر منحدلين فيجوز على الراجح ؛ وأن يذهب أو وكيل كل منهما لقبض المسلم فيه في موضع وجوده الذي تعاقد عليه ، فإن احتل شرط من هذه الشروط فسد العقد وفسخ ، وهذا معنى قول الناظم وجاز في المجلوب إلى آخره . والمراد بالمجلوب في كلامه : السلع المعروضة للتجار من خارج ليشتروها على وجه السلم . ولما انتهى الكلام على السلم عقبه بالكلام على القرض ، لأنه من مشكلات البيع يلزم بمجرد العقد من رشيدين فقال (باب القرض) أي هذا باب في بيان حقيقة القرض وأركانه وشروطه ، وبيان ما يمنع منه وما لا يمنع . فالقرض عرفاً : وهو السلف ، وله أربعة أركان : المقرض بالكسر ، وهو المسلف ، ويشترط أن يكون حراً مكلفاً رشيداً . والمقترض ، ويشترط أيضاً تكليفه ورشده وقدرته على الوفاء . والقرض ، وهو كل ما يجوز بيعه سلماً . وما يدل على الرضا من قول ، كقول المقرض : أقرضني أردباً أو نصفه فيقول له : أقرضتك أو سلفتك ، ويقوم مقام ذلك الإشارة المفهومة من أخرس أو فعل كالمعاطاة ، وحكمه النديب لأنه من باب التعاون على البر والمعروف ، وقد فضله الشرع على الصدقة وإن كان لا رجوع فيها لقضاء حاجة المقرض وإدخال السرور عليه برفع كرب الاضطراب .

(1) (واقرض لما قد جاز فيه السلم) أي اعط ندباً على وجه القرض والسلف لوجه الله تعالى لما : أي لكل شيء متمول يجوز بيعه سلماً ، مثلاً كان كقمح وتمر وذرة ، أو مائلاً كسمين وعسل وزيت ، أو غيرها من العروض كتياب وقطن وصوف وما أشبه ذلك ، ليرد المقرض مثله صفة وقدراً بقصد نفع المقرض دون المقرض ؛ فلا يجوز أن يقرض المسلف رديماً من تمر أو قمح أو ذرة أو غيرها ليرد له المقرض جيذاً ، لأنه سلف بزيادة ؛ ولا يجوز سلف يجز منفعة إلا أن يكون الرديء أنفع للمقرض بأن كان سعره أعلى من الجيد وقت إتيانه وإلا جاز . وعمل عدم الجواز إن شرط المسلف على المقرض رد الجيد ، فإن كان بلا شرط لأنه من حسن القضاء . ومن الربا المثق على حرمة أن يقرض إنسان آخر أردباً مثلاً ليرد له بعد أجل إردينين أو أردباً ونصفاً (إلا الإمام) أي إلا الإمام ، فلا يجوز إقراضهن لذكر يجوز له وطوهرن بنكاح أو ملك يمين . فمن اقترض أمة من سيدها لتقيم عنده شهراً أو أكثر للوطى

وَحَرَّمُوا هَدِيَّةَ الْقَاضِي وَصَاحِبِ الدِّينِ أَوْ الْقَرَّاضِ¹
وَعَامِلٍ فِيهِ وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَى اسْتِيفَاءٍ مَا لَدَيْهِ²
إِلَّا إِذَا مَا مِثْلُهَا تَقَدَّمَ أَوْ اقْتَضَاهَا مُوجِبٌ بَيْنَهُمَا³

او الخدمة فسُخ العقد لأدائه لإعارة الفروج وهو ممنوع شرعاً ، وردَّت الأمة لسيدها ، فإن وطء المقرض أو غاب بها زمناً يمكن وطؤها فيه فإنها تفوت له بالقيمة ؛ فإن حملت منه فإنها تصير له أم ولد ولا يحدّ مراعاة لمن يقول بجواز ذلك من أئمة المذاهب المندرسة . ومفهوم قولنا ذكر أن المرأة يجوز لها اقراض الأمة وهو كذلك لأمن حملها (لا زوجة أو محرم) رفعهما مراعاة لقافية الشطر الأول وإلا فهما منصوبان بالعطف على المستثنى بالإلا من قوله إلا إلا ؛ والمعنى : أن الأمة إذا كانت زوجة للمقرض أو محرماً له كعمته أو خالته أو شبههما من نسب أو رضاع فيجوز له اقراضها لإباحة وطء الأولى وتأييد حرمة وطء ما بعدها .

(2) (وحرّموا هدية للقاضي) أي حكم العلماء بما فهموه من النصوص القاطعة بحرمة الهدية للقاضي ، وهو كل من ولي الحكم بين الناس فيشمل القضاة الشرعيين في زماننا هذا ونوابهم وكنايهم ورؤساء المحاكم الأهلية وأعضائهم والعمد والمشايع ، وكل صاحب سلطة يحرم عليه قبول الهدية ممن كان تحت سلطته ، عينا كانت أو عرضاً أو حيواناً ، لأنه ربما حكم لصاحب الهدية بغير الحق مراعاة لما قدمه له من المعروف (وصاحب الدين أو القراض) أي ويحرم تقديم هدية من المقرض لصاحب الدين وهو المقرض بالكسر ، ويحرم على صاحب الدين قبولها لأدائه إلى سلف بمنفعة . ويحرم على رب القراض تقديم هدية لعامله لأنه يتهم على ترغيبه في إدامة العمل (وعامل فيه) أي ويحرم على عامل القراض أن يقدم هدية لرب مال القراض ، لأنه يتهم أنه ما قدمها إلا خوفاً من أخذ مال القراض منه بعد المحاسبة (ومن عليه دين) لا يجوز له أن يقدم هدية لغريمه (إلى استيفاء ما لديه) أي حتى يقضى ما عليه من الدين لغريمه ، ويحرم على غريمه قبولها لأنه سلف جرّ منفعة .

(3) ثم استثنى مما يحرم من الهدية لمن ذكر بقوله (إلا إذا) أي أن الهدية لكل من القاضي والمسلم وربي القراض وعامله والمدين محرمة ، ويحرم عليهم قبولها إلا إذا تقدم مثلها من المهدي بالكسر ، للمهدي له بالفتح ، فما الواقعة بعد إذا في كلامه زائدة ؛ فإن تقدم مثل الهدية من المهدي له للمهدي بالكسر ، كما إذا أهدى إنسان للقاضي وما بعده مركوباً أو ثوباً أو سيفاً أو فاكهة أو شبه ذلك ، فردّ القاضي أو ما بعده هدية للمهدي من جنس ما أهدى أو غيره مما هو مماثل له أو أفضل منه صفة أو أكثر قيمة ، فإنها لا تحرم ، بل يجوز إذ ذلك لعدم المنّة (أو اقتضاها موجب بينهما) أي ويجوز تقديم الهدية أيضاً لمن ذكر وقبولها إن حدث أمر يقتضيها بين المهدي والمهدي له من فرح أو سفر أو موت عند أحدهم ، كما هي العادة الجارية ببلادنا عند العامة والخاصة أن الإنسان إذا صنع طعاماً لعرس أو ختان أو مات له أحد من أهل بيته دعا الناس لطعام العرس أو الختان ، وبعد فراغهم يقدم كل أحد له ما

باب الرهن

الرَّهْنُ مَضْمُونٌ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَإِنْ نَفَى الْغُرْمَ بِشَرْطٍ مُرْهِنٌ¹
مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى التَّلَفِ أَوْ وَضَعَهُ عِنْدَ أَمِينٍ إِنْ حَلَفَ²

يستطيع من النقد من غير طلب من صاحب البيت بل باختيارهم ، ولا حرج على من لم يقدم شيئاً ، ويسمونها مساعدة ، كما يقدمونها لصاحب المأتم ليستعين بها على زواره للعزاء ، ويقدمونها أيضاً لمن سافر لحج أو قدم منه .

[تنبيه] تكلم الناظم على حكم تقديم الهدية للقاضي وبين ما يجوز منها وما لا يجوز ، ولم يتكلم على حكم الرشوة وهي ما يقدمه إنسان للقاضي من عين أو عرض ليحكم له بما ادعاه ، ويظل دعوى خصمه بسبب تقديم ماله ، وهي : أي الرشوة محرمة إجماعاً ، بل هي من السحت ، لأن القاضي إذا قبل الرشوة من أحد الخصمين لم يحكم بالحق ، قال تعالى «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» والإثم على القاضي وحده إذا كان لا يحكم لأحد الخصمين بحقه ، وهو غير ظالم إلا إذا أعطاه شيئاً متمولاً ، فإن كان أحد الخصمين ظالماً وحكم له القاضي بما ادعاه لأخذ الرشوة منه كان الإثم عليهما معاً ؛ وهل ذو الجاه الذي يتوصل بجاهه إلى تخليص نفس أو مال من أيدي الظلمة كالقاضي يحرم تقديم الهدية له أو لا يحرم ؟ أقوال . وفي المعيار : سئل بعضهم عن رجل حبسه السلطان وغيره ظلماً ، فبذل ما لا لمن يتكلم في خلاصه بجاهه أو غيره ، هل يجوز أم لا ؟ فأجاب بنعم يجوز ، صرح به جماعة منهم القاضي حسين ، ونقله عن القفال . فإن كان التخليص من أيدي الظلمة يحتاج إلى تحرك ذي الجاه وتعبه أو سفره من مكان لآخر ، فجواز تقديم الهدية له حجة فيه أو لاكتساب جاهه متفق عليه . انظر الشرح الصغير لأبي البركات .

ولما انتهى الكلام على القرض وأحكامه شرع يتكلم على الرهن فقال (باب الرهن) أي هذا باب في حقيقة الرهن وأحكامه : أي مسائله المتعلقة به ، وهو أي الرهن شيء متمول من عين أو عرض أو حيوان أو عقار أو غيرها كفيلة دار أو حانوت ، وقد عرفه بعضهم بقوله : وهو عقد لازم لا ينقل الملك قصد به التوثق في الحقوق ، وهي كل دين لازم من بيع أو قرض أو آيل إلى اللزوم ، كأخذ رهن من صانع أو مستعير ليكون الرهن في نظير قيمة المصنوع أو المستعار إن ادعى كل من الصانع والمستعير الضياع . وأركانه أربعة : العاقد ، وهو الراهن . والمرتهن . والمرهون ، وهو المال المبدول من الراهن . ومرهون فيه . وهو الدين اللازم . وصيغة كالبيع من قول أو فعل يدل على الرضا . وقال ابن القاسم : لا بد في صيغة الرهن من اللفظ الصريح كرهنت من الراهن وارتهنت من المرتهن .

(2و1) قوله (الرهن مضمون على المرتهن) معناه : أن الرهن : أي الشيء المرهون عند رب الدين بقصد التوثق إن ادعى المرتهن ضياعه فضمائه عليه : أي عليه قيمته إن كان مما يقوم ، أو مثله

وَتَمَّ بِالْحَوْزِ وَجَازَ بِالْغَرَرِ وَعَلَّةُ الرَّهْنِ لِمَوْلَاهُ انْخَصَرَّ¹

إن كان مما له مثل كالمكيلات والموزونات إن كان الشيء المرهون مما يغاب عليه : أي يمكن إخفاؤه كحلي وثياب وسيف وإوان وشبه ذلك . وإن كان المرهون مما لا يغاب عليه كدار وأرض وأشجار فخلف فلا ضمان عليه (وإن نفى الغرم بشرط مرهن) أي إن ضمان الرهن الذي يمكن إخفاؤه إن ادعى المرتهن ضياعه ثابت ولازم للمرتهن ، ولو اشترط عند عقد الرهن نفى الغرم والضمان إن ادعى الضياع فهذا الشرط ساقط لا يعمل به لاشتراطه نفى شيء قبل وجوبه (ما لم تقم بينة على التلف) أي أن ضمان ما يغاب عليه على المرتهن ما لم تشهد له بينة عادلة على التلف تلفه بغيره أو حرق ، أو ضياعه بسرقة بلا تفریط منه ؛ فإن شهدت له بذلك فلا غرم عليه (أو وضعه عند أمين إن حلف) أي وكذا لا ضمان عليه إن ادعى أنه وضع الشيء المرهون عند أمين باتفاق الراهن ، وادعى الأمين ضياعه ، لكن لا بد من أن يحلف المرتهن إنه ضاع من الأمين بلا سبب منه ، ولا يمين على الأمين .

(1) (وتم بالحوز) أي أن الراهن لا يتم للمرتهن إلا بحيازة المرهون عيناً كان أو عوضاً أو حيواناً أو عقاراً ، ورفع يد الراهن عنه حتى يفي ما عليه من الدين . فينبغي للمرتهن أن يضع يده على الشيء المرهون بلا تراخ لئلا يحدث ما يطل الرهن قبل الحيازة (وجاز بالغرر) أي أن عقد الرهن يجوز على شيء فيه غرر يسير كمبدئ بقير شارذ وثمرة قبل بدو صلاحها ، لأن المقصود منه التوثيق فقط ، وشيء خير من لا شيء ، وأما عقد الرهن على ما فيه غرر كثير كجنين في بطن أمه فلا يجوز (وغلة الرهن) أي أن غلة الشيء المرهون تحت يد المرتهن في نظير دينه إذا كان له غلة كأجرة عبد أو أمة وكراء أرض أو دار أو حانوت وجنيئة وماشية وصوف له قيمة كما في بعض البلاد ، وثمر نخل أو غيره كمين وزبيب ونحوهما (لمولاه انْخَصَرَّ) أي يكون محصوراً ومحفوظاً للراهن تحت يد المرتهن إلى أن يحل أجل الدين المرهون فيه ؛ فإن وفى الراهن ما عليه من الدين أخذ رهنه من المرتهن وأخذ ما كان محفوظاً تحت يده من غلة الرهن ، فإن لم يقض الراهن ما عليه من الدين أخذ المرتهن دينه من غلة الرهن بحضرة الراهن ، فإن لم يكن له غلة يبيع الشيء المرهون ليستوفي المرتهن حقه من ثمنه . ولا يجوز له أن يتشفع بالغلة ويطلب بدينه لأن ذلك من السلف الذي يجر منفعة وهو ممنوع شرعاً . وما عمت به البلوى في جميع البلاد أن أهل الموال يرتهنون الأراضي التي تزرع كل إبان والنخل الذي يثمر كل عام من ملاكها في نظير الدين الذي يكون عليهم منهم ، ويتشفعون بريع الأرض وثمر النخل ، معتقدين أن ذلك حلال لهم . وإذا قدر المدين على وفاء ما عليه من الدين وفك المرهون من أرض أو نخل امتنع المرتهن من تسليم الرض أو النخل ، وربما أدى ذلك إلى رفعه للحاكم ونزاع كثير ، فإننا لله إليه راجعون .

[فائدة] يجوز للمرتهن الانتفاع بغلة الرهن بثلاثة شروط : أن يشترطها المرتهن على الراهن في صلب العقد . وأن يكون للإنتفاع بها زمن معين كشهر فأكثر أو سنة فأكثر ، كانت المنفعة سكنى دار أو ركوب دابة أو خدمة عبد أو ثمر نخل أو خراج أرض . وأن يكون

وَيُظِلُّ الرَّهْنُ بِمَوْتِ مَنْ رَهَنَ أَوْ فَلْسِهِ مِنْ قَبْلِ حَوْرِ الْمُرْتَهَنِ¹
أَوْ إِذْنِ حَائِزِهِ لِرَبِّ الْمُرْتَهَنِ فِي بَيْعٍ أَوْ وَطْءٍ أَوْ إِهْدَاءٍ أَوْ سَكَنِ²
كَرَاهِينَ فِي عَيْنٍ أَوْ فِي مَنَفَعَةٍ وَوُلْدُهُ وَالصُّوفُ مُدْرَجٌ مَعَهُ³

الدين الذي رهن فيه شيء مما ذكر ثمن سلع مبيعة ، كما إذا اشترى من تاجر ثياباً وبنا وسكراً وشايًا وغيرها من السلع التي تباع وتكونت عليه ديون عجز عن دفعها ، فرهن للتاجر أرضاً أو غيرها . وهذا معنى قول الرديري في [أقرب المسالك] : وجاز لمرتتهن شرط منفعة عينت بشئ يبيع فقط انتهى . فإن اختلف شرط منها بان تطوع الراهن بالمنفعة أو جهل زمنها أو كان الدين من قرض لم يجز الانتفاع بغلة الرهن .

(2و1) ثم شرع في مبطلات الرهن بقوله (ويظلل الرهن بموت من رهن) أي أن حكم الرهن الذي هو تعلق حق المرتتهن بالشئ المرهون يظلل بموت الراهن قبل حيازته له في حياة الراهن فيكون فيه أسوة الغرماء ، فإن حازه قبل موته اختص به دونهم ، فإن بقي بعد قضاء دينه شيء من الرهن فهو لما سواه من الغرماء والإلا فلا (أو فلسه من قبل حوز المرتتهن) أي وكذا يظلل حكم الرهن إن حكم بالتفليس على الرهن قبل حيازة المرتتهن لما تعلق به حقه من حلي أو دار أو حيوان أو نحو ذلك ، فينبغي للمرتتهن أن يسارع إلى حيازة المرهون ومنع جولان يد الراهن معه فيه لئلا يفوت عليه بمحذوث مبطل من موت أو تفليس ، فيبقى دينه بلا رهن ويكون أسوة الغرماء أيضاً (أو إذن حائزه لرب المرتتهن) أي ويظلل حكم الرهن أيضاً بإذن المرتتهن للراهن بالتصرف في الشئ المرهون بفعل شيء مما يأتي ولو لم يتصرف بالفعل (في بيع أو وطء أو إهداء أو سكن) أي أن أحد الأمور التي يظلل بها حكم الرهن الإذن في بيع المرهون من دار أو عبد أو دابة أو نحو ذلك ؛ فإن إذن المرتتهن للراهن في بيع المرهون بطل تعلق حقه به ولو كانت تحت حيازته وكان فيه أسوة الغرماء باعه الراهن أو لم يبعه . وكذا يظلل تعلق حقه به إن إذن له في إهداء الرهن لآخر بمجرد الإذن ، وأما إذنه له في وطء الجارية المرهونة تحت حيازته فقيه خلاف أشار إليه العلامة الصاوي في [بلغة السالك] بقوله : واعلم أن الإذن في الوطء وما بعده قيل إنه مبطل للحوز فقط . وهو الذي مشى عليه شارحاً ، وقيل للرهن من أصله . فعلى الأول للمرتتهن بعد الإذن وقبل المانع الذي هو الوطء رد الرهن لحوزته بالقضاء على الراهن . وعلى الثاني ليس له رده لبطلانه ، وسواء كان الراهن المأذون له في الوطء بالغاً أو غير بالغ لجولان يده في أمة الرهن ، وإن كان وطء غير البالغ ليس معتبراً في غير هذا المحل انتهى . ولم يصرح في الحاشية بترجيح لأحد القولين ، انظره . وكذا يظلل الرهن بإذن المرتتهن للراهن في سكنى الدار المرهونة ولو لم يسكنها على ما مشى عليه بابو البركات في الشرح الصغير ، وقد علمت ما حكاه الصاوي في حاشيته من الخلاف .

(3) (كراهن في عين) أي ويظلل الرهن إذا اشترى أحد دابة وأخذ البائع رهناً ، على أنها لو استحققت الدابة منه أتى له البائع بعين الدابة التي استحقها إنسان آخر وحكم له بها (أو

في منفعة) أي ويظل الرهن أيضاً إذا اكرى إبتسان دابة أحد ليحمل عليها امتعته إلى مكان معلوم ، ويأخذ من ربّ الدابة المكثرة رهناً على أنها لو استحققت قبل بلوغ مرامه أو ماتت أتى له بعينها . ووجه البطلان في المسئلتين استحالة الإتيان بالمرهون فيه عقلاً وعادة . وأما لو أخذ منه رهناً على أنها لو استحققت في المسئلتين أو ماتت في مسألة الكراء أتى له بقيمتها أو مثلها صفة وقدرًا ، أو يحمل له أمتعته بقية المسافة على أي دابة كانت لجاز (وولده والصوف مدرج معه) أي أن ولد الحيوان المرهون الذي حدث بعد عقد الرهن داخل ومندرج تحت الرهن الذي عقد على أمة تحت حوز المرتهن ، فليس للمالك التصرف في ولد الأمة المرهونة أو ولد الدابة المرهونة الذي حدث بعد الرهن يبيع أو غيره حتى يقضى ما عليه من الدين الذي للمرتهن . ويدخل في عقد الرهن أيضاً الصوف الثام على ظهور الغنم ، ويكون مرهوناً معها إلى انقضاء الأجل ، لأن عقد الرهن وقع عليه وعلى الغنم ، ولا يدخل في الرهن الصوف الذي يحدث بعد جز الأول ، بل يكون لربّ الغنم المرهونة يتصرف فيه كيف شاء . ويندرج تحت الرهن أيضاً الثمر الذي يس على رؤوس النخل ووقع العقد على النخل قبل جذاده ، فيكون محصوراً تحت يد المرتهن تبعاً لأصول النخل ، ولا يندرج تحت رهن النخل الرطب ولو بدا صلاحه لتدرج طيبه إلى زمن طويل . ولا يندرج معه أيضاً ما حدث من الفسيل ، وهو النخل الصغير الذي ينبت من قعور النخل ويعرف عنننا بالثقل ، بل يكون تحت تصرف مالكه . والرهن متعلق بالأصول التي وقع عليها العقد فقط ، فللمالك التصرف في الثقل الذي حدث به عقد الرهن بالبيع والإهداء والتصدق ، وله ثمره إذا أثمر .

ولما أنهى الكلام على متعلقات الرهن ومنها الحجر على الرهن ومنعه من التصرف في المرهون إلا بإذن المرتهن الحائز ، ناسبه أن يذكر بعده الحجر الذي هو أعم منه فقال (باب الفليس) أي هذا باب في بيان حقيقة الفليس وأحكامه وشروطه ، وهو أي الفليس كما قال ابن رشد : عدم المال . والفليس : خلع الرجل من ماله لغرمائه ، والفليس : المحكوم عليه بحكم الفليس ، كذا في [بلغة السالك] . واعلم أن من أحاط الدين بماله ثلاثة أحوال . الأولى قبل التفليس ، وهي أن يمنع نفسه من التصرف في ماله بغير عوض ، فلا يجوز له أن يهب أو يتصدق لغيره بشيء متمول ولو منفعة كخدمة نفسه أو عبده أو كراء دار أو أرض له ، إذ هو تصرف في مال الغير بلا إذن ، وهو ممنوع ، إلا ما جرت العادة به في عرف الناس فإنه جائز ؛ ويجوز في تلك الحالة بيعه وشراؤه كما نه عليه ابن رشد . الثانية تفليس عام ، وهو قيام الغرماء عليه ، فلهم سجنه ليبحثوا عما أخفاه من ماله ، ولهم منعه حتى من البيع والشراء والأخذ والعطاء ، نصّ عليه ابن رشد ، ويقبل إقراره لمن لا يتهم عليه إذا كان في مجلس واحد أو قريباً منه والآ فلا . الثالثة تفليس خاص ، وهو خلع ماله لغرمائه بحكم الحاكم .

باب الفليس

إِذَا حَاطَ الدِّينُ بِالْمَدِينِ وَلَمْ يَجِدْ مَعَهُ وَفَاءَ الدِّينِ¹
فَلَسَهُ الْقَاضِي وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ وَمِنْ تَصَرُّفِهِ بِمَالٍ فَاحْجَرِ²
وَمَالُهُ يُبَاعُ بِالْخِيَارِ إِلَى ثَلَاثٍ وَهُوَ فِي الْحِصَارِ³

(21) (إذا أحاط الدين بالمدین) أي أنه لا يحجر على الشخص ولا يحكم عليه بالتفليس إلا بشروط :
احدها أن يحيط الدين بجميع ماله : أي أن يكون الدين الذي عليه للغرماء قدر ما يملكه أو أكثر
منه ؛ فإن كان ما يملك أكثر مما عليه من الدين فلا يحكم عليه بالتفليس ولا يحجر عليه ، إلا إذا تبرع
بما زاد على ما يقابل الدين فبرّد تبرعه فيما ينقص ماله عن مساواة ما عليه من الدين (ولم يجد معه
وفاء الدين) أي وثايقها ألا يجد ما يفي به دينه ، فإن وجد ما يحصل به الوفاء من ميراث أو هبة أو
صدقة فلا يحكم عليه بالتفليس . ثالثها أن يحلّ أجل ما عليه من الديون أو تكون حالته أصالة ، فإن لم
يحلّ أجل ما عليه من الدين فلا يفلس بالحكم . رابعها أن يطالب الغرماء بديونهم الحالة المحيطة
بماله كلهم أو بعضهم ، فإن لم يطالبه منهم أحد فلا يحكم عليه بالتفليس أيضاً . ولم يتعرض الناظم
للشرطين الآخرين (فلسه القاضي وإن لم يحضر) أي أن الشخص إذا أحاط الدين بماله وكان ثابتاً
عليه باعتراف أو بينة أو صكوك ، وهي الوثائق المعروفة عند العامة بالسندات ، وقد حلّ أجل
الدين وورفعه الغرماء أو بعضهم للقاضي حكم عليه القاضي بالتفليس وخلع جميع ما يملكه
لغرمائه . ولو كسب علم يحتاج لها للمطالبة والتدريس ما لم يتعين عليه الإفتاء أو تعلم العلوم
الضرورية من كل من ولا ترك له ما لا بد منه ؛ ويباع عليه أيضاً ثياب جمعة وزينته إذا كان ذات
قيمة ، وما زاد على ما لا بد منه من دار وفراش وأواني وشبهها ، كان حاضراً بالبلد أو غائباً ؛ إذا
التفليس لا يشترط فيه حضور المدین (ومن تصرفه بمال فاحجر) أي أن المفلس بالمعنى الأعم وهو
قيام الغرماء عليه يمنع من التصرفات المالية كهبة وصدقة وحسبي وبيع لسلعة وشرائها ، ومفهوم
مالي أن تصرفه فيما يتعلق بذاته فلا يمنع منه كعفو لقصاص وجب له على غيره بلا مال ، وكطلاق
زوجته ؛ وأما عقوه عن الخطيئ فيمنع منه لأن فيه مالأ وهو الدية ؛ وإذا كانت له زوجة وأراد أن
يتزوج أخرى منع من التزوج إلا إذا كانت الزوجة الواحدة لا تعفه لغلبة شهوته ، فإن له أن يتزوج
غيرها بصدق مثلاً ؛ فإن زاد على صدق المثل متعه الغرماء من الزائد وكان ديناً عليه في ذمته
لزوجه تلك ؛ وكذا لا يمنع من عتق أم ولده التي استولدها قبل التفليس لعدم جواز بيعها ، وأوجر
عليه رقيق لا يباع كمدير ومعنى إلى أجل قبل التفليس ، وحفظت أجرة أولئك للغرماء مع بقية
ماله ليتخصصوا في المجموع .

(3) (وماله يباع) أي أن المفلس بالمعنى الأخص ، وهو خلع ماله للغرماء يباع ماله من حيوانات
وعروض وعقار بحكم الحاكم ، ويتولى بيعها بالخيار إلى ثلاثة أيام في غير العقار طلباً للزيادة

وَحَاصَصَتْ أَهْلَ الدِّيُونِ الزُّوجَةَ بِدَيْنِهَا أَوْ مَهْرَهَا إِذْ يَثْبُتُ¹
وَحَلَّ مَا عَلَيْهِ مِنْ دِيُونٍ كَمَوْتِهِ لَا مَا لَهُ مِنْ دَيْنٍ²

باب الحجر

الحَجَرُ مِنْ سَبْعٍ : جُنُونٍ أَوْ صَيَا وَالرَّقَّ لَا مَأْذُونًا أَوْ مُكَاتِبًا³

واستقصاء الثمن ، وفقاً بالمفلس فيما لا يفسد بالتأخير كالحيوانات والنبات والأواني وغيرها من الأمثلة ؛ وأما ما يفسد بالتأخير كالفواكه والخضر فيباع على التعجيل ، ويكون البيع بحضرة المفلس قطعاً لحجته واستأني الحاكم بعقابه زيادة على الثلاثة الأيام طلباً للزيادة في ثمنه ، ولا تباع على المفلس آلة صنعه التي يتمش منها كمنشار وقدم التجار ومكنة خياطة وآلة صائغ وحيالك وحلاق وغيرهم من الصنائع ، ولا يكلف المفلس بعد بيع ما تحت يده بالتكسب وإن قدر عليه (وهو في الحصار) أي والحال أن المفلس يكون موضوعاً في السجن حتى تباع ممتلكاته ، فإن كان ثمنها قدر ما عليه من الدين أخذ كل واحد من الغرماء دينه كاملاً ، وغن نقص ثمنها عما عليه من الدين تحاصص الغرماء فيما وجد كل بنسبة ما يستحقه من الدين .

(1) قوله (وحاصصت أهل الديون) إلى آخر البيت ، معناه : أن زوجة المفلس إذا كان لها عليه دين ثابت بوثيقة أو اعتراف قبل قيام الغرماء عليه بحضرة العدول ، أو مهر ثابت بوثيقة أيضاً كالأوراق المعروفة الآن بالقسائم ، فإنها تحاصص الغرماء في مال زوجها للمدين المحكوم عليه بالتفليس ، فليس له منعها ، وليس لها أن تستوفي جميع ما لها دونهم ، ولا تحاصص الغرماء بمجرد دعوى ، وهذا محصل كلامه .

(2) (وحل ما عليه من ديون كموته) أي أن الشخص إذا حكم عليه بالتفليس الأخص ، أو مات وعليه دين مؤجل إلى شهر أو شهرين أو سنة فاكتر فيحل أجله بالمفلس أو الموت ، ويستحق صاحب الدين الذي كان مؤجلاً المحاصصة مع أهل الديون التي حل «أجلها سواء بسواء لخراب ذمة المدين (لا ماله من دين) أي ولا يحل أجل الديون التي له على غيره إلا بحلول أجلها ، فليس للغرماء ولا للورثة مطالبة قبل الأجل إلا بشرط فيعمل به ، كما إذا اشترط الغريم على المدين منه ديناً مؤجلاً بقوله : إني إذا فلتست أو مت يكون ديني المؤجل عليك حالاً بذلك .

ولما أنهى الكلام على مسائل التفليس شرع يتكلم على بقية أسباب الحجر فقال (باب الحجر) أي هذا باب في بيان حقيقة الحجر وأسبابه . والحجر لغة : يطلق على المنع . وشرعاً : قال ابن عرفة : صفة حكمية توجب منع موصوفها ، أي المتصف بها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بماله وبه دخل حجر المريض والزوجة ، انتهى من [بلغت السالك] .

(3) (الحجر من سبع) أي أن أسباب الحجر سبعة : خمسة عامة ، بمعنى أن الحجر بواحد منها عام في جميع مال المحجور عليه وهي : الجنون ، والصبا ، والرق ، والسفه ، والتفليس . واثنان خاصان بما زاد على الثالث وهما : عقد النكاح ، والمرض المتصل بالموت . ثم شرع في تفصيلها بقوله

وَالسَّفَهُ التَّبْذِيرُ لِلْأَمْوَالِ فِي لَذَّةٍ وَشَهْوَةٍ حَلَالٍ¹ وَزَوْجَةٍ فِي غَيْرِ ثَلَاثٍ تُعْتَرَضُ كَذَا مَرِيضٌ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْمَرَضِ²

(جنون) أي أحدهما جنون بصرع أو استيلاء وسواس أو كان مطبقاً . فالمجنون بشيء مما ذكر
محجور عليه إلى إفاقة بالغا رشيداً ، والذي يحجر عليه أبوه أو وصي الأب إن كان ، وإلا فالحاكم إن
كان ، ثم حاكم شرعي ، وإلا فجماعة المسلمين ؛ لكن محل حجر الأب أو وصيه إن طرأ عليه
الجنون قبل بلوغه واستمر للبلوغ ، وإن طرأ بعد بلوغه فالحجر للحاكم بأن يقيم عليه مقدماً ينظر
في تصرفاته ؛ فإن أفاق رشيداً وكان تحت ولاية أبيه انفك حجره بلا حكم حاكم (أو صبا) أي
وثانيتها صبا ، وهو عدم البلوغ ، فالصبي محجور عليه ذكرًا كان أو أنثى ، ميز أم لم يميز ، والذي
يحجر عليه أبوه لا جده أو أخوه أو عمه ؛ فإن لم يكن له أب فوصي الأب ، والحجر عليه يستمر إلى
بلوغه رشيداً ؛ فإن بلغ وكان ميّزاً حجر عليه لتبذيره ، ثم إن حصل منه رشد بأن كان يحسن
التصرف في أمواله انفك حجره من غير حاكم إن كان تحت حجر أبيه ، وإن كان في حجر الوصي
فإنه يحتاج في فك الحجر عليه إلى حكم الحاكم بأن يقول للعدول : أشهدكم أنني فككت الحجر عنه
وأطلقت له التصرف في أمواله بما ظهر لي من رشده وحسن تصرفه ، وإن لم يكن له أب ولا وصي
وأقام القاضي عليه مقدماً ينظر في أمره لا ينفك الحجر عنه إلا بحكم الحاكم أيضاً . وإذا علمت أن
ولي الصبي الأب أو وصيه لكل منهما رد تصرفاته في ماله ببيع أو شراء أو هبة أو صدقة بلا إذن ،
وله الإمضاء إن رأى في ذلك مصلحة تعود عليه ، وليس له رد ما تعلق بذمته من جنابة على نفس أو
مال . فإن قتل الصبي نفساً فالدية على عاقلته ، وإن أثلف مالا فالضمان عليه في ماله إن كان له مال ،
وإلا اتبع به في ذمته . ومثل الصبي في الجنابة على نفس أو طرف أو مال المجنون ، لكن الجنابة على
الطرق تكون على عاقلتهما إن بلغت الثلث فأكثر ، وإلا ففي مالهما على ما تقدم في الصبي ؛ ولو ولي
المجنون أو الصبي بيع مالهما الذي لا يؤمن ، وصرفه في ضرورياتهما من طعام وإدام وكسوة
وسكنى بالمعروف ؛ والذي لا يؤمن كحيوانات وامتنعة ، وليس له بيع عقاره لأنه مما يؤمن عادة ؛
فإن باعه مع وجود ما ذكر فللمحجور رد البيع بعد فك الحجر عنه (والرق) أي وثالثها الرق ،
فالرقيق ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً محجور عليه في ماله ونفسه ، ومحجور عليه سيده فقط ؛ فإن
باع أو اشترى بلا إذن من السيد كان عقده غير لازم ، فللسيد إمضاءه له ورده ؛ وكذا إذا وهب أو
تصدق بشيء من ماله ولم يعلم السيد ؛ وإن عقد على امرأة حرة أو أمة ولم يأذن له السيد فسخ
نكاحه ، ولا شيء للمرأة إن وقع الفسخ قبل الدخول ، وإن وقع بعده فلها ربع دينار (لا مأثوراً أو
مكتائباً) أي إلا الرقيق الذي أذن له سيده في التجارة فلا حجر عليه في المال الذي أذن له أن يتجر
فيه ، فيمضي بيعه وشراؤه لوقوعه صحيحاً لازماً ، ولأن السيد هو الذي أقعده للتجارة ونصبه
لمعاملة الناس ؛ وإلا العبد المكاتب فإنه لا حجر عليه أيضاً لإحرازه نفسه وماله بالكفاية .

(2و1) (والسفه التبذير للأموال) أي ورايعها السفه ، وفسره بقوله التبذير للأموال : أي هو تبذير
(الأموال . في لذة) أي في ملاذ النفوس ، وهي ما تميل إليه وتطمئن له من طبعها ، ومن المعلوم أنها
لا تميل إلا إلى المخالفات ، ودأبها النفور عن الطاعات . إذا علمت ذلك فيحرم على المكلف بذل

في غير ما يؤكل أو ما يلبس أو الدوا والسابع المقلّس¹

ماله فيما فيه معصية الله عز وجل . كلعب القمار لأنه من الرجس ، ويعرم عليه أيضاً بذل ماله في الخمر لقوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَرْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ وكذا يعرم بذل المال فيما يعرم الله سماعه والنظر إليه ولمسه ومباشرته بفرج أو غيره (وشهوة حلال) أي وكذا يحجر على الشخص إذا كان مبذراً لماله فيما يباح من طعام وإدام وملبس ومركب زيادة على المعروف متفاحشة ؛ وكذا إذا كان يبيع أو يشتري بقدر كثير مداوماً على ذلك . والحجر عليه يكون برفعه للقاضي ليقسم ينظر في تصرفاته المالية (وزوجة في غير ثلث تعترض) أي وخامسها الزوجة الرشيدة ، ويلزم من رشدها حرمتها وتكليفها ، فيعترضها زوجها ولو عبداً إذا تصرفت في مالها بهبة أو صداقة أو إهداء لأحد أبويها أو إختوتها أو غيرها بما زاد على الثلث فله حجرها ومنعها من الكل ؛ وأما إن تصرفت بما نقص عن الثلث كربع أو سدس فليس له منعها حيث كانت رشيدة ، وإلا فله منعها مطلقاً ، (كذا مريض مات في ذلك المرض) أي وسادسها المرض المخوف الذي يظن منه الموت غالباً كسل : وهو داء ينحل البدن جداً ويستمر إلى الموت ، وحى قوية : وهي الزائدة في الحرارة على المعتاد مع الاستدامة ، وقولنج : وهو ريح غليظة تسكن الأمعاء يشق معها خروج الغائط والريح ، فالمريض بشيء مما ذكر محجور عليه التصرفات المالية إذا تصرف بما زاد على ثلث ماله ، ويحجر عليه الورثة ؛ فإن عقد على امرأة فسخ نكاحه قبل البناء ولا شيء لها جملة ، فإن بنى والحالة هذه فلها صداق مثلها ، ولا ميراث لها إن مات ؛ وإنما منع نكاح المريض لما فيه من إدخال وارث ، ولا ينعقد طلاقه لما فيه من إخراج وارث ، كما نهت على ذلك السنة المظهرة . ويلحق بالمريض الحامل إن بلغ حملها ستة أشهر ودخلت في السابع ولو يوم واحد ، فيحجر عليها إن تصرفت في مالها بما زاد على الثلث في صدقة أو هبة أو وقف ولو لم يكن لها زوج لأنها مريضة حكماً .

(1) (في غير ما يؤكل أو ما يلبس) أي أن الحجر على المريض قاصر على غير ما يأكله من طعام وإدام وما يلبسه مما يلبسه مما يليق به من الملبوس ذكراً أو أنثى (أو الدوا) أي وفي غير ما يتداوى به فلا حجر عليه فيه ولو أتى على جميع ماله ، فإذا صح من مرضه انفك حجره ونفذت تصرفاته (والسابع المقلّس) أي ومسابعا : أعني أسباب الحجر التقليل الأعم وأولى الأخص ، وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الباب قبله انظره .

[تنبيه] : تقدم أنه لا يحجر على الصبي إلا أب أو وصيه ، ولا حجر لجد ولا عم ولا أخ ، وإذا كانوا لا حجر لهم عليه فليس له تصرف في ماله ، وهذا بالنسبة إلا الأمصار والمدن التي يتم بها نظام الحكم . وأما في البوادي وغيرها كالأرياف فقد قال فيه أبو البركات في الشرح الصغير : واستحسن كثير من المتأخرين من أن العرف الجاري بين الناس كأهل البوادي والأرياف وغيرهم يموت الواحد منهم ولا يوصي على أولاده اعتماداً على أخ أو جد أو عم فهم يعرف بالشفقة عليهم ينزل منزلة التصريح بإيصاله عليهم ، وله البيع في القليل والكثير بشروطه السابقة فيمضي ولا ينقض ، وليس للولد بعد كبره كلام ، وهي مسألة نافعة كثيرة الوقوع لا سيما في هذه الأزمنة انتهى .

باب الحوالة

وَسَبْعَةٌ شَرَائِطُ الْحَوَالَةِ رِضَا الْمُحَالِ وَالَّذِي أَحَالَ¹
 إِنْ حَلَّ دَيْنٌ ثَابِتٌ قَدْ لَزِمَا وَصِغَةُ وَلَا عِدَا يَنْتَهَمَا²
 قَدْ اسْتَوَى الدَّيْنَانِ قَدْرًا وَصِيفَةً وَلَيْسَ مِنْ يَنْعِ طَعَامٍ فَاعْرِفَهُ³

ولما أنهى الكلام على مسائل الحجر شرع يتكلم على الحوالة التي هي إحالة المدين غريمه على مدين له فقال (باب الحوالة) أي هذا باب في بيان تعريف الحوالة وبيان أحكامها : أعني مسائلها المتعلقة بها . والحوالة في الأصل مأخوذة من التحول الذي هو الانتقال من مكان إلى آخر . وفي اصطلاح الشرع : صرف دين عن ذمة المدين بمثله إلى أخرى تبرئ بها الأولى ، كذا في [أقرب المسالك] . وأركانها خمسة : أحدها الخيل بكسر الحاء المهملة ، وهو من عليه دين لأحد . وثانيها الخال بفتحها ، وهو غريمه . وثالثها الخال عليه ، وهو من عليه دين للأول . ورابعها الخال به ، وهو أصل الدين . وخامسها الصيغة الدالة على رضا الخيل والخال ولو بإشارة مفهومة ، وحكمها الجواز بشروط .

(1-3) قوله (وسبعة شرائط الحوالة) شروع منه في ذكر شرط صحتها واختيار بعدتها كما يفهم من قوله سبعة (رضا الخال) أي أحدها رضا الخال ، وهو من له دين على الخيل بكسر الحاء المهملة ؛ ويستغنى بذلك مثلاً بقرب المعنى فنقول : إن زيداً يطلب عمرواً عشرة دنائير محمدية أو عشرة جنيهات مصرية ، وعمراً يطلب بكرّاً عشرة دنائير فأكثر أو عشرة جنيهات فأكثر مثلاً ؛ فزيد هو الخال في كلام الناظم ، وعمرو هو الخيل له ، وبكر الخال عليه ، والخال به الدين الذي يستحقه زيد من عمرو ؛ فإن أراد أن يخيل عمرو زيداً على بكر ، فإن رضي زيد بالإحالة على بكر صحت الحوالة وبرئت ذمة عمرو بالشروط الآتية وإلا فلا (والذي أحاله) أي وثانيها رضا الخيل بها ، فإن قال زيد لعمرو : أحلني بديني الذي عليك على بكر لأخذ حقي من ذلك الذي على بكر ، فإن رضي عمرو وقال : قد أحلتك عليه ، صحت الحوالة وبرئت ذمة عمرو ، وتعلق حق زيد بذمة بكر ؛ وإن لم يرض لم تصح الحوالة ودام حق زيد في ذمة عمرو حتى يبرئها بالوفاء ، ومفهومه أن رضا الخال عليه الذي هو بكر في مثالنا لا يشترط وهو كذلك إلا للمانع مما يأتي ، وإنما يشترط حضوره بالمجلس وإقراره فقط على الأرجح (إن حل دين ثابت قد لزما) أي وثالثها حلول الدين الذي على الخيل ، وهو المدين الأول وكونه ثابتاً لازماً ، فإن لم يحل أجله أو حلّ وكان غير ثابت باعتراف أو بينة أو كان غير لازم فلا تصح الحوالة لفقد الشرط ، ولا يشترط حلول الدين الذي على الخال عليه ، بل يشترط ثبوته ولزومه ؛ فإن كان غير لازم بأن استدانه عبد الخال عليه أو ولده الصغير بلا إذن منه ، أو اشترى أحدهما سلعة من عمرو بشمن مؤجل وقد فاتت السلعة فلا تصح الحوالة ،

ولا رجوع للمحال إن وجد غريمه هذا عديما أو جحدا

لأن كلاً من بيع العبد بغير إذن سيده أو شرائه وشراء الصبي ولو مميزاً بغير إذن أبيه غير لازم وإن كان صحيحاً في نفسه (وصيفة) أي ورابعها صيغة الحوالة التي تدل على رضا المكيل بكسر الحاء المهملة والمحال بفتحها تصريحا ، كأن يقول عمرو لزيد : أحظك على بكر ، فيقول رضيت ، بل ولو بإشارة مفهومة تدل على رضاه بالإحالة ، وأولى الكتابة (ولا عدا بينهما) أي وخامسها ألا يكون بين الحال والمحال عليه عداوة ظهيرة وإلا فبطل الحوالة (قد استوى الدينان قدرًا وصفة) أي وسادسها استواء الدينين الحال به والمحال عليه ، كأن يكون لزيد على عمرو عشرة دنانير محمدية أو عشرة جنيهات مصرية مثلاً ، فيحيله على بكر بمثلها قدرًا وصفة فإن اختلف القدر بأن أحاله بالعشرة على ثمانية ، أو الصفة بأن أحال محمدية على يزيدية أو مصرية على أفرنجية بطلت الحوالة ولو اتحد قدرًا لاختلال الشرط . ومثل الدنانير الجنيهات في الحكم الريالات والقروش ، ولا يلزم من تساوي الدينين كون الحال عليه مثل الحال به قدرًا ، بل يجوز للمدين الأول أن يحيل غريمه بعشرة على مدين له عليه عشرون أو خمسة عشر فأقل (وليس من بيع طعام فاعرفه) أي وسابعها ألا يكون الدين الحال به والدين الحال عليه طعاماً من بيع ، كما إذا أخذ عمرو من زيد عشرة ريالات ليسلمه بعد شهر أردب قمح أو تمر ، وأخذ بكر عشرة أيضاً من عمرو ليسلمه بعد شهر أو شهرين أردبين من قمح أو تمر أو دخن أو ذرة ، فلماً حل أجل الدين الأول الذي لزيد على عمرو أراد أن يحيل زيذاً على بكر ليأخذ دينه منه ورضيا بالحوالة معاً ، فإنه لا يجوز بل يحرم لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه . وقوله فاعرفه : تكلمة للبيت ، وفيه تنبيه على الاعتناء بمعرفة هذا الشرط لوقوعه كثيراً بين تجار السلم . ومفهوم من بيع أن الحال به والمحال عليه إذا كانا من قرض ، أو أحدهما من قرض والثاني من بيع جاز وهو كذلك .

(1) (ولا رجوع للمحال) يعني أن الحوالة إذا وقعت مستوفية بشروطها السابقة برئت ذمة المكيل وتعلق حق الحال بذمة الحال عليه ، ولا رجوع له (إن وجد غريمه هذا عديما) أي لا رجوع للمحال الذي هو زيد في مثالنا السابق على المكيل وهو عمرو لبراءة ذمته بإحالة غريمه إلى الحال عليه الذي هو بكر ، ورضاه بالإحالة إليه ؛ أعني بكراً عديماً لا شيء له جملة انتظر ملاءه : أي يساره وليس له رجوع على عمرو (أو جحدا) أي وليس له رجوع أيضاً إن جحد بكر الحق ونفاه ولم يثبت عليه بوجه من الوجوه ؛ فإن ادعى الحال أن المكيل كان عالماً بجحد المحال عليه الحق فالقول للمحيل بيمينته ، فإن حلف برىء ، وإن نكل فلغريمه الرجوع عليه . ولما أنهى الكلام على الحوالة شرع يتكلم على الضمان فقال (باب الضمان) أي هذا باب في بيان حقيقة الضمان وما يتعلق به من الأحكام ، وهو التزام مكلف رشيد ديناً على غيره ، والتزامه بوجه المدين أو إحضاره لغريمه ، ولو كان المكلف الرشيد أثنى ويسمى حمالة وكفالة وأركانه خمسة : الضامن ، وهو الملتزم المذكور في التعريف . والمضمون ، وهو المدين . والمضمون له ، وهو رب الدين . والمضمون به ، وهو الدين الذي على المضمون . والصيغة الدالة على الالتزام بالمال أو الطلب .

باب الضمان

صَحَّ ضَمَانُ مَنْ لَهُ تَبَرُّعٌ وَالرَّقَّ لَكِنْ بَعْدَ عِتْقِي يُتَبَّعُ¹
وَصَحَّ مِنْ مَأْذُونٍ أَوْ مُكَاتَبٍ بِالْإِذْنِ مِنْ مَوْلَاهُمَا فِيهِ أَجْتَبِي²
وَزَوْجَةٍ فِي ثُلُثِهَا كَذِي مَرَضٍ أَنْوَاعُهُ ثَلَاثَةٌ لَا تُنْقَضُ³
قَضَائِنُ الْمَالِ بِغَرَمِ الزَّيْمَا إِنْ مَاتَ ذَا الْمَضْمُونِ أَوْ إِنْ أَعْدَمَا⁴

(2و1) وللضمان شروط صحة أشار الناظم إليها بقوله (صح ضمان من له تبرع) أي أن الضامن الذي التزم مالا على مدين أو حضوره لغريمه يصح ضمانه إذا كان حرا عاقلا بالغاً غير سفيه ولو كان أنثى لصحة تبرعه بماله وعدم الحجر عليه (والرق لكن بعد عتق يتبع) أي ويصح ضمان الرقيق : أي التزاهم ذكراً أو أنثى حيث كان مكلفاً ، لكن إن حصل الالتزام منه بغير إذن سيده يكون ما التزم به في ذمته يتبع به بعد عتقه ، فإذا أعتقه سيده فإنه يلزم بالغرم ، إلا إذا أوفى المدين ما عليه قبل عتقه ، وهذا إذا لم يسقطه السيد قبل العتق ، فإن أسقطه عنه قبله فلا يتبع بما التزم به (وصح من مأذون أو مكاتب) أي وصح الضمان من رقيق مأذون له في التجارة ورقيق مكاتب ولو لم يأذن السيد ، لكن لم يكن ملزوماً بما ضمن إلا بعد العتق ، فإن عتق اتبع بما ضمن ما لم يسقطه السيد قبل العتق ، وإلا فلا يلزمه شيء (بالإذن من مولاها فيه اجتبي) تقدم أن الرقيق يصح ضمانه ولو لم يأذن السيد ، فإن أذن له سيده صحَّ وغرم ما التزمه حيث كان مأذوناً له في التجارة أو مكاتباً ، لأن إذن السيد له في التجارة إذن له في معاملة الناس ، وكذا كتابته لأنها سبب لاحتراز الرقيق نفسه وماله ، فهي قائمة مقام الإذن في المعاملة . وقوله اجتبي : معناه أمن صحة ضمان الرقيق ولزومه سبب إذنه في التجارة ومكاتبته إياه هو القول المجتبي : أي المختار في الذهب .

(3و4) (وزوجة في ثلثها) أي أن الزوجة الرشيدة إذا ضمنت : أي التزمت ديناً على غيرها فإنه يصح ضمانها ويلزمها حيث كان ما ضمنته مساوياً لثلث مالها ، فإن زاد على الثلث بطل ضمانها في الزائد ما لم يجزه زوجها ، فإن أجازاه صح ولزم ، فإن كانت سفية بطل ضمانها من أصله لعدم صحة تبرعها رأساً (كذي مرض) أي كالزوجة الرشيدة المريض مرضاً مخوفاً فإن له أن يضمن ما قدر الثلث من ماله من غير توقف على إذن الورثة ، فإن ضمن أكثر من الثلث كالنصف فلورثته منعه من الزائد وهم بالإجازة حيث كانوا بالغين ، وإلا منع الحاكم الضمان الزائد على الثلث (أنواعه ثلاثة) أي أن أنواع الضمان ثلاثة في الشرع : أحدهما ضمان المال كقوله : أنا حميل أو كافل بما عليه من الدين إن لم يدفعه عند حلول أجله . وثانيها ضمان الوجه كأن يقول : أنا جميل بوجهه : أي إحضاره

وَضَامَنَ الْوَجْهَ الزَّمَنَ بِالْغَرَمِ إِنْ لَمْ يُحَضِّرْ خَصْمَهُ لِلْخَصْمِ¹
وَالطَّلَبِ اِطْلَبَهُ يَوْسَعُ الْمَقْدِرَةِ بِعَجْزِهِ عَنْهُ فَلَا غُرْمَ يَرَهُ²
وَلَا يُطَالَبُ مُطْلَقًا مَنْ كَفَّلَا بِحَضْرَةِ الْمَضْمُونِ فِي حَالِ الْمَلَا³

لخصمه ، والوجه : الذات . وثالثا ضمان الطلب كأن يقول : أنا كفيل بالتفتيش عليه إذا غاب . وهذه الأنواع إذا وقعت بشروطها (لا تنتقض) أي لا يرد عليها النقض والإبطال وإلى بيان ما يترتب على هذه الأنواع أشار بقوله (فضامن المال بغرم الزمّا) أي أن الضامن إذا التزم عند الضمان دفع ما على المدين إن لم يأت به عند حلول الأجل الزمه الحاكم الغرم: أي الدفع للغريم وهو رب الدين (إن مات ذا المضمون) أي إن مات الشخص المضمون ولم يترك ما لا يقابل ما عليه من الدين أو له مال ولا يمكن الوفاء منه إلا بمشقة عظيمة (أو إن اعدما) أي أو وجد الشخص المضمون عديمًا عند حلول الأجل ، فالإشارة في قوله إن مات ذا المضمون أو إن أعدم راجعة إلى المدين المفهوم من السياق ، وإذا ثبت عدمه عند حلول الأجل ودفع الضامن ما التزم به عند الضمان رجع عليه : أي المدين بمثل ما دفعه له في ماله إذا أيسر .

(1) (وَضَامَنَ الْوَجْهَ) أي أن من تحمل بوجه المدين : أي التزم بإحضار ذاته لرب الدين عند حلول الأجل وتسليمه إياه (الزمن بالغرم) أي ألزمه الحاكم بغرم الدين المطلوب من المدين الذي تحمل بإحضار ذاته إن لم يحضر خصمه للخصم : أي وعمل إلزامه بالغرم إن لم يأت بعين المدين لخصمه الذي هو رب الدين ، فإن أتى به وأحضره له عند حلول الأجل فلا يلزم بغرم ، وليس لرب الدين إلا مطالبة المدين نفسه فقط .

(2) (وَالطَّلَبِ) أي وضامن الطلب الذي التزمه وقت الضمان يطلب المدين إذا غاب (اطلبه يوسع المقدره) أي ألزمه ببذل وسعه ومقدرته في طلبه والتفتيش عليه إذا اختفى أو غاب ليدل عليه رب الدين لأخذ حقه منه بعجزه عنه (فلا غرم يره) أي لم ير العلماء غرمه وإلزامه بدفع الدين الذي على المضمون ، وذلك بسبب عجزه عن إحضاره بعد التفتيش عليه وطلبه بما يقوى عليه وحلف ما قصر في ذلك ؛ فإن لم يبذل الوسع أو علم موضعه وأخفاه على رب الدين غرم المال ورجع على المضمون بمثل ما أداه عنه ولو مقومًا لأنه كالمسلف ، وإذا دفع عنه مقومًا ككتاب ونحاس وشبه ذلك ليس له الرجوع بقيمته بل بمثل ما دفع .

(3) (وَلَا يُطَالَبُ مُطْلَقًا مَنْ كَفَّلَا) أي أن الكافل الذي التزم دينًا على غيره ليس لرب الدين عليه مطالبة بحقه الذي على غريمه مطلقًا التزم بغرم للمال أو وجه المدين أو طلبه والتفتيش عليه ، وهذا معنى الإطلاق في كلامه (بحضرة المضمون في حال الملا) أي وعمل عدم مطالبة رب الدين للضامن بما التزم به وقت الضمان إذا كان الشخص المضمون حاضرًا عند حلول الأجل لا غائبًا وكان ملبيًا لا معسرًا ، بل مطالبته لازمة للمدين الذي عليه الحق ، اللهم إلا أن يلزم رب الدين الضامن عند عقد الضمان الدفع عن المدين في أحواله الستة : أعني حال

بَرَاءَةُ الْمَضْمُونِ تُبْرِي الضَّامِنَ وَالْعَكْسُ لَا يُبْرِي مَدِينًا كَأَثْنَا¹

باب الشركة

وَجَازَتْ الشَّرِكَةُ بِالْأَبْدَانِ مَعَ اتِّحَادِ الْفِعْلِ وَالْمَكَانِ²

حضوره وغيبته وعسره ويسره وموته وحياته ، فإن رضى الكافل بذلك غرم ما على الدين عند حلول الأجل ولو كان حاضراً ملياً ، وللضامن مطالبة الدين بدفع ما عليه من الدين الذي حلَّ أجله لينفك عن رقة الضمان ، وله مطالبة رب الدين بالقيام على المضمون الملى لأجل فكاهه أيضاً .

(1) قوله (براءة المضمون تبرى الضامناً) معناه : أن الشخص المدين الذي ضمنه إنسان والتزم لرب الدين بدفع ما عليه إذا حلَّ الأجل وتأخر المدين من الدفع إذا برئت ذمته بدفع ما عليه لرب الدين أو أبرأه غريمه بلا شيء ، بل أنقطع الحق الذي عليه لوجه الله تعالى ، فإن براءته تلك تكون سبباً لبراءة الضامن المترتب بالدفع ، فليس لرب الدين له عليه مطالبة لبراءة ذمته ببراءة المضمون (والعكس لا يبرى مدنياً كاثناً) أي وعكس المسئلة المتقدمة وهو براءة الضامن بإسقاط الضمان عنه من رب الدين لا يكون سبباً لبراءة المدين الكائن عليه الدين : أي الثابت باعتراف منه أو بيينة أو وثيقة ، بل لرب الدين مطالبته وأخذ الحق منه .

ولما أنهى الكلام على الضمان شرع يتكلم على الشركة بالأبدان أو في الأموال فقال (باب الشركة) أي هذا باب في بيان الشركة بكسر الشين المعجمة وسكون الراء ويفتح الأول مع كسر الثاني ، وهي لغة : الاختلاط ، وشرعاً : عقد يحصل بين مالكي مائة فأكثر لتجر في الجميع ، أو يحصل بين شخصين فأكثر في عمل الأبدان : أي كسب الأيدي بصنعة أو غيرها كالفعلاء . وأركانها ثلاثة : عاقدها ، ويشترط فيه التكليف والرشد . والمعقود عليه ، وهو المال بشرطه الآتي . وما يدل على الرضاء بالشركة عرفاً ، كإشارة مفهمة أو كتابة أو خلط مال الشركة ، أو شروع العامل في العمل إن كانت الشركة في الأبدان وأولى الصيغة كقول أحدهما للآخر شاركني ، فيقول : شاركتك ولزمت بما يدل على الرضاء إن كان العاقد أهلاً للتبرع .

(2) (وجازت الشركة) ، يعني أن الشركة بالأبدان : أي العقد على عمل من الأعمال جائزة شرعاً بشرط اتحاد العمل كخياطين أو نجارين أو صائغين أو حدادين أو خذادين أو حياكين بأن كان كل من الشريكين يحسن ما يحسنه الآخر ، وهذا معنى قول الناطم (مع اتحاد الفعل) أو كان أحدهما لا يحسن ما يحسنه الآخر لكن يتوقف عمل أحدهما على عمل الآخر ، بأن كان أحد الخياطين يفصل الثياب يخطئها ، أو أحد النجارين يقطع الخشب بالنشار وينجر

وَشِرْكَةُ الْأَمْوَالِ أَيْضًا تُشْرَعُ وَالرَّيْنُ فِيهَا يَنْهَمُ مَوْزَعٌ¹
يَقْدَرُ مَا أَخْرَجَ كُلُّ مِنْهُمْ مِنْ رَأْسِ مَالٍ وَسَوَى ذَا يَحْرَمُ²

بالقدم والثاني يخرط الخشب ويحسن هيئته ، أو أحد الصائغين يسبك النبر أو الفضة
والثاني يصوغ الحلّ إذا كان الصوغ يتوقف على السبك أو لا يتوقف ، وأحدهما يضرب
بالمطرقة والثاني يضعه في قالب أو يصله ببعضه باللحام المعروف عندهم ، أو كان أحد
الحدادين يضع الحديد في النار وينفخ عليه بالكبر حتى يحمر ويضرب مع شريكه عليه
بالمطرقة الكبرى ويضرب الثاني بالصغرى وينظف الحديد المصنوع بالمبرد ويحطه ، أو كان
أحد الحياكين ينير الغزل والثاني ينسج الشقة . فالشركة في جميع ذلك جائزة لتقارب
العملين في كل صنعة ذكرناها ، كان الشريكان أو الشركاء في حائوت واحد أو لكل واحد
حائوت يعمل فيه لكن بشرط أن تجول يد كل منهما مع الآخر ، وقول الناظم اتحاد المكان
ضعيف ، والمعتمد عدم اشتراطه ، والمدار على أن يكون عمل الشركاء ببلد واحد ولو
تعددت الأمكنة ، ويمكن حمل كلام الناظم على هذا الأخير . ولا يشترط قسم ما تحصل من
عمل الشريكين على المساواة ، بل لكل ما يناسب عمله من الأجر ، لكن يشترط أن تكون آلة
العمل بينهما يملك أو أجرة ، فإن كانت لأحدهما جعلاً لها أجرة واقتسماً أفضل . والمراد
بالأجرة أن يعطى الشريك نصف أجرة الآلة للمالكها ، وعمل عدم اشتراط المساواة في القسمة
إن كان أحد الشريكين لا يحسن ما يحسنه الآخر فغن اتحدا في معرفة العمل فلا بد من
الدخول على المساواة في القسمة ، فإن دخلاً على التفاضل فيها والحالة هذه فسد العقد
وفسخ ، اللهم إلا أن يتبرع أحد الشريكين بشيء من حصته لشريكه بعد العقد من غير
شرط ، وإلا فيجوز .

(21) ولما انتهى الكلام على النوع الأول من نوعي الشركة الذي هو شركة الأبدان شرع يتكلم على
النوع الثاني وهو شركة الأموال فقال (وَشِرْكَةُ الْأَمْوَالِ أَيْضًا تُشْرَعُ) أي أن الشركة
بالأموال جائزة أيضاً بحكم الشرع ، وقوله تشرع معناه : تبين وتوضيح للعاملين ، لأن
الأحكام بالنسبة إلى توضيحها وتبيينها تسمى شريعة ، وبالنسبة إلى كونها عملي وتكتب
ملة ، وبالنسبة إلى العمل بها تسمى ديناً . فنجواز الشركة للأموال للتجر فيها يتوقف على
شروط منها اتفاق المالين صفة بأن يخرج كل من الشريكين أو الشركاء ذنباً مسكوكاً ، فلا
تصح الشركة بغير من الجانبين ، أو تبر من جانب ومسكوك من جانب آخر لأدائه إلى تقوم
العين وهو لا يجوز ، أو يخرج أحد الشريكين فضة والآخر فضة بشرط السكة في الجميع
كالجنيئات من الذهب والريالات من الفضة الورق بكسر الراء . ومنها اتفاقهما في الجودة
والرداءة والوزن ، ومنها اتفاقهما في الصرف ولو اختلفا في السكة ، كأن يكون صرف كل
جنيه عشرة ريالات مثلاً ، أو يكون صرف كل ريال عشرة قروش أو عشرين ، فلا يجوز
ذهب من جانب وفضة من جانب لاجتماع الشركة والصرف وهو ممنوع ، وتجوز الشركة
بعمولان من جانب وعمروض من جانب كبقرة ونحاس ، وتعتبر القيمة وقت الشروع في العمل

باب المزارعة

أَرْبَعَةٌ شَرَائِطُ الْمَزَارَعَةِ تَسَاوِيُ الْبَذْرَيْنِ وَالْخَلْطُ مَعَهُ¹
وَقَابِلُ الْأَرْضِ يَغْيَرُ الْبَذْرَ وَلَا يَمْتَنِعُ لِأَرْضٍ تَكْرِي²

وتجوز بعرضين ، ولا تجوز الشركة بطعامين فإن عقدت على أن يخرج كل من الشريكين أو الشركاء طعاماً فسخ العقد لفساده لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه وهو ممنوع (والربح فيما بينهم موزع) أي ويشترط أيضاً أن يوزع ربع مال الشركة على الشركاء بقدر ما أخرج كل منهم من رأس مال ، فإن أخرج أحد الشركاء مائتين والثاني مائة والثالث مائة أيضاً فيفيض الربح بينهم : أي يقسم لصاحب المائتين نصف الربح وللثاني ربعه وللثالث الربع الآخر ، وكذلك الخسارة على الأول نصفها وعلى كل من الثاني والثالث ربع ، والواجب على كل شريك من العمل في المال بقدر ما أخرج ، ومن زاد في العمل على قدر حصته من المال رجع على شركائه باجرة المثل (وسوى ذا يحرم) يعني أن الشركة غذا كانت على خلاف ما بيناه من شروط الجواز بأن كانت بطعامين أو بذهب من جانب وفضة من جانب ، أو دخلاً على المساواة في الربح مع تفاوت رأس المال كما في المثال قريباً ، أو على التفاوت في الربح مع مساواة رأس مال الشركاء حرم العقد وفسخ لفساده ، والمضمر اشتراط ذلك حال العقد فإن تبرع أحد الشركاء بعد العقد لشريكه بشيء مما يستحقه كأعطاء صاحب الثلاثين نصف الربح لصاحب الثلث فيجوز .

تبييه : وما جرت به العادة بين تجار أهل زماننا من أن أحدهم يكون مالكاً لرأس مال التجارة ويشارك إنساناً ليس له رأس مال على أن يعمل معه في مال التجارة على أن يكون له نصف الربح أو ثلثه ، فحرام شرعاً لما فيه من إجارة بمجهول وهي ممنوعة ، فإن وقع ونزل فسخ عقد الشركة . وللعامل أجر مثله إذا عمل وإلا فلا شيء له .

ولما كانت المزارعة جزءاً من الشركة ناسب أن يذكرها بعدها فقال (باب المزارعة) أي هذا باب في بيان المزارعة : أي الشركة في الزرع وأحكامها وشروطها .

(2و1) (أربعة شرائط المزارعة) يعني أن الشركة في الزرع جائزة شرعاً ، ويصح عقدها الواقع بين حريين رشيدين بما يدل على الرضا من قول أو فعل ، ولا تلزم إلا بوضع البذر في الأرض فلا أحد المتعاقدين فسخها قبلة : أي البذر ، وهو لابن القاسم . وقيل تلزم بمجرد العقد كشركة الأموال ، وهو لابن الماجشون وسحنون ، والأول هو الراجح كما في الشرح الصغير . ولجوازها أربعة شروط كما قال (تساوي البذرين) أي أحدهما حصول التساوي بين البذرين اللذين يخرج بهما الشريكان إلى الأرض ، وأن يكونا من نوع واحد كقمح وقمح أو ذرة وذرة وما أشبه ذلك ، فإن أخرج أحدهما قيراطين والثاني قيراطاً ودخلاً على التساوي في القسمة أو أخرج أحدهما قمحاً والثاني دخنًا كان العقد

قاسداً (والخلط معه) أي وثانيهما خلط بذري الشريكين حقيقة بأن يجعلوا في وعاء واحد، أو حكماً بأن يأخذ كل منهما بذره إلى الأرض ويذر الجميع من غير تمييز لأحدهما. بجهة مختصة من الأرض وإلا فسدت للشركة وكان لكل واحد زرع الذي يذره ، وهذا على ما مشى عليه الناظم تبعاً لقول صاحب المختصر ومذهب مالك وابن القاسم عدم اشتراط الخلط لا حقيقة ولا حكماً، بل لو حمل كل من الشريكين بذره ووضعه في جانب من الأرض وكانت بينهما يملك أو كراء لصحت الشركة ، ويزدادان في الأكرية وهو الراجح الذي به الفتوى ، أنظر شرح أقرب المسالك (وقابل الأرض بغير البذر) أي وثالثها مقابلة الأرض المشتركة للزراعة بغير البذر بأن تكون الأرض عند أحدهما وعلى الآخر العمل. والبذر بينهما ، فإن كانت الأرض من عند أحدهما والعمل عليه وعلى الآخر البذر فقط فسدت الشركة ، وكان الزرع للعامل ويود لشريكه مثل بذره كما يأتي ، والمراد بالبذر الحب الذي يوضع في الأرض ويسقى لينبت ، ومثل الحب ما ليس له حبة من الزريعة التي تشتتل لتزيد في الإنبات حتى يحصل المقصود منها كبصل ونوم وقصب سكر ونعناع وما أشبه ذلك (ولا بممنوع لأرض تكرر) أي وبقبها سلامة الأرض المشتركة للزراعة من كراء ممنوع شرعاً ، فيحرم كراء الأرض بالطعام ولو لم تنبت الأرض كعسل أو مما تنبت الأرض طعاماً كان كذرة وقمح وشبههما ، أو غير طعام كقطن أو كتان ؛ فإن اكترى الأرض من مالكة بشيء مما ذكر فسد العقد وفسخ ، وأما العتشب فيجوز كراء الأرض به . وإن كان ما تنبت ومثله الملح والشب والكحل وغيرها من المعادن ، وما مشينا عليه من عدم جواز كراء الأرض بالطعام ونحوه هو المشهور . والمنقول عن الداودي والأصلي ويحيى بن يحيى جواز كراء الأرض بما تنبت ، انظر [بلغة السالك] وهو رخصة نافعة خصوصاً في أرض الجعيليين من بلاد السودان ، لأن غالبهم يعطى أرضه للزراع على أن يكون عليهم العمل إن دفعوا منابهم من البذر للزراع ، ويأخذوا منهم قدرًا معلومًا كنصف أو ثلث أو ربع أو خمس بعد الحصاد مما أتيته كراء لأرضهم تلك ، وهو في الحقيقة شركة لأكراء ، ففسد بعدم دفع منابهم من البذر . وقالت الشافعية : محل منه كراء الأرض بما يخرج منها إذا اشترط الأخذ من عين ما يخرج من خصوص تلك البقعة صريحاً ، ولم يكتفوا بالجنس وهي فسخة أيضاً ، كذا في [بلغة السالك] . والمتفق على جوازه عند أهل المذهب كراء الأرض بنقد أو حيوان أو عرض ككتاب ونحاس وصف وما أشبه ذلك .

واعلم أن الشريكين إن تساويا في الأرض والعمل والآلة والزريعة جازت الشركة اتفاقاً : أي باتفاق أهل المذهب ، وإن اختص أحدهما بالبذر والاخر بالأرض فسدت اتفاقاً لاشتغالها على كراء الأرض بما يخرج منها ، وما عدا هذين الوجهين مختلف فيه ، قاله أبو البركات في الشرح الصغير .

وَفِي الْفَسَادِ إِنْ تَكَافَأَ الْعَمَلُ فَاشْرِكُهُمَا فِي الزَّرْعِ وَازْدَدْ مَا فَضَّلَ^١
وَعَامِلِ وَالثَّانِ مَالًا قَدْ دَفَعَ لِلْعَامِلِ الزَّرْعُ وَيُعْطَى مَنْ دَفَعَ^٢

(٢١) (وفي الفساد) أي وفي صور فساد شركة المزارعة لتفقد شرط من شروط صحتها أو وجود مانع (إن تكلفا العمل) أي إذا كان عمل الشريكين متكافئاً كما إذا كانت الأرض من أحدهما والبذر من الآخر وعملاً معاً فالشركة فاسدة لمقابلة البذر جزءاً من الأرض وهو ممنوع ، فإن وقع وزرعا بالفعل (فاشركهما في الزرع) أي فانهما يكونان شريكين في الزرع (واردد ما فضل) أي ويراودان فيما فضل وهو البذر وأجرة الأرض ، فيعطى صاحب البذر لصاحب الأرض نصف أجر أرضه ، ويعطى صاحب الأرض لصاحب البذر قدر نصف بذره من مكيلة الزرع . وإنما إن اطلع عليه قبل الشروع في عمل الزراعة فإنه يفسخ العقد ويستعان حتى يعقد عقداً صحيحاً (وعامل والثان مالا قد دفع) أي وإن انفرد أحد الشريكين بالعمل دون الآخر وكانت الأرض له والبذر من شريكه ، أو كان البذر من العامل ومن الشريك الآخر الأرض فقط مجردة عن عمل وبذر ، فالشركة فاسدة على كل حال ؛ والشريك الذي لم يحصل منه عمل وإن كانت الأرض له والبذر منه هو المراد من قول الناظم «الثان مالا قد دفع» أي الذي لم يدفع أجراً في نظير عمله مع الشريك ولم يعمل بنفسه . وقوله (للعامل الزرع) معناه : أن الشريك الذي انفرد بالعمل كانت الأرض له أو لشريكه أو لهما معاً كان البذر منه أو من شريكه الذي لم يعمل حكم له : أي للذي انفرد بالعمل بجميع الزرع (يعطى من دفع) أي ويعطى لشريكه مثل بذره إن كان البذر منه أو كراء أرضه إن كانت الأرض له ، أو نصف كرايتها إن كانت لهما معاً وهذا يحصل كلامه .

فائدة : إذا كان من أحد الشريكين الأرض والبذر وآلة العمل من حيوان كالبقرة والإبل أو غيره كخشب الساقية أو الطرنية التي تعمل من الحديد لإخراج الماء من بئر أو يجر ، وعلى الآخر العمل من حرث أرض وسقيها وعزقها من الحشيش وتنقية مجاري الماء والحصد والدرس ، جازت الشركة إن وقعت بلفظ الشركة بأن يقول الأول للثاني : شاركني على كذا وكذا ، فيقول شاركك . وإن وقعت بلفظ إيجارة كأن يقول له : أجرني على أن تقوم بهذا العمل ولك نصف الخراج أو ثلثه مثلاً فسدت الشركة ، لأنها إجارة بمجهول والله أعلم بالصواب .

ولما أنهى الكلام على المزارعة شرع يتكلم على الوكالة فقال (باب الوكالة) أي هذا باب في بيان حقيقة الوكالة وما يتعلق بها من الأحكام والوكالة بفتح الواو وكسرهما ، وهي لغة : الحفظ والكفالة والتفويض ، يقال : وكلت أمري لفلان إذا فوضت له فيه . وشرعاً : نيابة في حق يجوز التوكيل فيه غير مشروطة بموت أو إمارة ، وإلا فوصاية في الأول ونيابة في الثاني لا وكالة . وأركانها أربعة : الموكل بكسر الكاف ، وهو صاحب الحق ، ويشترط فيه أن يكون مكلفاً رشيداً . والوكيل ، ويشترط تكليفه ورشده أيضاً مع قدرته على القيام بما وكل عليه . والموكل فيه ، وهو الحق . والصيغة كانت وكيل عني في بيع كذا أو شراؤه ، وحكمها الجواز .

باب الوكالة

وكل ما جاز له أن يفعلاً بنفسه يجوز أن يوكل¹
 في كل فعل قابل النية كالبيع والإقرار والكتابة²
 والحج والخصام والحوالة والفسخ والشفعة والإقالة³

(21) (وكل ما جاز له أن يفعلاً بنفسه) أي كل ما جاز للشخص ذكرًا أو أنثى فعله : أي مباشرته له بنفسه يجوز له أن يوكل على فعله غيره من الناس ، كان الموكل ذكرًا أو أنثى ، وهذا معنى قوله بعد (يجوز أن يوكل) أي يجوز أن يوكل عليه غيره يقوم مقامه في ذلك الفعل بشرط أشار له بقوله (في كل فعل قابل النية) أي أن الفعل الذي يجوز للشخص أن يوكل عليه غيره يشترط فيه أن يكون مما يقبل النية : أي يجوز لغيره مباشرة فعله شرعًا ، ثم مثل لبعض ما يقبل النية ، ويجوز فيه التوكيل بقوله (كالبيع والإقرار والكتابة) أي وذلك كالبيع ، فيجوز له أن يوكل غيره على بيع سلعة من نقد أو عرض أو حيوان أو عقار أو شراء شيء من ذلك ويجوز له أيضًا أن يقيم غيره وكيلًا عنه في الاعتراف بحق للغير أو عدمه ، ويجوز له أيضًا أن يوكل أحدًا على الكتابة : أي مكتابة رفيقة على مال معلوم يدفعه متعمدًا للموكل ويكون بعد ذلك حرًا .

(3) (والحج) أي يجوز للشخص أن يوكل أحدًا يحج عنه غير الفريضة بأجرة أو مجانًا ، وأما حجة الفريضة فلا يجوز فيها التوكيل لأنها من الفرائض العينية التي لا تسقط بفعل الغير (والخصام) أي ويجوز له أن يوكل أحدًا يخاصم عنه خصمه : أي يقاومه بشرط أن يكون الموكل على الخصام واحدًا لا أكثر إلا برضا الخصم ، فإن رضي بتعدد الوكلاء على خصامه صحت الوكالة ، وعمل جواز التوكيل في الخصام أن يفوض الموكل الأمر لوكيله من أول القضية ، فإن باشرها بنفسه إلى ثلاثة مجالس فأكثر ، فلا يجوز التوكيل لما فيه من إعادة القضية المؤدي لاختلاف الأقوال وطول الزمن (والحوالة) أي ويجوز أيضًا أن يوكل غيره على إحالة غريمه على مدين له بشروطها المتقدمة في بلهيا (والفسخ) أي ويجوز له أن يوكل أحدًا يطالب بفسخ بيع أو نكاح وقع كل منهما فاسدًا (والشفعة) أي ويجوز له أن يوكل غيره في طلب شفعة يستحقها الموكل في عقار أو شجار باع شريكه شقصه منه بلا إذن (والإقالة) أي ويجوز للشخص أن يوكل أحدًا ينوب عنه في طلب الإقالة من بائع باعه سلعة . ومفهوم قول الناطم في كل فعل قابل النية : أن ما لا يقبل النية من الأفعال البدنية كالصلاة والصوم وحجة الفريضة ونحو ذلك لا يصح فيه التوكيل ولا يسقط عن الموكل بفعل الوكيل وهو كذلك . وإذا جازت الوكالة فلا يجوز لأحد أن يوكل غيره في المخاصمة على أحد يكون بينه وبين للوكيل عداوة ثلثة ولو في الدين كأن يوكل كافرًا ليخاصم مسلمًا أو يهوديًا ليخاصم نصرانيًا لما في ذلك من زيادة الشر وتفعل العداوة . ولما توكيل المسلم

وَكُونُهُ بِلاَ يَمِينٍ مُّؤْتَمَنٍ مُّصَدِّقٍ فِي رَدِّ عَرْضٍ أَوْ ثَمَنٍ¹

باب الإقرار

وَصَحَّ إقرارُ رَشِيدٍ كُلِّفَا وَعنه وَصَفُ الْكَرْهِ وَالْحَجَرِ انْتَفَى²

على مخاصمة الذمّي فيجوز بخلاف العكس ، وإذا وكل أحد على بيع شيء فيحرم عليه شراؤه لنفسه ولو بالثمن الذي سماه له ربه لاحتمال الرقبة فيه بأكثر من المسمى ، ويوقف شراؤه على إجازة الموكل فله الإمضاء وله الرد ، وأما إن انتهت الرقيات في السلعة الموكل على بيعها فيجوز للوكيل شراؤها وليس للموكل الرد .

(1) (وكونه) الخ ، يعني إن الوكيل أمين فيما وكل على بيعه من السلع حيوانا كانت أو عرضا أو عقارا أو على قبضه كقبض ثمن سلعة باعها الموكل واستنابه على قبض الثمن من المشتري أو على قبض خراج أرض أو كراء دار أو غير ذلك كشمس النخل أو ثمار الفواكه (مصدق في رد عرض أو ثمن) أي فهو مصدق في دعوى ردّ العرض الذي وكل إليه للموكل عند التنازع ، وكذا في رد ثمن ما وكل على بيعه أو على قبضه للموكل أيضا ، ولا يتوجه عليه في دعوى الرد يمين لأنه مؤتمن ، وهذا في الوكيل المقوض إليه في الفعل والترك . وأما غير المقوض وهو الذي وكل على بيع شيء معين أو شراؤه أو قبضه إن ادعى تلف ما وكل عليه فإنه يصدق بيمينه ، وهذا محصل كلام الناظم .

[تنبيه] إذا وكل إنسان على أخذ عرض كقطن أو مثلي كتمتع سلما وعين له المسلم فيه ، ودفع له رأس مال السلم فاسلمه الوكيل في غير ما عينه له الموكل من عرض أو طعام فلا يجوز للموكل أن يرضى بذلك لأنه فسخ دين في دين ، لأن الوكيل بمخالفته عد متعديا وصار رأس مال السلم ديناً في ذمته . وأما إن خالف الوكيل وعقد السلم في غير ما عين له قبل أن يقبض رأس مال السلم فلا يمنع ، بل يجوز لسلامته من فسخ الدين في الدين ، انتهى ملخصاً من الشرح الصغير .

ولما أنهى الكلام على الوكالة شرع يتكلم على الإقرار وذكره بعدما لما بينهما من المناسبة فقال (باب الإقرار) أي هذا باب في بيان حقيقة الإقرار وأحكامه . فالإقرار هو الاعتراف بما يوجب حقاً على قائله بشروط تأتي كان للمعترف بها مالاً أو نفساً أو طرفاً . وأحكامه أربعة : المقر والمقر له ، والمقر به ، والصيغة التي يفهم منها الاعتراف ولو بإشارة مفهومة .

(2) ثم شرع في شروط صحة الإقرار فقال (وصح إقراره رشيد كلفا) أي إن الإقرار الذي يكون سبباً لمؤخذ المقر بما اعترف به يتوقف صحته على الرشيد والتكليف ، فالسبب المؤثر لئلا في الشهوات لعدم حسن تصرفه لا يصح إقراره إذا اعترف بما لا للغير ولا يؤخذ به وكذا الصبي والمجنون ، فلا يؤخذ كل منهما بما اعترف به من مال أو نفس . وأما السكران فيؤخذ بما يوجب قصاصاً أو حداً ، وينفذ عقبه وعلاقته ، ولا يؤخذ بإقراره حال سكره بما لا يكون في ذمته للغير ، ولا تلزمه

وَرَقْنَا فِي غَيْرِ مَالٍ يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ وَالْحُرُّ فِيهِ عَوَّلُوا

سائر العقود ولو عقد نكاح ؛ وإنما خوطب بالجنايات والحدود لئلا يتساکر الناس فيتلفوا والأموال ويتجرعوا على السبِّ والقذف ، ولذا قال بعضهم :

لا يلزم السكران إقرار عقود بل ما جنى عتق طلاق وحدود

(وعنه وصف الكره والحجر انتفى) أي ويشترط في مؤاخذه المقر اختياره ، فإن كان مكرهاً على الإقرار فلا يلزمه ما أقر به ولا يؤخذ به ، ولو كان المعترف به نفساً أو مالاً أو طلاقاً أو عتقاً أو نحو ذلك . ويشترط لمؤاخذته أيضاً ألا يكون محجوراً عليه ، فاعتراف المحجور عليه بشيء لا يعمل به لما علمت . ويشترط أيضاً لصحة الإقرار ولزومه أن يكون المقر له أهلاً للتملك في الحال . ويدخل في قولنا أهلاً للتملك المسجد والحبس كان يقول : عليّ للمسجد القلائي كذا من المال ، لأنه يكون لما يتعلق بالمسجد من خدمة وإصلاحات ويقول ناظر الوقف مثلاً بدمتي قدر كذا للموقوف عليهم أو المال ، كأن يعترف شخص لحمل في بطن أمه يمال من تركته أمية : أي أبي الحمل في ذمة المعترف ، ومفهوم قولنا أهلاً أن الاعتراف لمن ليس فيه أهلية للتملك كاللحجر والذابة وشبههما باطل وهو كذلك .

(1) (ورقنا في غير مال يقبل إقراره) أي أن الرقيق يقبل إقراره ويؤخذ به في غير المال ، كما إذا اعترف بقتل أو جرح عمداً أو سرقة من غير مال السيد لعدم اتهامه في ذلك بوجوب القصاص . وأما إن اعترف بمال في ذمته فلا يصح إقراره ولا يلزم السيد ما اعترف به رقيقه للغير (والحرّ فيه عوّلوا) أي أن إقرار الرقيق بالمال يعوّل عليه بعد تحريره بالعتق ويلزمه ما اعترف به من المال قبل عتقه .

[تنبیه] وكما لا يصح إقرار السفیه مهملاً أو محجوراً عليه لا يصح إقرار الزوجة بما زاد على الثلث ولو رشدت ، ولا إقرار المريض بما زاد على ثلث ماله ، بل يتوقف على إجازة الزوج في الأول وإجازة الورثة في الثاني . ولا يصح أيضاً الاعتراف بشيء من المال لشخص ملاطف للمقرّ كزوجة ولد وأنح ونحو ذلك ؛ ولا يصح إقرار مفلس بفتح اللام بالمعنى الأخص أو الأعم بشيء من المال لغير غرمانه بل يبطل .

[تنبیه] إذا حصل الإقرار من شخص مستوفٍ للشروط مثل أن يقول : عليّ لزيد عشرة جنهات مثلاً ، فإن لزومه يتوقف على تصديق المقرّ له وهو زيد في المال ، فإن قال : ليس لي عليه شيء أصلاً ، أو لا علم لي بذلك يبطل الإقرار ولا يؤخذ به لما علمت .

ولما أنهى الكلام على الإقرار شرع يتكلم على الاستحقاق وذكره بعده لمناسبة الشبه بينهما في بعض الصور إذ الاستحقاق إقرار بالأبوة للولد المستحق بالفتح فقال (باب الاستحقاق) أي هذا باب في بيان حقيقة الاستحقاق وأحكامه : أي مسائله المتعلقة به . فالاستحقاق : إقرار ذكر مكلف ، ولو سفیهاً ، بأنه أحبّ لشخص مجهول نسبه عند العامة والخاصة ما لم يكذبه للعقل ، كما إذا استلحق من هو أكبر منه سنّاً أو العادة ، كما إذا استلحق ولداً في بلاد بعيدة لا يصل إليها مثله عادة ، أو الشرع . كما إذا ادعى أنه أب الولد معلوم أنه ابن زنا ، فإن اعترف أنه

باب الاستلحاق

وَاللَّابِ اسْتِلْحَاقُ مَجْهُولِ النَّسَبِ وَلَوْ كَبِيرًا أَوْ يَمُوتَ قَدْ ذَهَبَ¹
وَأَفْرَضَ لَهُ الْإِرْثَ إِنْ ابْنٌ عَصَبَهُ وَعَيْنَ الْقَافَةِ طِفْلًا مُشْتَبَهُ²

أبوه من الزنا حدّ جلدًا أو رجماً بشرطه لاعترافه بالزنا ، أو ادعى أنه أب لولد ثابت النسب ويحدّ حدّ القذف . واحترزنا بالذكر عن الأنثى لعدم صحة استلحاقها ، فإن قالت امرأة لشخص هذا ولدي وكان مجهول النسب ، فإنها لا تصدق ولا يلحق بها وبالمكلف عن الصبي والمجنون ، فلا يصح استلحاقها لعدم خطابيهما .

(201) (وللاب استلحاق) الخ : أي لمدعي الأبوة استلحاق الولد الذي جهل نسبه ، ولم يعلم له أب ولا أم قبل فإنه يلحق به ، كان المستلحق بفتح الحاء ذكرًا أو أنثى حيث كان المستلحق بكسرهما ذكرًا مكلفًا كما تقدم ما لم يكن به عقل أو عادة أو شرع ، وإلا لا يلحق ولا يصدق في دعواه لما علمت ، ومفهوم للآب أن الأم لا استلحاق لها وهو كذلك (ولو كبيرًا) أي ولو كان المستلحق بالفتح كبيرًا فلا يتوقف الاستلحاق على الطفولية (أو يموت قد ذهب) أي أو كان المستلحق بالفتح قد ذهب بالموت واستلحقه أبوه بعد موته فإنه يلحق به وينسب إليه لتشوق الشارع للحقوق الأنساب واتصالها وهل يرثه أو لا يرثه ، بل يكون لاحقًا به فقط ، وإلى بيان ذلك أشار النازم بقوله (وأفرض له الإرث إن ابن عصبه) أي أن الرجل الذي ادعى له أب لمجهول نسبه بعد أن مات ، فإنه يرثه إن ترك الميت ولدًا فأكثر ذكرًا أو أنثى ليعد التهمة فيفرض له السدس مع الابن الذكر ؛ وإن كان الولد أنثى فرض لها النصف وله النصف الباقي ، وإن زادت الإناث على واحدة فلهن الثلثان ، والمستلحق بالكسر الثلث الذي فضل سدس فرضًا وسدس تعصيًا . ومفهومه أنه إذا لم يترك ولدًا فإنه يلحق به ولا يرثه ، وهو كذلك لاتهامه بأنه لم يقصد استلحاقه إلا لأخذ ماله ما لم يكن المال قليلًا ، وإلا ورثه ليعد التهمة حيثنّ ؛ وهذا كله فيما إذا كان الولد المستلحق حرًا . وأما إن استلحق رقيقًا مملوكًا لغيره كنبه الحائز أو مستلحق معتوقًا وكتبه مولاه فإنه لا يلحق به لاحتمال أنه أراد بذلك انتزاع ملك السيد وولاء العتق . قال ابن القاسم في المدونة : من استلحق صبيًا في ملك غيره فلا يلحق به إذا كنبه الحائز انتهى . وقال فيها أيضًا : من باع صبيًا ثم استلحقه لحق به وينقض البيع والعتق : أي إن أعتقه المشتري ويرد الثمن في صورة البيع . وإذا قلنا إن من استلحق رقيقًا في ملك غيره لا يلحق به إن كنبه الحائز مراعاة لظاهر الحال ، وأما في الباطن فيكون لاحقًا به . ويحرم فرع كل منهما على الآخر معاملة للمستلحق بإقراره . وإذا أعتق السيد رقيقه ذلك توارثًا : أي الأب وولده الذي ادعاه توارث النسب (وعين القافة طفلًا مشتبه) أي أنه إذا ولدت زوجة رجل ولدًا وولدت أمة أخرى ولدًا واشتبه الولدان على أبيهما وقال كل منهما : لا أتحق ولدي من هذين الطفلين ، عين كلا من الولدين القافة :

باب الوديعة

ضمانها عن الوديعة قد سقط لأنها أمانة ولو شرط¹
إلا بأسباب العدا كَلَوْ وَقَعَ تَعْدِيَا مِنْهُ عَلَيْهَا مَا تَدَعُ²
أَوْ نَقَلَهَا بِغَيْرِ نَقْلِ مِثْلِهَا أَوْ مَوْضِعِ الْإِيدَاعِ سَهَوًا ضَلَّهَا³
أَوْ ظَنَّهَا مِلْكًا لَهُ قَبْلَ الْعَطَبِ أَوْ دَفَعَهَا لِغَيْرِهِ بِلا سَبَبٍ⁴
إِلَّا لِكَالزَّوْجَةِ أَوْ خَوْفِ الضَّرَرِ أَوْ خَادِمٍ يَعْتَادُهَا أَوْ مِنْ سَفَرٍ⁵

جمع قائف كباعة وبائع ، وهو الذي يعرف الأنساب بالشبه والشكل لقوة فراسة أودعها الله فيه ، فكل ولد تفرس فيه ونسبه إلى رجل لحق به في حالة الاشتباه وجهل الحقيقة .
ولما أنهى الكلام على الاستلحاق شرع يتكلم على الوديعة فقال (باب الوديعة) أي هذا باب في بيان حقيقة الوديعة وأحكامها . الوديعة مأخوذة من الودع بفتح الواو : وهو الترك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هُمَا وَدَعَا رِيكَ وَمَا قَلَى ﴾ أي ما ترك إحسانه إليك بالوحي . وهي لغة : الأمانة . وشرعاً : مال موكل على حفظه يتعلق ضمانه برشيد فَرَطُ في حفظه لا بصبي وسفيه . وحكمها من حيث الإباحة ، وقد يعرض لها الوجوب كما إذا تحقق أو ظن ظناً قوياً أنه إذا سافر بماله عرض له غاصب أو محارب فقتله أو صيره فقيراً بسبب أخذ ما معه من المال ووجد أميناً قادراً على حفظ الوديعة . وأركانها ثلاثة : المودع بكسر الدال المهملة ، وهو كل من جاز له أن يوكل غيره بأن كان مكلفاً رشيداً . والمودع بفتحها ، وهو من يجوز له أن يكون وكيلاً لغيره بسبب توكليفه ورشده وقدرته على الحفظ . والوديعة : هي ما يوضع عند أمين من نقد أو عرض أو حيوان مطلقاً .

(5-1) ضمانها عن الوديعة قد سقط الخ : أي أن الوديعة إذا وضعت عند الوديعة وهو الأمين المستوفي للشروط وادعى تلفها أو ضياعها من غير تفريط منه فإن ضمانها يسقط عنه ، كانت مما يغاب عليه أولاً ، ولو شرط ربحها الضمان إن تلفت أو ضاعت عند الإيداع ، لأن هذا الشرط ساقط لا أثر له لأنها أمانة وهو فيها أمين ، إلا إذا تلفت بتعد منه كما قال (إلا بأسباب العدا) الخ ، يعني أن الضمان لا يتعلق بالوديعة إلا بتعد منه عليها كما قال (كلو وقع • تعديا منه عليها) أي كما لو وقع التعدي منه على الوديعة بغير إذن من ربحها ، فإن حصل التعدي وتلفت أو ضاعت بسببه (ما تدع) أي لا تتركه من الضمان والغرم بل احكم عليه به لتعديه (أو نقلها بغير نقل مثلها) أي أو أنه لم يتعد عليها ، ولكنه نقلها من موضعها الأول بغير نقل عليه ، كما إذا كان مثلها لا ينقل إلا بالرفع والحمل من موضع لآخر ، كقندح من صين أو فخار أو زجاج ، وسحبها على الأرض فانكسرت ، فإنه يضمنها بغرم قيمتها لما علمت ؛ أو كانت الوديعة حلياً فتزيت به المرأة الأمانة أو ألبسه الأمين

وَصَدَّقَ الْمُودِعُ أَنْ قَدْ رَدَّهَا إِلَّا بِإِشْهَادٍ لِقَبْضِ قَصْدًا¹
وَصَدَّقُوهُ فِي الضِّيَاعِ وَالتَّلْفِ وَغَرَمَ الْمُتَهَوِّمُ إِلَّا إِنْ حَلَفَ²

زوجته أو ابنته للزينة ، أو جعل الأمين قفلاً على الصندوق الذي فيه الوديعة ونهاه ربه عن قفل الصندوق خوفاً من تنبيه السارق على سرقتها ، أو أمره أن يضعها في فخار فوضعها في نحاس أو حديد فضاعت ، فإنه يضمنها ويلزمه الغرم في جميع هذه الصور لتعديده ومخالفته أمر المودع بالكسر ، أو ركب الدابة التي هو أمين عليها مسافة لا يركب مثلها إليها ، أو حملها زيادة على المعروف فماتت أو انكسرت فعليه قيمتها كذلك (أو موضع الإيداع سهواً ضلها) أي ويتعلق الضمان بالوديعة أيضاً إذا طلب منه رب الوديعة أن يردها إليه فقال : إني ضللت عن موضعها أو سهوت عنه لتفريطه (أو ظنها ملكاً له قبل العطب) يعني أن الأمين إذا استودع شيئاً أو ثوباً مثلاً وله في بيته سيف و ثياب وخرج بالسيف المودع عنده ظاناً أنه سيفه ، أو الثوب ظاناً أنه ثوبه ، فنكسر السيف وغرق الثوب أو حرق فعليه القيمة ، ولا يعثر بالغلط لأن معه نوعاً من التفريط ، وعلى ذلك فقس (أو دفعها لغيره بلا سبب) أي أو دفع الوديعة بعد أن قبضها من ربه لأحد غيره يحفظها بلا سبب فتلفت أو ضاعت ، فإنه يضمنها لأن ربه لم يوكل على حفظها غيره . ومفهومه أنه إذا دفعها لغيره لسبب يقتضي ذلك فلا ضمان عليه وهو كذلك لما يفهم من قوله (إلا) إذا كان الدفع والمناولة (للكالزوجة) المتعادة لحفظ أمواله وودائعهم أدخلت الكاف الأمة والابن والبنات المعتادين لذلك فلا ضمان عليه بعد دفعها لمن ذكر ، لأن مناولته الوديعة لأحد هؤلاء لا يعد تفريطاً (أو خوف الضرر) أي وكذا لا ضمان على الوديعة إن دفعها لغيره خوفاً من ضرر يلحقها ثم تلفت أو ضاعت ، لأنه والحالة هذه مجتهد في حفظها (أو خادماً يعتادها أو من سفر) أي أو دفعها لخادم يعتاد وضع ودائع الناس عنده لشدة حفظه إياها فضاعت أو تلفت فلا ضمان عليه أيضاً ، وكذا لا ضمان عليه إن وضعها عند أمين غيره من أجل سفر طراً له في مهماته ، فخاف عليها الضياع أو السرقة لعدم حارس بمنزله وادعى الأمين ضياعها بلا تفريط .

(1و2) (وصدق المودع أن قد ردا) أي أن المودع بالفتح إذا قال : رددت الوديعة لرهبها فإنه يصدق أن أنكرك ذلك المودع بالكسر ولا يمين عليه لأنه أمين فيها (إلا بإشهاد لقبض قصداً) أي إلا إذا قبضها من ربه مع إشهاد قصد بها ربه التوثق بأن أحضر معه جماعة ليشهدوا تسليمها للأمين ، أو وجد مع الأمين جماعة وألقت أنظارهم عند دفعها له قاصداً بذلك التوثق ، فإنه إذا قال : رددتها لرهبها ، وأنكر المودع ولم يكن للأمين بينة تشهد له بالتسليم ، فإنه يضمنها لأن المودع لما أشهد على وضعها عنده لم يقصد بذلك إلا التوثق ، ولم يكف بأمانة المودع ، فكان على الأمين ألا يردها لرهبها إلا بحضور جماعة (وصدقوه في الضياع والتلف) أي وحكم علماء المذهب بصدق الأمين في دعوى ضياع الوديعة أو تلفها بلا يمين حيث اشتهر بالأمانة (وغرم المتهم إلا إن حلف) يعني أن المودع إذا قال : رددت الوديعة إلى ربه ، وقال ربه : لم يردها لي ولم أستلمها منه وكان المودع متهماً ، فإنه يغرم قيمتها إن كانت مما يقوم ، أو مثلها إن كانت مما له مثل ، إلا إذا حلف أنه ردها لصاحبها ، وإلا فلا غرم عليه .

باب العارية

مِمَّنْ بِلَا حَجَرٍ فَحَكَمُ الْعَارِيَةِ مَنَدُوبَةٌ فِي مِلْكٍ أَوْ فِي عَارِيَةٍ^١

[تتمة] يحرم على المودع : أي الأمين تسلف مقوم كتوب يلبسه أو يبيعه ، أو حيوان كشاة يذبحها أو يبيعه ، أو إتياء يبيعه مثله إلا بإذن من المودع ، لأن المقومات تراد لأعيانها ؛ ويحرم على الأمين إذا كان معدماً أن تسلف الوديعة التي عنده لأنه مظنة عدم الوفاء لعمره ، كانت الوديعة نقدًا أو مثلياً ، فإن كان مثلياً كره له ذلك لأنه مظنة الوفاء ، ما لم يكن المثل سميء القضاء أو ظالمًا ، وإلا حرم تسلفه الوديعة . ويحرم على الأمين إذا كان تاجرًا أن يتجر في المقومات والمثلثات المودعة عنده حيث كان معدماً ، وإذا وقع ونزل فالرجح له مع ارتكاب الإلثم وردّ مثل المثلث وقيمة المقوم وجوبًا وإن كان التاجر مثلياً كره له الاتجار في المقوم والمثلي نقدًا أو غيره ، وعلى كل حال فالرجح له وعليه ردّ الوديعة لموضعها .

ولما أنهى الكلام على الوديعة شرع يتكلم على العارية ، وذكرها بعد الوديعة لما بينهما من المناسبة ، إذ الوديعة : التوكيل على حفظ المال ، والعارية : تملك منافع الشيء المستعار ، وكل منهما فعل خير يثاب عليه فقال (باب العارية) أي هذا باب في بيان حكم العارية بتشديد الياء وقد تخفف ، وفي بيان أركانها وما يتعلق بذلك . وهي لغة مأخوذة من التعاور : أي التداول ، وزُغِلَ من قال مأخوذة من العار ، إذ العار مستقبح شرعًا وعادة ، وهي مستحسنة شرعًا وعادة . وقد عرّفها في اصطلاح الشرع أبو البركات بأنها تملك منفعة مؤقتة بلا عوض ؛ فخرج البيع لأنه تملك ذات بعوض ، والإجارة وهي تملك المنافع بعوض ، وخرجت الهبة والصدقة والحيض لأنها تملك ذات بلا عوض دينوي .

(١) أشار لناظم إلى بيان حكم وأركان العارية بقوله (ممن بلا حجر) شروع منه في ذكر بعض أركان العارية ، والمعنى : أن العارية لا تلزم المعير إلا إذا كان غير محجور عليه وهو المكلف الرشيد . وقوله (مندوبة) إشارة إلى بيان حكمها في الشرع : أي هي مندوبة يثاب على فعلها لأنها من باب المعروف والتعاون على البر . وقوله (في ملك أو في عارية) معناه : أن العارية تلزم الحُرَّ المكلف الرشيد فيما يملكه من حيوان كدابة لركوب أو حمل ، أو معوان كمنشار وقدم وأتية وشبهها ، أو فيما استعاره من ذلك وأعاره غيره .

والحاصل أنها مندوبة ، وأركانها أربعة : المعير بكسر العين وقد تقدم بيانه . والمستعير ، وهو الملك لثنايف الحيوان أو الدار إلى وقت معين . والشيء المستعار كالحيوان والثوب وغيرهما . والصيغة التي تتعد بها الإعارة من قول كقول المعير للمعار : أهرتك هذه الدار أو الدابة يومًا فأكثر ، أو فعل كمنالة من له منفعة من ربه إلى المستعار . وقد تفهم كلها من النظم . وشرط صحتها : إباحة المنافع للمستعير ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

لَمَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْمُعَارِ بِصِغَةِ كَمْصُحَفٍ لِلْقَارِئِ¹
وَالنَّفْعُ فِيهَا مَعَ بَقَاءِ الْعَارِيَةِ نَفْعًا مُبَاحًا لَا لِيُوطَأَ الْجَارِيَةُ²
ضَمَانُهَا فِيمَا يُغَابُ قَدْ وَجِبَ مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْعَطَبِ³

(2و1) (لمن له أهلية المعار الخ ، معناه : أن العارية تصح وتلزم لشخص تكون فيه أهلية للتبرع عليه بمنافع الشيء المستعار ، بأن كان مسلماً إذا كانت العارية كمصحف أو عبد مسلم لأنها لا يجوز إعارتهما لكافر ، فإن وقعت ونزلت فسخت الإعارة ولو كانت من رشيد لعدم جوازها . وقوله (بصيغة) معناه : أن الإعارة تنعقد وتلزم بالصيغة التي صدرت من الميعر للمعار كقوله : أعرتك هذه الدار لتسكنها يوماً أو شهراً أو سنة ، أو أعرتك هذه الدابة لتركبها إلى مكان كذا أو تحمل عليها ، أو أعرتك هذا الثوب أو هذا الحلي وشبه ذلك ، وتنعقد أيضاً وتلزم بفعل يدل على الرضا كما إذا قال المستعير لمالك مصحف أو غيره من كتب التفسير أو الفقه أو غيرها : أعرتني هذا المصحف أو هذا الكتاب إلى وقت كذا ، فيناوله إياه . وتنعقد بالإشارة المفهمة من نحو أخرس . وقد أشار الناظم إلى بعض أمثلة ذلك بقوله (كمصحف للقارئ) أي كإعارة المصحف أو غيره من كتب العلم من يقرأ فيه إلى زمن معلوم ثم يرده إليه (والنفع فيها مع بقاء العارية = نفعاً مباحاً) أي ويشترط لصحة العارية أن تكون منافع الذات المستعارة مباحة شرعاً ، كركوب الدابة ولبس الثوب واستعمال الآنية وما أشبه ذلك مما يحتاج الناس إلى التعامل به إذا دعت الضرورة إليه كالأنفراج والمآتم ونحوهما . وقوله مع بقاء العارية : يريد أن ذات الشيء المستعار تكون باقية تحت ملك ربها احترازاً من البيع والهبة والصدقة ، لأن كل واحد منها سبب لتملك الذات لا المنافع فقط . وقوله (لا يوطأ الجارية) هو محترز قوله نفعه مباحاً ، إذ الجارية لا تجوز إعارتها للوطء ولا للخدمة إذا كان المعار ذكراً غير محرم لها ، فإن أعيرت للوطء أو للخدمة لأجنبي فسخت الإعارة إن طلع الحاكم عليها قبل وقوع شيء من ذلك ، فإن وطئها المستعير أثم لفعله ما لا يجوز شرعاً ، ولا حدَّ عليه للشبهة ، وتقوم عليه الجارية جبراً . ومفهوم ذكر أن إعارة الجارية للأثني شهراً أو أكثر أو أقل جائزة وهو كذلك ، واحتريزنا بالأجنبي عن الذكر المحرم لها كآب وأخ ، فإن إعارتها لأحد هؤلاء غير ممنوعة لما علمت .

(3) (ضمانها فيما يغاب قد وجب) يعني أن ضمان العارية بمعنى الشيء المستعار واجب على المستعير حيث كانت مما يغاب عليه : أي يمكن إخفاؤه كحلي وثوب وسجادة وآنية وفأس وقدم ومنشار وما أشبه ذلك إن ادعى ضياع شيء من ذلك أو تلفه ، ولو اشترط عدم الغرم وقت الإعارة لسقوط هذا الشرط وعدم إفادته إياه (ما لم تقم بينة على العطب) أي ما لم تشهد له بينة مقبولة شرعاً على ضياع ما يمكن إخفاؤه من العارية أو تلفه بلا تفریط منه ، فإن شهدت له بذلك فلا غرم يلزمه إلا إذا ظهر كذبه ، كما إذا قال : سرقت العارية مني أو حرقت يوم الخميس ، وآما العدول عنده يوم السبت أو الأحد ، وإلا غرم . ومفهوم قوله

جَائِزٌ أَنْ يَفْعَلَ الْمَأْذُونَا فِي فِعْلِهِ أَوْ مِثْلَهُ أَوْ دُونَا¹
وَأَنْ يَزِدَّ تَعْدِيًا بِلَا عَطَبٍ كِرَاهٍ مَا زَادَ عَلَيْهِ قَدْ وَجَبَ²
أَوْ عَطَبَتْ فَرُبُّهَا قَدْ خَيْرًا فِي أَخْذِهِ الْقِيَمَةَ أَوْ أَخْذَ الْكِرَا³
إِنْ ادَّعَى الْمَالِكُ أَنَّهُ كِرَا وَقَالَ ذَا عَارِيَةٍ أَوْ أَتَكَرَّأ⁴
فَالْقَوْلُ لِلْمَالِكِ لَكِنْ يَخْلِفُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْ مِثْلِ هَذَا يَأْتَفُ⁵

فيما يغاب : أن ما لا يغاب عليه من العرايا كدابة ودار وسفينة فلا ضمان عليه في دعوى التلف لتعذر إحقاقه شيء مما ذكر .

(1) ثم شرع بين ما يجوز فعله للمعار وما لا يجوز فقال (وجائز أن يفعل المأذونا) أي ويجوز للمستعير فعل ما أبيح له فيه من المنافع كليس الثوب وركوب الدابة وقطع خشبة بمنشار أو قدوم مستعارين (أو مثله أو دوناً) أي ويجوز له أن يدفع العارية ويعيرها غيره إذا كان يتنفع منها بمثل ما أذن له فيه كما إذا أذن له في ركوب الدابة إلى بريد أو بريدين ، فأعارها شخصاً مثله في الثقل أو الخفة ليركبها إلى مثل هذه المسافة ، أو أذن له في أن يحمل عليها أردب قمح فحمل عليها أردباً من فول ، أو أعارها لمن يحمل عليها ذلك من غير زيادة ، أو حمل عليها أردباً من شحير أو فول كردفاني ، أو ركبها إلى بريد واحد ، وهذا معنى قوله أو دوناً . وفهم من كلامه أن المستعير لا يجوز له أن يفعل بالعارية أكثر مما أذن له فيه ركوباً أو حملاً أو لبساً أو نحو ذلك ، فإن زاد على ما أذن له فيه كان متعدياً .

(2و3) وأشار إلى حكم التعدي بقوله (وإن يزد تعدياً بلا عطب) أي وإن تعدى المستعير بالزيادة على ما أذن له فيه كحمل أردب على الدابة فحملها أردبين ، أو ركوبها مسافة بريد فركب عليها نحو بريدين فأكثر ، أو استعار سفينة ليعبر بها بحراً أو نهراً فسافر إلى بلد آخر ، أو ليحمل عليها عشرة أرداب فحملها عشرين أردباً ، أو استعار ثوباً ليلبسه أسبوعاً ثم يردّه قلبه أسبوعين مثلاً ، ولم يحصل في العارية عطب : أي نقص في ذاتها (كرأ ما زاد عليه قد وجب) أي فيجب عليه أن يدفع للمعير كراء ما زاد على ما أذن له فيه تعدياً منه ، ويقضي عليه بذلك إلا أن يجعله المعير في حل منه (أو عطبت فربها قد خيراً) أي فإن عطبت العارية بسبب زيادة في الحمل أو المسافة أو الزمن فإن ربها يصير مخيراً في أحد أمرين أشار إليهما بقوله (في أخذه القيمة أو أخذ الكراء) أي فقد خيره الشرع في أخذ قيمة الشيء المستعار الذي حصل فيه نقص بسبب التعدي ويتركه للمستعير ، أو يأخذ كراء الزائد ويؤدّه له الشيء المستعار ، والخيرة تنفي عنه الضرر .

(4و5) (إن ادعى المالك أنه كراء) أي إن حصل نزاع بين المعير والمعار فادعى مالك العارية أنه كراها للمستعير ولم يعرها إياه (وقال ذَا عَارِيَةٍ أَوْ أَتَكَرَّأ) الإشارة في قوله وقال ذَا : راجعة للمستعير الذي ادعى أنه استعار الذات التي انتفع بها كركوب الدابة أو الحمل عليها ، وأنكر دعوى

باب الغضب

وَيَضْمَنُ الغاصِبُ بِالْجُوبِ بِنَفْسِ الاستِئْلا عَلَى المَغْصُوبِ^١

ربها أنه أكرها له وقال : إنما أعطاني إياها على سبيل العارية المعروف (فالقول للمالك لكن يحلف) يعني أنه يقبل قول مالك الذات المستعارة ، لكن يحلف أنه كرها له ولم يعرها إياه ، فإن حلف قضي على المستعير يدفع كراء المثل للمالك (إن لم يكن عن مثل هذا يأنف) أي وعمل قبول المالك مع يمينه إن لم يكن مثله لا يأخذ كراء على الدابة أو الثوب أو الإناث بان كان من الوجهاء وأهل المروءات ، وإلا فيقبل قول المستعير إنه أعاره الدابة أو شبهها ولم يكرها له لكن مع يمينه ، فإن حلف على ما ادعاه فلا شيء عليه ، وإن نكل قضي عليه بكراء المثل ، وهذا حاصل كلام الناظم .

ولما أنهى الكلام على العارية وأحكامها شرع يتكلم على الغضب والاستحقاق فقال (باب الغضب والاستحقاق) أي هذا باب في بيان حقيقة الغضب ومسائله المتعلقة به ، وبيان حقيقة الاستحقاق وأحكامه المترتبة عليه . فالغضب لغة : الظلم . شرعاً : عرّفه ابن الحاجب بأنه أخذ مال قهراً تعدياً بلا حراة ؛ فخرج بقوله قهراً أخذ مال الغير باختياره كهيبة وضدقة ؛ وخرج أيضاً السرقة والخلسة ، إذ السارق يأخذ مال الغير خفية ، والمختلس يأخذه استغفالاً ؛ وخرج بقوله تعدياً أخذ المال ممن كان عنده فأنكره أو لسد 7 عن إعطائه لربه وقدر على أخذه منه كرهاً ، فلا يعدّ الآخذ والحالة هذه متعدياً ؛ وخرج بقوله بلا حراة أخذ المال على وجه يتعذر معه الغوث فلا يسمى غصباً بل حراة ، وسيأتي الكلام عليها في بابها إن شاء الله تعالى . وأركان الغضب ثلاثة : غاصب ، ويشترط فيه التكليف . ومغصوب منه ، ويشترط فيه أن يكون مسلماً أو ذمياً . ومغصوب ، وهو المال المأخوذ ظلماً .

(١) ثم أخذ بين ما يترتب على الغاصب بسبب الغضب فقال (ويضمن الغاصب بالوجوب) يعني أن الغاصب يكون ضامناً لما اغتصب ويغرمه وجوباً (بنفس الاستئلا على المغصوب) أي يقضي عليه برد عين المغصوب إذا كان موجوداً بعينه ، أو يقضي عليه بقيمته بالغة ما بلغت ، ولو ضاع أو تلف بمجرد استئلائه عليه ولو لم ينقله عن موضعه إذا منع مالكة التصرف فيه قهراً ، ولو تلف بسموي كما إذا اغتصب ثوباً فحرق أو غرق في الحال ، أو اغتصب حيواناً بهيمياً أو آدمياً فمات أنفه ختف أنفه بمجرد وضع يده عليه ، أو مات بسبب قصاص كما إذا اغتصب عبداً فقتل المغصوب عبداً آخر فقتل به قوداً ، أو اغتصب نخلاً فتكسر في الحال بريغ ونحوه ، أو داراً فانهدمت ، فعليه القيمة في جميع ذلك لتعديده بلا شبهة ، ولأن الغضب محرم بالإجماع . ويؤدب الغاصب بعد الغرم باجتهاد الحاكم بضرب أو سجن أو بهما معاً ، أو ينفيه بعد الضرب والسجن لعظم جرمه وطول إقامته في ذلك .

وَأِنْ تَعَدَّى غَاصِبٌ فَغَيْرًا وَلَوْ يَسُوقُ رَبُّهَا قَدْ خَيْرًا¹
 فِي أَخْذِهِ لِشَيْئِهِ الْمَغْصُوبِ أَوْ قِيَمَةِ الْمَغْصُوبِ قَبْلَ الْعَيْبِ²
 وَمُتَلِفِ الْمُتَلِفِ بِالْمِثْلِ الزِّمِ أَوْ قِيَمَةِ الْمُتَلَفِ مِنْ مَقْرَمٍ³

قائدة أمهات المذهب أربعة : المدونة ، والموازية ، والواضحة ، والعينة انتهى . قال
 الثاني ما نصه : وفي الذخيرة عن الموازية : إذا قلت لأحد أغلق باب داري فإن فيها
 دولبي فقال فعلت ولم يفعل متعمداً للترك حتى ذهبت الدواب لم يضمن إذا ضاعت أو
 تلفت ، لأنه لا يجب عليه لمثال أمرك ، وكذلك قصص الطائر . ولو أنه هو الذي ادخل
 الدواب أو الطائر القفص وتركهما مفتوحين ، وقد قلت له : أغلقهما لضمن ، إلا أن
 يكون ناسياً ، لأن مباشرته لذلك تصيره أمانة تحت حفظه ، كذا في [بلغة السالك] مع
 زيادة تركاها اختصاراً . ومن حفر بئراً على طريق المارين ، أو في ملكه بقصد الضرر ،
 أو في ملك غيره بلا إذن منه فوقع فيها شيء من نفس أو مال ضمنه . وإن حفرها في
 أرض موات أو في ملكه بغير قصد الضرر ، فالواقع فيها هدر لا ضمان عليه فيه كما نص
 عليه أبو البركات في الشرح الصغير .

(3-1) (وإن تعدى غاصب فغيراً) أي وإن حصل تعدّ من الغاصب على الشيء المغصوب فغيره : أي
 نقله عن حالته الأولى ، كما إذا صاغ نقرة الذهب أو القضة حلياً أو جعل النحاس آنية
 كطست أو إبريق أو الحديد سيقاً أو غرّه ، أو الشقة قميصاً (ولو بسوق) أي ولو حصل
 التغير في المغصوب بمحوالة الأسواق ، كما لو اعتصب دابة أو أمة أو سجادة ، فارتفع سعر هذه
 الأشياء يوم الحكم أو انخفض (ربها قد خيراً) أي قد خيره الشرع في أحد امرين أشار الناظم
 إليهما بقوله (في أخذه لشيء المغصوب) أي فإنه مخير بين أن يأخذ ما غصب منه وحصل فيه
 تغير عند الغاصب كصياغة الذهب وما بعده فعليه أجرة الصانع ، لأن الغاصب وإن كان
 ظالماً فإنه لا يظلم للنصفة (أو قيمة المغصوب قبل العيب) أي أو يأخذ قيمة المغصوب الذي
 تغير عند الغاصب بتعدّ منه ويتركه للغاصب وتعتبر القيمة يوم الغصب لا يوم الحكم ؛ وإن
 تغييت الدابة أو الأمة المغصوبة أو شبههما ولو بسماعي خير بأن يأخذ الدابة أو الأمة
 المعيتين بنحو عور أو عرج أو قطع أذن مثلاً ، ويرجع على الغاصب بقيمة ما نقصه العيب أو
 يأخذ قيمته المغصوب يوم الغصب سالماً ويتركه للغاصب بعينه ، والذخيرة تنفي عنه الضرر
 (ومتلف المثل بالمثل الزم) أي أن الغاصب غداً اغتصب شيئاً من الثليات وهو المكيالات
 والموزونات والمعدونات كقمح وذرة وشبههما وزيت وعسل ويضرب ورمال وما أشبه ذلك
 فأتلفه بأكل وغرّه ، أو تلف بسماعي كغرق وحرق ، أو سرق منه ، أو فوته ببيع فتلف ، أو
 ضاع عند المشتري ، فإن الغاصب يكون ملزوماً برّد مثل ما غصب ، ولا يلزم القيمة إلا في
 المقوم كما قال (أو قيمة المتلف من يقرم) أي أو ألزم الغاصب إلزاماً شرعياً بقيمة ما أتلفه ولو
 خطأ ، إذ العبد والخطأ في أموال الناس سواء إذا كان المتلف من المقومات كحيوان عاقل أو
 غير عاقل أو آتية أو سيف أو ثوب أو نحو ذلك مما ليس من الثليات .

وَوَاطِئٌ رَقًا عَلَيْهِ الْحَدُّ وَرُلْدُهُ مِنْ ذِي الْفَتَاةِ عَبْدٌ¹
وَعَارِسٌ تَعْدِيًّا أَوْ مِنْ بَنِي فَالْقَطْعُ وَالْهَدْمُ عَلَيْهِ عَيْنًا²
أَوْ دَفْعُهُ عَيْنَ الْبِنَا أَوْ الشَّجَرِ مُقَوِّمًا مِنْ بَعْدِ إِسْقَاطِ الْأَجْرِ³
وَحُذُّهُ مَجَانًا إِذَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِزَرْعِهِ أَوْ ذَا خَفِيٍّ مَا طَلَعَ⁴
وَمَا بِهِ النِّفْعُ لِمَوْلَى الزَّرْعِ أَوْ اشْتَرَاهُ مِنْ بَعْدِ حَطِّ الْقَلْعِ⁵
مَا لَمْ يَكُنْ إِبَانُ زَرْعِ الْأَرْضِ فَإِنْ يَكُنْ بِأَجْرِ عَامٍ فَاقْضُ⁶

(1) (وواطئ رقا عليه الحد) يعني ان من اغتصب أمة من مالها ثم وطئها أنه يعد حد الزنا رجماً إن كان محصناً ، أو جلداً إن كان غير محصن لعدم الشبهة (وولده من ذي الفتاة عبد) أي وبعد وجوب الحد عليه إن ولده المتكون من مائه الفاسد في رحم تلك الفتاة : أي الأمة المقصوبة بعد يورثه حياً رقيقاً لسيّد الأمة له فيه التصرف بالبيع ونحوه .

[فائدة] من أكل من طعام مغضوب علماً بأنه مغضوب ضمن لربه قيمة ما أكله إن كان مقوماً كشاة ذبحت غصباً وأكلت ، أو مثله إن كان مثلياً ، ولربه الرجوع عليه ابتداءً لأنه يعلمه صار غاصباً ، وإن كان غير عالم بالغصب فليس لربه الرجوع عليه بقيمة ما أكل إلا إذا وجد الغاصب معديماً ، وإلا فله الرجوع عليه ، فإن اعدماً معاً انتظر أولهما يساراً فأخذ منه ، وليس للمأخوذ منه الرجوع على صاحبه . ومن غصب شاة فوجدت بعد القدرة عليه مذبوحة فلرهبه الرجوع عليه بقيمتها لأن الذبح مفوت . وعلى هذا درج صاحب المختصر . ويعتمد المذهب أنه يأخذها من غير أرض ما نقصه الذبح ، انتهى ملخصاً من الشرح الصغير لأبي البركات .

(2و3). (وعارس تعدياً) الخ ، يعني أنه من تعدى على قطعة أرض فغصبها من مالها بان كان ظالماً لا تناله الأحكام ، أو غنياً ولا يقدر المالك على مقاومته لضعفه ، فغرس فيها نخلاً أو أشجاراً (أو من بنى) أي وبني فيها مساكن ، ثم عزل الظالم أو وجد المالك منصفاً أعلى منه رتبة ، أو قدر الضعيف على مقاومة الغني حتى أثبت حقه بالأدلة القاطعة (فالقطع والهدم عليه عينا) أي فإنه يتعين عليه : أي الغاصب قطع نخيله وأشجاره وهدم بنائه وتسوية الأرض كما كانت براحاً (أو دفعه عين البنا أو الشجر) أي أو يدفع له مالك البقعة قيمة بنائه وأشجاره منقوضة ، فيقدر البناء مهدوماً والشجر مقطوعاً ، وتعتبر قيمته بعد ذلك قتم يدفعها المالك للغاصب (من بعد إسقاط الأجر) أي يدفع له المالك قيمة النقض بضم النون وسكون القاف بعد إسقاط أجرة من يتولى ذلك مع تسوية الأرض إن كان مثله لا يتولى ذلك بنفسه أو عبيده أو أولاده ، فيقال : كم قيمة النقض ؟ فغن قبل عشرون ، يقال : كم أجرة من يتولى ذلك ؟ فإن قيل خمسة ، دفع له مالك الأرض خمسة عشر ، وإن كان ممن يتولى ذلك بنفسه وخدمه دفع له العشرين وتركت الأبنية والشجار قائمة ينتفع بها المظلوم .

(4-6) (وخذه مجاناً إذا لم ينتفع به بزرعه) أي أن من غصب أرضاً وزرع فيها قمحاً أو شعيراً أو ذرة

وَزَارِعٌ بِشِبْهِةٍ كَمَنْ كَرَىٰ فَمَا لِمَوْلَاهَا فَقَطَّ إِلَّا الْكِرَاءُ¹
وَمُسْتَحِقُّ الْأَرْضِ مِنْ ذِي شِبْهِةٍ بَعْدَ الْبِنَا أَوْ غَرْسٍ أَوْ عِمَارَةٍ²
يُعْطَى الْبِنَا أَوْ غَرْسُهُ بِالْقِيَمَةِ أَوْ تَرْكُهُ وَأَخَذَ أَجْرَ الْبُقْعَةِ³

أو نحو ذلك واستحقها مالها قبل أن يبلغ الزرع حد الانتفاع به عرفاً ، فلربها أخذها مجاناً ، وليس للغاصب شيء في نظير زرع أو عمله (أو ذا حقاً ما طلع) أي ولربها أخذها أيضاً مجاناً إذا كان زرع الغاصب حقاً لم يظهر على وجه الأرض ، كما إذا حرث الأرض وسواها وألقى فيها بذره وسقاها واستحققت منه قبل نيته (وما به النفع لمولى الزرع) أي وإن حصل الانتفاع بالزرع الكائن بالأرض المفصولة في العرف ثم استحققت من الغاصب بعد ذلك ، فيكون الزرع للمالكه وهو الغاصب ، ويلزمه الحاكم بقلعه وتسوية الأرض لمستحقها (أو اشتريه من بعد حط القلع) أي أن مستحق الأرض بعد بلوغ زرع الغاصب حد الانتفاع مخير بين أن يترك الزرع أو يشتريه قائماً ، ويدفع له قيمة زرع بعد إسقاط كلفة زرع وتسوية الأرض ، إلا إذا كان للغاصب ممن يتولى ذلك بنفسه ، فتعطي له القيمة كاملة كما تقدم (ما لم يكن إبان زرع الأرض) أي ومحل أخذ زرع الغاصب قبل الانتفاع به مجاناً مشروط بكون الأرض ليس لزرعها إبان مخصوص : أي وقت معلوم للزرع لا تصلح للزرع بعده كالأراضي التي تسقى بالمطر وقت إبانها أو التي يغمرها النيل زمن فيضانها (فإن يكن بأجر عام فاقض) أي فإن يكن استحقاق الأرض بعد زرعها في إبان لا تصلح للزراعة بعده كما مثلنا ، فليس للمستحق أخذ زرع الغاصب مجاناً ، بل يقضى عليه بدفع كراء مثلها في العام الذي استحققت فيه للمالكه ؛ فتحصل أن زرع الغاصب الذي استحققت منه الأرض لا يؤخذ مجاناً بشرطه المتقدم إلا في الأرض التي تسقى بالوايووات أو السواقي بعدم توقف زراعتها على إبان مخصوص .

(1) (وزارع بشبهة كمن كرى) أي من زرع أرضاً متعمداً على شبهة بشراء أو ميراث أو هبة لا متعمداً ، ثم استحقها منه إنسان بوجه شرعي فإن حكمه حكم المكتري لا كالغاصب (فما لمولاهما فقط إلا الكراء) أي فليس للمالكه بالاستحقاق إلا أخذ كراء الأرض من صاحب الشبهة في الوقت الذي استحقها فيه فقط ، وليس له المطالبة بكراء ما مضى من الأعوام .

(2و3) ثم شرع في شيء من مسائل الاستحقاق فقال (ومستحق الأرض) أي أن من استحق أرضاً بوجه شرعي (من ذي شبهة) أي استحقها من إنسان كانت تحت يده وهو صاحب شبهة لا متعمد ، كما إذا اشتراها أو اكترها من صاحب شبهة مثله أو غاصب لم يعلم بكوته غاصباً (بعد البنا أو غرس أو عمارة) أي وكان الاستحقاق بعد أن أنشأ فيها صاحب الشبهة بناء ، أو بعد أن غرس فيها أشجاراً ، أو بعد أن عمر فيها بناء كان خيراً فرميه أو سقفه معتقداً أنه ملك له بشراء أو ميراث أو هبة ، ثم استحققت منه بعد ذلك (يعطى البنا أو غرسه بالقيمة) أي أن المستحق يؤمر بدفع قيمة البناء والشجر والعمارة بالغة ما بلغت لصاحب الشبهة المتقدم

فَإِنْ أَبَى مِنْ ذَلِكَ كُلِّ مِنْهُمَا اشْتَرَا بِالْقِيمَتَيْنِ فِيهِمَا¹
وَفَازَ بِالْغَلَّةِ خَمْسَ لِلْأَيْدِ مَنْ رَدَّ فِي غَيْبٍ وَبِعَ قَدْ فَسَدَ²
أَوْ خَرَجَتْ مِنْ يَدِهِ بِالشُّفْعَةِ أَوْ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدَيْ ذِي شُبْهَةٍ³
وَمِثْلُ ذَلِكَ مُفْلَسٌ إِنْ اشْتَرَى قَرِيبًا أَوَّلَى بِهَا بِلَا امْتِرَاءٍ⁴

ذكره ، وليس له . أن يأمره بهدم البناء وقلع الشجر لعدم تعديه وتعتبر القيمة يوم الحكم (أو تركه وأخذ أجر البقعة) أي أو يؤمر بترك البناء وما بعده لصاحب الشبهة ويأخذ أجرة بقعته براحاً . والمراد بأجرتها في كلامه قيمتها ، وهي ما تستحقه يوم الحكم من العوض .

(1) (فإن أبى) أي امتنع مستحق البقعة من دفع قيمة البناء والشجر لصاحب الشبهة ، وامتنع صاحب الشبهة من دفع قيمة البقعة براحاً لمستحقها (اشتركا بالقيمتين فيهما) أي فإنهما يكونان شريكين فيهما ، أعني البقعة والبنك مع الشجر ، ولا يجبر كل منهما على ما امتنع منه بل يقال : كم قيمة البقعة براحاً ؟ فإن قيل عشرة يقال : كم قيمة البناء والشجر ؟ فإن قيل عشرون مثلاً حكم لهما بالشركة في الجميع أثلاثاً ، فلصاحب البقعة ما يقابلها بالنسبة وهو ثلث الجميع ، ولصاحب البناء والشجر ما يقابلها بالنسبة وهو ثلثان .

(2-4) ثم أخذ يتكلم على مسائل يكون فيها غلة المبيع للمشتري دون البائع فقال (وفاز بالغلة) أي أن الذي يفوز بمنافع المبيع حيواناً كان أو عقاراً أو غيرها خمسة أشخاص كما قال (خمس للأبد) أي هم خمس ، ومعنى قوله للأبد : أن غلة المبيع ثابتة لهم أبداً : أي مدة دوام السلعة تحت أيديهم (من رد في غيب وبيع قد فسد) أي فاحدهم شخص اشترى سلعة كدار أو عبد أو دابة أو ثوب أو نحو ذلك ، فانتفع بها مدة ثم ظهر له أن بها عيباً يوجب الرد كجنون بالعبد أو سوء حيران بالدار وما أشبه ذلك ولم يرض بالعيب ، فإن له ردها ، وليس لبايعها مطالبة بالغلة طال الزمن أو قصر . والثاني اشترى سلعة يبيع فسد لزمنه كوقت نداء الجمعة ، أو فقد شرط من شروط صحته ولم تفت السلعة وحكم الحاكم بردها بعد أن استغلها المشتري (أو خرجت من يده بالشفعة) أي والثالث شخص اشترى قطعة أرض أو اشجاراً أو داراً ، والبائع شريك نصيب شائع فيما ذكر ، وكان للمبيع بغير إذن منه ، فأخذ شخص شريكه البائع من المشتري بالشفعة بعد أن استغله مدة ، فالغلة يفوز بها المشتري دون الشفيع (أو استحققت من يدي ذي شبهة) أي والرابع شخص استغل أي انتفع بسكنى دار مدة أو زراعة أرض أشتر نخل أو شجر كان تحت يده بشبهة هبة أو سرائ أو نحو ذلك ، فاستحق شيء مما مثلاً وخرج من يده بوجه شرعي ، فالغلة لا للمستحق ولو طال الزمن جداً (ومثل ذا مفلس إن اشترى) أي ومثل صاحب الشبهة في الفوز بالغلة شخص اشترى سلعة ولم يدفع الثمن لبايعها فانتفع بها مدة ، بأن كانت بقرة أو شاة فانتفع بشرب لبنها ، أو دار فسكنها ، أو دابة فركبها مدة ثم حكم عليه بالمفلس الخاص (قريبها أولى بها بلا امتراء) أي قرب السلعة المبيعة

باب الشفعة

وَجَازَتْ الشُّفْعَةُ فِي الْمَشَاعِ مِنْ أَرْضٍ أَوْ أَصُولٍ أَوْ رِبَاعٍ¹
أَوْ ثَمَرِ غُصْنٍ دَائِمِ الثَّوَابِتِ أَوْ قُطْنٍ أَوْ بَاذَنْجٍ أَوْ مَقَاتِي²

لمن حكم عليه بالتفليس قبل دفع ثمنها أولى بها دون غرمائه إن لم يرض بالخاصصة بلا ريب : أي بلا شك في ذلك ، لكن الغلة للمشتري المفلس لا لبايعها ، هذا حصل كلامه .
[قائدة] إن شهد عبد بين الناس بالحرية وجمع أموالاً ، فلما مرض مرض الموت أوصى إنساناً يتفق على أولاده من ماله ، وأن يعطى أحداً مالا يحج به عنه عن ثلث تركته ؛ فلما مات تصرف الوصي بالتفقة على أولاده وبإعطاء الأجرة لمن يحج عنه كما أوصى بذلك ، وحج عنه الأجير بالفعل ، ثم ظهر به سيد وأثبت أنه عبده شرعاً فلا يضمن الموصي ما تصرف فيه من أمواله بالإتفاق على أولاده ، ولا يضمن الأجير ما أنفق على نفسه في الحج عن المتوفى ، بل يأخذ السيد ما كان موجوداً من تركته وما وجده قائماً بيد مشتر أخذه بالثمن لا مجاناً . وإذا شهدت بيعة بموت أحد في معركة وورث ماله وتزوجت امرأته ثم ظهرت حياته وقدم من غيبته ، فليس له إلا ما وجد من ماله ، ولا يضمن الورثة ما تصرفوا فيه من المال ، ولا ترد له زوجته حيث قبل الشرع عذر البيعة إتهم بأمره صريعاً في دمه وأيقنوا بموته ؛ فإن لم يشتهر العبد بالحرية ولم يقبل الشرع عذر البيعة أخذ السيد جميع مال عبده ما وجد وما فات بيد وصي أو غيره وأخذ القادم ما كان موجوداً من المال ، وضمن الورثة ما أتلّفوه وترد له زوجته ولو دخل بها غيره ، انتهى ملخصاً من [بلغة السالك] للعلامة الصاوي رحمه الله .
ولما انتهى الكلام على مسائل الغصب والاستحقاق شرع يتكلم على الشفعة ، وذكرها بعدها لأنها شبيهة بالاستحقاق فقال (باب الشفعة) أي هذا باب في بيان حقيقة الشفعة وأحكامها ، وهي في الأصل مأخوذة من الشفع ، بفتح الشين المعجمة وسكون الفاء : ضد الوتر ، لأن الشفع إذا أخذ شقص شريكه وضعه إلى شقصه صار شفعاً ؛ وقد عرفها صاحب [أقرب المسالك] بقوله : الشفعة استحقاق شريك أخذ ما عاوض به شريكه .
وأركانها أربعة : أخذ ، وهو الشفع ، ومأخوذ منه ، وهو المشتري من الشريك بلا إذن ، ومأخوذ به ، وهو الثمن أو القيمة . وصيغة تدل على المطالبة بها .

(2 و1) أشار الناظم إلى بيان حكم الشفعة وما تكون فيه وما لا تكون بقوله (وجازت الشفعة في المشاع) معناه أن الأخذ بالشفعة : أي المطالبة بها أمر جائز شرعاً مستوى المطالبة فللشفيع الأخذ بها إن شاء وله الترك ، فإذا طالب بها وجب على الحاكم سماع دعواه وتنفيذ الحكم بها جبراً على المشتري ، ولكن لا يحكم بها إلا في المشاع : أي ما كان نصيب الشريك فيه شائعاً في جميع أجزاء المشترك بلا تمييز ؛ كان المشترك أرضاً أو غيرها كما قال (من أرض أو أصول أو رباع) أي أن الشفعة ثابتة في الأرض التي بين شريكين فأكثر بملك أو كراء ، سواء

يَأْخُذُهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ بِالشَّرَا مِمَّنْ يُشَارِكُهُ بِمِثْلِ مَا اشْتَرَى¹
فَإِنْ يَكُنْ تَعَدَّدَ فِيهَا اشْتَرَكَ كُلٌّ يَمَّا قَدْ خَصَّهُ مِمَّا مَلَكَ²

صلحت للزراعة أو الغرس أو البناء عليها ، وثابتة أيضاً في الرباع وهي البيوت التي اشترك شخصان فأكثر في بنائها ، سقت أم لا ؛ وثابتة أيضاً في الأصول المشتركة من نخل وأشجار الفواكه ، إذا باع أحد الشريكين أو الشركاء حصته قبل تمييز حصته كل أحد بانفرادها بالقسمة أو ضرب الحواظ ، فإن ميزت الحصص بشيء مما ذكر فلا شفعة عند مالك رضي الله عنه (أو ثمر غصن دائم الثبات) أي والشفعة ثابتة في ثمار الغصون الدائم ثباتها ، والمراد بالدوام طول الإقامة وتعدد بطون الغصون وتجدد جناتها وقتاً بعد وقت (أو قطن أو باذنجان) وهذا كالتفسير لما قبله . والمعنى : أن الغصون التي يندوم ثباتها وتلد بطناً بعد بطن كالقطن والباذنجان أسود كان أو أبيض أو أحمر (أو مقاتي) أي أو كان المشترك مقاتاً ، وهي المقات من بطيخ وخيار ومنه النوع المعروف عندنا بالتبش والعجور وغذاء ، وله إطلاقات بحسب عرف أهل كل بلد ، فمنهم من يسميه قاعونا ، ومنهم من يسميه شماماً ، فإذا اشترك شخصان فأكثر في زراعة قطن أو باذنجان أو مقات رباع أحد الشركاء شقصه لأجنبي قبل القسمة من غير علم للشركاء ولا رضاه فلهم الأخذ بالشفعة من المشتري بمثل ما اشترى من الثمن لا أكثر منه ، ويقضى لهم بذلك إذ الشفعة إنما شرعت لدفع الضرر عن الشركاء .

(2و1) (يأخذه من أجنبي بالشرا) أي أن الشريك إذا باع شقصه من أرض أو أصول أو رباع لأجنبي بغير إذن ولا رضا من شريكه ، وكان البيع قبل القسمة والتمييز ، فإن للشريك أخذ شقص شريكه البائع من المشتري بالثمن لا مجاناً . وقوله (ممن يشاركه) معناه : أن الأجنبي إذا أخذ حصته الشريك بميزاث أو هبة فليس للشريك شفعة ، وهو كذلك إذا الشفعة لا تثبت إلا إذا خرجت حصته الشريك من يده بمعاوضة ولو متاعلة ؛ فإن اشترك شخصان في دار وهي البيوت وما يحيطها من السور ، واشترى شخصان أخران داراً كذلك ، ثم باع أحد الشريكين حصته من الدار لأحد الشريكين في الدار الأخرى بحصته منها متاعلة : أي مبادلة ، فلكل من الشريكين أخذ حصته شريكه بالقيمة ، وخرج المتناقلين معاً من الدارين (بمثل ما اشترى) أي أن الشفيع إذا أخذ حصته شريكه التي باعها لأجنبي بالشفعة فإن له أن يأخذها بمثل الثمن الذي اشتراها به لا أقل ، وليس للمشتري طلب الزيادة على الثمن (فإن يكن تعدد فيها اشترك) أي فإن يكن الشركاء متعددين في طلب الشفعة كما إذا كان الشركاء ثلاثة مثلاً وباع أحدهم حصته لأجنبي وطالبها جميعاً بالشفعة (كل بما قد خصه مما ملك) أي أخذ كل واحد من الشفعة بقدر ما يختص به ويملكه من تلك القطعة أو الدار أو الأصول ، فتوزع الشفعة على الأنصباء لا على الرؤوس ، فإن اشترك ثلاثة مثلاً في قطعة أرض أو غيرها مما يقبل القسمة بلا ضرر وكان لأحدهم النصف وللثاني الربع وللثالث الربع الباقي ، ثم باع من له الربع حصته لأجنبي ، وطالب الشريكان بالشفعة كانت حصته الشريك المأخوذة من الأجنبي ثلاثة

وَلَا لِجَارٍ شُفْعَةٌ أَوْ مَا وَهَبَ . بَغِيرَ تَعْوِضٍ وَلَا إِرْثٍ تَجِبُ¹
 أَوْ قَابِلِ الْقِسْمَةِ أَوْ مَنقُولٍ أَوْ سَاكِتٍ مَعَ عِلْمِهِ كَالْحَوْلِ²

أسهم لصاحب النصف سهمان ولصاحب الربع سهم ، وعلى ذلك فقس ..
 واعلم أن مسألة ثبوت الشفعة في ثمر الغصون من مسائل الاستحسان الأربعة التي قال فيها مالك
 رضي الله عنه : إنه لشيء أستحسنه ، وما علمت أن أحداً قاله قلبي . الثانية الشفعة في البناء
 والشجر ، وهي المبرر عنها بالأنقاض . الثالثة القصاص بشاهد ويمين في الجرح ، وستأتي في
 الجنائيات . الرابعة أنملة الإبهام خمس من الإبل كما في الدية وقد نظمها الخطاط بقوله :

وقال مالك بالاختيار في شفعة الأنقاض والثمار
 والجرح مثل المال في الأحكام والخمس في أنملة الإبهام

(201) (ولا لجار شفعة) الخ ، شروع منه فيما لا شفعة فيه وما يسقطها بعد ثبوتها ، فإذا باع بعض
 الحيران داره أو أرضه المميزة عن أرض جاره أو نخله المخصص به وما شابه ذلك لأجنبي ،
 فليس لجاره أخذ ما يباعه من المشتري بالشفعة ، إذا الجار لا شفعة له عند مالك والشافعي
 وأحمد . وقد أثبت أبو حنيفة للجار لأحاديث وردت لم يأخذ بها مالك ، وعمل حكام زماننا
 على ما ذهب إليه أبو حنيفة لأنهم يحكمون بالشفعة للجار (أو ما وهب ه بغير تعويض) أي
 وكذا لا شفعة فيما وهبه الشريك من عقار أو نخل أو تصدق به لأحد أقاربه أو لأجنبي ، إذ
 الشفعة خاصة بما يخرج من يد الشريك بمعاوضة لما مر (ولا إرث تجب) يعني أنه إذا مات
 أحد شركاء العقار أو الأرض الزراعية واستحق نصيبه أحد بالإرث فليس للشريك أخذ
 نصيب شريكه الذي ورث عنه بالشفعة لما علمت (أو قابِلِ الْقِسْمَةِ أَوْ مَنقُولِ) يعني أن
 الشفيع إذا طلب القسمة من الذي اشترى نصيب شريكه بغير علم منه ، فإن شفيعه تسقط
 ولو لم يقسم بالفعل ، لأن طلبه للقسمة بعد إعراضاً عن الأخذ بالشفعة ولا شفعة أيضاً في
 كل شيء يقبل النقل والتحول من مكان لآخر كالحيوانات والثياب والأواني والأسلحة
 والفرش إذا كانت مشتركة بين اثنين فأكثر ، إذ الشفعة خاصة بما لا يقبل النقل كالعقار ،
 وكذا لا شفعة فيما لا يقبل الانقسام كنخلة واحدة وبقرة وعيد وما أشبه ذلك . ولا شفعة
 أيضاً فقيماً يقبل القسمة مع الضرر كفرن وحمام مشتركين ، وهو رواية لبن القاسم وغيره
 عن مالك وهو المشهور ، ومقابلته للمالك في المدونة ثبوت الشفعة فيها : أي القرن والحمام
 (أو ساكت مع علمه كالحول) أي ومما يسقط الشفعة سكوت الشريك الذي علم أن شريكه
 باع حصته لأجنبي ولم يطالب بالشفعة حتى مضى زمن طويل كسنة أدخلت الكاف الشهر
 والشهرين بعد السنة ، والحال أنه حاضر بالغ رشيد ؛ ولا مانع يمنعه من القيام بها ، فإن
 شفيعه تسقط بذلك . وأما إن طال بها مضي هذا الزمن فإن دعواه تسمع لعدم سقوط
 شفيعه ، ولو كان حاضراً في مجلس العقد أو وضع شهادته في وثيقة البيع ؛ لكن إن طالب
 بالشفعة بعد زمن طويل كسبعة أشهر فأكثر فلا تسمع دعواه إلا إذا حلف أنه ما أسقط

أَوْ حَاضِرِ الْعَقْدِ كَرَاءَ لِبَنَّا وَالْهَدْمِ كَالشَّهْرَيْنِ مَا عَنْهُ الْغَنَى¹
أَوْ قَاسَمَ الشَّفِيعَ مَنْ لَهَا اشْتَرَى أَوْ بَاعَ أَوْ مِنْهُ اشْتَرَى أَوْ اكْتَرَى²

شفعة ، وكذلك من شهد في الوثيقة إذا لم يطلب بها في أقل من عشرة أيام ، واحترزنا بالخاص من الغائب ، والبالغ عن الصبي ، وبالرشيد عن السفیه المھمل ، فإن شفعتهم لا تسقط ولو حضر الغائب أو بلغ الصبي أو رشد السفیه بعد سنين عديدة .

(2و1) (أو حاضر العقد) أي وتسقط الشفعة إن حضر الشفیع عقد بيع شريكه حصته لأجنبي ولم يطلب بالشفعة ، وتقدم أنه إن طالب بها بعد ستة أشهر فأكثر لا تسمع دعواه إلا يمينه أنه ما أسقطها . ومفهوم أنه إن طالب بها في الحال أو بعد مدة قصيرة فإن دعواه تسمع ويقضى له بها وهو كذلك (كراء للبنا والهدم كالشهرين) أي ومثل حاضر العقد الشفیع الذي رأى الأجنبي الذي اشترى حصة شريكه في الدار المشتركة بينهما يتصرف بالبناء والهدم والترميم ولم يطلب بالشفعة حتى مضى شهران أو ثلاثة فإن شفעתه تسقط ، لأن عدم مطالبة بها مع رؤية المشتري تصرف بالهدم والبناء ، مثل هذه المدة يعد إعراضاً منه . وقوله (ما عنه الغني) معناه : أنه لم يمنعه من المطالبة بالشفعة مانع ، فإن منعه من القيام بها مانع كما كان المشتري ظالماً لا تناله الأحكام ، أو كان الشفیع مريضاً لا يقدر على القيام بها فلا تسقط الشفعة لعذره ولو طال الزمن جداً ، وكذا لا تسقط الشفعة إذا كان الشفیع مناقشاً فيها بأن قدم للحاكم عرضاً بالمطالبة فمأطله الحاكم ، أو لم يقض له بالحق عناداً أو جهلاً بالحكم ، ووجد نصفاً أو عارفاً بالحكم ولو بعد سنين كثيرة (أو قاسم الشفیع من لها اشترى) أي أن الشفیع إذا علم أن شريكه باع حصته لأجنبي وطلب من الأجنبي أن يقاسمه في المشترك من عقار أو أشجار وقاسمه بالفعل (أو باع أو منه اشترى أو اكترى) أي أو باع حصته لأجنبي كما باع له شريكه أو ساوم المشتري الأجنبي في الحصة فاشتراها منه بأكثر من الثمن الذي أخذها به ، أو اكترى الحصة من الأجنبي بعد علمه بشرائه من شريكه ، فإن شفעתه تسقط وليس له المطالبة بها ، لأن كلاً من البيع للمشتري من الشريك أو الشراء أو الاكتراء منه دليل واضح على الإعراض عن الشفعة فتأمل .

[فائدة] تقدم أنه لا شفعة فيما لا يقبل القسمة كدابة وعبد ، لكن قال بعضهم : إذا كان حائط مشترك بين شخصين فأكثر وفيه بقر بين الشركاء لسقاية ما في الحائط من نخل أو شجر أو عبد يتولى ذلك فباع أحد الشركاء نصيبه من الحائط لأجنبي فلشركائه أخذ نصيبه من المشتري بالشفعة ، وكذا أخذ نصيبه من البقر أو العبد لدفع الضرر عنهم ؛ ومثل الحائط المصرة : أي عصارة الزيت وشبهها إذا كانت مشتركة وفيها بقر أو جمال مشتركة لدورانها فباع أحد الشركاء حصته في الجميع لأجنبي فلشركائه أخذها من المشتري بالشفعة ، وإن كانت لا تقبل القسمة لدفع الضرر ، انظر الشرح الصغير لأبي البركات ، فقد ذكر فيه ذلك ردّاً على ابن غازي في توفقه نظراً لعدم قبول القسمة .

ولما أنهى الكلام على الشفعة شرع يتكلم على القراض فقال (باب القراض) أي هذا باب في

باب القراض

قَرَضْنَا التَّوَكِيلَ فِي تَجَرٍّ لَزِمَ بِالْفِعْلِ فِي نَقْدٍ بِمَسْكُوكٍ عُلِمَ¹
بِجِزء رِبْحِهِ وَعُلِمَ الْمَالُ وَلَا تُضْمَنُ عَامِلًا بِحَالٍ²

بيان حقيقة القراض وأحكامه ؛ وهو لغة : مأخوذ من القرض وهو القطع ، لأن رب مال القراض قطع للعامل من ماله يعمل فيها على قطعة من الربح ، ويسمى مضاربة أخذًا من قوله تعالى : (واخرون يضرئون في الأرض يبتغون من فضل الله) . وقد عرّفه في الاصطلاح صاحب [أقرب المسالك] بأنه دفع مالك مالا من نقد مضروب مسلم معلوم لمن يتجر به بجزء معلوم من ربحه ، وهو من العقود الجائزة شرعا ، لكنه لا يلزم بمجرد العقد بل بشروع العامل بالعمل في المال . وأما قبل الشروع فيه فلكل منهما فسخه .

(2و1) (قراضنا التوكيل) أي حقيقته أن يوكل شخص رشيد أحدا غيره (في تجر) أي في شيء من ماله ليتجر بأن يقول له : خذ مني مائة دينار مثلاً واتجر فيها ليكون الربح بيننا ؛ ويقول الآخر : قبلت أو رفضت ، أو يقبض المال من ربه من غير إفصاح (لزم بالفعل) أي أن عقد القراض يلزم كلا من رب القراض وعامله بالفعل : أي بشروع العامل في التجارة بالمال الذي وقع عليه العقد لا قبله ، ولا فلكل منهما الفسخ كما تقدم (في نقد) أي أن التوكيل المذكور يكون في النقد وهو الذهب والفضة ، لا في العروض كالثياب والنحاس ، ولا في الحيوانات ولا في المثلثات ؛ فإن أعطى رب القراض ثياباً أو حبواً أو شبههما لإنسان كي يبيعها ويعمل بربحها قراضاً فسد العقد وفسخ إن لم يعمل ، فإن عمل وباع العروض واتجر بربحها فله أجر مثله في البيع وكان على قراض مثله في الثمن (بمسكوك علم) أي أنه يشترط في النقد الذي يكون رأس مال للقراض مسكوكاً ، أي مضروباً للتعامل به بين الناس ، فلا يصح بتقار الذهب والفضة ولا بالتبر إلا إذا كان التعامل به جار في بلد من البلاد ، فيجوز كالفلوس التي تعمل من النحاس كالدمج في الزمن السابق ، أو من النيكل كالفروش والتعاريف في زماننا هذا ، فلا يجوز أن تكون رأس مال للقراض إلا إذا كانت لا تعامل بغيرها في بعض البلاد ولا فيجوز . وقوله (علم) معناه : أنه لا يصح القراض إلا إذا كان رأس المال معلوماً قدرًا وصفة ، فلا يصح بمجهول كأن يقول ربه للعامل : قارضي على شيء من مالي من غير تعيين ، وإلا كان فاسداً (بجزء ربحه) أي يشترط لصحة القراض أن يكون على جزء من ربح المال للعامل فيه معلوم كنصف أو ثلث أو سدس ، فلا يصح القراض على أن يكون للعامل شيء من غير الربح كعشرة جنيهات مثلاً أو أكثر أو أقل ، ولا يصح على جزء مجهول من الربح كأن يقول ربه للعامل : اعمل في هذا المال ولك شيء من ربحه ، اللهم إلا أن تكون لهم عادة جارية أنه لعامل القراض جزء معلوم عند العامة والخاصة ، وإلا فيعمل به عند الإطلاق . وقوله (وعلم المال) تكرار مع قوله بمسكوك علم ، ويحتمل أنه أراد بالأول علم نوع السكة ، وبالثاني رأس مال القراض قدرًا وصفة من ذهب أو فضة (ولا تضمن عاملاً بحال) أي أنه لا يتوجه الضمان على

العامل في مال القراض بحال من الأحوال ، فإن اشترط ربه عليه حال العقد أنه إن ضاع رأس مال القراض بثلث أو ضياع ولو من غير تفريط ضمنه فسد العقد وفسخ ، فإن عمل بالفعل والحالة هذه بطل الشرط وكان الربح والخسارة بينهما ، نعم إن قال رب مال القراض للعامل فيه : لا تسافر بمالي ليلاً ، أو لا تذهب بالوادي الفلاني لأن به لصوصاً ، أو بطريق كذا لأن به محاريق ، فخالف العامل وسافر ليلاً أو بالوادي أو بالطريق اللذين نهى عنهما فثلث أو ضاع المال كله أو بعضه ، فإنه يضمن : أي يغرر ما ضاع منه ، لأن هذا شرط معتبر .

[تنمية] وهي أنه يجوز للعامل أن يتفق على نفسه من مال القراض من طعام وإدام وكسوة وركوب وسكنى بالمعروف بشروط أربعة : أحدها أن يسافر بالمال ولو دون مسافة القصر . وثانيها أن يكون السفر بقصد تنمية المال لا مجرد سفر . ومفهوم سافر أنه إذا عمل فيه بالحضر لا يجوز له . أن يتفق منه على نفسه ، بل نفقته تكون لحسابه خاصة ، لكن قال اللخمي : إن شغله عن الوجوه التي يتمعيش منها جاز له الإنفاق منه . وثالثها أن يحتمل المال نفقته لكثرة ، وأما القليل كالأربعين أو الخمسين ديناراً فلا يجوز الإنفاق منه ، والخمسون ديناراً تساوي في زماننا هذا ثمانية وعشرين ديناراً مصرياً ، إذ صرف الدينار ستة وخمسون قرشاً مصرياً ، انظر [دليل السالك] . ورابعها ألا يني بزوجة تزوج بها في البلد الذي سافر إليها للتجارة ، وإلا كان كالحاضر يتفق على نفسه من حسابه الذي يختص به . ومفهوم قولنا بالمعروف أن كسوته وطعامه وإدامه وسكناه يكون من المعتاد لأمثاله . وأما ثمن الثياب الفاخرة كقفطان وعباءة وما أشبه ذلك فيكون عليه لا على مال القراض وكذلك الأطعمة الفاخرة التي يعزم عليها التجار والحكام وأعيان البلد فمنه خاصة أيضاً لا من مال القراض .

ولما أنهى الكلام على القراض وأحكامه شرع : يتكلم على الإجارة فقال (باب الإجارة وما يتعلق بها) أي هذا باب في بيان الإجارة وأركانها وشروطها وموانعها ، وفي بيان ما يتعلق بها من الأحكام ، فالإجارة مثلثة المهرزة والكسر أفصح ، وهي لغة مأخوذة من الأجر ، واصطلاحاً : عقد معاوضة على تملك منفعة بعوض ؛ فخرج البيع لأنه عقد على تملك الذات بعوض ، وخرجت الهبة والصدقة والخمس لأنها عقود على تملك الذوات بغير عوض . وأركانها أربعة : العاقد ، وهو المؤجر ، والمستأجر ، ويشترط فيهما العقل والبلوغ وعدم الإكراه ، فلا يصح عقدهما من مجنون ولا صبي غير مميز ، ولا من مكره ، وتلزم إذا وقعت من مكلف حر مختار ؛ فالصبي إن أجر نفسه بغير إذن وليه صححت إجارته إن كان مميزاً ، لكن لوليه فسخها وله الإمضاء ، وكذلك العبد إن أجر نفسه بغير إذن سيده ، ولا تلزم من كان مكرهاً عليها . الثاني الأجر ، ويشترط فيه ما يشترط في ثمن السلعة من كونه طاهراً مقبوراً على تسليمه ، معلوم القدر والصفة والأجل إن كان مؤجلاً ، أو الحلول إن كان حالاً ؛ الثالث ما يدل على الرضا من قول أو فعل . الرابع المعقود عليه ، وهو المنفعة ، ويشترط فيها أن تكون مباحة شرعاً .

باب الإجارة وما يتعلق بها

وَاشْتَرَطُوا فِي صَحَّةِ الْإِجَارَةِ شَرَائِطَ الْمَبِيعِ وَاعْتَبَارَهُ¹

(1) ثم أشار الناظم إلى تفصيل أركان الإجارة بقوله (واشترطوا في صحة الإجارة) أي اشتراط العلماء لصحة عقد الإجارة (شرائط المبيع) أي ما يشترط لصحة العقد في البيع من عاقد ومعقود عليه وصيغة أو ما يقوم مقامها من الأفعال ، وأراد بالإجارة ما يقع عليه العقد من عوض ومنفعة ، فيشترط فيهما الإباحة وعدم الغرر كما يشترط في الثمن والمثمن ، فإن أجر إنساناً على خياطة ثوب أو خدمة في زرع أو على بناء أو نحو ذلك على أن يعطيه كل يوم رطلاً من خمر أو أقة من لحم خنزير أو مئة وهو غير مضطر ، أو على أن يعطيه عن أجرة شهر أو سنة عبداً أبقاً أو بعيراً شارباً فسدت الإجارة ، وحكم الحاكم بفسخها إن اطلع عليها قبل العمل ، فإن لم يطلع عليها إلا بعد فلا جبر أجرة مثله بالحدكم ، وأريق الخمر وألقى لحم الخنزير أو الميتة لكل الكلاب أو في نار ليحرق ، وكذا لا يجوز إعطاء جلد لسلخ أو لحم كالأرأس أجراً في نظير عمله على المشهور وقعت الإجارة قبل الذبح أو بعده وقبل السلخ ، وقيل بالجواز وكذا لا تجوز إجارة طحان بنخالة ما يطحنه ، ولا إجارة درّاس لقمح أو شعير أو نحوهما يتبن ما يدرسه للغرر فيه وفيما قبله ، والجهالة في النخالة والتبن . وأما إن كانت الإجارة على قدر معلوم من النخالة أو التبن فإنها تجوز . (واعتبارها) أي واعتبروا فيها أيضاً ما يعتبر في المبيع من إباحة المنفعة ، فلا تجوز الأجرة أي عقدها على منفعة محرمة شرعاً كآلة طو من زممار وعود وغيرهما ، كآلة المعروفة بالفتغراف ، ومن الآلة المحرمة ما يفعل في الأفراح من الرقص على الحبال والأعواد ، وأجرة المغنية للفناء . ومن المحرم شرعاً دفع الأجرة للنساء اللاتي يضرهن الدف الذي يعرف بالدلوكة في الجمع الذي يخلط فيه النساء والرجال في العرس ، ويعرف عنلنا بالسيرة . فالإجارة في جميع ذلك فاسدة ، ويؤدّب كل من المؤجر والأجير إن ظهر عليهما باجتهاد الحاكم . ولا تجوز الإجارة على معين من فرض كصلاة وصوم وحج أو سنة كعمرة ورغبة الفجر ، أو على فتوى تعين على عالم لعدم وجود غيره أو عدم قبوله إن وجد فإن لم تعين الفتوى جاز أخذ الأجرة عليها ، كما يجوز على الكفائي من غسل ميت وحمله ودفنه إن لم يعين ، فإن تمنع بعدم وجود غير من يتولى ذلك فلا يجوز أخذ الأجرة . ويجوز دفع الأجر للذين يمدحون القضاة النبوية ، لأن كل ما يفوهون به من الوصف والتعظيم والتبجيل للجناب الأفخم فهو حق ، بل هم عاجزون عن مبلغ ذلك كيف وقد قال العارف ابن القارظ :

وعل تفتن واصفيه بوصفه يفني الزمان وفيه ما لم يوصف

حكى جواز ذلك صاحب [دليل السالك] انظره . وأما حديث واحشوا التراب على وجوه المادحين فهو خاص بالذين يمدحون غير الأنبياء ، لأنهم يذكرون في الممدوح ما ليس فيه ، ويلعنون ما لا يجوز ذمه ، ويمدحون ما لا يجوز مدحه ، فيقعون في الإثم لما علمت .

ضَمَانُهَا عَلَى الْأَجِيرِ قَدْ سَقَطَ وَلَوْ عَلَيْهِ رَبُّهَا قَدْ اشْتَرَطَ¹
وَصَدَقَ الرَّاعِي بِدَعْوَى الْمَوْتِ أَوْ ذَبَحَ كَالشَّاةِ لَخَوْفِ الْقَوْتِ²
وَلَا تُضْمَنُ حَارِسُ الْحَمَامِ أَوْ رَبُّهُ أَوْ رَاعِي الْأَنْعَامِ³
أَوْ حَارِسُ الْمَتَاعِ وَالْبُيُوتِ وَصَاحِبُ السَّفْنِ كَمَثَلِ النُّوْثِيِّ⁴
إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ فِعْلِهِمْ مَا يُظْهَرُ مِنَ التَّعَدِّي فِيهِ أَوْ يُقْصَرُ⁵

(2و1) ثم شرع بين ما يكون فيه الضمان على الأجير وما لا ضمان عليه فيه فقال (ضمانهما عن الأجير قد سقط) الضمير في قوله ضمانها راجع إلى الإجارة المفهومة من السياق ، يعني أن الشخص إذا كان مؤجراً على حفظ شيء من التملكات كزرع أو ماشية أو أمتعة فضايع منها شيء أو تلف بلا تفريط ، فإن ضمانها ساقط عنه ، وليس لمالكها عليه مطالبة كما قال (و) ولو عليه ربها قد اشترط أي أن الأجير إذا ضاع شيء مما أجر عليه من المواتي أو غيرها فلا ضمان عليه فيما ضاع بلا تفريط ، ولو اشترط ربها الضمان عليه حال عقد الإجارة لسقوط هذا الشرط وعدم اعتباره شرعاً . (وصدق الراعي بدعوى الموت) يعني أن الأجير على رعاية الماشية إذا أخبر ربها بموت بعض منها فإنه يصدق بلا يمين لأنه أمين عليها ، إلا إذا ظهر كذبه ، كما إذا قال : تلفت الماشية يوم السبت فرأها العدول في يوم الخميس الذي بعد يوم السبت ، فإنه يضمن قيمتها إن لم توجد عينها ، وإلا فعليه إحضار ذاتها (أو ذبح كالشاة لخوف القوت) أي ويصدق الراعي أيضاً في دعواه أنه ذبح شاة أو بقرة أو بغيراً لخوف فوات أحدها بمحصول مفوت ، كأكل حشيش يتأذى منه موت الماشية عادة أو ضربة أو خنقة أو ترد لا تعيش معه إن جاء بها لربها مذبوحة . ولما إن قال : ذبحتها وأكلتها فعليه قيمتها بالغة ما بلغت ولا يصدق في قوله إنه ذبحها لخوف فواتها .

(3-5) (ولا تضمن حارس الحمام) أي أنه لا ضمان على من يحرس الحمام ، وهو الذي يجلس خارج بابه لمعرفة الداخل والخارج منه لأنه أمين أيضاً على ما أوجر أيضاً عليه والحمام : بيت كالقبة توقد النار على ظاهر جداره ليحمي وفي داخله مقاعد للناس ، وله خدمة يدلكون أجسادهم إذا رشح منها العرق ، ثم يغتسلون بماء حار ثم بماء بارد طلباً لصحة البدن ونظافته ، وعلى بابه مربعة لوضع ثياب المتحمسين ، فإذا ضاع منها شيء فلا يلزم الحارس المسمى بالخفير شيء إلا إذا قال : رأيته أخذاً بلبسها فظننت أنها له ، فإنه يضمن لتفريطه (أوربه) أي وكما لا ضمان على حارس الحمام فلا ضمان على ربه : أي مالكة للعدم مباشرة له غالباً (و) أو راعي الأنعام أي وكذا لا ضمان على من أوجر على رعي النعم من إبل أو بقرة أو غنم أو نحوها ، كالجواميس إذا فقد منها شيئاً ولم يكن مفرطاً عرفاً ، لأنه فيها أمين كما تقدم (أو حارس المتاع والبيوت) أي وكذا لا ضمان على من كان أجيئاً على حراسة الأمتعة كالتياب والأوعية والأواني ونحوها بليل أو نهار إن تلف منها شيء أو سرق بلا تفريط لأنه أمين ، أو كان أجيئاً على حراسة البيوت أو الحوائت فلا ضمان عليه أيضاً ، حيث لم يقصد في عمله المشروط عليه (والأضمن) (وصاحب

وَأَضْمَنَ إِذَا خَالَفَتْ مَرْعَى مُشْتَرَطٌ كَصَانِعٍ فِي نَفْسِ مَصْنُوعٍ فَقَطُّ¹
 إِنَّ نَفْسَهُ لِصُنْعَةٍ قَدْ نَصَبَا وَلَوْ بَلَا أَجْرٌ عَلَى مَا غَيَّبَا²
 مَا لَمْ تَقُمْ عَلَى الْهَلَاكِ بَيْنَهُ أَوْ أَحْضَرَ الصَّنْعَ عَلَى مَا عَيْنَهُ³
 إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْكِرَاءِ مُرْتَهَنٌ أَوْ قَبْضَ الْأَجْرِ فَهَذَا مُؤْتَمَنٌ⁴

السفن كمثل التوتى) أي أنه لا ضمان على أرباب السفن التي تكرى للركوب وحمل الأمتعة لعبور نهر أو بحر أو السفر بها من بلد لآخر ، ومثل أربابها التوتى ، وهو الذي يخدم في السفينة لمعاشه ، فيشمل كبيرهم الذي يعرف عندنا بالريس ، وهو الذي له خبرة بالسير في البحر ومعرفة مضارة وطرق السلامة فيه ، فلا ضمان عليهم أيضا إذا غرقت السفينة بفعل يسوق لهم عرفا ، فإن قصروا في ذلك فعليهم غرم الأموال ودية النفوس ، فإن تعدوا الفرق فعليهم الضمان في الأموال والقصاص في النفوس ، وهو خاص بمن يتولى خدمتها دون أربابها الذين لم يشاركوهم في الخدمة . وإلى معنى ذلك أشار الناظم بقوله (إن لم يكن من فعلهم ما يظهر) الخ الضمير في قوله إن لم يكن من فعلهم ، راجع إلى حارس الحمام ومن بعده . والمعنى أنه لا ضمان على هؤلاء فيما استؤجروا عليه إذا حصل فيه تلف أو ضياع إلا إذا ظهر تعد منهم أو تقصير فيما يلزمهم عرفا ، فإن بان التحدي أو التقصير توجه عليهم الضمان وهو غرم ما تلف أو ضاع .

قوله (واضمن إذا خالفت مرعى مشرط) أي أيها الأجير على رعي الماشية إذا اشترط عليك ربا مرعى مخصوصا ونهاك عن غيره ، كأن قال لك : لا تذهب بماشيتي إلى الواد الفلاني خوفا من اللصوص أو السباع أو غيرها من الآفات فلا تخالفه ، لأنك إذا خالفته وذهبت إلى ما نهاك عنه بماشيتك فضاعت كلها أو بعضها فإن الضمان يتوجه عليك وتلزمك القيمة يوم التلف (كصانع في نفس مصنوع فقط) أي كما يتوجه الضمان على الصانع لكن في نفس المصنوع فقط دون غيره على المشهور ، فمن استؤجر على طحن قمح أو ذرة مثلا في قفة أو غيرها من الأوعية كالجوال والجراب فادعى ضياع شيء من ذلك فعليه غرم مصنوعه ، وهو ما يطحنه دون الأوعية ، إذ الصانع ضامنون لما غلبوا عليه ، ومسقط عنه الضمان في الأوعية لأنها ليست من مصنوعه ، بل هو فيها أمين ولا ضمان على الأمين . ومثل الطحان النساخ للكتف ، فإذا أعطى الناسخ كتابا لينسخ منه كتابا آخر وادعى ضياعهما معا فعليه ضمان المنسوخ ، لأنه من صنعه الذي أخذ عليه أجرا ، ولا ضمان عليه في المنسوخ منه لأنه بمنزلة الوديعة . وقال بعضهم بوجوب الضمان عليه وعلى الطحان لتوقف عمل الأول على الوعاء ، وتوقف عمل الثاني على النقل من المنسوخ منه ، لمن المعول عليه القول بعدم الضمان .

(2-4) (إن نفسه لصنعة قد نصب) الخ ، أي أن محل ضمان الصانع للشيء المصنوع مشروط بما إذا نصب نفسه للاصطناع بمكان معروف كحانوت ، أو مكان بمنزلة كخياط ونجار وحداد وصانع وغيرهم (ولو بلا أجر) أي وهذا إذا كان يصنع لغيره ويأخذ منه أجرا في نظير صنعته ، بل ولو

وَكَارِيَا بَهِيمَةً فَيُضْمَنُ إِنْ كَانَ أَكْرَاهَا لِمَنْ لَا يُؤْمِنُ¹
 أَوْ زَادَ حِمْلًا أَوْ مَسِيرًا أَوْ جَبَّ لَهٗ الْكَرَاءَيْنِ إِذَا لَمْ تَعْطَبْ²
 أَوْ عَطِبَتْ يَخْتَارُ ذُو الْبَهِيمَةِ إِمَّا الْكَرَاءَيْنِ وَإِمَّا الْقِيَمَةَ³

نصب نفسه ليصنع للغير بلا أجر مجاناً بقصد الثواب ، فإن الضمان يتوجه عليه إن ادعى تلفاً أو ضياعاً لأجل النصب . ومفهومه أنه إذا كان يصنع لشخص مخصوص أو جماعة مخصوصين بمنازلتهم بأجر أو مجاناً فليس عليه ضمان الشيء المصنوع وقوله (على ما غلب) معناه : أن الشخص إذا نصب نفسه لصنعه من الصنع وادعى ضياع شيء من مصنوعه أو تلفه ، فإن الضمان يتوجه عليه فيما يقاب عليه ويمكن إخفاؤه كالحلبي والثياب وشبههما ، ولا ضمان عليه فيما لا يمكن إخفاؤه كسفينة حرق قبل كمال صنعها ، أو جدار كذلك إن هدم بحادث من مطر أو بحر . وقوله (ما لم تقم على الهلاك بينه) معناه : أن الصانع عليه ضمان ما غاب عليه من مصنوعاته إن ادعى الضياع أو التلف ، ما لم تشهد له بينة عادلة بأن الضياع وما بعده كان بلا تفریط منه ، وإلا فلا ضمان عليه (أو أحضر الصنع على ما عينه) أي وكذا لا ضمان على الصانع إن أحضر الشيء المصنوع لربه على الصفة التي عينها له ، فدفع له الأجرة وتركه عنده فادعى ضياعه لصيرورته بعد ذلك وديعة عنده ، ولا ضمان على الوديع ، فإن لم يدفع له أجرًا كان بمنزلة الرهن فعليه ضمانه أي غرم قيمته إن قال قد ضاع مني ولا تسقط الأجرة عن ربه ، فإن لم يكن المصنوع رهناً بل أحضره لربه على الصفة وادعى ضياعه قبل أن يأخذ الأجرة من ربه فإنه لا يستحق أجرًا إلا بتسليمه إياه مصنوعاً ، وإلى معنى ذلك كله أشار النازم بقوله (إن لم يكن على الكراء مرتين) أي أنه لا ضمان على الصانع فيما أحضره على الصفة إن ادعى ضياعه إلا إذا كان مرتين في نظير الأجر كما تقدم (أو قبض الأجر فهذا مؤتمن) أي ولا ضمان أيضاً على الصانع الذي أحضر المصنوع على الصفة المشتركة لربه وأخذ منه أجرة عمله فتركه ربه عنده وذهب ، وادعى الصانع تلفه أو ضياعه بعد ذلك لخروجه مخرج الوديعة وصيرورته فيه أميناً ، وقد علمت أنه لا ضمان على الأمين .

(3-1) قوله (وَكَارِيَا بَهِيمَةً) الخ ، شروع منه في بيان حكم الكراء ، وهو ملك منافع الحيوان البهيمة بعوض ، وفي معناه الدور والسفن ونحوهما ، بخلاف الإجارة فإنها لا تطلق إلا على ملك منافع الحيوان العاقل في عرفهم . وقوله (فَيُضْمَنُ) معناه : أن من اكترى بهيمة ليحمل عليها حيوياً أو متاعاً أو غيرها أو ليركبها يريدًا فأكثر ، فإن الضمان يجب عليه إن أكرهاها هو لغير مأمون كما قال (إن كان أكرهاها لمن لا يؤمن) أي أنه إذا أكرهاها لشخص غير مأمون عليها وادعى المكترى الثاني تلفها أو ضياعها ، فإن ضمانها يتوجه على المكترى الأول ، فيغرم قيمتها للمالك لأنه متعد (أو زاد حملاً أو مسيراً أوجب) أي أن من اكترى دابة ليحمل عليها أردنياً أو نصف أردب من قمح أو ذرة أو شعير ، أو ليحمل عليها قصباً أو خشبياً أو خشباً مثلاً ، أو أكرهاها ليركب عليها مسافة يريد فقط ذهباً فقط أو ذهباً وإياباً ، فحملها زيادة على ما أكرهاها لحمله ، أو سار بها يريدان أو جب له الكراءين أي فإنه يجب عليه دفع الكراءين لرب الدابة : أحدهما ما تعاقدنا عليه في نظير الحمل أو السير ، والثاني في نظير ما

باب الجعل

وَجَزَّ جُعَلَ وَاللَزُومُ بِالْعَمَلِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ النَّقْدِ أَوْ ضَرْبِ الْأَجَلِ¹
كَبَيْعِ ثَوْبٍ أَوْ كَحْفَرِ بَيْتٍ وَبِالتَّمَامِ أُعْطِيَ جَمِيعُ الْأَجْرِ²

زاده المكثري من الحمل أو السير ، فإن تعاقدا على شيء ما ذكر بعشرة فقال العارفون كراء الزائد خمسة دفع له خمسة عشر ، وإن قالوا عشرين دفع له ثلاثين ، وعلى ذلك فقس (إذا لم تعطب) أي وهذا كله إذا سلمت الدابة من العطب ، فإن لم تسلم فالحكم ما أشار الناظم إليه بقوله (أو عطيت يختار ذو البهيمة) أي أنه إذا حصل للدابة المكثرة عطب عند المكثري ككسر أو عرج بين أو عصى أو موت بسبب الزيادة في الحمل أو السير ، فإن صاحب البهيمة يختار أحد أمرين خيره الشرع في أحدهما كما قال (إما الكراءين وإما القيمة) أي أنه شاء أخذ الكراءين ما تعاقدا عليه وكراء الزائد ، وإن شاء أخذ قيمة بهيمته يوم التلف وتركها للمكثري ، والخيرة تنفي عنه الضرر . ومفهومه أنه لم يزد على ما اكراها له من حمل أو سير وحصل لها عطب ولو موتاً فلا يلزمه إلا الكراء لربها وهو كذلك . وقول العامة : جمل مات تحت كراءه مثل وافق حكماً شرعياً .

[فائدة] يكره للمسلم أن يؤجر نفسه أو ولده أو عبده المسلم لكافر في عمل مباح كبناء وبجارة وخياطة بيت الكافر من غير إهانة تلحق المسلم ولا حرمت ، ومفهوم بيت الكافر أن كلاً من التجار والخياط وغيرهما من الصنائع إذا كان في حانوته أو منزله ويرد عليه المسلم والكافر فلا كراهة . وأما إن أجرة نفسه أو ولده أو عبده المسلم لعصر خمر أو رعي خنزير وفسخت الإجارة فإن عمل بالفعل أخذ الأجر من الكافر وتصدق به الحاكم عن المسلم تأدياً له . ويحرم أيضاً أن يؤجر المسلم نفسه للكافر في خدمته المختصة به ، كمناولته الطعام وغسل يديه منه وتنظيف بيته وثيابه وأوانيّه كما تفعل السفرجية في زماننا هذا ، فإنه ممنوع لا رخصة فيه .

ولما أنهى الكلام على الإجارة وما يتعلق بها شرع يتكلم على الجمالة وأحكامها وذكرها بعدها لما بينهما من المشاكلة فقال (باب الجعل) أي هذا باب في بيان حقيقة الجعل : أي الجمالة ، وهي مثقلة الجسم ، وفي بيان ما يتعلق بها من المسائل . وهي في اصطلاح الشرع : التزام مكلف رشيد عوضاً مالياً في نظير أمر كردّ أبق يستحقه السامع بتعام العمل . وأركانها خمسة : جاعل ، وهو الملتزم المتقدم قريناً . ومجاعل بفتح العين المهمله وهو العامل . ومجاعل عليه كحفر بئر . ومجاعل به ، وهو العوض ، ويشترط فيه ما يشترط في ثمن السلعة وما يدل على الرضا من صيغة أو شروع في العمل وإلى بيان حكمها وشروطها أشار الناظم بقوله :

(2و1) (وجاز جعل) أي : أن حكم الجعل الرخصة والجواز على مشهور المذهب ، وأنكر ذلك بعض العلماء لما فيه من الغرر ، وردّ بمحكم الكتاب وهو قوله تعالى : ﴿وَلَنْ يَجَاءَ بِهِ حِمْلٌ بِعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ وشرع من قبلنا ، شرع لنا ما لم يرد ناسخ ، وبصحيح السنة وهو قوله

عَنْهُ فِي غُرُوةٍ حَتَّى «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» (واللزوم بالعمل) أَي أَنَّ عَقْدَ الْجَعَالَةِ لَا يُلْزِمُ الْجَاعِلَ وَلَا الْمَجَاعِلَ إِلَّا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ فَلِكُلِّ مَتْنِهَا فُسْخُهُ قَبْلَ الشُّرُوعِ ، وَلَيْسَ لِلْمَجَاعِلِ بِكُسْرِ الْعَيْنِ فُسْخُهُ بَعْدَ شُرُوعِ الْعَامِلِ فِي الْعَمَلِ الْمَجَاعِلِ عَلَيْهِ ، بَلْ يُلْزِمُهُ بِذَلِكَ الْعَوَضُ بَعْدَ التَّمَامِ . وَيَشْتَرِطُ لَصِحَّةِ الْجَعْلِ شَرْطَانِ أَشَارَ النَّازِمُ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ (مَنْ غَيْرَ شَرْطِ النَّقْدِ أَوْ ضَرْبِ الْأَجْلِ) أَيُّ أَحَدُهُمَا عَدَمُ اشْتِرَاطِ النَّقْدِ فِي صَلْبِ الْعَقْدِ فَإِنْ اشْتَرَطَهُ الْعَامِلُ فَسَدَ الْعَقْدُ وَفُسِخَ . وَثَانِيَهُمَا عَدَمُ ضَرْبِ أَجَلٍ مُعَيَّنٍ كَعَشْرَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ ، فَإِنْ ضُرِبَ الْجَاعِلُ لِلْعَامِلِ أَجَلًا يَتِمُّ فِيهِ الْعَمَلُ فَيَسْتَحِقُّ الْعَوَضُ فَسَدَ الْعَقْدُ أَيْضًا لِاحْتِمَالِ حُلُولِ الْأَجْلِ قَبْلَ التَّمَامِ فَيَذْهَبُ عَمَلُ الْمَجَاعِلِ بِالْفَتْحِ سَدَى . ثُمَّ مِثْلُ لِبَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْجَعْلُ : أَيُّ الْعَوَضُ بِشَرْطِهِ فَقَالَ (كَتَيْبِ ثَوْبٍ أَوْ كَحَفْرِ الْبَعْرِ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ قَالَ لِإِنْسَانٍ : بَعِ هَذَا الثَّوْبَ أَوْ هَذَا الْبِطَاسَ بِكَذَا وَلَكَ دِينَارٌ أَوْ نَصْفُهُ ، أَوْ أَحْفَرْ لِي بئرًا إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مَآوُهَا كَالْمَعْتَادِ فِي الْآبَارِ وَلَكَ جَنِيهِ أَوْ جَنِيهِانِ وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْعَامِلُ تَعَجُّيلَ الْعَوَضِ ، وَلَمْ يَضْرِبِ الْجَاعِلُ لَذَلِكَ زَمَنًا مُعَيَّنًا صَحَّ الْعَقْدُ ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ شَيْئًا إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ ، وَلِذَا قَالَ (وَبِالتَّمَامِ أُعْطِيَ جَمِيعُ الْأَجْرِ) أَيُّ أَنَّ الْعَامِلَ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ كَامِلًا إِنْ تَمَّ عَمَلٌ مَا شَوَّرَ عَلَيْهِ ، كَمَا إِذَا بَاعَ الْأَوَّلُ الثَّوْبَ أَوْ حَفَرَ الثَّانِي الْبئرَ ، فَإِنْ امْتَنَعَ الْجَاعِلُ عَنْ دَفْعِ الْعَوَضِ قَضَى عَلَيْهِ بِهِ : أَيُّ الدَّفْعُ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْعَمَلُ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا ، كَمَا إِذَا كَانَتِ الْبئرُ فِي أَرْضٍ مَوَاتٍ لِعَدَمِ انْتِفَاعِ الْجَاعِلِ بِفِعْلِ الْعَامِلِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ ، فَإِنْ الْعَامِلُ يَسْتَحِقُّ قَدْرَ مَا حَفَرَهُ مِنْهَا بِحَسَبِ الْعَرَفِ ، فَإِنْ قَالَ أُمِّلْ الْمَرْفَعَةُ إِنْ مِنْ حَفَرٍ قَدْرَ رَجُلٍ فَلَهُ عَشْرَةُ قُرُوشٍ مِثْلًا ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَجْرَ مَا عَمَلَهُ بِالْمُقْيَاسِ ، إِذَا الرُّجُلُ فِي عَرَفْنَا ثَلَاثَةَ أَذْرَعٍ . وَإِنَّمَا حُكِمَ عَلَى الْجَاعِلِ بِالْإِنْفَاعِ لِمَقْهُومِهِ أَنَّ الْعَامِلَ يَحْتَجِزُ ، فَإِذَا جَاعِلُ إِنْسَانٍ شَخْصًا عَلَى حِمْلِ خَشْيَةٍ إِلَى بَلَدٍ كَذَا عَلَى بَعِيرِهِ أَوْ سَفِينَتِهِ بِعَوَضٍ مَعْلُومٍ كَجَنِيهِ مِصْرِيٍّ مِثْلًا ، فَإِنْ كُسِرَ الْجَمَلُ أَوْ غَرِقَتِ السَّفِينَةُ فِي نِصْفِ الْمَسَافَةِ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ شَيْئًا لِعَدَمِ التَّمَامِ ؛ فَإِنْ اسْتَأْجَرَ رَبُّ الْخَشْيَةِ غَيْرَهُ عَلَى حِمْلِهَا بَقِيَّةَ الْمَسَافَةِ بِجَنِيهِ أَيْضًا ، فَحَمْلُهَا الْآخِرَ حَتَّى أَوْصَلَهَا الْمَكَانَ الَّذِي جَاعِلُ عَلَيْهِ الْأَوَّلَ ، فَإِنَّ الْعَامِلَ الَّذِي انْكَسَرَ بَعِيرُهُ أَوْ غَرِقَتِ سَفِينَتُهُ يَسْتَحِقُّ الْجَنِيَةَ كَامِلًا لِأَنَّ رَبَّ الْخَشْيَةِ لَمَّا جَاعِلُ عَلَى بَقِيَّةِ الْمَسَافَةِ بِجَنِيهِ عَلِمْنَا أَنَّ الْمَسَافَةَ كَانَتْ تَسْتَحِقُّ جَنِيَّتَيْنِ ؛ وَمَنْ شَرَدَ لَهُ بَعِيرٌ أَوْ أَبْقَى لَهُ عَيْدٌ فَقَالَ : مَنْ أَتَى لِي بِبَعِيرِي أَوْ عَيْدِي دَفَعْتُ لَهُ أَرْدَبَ قَمْحٍ أَوْ ذَرَّةً أَوْ ثَعْرَ أَوْ عَشْرَةَ رِبَالَاتٍ مِثْلًا ، فَسَمِعَهُ إِنْسَانٌ فَذَهَبَ وَسَعَى حَتَّى أَتَى لَهُ بِبَعِيرِهِ أَوْ عَيْدِهِ ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ مِنْهُ مَا التَزَمَهُ مِنَ الْعَوَضِ وَلَوْ لَمْ يَقْعُدْ مَعَهُ جَمْعًا ، حَيْثُ كَانَ الْآتِي بِهِمَا مَعْتَادًا لِلتَّفْتِيْشِ عَلَى مَنْ شَرَدَ أَوْ أَبْقَى بَيْنَ النَّاسِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْتَادًا فَلَهُ أَجْرُ مِثْلِهِ ، وَلَرُبَّ الْآتِي أَوْ الشَّارِدِ أَنْ يَتْرَكَهُ لَهُ فِي نَظَرِ عَمَلِهِ ، وَهَذَا انْتَهَى الْكَلَامُ عَلَى الْبَيْعِ وَمَا شَاكَلَهَا .

(بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ) أَيُّ هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ حُكْمِ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ، بِفَتْحِ الْمِيمِ ، وَبَيَانِ أَسْبَابِهِ . وَالْمَوَاتُ : الْأَرْضُ الْخَالِيَةُ الْبَعِيدَةُ مِنَ الْعِمْرَانِ الَّتِي لَمْ يَسْقِ عَلَيْهَا مَلِكٌ لِأَحَدٍ بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ .

باب إحياء الموات

وَجَازَ إِحْيَاءَ لأَرْضٍ سَلِمَتْ مِنْ اخْتِصَاصَاتٍ إِذَا مَا بَعُدَتْ¹
لِمُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ وَمَا دَنَا مِنْ الْعِمَارَاتِ الْإِمَامُ اسْتَوْذَنَا²
وَمَا بَلَإِ إِذْنٍ فَحُكْمُ الْمُغْتَصَبِ وَيُمْنَعُ الذَّمُّ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ³

(2و) (وجاز إحياء لأرض) أي أنه يجوز شرعاً إحياء الأرض الموات المتقدم تعريفها لمسلم ولو بجزيرة العرب ، وللمسي لا بجزيرة العرب ، وتكون ملكاً لمن أحيائها بوجه من الوجوه الآتية ولو اندرست بعد الأحياء . فإن أحيائها بعد الإندراس غيره فإنها تكون ملكاً للأول ، ويكون النظر في عمارة الثاني ، فإن كان علماً بملك الأول بعد متعدياً فله قيمة شجرة وبنائه منقوضاً ، وإن لم يعلم فله قيمة ذلك قائماً ، وهذا إن قرب الزمن عرفاً ، وأما إن طال بحيث يعد الأول تاركاً لها عرفاً فإنها تكون ملكاً للثاني ، وهذا هو المعتمد (سلمت) من اختصاصات) أي أن الأرض الموات تكون ملكاً لمن أحيائها بشرط سرمتها وخلوها من جميع أوجه الاختصاص . وأنواع الاختصاص أربعة : أولها إحياء الأرض . وثانيها ما كان حريماً لبلد أو دار أو بئر أو شجر . وثالثها إقطاع الإمام لشخص أو جماعة . ورابعها حماة ، وهو ما يحمي الإمام لمصلحته كخيل الغزو ونحوها لا نفسه ، وقوله (إذا ما بعدت) معناه : أن الأرض الموات تكون ملكاً لمن أحيائها بشرط بعدها عن العمران وحريمه ، إذ حريم العمران مختص بأهله ، فليس لأحد إحداث بناء أو غرس به ، بل لهم منعه من ذلك ، والحريم الذي يكون في حكم العمران ما يحيطون منه كالعتاد وتسرح فيه مواشيهم وتعود لحلب اللبن منها في اليوم ، وما خرج عن ذلك فيعيد يملك بالإحياء . وكذا أن للبلد حريماً فلوليت المنفرد حريم لمجرى ميزابه وعمل طرح كنامته ، فله منع إحداث بناء أو غرس بذلك ، وللبر حريم وللشجر كالنخل وغيره حريم يمنع إحداث ما يضر بأحدهما عرفاً . (لمسلم أو كافر) أي أنه يجوز إحياء الأرض الموات للمسلم والكافر بالشرط المتقدم حيث سلمت من أوجه الاختصاص وبعدت عن العمران وحريمه . (وما دنا) من العمارات الإمام استؤذنا) أي أن ما قرب من الموات للعمران يحتاج في إحيائه إلى إذن الإمام وهو الحاكم الشرعي ، فإن أحياء أحد بغرس أو بناء أو نحوهما بلا إذن من الإمام فللحاكم إمضاءه ، وله رده وجعله متعدياً فله قيمة بنائه وشجره منقوضاً ، وليس للإمام مطالبة بغلة ما مضى من الزمان ، لأن له شبهة في الجملة .

(3) وإلى حكم المتعدي أشار الناظم بقوله (وما بلا إذن فحكم المغتصب) أي أن الإحياء الذي كان بلا إذن من الإمام فيما قرب من العمران حكمه كالشيء المغصوب إذا لم يرضه الإمام ، فإنه ينزع منه . ويكون لعامة المسلمين (ويمنع الذم) جزيرة العرب) أي أن الذم ينزع

وَيَحْصُلُ الْإِحْيَاءُ بِقَطْعِ الشَّجَرِ وَالْحَرْثِ وَالْغَرْسِ وَكَسْرِ الْحَجَرِ¹
وَجَرِيهِ لِلْمَاءِ وَالتَّفْجِيرِ وَيَالِينَا لَا الْحَطَّ وَالتَّحْجِيرَ²

شرعاً من إحداث بناء أو غرس شجر أو تفجير ماء بالأرض الموات الكائنة بجزيرة العرب ، وهي مكة والمدينة واليمن وما والاها من أرض الحجاز خوفاً من توطئه بها ، وهو ممنوع لحديث «لا ييقن دينان في جزيرة العرب والجزيرة مأخوذة من الجزر ، وهو القطع ، سميت بذلك لانقطاع الماء من وسطها إلى جوانبها الثلاثة ؛ فمن جانبها الغربي بحر القلزم الذي بساحله الشرقي جدة بضم الجيم ، ويعرف الآن بالبحر الأحمر . وبجانبها الجنوبي بحر الهند . وبجانبها الشرقي خليج عمان بضم العين وتخفيف الميم والبحرين والبصرة . واعلم أن أرض الحجاز أحد أقاليم الدنيا السبعة والستة الباقية : الهند ، ومصر وبابل ، والروم ، والترك مع يأجوج ومأجوج ، والصين . وأما المغرب والشام والعراق فمن مصر . واليمن والحبشة من الحجاز . وكل إقليم من هذه الأقاليم سبعة عشر فرسخ في مثلها من غير أن يحسب من ذلك جبل ولا واد والبحر الأعظم محيط بذلك ، ويحيط به جبل قاف ، انتهى من [بلغة السالك] للعلامة الصاوي .

(2و1) ثم أخذ يبين أسباب الإحياء وهي سبعة فقال (ويحصل الإحياء بقطع الشجر) أو قلعه ، فمن قطع شجراً من أرض موات بقصد إحيائها فإنه يملكها شرعاً بسبب ذلك (والحرث والغرس وكسر الحجر) أي وثانيها تحريك الأرض بالمحرث ، وهي آلة معروفة يجرها بقر أو جمال ، فتشق الأرض وتصيرها صالحة للزراعة ؛ فمن حرث أرضاً وساواها بأن ألقى المرتفع منها في المنخفض بالآلة المعروفة بالقصاية فغنه يملكها أيضاً . وثالثها الغرس ، فمن غرس نخلاً أو شجراً من أشجار الفواكه بأرض موات فإنه يملكها بشرطها المتقدم . ورابعها كسر الحجر أي أن كسر قرون الأرض ذات الحجارة وتسويتها حتى تكون صالحة للبناء أو الغرس عليها من الإحياء الذي يكون سبباً لملكها (وجريه للماء والتفجير) أي وخامسها إجراء الماء على الأرض الموات ، فمن حفر فيها ترعة أو خزاناً وأجرى فيها ماء صيرها صالحة للزراعة فإنه يملكها بذلك الإجراء . وسادسها التفجير ، فمن عمل عملاً بأرض موات حتى تفجر منها الماء بسبب حفر بئر أو ترعة 7 أو فتق عين من جبل حتى صارت صالحة للسكنى وترباعها فإنه يملكها بذلك (ويالينا) أي وسابعها البناء ، فإذا كانت الأرض مواتاً وسلمة من أوجه الاختصاص المتقدم ذكرها وبناها إنسان مساكن واستقر بها فإنه يملكها بذلك ولو لم يستأذن الإمام حيث بعدت عن العمران وحريمه . (لا الحط والتحجير) أي أن الرض الموات تملك بسبب إحيائها بشيء مما ذكر ، بخلاف الحط والتحجير ، فمن وضع خطاً على أرض موات أو أحاطها بأحجار بغير أن يحدث فيها أمراً يكون سبباً لحياتها فإنه لا يملكها بذلك ، وليس له أن يمنع أحداً يتصرف فيها بل هي مباحة ، والله أعلم . ولما انتهى الكلام على إحياء الموات من الأرض شرع في الكلام على الوقف ، وذكره عقبه لما بينهما من المناسبة إذ كل من الإحياء والوقف سبب لملك الذات بغير عوض فقال (باب

باب الوقف

الْوَقْفُ مَنْدُوبٌ وَشَرْطُ الْوَاقِفِ مُكَلَّفٌ وَالْحَجَرُ عَنْهُ مُنْتَفِيٌّ¹
 فِي مِلْكِهِ وَلَوْ يَلَارِثُ أَوْ شِرَاءً أَوْ انْتِفَاعٍ كَاخْتِكَارٍ أَوْ كِرَاءٍ²
 بِصِغَةٍ وَالشَّرْطُ فِيهِ مُتَّبَعٌ وَتَمَّ بِالْحَوْزِ وَقَطْعًا لَمْ يُعْ³

(الوقف) أي هذا باب في بيان حقيقة الوقف وأحكامه وشروطه ، وهو : أي الوقف جعل منفعة مملوك أو غلة مكثري لمستحق ، ويعبر عنه بالحيس . وأركانته أربعة : واقف ، وموقوف ، وموقوف عليه ، وصيغة .

(2و1) أشار الناظم إلى بيان حكمه وأركانه مفصلة مع ذكر شروطه بقوله (الوقف مندوب) أي حكمه الندب والاستحباب لأنه من أفعال البر ، والخير المأمور بها قال تعالى : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ وقد حيس النبي ﷺ والمسلمون من بعده قال النووي : وهو أي الوقف مما اختص به المسلمون . قال الشافعي : لم يحبس أهل الجاهلية داراً ولا أرضاً فيما علمت ، كذا في الشرح الصغير . وأما بناء الكلمة وحفر الزمزم قبل الإسلام إنما كان للفاخر . (شروط الواقف) أي ويشترط لصحة الوقف ولزومه كون مالك الذات الموقوفة عاقلًا بالغًا ذكراً كان أو أنثى (والحجر عنه منتفى) أي ويشترط أيضاً زيادة على ما تقدم ألا يكون محجوراً عليه ، وهو الحر الرشيد المختار ، فلا يصح الوقف من صبي ولا مجنون ولا رقيق ولا سفیه ولا مكروه لعدم نفوذ تصرفهم فيما يملكون (في ملكه ولو يارث أو شراء) أي أن تبرع المكلف الرشيد بالوقف يمضي فيما يملكه ولو بسبب إرث وأولى بشراء (أو انتفاع كاختيكار أو كراء) أي أو كان تصرفه في الوقف بسبب ملك منفعة وذلك كاختيكار أو كراء ، فمن اختكر أرضاً أو داراً أو اكترها عشر سنين مثلاً وجعل ريعها على الفقراء أو طلبه العلم مدة الكراء ، فإن وقفه صحيح قيد أو أطلق ؛ فإن قيد بأن قال وقفته على طلبة المعهد الفلاني أو فقراء بلد كذا اختص بهم ، وإن أطلق صرفه ناظر الوقف بحسب اجتهاده ، ومن اكترى أرضاً عشر سنين أو عشرين سنة لبني بها مسجداً تقام فيه الجمعة ، فإن وقفه صحيح ويكون النقص بعد مضي المدة للمكثري والأرض للمالكها .

(بصيغة) أي وركنه الثاني الصيغة المعتبرة شرعاً كقول المالك للذات أو المنفعة وقتت أو حبست ، ولو أطلق أو تصدقت بكذا ، إن أتى بما يدل على الوقف كأن يقول لكن لا يباع ولا يوهب ، فإن لم يقيد في تصدقت بما ذكر كان المتصدق به ملكاً للمتصدق عليه ، حيث كان فقيراً ، أو يتيمًا لا رجوع فيه كما يأتي في باب الهبة (والشرط فيه متبع) أي أن شرط الواقف تجب متابعتها ، لأنه كالنقص الشرعي ، فإن قال : حبست هذه الدار أو هذه الأرض أو هذا النخل لزيد أو عمرو ما دام حياً أو هو عقبه ، أو العلماء المالكية أو الشافعية أو الحنفية

وَكُونِ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ فاعْلَمْ أَهْلًا لِتَمْلِكِ وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ¹
وَمَنْ عَلَى مَحْجُورِهِ قَدْ سَبَّأَ دَارًا لَهُ مِنْ نَفْسِهِ قَدْ قُبِّلَا²
لَهُ فَسَكَنَاهَا عَلَيْهِ حَرِّمٌ وَيَظَلُّ يَكْرِيهَا لَهُ لِلْحَلْمِ³
وَمَنْ عَلَى مُعَيَّنٍ قَدْ وَقَفَ يَرْجِعُ بَعْدَهُمْ لَهُ أَوْ مَنْ خَلَفَ⁴

أو الخبايلة لا يجوز تغييره ولا تبديله ولا نقله عما نص عليهم لغيرهم ، فإن حكم حاكم بحكم مخالف لنص الواقف فإن حكمه باطل ينقض لما علمت (وتم بالحوز) أي أن الشيء الموقوف من دار أو غيرها يملكه الموقوف عليه بحيازته له قبل موت الواقف أو تقليس ، فإن لم يحزه حتى مات الواقف أو فلس فإنه يظل ويرجع لورثته إن مات ، أو غرمانه إن حكم عليه بالتفليس (وقطعا لم يبع) أي أن الوقف لا يجوز بيعه قطعاً ، ولو كان الموقوف داراً اندرست وعجز الموقوف عليه عن تعمیرها ، إلا إن احتيج لتوسعة مسجد لا يمكن توسعته إلا بها ، فتباع حيثئذ ويشترى بثمنها دار للمحس عليه أو قطعة أرض تكون بدلها وقفاً .

(1) (وكون موقوف عليه فاعلم الخ) : أي أن الركن الثالث الموقوف عليه ويشترط فيه أن يكون أهلاً للملك حقيقة كالفقراء وطلبة العلم أو القرآن ، أو حكا كمسجد وقطرة ورياط لأنه يصرف في مصالحها . (وإن لم يسلم) أي وإن لم يكن الموقوف عليه مسلماً بل كان ذمياً فالوقف صحيح لأن التبرع من المسلم للذمي صدقة . ولم يتعرض الناظم للركن الرابع وهو الشيء الموقوف ؛ ويشترط فيه أن يكون مما يجوز الانتفاع به شرعاً احترازاً عما يحرم الانتفاع به كالة لمو وخنزير وخمر ، فإن جعل أحد هذه الأشياء وقفاً على مسلم كان باطلاً وكسرت الآلة وقتل الخنزير وأريق الخمر .

(2و3) (ومن على محجوره قد سبأ) أي أن من سبب : أي أوقف على ولده المحجور عليه لصغر ذكرًا أو أنثى (دارًا له) . أي دارًا مملوكة له بشراء أو إرث أو إحياء (من نفسه قد قبلا) أي قد قبل منه هذا الوقف لمحجوره شرعاً . وتجاوز له حيازته إلى بلوغه الرشد لكن بشروط ثلاثة : أن يشهد الواقف على التحييس على محجوره . وأن يصرف الغلة في مصالح المحجور عليه ، فلو صرفها في مصالح نفسه بطل الوقف . وأن يكرها ولا يسكنها كما سنبه عليه بعد . وهذا إذا كان الوقف صحيحاً في نفسه بأن كان المحس مستوفي للشروط (له فسكنها عليه حرم) أي أن وقفه الذي قبله من نفسه له : أي محجوره صحيح ، فإذا علمت ذلك فإن سكنها عليه حرام فيجب عليه الخروج منها ، ثم استترك فقال (ويظل يكرها له الحلم) أي لكنه يكرها لغيره وبقبض الكراء ثم يحفظه للمسبل عليه حتى ينفك حجره ، ومفهومه أنه إذا لم يخرج من الدار التي سلبها على محجوره ، فإن وقفه إياها وهو كذلك .

(4) (ومن على معين قد وقف) : أي أن من أوقف داراً أو أرضاً أو نخلاً على جماعة معينين كزيد وعمرو وبكر إلى أن يموتوا (يرجع بعدهم له) أي إنما أوقفه عليهم من دار أو غيرها

باب الهبة

جَازَتْ هِبَاتُ مَا يُبَاعُ مِنْ بِلَا حَجَرٍ بِصِيعَةٍ وَحَوْزٍ كَمَلًا¹

يرجع بعد انقراضهم ملكاً له حيث كان حياً (أو من خلف) أي ويرجع بعد انقراضهم إن مات هو لخلقه فيتوارثونه . وقولنا بعد انقراضهم ، مفهومه أنه إذا مات أحد المحبس عليهم فإن استحقاقه يكون لمن بقى منهم لا للمالك وهو كذلك ، وليس لأحدهم أن يحبس ما يستحقه من الوقف على غيره ، إذا الحبس لا يحبس وليس له أن يبيعه . قال أبو البركات في الشرح الصغير . وما يقع بمصر من أن بعض المحبس عليهم يبيع استحقاقه لإنسان بدراهم كثيرة ويجعله المشتري وقفاً على عتقائه أو زوجة أو ولده ، أو يبيعه لأحد ويقبض ثمنه فهو باطل باجماع المسلمين ، ومن أفتى بجوازه من بعض أهل العلم ونسبه للملكية فإن فتواه باطلة ، وحاش المالكية أن يقولوا مثل ذلك ، كيف ومذهب مالك رحمة الله مبني على سدّ الذرائع وإبطال الحيل .

[فائدة] يجوز جعل الطعام والعين وقفاً للسلف ويترك ردّ بدله منزلة بقاء عينه ، والقول بالجواز نص المدونة ، وقول ابن رشد بكراهة ذلك ضعيف ، وأضعف منه قول ابن شافع بالمنع ، انظر شرح أقرب المسالك .

ولما انتهى الكلام على الوقف وأحكامه شرع يتكلم على الهبة وما يتعلق بها ، وذكرها بعد الوقف لما بينهما من المناسبة ، إذ كل منهما خير ومعروف يثاب عليه فقال (باب الهبة) أي هذا باب في بيان حقيقة الهبة وأركانها وهي تمليك رشيد ذاتا تنقل شرعاً بلا عوض ، فخرج البيع والإجارة وشبههما . وأركانها أربعة : واجب ، ويشترط فيه أهلية التبرع . وموهوب ، ويشترط فيه أن يكون ملكاً للواهب ، ويجوز الانتفاع به شرعاً . وموهوب له ، ويشترط فيه أن يكون أهلاً لملك الموهوب ليخرج الحربي ، ونحو هبة المصحف والعبد المسلم للذي ، وصيغة صريحة ، كوهبت ومنحت وتصدقت بكذا أو ما يدل عليها كالمعاطاة .

(جازت هبات) الخ ، أراد بالجواز : الإذن الشامل للمندوب . والهبات جمع هبة ، وهي مندوبة شرعاً يثاب عليها إن صبح القصد بأن أريد بها وجه الله ، أو التودد الذي ينشأ عنه التعاطف في الله وإن كان الموهوب له غنياً لحديث «تهادوا تحابوا» وكونها من المندوب الذي يثاب على فعله نصّ عليه اللخمي وابن رشد . وحكى ابن راشد عليه الإجماع . قال البيان : وقد قيل لا ثواب فيها لأنها من أفراد الجائز . والظاهر التفصيل ، وهو أن المهدي إن قصد بها وجه الله فإنه يثاب عليه ، وإن قصد الرياء والمدح فلا ثواب له ، انظر [بلغة السالك] (وقوله ما يباع) وهو أحد أركان الهبة ، والمراد به الشيء الموهوب ، فيشترط لصحة عقد الهبة فيه أن يكون طاهرًا متفقاً به شرعاً كالمبيع حيواناً كان أو عرضاً أو عقاراً احترازاً مما لا يجوز تملكه كخمر وخنزير أو الانتفاع به كآلة هو وأمة للغناء ، فعقد الهبة في شيء من ذلك ونحوه

وَمَنْ يَكُنْ لِأَجْنَبِيٍّ أَهْدَىٰ إِمَّا يُؤَدِّي قِيَمَةً أَوْ رَدًّا¹
وَارْجَعَ عَلَىٰ غَيْرِ ذَوِي الْأَرْحَامِ وَغَيْرِ ذِي الْفَاقَةِ وَالْإِيْتَامِ²
وَالْقَوْلُ لِلْوَاهِبِ مَعَ حَلْفٍ بَدَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَرَفَ بِضِدِّ شَهْدًا³

فاسد فيفسخ . وقوله (من بلا حجر) هو الركن الثاني من أركان الهبة على ترتيب النظم وهو الواهب . ويشترط لصحة هبته أن يكون عاقلًا بالغًا لا حجر عليه لحرته ورشده ، ويشترط أيضًا عدم إحاطة الدين بماله قبل إنشاء الهبة ، وإلا كانت هبة باطلة لا أثر لها (بصيغة وحوز كمالا) قوله بصيغة هو الركن الثالث ، والمعنى : أن عقد الهبة والزومها يتوقف على صيغة صريحة كقول الواهب : وهبت كذا ، أو تصدقت به على زيد ، أو ما يقوم مقامها كالعاطاة . وقوله وحوز كمالا : أشار به إلى الركن الرابع وهو الموهوب له ، فيشترط لصحتها مع كونه أهلاً للملك حيازته للموهوب : أي وضع يده عليه أو تصرفه فيه قبل موت الواهب أو تفليس ولو لم يعلم الواهب ، إذ علمه غير مشروط ، فمتى توفرت الشروط صحت الهبة حيث حصل القبول من الموهوب له ؛ كانت الهبة معلومة معينة كوهبتك هذه الدار أو هذه الدابة أو هذا الثوب ، أو موصوفة غائبة عن المجلس كوهبتك ثوبًا يكون من حرير أو صوف أو قطن أو كتان ، أو مجهولة كوهبتك ما في يدي أو صندوقي ، أو لم يقدر على تسليمها كوهبتك عدي الآبق أو بعيري الشارد ، أو كان الموهوب دينًا ، لكن إن كان على الموهوب له فهو إبراء لدمته لا يشترط فيه القبول ، وإن كان على غيره كقول الواهب للموهوب له وهبتك ديني الذي لي على فلان فهو عطية يشترط فيها القبول ، انظر شرح [أقرب المسالك] .

(1) ولما كانت الهبة تكون تارة لقريب كأصل وفرع ، وتارة لأجنبي ، وتارة يراد بها الثواب الدنيوي ، وتارة يراد بها الثواب الأخروي وهي الصدقة شرع الناظم في تفصيل ذلك بقوله (ومن يكن لأجنبيٍّ أهدي) يعني أن من أهدي : أي وهب شيئًا متمولًا كنبوت أو دار أو دابة أو منلى ، أو عين لشخص أجنبي منه بقصد أن يشبه عليه بمنفعة دنيوية . كجوار أو رفقة في الطريق ، أو ليهدي له شيئًا من الممتلكات وبشرط عليه ذلك تصرفيًا أو جرى بذلك العرف أو دلت القرائن ، ولم يحصل للواهب ما كان يأمله من الموهوب له كالجوار وما بعده (إما يؤدي قيمة أو ردًا) أي فأما أن يدفع الموهوب له قيمة الشيء الموهوب للواهب إذا طلبه بالموض وحصل مفوت في ذات الهبة بزيادة ككبر الصغير وسمن الهزيل أو نقص كعمى وعور وعرج وشلل وشبهها لا بحالة سوق لأنها غير معتبرة . قال ابن عرفة : وحالة الأسواق لغو : يعني في الهبات ، أو حصل مفوت للموهوب ببيع أو استيلاء ، كأن حملت الأمة من الموهوب له ، أو كتابة وأولى العتق . وإما أن يرد الهبة بعينها للواهب إن كانت قائمة ولم يحصل مفوت مما تقدم .

(2و3) ولما كانت الهبة يجوز الرجوع فيها في بعض الوجوه ، ولا يجوز في البعض الآخر شرع الناظم في بيان ذلك فقال (وارجع على غير ذوي الأرحام) معناه : أن الرجوع في الهبة يكون

واعتَصَرَ الأبُّ مِنَ الْوَلَدِ الْعَطَا مَا لَمْ يُدَايِنِ أَوْ يَهَبْهُ أَوْ يَطْلُ

ويقضى به في الهبة لغير أصحاب الرحم وهو الأجانب من الواهب . وأما ذور الرحم فليس للواهب أن يرجع فيما وهبه لهم أو يطلبهم بعوض عنه لأنها تجري مجرى الصدقة ، والصدقة لا رجوع فيها لا سيما إن كانت بقصد الصلة (وغير ذي الفاقة والأيتام أي وارجع أيها الواهب فيما وهبته لغير أهل الفاقة وهم الأغنياء) وأما أصحاب الفاقة فلا رجوع لك فيما وهبته لهم لجريانه مجرى الصدقة . والفاقة : شدة الاحتياج . ومن المعلوم أن الشخص إذا خرجت منه عطية لشديد الاحتياج فاللقصود منها وجه الله تعالى ، وارجع أيها الواهب أيضًا فيما وهبته للفقار غير اليتامى جمع يتيم وهو من مات أبوه فقط . وأما ما وهبته لليتامى فلا رجوع لك فيه لما علمت (والقول للواهب مع حلف يدا) أي أن الواهب إذا قال : ما وهبت إلا للعوض والثواب العاجل ، وقال الموهوب له : إن ما أعطاني إياه كان على وجه الصدقة لثواب الآخرة ، وتنازعا في ذلك ، فالقول للواهب مع يمينه ، فإن حلف على طبق دعواه قضى له بالموض من الموهوب له ، وإن نكل فلا شيء له . (إن لم يكن عرف بضد شهدا) أي ويصدق الواهب مع يمينه حيث لم يشهد العرف بضد دعواه الثواب على ما وهب ، فإن شهد بضده وهو عدم الإثابة على مثل ما وهب عرفًا فلا يصدق في قوله ، وهذا كله فيما إذا كان التنازع بينهما بعد قبض الهبة ، وأما قبله فالقول للواهب مطلقًا ولو شهد العرف بضد قوله .

(1) (واعتصر الأب) بتشديد الموحدة للوزن جوازًا (من الولد) بضم الواو وتسكين اللام للضرورة (العطا) أي العطية بمعنى الهبة . والمعنى : أنه يجوز للأب الاعتصار وهو الرجوع فيما وهبه لولده وأخذه منه بنية تملكه كان الولد صغيرًا أو كبيرًا ذكرًا أو أنثى غنيًا أو فقيرًا ، وكذلك الأم فإن لها أن تعتصر ما وهبته لولدها صغيرًا أو كبيرًا ، كان الموهوب من أحد الوالدين عقارًا أو عرضًا أو حيوانًا عاقلًا أو بهيميًا ، ولكن ليس للأم اعتصار من ولدها الصغير إذا تيمع بموت أبيه بعد الهبة ، وليس للجد اعتصار وأولى الجدة (ما لم يداين) أي وحل جواز اعتصار الهبة لأحد الوالدين مشروط بعدم معاملة الناس للموهوب له لأجل الهبة ، فإن عامله الناس لأجل ما وهبه له من التمولات حتى تكونت عليه ديون فليس للوالد اعتصار بعد ذلك لتعلق حق الغير بالشيء والموهوب ، ولأن الناس لم يعاملوه إلا لملائه بسبب الهبة ودخل في الدين الصداق الذي سماه لزوجه بعد عقد الهبة الحاصل من أحد الوالدين لأن الناس لم يناكحوه إلا لأجلها ، فلا يسوغ للواهب الاعتصار ولو طلق زوجته لوجود المانع (أو يهبه أو يطل) أي وكذا ليس للوالد الواهب شيئًا الاعتصار إذا وهبه الولد لغيره من زوجة أو ولد أو غيرهما لغوات الاعتصار بما ذكر وليس له الاعتصار أيضًا إذا وطئ الولد الجارية الموهوبة له من أحدهما : أي الوالدين وحملت منه لوجود عقد من عقود الحرية فيها بصيرورتها ثم ولد بوطء مباح والله أعلم .

باب اللقطة

إِنْ تَجِدَ اللَّقْطَةَ عَامَا جَدِّدْ تَعْرِيفَهَا فِي مِثْلِ بَابِ الْمَسْجِدِ⁽¹⁾

[تنبيه] يكره لمن تصدق بشيء على أحد لثواب الآخرة أن يملك ما تصدق به بشراء ، ويكره إعادة ذات ما تصدق به بشراء ونحوه ، يكره له الانتفاع بمنافع ما تصدق به كركوب دابة تصدق بها أو استعمالها في حرث أو طحن أو غيرها . ويكره له أيضًا شرب لبن ما تصدق به من شاة أو بقرة أو ناقة وهو تحت يد الفقير المتصدق عليه به ، بل ولو انتقل لغيره ، وهل الكراهة للتنزيه وهو قول اللخمي وابن عبد السلام والتوضيح ، أو للتحريم وهو قول البايجي وجماعة ، وارتضاه ابن عرفة مستدلًا بقول النبي عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب رضي الله عنه لما أراد شراء فرس تصدق به «لا تشتره ولو أعطاك به درهم واحد ، فإن العائد في صدقه كالكلب يعود في قيئه» انظر [بلغة السالك] وهذا كله فيما رجع للمتصدق بشراء ونحوه لا إرث ، إذا ما رجع إليه يارث فلا كراهة فيه لأنه أمر قهري انتهى .

[فائدة] لم يتكلم الناظم على العمري ، وهي مندوبة لأنها من أنواع البر والمعروف ، وعقدها لازم إذا صدر من مكلف رشيد ، فمن قال لإنسان : أعمرتك هذا النخل أو هذه الأرض أو هذه الدار لتنتفع بما ذكر مدة حياتك ، لزمه ذلك شرعًا لتكليفه ورشده ، وللمعمر بالفتح الانتفاع به ما دام حيًا . ولا يشترط فيه : أي المعمر بالفتح تكليف ولا رشد ، بل تجوز ولو لفرس أو جمل أو غيرها ، فإذا مات المعمر بالكسر فليس لورثته كلام بل تكون العطية تحت يد المعطى بالفتح إلى أن يموت بحكم الحاكم ، ثم يعود لهم بعد موته .

ولما أنهى الكلام على الهبة وما يتعلق بها شرع يتكلم على اللقطة . ومناسبة هذا الباب لما قبله أن كلا منهما فعل خير يتاب عليه فاعله في الآخرة ، إذ الملتقط لما أخذ المال بقصد حفظه لربه كان مثابًا على فعله ذلك قطعًا فقال (باب اللقطة) أي هذا باب في بيان حقيقة اللقطة وبيان مسائلها المتعلقة بها ، وهي حفظ مال معصوم عرض للضياع أي وجد بمكان يضيع فيه مثله عادة ، فخرج بقولنا معصوم مال الحربي والركاز ، وما لفظه البحر من سلك أو عتير أو جوهر ولم يتقدم عليه ملك أحد محترم شرعًا ، إذ المعصوم هو مال المسلم والذمي والمعاهد ، وخرج بقولنا عرض للضياع المسروق من حرزه ، والثمر الذي على رؤوس الشجر ، والحب على رؤوس القصب قائمًا أو ملقى وقت الحصاد ، والسنبل المقطوع المجموع في مكانه المعروف في عرفنا بالتقبات ، فليس كل من ذلك لقطة ، فلا يجوز لأحد أخذه ونقله من موضعه .

وإلى ما يلزم الملتقط من تعريف ونحوه وما لا يلزمه أشار الناظم بقوله (إن تجد) أيها المكلف (اللقطة) أي المال المعصوم المطروح بموضع يخشى فيه ضياعه على مالكه بسبب أخذ خائن يخفيه ولا يعرف به ، إذ تركه والحالة هذه لا يجوز ؛ والانتقاط فرض عين إذا كان الواجد

(1)

وَبَعْدَهُ مَا شَتَّ فِيهَا فَاَفْعَلْ وَإِنْ تَهَبَهَا أَوْ تُمْلِكْهَا أَكْفَلْ¹
وَوَاصِفَ الْعَفَاصِ وَالْوَكَاءِ وَالْعَدَّ يُعْطَاهَا بِلَا إِبْلَاءٍ²

منفرداً أميناً ، فإن لم يكن أميناً ولم يخش ضياعاً كره له أخذه ؛ أو فرض كفاية إذا كانوا جماعة لوجوب حفظ المال الذي هو أحد الكليات الخمسة (عاماً جدد تعريفها) أي يجب عليك أيها الواجد لقطعة أن تعرف بها عاماً : أي سنة كاملة من يوم الالتقاط ، وتجدد التعريف بعد كل ثلاثة أيام أو أربعة ، أو كل أسبوع بحسب الحال ، ولا تصفها مخافة أن يأخذها غير مالكها فتضمن إذا ظهر مالكها الأصلي وأثبتها بالدلة القطعية ، بل تقول : يا من له شيء ضائع (في مثل باب المسجد) أي يكون التعريف بها في الأماكن التي يجتمع الناس بها عادة كالمساجد والأسواق ونحوها ، فإن كنت من أهل الوجاهة الذين يزري التعريف بأنثامهم فاستأجر أحداً منها يعرف بها من وقت لآخر بأجرة المثل . وعمل وجوب التعريف بها سنة أن تكون اللقطة بما له بال ، وهو ما فوق الدلو والدينار . وهل يجب التعريف بالدلو والدينار عاماً أو أياماً ؟ قولان . ولا يجب التعريف بالشيء النافه كالدرهم والدرهمين والوسط والعصا إلا إذا كانت لهما قيمة ، فيجب التعريف ، نعم إن النافه إذا علم مالكه فإنه يجب عليه دفعه له ، ولا يجوز له أن يملكه .

(1) قوله (وبعده) أي تعريفك بها عاماً (ما شتت فيها فافعل) أي فافعل ما شتته فيها : أعني اللقطة لتخيير الشرع إليك بين أمور ثلاثة كما قال (وإن تهبها أو تملكها أكفل) أي فأنت مخير بين أن تهبها : أي تصدق بها عن مالكها ، أو تصدق بها عن نفسك ، وهذان أمران . أو تنوي تملكها . وقوله أكفل : هو جواب الشرط ، ومعناه : اضمئنها لربها متى ظهر وأثبتها بوجه شرعي إن تصدقت بها عنه أو عن نفسك ، أو تصرف فيها تصرف المالك في ملكه ، فعلى كل حال الضمان معين عليك ، ولا إثم عليك حيث عرفت بها سنة كما هو المطلوب منك شرعاً يعني أن الملتقط إذا عرفت ما وجد من أموال الناس ، فجاءه أحد وادعى أن المال الملتقط ملك له فيقال له صفه .

(2) (وواصف العفاص والوكاء • والعَدَّ) أي فإذا وصف العفاص ، وهو الوعاء الذي توضع فيه للفقود للحفاظ كالكيس والخرقة التي تعرف غالباً بالمنديل ، ووصف الوكاء : أي الخيط الذي يربط به الوعاء المصنوع من قطن أو صوف أو جلد وهو المعروف بالقفل عند أهل البوادي ، ووصف العَدَّ : أي عدد ما في العفاص ونوعه من فضة أو ذهب ، مسكوكاً أو غيره أو من فلوس . وقوله (يعطاهما بلا إِبْلَاءٍ) معناه أن من ادعى اللقطة ووصف الوعاء والوكاء مع معرفة العدد فإنه يعطاهما : أي تدفع له بلا يمين . والراجح أن معرفة العدد غير محيرة لأنه ربما يسهو عنه فيزيد فيه أو ينقص ، فالمدار على معرفة العفاص والوكاء ، فمتى طابق وصفه الواقع كان أحق بها ، فإن عرف العفاص فقط أو الوكاء حلف ودفعت له ، فإن جاء ثان وادعاهما ووصف العفاص والوكاء وعلم العدد وكان مطابقاً للواقع أخذت من الأول ودفعت للثاني بالحكم ، وهذا كله بالنسبة للذين يضعون نقودهم في الأكياس والخرق . وأما عامة أهل زماننا هذا فيأثمهم يضعون نقودهم في وعاء مخصوص يصنع من الجلد يعرف

إِنْ تَلَفْتَ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ فَلَا ضَمَانَ فِي حَوْلٍ وَلَا فِيمَا تَلَا¹
وَكُلُّ مَا يَفْسُدُ كُلُّهُ وَاضْمَنْ لِرَبِّهِ مِنْ مِثْلِ أَوْ مِنْ ثَمَنِ²
مَا ضَلَّ مِنْ أَغْنَامٍ أَوْ مِنْ بَقَرٍ لَا يُؤْخَذَنَّ إِلَّا لِخَوْفِ الضَّرَرِ³

بالجزء، إن له باطناً توضع فيه النقود كالكيس، وله بيوت على ظاهره من جانب مخروطية معه توضع فيها الجوابات والإيصالات وورق البنكنوت، ويطبق ويمسك بأنازيم مثبتة فيه، فليس له وكاء ولا جنس مختص، بل يوجد عند كل الناس، وبعضهم يأمر صانعه برسم اسمه فيه بحروف واضحة، فلقطته لا تعرف إلا بوجود اسم صاحبه عليه أو إيصال أو جواب يدل على ملكه.

(2و1) قوله (إن تلفت) أي اللقطة نقدًا كانت أو عرضًا أو حيوانًا عاقلًا أو غير عاقل (من غير تحريك) أي بلا نقل لها من موضع حفظها، بل تلفت بسماعي أو سرقة من غير تقريظ من الملتقط (فلا ه ضمان) أي فإنه لا يضمنها ولا يحكم عليه بالغرم حيث لم يفرط فيها (في حول ولا فيما تلا) أي فلا يتوجه عليه ضمان أصلاً حيث كان التلف أو الضياع يلا تقريظ في خلال السنة أو بعد مضيتها وهو المراد بقوله «تلا» والذي يتلو العام ما زاد عليه بأيام أو شهور. ومفهومه أنه إذا تسبب في تلفها بذبح أو صرف للعين في مصالحه أو ضاعت بسبب تقريظها فيها كما إذا كان وضعها فيما لا يعد حرجاً لملئها فضاعت فثمة يضمنها وهو كذلك (وكل ما يفسد كله) أي كل شيء يتطرق إليه الفساد بسبب التأخير كاللحم وفاكهة وخضر وغذاء كله: أي يجوز لك أكله والانتفاع به لكن بنية دفع قيمته للمالك إذا ظهر لك كما قال (واضمن لربه من مثل أو من ثمن) أي فعليك ضمانه لربه بأن تدفع له ثمنه إن كان مما يقرم أو مثله إن كان له مثل من الموزونات كاللحم ونحوه أو المكيلات أو المعدودات. وأما ما لا يفسد بالتأخير كالتمر والزبيب والجوز واللوز وشبهها فلا يجوز لك أكله إلا إذا كان نافهاً جهل المالك، بل الواجب فيه التعريف سنة إن كان له بال بالنظر لقيمته، أو أياً ما إن لم يكن له بال.

(3) (ما ضل من أغنام أو من بقر) يعني أن ضالة الغنم ضائناً كانت أو معزاً، وضالة البقر الشامل للجواميس إذا وجدت بفيء: أي قطعة من الأرض لا عمارة بها، أو كانت عامرة ولم يعلم للضالة مالك، فلا يجوز لأحد أخذها والتصرف فيها بأكل أو غيره إذا كانت بحيث لا يخشى عليها تلف ولا سرقة كما أشار الناظم إليه بقوله (لا يؤخذن إلا لخوف الضرر) أي لم يجز لأحد التقاطها وأخذها إلا لخوف ضرر عليها من نجوع أو ظمأ أو أكل سباع، وإلا فيجوز له أخذها وأكلها ولا ضمان عليه لربها، وإن حملها معه حية أو مذبوحة إلى محل الأمن، فإنها تكون ملكاً لربها إن ظهر وعليه أجره الحمل، ولم يتعرض الناظم لضالة الإبل. وأما هي فلا يجوز التقاطها وجدت بفيء أو بمكان عامر خيف عليها أم لا. وقيل إن خيف عليها الضياع فحكمها كالغنم والبقر، وإن ساقها معه إلى محل إقامته فيجوز له ركوبها وشرب لبنها وعليه علفها، ويجوز له أن يكرهها لغيره بقدر علفها، وإن كرها بأزيد منه ضمن لربها ما زاد على علفها متى ظهر.

وَالْوَلَدُ الْمَنْبُودُ حَتْمًا يُلْتَقَطُ وَحَضْنُهُ حَقًّا عَلَيْكَ مُشْتَرِطٌ¹
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلطُّفْلِ مَالٌ قَدْ وَضِعَ وَارْجِعْ عَلَى أَبِيهِ إِنْ عَمَدًا طَرَحَ²

(21) (والولد المنبؤ أي الطفل المطروح بمكان يخشى عليه الضيعة طرح عمدًا أو سهواً وهو المسمى باللقيط ؛ وعرفه ابن عرفة بأنه صغير آدمي لم يعلم أبوه ولا رقه انتهى . فإن عرف أبوه فلا يسمى لقيطاً ، وإن علم رقه فهو لقطة لأنه مال (حتمًا يلتقط) يعني أن الطفل الذي يوجد ملقى بالأرض يجب على واجده التقاطه وجوباً عينياً حيث كان الواجد وحده ، وإذا وجده جماعة صار التقاطه فرض كفاية يحمله من قام به فيحرم إهماله ، فإن أهمل حتى ضاع فعلى واجده الذي أهمل فيه دية (وحضنه حقاً عليك مشترط) أي أن حضنة الطفل المطروح ونفقته مشترطة عليك أيها الواجد حقاً : أي اشتراطاً حقاً يعني ثابتاً شرعاً (إن لم يكن للطفل مال قد وضع) أي وعمل وجوب نفقة اللقيط عليك أيها الملتقط إذا لم يكن له : أي الطفل مال واضح ، فإن كان له مال واضح : أي ظاهر بأن تقدم لك علم به قبل التقاطه ، أو وجدت معه صرة فيها رقعة مكتوب عليها هذا المال للطفل ينفق عليه ، أو وجدت مالاً مدفوناً تحته وبه رقعة مكتوبة كذلك ، فإن لم يكن مع المدفون ورقة مكتوبة فهو لقطة يعرف كما تقدم ، فإن كان له مال مما تقدم بيانه فنفقته من ماله ، وكذا إذا كان له شيء معين من بيت المال أو وهب له مال أو تصدق به عليه أو حبس له نفقته منه ، ويحوزه له الملتقط حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب إن كان ذكراً أو حتى يدخل الزوج بالأثني حالة كونها بالغة أو مطيقة إن كان اللقيط أنثى (وارجع على أبيه إن عمدًا طرح) أي وارجع أيها الملتقط بما أنفقته من مالك على الطفل المطروح ، وخذنه من أبيه بالحكم : أي لك الرجوع عليه شرعاً بشروط : أحدها أن تعلم أن له أباً حال الالتقاط . وثانيها أن يطرحه أبوه عمدًا لا إن ضل عنه . وثالثها أن يكون الأب موسراً وقت الإنفاق . ورابعها أن تحلف بالله أنك ما أنفقت عليه حصة لله بل لترجع على أبيه بما أنفقته عليه ، فإن اختل شرط منها فلا رجوع لك على أبيه ، وإلا فلك الرجوع على أبيه أو في مال الطفل بشروطه المتقدمة ، وهذا كله في اللقيط الذي عرف له أب ، وأما ما ليس له أب معروف أو كان من زنا وطرح فنفقته وكفالاته على ملتقطه ، أو على بيت المال إن كان الملتقط عديماً وأوصله للسلطان أو نائبه ، ولا يلحق الطفل بالملتقط بل ولاؤه لبيت مال المسلمين إن مات وترك مالاً فلا يرثه الملتقط إلا إذا أثبت ببينة عادلة أنه أبوه وحكم بإسلامه إن وجد بقرية قوم مسلمين ، كان الملتقط مسلماً أو كافراً ، أو قرية كافرين وبها مسلمون ولو بيتاً واحداً وإلا فكافر . وندب لمن وجد أبقاً يولد أن يأخذه ليرده للملكه ، وإن علم أنه إذا تركه فأت على مالكة وجب عليه أخذه ، إلا إذا خاف على نفسه منه ، وإن لم يعلم مالكة رفعه للحاكم ليوقفه سنة ثم يبيعه ليحفظ ثمنه للملكه إذا ظهر . ولسيد الآبق عققه لكفارة ظهار أو قتل أو يمين ، وله تدبيره والإيصاء به حيث تحقق من حياته ولو أيس من رجوعه والله أعلم .

ولما أنهى الكلام على اللقطة وأحكامها شرع يتكلم على القضاء والشهادة فقال (باب القضاء والشهادة) الباب لغة . يطلق على فرجة تكون في سائر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه ، كالفرجة التي يتوصل بها إلى وال أو قاض لرفع شكوى أو تاذية شهادة . واصطلاحاً : اسم لجملة من المسائل المشتركة في حكم يشملها كما هنا . والمعنى : هذا باب في بيان حقيقة القضاء واحكامه وأركانه : أي شروط صحته ومستحباته وغير ذلك ، وفي بيان حقيقة الشهادة وما يترتب عليها من الحكم والقبول والرد . والقضاء لغة : يطلق على وجه مختلف المعاني مرجعها إلى انقضاء الشيء وتماه ؛ فقد يطلق على الأمر لقوله تعالى : ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه﴾ أي أمر بذلك ، وعلى الإرادة نحو قوله تعالى : ﴿فإذا قضى أمراً﴾ أي أرداه ، وعلى الفعل كقوله تعالى : ﴿فاقض ما أنت قاض﴾ أي افعل ما أنت فاعل ، وقد يطلق على غير ذلك . ومعناه في اصطلاح الشرع : الإخبار بالحكم على وجه الإلزام . وقد عرفه أبو البركات في الشرح الصغير بأنه حكم حاكم أو محكم لأمر ثبت عنده من سفه أو رشد أو ذكورة أو أنوثة أو خنوثة إلى آخر ما قال فراجع إن شئت . وحكمه الوجوب العيني حيث كان المتأهل له منقرداً ، أو خاف بعدم توليه القضاء ضياع حق أو حدوث فتنه ؛ وإذا كانوا متعددين ولم يخش وقوع شيء مما ذكر صار فرض كفاية يعمل من قام به منهم .

باب القضاء والشهادة

أَهْلُ الْقَضَا عَدْلٌ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مُجْتَهِدٌ فَأَمَثَلُ الْمُقْلِدِ¹
وَذَكَرَ ذُو فِطْنَةٍ وَيُسْتَحَبُّ نَزَاهَةُ حِلْمٌ غِنَى عِلْمٌ نَسَبٌ²
وَمُسْتَشِيرٌ لَا يَدِينُ وَوَرَعٌ وَكَرَهُوا فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ بَيْعٌ³

(1) وإلى بيان من فيه أهلية القضاء أشار الناظم بقوله (أهل القضاء) يعني أن أهلية القضاء والحكم بين الناس تتوقف على ثبوت العدالة كما قال (عدل) أي هو عدل ، فالعدالة تستلزم الإسلام والذكورية والحرية وعدم الفسق كما يأتي . وأن يكون مجتهداً له قوة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة من غير تقليد لأحد كما في الزمن الأول ، إذ لم يبق في زماننا هذا إلا التقليد لأرباب المذاهب كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد ، إذ الاجتهاد المطلق قاصر عليهم وعلى أمثالهم من سلف ، ولذا قال الناظم (وإن لم يوجد مجتهد) أي فإن لم يوجد مجتهد مطلق يتولى القضاء (فأمثل المقلد) أي فالذي فيه أهلية للقضاء والحكم بين الناس بعده : أي المجتهد أفضل مقلد لأحد هؤلاء الأربعة فقط ، إذ لا يجوز الخروج عن مذهبهم والحكم بغير اجتهادهم . وأعلم أن القضاء مرتبه عظيمة من مراتب الأنبياء ، فمن جعل قاضياً بين الناس فقد وقع في محنة عظيمة فقد العصمة في غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، فمن قام بأداء حق هذه المرتبة كان ناجحاً في الآخرة لما ورد عدل ساعة أفضل من عبادة ستين سنة» ومن لم يقم بها كان ظالماً جائراً في أحكامه فقد هلك وخسر ، ولذا قال أبو بكر بن عاصم في التحفة لما ابتلى بمحنة القضاء :

وإني أسأل من رب قضى به على الرفق منه في القضاء
والحمل والتوفيق أن أكون من أمة بالحق يعدلون
حتى أرى من مقرر الثلاثة وجنة الفردوس لي ورائه

أشار بهذا البيت الأخير لما رواه النسائي من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ «القضاة ثلاثة : اثنان في النار ، وواحد في الجنة ، رجل عرف الحق ف قضى به فهو في الجنة ، ورجل عرف الحق ولم يقض به وجار فهو في النار ، ورجل لم يعرف الحق ف قضى للناس على جهل فهو في النار» انتهى نقلاً من شرح التحفة .

(2و3) ثم شرع بين شروطه صحة القضاء ومستحباته ومكروهاته فقال (وذكر) معناه : أن الذكورية شرط في صحة القضاء كالإمامة ، فلا يصح من أنثى ولا خنثى . ومن شرط صحته أيضاً الحرية والعقل والبلوغ وعدم الفسق والعلم بما يقضي فيه . وقد تؤخذ هذه الشروط من قوله قبل : أهل القضاء عدل ، إذ العدالة مستلزمة لها (ذو فطنة) أي ويشترط

أيضاً أن يكون فطناً متيقظاً ، لأن المغفل الذي يتخذ بتحسين الكلام ولا يفهم ما يوجب الإقرار أو الإنكار ولا يناقض الكلام من أهل الخصومة لا يصلح للقضاء خوفاً من تضيق الحقوق (ويستحب هـ نزاهة) أي ويستحب للقاضي المستوفي للشروط أن يكون نزهاً ذا مروءة ، إذ نزاهة النفس حجاب سفايف الأمور ، وتعمل على ترك ما لا يليق كالجلوس في القهاري ، ومع أهل الأهواء وكل ما تعود منه مذلة وإهانة (حلم غني) أي ويستحب أن يكون ذا حلم وتحمل وصبر لا يستفز الغضب ، فتولية الأحمق مكروهة ، لأن الحمق منشأ الظلم وإذابة الناس بغير حق . وأن يكون غنياً لأن الغنى مظنة التعفف ومعين على ترك التطلع إلى ما في أيدي الناس ، فتولية الفقير مكروهة (علم نسب) أي ويستحب أن يكون صاحب علم بما يحكم فيه ليكون حكمه مطابقاً للواقع ويسلم من الخطأ والوقوع في الإثم . وأن يكون نسياً : يعني معلوماً نسبه لا مجهولاً ، لأن من جهل نسبه لا يهابه الناس في الغالب ولو كان عدلاً ويسارعون إلى الطعن فيه . ومذهب الإمام مبنياً على بدئ الذرائع (ومستشير) أي ويستحب للقاضي إحضار أهل العلم بمجلس حكمه واستشارتهم فيما أشكل من المسائل لظهور الصواب ، فالمستقل في الحكم قد يقع في الخطأ من غير قصد (لا بدني) أي ويستحب ألا يقام للقضاء مدين ، لأن المديان يكون منقطع الرتبة ولا سيما عند أرباب الديون ، فينبغي أن يكون القاضي مهلباً بين الناس عظيماً جليلاً في أعينهم وقلوبهم لئلا يتجرأ الناس على الظلم وشهادة الزور (وورع) أي ويستحب للقاضي الاتصاف بالورع ظاهراً وباطناً ، وهو التباعد عن الشبهات خوف الوقوع في المحرمات ، فالورع مظنة العدل . فينبغي للقاضي أن يتخذ من أهل الصدق والخوف من الله من يخبره سراً عما يقال فيه من حير فيحمد الله ، أو شرّ فيتباعد عنه ويستغفر الله منه . ومن يخبره أيضاً بحال الشهود ليقبل من ثبت عدالته سراً وجهراً ، ويردّ من ظهر له فيه جرحة ولو سراً (وكرهوا في مجلس الحكم بيع) أي ويكره للقاضي أن يبيع في مجلس حكمه شيئاً من ممتلكاته أو يشتري سلعة من غيره ، مخافة أن يشغل عما هو فيه من أمر القضاء فيضيع شيئاً من حقوق الله عز وجل أو من حقوق العباد ، وربما دفع المشتري منه سلعة فوق ما يستحقه من الثمن ، أو يبيع له إنسان سلعة بأقلّ من ثمنها لسطوة الحكم . وإنما كره الشارع بيعه وشراؤه في مجلس الحكم لخوف المحاباة ، لأن حبابه في أصل اللغة : ساهله في البيع . وقرله بيع يفتح الموحدة والمثناة التحتية وسكون العين المهملة للضرورة مفعول قوله كرهوا . والمعنى : وكره العلماء أن يبيع القاضي أو يشتري في مجلس حكمه خوف المحاباة ، ويكره له أيضاً كثرة الأصحاب والأنباع ركباناً أو مشاة . ويندب له التقليل من ذلك والاقتصار على كاتب تسجيل الأحكام وسجان وخادم لخاصته ، إلا إذا دعت الضرورة للزيادة فيجوز ؛ ويجوز له اتخاذ حارس وحاجب يمنع الدخول عليه بلا حاجة ؛ ويجرم عليه أخذ الرشوة بكسر الراء المهملة على الحكم ولو حكم بالحق ، ومتى ثبت عليه بينة أو اعتراف وجب عزله ، وحرم عليه قبول الهدية من أي أحد إلا إذا كانت ممن يهدى له قبل التولية لقرابة أو مصاهرة وأهدى له بعدها

وَزَيْدٌ فِي حَقِّ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ بِأَنَّهُ إِلَى قَرِيشٍ يَتَنَمَّى¹
وَنَفَّذُوا حُكْمًا قَضَاهُ ذُو صَمَمٍ² وَأَعَزَلَهُ فَوْرًا كَالْعَمَى وَكَأَلْبَكَمِ

لموجب عرفي أو لغيره ورد للمهدي مثل ما أهدى إليه أو أكثر . وقد تقدم شيء من هذا المعنى عند قول الناظم : وحرّموا هدية للقاضي ، فراجعه إن شئت .

(1) (وزيد في حق الإمام الأعظم) يعني أنه يشترط شرط زائد على شروط صحة تولية القضاء لنصب الإمام الأعظم ، وهو الخليفة الذي ينظر في مصالح المسلمين ويقوم بحياطة الدين والذّب عنه ويجب على المسلمين طاعته (بأنه إلى قريش ينتمي) أي أنه يشترط لصحة الإمامة العظمى انتماء الخليفة وانتسابه إلى قريش ولو لم يكن عباسياً ، ودعوى أن العباسي أولى بالخلافة من غيره خالية عن دليل ، لأن أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا على أبي بكر وهو تيمي ، وعلى عمر وهو عدوي ، وعلى عثمان وهو أموي ، وعلى علي وهو هاشمي ، والكل من قريش . وقريش هو فهر بن مالك على الأصح ؛ والأكثرون على أن قريشاً هو النضر بن كنانة ، وإلى هذا الخلاف أشار الزين العراقي في ألفيته بقوله :

أما قريش فالصح فهر جماعها والأكثرون النضر

وإنما اختصت الإمامة العظمى بقريش لأن النبي عليه الصلاة والسلام جعلها فيهم ، ثم استقرت الخلافة بعد أن تخلّى عنها الحسن بن علي رضي الله عنهما في بني أمية ، وأولهم معاوية رضي الله عنه ؛ ثم انتقلت إلى بني العباس فاستقرت فيهم زمناً طويلاً ، ثم اختل نظامها واختلطت حتى جعلت في العتقاء . وأعلم أن الإمام الأعظم إذا ولي الخلافة مستوفياً للشروط ثم جار في أحكامه أو صار فاسقاً فلا يجوز عزله ، لأن عزله يؤدي إلى كبير مفسدة كسفك الدماء وحرب بعض البلاد ، إلا إذا أمر بالكفر أو فعل المعاصي ، وإلا فينقض عهده ويجب عزله على كل حال ، وهذا معنى كلام صاحب الجوهرة :

بغير هذا لا يباح صرفه وليس يعزل إن أزيل وصفه

وأما غيره من وال وقاض فيجب عزله إذا جار في الحكم أو ظهر فسقه .

(2) (ونفذوا حكماً قضاه) : أي حكم العلماء بتنفيذ حكم قاض (ذو صمم) أي صاحب صمم وهو فقد السمع : يعني أن القاضي إذا كان أصمّ حال توليته القضاء ، أو طرأ عليه بعد أن ولي وحكم بحكم موافق للصواب فيجب تنفيذه ، ولا يجوز نقضه لكنه يعزل ، لأن من شرط القاضي أن يكون سمياً بصيراً متكلماً ، ولذا قال (واعزله فوراً) أي يجب عزله في الحال من غير تراخ (كالعمى وكالبكم) أي كما يجب عزل من طرأ عليه العمى وهو فقد البصر ، أو طرأ عليه البكم وهو العجز عن النطق ، لكن إذا حكم كل منهما حكماً بعد طرؤ العمى والبكم عليه وكان صواباً فيجب تنفيذه والعمل به ، لأن الانصاف بهذه الأمور الثلاثة واجب غير شرط ، فإن كان الحكم غير صواب نقض في الثلاثة ، فإن فقد اثنين بأن كان أصم وبكم ، أو

فِي مَجْلِسِهِ يُسَوِّ بَيْنَ الْخَصْمَا وَلَوْ يَكُونَا كَافِرًا وَمُسْلِمًا¹
فَيَدْعِي الطَّالِبُ بِالْكَلَامِ وَيَسْكُتُ الْمَطْلُوبُ بِاخْتِشَامٍ²
فَيَدْعِي هَذَا بِمَعْلُومٍ وَحَبِّ وَيُسْتَلُّ الْمَطْلُوبُ عَنْ أَصْلِ السَّبَبِ³
فَإِنْ أَقَرَّ فَاحْكُمْ وَإِلَّا الْبَيِّنَةُ يُقِيمُهَا الطَّالِبُ فِيمَا عَيْنُهُ⁴

أَصَمَّ وَأَعَمَّى فَلَا يَنْفَذُ حُكْمَهُ لِلْخِلَافِ فِي صِحَّةِ مَعَامَلَةِ النَّاسِ لَهُ ، فَقِيلَ يَجُوزُ ، وَقِيلَ لَا يَجُوزُ . وَأَمَّا فَاقِدُ الثَّلَاثَةِ فَلَا يَجُوزُ مَعَامَلَتُهُ لِلنَّاسِ قَطْعًا إِذَا وَلَدَ فَاقِدًا لَهَا أَوْ فَقَدَهَا قَبْلَ بُلُوغِ لَعْدَمِ خَطَابِهِ إِذَا .

(1) (فِي مَجْلِسِهِ) أَيُّ أَنَّ الْقَاضِي إِذَا تَخَاصَمَ إِلَيْهِ النَّاسُ وَجَلَسَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسَاوِيَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي الْأَمْرِ بِالْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَالنَّظَرَ إِلَيْهِمَا وَالْإِسْغَاءَ لِقَوْلِ كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ أَحَدُهُمَا عَلَى آخَرٍ كَمَا قَالَ (يُسَوِّ بَيْنَ الْخَصْمَا) فَإِنْ لَمْ يُسَوِّ بَيْنَهُمْ وَلَمْ يَحْكَمْ بِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ ظَالِمٌ جَائِرٌ فِي حُكْمِهِ عَاَصٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ (وَلَوْ يَكُونَا كَافِرًا وَمُسْلِمًا) يَعْنِي أَنَّ الْمَسَاوَاةَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَاجِبَةٌ وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ كَافِرًا يَعْنِي ذَمِيمًا وَالثَّانِي مُسْلِمًا ، فَلَا يَجُوزُ تَرْجِيحُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْكَافِرِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنِ الْآيَةِ﴾ ، وَالْحَقُّ هُنَا مَعْنَاهُ الْقِسْطُ وَالْعَدْلُ .

(2-4) (فَيَدْعِي الطَّالِبُ بِالْكَلَامِ) الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ فَيَدْعِي لِلْفَصِيحَةِ ، وَالْمَعْنَى : إِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي الْمَسَاوَاةَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فَيَدْعِي الْبَيْتَ ، وَكَأَنَّ النَّاضِمَ أَشَارَ بِهَذَا الْبَيْتِ إِلَى كَيْفِيَّةِ افْتِتَاحِ الْقَضِيَّةِ وَالسَّيْرِ فِيهَا بِقَانُونِ الشَّرْعِ ، الَّذِي هُوَ ابْتِدَاءُ الطَّالِبِ وَهُوَ الْمُدْعِي بَيَانِ دَعْوَاهُ وَبَيَانِ السَّبَبِ الَّذِي جَرَّ إِلَى ذَلِكَ (وَيَسْكُتُ الْمَطْلُوبُ بِاخْتِشَامٍ) أَيُّ وَيَكُونُ الْمَطْلُوبُ وَهُوَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ سَاكِنًا حَالِ سَمَاعِ الْقَاضِي دَعْوَى الْمُدْعِي حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهُ مَحْتَشَمًا : أَيُّ سَاكِنًا مَعَ حَشَمَةٍ ، وَهِيَ مِرَاعَاةُ حُرْمَةِ الْقَاضِي وَالتَّأَدُّبِ مَعَهُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ لِيَتِمَكَّنَ مِنَ النَّظَرِ فِي الْقَضِيَّةِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فِيهَا مِنَ الْبَاطِلِ ، إِذِ التَّنَشُّيْشُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ مُضَرٌّ ، فَلِلْقَاضِي أَنْ يَنْتَهِيَ عَنْهُ وَيُؤَدِّبَ مِنْ أَسَاءَ بِمَا يَرَاهُ زَاجِرًا لَهُ (فَيَدْعِي هَذَا بِمَعْلُومٍ وَحَبِّ) الْإِشَارَةُ فِيهِ رَاجِعَةٌ إِلَى الْمُدْعِي ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ الْمُدْعِي لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ إِلَّا إِذَا ادَّعَى شَيْئًا مَعْلُومًا صَفَةً وَقَدَرًا كَذَبْتَارٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ دِرَاهِمٍ مِنْ فِضَّةٍ أَوْ حَيَوَانَ أَوْ عَرْضٍ أَوْ عَقَارٍ ، وَأَنْ يَكُونَ مَا ادَّعَاهُ ثَابِتًا بِوَبُيْقَةٍ وَغَوَاهُ ، فَإِنْ ادَّعَى شَيْئًا مَجْهُولًا أَوْ غَيْرَ ثَابِتٍ بَوَاجِهٍ مِنَ الْوُجُوهِ فَلَا تَسْمَعُ لَهُ دَعْوَى (وَيُسْتَلُّ الْمَطْلُوبُ عَنْ أَصْلِ السَّبَبِ) يَعْنِي أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْقَاضِي بَعْدَ سَمَاعِ دَعْوَى الْمُدْعِي أَنْ يَسْأَلَ الْمَطْلُوبَ وَهُوَ الْمُدْعَى عَنْ أَصْلِ مَا ادَّعَى بِهِ عَلَيْهِ وَسَبَبِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى عَيْنًا أَوْ غَيْرَهَا سَأَلَهُ عَنْ أَصْلِهَا أَوْ هُوَ مِنْ دِينٍ أَوْ بَيْعٍ أَوْ مِيرَاثٍ ، وَعَنْ السَّبَبِ الَّذِي أَدَّى لَذَلِكَ (فَإِنْ أَقَرَّ فَاحْكُم) أَيُّ فَإِنْ اعْتَرَفَ الْمَطْلُوبُ بِمَا ادَّعَاهُ عَلَيْهِ خَصَمَهُ احْكُمْ عَلَيْهِ بِالْدَفْعِ وَرَدِّ الْحَقِّ لِرَبِّهِ حَيْثُ كَانَ الْمَطْلُوبُ عَاقِلًا بَالِغًا رَشِيدًا ، وَإِلَّا فَيَقُومُ مَقَامَهُ وَصِيٌّ عَلَيْهِ أَوْ وَلِيٌّ مِنْ أَيْبٍ

أَوْ يَحْلِفُ الْمَطْلُوبُ أَوْ رَدُّ الْقَسَمِ عَلَيْهِ فِي الْمَالِي لَا دَعْوَى التُّهْمِ¹
وَبَعْدَ حَلْفٍ لَا شُهُودَ تُقْبَلُ إِلَّا لِإِنْسَانٍ لَهَا أَوْ تُجْهَلَ²

وسيد (وإلا البينة) أي فإن لم يعترف المطلوب بما ادعاه به خصمه بل أنكر ونفى دعوى المدعي ، فالبينة التي تثبت بها الدعوى (يقيمها الطالب فيما عينه) أي إقامتها وإحضارها مطلوب من المدعي لثبوت دعواه فيما عينه للقاضي من عين أو عرض أو حيوان أو عقار ، وإنما طلبت البينة من المدعي وهو الذي يقول كان لي لضعف جانيه لأنه يدعي الأصل وهو براءة ذمة المطلوب ، وطلب من المدعي عليه وهو الذي يقول لم يكن اليمين فقط لقوة جانيه ، وهذا معنى قول صاحب الرسالة «البينة على المدعي واليمين على من أنكره» .

(2و1) (أو يحلف المطلوب) أي إذا أنكر المطلوب الحق وطولب المدعي بإقامة البينة وعجز عنها وطلب من المدعي عليه أن يحلف ، فإن اليمين تتوجه على المطلوب وهو المدعي عليه ، فإن حلف برىء ، وإن نكل بأن قال لا أحلف ، لم يقض للطالب بمجرد نكول المطلوب ، بل إن اليمين تتوجه على الطالب ، ولذا قال (أو رد القسم ه عليه في المالي) أي أن اليمين ترد على الطالب الذي عجز عن إقامة البينة بعد نكول المطلوب ، فإن حلف على طبق دعواه قضى له بثبوت الحق الذي ادعاه ، سواء كان عيناً كجنينه أو أكثر أو أقل ، أو عرضاً كثوب ، أو حيواناً كبقرة أو غيرها ، أو عقاراً ، وحكم القاضي على المدعي عليه بالدفع إن كان المطلوب منه عيناً أو مثلياً ، وإن كان حيواناً أو عقاراً حكم عليه بانتزاع الملكية ، وإن نكل الطالب عن اليمين التي ردت إليه بطلت الدعوى وسقط حقه لنكوله وعجزه عن إقامة البينة ، وهذا كله في دعوى التحقيق (لا دعوى التهم) أي بخلاف دعوى الاتهام ، فإن حقه لا يسقط بنكوله عن اليمين إذا اتهم إنساناً بسرقة ماله وأنكر ، بل لا بد أن يحلف المتهم ليبراً ويغرم للمدعي المال الذي اتهمه بأنه سرقه (وبعد حلف لا شهود تقبل) أي أن المدعي إذا طلب منه القاضي أن يقيم بينة تشهد له بثبوت حقه فعجز وقال لا بينة لي ، وطلب القاضي من المدعي عليه أن يحلف اليمين ليبراً ، وحلف بالفعل وحكم الحاكم ببراءته ، ثم جاء المدعي بعد ذلك ببينة تشهد له بثبوت حقه على المطلوب فإنها لا تقبل ، بل ترد لقوله أولاً لا بينة لي ، وتحليف المدعي عليه الذي حكم له بالبراءة بسببه (إلا لنسيان لها أو تجهل) أي إلا إذا قال : كانت لي بينة فنسيتها ولم أذكرها إلا بعد صدور الحكم ، أو قال : لي بينة كنت أجهلها فعلمتها أيضاً بعد الحكم وحلف اليمين على ذلك ، فإنها تقبل منه ؛ فإن شهدت البينة التي جاء بها على طبق دعواه حكم على المطلوب بما ادعاه به الطالب ، فإن كان ديناً حكم عليه بالقضاء ، وإن كان ثمن سلعة حكم عليه بدفع الثمن لربها ، وهذا كله بالنسبة إلى المدعي . وأما المدعي عليه إذا رد اليمين على الطالب الذي عجز عن إقامة البينة ، فحلف وحكم على المدعي عليه بالدفع فدفع ، ثم وجد بعد ذلك بينة تشهد له بالقضاء ، فإن له القيام بها والرجوع على الطالب بأخذ ما دفعه له .

وَمَنْ نَفَى الْخُلْطَةَ لَمْ يَحْلِفْ وَإِنْ أَثْبَتَهَا الطَّالِبُ بِالْوَجْهِ الْقَمِينِ¹
وَالْحَاضِرُ النَّافِي شَهُودًا بِالْقَضَا رُدَّتْ لِتَكْذِيبِ لَهَا فِيمَا مَضَى²
وَارْفَعَ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ الْخِلَافَا وَلَا يُحِلُّ مُحَرَّمًا إِنْ حَافَا³

(2و1) (ومن نفى الخلطة لم يحلف) يعني إذا ادعى أحد على إنسان شيئاً فأنكر المدعى عليه ، لا يخلو إما أن ثبتت الخلطة بينهما بسبب مدانية أو مياينة أو إجارة ونحوها أم لا ، فإن أثبت المدعى عليه الخلطة وعجز الطالب عن البينة وامتنع المطلوب عن اليمين ، فإن الطالب يحلف ويقضى له بالحق . وإن نفى المدعى عليه مع إنكاره الخلطة من أصلها فلا ترد اليمين على الطالب ، لأن ردها فرع من توجهها على المطلوب ، وهذا لم يتوجه عليه يمين لنفيه الخلطة (وإن « أثبتها الطالب بالوجه القمين » أي وإن أثبت المدعي الخلطة التي نفاها المدعي عليه بالوجه القمين : أي الحق وهو ما ثبت شرعاً) (والحاضر النافي شهوداً بالقضاء) فالمدعي عليه الذي نفى الخلطة وكان حاضراً بمجلس الحكم حتى قضى عليه بالحق ، ثم بعد ذلك أحضر بينة تشهد له بالقضاء (ردت لتكذيب لها فيما مضى) أي فإن بينته ترد ولا تقبل ، لأنه قد كذبتها بنفي الخلطة التي بينه وبين المدعي حتى حكم عليه بالدفع ، فكانه لما جحد الخلطة قال لا بينة لي .

(3) (وارفع بحكم الحاكم الخلاف) أي أن حكم الحاكم العدل العالم يرفع الخلاف الواقع بين العلماء ، وكذلك الجاهل إذا وافق حكمه الصواب ، وتصير القضية المحكوم فيها كالمتفق عليها عند الأئمة ، لكن بخصوص القضية فلا يتعدى حكم المخالف إلى ما يماثلها بغير حكم ، فلا يجوز لأحد نقضه لما علمت . وأما حكم الجاهل والجائر فإنه يتعقب ، فإن وجد صواباً أثبت وجوباً وإلا نقض ، فإن حكم المخالف بصحة نكاح يرى صحته عنده أو بفسخه لفساده عنده ، فإن حكمه يرفع الخلاف الواقع بين الأئمة في المسألتين ، ولا يجوز لقاض آخر نقضه ؛ ولذا لو بنى أحد جامعاً مع وجود العتيق وقال : إن صحت الجمعة في مسجدي هذا فعبدي فلان حر ، رفع الأمر لقاض حنفي وحكم بصحة عتق العبد فلا ينقض حكمه مالكي ولا غيره لصحة تعدد المساجد عند الحنفية بلا ضرورة . وهل يرفع حكمه الخلاف في صحة الجمعة في الجديد ؟ فأفتى الناصر اللقاني لبعض ملوك مصر بصحة الجمعة فيه ، وسلمه له المتأخرون كالأجهوري وأتباعه ، لكن قال الدرديري في الشرح الصغير : وفيه نظر ، يعني فتوى الناصر (ولا يحل محرماً إن حافا) تقدم أن حكم الحاكم يرفع الخلاف ، ولكنه لا يحل محرماً في الباطن إن حاف : أي إذا كان المدعي ظالماً مزوراً في دعواه ، كما إذا ادعى رجل أنه زوج لامرأة من النساء ، وأنكرت المرأة وكانت دعواه زوراً وأقام شاهدي زور ، وعجرت المرأة عن تجريح البينة أو كان القاضي لا يرى التجريح عنده وحكم له بالزوجية ، فلا يجوز للمدعي وطؤها لعلمه باطناً بأنها أجنبية منه ، وإن كان الحكم صحيحاً على ظاهر الشرع ؛ ولا يجوز لها أن تمكته من نفسها إلا إذا كانت مكرهة . وكذا إذا ادعى أحد على إنسان ملاً من عين أو عرض أو حيوان أو عقار دعوى زور ، وأقام بينة تشهد له بالزور ، وحكم له القاضي بما ادعاه لعجز المدعي عليه من إقامة بينة أو عن تجريح

وَأَنْقَضُهُ إِنْ خَالَفَ حُكْمَ النَّاسِ فِي نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ¹
وَمَنْ عَقَّارًا حَازَ كَالْعَشْرِ عَلَى مَنْ لَا شَرِيكَ أَوْ قَرِيبٍ وَبِلَا²
عَذْرِ مُقِيمٍ سَاكِبٍ وَهُوَ يَرَى إِلَى الْبِنَاءِ وَالْهَدْمِ أَوْ أَخَذَ الْكِرَا³
فَلَا شُهُودَ أَوْ دَعَاوَى تُقْبَلُ إِلَّا بِإِسْكَانٍ وَوَقَفَ مَثُلًا⁴

بينة المدعي ، فلا يحل للمدعي زوراً التصرف التصرف فيما قضى له به على طبق دعواه لعلمه أنه ظالم وأن المال لغيره في نفس الأمر .

[فائدة] إن حكم شافعي بحلّ المبتوتة الذي أبت طلاقها بوطء الصبي الذي تزوجها بعده بإذن وليه ثم طلقها منه مالكي لمصلحة ، فغن حكم الشافعي فيها رافع للخلاف باطناً وظاهراً ، ولا حرمة على المقلد له في ذلك ، وهي المسألة الملققة ، وهي فسحة إذا كانت غير مقصودة . قال الصاوي في [بلغة السالك] وفي الحاشية نقلاً عن بعض الشيوع : إن المضّر في التلطيح الدخول عليه ، وأما إذا لم يحصل الدخول عليه وإنما حصل أمر اتفاق جاز انتهى . والواقع أن البات لطلاق زوجته مالكي فتأمل .

(1) قولع (وانقضه) معناه . أن حكم المخالف يجب نقضه وإبطاله (إن خالف حكم الناس) أي إن وقع مخالفاً لحكم العلماء : أعني قولهم (في نص) وهو صريح آية محكمة أو حديث صحيح ، كما لو حكم لمسلم أو ذمي بشهادة كافر ، فإن حكمه مخالف لقوله عز وجل : (وأشهدوا ذوي عدل منكم) (أو إجماع) أي وينقض حكمه أيضاً إن خالف الإجماع كما لو حكم باختصاص الأخ بالإرث وحرمان الجد ، لأن الأمة كلها على قولين : أحدهما مقاسمة الجد للإخوة ، وعليه أكثر العلماء . وثانيها اختصاص الجد بالإرث وحرمان الأخ ، ولم يقل أحد من الأمة بحرمان الجد (أو قياس أي واحكم بنقض قول المخالف وبطلانه إذا خالف العلماء في جليّ قياس ، كما لو حكم ببيئة نافية دون المثبتة ، لأن القواعد الشرعية تقضي بتقديم المثبتة على النافية ، أو حكم بعدم تكميل عتق الأمة على من باع نصيبه منها من الشركاء فكان موسراً ، لأن تكميل عتق الأمة بعتق البعض على البعض الموسر مقيس على تكميل عتق العبد بشرطه ، فإذا حكم قاض بعدم تكميل العتق والحالة هذه ، فإن حكمه ينقض ولو كان حنفياً لضعف مدرّكهم في هذه المسألة ، ولا بد أن يكون الناقض للحكم غير حنفي ، وعلى الناقض بيان سبب نقض حكم الغير لئلا ينسب إليه الجور وإتباع الحق . واعلم أن حكم الحاكم لا يتوقف على قوله حكمت ، بل إن قال نقلت هذه السلعة عن ملك زيد أو فسخت هذا البيع أو النكاح لفساده أو أثبتته لصحته كان حكماً .

(2-4) (ومن عقاراً حاز) أي ومن حاز عقاراً ، وهو الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر وكان ملكاً لغيره (كالعشر) أي مدة عشر سنين فقط ، وهو قول جميع أصحاب مالك وهو المشهور . وقال مالك في المدونة : المرجع في ذلك للعرف (على من لا شريك) أي وكان الحائز للعقار أجنبياً وتصرف في العقار بالهدم والبناء والغرس مع وجود المالك للعقار ، لأن

(فَصْلٌ) يَمِينُ الشَّرْعِ بِاللَّهِ الَّذِي لَا رَبَّ مَعْبُودًا سِوَاهُ يَحْتَذِي¹
بِهِ سَوَاحٍ كَافِرٌ وَمُسْلِمٌ وَحَلَفَ الْكُفَّارُ فِيهَا عَظَّمُوا²

«على» في قوله على من الخ ، بمعنى مع ، وليس المتصرف شريكاً للمالك في العقار (أو قريب) أي وليس بينهما قرابة كأخ ، لأن القريب لا يجوز إلا في مثل خمسين سنة (ويلا) عذر : أي وليس للمالك (عذر) من خوف أو مرض يمنعه عن المدافعة والقيام بحقه (مقيم ساكت) أي وكان المالك مقيماً لا مسافراً ساكناً لا مناقشاً (وهو يرى إلى البناء والمهدم) أي والحال أنه ينظر إلى الأجنبي الذي ليس بشريك ولا قريب يتصرف في العقار بالمهدم والبناء والغرس ، ولم يمنعه ولا رفع أمره للحاكم (أو أخذ الكرا) أي وينظر إليه أيضاً يكرى العقار لغيره ويأخذ الكراء منه لنفسه وهو ساكت حتى مضت عشر سنين فأكثر ، ولا مانع يمنعه من القيام بحقه (فلا شهود أو دعاوي تقبل) أي فإن ادعى بعد ذلك أن العقار ملك له لا للحائز ، وأحضر شهوداً يشهدون له على ما ادعاه ، فإن دعواه لا تسمع ولا تقبل شهوده لعدم قيامه بحقه في تلك المدة مع عدم المانع . وأما لو منعه مانع من القيام بحقه كخوفه من ظالم لا تناله الأحكام فوجد منصفاً ، أو كان مريضاً لا يقدر على المطالبة ، أو كان مسافراً بعيداً كسبعة أيام ، أو كان مناقشاً أو صغيراً فيبلغ ، أو مجنوناً فافاق ، فإن دعواه تسمع ويقضى له بحقه إذا أثبت بأدلة قطعية ولو بعد سنين كثيرة (إلا بإسكان ووقف مثلاً) أي إلا إذا كانت حيازة العقار عشر سنين فأكثر بسبب إسكان من المالك للحائز مع تصرفه بالإصلاح فقط ، كما إذا طلب منه الأجنبي أن يسكنه داراً من دوره فإذا ن له في السكنى ، فإن الدار تكون ملكاً لربها ولو طال الزمن جداً . وكالإسكان في الحكم الوقف ، فمن حاز عقاراً موقوفاً على أحد وتصرف فيه بالبناء والمهدم والغرس فلا يكون ملكاً له ، ولو حازه أكثر من عشر سنين ، بل هو باق على ملك الموقوف عليه ، وبعد الحائز متعدياً إذا علم أنه وقف وهذا محصل كلامه .

(2و1) ثم شرع بين اليمين الشرعية وما تغلظ فيه وما لا تغلظ فيه فقال (فصل) من ضمن البيت ، وهو لغة : الحاجز بين شيئين ، واصطلاحاً : اسم لجملته من مسائل العلم (يمين الشرع) أي صفتها إذا توجهت على المدعى عليه ، أو على المدعى بإثبات أو نفي ، كانت الدعوى في دم أو مال أو غيرها (بالله الذي لا رب معبوداً سواه) أي يقول الحالف بالله : أي أقسم بالله الذي لا رب : أي لا إله معبود بحق في الوجود سواه : أي غيره . وقوله (يحتذي به) معناه : والله أعلم لا رب يقتدي به في امتثال الأوامر واجتناب النواهي سواه فحكى اليمين بالمعنى ولفظها الوارد بالشرع «بالله الذي لا إله إلا هو» من غير أن يضع يده على مصحف . ولما بلغ عمر بن عبد العزيز أن بعض قضاته بتحليف اليمين على المصحف ، قال : تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور : أي الكذب . والمعنى : أن القضاة يستنبطون لأهل الخصومات أحكاماً بقدر إحدائهم الظلم والفجور كي تكون رادعة لهم ، من ذلك تغليف العامة المصحف على قبر ولي من الأولياء لاعتقادهم أن الولي يضربهم إذا حلفوا كاذبين ، ولا يحفظون للمصحف حرمة . وقوله (سواء كافر ومسلم) معناه : أن اليمين بصفقتها المتقدمة

فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَأَعْلَى غُلْظَتِ أَخْرَجَ لَهَا الْأَنْثَى وَإِنْ قَدْ خُدِّرَتْ¹
وَكُلَّ دَعْوَى شَرْطُهَا عَدْلَانِ وَلَمْ تَوَلِّ لِلْمَالِ كَالْإِحْصَانِ²
وَالْقَذْفِ وَالْحُدُودِ وَالْوَلَاءِ وَالْعَقْدِ وَالْعِدَّةِ وَالْإِيْلَاءِ³
فَلَا يَمِينُ إِنْ تَجَرَّدَتْ وَلَا تَنْقَلِبُ إِلَّا يْلَاءُ عَمَّنْ نَكَلًا⁴

يستوي فيها المسلم والكافر ، ولا يطلب من الكافر أن يلتقط بغيرها (وحلف الكفار فيما عظموا) أي ونطلب اليمين إذا توجهت على الكفار وتؤخذ منهم في الأماكن التي يعظمونها في اعتقادهم ، لأن ذلك أردع لهم ، فيحلف اليهودي في بيعة والنصراني في كنيسة والمجوسي في بيت النار .

(1) يعني أن الدعوة إذا كانت مالية ولا بينة للمدعي وتوجهت اليمين على المطلوب أو على الطالب بالرد ، لا يخلو إما أن يكون المال قليلاً ، والقليل ما نقص عن ربع دينار من الذهب أو عن ثلاثة دراهم من الفضة ، أو يكون كثيراً كربع دينار فأكثر ، أو ثلاثة دراهم فأكثر ؛ فإن كان قليلاً فلا تغلظ فيه اليمين ، بل يحلفها من توجهت عليه ولو بسوق ؛ فإن كان كثيراً فإن اليمين تغلظ كما قال (في ربع دينار فأعلى غلظت) والتغلظ بأن يطلب من الخالف أن يؤديها بالمسجد عند المنبر والمحراب ، لأن تحليفه في مثل هذا المكان أردع وأدعى للصدق ، و(أخرج لها الأنثى وإن قد خدرت) أي أن اليمين المغلظة إذا توجهت على أنثى احكم أيها القاضي بخروجها من منزلها لتؤديها بالمسجد ، نهائياً إذا كانت متجالة أو ليلاً إذا كانت من المخدرات التي يخشى منهن الفتنة .

ثم شرع يتكلم على الشهادة وما يتعلق بها . والشهادة لغة : تطلق على معان ، منها الحضور كقولهم شهد زيد مجلس القوم . ومنها العلم لقوله تعالى : ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ومنها غير ذلك . وفي عرف الشرع : إخبار عدل حاكماً بما علم ولو بأمر ليحكم بمقتضاه ، فقد لا تتوقف على تقدم دعوى كإعلام العدول برويتهم هلال رمضان أو غيره ، إذ تقدم الدعوى شرط في صحة الحكم في المعاملات والخصومات كالدين والقذف ونحوهما . ومراتبها أربعة : أحدها أربعة عدول . وثانيها عدلان . وثالثها عدل وامرأتان . ورابعها امرأتان .

(2-4) وإلى تفصيل مراتب الشهادة أشار الناظم بقوله (وكل دعوى) مبتدأ ومضاف إليه ، خبره قوله فلا يمين الخ ، وما بينهما جمل معترضة (شرطها عدلان) أي أن الدعوى إذا كانت خالية عن المال . أي تجردت عن أي شيء من التمولات (ولم تَوَلِّ لِلْمَالِ) أي لم يكن مالها راجع على المطلوب بثبوت مال عليه كأرش وخلع شرط صحتها عدلان : أي لا يكفي فيها إلا شهادة عدلين ، فلا تصح ولا تثبت بشهادة رجل وامرأتين ، ولا بشاهد ويمين ، بل لا بد فيها من العدلين (كالإحصان) أي وذلك كإحصان وما بعده والمعنى : أن من ثبت عليه الزنا بينة أو اعتراف وأراد الحاكم أن يقيم عليه الحد رجماً وادعى أنه غير محصن ليجلد

وَكُلُّ دَعْوَى أَصْلُهَا بِالْمَالِ أَوْ آيِلًا لِلْمَالِ كَالْآجَالِ¹
وَالْخَلْعِ وَالْإِقْرَارِ وَالْقِرَاضِ وَالْإِرْثِ وَالشُّفْعَةُ وَالْتَرَاضِي²

وينجو من الرجم ، فإن دعواه لا تقبل إلا إذا شهد له عدلان بأنه غير محصن . (والقذف والحدود) أي إذا ادعى زيد أن عمرًا قذفه بالزنا أو اللواط وأنكر عمرو فلا تقبل دعوى زيد ولا يحد عمرو وحد القذف إلا إذا شهد لزيد عدلان بما ادعاه . وإذا ادعى إنسان على آخر أنه شرب خمرًا وأنكر المدعي عليه فلا تثبت الدعوى ، ولا يحد حد الشرب إلا إذا شهد عليه عدلان أنه شرب خمرًا ، وهو المراد بالحدود في قول الناظم (والولاء) أي فمن ادعى الولاء ونوزع فيه فلا تثبت دعواه إلا إذا شهد له عدلان ، إذ الولاء لا يباع ولا يوهب (والعقد والعدة) أي وكذا إذا كانت الدعوى في عقد نكاح أو بيع أو غيرها أو كانت في عدة : أي كون المرأة في عدة طلاق أو وفاة فلا تثبت في جميع ذلك إلا بشهادة عدلين . وأما كون العدة قد انقضت فيعلم ذلك من المرأة ، إذ النساء موثقات على فروجهن ما لم تكن عدتها بالأشهر الصغيرة والآيسة وإلا فلا بد من إكالتها (والإيلاء) أي إن دعت الزوجة أو وليها أن زوجها مول منها وأنكر الزوج فلا تثبت دعواهما إلا بشهادة عدلين أيضًا (فلا يمين إن تجردت) أي أن كلا من دعوى الإحصان وما بعده إذا أنى المدعي فيها بشاهد واحد أو تجردت عن البينة بان عجز المدعي عن إقامتها ، فلا يمين فيها على المنكر لخلوها عن المال وعما يقول إليه (ولا تنقلب الإيلاء عن نكلا) أي وإذا كانت اليمين لا توجه على المطلوب فلا تنقلب الإيلاء ، أي لا ترد اليمين على الطالب لعدم الفائدة ، لأن ردها إليه فرع عن توجهها إلى المطلوب فتأمل . وهنا انتهى الكلام على المرتبة الثانية من مراتب الشهادة .

(2و1) وأشار الناظم إلى المرتبة الثالثة بقوله (وكل دعوى أصلها بالمال) أي كل دعوى أصل دعوى المدعي فيها مال أي شيء مشمول من عين أو عرض أو حيوان أو عقار ، كأن يقول : لي على فلان دينار أو ثوب أو غيرها ، وأنكر المدعي عليه (أو آيلا للمال) أي لو لم تكن مالية في الحال ، ولكن مآلها ومرجعها إليه : أي المال (كالآجال) أي وذلك كدعوى الآجال ، جمع أجل ، وهو الزمن المضروب لدفع ثمن المبيع واختلف المتبايعان فيه ، بأن قال البائع ! أجل الثمن شهرًا وقد حل ، وقال المشتري : بل شهران (والخلع أي وكدعوى الخلع بأن ادعى الزوج أنه خالع زوجته : أي طلقها على مال تعطيه إياه في نظير الطلاق وأنكرت للزوجة وهي رشيدة (والإقرار) أي أو كانت الدعوى في نظير اعتراف من المدعي عليه بمال أو جرح خطأ وأنكر (والقراض) أي أو كانت الدعوى في مال ادعى ربه أنه أعطاه لإنسان يعمل فيه قراضًا وأنكر المدعي عليه وقال : بل أخذته منه سلفًا وأرد إليه مثله (والإرث) أي أو كانت الدعوى لأجل إثبات الإرث في تركة موروث ، كما إذا ادعى أحد أنه وارث في تركة ذلك الموروث وأنكر الورثة دعواه تلك (والشفعة أي أو كانت الدعوى في نظير المطالبة بالشفعة بأن طالب بها الشفيع وادعى المشتري أنه اسقط شفعة عند عقد البيع وأنكر ذلك الشفيع ، أو كانت لإثبات المدعي أنه شفيع للبائع بوجه من وجوه الإثبات (والتراضي أي وكانت

بِرَجُلٍ وَأَمْرَأَتَيْنِ فَاسْتَفَّ أَوْ أَحَدِ الصَّنْفَيْنِ مَعَهُ فَاحْلِفْ¹
وَكُلُّ مَا يَخْتَصُّ بِالنِّسْوَانِ كَالْحَيْضِ وَالْحَمْلِ فَمَرَاتَانِ²
وَفِي الزَّنا أَوْ اللِّوَاطِ أَرْبَعَةٌ بِرُوءِيَةٍ فِي لَحْظَةٍ مُجْتَمِعَةٍ³
تُشَاهِدُ الْفَرْجَ يَفْرَجُ أَدْخَلَهُ كَرُوءِيَةِ الْمِرْوَدِ جَوْفَ الْمَكْحَلَةِ⁴

الدعوى في نظير التراضي بين البائع والمشتري في ثمن سلعة بأن قال المشتري : تراضينا على أن تكون لي بعشرة وأنكر البائع وقال : لم أرض بذلك ، بل قلت له بخمسة عشر . وقس على ذلك الإجارة والكراء وغيرها مما يجري فيه التراضي وعدمه .

(1) (برجل وامرأتين فاستف أي فاكف أيها القاضي في اثبات ما تقدم بيانه من دعوى الآجال وما بعدها ، واحكم للمشهود له بشهادة رجل واحد عدل ، وامرأتين ومائة امرأة كامرأتين في مثل ذلك ، إذ لا يتوقف الثبوت على شهادة عدلين في دعوى أصلها مال أو عائل إليه (أو أحد الصنفين معه فاحلف) أي فإن لم تأت أيها المدعي برجل وامرأتين بل آتيت بأحد الصنفين فاحلف مع ما آتيت به منهما ليقتضي لك بحقك ، لأن كل دعوى أصلها مال أو عائل إليه يقتضي فيها بشاهد ويمين ، أو بشهادة امرأتين مع اليمين ؛ فإن نكل المدعي عن اليمين مع وجود رجل فقط وامرأتين فقط لم تسمع له دعوى .

(2) وأشار إلى المرتبة الرابعة بقوله (وكل ما يختص بالنسوان) الخ أي كل أمر يخص بالنساء ولا يطلع عليه الرجال (كالحيض والحمل) وذلك كحيض ادعت المرأة حال الطلاق وكذبها الزوج وترافعا عند قاضي المسلمين أو حيض أمة متواضعة ادعاه البائع أنكره المشتري ، كالحمل الذي ادعت امرأة وهي مطلقة طلاقاً بائناً لإجراء نفقة الحمل عليها وكذبها الزوج المطلق ، أو ادعت من توفي زوجها بعد مضي سنة وكذبها الورثة ، وأدخلت الكاف الاستهلال وعيب الفرج (فمرأتان) أي يكفي في ثبوت ذلك بشهادة امرأتين عارفتين بأحوال النساء ، فإن ولدت امرأة ولداً أخرج للرجال ميتاً وادعت أمة أنه استهل صارخاً بعد نزوله منها وشهد بذلك امرأتان ، فقد ثبت بذلك التوارث فيرث في مال أبيه إن كان ميتاً ، وعرثه من كان حياً بعده . وإذا ادعى الزوج عيباً بفرج زوجته الحرة كعقل وبخر وأنكرت الزوجة ، فيكفي في ذلك بشهادة امرأتين فقط ، وجازهما نظر فرجها إن رضيت ، ولم تجبر إذا امتنع بل تصدق في دعواها بيمينها ، فإن نكلت عن اليمين صدق الزوج . ومثل الحرة الأمة التي ادعى مشتريها أن بفرجها عيباً وأنكره البائع ، فيكفي في ثبوت ذلك وعدمه بشهادة امرأتين أيضاً .

(3و4) وأشار إلى المرتبة الأولى في عدتنا وإنما آخرناها تبعاً للناظم فقال (وفي الزنا أو اللواط) أي وفي دعوى للزنا على رجل أو امرأة ، أو دعوى اللواط على ذكر ، كما إذا ادعى رجل أجنبي الزنا على امرأة بأن قال : رأيته تزني ؛ أو : ادعى أحد أنه رأى ذكراً يفعل به فعل قوم لوط (أربعة) أي لا تثبت دعوى الزنا أو دعوى اللواط إلا بشهادة أربعة من العدول ،

وَالْعَدْلُ حُرٌّ مُسْلِمٌ قَدْ كَلَّفَا وَعَنْهُ وَصَفُ الْفِسْقِ وَالْحَجَرِ انْتَفَى¹
وَلَا يُرَى كَبِيرَةً يُبَاشِرُ وَلَا عَلَى صَغِيرَةٍ يُثَابِرُ²

ومسأتي الكلام على شرط العدالة قريباً إن شاء الله (برؤية في لحظة) أي أن شهادة الأربعة لا تقبل في الزنا ولا في اللواط إلا إذا شهدوا ببرؤيتهم شيئاً من ذلك عياناً ، فإن ادعوا السماع أو الظن حدوا حد القذف ، وأن تكون شهادتهم بالرؤية في لحظة : أي في آن واحد ، فإن اختلفت شهادتهم بالأيام أو الساعات أو الليل أو النهار أو في المكنة ردت وحدوا أيضاً (مجتمعة) أي وأن يدعوا الرؤية حال كونهم مجتمعين لا متفرقين (تشاهد الفرج بفرج أدخله) أي ولا تقبل شهادة الأربعة العدول إلا إذا قالوا في أدائهم شاهداً ذكر الرجل في فرج المرأة أو دبر الذكر داخل (كروية المروءة) أي كروية دخول المروءة بكسر الميم وسكون الراء في جوف المكحلة بضم الميم والحاء المهملة ، وجاز لهم نظر العورة لتحمل الشهادة وأدائها لا غيره ، وصفة أخذ الشهادة من العدول الذين ادعوا رؤية الزنا أو اللواط أن يأمر القاضي بتفريقهم كل واحد بمكان منفرداً ويجعل عليه حافظاً ، ويسأل كل واحد أرايت الذكر في الفرج ، وهل الرجل فوق المرأة أو المرأة فوق ؟ أو كان من جهة وجهها أو ظهرها ؟ وهل كانا على سرير أو بالأرض ؟ وهل كانا عارين أو ملتحفين ؟ ومن أي نوع كان الثوب ؟ وهل ذلك كان في بيت أو خارجه ؟ بأول النهار أو آخره أو وسطه ؟ أو ليل كذلك ؟ فإن أدوا شهادتهم متفقين في الصفة فقد ثبتت الدعوى وحد المدعي عليه ، وإن اختلفوا في الصفة ولو كان المخالف واحداً بطلت الدعوى وحد الثلاثة حد القذف لرفع المعرفة عن المقتدوف وعن أهله ، وإنما شدد الشرع في ذلك لأجل الستر .

(2و1) ثم أخذ بين شروط صحة العدالة فقال (والعدل حر مسلم) أي وشرط صحة العدالة : الحرية فلا شهادة لعبد ولو على عبد مثله ، والإسلام ، فلا شهادة لكافر ولو على مثله (قد كلفا) أي ويشترط مع الحرية والإسلام أن يكون عاقلأً بالغاً ، فلا شهادة لمجنون ولا لصبي إلا على مثله في نحو جرح بشروط تأتي ، نعم إن عملها الصبي المميز وأذاها بعد بلوغه رشيداً فإنها تقبل (وعنه وصف الفسق والحجر انتفى) أي ويشترط لصحة شهادة الحر المسلم المكلف انتفاء الفسق والحجر عنه ، فلا شهادة لفاسق بجارحة كالزاني وشارب الخمر ، أو بالاعتقاد كقنبري ، ولا شهادة لمحجور عليه لعدم رشده (ولا يرى كبيرة يباشر) أي ويشترط للعدالة زيادة على ما ذكر ألا يراه الناس مباشراً : أي مظهرأً لكبيرة من الكبائر من غير مبالاة كترك الصلاة والصوم ولعب الشطرنج ونحوه مقامرة (ولا على صغيرة يثابر) أي ولا يراه أحد مثابراً : أي مداوماً على فعل صغيرة من الصغائر كالنظر إلى الأجنبية في مواضع الرقص واللعب بغير عوض واشترط المداومة على الصغيرة ، لأن فعلها مرة أو مرتين لا يقدح في الشهادة ، فمن باشر كبيرة كشراب الخمر جهرة أو دوام على الصغيرة ، فإن شهادته لا تقبل بل ترد لما علمت .

وَلَمْ تَجْزِ شَهَادَةُ الْمُغْفَلِ وَفِي كَثِيرِ الْمَالِ مِثْلُ السَّائِلِ¹
 أَوْ جَرٌّ نَفْعًا أَوْ لِضَرٍّ أَذْهَبًا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ قَرِيبٍ قَرِيبًا²
 أَوْ شَاهِدٍ رَدٌّ يَوْصَفُ فَقَدَ ذَا الْوَصْفِ لَا تَقْبَلُهُ فِيمَا قَدْ شَهِدَ³
 كَذَلِكَ الْمَحْدُودُ فِيمَا حَدًّا أَوْ عَالَمٌ عَلَى مِثْلِ أَدَى⁴

(2و1) (ولم تجز شهادة المغفل) يعني أن المغفل لا تجوز شهادته ولا تقبل شرعاً ، وهو الذي لا يستعمل القوة النبية مع وجودها فيه ، فالبلبد الذي ليست له قوة منبهة لا تقبل شهادته بالأولى ، فالمطلوب من الشاهد أن يكون متنبهاً لضبط الشهادة وتحملها ليؤديها على الوجه المطلوب (وفي كثير المال مثل السائل) أي وكذا لا تجوز شهادة من يعتاد سؤال الناس لأن يتصدقوا عليه بشيء من أموالهم في المال الكثير الذي لم تجز العادة بمعاملة الناس فيه بمحضور أمثاله ، ومثل السائل الذي لا يعبأ به لضعف حاله ، فإن شهادته لا تقبل في المال الكثير ، وعلة المنع الاستبعاد . وأما شهادتهم في المال القليل فتقبل كما تقبل في نحو ضرب وجرح وقذف (أو جر نفعاً) أي وكذا لا تقبل شهادة الشاهد إذا جر بها نفسه نفعاً كما إذا كان المشهود له مديناً للشاهد وشهد له بالوفاء لمن طلب منه قضاء دين (أو لضرر أذهبا عنه عن نفسه) أي وكذا لا تجوز شهادة الشاهد إذا كان يدفع بها عن نفسه ضرراً كشهادة الشريك لشريكه في مال الشركة ؛ وأما شهادته له في غير مال الشركة فتقبل لعدم التهمة (أو عن قريب قريباً) أي وكذا لا تقبل شهادة الشاهد إذا كان يدفع بها ضرراً عن قريب القرابة وما في معناه ، فلا تجوز شهادة أحد لأبيه أو أمه ، ولا تجوز شهادة أحدهما له ، ولا تجوز شهادة الزوج لزوجته ولا العكس التهمة أيضاً ؛ وأما شهادة الأخ لأخيه فتقبل حيث كان الأخ بارزاً في العدالة .

(3و4) (أو شاهد رد بوصف) أي أن الشاهد إذا رد القاضي شهادته بسبب وصف قام به وقت الأداء من صبي أو رق أو فسق (فققد ذاك الوصف) أي فزال عنه الوصف الذي منع قبول شهادته ، كما إذا بلغ الصبي أو عتق الرقيق أو تاب الفاسق وحسنت توبته (لا تقبله فيما قد شهد) أي أنه إذا جاء ليؤدي الشهادة التي ردت قبل لوجود مانع مما تقدم فإن شهادته لا تقبل لانتهامه على الحرص على دفع معرة رد الشهادة بسبب القدرح فيها ؛ وأما شهادته بعد زوال المانع في غير ما شهد فيه قبله فإنها تقبل حيث كان عدلاً (كذلك المحدود فيما حدًا) أي وكذلك الذي ردت شهادته لصبي ، ونحوه شهادة المحدود في زنا أو شرب أو سرقة فلا تقبل بعد توبته في مثل ما حد فيه لأنه يتهم أيضاً بدفع المعرة بسبب مشاركة غيره له في الزنا أو الشرب أو السرقة لخفة ثقل العار عن كاهله بسبب المشاركة فيه (أو عالم على مثل أدام) أي أن شهادة العالم على عالم مثله لا تجوز ولا تقبل حيث ظنت بينهما عداوة دينوية منشؤها التحامد والتباغض كما يقع لبعض المعاصرين بسبب إقبال الناس على بعضهم لحسن خلق أو وضوح عبارة في التعليم أو موافقته الصواب غالباً في الفتوى وما شابه ذلك .

شهادة الصبيان فيهم جائزة يتسعة من الشروط جائزة¹
تحريرهم تمييزهم تعددوا ذكورة ولا قريب أو عدو²
من قبل تفريق والألا يدخلون بينهم البالغ جرح ما علا³

(1-3) ثم شرع بين حكم شهادة الصبيان وشروط صحتها فقال (شهادة الصبيان فيهم) يعني أن شهادة الصبيان المميزين فيما يتعلق بالصبيان الذين لم يبلغوا الحلم (جائزة) أي جائزة ومقبولة شرعاً (تسعة من الشروط جائزة) يعني إذا كانت جائزة ومشتملة على تسعة شروط كما يفهم من النظم ، فإن احتل منها شرط واحد لم تجز ولم تقبل (تحريرهم) أي أن الشرط الأول : أن يكون الصبيان أحراراً ، فإن كانوا أرقاء لم تقبل شهادتهم (تمييزهم) أي والثاني : أن يكونوا مميزين بحسن الخطاب ورد الجواب مع التعقل ، فغير المميز منهم لم تقبل شهادته (تعددوا) أي والثالث : أن يكونوا متعددين اثنين فأكثر غير المشهود له والمشهود عليه (ذكورة) أي والرابع : أن يكونوا ذكوراً لا إناثاً ، فالإناث لا تقبل شهادتهن لذكر ولا أنثى في مثل هذا (ولا قريب أو عدو) أي والخامس : عدم قرابة بين الشاهد والمشهود له ، فلا تقبل شهادة القريب من الصبيان لقريب منه كأخ وابنه وعم وابن عم . والسادس : ألا يكون بين الشاهد والمشهود عليه عداوة ، أو بين آبائهم وإلا فلا تقبل (من قبل تفريق وألا يدخلوا بينهم البالغ) أي ويشترط في صحة شهادة الصبيان تأديتها في محل الواقعة قبل تفرقهم إلى منازلهم ، لأن التفرقة مظنة تعليمهم ، وهو الشرط السابع . والثامن : عدم دخول شخص بالغ بينهم ذكراً أو أنثى قبل سؤاها عما حصل ، لأن دخول البالغ بين الصبيان والحالة هذه مظنة تعليمهم أيضاً وهو مبطل لشهادتهم (جرح ما علا) أي والتاسع : أن تكون الجناية جرحاً بسكين ونحوها ، أو قطع كيد أو أصبح أو قتل ، وهو المراد بقوله ما علا : أي جرح فاعلاً فلا تقبل شهادتهم في غير ما ذكر بالشروط المتقدمة والله اعلم .

ولما أنهى الكلام على القضاء والشهادة وما يتعلق بذلك شرع يتكلم على الجنايات . قال العلامة الصاوي في [بلغة السالك] إنما أتى المؤلف بهذا الباب أثر الأفضية والشهادات إشارة إلى أنه ينبغي للقاضي أن ينظر فيه أولاً لأنه أكد الضروريات التي يجب مراعاتها في جميع الملك بعد حفظ الدين وهي حفظ النفوس .

وفي الصحيح : «أول ما يقضى به بين الناس يوم القيامة الدماء» ولذا ينبغي الاهتمام بشأنه فقال (باب الجنايات) أي هذا باب في بيان أحكام الجنايات عمداً كانت أو خطأ ، وما يتعلق بذلك من قصاص أو دية ، فموجب القصاص ثلاثة أمور : أحدها الجاني ، ويشترط فيه أن يكون مكلفاً معصوماً من غير زيادة على المجنى عليه بحرية أو إسلام . وثانيها مجنى عليه ، ويشترط فيه العصمة ومكافاة الجاني في الحرية والإسلام لا أنقص منه . وثالثها جناية ، ويشترط فيها أن تكون عمداً عدواناً ، واحتزنا بالمعصوم عن الحربي المرتد المتمتع من التوبة لأن قاتلهما لا يقتل لعدم عصيتهما ، لكن يؤدب قاتل المرتد بالاجتهاد لا خيانه على الحاكم .

باب الجنایات

وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ بِإِقْرَارٍ بَدَا كَذَا يَعْدِلَيْنِ يَقْتُلُ شَهِدًا¹
أَوْ بِقَسَامَةٍ يَعْدِلَيْنِ عَلَى كَحَرْجِهِ إِنْ عَاشَ حَتَّى أَكَلَا²

(1) قوله (والنفس بالنفس) شروع منه في موجبات القصاص : أي وتقتل النفس الجانية قودًا مطلقًا : أعني كان الجاني ذكرًا أو أنثى ، حرًا أو رقيقًا ، مسلمًا أو كافرًا إذا كان عاقلًا بالغًا ولو سكران مجرم ، فلا قصاص على مجنون ولا صبي لعدم تكليفهما بل الدية على عاقلتهما ، ويلحق بهما السكران بحلال لعذره . وقوله بالنفس معناه : أن نفس الجاني تقتل قصاصًا بسبب قتل النفس المجني عليها عمدًا أو خطأ إذا كانت نفس المقتول مكافئة لنفس القاتل في الحرية والإسلام ، أو أرفع منها بأحد الوصفين ، فيقتل الحر بالحر المسلم ولو كان المقتول رضيعًا أو أنثى ، والعبد بالعبد ، ويقتل الكافر بالمسلم ولو عبدًا ، لأن إسلام العبد أرفع من حرية ، فلا يقتل مسلم بكافر ولا حر برقيق ، بل الدية في الكافر الدمى والقيمة في الرقيق ولو زادت على الدية . ثم أخذ بين ما يثبت به القصاص وبدأ بالأصل فقال (بإقرار بدا) أي تثبت الجنائية ويوجه القصاص على الجاني باعتراف ظهر منه مختارًا حيث كان مكلفًا ، فلا يجوز للحاكم ترك القصاص بعد الاعتراف لأنه حق الله ، اللهم إلا أن يعفو أولياء الدم عن الجاني مجانًا أو عن الدية إن رضي بها الجاني من خاصة ماله ، فإن لم يرض فالحق لأولياء المقتول في طلب القصاص أو تركه مجانًا (كذا يعدلين يقتل شهدا) الإشارة في قوله كذا راجعة للإقرار المتقدم قريبًا ، والتشبيه فيه لإفادة الحكم ؛ والمعنى : أنه كما تثبت الجنائية بالإقرار تثبت أيضًا بشهادة عدلين على معاينة القتل بضرب أو خنق أو طعن أو رمي بسهم وما أشبه ذلك ، والعدالة تستلزم الأسلام والتكليف والذكورية والحرية وعدم القسوة يجارحة أو اعتقاد .

(2) أي أو تثبت الجنائية بأيمان القسامة مع وجود اللوث وهو أمر ينشأ عنه غلبة الظن ولذا قال (أو بقسامة يعدلين على كحرجه) أي أو يثبت القصاص بسبب أيمان القسامة وهي خمسون يمينًا يحلفها أولياء الدم مع شهادة العدلين على الجرح أو الضرب بعضًا أو حجر أو غيرها من أسباب الموت ، فإن شهد العدلان بقولهما : رأينا فلانًا قد جرحه أو ضربه أو خنقه ، وجبت القسامة وثبت القصاص إن حلف الأولياء خمسين يمينًا ، لأن شهادة العدلين بالجرح ونحوه من أفراد اللوث . والأصل في ذلك ما في الموطأ من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ «تخلفون خمسين يمينًا وتستحقون دم صاحبكم؟» وقوله (إن عاش حتى أكلا) شرط في وجوب أيمان القسامة ، والراجع أن الأكل ليس بشرط بل المدار على تأخير الموت بعد معاينة العدلين للجرح أو الضرب ولو لم يأكل ولم يشرب ، ومفهومه أنه إذا مات من فوره أو رفع مغمورًا حتى مات ثبت القصاص بلا قسامة وهو كذلك .

أَوْ شَاهِدٍ بِالْقَتْلِ أَوْ قَالَ دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ ذَا بَخْمَسِينَ أَقْسِمُ¹
بِأَنَّهُ مِمَّا ادَّعَوْهُ قَدْ هَلَكَ وَوَزَعَ الْحَلْفُ عَلَى إِرْثِ التُّرْكِ²
وَالْحَالِفُ اثْنَانِ فَأَعْلَى يُشْتَرَطُ فِي عَمْدِهَا وَأَقْتُلُ بِهَا نَفْسًا فَقَطْ³
إِنْ لَمْ يَكْ الْمَقْتُولُ حَرِيْبًا وَلَا قَاتِلُهُ حُرًّا بِإِسْلَامٍ عِلًّا⁴

(2و1) أي ومن اللوث الموجب للقسامة شهادة العدل الواحد على معاينة القتل ولذا قال (أو شاهد بالقتل) أي أو تثبت الجناية والقصاص بشهادة العدل الواحد بالقتل ، فإن قال العدل أمام القاضي : إني رأيت فلاناً قتله حلف أولياء الدم خمسين يميناً وحكم الحاكم على مقتضى ذلك بالقصاص على الجاني للحديث المتقدم (أو قال دمي • عند فلان ذا) أي أن المجروح أو المضرور ضرباً شديداً إن قال : دمي عند فلان . أو قتلني فلان وسماه باسمه ثم مات ، فإنه لوث يوجب القسامة ، فلا قصاص على الجاني إلا بها : أي القسامة . وقوله (بخمسين أقسم) معناه : أحكم أيها القاضي بعد قول المجروح دمي عند فلان على أوليائه بعد موته بخمسين يميناً ، فإن حلفوها ثبت القصاص وإلا فلا . وأشار الناظم إلى صفة أيمان القسامة بقوله (بأنه مما ادعوه قد هلك) أي أن المقتول قد هلك من أجل ما ادعوه على الجاني من جرح أو ضرب أو نحوهما لا غير ، بأن يقول كل حالف بالله الذي لا إله إلا هو إنه مات من جرحه أو ضربه أو خنقه مثلاً (ووزع الحلف على إرث الترك) أي أن أيمان القسامة توزع على الورثة المتحصين بأنفسهم أو بغيرهم على قدر أنصبتهم من تركة المقتول ، إذ الترك في قوله جمع تركة ، فإن ترك ثلاثة أبناء حلف كل واحد سبعة عشر يميناً بتتيم الكسر ، لأن حصبة أحدهم ستة عشر يميناً وثلاثا يمين وإن ترك ابنتين وبناتاً حلف الذكر عشرين يميناً والأنثى عشرة وهكذا .

(3) (والحالف اثنان فأعلى) أي والحالف في أيمان القسامة من أولياء المقتول اثنان فأكثر ، لأن أيمان القسامة مع اللوث تنزل منزلة الشاهد الثاني ، لأن دم العمد لا يثبت إلا بشاهدي عدل ، أو بشهادة عدل على معاينة القتل أو عدلين على معاينة الجرح مع أيمان القسامة ، فإن حلف واحد من الأولياء فلا قصاص ، ولو حلف الخمسين حتى يحلف معه غيره ، وقوله (يشترط • في عمدها) معناه أن شهادة العدلين أو العدل مع أيمان القسامة مشترط في تعمد قتل النفس أو تعمد الجرح الذي يوجب القصاص ، ولا يشترط ذلك في القتل والجرح خطأ كما يأتي (واقفل بها نفساً فقط) أي أن الجناية إذا لم تثبت باعتراف من الجاني أو بشهادة عدلين على معاينة القتل بل باللوث مع أيمان القسامة ، فاحكم أيها القاضي بقتل نفس واحدة قوداً لا أكثر ، لأن المقتول إذا قال : دمي عند جماعة معينين وجحدوا وحلف الأولياء خمسين يميناً صار المحقق واحداً والباقي مشكوكاً فيه ، ولا تقتل نفس بالشك .

(4) أي وعمل قتل النفس الجناية قصاصاً بسبب قتل النفس المجني عليها عمداً عدواناً مشترط بعصمة المقتول كما إذا كان مسلماً أو ذمياً قتله دمي ، فإن لم يكن معصوماً فلا قصاص على من

وَالْقَاتِلُ الْمَخْطِئُ لِحُرِّ لَزِمَةٍ مَعَ عَاقِلِيهِ دِيَّةٌ مَنجَمَةٌ¹
بِاللُّوْثِ أَثْبَتَهَا كَعَمْدٍ مَرًّا أَوْ بِشُهُودِ الْمَالِ لَا إِنْ قَرَأَ²
عَنْ ثَلَاثٍ مَقْتُولٍ عُلْتُ أَوْ قَاتِلٍ وَذُوْنُ ذَا فِي مَالِهِ بِالْعَاجِلِ³

قتله كما قال (إن لم يَكُ المقتول حرياً) إذا الحربي لا قصاص على قاتله ، لأن دمه هدر يجوز لكل مسلم القدوم على قتله (ولا ه قاتله حراً بإسلام علا) أي ويشترط أيضاً في القصاص أن يكون المقتول مساوياً لقاتله في الحرية والإسلام ، فإن كان القاتل حراً والمقتول رقيقاً فلا قصاص لعدم المكافأة ، إذ الحرُّ أعلا من الرقيق ولا يقتل الأعلى بالأدنى بل عليه القيمة كما تقدم ، وإذا كان القاتل مسلماً والمقتول ذمياً فلا قصاص أيضاً لعدم المساواة ، والواجب حينئذٍ على المسلم دية الذمي فقط .

(1) واعلم أن القصاص خاص بالعمد دون الخطأ فلا قصاص فيه ، بل الدية في النفس أو الطرف والأرْش . في الجرح ولذا قال (والقاتل المخطئ لحراً) أي أن من قتل حراً ذكراً أو أنثى ، مسلماً أو ذمياً ، كبيراً أو صغيراً ، خطأ لا عمداً ، كما إذا رمى صيداً بسهم فعُدَى إلى إنسان لم يعلم به الرامي فقتله ، أو ألقي حجراً خلف جداره وتحت أحد لم يكن عالماً به فمات من رمية الحجر مثلاً (لزمه ه مع عاقله) أي فإنه يلزمه شرعاً مع عاقلته وهو الذين يعقلون : أي يحملون عنه ما توجه عليه من الديات . والعاقله سبع مائة رجل ينتسبون إلى أب وهو كأحدهم . وقوله (دية) فاعل لزمه . وقوله (منجمه) صفة لدية : أي مقسطة . والمعنى : أن من قتل إنساناً خطأ وكان حراً وجب عليه مع عاقلته دية ، وتدفع لورثة المجني عليه مجزأة في أزمته مخصوصة كما يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى . ولا يشترط في وجوب الدية كون الجاني مكلفاً ، بل تجب ولو كان مجنوناً أو صبيّاً أو سكراناً بحلال ، لأن ذلك من باب خطاب الوضع لا من باب خطاب التكليف .

(2) (باللوث أثبتها) أي احكم بثبوت الدية بسبب وجود اللوث أو الاعتراف من الجاني (كعمد مرأ) أي كنبوت دم العمد الذي مرّ ذكره قريباً وهو ثبوته باللوث مع أيمان القسامة ؛ فإن قال المقتول قبل موته قتلني فلان خطأ وجحد الجاني حلف الأولياء خمسين يميناً وحكم بدفع الدية على الجاني وعاقلته (أو بشهود المال) أي أو تثبت الدية بشهادة البيئة التي يثبت بها المال على المدعي عليه ، وهي إما رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد ويمين (لا إن قرأ) أي لا تجب الدية على العاقله إن أقر : أي اعترف الجاني خطأً بالجنابة من غير بينة ولا يمين من المدعي ، بل تكون من خاصة مال الجاني لاثهامه أنه تواطأ مع أولياء الدم لتكون الدية على العاقله ويقاسمهم فيها بالصف أو الثلث أو نحو ذلك ؛ وإنما كانت في ماله خاصة للقاعدة المقررة وهي : لا تحمل العاقله عبداً ولا عمداً ولا اعترافاً ولا ما دون الثلث .

(3) (عن ثلث مقتول علت) يعني أن دية المجني عليه إن بلغت ثلث دية المقتول كجائفة عمداً أو خطأً أو نصفها كقطع يد أو رجل خطأً والمجني عليه حرّ مسلم (أو قاتل) أي أو بلغت الجنابة ثلث دية القاتل فأكثر كالنصف ، فإن الدية في ذلك تكون على الجاني وعاقلته

وَقَدَرُهَا اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ أَلْفُ دِينَارٍ وَأَهْلُ النَّعَمِ¹
مَخَاضَةٌ لَبُونَةٌ لَبُونٌ وَحِقَّةٌ وَجِدْعَةٌ تَكُونُ²
عِشْرِينَ عِشْرِينَ وَمَعَهَا أَوْجَبُوا كَفَّارَةً فِي قَتْلِ عَمْدٍ تُنْدَبُ³

(ودون ذا في ماله بالعاجل) أي أن دية الطرف إذا لم تبلغ ثلث الدية كاملة كدية قطع أصبع أو قلع سن أو موضحة أو منقطة ، فإنها تكون في مال الجاني حاله لا مؤجلة ولا مقسطة لعدم بلوغها الثلث ، لأن في الأصبع عشرة من الإبل ، وفي السن خمسة ، وفي الموضحة خمسة ، وفي المنقطة خمسة عشر .

(3-1) ثم شرع يبين مقدار الدية بالنسبة لكل صنف من أصناف بني آدم ونوعها ، فإنها تتنوع بالنظر إلى أحوال البلاد وأهلها إلى ثلاثة أنواع : فضة ، أو ذهب ، أو إبل . وإلى تفصيل ذلك أشار الناظم بقوله (وقدرها) أي قدر الدية إذا كان المقتول خطأ ذكراً حراً مسلماً (اثنا عشر ألف درهم) أي اثنا عشر ألف درهم مكّي من الفضة إذا كان الجاني فارسياً أو عراقياً لأن غالب أموالهم الفضة في المعاملات ، ووزن الدرهم الشرعي خمسون حبة وخمسا حبة من متوسط الشعر (أو ألف دينار) أي والدية على أهل الذهب كأهل الشام ومصر والمغرب ألف دينار من الذهب لغلبة وجوده والتعامل به في بلادهم ، ووزن الدينار الشرعي اثنان وسبعون حبة من متوسط الشعر ، وأما صرفه في الدية فاثنا عشر درهماً شرعياً كالنكاح والسرقة ، وأما صرفه بالنسبة للزكاة والحزبة فعشرة دراهم فقط . ويلحق أهل السودان في ذلك بأهل فارس والعراق ، لأن أموالهم حيوانات وعروض وعقارات تباع بالفضة . ويلحق أهل بلاد الحبشة بأهل الشام ومصر والمغرب ، لأن تعاملهم بالذهب الذي يستخرجونه من المعادن (وأهل النعم) أي وقدر الدية على أهل البوادي مائة من الإبل مخمسة : أي تكون من خمسة أنواع منها بالنظر للسن كما قال (مخاضة) أي خمس منها تكون من بنات المخاض . وبنات المخاض ما أوفت سنة ودخلت في الثانية دخولاً ما (لبونة لبون) أي وخمس من بنات اللبون ، وبنات اللبون ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة ولو يوم وخمس من أبناء اللبون الذكور ، وابن اللبون ما أوفى سنتين ودخل في الثالثة كذلك ، وخمس من الحقات جمع حقة بكسر الحاء وتشديد القاف ، وهي ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة دخولاً ما ، وخمس من الجذعات بفتحين جمع جذعة ، وهي ما أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة ، وقيل هي التي أوفت خمس سنين ودخلت في السادسة ، ولذا عطف النوعين على ما قبلهما بقوله (وحقه وجذعة) وإنما خمست الإبل تخفيفاً ورقفاً بدافعها . وقوله (تكونه عشرين عشرين) أي وتكون الدية عشرين رأساً من كل نوع من هذه الأنواع الخمسة ، وتدفع للورثة منجمة على ثلاث سنين . وأما دية العمد إن عفا أولياء الدم عن الجاني على الدية ورضي بها هو فتكون مائة : خمسا وعشرين بنت مخاض وخمسا وعشرين بنت لبون وخمسا وعشرين حقة وخمسا وعشرين جذعة من خاصة ماله حالة ، وقيل منجمة

وَهِيَ عَلَى لَبْتَرْتِيبٍ عِتَقٌ فَاِبْتَدَى فَصَوْمَ شَهْرَيْنِ وَمِئَةً فَاجْلَدَ¹
وَمَنْ رَمَى حَدِيدَةً عَلَى ابْنِهِ لَا قَصْدَ قَتْلِ غُلْظَتٍ لِيَغْنِيَهُ²
وَهِيَ ثَلَاثُونَ مِنَ الْحِقَاتِ وَمِثْلُهَا أَيْضًا مِنَ الْجَذَعَاتِ³
وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً أَوْلَادُهَا فِي بَطْنِهَا وَرَأْتَهُ تُفَادُهَا⁴

على ثلاث سنين كدية الخطأ ؛ وإن لم توجد عند أهل البادية إبل فعليهم قيمتها ، وقيل ينظر إلى أقرب حاضرة منهم فيدفعونها ذهبًا أو فضة وهو المناسب ، وقيل يكلفون بإحضار الإبل . قوله (ومعها أو جوا) كفارة) معناه : أنه يجب مع دية الخطأ كفارة على الجاني ، والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٌ وَدِيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ (في قتل عمد تنذب) أي أن الكفارة التي وجبت في قتل الخطأ تكون مندوبة : أي مستحبة في قتل العمد على الجاني حيث لم يقتص منه لعفو أو لعدم مكافأة ، كما إذا كان الجاني مسلمًا والمجني عليه ذميًا ، أو الجاني حرًا والمجني عليه رقيقًا .

(1) (وهي) أي كفارة القتل واجبة أو مندوبة نوعان (على الترتيب) لا على التخيير ، فلا يجوز للمكفر الانتقال إلى المرتبة الثانية إلا بعد عجزه عن الأولى ، ولذا قال (عتق فابتدى) أي ابتدأ بها المكفر وجوبًا شرطًا بعقوبة مؤمنة كما في الآية الكريمة كاملة سليمة من العيوب ومن شوائب الحرية لا تستحق بوجه (فصوم شهرين) أتى الناظم بالقاء المفيدة للترتيب . والمعنى : إن عجزت عن التكفير بالعقوبة ولو بما يباع على الفلوس ، فكفر بصوم شهرين متتابعين ولو ناقصين إن ابتدأت بالأهلة ، وإلا فصم واحدًا بالهلال وتمم الكسر من الثالث ثلاثين يومًا . فالتتابع شرط في صحة الكفارة ، فإن صام خمسين يومًا ثم أفطر بلا عذر بطل جميع صومه ولتبدأ وجوبًا ، وإن أفطر لعذر من مرض ونحوه شرع في الصوم بمجرد زوال العذر ووصل قضاء ما أفطر فيه بصومه ذلك وجوبًا وإلا فيبطل صومه (ومية فاجلد) يعني أن من قتل إنسانًا عمدًا ، وسقط عنه القصاص بوجه من الوجوه المتقدمة فإنه يجلد مائة جلدة ويعبس عامًا مع استحباب الكفارة .

(2-4) (ومن رمى حديدة على ابنه) يعني أن الوالد ذكرًا أو أنثى إذا رمى ولده بحديدة أو حجر أو خشبة أو نحو ذلك (لا قصد قتل) أي لم يكن قاصدًا بذلك قتله بل قصد تأديبه فقط فمات الولد ، فإنه لا يقتص منه لعدم تمتده ولأنه لما كان سببًا عاديًا في وجود الولد لا يكون الولد سببًا في موته (غلظت لغيره) أي لكن تغلط عليه الدية ويشدد عليه لأجل غنمه ، وهو عدم مراعاته القوانين الشرعية في التأديب ، إذا المغبون في البيع من لا يراعي الأحكام الشرعية فيه ولو كان الوالد المذكور كتائبًا أو مجرمًا . والتغليظ يكون بثلاث الدية من أعلا مراتب الإبل ولذا قال (وهي ثلاثون من الحقات) يعني الإناث من هذا النوع (ومثلها أيضًا من الجذعات) أي ومثل الحقات في العدد لا من النوع والسن يكون من الجذعات : يعني ثلاثين جذعة من إناث الإبل (وأربعون خلفه) أي وعليها أربعون

أَمَّا الْكِتَابِيُّ أَوْ الذَّمِّيّ اعْلَمْ دِيَّتُهُ فَنَصْفُ حَرٍّ مُسْلِمٍ¹
وَدِيَّةُ الْمُرْتَدِّ وَالْمَجُوسِيِّ ثَمَانُ مَائِ دِرْهَمٍ مِنْجُوسٍ²
وَالْعَبْدُ قِيَمَتُهُ وَأَنْتَى الصَّنْفِ بِالنَّصْفِ مِنْ عَقْلِ الذَّكُورِ الصَّرْفِ³

ناقة حوامل . وقوله (أوآلادها في بطنها) أي بطونها أتى به لزيادة الإيضاح ، ونكون المائة من خالص ماله لا من العاقلة (وراثه تفادها) يعني أن دية الولد الذي رماه والده بشيء ، فمات تفادها : أي تختص بها ورثته من غير الوالد ويعرم منها هو لحجبه بالقتل . ومفهوم قوله «لا قصد قتل» أنه إن قصد قتله كما إذا حَزَّ رأسه بالسيف أو أضجمه فذبحه أو رماه بسهم أو رصاص فإنه يقتص منه وجوباً وهو كذلك . فتحصل أن أنواع الدية ثلاثة هي المتقدم تفصيلها ، فإن بذل غيرها من بقر أو غنم أو عروض أو عقار لم يجز في الدية إلا برضا المستحقين لها ، فإن رضوا فإنها تجزىء كما في [بلغة السالك] للعلامة الصاوي .

(1) ولما أنهى الكلام على دية الذكر الحرّ المسلم أخذ بين دية الذكور الأحرار من أهل الكتاب ودية كور من المجوس فقال (أما الكتابي) وهو الحربي الذي دخل عندنا بأمان من السلطان أوة نائبه (أو الذمي) أي أو الذمي وهو الذي صار في ذمة المسلمين من أهل الكتاب بالطاعة لهم ودفع الجزية . وقوله (اعلم) بكسر الميم للروي ، كلمة يؤتى بها لمزيد الاعتناء لما بعدها : أي اعلم أيها السائل عن دية الكتابي (ديته فنصف حرّ مسلم) أي أن دية الذكر الحرّ من أهل الكتاب على النصف من دية الذكر الحرّ المسلم ، وهي ستة آلاف درهم على أهل الفضة ، أو خمسمائة دينار على أهل الذهب ، أو خمسون جملأ على أهل الإبل .

(2) أي (ودية المرتد) عن دين الإسلام والعياذ بالله إذا قله إنسان قبل مضي زمن الاستتابة وهو ثلاثة أيام (و) دية (للمجوسي) وهو المشرك (ثمان مائ درهم منجوس) أي هي ثمان مائة درهم شرعي من الورق بكسر الراء : أعني الفضة ، أو ستة وستون ديناراً وثلاث دينار من الذهب ، أو ستة أبعره وثلاثا بعير من الإبل .

(3) (والعبد قيمته) أي ومن قتل عبداً عمداً أو خطأ فعليه قيمته بالغة ما بلغت إذا كان القاتل له حرّاً مسلماً ، فإن كان رقيقاً أو كافراً والعبد المجني عليه مسلماً قتل العبد للمكافأة والكافر لزيادة المجني عليه بالإسلام (وأنتى الصنف) أي ودية الأنثى من كل صنف من الأصناف المتقدمة (بالنصف من عقل الذكور الصرّف) أي الذكور المحققين احتراماً من المختثين : يعني أن دية الأنثى من كل صنف دية الذكر من ذلك الصنف ؛ فدية الحرة المسلمة خمسون من الإبل أو خمسمائة دينار من الذهب أو ستة آلاف درهم من الفضة كذكور أهل الكتاب . ودية الكتيبة الحرة خمس وعشرون بعيراً ، أو مائتان وخمسون ديناراً ذهباً ، أو ثلاثة آلاف درهم فضة ؛ ودية المرتدة والمجوسية أربع مائة درهم من الفضة ، أو ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار من الذهب ، أو ثلاث أبعرة وثلاث بعير .

وَفِي الْجَنِينِ غُرَّةٌ وَلَيْدَةٌ أَوْ عَشْرٌ قِيمَةٌ أُمُّهُ التَّلِيدَةُ¹
وَدِيَّةٌ كَامِلَةٌ فِي النُّطْقِ وَاللَّمْسِ وَالشَّمِّ وَمَنْعِ الدَّوْقِ²
وَالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ أَوْ الْعَيْنَيْنِ وَالْأَنْفِ وَالْمَارِنِ وَالْأَذْنَيْنِ³
وَالظَّهْرِ وَالْبَطْنِ وَفَرْجٍ وَذَكَرٍ وَشَفْرَةٍ الْأُنْثَى مَنِيٌّ وَبَصَرٌ⁴

(1) (وفي الجنين) أي وفي جنين الأمة إذا ضربهها إنسان أو أخافها فسقط منها بسبب ذلك (غرة وليدة) أي الواجب فيه على الجاني غرة: أي أمة صغيرة وهي المعروفة عندنا بالفرخة، ووليدة تفسر لغرة (أو عشر قيمة أمه التليدة) أي الأمة يعني أنه يجب على الجاني إما غرة، وإما عشر قيمة الأم التي سقط ولدها من بطنها ميتاً بسبب الجناية، بل ولو سقط منها مضغة: أي قطعة لحم أو علقه، وهو الدم المتعقد في الرحم بعد كونه نقطة، ويعرف كونه علقه أنه إذا صب عليه ماء حار لا يذوب، فإن ذاب قدم حيض وهذا في جنين الأمة وأما جنين الحرة مسلمة أو كاتبة فعشر دية أمة تدفع للمستحق، وقد تقدم تفصيل الديات فانظره.

(2-4) ولما أنهى الكلام على دية النفس شرع يتكلم على دية الأطراف من حواش وغيرها فقال (ودية كاملة في النطق) يعني أن إذهاب النطق بفعل فاعل من ضرب أو خنق أو نحو ذلك دية كاملة بالنظر للمجني عليه من ذكورة أو أنوثة وحرية وإسلام وكفر وشبه ذلك إذا كان الفعل خطأ. وأما العمد ففيه القصاص إلا في المخالف كأمومة وجائفة وشبههما (واللمس والشم) أي ودية كاملة في إذهاب حاسة اللمس بفعل فاعل حتى صار المجني عليه لا يميز الناعم والخشن ولا يشعر بحرارة أو برودة، ودية كاملة في إذهاب حاسة الشم بفعل فاعل (ومنع الدوق) أي فمن ضرب إنساناً أو رمى عليه شيئاً ثقيلاً خطأً فقد المجني عليه الدوق فعليه دية كاملة (والعقل والسمع) أي وفي إذهاب العقل جملة بفعل فاعل الدية كاملة على الجاني وعاقلته. وفي إذهاب السمع جملة دية كاملة، وفي إذهابه من إحدى الأذنين نصف دية (أو العينين) أي لو في قلع عيني البصير دية كاملة، وفي قلع إحداهما نصفها، وأما قلع عيني الأعمى ففيه حكومة (والأنف والمارن) أي وفي قطع كل الأنف دية كاملة، وفي قطع المارن وهو مالان من الأنف دية كاملة، وفي قطع بعضه بعض الدية بنسبة المقتطوع من نصف أو ربع أو ثلث بالقياس. وقوله (والأذنين) فيه نظر، إذ في قطعهما مع بقاء السمع حكومة فيقوم سالماً ومعيباً. فإن قيل قيمته سالماً عشرة وقيمته معيباً تسعة، فعل الجاني عشر الدية إن كان المجني عليه حراً، وإن كان عبداً فعليه عشر قيمته، اللهم إلا أن يواد بالدية قطع الأذنين مع ذهاب السمع (والظهر والبطن) أي وفي كسر الظهر ولو عمداً وقطع لحم البطن الذي يستر الأمعاء مع إمكان الحياة دية كاملة (وفرّج وذكر) أي وفي قطع جميع فرج المرأة دية كاملة، وفي قطع ذكر الرجل من القصبة دية كاملة أيضاً، وفي قطع الحشفة وحدها دية كاملة، وأما قطع بعضها ففيه بحسابه (وشفرة الأنثى) أو في قطع شفري الأنثى إن بدا العظم دية كاملة،

وَدِيَّةُ الْإِبْهَامِ عَشْرٌ أَجْمَلَةٌ كَقَرِيرِهَا وَوَزَعَتْ فِي الْأَنْمِلَةِ¹
وَحُمْسَةٌ تُعْطَى لِعَقْلِ الْمُوضِحَةِ وَمِثْلُهَا فِي كُلِّ سِنٍّ أَوْضَحَةٌ²

وفي قطع أحدهما نصف دية ، وأما قطعهما من غير وصول إلى العظم ففيه حكومة (منى) وبصر) أي وفي انقطاع نزول المنى بفعل فاعل من ضرب ونحوه دية كاملة ، وفي إذهاب البصر مع بقاء العينين دية كاملة ، وفي إذهاب نور إحدى العينين نصف دية ، إلا عين الأعور ففيها دية كاملة لقيامها مقام العينين بالنسبة له .

(1) (ودية الإبهام) إن قطعت خطأ (عشر أجملة) من الإبل ، أو مائة دينار من الذهب ، أو ألف ومائتا درهم من الفضة من خاصة مال الجاني لعدم بلوغها الثلث . ومفهوم خطأ أنها إذا قطعت عمداً ففيها القصاص وهو كذلك (كقيرها) أي أن دية الإبهام مماثلة لدية غيرها من بقية الأصابع التي لها ثلاثة أنامل . وقوله (ووزعت في الأنملة) بتثنية الميم ففيها تسع لغات : يعني أن دية الأصبع توزع على أنامله ، ففي كل أنملة ثلثها ثلاثة أبعرة وثلث بعير ، إلا أنملة الإبهام ففيها خمس من إبل . وهي من مسائل الاستحسان التي قال فيها مالك رضي الله عنه : إنه لشيء أستحسنه ولا أعلم أحداً قاله غيري ، وقد مرت مفصلة : قال صاحب الرسالة : وتعاقل المرأة الرجل من أهل دينها إلى ثلث دينه ثم ترجع إلى عقلاها : أي دينها . والمعنى : أن المرأة تساوي الرجل من أهل دينها في دية الأطراف حتى تبلغ ثلث دينه ، فإن زادت عليه رجعت إلى أصل دينها . وهي نصف دية الرجل . مثال ذلك : أن من قطع من الأثني ثلاث أصابع خطأ فعليه ثلاثون من الإبل ، أو ثلاث مائة دينار ، أو ثلاث آلاف درهم وست مائة درهم ، فإذا قطع منها أربعة أصابع رجعت إلى أصل دينها ، فيكون في كل أصبع خمسين من الإبل فقط أو حسابه من ذهب أو فضة ، وعلى ذلك إجماع أهل المدينة والفقهاء السبعة ، وقد نظمهم بعض العلماء في بيت واحد قالوا :

فخذهم عبيد الله عروة قاسم
تعيد أبو بكر سليمان خارجه

انتهى ملخصاً من حاشية العدوى على أبي الحسن .

(2) (وحُمْسَةٌ تعطى لعقل الموضحة) أي أن الجاني يعطى من خالص ماله خمسين من الإبل لعقل الموضحة بكسر الضاد : أي يدفع ذلك لأجل أداء دية الموضحة ، وهي التي شئت اللحم حتى أوضحت العظم : أي أظهرته للرائي أو غيره ولو قدر غرز إبرة ، ولا تكون عرقاً إلا في الرأس أو الجبهة أو الخد ، فإن كانت في غير ذلك كأنف وفك أسفل فحكومة . ولا تؤخذ الدية في الجراحات إلا بعد البرء والتحقيق من سلامة المجني عليه .

[تنبيه] لم يتكلم الناظم على دية النملة بفتح النون وكسر القاف مشددة ، وهي ما طار معها فراش العظم بفتح القاف وكسرها عند البدائي ، وهو عظم رقيق كقشر البصل ، وهي عشر دية ونصف عشرها : أي خمسة عشر من الإبل ، ومثلها من الإنسان كالروضحة (ومثلها في كل سن

إِنْ قَتَلَ الْمَجْنُونُ حُرًّا يَلْزَمُ مَنْ يَعْقِلُوهُ دِيَّةٌ تَنْجِمُ¹
عَمْدُ الصَّبِيِّ كَالْخَطَا فِي مَالِهِ مَا دُونَ ثُلْثٍ أَوْ عَلَى عَقَالِهِ²

باب الردة

وَعَرَفُوا الرِّدَّةَ كُفْرُ الْمُسْلِمِ بِضَمِّهِ فَعَلٍ أَوْ يَقُولٍ مُفْهِمٍ³
مِنْ مُسْلِمٍ مُتَمَيِّزٍ مُخْتَارٍ كَشَدَّةٍ فِي وَسْطِهِ الزُّنَارِ⁴
أَوْ رَمِي كَالْقُرْآنِ فِي مُقَدَّرٍ طَبْعًا وَلَوْ مِثْلَ الْمُخَاطِ الطَّاهِرِ⁵

أوضحه) أي وفي قلع كل سن صحيحة أو صيرورتها مضطربة جدًا مثل ما في الموضحة من الدية وهو خمس من الإبل، أو نصف عشر دية المجني عليه من ذهب أو فضة.
(1و2) (إن قتل المجنون حرًا) أي أن المجنون إذا قتل شخصًا حرًا، ذكرًا أو أنثى، مسلمًا أو ذميًا يلزمه من يعقلوه) أي يلزم الذين يعقلون شرعًا (دية تنجم) أي دية كاملة مخمسة تدفع لورثة المجني عليه منجمة في ثلاث سنين (عمد الصبي كالخطأ في ماله) أي أن عمد الصبي ذكرًا أو أنثى في قتل أو جرح حكمه حكم الخطأ في لروم الدية وعدم القصاص لفقد التكليف، ودية جنايته «تكون في ماله» (ما دون ثلث) أي والذي يكون في ماله ما نقص عن ثلث الدية، فإن لم يكن له مال اتبع به إلى يساره (أو على عقاله) أي أو تكون الدية على عاقلته إذا بلغت الجناية ثلث الدية فأكثر، أو جنى على نفس فقتلها عمدًا أو خطأ لأن العمد والخطأ بالنسبة إليه سواء لعدم التكليف. ومثل الصبي في الجنايات الآتي ببيانها البالغ العاقل، وهي المأمومة التي تكسر عظم الرأس فتفضى لأم الدماغ، وهي سائر رقيق جدًا لو اتكشفت لمات المجني عليه. والجائفة وهي الطعنة الواصلة للجوف من جهة الظهر أو البطن من غير وصول لشيء من الأمعاء، إذ لو وصلت الطعنة بعض الأمعاء لمات المطعون؛ ومعنى المماثلة عدم القصاص في عمدها لعظم الخطر، والواجب في كل واحدة منهما ثلث الدية. ولا قصاص أيضًا في عمد كسر عظم الصدر أو الظهر أو الصلب لأنها من الخائف، والواجب فيها العقل فقط في الخطأ، والعقل مع وجيع الضرب للجاني في العمد، ولم يتعرض الناظم لهذه المسائل وقد ذكرناها لتيسيم الفائدة والله الموفق للصواب.

ولمّا أنهى الكلام على الجنايات وأحكامها شرع يتكلم على الردة وما يترتب عليها فقال (باب الردة) أي هذا باب في بيان تعريف الردة وبيان أحكامها. الردة في الشرع: الرجوع عن دين الإسلام إلى دين الكفر أعادنا الله منها بمحمد ﷺ.

(3-5) أشار الناظم إلى تعريفها (وعرّفوا الردة) أي عرّف العلماء الردة: أي الارتداد عن دين الإسلام بأنها (كفر المسلم) أي هي لا تعتبر إلا من مسلم متقرر إسلامه بالنطق بالشهادتين

أَوْ زَعَمِهِ فِي الْعَالَمِ الْبَقَاءُ أَوْ أَنَّهُ يُعَاقِبُ الْحَوَرَاءُ

بالنسبة للكافر أصالة ولو لم يلتزم دعائم الإسلام من صلاة وغيرها حيث كان ناشئاً في بلاد الإسلام مخالفاً لهم ، أو بالنطق مع ملازمة أركان الإسلام إذا لم يكن ناشئاً في بلاد الإسلام (بضمن فعل) أي أن الردة تعتبر إما بفعل يتضمنها : أي يقتضي الردة بقرينة الحال كما سيثقل لذلك (أو بقول مفهم) أي أو تكون بسبب صدور صريح من المسلم المتقدم بيانه باختباره كأن يقول : هو مشرك ، أو هو كافر بالله ورسله أو كتبه ، أو خارج عن دين الإسلام ، ولو دلت قرينة على المرح لقول صاحب بدء الآمال :

ولفظ الكفر من غير اعتقاد بطوع رد دين باغتفال

(من مسلم مميز مختار) أي أن الردة لا تعتبر شرعاً ، ولا يحكم بها إلا إذا صدرت من مسلم عتق إسلامه بشيء مما تقدم بيانه ، أو كان مسلماً بالأصالة . ويشترط مع ذلك أن يكون مميزاً ؛ فالمجنون إذا أتى بلفظ الكفر صريحاً لم يحكم عليه بردة لعدم خطابه ، ومثله السكران بحلال حتى غاب عن إحساسه ، والصبي الذي لم يبلغ حدة التمييز لرفع القلم عنهما وعدم خطابهما . ويشترط أيضاً أن يكون المسلم المذكور مختاراً ، فمن تكلم بلفظ الكفر مكرهاً عليه وقلبه غير منشرح لما أكره عليه فلا يحكم عليه بردة لقوله عز وجل : ﴿إِلَّا مَنْ كره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ ثم مثل للفعل الذي يقتضي الردة بقوله (كشدة في وسطه الزنار) أي ومن الأفعال التي تقتضي الردة شد الزنار في الوسط كالحزام ، وهو شريط ذو خيوط ملونة ، فمن شده في وسطه من المسلمين ودخل به الكنيسة حكم عليه بالردة ؛ ومثل الزنار لبس الكفار الخاص بهم كبرنيطة النصراني وطرطور اليهودي ، فمن لبسه ميلاً للكفر وأهله كان مرتداً وإن لبسه متلاعياً كان عاصياً إذ لبسه لعياً حرام (أو رمى كالقرآن في مقدر طبعاً) أي ومن الأفعال التي تقتضي الردة : أي تدل عليها رمي القرآن العظيم كله أو بعضه ولو آية مكتوبة في ورقة أو لوح أو غيرهما في مكان مستقذر بالطبع : أي شيء تعافه النفوس وتستقذره بسجيتها (ولو مثل المخاط الطاهر) أي ولو كان المستقذر طاهراً في نفسه كالمخاط والبصاق ، فمتى ألقى شيئاً من القرآن على مخاط أو بصاق عالماً به ، أو ألقى المخاط أو البصاق على القرآن أو شيء منه كان مرتداً . وأما بلّ اليد بالبصاق لتقلب ورق المصحف من غير وصول إلى الخط فمكروه والأولى غسله بالماء . وإذا كان هذا حكم القدر الطاهر فما بالك بالنجس ؟ ومثل رمي المصحف ونحوه تركه يمكن قدر مع إمكان رفعه وحرقة بالنار استخفافاً ، وأما حرقة لصونه فيجوز كما يجوز حرق الآيات التي تكذب في ورق ويخبر بها لعله ؛ ويلحق بالقرآن في وجوب الردة أسماء الله تعالى حيث تميزت وكعب الحديث والفقهاء إذا ألقيت في القدر استخفافاً .

(1) (أو زعمه في العالم البقاء) يعني أن من اعتقد بقاء العالم وهو كل ما سوى الله تعالى وقال باستمرار وجوده وعدم فناءه فإنه مرتد ، لأن ذلك يؤدي إلى إنكار القيامة الثابتة كتاباً وسنة وإجماعاً . ومثل القول ببقاء العالم القول بقدومه . فمن اعتقد أو قال إن العالم قديم لا أول لوجوده فهو مرتد بلا

أَوْ اسْتَحْلَ مُحَرَّمًا أَوْ حَرَمًا حَلَالًا أَوْ دَعَا الصُّعُودَ لِلسَّمَاءِ¹
أَوْ ادَّعَى نُبُوَّةً أَوْ كَسَبَهَا أَوْ شَرِكَةً فِيهَا فَأَعْظَمَ ذَنْبَهَا²

خوف ، لأن ذلك يؤدي إلى إنكار الصانع ونفي وجوده وهو كفر بالإجماع . ومثل الجزم بقدم العالم أو بقاءه الشك في شيء من ذلك (أو أنه يعاقب الخوراء) أي ومثل من زعم بقاء العالم في الارتداد من اعتقد وقال إنه يعاقب الخور العين . أي نساء الجنة البيض الواسعة العين في الدنيا نقطة . فالخور جمع خوراء ، والخور : هو البياض والعين جمع عينا وهو واسعة العينين مع حسن بديع ، وإنما حكم عليه بالردة بدعواه ذلك لقوله عز وجل : ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ ومن المعلوم أن خيامهن في الجنة وهن محبوسات في تلك الخيام على أزواجهن من المؤمنين ، ولا يمكن الوصول إليهن إلا في الجنة دار الخلود بشهادة قوله تعالى : ﴿فَإِنَّهُنَّ أَقْصَرَاتٌ الطَّرِيقِ لَمْ يَطْمِئِنَّ إِلَيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَا جُنَّ﴾ .

(1) أي ويحكم على المسلم المميز المختار بالردة (أو استحلال محرما) أي أعتقد بإباحة شيء علمت حرمة من الدين ضرورة كالزنا واللواط وشرب الخمر والسرقه وقتل النفس وغيرها (أو حرما هـ حلالاً) أي أو قال بمحرمة ما أحله الله تعالى لنا وأباحه في شرعه القويم ؛ فسبب الارتداد إنكار ما نطق به الكتاب وأخير به الصادق الأمين صلوات الله وسلامه عليه . ومثل من استحلال محرماً أو حرم حلالاً من جملة وجوب ما علم من الدين ضرورة كوجوب الصلاة والصوم والزكاة والحج فيحكم عليه بالردة ويقتل كفراً إن لم يتب كما قال الشيخ اللقاني في جوهرته :

ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حد
ومثل هذا من نفي لمجمع أو استحباح كالزنا فلنسمع

(أو دعوى الصعود للسماء) أي ويحكم بالردة على المسلم إن ادعى أنه صعد إلى السموات العلى بجسمه وروحه نقطة إذ ذاك مما اختص به محمد ﷺ ولم يكن لغيره حتى الأنبياء .

(2) (أو ادعى نبوة) أي أن المسلم المميز إن ادعى نبوة بعد نبوة محمد ﷺ بأن قال أنا نبي ، أو ادعائها غيره من الناس ، فصدقه في دعواه النبوة فهو مرتد تكذيبه القرآن وهو قوله عز وجل : ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ . والسنة لقوله عليه الصلاة والسلام «أنا العاقب لا نبي بعدي» ولا يرد نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان وهو نبي لأن غير مبتدأ ، والمحذور دعوى نبوة مبتدأ متأخرة عن نبوة خاتم الأنبياء عليهم السلام (أو كسبها) أي ومن اعتقد أن النبوة تكسب للعبد بكثرة العبادات ورياضة النفس والمداومة على فعل الخيرات فهو مرتد أيضاً ، لأن النبوة لا تكسب قطعاً لقول صاحب الجوهرة :

ولم تكن نبوة مكتسبة ولو رقي في الخير أعلى عقبة
بل ذاك فضل الله يؤتيه لمن يشاء جلَّ الله وأهب المن

أي بل النبوة منة عظيمة يخصص الله بها عبده فضلاً منه وإحساناً ، وأما الولاية فقد تكون

إِنْ لَمْ يَتُبْ بَعْدَ ثَلَاثٍ يُقَتَّلْ وَمَالُهُ فِيءٌ وَمِنْهَا يَنْطَلُ¹
وَصِيَّةٌ وَالطُّهْرُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ كَذَا الزَّكَاةُ²
وَالنَّذْرُ وَالظَّهَارُ وَالْأَيْمَانُ بِاللَّهِ وَالْعَقْدُ كَذَا الْإِحْصَانُ³

مكتسبة بمتابعة الشرع القويم مع قمع النفس عن هواها والزهد في الدنيا والرغبة فيما عند الله مع الإخلاص . وقيل لا تكون مكتسبة بل هي من المنح كالنبوات (أو شركة فيها) أي ويحكم بالردة على من ادعى شركة : أي مشاركة في نبوة محمد ﷺ ، أو نبوة من كان منفرداً كنوح عليه السلام ، فتخرج نبوة هارون مع نبوة أخيه موسى عليهما السلام (فأعظم ذنبها) أي ما أعظم ذنب الردة وأقبحه حصلت بسبب دعوى شركة في النبوة أو غيرها . واعلم أنه مما يوجب الردة زيادة على ما تقدم القول بتناسخ الأرواح ، فمن قال : إن روح نبي من الأنبياء انتقلت لجسد ولي من الأوتياء أو العكس فهو مرتد ، لأن اعتقاد ذلك يؤدي إلى إنكار بعث الأجساد الثابتة بالصصوص القاطعة ، ومن ذلك قول الضالين : إن روح عيسى تحمل في جسد غير جسد عيسى ويكون صاحب الجسد نبياً ، وهذا كفر لما فيه من نسبة العجز إلى الله عز وجل . ومما يوجب الردة أيضاً قول من قال : إن الله تعالى جسم كالأجسام ، ومن قال : هو جسم لا كالأجسام فلا يحكم عليه بردة يا هو فاسق بغر باحتهاد الحاكم .

(3-1) (إن لم يتب بعد ثلاث يقتل) يعني أن المرتد لا يجوز قتله من غير استتابة ، بل يطلب منه التوبة والرجوع إلى دين الإسلام أولاً ، فإن تاب ترك ، وإن لم يتب أخر إلى ثلاثة أيام بلياليها ، وتعتبر من يوم الحكم لا من يوم الردة ولا من يوم الرفع ، فإن وقع الحكم بعد طلوع الفجر أُلقي ذلك اليوم عن الثلاثة ، ويؤمر بالتوبة من وقت لآخر من غير ضرب ولا جوع ، فإن امتنع قتل بعد غروب شمس اليوم الثالث كفراً ، فلا يغسل ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين (وماله فيء) أي لا يرثه ورثته لفقد شرط التوارث وهو اتفاق الدينين ، بل يكون ماله فيءاً لبيت مال المسلمين . ثم أخذ بين ما يترتب على الردة فقال (ومنها يנטل وصية) أي أنه يנטل بسبب الارتداد جميع أعمال المرتد قولاً كانت أو فعلاً أو اعتقاداً لقوله عز وجل : ﴿وَلَنْ أَشْرِكَ لِيُحِيطَنَّ عَمَلُكَ﴾ ومن أعمال الخير الوصية فأنتها بطل بطل بسبب الردة ظاهرة مطلقاً . وفي المواق عن المدونة أن عمل بطلانها الوصية إذا مات على رده لا إن عاد للإسلام قاله البرقوقي . فالسألة ذات قولين (والطهر والصلاة) أي ويطلب بسبب الردة طهر الحدث قطعاً في الأصغر ، فتجب إعادة الوضوء بعد التوبة للصلاة ونحوها وعلى الراجح في الأكبر ، وبطلان الصلاة التي خرج وقتها والذي يطل نوابها . وأما فعلها فلا يطالب بقضائه بعد التوبة ، لأن الصلاة عبادة يطلب أداؤها في أزمته مقدرة وقد برئت الذمة بأدائها في تلك الأزمته (والصوم) أي ومثل الصلاة الصوم في كونه يطل ثوابه بالردة ، ولا يطالب المكلف بقضائه بعد التوبة (والحج) أي ويطلب أيضاً بسبب الردة الحج فضلاً وثواباً ، فيطلب بإعادته إن أدى فرضه قبل الارتداد لبقاء وقت الحج وهو العمر (كذا الزكاة) أي وكالصلاة والصوم

وَقَتْلَ زَنْدِيقٍ وَإِنْ تَابَ أَوْجَبَ كَسَاحِرٍ أَيْضًا وَمَنْ سَبَّ النَّبِيَّ

الزكاة في بطلان ثوابها بالردة ، ولا قضاء فيها (والنذر والظهار) أي ويبطل بالارتداد الوفاء بالنذر . ويبطل أيضاً الظهار : أي أثره ، فمن قال : إن كلمت زيداً فعلي عتق عبد أو عيدي فلان فارتد ثم كلم زيداً بعد توبته فلا شيء عليه . ومن قال لزوجته : إن دخلت دار عمرو فأنت علي كظهر أمي ثم ارتد ، فإن دخلتها بعد أن تاب وعقد عليها فلا يلزمه ظهار (والأيمان بالله) أي ويبطل بسبب الردة : الأيمان جمع يمين ، وهو الحلف بالله ، أو صفة من صفاته الذاتية ، فمن قال : والله لا أكلم زيداً ، ثم ارتد فكلمه فلا كفارة عليه لا لخلال يعينه (والعتق) أي ويبطل بالردة العتق ، فمن قال لعبد : إن فعلت كذا فأنت حر ، ثم ارتد قبل أن يفعل العبد المعلق عليه من حفر بئر أو غيرها فلا يلزمه عتق إن حصل المعلق عليه بعد الارتداد لا قلبه (كذا الإحصان) أي وكبطلان ما تقدم بالارتداد الإحصان ، فإذا كان المكلف محصناً فارتد ثم تاب وزنى فلا يرجم بل يجلد فقط ذكرنا كان أو أنثى .

[تنبيه] إن مما يبطل الردة العصمة ، فمن ارتد وله زوجة فأكثر طلقت منه طلاقاً بائناً فلا رجوع له بعد التوبة إلا بعقد بشروطه ، وتعدّ عليه هذه الطلقة لبقاء الزوجة على الإسلام ، ولذا لو ارتد بعد أن طلقها ثلاثاً ثم تاب فلا تحلّ له إلا بعد زوج ، ولو ارتدت المرأة والحالة هذه ثم تابت فإنها تحلّ له من غير زوج لبطول عصمتها السابقة من أصلها فكأنها لم تكن .

(١) (وقتل) بالنصب مفعول مقدم لأوجب ، وأوجب فعل أمر . والمعنى : أحكم أيها القاضي بوجوب قتل الزنديق ، وهو من أسر الكفر وأظهر الإسلام ، ويعرف في زمن النبي عليه الصلاة والسلام بالمانق ، ولو تاب بعد الظهور عليه فلا يد من قتله ، لكن قتله بعد التوبة حدّ وقلبيها كفر . ومفهومه أنه إن جاء تائباً قبل الظهور عليه فلا يقتل وهو كذلك (كساحر أيضاً) أي كما يقتل الساحر وإن تاب بعد الظهور عليه ، وهو الذي يغير بسحره الأجساد ، كما إذا غير جسد إنسان بجسد حيوان بهيمي ، أو غير المعاني كإذهاب بصر أو سميع أو نطق بسحره ، ومنه ربط الزوج عن زوجته والتفرقة بين الزوج وزوجته ، كان السحر بكتابة أو عقد أو بكلام مكفر أو غير مكفر . واستصوب بعضهم أن التفرقة إذا كانت بنحو قوله تعالى : ﴿وَالْقِيَاءَ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ فلا يكفر . والحاصل أن الساحر إذا وقع في قبضة الحاكم قبل أن تظهر منه توبة حكم بقتله ، فإن تاب يكون قتله حداً ، وإن جاء تائباً من جميع أفعاله قبل اطلاع عليه فلا يقتل (ومن سب النبي) أي ومن سب من المكلفين نبياً مجمعاً على نبوته كمحمد وإبراهيم وغيرهما حكم عليه بالقتل ولو جاء تائباً إذا ثبت عليه ذلك بينة أو اعتراف وكان مسلماً صوتاً لجناب الأئبياء . والسب الموجب لقتل المسلم : الرمي بالكذب أو السحر أو البخل أو الجهل ، لأن الواجب اعتقاده لكل نبي أكثر أهل زمانه علماً وأوفرهم عقلاً وأفضحهم نطقاً ، لكن قتله يكون حداً . ومن سب نبياً مختلفاً في نبوته كالخضر وذو القرنين ولقمان ثم تاب فلا يقتل لكن ينكل نكالاً شديداً . والراجع أن من سب الله عز وجل بنحو قوله غير كريم أو غير حليم ثم تاب لا يقتل . والفرق أن النبي مخلوق يلحقه النقص ، والله قديم باق منزّه عن النقص . ومفهوم مسلماً أن الذمي إذا سب نبياً محمداً ﷺ بغير ما كفر به نقض عهده ، ويرى الإمام فيه ما شاء من قتل أو استرقاق .

باب الزنا

مَنْ غَيَّبَ الْكُمْرَةَ فِي فَرْجٍ بِلَا شُبْهَةٍ أَوْ عَقَدَ بِالْإِحْصَانِ عَلَاً¹
بِالْوُطْءِ فِي عَقْدٍ صَحِيحٍ لَزِمَا وَطُنَا مُبَاحًا بِإِحْتِلَامٍ أَسْلَمَا²
بِالْعَقْلِ وَالتَّحْرِيرِ فَهُوَ الزَّانِي وَمَنْ زَنَتْ بِالشَّرْطِ يُرْجَمَانِ³

ولما أنهى الكلام على الردة وأحكامها شرع يتكلم على الحدود وبدأ بحد الزنا فقال (باب الزنا) أي هذا باب في بيان حقيقة الزنا وحكمه وما يترتب عليه من الحد وشرطه . والزنا بالقصر لغة أهل الحجاز وبها نطق القرآن ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ ﴾ والمادة لغة تميم ، وهم أهل نجد ، ولذا حد بعض القضاة من قال لغيره يا ابن المقصور والمحدود حد القذف . وقد عرفه الشيخ الدرديري في متن [أقرب المسالك] بقوله : الزنا إيلاج مسلم مكلف حشفة في فرج آدمي مطبق عمداً بلا شبهة وإن دبراً أو ميتاً غير زوج أو مستأجرة لوطء أو مملوكة تعتق عليه أو مرهونة .

(3-1) قوله (من غيب الكمرة في فرج) شروع منه في تعريف حد الزنا وبيان شروط الحد وشروط الإحصان . والمعنى : أن من غيب من الذكور المكلفين كمرة : أي حشفته في فرج آدمي مطبق للوطء ذكرًا أو أنثى ، حيًا أو ميتًا ، بانتشار أو غيره ولو مع حائل خفيف لا يمنع اللذة ، كان الفرج قبلًا أو دبرًا ، واحتزنا بالآدمي من البهيمة والجنني إن تصور في غير صورة الإنسان وأدمية البحر ، لأنه لا حد على واطيء البهيمة وما بعدها ، بل الأدب فقط (بلا شبهة أو عقد) أي ومحل وجوب الحد على من غيب الكمرة في الفرج مشروطًا بما إذا كان القضيب خاليًا عن شبهة وعن عقد ولو فاسدًا ، إذ من وطئ امرأة ظانًا أنها زوجته أو أمته والحال أنها أجنبية منه فلا حد عليه للشبهة ولا إثم ، ويلحق به الولد حيث كانت مستبرأة من غيره ، ولها صداق المثل ولا حد عليها حيث كانت مشبهة مثله ، وإلا كانت زانية تحذف ولا صداق لها . وكذا لا حد على من وطئ امرأة بعد أن عقد عليها عقدًا لا يستقر لفساده للشبهة ، ولو كان مما يفسخ بعد الدخول وقبله كصرخ الشغار ونكاح المتعة ، ويلحق به الولد وعليها العدة كاملة . ومن الشبهة التي تدرأ الحد وطء الأمة المستأجرة التي أباح السيد وظأها للمستأجر ، وإن حرم الإقدام عليه مراعاة لقول عطاء لجواز ذلك عنده ، لكنه يؤذّب ، وتقوم الأمة الموطوءة عليه حملت أم لا ، فإن كان معدمًا ولم تحمل بيعت عليه ، وإن حملت أتبع بقيمتها في ذمته وتكون له أم ولد ، والولد حر لا حق به : ومثل الشبهة أيضًا وطء الشريك أمة الشركة ولو قل جزؤه منها كثلث وسدس ، وإن كان الوطء حرًا فلا يحد للشبهة ، لكنها تقوم عليه جبرًا ، والأصل في ذلك خبر «ادعوا الحدود بالشبهات» (بالإحصان علام) يعني أن تغيب الحشفة من المكلف عمداً بلا شبهة ملك ، ولا نكاح مع الإحصان يوجب الرجم إذا ارتفع شأن الزاني من مغيب بكسر المشتاة التحية ، أو مغيب فيه بفتحها بتوفر شروط الإحصان ، وهي ستة : الحرية ، والعقل ، والبلوغ ، والإسلام ، والعقد الصحيح ، والوطء المباح .

وَمَنْ بَلَإَ إِحْصَانٍ أَجْلَدُهُ مِثْلَهُ وَغَرَبَ الذُّكْرَانَ عَامَا تَنْكِهَةً¹
وَمُطْلَقُ الرِّقِّ بِخَمْسِينَ أَحْكَمَ وَاللَّاطِظِينَ بِالْبُلُوغِ فَأَرْجَمَ²

فإن اختل شرط منها فلا يرجم لعدم إحصانه ، وقد أشار الناظم إلى بيانها بقوله (بالوطء في عقد صحيح لزماً) أن يكون الإحصان بسبب وطء مباح شرعاً ، إذ الممنوع شرعاً لا يحصل به الإحصان ، كما إذا وطئها بعد العقد عليها في حيض أو نفاس أو في نهار رمضان أو بعض إحرامها بجمع أو عمرة ولم يطأها ثانياً بعد زوال المانع ، وأن يكون الوطء المذكور بعد عقد صحيح في نفسه لازم للزوج . فالوطء الحاصل بعد نكاح فاسد أو غير لازم كنتكاح الصبي أو العبد بنهر إذن لا يحصل به الإحصان (وطئاً مباحاً باحتلام أسلماً) أي ويشترط للإحصان أيضاً أن يطأ الزوج زوجته وطئاً مباحاً أي مأذوناً فيه شرعاً كما تقدم بيانه مع البلوغ حالة كونه مسلماً ، إذا وطء الكافر لا يعتبر زناً يرتب عليه حدٌ وإن كان محرماً في نفسه (بالعقل والتحرير) أي ويشترط للإحصان كون الزاني عاقلاً حراً ، فوطء المجنون لا يكون به محصناً وكذلك العبد (فهو الزاني) فالتصف بالذكورية والإسلام والعقل والبلوغ إذا غيب حشفته في فرج آدمي مطبق للوطء فهو المسمى شرعاً بالزاني ، ويتقرر عليه الحد ذكراً أو أنثى ، حراً أو رقيقاً ، ولذا قال (ومن زنت بالشرط يرجمان) أي والمرأة التي زنت مستوفية لشروط الإحصان فإنها ترحم حداً كما يرحم الزاني ، وهذا معنى قوله يرجمان ، فإن اختل شرط كما إذا كانت الموطوءة زناً غير بالغة أو أمة أو مجنونة رجم الزاني وحده . والرجم يكون بحجارة معتدلة بين الصغير والكبير يمكن الرمي بها بلا مشقة . وعمل الرمي الظهر والبطن إلى الموت ، فإن هرب المحدث بعد الشروع في الرجم وكذب نفسه وقد ثبت الزنا عليه باعتراف نفسه مختاراً ترك وجوباً ، فإن ثبت عليه بالبينة العادلة على الوجه المتقدم في باب القضاء والشهادة وكذب نفسه فلا يفيد التكليل شيئاً بل يرحم .

(1) (ومن بلا لإحصان) يعني أن من زنا قبل أن يصير محصناً وكان عاقلاً بالغاً غير مكروه ذكراً أو أنثى ، حراً أو رقيقاً ، وجب عليه الحد جلدًا لا رجماً لعدم إحصانه لكن يفرق بين الحر والرقيق ، فإن كان الزاني حراً (أجلده مية) أي فإنه يجلد مائة جلدة إن ثبت عليه الزنا باعتراف أو ظهور حمل من التي لا زوج لها أو بيينة ، ويكون الجلد بسوط معتدل على الظهر فقط ، وسيأتي تفصيل ذلك في باب الحد (وغرب الذكوران عاما تنكيه) أي أن الزاني البكر إذا جلد بعد الحكم عليه بالحد فيحكم عليه بالتغريب : أي النفي عن بلده إلى بلد يسجن فيه عاماً يعتبر بعد وصوله إلى ذلك البلد ودخوله السجن ، ولا بد أن يعيد على التغريب عن محل وطئه بنحو مرحلتين أو ثلاثة كفكك وخيبر من المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم ؛ وهذا إذا كان المحدث ذكراً حراً ، فإن كان أنثى فلا تغرب ولو رضي زوجها سداً للريقة الفساد ، أو كان رقيقاً فلا يغرب لحق سيده ، وهذا التغريب تنكيه : أي زيادة على عذاب الحد ، وقد شدد عليه الشارع ليتزجر عن فعل الفاحشة هو وغيره ، وهذا حكم الأحرار .

(2) وأما حكم الأرقاء في الحد فأشار إليه بقوله : (ومطلق الرق) يعني ذكراً كان أو أنثى ، محصناً أو غير محصن إن ثبت عليه الزنا . وكان مكلفاً مختاراً ، إذ المكروه على الزنا لا حدٌ عليه إن جاء

باب القذف

وَالْقَازِفَ أَجْلَدَهُ إِذَا مَا كَلَّفَا حَرًّا ثَمَانِينَ وَرَقًا نَصْفًا^١

مستغنياً عند النازلة وجاءت الأنتى تدمي مخبرة بإكراهها على الزنا (بخمسين احكم) أي واحكم على الرقيق في حده الزنا بخمسين جلدة فقط لقوله تعالى : ﴿فَعَلَيْهِمْ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ونص الآية صريح في الأمة وقيس العبد عليها إذا القياس عند الأصوليين حمل معلوم على معلوم لمساواته له عند الحامل . وفهم من نص هذه الآية أن قوله عز وجل : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ خاص بالأحرار (واللاطين بالبلوغ قارجم) يعني أن كلا من اللائط والمملوك : أي الفاعل والمفعول به حكمه الرجم لا الجلد ، إذا ثبت الفاحشة بينة كالزنا أو اعتراف منهما وكان كل منهما عاقلاً بالغاً ولو عبداً أحصنا أم لا ، إذ الإحصان شرط في حد الزنا دون اللواط . واحترنا بالمعاقل عن المجنون ، وبالبالغ عن الصبي ، لأن كلا منهما لا يرجم باللواط لعدم تكليفه ، لكن يؤدب الصبي بوجع الضرب كي لا يعود إلى هذا الفعل القبيح .

واعلم أن الزنا محرم بالكتاب والسنة والإجماع ومثله اللواط ، فمن جحد حرمتها فهو كافر والعياذ بالله تعالى .

ولما أنهى الكلام على حد الزنا شرع يتكلم على حد القذف ، وذكره بعده لما بينهما من مناسبة وجوب الحد في كل منهما ، ولأن الرمي بالأول يوجب الحد في الثاني فقال (باب القذف) أي هذا باب في بيان حد القذف بالذال المعجمة وبيان حكمه وما يترتب عليه ، فيطلق لغة على الرمي بالحجارة ونحوها ، واستعمل مجازاً في الرمي بالملامة . والقذف في اصطلاح الشرع : رمي مكلف ولو كافراً آدمياً حرّاً مسلماً مكلفاً أو مطلقاً بزناً أو لواط أو نفي نسب ، وهو من كبائر الذنوب ، ولذا أوجب الله فيه الحد .

(١) وإلى بيان الحد بالنسبة للحر أو الرقيق أشار الناظم بقوله (والقاذف أجلده) أي أن من قذف إنساناً ورماه بزناً صريحاً بأن قال : أنت زان أو زانية ، أو تعريضاً كأن يقول للمخاطب : أنا لست بزناً ، وغرضه أن المخاطب زان ، أو أنا لست بزانة ، وغرضه أن المخاطب ابن زنا ، أو أنا عفيف الفرج ، أو قال : دخل بالوطي ، احكم عليه بالجلد ولو كان كافراً : أعني ذمياً أو سكران بجرام (إذا ما كلفا) فما الواقعة بعد إذا زائدة ، والمعنى : أجلده إذا كان مكلفاً ، يعني عاقلاً بالغاً ، فالمجنون والصبي لا حد عليهما في القذف لفقد التكليف ، ومثلهما من سكر بحلال لعذره (حرّاً ثمانين) أي أن القاذف إذا كان حرّاً مكلفاً ذكراً أو أنثى يجلد ثمانين جلدة لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَن يَأْتُوا بَرْهَانَ شُهُودَهُنَّ فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (ورقاً نصفاً) أي واحكم على الرقيق إذا قذف إنساناً بنصف ما على الحر من الحد وهو أربعون جلدة قياساً على حد الزنا .

بَارِئِ قَدْ حَازَهَا الْمُقْدُوفُ إِسْلَامُهُ التَّخْرِيرُ وَالتَّكْلِيفُ¹
وَعِفَّةٌ عَمَّا رَمَاهُ الْقَاذِفُ وَعَنْ بُلُوغٍ إِنْ تَطَّقَ أَتْنَى اكْتَفَوْا²

باب السرقة

إِنْ أَخْرَجَ الشَّخْصُ الَّذِي قَدْ كَلَّفَا مِنْ حِرْزِهِ مَا رُبْعَ دِينَارٍ وَفِي³
سِرًّا بِلَا شُبْهَةٍ مِثْلِهِ فَاقْطَعُوا يَمِينَهُ فَإِنْ يُعْذِرُ فَأَتْبِعُوا⁴

(21) (بَارِئِ قَدْ حَازَهَا الْمُقْدُوفُ) أَيَّ أَنَّ وَجُوبَ الْحَدِّ عَلَى الْقَاذِفِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى خِصَالِ أَرْبَعَةٍ يَحْوزُهَا الشَّخْصُ الْمُقْدُوفُ بَرْنًا أَوْ نَفْيِ نَسَبٍ ، وَمَعْنَى حِرْزِهِ هَا اجْتِمَاعُهَا فِيهِ ، فَإِنْ فَقَدَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ فَلَا حَدَّ عَلَى الْقَاذِفِ . وَالْخِصَالُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ : (إِسْلَامُهُ التَّخْرِيرُ وَالتَّكْلِيفُ) قَوْلُهُ إِسْلَامُهُ : يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُقْدُوفُ مُسْلِمًا فَالْكَافِرُ لَا حَدَّ عَلَى قَاذِفِهِ ، وَغَيْرِ الْمَكْلُفِ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ لَا حَدَّ عَلَى قَاذِفِهِ ، وَكَذَلِكَ الرَّقِيقُ فَلَا حَدَّ عَلَى قَاذِفِهِ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ (وَعِفَّةٌ عَمَّا رَمَاهُ الْقَاذِفُ) أَيُّ وَالرَّابِعَةُ : عِفَّةُ الْمُقْدُوفِ عَمَّا رَمَاهُ بِهِ الْقَاذِفُ مِنْ زِنَا أَوْ لُوطٍ أَوْ نَفْيِ نَفْسٍ ، فَغَيْرِ الْعَقِيفِ لَا حَدَّ عَلَى قَاذِفِهِ ، كَمَا إِذَا ثَبِتَ الزِّنَا أَوْ اللُّوْطُ عَلَى شَخْصٍ وَرَمَاهُ بِهِ ، أَوْ نَفَى وَلَدَ الزِّنَا عَنْ أَبِيهِ الزَّانِي ، فَإِنْ رَمَاهُ بِغَيْرِ مَا ثَبِتَ شَرْعًا حَدَّ ، وَلِلْمُقْدُوفِ الْقِيَامُ بِغَيْشَةِ وَلِهِ الْعَصُو مَا لَمْ يُلَاحِظْهُ الْإِمَامُ أَوْ نَاتِبُهُ ، وَإِلَّا فَلَا عَفْوَ مَا لَمْ يَقْصُدِ الْمُقْدُوفُ التَّسْتُرَ وَحِفْظَ الْعَرَضِ ، وَإِلَّا فَيَجُوزُ الْعَفْوُ (وَعَنْ بُلُوغٍ إِنْ تَطَّقَ أَتْنَى اكْتَفَوْا) أَيُّ اكْتَفَى الْعُلَمَاءُ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى قَاذِفِ الْأَتْنَى بِإِطَاقِهَا الْوُطءَ وَلَوْ لَمْ يَتَلَعَّ ، فَمَنْ رَمَى بِمُطَبِّقَةٍ بِالزِّنَا وَلَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ حَدِّ الْقَذْفِ لِلْحَقِّ الْمَعْرُوفِ لَهَا وَلَأَهْلِهَا . وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَةٍ زَيْنٍ ، فَقَالَ لَهُ بِكَ ، حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ : حَدًّا لِقَذْفِهَا الرَّجُلَ ، وَحَدًّا لِلزِّنَا لِاعْتِرَافِهَا بِهِ ، وَلَا حَدَّ عَلَى الرَّجُلِ . وَمَا لَا حَدَّ فِيهِ كَقَوْلِهِ يَا ابْنَ الْبَصْرَانِيِّ أَوْ يَا ابْنَ الْكَافِرِ أَوْ يَا ابْنَ الْحِمَارِ أَوْ يَا ابْنَ الْكَلْبِ ، فَقِيهِ الْأَدَبِ بِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ ، وَقَدْ كَثُرَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ فِي زَمَانِنَا هَذَا حَتَّى صَارَتْ كَالْبَاحِ لِقَدْ تَنَاهَى عَنْهَا وَالْمُؤَدَّبُ عَلَيْهَا ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى صَلَاحَ الْحَالِ بِسَنَةِ وَكْرَمِهِ .

وَلَمَّا أَتَى الْكَلَامَ عَلَى حَدِّ الْقَذْفِ شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَلَى حَدِّ السَّرْقَةِ فَقَالَ (بَابُ السَّرْقَةِ) أَيُّ هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ السَّرْقَةِ بِفَتْحِ السِّينِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَقَدْ تَسَكَّنَ ، وَفِي بَيَانِ تَعْرِيفِهَا وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا مِنْ قَطْعٍ وَغَرَمٍ ، وَهِيَ فِي اصْطِلَاحِ الشَّرْعِ : اخْتِذَ مَكْلُفٌ نَصَابًا فَأَكْثَرَ مِنْ مَالٍ مُحْتَرَمٍ لِغَيْرِهِ بِلَا شُبْهَةٍ قَوِيَةٍ ، وَهِيَ عِمْرَةٌ كِتَابًا وَسَنَةً وَاجْتِمَاعًا لَوْ جُوبَ الْحَدِّ فِيهَا . (4،3) (إِنْ أَخْرَجَ الشَّخْصُ الَّذِي قَدْ كَلَّفَا) أَيُّ إِنْ أَخَذَ الْمَكْلُفُ وَهُوَ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، سَنَمًا أَوْ كَافِرًا ، حَرًّا أَوْ رَقِيقًا ، مِنْ غَيْرِ مَالٍ ضَيْدِهِ شَيْئًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ وَأَخْرَجَهُ مِنْ حِرْزِهِ ،

بِرَجْلِهِ الْيُسْرَى فَإِنْ قَدْ عَادَا يُسْرَى يَدَيْهِ اقْطَعْ فَإِنْ تَمَادَى^١
بِرَجْلِهِ الْيُمْنَى فَإِنْ عَادَ اسْجَنْ لَهُ مَعَ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ الْمُؤَهَّنِ^٢

وهو الموضع المعد لحفظه بقصد السرقة (من حرزه) وهو ما لا يعدّ الواضع فيه مضيقاً عرفاً كالحيب والصندوق والحائوت والدار وزريبة الحيوانات وجرين التمر والحبوب ، إذ حرز كل شيء ما يناسبه (ما ربع دينار وفي) أي إذا كان المخرج من الحرز خفية ينفي برع دينار شرعي من الذهب الخالص ، أو يساوي ثلاثة دراهم من الفضة الخالصة أو المغشوشة إذا راجت رواج الكاملة ، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من العروض أو الحيوانات ولو طيراً كدجاج أو حمام أخرج من قفصه ، ولو نقصت عن ربع الدينار إن لم يكن نقد أهل البلد ذهباً فقط ، وإلا فلا بد من مساواة ربع الدينار ، وهذا هو النصاب الموجب للحدّ فأولى ما زاد عليه (سراً بلا شبهة ملك) أي ومحل وجوب الحدّ على السارق متوقف على أخذه نصيباً من مال الغير سراً ، فإن أخذه جهراً بحضرة سيده كما إذا اختطفه من سيده أو نعمانية منه فهرب فلا حدّ عليه ، لأنه مختلس فعليه الغرم فقط مع الأدب ، ونظله من أخذ شاة من المرعى ؛ ولا حدّ أيضاً على من ادعى أنه مالك لشيء من أموال الناس بحضرة مالكه الأصلي وأخذه بقوته لأنه مكابر ، يغرم المال إن فات ويزجر لتعديده . ويشترط لوجوب الحدّ أيضاً أن يكون إخراج المالك الغير من حرزه بلا شبهة ملك أو شبهة وجوب نفقة ، فإن سرق المكلف ماله المودع بغير علم من الأمين أو الموهون بغير إذن من المرتهن ولا علم ، فلا يقطع لوجود شبهة ؛ ولا يقطع الوالد إن سرق من مال ولده ، كان الوالد أباً أو أمّاً أو جدّاً ولو لأم للشبهة ، وهي وجوب نفقة الوالد إن انفقر على ولده ، ولا شبهة للولد في مال والده بعد خروجه من كفالته ، فإن سرق منه نصيباً فأكثر قطع حدّاً (فاقطعوا يمينه) أي فإن سرق المكلف من مال الغير الذي لا شبهة له فيه فاحكموا بقطع يده اليمنى حدّاً من الكوع ، وتحسم بالنار خوف الضرر ؛ والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وبين النبي ﷺ عموم الآية بأن أول ما يقطع اليد اليمنى ظاهراً ولو كان أعسر وهو المشهور ، لكن الذي في المجموع والخطاب والأجهوري : يبدأ بقطع يده اليسرى إذا كان لا يبطش إلا بها ، ومحل ابتداء القطع باليمنى إذا كانت صحيحة أو بها شلل خفيف جدّاً ، فإن كان الشلل بيناً ، أو كانت اليمنى مقطوعة بجناية ونحوها بدىء بقطع اليسرى (فإن يعد فاتبعوا) أي فإن يعد المكلف إلى السرقة بعد قطع يده اليمنى فاتبعوا .

(2٠١) (برجله اليسرى) أي فإن سرق مرة ثانية ففقط رجلاه اليسرى من خلاف ويكون القطع من الكمين (فإن قد عادا) أي فإن رجع لحاله وسرق مرة ثالثة وكان المسروق من الحرز نصيباً فأكثر (يسرى يديه اقطع) أي احكم بقطع يده اليسرى من الكوع كما مر (فإن تهادى) أي فإن استمر على حاله وسرق مرة رابعة (فرجله اليمنى) أي فاحكم بقطع رجلاه اليمنى التي لم يبق غيرها من الكمين (فإن عاد اسجن) أي فإن عاد بعد قطع يديه ورجليه إلى السرقة وأخذ ما فيه نصاب من حرزه فاحكم عليه بالسجن ما دام حياً ٥٠ له مع الضرب الشديد المؤهّن) أي احكم عليه بالسجن

وَأَتْبَعُهُ فِي الْيُسْرِ بِمَا فِيهِ انْقَطَعَ وَمُطْلَقًا مَعَ غَيْرِ قَطْعٍ يُتْبَعُ¹
وَأَقْطَعَ يَدَ الذَّمِّيِّ وَالْمُعَاهِدِ وَالْعَبْدَ فِي مَالٍ لِغَيْرِ السَّيِّدِ²

مع حكمتك عليه بالضرب الوجيع المضعف له عن القوة التي تحمله على سرقة الأموال حتى يموت في سجنه أو تظهر له توبة نصوحة ، فإن تاب حتى حسنت حاله أخرج من السجن .

(2،1) (واتبعه في اليسر) أي أن السارق يتبع بالمال الذي سرقه في ذمته إذا كان وقت السرقة ملياً وصار عند الحكم عليه بالحدّ معدماً ولو طال ما بين السرقة والحكم ، ولذا قال (بما فيه انقطع) أي لأجل يساره وقت التعدي حكم الشرع عليه بالحدّ ، وغرم ما سرق من المال إذا دام يساره واتباعه به إذا كان معدماً ولم يكتف بالقطع فقط (ومطلقاً مع غير قطع يتبع) أي فإن كان معدماً وقت السرقة وحكم عليه بالقطع لبلوغ ما سرقه النصاب فلا غرم عليه لئلا يعاقب عقوبتين : عقوبة الغرم ، وعقوبة القطع . وإن لم يحكم عليه بقطع لكون المسروق دون نصاب أو سرق من غير الحرز ، فعليه غرم ما سرق مطلقاً كان ملياً أو معدماً ، فإن كان المسروق موجوداً بعينه ردّه لمالكه وإن فات بمفقوت ، فإن كان من المثليات رد له مثله في غلاء أو رخص ، وإن كان من المقننات فعليه قيمته يوم سرق ، فإن كان معدماً فيتبع به في ذمته لوقف يساره ولا يقطع لما علمت . وتقدم أن شرط الحد التكليف ، فلا يقطع مجنون ولا بصيّ ولو سرق أكثر من نصاب لرفع القلم عنهما ، لكن يؤدّب الصيّ مخافة اعتياد السرقة فتكون له سجة . ويشترط لحد السرقة أيضاً أن يكون المسروق مما يجوز الانتفاع به ، فمن سرق من المسلمين خمرًا أو خنزيرًا أو آلة هو كظنبور وعود فلا حدّ عليه ، وعليه قيمة الطنبور والعود بعد تكسيرها حيث كانت قيمة المتكسر منهما (واقطع يد الذمي والمعاهد) أي واحكم بقطع يد كل من الذمي والمعاهد ، وهو الحرابي الذي دخل عندنا بأمان إن سرق ما فيه نصاب فأكثر من أموال المسلمين أو أهل الذمة لدخول الأول في طاعتنا والثاني في عهدنا (والعبد في مال لغير السيد) أي واحكم بقطع يد العبد إن سرق ما فيه نصاب من مال لغير مالكه ، وأما إن سرق من مال مالكه فلا حدّ عليه بقطع يد أو رجل للشبهة ، وإذا دخل أحد الحرز وسرق مالا فتناوله منه غيره خارج الحرز وثبتت السرقة بينة أو اعتراف قطع الداخل دون الذي كان خارج الحرز ، وإن رفع المسروق إلى نصف جدار سور الدار أو الشباك فأدخل الخارج يديه وتناول منه حتى أخرجه قطعاً معاً ؛ وإذا دخل شخصان في حرز فرفع أحدهما متاعاً أو غيره وحمله الثاني فخرجا قطعاً معاً حيث كان المتاع ثقيلًا لا يمكن الثاني رفعه إلا بالإعانة ؛ وإن كان مما يمكن رفعه بلا إعانة لحقته قطع الحامل وحده .

ولما أنهى الكلام على حدّ السرقة شرع يتكلم على حدّ شرب المسكر فقال (باب شرب الخمر) أي هذا باب في بيان حمن شرب الخمر وما يترتب عليه من وجوب الحدّ فالخمر اسم لكل ما خامر العقل ودخله من المائعات ، وهو محرم بالكتاب والسنة والإجماع ، بل هو من كبائر الذنوب .

باب شرب الخمر

وأجلد ثمانين لِشُرْبِ المُسْكِرِ المُسْلِمِ الحرِّ بِتَكْلِيفِ حَرِيٍّ¹
وَالرِّقُّ شَطْرٌ لَا لِفُصَّةٍ أَوْ حَرَجٍ² وَالْحَدُّ فِي الشَّرْبِ مَعَ الْقَذْفِ أَنْدَرَجُ

(1) أوجب الشارع الحدَّ على متعاطيه ، وإلى بيان الشرب وشروطه أشار الناظم بقوله (وأجلد ثمانين)

معناه : احكم بالحدِّ ثمانين جلدة (لشرب المسكر) أي لأجل تعاطي شرب المسكر من خمر ، وهو عصير العنب إذا بلغ بعد عصره وتخميره الشدة المطربة اتفاقاً ، أو نبذ وهو ما بلّ بلا عصر من الزبيب والتمر ويخمر حتى يبلغ الشدة المطربة أيضاً على مشهور المذهب (المسلم الحر) أي وعمل الحكم بالثمانين إذا كان الشارب للمسكر مسلماً لا كافراً فلا يحدُّ ، نعم إنه يؤدب إذا تظاهر بشربه بين المسلمين ، وأن يكون حرّاً ذكراً أو أنثى لا رقيقاً ، إذ الرقيق لا يحكم عليه في شرب المسكر ثمانين جلدة بل ينصفها كما سببه عليه بعد (بتكليف حري) أي وأن يكون حرّاً بالتكليف : أي متصفاً به حقيقة بأن كان عاقلاً بالغاً طائعاً ، فلا يحدُّ على مجنون ولا على صبي ، لكن يؤدب الصبي ولينزجر لعدم خطيئتهما ، ولا على مكروه لعذره بالإكراه . والحاصل أن شروط وجوب الحكم بالثمانين خمسة : الإسلام ، والحرية ، والعقل ، والبلوغ ، والاختيار . فمن توفرت فيه جلد ثمانين جلدة إذا تعاطى مسكراً قلَّ أو كثر لحديث «ما أسكر كثيره فقليله حرام»

ظاهرة ولو قلَّ جداً ، كما إذا غمس إبرة في مسكر فوضعهما في فمه وابتلع ريقه وهو المشهور ، وقيل لا يحدُّ ، وقاله الشيخ إبراهيم اللقاني ، وأفاد أن الحدَّ فيه من التعقُّق في الدين ، كذا في بلغة السالك .

(2) (والرق شطر) أي والرفيق ذكراً أو أنثى إذا شرب مسكراً وكان مستوفياً لشروط الحد فعليه شطر أي نصف ما على الحر في حدِّ الشرب ، وهو أربعون جلدة إن ثبت عليه بيينة أو اعتراف منه ، فإن رجع بعد اعترافه وجحد شرب الخمر ولم تشم رائحته من فيه ولم يتقايأه قبل رجوعه . وللسيد إقامة الحد عليه في الشرب والزنا ، وأما الحر فلا يقيم الحد عليه إلا الحاكم ، ثم امتنعتي من حرمة شرب المسكر بقوله (لا لفصة أو حرج) أي إلا إذا كان شرب المسكر لضرورة كإساعة غصة : أي ابتلاعها ، والغصة بضم التين المعجمة : الخنقة ، فيجوز إن لم يجد غيره . قال في المجموع : وتقدم عليه المياه النجسة من بول ودم وشبههما ، فإن أساغ الغصة بالخمر مع وجود غيره أثم وعليه الحدُّ ، كما إذا زاد على إساعة الغصة ولو مصة . وأما شربة : أعني الخمر المتخذ من عصير العنب لعطش ، فلا يجوز لأنه يزيد في العطش . وقوله أو حرج : هو عين الأول ، إذ الحرج الضرورة ، وقد تحصل بالغصة . وقوله (والحد في الشرب مع القذف اندرج) معناه : أن جِدَّ شرب الخمر يندرج مع حدِّ القذف . لا تجادها نوعاً وعدداً . فمن قذف إنساناً بأن قال له : يا زان ، أو جماعة بأن قال لهم : يا زناة ، ثم شرب خمرًا فلا يكرَّر عليه الحدُّ ، بل يجلد ثمانين إن كان حرّاً ، وأربعين إن كان رقيقاً ولو قلَّ رقه كثلث أو سدس . لكن إن قذف بعد

باب الصائل والمخارب

وَعَرَفُوا الصَّائِلَ دُونَ لَيْسَ بِأَنَّهُ الطَّالِبُ قَتَلَ النَّفْسَ¹
وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ لِأَخْذِ الْمَالِ أَوْ مَنَعَ السُّلُوكَ مِنْ إِصَالِ²

إقامة الحدّ عليه حدّ ثانياً ، ولو قذف بسجود الفراغ من الأول . فإن بقي من الأول عدد يسير كمشرة أو سوط كمل عليه وحدّ مرة أخرى .

تبيّه : شرب عصير العنب إذا بلغ حدّ الإسكار حرام بإجماع الأئمة ، ويجب الحدّ في تعاطي القليل منه كالكمير . واختلفوا في شرب النبيذ ، وقال مالك : هو كذلك ، ويجب الحدّ عنده في القليل الذي لم يسكر ، وعنده من الكبار . وقال الشافعي : هو من الصغائر ، أعني شرب القدر الذي لم يسكر من النبيذ ولا تردبه الشهادة . وأجازه أبو حنيفة ، ولا يعمّ عنده شرب الكثير الذي بلغ أربعة أقداح جمع قدح ، وهو الإثاء للمعدّ لشرب الخمر ، فدون الأربعة جائز عنده ، لكن إن رفع المالكي فيقيم عليه الحدّ ولو شرب أقلّ من قدح ، بل ولو قال له أنا حنفي . وهذا كله في القدر الذي لا يسكر من النبيذ . وأمّا القدر الذي يسكر فحرام إجماعاً ، انتهى ملخصاً من بلغة السالك .

ولما أنهى الكلام على حدّ شرب الخمر شرع يتكلم على حدّ الحرابة وذكرها بعدها لمشبهة الحدّ بينهما وهو القطع في الجملة فقال (باب الصائل والمخارب) أي هذا باب يذكر فيه تعريف الصائل وحكمه ، وتعريف المخارب وحكمه . الصائل : وهو الذي يقصد قتل النفس وليس غرض من أخذ مال ونحوه فهو أثم ، وحكمه الدفع بعد الإنذار ولو بالقتل إذا كان لا يتدفع إلا به ، وعمل طلب الإنذار من الوصول عليه ندياً إن لم يعاجل الصائل ، وإلا فيسقط الإنذار والمخارب من قطع الطريق وأخاف السبيل على وجه يتعذر معه الغوث ، كان القطع لأخذ مال أو منع سلوك ، وهو ظالم عاصي لله ولرسوله .

(1) وإلى تعريف الصائل والمخارب أشار الناظم بقوله (وعرفوا الصائل) أي عرف العلماء الصائل : أي المتعدي (دون ليس) يفتح اللام وسكون الموحدة بمعنى التلبس ، وهو تخليط الأمور لتخفى على الناس : يعني أن العلماء عرفوا الصائل تعريفاً واضحاً لا خفاء معه قائلين (بأنه الطالب قتل النفس) وهو الذي ليس له غرض إلا القتل فقط لعداوة ونحوها ، فيقتل جوازاً بعد الإنذار إن أمكن ، وليس للمصون عليه مخرج ، فإن وجد مخرجاً هرب يتحقق أنه يتخلص به منه أو اتقاء بشيء يتوّن بينه وبين الصائل فلا يجوز له قتله ، وإن قتل الصائل بعد الإنذار ولا مخرج للوصول عليه فدمه هدر .

(2) وقاطع الطرق لأخذ المال) أي والشخص الذي يقطع الطرق جمع طريق بمنع المارّين فيها لأجل أخذ أموالهم بسبب إخافة أو قتال أو تحيل لسلب أموال الناس بإتقاء نحو سكران أو داتورة أو بنج أو غيرها من كل مرقد أو إدخالهم داراً أو زقاقاً يمكنهم سلب الأموال فيها على

مَعَ امْتِنَاعِ الْعَوْتِ فَالْمُحَارِبُ فَإِلَامَامُ رَأْيُهُ فَيُصْلَبُ¹
 أَوْ قَتْلُهُ أَوْ مِنْ خِلَافٍ قُطْعًا وَالنَّفْيُ مَعَ حَبْسٍ إِلَى أَنْ يَرْجِعَا²
 وَأَقْبَلَهُ إِنْ جَاءَ تَائِبًا مُعْتَذِرًا وَاسْمَحَ بِحَقِّ اللَّهِ لَا حَقَّ الْوَرَى³
 فَعَنَّهُ لَا عَقْوَ إِذَا مَا قَتَلَا وَبِالْتَّمَالِي أَقْتُلْ بِشَخْصٍ الْمَلَا⁴

وجه يتعذر معه العوت (أو منع السلوك من إيصال) أي أو كان قطع الطرق لا لأخذ مال ، بل لمجرد منع المرور فيها ، وسلوك الناس للتوصل إلى مرامهم من تجارة أو سفر لنحو حج أو طلب علم وما أشبه ذلك مما هو واجب أو مندوب أو مباح .

(2،1) (مع امتناع العوت) أي وكان ذلك على وجه يتعذر معه الاستغاثة بأحد أوصيائه ، ليعد المسافة أو قوة القاطنين للطرق من كثرة أو استعداد بأسلحة ونحوها (فالغارب) أي فالقطاع للطرق على ما تقدم هو المسمى شرعاً بالغارب ، ويستوي في ذلك الواحد والجماعة (فالإمام رأيته) أي فالإمام أو نائبه أن يفعل به : أي المحارب إذا ظهر عليه ما يراه من أمور أربعة ينسب جرمه أو طول مكثه في الخرابه (فيصلب) أي فأحدها صلبه : أي ربطه على جذع ونحوه ، ويقتل بخربة وشبهها ويترك على حاله مدة ، فإذا خيف تغيره أنزل وصلى عليه غير فاضل بعد غسله لأنه من العصاة (أو قتله أو من خلاف قطعاً) وثانيها قتله من غير صلب وثالثها أن تقطع يده اليمنى من الكوع ورجله اليسرى من مفصل الساق في وقت واحد ولو خيف عليه الموت ، فإن كانتا مقطوعتين قبل ذلك لسرقه أو حراجه قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى (والنفي مع حبس) أي ورابعها أن ينفيه إلى بلد منسية يومين أو ثلاثة ويسجنه بها (إلى أن يرجعاً) أي حتى يرجع عن حاله وتظهر توبته ولو زاد على العام ، لكن إن ظهرت توبته وحسنت حالته قبل كمال العام مكث ببقية فقط .

(4،3) (واقبله إن جاء تائباً) أي أقبل أيها الحاكم توبة المحارب إذا جاءك قبل قدرتك عليه معتذراً عن جرائمه نادماً على ما فعل ، فلا يجوز لك عقوبته إلا بحق (واسمح بحق الله) أي واحكم بإسقاط كل حق كان يعاقب عليه من حقوق الله كالصلب والقطع لأجل انقياده وتوبته (لاحق الورى) أي للاحق العباد من جرح أو قطع أو سلب مال ، فلا يجوز لك إسقاطه ، بل لا بد من الحكم بالقصاص ، وللمجني عليه العفو بعد مجيئه تائباً ، ورد الأموال لأربابها حيث كان ملياً ، فإن كان معدماً اتبع بها في ذمته (فعنه لا عفو إذا ما قتل) أي فإن قتل شخصاً فأكثر مدة حراجه فلا بد من قتله قوداً ، ولا يجوز للإمام أن يعفو عنه (وبالتمالي اقتل بشخص الملا) أي واحكم بقتل الملا من المحاربين إذا تمالتوا : أي اجتمعوا على قتل شخص واحد ، ذكراً أو أنثى ، حراً أو رقيقاً ، مسلماً أو ذمياً . أو معاهداً ، ولو يباشر المقتل بعضهم والباقيون حاضرون ، إذ حضورهم مشجع ومقو للمباشرة على القتل . واعلم أنه يلحق بالغاربين في جميع ما تقدم الجبايرة الذين يسلبون أموال الناس ولا يمكن العوت منهم بعلماء ولا غيرهم ، والذين يفعلون في الطرق البعيدة من العمران ليلتكوا بالنساء ، فالجميع

باب العتق والولاء

وَصَحَّ إِعْتَاقُ رَقِيقٍ سَلِمًا مِنْ كُلِّ تَعْلِيقٍ وَحَقَّ مُسْلِمًا¹
بِصِغَةٍ مِمَّنْ لَهُ التَّبَرُّعُ وَالْمَالُ لِلْعَبْدِ إِذَا لَمْ يُنْزَعِ²

عابرون يجري عليهم ما يجري على قطاع الطريق .

ولما أنهى الكلام على الحدود شرع يتكلم على العتق والولاء فقال (باب العتق والولاء) أي هذا باب في بيان حقيقة العتق وحكمه ، وفي بيان حقيقة الولاء وما يتعلق به . فالعتق في اصطلاح الشرع : تخلص الرقبة من الرق بصيغة ، وهو من باب ضرب ، فهو لازم لا يتعدى إلا بالهمزة ، فيقال في اللازم : عتق العبد بفتح أحرف الفعل ، ويقال في الثاني : أعتق السيد عبده بفتح الهمزة وسكون العين المهملة . وحكمه الندب ، لأنه من أفعال الخير المرغب فيها ، بل هو من أعظم القرب لما في الصحيحين وغيرهما من قوله ﷺ «من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار ، حتى الفرج بالفرج» ومع ذلك صلة الرحم أفضل لقوله ﷺ «لئن أعتقت رقبة : لو كنت أعبدتها أقاربك كان أعظم لأجرك» وقد أعتق ﷺ ثلاثاً وستين رقبة وأركانه ثلاثة : معتق بكسر التاء ، وشرطه التكليف والرشد ، وريق لم يتعلق به حق لازم وصيغة .

(1و2) وإلى بيان ذلك أشار الناظم إلى أركان العتق بقوله (وصح) «إعتاق رقيق» الخ ، شروع منه في أركان العتق ، وبدأ بالريق مخبراً أنه لا يصح عتقه إلا إذا خلا من كل تعليق بقوله (سليماً) من كل تعليق (وحن) وسلامته التي تتوقف عليها صحة عتقه ألا يكون السيد مدينياً ديناً يحيط برقبته ، وألا يكون مرهوناً ، ولا صدقاً لزوجته ، ولا جان على نفس أو طرف أو مال لغير السيد ؛ فإن أحاط الدين الذي على مالكة برقبته كلها لم يصح العتق ؛ وإن أحاط الدين بنصف الرقيق أو ثلثه نفذ العتق فيما بقي ، وكان مبعثاً ؛ وإن كان مرهوناً توقف العتق على إذن الراهن ، فإن أذن فيه مضى وإلا حكم بإبطاله ؛ وإن كان صدقاً لزوجته بطل العتق حتى الزوجة به ، ولأنه تصرف في ملك الغير ؛ وإن سبقت منه جناية بطل عتقه ، لأن رقبة الرقيق فيما جنى . وقوله (مسليماً) شرط في صحة العتق ولزومه ، فلا يصح عتق كافر لآية فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة التي في كفارة الخطأ . وقوله (بصيغة) إشارة إلى بيان الركن الثاني وهو صيغة اللفظ الذي يلزم به العتق ، ولو دلت قرينة على الهزل كأعتقتك ، وفككت رقبته ، وأنت معتوق ، فيلزم بها العتق ، ولا ينفعه دعوى عدم إرادته وكثابة ظاهرة وتصرف للعتق ، إلا إذا دلت قرينة على عدم إرادته لقوله لعبد : أنت حر إذا كان في نظير فعل جميل وقع منه ، وقال : أريد أن فعلك فعل الأحرار ولا ملك لي عليك . إذا كان في معرض خلاف لأمر السيد ، لأن معناه لست مطاوعاً لي وكأني لا أملك ؛ فإن لم تكن

وَمَنْ بِتَكْلِيفٍ وَعَمِدَ مَثَلًا بِرِقِّهِ فَأَعْتَقَ عَلَيْهِ مَسْجُلًا¹
وَمُعْتَقُ الْبَعْضِ عَلَيْهِ يَسْرِي جَمِيعُهُ فِي عُسْرِهِ وَالْيُسْرِ²
وَأَنْ يَكُنْ مُشْتَرَكًا فَقَوِّمَ عَلَيْهِ شِقْصَ الْغَيْرِ إِنْ لَمْ يُعْذِرْ³

قرينة صرفت للعتق لدالاتها عليه . وأما نحو : اسقني الماء وادخل واذهب ، فكتابة خفية لا تنصرف للعتق إلا بالنية ، فإن نواه بها لزمه (من له التبرع) هذا هو الركن الثالث على ترتيب النظم : يعني أنه يشترط لصحة العتق ولزومه كون المعتق عاقلاً بالغاً رشيداً ولو سكر بحرام للزوم عتقه . وطلاقه وجنانياته بخلاف معاملاته ، فالمجننون والصبي والسفيه المولى عليه لا يلزمهم عتق للحجر عليهم في أموالهم ، نعم إن عتق السفيه أم ولده يعضي عتقه ولا يرد ، لأنه لا تصرف له فيها لا بالوطء وخفيف الخدمة . ويلحق بالصبي والمجننون من سكر بحلال فلا ينفذ عتقه لعذره ، ولا ينفذ أيضاً عتق المريض فيما زاد على ثلث ماله إلا إذا أجازاه الورثة . والمرأة فيما زاد على الثلث أيضاً : إلا إذا أجازاه الزوج وكانت رشدة . ورد الورثة إيقاف ، ورد الزوج إبطال ، وقيل إيقاف . فإن حمل الثلث الرقيق أعتق ، وإن حمل بعضه أعتق البعض (والمال للعبد إذا لم ينزع) أي أن العبد : أعني الرقيق مطلقاً إذا كان له مال وأعتقه سيده ولم يستثن ماله فإنه يصير حراً والمال ملكاً له ، وليس للسيد فيه تصرف بعد العتق إذا لم ينتزعه قبل صدور العتق منه ، فإن انتزعه ثم أعتقه أو استثناه بقوله : أنت معتوق إلا مالك فهو لي ، كان المال للسيد دون المعتق .

(1) (ومن بتكليف) الخ ، يعني أن من مثل برقيقه مثله أشانه كقطع يد أو أصبع أو أنملة أو أذن ، أو أضرت به كجب ، وكان عاقلاً بالغاً متعمداً لفعل ما ذكر ونحوه (فأعتق عليه مسجلاً) أي فحكمه أنه يعتق عليه لكن بالرفع للحاكم ، فيحكم القاضي على سيده بتحريره وإخراجه عن ملكه حكماً مسجلاً في ديوان الأحكام ؛ فإن مثل به ولم يحكم الحاكم بعتقه كما في مصر من أنهم يجيئون العبد لحراسة البيوت ويسمونهم بالطواشي ، فإنه يباع لما علمت من أن عتقه متوقف على الحكم ، وليس هناك من يحكم به .

(2) (ومعتق البعض) أي أن من أعتق بعض رقيقه كما إذا قال له : أعتقت نصفك أو ربعك أو أصبعك ، أو غير ذلك من محاسن الأمة كشعرك وسنك وكلامك (عليه يسري ه جميعه) أي فإن الحاكم يحكم بتنفيذ العتق وسريانه في جميع أجزاء المعتق بفتح التاء ، وهو العتق بالسراية (في عسره واليسر) أي أن الحاكم يحكم بتكميل العتق على المجزئ مطلقاً ، معسر كان أو موسراً ، لأن العتق لا يتجزأ كالطلاق في بعض صورته ويخالفه في البعض الآخر . مثال ذلك : إذا قال لأمتيه ماعاً : إحداكما حرة بقصد العتق ولم يعين ، خير فيهما ، فإن كانتا زوجتیه وقال لهما : إحداكما طالقة ولم يعين ، طلقنا ماعاً ؛ فإن عين إحدى الأمتين أو الزوجتين بنيته ، نفذ العتق أو الطلاق في المعينة فقط .

(3) (وإن يكن) أي الرقيق (مشتراكاً) بين مالكين أو ثلاثة فأعتق أحد الشريكين أو الشركاء

مَنْ يَمْلِكُ الْأَصْلَ عَلَيْهِ أُعْتَقَ وَالْفَرْعُ وَالْإِخْوَةُ كُلَّا مُطْلَقًا
ثُمَّ الْوَلَا لِمَالِكٍ قَدْ أُعْتَقَا عَنْ نَفْسِهِ وَالَّذِينَ فِيهَا اتَّفَقَا²

شقصه : أي نصيبه منه ولو قتل كسندس أو ثمن (فقوم عليه شقص الغير) أي فاحكم بتقويم نصيب الشركاء على الذي ابتداء العتق فيدفعه لهم ويكمل عليه عتق الرقيق الذي ابتداءه جبراً وولاًؤه له ، ومحل تكميل العتق عليه أن يملك الشقص بمعاوضة وأن يكون مبتدئاً للعتق ، فإن ملكه بهبة أو ميراث ، أو ابتداء العتق غيره لم يكمل عليه ، وهذا إذا كان ملياً ولو بما يباع على النفس ، ولذا قال (إن لم يعدم) أي إن لم يكن معدماً ؛ فإن كان معدماً لم يقوم عليه شقص الغير ، ويتبع بالقيمة في ذمته ، بل ينفذ العتق في شقصه خاصة ويصير الرقيق مبعوثاً .

(1) ثم شرع يبين العتق بسبب الملك فقال (من يملك الأصل) يعني أن من ملك أصله كآبويه وأجداده وجداته من نسب لا من رضاع وإن علوا (عليه اعتقا) أي فإنه يعتق عليه بمجرد الشراء إذا كان الولد المشتري حراً بعتق ، أو يكون أمه حرة ولو كان أبوه عبداً لقاعدة : كل ذات رحم فولدها بمنزلتها ، ولا يحتاج في ذلك لحكم حاكم (والفرع) أي وكذا من ملك فرعاً بشراء أو هبة أو ميراث فإنه يعتق عليه بمجرد الملك كما هو المتقون من قول علماء المذهب (والأخوة كلا مطلقاً) أي ومن يملك إخوته من نسب يرجع من أوجه الملك فإنهم ينتفون عليه كلاً : أعني أشقاء كانوا أو لأب أو لأم ، كانوا ذكوراً أو إناثاً أو مختلفين كما أقاده بقوله مطلقاً . ومحل ملك الأصل أو الفرع أو الأخوة بشراء إذا كان المشتري غير مدين ، أو كان مديناً وله من المال ما يقابل ما عليه من الدين . فإن كان معدماً بيع عليه لوفاء ما عليه من الدين ، لأن المال الذي اشترى به أحداً من أقاربه كالأصل والفرع والأخوة ليس ملكاً له في الحقيقة ، بل ملكاً لأرباب الديون .

(2) ولما أنهى الكلام على العتق شرع يتكلم على الولاء فقال (ثم الولاء) بالقصر لضرورة النظم فهم ممدود وقد عرفه النبي ﷺ بقوله « الولاء لحمه » بضم اللام « كلحمته النسب لا يباع ولا يوهب » والمراد بالحمية في الحديث : الاتصال والارتباط الحاصل بين الرقيق وسيدّه بسبب إنعامه عليه بالعتق ، فهو شبه برابطة النسب الذي هو القرابة ، لأن الشخص في حال اتصافه بالرق كالمعدوم ، فلما من عليه مولاه بالعتق فكأنه أوجده بعد عدم . وسبب الولاء الذي نحن بصدد إزالته ملك الرقيق بالحرية (لملك قد اعتقا) يعني أن الولاء الذي هو أثر ما تركه المعتق بالفتح من المال خاص بمالكة الذي باشر عتقه إذا لم يكن له عاصب ، أو باشر عتق أبيه ، أو عتق من اعتقه ، كان العتق منجزاً أو غير منجز ، كالمعتق إلى أجل والمكتاتب والمملوك ، وكبشارة العتق عتق غيره عنه ، فمن أعتق رقيقاً عن غيره كان الولاء لذلك الغير ولو أجنبياً منه . وقوله (عن نفسه والدين) معناه : أن الولاء يكون للمعتق بكسر التاء بأربعة شروط . أحدها أن يكون المعتق بالفتح ملكاً له . وثانيها أن يحقّه عن نفسه ، فإن أعتقه عن زوجه أو ولده أو أحد آبويه مثلاً فالولاء لمن أعتق عنه منهم لا له . وثالثها أن يكون المالك

باب التدبير

وَمَنْ يُبَيِّرْ رَقَّةً بِصِفَتِهِ أُجِرَ لَهُ فِي وَطْئِهِ وَخِدْمَتِهِ

حرًا ، فلو أعتق العبد عبده أو أمته ولو بإذن سيده فالولاء للسيد دون العبد . ورابعها أن يتفق المالك والمملوك في الدين ، فإن أعتق الكافر رقيقه المسلم فولأوه لجماعة المسلمين لا له ، ولو أسلم بعد صدور العتق منه بقرب . وقوله (فيها اتفاق) راجع للمشرطين الأول والثاني ، والمعنى : أن الولاء يكون للشخص إذا كان عتقه عن نفسه نافذا في رقيق أنفق عليه وجوبًا بسبب الملك . وتقدم عصبة النسب على عصبة الولاء فإن مات المعتوق وترك ابنًا حرًا أو ابن أو كفا أو جدًا أو أخًا أو ابن أخ أو عمًا أو ابن عم ، وكان الجميع أحرارًا ، وله عتق بالكسر ، كان الإرث للأقرب من هؤلاء ، ولا شيء للمعتق لسقوطه بالحجب فإن انفرد وورث المال جميعه بالولاء . وإذا كان معه ذو فرض اخذ ما فضل منه تعصيًا ، ويقوم مقامه ورثته إن مات قبل المعتق بالفتح ، لكن ذاك خاص بالذكر منه ؛ فلو ترك ابنًا وبنات فالولاء لابن ولا شيء للبنت إذ الأنثى لا ترث من الولاء إلا ما باشرت عتقه أو جره لها العتق ؛ فإن أعتقت رقيقًا ولم يكن له عاصب ورثته بالولاء وورثت من أعتقه معتوقها حيث لا عاصب من الأحرار .

مسألة : إذا كان لزيد عبد اسمه سعيد ، ولسعيد هذا عبد مشترك بينه وبين عمرو ؛ واسم العبد المشترك بلال ، فاستاذن سعيد سيده زيدًا في عتق نصيبه من بلال فأذن له في ذلك فأعتقه بعد الإذن ، أو قبله وأجازه السيد ، قوم نصيب عمرو ؛ وأخذت القيمة من مال زيد ليكمل عتق بلال على سعيد الذي ابتدأ العتق ؛ فإن لم يكن لزيد مال سوى عبده سعيد بيع سعيد هذا ليكمل عتق عبده بلال جبرًا على زيد ، لأنه المعتق حقيقة ولبلال بعد تكميل عتقه شراء سعيد الذي كان سيده له قبل العتق . يلغز بها فيقال في أي موضع يباع السيد ؟ الجواب : في عتق عبده .

ولما أنهى الكلام على العتق شرع يتكلم على التدبير وذكره بعده لمساواته له في الحكم ومآله إليه ، إذ هو من أفراد اسباب العتق فقال (باب التدبير) أي هذا باب في بيان حكم التدبير وأركانه ، وهو تعليق مكلف رشيد عتق رقيقه على موته لزومًا ، ولو كان للمكلف الرشيد زوجة فيما زاد على ثلث مالها ، وهو مندوب لأنه من أفعال الخير المرغوب فيها . وأركانها كالتعق .

اشتمل كلام الناظم في صدر هذا البيت على أن كان التدبير وهي ثلاثة تؤخذ من قوله (ومن يدبر رقه بصيفته) أي فأخذها مدير بكسر الموحدة مشددة ، وهو المكلف الذي لا حجر عليه . ومدير بفتح الموحدة وهو الرقيق الذي سلم من كل تعليق به حق لأحد ، وقد يفهم الأول والثاني من قوله : ومن يدبر رقه والركن الثالث قوله بصيفته : أي الصيغة التي يلزم بها التدبير ، وهي قسمان : صريحة يلزم بها التدبير ، الذي هو تعليق الحرية على الموت كأن يقول له : أنت مدير ، أو دبرتك ، وأنت حر عن دبر مني . وغى صريحة كقوله أنت حر بعد

(1)

كَذَا انْتِزَاعُ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَمْرَضْ وَيَبْعُهُ وَرَهْنَهُ لَا تَرْتَضُ¹
واعتقه بعد الموت من ثلث حمل ورأس مال معتقاً إلى أجل²
خدم له ولا تطأ ولا تبع وما له في قربه لا تنتزع³

سفري ، أو بعد موتي ، أو بعد قيامي من مرضي ، لأن كلاً من هذه الصيغ : أعني أنت حر بعد سفري وما بعدها وصية له الرجوع فيها (أجز له في وطئه وخدمته) أي أنه يجوز لمن دبر أمة وطؤها واستخدمها كالقن وأجرتها لغيره وأخذ عليها . ويجوز لمدير العبد تصرفه فيه بالخدمة والأجرة دون البيع له وللأمة كما يأتي .

(1) (كذا انتزاع المال) أي وكما يجوز لمدير الرقيق خدمته مطلقاً ووطئه الأتني ، ويجوز له أيضاً انتزاع جميع ما له منه (إن لم يمرض) أي ما لم يمرض المدير مرضاً مخوفاً ، وإلا فليس له انتزاع ماله ، بل يمنع من ذلك لأنه والحالة هذه منتزع للورثة لا لنفسه (وبيعه ورهنه لا ترتض) أي لا تستحسن أيها القاضي بيع الرقيق المدير ولا رهنه ، بل افسخ كلاً من البيع والرهن لفساده ووجود عقد الحرية في رقة ذلك الرقيق .

(2) (واعتقه بعد الموت) أي احكم بعق المدير ذكره أو أنثى بسبب موت سيده من ثلث حمل : يعني من ثلث تركة سيده إن حمله الثلث كله ، فيقوم العبد المدير مع ماله وتضم القيمة إلى التركة ، ويكون النظر فيما بقي بعد مؤن تجهيزه وقضاء ديونه ، فإن كان فيما بقي ثلاثون ديناراً وقيمة المدير عشرة دنانير صار حراً ، وإن كان فيما بقي خمسة عشر حرراً نصفه ، لأن ثلث التركة لم يحمل إلا نصفه ، وحكم المدير بعد موت سيده وقبل تحريره في العدة والطلاق والحد كالقن وإذا كانت الأمة حاملاً وقت التدبير فحملها يكون تابعاً لها في الحكم يجري عليه ما يجري عليها من عتق وعدمه وإذا حملت أمة إلبس المدير منه بعد التدبير فحملها تابع لأبيه المدير في الحكم (ورأس مال معتقاً إلى أجل) أي أن الرقيق إذا كان معتقاً إلى أجل فمات سيده قبل الأجل فإنه يعتق من رأس ماله لا من الثلث ، بل إذا لم يكن له مال غير هذا الرقيق لحكم يعتقه ولو قبل حلول الأجل .

(3) (خدم له) يعني أن من أعتق رقيقه إلى أجل كما إذا قال له : أنت حر بعد عام أو أكثر أو أقل ، فيجوز له خدمته وتأجيرها لغيره والانتفاع بعقله ، لأنه قبل حلول الأجل ملكاً له . (ولا تطأ ولا تبع) يعني أن المعتق إلى أجل إذا كان أمة لا يجوز وطؤها لوجود عقد الحرية فيها . ولذا صار وطؤها شبهاً بنكاح المتعة ، فإن خالف ووطئ فلا حد عليه للشبهة ، ولحق به الولد إن حملت منه ، فإن كان عبداً جاز له خدمته وإيجارته ولا يجوز له بيعه ، كما لا يجوز بيع الأمة أيضاً ؛ فإن باع واحداً منهما ففسخ البيع وجوباً لفساده ، وأمر برد الثمن للمشتري (وماله في قربه لا تنتزع) أي ولا يجوز له انتزاع مال الرقيق المعتق إلى أجل إذا دنا الأجل بنحو شهر أو شهرين ، لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه . ومفهوماً أنه إذا لم يقرب أجل العتق يجوز له انتزاع ماله وهو كذلك .

باب الكتابة وأم الولد

لِلْعَبْدِ رَدَّ الْعَقْدِ فِي الْكِتَابَةِ مِمَّنْ بِلَا حَجَرٍ يُرَى اسْتِحْبَابُهُ¹
وَمِمَّنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهَا مِنْ وَلَدٍ فِدَاخِلٌ فِيهَا بِحُكْمِ الْعَقْدِ²

ولما أنهى الكلام على التدبير شرع يتكلم على الكتابة وأم الولد فقال (باب الكتابة وأم الولد) أي هذا باب في بيان حكم الكتابة وأركانها ، وفي بيان حكم أم الولد وما يتعلق بذلك ، وهي : أي الكتابة عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أداء جميعه ، وهي مندوبة شرعاً لقوله تعالى : ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ وحمل المفسرون الأمر في هذه الآية على الندب لا على الوجوب ؛ وعلى كل حال فهو قرينة لما علمت ، وأركانها أربعة : أولها مكاتب بكسر اللام المثناة الفوقية ، وشرطه التكليف والرشد ، فلا تصح كتابة المجنون والصبي والسفيه نعم لولي المحجور عليه مكاتبه رقيقه ، لمصلحة تعود عليه وإلا فلا تصح . وثانيها رقيق قدر على الكسب ورضي بها ولو أمة أو صغيراً لها قوة في الحال أو في المستقبل ، فلا يجبر عليها من أبها إلا إذا كان غائباً وأدخله معه حاضر كآبیه . وثالثها صيغة كقول السيد لعبده : كاتبتك ، أو أنت مكاتب على كذا إذا كان العوض بمنجماً ، وأما إن قال له : إن أعطيتني مائة دينار فأنت حرّ فقطعة ، وتكون حالة إن رضي بها العبد : ورابعها عرض من عرض أو حيوان ولو فيه غرر كحيوان في بطن أمه وأبق وعبر شارد وثمر لم يرد صلاحه لتشوف الشارع للحرية .

(1) وإلى تفصيل أر كان الكتابة أشار الناظم بقوله (للعبد رد العقد في الكتابة) يعني أن العبد إذا أخبره

مالكه بأنه كاتبه على خمسين أو ستين ديناراً متجمعة على ثلاث أو أربع نجوم بمحضرة الشهود وأطلعه على الوثيقة ، فله قبولها والعمل بمقتضاها ، وله ردّها ورفض عقدها (ومن بلا حجر يرى استحبابه) أي ورأى الشرع وحكم بصحة عقد الكتابة وباستحبابها بسبب صدورها من شخص لا حجر عليه في تصرفاته المالية لتكليفه ورشده ولو زوجة أو مريضاً فيما زاد على الثلث .

(2) (ومن أتى من بعدها من ولد يعني أن من حدث من الأولاد بعد عقد الكتابة فداخل فيها بحكم

العقد أي فيكون داخلاً في كتابة أبويه بحكم العقد الذي كان سيدهما يرضاها ، وبعد أداء نجوم الكتابة يصير الجميع أحراراً ، فإن مات المكاتب قبل أداء نجوم الكتابة وترك أولاد وله مال ، يكون وفاء بقية النجوم منه خلاص لا مؤجلاً لحلّول أجالها بالموت فإن لم يكن له مال قام أولاده بأداء ما بقي من النجوم ليصيروا بعد الوفاء أحراراً إن قدروا على الكسب ، فإن كانوا صغاراً رقوا حيث لم يوجد له مال لوفاء بقية النجوم ، أو للإتفاق عليهم إلى بلوغهم السعي ، فإن وجد له مال للوفاء أو للإتفاق لا يجوز استرقاقهم ؛ فإن مات المكاتب ولم يكن له ولد ورثه سيده .

تنبيه : علّ دخول ما حدث من أولاد المكاتب بعد الكتابة في عقدها إذا كان الولد من أمة

وَهُوَ رَقِيقٌ مَا عَلَيْهِ دِرْهَمٌ وَإِنْ أَبَى التَّعْجِيزَ يَقْضِي الْحَاكِمُ
إِنْ حَمَلَتْ قِنْ بَوْطَةَ السَّيِّدِ فَسَمَّهَا شَرْعًا بِأَمِّ الْوَلَدِ²

المكاتب بفتح المثناة ، أو من زوجة داخلية معه في الكتابة ؛ وأما أولاده من حرة فهم أحرار
نبياً لأُمهم ، وأولاده من أمة لغير السيد أو كانت لسيده ولم تدخل في عقد الكتابة فهم أرقاء
لسادات أمهاتهم ، إذ كل ذات رحم فولدها بمنزلتها كما تقدم .

(1) (وهو رقيق) الضمير عائدة على المكاتب المفهوم من السياق ، والموضوع أنه يرجع رقيقاً ملكاً
لسيده الذي كاتبه على قدر معلوم من المال . وبين سبب رجوعه رقيقاً بقوله (ما عليه درهم)
أي مدة بقاء درهم عليه من نجوم الكتابة . أن المكاتب إذا عجز عن أداء نجوم الكتابة
لضعف به أو عدم تكسب ولم يكن له مال يرجع رقيقاً ، ولو كان المعجوز عنه درهماً واحداً
ولم يتبرع به السيد وحل السيد المكاتب ما دفعه له من المال لأنه لم يخرج عن ملكه ؛ فإن كان
له مال وتوقف عن أداء النجوم قضى الحاكم بوفائها من ماله تشرفاً للحرية (وإن أبى التعجيز
يقضي الحاكم) أي فإن أبى المكاتب عن أداء النجوم كلها أو بعضها ولو قلَّ وقال له سيده :
إنك عجزت فأرجع كما كنت قنًا وامتنع رفع السيد أمره للقاضي ليحكم عليه بالتعجيز بعد
التلوم والنظر في أمره ، إذ التعجيز ليس من أمر السيد .

تتمة : تجوز كتابة الجماعة في عقد واحد إذا كانوا مالمالك واحد ، وتوزع النجوم عليهم
بقدر قوتهم حال العقد ، ولا يعقون إلا بأداء الجميع لأنهم حملاء عن بعضهم بعضاً ، فإن
وجد بعضهم ملياً وبعضهم معدماً أخذت بقية النجوم من الملى وأتبع أصحابه كلاً بما لقي
عليه من حصته . ولا يجوز للمكاتب أن يسافر سفيراً غلّ فيه النجوم إلا بإذن سيده ، ولا
يتزوج ولا يتصرف في ماله بصدقة أو هبة لغير الثواب إلا بإذن منه ، إلا اتفاه ككسوة
وغوها . ولا يجوز لسيد المكاتب أن يظأها لإحرازها نفسها ومالها ، فإن وظأها فلا يحل
ولكنه يعاقب ويلحق به الولد إن حملت منه .

(2) ثم شرع يبين حكم ألم الولد كما ترجم له أول الباب فقال (إن حملت قِنْ بوطه السيد) أي إن
حملت الأمة القرن ، وهي التي تجردت عن عقود الحرية وليس فيها شائبة من شوائبها من
وطء سيدها الحر البالغ (فسمها شرعاً) أي هي التي تسمى في اصطلاح الشرع بأَمِّ الْوَلَدِ .
وقد عرفها أبو البركات بقوله : هي الحرّ حملها بوطء مالكها . قال ابن عبد السلام : جرت
العادة بالترجمة بأُمهات الأولاد ، ولعل سبب ذلك تنوع الولد الذي يحصل به الحرية :
للأم ، فقد يكون مضغة وقد يكون علقه وقد يكون تام الخلقة ؛ فإن ولدت الأمة ولداً تاماً
من وطء سيدها المقر به فالأمور واضح ، وإن سقطت علقه : أعني دماً متعقداً لا يذوب ، إذا
صبَّ عليه ماء حار ، أو مضغة : أي قطعة لحم قدر ما يبيض بالغم ولم تتخلق ، وادعت أن
ذلك من وطء سيدها ، فإن صادفها السيد على ما ادعته فإنها تكون به أم ولد ، وإن كذبها
وأقر بالوطء فإنها تكون أم ولد إن شهد لها عدلان أو امرأتان بسقوط العلقه أو المضغة ، وإن
عجزت والحالة هذه عن البينة أو شهدت لها امرأة واحدة فلا تكون أم ولد .

لَهُ انْتِزَاعُ الْمَالِ مِنْ قَبْلِ الْمَرَضِ وَعَقْقُهَا مِنْ رَأْسِ مَالٍ مُفْتَرَضٌ¹
وَأَمْنُهُ مِنْ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَجَازَ وَطْءُ مَعَ خَفِيفِ الْخِدْمَةِ²

- (1) (له انتزاع المال) أي لسيد الأمة التي ولدت منه انتزاع مالها كله إذا كان صحيحاً كما قال من قبل المرض ، وأما إذا مرض مرضاً مخوفاً فلا يجوز له انتزاع مالها لأنه في تلك الحالة ينتزع لغيره لا لنفسه ، ولذا يرد تصرفه في مالها (وعققتها من رأس مال مفترض) أي فإن مات سيد أم الولد فإنها تعتق من رأس ماله وجوباً وإن كانت عليه ديون تحيط بماله إن حدثت بعد حملها منه وتصير حرة لقوله ﷺ «أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه» ولكنها لا ترثه لأنها ليست بزوجة .
- (2) (وامنعه) أي امنع أيها الحاكم الشرعي سيد أم الولد (من كالبيع) أي من بيعها ، فإن باعها لغيره فسخ البيع وجوباً ورد الثمن للمشتري لترجع أم الولد ، ومثل البيع الهبة والصدقة لأداء ذلك لاسترقاقها (والإجارة) أي وامنعه أيضاً من تأجيرها للغير والاتفايع بغلتها إلا برضاها ، فإن رضيت جاز له الاتفايع بغلتها (وجاز وطء مع خفيف الخدمة) أي وجاز له التمتع منها بالوطء وما خف من الخدمة ، وهي التي فوق ما يلزم الزوجة ودون ما يلزم الأمة ، إذ الذي يلزم الزوجة الطحن والمعجن وما شابههما كالكنس والفرش ، وأما الأمة فيلزمها كل ما أمرها به السيد مما هو في استطاعتها .

واعلم أن من ولدت له الأمة من حرٍّ أو عبد قبل وطء السيد فهم رقيق له يتصرف فيه حتى بالبيع . ومن ولدت من غيره بعد صيرورتها أم ولد من حرٍّ أو عبد أو من زنا فتباع لها في الحكيم فلا يباع ولا يوهب ، لكن للسيد خدمته وأجرته والاتفايع بغلته ما دام حياً ، فإن مات يعتق من رأس ماله كأمه .

تنبيه : تقدم للنظام أن بيع أم الولد ممنوع ، ويفسخ إن وقع ، وهو كذلك إلا في ستة مسائل فإنها تباع فيها الأولى : الأمة المرهونة يطؤها الراهن بغير إذن المرتهاين ، والحالة أنه معسر فإنها تباع بعد الوضع والولد حر لا يباع . الثانية : الأمة الجانية يطؤها سيدها بعد علمه بجنائيتها ، والحال أنه عديم فإنها تسلم للمحيي عليه ولدها حر ، الثالثة : أمة التركة يطؤها أحد الورثة وعلى الميت دين يستفرغ التركة والوطء لها عديم عالم الدين ، فإنها تباع دون ولدها . الرابعة : أمة المفلس يطؤها بعد وقفها للبيع وتحمل ، فإنها تباع بعد الوضع دون ولدها الخامسة : الأمة المشتركة يطؤها أحد الشركاء مع عسره وتحمل ، فإنها تباع بعد وضعها دون ولدها . السادسة : أمة القراض يطؤها العامل مع عسره . وزاد بعضهم : أمة المكاتب ونظمها بعضهم فقال :

تباع أم الولد	في ستة فاجتهد
أحبها راهنها	أو الشريك قاعد
أو مفلس وإن جنت	سلم له ففسد
أو أحد الوراث أو	مقارض فيعتدي

باب الفرائض

لِلْإِرْثِ أَسْبَابٌ : وَلَاءٌ وَتَسْبٍ ثُمَّ نِكَاحٌ يَبْتُ مَالٌ يُجْتَلَبُ⁽¹⁾

وزاد الشافعي سابعة فقال : « وأمة سيدها مكاتب فاعتمد » انتهى من حاشية العدوي .
ولما انتهى الكلام على الكتابة وأم الولد يتكلم على الفرائض فقال (باب الفرائض) أي هذا باب في بيان علم الفرائض . والباب في الأصل : ما يوصل إلى المقصود كالفرجة التي في ديوان الحكم ويتوصل بها إلى وال أو قاض لطلب حق تعلق التركات أو غيرها . وفي الاصطلاح : اسم لجملته من مسائل الفن المراد كما هنا . والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة ومقدرة في كتاب الله تعالى . ويسمى هذا العلم بعلم الموارث ، وهو علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ، ومقدار ما لكل وارث ، وموضوعه التركات ، وغايته إيصال كل ذي حق إلى حقه من التركات والتركة حق يقبل التجزي يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك : أي التركة والحقوق المتعلقة بالتركة قبل التوزيع خمسة ، أولها : حق تعلق بعين : أي ذات كعبد جنى أو مرهون ولو أتى على جميع التركة ويكون من رأس ماله : أي الميث مقدماً على مؤن التجهيز ، ويدخل في ذلك زكاة حرته وماشيته التي وجبت قبل موته وأم ولده . وثانيها : مؤن تجهيزه من كفن وحنوط وأجرة غاسل وحامل ودافن بالمعروف ، وضمن من أسرف في ذلك من الورثة ما زاد على المعروف بلا إذن من بقيتهم ، وليس في عرف أهل السودان أجر في ذلك ، فأخذ الأجر عليه من أكبر العار عندهم ، فيقومون بهذه الأمور بهمة ونشاط حسبة لله تعالى ، وكمؤن تجهيز رقيقة يقدم الجميع على دينه . فإن مات السيد وعبدته ولم يكن في مال السيد إلا كفن واحد قدم العبد ، لأنه لا حق له في بيت المال . وثالثها : قضاء ديونه يقدم على وصاياه من رأس ماله . ورابعها : هدى تمتع أوصى به أم لا . وخامسها : زكاة فطر فرط فيها وهو قادر ، وكفارات أشهد في صحته أنها أعني زكاة الفطر والكفارة في ذمته وزكاة عين حلت وأوصى بها ، ثم وصاياه من ثلث الباقي بعد إخراج ما تقدم ، ثم الباقي لوارثه بالفرض أو بالتعصيب أو بهما إن بقي شيء من التركة . فشروط الإرث ثلاثة تقدم موت الموروث وتقرر حياة الوارث بعده ولو لحظة وعلم القرابة بينهما فإن اختلف منها شرط فلا توراث .

(1) أشار الفاضل إلى أسباب الإرث بقوله (لإرث أسباب) أي للإرث بين الناس وكذلك الجن أسباب أربعة كما في التظم فمن كان ذا سبب من هذه الأسباب كان وارثاً ، إلا لمنع من الموانع الآتية قريباً ومن لم يتصل سبب منها فليس بوارث أصلاً (ولاء) أي أحدهما ولء وهو العتق ، فمن اعتق رقيقاً ورث جميع ماله بالتعصيب إذا مات ولم يترك وارثاً ، ويرث ما فضل ذوي الفروض كزوجة وبنت فأكثر ، أو بنت ابن فأكثر كان المعتق ذكراً أو أنثى ، فإذا خلف المعتق بالفتح من يعصب

وَيُمْنَعُ الْإِرْثَ بِوَصْفِ الرِّقِّ وَالْقَتْلَ عَمْدًا أَوْ بِشَكِّ السَّبْقِ¹
أَوْ عَدَمِ اسْتِهْلَالِ أَوْ لِعَانِ كَذَا الزَّانَا تَخَالَفُ الْأَدْيَانِ²

بنفسه كابن وابنه وأب وجد وأخ وابنه وعم وابنه وكانوا أحراراً فلا حظ للمعتق بالكسر لحجبه بأحد هؤلاء (ونسب) أي وثانيها نسب: أي قرابة، وهي البنوة والأبوة، ومن أدل بواحد منهما (ثم نكاح) أي وثالثها نكاح صحيح أو مختلف فيه، إذ النكاح المختلف فيه عندنا يكون به التوارث ولو لم يحصل دخول على المعتد، فالمدار على لحوق الولد بآبيه.

فائدة: قال الشيخ عبد الله العلمي الغزي الحسيني في شرحه المسمى بالبرق أرواض من ربي الديار الغزية على متن الرحبية: فصل: ويتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الأئمة الأربعة، سواء كان الطلاق في الصحة أو في المرض وبعد انقضاء العدة لا توارث باتفاق الأربعة إذا كان الطلاق في الصحة كالمباعدة فيها: أي الصحة: أما الزوجة البائنة في مرض الموت فلا ترث أيضاً عندنا، يريد معاشر الشافعية خلافاً للثلاثة، فترث عند الحنفية إذا أتتهم بالفرار ما لم تنقض عدتها، وعند الحنابلة ما لم تزوج، وعند المالكية مطلقاً ولو انقضت عدتها واتصلت بأزواج، أما الزوج فلا يرثها اتفاقاً إذا أبتأها وهو مريض وماتت قبله انتهى. وإنما وضعت هذه الفائدة في هذا الشرح لأهميتها واشتمالها على ما يتعلق بهذا السبب من أقوال الأئمة الأربعة (بيت مال يجتلب) أي ورابعها: بيت مال يجتلب في النظم ويذكر في عداد الأسباب فهو وارث عندنا مطلقاً، فمن مات من المسلمين ولم يترك وارثاً فتركه لبيت المال انتظم بالعدل أولاً، وهذا وجه الإطلاق وإن ترك صاحب قرض كان له عاصباً: أعني بيت المال.

(2و1) ثم شرع يبين موانع الإرث فقال: (ويمنع الإرث بوصف الرق) أي أن الانصاف بالرق مانع من التوارث وهو: أي الرق عجز حكيمي سبيه الكفر، فلا يرث العبد زوجته الحرة ولا ولده منها، ولا يرث أبوه ولا جده الحران أصالة أو بعق، وما تركه فللمالكة.. ولا يرث الزوج الحر زوجته الأمة المملوكة للغير ولا ولده منها، وما تركه من المال فللمالكهما أيضاً لما علمت ((والقتل عمداً) أي ويمنع التوارث أيضاً بسبب قتل الوارث لمورثه، فإن قتله عمداً عدواناً وعفا عنه الأولياء في نظير الدية فلا يرث في مال ولا دية، وإن قتله خطأ ورث في المال دون الدية، كان المورث زوجاً أو أصلاً أو فرعاً أو غيرهم، واحتريزنا بالعدل للعدوان عما إذا حكم الحاكم بقتل مورثه لحد وجب عليه من قصاص ونحو فإنه يرث ولا يحجب بسبب ذلك القتل، لأن القاتل له حقيقة هو الشرع (أو يشك السبق) أي ويمنع للتوارث بسبب الشك في السابق بالموت كما إذا مات أقارب بغرق أو حرق أو تحت هدم أو بين الضيقين في قتال ولم يعلم المتقدم بالموت من المتأخر، فلا يرث بعضهم بعضاً لوجود المانع، فإذا وقعت دار مثلاً على زوج وزوجته وللزوج أولاد منها ومن غيرها وللزوجة أولاد من غير هذا الزوج وأولاد منه ورث أولادها منه مع إخوانهم لأبيهم من تركه أبيهم وليس لإخوانهم لأبيهم يحظ من تركه أبيهم ليجب لأبيهم منها بالشك ورثوا مع إخوانهم لأبهم

وَقَلَّ أَشَقًا تَوَامًا اللَّعَانِ وَفِي الزَّنا لِلْأَمِّ يُنْسَبَانِ¹
وَالْوَارِثُونَ فِي الرِّجَالِ عَدَاوًا إِنْ أَوْ ابْنُ ابْنِ أَبٍ أَوْ جَدَّ²
وَمُطْلَقُ الْأَخِ وَابْنُهُ لَا لِلْأَمِّ وَالْعَمُّ لَا لِلْأَمِّ وَابْنُهُ فَضْمُ³
وَالزَّوْجِ وَالْمُعْتَقُ وَالْمُعَصَّبُ بِالنَّفْسِ وَالنِّسْوَانُ عَشْرٌ تَحَسَّبُ⁴

في تركتها ، وليس لأولاد الأم حظ في تركه أبيهم لحجب الأم عن تركه زوجها بالشك أيضاً (أو عدم استهلال) أي أن عدم استهلال الطفل مانع من التوارث ، فمن لم يستهل صارحاً لا يرث ولا يورث (أو لعان) أي ومن موانع الإرث ملاعنة الزوج لزوجته بدعواه برؤية الزنا أو نفى الحمل ، فينقطع بذلك التوارث بينه وبينها وبين الذي لقاء باللعان (كذا الزنا) أي كاللعان وما قبله في منع الإرث الزنا فلا يرث الزاني في تركه ولده من الزنا ولا يرث الولد من تركه أبيه الزاني شيئاً لعدم لحوقه به (تخالف الأديان) أي ومن موانع الإرث تخالف الأديان ، فلا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ، ولا يرث اليهودي النصراني ولا العكس ، فشرط التوارث اتحاد ديني الوارث والموروث .

(1-4) (وقل أشقاء توأمًا للعان) وقل أبيها المستول عن إرث التوأمين من لعان ، وهما الولدان في بطن بينهما أقل من ستة أشهر ، والحال أن أباهما قد نفى الحمل ولاعن أمهما لعاناً تاماً ، فإن مات أحدهما وله تركه ولم يخلف سوى توأمه فإن كانا ذكراً ورث من كان حياً جميع تركه أخيه تعصياً كالشقيق ، وكذا إذا كان من مات أنثى ، وإن كانا مختلفين ومات الذكر قبل الأنثى ورثت النصف من تركه فرضاً ، وكان الباقي لبيت المال تعصياً ، فإن لم يكن ودّها النصف الباقي أبي البركات وعلى الرد فيرد على كل ذي سهم بقدر ما ورث إلا الزوج والزوجة (وفي الزنا للأم ينسبان) أي وحكم التوأمين في الزنا حكم أولاد الأم في الإرث ، فإن مات أحدهما ورث الآخر منه السلس فقط عند انفراده ، ذكرًا كان أو أنثى ، فإن زادوا على الواحد فميراثهم الثلث يستوي فيه الذكر والأنثى لاتسليمهم للأم وإدلائهم لها ، فإذا توفرت الشروط والأسباب وانفتحت المواقع وثبت الإرث آل الأمر إلى بيان الوارثين والوارثات ، وقد أشار الناظم إلى تفصيل ذلك بقوله (والوارثون في الرجال عدواً) أي عداً للعلماء الوارثين من الرجال جمع رجل ، وهو الذكر البالغ من بني آدم ، والمراد به هنا مطلق الذكر ولو رضيعاً فوجدوا عشرة على طريق الاختصار ؛ وأما على طريق البسط فهم خمسة عشر ، واقتصروا المؤلفون على العشرة نظراً إلى مراتب الإرث التي يتوصل بها إلى الميراث (بين أولي ابن) أي فهم ابن للصلب وابن ابن ولو نزل (أب أوجد) أي وأب مباشر للولادة وجد لأب وإن علا ، وأما الجد للأم فليس بوارث لأنه من ذوي الأرحام (ومطلق الأخ وابنه لا للأم) أي والأخ مطلقاً شقيقاً كان أو لأب أو لأم ، وابن الأخ الشقيق ، وابن الأخ للأب ؛ وأما ابن الأخ للأم فليس بوارث أصلاً كما نبه عليه بقوله لا للأم (والعم لا للأم) أي والعم الشقيق والعم للأب لا العم أخي الأب من أمه فقط فليس بوارث (وابنه فضم) أي ضم ابن العم شقيقاً أو لأب إلى ما تقدم من الوارثين لدخوله في عدادهم (والزوج والمعتق) أي ومن الوارثين الزوج ولو ماتت

بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنِ وَأَخْتٌ مُطْلَقَةٌ وَزَوْجَةٌ أُمٌ وَجَدَّةٌ مُعْتَقَةٌ

زوجته قبل أن يني بها صغيراً كان أو كبيراً، والمتق لرقيقه عن نفسه لا من مال زكاته، فإن أعتقه من غيره فميراثه لذلك الغير، وإن أعتقه من مال زكاته فليتب مال المسلمين أو لجماعتهم إن لم يكن بيت مال، فهو لأ عشرة. وقوله (والمعصب بالنفس) معناه أن المتق بالفتح إذا خلف عاصباً بنفسه كالابن ولبنه والأب والجد ونحوه، فإنه يكون أولى بإثارة دون المتق بالكسر بشرط حرية وإسلامه، وإلا فالمتق أولى به منه.

والحاصل أن الوارثين من الذكور على طريق البسط خمسة عشر وهم الابن ولبنه وإن سفل والأب والجد له وإن علا، والأخ الشقيق، والأخ للأب، والأخ للأم، وابن الأخ الشقيق، وابن الأخ لأب، والعم الشقيق، والعم للأب، وابن العم الشقيق، وابن العم للأب، والزوج، والمتق. وكلهم عصب إلا الزوج والأخ لأم فهما من أصحاب الفروض. وإذا اجتمع الوارثون ميرث منهم ثلاثة فقط وهم: الزوج، والأب؟، والابن. ومثلهم من اثني عشر سهماً فوافق لمخرج الربع مخرج السدس بالتصف، فللزوج الربع فرضاً ثلاثة، وللأب السدس فرضاً اثنان، وما بقي للابن تعصيباً. وقوله (والسوان عشر تحسب) شرع منه في عدد الوارثات من الإناث على طريق البسط، وأما عددهن على طريق الاختصار فسيعة فقط.

(1) (بنت وبنت ابن) أي وهن بنت الصلب وبنت الابن وإن نزل. واعلم أن الولد في هذا الباب يشمل الذكر والأنثى ويفرق بينهما بالابن والبنت (وأخت مطلقه) أي ومطلق الأخت شقيقة كانت أو لأب ولأم (وزوجة أم) أي والسادسة: الزوجة الحرة المسلمة وإن لم يدخل بها الزوج ولو رضية، أم يحذف العاطف: أي والسابعة: الأم من نسب لا من رضاع (وجده معتقه) أي والثامنة الجدة التي من جهة الأم. والتاسعة: الجدة من جهة الأب ولو بعدلتا عند عدم الخالج. والعاشر: المعتقة، وهي التي أعتقت رقيقاً مملوكاً لها عن نفسها فبقيا ترثه بالولاء والحاصل أن الوارثات من النساء على طريق البسط عشرة وهن: البنت، وبنت الابن، والأم، والجدة من جهة الأم، والجدة من جهة الأب، والأخت الشقيقة، والأخت للأب، والأخت للأم، والزوجة، والمعتقة. فإذا اجتمعن قالو وارثات منهن خمسة: البنت، وبنت الابن، الأم، والزوجة، والأخت الشقيقة. وبقيتين ماقطات لحييهم بهن وممثلتين من أربع وعشرين حاصلة من ضرب وفق مخرج الثمن في جميع مخرج السدس، فالبنت لها النصف فرضاً اثنا عشر سهماً، ولبنت الابن السدس فرضاً أربعة أسهم تكملة الثلثين، ولأم السدس فرضاً أربعة أسهم أيضاً، وللزوجة الثمن فرضاً ثلاثة أسهم، جمعتها ثلاث وعشرون سهماً، بقي سهم واحد للأخت الشقيقة تعصيباً. وإذا اجتمع الوارثون من الذكور الوارثات من الإناث فالذي يرث منهم خمسة فقط: الأبوان وأحد الزوجين، والولد ذكراً أو أنثى. فإن ماتت الزوجة فالسئلة من اثني عشر، وتصح من ستة وثلاثين حاصلة من ضرب الرؤوس المتكسرة عليهم سهامهم أصل المسئلة،

ثُمَّ الْفُرُوضُ النِّصْفُ رُبْعٌ ثُمَّنُ ثُلَاثَانِ ثُمَّ سُدُسٌ فَأَعْتُوا¹
فَالنِّصْفُ لِلزَّوْجِ بِلَا فَرْعٍ وَضُمَّ بِنْتُ لَيْتٍ ابْنِ وَأُخْتٌ لَا لَأُمٍّ²
وَالرُّبْعُ لِلزَّوْجِ مَعَ الْفَرْعِ لَهَا وَهُوَ لَهَا مَعَ فَقْدِهِ مِنْ بَعْلِهَا³

إذ الابن رأسان والبت رأس ، ولو كان الباقي بعد ذوي الفروض خمسة أسهم . وإن مات الزوج فالمسئلة من أربع وعشرين ونصح من اثنين وسبعين سهمًا لضرب الرؤوس في أصلها بسبب الانكسار فأمثل .

(1) ولما فرغ من بيان الوارثين والوراثات شرع يتكلم على الفرض والتعصيب ، إذ الإرث قاصر على هذين النوعين ولا ثالث لهما فقال (ثم الفروض) المقدرة في كتاب الله تعالى التي هي أصول ستة لا سابع لها (النصف ربع ثمن) أي أحدها : النصف من جميع التركة . وثانيها : الربع : وثالثها : الثمن : كذلك (ثلثان ثلث ثمن سدس) أي ورابعها الثلثان من جميع التركة . وخامسها : الثلث . وسادسها : السدس كذلك (فاعتوا) أي قصد الفقهاء بالفروض ما تقدم بيانه .

(2) يعني أن من يستحق النصف فرضًا خمسة أنواع من الورثة ، وهم كما قال (فالنصف للزوج بلا فرع) أي فالنصف فرض الزوج من زوجته إذا لم تترك فرعًا : أي ولدًا ، أو ولد ابن منه أو من غيره ولو من زنا للحقوق ولد الزنا بأمه ، والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ (وضم بنتا لبنت ابن) أي وضم إلى عدد ذوي النصف البنت للصلب كما تضم بنت الابن عند عدمها ، لأن كل واحدة منهما تستحق النصف فرضًا إذا انفردت عن معصبة بنفسه كأخ مساو لها في الرتبة وإلا فيكون الإرث للذكر مثل حظ الأنثيين فإذا هلك هالك وترك بنتًا وأخوة أشقاء أو لأب فلبنت النصف فرضًا وما بقي للأخوة تعصيبًا يقتسمونه بالسوية إن كانوا ذكورًا ، أو للذكر مثل حظ الأنثيين إن كانوا ذكورًا وإناثًا ، فإن لم تكن له بنت بل بنت لبن فالأمر كما ذكرنا لتزويلها منزلة البنت عند عدمها (وأختًا لا لأم) أي وضم إلى ذوي النصف أختًا لا لأم ، يريد بذلك الأخت الشقيقة إذا انفردت عن أخ يساويها أو أخت كذلك ، والأخت للأب عند غنم الشقيقة بشرط الانفرد ، فإن هلك هالك وله أخت شقيقة وأخت لأب فالشقيقة النصف فرضًا لإدلائها من جهتين ، وإلدلائه الانتساب ، وما بقي فلبنت الأب تعصيبًا ، فإن لم يكن له شقيقة بل ترك أختًا لأب وابن أخ أو عمًا أو ابن عم ، فللأخت وللأب النصف فرضًا ، ولابن الأخ أو من بعده ما بقي تعصيبًا لقوله ﷺ في البخاري وغيره : «ألقوا القرائض بأهلها ، فما بقي فالأول رجل ذكر» ودليل كون الأخت لها النصف إذا انفردت قوله تعالى : (إن إمروء هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) والخاص أن أهل النصف حصصة الزوج عند عدم الحاجة ، والبنت إذا انفردت ، وبنت الابن عند عدمها إذا انفردت والأخت الشقيقة إذا انفردت ، والأخت للأب عند عدمها إذا انفردت .

(3) (والربع للزوج) هذا شروع في بيان القرينة الثانية ، وهو أن الزوج يرث من تركته زوجته الربع فرضًا (نصف الفرع لها) أي مع وجود الفرع المتعصب لها من ولد ذكر أو أنثى أو ولد ابن

وَالثَّمَنُ لِلزَّوْجَاتِ مَعَهُ أَغْنَى بِالْفَرْعِ الْأَوْلَادَ وَوُلَدَ الْإِبْنِ¹
وَالثَّلَاثَانِ لِلثَّانِي تَعَدَّدَتْ مِنْ لَهَا النِّصْفُ إِذَا مَا انفَرَدَتْ²

كذلك منه أو من غيره ولو من زنا إذا كان الفرع وارثاً، وإن لم يرث لما تعاقب به من رق كما إذا اعتقت دون فرعها أو كفر أو قتل فكالعدم، ويرث الزوج معه النصف لما علمت (وهو لها مع فقده) أي وهو أي الربع لها أي للزوجة من تركته زوجها مع فقد الفرع الوارث للزوج؛ وهو فقد الولد وولد الابن مطلقاً. وقوله (من يعلمها) معناه أن الزوجة ترث الربع فرضاً من تركته بعلمها، والبعل الزوج، وهذا إذا لم يترك فرعاً أصلاً، أو ترك فرعاً محجوباً بمانع من موانع الإرث، فإن كان مع الزوجة أخرى فإنها تشاركها في الربع ولو كن أربع زوجات لم يزدن على الربع شيئاً. واعلم بأن الربع خاص بأحد الزوجين، ولم يكن لأحد من بقية الورثة نصيب منه، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ فَلَهَا مِنْهُ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾.

(1) أي والفريضة الثالثة الثمن، وهو خاص بالزوجة أو الزوجات دون بقية الورثة فليس لأحد منهم فيه حظ سواهن كما قال (والثمن للزوجات معه) أي هو لها أو لمن مع وجود الفرع الوارث للزوج (أعني بالفرع الأولاد وولد الابن) أي أقصد في قولي والثمن للزوجات معه: أي الفرع للولد ذكراً أو أنثى، وولد الابن ذكراً أو أنثى انفرد أو تعدد فالجمع ليس بشرط في رد الزوجات من الربع إلى الثمن، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ فَلَهَا مِنْهُ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾.

(2) أي (و) الفريضة الرابعة وهي ثابته نصاً (الثلاث للثني تعددت) أي الأنثى التي تعددت بوجود أخرى مساوية في الرتبة (من لها النصف إذا ما انفردت) أي من الإناث التي تستحق الواحدة منهن النصف عند انفرداها، وهن أربعة: البنت، وبنت الابن، والأخت الشقيقة، والأخت للأب، فإذا حصل التعدد في نوع من هذه الأنواع الأربعة انتقل من النصف إلى الثلثين كبت فأكثر وأخ أو إخوة من العصب، فثلثتين فأكثر الثلاث فرضاً وما بقي فللعاصب بنفسه أو بغيره كالإخوة والأخوات، ومع غيره كالأخوات مع البنات ومثل البنات بنات الابن في هذا التفصيل عند تعددهن وعدم بنات الصلب، لأن من ترك بنتين أو بنتي ابن وأختاً تقسم تركته لبتيه أو بنتي ابنه الثلاث فرضاً وما بقي لأخته تعصيباً. ومن خلف أختين شقيقتين وإخوة لأب ذكوراً وإناثاً فللشقيقتين الثلاث فرضاً وما بقي للإخوة للأب تعصيباً، يقسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين أو بالمساواة إن كانوا ذكوراً ولو كان بدل الإخوة ابن أخ وبنات أخ كان التعصيب لابن الأخ دون إخوته لقوله صاحب الرخية:

وليس ابن الأخ بالمعصب من مثله أو فوقه في النسب

ومثل الشقائق الإخوان للأب عند عدم الشقائق في جميع ما تقدم. فتحصل أن من يستحق الثلثين فرضاً أربعة أنواع: البنات، وبنت الابن عند فقدهن، والأخوات الشقائق،

وَالثَّلَاثُ فَرَضُ أُمِّهِ مَعَ فَقْدِ مَا زَادَ عَنْ أَخٍ وَفَقْدِ الْوَلَدِ¹
 وَهُوَ لِيَجْمَعَ مِنْ بَنِي الْأُمِّ عَلَاً مِنْ وَاحِدٍ عَنْ فَرْعٍ أَوْ أَصْلٍ خِلَاً²
 وَالسُّدْسُ لِلْأَبِّ وَأُمِّ إِنْ وَجِدَ فَرْعٌ كَجَدِّ وَابْنِ أُمِّ مُنْفَرِدٍ³
 كَبْنَتِ ابْنِ عِنْدَ بِنْتِ وَاحِدِهِ أَوْ أُخْتِ أَبٍ مَعَ شَقِيقَةٍ زَائِدَةٍ⁴
 وَهُوَ لِأُمِّ الْأُمِّ أَوْ أُمِّ الْأَبِّ وَفِي التَّسَاوِي اشْرَكَ وَلِلْبُعْدَى احْتِجَبَ⁵

والأخوات ، للأب عند فقد الشقائق والأصل في ذلك قوله عز وجل في حق البنات . فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك - وقوله في حق الأخوات - فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك .

(2،1) (والثلث) أي الفريضة الخامسة الثلث ، وهو (فرض أم) المالك ذكراً كان أو أنثى ، لكن بشرطين أشار الناظم لهما بقوله (مع فقد هـ ما زاد عن أخ) أي فأحدهما : عدم تعدد الإخوة ، والمراد بالتعدد ما زاد على الواحد لا حقيقة الجمع ، فمن خلف أما واثني فأكثر من الإخوة مطلقاً أشقاء أو لأب أو لأُم ذكوراً أو إناثاً ففرض الأم حينئذ السدس لفقد الشرط ، فيشترط لاستحقاقها الثلث عدم تعدد الإخوة لما علمت (وفقد الولد) أي واثنيهما : عدم وجود الولد وولد الابن ذكراً أو أنثى ، فلا تستحق الثلث إلا عند فقد الفرع الوارث وفقد الإخوة أو فقد التعدد فيهم ، والأصل في ذلك قوله تعالى : (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث) ولها الثلث أيضاً في المستثنين الملقبين بالغراوين ، لأن الأم غرت فيهما ؛ فأحدهما : زوج وأم وأب ، أصلها من ستة للزوج وللأم ثلث الباقي بعد فرض الزوج وهو في الحقيقة سدس . وثانيها : زوجة وأب وأم أصلها من أربعة للزوجة الربع فرضاً وللأم ثلث الباقي بعد فرض الزوجة (وهو) في الحقيقة ربع والباقي للأب ، إذ لو أعطيت ثلث التركة لاحتلت قاعدة تفضيل الذكر على الأنثى ، وهو في الثلث المتقدم ذكره (لجمع من بني الأم) أي فهو فرض لجمع الإخوة للأم (علا هـ من واحد) أي المراد بالجمع في قوله ما زاد على الواحد اثني فأكثر ذكوراً أو إناثاً أو مختلفين ، ويستوي فيه الذكر والأنثى لقوله تعالى : ﴿فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث﴾ والشركة تقتضي المساواة في القسمة (عن فرع أو أصل خلا) أي وشرط ميراث ولد الأم خلواً أخيه لأمه الموروث عن الأصل والفرع ، فإن كان له أصل كآب وجد لأب وإن علا ، أو كان له فرع كابن وبنت أو ابن ابن أو بنت ابن فلا حظ له في التركة لحجه بأحد هؤلاء الستة .

(3-5) قوله (والسدس للأب وأم) شروع منه في الفريضة السادسة ، فاختير أن السدس فرض لكل من الأب والأم المباشرين للولادة بشرط أشار له بقوله (إن وجد هـ فرع) أي عند وجود الفرع لوالدهما المالك كابن وبنت ولبن ابن وبنت ابن ، فإن كان الفرع ذكراً فليس للأب إلا السدس فقط ، وإن كان أنثى فله السدس فرضاً ، وما بقي فرضها تعصياً . ويشترط في الفرع أن يكون وارثاً ، فإن تقدم به مانع من الموانع المتقدمة فلا يرث إلا من

لِلْعَاصِبِ الْخَوَزُ وَقَرَضُ الْخَثَى نِصْفُ نَصِيْبِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى^١

الثالث إلى السدس ، لأن وجوده كعدمه ، والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَأُوبِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (كجد وابن أم منفرد) يعني أن الجد للأب يفرض له السدس عند وجود الفرع الوارث كاللأب عند عدمه ، فيأخذ بالفرض مع الذكر ويستحقه مع ما بقي من الأنثى ، والأخ لأم يرث السدس فرضاً إذا كان منفرداً ذكراً كان أو أنثى لقوله تعالى : ﴿وَأِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَا أُولَئِكَ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (كتب ابن عند بنت واحدة) يعني لأم ، وقرئ به شذوذاً - فلكل واحد منهما السدس (كتب ابن عند بنت واحدة) أي أن بنت الابن ترث السدس فرضاً عند وجود بنت الصلب الواحدة ، فإن تعددت بنات الصلب فلا شيء لبنت الابن حيث لا استغراقهن فرض الإناث ، إلا إذا كان معها ابن ابن في درجتها أو أنزل منها ، فيكون ما بقي من فرض البنات لهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهو الأخ المبارك الذي لولاه لسقطت الأنثى (أو أخت أب مع شقيقة زائدة) أي والأخت للأب الزائدة على الشقيقة لها السدس فرضاً تكملة الثلثين ، فإن زادت الأخوات للأب على الواحدة لم يزدن على السدس شيئاً ، فإن تعددت الشقائق فلا شيء للأخوات للأب إلا إذا كان معهن أخ لأب ، فإذا كان فيرثن معه بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين وهو مبارك أيضاً (وهو لأم الأم أو أم الأب) وهو أي السدس فرض للجددة أم الأم عند عدمها ، أو الجدة أم الأب عند عدم الأب ، فكل منهما فرضها السدس إذا انفردت ، فإن تعددت الجدات فالحكم ما أشار إليه بقوله (وفي التساوي اشرك وللبعدي احجب) أي احكم بتشريك الجدتين التي من جهة الأم والتي من جهة الأب في السدس يقسم بينهما بالسوية عند تساويهما في القرب . فإن لم يتساويا ، فإن كانت البعدي من جهة الأم والقربى من جهة الأب كان السدس بينهما أنصافاً ، وإن كانت القربى من جهة الأم والبعدي من جهة الأب فالسدس يخص بالتي من جهة الأم لقوة جانبها وقربها ، ولأنها التي ورد فيها النص ، وتحجب التي من جهة الأب لبعدها وضعف جانبها عند أكثر العلماء ، وهو معنى قول الناظم : والبعدي احجب ، ولم يرث مالك رضي الله عنه أكثر من جدتين : أم الأم وإن علت وأم الأب وأمهاتها القربى فالقربى . وحاصل ما في النظم أن تقول : إن الفروض المقدرة في كتاب الله العزيز ستة : نصف ، وربع ، وثلث ، وثلثان ، وثلث ، وسدس . فأهل النصف خمسة أنواع من الورثة ، وأهل الربع نوعان ، وأهل الثلث نوع واحد ، وأهل الثلثين أربعة أنواع ، وأهل الثلث نوعان ، وأهل السدس سبعة أنواع ، وقد رمز بعض العلماء لهذه الأعداد في عجز بيت مشيراً إلى كل عددها بما يوافقه في حساب الجمل من الحروف الأبجدية فقال :

وضبط ذوي الفروض من هذا الرجز خذ مرتباً وقل هيا ديز

(١) ثم شرع يبين النوع الثاني من أنواع الإرث فقال (للعاصب الخوز) تعريف له بالحد أعني أن العاصب بالنفس ، وهو من إذا انفرد حاز جميع المال ، وإذا كان معه ذو فرض أخذ ما بقي ،

وإذا استغرق أهل الفروض التركة سقط إلا الأصل والفرع فلا يلحقهما حجب الإسقاط ، ويلحق من عداهم من أخ وابنه وعم وابنه ومعتق ، والأولى بالتعصيب من هؤلاء الابن فإنه فالأب فالجد فالأخ شقيقاً أو لأب فإنه فالعم فإنه فذو الولاء وهو المعتق ، واحترزنا بالعاصب بالنفس عن العاصب مع الغير كالأخوات مع البنات ، ومن العاصب بالغير كالبنات مع الأبناء والأخوات مع الإخوة (وفرض الخنثى) أي وميراث الخنثى المشكل وهو من له ذكر رجل وفرج امرأة ويحيض ويمني (نصف نصيب ذكر أو أنثى) أي حظه المقرر له في الشرع نصف نصيب ذكر محقق ونصف نصيب أنثى محققة الأنوثة ، فإذا هلك وترك ذكراً محققاً وخنثى مشكلاً ؛ أصل مسئلته من ستة أسهم حاصلة من ضرب أحد حالتي الخنثى في الأخرى ؛ فعلى تقدير ذكوريته أصل المسألة سهمان ، وعلى تقدير أنوثته أصلها من ثلاثة أسهم ، فإذا ضربت إحداهما في الأخرى للثبات كان الحاصل ستة أسهم تضرب في حالتيه ؛ فمبلغ سهامها بعد الضرب اثنا عشر سهماً للخنثى على تقدير ذكوريته ستة أسهم ، وله أربعة أسهم على تقدير أنوثته ؛ فالحاصل من حالتيه عشرة أسهم له نصفها خمسة أسهم وللذكر المحقق منها سبعة أسهم ، وعلى ذلك فقس . وخرج بقولنا يحيض ويمني من أنثى فقط ، لأنه ذكر محقق لا مشكل ولو كان له فرج أنثى ؛ وإذا نزل منه الحيض فقط ولم يمن بذكره فهو أنثى محققة ، وإذا انتفى الإشكال جاز للذكر أن ينكح : أي يتزوج النساء ، وجاز للأنثى أن تنكح : أي يتزوجها الرجال . وأما الباقي على إشكاله فلا ينكح ولا ينكح ، ويفسخ العقد إن وقع بغير طلاق لفساده إجماعاً .

[تنبيه] لم يتكلم الناظم على الحجب ، وهو أمر ينبغي الاهتمام بشأنه ، إذ من لا يعرف الحجاب من المحجوب لا يجوز له أن يفتي في الميراث ، لأنه ربما أعطي من لا حق له وأحرم من له الحق بجنله ، فيقع في الوعيد والإثم ، وسأين قدر ما تمس إليه الحاجة قائلًا ، فإن الابن يحجبه الابن للصلب والجد للأب يحجبه الأب المباشر للولادة ، إذ كل من أدلى بواسطة حجبه تلك الوسطة ، والإخوة مطلقاً يحجبهم الأب والابن وابنه ، ويحجب الأخ للأخ زيادة على ما ذكر بالنت و بنت الابن وبالجد ، وابن الأخ ولو شقيقاً يحجبه الأخ ولو لأب والعم ولو شقيقاً يحجبه ابن الأخ ولو لأب ، وابن العم ولو شقيقاً يحجبه العم ولو لأب ، وتحجب الجدات مطلقاً بالأب ، والشقيق يحجب الذي للأب أخاً كان أو ابنه أو عمًا أو ابنه ، وفي باب السدس شيء من هذا المعنى . والمعتق يحجبه عصبة النسب المتعصبون بأنفسهم بشرط الحرية والإسلام ، وهذا حجب الإسقاط . وأما حجب النقل فهو ما يحجب الزوج من النصف إلى الربع ، والزوجة فاكتر من الربع إلى الثمن ، والأم من الثلث إلى السدس وال بنت الابن والأخت الشقيقة والتي للأب من النصف إلى الثلثين عند التعدد ، والأب أو الجد من التعصيب إلى الفرض .

[فائدة] أصول المسائل التي عليها مدار تقسيم التركات سبعة : اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون ؛ فالنصف من اثنين ، والثلث من ثلاثة أسهم ، والربع

من أربعة ، والسدس من ستة ، والثمن من ثمانية ، والرابع والثالث أو السدس من اثني عشر ،
والثمن والثالث أو السدس من أربع وعشرين ؛ فأربعة منها لا يدخلها العول ، والثلاثة
سبعية قد يدخل عليها العول ، وهو : أي العول زيادة في السهام ونقص في الأنصاء إذا
ضاعت الفريضة على الورثة . فالثلاثة التي تعول : الستة ، والاثنان عشر ، والأربعة
والعشرون ؛ فالستة تعول أربع عولات على توالي الأعداد ، تعول إلى سبع في سبع في زوج
وأختين ، وإلى ثمانية أسهم فيمن ذكر مع أم ، وإلى تسعة فيمن ذكر مع أخ أو أخت لأم ،
وإلى عشرة فيمن ذكر مع أخوين فأكثر لأم . والاثنان عشر تعول ثلاثة عولات على توالي الأفراد
إلى ثلاثة عشر في زوجة وأم وأخت شقيقة أو لأب ، وإلى خمسة عشر في زوجة وأم وأخ لأم
وأختين فأكثر ولو لأب ، وإلى سبعة عشر في أم الفروع وهي : ثلاث زوجات وثمانية
أخوات شقائق أو لأب ؛ وجدتان وأربع أخوات لأم ، فهؤلاء سبعة عشر وارثاً من الإناث ،
وهي الدنيارية الصغرى ؛ تقول : هلك هالك وخلف سبعة عشر وارثاً من المذكورات ،
وترك سبعة عشر ديناراً نصيب كل واحدة منهن دينار واحد فلزوجات الربع فرضاً عائلاً
ثلاثة دنائير وهي ثلاثة ، وللأخوات الثلاث فرضاً ثمانية دنائير وهي ثمانية ، وللجدتين
السدس فرضاً ديناران ، وللأخوات للأم الثلث فرضاً أربعة دنائير وهن أربعة والأربعة
والعشرون تعول بشمها عولة واحدة ، فتبلغ سبعة وعشرين في زوجة وبتين وأربعين وهي
المنبرية ، وما لا فرض فيها فلا دخل لها في هذه الأصول السبعة ، بل أصلها عدد رؤوس
عصبتها قلوا أو كثروا . ويقتسمون ما وجدوه بالمساواة إن كانوا ذكوراً فقط ، وإن كانوا
ذكوراً وإناثاً فللذكر مثل حظ الأنثيين والله أعلم .

ولما أنهى الكلام على القرائض شرع يتكلم على الوصية ، وكان حقها أن تقدم عليها لأن
الوصية تكون قبل الموت . والإرث يكون بعده ، ولعل الناظم أقرها إلى وقت لزومها
وتنفيذها فقال (باب الوصية) أي هذا باب في بيان حكم الوصية وأحكامها الوصية
مأخوذة من قولك وصيت الشيء بالشيء : إذا وصلته به ، فكان الموصي لما أوصى بها
وصل ما بعد الموت بما قبله في نفوذ التصرف ، وهي مستحبة في المال الكثير كما عليه
أكثر العلماء في تفسير آية - إن ترك خيراً - ولذا كرهت في المال القليل لما في ذلك من
الأضرار بالورثة . وأركانها أربعة أولها : موص ، ويشترط فيه الحرية والتمييز ولو صبيّاً
وكافراً وشارب خمر معه شعور وثلاثيها : موصى به ، وهو ما يصح ؛ تملكه من المباح
والأفبطل . وثالثها : موصى له وهو ما يصح له التملك حقيقة كقريب وفقير وذمي
ذي قرابة أو جوار أو معروف أو حكماً كمسجد وتصريف في مصالحه من مربة وحصر
وشبههما وصرف الزائد لخدمته من إمام ومؤذن وقراش وإن كانوا أغنياء . ورابعها :
صيغة تدل عليها كأوصيت وجعلت بل ولو بإشارة مفهومة . وتقديم أن حكمها في الشرع
الاستحباب ، وقد تجب كما إذا خاف بتركها ضياع حق كدين في ذمته ووديعة عنده ،
أو كان وصياً على أيتام لهم أموال لم تتميز عن ماله .

باب الوصية

وَكُلُّ مَوْصٍ لَامْرِئٍ ذِي إِرْثٍ أَوْ زَادَ فِي إِيصَائِهِ عَنْ ثُلْثٍ¹
أَجْزُهُ إِنْ أَمْضَاهُ كُلُّ الْوَرَّةِ أَبْطَلَهُ إِنْ رَدَّوهُ إِلَّا ثُلْثَهُ²

باب الحد وأحكام متفرقة

وَالْحَدُّ بِالْأَكْثَفِ وَالظَّهَرِ اضْرِبِ مِنْ غَيْرِ رِبْطٍ عِنْدَ أَمْرِ الْهَرَبِ³
وَالضَّرْبُ مُعْتَدِلٌ بِسَوَطٍ مُعْتَدِلٍ وَجَالِسٌ مُجَرَّدٌ مِمَّا يَحِلُّ⁴
وَهَكَذَا الْأُنْثَى وَزِدْ سِتْرًا وَجِبْ فِي قَفَّةٍ عَلَى رَمَادٍ مُسْتَكَبٍ⁵

(2و1) نأشر الناظم إلى شرط صحتها بقوله (وكل موص) أي وكل شخص أوصى بشيء من ماله ولو في حال الصبغة (لامرئ ذي إرث) : أي شخص صاحب إرث في تركته بعد موته بزوجية أو قرابة أو ولاء (أو زاد في إيصائه عن ثلث) أي أو زاد الموصي في وصيته شيء من ماله للفقراء أو المسجد يزيد على ثلث ما لا يملكه يوم تنفيذ الوصية ، لأن «عن» في قوله عن الثلث بمعنى على (أجزه إن أمضاه كل الورثة) أي أحكم بجواز وصيته وتنفيذ ما أوصى به إن أجازته كل الورثة ووافق على ما أوصى به لبعض الورثة ، أو على ما زاد على ثلث ماله بشرط تكليفهم ورشدهم ، فإن أجاز البعض وامتنع البعض نفذت الوصية في حصة المحيز وردت في حصته الممتنع كما ترد في حصة القاصر والسفيه منهم كما أشار لهذا المعنى بقوله (أبطله إن ردوه) أي أحكم ببطالان الوصية إذا كانت لوارث أو زادت على ثلث الثروة وردها للورثة عند امتناعهم وعدم إجازتهم (إلا ثلثه) أي إلا إذا كانت الوصية قدر الثلث أو أقل منه فليس لهم حيثئذ رد ولا امتناع ، بل يحكم الحاكم بتنفيذها ولو قصد الموصى بها الضرر ، وتبطل أيضاً بردة الموصي أو الموصى له ، فإن ارتد كل منهما فإن الوصية تبطل ، وأما إن ارتد الرقيق الموصى بإخراجه من الثلث فلا تبطل بل تنفذ .

ولما أنهى الكلام على الوصية وأحكامها شرع يتكلم على الحد وأحكام متفرقة فقال (باب الحد وأحكام متفرقة) أي هذا باب في بيان حقيقة الحد وهو ما صرح الشرع به من ذكر العقوبة على فعل نهى عنه وصرح بمنعه من جلد أو قطع أو قصاص ، وفي بيان أحكام متفرقة يأتي التصريح بها في النظم ، ومعنى تفرقتها تعليق كل حكم منها بما يخص به من الأبواب التي تشتمل على نوعه .

(3-5) (والحد بالأكثاف والظهر اضرب) أي والحد الذي وجب على المكلف من زنا ثبت على غير

وَعَزَّرَ الْقَاضِي بِمَا يَرَى كَمَا أَنَّى عَلَى نَفْسٍ وَعَنْ حَدِّ نَمَّا¹
وَيَضْمَنُ الْإِمَامُ فِي التَّعْزِيرِ النَّفْسَ فِي الْجَهْلِ أَوْ التَّقْصِيرِ²

محسن أو شرب مسكر أو قذف يكون بالضرب : أي الجلد على الظهر والأكتاف فقط على المشهور . وقال ابن شعبان : يعطى كل عضو حظه من الجلد إلا الوجه والفرج (من غير ربط عن أمن الهرب) أي ويجلد المحدود من غير أن يربط على عود ونحوه عند تحقيق ثباته وحصول الأمن من هروبه خوفاً من الجلد ، وإلا إبان تحقق عدم صبره ولم يؤمن من عدم هروبه فإنه يربط بجمل على جذع ونحوه لإقامة الحد عليه ، ولا يجوز تركه لخوفه وعدم صبره على ألم الضرب لأنه حق لله ، قال تعالى : ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ الآية (والضرب معتدل بسوط معتدل) أي وضرب المحدود يكون ضرباً بين ضريين ، لا مبرج ولا خفيف جداً . وصفة ذلك أن يقدم من يتولى الضرب رجله اليمنى ويؤخر اليسرى ويمسك السوط بثلاثة أصابع الخنصر والبصر الوسطي فقط ويرفع يده حذو أذنه ثم يضرب بقوته ، وبهذا يحصل اعتدال الضرب ، ويكون السوط معتدلاً أيضاً له رأس واحد ، ويكون لبنا لا يابس الرأس لأنه مؤذ للمحدود ، ويراعي في ذلك اعتدال حال الشخص من صحة ومرض ، واعتدال الوقت بأن يكون بين الحرارة والبرودة (وجالس مجرد مما يحل) أي ويجلد المحدود ذكراً أو أنثى على ظهره وهو جالس ملقى على بطن وظهر مجرد من ساتر يستر ما يحل أي يجوز النظر إليه بالنسبة إلى الذكر وهو ما فوق السرة بطناً وظهرًا مع الرأس واليدين (وهكذا الأنثى) أي والأنثى تكون هكذا من كونها جالسة مجردة مما يقيها ألم الضرب كالجلد وغليظ الثياب (وزد سترًا وجب) أي وزد الأنثى على الذكر ستر ما يجب عليها ستره وهو ماعدا الوجه والكفين ، لكن تكسى ثوباً رقيقاً يستر جسد ما لعدم جواز النظر إليه ولا يقيها ألم الضرب (في قفة على رماد مستكب) أي وتجلس الأنثى لأجل الستر في قفة وهي ما يتخذ من خوص أو عروق الشجر في بعض البلاد على رماد أو رمل مستكب : أي مبث في تلك القفة .

(21) ثم شرع في بيان حكم التعزير فقال 0 وعزَّرَ الْقَاضِي) أي أن الحاكم من إمام أو نائب له التعزير أي التأديب على كل فعل فيه معصية لله تعالى إذا حصل من مكلف ولم يرد فيه حد كالأكل في نهار رمضان ، وللدأومة على تأخير الصلاة عن أوقاتها الاختيارية أو الضرورية بلا عذر مباح كذلك ، وسبب الأدمي (بما يرى) أي بما أدى إليه اجتهداه من العقوبات (كما ه أنى على نفس وعن حد نَمَّا) أي كاجتهاده الذي أنى على قوات النفس بالموت بسبب التعزير إذا أذاه اجتهداه إلى أنه لا يرتدع عن فعل المعصية ولا يتزجر إلا بضربة ألف سوط لما ظهر عليه من الجراءة وعدم الاكتراث إذا كان يتحقق سلامته أو يظنها ظناً قوياً ، فغن تحقق وظن ظناً قوياً عدم سلامته ومات من تعزيره فيقتص منه قوداً وإن شك في سلامته أو ظن ظناً غير قوي فالدية على عاقلته ولا يقتل قصاصاً . وقوله : عن حد نَمَّا ، معناه : أن الحاكم له التعزير بما يراه رادعاً لأهل المعاصي ، ولو زاد على الحد كالتشي سوط (ويضمن الإمام) من (في التعزير)

كَذَا طَيْبٍ جَاهِلٍ أَوْ إِنْ ظَهَرَ تَقْصِيرُهُ أَوْ إِذْنٌ مِنْ لَا يَعْتَبَرُ¹
 أَوْ أَجَجَ النَّارَ بَرِيحٍ عَصَفَتْ أَوْ سَلَّ أَصْبُوعًا فَسَا قَلَعَتْ²
 تَضْمِينُ إِتْلَافِ الدَّوَابِّ الْوَاجِبِ مِنْ سَائِقٍ أَوْ قَائِدٍ أَوْ رَاكِبٍ³
 إِتْلَافُهَا مِنْ غَيْرِ فَعَلَيْهِمْ هَذَرٌ إِلَّا بَلِيلٌ فَالضَّمَانُ مُسْتَقَرٌّ⁴

أي وعلى الإمام أو نائبه الضمان في التعزير أي التأديب على فعل ما لا يجوز الإقدام عليه (النفس في الجهل أو التقصير) أي عليه ضمان النفس التي تلفت بسبب جهله بالحكم في التعزير قوداً أو بسبب تقصيره حالة كونه عالماً بالحكم ووقع منه التأديب على وجه يخالف القوانين الشرعية حتى تلفت نفس من حكم عليه بالتعزير فيقتض منه لذلك .

(1) أي ومثل الحاكم من نصب نفسه للعلاج الأمراض وهو جاهل بالطب كما يفهم من تشبيه الناظم له في الحكم بقوله (كذا طيب جاهل) يعني أن الطبيب إذا كان جاهلاً بالأدواء وما يوافقها من الدواء في فصل من فصول العام مع معرفة البائعات إن عالج إنساناً فمات بسبب علاجه فعليه ضمان النفس ، فيقتض منه لأنه والحالة هذه كالعامد (أو إن ظهره تقصيره) أي أو كان الطبيب عارفاً بالطب ولكن ظهر تقصيره عند أهل الخبرة في معالجته لمرضى مات بسبب علاجه بزيادة في الدواء أو نقص أو فقد مجاوزة ما يحتاج لمجاوزة من أنواع الأدوية التي يتوقف الشفاء عليها (أو إذن من لا يعتبر) أي أو كان عالماً بالطب وشرع في معالجة مريض من غير إذن من أوليائه أو بإذن شخص لا يعتبر إذنه شرعاً كالصبي والعبد ولو لم يقصر لأنه يعد متعدياً فحكمه كالعامد أيضاً . ومفهومه أن الطبيب العارف إذا عالج مريضاً بإذن من يعتبر إذنه من الأولياء ولم يحصل منه تقصير في معالجة المريض ، فإن مات المريض والحالة كما ذكرنا فلا ضمان عليه ولا إثم وهو كذلك .

(2) أي ومثل ما تقدم في الضمان ما ذكره الناظم بقوله (أو أجج النار بریح عصفت) أي أو كان سبب تلف النفس أو المال بتار أججها إنسان : أي أشعلها في حشيش أو شجر بریح فطار منها شرار وأحرق نفساً أو مالاً فعليه القصاص في النفس قيمة ما أتلّف من المال إذا كان موضع الإشعال قريباً من العمران بحيث يصل إليه شرار النار ، وأما إن بعد جدّاً وطار منها شرار حرق ما لا يصل إليه عادة فلا ضمان على الموجه (أو سَلَّ أَصْبُوعًا فَسَا قَلَعَتْ) أي من عضة إنسان في أصبعه حتى أوجعه فسل . أصبعه : أي جذبها بقوة فأتقلع بسبب ذلك شيء من أسنان العاض فعليه القصاص لمباشرة الفعل عمداً على المشهور ، وقيل لا قصاص عليه لأن العاض متعدي وهو الظاهر في النظر .

(3،4) (تضمنين إتلاف الدواب) يعني أن ما أتلّفته الدابة من نفس أو مال بيد أو رجل أو ذنب أو كدته بفهما (الواجب) أي الثابت بينة أو اعتراف (من سائق أو قائد أو راكب) أي فضمان ما أتلّفته يكون من سائق ، وهو من ينوقها بسوط أو عصا من خلفها ، وإنما وجب عليه الضمان لأنه التسبب في الإتلاف والدابة في هذه الحالة بمنزلة الآلة أو يكون

وَضُمِّنَ الرَّاعِي إِذَا كَانَتْ مَعَهُ نَهَارًا أَنْ سَرَحَ قُرْبَ الْمَرْعَةِ¹
 إِنْ خَلَصَ الْمَهْلُوكُ مَنْ قَدْ أَمَكَّنَهُ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ وَالْأُضْمِينَةُ²
 كَصَاحِبِ الْفَضْلِ لِمُتَحَاجٍ نَعَمْ تُعْطَى لَهُ الْقِيَمَةُ إِلَّا فِي الْعَدَمِ³

من الذي يقودها من عنائها أو يكون من الراكب على ظهرها ، وهذا إذا انفرد كل من السائق والقائد والراكب ، فإن اجتمعوا فيكون الضمان في النفس بالقصاص وفي الحال بالقيمة من السائق والقائد لقدرتهما على ضبطها ، ولا ضمان على الراكب لأنه على ظهرها بمنزلة المتاع ، إلا أن تظهر منه إغاة لهما بركض أو ضرب للداية ، وإلا كان مشاركا لهم في الجناية . وأما ما أتلفتة الداية من غير فعل فاعل ولا تسبب لأي أحد فيه فهو هدر : يعني لا قصاص فيه إن كان نفساً ولا قيمة إن كان المثل من الأموال لقوله **﴿فَعَلَّ﴾** «فعل العجماء جبار» أي هدر ، وهذا إن لم تشتهر الداية بالإتلاف ، فإن اشتهرت بذلك وتقدم منها إتلاف لشيء كالجمال المتهيج وأملها ربه أو ربطها على طريق المارين فالضمان على ربه قولاً واحداً (إتلافها من غير فعلهم هدر) يعني أن ما أتلفتة المواشي من غير تسبب من أربابها في الإتلاف فإنه يكون هدرًا لا شيء فيه عليهم (إلا بليل) أي إلا ما أتلفتة بليل : أي فيه (فالضمان مستقر) أي فضمان ما أتلفتة المواشي بالليل مستقر وثابت على أربابها لوجوب حفظها عليهم بالليل ، ولو زادت قيمة ما أتلفتة من زرع أو غيره على ثمن المشاة حيث فرط ربه في حفظها وإسكانها بالليل ، فإن أدخلها في حصن لا بعد من جعلها في مثله مفرطاً عرفاً ، وتقلت بتعاملها على الحصن حتى كسرتة فالظاهر عدم الضمان .

(1) (وضمن الراعي إذا كانت) أي أن ضمان ما أتلفتة المواشي من الزرع يكون على الراعي لا على ملاكها لكن بشرط أشار الناظم إليه بقوله (معه إذا كانت معه نهارة) لا ليلاً لوجوب حفظها على ساداتها فيه : أي الليل كما تقدم (إن سرح قرب المزرعة) أي ويشترط تسريحه إياها ورعيه لها بالقرب من المزارع ، فإن فعل ذلك حتى أتلفت شيئاً من الزرع فعليه قيمة المثل كائنه ما كانت ؛ ومفهوم قرب المزرعة أنه إن سرح بالبعد منها ولم يكن مفرطاً عرفاً فلا يلزمه ما أتلفتة .

(2و3) إن خلص المهلوك) أي أن خلص الشخص شيئاً آيلاً إلى الهلاك من آدمي أو حيوان بهيمي بفرق أو حرق أو نحوهما كحالة وجد فيها صيداً كاد أن يموت من قوة شتعا عليه (من قد أمكنه) أي فعل ذلك الذي أمكنه تخليصه بإنقاذه من الفرق أو الحرق ، أو من يد ظالم لا تناله الأحكام وله عنده مكانة ، أو كانت معه مدية يذبح بها الصيد أو ينحره إن كان مما ينحر ليلاً يصير ميتة كان فاعلاً لما وجب عليه شرعاً فائراً بثواب فعل الواجب (من نفس أو مال) أي كان الذي أمكنه تخليصه نفساً أو مالاً لوجوب حفظ النفوس والمال المحترمة شرعاً (وإلا ضمن) أي وإلا بأن لم ينقذ ما هو آيل إلى الهلاك كأعنى يراه يمشي وأمامه مهواة ، أو طفل يحبو وأمامه نار ، أو شيء من الأموال بقره نار مشعلة مع الإمكان على الإنقاذ أي القدرة على

مَنْ فَكَّ شَيْئًا مِنْ كَلِصٍّ بِقِدْضَا لَمْ يُعْطَهُ مَوْلَاهُ إِلَّا بِالْقِدَا¹
 إِنْ فَكَّهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ مِلْكِهِ أَوْلَا فَمَجَانًا يَكُنْ لِرَبِّهِ²

تخليص الأعمى وما بعده من الهلاك حتى هلك ضمن النفس وجوبًا والمال ، فيلزم الدية في النفس وقيمة ما تلف من المال الذي أمكنه تخليصه ، وعليه إثم المخالفة (كصاحب الفضل) أي وكمن أمكنه تخليص ما هو آيل للهلاك ولم يقل صاحب الفضل ، وهو من فضل له عما يحفظ حياته وصحته طعام أو شراب ومعه مضطر لهما أو لأحدهما . وقوله (المحتاج) يريد أنه يجب عليه بذل ما فضل عن طعامه أو شرابه لذلك المحتاج : أي المضطر فإن لم يذله له حتى مات جوعًا أو عطشًا فعليه الضمان وهو الدية ، وعليه الإثم ؛ وإذا قلنا ببذل صاحب الفضل ما زاد على حاجته للمضطر وجوبًا فهل يأخذه منه في نظير ذلك عوضًا أم لا . أجاب الناظم عن هذا بقوله (نعم تعطى له القيمة) أي قيمة ما احتاج إليه من طعام وشراب إذا كان يملكها حال الاضطرار ، وإلا فحكمه ما أشار إليه بقوله (إلا في العدم) أي إلا في حال عدمه ، فإنه يجب عليه بذل ما افضل عن كفايته للمضطر مجانًا ، وليس له مطالبة بالقيمة إذا أيسر بعد ذلك .

(21) مَنْ فَكَّ شَيْئًا أَيُّ أَنْ مِنْ أَفْكَ شَيْئًا أَيُّ أَنْ مِنْ أَفْكَ شَيْئًا مِنْ الْأَمْوَالِ كَدَلَةٌ أَوْ رَقِيقٌ أَوْ عَرْضُ (من كَلِصٍّ) يعني من يدي لصّ سرقه وعجز ربه عنه أو غاصب أو ظالم (بقدا) أي في نظير شيء فداه به بشراء أو هبة ثواب (لم يعطه مولاة إلا بالقدا) أي لم يستحقه ماله الذي سرق منه أو غصب ، ولا يقضي له به إلا بدفع مثل ما قدى به للمفدي لقول صاحب المختصر : والأحسن في المفدي من لصّ أخذه بالقداء ، لكن بشرط أشار له بقوله (إن فكه بغير قصد ملكه) أي وعمل دفع القدا للذي فك شيئًا من الأموال من يدي لصّ أو ظالم مشروط بما إذا فكه بغير نية تملكه ، بل بقصد تسليمه للمالك إن جاء إليه (وإلا فمجانًا يكن لربه) أي وإلا بأن فكه من اللص والظالم بقداء بقصد تملكه ، فيؤخذ منه بلا شيء ويكون ملكًا لربه مجانًا ، لأنه حيث يتزلة الظالم يعامل معاملة .

ولما أنهى الكلام على الحدود وما معها من المسائل شرع يتكلم على آخر باب من أبواب هذا الكتاب يسمى باب جمل ، وهذا من صنيع صاحب الرسالة وغيره من المتأخرين فقال (باب جمل من الفرائض والسنن والآداب) أي هذا باب بذكر فيه جملًا من الفرائض جمع فرض بمعنى الواجب واللازم والحتم المكتوبة ، وهو ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه ، وجملًا من السنن جمع سنة ، وهي لغة الطريقة ، وشرعًا : ما واطب النبي ﷺ على فعله في جماعة ولم يدل دليل على وجوبه وجملًا من الآداب جمع أدب بمعنى المستحب والمندوب الذي يشمل السنة ، وهو ما طلب الشارع فعله طلبًا غير جازم يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه . ولما كان الطالب قد يسهر عن بعض المسائل التي مرت مفصلة على ذهنه مما يتعلق بالأبواب السابقة لطول المدة ، رأى المؤلفون أن يضعوا هذا الباب ويذكروا فيه جملًا من الأحكام التي تشتمل على تلك المسائل إيقاظًا له وتنبيهًا لتتم له الفائدة ولذا كان هذا الباب كحاصل ما تقدم من أول الكتاب إلى هنا .

باب جمل من الفرائض والسنن والآداب

وَالْفِطْرَةَ اَعَدَدُ خَمْسَةَ فِي الضَّبْطِ فَحَلَقَ عَانَتَهُ وَتَنَفَّ الْإِبْطِرَ¹
 وَقَصَّ شَارِبٍ وَظَفَرًا قَلَمَةً وَسَنَّ خَتَنَ وَالْخِفَاضُ مَكْرُمَةً²
 وَقَسَّمُوا الْقِرْضَ إِلَى قِسْمَيْنِ قَسَمَ كِفَائِي وَقَسَمَ عَيْنِي³
 أَمَّا الْكِفَائِي مَا بِهِ الْإِثْمُ سَقَطَ عَنِ الْوَرَى بِفِعْلِ إِنْسَانٍ فَقَطْ⁴
 مِثْلُ الْجِهَادِ أَوْ جِهَازِ الْمَيِّتِ وَالرَّدُّ لِلتَّسْلِيمِ وَالتَّسْمِيَةُ⁵
 أَوْ الْقَضَا وَالْحِرْفَةُ الْمُهِمَّةُ وَالتَّصْبُّ لِلسُّلْطَانِ وَالْأُيَمَّةُ⁶

(2،1) ثم شرع يذكر بيان ما ترجم له على سبيل اللف والنشر المشوش فقال (والفطرة) بكسر الفاء مفعول مقدم لقوله (اعدد) من العد الذي هو الحساب (خمس في الضبط) أي خمسة أشياء وفي ضبط العلماء ، والمراد بالفطرة ما يتكامل به الإنسان من خصال الإسلام (فحلقت عانته وتنفت الإبط) أي فأولها حلقت شعر العانة بموس ونحوها للذكر والأنثى ، وحكمه الاستحباب ، فيكره تنفها لما فيه من ارتخاء الحلق . وثانيها تنفت شعر الأبطين تنفية لط بكرة الموحدة ، ويكره حلقة إذ الحلق يكثر شعر الإبطين ويقويه فقوى الرائحة الكريهة (وقص شارب وظفرا قلمه) أي وثالثها قص الشارب ، وهو الأخذ من شعره المستدير على طرف الشفة العليا بمقص ونحوه وهو مستحب ، وأما حلقة فممنوع عندنا . ورابعها قص الأظفار بمقص أو سكين ويكره بالأسنان لأنه يورث الفقر (وسن ختن) أي وخامسها : الختان للذكر ، وهو قطع الجلد الساترة للحشفة وهو سنة مؤكدة ، وتركه لغير عذر جرحه في الشهادة والإقامة ، ومن بلغ ولم يختن فليختن نفسه أو يختنه من يجوز له النظر إلى عورته كالزوجة والأمة ، فيحرم على غيرها النظر إليها فلا يرتكب محرم لفعل سنة على المذهب ؛ (والخفاض مكرمه) أي والخفاض للنساء وهو قطع الثانی، بين شغري الأنثى مكرمة بضم الراء : أي كرامة ، وحكمه الندب ، ويتنهي ألا يبالغ في القطع لخبر «اخفضي ولا تنهكي» .

(3-6) (وقسموا القرض) أي قسم العلماء بما فهموه من تبين الشارع صلوات الله وسلامه عليه القرض وهو ما أوجبه الشرع على المكلفين وطلب فعله منهم طلباً جازماً لا رخصة في تركه (إلى قسمين) فقط لا ثالث لهما (قسم كفائي وقسم عيني) أي فأحدهما قسم كفائي بنسبة إلى الكفاية : أي الاكتفاء بفعل البعض . وثانيها قسم عيني نسبة إلى الأعيان : أي اللواتي لتعلقه بذات كل مكلف بانفراده بحيث لا يسقط عنه بفعل غيره . ثم شرع في تعريف القسمين بقوله (أما الكفائي) أي فأما فرض الكفاية فحقيقته العرفية (ما به الإثم

سقط هـ عن الورى) أي فهو ما يسقط الإثم بسبب فعل بعض الناس له عن الورى : أي كل المخلوقات ، إذ الورى اسم لما سوى الله تعالى كالعالم ، لكن المراد به هنا المكلفون من الإنس والجن فقط (يفعل إنسان فقط) أي ولو كان الفاعل له شخصاً واحداً ذكراً أو أنثى ، ففرض الكفاية ما إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، وإذا لم يقم به أحد أثم الكل ، ثم مثل لبعض أفرادها بقوله (مثل الجهاد) أي أن فرض الكفاية الذي يسقط عن الورى بقيام البعض أشياء متعددة ، وذلك مثل الجهاد : أي الغزو في سبيل الله مع الإمام بأمره العام كل سنة ، كإقامة موسم الحج ، واحتزنا بالعام عن الخاص بالتعيين ، فإذا خص الإمام جماعة معينين أو فرداً معلوماً بأمره إياهم بالغزو في وقت معلوم تعين الخروج على كل أحد منهم بانفراده (أو جهاز الميت) أي ومن فروض الكفاية تجهيز من مات من المسلمين ولا مال له جملة من غسل وتكفين وصلاة ودفن ، فكل من هذه الأربعة فرض على الكفاية (والرد للتسليم والتشميت) أي ومن فروض الكفاية رد السلام على المسلم ؛ فإذا سلم إنسان على جماعة ورد عنه واحد منهم فقد قام بالواجب إذ الابتداء بالسلام سنة كفاية ، ولفظه : السلام عليكم بصيغة الجمع ، ولو كان المسلم عليه واحداً نظراً لما معه من الحفظة . وردّه فرض كفاية على السامع ، ولفظه : وعليكم السلام وإن كان المسلم واحداً . ومنها : تشميت العاطس إذ حمد الله ، فمن عطس فليقل الحمد لله جهراً ، وهو : أي الحمد مستحب ، فإن سمعه إنسان وجب عليه أن يشتمه بقوله . يرحمك الله إلى ثلاث مرات ، فإذا زاد قال له عافاك الله مرة واحدة . ويستحب للعاطس إذا شتمه إنسان أن يقول له : يهديكم الله ويصلح بالكم : أي قلبكم يغفر الله لنا ولكم ، والجمع بينهما أفضل (أو القضاء) أي ومنها القيام بأمر القضاء بين الناس بالحق ، فإذا قام به من توفرت فيه شروطه سقط عن غيره (والحرقة المهمة) أي ومنها أيضاً الحرف المهمة التي يتوقف صلاح العامة والخاصة واستقامة حالهم عليها كالتجارة والزراعة والحياكة والحداثة والتجارة ، فإن لم يقم بها أحد وجب على الإمام أن يأمر الناس بالاشتغال بها من غير إهمال ، فإن قام بها البعض سقطت عن البقية (والنصب للسلطان والأئمة) أي ومن فروض الكفاية أيضاً : نصب السلطان بأن يقيم الناس أحداً يكون له السلطان : أي النفوذ التام لإقامة الحدود والنظر في مصالح المسلمين بمقتضى حكم الشرع ، بشرط أن يكون قرشياً عدلاً عالماً بما جعل عليه والياً ، فإن قام به أهل الحل والربط من المسلمين سقط عن بقية . وقوله والأئمة من عطف الخاص على العام ، لأن السلطنة والإمامة ألفاظ مترادفة . وقيل المراد بهم نوابه في البلاد التي تبعد عنه بحيث لا يمكنه النظر فيها دائماً ، فإذا بايعه الناس على الطاعة وجب عليهم امتثال أوامره واجتنب نواهيهِ ولو كان جائزاً لأن مذهب مالك رضي الله عنه وجوب طاعة الإمام ما لم يأمر بمعصية . والحاصل أن نصب الإمام واجب بالشرع ، لكن وجوبه ليس من أركان الدين

وَالْعَيْنِي كَالْتَوْحِيدِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ¹
وَالْأَبْوِينَ ابْرُرْ وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمَا وَلَا تَقُلْ أَفْ وَلَا تَهَرَّهْمَا²

التي يجب اعتقادها ، ولذا قال صاحب الجوهرة :

وواجب نصب إمام عدل بالشرع فاعلم لا يحكم العقل
فليس ركناً يعتقد في الدين فلا ترغ عن أمره المين
إلا بكفر البذن العهد فالله يكفيننا أذاه وحده

انتهى قول الجوهرة .

(21و) (والعين) أي وثانيها ، فرض العين ، وهو ما يجب على كل مكلف بعينه ولا يغنيه عن فعله فعل غيره (كالتوحيد والصلاة) أي وذلك كالتوحيد ، وهو معرفة الله تعالى باعتقاد ما يجب له وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه من الصفات بالأدلة القاطعة ولو على جهة الإجمال ، ومعرفة أنبيائه بما يجب لهم من صدق وإمامة وتبليغ وفطانة واستحالة أضدادها عليهم لمصنعتهم وعناية ربهم بهم ، وجواز الأعراض البشرية التي لا نقص فيها ، والإيمان بكل ما بلغوه من الأحكام أو أخبروا عنه مما هو مغيب عنا في الدنيا أو الآخرة والوعد على الخير والوعيد على الشر . ومن فروض العين المحافظة على الصلوات الخمس في كل يوم وليلة سقراً وحضراً بأدائها في الأوقات المقررة لها شرعاً ، مع معرفة لوازمها من شروط وأركان وصحة وفساد ، مع حفظ الفاتحة حفظاً جيداً لوجوبها في كل ركعة على المذهب . ومن فروض العين صلاة الجمعة على الذكر الحر المكلف الصحيح المقيم بلا يبيح التحلف عنها ، وقد تقدم حكم تاركها جحدًا أو كسلًا أول الكتاب . والحج أي ومن فروض العين : حج بيت الله الحرام عن الحر المكلف المستطيع مرة في عمرة ، وقد تقدم الكلام على شرط الاستطاعة في باب الحج (والصيام) أي ومن فروض العين صوم شهر رمضان على المكلف ذكراً أو أنثى ، حرّاً أو رقيقاً ، بشرط إبطاء الصوم وانتفاء الموانع (والزكاة) أي ومن فروض العين أيضاً : أداء الزكاة إذا وجبت على الحر مطلقاً بتوفر شروط وجوبها بالمحافظة على أركان صحتها من نية وإخراج بعد الوجوب وتفرقة في موضع الوجوب وصرف لأحد الأصناف الثمانية على ما تقدم بيانه في باب الزكاة (والأبوين ابْرُرْ) قوله والأبوين مفعول مقدم لا برر ، وهو فعل أمر ، والامر بذلك الشرع الخفيف ، والمعنى : أنه يجب علينا على كل ولد ذكراً أو أنثى برّ والديه أمه وأبيه ، بأن يحسن لهما ويجتهد فيما يجلب رضاها من قول أو فعل ، وإذا خاطبهما فيلين ورفق وحسن تلطّف ، كأننا مسلمين أو كافرين كما بالغ على ذلك الناظم بقوله (وإن لم يسلماً) أي أن برّ الوالدين وطاعتهم أمر واجب ولو كأننا كافرين ، لكن لا تجب طاعتهم إن أمراً بالكفر لقوله عز وجل : ﴿وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا

وَالْأَمْرُ بِالْعَرَفِ وَنَهْيُ الْمُنْكَرِ وَالْحِفْظُ لِلْفَرْجِ وَغَضُّ الْبَصَرِ¹
وَالْأَكْلُ وَالشَّرْبُ مِنَ الْحَلَالِ وَعَظْمُ النِّعْمَةِ بِالْإِحْلَالِ²

تطعمهما ﴿﴾ بل تجب عليك حيثئذ مخالفتها تكون طاعتها فيما أمرك به من غير الكفر لقوله تعالى : ﴿وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ أي بالمعروف من خدمة وإتفاق عليهما وخفض جناح وشبه ذلك (ولا تقل أف ولا تنهرهما) أشار الناظم بالمعنى إلى ما في الآية الكريمة وهو قوله تعالى : ﴿إما يلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً﴾ أي فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً أي لا تنجرهما ﴿وقل لهما قولاً كريماً﴾ أي جميلاً طيباً مطيباً لأنفسهما . قال سيدي محمد عثمان الميرغني في تاج التفسير : فمن أدرك أبواه أو أحدهما الكبر ولم يدرك بهما غاية الخير ودخول الجنة فقد فرط حدّ التفريط . وفي الحديث مرفوعاً «رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل عليّ» ، ورغم أنف رجل دخل عليه رمضان ثم انسلخ قبل أن يغفر له ، ورغم أنف رجل أدرك عنده أبواه الكبر فلم يدخله الجنة» رواه الشيخان .

(21) (والأمر بالعرف) أي ومن فروض العين : الأمر بالمعروف ، وهذا إذا كان الأمر منفرداً وهو مبسوط اليد تام النفوذ ولو في بلد مخصوص ، فيجب عليه حيثئذ الأمر بالمعروف ، وهو كل ما أمر الله ورسوله به من واجب أو مندوب فمن لم يمثل أمره ههنا بالضرب ، فإن لم يمثل ضربه بالفعل فإذا كان الأمر متعدداً صار الأمر بالمعروف فرض كفاية يحمله من قام به منهم (ونهي المنكر) أي ومن فروض العين : النهي عن المنكر ، وهو كل ما نهى الله ورسوله عنه من المحرمات والمكروهات ، فالنهي عن المحرم واجب ، وعن المكروه مندوب . وقد عّد الناظم نهى المنكر من فروض العين بالنظر إلى إنكاره بالقلب وهو كراهته وكراهة فاعلة كما أن الأمر بالمعروف بالقلب محبة ومحبة فاعله . وأما عند تعدد المناهي فيكون فرض كفاية يسقط عن الباقي بقيام البعض ولو واحداً ، ويشترط في الأمر أن يكون عالم بحكم ما يأمر به غيره ، وكذلك الناهي ، إذ القيام بذلك مع الجهل بالأحكام ربما أدّى إلى النهي عن المعروف والأمر بالمنكر فيعكس الحال . ويشترط أيضاً في وجوب النهي عن المنكر ألا يؤدي إلى ما هو أعظم منه وإلا فيسقط ، والأصل في ذلك حديث «من رأى منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» . ثم شرع في وجوب حفظ الجوارح وكفها عن المحرمات فقال (والحفظ للفرج وغض البصر) أي ومن فروض العين : حفظ الجوارح الظاهرة عن كل ما نهى الله ورسوله عنه . وهي سبعة ، ثلاثة في الرأس : السمع ، والبصر واللسان . وأربعة في البدن : اليدين ، والرجلان ، والبطن ، والفرج . وتسمى الكواصب لأكساب الخير أو الشر بها ، ولذا قال (والحفظ للفرج) ذكرًا أو قبلًا أو دبرًا ، وحفظه المتعين يكون من الزنا واللواط والوطء في حيض أو نفاس أو نهار

وَصُنْ لِسَانًا عَنْ كَلَامِ الزُّورِ وَالْفُحْشِ وَالْبَهْتَانِ وَالْفَجْرِ¹
وَعِيَّةٍ نَعِيمَةٍ أَوْ الْكَذِبِ وَأَكْلِ مَالٍ بَاطِلٍ فَلْتَجَنَّبْ²

رمضان ، وكذا في زمن الإحرام بحج أو عمرة ، ومثله في الوجود العيني حفظ البصر : أي غضه عن كل ما يحرم النظر إليه من عورة لغير زوجة أو أمة ، وتأمل في محاسن الأجنبية ، والأمرد على وجه الالتذاد ، وليس في النظرة الأولى بغير تأمل جرج . قال ابن القطان : والإجماع على أن العين لا تتعلق بها كبيرة ، ولكنها أسرع الأمور إلى خراب الدين والدنيا . ويجب غَضُ البصر عن النظر إلى الغير على وجه لاحتقار . ومن الغض الواجب : ترك النظر إلى كتاب بغير إذن مالكه ، والتطلع إلى عورات البيت المملوك لغيرك (والأكل والشرب من الحلال) أي ومن فروض العين : الأكل من طعام حلال والشرب من شراب حلال وهو ما انحلت عنه التبعات فلا حق فيه لأحد من الخلق ولا لوم عليه من جانب الحق ، فالإنفاق على النفس والزواج والولد وغيرهما من الحلال فرض متعين على كل أحد لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم) وهو من وجوب حفظ جارحة البطن (وعظم العمة بالإجلال) أي ومن الواجب عيناً تعظيم كل نعمة أنعم الله بها علينا مع الإجلال : أي تعظيم المنعم بها بامتثال أوامره واجتناب نواهيه مع استحضار عظمته وهيئته وجلاله والرهبة من سلطوته . ومن أعظم ما أنعم به علينا نعمة الإيجاد والإمداد والعقل والجوارح ، فيجب صرفها فيما خلقنا لأجله وهو عبادته مع الإخلاص التام ، وهذا مقام المقرين من عباد الله جعلنا الله منهم بعنه وكرمه .

(21) (وصن لساناً) أي ويجب عليك أيها المكلف وجوباً عينياً صون لسانك : أي حفظه من التكلم بما لا يجوز وحفظه (عن كلام الزور) لأنه ممنوع شرعاً ، وهو ما كان مزين الظاهر فاسد الباطن من القول ، ومنه شهادة الزور لأن الشاهد به يأتي بكلام مطابق للواقع في الظاهر مخالف له في الباطن ، فيقطع به حق امرئ مسلم فيكون عليه إثم شهادة الزور وظلامة المظلوم بسببها ، فالزور مذموم شرعاً لأنه كذب وباطل ، وقد مدح الله تاركة ورعاً في عداد من مدحهم بقوله : ﴿والذين لا يشهدون الزور ، وإذا مروا باللغو مروا كراماً﴾ ويكفي من الزجر لشاهد الزور قوله ﷺ وعلى آله وسلم «لا تزول قدماء حتى يوجب الله له النار» أخرجه الحاكم كذا في تاج التفسير (والفحش والبهتان) أي ويجب عليك أيضاً أيها المكلف صون لسانك من الفحش والبهتان ، ومراده بالفحش كل كلام مستقيم يأتى قائله إن كان محرماً ، أو يخل بالمرءة إن كان غير محرم كالمرءة والمباح الذي تمجده أسماع العقلاء ، وقد نهى ﷺ عنه فقال «إياكم والفحش فإن الله تعالى لا يحب الفحش ولا التفحش» وقال عليه الصلاة والسلام «لو كان الفحش رجلاً لكان رجل سوء» والبهتان ذكر ما في الإنسان بحضرته لأنه يهتبه عند سماعه ويصيبه الخجل ، فإن لم يكن فيه فهو بهتان وكذب ولذا كان محرماً يجب اجتنبه (والفجور) أي يجب صون اللسان عنه لأنه من العصيان والخروج عن الطاعة ، ومنه الكذب وسب من لا

وجاف كل خصلة شيعية كالسحت والقيمار والخديعة¹

يجوز سبه ، وفي الحديث «سباب المسلم فسوق» (وغية نemie) أي ويجب عليك أيضًا صون لسانك من الغيبة والنميمة لأنهما من كبائر الذنوب ، وقد ورد النبي عنهما كتابًا رسة : قال تعالى : ﴿ولا يغتب بعضكم بعضًا﴾ ومثل عنها النبي عليه الصلاة والسلام فقال «هي ذكرك أخاك في غيبته بما يكره» وحقيقتها كل ما أفهمت به غيرك نقصان مسلم حضر أو غاب ، ومنه الهمز واللمز ، فالهمز يكون بالعين واللمز باليد والكل محرم ، قال تعالى : ﴿ويل لكل همزة لمزة﴾ قال عليه السلام : «الويل واد في جهنم يهوي فيه الكافر أربعين خريفًا قبل أن يصل إلى قعره» رواه الترمذي . والنميمة : نقل الكلام من أحد لآخر على وجه الإفساد ، قال تعالى : ﴿هماز مشاء بتميم﴾ وقال عليه السلام : «الهمازون واللمازون والمشاءون بالنميمة والباغون للبراء العنت : أي الزناة ، يحشرهم الله تعالى في وجوب الكلاب» أي صورها وقد بحث عن المتصف بالنميمة دائمًا فلم يوجد إلا ولد زنا (أو الكذب) أي ويجب عليك أيضًا صون لسانك عن الكذب وهو الإخبار بخلاف الواقع عمدًا لأنه من كبائر الذنوب إجمالًا ، وقد لعن الله فاعله بقوله : ﴿ألا لعنة الله على الكاذبين﴾ (وأكل مال باطل فلتنجب) أي ويجب عليك عينا أيها المكلف أن تتجنب الأكل من المال الباطل : أي الحرام ومنه القمار والسرقة والتحيل لأخذ أموال الناس بغير طيب نفس ، كالأخذ على الكهانة وهي الإخبار عما في الغيب لأنها كذب محض ، وما يعلم الغيب إلا الله ، والأكل بالدين بأن يظهر الصلاح للناس ليواسوه بأموالهم ويعلم من نفسه أنه ليس بصالح ، ومن الباطل الظلم والغصب والمكس وغير ذلك كالربا والخديعة والغش والتدليس في البيع ، قال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال عليه الصلاة والسلام ، «كل لحم نبت من السحت فالنار أولى به» فاجتناب الأكل من المال الباطل من حفظ جارحة البطن الواجب عينا ، وكما يجب حفظ البصر والفرج واللسان والبطن يجب أيضًا حفظ السمع عن سماع الغيبة والغناء خصوصًا ما كان بالآلات للاتفاق على حرمة وحفظ اليمين من تناول ما حرم أو تناوله ، ومباشرة ما حرم الله مباشرة من حسد وحفظ لرجلين عن السعي إلى أماكن الخنا والسرقة وكل منهي عنه ، وأعلم أن الجوارح من أعظم ما أنعم الله به على العبد وأعظمها وأفضلها اللسان ، ولكنه أكثر أفة إذ القلب سلطان تلك الجوارح وترجمانه اللسان وأنه من غريب صنع الله تعالى لأنه صغير جرمه عظيم خيره كثير شره ، ولا نجاة لأحد منه إلا بالصمت ، ولذلك قال عليه السلام ، «من صمت نجا» وقال مالك بن دينار : إذا رأيت قساوة في قلبك ووهنا في بطنك وحرمانًا في رزقك فاعلم أنك تكلمت فيما لا يعينك . انتهى ملخصًا من عمدة البيان .

(1) (وجاف كل خصلة شيعية) مجافاة الشيء التباعد عنه وهجره بالكلية . وقوله كل خصلة شيعية معناه تجب أيها المكلف كل خصلة : أي صفة مذمومة شيعية : أي مؤدية إلى التشنيع على أهلها ولومه على صدورهم منه ، وهي كل ما ترتب عليها حد أو شديد

وَكُنْ عَلَى نَهْجِ سَبِيلِ مَنْ سَلَفَ وَأَخْلَصِ النِّيَّةَ وَاعْرِفْ مَنْ عَرَفَ¹
مُتَحَلِّيًا بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَتَارِكًا الْجِدَالَ وَالشَّقَاقِ²
مُمْتَثِلًا مَا اسْتَطَعْتَ مِنْ أَوْامِرٍ مُجْتَنِبًا لِسَائِرِ الرُّوَاجِرِ³

وعيد . ثم مثل لبعض الخصال المذمومة شرعاً لتجنب بقوله (كالسحت) وهو أخذ الرشوة على الحكم وسؤال الناس للاستكثار ، إذ السؤال لا يجوز إلا بقدر الحاجة عند الاضطراب ، وسمي سحتاً لأنه يسحت الطاعات ويستأصلها بحيث لا يبقى أثر من ثوابها (والقمار) وهو ما يأخذه الإنسان من غيره في اللعب على وجه المغالبة قل أو كثر ، كان المأخوذ عيناً أو عرضاً (والخدعة) بأن يخدع الإنسان غيره بلبس القول تحليلاً لأخذ ما يده ، وكثيراً ما تقع من التجار لأنهم يخدعون من يريد شراء سلعة منهم كقولهم : تفضل يا شيخ العرب ، وتقديمهم له شيئاً من الطعام أو الشراب ليصيبه الخجل عند التكلم في السلعة فيأخذها بأكثر مما تستحقه حياة من رباها . وأما ما يرقموه على السلع من الأعداد لإيهام المشتريين أنه رأس مالها ليزيدوا على المرقوم شيئاً فإنه من الخيانة ، فهذه الخصال وما شاكلها يتعين تركها والتباعد عنها لبراءة الذمة وسلامة العقبي .

(1-3) قوله (وكن) الخ ، شروع منه في شيء من مسائل علم التصوف ، وهو علم بما به العبد يتصفى من الكدر ويمتلىء من العبر ، وينقطع لعبادة ربه عن البشر ، ويستوي عنده الذهب والمدر ، ولا يكون ذلك إلا بالعمل بالكتاب والسنة ، فقد قيل : من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق ، ومن تفقه ولم يتصوف فقد تفسق ومن تفقه وتصوف فقد تحقق . وحده أنه علم بأصول يعرف بها صلاح القلب وسائر الخواص والعمل بالأحوط . وموضوعه التخلق بالأخلاق الحميدة . وثمرته الاستقامة والخضوع مع الله تعالى والفناء عما سواه . وواضعه العارفون الآخذون له عن النبي بالسند المتصل كأهل الصفة والأمام عليّ والحسن البصري والجنيد وأمثالهم . وقائده : صلاح القلب والخواص في الدنيا ، والفوز بأعلى المراتب في الآخرة . ونسبته أنه فرع علم التوحيد . واستمداده من الكتاب والسنة . واسمه علم التصوف . وحكمه الوجوب العيني . ومسائله قضاياها التي يبحث فيها عن عوارض الدانية كالمراغبة والمشاهدة ، انتهى ملخصاً من مفتاح السالك للعلامة إسماعيل بن عبد الله المقرئ الصاوي ، وقوله (نهج سبيل من سلف) معناه : كن أيها المكلف بعد حفظ جوارحك امتثالاً واجتناباً في سيرك على نهج وسبيل السلف الصالح : أي طريقهم وهم الصحابة والتابعون وتابع التابعين رضي الله عنهم وعنا بهم ، إذ النهج والسبيل ألفاظ مترادفة بمعنى الطريق ، والمراد به هنا : طريق العمل الذي يسير عليه المريد في سلوكه لطريق القوم (وأخلص النية) أي وصحح نيتك لأن عليها مدار صحة الأعمال كلها لحديث «إنما الأعمال بالنيات» وخلص طوبيتك من شوائب الرياء والكبر والبغض لعباد الله والحمد كي تكون أقوالك وأفعالك مقصوداً بها وجه ربك العلي الأعلى ، قال

وَأَسْتَجِبْ لِلدَّكْرِ صَدَاءَ الْقَلْبِ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ بَيْتَ الرَّبِّ¹
وَالشُّكْرِ وَالْفِكْرِ مَعَ التَّعْظِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّتَمِيمِ²
حَمْدًا كَثِيرًا لَيْسَ يُحْصَى عَدَدًا فِي كُلِّ حَالٍ وَانْتِهَاءً وَابْتِدَاءً³
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالثَّنَا بِكُلِّ مَحْمُودٍ عَلَى نَبِينَا⁴
مُحَمَّدٍ مَنْ حَازَ أَعْلَى الرَّتَبِ وَنَالَ مِنْ مَوْلَاهُ أَقْصَى الْأَرْبِ⁵
وَالْآلِ وَالْأَصْحَابِ وَالْأَتْبَاعِ وَالْوُلْدِ وَالْأَزْوَاجِ وَالْأَشْيَاعِ⁶

(2 و1) (واستجلب بالدكر صداء القلب) أي اطلب أيها المريد جلاء قلبك من الكدورات النفسية وزوال الران عنه بالإكثار من ذكر الله عز وجل، لما جاء «لكل شيء مصقالة ومصقالة القلب ذكر الله تعالى» ورد «ما عمل آدمي عملاً أتجني له من عذاب الله من ذكر الله» وقد أمر الله به في الذكر الحكيم فقال: (فاذكروني أذكركم وقال: (والذاكرين الله كثيراً والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا) لأنه قد جاء بيت الرب. وإنما طلب منك جلاء قلبك من الأدوار لأنه قد جاء في الأخبار «إن قلب المؤمن بيت الرب» أي محل لتزلز الأنوار والفيضات الإلهية، ولا يكون القلب أهلاً لذلك إلا إذا أصفى وخلص من الكدورات. وفي الحديث القدسي «ما وسعني سمائي ولا أرضي، وإنما وسعني قلب عبدي المؤمن» (والشكر والفكر مع التعظيم (أي واقصد جلاء قلبك مع مداومتك على الذكر باللسان بشكر النعم بما أنعم به عليك من عقل وسمع وبصر وغيرها في طاعته، وبالتفكير القلبي في صنعه الذي هو أثر قدرته وإرادته الدال على وحدانيته وألوهيته كي يستثير قلبك فتطلع على أسرار الملك والملكوت. وأعظم ذكر الله تعالى وأنفعه التفكير بالقلب في مصنوعاته والحيرة في حقيقة ذاته المنزهة عن الأزمنة والأمكنة والجهات والحلول والكم والكيف والأين، فقد جاء «ذرة من أعمال القلوب خير من أمثال الجبال من عمل الجوارح» مع التعظيم لجلال النعم بامتثال أوامره واجتناب نواهيه، خائفًا من سطوته وجبروته، طامعًا في رحمته وعظيم فضله وإحسانه، لتكون من عباده الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون (الحمد لله على التتميم) أي الوصف بكل جميل والثناء بكل خير واجب لله الذي أقدرني على نظم هذا الكتاب، وسهل لي طريق السير من غير عائق حتى تمّ نظمه وتأليفه بعونه جلّ وعلا، وهذا من أجل النعم التي يجب الشكر عليها والاعتراف بأنها من أعظم المنن.

(3) أي أحمده جلّ شأنه على هذه النعمة العظمى (حمدًا كثيرًا) أي ثناء جميلًا كثيرًا (وليس يحصى عددا) أي بالغًا من الكثرة عددًا ليس يحصى أي لا يدرك بالعد (في كل حال وانتهاه وابتداء) أي ثناء دائمًا لا ينقطع عدده في كل حال من الأحوال، بل هو مستمر مع انتهاء كل شيء وابتدائه.

(4-6) ولما كانت الصلاة على النبي ﷺ مقبولة قطعًا ختم الناظم كما افتتح كتابه بها رجاء قبول ما بينهما فقال (ثم الصلاة) أي زيادة التعظيم والتبجيل والتكريم (والسلام والثناء) أي التحية التي تليق بالجناب الأعظم والملاذ الأفخم والمدح (بكل محمود) أي بكل ثناء جميل

يَعْدَ مَا يَدُّو وَمَا يَغِيبُ وَمَا حَوَاهُ عِلْمُهُ الْمَضْرُوبُ¹
 فِي ضِعْفِ أَنْفَاسِ الْأَنَامِ كُلِّهَا مِنْ غَيْرِ حَصْرِ وَانْقِضَاءٍ وَانْتِهَاءٍ²
 يَا رَبَّ يَا رَبَّ بَطْهُ الْمَاجِدِ وَكُلُّ وَجْهِ رَاكِعٍ وَسَاجِدٍ³
 أَنْشُرُهُ وَاجْعَلْ دَرَسَهُ لَنْ يُتْرَكَ وَأَنْفَعْ بِهِ وَصَفِهِ لَوْجْهِكَ⁴

مستحسن شرعاً مطلوب حصوله من ذي الجلال والإكرام والإنعام (عل نبينا) أي المبعوث إلينا رحمة من الرحمن الرحيم (محمد من حاز أعلى الرتب) قوله محمد بالجر على البدل من نبينا، ويصح رفعه على أنه خير لمبتدأ محذوف تقديره: وهو محمد، وهذا أعظم أسمائه ﷺ سماه به جده عبد المطلب بإلهام من الله تعالى، رجاء أن يحمد أهل السموات والأرض، وقد حقق الله تعالى رجاءه. وقوله من حاز النخ: يعني هو محمد الذي حاز وجمع أعلى رتب الكمال التي لا تليق بغيره من البشر، ولا يطمع فيها ملك مقرب كيف وهو حبيب رب العالمين وخيرته من جميع خلقه (ونال من مولاة أقصى الأرب) أي والذي نال: أي أعطى من مولاة أي سيدة وخالفه أبعد المطالب لأن كلالته ﷺ لا تنتهي، بل لا يزال مترقياً في درجات الكمال (والآل) أي والمطلوب حصوله من الصلاة: أي الرحمة والسلام: أي الأمان من الله بعد النبي على الآل: أي القارب (والأصحاب) أي وعلى الأصحاب جمع صحابي، وهو من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً ومات على ذلك (والأتباع) أي وعلى جميع أتباعه ولو في مجرد الإيمان، فيشمل المؤمنين جميعاً وإن كانوا عصاة (والولد والأزواج) أي وعلى أولاده أي ذريته إلى يوم القيامة وأزواجه الطاهرات، وفي معناه من سرارية الزكيات (والأشياء) أي وعلى أشياعه جمع شيعة، وشيعة الرجل: جماعته وحزبه، والمراد بهم أصحابه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

(2و1) أي أطلب من الله عز وجل صلاة وسلاماً وثناء على النبي وآله (بعد ما يبدو وما يغيب) أي بعد ما يظهر من الكائنات ويبرز في حيز الوجود مما يدركه الحس أو العقل أو الذهن، وبعد ما يغيب عن علمنا مما هو معلوم لله تعالى (وما حواه علمه المضروب) أي وبعد ما أحاط به علم الله تعالى من الواجبات والمستحيلات والجائزات المضروب (في ضعف أنفاس) العباد كلها أي المضروب مرتين في عدد أنفاس الأنام كلها: أي جميعها، لأن عدد أنفاس الخلائق معدود ومحصور في علم الله العلي الأعلى وإن كان لا يدخل تحت حصر بالنظر إلى علمنا، والمراد بالأنام جميع مخلوقات كالورى (من غير حصر وانقضاء وانتهاء) أي من غير انحصار في عدد محدود بالآلاف أو كرات أو ملايين، ومن غير انقضاء وانتهاء أجل ينتهي إليه استمرارها ودوامها. والمقصود من ذلك نفي الحصر والانقضاء عما طلبه من الله من الصلاة والسلام والثناء على النبي وآله.

(4و3) ثم شرع بعد ذلك في ذكر الدعاء مبتهلاً إلى الله متضرعاً متوسلاً إليه بجاه حبيبه فقال (يا رب يا رب) كرر الناظم النداء مع حذف حرف التكلم تخفيفاً لإظهار لاضطراره والطمع في

وَاعْفُرْ لَنَا جَمْعًا وَكُلَّ الْمُسْلِمِينَ وَوَالِدَيْنَا يَا إِلَهَ الْعَالَمِينَ¹

سرعة الإجابة (بطله الماجد أي العظيم المعظم الفخيم المفضيخ ، وإنما توسل به لحديث «توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم» (وكل وجه راكم وساجد) أي وأتوسل إليك أيضًا بحق صاحب كل وجه راكم : أي خاضع لعزك ، وساجد : أي منذل للجلال ، بك من خشيتك إذ التوسل باصحاب الوجوه لا بالوجوه كما صرح بذلك البرقوقي رحمه الله تعالى وفيما حكاه الناظم دليل على جواز التوسل إلى الله بالمقرين من عباده فلا تنفدت لقول من منع ذلك من أهل الأهواء الذين زين لهم الشيطان أعمالهم حتى أوقعهم في شرك الحرمان ، نسأل الله العافية والتوفيق لسلوك سبل النجاة بمنه وكرمه (انشره) أي اجعله منشورًا ومفشيًا بالقبول عند أهل العلم (واجعل درسه لن يترك) أي اجعل تكراره بالدرس في ألقاظه ومعانيه حتى يحفظ أمرًا مستدامًا لا ينقطع بالترك والمجران (وانفع به وصفه لوجهها) أي اجعله نافعا لكل من تعاطاه تعليمًا أو تعلمًا أو اقتناء ، وصفه : أي اجعله خالصًا من شوائب الرياء مقصودًا به وجهك الكريم : أي ذاتك العلية ، إذ الوجه في كلامه بمعنى الذات على حد قوله تعالى : ﴿وَيَقِي وجه ربك﴾ أي ذاته .

(1) (واغفر لنا) جمعًا أي تطلب منك يا الله غفر ذنوبنا جميعها بأن تمحى من صحف الملائكة بحيث لا يبقى لها أثر وتسترها بحيث لا يطلع عليها غيرك ، ثم تسمع وتعفو كرمًا إذ الغفر معناه انحى أو الستر (وكل المسلمين) وهذا من باب الاكتفاء ، والمراد ، واغفر للمسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات (ووالدينا) أي واغفر اللهم لوالدينا بكسر الدال جمع والد ، وهو كل من له علينا ولادة إلى آدم وحواء عليهما السلام (يا إله العالمين) أي اغفر لنا ولن سبقنا بالإيمان مغفرة عزما «يا إله» أي معبود كل العالمين جمع عالم ، وهو كل ما سوى الله تعالى من حيوانات وجمادات لأنها عابدة له إما طوعًا كالمؤمنين والجمادات والحيوانات البهيمة بشهادة قوله عز وجل : ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾ ولما كرهها كمعبادة الكفار لأصنامهم والتهتم الباطلة لرجوعها لعبادة من لا يستحق العبادة غيره وهو الله وحده ، وفي هذا المعنى يقول العارف البرعي :

سبحان من عنت الوجوه لوجهه وله سجود أوجه وجباه
طوعًا وكرهًا خاضعين لعزه وله عليها الطوع والإكراه

هذا وأسأل الله الكريم بجاه حبيبه العظيم سيدنا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم أن يجعل هذا الشرح خالصًا لوجهه ، وأن ينفع به عباده كما نفع بأصله ، ويوفقنا لاتباع رسول الله ﷺ في القول والعمل والاقتداء بصالح الأمة ، إنه جواد كريم رؤوف رحيم ، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين وعلى أئمتهم وصحبتهم أجمعين ، دعواهم فيها سبحانه اللهم وتعتهم فيها سلام ، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .

وقد كان الفراغ من هذا الشرح بعون الله في يوم الأربعاء لاثنتين وعشرين خلت من شهر شعبان المعظم من سنة أربع وستين وثلاثمائة وألف من هجرة سيد المرسلين ، يوافق ذلك

أول يوم من شهر أغسطس سنة ألف وتسعمائة وخمس وأربعين من ميلاد المسيح عليه السلام ببلدة الزيداب من بلاد السودان ، على يد كاتب الأخ في الله الفقيه عبد الرحمن بن المنصور الشهير بولد قصير ، فقد كنت أُملي عليه وهو يكتب من ابتداء هذا الشرح إلى نهايته ، بعد أن يقرأ عليّ من الشروح والحواشي ما أحتاج إلى الاقتباس والنقل منه ، لفقد بصري بداء الجذري ، وذلك في سنة خمس عشرة بعد الثلاثمائة والألف من الهجرة ، وأنا ابن عشر سنوات من عمري ، وبعد ذلك حفظت القرآن بالتلقين عن شَيْخِي الفقيه محمد عبد الله مدني العباسي غفر الله له ، وأسأل الله تعالى أن يكافئ ذلك الكتاب على جليل عمله ، ويختتم لنا وله ولجميع مشايخنا وإخواننا وكل من أعاننا ولو بقلم أو مداد أو قرطاس وغير ذلك بمعادة الدارين ، إله على ما يشاء قدير ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

تقاريط الكتاب

(1)

قد اطلع على هذا الشرح كثير من العلماء الأعلام ، فكل يستحسنه ويحث على طبعه كي ينتفع به الخاص والعام ، فمنهم العلامة الشهير بالمعهد العلمي بأم درمان الشيخ إبراهيم أبو النور المعروف بالبراعة ووفور العلم ، فقد وضع عليه بعد أن أطلع على بعض من أبواب غنونه تقريظاً يسر الواقف عليه ، وهو كالآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا رسول ولا نبي بعده . أما بعد : فقد قال رسول الله ﷺ «أفضل الصدقة أن يتعلم الرجل علماً فيعلمه أخاه المسلم» وقال عليه الصلاة والسلام «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له ، أو صدقة جارية» والتأليف في كل علم داخل في عموم الحديتين المذكورين ولا سيما التأليف في علم الفقه المتعلق بأفعال المكلفين ، إذ به يعرف الإنسان ما له وما عليه من عبادة الخالق ومعاملة الخلق فيفوز بسعادة الدنيا والآخرة ؛ لهذا أمر الله عباده بالتفقه في الدين بقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ وقال النبي ﷺ «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» وما أحسن قول بعض الفضلاء :

إذا ما اعتز ذو علم بعلم فإن الفقه أولى باعتزاز
فكم طيب يشم ولا كمسك وكم طير يطير ولا كباز

هذا وقد اطلعت على الكتاب المسمى «سراج الملوك لأسهل المسالك» في فقه
إمام الأئمة مالك ، الذي ألفه حضرة الأخ الحبيب والعالم الفاضل الأديب المتحلي
بجليتي التحقيق والتحري الشيخ «عثمان بن حسنين بري» اطلعت على هذا
الشرح الذي لم يسبق إلى مثاله ولم يتسج على منواله ، فإذا هو روض مزهر وبستان
غرسه يانع مثمر ، يجد فيه المكلف حاجته من عقيدة تخرجه من رقة التقليد ،
وفقه يميز به بين الحلال والحرام ، وتصوف يهذب خلقه ويظهر قلبه ويصفي
روحه وينقي نفسه من الرغونات البشرية . وبالجملة فإنه جامع للحكمتين العلمية
والعملية ولما نظرت في بعض نواحيه وسرحت الفكر في أودية معانيه نظمت في
تقريظه هذين البيتين :

إن رمت مذهب مالك وطريقه في الفقه فاستصحب سراج السالك
والزم قراءته وكرره درسه فهو الباب لفقه مذهب مالك

جزى الله مؤلفه خير العزاء ، وأكثر أمثاله من العلماء الذين يرشدون العباد
ويشرون بعلمهم البلاد ، ونسأل الله أن يقدر لهذا الشرح القبول والانتشار ، وأن
يسر طبعه كما يسر تأليفه وجمعه ، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير .

(2)

ثم قرظ عليه الأستاذ الكبير الفاضل التحرير المتخصص ، بعد أن حاز الشهادة
الكبرى بالأزهر الشريف في كلية الشريعة ، وإجازة التدريس من كلية اللغة العربية
الشيخ أحمد مصطفى الطاهر حنين ، بعد أن تصفح ما أراد الاطلاع عليه من
أبواب هذا الشرح قائلاً :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد ومن وآله ، وبعد : فقد اطلعت على بعض مواضع من الشرح المسمى [سراج السالك لأسهل المسالك] لمؤلفه الأستاذ الفاضل الشيخ الفقيه عثمان بن حسين بري ، فوجدته قد جمع بين الدقة والسهولة ، وذلك مما يدل على المقدرة الفائقة والبراعة الزائدة ، كما أنه قد جعل وسطاً فجانب الطول الممل ، والقصر الذي لا يفي بالمراد ، فخرج في وضع لا يستغنى عنه المنتهى ، لأنه يجد فيه طلبته وهو كاف لمن أراد الوقوف على عقيدته الدينية وتصحيح عبارته .

والمعروف إلى وقتنا هذا أن الكتاب والمؤلفين في قطر السودان قليلون لا سيما في العلوم الدينية ، وتنوع خاص في العبادات والمعاملات .
فنسأل الله سبحانه وتعالى إذ يسر وضع هذا الشرح القيم في العقائد والفقه ، أن يسهل طريق ذيعه وانتشاره ، ويجعل النفع به عميماً ، والثواب عليه جزيلاً ، إنه سميع الدعاء ، ولا يضيع أجر من أحسن عملاً .

فهرست الجزء الأول

صفحة

5	خطبة الشارح
7	خطبة المؤلف
11	باب أصول الدين وما يجب على المكلف
25	الكلام على السمعيات
43	الكلام على التفضيل
54	الكلام على فضل الأئمة
57	الكلام على كرامات الأولياء
58	الكلام على ثقتان وذو القرنين والخضر
60	باب أقسام المياه وما يرفع الحدث
62	باب الأعيان الطاهرة والنجسة ، وما يجوز من التحلية
72	باب إزالة النجاسة ، وما يعفى عنه منها
76	باب فرائض الوضوء وسننه وفضائله
83	باب نواقض الوضوء
85	باب قضاء الحاجة
90	باب موجبات الغسل وفرائضه وسننه وفضائله
93	باب التيمم وقرائضه وسننه وفضائله ومبطلاته
98	باب المسح على الجبيرة والخفين
102	باب الحيض والنفاس وما يمنع الحدث
108	باب أوقات الصلاة
114	باب الأذان والإقامة

117	باب شرائط الصلاة
120	باب فرائض الصلاة وستنها وفضائلها ومكروهاتها ومبطلاتها
133	باب قضاء الفوائت وأوقات المنع والكراهة
136	باب سجود السهو
142	باب النوافل وسجود التلاوة
148	باب السنن المؤكدة
157	باب شروط صلاة الجماعة وشروط الإمام والمأموم
166	باب صلاة الجمعة
173	باب القصر والجمع
178	باب المختصر وتجهيزه
192	باب زكاة الماشية والحراث والعين ومصرفها وزكاة الفطر
211	باب الصيام
223	باب الاعتكاف
226	باب الحج والعمرة
239	فصل في محرمات الإحرام

فهرست الجزء الثاني

صفحة

249	باب الزكاة والصيد
255	باب الأضحية والعقيقة ، وما يباح من الطعام
263	باب الإيمان والنذور
272	باب في الجهاد والجزية
279	باب المسابقة
281	باب النكاح وما يتعلق به
307	باب خيل الزوجين وتنازعهما في التزويج ومتاع البيت والوليمة والمبيت
323	باب الطلاق والرجعة
340	باب الإيلاء
343	باب الظهار
347	باب اللعان
350	باب العدة
357	باب الاستبراء
360	باب المفقود
363	باب الرضاع
368	باب النفقة
376	باب الحضانة
379	باب البيع وما يتعلق به
386	باب البيع الفاسد
391	باب الخيار

395	باب ما يدخل في البيع وما لا يدخل ، وبيع الحبوب والشمار
400	باب السلم
403	باب القرض
405	باب الرهن
409	باب الفلوس
410	باب الحجر
413	باب الحوالة
415	باب الضمان
417	باب الشركة
419	باب المزارعة
422	باب الوكالة
423	باب الإقرار
425	باب الاستلحاق
426	باب الوديعة
428	باب العارية
431	باب الغصب والاستحقاق
436	باب الشفعة
440	باب القراض
442	باب الإجارة وما يتعلق بها
446	باب الجعل
448	باب إحياء الموات
450	باب الوقف
452	باب الهبة
455	باب اللقطة
460	باب القضاء والشهادة
474	باب الجنائيات
482	باب الردة
487	باب الزنا
489	باب القذف
490	باب السرقة

493	باب شرب الخمر
494	باب الصائت والمخارب
496	باب العتق والولاء
499	باب التدبير
501	باب الكتابة وأم الولد
504	باب الفرائض
514	باب الوصية
514	باب الحد وأحكام متفرقة
519	باب جمل من الفرائض والسنن والآداب

بحمد الله تعالى قد تمّ طبع كتاب
 سراج السالك شرح أسهل المسالك
 تأليف السيد عثمان بن حسين بري الجعلي المالكي